

ابن سينا

الشفاء

المنطق

منشور من مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي
قم المقدسة إيران ١٤٠٥ هـ ق

الشفاء

المنطق
١

المدخل

الابن سينا

الشفاء

للمنطق

١- المدخل

تصدير الدكتور طه حسين باشا

مراجعة الدكتور ابراهيم مذكور

تحقيق الأستاذة : الأُب قنواقي - محمود الخضيرى - فؤاد الإهوانى

نشر وزارة المعارف العمومية

الإدارة العامة للثقافة

بمناسبة الذكرى الألفية للشيخ الرئيس

ابن سینا، حسین بن عبدالله، ۳۷۰-۴۲۸ق.

{شفا، برگزیده، منطق}

الشفا: منطق جلد اول / مؤلف ابن سینا؛ تصدیق طه حسین پاشا؛ مراجعة ابراهيم مدكور؛ تحقيق الأب فتاوي... (و دیگران). - قم: مکتبه سماحة آيتالله العظمى المرعشي النجفي الکبری - الحزنة العالمية للمخطوطات الاسلامیة - قم - ایران، ۱۴۳۳هـ - ۲۰۱۲م - ۱۳۹۱

ج ۴

ISBN 978 - 600 - 161 - 069 - 1 (دوره)

ISBN 978 - 600 - 161 - 073 - 8 (جلد اول منطق)

فهرست نویسی بر اساس اطلاعات فیبا.

کتابنامه به صورت زیرنویس.

واژه نامه.

نمایه.

عربی.

۱. منطق - متون قدیمی تا قرن ۱۴هـ. الف. پاشا، طه حسین، مقدمه نویسی. ب. مدكور، ابراهيم بیومی، ۱۹۰۲-۱۹۹۰م. ج. فتاوی، جورج شحاته، ۱۹۰۰-۱۹۹۴. د. خضیری، محمود. هـ. الاهوتی، فؤاد. و. کتابخانه بزرگ حضرت آیتالله العظمی مرعشی نجفی، گنجینه جهانی مخطوطات اسلامی. ز. عنوان. ح. عنوان. شفا. برگزیده، منطق. ط. منطق.

۱۶۰

الفا ۴۸۹ / BBR

۱۳۹۱

۲۴۴۷۸۸۱



الشفا (المنطق ج ۱)

المؤلف : شيخ الرئيس ابن سینا

المحقق : الأب فتاوي ؛ عمود الحضيضي ؛ فؤاد الاهوتی

مراجعة: دكتور ابراهيم مدكور

تصديق: دكتور طه حسين پاشا

الناشر : مکتبه سماحة آيتالله العظمی المرعشي النجفي الکبری

- الحزنة العالمية للمخطوطات الاسلامیة - قم - ایران

الطبعة الثانية : ۱۴۳۳هـ. ق / ۲۰۱۲م / ۱۳۹۱هـ. ش

العدد المطبوع : ۵۰۰ نسخه

الطبعة : جلدوردي - قم

لبنوعراليا : تیرهوش - قم

مشرف الطباعة : علي الحاجي باقریان

ISBN (vols.): 978 - 600 - 161 - 069 - 1

ISBN (vol.): 978 - 600 - 161 - 073 - 8

ردمك (الدورة): ۹۷۸ - ۶۰۰ - ۱۶۱ - ۰۶۹ - ۱

ردمك (المجلد): ۹۷۸ - ۶۰۰ - ۱۶۱ - ۰۷۳ - ۸

AYATOLLAH MAR'ASHI NAJAFI ST., Qom 3715799473, I.R.IRAN

TEL: + 98 251 7741970-78; FAX +98 251 7743637

[http:// www.marashilibrary.com](http://www.marashilibrary.com)

[http:// www.marashilibrary.net](http://www.marashilibrary.net)

[http:// www.marashilibrary.org](http://www.marashilibrary.org)

E_mail: info@marashilibrary.org

الفهرس

صفحة

- تصدير للدكتور طه حسين باشا ... (ز)
- مقدمة الشفاء للدكتور ابراهيم مذكور ... (١)
- (١) الكتاب ومنزله ... (١)
- ١ - تسميته ونسبه إلى مؤلفه ... (٢)
- ٢ - متى وكيف ألف ؟ ... (٣)
- ٣ - الشفاء في ضوء المصروالبيئة ... (٥)
- ٤ - موضوعه ... (١٠)
- ٥ - أسلوبه ومنهجه ... (١٢)
- ٦ - مله بكتب ابن سينا الأخرى ... (١٧)
- ٧ - إلى أى مدى يعبر عن فلسفته ؟ ... (٢٣)
- ٨ - شرحه وترجمته ... (٢٦)
- ٩ - أثره في العالم العربى ... (٢٨)
- ١٠ - امتداده إلى العالم اللاتينى ... (٣١)
- (ب) منهج النشر ... (٣٥)
- ١ - جمع المصادر ... (٣٨)
- ٢ - النص المختار ... (٤٠)
- ٣ - التعريف بما ينشر ... (٤٢)
- مقدمة المدخل للدكتور ابراهيم مذكور ... (٤٤)
- (١) إيساغوجى وأثره في العالم العربى ... (٤٧)
- (ب) مدخل ابن سينا ... (٥١)
- ١ - المنطق والعلوم الأخرى ... (٥٢)
- ٢ - موضوعه ومنهجه ... (٥٥)

(د)

صفحة

٣ — الفكر واللغة	٦٠
٤ — الوجود الثلاثي للكليات	٦٣
(ج) المخطوطات التي قام عليها	٦٧
٢٦١ — بحث وبحث (هامش)	٦٨
٣ — دار الكتب	٦٩
٤ — دار الكتب (١)	٧٠
٥ — سليمان (داماد)	٧١
٦ — عاشر	٧١
٧ — على أميرى	٧٢
٨ — متحف بريطاني	٧٢
٩ — نور عثمانية	٧٣
١٠ — مكتب هندي	٧٤
١١ — بنى جامع	٧٤

المدخل

١	كلام الجوزجاني
٥	فهرس المدخل

المقالة الأولى

٩	الفصل الأول — فصل في الإشارة إلى ما يشتمل عليه الكتاب
١٢	» الثاني — » التنبيه على العلوم والمنطق
١٦	» الثالث — » منفعة المنطق
٢١	» الرابع — » موضوع المنطق
٢٤	» الخامس — » تعريف اللفظ المفرد والمؤلف
٣٣	» السادس — » تعقب ما قاله الناس في الدال والعرضى
٣٧	» السابع — » تعقب ما قاله الناس في الدال على الماهية
٤١	» الثامن — » قسمة اللفظ المفرد الكلى إلى أقسامه الخمسة

تصدير

لحضرة صاحب المعالي الدكتور طه حسين باشا

حين تحدث الناس عن الاحتفال بالعيد الألفى لأبى العلاء ،
رأيت أن خير مشاركة تقدمها مصر فى هذا الاحتفال ، إنما تكون
بإحياء ما وصل إلينا من آثار شيخ المعزة ، ونشره نشرًا علميًا محققًا .
واقترحت ذلك على وزير المعارف فى ذلك الوقت ، نجيب
الهلالى باشا ، فأقر الاقتراح ، وألف لجنة لتنفيذه . وأمد هذه اللجنة
بما احتاجت إليه من عون مادى ، فيسر لها البدء فى مهمتها ، على
رغم الظروف الحرجة التى كان العالم يعيش فيها فى تلك الأوقات .
واستطاع وفد مصر فى حفل دمشق سنة ١٩٤٤ أن يقدم إلى
المحتفلين السفر الأول من هذه المجموعة ، التى ما زال العمل فيها
متصلاً إلى اليوم .

وحين تحدث الناس عن الاحتفال بالعيد الألفى للشيخ الرئيس
أبى على ابن سينا ، كبير فلاسفة الإسلام غير منازع ، رأيت
أن خير مشاركة تقدمها مصر فى هذا السبيل ، يجب أن تكون
كذلك المشاركة التى قدمتها مصر فى عيد أبى العلاء ، فمحي آثار
الشيخ الرئيس ، كما أحيت آثار رهين المحبس . وعرضت

هذا الاقتراح على وزير المعارف فى ذلك الوقت الأستاذ على بك أيوب ، فأقره ، وصنع صنيع نجيب الهلالى ، فألف لجنة لتنفيذه ، واستعد لإمدادها بما تحتاج إليه من العون والتأييد .

ولكنه ترك الوزارة قبل أن تتقدم اللجنة فى عملها . وكتب على أن ألى شؤون وزارة المعارف ، فكان من أول ما فكرت فيه أن أتم العمل الذى بدأه سلفى على بك أيوب ، وأن أمد اللجنة بما كان يريد أن يمدّها به من المال والتشجيع ، وفاء للشيخ الرئيس ببعض حقه ، وأداء للواجب الذى لم تتح السياسة لعلى بك أيوب أن يؤدّيه .

وأنا أملى هذه السطور ، وباكورة هذا العمل الخطير بين يدى ، فأقول شكرى يجب أن أقدمه ، إنما يساق إلى هذا الوزير الكريم الذى دعى إلى الخير ، فلم تمنعه الخصومة السياسية من أن يجيب .

أما اللجنة التى نهضت بهذا العمل ، والتى ستمضى فى النهوض به حتى تتمه موفقة إن شاء الله ، فإنى أعرف أعضائها حق المعرفة : كلهم صديق لى ، وأكثرهم من تلاميذى القدماء . وليس منهم من يجب أن يشكره الخير حين يحقق الخير ، وإنما هم من الذين يجدون الرضا وغبطة النفس وراحة الضمير فى أداء الواجب والمشاركة فى تحقيق المنفعة العامة . يرون ذلك حقا عليهم للعلم ، ويرون ذلك حقا عليهم للتعليم . وهم بعد هذا كله من الذين يؤثرون التراث الإسلامى بكل ما يملكون من قوة وجهد ووقت . أنفقوا

فى درسه شابهم ، وهم ينفقون فى إحيائه بياض أيامهم وسواد ليالهم . لاتصدهم عن ذلك صعوبة ، مهما تكن ، ولا تردهم عن ذلك ظروف ، مهما يشتد حرجها . عاشوا للعلم وعاشوا بالعلم ، وعرفوا كيف يعيشون له وبه .

وقد كفوا عملا مرهقا عسيرا ، فلم يضعفوا ولم يهنوا ، ولم يبطئوا ولم يترددوا ، وإنما استحبوا العمل لما يكلفهم من مشقة وجهد ، وأقدموا عليه غير حافلين بما سيكلفهم من عناء . قد كان كل شئ أمامهم عسيرا ، فكاتب "الشفاء" الذى كفوا أن يبدعوا بنشره ، والذى هو أضخم آثار الشيخ الرئيس فى الفلسفة ، وأنغمها وأبعدها صوتا فى تاريخ الفكر الإنسانى ، كتاب كان الناس يتحدثون عنه فيكثرون الحديث ، ولكنهم لا يكادون يحققونه ولا يصورونه لأنفسهم ، فنسخه مفرقة فى أقطار الشرق والغرب ، لا يكاد الباحثون يهتمون إليها . وما نشر منه فى إيران ليس بذى خطر ، ولا غناء له فيما كانوا يحاولونه من إحياء هذا الكتاب على نحو يرضى البحث والباحثين . ولكنهم أقدموا ينهزون الفرص ، ويلتمسون النسخ . وأعلنهم على ما أقدموا عليه هذا الجهد الخصب الذى بذلته إدارة الثقافة للجامعة العربية فى جمع آثار ابن سينا ، من حيث استطاعت أن تجمعها .

ثم لم يكتف هؤلاء العلماء بما أتيح لهم من النص العربى فى النسخ التى ظفروا بها ، وإنما بحثوا عما بقى من الترجمة اللاتينية

القديمة لهذا الحآب . واستقدموا إلى مصر الآتسة دلفرنى الفرنسية ،
 التى منحت إحياء هذه الترجمة شطرا عظيما من جهدها ونشاطها ،
 فعارضوا ما عندهم على ما عندها . وأطمعهم ذلك ، فأزمعوا
 أن يكسبوا لوطنهم مجد إحياء النص العربى ، والترجمة اللاتينية
 القديمة جميعا . وإذا العناية بهذا الحآب لا تقتصر على مصر ،
 وإنما تتجاوزها إلى الخارج ، يشارك فيها العلماء على اختلافهم
 فى الجنس واللغة والدين ، لأن العلم لا يعرف اختلافا فى الجنس ،
 ولا اختلافا فى اللغة ، ولا اختلافا فى الدين .

وقد مضى منذ بدأ هؤلاء العلماء عملهم ما يقرب من ثلاثة أعوام ،
 وهم جادون لا يفترون ؛ يعملون مجتمعين ويعملون متفرقين ؛
 يعملون مقيمين فى مصر ويعملون مسافرين فى الخارج .
 يظلون شتى فى البلاد وسرهم إلى صخرة أعبا الرجال انصداءها

وهذه الصخرة هى صخرة العلم التى لا تزيدها الأحداث إلا
 صلابة ، ولا يزيدها اختلاف الزمان والمكان إلا قوة على قهر
 الزمان والمكان .

وها هم أولاء يهدون إلى العلماء والباحثين فى أقطار الأرض
 الثمرة الأولى لجهدهم هذا القيم الخصب . وسيبسى بها ساعى مصر
 إلى الذين سيحتفلون بذكرى الشيخ الرئيس فى بغداد وفى طهران ،
 معلنا بذلك أن لوطنه مذهبها فى إحياء ذكرى الأدباء والفلاسفة ،

هو تمكين آثارهم من أن تظهر ، ومن أن تذيع ، ومن أن تعيد أصحابها إلى الحياة مرة أخرى . تؤثر ذلك على غيره من ألوان الاحتفال : تراه أجدر أن يحى ذكر الفلاسفة والأدباء ، وأجدر أن ينفع الناس بآثارهم ، وأن يعصمها من النسيان . فآثار أبي العلاء ليست أحاديث ليس وراءها غناء ، وإنما هي هذه الأسفار التي تمتد إليها الأيدي ، وتنظر فيها الأعين ، وتستمتع بها القلوب والعقول ، وستكون آثار ابن سينا كآثار أبي العلاء حقائق لا أحاديث .

فإلى هؤلاء العلماء الذين يخرجون لنا هذا الجزء من كتاب "الشفاء" أهدى أصدق تحية ، وأخلص تهنئة ، بما بذلوا من جهد ، وما أدركوا من فوز ، وما أذاعوا من نفع . وإني لأسعد الناس حين أفكر في أني قد أنحت لهم باقتراحي ذلك أن يعيشوا مع الشيخ الرئيس خلاصة حياتهم في هذه الأعوام ، وأن يسبقوا إلى الاحتفال به ، وأن يبرزوا لا في إحياء ذكره ، فذكره حي دائما ، ولكن في إحياء آثاره ، بعد أن كاد يميتها النسيان .

مقدمة الشفاء

للدكتور ابراهيم مذكور

كُشِفَ في النصف الماضي من هذا القرن عن كثير من مخلفات التراث الإسلامي ، فأحييت معالمها وأخرجت للناس . وبُذِلَ في هذا جهود طائلة ، وتضافر عليه باحثون مختلفون . ولكن لا تزال هناك مخلفات أخرى — ومخلفات عديدة — في حاجة إلى الكشف ، ولا تتردد في أن نعدّ من بينها ” كتاب الشفاء “ . ذلك لأن نصفه أو يزيد لا يزال مخطوطا ، وما طبع منه ليس من النشر المقبول في شيء ، على أنه نادر الوجود وكثيرا ما عثر الحصول عليه^(١) وقد آن الأوان لأن ينشر نشرا كاملا وعلميا محققا .

ونشر كتاب كهذا يتطلب جهدا وزمنا ، ولا بد أن تتداول عليه أيدي مختلفة لذلك حرصنا على أن نبدأ فنعرّف به ، ونرم الخطوط الرئيسية لمنهج نشره .

(١) الكتاب ومنزله

للكتب تاريخ تّاريخ الأشخاص ، وحياة لا تخلو من صعود وهبوط . ورب كتاب يولد ميتا ، وآخر تقدر له حياة طويلة عريضة . و” كتاب الشفاء “ من بين تلك الكتب ذات التاريخ الطويل ، فإن مولده يرجع إلى نحو خمسين وتسعمائة سنة خلت ، وليس حظّه بأقل من طول أجله . وقد تكون هناك كتب أسنّ منه ، ولكنها لم ترد عليه في بعض العصور تأثيرا وتوجيها للأفكار . وفي تتبع هذا التاريخ الطويل ما يكشف عن أمور لها شأنها ، وما يعرفنا بهذا الكتاب أصدق تعريف .

(١) ص (٣٨)

١ - تسميته ونسبته إلى مؤلفه :

ليس بغير أن يسمى طبيب أحد مؤلفاته "الشفاء"، إنما الغريب أن يطلق هذا الاسم على مؤلف فلسفي، بينما يختار لأعظم كتبه الطبية اسم "القانون" ولوعكس لكان الأمر أوضح. اللهم إلا أن يكون طب النفوس لديه ليس أقل شأنا من طب الأجسام، على أن طبه قد تأثر بفلسفته كما تأثرت فلسفته بطبه^(١). وقد وضع الكتابان في تاريخ واحد تقريبا^(٢).

وفما نعلم لم يسم كتاب عربي بهذا الاسم من قبل، وبذا يمكن أن تعد هذه التسمية ابتكارا لأول مرة. وقد حاكها فيما يظهر مؤلف إسلامي آخر بعد ذلك بنحو قرن، وأطلقها على كتاب مشهور في السيرة النبوية^(٣). وانتقلت أيضا إلى اللاتينية عن طريق العبرية في الغالب، ولكن في شيء من التحريف، فسموا ما عرفوه من "كتاب الشفاء" باسم «Sufficientia»^(٤).

ولا أظننا في حاجة إلى إثبات أن هذا الكتاب من تأليف ابن سينا وإملأه، فتليذه الجوزجاني خير شاهد على ذلك^(٥). والتواتر يؤيده إلى اليوم، ولم توضع نسبة الكتاب إلى مؤلفه موضع الشك بحال، بحيث إذا ما ذكر "الشفاء" ذكر معه ابن سينا دون تردد. وفوق هذا فالكتاب سينوي في أسلوبه وموضوعه، فأسلوبه هو ذلك الأسلوب الذي ألفناه بوجه عام من الشيخ الرئيس والذي

(١) مذكور، في الفلسفة الإسلامية، القاهرة، ١٩٤٧، ص ١٦٢ - ١٦٣ وقد أثنى أخيرا الدكتور كامل بك حسين محاضرة عنوانها "نظرات في كتاب القانون لابن سينا"، وهي تؤيد هذا المعنى، ويرى أن تشرق قريبا.

(٢) القفطي، تاريخ الحكماء، ليبسك، ١٩٠٣، ص ٤٢٠ - ٤٢٢

(٣) نقى بذلك كتاب "الشفاء في تعريف حقوق المصطفى" للقاضي عياض المتوفى سنة ٥٤٤ هـ،

الموافق ١٤٤٩ م.

M. Steinschneider, *Die Hebraeischen, Uebersetzungen*, Berlin, 1893, (٤) p. 279.

من الغريب أن اللاتينيين ترجموا أول الأمر "كتاب الشفاء" على النحو الآتي: Liber asschippa. ثم أهل هذا واستعملت كلمة "Sufficientia".

(٥) ص (٥).

سنعرض له بعد قليل^(١) . وموضوعه ينصب على ما يمكن أن نسميه الفلسفة السينوية في أوسع معانيها ، تلك الفلسفة التي عابقتها مؤلفات ابن سينا الأخرى ، على أن من بين هذه المؤلفات ما صرح باسم ”الشفاء“ نصا وأحال عليه^(٢) .

٢ - متى وكيف ألف ؟ :

قد لا يكون ثمة كتاب في حجم الشفاء ألف في ظروف شبيهة بتلك الظروف التي ألف فيها ، فلم يحظ مؤلفه بالاستقرار الضروري لتصنيف والتبويب ، ومع ذلك أخرجه على أدق ما تكون الكتب تنسيقا وترتبا . ولم ينعم بما ينبغي من هدوء وسكينة تمكن الباحث من أن يحلل ويعمل ، ويناقش ويفصل ، وإنما كتبه أو أملاه في مرحلة من أكثر مراحل حياته اضطرابا وقلقا . اتصل بالسياسة فشرب من حلولها ومرها ، واستوزر فنار عليه الجند ، وجلبت عليه الوزارة ما جلبت من أحقاد وخصومات^(٣) . أملاه بين السفر والإقامة . داخل السجن وخارجه ، وكأنما كان يتحين فرص الملوء والانفراد ، فيسارع إليه ليقطع فيه شوطا .

ومن أغرب ما يلاحظ أنه كتبه جميعه - فيما عدا المنطق - وليس أمامه مصدر يرجع إليه ، ولا نص ينقل عنه ؛ اللهم ! لا لوحات حصر فيها رؤوس المسائل ، وكان يرجع إليها من حين لآخر ليلتزم الترتيب الذي ارتضاه . وإذا بدأ مسألة وفاها حقها من الشرح ، ثم انتقل إلى التي تليها ، وهكذا^(٤) . والمنطق

(١) ص (١٤) .

(٢) ابن سينا ، منطق المشرقيين ، القاهرة ، ١٩١٠ ، ص ٤ ؛ وانظرنا ، ص (٢١) .

(٣) الففطى ، تاريخ الحكاه ، ص ٤١٩ .

(٤) المصدر نفسه ، ص ٤٢٠ .

وحده هو الذى استطاع أن يضعه فى ضوء بعض المراجع ، بخاء وقد حاكى فيه أكثر من غيره ترتيب القدامى^(١) .

وليت استطاع أن يتم الكتاب دفعة واحدة ، أو على دفعات متلاحقة ، وإنما اضطر بالعكس أن يكتبه على مراحل متباعدة ، وفى ترتيب غير ترتيبه النهائى . فبدأ بالطبيعيات وانتقل منها إلى الإلهيات ، وبعد فترة غير قصيرة ألحق بهما المنطق ، ثم الرياضيات ، وختم أخيراً بكتايب النبات والحيوان ، وهما جزءان من الطبيعيات . بدأه فى همدان ، وأتمه فى أصبهان ، وقضى فيما بين ذلك ما يزيد عن عشر سنوات^(٢) . بدأه وقد أشرف على الأربعين ، فى سنّ النضج والكمال ، وفرغ منه وقد ناهز الخمسين^(٣) .

وإذا عرفنا أنه لم يقصد همدان إلا سنة ٤٠٥ هـ ، ولم يرحلها إلى أصبهان إلا فى حدود سنة ٤١٤ هـ ، أمكن أن نحدد بوجه عام تاريخ تأليف ”الشفاء“ . ذلك أنه لم يبدأ فيه إلا بعد أن قضى فى همدان زمناً ، بعد توليته الوزارة للمرة الأولى ونورة الجند عليه . ولعل من أخصب مراحل تأليفه فترتين : أولاها حين اختفى فى دار أبى غالب العطار على أثر وفاة شمس الدولة بن بويه أمير همدان ، سنة ٤١٢ هـ ، والثانية حين التجأ إلى دار العلوى بعد أن أفرج عنه من قلعة فردجان ، حوالى سنة ٤١٣ هـ^(٤) . ولم يفرغ منه فى أصبهان إلا بعد أن أمضى بها بضع سنوات . وعلى هذا يمكننا أن نقرر أنه من مؤلفات العقدين الأولين من القرن الخامس الهجرى (ويوافق ذلك أيضاً العقدين الثانى والثالث من القرن الثانى عشر الميلادى) ، وأن آخر أجزائه لم يتم إلا حوالى سنة ٤١٨ هـ .

(١) ابن سينا ، المدخل ، القاهرة سنة ١٩٥١ ، ص ٣ .

(٢) الفقهى ، تاريخ الحكماء ، ص ٤٢٠ — ٤٢١ .

(٣) تختلف بهذا مع الجوزجاني الذى يذهب إلى أن ”الشفاء“ قد تم وسن ابن سينا أربعين سنة (المدخل ص ٣) ؛ وفى التواريخ والوقائع التى قدماها ما يكفى لتقض ذلك .

(٤) الفقهى ، تاريخ الحكماء ، ص ٤٢١ ؛ البيهقى ، تاريخ حكماء الإسلام ، دمشق ١٩٤٦ ، ص ٦٣ .

ولا يذكر تأليف ”كتاب الشفاء“، إلا ويذكر معه أبو عبيد الجوزجاني، فهو الذى دعا إليه ، وتولى ضبطه وقام بكتابة بعض أجزائه ، وتدارسه مع التلاميذ وطلبة العلم بمحضرة الأستاذ الرئيس ، وتولى حفظه بعد وفاته ، واضطلع بنشره ، ووضع له مقدمة تشرح كثيرا من الظروف التى تم فيها تأليفه ، ولا تزال هذه المقدمة جزءا منه لا ينفصل^(١). وقد كان من محبي الحكمة وطلابها، وما إن انتهى إليه خبر ابن سينا ومزنته العلمية حتى سعى إليه . وفى جرجان التى به سنة ٤٠٣هـ ، ولم يفارقه بعد ذلك أبدا ، حتى إنه كان يدخل السجن معه . وبذا لازمه فى الخمس والعشرين سنة الأخيرة من حياته ، وشاءت الأقدار أن يلازمه بعد موته ، فدفن معه فى قبره . وقد طلب إلى أستاذه أن يشرح كتب أرسطو ، فاعتذرله عن ذلك بضيق وقته ، واكتفى بأن يضع كتابا يورد فيه ما صح عنده من العلوم العقلية ، وعلى هذا الأساس قام ”كتاب الشفاء“^(٢) .

٣ — الشفاء فى ضوء العصر والبيئة :

يحكم على الكاتب عادة فى ضوء ما كتب ، وعلى الكتاب مقرونا إلى عصره وبيئته ، وقد مكنتنا كتب ابن سينا المتداولة من أن نحكم عليه أحكاما شتى^(٣) . ولا شك فى أن ”كتاب الشفاء“ يلقى أضواء كثيرة على فلسفته ، بل وعلى حياته ؛ ذلك لأن هذه الحياة — بقدر ما يحكيه هو عن نفسه ويتمه تلميذه الجوزجاني ويضيفه أصحاب التراجم — لا تكشف تماما عن المعين الذى استقى

(١) ابن سينا ، المدخل ، ص ١ — ٤ .

(٢) القفطى ، تاريخ الحكماء ، ص ٤١٧ — ٤٢٦ .

(٣) المصدر نفسه ، ص ٤١٩ — ٤٢٠ .

منه ، ولا عن بعض العوامل التي أثرت فيه ^(١) . وكل ما يشار إليه أنه نشأ نشأة دينية في بيت إسماعيل ، لحفظ القرآن ، وتعلم شيئا من علوم الفقه واللغة في سن مبكرة ، وبعد العاشرة أخذ يتروّد من العلوم العقلية كالحساب والهندسة والمنطق والفلسفة ، ولم يعرض للطب إلا في سن السادسة عشرة . وما إن بلغ الحادية والعشرين حتى بدأ يكتب ويؤلف ، وتابع الكتابة والتأليف إلى أن أخرج " الشفاء " ^(٢) .

فأين ذلك مما في هذا الكتاب من مادة غزيرة ، ودراسات متنوعة ، وإلمام بأكمل صورة وصلت إليها الثقافة الفلسفية والعلمية لعهد؟ أي يمكن أن يستمد هذا من ذلك الإعداد المبدئي الذي أثمرنا إليه ، والذي توفر لكثيرين من معاصري ابن سينا ؟ أم من أساتذة تتلمذ لهم في صباه ، وهم أبو بكر الخوارزمي اللغوي وإسماعيل الزاهد الفقيه المتصوف ، وأبو عبيد الله النائي المتفلسف ^(٣) ؟ لسا هنا إزاء أستاذية قوية كأستاذية أفلاطون أو أرسطو ، وإنما نحن أمام معلمين

(١) ترجم ابن سينا نفسه كما صنع ابن خلدون ، على غير عادة كثيرين من مفكرى الإسلام ، ووصل ترجمته إلى الثالثة والثلاثين من عمره ، وأتمّ البقية تلميذه الجوزجاني ؟ وأغلب الظن أن البدء والنهية إنما جاءا نزولا عند رغبة الأخير . ومهما يكن فهذه الترجمة بقسميها هي المنهج الأول الذي استقى منه أصحاب التراجم مادتهم .

(٢) ترجم لابن سينا كثيرون قديما وحديثا ، إن بالعربية أو بلغات أخرى ، ودون أن ندخل في تفاصيل ذلك نكتفي بأن نشير إلى أهم المصادر العربية القديمة ، وهي : الفقهى ، تاريخ الحكماء ، ص ٤١٣ — ٤٢٦ ؛ ابن أبي أصيبعة ، عيون الأنباء ، كنجسرج ، ١٨٨٤ ، ج ٢ ، ص ٢٠ — ٢١ ؛ ابن خلكان ، وفیات الأعيان ، القاهرة ١٢٩٩ هـ ، ج ١ ، ص ١٩٠ — ١٩٣ ؛ البيهقي ، تاريخ الحكماء ، دمشق ١٩٤٦ ، ص ٥٢ — ٧٢ ؛ الشهرزورى ، روضة الأفراح ، ولا يزال مخطوطا ، وهو مقيم ولا شك لكتب تراجم الحكماء العربية ، وفيه خاصة فصلان غزيرا المادة : أحدهما عن ابن سينا ، والآخر عن السهروردي ؟ ونرجو أن ينشر قريبا .

(٣) الفقهى ، تاريخ الحكماء ، ص ٤١٣ — ٤١٤ ؛ ابن أبي أصيبعة ، عيون ، ج ٢ ، ص ٢ — ٣ .

متواضعين يقول ابن سينا عن أبرزهم ، وهو الناطلي : « وكان أى مسألة قالها أتصورها خيرا منه ، حتى قرأت ظواهر المنطق عليه ، وأما دقائقه فلم يكن عنده منها خبر ^(١) » .

إن "كتاب الشفاء" ، يملئ علينا درسا آخر ، وهو أن ابن سينا قرأ ، وقرأ كثيرا ، قرأ كل ثمار الثقافة العربية والفارسية الهامة التي عرفت في عصره ، وما أكثرها : بغناء نسيج وحده وصنيع درسة وتأمله . وقد توفرت له أسباب القراءة في العشرين سنة الأولى من حياته : كفله فيها أبوه ووفاه مؤنة الكسب وطلب العيش ، فتفرغ للبحث والدرس في ذكاء نادر ، وذاكرة عجيبة ، ولولوع بالقراءة وسرعة فيها مدهشة . فما كان ينام من الليل إلا أقله ، ولا يشتغل في النهار بغير العلم والقراءة ^(٢) . وما كان يبدأ كتابا إلا أنه ، مستعينا بما عليه من شروح وتعليقات . وقد انتهى به تخصصه وخبرته إلى أنه لم يكن في حاجة أن يقرأ الكتاب تباعا ، بل كان يقصد إلى مواضعه الصعبة ومسائله المشككة ، فينظر ما قاله مصنفه فيها ، ويتبين مرتبته في العلم ودرجته في الفهم ^(٣) .

ولم تكن الكتب عزيزة المنال حين ذاك ، فقد كانت سوقها رائجة ، ورغبة أهل خراسان وفارس في اقتنائها عظيمة ^(٤) . وكان ابن سينا من بيت علم يعنى بالتحصيل وشراء الكتب وجمعها . على أنه لم يقنع بمكتبته الخاصة بل ضم إليها مكتبة أخرى من أعظم المكتبات في ذلك التاريخ ، ونعني بها مكتبة نوح بن منصور سلطان بخارى وورث مجد الدولة الساسانية ، فقد أتيحت له

(١) المصدر نفسه ، ج ٢ ، ص ٣ ؛ الفعلى ، تاريخ الحكا ، ص ١٤٤ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ١٥٤ .

(٣) المصدر نفسه ، ص ٢٢٢ .

(٤) ومن أمثلة ذلك ما يحكيه ابن النديم من أن خراسانيا اشترى شرح الإسكندر الأفروديسي "السباع الطبي" و "كتاب البرهان" بثلاثة آلاف دينار (الفهرست ، القاهرة ، ١٣٤٨ هـ ، ص ٣٥٤) .

فرصة الالتحاق بمحاشيته ، والاشتراك في مداواته من داء حار فيه الأطباء. وأضحى أثرا لديه ، بحيث مكّنه من زيارة مكتبته والاطلاع على ما فيها من تحف ونفائس^(١) . فوقف فيها على ما لم يقع اسمه لكثيرين من كتب الأوائل ، وما لم يره هو من قبل ولا من بعد . وما أسرع ما أقبل على هذه الكتب ، فقرأها وظفر بفوائدها ، وعرف مرتبة كل رجل في علمه^(٢) .

من هذه القراءة الواسعة البصيرة خرج بعد الهضم والتبيل ”كتاب الشفاء“ ، فبدا فيه جانب التأثير والتأثير ، والأخذ والابتكار ، والتقليد والتجديد . وإذا كان ابن سينا — على عادة كثير من مؤلفي الإسلام — ضنينا بذكر مصادره ، فإن الاطلاع على كتابه هذا يكشف عن تلك المصادر ، التي أشار إلى بعضها في المقدمة إشارة مجملة^(٣) . ومن ذا الذي يقرأ أجزاءه الفلسفية مثلا ولا يلمح أرسطو وشراحه ماثلين ؟ فيرى أقوالهم وقد عرضت بنصها أحيانا بمبحث يمكن ردها إلى أصولها ، أو نوقشت مناقشة تدل على ما دار حولها من خلاف في عهد ابن سينا أو قبله .

ولقد عرض الباحثون للقرن الرابع الهجري ، وعدّوه العصر الذهبي في تاريخ الدراسات العقلية الإسلامية . فاستقام لعلم الكلام أمره بعد محنة خلق القرآن ، واسترد اعتباره على يد الأشعري . وسمّا التصوف إلى القمة ، فانتقل من النسك والزهادة إلى شرح أحوال النفس ومقامات العارفين ، والقول بالاتحاد ونزول اللاهوت في الناسوت كما كان يذهب الحلاج . وأخذت الفلسفة الإسلامية تستكمل أسسها ومبادئها بما أضافه إليها الفارابي من عمق

(١) القفلى ، تاريخ الحكماء ، ص ٤١٦ — ندع جانباً ما أثير حول حريق هذه المكتبة وانهايم ابن سينا بذلك .

(٢) المصدر نفسه .

(٣) ابن سينا ، المدخل ، ص ١١ .

وتحديد وتوفيق وتنسيق . وبلغ الطب غايته ، فلم يقف عندما دونه أبقراط وجالينوس ، بل شاء الرازي أن ينذيه بتجاربه الشخصية ودرسه المستقل . وخطا الفلك والرياضة خطوات فسيحة ، ويكفي أن يذكر البيروني ومؤلفاته للتدليل عليها .

ويمكن أن يقال بوجه عام إذا كان المسلمون في القرنين الثاني والثالث للهجرة قد شغلوا بنقل العلوم الأجنبية وتفهمها ، فإنهم كانوا في القرن الرابع يدرسون بأنفسهم ولا أنفسهم ، وانتقلوا من الجمع والتحصيل إلى الإنتاج الشخصي . وقد استوعبت ترجمتهم آثار الثقافات الأخرى الفلسفية والعلمية الهامة على اختلافها ، من يونانية وفارسية وهندية . وإذا قصرنا حديثنا على الفلسفة أمكننا أن نلاحظ أن العرب ، إلى جانب ما وصلهم من شذرات عن الفلاسفة السابقين لسقراط ، ترجموا أهم المحاورات الأفلاطونية ، وهي الجمهورية ، والنواميس ، وطماوس ، والسوفيست ، وبوليطيق ، وفادن ، ودفاع سقراط^(١) . وكانت العناية بأرسطو بالغة ، فبحثوا عن مؤلفاته ، وترجموها في عناية تامة ، وتوفر لهم منها عدد غير قليل ، وخطب بها بعض مؤلفات موضوعة نسبت إليه خطأ^(٢) .

ولكى يفهموا المعلم الأول فهما حقا ، كان لابد لهم أن يستعينوا بشراحه من المشائين الأول كثاوفرستس والإسكندر الأفروديسي ، وقد ترجم لها أكثر من شرح ، وخاصة للثاني الذي كان له أثر واضح في بعض النظريات الفلسفية الإسلامية . وكان ابن سينا يعتد بآرائه اعتدادا كبيرا ، ويسميه

(١) مذكور ، المصادر الإغريقية للفلسفة الإسلامية ، مجلة الرسالة ، ١٩٣٥ ، العدد ٢٩٥ ،

ص ٦٩٤ — ٦٩٧ . حرصت على أن أقدم أسماء هذه المحاورات كما كان ينطقها العرب .

(٢) المصدر نفسه .

«فاضل المتأخرين»^(١). وإلى جانب الإسكندر هذا ينبغي أن نضع شمراح مدرسة الإسكندرية ، وفي مقدمتهم فرنور يوس ، وثامسطيوس ، وسمبليقيوس ، وبجي النحوى . فترجم كثير من شروحهم ، وكان أثرهم في العالم الإسلامى أشد عمقا أحيانا من أثر المشائين الأول^(٢) .

نقلت هذه الكتب والشروح إلى العربية ، وتداولها مفكرو الإسلام فيما بينهم ، وكثرت تداولها ومناقشتها والتعليق عليها في القرن الرابع الهجرى . في هذا الجو وفي قلب هذه الحركة الفكرية نشأ ابن سينا ، ولد وترعرع في أنحريات القرن الرابع الهجرى ، فأفاد من كل ما يحيط به من مدارس ومؤلفات . وأنتج وألف ، بقاء إنتاجه متمشيا مع هذه الحركة المتشعبة الأطراف . وإذا كان كتابٌ يحمل شارة عصره ، فإنَّ «الشفاء» من أدل الكتب على ما كانت عليه الحياة العقلية في القرن الرابع الهجرى خصبا وغزارة مادة . وإذا كنا لم نعثر بعد على كثير من شروح أرسطو التي ترجمت إلى العربية ، فإنه يُثبت بجلاء أنها كانت مقروءة ومتداولة ، وأنها تكونُ لبنة هامة في بناء الفلسفة الإسلامية . وطالما لم تدرس هذه الشروح الدرس الكافى ، فإنَّ من العسير أن نميز في دقة بين ما في هذه الفلسفة من جديد وقديم .

٤ — موضوعه :

يحدد ابن سينا موضوع كتابه ، فيقول إن غرضنا منه « أن نودعه لباب ما تحققناه من الأصول في العلوم العقلية المنسوبة إلى الأقدمين ، المبنية على النظر المرتب المحقق ، والأصول المستنبطة بالأفهام المتعاونة على إدراك الحق المجتهد

^(١) Madkour, *L'Organon d'Aristote dans le monde arabe*, Paris, 1934, p. 37 .

^(٢) مذكور ، المقال السابق ، مجلة الرسالة ، ص ٦٩٦ — ٦٩٧ .

فيه زمانا طويلا... ، وتحريت أن أودعه أكثر الصناعة^(١) . ثم يضيف :
«ولا يوجد في كتب القدماء شيء يعتد به إلا وقد ضمنناه كتابنا هذا، فإن لم يوجد
في الموضوع الجارى بثباته فيه العادة ، وجد في موضع آخر رأيت أنه أليق به^(٢)» .

وفي الحق أن الكتاب شامل شمولاً لا نظيره فيما وصلنا من كتب فلسفية ،
فهو ينقسم إلى أربع جمل رئيسية : المنطق ، والطبيعات ، والرياضيات ،
والإلهيات ، وتحت كل جملة فنون ، وكل فن مقالات ، وكل مقالة فصول^(٣) .
هذا هو التقسيم في عمومه ، أما تفاصيله فتشتمل على دراسات متنوعة وعلوم
متعددة . فتحت المنطق نجد الخطابة والشعر ، على نحو ما كان يتصور المناطقة
في ذلك العهد ، وإن كانا ألقى بالأدب والبلاغة^(٤) . وتحت الطبيعات نرى ،
إلى جانب قوانين الحركة والتغير ، مواد متباينة جمعت في صعيد واحد ، وأخصها
علم النفس ، والحیوان ، والنبات ، والجيولوجيا . وتحت الرياضيات تدرس
الهندسة ، والحساب ، والموسيقى ، وعلم الهيئة . وتحت الإلهيات يعرض مع
الفلسفة الأولى شيء من السياسة والأخلاق .

وتمشى هذا الاستيعاب مع ذلك التقسيم التقليدي للعلوم الفلسفية الذي أخذ
به ابن سينا ، والذي يصعد إلى أرسطو . وملخصه أن هذه العلوم تنقسم إلى
شعبتين : نظرية وعملية ، وتشمل الشعبة النظرية الطبيعة ، والرياضة ، والميتافيزيق .
وتشمل الشعبة العملية ، الأخلاق ، وتدير المنزل ، والسياسة^(٥) . بيد أن فيلسوفا

(١) ابن سينا ، المدخل ، ص ٩ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ٩ — ١٠ .

(٣) الأب فتواي ، مؤلفات ابن سينا ، القاهرة ، ١٩٥٠ ، ص ٣٠ — ٦٦ .

(٤) Madkour, *L'Organon* pp. 10-13,

(٥) مذكور ، في الفلسفة الإسلامية ، ص ١٦٩ . وقد التزم ابن سينا هذا التقسيم بوجه عام ،
وإن أدخل عليه مرة شيئا من التغير (منطلق المشرقين ، ص ٧ — ٨) .

عنى بالرياضة عناية لانجدها عند أرسطو، فوقف عليها جملة من أجل "الشفاء"
الأربع ، وعالجها في رسائل أخرى متفرقة ^(١) .

وقد أدرك أنه لم يدرس علم الأخلاق والسياسة في "الشفاء" الدرس الكافي،
وهما جزءان هامان من الفلسفة العملية . فوعد بأنه سيعالجهما في استقلال ،
وسيصنف فيهما كتابا جامعا مفردا ^(٢) . والواقع أن ابن سينا لم يشغل كثيرا بالعلوم
السياسية ، وكأنما صرفته السياسة العمالية عن الفلسفة السياسية ^(٣) . ولم يكن
حظ الأخلاق لديه بأعظم من حظ السياسة ، ولعل البحوث التصوفية حلت
عنده محل علم السلوك .

ومهما يكن فإن "كتاب الشفاء" أشبه ما يكون بدائرة معارف استوعبت العلوم
العقلية على اختلافها ، فسبق دوائر المعارف الحديثة بنحو ستة قرون . وإذا
كانت هذه قد امتازت بكثرة فنونها وتعدد موضوعاتها ، فإنه يعد بسهولة دائرة
معارف ملائمة لعصره . وأغرب ما فيه أنه لإنتاج رجل واحد ، في حين أن
دوائر المعارف منذ "ديدرو" إلى اليوم يتضافر عليها باحثون كثيرون .

٥ - أسلوبه ومنهجه :

تعلم ابن سينا العربية في سن مبكرة ، وأجادها إجادته للفارسية ، شأن كثير
من مفكرى الفرس في عصره . وكان يكتب ويؤلف باللغتين في يسر وطلاقة ،
وإن كان إنتاجه بالعربية أغزر وأعظم . وكان لتمكنه منهما أثر فيما حاوله

(١) فتاوى ، مؤلفات ابن سينا ، ص ٢٢٦ - ٢٣٤ .

(٢) ابن سينا ، المدخل ، ص ١١ .

(٣) Madkour, *La place d'Al-Fārābī dans l'école philosophique musulmane*, Paris, 1934, p. 182 note 5.

من مقارنات وموازنات لغوية لانتخلو من طرافة (١) . ولو تعلم السريانية واليونانية لكان لها شأن في دراساته العلمية والفلسفية .

وقد كتب بالعربية شعرا ونثرا ، ومعظم ما وصلنا من شعره إنما هو من ذلك الشعر التعليمي ، الذي يُحرّص فيه على أداء المعنى واستكمال الحقائق أكثر مما يحرص على جزالة اللفظ وسمو التركيب ، ومن أوضح أمثله عينيته المشهورة في النفس (٢) . على أنه خلف لنا بعض الأبيات والقصائد في الحكم والأمثال وبكاء الديار ، ولا نتخلو من جمال وحسن صنعة ، وإن كانت جميعها دون الجودة وإلى التوسط أقرب (٣) .

وأما نثره فمهل واضح مرسل بوجه عام ، وفيه تعقيد أو غموض أحيانا ، فيطيل الجملة ويعيد الضمائر إلى مراجع مختلفة . إلا أن غموضه لا يذكر في شيء بجانب ما يلحظ في أسلوب الفارابي مثلا ، خصوصا إذا عرفنا أنه كان هناك مذهب خاص في تلك العصور يرمي إلى ستر الأفكار الفلسفية وحجبها عن العامة والدهاء (٤) . وإذا كان الغزالي يعد من أوضح كبار مفكرى الإسلام أسلوبا ، فإنه لا يمتاز في هذا على ابن سينا كثيرا . وكما جرح هذا الوضوح على الشيخ الرئيس وعلى الفلسفة والفلاسفة جميعا فيما بعد من نقد وحملات .

وقد يروى فيلسوفنا أحيانا فيما يكتب ، ويحفل بما ينشئ ، فينتهي إلى أسلوب سام ممتاز فيه روعة وجمال . وخير شاهد على ذلك كتاب "الإشارات والتنبيهات" ،

(١) Madkour, *L'Organon*, p. 161.

(٢) من أشهر قصائده ، وعليها شروح عدة لا يزال معظمها مخطوطا ، وقد طبعت غير مرة وترجمت إلى التركية والفرنسية (قنوات ، مؤلفات ابن سينا ، ص ١٥٢ — ١٥٥) ، وما أوجها إلى نشر وتطبيق جديدين يستعان بهما بالمخطوطات الموجودة .

(٣) ابن أبي أصيبعة ، عيون الأنباء ، ج ٢ ، ص ١١ — ١٨ .

(٤) Madkour, *La place d'Al-Fārābī*, pp. 24-25.

وخاصة الأنماط الثلاثة الأخيرة منه ، ففيها تنبيهات وخواتيم يحجد المرء لذة في أن يقرأها ويقرأها غير مرة^(١). وقد يتأنق فيسجع ويعنى نوما بالصناعة اللفظية، على نحو ما يلحظ في "رسالة الطير" و "رسالة القدر"^(٢).

و "كتاب الشفاء" الصق بأسلوب ابن سينا العام والدارج المألوف ، ويبدو ذلك باطراد في الدّجّاب جميعه ، فليس ثمة تباين ولا تفاوت في أسلوبه على طوله وكثرة أجزائه . وهو يدل دلالة واضحة على تمكن مؤلفه من العربية ، وقدرته على أن يؤدي بها أدق الأفكار وأعقدها . وقل أن يلجأ لبعض الألفاظ الأجنبية من فارسية أو يونانية ، اللهم إلا إن أضحت مصطلحات تقرر من قبل في الاستعمال .

وأما منهجه فيقوم على ذلك العرض المتصل المحكم الترتيب والتبويب ، فيقسم — كما قدمنا — الفن إلى مقالات ، والمقالة إلى فصول . وفي الفصل الواحد يسير سيرا منطقيا منتظما ، من المقدمات إلى نتائجها . ويولع ولوعا كبيرا بما يسمونه القسمة العقلية . فيضع الأحكام والآراء بين طرفين أو أطراف متقابلة ، يناقشها طرفا طرفا حتى يتهى إلى الهدف المقصود ؛ وكأنما يخرج من قسمة ليدخل في أخرى^(٣) .

ولا يتشبت مطلقا بالمساحكات اللفظية ، بل ينفر منها ويقصد إلى المعنى ، ويصوّب إليه رأسا . وها هو ذا يقول : « واجتهدت في اختصار الألفاظ جدا ومجانبة التكرار أصلا ، إلا ما يقع خطأ أو سهوا ، وتنكبت التطويل في مناقضة

(٢) ابن سينا ، الإشارات والتنبيهات ، ليدن ، ١٨٩٢ ، ص ١٩٠ — ٢٢٢ .

(٣) ابن سينا ، جامع البدائع ، القاهرة ، ١٩١٧ ، ص ١١٤ — ١١٩ ؛ رسالة القدر ، ليدن ، ١٨٩٩ .

(١) انظر مثلا المدخل ، ص ١٢ — ١٤ .

مذاهب جليلة البطلان أو مكفية الشغل بما تقرره من الأصول ، ونعرّفه من القوانين « (١) .

وَجَدَ لَهُ مُلْزَمٌ قَوِيٌّ يَسُدُّ بِهِ عَلَى خَصْمِهِ الْأَبْوَابَ ، وَمَا أَشْبَهَهُ أَوْ مَا أَشْبَهَ الْجَدَلَ
الْمُدْرِسِيَّ الَّذِي أَلْفَ فِي الْقُرُونِ الْوَسْطَى الْمَسِيحِيَّةِ بِهِ ، وَكُلُّ ذَلِكَ لَتَمَكِّنَهُ مِنْ
مَنْطِقِ أَرِسْطُو وَيَمَكِّنَ هَذَا الْمَنْطِقُ مِنْهُ . وَقَدْ يَكُونُ هَذَا الْجَدْلُ شَاقًا وَعَنِيْفًا
أَحْيَانًا ، وَقَدْ يَعْزِزُ عَلَيْنَا أَنْ نَسْتَسِيغَهُ ، إِلَّا أَنَّهُ كَانَ ضَرُورَةً مِنْ ضَرُورَاتِ الْبَحْثِ
الْعَقْلِيِّ فِي ذَلِكَ التَّارِيخِ . وَمِنْ هُنَا يَقُولُ الشَّهْرِسْتَانِي : «إِنْ طَرِيقَةُ ابْنِ سِينَا أَدْقُ
عِنْدَ الْجَمَاعَةِ ، وَنَظَرُهُ فِي الْحَقَائِقِ أَغْوَصُ» (٢) .

وعلى هذا ليس "الشفاء" شرحاً لأرسطو — كما كان يظن — على نحو شروح
ابن رشد والقديس توماس الأكويني ، وإنما ضمنه ابن سينا ما ارتضاه من
مباحث ونظريات في استيعاب وشمول تام ، مرجحاً ما يرى ترجيحه ، أو رافضاً
ما يرى رفضه . وقد يعرض لآراء الآخرين ويناقشهم دون أن يشير إلى أسمائهم
أو إلى المصادر التي أخذ عنها (٣) . وهو بلا نزاع خير من يصف كتابه ، فيقول
في مقدمته : «استقام آخره على جملة اتفقت عليها أكثر الآراء ، وهجرت معها
غواشي الأهواء ، وتحريت أن أودعه أكثر الصناعة ، وأن أشير في كل موضع
إلى موقع الشبهة ، وأحاطها بإيضاح الحقيقة بقدر الطاقة ، وأورد الفروع مع
الأصول إلا ما أثنى بانكشافه لمن استبصر بما نبصره ، وتحقق ما نصوره ،
أو ما عُرِبَ عن ذكرى ولم يلح لفكرى» (٤) .

(١) المصدر نفسه ، ص ٩ .

(٢) الشهرستاني ، الملل والنحل ، القاهرة ، ١٣٢٠ هـ ، ج ٣ ، ص ٩٣ .

(٣) انظر مثلاً ، المدخل ، ص ١٥ — ١٦ ، ٢٣ — ٢٤ .

(٤) المصدر نفسه ، ص ٩ .

ويظهر أن هذه المقدمة لم تكن في متناول رجال القرون الوسطى المسيحية في دير ، ولم يستوعبوا "الشفاء" بحيث يستطيعون أن يدركوا أنه دراسة شخصية لا مجرد شرح وتعليق . ولم يقفوا أيضا في وضوح على مقدمة الجوزجاني التي جاء فيها على لسان ابن سينا : «أما الاشتغال بالألفاظ وشرحها فأمر لا يسمعه وقي ولا تشط له نفسى . فإن قنعم بما يتيسر لى من عندى ، عملت لكم تصنيفا جامعا على الترتيب الذى يتفق لى^(١)» . ذلك لأن هاتين المقدمتين ارتبطتا بالمدخل ، وكان أقل "أجزاء الشفاء" المترجمة إلى اللاتينية تداولا . هذا إلى أن نسخة المتداولة لم تكن جميعها مستوعبة ، وليس فيما وصلنا منها إلا اثنتان فقط هما اللتان تشتملان على هاتين المقدمتين .

وروجربكون هو الذى استطاع خاصة أن يبين حقيقة الكتاب ، ويدرك أنه عرض طليق لفلسفة ابن سينا ، دون تفيد بنص ثابت أو أصل معين ، ولعله وقف على المقدمتين السابقتين^(٢) . ولم يقف الأمر عند المدرسين ، بل امتد إلى التاريخ المعاصر ، فرأينا "مهرن" في أخريات القرن الماضى يعود إلى القول بأن "الشفاء" مجرد شرح لأرسطو ، وفي نشر هذا الكتاب ما يقضى على كل ذلك^(٣) .

على أن هذا ليس معناه أن ابن سينا لم يتأثر بأرسطو في كتابه هذا ، بل بالعكس تأثر به كل التأثر ، وعول عليه التعويل كله ، فحماه في ترتيبه ، واستمد منه مواد كثيرة ، ولا يتردد فى أن يصرح بذلك ، فيقول : «ولما افتتحت هذا الكتاب ابتدأت بالمنطق ، وتحريت أن أحاذى به ترتيب كتب صاحب

(١) المصدر نفسه ، ص ٢ .

(٢) Nallino, *Filosofia "orientale" od "illuminativa" d'Avicenna*, dans *Rivista del. Stud. orie.*, Roma, 1925, Vol. X, Fasc. 4, pp. 433-467; الدكتور بدوى ، التراث اليونانى فى الحضارة الإسلامية (حيث توجد ترجمة كاملة لقال السابق) القاهرة ، ١٩٤٦ ، ص ٢٤٥ — ٢٩٦ .

(٣) Bouyges, *Roger Bacon a-t-il lu des livres arabes*, dans *Arch. d'hist. doct.*, Paris, 1930, t. v., p. 312; Mehren, *Muséon*, 1883, t. II, p. 464, 1885, t. IV, p. 494.

المنطق، وأوردت في ذلك من الأسرار والباطن ما تخلو عنه الكتب الموجودة، ثم تلوته بالعلم الطبيعى، فلم يتفق لى في أكثر الأشياء محاذاة تصنيف المؤتم به في هذه الصناعة وتذاكيره»^(١). إلا أنه تأثر أيضا بشرح أرسطو السابقين من مشائين وإسكندر بنين، واعتنق آراء أفلاطونية ورواقية، وخضع لما خضعت له الثقافة الإسلامية عامة من عوامل ومؤثرات. وكثيرا ما تبدو الفلسفة الأرسطية في "الشفاء" معدلة أو مشوبة بأفكار أخرى، تمشيا مع النزعة التوفيقية التي سادت الفلسفة الإسلامية جميعها، هذا إلى أن القسم الرياضى في هذا الكتاب لا يمت لأرسطو بأية صلة^(٢).

٦ - صلته بكتب ابن سينا الأخرى :

وضع ابن سينا ما يزيد على مائتى مؤلف، بين رسائل وكتب مطولة أو متوسطة أو مختصرة^(٣). ومن حسن الحظ أن غالبيتها العظمى وصلت إلينا، وإن كان كثير منها لا يزال مخطوطا. وينصب نحو ثلثها على الدراسات الفلسفية من منطق، وطبيعة، وعلم نفس، وميتافيزيقى، وتصوف، وأخلاق، وسياسة. ولا شك في أن "الشفاء" و"النجاة" و"الإشارات" أهم مؤلفات هذه المجموعة^(٤).

(١) ابن سينا، المدخل، ص ١١ .

(٢) المصدر نفسه .

(٣) يصعد الأب قنواقي بمؤلفات ابن سينا إلى نحو ٢٧٠ مؤلفا، إلا أن منها ما هو مكرر الاسم فيما يظهر، وما هو مكرر بين العربية والفارسية (مؤلفات ابن سينا، ص ١٤٩، ١٦٦ - ١٦٧، ٢٤٩، ٢٥٢ - ٢٥٨) . على أن حصره هذا لا يزال مؤقتا، ولن يكون نهائيا إلا يوم أن تنشر مخطوطات ابن سينا جميعها وتحقق .

(٤) تعالج مؤلفات ابن سينا الفلسفية الأخرى في أغلبها جزءا أو أجزاء من فلسفته، وقد ظهر كثير منها قبل ظهور "الشفاء". لذلك لم نشأ أن ندخلها في المقارنة، واكتفينا بقصرها على الكتب المتداولة الكبرى، أو على كتب أخرى كانت صلتها "بالشفاء" محل أخذ ورد .

والصلة بين "الشفاء" و "النجاة" وثيقة ، قاما على أساس مشترك ، وفكر فيهما معا . وذلك أن الفكرة الرئيسية التي بنى عليها "الشفاء" من استيعاب المنطق والطبيعة والرياضة والعلم الإلهي ، هي نفسها التي اعتمد عليها "كتاب النجاة" . فهو يحتوى على أربعة أقسام تقابل جمل "الشفاء" الأربع ، والفصول في الكتابين متشابهة في ترتيبها وتناسقها ، بل منها ما هو مكرر بنصه وفصه^(١) . وكل ما بينهما من فارق يتلخص في أن "الشفاء" يلم بالأصول والفروع ، ويحقق رغبة المتخصصين والمتبحرين ، في حين أن "النجاة" «يشتمل على ما لا بد من معرفته لمن يؤثر أن يتميز عن العامة ، ويخاز إلى الخاصة ويكون له بالأصول الحكيمية إحاطة»^(٢) . ولهذا اعتبر الثاني بحق مختصرا للأول . وقد أعدا في جوا واحد ، إذ أن اللوحات التي حصرت فيها مسائل "الشفاء" ، والتي أشرنا إليها من قبل ، هي التي استخدمت فيما يظهر لتكوين هيكل "النجاة" ، وما إن فرغ ابن سينا من الأول حتى أخرج الثاني^(٣) .

أما كتاب "الإشارات" فتأخر عنهما ظهورا ، ولعله آخرا ما ألف ابن سينا ، وتصدع المدة التي تفصل بينه وبين أجزاء "الشفاء" الأخيرة إلى نحو ثماني سنوات . وله أسلوبه وترتيبه وطريقة عرضه الخاصة ، وجانب الابتكار والشخصية فيه أوضح ، ولذا ضم إلى شعبة الفلسفة المشرقية^(٤) . إلا أنه يلتقي مع "الشفاء"

(١) لنا في حاجة أن نشير إلى أن ناشر "النجاة" في القاهرة ، سنة ١٩١٣ ، أهمل عن قصد القسم الرياضي (النجاة ، ص ٣) ، في حين أن طبعة رومة القديمة ، سنة ١٥٩٣ ، اشتملت عليه . وأما الفصول المكررة في "الشفاء" و "النجاة" فكثيرة نذكر من بينها مثلا : الناية ، والمبدأ والمعاد (الشفاء ، طهران ، ١٣٠٣ هـ ، ص ٢٥٩ ، ٢٧٣ ؛ النجاة ، طبعة القاهرة ، ص ٤٦٦ ، ٤٩٠) . وقد عنت الآسة جواشون بهذه المقابلة :

A.-M. Goichon, *La distinction de l'essence et de l'existence d'après Ibn Sīnā*, Paris, 1937, pp. 499-503.

(٢) ابن سينا ، النجاة ، ص ٢ .

(٣) ص ٣ ؛ ابن أبي أصيبعة ، عيون الأنباء ، ج ٢ ، ص ٧ .

(٤) Madkour, *La place d'Al-Fārābī...* p. 64, No. 2.

في مجالته أقسام الفلسفة الرئيسية من منطق، وطبيعة ، وميتافيزيق؛ وإذا كانت قد أهملت فيه الرياضة فقد حل محلها التصوف، والمهم ألا تناقض بين الكتابين في الأفكار الجوهرية والنظريات الرئيسية .

وهناك كتابان آخران يضمهما ابن سينا بإزاء "الشفاء" ويقابلهما به، وهما "الواحق" و"الفلسفة المشرقية"، أو "الحكمة المشرقية"، كما تسمى أحيانا (١) . فاما الأول فيشير إليه ابن سينا في مقدمة "الشفاء" حيث يقول : « ثم رأيت أن أتلو هذا الكتاب (يعني الشفاء) بكتاب آخر ، أسميه كتاب "الواحق" ، يتم مع عمري ، ويؤرخ بما يفرغ منه في كل سنة ، يكون كالشرح لهذا الكتاب وكتنقيح الأصول فيه وبسط الموجز من معانيه » . (٢) ويشير إليه في موطن آخر، فيقول : « أعطيناهم في "كتاب الشفاء" ما هو كثير لم وفوق حاجتهم ، وسنعتيهم في "الواحق" ما يصلح لهم زيادة على ما أخذوه » (٣) .

ولكن عبتا نحاول إن شئنا البحث عن هذا الكتاب في المخططات السنيوية ، فإنه لم يعثر عليه بعد ؛ وأغلب الظن أنه لم يوجد قط (٤) . وإنما الأمر مجرد عزم اعترمه ابن سينا ومشروع قصد إليه ، وعباراته السابقة تؤيد ذلك ؛ وبين

(١) ندع جانبا كتاب "الإنصاف" الذي حاول ابن سينا أن يفصل فيه فيما بين المشرقين والمغربيين من خلاف ، والذي تضاربت الروايات حوله : هل ألف في صورة نهائية أو بنى على هيئة مسودات ؟ وهل ضاع جميعه بعد نهب السلطان مسعود أو بقيت منه أجزاء ؟ وتكتفى بأن نحيل على تحقيق الدكتور بدوي لذلك (عبد الرحمن بدوي ، أرسطو عند العرب ، القاهرة ١٩٤٧ ، ص ٢٣ - ٢٩) .

(٢) ابن سينا ، المدخل ، ص ١٠ .

(٣) ابن سينا ، منطق المشرقين ، ص ٤ .

(٤) لا نظننا في حاجة أن نلاحظ أن كتاب "الواحق" الذي نتحدث عنه شيء آخر غير كتاب "لواحق الطبيعة" الذي لا يزال مخطوطا ، وهو رسالة صغيرة في العلم الطبيعي ، ولا تخرج كثيرا عن طبيعيات النجاة (فتاوى مؤلفات ابن سينا ص ١٣٧ - ١٣٨) .

الزم والتنفيذ مراحل^(١) . ولم يكن يسيرا عليه أن ينجز ما وعد ، والعقد الأخير من حياته لم يكن أكثر هدوءا من سابقه : عانى فيه شيئا من القلق والاضطراب ، وشغلته شواغل شتى . فقد كان مهيدا ببطش السلطان محمود الغزنوى الذى دعاه إلى بلاطه فأبى ، والذى لم يكن يقاسمه آراءه الفلسفية ، وما التجأ إلى أصبهان إلا ليحتمى بأميرها علاء الدين بن كاكويه ؛ ومع ذلك لم يسلم من نهب متاعه وكتبه على يد السلطان مسعود بن السلطان محمود^(٢) . وفي لحظات الهدوء التى قضها إلى جانب الأمير علاء الدين صرفته مناقشات ومنافسات عن بعض أهدافه الأولى ، فشغل بفرائب اللغة زمنا ، وبرصد الأفلاك زمنا آخر. على أن علاء الدين ، حاميه وتلميذه ، لم يلبث أن قلب له ظهر المحن ، وغضب عليه غضبا شديدا حتى أمر بقتله^(٣) .

فكيف يتسنى له في ظروف كهذه أن يخرج لنا كتابا على النحو الذى يصور به "اللاواحق" ؟ وكيفيه أنه أتم في هذه الفترة "الشفاء" و"القانون" ، وأخرج "النجاة" و"دانشنامه علائى" ، ثم "الإشارات والتنبيهات" صفوة تفكيره الفلسفى ، إلى جانب دراسات أخرى لغوية وفلكية وطبية^(٤) . على أنه لم يتم "كتاب النجاة" فيما يظهر ، وإنما أتمه تلميذه الجوزجاني ، فهو الذى وضع قسمه الرياضى ، جامعا إياه من مؤلفات أستاذه السابقة^(٥) .

(١) Madkour, *L'Organon*, p. 22.

(٢) القفطى ، تاريخ الحكماء ، ص ٤٢١ — ٤٢٥ . "وقعت هذه الحادثة قبل وفاة ابن سينا بثلاث سنوات ، وكان لها أثرها في بعثرة كتبه وتساؤل بعض أصدقائه عن مصيرها (بدوى ، أرسطو عند العرب ، ص ٢٤٠ — ٢٤٥) .

(٣) البق ، تاريخ حكماء الإسلام ، ص ٧٠ .

(٤) القفطى ، تاريخ الحكماء ، ص ٤٢١ — ٤٢٢ ؛ ابن أبي أصيبعة ، عيون الأنباء ، ج ٢ ، ص ٦ — ٨ .

(٥) فتاوى ، مؤلفات ابن سينا ، ص ٩٤ .

وأما "كتاب الفلسفة المشرقية" فقد ورد ذكره أيضا في مقدمة "الشفاء"، ويقول عنه ابن سينا: «أوردت فيه الفلسفة على ما هي عليه في الطبع، وعلى ما يوجهه الرأي الصحيح الذي لا يراعى فيه جانب الشركاء في الصناعة، ولا يتق في من شق عصاهم ما يتق في غيره»^(١). وقُل أن يثير عنوان كتاب من حب الاستطلاع ما أثار هذا العنوان، أو أن يوقع في لبس وخطأ بقدر ما أوقع، وكأنما قدر له أن يكون محل أخذ ورد منذ ابن طفيل إلى اليوم^(٢). والذي لا نزاع فيه أنه لا يؤذن مطلقا بذلك الخلط الذي وقع فيه كثيرون من تفسير "المشرقية بالإشراقية"، إذ أن اللفظين مختلفان، ومدلولاهما متباينان. وفلسفة ابن سينا، وإن غدت الفلسفة الإشراقية ومهدت لها، تتميز منها كل التميز^(٣).

ويعتينا أن نعرف علام يصدق هذا العنوان، وهل أتق الزمن على ذلك الكتاب الذي سماه ابن سينا "الفلسفة المشرقية". إن رجعنا إلى فهراس المكتبات وجدناها فعلا تستعمل على مخطوطات تحمل هذا الاسم، ولكنها، إن صح الوصف، ليست شيئا آخر سوى عرض لأجزاء الفلسفة الأربعة من منطق، وطبيعة، ورياضة، وإلهيات، على نحو ما يلحظ في كتب ابن سينا المعروفة^(٤). وفوق هذا بين أيدينا كتاب ناقص يسمى "منطق المشرقيين"، وهو قريب كل القرب من هذه المخطوطات، ولعله جزء منها؛ وفيه ما يؤذن بأنه يرمى إلى معالجة مواد الفلسفة الأربعة الآتفة الذكر، وإن لم يصلنا منها إلا بعض

(١) ابن سينا، المدخل، ص ١٠.

(٢) عرض نالينو هذا التاريخ عرضا سببا في مقال جامع، يقوم على دراسة متنوعة وبحث مستفيض وتحقيق شامل، وقد أشرنا إليه وإلى ترجمته العربية من قبل (ص ١٦ هامش).

(٣) Madkour, *La place d'Al-Fārābī*, p. 200.

(٤) فتاوى، مؤلفات ابن سينا، ص ٢٦—٢٨؛ Nallino, *art. citée*. ورغبة في تصفية هذه القطعة تصفية نهائية، بدأنا فعلا في جمع هذه المخطوطات، وليس فيها مطلقا ما يؤذن بفلسفة متايرة لفلسفة ابن سينا المالوفة.

أجزاء المنطق ، وبحوثه على قصرها تلتقي بوجه عام مع آراء ابن سينا المعروفة ونظرياته المقررة^(١) .

وإذن ليس ثمة محل للقول بأن "كتاب الفلسفة المشرقية" يحوى آراء جديدة كل الجدة ويعرض فلسفة قائمة بذاتها ، ولو فهمت هذه التسمية على وجهها ، أو عبارة أدق على الوجه الذى أرادته ابن سينا ، لانتفى كثير من الابس والخطأ . وما يؤسف له أن مقدمة "الشفاء" لم تكن متداولة في يسر ، لا في الشرق ولا في الغرب ، منذ أثيرت هذه المشكلة ، فانساق الباحثون في فروض واحتمالات دون أن يبحثوا عن هذه المقدمة ويرجعوا إليها^(٢) .

حقا إن ابن سينا هو الذى ابتكر هذه التسمية ، ولكنه لم يرد أن يقطع بها كل صلة بالفلسفات الغربية أو القديمة ، بل يبدو على العكس في مقدمة "منطق المشرقيين" ، الذى أشرنا إلى منزلته منها ، أشد ما يكون تسككا بأرسطو وإعجابا برأيه واعترافا بفضلها ، ويصرح بأنه انحاز إلى المشائين وتمعصب لهم ، لأنهم أولى فرق السلف بالتعصب^(٣) .

غير أن هذا الانحياز وذلك الإعجاب لا يمنعانه من أن يناقش ويعارض ويتدارك على أرسطو ما فاتته ، ويكمل ما قصر فيه^(٤) . وتلك كانت طريقته ، إن في "الشفاء" أو في كتبه الأخرى ، وكل ما في الأمر أن "الشفاء" وهو غزير المادة يسجل آراء السابقين في إفاضة قد تخفى فيها المعارضة أحيانا ، أما الكتب الصغيرة فروح

(١) ابن سينا ، منطق المشرقيين ، ص ٦ .

(٢) ص (١٦) ، هل لنا أن نشير إلى أن لاتينى القرن الثانى عشر ترجعوا "الفلسفة المشرقية" هكذا philosophia orientalis ، فلم يبقوا في ذلك الخطأ الذى وقع فيه بعض المعاصرين .

(٣) ص (١٧) ؛ ابن سينا ، منطق المشرقيين ، ص ٢ - ٣ . يرجع كل الترجيح أن تكون مقدمة "الشفاء" ومقدمة "منطق المشرقيين" قد وضعتا في تاريخ واحد أو متلاحق ، لأن الروح والمعاني فيما مقاربة ، أو مشتركة . ومن المرجح أيضا أن مقدمة "الشفاء" لم تكتب إلا بعد إتمامه جميعه وفي جو تلك المقارنات التى يمثلها "كتاب الإنصاف" ، "ومنتطق المشرقيين" ، "والفلسفة المشرقية" .

(٤) المصدر السابق ، ص ٣ .

النقد فيها أبرز. وقد عبر ابن سينا عن هذا أحسن تعبير حيث قال: "إن الشفاء" أكثر بسطا، وأشد مع الشركاء من المشائين مساعدة؛ في حين أن "كتاب الفلسفة المشريقية" لا يتفق فيه كثيرا شق عصا الطاعة والخروج عليهم^(١). ومع هذا في "الشفاء" "تلويح بما لو فطن له استغنى عن الكتاب الآخر"^(٢). فابن سينا هو هو في هذا الكتاب أو ذاك، ينقد ما اقتضى الأمر نقده. ويناقش حين يدعو إلى المناقشة داع، ويدلى بما عنده في صراحة أو في شيء من التلويح، ويأخذ بما يعطمئن له من الآراء، سواء أكانت لأرسطو أو غيره.

٧ - إلى أى مدى يعبر عن فلسفته ؟ :

يعتبر ابن سينا بحق المثل الأول للفلسفة الإسلامية، وإذا كان الكندي والفارابي قد سبقاه إلى وضع دعائمها وتكوين عناصرها، فإنه هو الذى صورها تصويرا اكتملت به شخصيتها واتضحت معالمها. ولم يبق مجال للشك في أن هناك فلسفة إسلامية، لا هى المشائية الخالصة، ولا الأفلوطينية البحتة. وإنما هى ضرب من البحث والدراسة أنتجت ظروف خاصة وبيئة معينة، تأثرت بالفلسفات القديمة وأثرت فيها، وأخذت عنها وأضافت إليها، وأصبحت حلقة من حلقات التفكير الإنسانى لها خصائصها ومميزاتها^(٣).

عرضت للشكالات الفلسفية الكبرى، وعالجتها علاجا خاصا. ودرست نظرية الوجود درسا مستفيضا، ففصلت الواحد من المتمدد، وافقت في تحديد الصلة بينهما. وبحثت نظرية المعرفة بحثا عميقا، وفقرت بين النفس والعقل، والفطرية والمكتسب، والصواب والخطأ. وفصلت القول في نظرية الفضيلة والسعادة،

(١) ابن سينا، المدخل، ص ١٠.

(٢) المصدر السابق.

(٣) مذكور، في الفلسفة الإسلامية، ص ١٥، ١٨، ١٩.

فقسمت الفضائل وفرعتها ، وانتهت إلى فضيلة الفضائل التي يسمونها إليها بعض الناس كالأنبياء ، وهي تأمل دائم ونظر مستمر . واستوعبت أقسام الفلسفة المألوفة، نظرية كانت أو عملية، من طبيعة، ورياضة، وميتافيزيق، وأخلاق، وتدير منزل، وسياسة ، وضمت إليها الطب وعلوم الحياة ، والكيمياء والنبات ، والفلك والموسيقى ، على أساس أنها شعب وتفرعات لأقسام الفلسفة الرئيسية^(١).

إذا كانت هذه هي الفلسفة الإسلامية ، أو بعبارة أخرى إذا كانت هذه هي فلسفة ابن سينا ، فإن "الشفاء" من أصدق وأشمل كتبه تعبرا عنها . يعرض المشكلات السابقة عرضا مسهبا ، ويحللها تحليلا دقيقا ، ويضم إليها ألوانا من الدراسات العلمية التي كانت تعد أجزاء من الفلسفة^(٢) . نلاحظ فيه آراء لأرسطو ، وأخرى لأفلاطون وأفلوطين ، وثالثة لزينون وكريزيب^(٣) . ولكنها جميعا مزجت مزجا تاما ، وكونت وحدة منسقة متصلة الأجزاء ، يبدو فيها تجديد ابن سينا وابتكاره . وأوضح ما يكون هذا الابتكار في نقد بعض نظريات القدامى ورفضها ، أو في تأييدها وإدعائها .

فيناقش ، مثلا ، ماذهب إليه ثاوفرسطس من تطبيق فكرة الكم على المحمول كما طبقت على الموضوع ، مناقشة تنظمه في صف المناطق المحددين ، الذين عارضوا نظرية مشابهة قال بها هملتون في القرن التاسع عشر^(٤) . ويعارض ثامسطيوس معارضة صريحة فيأقره من الاعتداد بالشكل الأول وحده ، منضمها إلى مقسيموس الأزميري^(٥) ، في إثبات أن لا غنية عن الشكلين الثاني والثالث ، وأن هناك

(١) ص (٥٣) .

(٢) ص (١١) .

(٣) ص (١٧) .

(٤) Madkour, *L'Organon* pp., 189-190.

(٥) يسميه العرب "ماكيس" ، ويعدونه بين شراح أرسطو ، وإن كان لا يبدو أنهم ترجموا له شيئا (ابن الديم ، الفهرست ، ص ٣٥٧) . وقد عني خاصة بأشكال القياس ووظيفة كل منها (Waitz, *Organon*, I, 45) ، وكان له في ذلك نقاش طويل مع ثامسطيوس استلقت نظر المسلمين ، وخاصة ابن سينا .

ضربوا من البرهنة لا تتم في يسر إلا عن طريقهما^(١) ، فيذكرنا بما قاله لاشيليه أخيرا عن أشكال القياس الثلاثة ووظيفة كل منها^(٢) . ويفتن في البرهنة على وجود النفس ، ويقم عليه أدلة عدة ، أخصها برهانه المشهور الذي سمي برهان الرجل الطائر ، وما أشد قربيه من الكوجيتو الديكارتي^(٣) .

هذه ودقائق أخرى غيرها نجدها معروضة عرضا مفصلا في "الشفاء" ، في حين أنها قد لا تذكر في كتب ابن سينا الأخرى ، أو إن ذكرت فهي إشارة عابرة . وبقدر ما نعلم ، نستطيع أن نقول إنه لا توجد فكرة من أفكار ابن سينا الفلسفية الأصلية والمبتكرة إلا ولها في هذا الكتاب ذكر . وبقيننا أنه يوم أن تتداوله الأيدي وقرأ في يسر ، سيزداد رأينا هذا ثبوتا وتأييدا . وكفى ما مضى من أخطاء منشؤها التعجل بالحكم على "الشفاء" دون اطلاع أو قراءة .

قد يقال إن فلسفة ابن سينا تطورت . وإذا صح أن "الشفاء" يعبر عنها ، فما ذاك إلا في مرحلة خاصة ، تلتها مراحل أخرى اعتنق فيها فيلسوفنا آراء ونظريات مغايرة^(٤) . إلا أنه سبق لنا أن بينا أن من الخطأ أن يعد "الشفاء"

(١) بدوى ، أرسطو عند العرب ، ص ٦١ — ٦٤ ؛ Ibid. pp. 212-215 .

J. Lachelier, *Théorie du Syllogisme*, dans *Rev. philos.*, 1876, p. 485; (٢)
Etudes sur le syllogisme, Paris. 907, pp. 75-76.

(٣) مذكور ، في الفلسفة الإسلامية ، ص ١٧٧ — ١٧٩ .

(٤) عرضت الآسنة جواشون لهذا التطور في أكثر من موضع :

Goichon, *L'évolution philosophique d'Avicenne*, dans *Rev. philos.* Juillet-sept. 1948; *Livre des directives et des remarques*. Paris, 1950, p. 5 et;
La personnalité d'Ibn Sinā, dans *Avicenne*, Radio-Diffusion française, Paris 1951.

ولكنها لم تقدم له أمثلة بارزة ، ولم تقم عليه أدلة واضحة . والذي لا نزاع فيه أننا لسنا أمام ظلتين متباينتين ، يمكن أن نسمي إحداها ظفة الشباب أو الكهولة ، والثانية ظفة الشيخوخة ، أو بعبارة أخرى الفلسفة المشائية والفلسفة المشرقية .

بين مؤلفات الشباب أو الكهولة ، وأنه لم يفرغ منه إلا في العقد الخامس من عمره ، فليس ثمة مراحل تفكير منفصلة أو متباينة . وإذا كان ” كتاب الإشارات “ ، وهو آخر مؤلفاته ، قد امتاز بقسمة الصوفي ، فإن هذا القسم إنما يقوم على دعائم من نظريتي النبوة والعقل القدسي اللتين عني بهما ” الشفاء “^(١) . على أن تصوف ابن سينا أقدم من الحكّايين معا .

ونحن لا ننكر أن تفكير العالم أو الفيلسوف في نشاط مستمر ، ولكن ليس بلازم أن تؤدي هذه الحركة دائماً إلى انقلاب أو تطور يهدم ما تقرر من قبل . وابن سينا بوجه خاص من بين أولئك المفكرين الذين استقرت مبادئ فلسفتهم في سن مبكرة ، ولم يطرأ عليها فيما بعد تغيير يذكر . ولا أدل على هذا مما يحكيه في ترجمته لنفسه ، فيقول : « فلما بلغت ثمانى عشرة سنة من عمري فرغت من هذه العلوم كلها ، وكنت إذ ذاك للعالم أحفظ ، ولكنه اليوم معي أنضج ، وإلا فالعلم واحد لم يتجدد لى بعده شيء^(٢) » .

٨ — شرحه وترجمته :

لئن كان الزمن لم يفسح لابن سينا أن يشرح ” الشفاء “ كما وعد ، فقد اضطلع بهذا باحثون آخرون^(٣) . لا سيما والاختصار والتلخيص ووضع المتون والرسائل من جانب ، أو التوضيح والتعليق وتأليف الشروح والحواشي من جانب آخر ، كانت المنهج السائد في الدراسات الإسلامية منذ القرن الخامس الهجري . وقد تولى شرح ” الشفاء “ كثيرون ، نخص بالذكر منهم صدر الدين الشيرازي المتوفى في منتصف القرن الحادى عشر للهجرة ، والذي

(١) ابن سينا ، الشفاء ، ج ١ ، ص ٢٥٨ ، ج ٢ ، ص ٢٧٧ .

(٢) القفطي ، تاريخ الحكماء ، ص ٤١٦ . عاد ابن سينا الى المعنى نفسه ، أكدّه في منطق المشرقيين ، ص ٣ .

(٣) ص (١٩) .

كان يعد المجدد لتعاليم ابن سينا ، وقد طبع شرحه على هامش ما طبع من أجزاء "الشفاء" (١) . ولا يزال معظم هذه الشروح ، أو الحواشي كما تسمى أحيانا ، مخطوطا ، ولم يقد منها بعد الفائدة المرجوة . وما عرف منها أقرب إلى التفسير اللفظي والاستشهاد بمؤلفات ابن سينا الأخرى ، منه إلى الدراسة الموضوعية التي تضيف مادة جديدة . ومهما يكن من أمرها ، فإن دراسة "الشفاء" دراسة كاملة تقتضي الكشف عنها وتقديمها للقراء .

أما اختصار هذا الكتاب فقد تولاه ابن سينا نفسه ، وترك لنا في "النجاة" أصدق تلخيص له (٢) . وقد عول عليه الباحثون فيما بعد ، واكتفوا به . ولم نر "الشفاء" تلخيصا آخر إلا محاولات متأخرة في القرنين الماضيين ، ولا تزال مخطوطة أيضا (٣) .

وقد ترجم "الشفاء" كله أو بعضه إلى لغات عدة قديما وحديثا . فقديما عرفته الفارسية (٤) ، ونقل إلى اللاتينية منه قسط كبير (٥) . ويظهر أنه لم يجد سبيله لا إلى السريانية ولا إلى العبرية (٦) . وفي التاريخ الحديث ترجمت

(١) ابن سينا ، الشفاء ، طبعة طهران .

(٢) ص (١٨) .

(٣) فتاوى ، مؤلفات ابن سينا ، ص ٧٩ ، مجد كانم الطريحي ، ابن سينا ، النجف ،

١٩٤٩ ، ص ٧٥ .

(٤) المصدر السابق .

(٥) Mlle M.-Th. d'Alverny, *Ibn Sīnā et l'Occident médiéval*, dans (٥) *Avicenne*, Radio-Diffusion française, Paris, mars 1951; Crombie, *Avicenna's influence on the mediaeval scientific tradition* (University of Cambridge, 1951).

(٦) ذهب بروكلمان خطأ إلى أنه ترجمت منه أجزاء إلى السريانية ، محلا على تاريخ الأدب

السرياني ليو مشرك: Brockelmann, *Geschic. der arab. Lit.*, Berlin, 1902, Suppl. (T. I, p. 815).

وقد أخذ عنه الأب فتاوى في كتابه : "مؤلفات ابن سينا" (ص ٧٨) . ولكن الحقيقة أن =

أجزاء شتى إلى اللغات الأوروبية ، فنقل منه إلى الإنجليزية مثلاً كتاب الشعر^(١) ، وإلى الفرنسية الموسيقى^(٢) ، وإلى الألمانية أبواب مختلفة من الطبيعيات والإلهيات والفلك^(٣) . ولقد أثارَت هذه الترجمات بحوثاً عدة ، وساعدت على بسط أثر ” الشفاء “ في ثقافات مختلفة .

٩ - أثره في العالم العربي :

أثر كتاب ما من أثر مؤلفه ، فدخل في جملة ما يرث الناس عنه وما يُقرأ له ، اللهم إلا أن يكون هذا الكتاب ذا شأن خاص وتاريخ مستقل . وفلسفة ابن سينا هي فلسفة العالم العربي منذ القرن الخامس الهجري إلى أوائل القرن الرابع عشر ، وعنها أخذ الباحثون على اختلافهم ، من فلاسفة ومتكلمين وصوفية . بل إن الدراسات العلمية اللاحقة عوّلت عليه أيضاً التعويل كله ، إن في الطب وعلوم الحياة ، أو في الفلك والرياضة ، ويمكن أن يقال إنه فيلسوف الإسلام غير منازع^(٤) .

إحالة بروكلمان خاطئة ، فإن ” بومشترك “ إنما يتحدث عن ” عيون الحكمة “ لا عن ” الشفاء “ .

Baumstark, *Geschichte der Syr. Lit.*, Bonn, 1922, p. 317, No. 3.

وأما العربية فقد قرأ استينشيدر أنه لم يترجم إليها :

Steinschneider, *Die Heb. Übers.*, pp. 281-282.

وعلى ذلك ينبغي ألا تؤخذ إحالة الأب فتاوى في هذا أيضاً على علائها (مؤلفات ، ص ٧٨) .

Margoliouth, *Analecta orientalia ad Poeticam Aristotelem*, (١)
London, 1887.

D'Erlanger, *Kitāb al-Shifā, Mathématiques, ch. XII*, in *La Musique arabe*, II, Paris, 1923.

Horten, *Das Buch der Genesung der Seele*, XII Teil enthaltend (٣)
die Metap. und Theologie übers., Halle, 1907; Widemann *Einleitung zu dem astrosonomischen Teil des K. al-Shifā*. Erlangen 58 (1928).

(٤) مذكور ، في الفلسفة الإسلامية ، ص ٦ - ٧ ، ١٨٨ ، ١٨٩ ، ٢١١ - ٢١٢ .

حقاً إن حملة الغزالي على الفلسفة والفلاسفة سدت الطريق في وجهه ، وصرفت عنه كثيرين ، ولكن ما بقى في الإسلام من دراسات فلسفية مدين له . ولم تعد مدرسة الأندلس على شيء من نفوذها في الشرق ، برغم مجيئها بعده ، وتعدد رجالها ، وعظم منزلتهم ، وخاصة ابن رشد الذي خلف ثروة فلسفية طائلة . ويظهر أن حظ هذه المدرسة ارتبط بحظ الأندلس جميعه ، لهذا لم يكن غريباً أن نرى ابن رشد أوثق صلة بالعالم اللاتيني منه بالعالم العربي^(١) .

ولقد تدورست كتب ابن سينا من بعده ، وكان الإقبال على "النجاة" و "الإشارات" عظيماً . إلا أن هذا لم يصرف طلاب الفلسفة عن "الشفاء" ، لاسيما وفيه مادة لا ينفى عنها الكتابان الآخران ، وكلما امتد البحث إلى التفاصيل والدقائق بدا لزومه واشتدت الحاجة إليه . فالغزالي مثلاً في "تهافت الفلاسفة" ، والشهرستاني في "نهاية الإقدام" حين يفصلان القول في حدوث العالم واستحالة قدمه يحكيان على لسان ابن سينا آراء استمدت أغلبها من "الشفاء"^(٢) . ولسنا في حاجة أن نشير إلى أن ابن رشد كثيراً ما ينقل عن "الشفاء" مؤيداً أو معارضاً ، ويصرح باسمه في بعض كتبه^(٣) . ونذع جانباً نصير الدين الطوسي الذي يعد من تلاميذ ابن سينا المخلصين ، وإن تأخر عنه بنحو قرنين ونصف ، وموقفه من فخر الدين الرازي ومعارضته له بسبب الآراء السينية معروف^(٤) . وقد أدرك ابن خلدون ما "للشفاء" من أهمية ، فتوّه عنه في غير ما موضع من "مقدمته"^(٥) .

(١) Renan, *Averroës et l'averroïsme*, Paris, 1925, pp. 36-42.

(٢) الغزالي ، تهافت الفلاسفة ، بيروت ، ١٩٢٧ ، ص ٢٣ - ٧٨ ، ٧٩ - ١٣٢ ؛ الشهرستاني ، نهاية الإقدام ، لندن ، ١٩٣٤ ، ص ٢٥ - ٢٩ ، ٣٣ - ٣٥ ، ٢٢٤ - ٢٢٥ . وما بلغت النظر أن هذين الباحثين تعاصرا فتلّيا إلى حد كبير في اتجاههما ، دون أن يتقاربا فيما يظهر .

(٣) Nallino, art. cit.

(٤) نصير الدين الطوسي ، شرح الإشارات ، وبهامشه شرح الرازي ، القاهرة ١٣٢٥ هـ ؛ قطب الدين الرازي ، المحاكات بين الإمام والنصير ، القاهرة ١٢٩٠ هـ .

(٥) ابن خلدون ، مقدمة ، بيروت ، ١٨٧٩ ، ص ٤٢١ ، ٤٢٤ ، ٤٢٩ .

وهناك كتب ثلاثة قدر لها أن تسود الدراسات العقلية الإسلامية في العصور الأخيرة . ونعني بها " العقائد " للنسفي ، و " المواقف " للإيجي ، و " المقاصد " للتفتازاني ؛ والمتأمل في شروحها وحواشيها يتبين مدى تمويلها على " الشفاء " ، وأخذها عنه . ودون أن ندخل في تفاصيل ذلك نكتفي بأن نشير مثلا إلى أن صاحب " العقائد " يتيح لشرائه فرصة التحدث عن التصور والتصديق ، فيوردون حقائق ومعلومات شبيهة كل الشبه بما أورده صاحب " الشفاء " في موضوع المنطق ^(١) . ويقف الإيجي في كتابه الآنف الذكر مرصدا طويلا على العلل ، مبينا أنواعها ، ولازماتها لمعلولاتها ، والفرق بين جزء العلة وشرطها ، فنامس في هذا كله صدى بحث العلة في طبيعيات " الشفاء " ^(٢) . ويتحدث صاحب " المقاصد " حديثا طويلا عن الحركة ، فيحاكي فيه تمام المحاكاة المقالة الثانية من السماع " الطبيعى " لابن سينا ^(٣) . ويخيل إلينا أن نشر " الشفاء " نشرنا صحيحا سيفسح المجال لمقارنات مفيدة في هذا الباب .

ولقد كانت الرغبة أكيدة في اختصار المنطق وتركيزه في هذه العصور ، ومن أمثلة ذلك " إيساغوجي " للآبهرى ، و " الشمسية " للقزويني ، و " السلم " للأخضرى ؛ وعليها قامت الدراسات المنطقية العربية في القرون الستة الأخيرة ^(٤) . ومع هذا

(١) النسفي ، العقائد ، وبهامشه شرح التفتازاني ، والخيالي ، وعبد الحكيم ، والمصام ، القاهرة ١٩١٣ ، ص ٧٠ - ٧٦ ؛ ابن سينا ، المدخل ، ص ١٩ - ٢٢ .

(٢) الإيجي ، المواقف ، القسطنطينية ، ١٢٨٦ هـ ، المرصد الخامس من الموقف الثاني ؛ ابن سينا ، الشفاء ، ج ١ ، ص ٢٠ - ٣٣ .

(٣) سعد الدين التفتازاني ، المقاصد ، طبعه القسطنطينية ، ج ١ ، ص ٢٥٩ - ٢٧٩ ؛ ابن سينا ، الشفاء ، ج ١ ، ص ٣٤ - ٤٩ .

(٤) Madkour, *L'Organon*, pp. 243-245.

نرى في هذه الفترة كتابا آخر اهتدى اليه أخيرا، وفيه شيء من البسط والتوضيح الذي يصعد به إلى منطق "الشفاء" (١). ونعني به كتاب "البصائر النصيرية" الذي يحرص مؤلفه على أن يعزو بعض الآراء رأسا إلى ابن سينا أو "أفضل المتأخرين" كما يسميه (٢). وفي اختصار بقى "الشفاء" يتدارس في بعض مساجد الشرق إلى اليوم، إن عن طريق مباشر أو غير مباشر.

١٠ - امتداده إلى العالم اللاتيني :

لم يقف أثر "الشفاء" عند الشرق، بل امتد إلى الغرب، وكان من الكتب الأولى التي نقلت إلى اللاتينية، بدئاً في ترجمته ولما يمض على وفاة ابن سينا قرن واحد. وما إن ترجم قسط منه حتى تلقفته الأيدي في مختلف العواصم الأوروبية، وبلغت النسخ المتداولة من بعض أجزاءه نحو الخمسين. وكان لهذا التداول شأنه في إثارة حركة فكرية بلغت مداها في القرن الثالث عشر، حتى لقد وصل الأمر ببعض مؤرني الفلسفة المدرسية أن قالوا بوجود مذهب سينيوي لاتيني إلى جانب مذهب ابن رشد اللاتيني الذي قيل به في أوائل هذا القرن (٣).

(١) اهتدى إلى هذا الكتاب الأستاذ الإمام محمد عبده أثناء مقامه ببيروت سنة ١٣٠٤ هـ، وقرر تدريسه بالأزهر بعد ذلك بنحو ١٢ سنة. وطبع بالمطبعة الأميرية بالقاهرة، سنة ١٨٩٨ م، ومؤلفه هو عمر بن مهلان الساوي من رجال القرن الخامس الهجري، وسماه باسم نصير الدين محمد بن عبد الملك بن توبه من أعيان مرو وقفها لها (السيكي، طبقات الشافعية، طبعة القاهرة، ص ٣٠٨)؛ انظر أيضا: p. 592 ff. (1923), Islamic Culture VI.

(٢) الساوي، البصائر النصيرية، ٢٨، ٦٨؛ ولا غرابة فقد كان الساوي ينسخ "الشفاء"، وبيع ما ينسخه بأثمان باهظة يتعش منها.

(٣) نشرها إلى :

P. Mandonnet, *Siger de Brabant et l'averroïsme latin au XIIe siècle*, Louvain, 1908.

وال :

R. de Vaux, *L'avicennisme latin aux confins du XII-XIIIe siècles*, Paris, 1934.

وقد تمت هذه الترجمة على مرحلتين : مرحلة مبكرة بدأت في الربع الثالث من القرن الثاني عشر، وأخرى لاحقة جاءت بعدها بنحو مائة سنة . ويظهر أن الغربيين اتجهوا أولا نحو ابن سينا العالم ، ومنه انتقلوا إلى ابن سينا الفيلسوف . فلفت نظرهم طبعه ، وترجموا ”القانون“ كاملا ؛ وشغلهم الفلك والتنجيم ، فغدوا في البحث عن طبيعيات ”الشفاء“^(١) . وكانت بلاد الأندلس المورد الأول الذي أخذوا عنه هذا التراث الشرقي ، وكلما تمكنوا منها زاد نصيبهم منه ؛ ولأمر ما بدأت ترجمة ”الشفاء“ في طابطة التي كانت مدينة إسلامية قبل ذلك بنحو ربع قرن .

ولم تكن هذه الترجمة سهلة ولا ميسرة ؛ خصوصا وفي الكتاب دقة وغموض أحيانا ، ولم تستخدم العبرية وسيطا كالعادة ، وإنما تم النقل من العربية إلى لغة دارجة هي القشتالية في ترجمة حرفية ، ومنها إلى اللاتينية^(٢) . وقد اضطلع بهذا خاصة جند ساليونس ، مستعينا بأسرائيلي يحميد العبرية ويعرف القشتالية ، فترجم ”كتاب النفس“ ، والجزء الأول من المنطق ”المدخل“ ، و ”مابعد الطبيعة“ . وترجم في هذه الفترة أيضا الكتابان الأول والثاني من ”الطبيعيات“^(٣) .

وفي المرحلة الثانية أتمت ”الطبيعيات“ كلها تقريبا ، فترجم منها الكتاب الثالث ، والرابع ، والخامس ، والثامن وهو آخر الأجزاء^(٤) . ويتضح من هذا أن اللاتينية عرفت من جمل ”الشفاء“ الأربع ، الجملة الأخيرة في الإلهيات كاملة ، والجملة الثانية في الطبيعيات ما عدا الكتاب السابع الذي ينصب

Crombie, *art. cit.*; D'Alverny, *art. cit.*

(١)

(٢) المصدر السابق .

(٣) المصدر السابق .

(٤) المصدر السابق .

على النبات . ولم تعرف من الجملة الأولى في المنطق إلا "المدخل" ، وأهملت إمالا تاما الجملة الثالثة في العلم الرياضى^(١) . وأغلب الظن أن اللاتينيين كانوا يترجمون ما يقفون عليه ، ولعل هذه الأجزاء الناقصة لم تقع تحت نظرهم .

ومهما يكن من أمر هذا النقص فإن ما ترجم من "الشفاء" كان كافيا لأن يصور جانبي ابن سينا العلمى والفلسفى ، بل وأن يعطى فكرة صادقة عن طريقته ومنهجه ، وكان لذلك آثار عميقة في الحياة الفكرية اللاتينية . فبعثت أجزاء "الشفاء" الطبيعية آراء ونظريات علمية ساهمت ولا شك في النهضة الأوروبية الحديثة ، وفي مقدمتها الجزء الخامس الخاص بالمعادن والآثار العلوية . ففيه قضى ابن سينا على دعاوى الكيميائيين السائدة حين ذاك ، من إمكان تحويل المعادن الدنيئة إلى معادن نفيسة ، وكان لرأيه هذا وزنه عند ألبير الأكبر وروجر بيكون^(٢) . واعتنق الرأى القديم القائل بكروية الأرض ، فهد لكوبرنيق وجاليليو . وشرح تكوين الجبال والصخور شرحا اعتمدت عليه نظرية البراكين التى ظهرت في القرن السابع عشر^(٣) .

وكل ذلك في ملاحظة صادقة وتجربة منظمة ، وكثيرا ما يستشهد على الرأى الذى يرتبته بتجاربه الخاصة وملاحظاته الشخصية . ولا غرابة فهو طبيب وعالم إلى جانب أنه نظرى وفيلسوف ، وفي اختباره للأدوية وتشخيصه للأدواء يضع طائفة من القواعد التى لا بد أن يكون قد أفاد منها المنهج التجريبي الحديث^(٤) .

(١) ندع جانبا ما ترجمه هرمان الأسمانى من كتاب الخطابة (أحد فنون منطق الشفاء) فهو جزئ صغيراً يريده توضيح شرح ابن رشد لكتاب الخطابة لأرسطو .

(٢) Madkour, *Ibn Sinā et l'alchimie arabe, dans Rev. du Caire*, juin

1951, H Holmyard, *Kitāb Al Shifā*, Paris 1927 p.85

Crombie, art cit

(٣)

Ibid.

(٤)

فالدواء يجب أن يختبر في الأمراض المتعارضة، وأن تثبت صلاحيته في حالات عدة ، وأن يختلف كنه ونوعه تبعا لشدة المرض وضعفه ، وألا يكتفى بتطبيقه على الحيوان بل يجرب في الإنسان ^(١) . وفي تشخيص الداء ينبغي أن يستعان بأماراته وأعراضه المختلفة ، مع ملاحظة أن من بينها ما هو ظاهري وحقيقي ، وما هو مؤقت ودائم ، وما يدل على نوع المرض أو على منشئه ، وللسمع والبصر والشم والذوق دخل كبير في الكشف عن هذه الأعراض ^(٢) . فمن هذه التجارب الطبية نشأت نزعته التجريبية العامة التي تبلو واضحة في بحوثه الطبيعية .

وأما فلسفته فيمثلها لدى اللاتينيين خاصة " المدخل " الذي ترجم من قسم المنطقي ، و " كتاب النفس " وإن عد من أجزاء الطبيعيات ، و " ما بعد الطبيعة " الذي اشتمل على الإلهيات جميعها . وإذا كان " المدخل " قد غذى مشكلة الكليات التي كان لها شأن في القرون الوسطى المسيحية ، فإن كتابي " النفس " و " ما بعد الطبيعة " كانا دعامة البحوث الفلسفية الهامة في القرن الثالث عشر ^(٣) . ولا نظن أن مؤلفا من مؤلفات ابن سينا الفلسفية صادف ما صادفه " كتاب النفس " من دراسة وانتشار في هذه الفترة ، ذلك لأنه عاجل أمورا كانت الفلسفة المدرسية في أمس الحاجة إليها . فعرض للنفس في حقيقتها وخلودها ، وشرح جانبي المعرفة الحسي والإشراقي ، فالتقى مع آراء كان للسحجيين بها وثيق الصلة ، وهى آراء القديس أوغسطين وديونسيوس الأريوباغى ^(٤) . ويعرض كتاب " ما بعد

(١) ابن سينا ، القانون في الطب ، دومة ١٥٩٣ ، ص ١١٥ .

(٢) المصدر السابق ، ص ٣٦ — ٣٩ .

(٣) I. Madkour, *L'Organon*, pp. 148-155.

(٤) Rohmer, *Sur la doctrine franciscaine des deux faces de l'âme* dans *Arch. d'Hist. doctr. et litt. du moyen âge*. 1927, pp. 73-77.

انظر أيضا :

مدكور ، في الفلسفة الإسلامية ، ص ١٤٧ — ٢٤٨ .

الطبيعة“ لنشأة العالم وطبيعة الإله وصلته بخلقاته ، ويحاول التوفيق بين العقل والنقل ، فيلمس أدق الموضوعات التي شغلت ” كلية أصول الدين “ بباريس زمنا (١) .

ومن هنا نشأت الأوغسطينية السينوية أو مذهب ابن سينا اللاتيني اللذان كان لهما آثار واضحة في القرن الثالث عشر (٢) . فلم يقف الأمر عند حكاية آراء ابن سينا والتصريح باسمه ، بل كان له مؤيدون ومعجبون ، وفي مقدمتهم روجر بيكون وألير الأكبر . وكان له أيضا معارضون يخشون نفوذه لدى بعض رجال الدين والفلاسفة فأخذوا يناقشون آراءه رأيا رأيا ، وينقضون حججه حجة حجة ، وعلى رأس هؤلاء يجب أن نضع جيوم دوثرني وتوماس الأكويني (٣) . وفي هذا التأييد والمعارضة ما يكشف عما أثاره ” الشفاء “ من حركة فكرية واسعة لدى رجال الدين والفلاسفة في أوج الفلسفة المدرسية .

(ب) منهج النشر

ما إن قررت جامعة الدول العربية إحياء الذكرى الألفية لميلاد ابن سينا حتى سارع الأفراد والمؤسسات إلى المساهمة في ذلك ، كل على النحو الذي

(١) De Vaux, *L'avicennisme latin*, pp. 21-30.

(٢) كتب الأستاذ جليسون أربع مقالات عامة لإثبات هذه الأوغسطينية السينوية هي : —

- 1.—Pourquoi St. Thomas a critiqué St. Augustin? (*Archives* 1926)
- 2.—Avicenne et le point de départ de Duns Scot (*Ibid.* 1927).
- 3.—Les sources gréco-arabes de l'augustinisme avicennisant (*Ibid.* 1927)
- 4.—Roger Marston: un cas de l'augustinisme avicennisant (*Ibid.* 1933)

فـ . . . est, *La structure métaphysique du concret selon saint Thomas* (٣)
d'Aquin, Paris, 1931, pp. 331-360.

يلعبه^(١). فن حفلات تنظم إلى مهرجانات يعد لها ، ومن إذاعات تطوف في الأرجاء إلى بحوث ومقالات تدون في المجلات العلمية الكبرى^(٢). وهاهي ذى الأقطار الشرقية تعد العدة لمهرجانى بغداد وطهران اللذين سيقامان في الربيع القادم.

(١) صدر قرار الجامعة العربية في أوائل سنة ١٩٤٩ . وقد ولد ابن سينا على أصح الروايات سنة ١٠٣٧ هـ ، فامتا الحال (١٣٧٠ هـ) صالح كله لإحياء هذه الذكرى ، وبتن في ١٣ أكتوبر سنة ١٩٥١ ، لذا كان مقررا أن يقام مهرجان الجامعة العربية ببغداد قبل نهايته ، ولكنه أُنزل إلى إبريل سنة ١٩٥٢ تقريبا له من مهرجان طهران ، ومراعاة لبعض الاعتبارات الجوية .
(٢) من هذه الحفلات ما نظمته جامعة كيردج في فبراير وما رس الماضين من إلقاءات محاضرات تدور حول ابن سينا وهي :

- 1.—Arberry, *Avicenna's Life and Times*,
- 2.—Teicher, *Avicenna's Place in arabian Philosophy*.
- 3.—Wickens, *Aspects of Avicenna's writings*.
- 4.—Rosenthal, *Avicenna's influence in jewish Thought*.
- 5.—Crombie, *Avicenna's influence on the mediaeval scientific tradition*
- 6.— Foster. *Avicenna and western Thought in the 13th century*.

ومنها أسبوع ابن سينا الذى نظمه القسم العربى لراديو باريس في مارس الماضى واشتمل على ما لى :

- (١) كلمة الافتتاح ، لصاحب المال الدكتور طه حسين باشا وزير المعارف المصرية .
- (٢) حياة ابن سينا ، للأستاذ بن يحيى .
- (٣) Mlle Goichon, *La personnalité d'Avicenne*
- (٤) ابن سينا والمرأة ، للأستاذ أحمد المختار الوزير .
- (٥) النفس بين المشائية والصوفية في مذهب ابن سينا ، للسيد جبور عبد النور .
- (٦) Mlle d'Alverny, *Ibn Sinā et l'Occident médiéval*.
- (٧) معرفة الله للكليات والجزئيات ، للأستاذ الصواف .
- (٨) L. Gardet, *La connaissance mystique de Dieu selon Ibn Sinā*
- (٩) كلمة الختام ، للأستاذ ماسينيون .

وأخيرا تلك الحفلة التى أقامتها الجمعية المصرية لتاريخ العلوم بدار الجمعية الجغرافية بالقاهرة في مايو ، وقد ألفت فيها الكلمات الآتية :

- (١) أثر ابن سينا في النهضة العلمية بأوربا للاثنة دلفرى .
- (٢) مؤلفات ابن سينا قنديل بك .
- (٣) نظرات في كتاب القانون لابن سينا كامل حسين بك .
- (٤) المنحى الحسى في بحث المعرفة عند ابن سينا مصطفى تظيف بك .
- (٥) ابن سينا والكيمياء الدكتور إبراهيم مذكور .
- (٦) الآراء الجيولوجية لابن سينا الأستاذ سامع المصرى .
- (٧) ابن سينا وعلم الحياة الأستاذ بونة .

ففى كل عاصمة من عواصمها حلقة أو حلقات للدرس ، تحاول أن تكشف عن أثر من آثار الأستاذ الرئيس ، أو أن تحقق نصا من نصوصه^(١) .

وللإدارة الثقافية بجامعة الدول العربية فى هذا كله فضل السبق والتوجيه ، والتنظيم والتنسيق . فهى التى تربط هذه الحلقات بعضها ببعض ، وتحول دون تعارض الجهود أو تكرارها . وقد بدأت منذ عامين أو يزيد فى جمع المخطوطات التى تشتمل على مؤلفات ابن سينا والموجودة فى المكتبات الشرقية والغربية . فأرسلت فى طلبها بعثة إلى الأندلس ، وأخرى إلى إيران ، وثالثة إلى الآستانة حيث يوجد منها ما يربو على الألف وخمسمائة مخطوط ، وتوفر لها من ذلك مادة صالحة لتحقيق ودراسة مستفيضة^(٢) . ونرجو أن تتابع جمع هذه المخطوطات المبعثرة فى أنحاء العالم ، كى تيسر أمرها على الباحثين والدارسين .

وكان لبعثة الآستانة بوجه خاص أثرها فى إتمام تلك المحاولة التى عنى بها الأب قنوائى منذ زمن ، والتى كانت ترمى إلى حصر مؤلفات ابن سينا جميعها^(٣) . وقد تم له ما أراد بعد سفره إلى الآستانة ، وأخرج كتاب ”مؤلفات ابن سينا“ ، الذى قامت الإدارة الثقافية للجامعة العربية بنشره . وهو دون نزاع مقدمة ملائمة لما يرمى من إحياء معالم فلسفة ابن سينا ، وأداة نافعة لنشر مؤلفاته .

(١) من أمثلة ذلك لجنة سوريا التى عنت بالدراسات النفسية لابن سينا ، ولجنة طهران التى اضطلعت بنشر مؤلفاته الفارسية .

(٢) بلغ عدد هذه المخطوطات اليوم نحو ١٨٠ ، وهى فى زيادة مطردة (قنوائى ، مؤلفات ، ص ٤١٦ — ٤٢٩) .

(٣) المصدر السابق ، ص ١٣ .

ومساهمة في هذا الإحياء قررت وزارة المعارف المصرية نشر "كتاب الشفاء" نشرًا علميًا، وكونت لذلك لجنة خاصة ترمم منهج هذا النشر وتشرف على تنفيذه^(١). وكتاب كهذا يتطلب تحقيق نصوصه ونشره صحیحًا زمانًا طويلا وجهودا متصلة؛ وفي تحديد الخطة ورسم الطريقة ما يعين على تحقيق هذه الغاية. وقد خرجت اللجنة من بحثها بمبدأين أساسيين: أولهما ضرورة جمع ما يمكن جمعه من مخطوطات "الشفاء"، والثاني اعتماد نص مختار يقوم على أساس هذه المخطوطات والمفاضلة بينها.

١ - جمع المصادر :

كم تمنينا أن ينشر كتاب "الشفاء"^(٢) ! وما ذاك إلا لأن طبعة طهران التي ظهرت في أول القرن المعجى الحالى ، سنة ١٣٠٣ ، معيبة وناقصة ، وليست من النشر العلمى فى شىء . معيبة لأنها لا تعتمد على أى تحقيق علمى ، وفيها أخطاء لا حصر لها . وناقصة لأنها أهملت إهمالا تاما جملتين من جمل الكتاب الأربع ، وهما "المنطق" و "العلم الرياضى" اللذان يزيد حجمهما على

(١) صدر هذا القرار فى منتصف سنة ١٩٤٩ ، وكونت اللجنة من الأساتذة :

- ١ - الدكتور إبراهيم مذكور .
- ٢ - الأب جورج شحاته فنواتى .
- ٣ - الدكتور محمد عبد الهادى أبوريد .
- ٤ - الأستاذ محمود الخضيرى .
- ٥ - الدكتور أحمد فزاد الأهوانى - على أن يشرف على توجيه العمل صاحب الغزة الدكتور طه حسين بك (صاحب المعالى الدكتور طه حسين باشا وزير المعارف اليوم) . وضم إلى اللجنة فى قرار لاحق .
- ٦ - الدكتور محمد يوسف موسى .
- ٧ - الدكتور عبد الرحمن بدوى .

ثم ضم إليها أخيرا الأستاذ سعيد زايد ، على أن يكون عضوا مصاددا .

Madkour, L'Organon, p. 20 (٢)

نصفه، واقتصرت على الجملتين الأخيرتين وهما ”الطبيعات“ و”الإلهيات“، وهذان بدورهما لا يخلوان من نقص . وباسم التحقيق العلمى لا تعدو هذه الطبعة أن تعد بمثابة مخطوط فى الجزء الذى تعرضت له ، وبين أيدينا مخطوطات أكل منها وأوضح .

ومخطوطات ”الشفاء“ المعروفة كثيرة ومتنوعة تصعد إلى نحو المائة ، منها ما يشتمل على الكتاب جميعه وهو جد قليل لا يتجاوز العشرة ، والغالبية العظمى تقتصـر على جزء منه أو أجزاء^(١) . وهى موزعة بين أركان العالم الأربعة شرقا وغربا ، فى القاهرة وإستانبول وطهران ، أو فى لندن وباريس وليدن وبرلين^(٢) . وكـم نود أن تجمع كلها فى صعيد واحد ، بحيث يمكن الحكم عليها عن درس وروية، لا عن مجرد سماع أو وصف .

ولا شك فى أن تحقيق نص يعتمد اعتمادا كبيرا على وضوح المخطوط الذى يؤخذ عنه ومدى صدقه ، ورب مخطوط واحد يفتى عن كثير . إلا أن هذا يتطلب مفاضلة وموازنة لا نظن أنه حان وقتها تماما ، وكان كل همتا فى البدء أن نجـم ما نستطيع الحصول عليه من مخطوطات ”الشفاء“ . ولم يكن هذا بالشئ اليسير ، وقد تطلب زمتا غير قصير ، وستابعه حتى النهاية . فليس فى الأمر اختيار إذن ، وإنما هو اجتهاد ومصادفة فيما سينشر من الأجزاء الأولى على الأقل . ولعلنا نستطيع مستقبلا أن نصنّف مخطوطات ”الشفاء“ العديدة ، فنستبعد أضعفها ، أو ما يثبت أنه مكررها ، ونحتفظ بأصحها وأقواها ، ونكوّن منها سلسلة نسب واضحة المعالم متصلة الحلقات .

لذلك حرصنا فى مقدمة كل جزء نشره على أن نحدد المخطوطات التى اعتمدنا عليها ، ونصفها وصفا كافيا ، ونوازن بينها ، ونحاول ما أمكن أن نبين صلة

(١) فتاوى، مؤلفات، ص ٦٩ — ٧٨ .

(٢) المصدر السابق .

بعضها ببعض . ولم نبدأ في النشر إلا بعد أن توفر لدينا منها عدد يثبت على الثقة ، ويمكن التعويل عليه . ومن بينها ما سبق أصلاً مشتركاً في الكتاب جميعه ، ومنها ما سيتغير بتغير أجزائه . وناسخو ” الشفاء “ على نحو ما رأينا متعدّدون ومتباينون : فمنهم هواة أو محترفون ، ومنهم مجرد نساخ ينقلون ويحاكون ، أو مثقفون يفهمون ما يكتبون ويلقون عليه ويناقشون^(١) . وخطوطهم متفاوتة نوعاً وجودة، فمنها النسخة والتعليق، ومنها الجيد والردئ^(٢) . وفي كل ذلك ما يسمح بالموازنة بين ما كتبوا وردّه إلى عصوره المختلفة، لا سيما ولكل عصر كتابته السائدة ، وطريقة في النسخ ملترمة غالباً .

ولم نقف عند الأصول العربية ، بل ثلثنا أن نضم إليها الترجمات الأجنبية القديمة، وليس من بينها ما يعتد به إلا الترجمة اللاتينية ، فاستعنا بها ما وجدنا إلى ذلك سبيلاً . وهى فيما يبدو ترجمة حرفية، إلا أن حرفيتها هذه، وإن أذنت بضعف المترجم، تشعر أيضاً بحرصه وأمانته^(٣) . ومهما يكن من أمرها ، فإنها لقربها من عصر ابن سينا قامت على مخطوطات عربية مباشرة، إن لم تكن بخط المؤلف فهى بخط تلاميذه الأول ، ولهذا وزنه وقيمه . وقد عولنا عليها خاصة فيما اقترحت من ألفاظ لاتينية للمصطلحات العربية ، ولعل في هذا بعض العون على ما نعانى اليوم من المصطلحات الأجنبية وكيفية تعريبها .

٢ - النص المختار :

قد يلجأ أحياناً إلى مخطوط بعينه، فيتخذ أساساً لنشر مؤلف ما ، ثم يضاف إليه في الهامش الروايات المغايرة . ولكنّا آثرنا في نشرنا هذا طريقة النص

(١) ص (٦٩) .

(٢) ص (٧٠) .

(٣) ص (٧٦) .

المختار ، لما تقوم عليه من تصرف وحرية ، وتسمح به من تفضيل وموازنة .
وهى لهذا ولا شك أدق وأعقد ، ولكنها أصح وأنفع . ففى ضوء ما توفر لدينا
من مخطوطات حاولنا أن نقدم النص الذى خيل إلينا أنه يفصح عن رأى المؤلف
ويؤدى عبارته أداء كاملا .

فاجتهدنا ما وسعنا الاجتهاد ، ورجحنا ما أمكن الترجيح ، وكل ذلك عند
الاختلاف والمغايرة . أما ما أجمع عليه النساخ السابقون فقد احترمنا إجماعهم ،
لا سيما إذا كان المعنى واضحاً والتعبير مستقيماً . على أننا عند تعدد الروايات لم
نرجح لأدنى مناسبة ، بل لاحظنا اعتبارات شتى ، أهمها : استقامة المعنى وسلامته ،
وما ألف لدى ابن سينا من ألفاظ وتعبيرات ، وما أيده مؤلفاته الأخرى الثابتة ،
وأهمية مخطوط على آخر ، بحيث لم نعدل عن المخطوطات الوثيقة إلا لسبب
ظاهر وقوى . وبذا آخينا بين المنهج التاريخي والمنهج المقارن ، فاحترمنا
النصوص القديمة متى كانت واضحة ومستقيمة ، ووازننا وقارنا كلما ساورنا شك
أو قلق ، إن فى المعنى أو الأسلوب . وعيننا أن نثبت فى الماشى الروايات
المختلفة منسوبة إلى مصادرهما . وزيادة فى الإيضاح لم نخلط بهذه الروايات
أى شرح أو تعليق ، اللهم إلا مجرد الشرح اللغوى الضرورى كي لا تثقل النص
ورواياته ، وهى كثيرة ، بإضافات أخرى .

على أن التزام المنهج التاريخي لم يمنعنا من استخدام علامات الترقيم على اختلافها :
من شولات ، وشرط ، وأقواس ، ونقط ، وعلامات استفهام وتعجب ،
وإن كان هذا لم يؤلف فى الكتابة العربية القديمة . ومن الضرورى أن نحقق
وننشر بروح العصر وعلى طريقته ، وأى نشر لا ييسر على القارئ مهمته لا يؤدى
الغرض المطلوب منه تمام الأداء . وجل ابن سينا الطويلة التى يكثر فيها ألف
والنشر المرتب أو المشوش من أحوج ما يكون إلى علامات الترقيم ، ورب
شولة تزيل غموضاً ، ونقطة تغير المعنى وتسلك به مسلكاً خاصاً . ففى استعمال

علامات الترفيم اجتهد وترجيع قد لا يقل عن ذاك الذى يحتاج إليه فى تفضيل
رواية على أخرى .

ولقد أعفانا صاحب "الشفاء" من عبء اقتراح المناوين كلها أو بعضها ،
لأن منهجه الدقيق هذاه إليها ، فأخذ بها والتزمها كل الالتزام . وحرص النساخ
على أن يميزوها من المعنون له بالأوان مغايرة^(١) . ولم نحد عنه فى شىء يذكر
من هذا ، اللهم إلا فى إضافات ضئيلة ميزناها من الأصل^(٢) .

٣ - التعريف بما ينشر :

عالج الباحثون قديما وحديثا بعض أجزاء "الشفاء" فترجموها وعلقوا عليها ،
واستخلصوا منها بعض النظريات . ولكن رغم هذا يمكننا أن نقرر أنه لم ينل
بعد ما هو جدير به من بحث ودراسة . وقد آن الأوان لأن يشرح ويبسط ،
ويحلل ويناقش ، ويربط ما فيه من آراء بجوهره وبيئته أولا ، ثم بمحلقات التفكير
الإنسانى السابقة واللاحقة ثانيا . ولا شك فى أن نشره نشرنا صحيحا من أعون
الوسائل على ذلك . ولنا فى ذلك تجربة شخصية لا تتردد فى أن نسجلها ، فقد سبق
لنا أن عالجنا منطق "الشفاء" على أساس مخطوط واحد ، وإنا لنراه اليوم بعد
التحقيق والنشر فى سماء أصنى ونهار أوضع^(٣) .

لهذا حرصنا فى مقدمة كل جزء نشره أن نعرف به فنلخص موضوعه ، ونبين
ما اشتمل عليه من آراء ونظريات أساسية ، وخاصة ما استحدثه ابن سينا
أو كان له فيه تجديد واضح . ولا نزم فى ذلك نستوعب البحث أو نتعمق
فى الدراسة ، فلهذا مقام آخر . وإنما نرمى إلى التوجيه والكشف عن أمور

(١) ص (٦٩) .

(٢) ابن سينا ، المدخل ، ص ٩ .

(٣)

يقتضى تحقيقها دراسات مستقلة وبحوثا مستفيضة . ولا تسمع مقدمة كهذه أساسها الإجمال والتلخيص بمناقشة المذاهب المتعارضة ومقابلة الآراء المختلفة بعضها ببعض . وإنما علينا بوجه خاص أن نستكمل النقص في بعض نقاط قد نفوت من لم يلم بتاريخ الثقافة الإسلامية إلماما تاما .

ورأينا أن نضيف إلى المقدمة خاتمة توضح ماورد في النص من أسماء الأعلام، سواء أكانت لأشخاص أم لكتب وأماكن . وأسماء الأعلام في العربية كثيرة ومتشعبة ، ذلك لأن لكل فرقة رجالها ، ولكل مذهب أئمنه ، لافرق في هذا بين الساسة والعلماء، ولا بين السلف والخلف ، ولا بين أهل السلوك وأصحاب الاعتقاد ، ولا بين المقلدين والمجتهدين . ولهذا كثيرا ما يضل الباحث بين هؤلاء الأعلام، على الرغم مما اشتملت عليه العربية من كتب الطبقات وتاريخ الرجال .

وشئنا أيضا أن نشير في هذه الخاتمة إلى بعض النصوص التي كانت لها قيمة تاريخية خاصة، فنزدها إلى أصولها ، ونكشف عن شيء من آثارها . والبحث عن أصل نص في المؤلفات العربية ليس من الأمور الهينة ، ما دام المؤلف لا يحيل على مصدره، ولا يعلن عن المعين الذي استقى منه، لهذا قصرنا ملاحظتنا على النصوص البارزة ، خشية أن نسرف في الفروض والاحتمالات .

ورغبنا أخيرا في أن نستخلص من كل جزء ما جاء فيه من مصطلحات علمية، معنيين بأهمها وأبرزها . وحاولنا أن نضيف إليها مقابلهما الأجنبية مستعينين ما أمكن بالترجمة اللاتينية . والمصطلح العلمي لم يصل إلى ابن سينا إلا وقد استقر وتأكّد ، بعد أن قضى نحو قرنين في شيء من الفلق والتردد ، ولم يطرأ عليه بعده تغيير ذو بال . ففي إحياء مصطلحاته إحياء لتراث له شأنه . على أننا نرجو أن يكون لهذا الإحياء أثر علمي ، فيساهم بنصيب في بعض ما نعاني من مشكلة المصطلحات العربية .

يونيه ١٩٥١

مقدمة المدخل

للدكتور ابراهيم مذكور

درج مناطق العرب على أن يقسموا المنطق إلى تسعة أقسام متدرجة ومتلاحقة ، وهى : إيساغوجى أو المدخل الذى يبحث فى بعض الألفاظ الدالة على المعانى الكلية . وقاطيغورياس أو المقولات الذى يحصر عدد المعانى الكلية العليا المشتملة على جميع الموجودات . وبارى إرمينياس أو العبارة الذى يبين كيفية تركيب المعانى إيجابا أو سلبا ، بحيث تصبح قضية وخبرا محتملا للصدق والكذب . وأناطوطيقا الأولى أو التحليلات الأولى الذى يعرض لتأليف القضايا ، بحيث يتكوّن منها قياس يفيد علما مجهول . وأناطوطيقا الثانية أو التحليلات الثانية الذى تتمحن فيه شرائط القياس ، بحيث يصير برهانا ويكتسب به يقين لا شك فيه . وطوبيقا أو الجدل الذى يشتمل على الأقيسة النافعة فى مخاطبة من قصر فهمه عن إدراك البرهان وقنع بالمحاورات الجدلية . وسوفسطيقا أو السفسطة الذى يحصى جميع المغالطات التى تحدث فى العلوم والأقاويل عامة . وريطوريقا أو الخطابة الذى يوضح الأقيسة البلاغية الصالحة لمخاطبة الجماهير مدحا أو ذما ، اعتذارا أو عتبا . وبويطيقا أو الشعر الذى يشرح القياس الشعرى ، وما يقبى أن يتوفر فيه ، بحيث يكون أجود وأنعم وألذ وأمتع^(١) . وكلها لأرسطو ما عدا إيساغوجى فإنه لفرفور يوس ، وقد

(١) ابن سينا ، تسع رسائل فى الحكمة والطبيعة ، القاهرة ، ١٩٠٨ ، ص ١١٦ — ١١٨

اخوارزمى ، مفاتيح العلوم ، طبعة القاهرة ، ص ٨٤ — ٩٢ .

وضعه ليكون مدخلا لقاطيغورياس أو للمنطق جميعه^(١). ولم يلبث أن أخذته وأضيف إلى كتب أرسطو وجعل جزءا منها وسار مسار الشمس^(٢).

”إيساغوجي“ عندهم إذن جزء من المنطق، أو بعبارة أدق، من تلك المجموعة المنطقية التي تسمى ”الأرجانون“. ويشهد لهذا ما نراه في ذلك المخطوط التاريخي العظيم الذي احتفظت به مكتبة باريس الأهلية، ففيه نجد ترجمة أجزاء المنطق التسعة العربية مجموعة كلها تحت اسم ”الأرجانون“، وفي مقدمتها ”إيساغوجي“^(٣). وعلى هذا النحو سار ابن سينا في ”الشفاء“، فمعرض لهذه الأقسام قسما قسما منذ البدء حتى النهاية^(٤). وللغرابي محاولة قوية ودقيقة ترى إلى حصر أقسام المنطق وربط بعضها ببعض، وبين أن لزوم كل قسم منها، ويقف بها عند ثمانية فقط مستبعدا ”إيساغوجي“^(٥). ولكنه في مقام آخر عده مدخلا للمنطق، وعن بشرحه والتعليق عليه^(٦). وابن رشد الحريص على تعاليم المعلم الأول لم ير غضاضا في أن يضم ”إيساغوجي“ إلى كتبه المنطقية^(٧).

(١) يميل مؤرخو العرب إلى اعتبار ”إيساغوجي“ مدخلا للمنطق جميعه، لا لافقولات وحدها (ابن التيم، الفهرست، ص ٣٥٤؛ الففطى، تاريخ الحكماء، ص ٢٥٧). ويذهب بعضهم خطأ إلى القول بأنه حل محل ”إيساغوجي“ آخروعه أرسطو نفسه، وقد فقد (الأنصارى، إرشاد القاصد، القاهرة، ١٩٠٠، ص ٣٣).

(٢) الففطى، تاريخ الحكماء، ص ٢٥٧.

(٣) Manuscrit arabe No. 2364 (882a anc.-fonds).

بدأ الدكتور بدوى في شرح هذا المخطوط منذ ثلاث سنوات، وأخرج منه جزئين: أولهما عام ١٩٤٨، ويشتمل على المقولات، والعارة، والتحليلات الأولى؛ والثاني عام ١٩٤٩، ويشتمل على التحليلات الثانية، وطويقا، وهو يتابع الأجزاء الباقية. ولم تكن مؤتمه مبسرة، لأنه اعتمد على مخطوط واحد وفيه خروم كثيرة، ولهذا لم يحل نشره من فقد وملاحظة.

(٤) فتاوى، مؤلفات ابن سينا، ص ١٤—٤٣.

(٥) الغرابي، إحصاء العلوم، القاهرة، ١٩٤٩، ص ٦٣—٧٢.

(٦) الففطى، تاريخ الحكماء، ص ٢٧٩.

(٧) Ibn Rochd., *Il Comento medio* éd. Lasino Pisa, 1872, p. 2-6;

Prantl, *Geschichte der Logik*, Leipzig, 1855-1870, t. II, p. 376.

ولا نزاع أن في المنطق الأرسطي وحدة وانسجاما، ولكن لم يثبت أن أرسطو رتب كتيبه المنطقية على النحو الذى أريد بها ، ذلك لأنه فيما يبدو لم يؤلفها تباعا على حسب هذا الترتيب، ولئن أشار بعضها إلى بعض فإن من بينها ما لا يعرض للأخرى بوجه ما^(١) . ولم تنشر في حياة مؤلفها نشرا التزم فيه ترتيب معين ، وكل ما حدث أنها كانت تتبادل متفرقة في اللوقيون بين التلاميذ والأتباع^(٢) .

والواقع أن هذا الربط والترتيب من صنع شراح أرسطو المتأخرين ، بدأ به الإسكندر الأفروديسى على صورة مختصرة^(٣) . وانتقل منه إلى شراح مدرسة الإسكندرية الذين توسعوا فيه وأتموه ، وعلى رأسهم سمبليقيوس وأمونيوس^(٤) . فهم الذين علّوا الخطابة والشعر جزءا من المنطق الأرسطي ، بينما كان الإسكندر الأفروديسى يعارض في ذلك^(٥) . ولم يتردد أمونيوس في أن يعد "إيساغوجى" جزءا من مجموعة "الأرجانون"^(٦) . فمناطق العرب لم ينشئوا في هذا جديدا ، وإنما حاكوا سابقهم ، وخاصة رجال مدرسة الإسكندرية ، وعهدهم بهم غير بعيد .

وربط "إيساغوجى" بالمنطق الأرسطي مقبول وواضح، أما عد الخطابة والشعر جزءا منه فهذا ما لا يمكن التسليم به في عصر . حقا إن قياس أرسطو منهج عام قابل للتطبيق على حد سواء في البرهنة العلمية، والمناقشة الجدلية، والمجج الخطابية، والشعر باب من أبواب الخطابة . فهناك أقيسة علمية ، وأخرى جدلية، وثالثة

(١) Franck, *Esquisse d'une histoire de la logique*, Paris, 1855, p. 21; Madkour, *L'Organon* p. 12.

(٢) Hamelin, *Le système d'Aristote*, Paris, 1931, p. 57.

(٣) Barthélemy, *De la logique d'Aristote*, Paris 1938. t. I, p. 130.

(٤) Ibid., t. 1, p. 31.

(٥) Dufour, *Aristote, Rhétorique*, col. Budé, Paris.

(٦) Barthélemy, *op. cit.*, p. 130; Walzer, *Zur Traditionen Geschichte der aristotelische Poetik* dans *Studi Italiani* 1934, p. 10-11.

خطابية شعرية^(١) . ولكن الخطابة والمنطق يختلفان عند أرسطو غاية وموضوعا ،
 فبينما الأولى تعتمد على احتمالات وأمور شائعة وتهدف إلى منفعة اجتماعية ،
 إذا بالثاني يبحث عن اليقين ويعتمد على الحقائق المطلقة الضرورية^(٢) .
 وإذا كان للخطابة والشعر شعبية تنضبان إليها ، فما أجدرهما أن يربطا بعلوم
 اللسان واللغة ، أو بعلوم الاجتماع والأخلاق على نحو ما ذهب إليه تسيلا^(٣) .
 على أن العرب أنفسهم لم يلبثوا أن فصلوا هذين القسمين عن المنطق ، وجاءت
 كتبهم المنطقية المختصرة خلوا منهما^(٤) .

ومهما يكن من أمر هذا الخلط فإننا مضطرون — ونحن نحقق نصا —
 أن نسير مع المؤلف أينما سار ، وأن نلتم الترتيب الذي اصطنعه . وسننشر
 كل جزء من أجزاء منطقته في مجلد خاص ، تقسيما للعمل وتيسيرا على القارئ .
 ويعتدنا هنا أن نبين منزلة ”إيساغوجي“ في العالم العربي ، وإلى أى مدى أثر
 في مدخل ابن سينا ، ثم نعرض للخطوط التي قام عليها النص الذي حققناه .

(١) إيساغوجي وأثره في العالم العربي

افتتح فرفور يوس في القرن الثالث الميلادي عهد مشائية جديدة عمرت نحو
 ثلاثة قرون ، وتعهدها من بعده رجال مدرسة الإسكندرية دون استثناء^(٥) .
 إلا أنها كانت مشائية موفقة تجمع بين أنطاطون وأرسطو ، وتضم المدارس

(١) الفارابي ، إحصاء العلوم ، ص ٦٣ — ٧٠ .

(٢) Dufour, *op. cit.* t. p. 13.

(٣) Zeller, *Die Philos. der Griechen...* Zweiter Teil, Zweite Abteilung, Berlin, 1879, p. 108.

(٤) انظر مثلا منطق ”الإشارات“ لابن سينا ، أو ”معياري العلم“ للغزالي أو ”البصائر النصيرية“ للساوي .

(٥) Ravaisson, *Essai sur la Mét. d'Aristote*, Paris, 1846, II, 540;

Renan, *Averroès*, p. 93.

اليونانية بعضها إلى بعض^(١) . وهى بهذا أقرب إلى مفكرى الإسلام روحا ، فضلا عن أنها ألصق بهم زمنا . وتأكيذا لهذا التوفيق حرص فرفور يوس على أن يشرح أرسطو ، فى الوقت الذى تشرح فيه بعض المحاورات الأفلاطونية الكبرى^(٢) . ومن الغريب أن العالم العربى لم يقف على أى شرح من شروحه لمؤلفات أفلاطون ، فى حين أنه عرف شروحه لأرسطو ، وعده بين تلاميذه الذين يحسنون التعبير عن آرائه^(٣) . وإذا كانت شروحه الأرسطية لم تترجم كلها إلى العربية ، فإنها كانت موجودة بالسريانية ، وهذه كانت لغة علم وثقافة فى الأوساط الإسلامية فترة من الزمن إلى جانب العربية^(٤) .

ولقد عرف العرب أيضاً فرفور يوس المؤرخ والمؤلف ، فنقلوا عن تاريخه للفلاسفة قطعاً شتى^(٥) . وعنوا خاصة بمؤلفه المشهور ، ” إيساغوجى “ ، الذى نال فى القرون الوسطى عامة حظاً كبيراً^(٦) . فترجم إلى اللاتينية منذ القرن الخامس الميلادى ، وفى التاريخ نفسه تقريباً ترجم إلى السريانية ، وعن هذه

Porphyre, *Vie de Plotin*, tr. Bréher, col. Budé, I, p. 15; (١)
Vacherot, *Hist. crit. de l'école d'Alex.*, Paris, 1946, II, 432.

Picavet, *Porphyre*, dans la *Grand Encyc.*; Bréhier, *Hist. de la philos.*, Paris., 1928, t. I, p. 432. (٢)

(٣) الشهرستانى ، ملل ج ٣ ، ص ٥٣ — ٥٤ ، ٨٨ — ٩٣ ؛ القفطى تاريخ الحكماء ، ص ٣٥ ، ٣٩ ، ٤٢ .

(٤) ابن الديم ، الفهرست ، ص ٣٥٤ — ٣٥٥ .

(٥) ابن أبى أصيبعة ، عيون الأنباء ، ج ١ ، ص ٣٨ ، ٤٢ .

(٦) Bidez, *Vie de Porphyre*, Gand, 1913, p. 59.

يظهر أن العرب وقفوا على أن فرفور يوس لم يضع هذا الكتاب إلا بناء على طلب وجه إليه ، ورغبة فى تفسير كلام أرسطو (القفطى ، تاريخ الحكماء ، ص ٢٥٧ — ٢٥٨ ؛)

Bidez, *op. cit.* p. 58-59.

نقل إلى العربية بعد ذلك بنحو قرنين^(١) . ولعله من أول المترجمات المنطقية والفلسفية^(٢) . ويظهر أن العرب لم يقتنعوا بهذه الترجمة الأولى ، فأعادوا ترجمته مرة أخرى^(٣) . وترجموا معه بعض شروحه السابقة ، كما اضطلموا هم أنفسهم بشرحه وتلخيصه^(٤) .

وإذا كان فرفوريوس قد شاء في كتابه هذا أن يشرح فقط خمسة ألفاظ يكثر ورودها في "الأرجانون" ، وهى الجنس والنوع والفصل والخاصة والعرض ، فإنه رسم بشرحه هذا للدرسين منهاجا صادف هوى من نفوسهم ، قدر له أن يحيا عدة قرون . فصنف هذه الألفاظ ورتبها ، ووازن بعضها ببعض مستمدا مادته كلها تقريبا من أرسطو . وعلى هذا درج المدرسيون غالبا في بحثهم وتأليفهم ، فعنوا خاصة بالمناقشات اللفظية ، وتفننوا في التقييم والتبويب ، وبذا وضع "فرفوريوس" الحجر الأول في بناء الفلسفة العربية والفلسفة المدرسية^(٥) .

Brehier, *Hist. de la philos. t. p. 529*; Baumstark, *Aristoteles* (١)
bei den Syrern von V bis VIII jahrhundert, Leipzig, 1900, p. 130
et suiv.

هنا نجد تاريخ "إيساغوجى" فى السريانية مفصلا

Kraus, *Zu Ibn al-Muqaffa'*, dans *Riv. d. St. Or.* XIV, 1923 p. 1-20

Madkour, *L'Organon*, p. 31-32.

(٢)

(٣) الأرجانون (مخطوط باريس) نهاية إيساغوجى ، حيث قيل : « قل أبى عثمان الدمشقي ، وقول بنسختة ، مودة على يحيى بن عدى ، فكان موافقا » .

(٤) الفقهلى ، تاريخ الحكماء ، ص ٢٧٩ ، ٢٢٣ ، ابن أبى أصيبعة ، عيون الأنباء ، ج ١ ، ص ١٠٥ ، ٢٠٠ ، ٢١٥ ، ٢٣٥ ، ٢٤١ ، ج ٢ ، ص ١٣٨ . وقد عرف العرب من شروح إيساغوجى القديمة شرحى أمونيوس ويحيى النحوى ، أما شراحه منهم قبل ابن سينا فكثيرون ، وأهمهم أبو بشرى بن يونس ، وأبو نصر الفارابى ، واختصره حنين بن إسحق والكندى .

Renan, *Averr.*, p. 92.

(٥)

ومن الناحية المنهجية استولت فكرة المدخل أيضا على كثيرين من مؤلفي الإسلام ، وخاصة في القرنين الثاني والثالث للهجرة ، فأروا ضرورة التمهيد للدراسات المفصلة ببحوث مختصرة تقدم لها ، وتيسر أمرها ^(١) . وألفوا مدخل لبعض العلوم كالفلك والرياضة والطب والكيمياء والطبيعة ، أو لبعض الأشخاص والمدارس ، ووصلتنا نماذج منها ^(٢) . امتن هذه السنة جماعة السريان ، من نساطرة ويعاقبة ، الذين اضطلموا بسبب الترجمة العربية الأكبر ، وحاکهم فيها فريق من المؤلفين المسلمين فيما بعد . وربما كانت هذه المدخل أول ضوء ألقى في أنق الدراسات العقلية في الإسلام . وبذا طفت كلمة ”مدخل“ العربية على كلمة ”إيساغوجي“ اليونانية الأصل ، وحلت محلها فترة طويلة من الزمن . ولكنا رأينا الأخيرة تعود إلى الظهور وإن تكن في ثوب آخر ، فقد تخيرها مؤلف عربي في القرن الثالث عشر الميلادي اسما لمختصر في المنطق قدر له أن يتدارس إلى اليوم ^(٣) .

ومن الناحية الموضوعية لم يكن أثر ”إيساغوجي“ بأقل من أثره المنهجي ، فقد وضع دعائم نظرية الكليات الخمس التي تعد بابا هاما من أبواب المنطق العربي . حقا إن إخوان الصفاء شاعوا أن يضيفوا إلى ألفاظ فرفوريوس لفظا سادسا هو الشخص ، ظنوا أنه في حاجة إلى الشرح بدرجة لا تقل عن ألفاظ ”إيساغوجي“ ^(٤) . ولكنهم بهذا خرجوا بنظرية المؤلف عن أساسها ، وعدوا الأمر مجرد توضيح لفظي ، مع أن فرفوريوس ، وإن عني بهذا التوضيح ، كان يرى أولا وبالذات إلى حصر الكليات تحت صنوف معينة . لهذا لم يتجاوز

(١) القفطي ، تاريخ الحكماء ، ص ١١٥ ، ٢٦٢ ، ٢٦٣ ، ٣٦٩ ؛ ابن أبي أمية ، عيون الأنباء ، ج ١ ، ص ١٩٨ .

(٢) الفارابي ، الفقرة المرضية ، ليدن ، ١٨٩٢ ، ص ٤٩ وما بعدها ؛ Madkour, *L'Organon*, p. 71.

(٣) الأبهري ، إيساغوجي ، القاهرة ، ١٩١٦ .

(٤) إخوان الصفاء ، رسائل ، القاهرة ، ١٩٢٨ ، ج ١ ، ص ٣١٣ .

اقترح الإخوان دائرة "رسائلهم". وفيما وراء ذلك بقيت تعريفات "إيساغوجي" ومقارنته للكليات بعضها ببعض مرعية في جعلها. و"مدخل" ابن سينا الذي نحن بصده أكبر شاهد على ذلك. ولقد وصل الأمر بالكندی أن قال: إن "إيساغوجي" هو الكتاب الذي ينبغي أن يبدأ به طلاب الفلسفة جميعا، لما فيه من وضوح وجلاء^(١).

(ب) مدخل ابن سينا

تلقى ابن سينا "إيساغوجي" ومعه شروحه الحديثة والقديمة، العربية والمعرّبة، فتأثر بها جميعا وأخذ عنها. وبذا نخطئ إن زعمنا أن مدخله ليس شيئا آخر سوى "إيساغوجي"، فإنه وإن حاكاه أضاف إليه أبوابا لم يعرض لها فرفوريوس أو توسع فيما اكتفى بالإشارة إليه. فتحدث مثلا عن حقيقة المنطق وصاته بالعلوم الأخرى، وعن موضوعه ومنفعته، وعن الفكر واللغة، وعقد فصلا للوجود الثلاثي للكليات، فقسم الجنس إلى طبيعي، وعقلي، ومنطقي، وهذا ألصق ما يكون بنظرية المعرفة^(٢). وبذا أضحي مدخله مقدمة حقيقية للمنطق جميعه، بدل أن يكون مقدمة للقولات فقط.

وفوق هذا في شرحه للألفاظ الخمسة يعرض مادة أغزر كثيرا مما نجد في "إيساغوجي"، وإن لم يكن فيها جديد يعتد به، اللهم إلا أن يحاول ربط نظرية الكليات بنظرية التعريف ربطا وثيقا. فيلاحظ أن النظرية الأولى تخدم الثانية من ناحيتين، فهي تعد لها وسائل التعريف، إذ أن الحد الحقيقي إنما يتم بالجنس والفصل القريب^(٣). وتعريف الكليات الخمس واحدا واحدا

Périer, Yahya ben'Adi, Paris, 1920, p. 96 en bas. (١)

(٢) ص (٦٢) .

(٣) ابن سينا، المدخل، ص ٤٨

فرصة مواتية لتطبيق نظرية الحد أوسع تطبيق^(١) . لهذا لم يكن غريبا أن يعيب ابن سينا على فرفوريوس بعض تعريفاته الناقصة ، التي حاول فيها أن يعرف الشيء بما هو أعمض منه ، « وتعريف المجهول بالمجهول ليس بتعريف ولا بيان »^(٢) . وباختصار يمكننا أن نقول إن مدخل ابن سينا دراسة واسعة لنظرية التعريف الأرسطية ، بقدر ما هو شرح للكليات الخمس ، ولم يغب عنه ربط هذه الكليات بنظرية التعريف التي يلجأ أرسطو في التحليلات الثانية^(٣) .

١ - المنطق والعلوم الأخرى :

شجر خلاف قديم حول طبيعة المنطق وصلته بالفلسفة . ومنشؤه أن أرسطو لم يحتفظ له بمكان في قسمته السادسة المشهورة للعلوم الفلسفية ، في حين أن الرواقين اعتبروه صراحة جزءا من الفلسفة . فلم يكن بد من أن يدافع الإسكندر الأفروديسي - وهو المشائى المخلص - عن وجهة نظر أستاذه ، وبين أن المنطق حقيقة ليس جزءا من الفلسفة ، بل هو مجرد آلة لها ، ومن هنا أطلقت كلمة أريجانون ὀργανον اليونانية على المنطق جميعه^(٤) . الأمر الذي لم يقل به أرسطو ، وإن كان قد مهد له ، ذلك لأنه كان يعد منطقَه أشبه ما يكون بمنهج عام وثقافة أولية ينبغي تحصيلها قبل البدء في العلوم الأخرى^(٥) .

ومنذ القرن الثالث الميلادي ، وهذه النقطة من مشا كل المنطق الأولى ، فليس ثمة كتاب من الكتب المنطقية إلا ويتساءل في أوله عما إذا كان المنطق

(١) المصدر السابق ، ص ٥٩ .

(٢) المصدر السابق ، ص ٥١ .

(٣) المصدر السابق ، ص ٤٨ .

(٤) Barthélemy, *De la logique d'Aristote* I, 13.

(٥) Franck, *Esquisse*, p. 20; Hamelin, *Le système d'Aristote*, p. 87-88;

Ross, *Aristotle*, London, 1930, p. 36.

علما أو فنا ، جزءا من الفلسفة أو مقدمة لها . وكان طبيعيا أن تنتقل خصومة المشائين والرواقين إلى العالم العربى ، عن طريق شراح أرسطو ومؤرخى فلسفته ، وقد شغل بها مناطق العرب ، وقدموا لها حلولاً متحدة أو متشابهة .

وابن سينا ، وإن كان لا يحدد تحتها طائلا ، يعقد لها فصلا طويلا فى مدخله ، ويعالجها فى بسط وإسهاب^(١) . وقد لمس منشأ الخلاف الحقيقى بين المشائين والرواقين ، فبدأ بتحديد المعنى المراد من الفلسفة ، وفى ضوء هذا التحديد يمكن الحكم على المنطق هل هو جزء منها أو مقدمة لها ؟ ولقد بذل جهدا عنيفا فى إثبات أن الدراسات الفلسفية لا يمكن إلا أن تكون نظرية وعملية ، لأنها إما أن تنصب على الوجود الذهنى أو الوجود الخارجى ؛ وأن النظرية لا يمكن إلا أن تكون طبيعة ، ورياضة محضة ، وعلم إلهيا ؛ وأن العملية لا يمكن إلا أن تكون سياسة ، وتدير منزل ، وأخلاقا^(٢) . ومع هذا يتهمى إلى القول بأنه يمكن أيضا أن يعتبر كل بحث نظرى فلسفة ، سواء اتصل بأحد الوجودين السابقين أو بهما معا ، أو أعان على فهمهما^(٣) .

وإذن فالمنطق صالح لأن يكون آلة للفلسفة أو جزءا منها . «فن تكون الفلسفة عنده متناولة للبحث عن الأشياء ، من حيث هى موجودة ، منقسمة إلى الوجودين المذكورين ، فلا يكون هذا العلم عنده جزءا من الفلسفة ، ومن حيث هو نافع فى ذلك فيكون عنده آلة فى الفلسفة . ومن تكون الفلسفة عنده متناولة لكل بحث نظرى ومن كل وجه ، يكون أيضا هذا عنده جزءا من الفلسفة ، وآلة لساير أجزاء الفلسفة»^(٤) . توفيق يخفف كثيرا من حدة الخصومة بين المشائين

(١) ابن سينا ، المدخل ، ص ١٢ - ١٦ .

(٢) المصدر السابق ، ص ١٢ - ١٤ .

(٣) المصدر السابق ، ص ١٥ .

(٤) المصدر السابق ، ص ١٥ - ١٦ .

والرواقين ، ولا ندهش له من موفق كابن سينا . على أنه لا يتردد في أن يعلن أن «المشاجرات التي تجري في مثل هذه المسألة فهي من الباطل ومن الفضول: أما من الباطل فلائنه لا تناقض بين القولين ، فإن كل واحد منهما يعنى بالفلسفة معنى آخر ، وأما من الفضول فإن الشغل بأمثال هذه الأشياء ليس مما يجدى نفعا»^(١) .

ومهما يكن من أمر هذا الخلاف وفضه ، فإن ابن سينا يرى أن المنطق ذو طابع نظرى وعملى في آن واحد ، فهو علم لما يشتمل عليه من قوانين وقواعد ودراسات نظرية ، وآلة توصل إلى استخلاص المجهول من العلوم^(٢) . أو بعبارة أخرى هو علم آلى ، كما يسميه أحيانا^(٣) . وهذا ما استقر عليه تقريبا رأى كبار فلاسفة الإسلام . فالفارابي يقول إن القوانين المنطقية تتمحن بها المعقولات ، كما تقاس الأجسام بالموازين والمكاييل^(٤) . والغزالي يسمى المنطق تارة علم الآلة وأخرى علم الميزان^(٥) . وابن رشد ، على نحو شبهه بابن سينا ، يعدة بين الصنائع المعينة والمسددة في الدراسات الفلسفية^(٦) . ولسنا في حاجة أن نشير إلى أن لفظ «الآلة» العربى وليد لفظ *ὄργανον* اليونانى ، كما تولدت عنه ألفاظ أخرى بنفس المعنى في اللاتينية واللغات الأوروبية الحديثة^(٧) .

(١) المصدر السابق ، ص ١٦ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) ابن سينا ، منطق المشرقين ، ص ٨ .

(٤) الفارابي ، إحصاء العلوم ، ص ٥٤ .

(٥) الغزالي ، معيار العلم ، القاهرة ، ١٩٢٧ ، ص ١٢ .

(٦) ابن رشد ، ما بعد الطبيعة ، طبعة القاهرة ، ص ٢ .

(٧) نكتفى بأن نشير إلى :

(a) *Novum organum* de Bacon.

(b) *L'art de penser* de Port-Royal.

٢ — موضوعه ومنفعته :

العلم ضربان : تصور يراد به إدراك المفرد كما يتصور الإنسان أو الحساس ، وتصديق يراد به إدراك النسبة فيضم مفردان أحدهما إلى الآخر ، وتعقديهما أصلية تحمل الصدق أو الكذب ، مثل قولنا : الإنسان حساس . وواضح أن كل تصديق يقتضى تصورا ، ولا عكس^(١) . هذان في رأى ابن سينا هما بابا المعرفة العادية الوحيدان ، بعد الفطرة والبديهة التى هى فى الحقيقة قليلة المعونة ، لأن العلم فى أغلبه مكتسب لا فطرى^(٢) . وندع جانبا المعرفة ، القائمة على الكشف والإذام ، لأنها مقصورة على فريق قليل من الناس مؤيد بعون من الله^(٣) . وما أشبه تصوره بالإدراك الحسى فى علم النفس الحديث ، وتصديقه بالحكم وإن كان حكمه يقتضى ضربا من الجزم والاعتقاد على نحو ما يرى اسبينوزا وتين^(٤) . ذلك لأنه حكم يقوم على تفكير وروية ، أو بمباراة أخرى هو حكم منطقي ، لا مجرد ربط بين طرفين كما يحدث فى أحكامنا الدارجة التى لا حصر لها . ومن هنا اختلط الحكم لديه بالاستدلال ، فتصديقه يشمل الأمرين معا . ونحن لا ننكر أن الاستدلال حكم مركب ، ولكنهما سيكلوجيا عمليتان عقليتان مميزاتان .

ومهما يكن من أمر هذا الخلط المألوف فى الدراسات السيكلوجية القديمة ، فإن ابن سينا يجد فى التصور والتصديق الدعامة الأولى للنطق ، فعليهما تمتد النظريات المنطقية المختلفة ، وليس ثمة منطق إلا وله أساس من علم النفس . فتصوراتنا وتصديقاتنا تخطئ وتصيب ، ولا بد من وضع قواعد لكل منها .

(١) ابن سينا ، المدخل ، ص ١٧ .

(٢) المصدر السابق ، ص ١٦ — ١٧ .

(٣) المصدر السابق ، ص ٢٠ .

(٤) Delacroix, *Traité de Psychologie*, Paris, 1924, t. II. p. 146.

وجماع قواعد التصوّر نظرية القول الشارح أو التعريف ، ومن التعريف ما هو حد أو رسم ، أو مثال ، أو علامة ، أو اسم . وجماع قواعد التصديق نظرية المجمة ، ومن المجج ما هو قياس ، أو استقراء ، أو تمثيل ، أو غير ذلك ^(١) .

فوضوع المنطق إذن نظريتان أساسيتان ، تعريف يوصلنا إلى تصوّرات صحيحة ، وإدراك للعانى على وجهها ؛ وبرهنة ترسم لنا وسائل التصديق وتميز بين الصواب والخطأ . وما عدا هاتين النظريتين من بحوث منطقية ، إنما هو إعداد وتفرع لها . والتقابل بينهما عند ابن سينا واضح إلى حد أن قائله مترجم منطق ” النجاة “ في القرن السابع عشر اقترح أن يقسم هذا المنطق إلى باين : التعريف والقياس ^(٢) . ولا شك في أن هذا التقابل هو الذى حمل الغزالى أيضا في أحد كتبه على أن يحصر المنطق في هذين البابين ^(٣) .

ولقد عرض أرسطو في منطقهِ للقياس والتعريف ، ولكن الأول كان هدفه الرئيسى بل والوحيد . ولم يذكر التعريف إلا عرضا ، فتحدث عنه في ” التحليلات الثانية “ يميزه من البرهان ، وفي ” طوبيقا “ ليتم به المناقشات الجدلية ^(٤) . أما منطقة العرب ، وابن سينا خاصة ، فقد عنوا بالتعريف عناية كبيرة ، وأدركوا — على نحو يقربهم من المحدثين — ماله من أثر منهجى فى البحث العلمى ، لذلك حرصوا على أن يجمعوا طوائف من التعريفات العلمية المقررة ، إيماناً منهم بأنها مفاتيح العلوم ومبادئها ^(٥) . وفى العربية عدد غير قليل من كتب التعريفات

(١) ابن سينا ، المدخل ، ص ١٨ .

(٢) Vattier, *La logique du Fils de Sina*, Paris, 1659, p. 1-2.

(٣) الغزالى ، محك النظر ، طبعة القاهرة ، ص ٤ — ٦ .

(٤) Franck, *Esquisse*, p. 120; Hamelin, *Le Système d'Aristote*, p. 96.

(٥) نذكر من بين هذا على سبيل المثال ” رسالة فى الحدود والرسوم “ لإخوان الصفاء (رسائل ج ٢ ، ص ٣٥٩ — ٣٧٠) ؛ و ” رسالة الحدود “ لابن سينا (تسع رسائل ، ص ٧٢ — ١٠٢) ؛ وتعرفات كثيرة للغزالى فى كتابه ” معيار العلم “ (ص ١٨٢ — ١٩٨) و ” محك النظر “ (ص ١٠٧ — ١٣٣) .

والمصطلحات ، ”كفاتيح العلوم“ لخوارزمي ، و ”التعريفات“ للبرجاني ،
و ”كشاف اصطلاحات العلوم“ للطنطاوي .

نستطيع أن نقرر أن التفرقة بين التصور والتصديق نقطة بدء ثابتة في كتب
المنطق العربية على اختلافها . نراها لأول مرة عند الفارابي ، ثم تمتد من بعده
إلى اليوم ^(١) . وقد توسع فيها المناطق المتأخرون إلى حد الإسراف أحيانا ،
فأحاطوها بمناقشات لفظية عقيمة ، واختلفوا مثلا في حصر عدد التصورات
التي يشتمل عليها تصديق واحد ^(٢) .

ويزعم ”ناليانو“ أن فكرة التصور والتصديق مستمدة من الفلسفة الإشرافية ،
إلا أنها في تاريخها وموضوعها يبعدان عن ذلك كل البعد ، فهما أسبق
وجودا من الفلسفة الإشرافية الإسلامية ، وهدفهما منطقي وهذا مالا يعني
كثيرا فلسفات الإشراق بوجه عام ^(٣) . ولنا أن نقد صلة بينهما وبين ماذهب
إليه أرسطو من قسمة المعرفة إلى حدسية وعقلية ^(٤) . ولكنا نرجح أنها صدى
لصورة من صور ذلك التقابل الذي ولع به الرواقيون ، ونعني بها تقابل
ال *φαντασία* وال *συγκαταθεσις* ^(٥) . وهذا مظهر من مظاهر سريان
الأفكار الرواقية إلى المنطق الأرسطي ، وتأخيرها معه وامتزاجها به بحيث أصبحت
قطعة منه .

(١) الفارابي ، مبادئ الفلسفة القديمة ، القاهرة ، ١٩١٠ ، عيون المسائل ، ص ٢ — ٣ .

(٢) الباجوري ، حاشية على متن السلم ، القاهرة ، ١٣١٦ هـ ، ص ٢٥ .

(٣) Nallino, *Riv. d. St. Or.*, X, 1925, 433-467.

(٤) Aristote, *Dern. Anal.* L. I., ch. I., 5; Madkour, *L'Organon*, (٤)
p. 54-55.

(٥) Kraus, *Abstracta Islamica*, 1936, p. 220.

وما يلفت النظر أن الدعامة السيكلوجية التي تخيرها العرب أساسا لنظرياتهم المنطقية تذكرنا — من بعض النواحي — بدعامة أخرى مشابهة قال بها بوبس ، وملخصها أن المنطق يعتمد على ثلاث عمليات عقلية ، وهي الإدراك ، والحكم ، والاستدلال^(١) . وجاء منطقة بوررويال فأضافوا إليها ، متأثرين بديكارت ، دعامة رابعة تصوب إلى المنهج ، وهي الترتيب^(٢) .

وفي ضوء موضوع المنطق نستطيع أن نبين منفعته ، فهو الذي يعصمنا من الخطأ في إدراك المعاني وتصورها وتصورها صحيحا ، بما يقدم لنا من قواعد الحد الحقيقي ، والتفرقة بين الذاتى والعرضى ، وبين ما يقوم المساهية وما لا يقومها . ويعصمنا أيضا من الخطأ في التصديق والانتفاء إلى أحكام ونتائج باطلة أو غير مسلمة ، فيرسم لنا طرائق البرهان الموصل إلى اليقين ، ويحذرنا من السفسطة التي تؤدي إلى الغلط أو المغالطة^(٣) .

وقد يتفق للإنسان بفطرته أن يهتدى إلى حد حقيقى موجب لتصوّر صحيح ، أو إلى حجة مقنعة تؤدي إلى تصديق حق ، إلا أن الفطرة لا يؤمن غلطها ، وإن أصابت فما أشبهها برمية من غير رام . ولوقلنا بها وحدها لألفينا العلم والصناعات كلها ، على أنها لو كانت كافية ما تعددت المذاهب ، وما اختلف الناس فيما بينهم ، بل وما ناقض الإنسان نفسه^(٤) .

Janet et Séailles, *Hist. de la philos.*, Paris, 1928, p. 496: Ces (١) trois opérations sont : concevoir, juger et raisonner.

Arnaud, *La Logique de Port Royal*, Paris, 1877, p. 27: Ces (٢) quatre actes principaux de l'esprit sont : concevoir, juger, raisonner et ordonner.

(٣) ابن سينا ، المدخل ، ص ١٨ — ١٩ .

(٤) المصدر السابق ، ص ١٩ .

وليس معنى هذا أن تعلم المنطق يعصم حتما من الخطأ ، فكأن من مناطقة يخطئون . ولكن كثيرا ما يرجع خطؤهم إلى أنهم لم يستوفوا صباغتهم ، أو لم يلتزموا في بعض المواضع وعولوا على الفطرة ، أو لم يحسنوا استخدامها . ومهما يكن فخطأ صاحب العلم والصناعة أقل بكثير من المحروم منهما . ونسبة المنطق إلى الروية الباطنة التي تسمى النطق الداخلى ، كنسبة النحو إلى العبارة الظاهرة التي تسمى النطق الخارجى ، أو كنسبة العروض إلى الشعر ^(١) . وقد تنفى الفطرة البدوية عن النحو ، كما تنفى الفريجة الشعرية عن العروض ^(٢) . أما صناعة المنطق فلا غنى عنها لمن يحاول اكتساب العلم بالنظر والروية ^(٣) .

قد لا يستساغ اليوم كثيرا ذلك الإسهاب في بيان فوائد المنطق ومنفعته ، إلا أنه كان طبيعيا وضروريا في عصر ابن سينا . كان طبيعيا لأن البحث في ثمرة كل علم جزء من مقدماته اللازمة ^(٤) . وضروريا لأن الدراسات الفلسفية كانت تقاس بمقياس الحاجة والفائدة ، بل وبمقياس الشرع أيضا ، فلم بعضها وأبجع البعض الآخر . والمنطق خاصة مما أجزأ الاشتغال به على الأرجح ، لما فيه من مزايا ، ولأنه لا يتعلق بشيء من الدين نفيًا وإثباتًا ^(٥) . وربما كان لازما ومما ينبغي تحصيله ، لأنه يعين على إثبات وجود الله وصفاته ^(٦) .

(١) "النطق الداخلى" و"النطق الخارجى" تعيران لابن سينا يذكرنا بتقابل آخر مشهور

لدى الرواقيين وهو λόγος προφορικός λόγος ἐνδιάθετος

(٢) ليس ابن سينا أول من تشبیه المنطق بالنحو أو بالعروض ، فقد سبقه الفارابى إلى ذلك (إحصاء العلوم ، ص ٥٨ — ٦٢) ؛ ورده الفزائى (مقياس العلم ، ص ٢٦) ؛ وأخذ به المناطق المتأخرون ، وكلنا يذكر بيت "السم" المشهور :

ويسد فالمطلق للجنان نسبته كالنحو للسان

(٣) ابن سينا ، المدخل ، ص ٢٠ .

(٤) Madkour, *L'Organon*, p. 48-49. (٤)

(٥) الفزائى ، المخذ من الضلال ، طبعة القاهرة ، ص ٣ .

(٦) ابن رشد ، فصل المقال ، طبعة القاهرة ، ص ٣ .

٣ - الفكر واللغة :

المعنى وثيق الصلة باللفظ الذى يؤديه ، لأنه ثوبه ووعاؤه ، وبدونه يضل ويصبح وكأن لاوجود له . فلا يمكن تبادلته بين الأفراد ، بل ولا استحضاره فى ذهن الفرد الواحد؛ وقدما قالوا إن التفكير حديث نفسى . ومن هنا ارتبط التفكير باللغة ، واحتاج منطق المعانى إلى شىء من دراسة الألفاظ

وفى جو البلاغة والحوار اليونانى نشأ منطق أرسطو، وهو نفسه يشتمل على مباحث لفظية ولغوية متفرقة ، فنظرية المقولات تعتبر إلى حد ما تصنيفا لطائفة من الألفاظ ، وقد قامت على التفرقة بين المترادف والمشارك^(١) . و”كتاب العبارة” أو ”اللغة” كما يسمى أحيانا، يشرح أجزاء الجملة ويبين كيفية تكوينها . ويمكن أن يعد ”طوبيقا” دراسة مفصلة لطائفة من الألفاظ^(٢) .

وبعد أرسطو اطردت السنة ، فلم يجد تلاميذه وشراحه بدا من أن يعرضوا فى دراستهم المنطقية لبعض مباحث الألفاظ ، على أنها مقدمة ووسيلة لأجزاء غاية ، وما ”إيساغوجى” إلا تصنيف آخر لمجموعة منها . بيد أن الرواقين لم يقفوا عند هذا الحد ، فقد غلوا وعدلوا المنطق جدلا كله ، وخطلوا بينه وبين الريطوريقا ، فأضحت دراسة الألفاظ من أهدافه الأساسية^(٣) . وبذا خرجوا على فكرة المعلم الأول مما دفع المشائين - وفى مقدمتهم الإسكندر الأفروديسى - أن يردوا عليهم ، ويثبتوا أن البحوث اللغوية ليست إلا مجرد تمهيد للنطق^(٤) .

Barthélemy, *Catégories dans Dict. des Sc. philos.*, p. 248. (١)

Hamelin, *Le système d'Aristote*, p. 97 (٢)

(٣) عثمان أمين ، الفلسفة الراقية ، القاهرة ، ١٩٤٥ ، ص ٨٧ - ٨٨ ؛

Janet et Sèailles, *Hist. de la philos.*, p. 490.

Prantl, *Gesch. d. Logik*, 436 et suiv. (٤)

وقد انتقلت هذه الخوصومة كما انتقلت غيرها إلى العالم العربي ، وفصل فيها ابن سينا على النحو الآتي : «وأما النظر في الألفاظ فهو أمر تدعو إليه الضرورة ، وليس للمنطق — من حيث هو منطق — شغل أول بالألفاظ إلا من جهة المخاطبة والمحاورة . ولو أمكن أن يتعلم المنطق بفكرة ساذجة إنما تلحظ فيها المعاني وحدها ، لكان ذلك كافيا . ولو أمكن أن يطلع المحاور فيه على ما في نفسه بمحيلة أخرى ، لكان يغني عن اللفظ ألبتة . ولكن لما كانت الضرورة تدعو إلى استعمال الألفاظ ، وخصوصا ومن المتعذر على الروية أن ترتب المعاني من غير أن تتخيل معها ألفاظها ، بل تكاد تكون الروية مناجاة من الإنسان لذهنه بألفاظ متخيلة ، لزم أن تكون للألفاظ أحوال مختلفة تختلف لأجلها أحوال ما يطابقها في النفس من المعاني ، حتى يصير لها أحكام لولا الألفاظ لم تكن . فاضطرت صناعة المنطق إلى أن يصير بعض أجزائها نظرا في أحوال الألفاظ ، ولولا ما قلناه لما احتاجت أيضا إلى أن يكون لها هذا الجزء ، فلا خير في قول من يقول إن المنطق موضوعه النظر في الألفاظ من حيث تدل على المعاني ، وإن المنطق إنما صناعته أن يتكلم على الألفاظ من حيث تدل على المعاني ، بل يجب أن يتصور أن الأمر على النحو الذي ذكرناه . وإنما تبدل في هذا من تبدل وتشوش من تشوش ، بسبب أنهم لم يحصلوا بالحقيقة موضوع المنطق» (١) .

فصل في الموضوع صريح وواضح ، فيه تأكيد للشائية ولا شك ، ولكنه يحمل في ثناياه ضربا من التجديد ، فابن سينا في رجائه أن تحمل محل الألفاظ وسائل أخرى لأداء المعاني ، يتنبأ بالوجستيقا قبل أن تتكون بنحو ثمانية قرون . ولا غرابة فإنا نراه في «رسائله النيروزية» يحاول أن يؤدي بعض المعاني الفلسفية بواسطة الحروف ، فيكون من ذلك ضربا من الجبر الفلسفي شبيها بالجبر المنطقي الذي انتهى إليه رسل وكوتورا (٢) .

(١) ابن سينا ، المدخل ، ص ٢٢ — ٢٣ .

(٢) ابن سينا ، تسع رسائل ، ص ١٣٨ — ١٤٠ .

وفي انتظار تحقيق هذا الرجاء لم يكن في وسعه إلا أن يحارى السلف، ويدرس في المنطق مع المشائين بعض المباحث اللفظية، على أساس أنها وسائل لحسب. فيقسم اللفظ إلى مفرد ومركب، والمفرد إلى جزئى وكلّى^(١). ويعرض لنسبة الألفاظ إلى المعانى، هل هى مشتركة كإطلاق لفظ العين على الباصرة وعلى الببوع، أو متواطئة كدلالة الحيوان على الإنسان والفرس والطير، أو مترادفة كدلالة الراح والعقار على الخمر، أو متزايلة لاصلة بينها كالنبات والحيوان والجما^(٢). ويفصل القول في الدلالات مبينا أنها أنواع ثلاثة: دلالة مطابقة مثل دلالة لفظ الإنسان على الحيوان فقط أو على الناطق، ودلالة تضمن مثل دلالة الإنسان على الحيوان فقط أو على الناطق، ودلالة التزام مثل دلالة المخلوق على الخالق^(٣).

ولا نزاع في أن هذه المباحث قد تأثرت بما عاصرها في الإسلام من دراسة الألفاظ في اللغة والفقه والتفسير^(٤). ولكنها تصعد أيضا إلى أصليين يونانيين: أحدهما أرسطى، ونعني به مقدمة "المقولات" التي عالج فيها أرسطو التفرقة بين المشترك والمترادف^(٥). والآخر رواقى، وهو تلك الدراسة الواسعة للدلالات، ونظرية "ليكتون" *λεκτόν* إلى حد أن سمى المنطق الرواقى علم الدلالات. وقد عنى الرواقيون خاصة بدلالة الالتزام التي نجدها بنصها لدى ابن سينا ومناطق العرب، وإن كانوا لم يرتبوا عليها كل ما قصد إليه الرواقيون من نتائج^(٦).

(١) ابن سينا، المدخل، ص ٢٤ - ٢٦؛

Madkour, *L'Organon*, p. 61-52

(٢) ابن سينا، مقولات (مخطوط الشفاء، المتحف البريطاني).

(٣) ابن سينا، منطق المشرقيين، ص ١٤ - ١٥.

(٤) Madkour, *L'Organon*, p. 60-61, 62-63.

(٥) Aristote, *Catégories*, ch. I, § 1,5.

(٦) Brochard, *Etudes d. philos. anc. et moderne*, Paris, 1912, p. 221-225.

٤ - الوجود الثلاثي للكليات :

بعض حمل عابرة في أول "إيساغوجي" استطاع فرفور يوس أن يثير في القرون الوسطى مشكلة من أعقد المشاكل الفلسفية ، وكأنما كان لابد لها أن تثار ، لأنها تلخص الخلاف بين الأفلاطونية والمباشية^(١) . وهذه الجمل هي : « لن أبحث مطلقا عما إذا كان للأجناس والأنواع وجود في الخارج ، أو هي مجرد تصورات في الذهن ؟ وإن كانت موجودة في الخارج فهل هي جسمية أولا جسمية ؟ وإن كانت لاجسمية فهل هي مفارقة للحسوسات أو لا وجود لها إلا فيها ؟ هذا بحث دقيق ويقتضى مناقشة طويلة لا يتسع لها موضوعنا »^(٢) . وضع فرفور يوس المشكلة إذن ، وترك للخلف حلها .

والأمر هو أن لدينا الأشخاص من جانب ، والأجناس والأنواع من جانب آخر . ونحن نقرر وجود الأولى لأننا نراها ونلمسها ونحس بها في اختصار ، أما الثانية فسيبينا إليها تصور ذهني محض . فهل نعترف لها بوجود واقعي كوجود الأشخاص ، أو هي ليست إلا ضربا من التجريد الذي كونه الذهن واللغة ، أو نثبت لها وجودا من نوع خاص غير الوجود الحسي ؟ هذه هي المذاهب الثلاثة التي أنارتها مشكلة الكليات ، وهي الواقعية ، والاسمية ، والتصورية .

فالواقعيون ، وفي مقدمتهم القديس أنسيلم ، يرون أن الأجناس والأنواع أشياء موجودة ، بل هي كل الأشياء ، لأنها النماذج الأولى للعالم الحسي جميعه^(٣) . والاسميون ، وعلى رأسهم رسلان ، يذهبون إلى أنها ليست إلا مجرد ألفاظ

Charles, *Nominalisme*, dans *Dict. d. sc. philos.*, p. 1198. (١)

Porphyre, *Introduction*, ch. 1, §3 (٢)

Charles, *Réalisme*, dans *Dict. d. sc. ph* , p. 1462; Gilson, (٣)

La philos. au moyen âge, Paris, 1922, t.I, p. 27 et suiv.

تدل على أفكار عامة ، وبما أنها لا ترى فلا وجود لها ، لأن الموجود هو المرى وحده^(١) . ورغبة في التوفيق بين هذين الطرفين المتقابلين يخوض التصوريون ، ومنهم أبلار ، منحى وسطا ، فيقولون إن الكليات ليست أشياء ولا ألفاظا ، وإنما هى تصوّرات ذهنية ؛ وإذن لها وجود ذهنى منطقي ، أما خارج الذهن فلا وجود لها بحال^(٢) . ولهذا الاتجاهات الثلاثة أثرها في الفلسفة المسيحية ، وخاصة في القرنين الحادى عشر والثانى عشر^(٣) .

وكان طبيعيا أن تلفت عبارة فرفوروس أنظار المسلمين بلورهم ، ولكن من الخطأ أن يظن أنها أثارت لديهم ما أثارت لدى المسيحيين^(٤) . وأوضح صدى لها ، فيما وصلنا ، ما نلاحظه عند ابن سينا في ” المدخل “ ، فيعقد لها فصلا من أطول فصوله ، عنوانه : ” في الطبيعى والعقل والمنطق “^(٥) . وفيه يبين أن للعانى أنواعا ثلاثة من الوجود ، فهى موجودة أزلا في العقل الفعال مع الصور والنفوس البشرية ، قبل الكثرة والأعيان الخارجية^(٦) . وموجودة أيضا في الكثرة والأعيان الخارجية وجودا عرضيا وبالقوة ، لأنها أفرادها وما صادفها ، وكل كلى موجود في أفرادها^(٧) . وموجودة أخيرا في الذهن بعد الكثرة والأعيان الخارجية ، لأنها مستمدة منها وماخوذة عنها^(٨) . ومن هنا ينشأت الأقسام الثلاثة للجنس : طبيعى قبل الكثرة ، وعقل في الكثرة ، ومنطق بعد الكثرة .

(١) Charles, *Nominalisme dans Dict. d. sc. Philos.*, p. 1198.

(٢) Id., *Abailard, Conceptualisme*, dans *Dict. d. sc. philos.*, p. 2-3; 290.

(٣) Jourdain, *La philos. de St. Thomas d'Aquin*, Paris 1858. t.I., p. 263 et suiv.

(٤) يزعم شيلدرز (*Essai*, p. 7) وكارادى فو (Aflātūn, dans *Encyc. de l'Islam*).

خطأ أن مشكلة الكليات وجدت لدى المتكلمين أو الفلاسفة المسلمين بقدر ما عرفت لدى المسيحيين .

(٥) ابن سينا ، المدخل ، ص ٦٥ — ٧٢ .

(٦) المصدر السابق ، ص ٦٧ .

(٧) المصدر السابق ، ص ٦٦ .

(٨) المصدر السابق ، ص ٦٩ .

ويلاحظ ابن سينا - وبحق - أنهم درجوا على أن يقصروا هذا الوجود الثلاثي على الأجناس والأنواع، مع أنه يصدق على الكليات جميعها^(١). ويلاحظ أيضا أن الكلي في نفسه معنى ، سواء أكان موجودا في الأعيان أم متصورا في النفس، وهو بهذا لا يوصف بأنه عام أو خاص ، وإنما يلحقه هذا الوصف من الأفراد التي يصدق عليها^(٢). فالجنس الطبيعي هو تلك الحقيقة الكلية في ذاتها والصالحة لأن تصبح جنسا بتصورها في الذهن أو بتحقيقها في الأفراد^(٣) . والجنس العقلي هو القدر المشترك بين الأفراد من هذه الحقيقة ، والأساس الذي يقوم عليها انطواؤها تحت صنف واحد^(٤) . والجنس المنطقي هو مجموعة الخصائص المقولة على كثيرين مختلفين بالنوع^(٥) .

وعلى هذا فالكلي له نواح ثلاث ، ناحية ميتافيزيقية يلحظ فيها أنه صورة مجردة خارجة عن الزمان والمكان ، وأخرى موضوعية يصدق بها على أفراد كثيرين ندركه فيها ونستخلصه منها ، وثالثة منطقية يصبح بها مجموعة من الخصائص التي تقال على صنف معين . غير أن التفرقة بين الأجناس الثلاثة لانتحلو من غموض وقلق ، وأسماؤها لانتلاق مع مسمياتها تمام الملافة . ويظهر أن ابن سينا أحس بذلك ، ولم يعد إليها في بحوثه الأخرى ، واكتفى بذكر الكلي مبينا ما له من وجود ثلاثي^(٦) .

(١) المصدر السابق ، ص ٦٥ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) المصدر السابق ، ص ٦٦ .

(٤) المصدر السابق .

(٥) المصدر السابق .

(٦) انظر مثلا "النقاء" (مخطوط المتحف البريطاني) ص ٣٦٠ (١) سطر ١٦ وما بعده .

لم يكن ابن سينا أول من قال في العالم العربي بهذا الوجود الثلاثي ، فقد سبقه إليه فيما يظهر يحيى بن عدى المترجم اليقوبى والمنطقى المشهور الذى توفى قبل مولده ببضع سنين ^(١) . وتعزى إليه رسالة عنوانها : « في الموجودات الثلاثة الإلهى والطبيعى والمنطقى » ؛ وفى العنوان ، وإن لم تصلنا هذه الرسالة ، ما يؤذن بأنها ترتبط بنظرية الوجود الثلاثى السابقة ^(٢) . ولعله أخذها عن أستاذه الفارابى الذى يرضها عرضا يلتقى مع ما قال به ابن سينا . فيجيب عن سؤال وجه إليه عن كيفية وجود الكليات قائلا إنها موجودة وجودا ثانويا فى الأشخاص ، ولذا سميت الجواهر الثوانى ، وموجودة أيضا فى ذاتها من حيث إنها قائمة باقية والأشخاص ذاهبة مضحلة ^(٣) . ويضيف إلى هذا أنها توجد فى الذهن بعد أن تصبح معقولات جردت من الأفراد واستخلصت منها ^(٤) .

واضح أن هذا الوجود الثلاثى ضرب من التوفيق الذى امتازت به الفلسفة الإسلامية ، فالكلى الأزلئ القائم بذاته الموجود فى العقل الفعّال شبيه كل الشبه بمثل أفلاطون ، والكلى الملحوظ فى أفرادهِ والمستخلص فى الذهن ، ليس شيئا آخر سوى نظرية التجريد الأرسطية . وعلى هذا نخطئ إن قلنا مع مونك إن فلاسفة الإسلام لا يمكن أن يكونوا إلا اسميين ، أو قلنا مع كارادى أو إنهم واقعيون ^(٥) . ذلك لأنهم فى الحقيقة جمعوا بين الاسمية والواقعية ، بين الأرسطية والأفلاطونية ، على نحو ما صنع رجال مدرسة الإسكندرية ^(٦) . والكليات عندهم من حيث اكتسابها مستمدة من الأشخاص والعالم الحسى ، ومن حيث أصلها ومنشؤها موجودة أزلا فى العقل الفعّال .

(١) توفى يحيى هذا سنة ٣٦٤ هـ ، قبل ميلاد ابن سينا بست سنوات .

(٢) الففطى ، تاريخ الحكماء ، ص ٣٦٣ ؛ Périer, *Yahya b. 'Adi*, p. 96.

(٣) الفارابى ، الفجرة المرفضة ، ص ٨٧ — ٨٩ .

(٤) Madkour, *La place d'Al-Fārābī*, p. 139-146.

(٥) Munk, *Mélanges*, Paris, 1927, p. 327; Carra de Vaux, *Aflātūn*, art cit. p. 179.

(٦) Vacherot, *Hist. crit. de l'Ecole d'Alex.*

ولعل هذا التوفيق هو الذى مكن لنظرية الوجود الثلاثى الإسلامية فى العالم المسيحى . فالبر الأكبى يعتنقها بنصها ، والقديس توماس بعد أن شرح نظرية أرسطو الاسمية أحل الكليات محلها فى العقل الفعّال^(١) . وزعيا الدومينيكانية هذان يفرقان كما فرق ابن سينا بين الأجناس الثلاثة : الجنس الطبيعى (genus naturale)، والجنس العقلى (genus mentale)، والجنس المنطقى (genus logicum)^(٢) . ولم تكن المدرسة الفرنسيسكانية أقل تأثرا بهذه النظرية من زميلتها الدومنيكانية ، فدنس اسكوت ممنها الأول يقول بها ، ويقرر أن الكليات ثلاثة أنواع من الوجود^(٣) . وهناك تعبيرات مشهورة فى اللاتينية ، وهى وحدها تفصح عن أصلها العربى ، فيقال إن الكليات موجودة ante res (قبل الكثرة) ، أو in rebus (فى الكثرة) ، أو post res (بعد الكثرة)^(٤) . وباختصار ارتبطت نظرية الوجود الثلاثى بنظريتى العقل والمعرفة الإسلاميتين ، وشاركتها فيما أحدثناه من حركة فى الفلسفة المسيحية ، وخاصة فى القرن الثالث عشر .

(ج) المخطوطات التى قام عليها

لقد كان مخطوط المتحف البريطانى نقطة البدء لهذا النشر الذى نحن بصدده ، ذلك لأنه أول مخطوط وقعت يدها عليه ، ويرجع عهدنا به إلى نحو خمس عشرة سنة مضت ، يوم أن اتخذناه أساسا لدراسة تاريخ ”الأرجانون“ فى العالم العربى^(٥) . ولم نلبث أن ضمنا إليه مخطوطات أخرى منها ما هو أصح منه

-
- Janet et S  ailles, *Hist. de la philos.* p. 510; Jourdain, (١)
La philos. de St. Thomas II, p 373.
 Janet et S  ailles, op. cit., p. 511. (٢)
 Gilson, *Avicenne et le point de d  part de Duns Scot.*, dans (٣)
Archives, 1928, p. 129 et suiv.
 Prantl. *Gesch. d. Logik II*, 347 - 350. (٤)
 Madkour, *L'Organon*, p. 20. (٥)

وأصدق ، جمعناها من القاهرة واستانبول ولندن . وتوفر لدينا منها عدد لا بأس به ، واستخدمناها جميعا ما استطعنا ، وأثبتنا رواياتنا في الهامش عند الاختلاف والمغايرة ، ورمزنا لكل واحد منها برمز خاص . وسنصفها باختصار ، ونوازن بينها بوجه عام ، وها هي ذى مرتبة ترتيبا أبجديا على حساب رموزها :

(١) بنجيت ورمزه ب	(٧) على أميرى ورمزه عا
(٢) بنجيت (هامش) » بنج	(٨) متحف بريطاني » م
(٣) دار الكتب » د	(٩) نور عثمانية » ن
(٤) دار الكتب (١) » دا	(١٠) مكتب هندي » هـ
(٥) سليمانية (داماد) » س	(١١) بنى جامع » ي
(٦) عاشر » ع	

١ و ٢ - بنجيت وبنجيت (هامش) :

مكتبة الأزهر ، ٣٣١ خصوصية ، ٢٤١٥ بنجيت ؛ ١٢,٥ × ٩,٢٢ × ١٧,٥ ؛ ٤٤١ ورقة ، ٤٢٧ للنص ، ١٤ للفهرس بأكمله ، عدا ورقات بيضاء ٤١٤ سطرا × ٢٧ كلمة في المتوسط .

ظاهره : عنوان بخط مختلف ، بقلم فارسي ، وهو : ” كتاب الشفاء لأبي علي بن سينا مكمل ومتم لا نظيره “ ، وتعليكات آخرها للشيخ بنجيت الذى وقفه على أهل العلم سنة ١٣٢٨ هـ

أوله : « بسم الله الرحمن الرحيم وما توفيق إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب . الحمد لله رب العالمين وصلاته على محمد وآله أجمعين ، هذا كتاب ” الشفاء “ للشيخ أبي علي الحسين بن عبد الله بن سينا رضى الله عنه ، وفي صدره كلام لأبي عبيد عبد الواحد بن محمد الجوزجاني . قال أبو عبيد : أحمد الله على نعمه . »

آثره : « ومن اجتمعت له معها الحكمة النظرية فقد سعد، ومن فاز مع ذلك بالخواص النبوية يكاد أن يصير ربا لإنسانيا، وكاد أن تحمل عبادته بعد الله تعالى، وهو سلطان العالم الأرضي وخليفة الله فيه » .

مشمولاته : كامل الأجزاء .

خطه نسخي دقيق مقروء واضح، منقوط، مضبوط عند الحاجة ، حبره أسود، عناوينه وأشكاله الهندسية بالحبر الأحمر ؛ ورقه جيد وإن يكن فيه ترميم وأثار رطوبة وأكل أرضة وخاصة في السبع ورقات الأولى .

ليس فيه اسم الناسخ ، مما يدل غالبا على أنه غير محترف ، ولا مكان النسخ ولا زمانه، والأرجح أنه يصعد إلى القرن السابع الهجري .

على هامشه تصحيحات وتعليقات بقلم الناسخ نفسه ، والتصحيحات مأخوذة عن نسخة أخرى يشير إليها الناسخ بحرف (خ) ، وهي التي سميناها بنجيت (هاشم) ، ورمزنا لها بحرف (نج) ، واعتبرناها مخطوطا قائما بذاته ، لما اشتملت عليه من روايات ؛ والتعليقات تدل على أن الناسخ من المشتغلين بالعلوم الفلسفية .

٣ — دار الكتب :

دار الكتب ، ٨٩٤ فلسفة ؛ ١٨,٥ × ٢٤,٥ ، ١١,٥ × ١٨,٥ ؛ ٨٧٦ ورقة ، ٢٩ سطرا × ١٨ كلمة .

ظاهره : العنوان الآتي : ” كتاب الشفاء للشيخ أبو علي سينا “ ، وعليه أختام مختلفة ولا تملك به .

أوله : « بسم الله الرحمن الرحيم . رب زدني علما بالحق — المقالة الأولى في الفن الأول من الجملّة الأولى وهي في المنطق . فصل في الإشارة إلى ما يشتمل عليه الكتاب قال الشيخ أبو علي » .

آخره : آخر(ب) .

مشمولاته : الكتاب جميعه عدا ٢٠ ورقة من أول الإلهيات .

خطه تعليق دقيق ممتاز ، غير مضبوط ولا منقوط ، صعب القراءة ، حبره
أسود وعناوينه بالحبر الأحمر؛ فيه بياض للأشكال والرسوم الهندسية والموسيقية،
ولا هوامش فيه ، ورقه أصفر جيد لا خرم فيه ، ولا أكل أرضة .
ذكر اسم ناسخه ، ولم يذكر مكان النسخ ولا زمانه ، وزرح أنه يرجع إلى
القرن الحادى عشر الهجرى .

٤ - دار الكتب (١) :

دار الكتب ، ٢٦٢ حكمة ؛ ٢١ × ٢٦ ، ٨ × ١٩ ؛ تسع مجلدات متفاوتة
الحجم ، أكبرها ٥٥٠ ورقة ، والباقي غير مرقم ، ٢١ سطرا × ١٠ كلمات .
ظاهره : عنوان الكتاب بدون تعليق .

أوله : أول (ب) .

آخره : آخر(ب) .

مشمولاته : كامل الأجزاء .

خطه نسخى جميل ، منقوط وغير مضبوط ، عناوينه بالحبر الأحمر ؛ فيه
أخطاء كثيرة ، وبياض لكلمات لم يعرفها الناسخ ، وهامش واسع بدون تعليق
ولا تصحيح ، ورقه جيد وحديث .

من نسخ دار الكتب ، وبنساخت مختلفين ، فرغ منه سنة ١٣٣٧ هـ ، وماخوذ
من نسخة أخرى تصعد إلى ٩٩٢ هـ .

٥ - سليمانىة (داماد) :

داماد ، ٨٢٤ ، ١٧,٥ × ٢٧ ، ١١ ، ١٩,٥ × ٤٢٠ ، ورقة ، ٣٠ سطرا
× ١٦ كلمة .

ظاهره : ” أول فى شفاء ابن سينا فى قسم المنطقيات “ ، وعلله أختام
وتملىكات مختلفة .

أوله : أول (ب) .

آخره : (من كتاب الشعر) ” وأما هاهنا فلنقتصر على هذا المبلغ ، فإن وكده
غرضنا الاستقصاء فإيا ينتفع به من العلوم “ .

مشملاته : مقصود على المنطق .

خطه نسخى غير جىد ، قليل النقط خال من الشكل ، عدىم الفواصل بين
الفصول ، صعب القراءة ، فله تصحىحات وهوامش فى الصفحة الأولى فقط
تعزى إلى نسخة أخرى .

لا يعرف ناسخه ولا مكان نسخه ، ونص على أنه فرغ منه سنة ٨٣٤ هـ .

٦ - عاشر :

عاشر ، ٢٠٧ ، ١٨,٥ × ٢٦ ، ١١,٥ × ١٨ ، ٣٤٩ ورقة ، ٢٣ سطرا
× ١٦ كلمة .

ظاهره : بقلم فارسى ” الأول من الشفاء لأبى على “ ، وعلله تملىكات آخرها
باسم عبد القادر مصطفى عاشر .

أوله : أول (ب) .

آخره : ” تم الجزء الأول من كتاب الشفاء وهو القياس “ .

مشمولاته : فنون المنطق الأولى الأربعة .

خطه نسخى جميل ، منقوط كثير الضبط ، حبره أسود وعناوينه بالحبر الأحمر ، فيه اختصارات متداولة ، وتصحيحات بخط النسخ ، وتعليقات بقلم آخر ، به خرم كبير فى " المدخل " .

ذكر اسم ناخه ، ولم يذكر مكان نسجه ، ونص على أنه فرغ منه سنة ٦٨٠ هـ .

٧ - على أميرى :

على أميرى ، ١٥٠٤ ؛ ١٣ × ٢٣,٥ ، ١٠ × ٢٠ ؛ ٢٢٤ ورقة ، ٣٥ سطرا × ١٣ كلمة .

ظاهره : " كتاب منطق الشفاء لأبى على بن سينا " ، وأختام كثيرة مطموسة .

أوله : أول (ب) .

آخره : « فإذاً يجب أن تكون الواسطة فى الفراسة أعم من الأصغر لا محالة ، ومساوية للأكبر ، وترجع إلى القياسات المذكورة » .

مشمولاته : فنون المنطق الأولى الأربعة .

خطه نسخى واضح مقروء ، قليل النقط غير مشكول ، عناوينه بخط أكبر ، ولا تعليق فيه ولا تصحيح .

لم يذكر اسم ناخه ولا مكان نسجه ، ونص على أنه فرغ منه سنة ٦٧٤ هـ .

٨ - متحف بريطانى :

British Museum ، ٧٥٠٠ ؛ ١٤ × ٢٠ ، ١٠ × ١٨ ؛ ٣٨٤ ورقة ، ٤٩ سطرا × ٢٥ كلمة .

ظاهره : عنوان الكتاب وتمليك لمن يدعى عاصم بن إبراهيم بن حيدر ،
وبعض كلمات فارسية .

أوله : أول (ب) .

آخره : فصل في المعاد ، ونهايته ” فينئذ ربما تخيلنا منها خيالاً طفيفاً
وضعيفاً ، وخصوصاً ... “

مشمعلاته : المنطق والطبيعات والإلهيات ما عدا المقالة الأخيرة .

خطه نسخي مقروء صغير ، منقوط في غير عناية ، مضبوط في غير دقة ، فيه
اختصارات مثل ” يق “ (يقال) و ” ح “ (حينئذ) ؛ فيه أخطاء إملائية
واضحة ؛ والنسخة خزائنية محلاة .

لا ذكر للناسخ ولا مكان النسخ أو زمانه ، والأرجح أنه من صنع القرن
الحادى عشر الهجرى .

٩ - نور عثمانية :

نور عثمانية ، ٢٧٠٨ ؛ ١١,٥ × ٢٠ × ٧,٥ ؛ ١٤,٥ × ٦٦٦ ورقة ، ٢٩
سطراً × ٢٠ كلمة .

ظاهره : ختم وتمليك .

أوله : أول (د) .

آخره : لم يصلنا بعد .

مشمعلاته : المنطق والطبيعات والإلهيات ، ولم يصلنا منه إلا المنطق عدا
الفن التاسع .

خطه نسخي متوسط القراءة ، منقوط غير مضبوط ؛ عناوينه بالحبر الأحمر .
لم نقف على ناسخه ، ولا على مكان نسخه ولا زمانه ، والأغلب أنه يرجع
إلى القرن العاشر الهجرى .

١٠ - مكتب هندی :

India Office ، ٤٧٥٢ ، ١٥ × ٢٢ ، ١٠ × ١٨ ، ٤١١ ورقة ،

٣٠ سطرا × ٢٠ .

ظاهره : تملك وترجمة مختصرة لابن سينا .

أوله : أول (ب) .

آخره : آخر (س) .

مشملاته : فنون المنطق التسعة .

خطه نسخي واضح حديث ، منقوط غير مضبوط ، ليست فيه أخطاء إملائية ،
بهامشه تصحيحات ؛ النسخة خزائية نفيسة محلاة في أول صفحة بالذهب .

كتبها ناسخ في كشمير سنة ١١٤٨ هـ ، تقلا عن ناسخ آخر في سنة ٨٩١ .

١١ - بني جامع :

بني جامع ، ٧٧٢ ؛ ٢١ × ٢٨ ، ١٥ × ٢٠٫٥ ؛ ٣١٠ ورقات ، ٣١

سطرا × ٢٣ كلمة .

ظاهره : عنوان داخل حلية ، وعنوان جانبي : ”كتاب منطق الشفاء“ ،

وترجمة مختصرة لابن سينا ، وتمليكات تصعد الى سنة ٩٠٢ هـ .

أوله : أول (ب) .

آخره : آخر (س) .

مشملاته : فنون المنطق التسعة .

خطه نسخي حسن واضح ، منقوط وغير مضبوط ، عناوينه بالحبر الأحمر ؛

الورقات ١٠ - ٧٤ بخط آخر أحدث .

لا ذكر للناسخ ، ولا لمكان النسخ ، ونص على أن تاريخه سنة ٦٢٨ هـ .

•••

هذه هي المخطوطات التي عزلنا عليها في هذا الجزء ، ولو كانت كلها في أيدينا منذ البداية لكان لنا إزاءها شأن آخر ، إن في الإحالة عليها وذكر رواياتها ، أو في ربط بعضها ببعض . ولكنها وصلتنا تباعا فسويتنا بينها ، ونظرنا إليها نظرة متعادلة إلى أن يقوم الدليل على العكس . وكانت تجربتنا في هذا طويلة مضنية أحيانا ، إلا أننا نرجو أن يستفاد منها في الأجزاء التالية .

وقد أسفرت عن أن هذه المخطوطات متفاوتة تاريخيا وقيمة . نخمسة منها تصعد إلى القرن السابع الهجري على الأقل ، وهى : ب ، نج ، ع ، عا ، ى ؛ وواحد إلى القرن التاسع ، وهو س ؛ وآخر إلى القرن العاشر ، وهون ؛ واثنان إلى القرن الحادى عشر ، وهما د ، م ؛ وواحد إلى القرن الثانى عشر ، وهو هـ ؛ والآخر إلى القرن الرابع عشر ، وهو د ١ . والترنما في إثبات تاريخها النص إن وجد ، وإلا رجحنا اعتمادا على تباين الخطوط وما امتاز به كل عصر من طريقة خاصة في الكتابة . ولهذا التاريخ أثره فيما يمكن أن يعقد بينها من صلة ، وما يعين على رد بعضها إلى بعض ، أو رد المتعاصر منها إلى أصل أعلى .

وإذا أخذنا مبدأ ”التلازم في الوقوع“ أساسا لافتراض نسب بينهما ، أمكن أن نلاحظ أن ب ، س يلتقيان في أكثر من موضع ، مما يؤذن بأن أحدهما يرجع إلى الآخر أو أنهما معا يصدران عن أصل واحد . وبالمثل يمكن أن نعقد صلة بين ن ، د وبين ع ، ى . ولعل هذه الستة ترجع إلى مصدر مشترك . ولن نحاول الدخول في تفاصيل هذه الافتراضات ، فنظرة إلى ما أثبتناه في الهامش من روايات كافية لتوضيحها . على أنه لم يحن الوقت بعد للبت فيها برأى قاطع ، ولا يزال الأمر يتطلب مقارنات أخرى ، وعسانا نستكمل هذا فيما لى من أجزاء . وإنما أردنا فقط أن نوجه النظر إلى أن في الإمكان محاولة إثبات نسب بين مخطوطات ”الشفاء“ العديدة ؛ ولهذا المحاولة أثر آخر ، وهو أنه إن لم يقطع بهذا النسب فإنه يعين على ترتيب هذه المخطوطات ترتيبا قيميا .

ولقد كشف درسنا لما استخدمناه في "المدخل" من مخطوطات عن أنها متفاوتة في قيمتها ، بحيث يمكن قسمتها إلى ثلاث طوائف متميزة . ففي قمتها نضع "ب" الذي نرى أنه أصحها وأوثقها ، لأنه ، فضلا عما امتاز به من نقط وضبط ، يشتمل على تصحيحات وتعليقات تؤذن بدقة ونزوع نحو التحقيق العلمي ، هذا إلى أن ناسخه — فيما يبدو — ملم بما ينسخه ومدرك له . ومن حسن الحظ أنه مكتمل الأجزاء ، مما يجعله دعامة ثابتة لذمير "الشفاء" جميعه . وإذا كنا قد التزمنا طريقة "النص المختار" فإننا نستطيع أن نقرر في آخر الأمر أن نصنا الذي اخترناه في "المدخل" أشد ما يكون التقاء معه .

ويكاد "س" يتساوى مع هذا المخطوط في الرتبة ، وهما كما قدمنا متشابهان ومتلاقيان في رواياتهما . وكثيرا ما طابق ترجيحنا ما أثبتاه ، لأنه الأظهر والأسلم .

وفي الطرف الآخر نضع "د ا" ، فهو أضعفها ولا يعمل عليه ، ولهذا لم نلبث أن صرفنا النظر عنه . وبين هذين الطرفين تجمه المخطوطات الأخرى ، إذا ما استثنينا "ج" الذي هو مكمل للمخطوط "ب" . ولأنكر أن هذه المخطوطات السبعة تتفاوت في قيمتها نوعا ، إلا أنه تفاوت لا يفصل بينها فصلا تاما ، وفي بعضها ما يكمل البعض الآخر .

ومن محاسن الصدق أنه في الوقت الذي كنا نحقق فيه نص المدخل العربي كانت الآمنة دلفرنى بصدد تحقيق نصه اللاتيني ، وتوفر لها في ذلك عدد من المخطوطات لا بأس به^(١) . وقد اشتركت معنا زمنا ، وحاولنا ما أمكن مقابلة الترجمة اللاتينية بالأصل العربي . ونرجو أن يكون لهذه المقابلة أثرها فيما سنشره . ووضعت تحت تصرفنا أخيرا نسخة مخطوطة من النص الذي ارتضته . وكما

نود أن نضيف هذا إلى ما أثبتناه من روايات، ونبرز أثره في الجزء الذي نشره اليوم ، ولكنا خشينا أن يعد من سبق الحوادث الإحالة على نص لم ينشر بعد، خصوصا ولا يزال لمحققته كامل الحرية في أن تغير فيه وتبدل . واكتفينا بأن نستعين به فيما شئنا أن نستخلصه في الخاتمة من مصطلحات عربية مع ذكر مقابها في اللاتينية ، وأن نرجح في ضوئه رواية على أخرى إذا التبس الشكل ، لأن الكتابة اللاتينية في هذا فاصلة .

.*.

وقبل أن أختم هذه المقدمة ، لا يفوتني أن أسجل ذلك المجهود المشكور الذي بذله الأب جورج شحاته قنواي ، والأستاذان محمود الخضيرى ، وأحمد فؤاد الأهواني في إنحراج هذا الجزء ، ولا يساورنى شك في أنهم سيتابعون حلقات سلسلة ” الشفاء “ الطويلة التى نرجوها أن تتم ، ويتم قريبا (١) .

يونيه ١٩٥١

(١) ساهم أيضا سعيد افندى زايد المحرر بمجمع فؤاد الأزل للغة العربية في هذا العمل بنصيب نحصر على أن نسجله .

بسم الله الرحمن الرحيم

وما توفيقى إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب

الحمد لله رب العالمين ، وصلاته على عهد وآله أجمعين .

هذا كتاب الشفاء للشيخ الرئيس أبى على الحسين بن عبد الله بن سينا —
لقاء الله ما يليق بإحسانه — وفى صدره كلام لأبى عبيد عبد الواحد بن محمد
الجوزجاني .

قال أبو عبيد : أحمد الله على نعمه ، وأسأله التوفيق لمرضاته ، وأصل على
نبيه محمد وآله . وبعد : فقد كانت محبتي للعلوم الحكيمة ، ورغبتى فى اقتباس المعارف
الحقيقية ، دعتنى إلى الإخلال ببلادى ، والمهاجرة إلى مستقر الشيخ الرئيس
أبى على — أدام الله أيامه — من البلاد ؛ إذ كان ما وقع إلى من خبره ،
وَعَرِضَ عَلَى من كلامه ، يقتضى الميل إليه عن سائر من يُذكر بهذه الصناعة ،
ويعترى إلى هذه الجملة . وقد كان بلغنى من خبره أنه مهر فى هذه العلوم ،
وهو حَدَّثَ لم يَسْتَوِبه الشباب ، ولا أربى على العقدين من العمر ، وأنه كثير
التصانيف ، إلا أنه قليل الضن بها ، والرغبة فى ضبط نسخها . خففت
رغبتى فى قصده ، وملازمته ، والإلحاح عليه ، والالتماس منه أن يهتم بالتصنيف
وأهم بالضبط . فيمته وهو يجران ، وسنه قريب من اثنين وثلاثين سنة ، وقد طي

(٢) وما... أنيب : وبه أعوذ وأستعين ع ؛ رب يبرأ عن ع ؛ رب زدنى بالحق وعملا بالخير ن ||
أنيب : + رب زدنى علما بالحق د || عليه... أنيب : ساقطة من م (٣) الحمد... أجمعين : ساقطة
من ع ، ع ، ن ، ه || عل : + نيه م ، ي (٤ — ٦) هذا ... الجوزجاني : ساقطة من ع ا ||
كلام الجوزجاني كله من صفحة ٤ إلى صفحة ٤ : ساقط من د ، ن (٤) الرئيس : ساقطة من ب || للشيخ
الرئيس أبى : صنفه الشيخ الرئيس أبو ه (٥) لقاء الله ما يليق بإحسانه : رضى الله عنه ب ؛
رحمة الله عليه س ؛ رحمه الله ع ، ه (٧) الله : + سبحانه وتعالى د ا (٩) الحقيقية : الإلهية ه ||
دعتنى : دعنى ع ا (١٠) أدام الله أيامه : ساقطة من ب ، ي ؛ رحمة الله عليه هاشم س ؛
رحمة الله ع ، ع ؛ أحسن الله إليه م || إذ : إذا م (١٣) يستو : يستيق د ، ع || العقدين : عقدين
ب ، س ، ع ، ع ، ه (١٤) نسخها : صحتها د ا || خففت : خففت ب ، ع ، م
(١٥) الإلحاح : الإلحاف ب ، س ، ه .

بخدمه السلطان والتصرف في عمله ، وقد شغل ذلك أوقاته ، فلا أتهزل إلا الفرس الخفاف ، واستلمته فيها شيئا من المنطق والطبيعات . وإذا دعوته إلى التصانيف الجبار وإلى الشروح أحال على ما عمله من الشروح ، وصنفه من الكتب في بلاده ، وقد كان بلغني تفرقها وتشتتها ، وضمن من يملك نسخة منها بها . وأما هو فلم يكن من عادته أن يخزن لنفسه نسخة ، كما لم يكن من عادته أن يُحجّر من الدستور ، أو يُخرج من السواد ، وإنما يمل أو يكتب النسخة ويعطيها لمتمسها منه . ومع ذلك فقد تواترت عليه المحن ، وغالت كُتبه الغوائل ، فبقيت معه عدة سنين أُتقِلَ فيها من جرجان إلى الرّى ، ومن الرّى إلى همدان . وشغل بوزارة الملك شمس الدولة ، وكان اشتغاله بذلك حُسرةً علينا ، وضياعا لروزجارتنا . وكان قد وهن الرجاء أيضا في تحصيل تصانيفه الفائقة ، فالتسنا منه إعادتها ، فقال : أما الاشتغال بالألفاظ وشرحها فأمرٌ لا يسهو وقى ، ولا تنشط له نفسى ، فإن قعتم بما يتيسر لى من عندى ، عملت لكم تصنيفا جامعا على الترتيب الذى يتفق لى . فبذلنا له منا الرضا به ، وحرصنا على أن يقع منه الابتداء بالطبيعات ، فشرع فى ذلك ، وكتب قريبا من عشرين ورقة ، ثم انقطع عنه بالقواطع السلطانية .

وضرب الدهر ضرباته ، واخترم ذلك الملك ، وآثر هو أن لا يقيم فى تلك الدولة ، ولا يعاود تلك الخدمة ، وركن إلى أن الاحتياط له ، فيما استجبه من ذلك ، أن يستر مرتقبا فرصة الانفصال عن تلك الديار . فصادت منه خلوة وفرأغا اغتمته ، وأخذته بتدبير كتاب الشفاء ، وأقبل هو بنفسه على تصنيفه لإقبالاً بجيد ، وفرغ من الطبيعات والإلهيات — خلا كتاب الحيوان

(١) وقد : قدب ، س ، ع ، || أتهز : + منه س (٥) نفسه : لتصنيفه ع ، ع ، م ، ن ، ي (٦) وإنما : إنما ع (٩) شمس الدولة : + قدس الله روحه س ، ع ، + قدس الله روحه ورضى عنه ع ، ه (١٠) روزجار : كلمة فارسية معناها الوقت (١٢) يتيسر : تيسر ع ، م (١٣) وحرصنا : ونوغيها ه (١٦) الملك : + رحمه الله س ، ع ، ه (١٧) أن : ساقطة من ب ، س .

والنبات — في مدة عشرين يوما ، من غير رجوع إلى كتاب يحضره ، وإنما اعتمد طبعه فقط . وشرع في المنطق ، وكتب الخطبة وما يتصل بها .

- ثم إن أعيان تلك الدولة قَمُوا عليه استناره ، واستنكروا عزَمَه في المفارقة ، وظنوا أنه لمكيدة أو لمالأة جَنَّةٍ معادية ، وحرص بعض خُلص خَدَمه على توريثه في مهلكة ليفوز بما له عنده من متاع الدنيا ، فدلَّ عليه طلابه — وكانوا من سلف له عندهم صنائع تحرم عليهم قصده بالإيحاء ، لو كانوا المعروف ذاكرين — ووقفهم على مكانه ، فاستوثق منه بإيداعه قلعة فردَجَان ، وبقى فيها قدر أربعة أشهر ريثما تقرر أسباب تلك الناحية على فصل من الأمر ، وتاركها المنازعون ، فأُفْرِج عنه ، وسِمَ معاودة الوزارة فاعتذر ، واستمهل مُعِذَر .

- وهناك اشتغل بالمنطق ، وتمكن من الكتب ، فعرض من ذلك أن حاذاها ،
وجرى على ترتيب القوم فيها ، وتكلم على ما استنكره من أقوالهم ، فطال المنطق ، وتم بأصْبَهَان .

وأما الرياضيات فقد كان عَمَلُها على سبيل الاختصار في سالف الزمان ، فرأى أن يضيفها إلى كتاب الشفاء .

- وصف أيضا الحيوان والنبات ، وفرغ من هذه الكتب ، وحاذى في أكثر
كتاب الحيوان كتاب أرسطوطاليس الفيلسوف ، وزاد فيها من ذلك زيادات ، وبلغ سنه حينئذ أربعين .

(١) وإنما : إما ط (٢) يتصل : يتلوع (٤) جنبه : جهة م (٧) فاستوثق : واستوثق د ، م || فردجان : فروزجان : ب ، ع ، ي ؛ فردجان : س ، م (١٠) وهناك : وهناك ط || أن حاذاها : إنجأها د ؛ اتخاذاها م (١٢) بأصْبَهَان : ب ، س ، ع ، ي (١٥) الكتب : ساقطة من م (١٦) أرسطوطاليس : أرسطاطاليس ب ، س ، ع ؛ + الحكيم س ، هـ (١٧) أربعين : + سنة س ، هـ .

وغرضي في اقتصاص هذه القصص، أن يوقف على السبب في إعراضه عن شرح الألفاظ ، وفي اختلاف ما بين ترتيبه لكتب المنطق ، وما بين ترتيبه لكتب الطبيعيات والإلهيات ، وأن يتعجب من اقتداره على تصنيفه ما صنفه من كتب الطبيعيات والإلهيات ، والمدة عشرون يوما ، والكتب غائبة عنه ، وإنما يلى عليه قلبه المشغول بما منى به فقط .

وسيجد المتأمل لهذا الكتاب بعين الاعتبار من النكت والنوادر والتفريعات والبيانات ما لا يعمده في جملة كتب السالفين ؛ والله الموفق لما فيه الخير .

[ومن هاهنا ابتداء الكتاب وكلام أبي علي الحسين بن عبد الله ، أحسن الله إليه] .

(٢) شرح : شروح س ، ع ، عا ، هـ (٣) تصنيفه : تصنيف س ، هـ || صنفه : صنف هـ
(٤) من كتب : في عا (٥) وإنما : وإنما عا (٧) الخير : الخيرة س ، هـ ، ي
(٨) ومن هاهنا : وهذا ، هاشم س ، عا ، هـ || وكلام : من كلام س ، م ، ي ||
أبي علي الحسين بن عبد الله : الشيخ الرئيس رحمه الله ع (٨-٩) أحسن الله إليه : رضى
الله عنه ب ، س || أبي ... إليه : الحسين بن عبد الله بن سينا رحمه الله ع ؛ الشيخ الرئيس حجة
الحق أبي علي الحسين بن عبد الله بن سينا أثار الله برهانه . وخدم بكتبها العبد الضعيف شريف
ابن عبد اللطيف الحسني ستة إحدى وتسعين وثمانمائة . كذا في الأصل . هـ .

بسم الله الرحمن الرحيم

الجملة الأولى في المنطق وهى تسعة فنون

- الفن الأول من الجملة الأولى في المدخل وهو مقالتان .
- المقالة الأولى منها تشتمل على أربعة عشر فصلا .
- [الأول] (أ) في الإشارة إلى ما يشتمل عليه الكتاب .
- [الثانى] (ب) في التنبيه على العلوم والمنطق .
- [الثالث] (ج) في منفعة المنطق .
- [الرابع] (د) في موضوع المنطق .
- [الخامس] (هـ) في تعريف اللفظ المفرد، والمؤلف ، والكلى ، والجزئى ،
والعرضى ، والذاتى ، والذي يقال فى جواب ما هو ، ١٠
والذى لا يقال .
- [السادس] (و) فى تعقب ما قاله الناس فى الذاتى والعرضى .
- [السابع] (ز) فى تعقب ما قاله الناس فى الدال على الماهية .
- [الثامن] (ح) فى قسمة اللفظ المفرد الكلى إلى أقسامه الخمسة .
- ١٥ [التاسع] (ط) فى الجنس .
- [العاشر] (ى) فى النوع ووجه انقسام الكلى إليه .
- [الحادى عشر] (يا) فى تعقب رسوم النوع .
- [الثانى عشر] (ىب) فى الطبيعى ، والعقلى ، والمنطقى ، وما قبل الكثرة ،
وفى الكثرة ، وبعده الكثرة .
- ٢٠ [الثالث عشر] (ىج) فى الفصل .
- [الرابع عشر] (ىد) فى الخاصة والعرض العام .

(١) البسطة ساقطة من ع ، م ؛ + رب أعن ى (٢) هذا الفهرس ساقط كله من د ، ن

(١٤) أقسامه : الأقسام ب ، س (١٩) وبعد : ومع ب ، ع ، ع ، م ، هـ ، ى

(٢١) الخاصة : الخاصة م .

المقالة الثانية تستعمل على أربعة فصول

[الأول] (ا) فى المشاركات والمباينات بين هذه الخمسة وأولها بعد العامة ما بين الجنس والفصل .

[الثانى] (ب) فى المشاركة والمباينة بين الجنس والنوع .

[الثالث] (ج) فى المشاركات والمباينات الباقية .

[الرابع] (د) فى مناسبة بعض هذه الخمسة مع بعض .

المقالة الأولى

المقالة الأولى من الفن الأول من الجملة الأولى

وهي في علم المنطق

[الفصل الأول]

فصل في الإشارة إلى ما يشتمل عليه الكتاب

- قال الشيخ الرئيس أبو علي الحسين بن عبد الله بن سينا ، أحسن الله إليه :
- وبعد حمد الله ، والثناء عليه كما هو أهله ، والصلاة على نبيه محمد وآله الطاهرين ، فإنَّ غَرَضَنَا في هذا الكتاب الذي نرجو أن يُتمِّلَنَا الزمان إلى ختمه ، ويصَحِّبَنَا التوفيق من الله في نظمه ، أن نودعه لباب ما تحقَّقناه من الأصول في العلوم الفلسفية المنسوبة إلى الأقدمين ، المبينة على النظر المرتب المحقق ، والأصول المستنبطة بالأفهام المتعاونة على إدراك الحق المجتهد فيه زمانا طويلا ، حتى
- استقام آثره على جملة اتفقت عليها أكثر الآراء ، وهجرت معها غواشي الأهواء .
- وتحرَّبت أن أودِّعَه أكثر الصناعات ، وأن أشير في كل موضعٍ إلى وقع الشبهة ، وأحلُّها بإيضاح الحقيقة بقدر الطاقة ، وأورد الفروع مع الأصول إلا ما أتقينا بكشافه لمن استبصر بما نُبَصِّرُه ، وتحقَّق ما نُصوِّرُه ، أو ما عذب عن ذكرى ولم يُلحْ لفكرى . واجتهدت في اختصار الألفاظ جدا ، ومجانبة التكرار أصلا ، إلا ما يقع خطأ أوسهوا ، وتنكبَّ التلويل في مناقضة مذاهب جليلة البطلان أو مكفية الشغل بما نقرره من الأصول ، ونعرفه من القوانين . ولا يوجد

(٢) المنطق : + تشتمل على أربعة عشر فصلا هـ (٥) الشيخ الرئيس أبو علي : ساقطة من عا || أحسن الله إليه : رحمه الله ب ، م ، ع (٦) الطاهرين : ساقطة من م ، ع (٩) الفلسفية : ساقطة من د ، ع ، ن ؛ الحكمة د ، هـ (١٠) المجتهد : المجتهد عا || فيه : فيها م ، ع (١١) آثره : أمره هـ (١٣) الأصول : الأصل ب ، د (١٤) استبصر : تبصرن || وتحقَّق : وحقق ي (١٥) لفكرى : في فكرى عا || ومجانبة : تجانب د (١٦) خطأ : غلطا عا ، ن ، هـ ، ع ، ي .

في كتب القدماء شيء يعتد به إلا وقد ضمنناه كتابنا هذا ؛ فإن لم يوجد في الموضوع الجارى بآبائنا فيه المادة وُجِدَ في موضع آخر رأيتُ أنه أليق به ؛ وقد أضفتُ إلى ذلك مما أدركته بفكرى ، وحصلته بنظري ، وخصوصا في علم الطبيعة وما بعدها ، وفي علم المنطق .

٥ وقد جرت العادة بأن تطول مبادئ المنطق بأشياء ليست منطقية ، وإنما هى للصناعة الحكيمة ، أعنى الفلسفة الأولى ، فتجنبنا إيراد شيء من ذلك ، وإضاعة الزمان به ، وأثرته إلى موضعه .

ثم رأيتُ أن أتلو هذا الكتاب بكتاب آخر ، أسميه "كتاب اللواحق" ، يتم مع عمرى ، ويؤرخ بما يفرغ منه في كل سنة ؛ يكون كالشرح لهذا الكتاب ، وكفهرج الأصول فيه ، وبسط المؤجر من معانيه . ١٠

ولى كتاب غير هذين الكتابين ، أوردت فيه الفلسفة على ما هى في الطبع ، وعلى ما يوجهه رأى الصريح الذى لا يراعى فيه جانب الشركاء في الصناعة ، ولا يتفق فيه من شق عصاهم ما يتفق في غيره ، وهو كتابي في "الفلسفة المشرقية" .
وأما هذا الكتاب فأكثر بسطا ، وأشد مع الشركاء من المشائين مساعدة .

١٥ ومن أراد الحق الذى لا تجمعة فيه ، فعليه بطلب ذلك الكتاب ، ومن أراد الحق على طريق فيه ترضى ما إلى الشركاء وبسط كثير ، وتلويح بما لو فطن له استغنى عن الكتاب الآخر ، فعليه بهذا الكتاب .

(١) في : من ي || يوجد : تجده عا (٢) وجد : وجدته دا عا (٣) ما : ما د ، دا عا (٤) المنطق : + إن أحب م ن ، هامش ي (٥) ليست : ساقطة من ه (٦) الفلسفة : الحكمة ه (١١) فيه : هذه عا || الفلسفة : الحكمة ه || على ما : كما ي || هى : + عليه ، ه (١٢) الصريح : الصحيح س ، عا (١٣) الفلسفة : الحكمة نج ، س ، ه ؛ وفي هامش س : الفاسفة (١٥) مجمعة : مجمعة م ؛ محجة ن [بمع الكتاب خلطه وأضده — اللسان] (١٦) بسط : تبسط م .

- ولما افتتحتُ هذا الكتابَ ابتدأتُ بالمنطق ، وتحررتُ أن أحاذيَ به ترتيبَ كتب صاحب المنطق ، وأوردتُ في ذلك من الأسرار واللطائف ما تخطو عنه الكتب الموجودة . ثم تلوته بالعلم الطبيعي ، فلم يتفق لي في أكثر الأشياء عاذاة تصنيف المؤتمِّم به في هذه الصناعة وتذاكيره . ثم تلوته بالهندسة ، فاختصرت كتاب الأسطُوسات لأوقليدس اختصارا لطيفا ، وحلَّلتُ فيه الشَّبه واقصرت عليه . ثم أردفته باختصارٍ كذلك لكتاب المجسطي في الهيئة يتضمن مع الاختصار بيانا وتفهيما ، وألحقْتُ به من الزيادات بعد القَوَاعِ منه ماوجب أن يعلم المتعلم حتى يتمَّ به الصناعة ، ويطابق فيه بين الأحكام الرصدية والقوانين الطبيعية . ثم تلوته باختصار لطيف لكتاب المدخل في الحساب . ثم ختمت صناعة الرياضيين بعلم الموسيقى على الوجه الذي انكشف لي ، مع بحث طويل ، ونظر دقيق ، على الاختصار . ثم ختمتُ الكتابَ بالعلم المنسوب إلى ما بعد الطبيعة على أقسامه ووجوهه ، مشارا فيه إلى جُملي من علم الأخلاق والسياسات ، إلى أن أصنَّف فيها كتابا جامعا مُفَرِّدا .
- ١٠

- وهذا الكتاب ، وإن كان صغيرا الحجم ، فهو كثير العلم ، ويكاد لا يفوت متأمِّله ومتدبِّره أكثرُ الصناعة ، إلى زيادات لم تجر العادة بسماحها من كتب أخرى ، وأول الجمل التي فيه هو علم المنطق .
- ١٥

وقبل أن نشرع في علم المنطق ، فنحن نشير إلى ماهية هذه العلوم إشارة موجزة ، ليكون المتدبِّر لكتابنا هذا كالمطلع على جُملي من الأغراض .

(١) بالمنطق : بالميزان ه (٢) صاحب : ساقطة من م || من : + لطائف ه
(٧) وتفهيما : وتفهيما د ؛ وتعليان || يعلم : يعلمه س ، ع ، ن ، ي (٨) بين : من م ، ن ، ه ، ي (١٣) فيها : فيه ع (١٤) العلم : + والنفع د (١٦) التي : التي ع (١٧) فنحن نشير : نشير س ؛ نحن نشير ن ؛ فنشير ه

[الفصل الثاني]

(ب) فصل في التنبيه على العلوم والمنطق

فنقول : إنَّ الغرض في الفلسفة أن يُوقَفَ على حقائق الأشياء كُلِّها على قدر ما يمكن الإنسان أن يقف عليه . والأشياء الموجودة إما أشياء موجودة ليس وجودها باختيارنا وفعلنا ، وإما أشياء وجودها باختيارنا وفعلنا . ومعرفة الأمور التي من القسم الأول تسمى فلسفةً نظرية ، ومعرفة الأمور التي من القسم الثاني تسمى فلسفةً عملية . والفلسفة النظرية إنما الغاية فيها تكيل النفس بأن تعلم فقط ، والفلسفة العملية إنما الغاية فيها تكيل النفس ، لا بأن تعلم فقط ، بل بأن تعلم ما يُعمَلُ به فَعَمَلٌ . فالنظرية غايَتُها اعتقادُ رأيٍ ليس بعمل ، والعملية غايَتُها معرفة رأيٍ هو في عمل ؛ فالنظرية أولى بأن تُنسب إلى الرأي . ١٠

والأشياء الموجودة في الأعيان التي ليس وجودها باختيارنا وفعلنا هي بالقسمة الأولى على قسمين : أحدهما الأمور التي تخالط الحركة ، والثاني الأمور التي لا تخالط الحركة ، مثل العقل والبارى . والأمر الذي تخالط الحركة على ضربين : فإنها إما أن تكون لا وجود لها إلا بحيث يجوز أن تخالط الحركة ، مثل الإنسانية والتربيع ، وما شابه ذلك ، وإما أن يكون لها وجود من دون ذلك . فالموجودات التي لا وجود لها إلا بحيث يجوز عليها مخالطة الحركة على قسمين : فإتِّها إما أن تكون ، ١٥

(٢) والمتعلق : وفي المنطق د ، م (٣) الفالسة : الحكمة هـ (٤) الإنسان : للإنسان س || الموجود : + في الأعيان ع || موجودة : + في الأعيان ع ، ن ، هـ ، ي (٥) وإما ... وفعلنا : ساقطة من ن (٦) فلسفة : حكمة هـ (٧) فلسفة : حكمة هـ ؛ ساقطة من د ، دا ، م || والفلسفة : والحكمة هـ (٨) والفلسفة : والحكمة هـ (٩) فالنظرية : والنظرية د ، ع ، م ، ي (١٠) فالنظرية : والنظرية م (١١) باختيارنا وفعلنا : باختيارنا وفعلنا (١٣) والبارى : + تعالى ن || والأمور : وجل الأمور دا || ضربين : قسمين بح ، س ، ع ، ع ، هـ ، ي || فإنها : ساقطة من ن ، هـ (١٤) يجوز : + عليها هـ (١٥) فالموجودات : والموجودات م (١٦) فإنها : ساقطة من د ، ع ، ن

- لا في القوام ولا في الوهم ، يصبح عليها أن تُجَرَّد عن مادة مُعَيَّنة ، كصورة الإنسانية والقرسية ، وإما أن تكون يصبح عليها ذلك في الوهم دون القوام ، مثل الترتيب ، فإنه لا يُخَوِّج تصوُّره إلى أن يُنَحَّص بنوع مادة ، أو يُتَّقَت إلى حال حركة . وأما الأمور التي يصبح أن تخالط الحركة ، ولها وجود دون ذلك ، فهي مثل الهوية ، والوحدة ، والكثرة ، والعلية . فتكون الأمور التي يصبح عليها ٥ أن تجرَّد عن الحركة ، إما أن تكون صحَّتها صحة الوجود ، وإما ألا تكون صحَّتها صحة الوجود ، بل تكون بحيث لا يمتنع لها ذلك ، مثل حال الوحدة ، والهوية ، والعلية ، والعدد الذي هو الكثرة . وهذه فلما أن يُنظَر إليها من حيث هي هي ، فلا يفارق ذلك النظرُ النظرَ إليها من حيث هي مجردة ، فإنها تكون من جملة النظر الذي يكون في الأشياء ، لا من حيث هي في مادة ، إذ هي ، من حيث هي هي ، ١٠ لا في مادة ؛ وإما أن يُنظَر إليها من حيث عَرَض لها عَرَضٌ لا يكون في الوجود إلا في المادة . وهذا على قسمين : إما أن يكون ذلك العرض لا يصبح توهمه أن يكون إلا مع نسبة إلى المادة النوعية والحركة ، مثل النظر في الواحد ، من حيث هو نأراً أو هواءً ، وفي الكثير ، من حيث هو أسطقسات ، وفي العلة ، من حيث هي مثلاً حرارة أو برودة ، وفي الجوهر العقلي ، من حيث هو نفس ، أي مبدأ ١٥ حركة بدني ، وإن كان يجوز مفارقتها بذاته . وإما أن يكون ذلك العرض — وإن كان لا يعرض إلا مع نسبة إلى مادة ومخالطة حركة — فإنه قد تُتَوَمَّ أحواله وتُسَبَّبان من غير نظير في المادة المعينة والحركة النظر المذكور ، مثل الجمع والتفريق ، والضرب والقسمة ، والتجذير والتكعيب ، وسائر الأحوال التي تلحق العدد ؛ فإنَّ ذلك يلحق العدد وهو في أوهام الناس ، أو في موجودات ٢٠

(٢) الإنسانية : الإنسان س || ذلك : + أي في الوجود بالفعل ن || القوام : القيام س
(٤) يصبح : ويصبح م || ذلك : + كذلك ي (٥) والوحدة : والواحدة د (٧) مثل حال : أي مثل عا || حال : ساقطة من هـ (٨) فلما : إما ي (١٠) الذي : التي هـ ، ي (١٣) أن يكون : ساقطة من ن || والحركة : بالحركة ي (١٤) . نأراً وهواءً : نأراً وهواءً ع ، ي (١٧) فإنه : ساقطة من ن (١٨) تسببان : نسبته م || النظر : والنظر ن

متحركة منقسمة متفرقة ومجتمعة ، ولكن تصوّر ذلك قد يتجرد تجرداً ما حتى لا يُحتاج فيه إلى تعيين مواد نوعية .

فأصناف العلوم إما أن تتناول إذن اعتبار الموجودات ، من حيث هي في الحركة تصورا وقواما ، وتتعلق بإحدى خصوصية الأنواع ، وإما أن تتناول اعتبار الموجودات ، من حيث هي مفارقة لتلك تصورا لا قواما ، وإما أن تتناول اعتبار الموجودات ، من حيث هي مفارقة قواما وتصورا .

فالقسم الأول من العلوم هو العلم الطبيعي . والقسم الثاني هو العلم الرياضي المحض ، وعلم العدد المشهور منه ؛ وأما معرفة طبيعة العدد ، من حيث هو وعدد ، فليس لذلك العلم . والقسم الثالث هو العلم الإلهي . وإذ الموجودات في الطبع على هذه الأقسام الثلاثة ، فالعلوم الفلسفية النظرية هي هذه . ١٠

وأما الفلسفة العملية : فإما أن تتعلق بتعاليم الآراء التي تنظم باستعمالها المشاركة الإنسانية العامة ، وتُعرف بتدبير المدينة ، وتسمى علم السياسة ؛ وإما أن يكون ذلك التعلّق بما تنظم به المشاركة الإنسانية الخاصة ، وتُعرف بتدبير المنزل ؛ وإما أن يكون ذلك التعلّق بما تنظم به حال الشخص الواحد في زكاه نفسه ، ويسمى علم الأخلاق . وجميع ذلك إنما يُحقّق صحة جملته بالبرهان النظري ، وبالشهادة الشرعية ، ويحقق تفصيله وتقديره بالشرعية الإلهية . ١٥

والغاية في الفلسفة النظرية معرفة الحق ، والغاية في الفلسفة العملية معرفة الخير .

-
- (١) ومجتمعة : مجتمعة س ، عا ، هـ ، (٢) تعيين : التبيين س ؛ تعيين م (٣) فأصناف : وأصناف م . ن ، ي (٤ - ٣) في ... بإزاء : ساقطة من م (٤) تصورا : وجوداى ، هامش عا (٥ - ٤) مخصوصة ... هي : ساقطة من م (٥) هي : ساقطة من هـ (٦) قواما : قواما س (٩) وإذا : وإذاى ؛ فإذا ع ؛ فإذا هـ (١٢) العامة : العامة ع ، عا ، ي (١٣) الخاصة : الخاصة ع ، ي (١٥) صحة : ساقطة من ن || جمته : + وجوبه ن (١٦) وبالشهادة : أو بالشهادة ع || الإلهية : الأهلية م

- وما هيأت الأشياء قد تكون في أعيان الأشياء ، وقد تكون في التصور ، فيكون لها اعتبارات ثلاثة : اعتبار الماهية بما هي تلك الماهية غير مضافة إلى أحد الوجودين وما يلحقها ، من حيث هي كذلك ؛ واعتبار لها ، من حيث هي في الأعيان ، فيلحقها حينئذ أعراض تخص وجودها ذلك ؛ واعتبار لها ، من حيث هي في التصور ، فيلحقها حينئذ أعراض تخص وجودها ذلك ، مثل الوضع ٥ والحمل ، ومثل الكلية والجزئية في الحمل ، والذاتية والعرضية في الحمل ، وغير ذلك مما ستعلمه ؛ فإنه ليس في الموجودات الخارجة ذاتية ولا عرضية حملا ، ولا كون الشيء مبتدأ ولا كونه خبرا ، ولا مقدمة ولا قياسا ، ولا غير ذلك . وإذا أردنا أن نتفكر في الأشياء ونعلمها ، فنحتاج ضرورة إلى أن ندخلها في التصور ، فنعرض لها ضرورة الأحوال التي تكون في التصور ، فنحتاج ١٠ ضرورة إلى أن نعتبر الأحوال التي لها في التصور ، وخصوصا ونحن زوم بالفكرة أن نستدرك المجهولات ، وأن يكون ذلك من المعلومات . والأمر إنما يكون مجهولة بالقياس إلى الذهن لاحالة ، وكذلك إنما تكون معلومة بالقياس إليه . والحال والعارض الذي يعرض لها حتى ننقل من معلومها إلى مجهولها ، هو حال وعارض يعرض لها في التصور ، وإن كان ما لها في ذاتها أيضا موجودا مع ذلك ، ١٥ فمن الضرورة أن يكون لنا علم بهذه الأحوال ، وأنها كم هي ، وكيف هي ، وكيف تُعتبر في هذا العارض . ولأن هذا النظر ليس نظرا في الأمور ، من حيث هي موجودة أحد نحوى الوجودين المذكورين ، بل من حيث ينفع في إدراك أحوال ذينك الوجودين ، فن تكون الفلسفة عنده متناولة للبحث

(٣) الوجودين : الوجودين م (٤-٣) وما يلحقها... الأعيان : ساقطة من م (٤) حينئذ : أيضا ع (٤-٥) واعتبار... ذلك : ساقطة من س (٥) حينئذ : ساقطة من ي (٧) الخارجة : الخارجة ن ، ه ، ي (٨) مقدمة : كونه مقدمة ن || ولا قياسا : وقياسا (٩) ونعلمها : ونعلمها د ؛ فنلحقها ي (١٠) في : ساقطة من م || الأحوال : والأحواله (١٤) معلومها إلى مجهولها : مجهولها إلى معلومها ن (١٥) ذلك : + الفرض عا (١٦) وكيف هي : ساقطة من ي (١٧) العارض : المرض ع ، م ، ن ، ي (١٨) الوجودين : الوجودين ي (١٩) الوجودين : الوجودين ي

عن الأشياء ، من حيث هي موجودة ، ومنقسمة إلى الوجودين المذكورين ، فلا يكون هذا العلمُ عنده جزءاً من الفلسفة ؛ ومن حيث هو نافع في ذلك ، فيكون عنده آلة في الفلسفة ؛ ومن تكون الفلسفة عنده متناولة لكل بحث نظري ، ومن كل وجه ، يكون أيضاً هذا عنده جزءاً من الفلسفة ، وآلة لساثر أجزاء الفلسفة . وسنزيد هذا شرحاً فيما بعد .

والمشاجرات التي تجرى في مثل هذه المسألة فهي من الباطل ومن الفضول : أما من الباطل ، فلأنه لا تناقض بين القولين ، فإن كل واحد منهما يعني بالفلسفة معنى آخر ؛ وأما من الفضول ، فإن الشغل بأمثال هذه الأشياء ليس مما يُجدي نفعاً .

وهذا النوع من النظر هو المسمى علم المنطق ، وهو النظر في هذه الأمور المذكورة ، من حيث يتأدى منها إلى إعلام المجهول ، وما يعرض لها من حيث كذلك لا غير .

[الفصل الثالث]

(ج) فصل في منفعة المنطق

لما كان استكمال الانسان — من جهة ما هو إنسان ذو عقل — على ما سينضح ذلك في موضعه ، هو في أن يعلم الحق لأجل نفسه ، والخير لأجل العمل به واقتباسه ، وكانت الفطرة الأولى والبديهة من الإنسان وحدهما قليل المعونة على

(٢) فلا : ولا م || ومن حيث هو نافع : من حيث هي نافعة (٣) لكل : كل ع .
(٤) هذا : ساقطة من د (٦) مثل : ساقطة من هـ (٧) فلائته : فبانه د ، ن ، ي
(٨) فإن : فلائته ع || بأمثال : بمثل م ، ي (٩) نفعاً : شيئاً عا (١١) — (١٢) من حيث
كذلك : من حيث هي كذلك م ، ع : من حيث هي ذلك ي ؛ من حيث ذلك ب ، عا
(١٥) استكمال : استعمال : د ، م || على ما : كما عا
(١٦) العمل : العلم م (١٧) والبديهة : — الريزية هـ .

- ذلك ، وكان جُلُّ ما يحصل له من ذلك إنما يحصل بالاكتساب ، وكان هذا الاكتساب هو اكتساب المجهول ، وكان مُكسِبُ المجهول هو المعلوم ، وجب أن يكون الإنسان يتبدئ أولاً فيعلم أنه كيف يكون له اكتساب المجهول من المعلوم وكيف يكون حال المعلومات وانتظامها في أنفسها ، حتى تُفِيدَ العلمَ بالمجهول ، أى حتى إذا ترتبت في الذهن الترتب الواجب ، فتقررت فيه صورة تلك المعلومات •
- على الترتيب الواجب ، انتقل الذهن منها إلى المجهول المطلوب فعلمه .
- وكما أن الشيء يُعْلَم من وجهين : أحدهما أن يتصور فقط حتى إذا كان له اسم فنُطْق به ، تمثل معناه في الذهن ، وإن لم يكن هناك صدق أو كذب ، كما إذا قيل : إنسان ، أو قيل : افعل كذا ؛ فإنك إذا وقفتَ على معنى ما تخاطب به من هذا ، كنتَ تصورته . والثاني أن يكون مع التصور تصديق ، فيكون إذا قيل لك مثلاً : إن ١٠ كلُّ بياضٍ عرضٌ ، لم يحصل لك من هذا تصور معنى هذا القول فقط ، بل صدقتَ أنه كذلك . فأما إذا شككت أنه كذلك أو ليس كذلك ، فقد تصورت ما يقال ؛ فإنك لا تشك فيما لا تتصوره ولا تفهمه ، ولكك لم تصدق به بعد ؛ وكل تصديق فيكون مع تصور ، ولا ينكس . والتصور في مثل هذا المعنى يفيدك أن يحدث في الذهن صورة هذا التأليف ، وما يؤلف منه كالبياض ١٥ والعرض . والتصديق هو أن يحصل في الذهن نسبة هذه الصورة إلى الأشياء أنفسها أنها مطابقة لها ، والتكذيب يخالف ذلك . كذلك الشيء يُجْهَل من وجهين : أحدهما من جهة التصور ، والثاني من جهة التصديق ؛ فيكون كل واحد منهما لا يحصل معلوماً إلا بالكسب ، ويكون كسبُ كل واحد منهما

(١-٢) وكان هذا الاكتساب : ساقطة من س (٢) مكسب : ما به يكسب س ؛ ما يكسب ع ؛ مكتسب ، س ؛ ما به يكتب هاش ه (٤) أى : ساقطة من ع ، س (٥) حتى : ساقطة من م || المعلومات : المقولات م (١١) عرض : ساقطة من د (١٢) أنه : وأما ع || فأنما : وأما س ، ع ، ن ، ه (١٣) ولكك : لكك م (١٤) وكل : فكل ه || فيكون : يكون ه || مع : مع ه || مثل : ساقطة من ه (١٥) منه : منها عا (١٧) مطابقة : متابقة ه (١٩) واحد : ساقطة من س •

بمعلوم سابق متقدم ، وبهيئة وصفية تكون لذلك المعلوم ، لأجلها ينتقل الذهن من العلم بها إلى العلم بالمجهول . فها هنا شيء من شأنه أن يفيد العلم بالمجهول تصوره ، وشيء من شأنه أن يفيد العلم بالمجهول تصديقه . ولم تجر العادة بأن يُفرض للمعنى الجامع — من حيث علمه يفيد علم تصور شيء — اسم جامع ، أو لم يبلغنا ؛ لأنَّ منه حدًّا ، ومنه رسماً ، ومنه مثالاً ، ومنه علامة ، ومنه اسماً ، على ما سيتضح لك ، وليس لما يشترك فيه اسم عام جامع . وأما الشيء الذي يترتب أولاً معلوماً ، ثم يُعلم به غيره على سبيل التصديق ، فإنَّ ذلك الشيء يسمى — كيف كان — حجة ؛ فنه قياس ، ومنه استقراء ، ومنه تمثيل ، ومنه أشياء أخرى .

١٠ فغاية علم المنطق أن يفيد الذهن معرفة هذين الشئين فقط ؛ وهو أن يعرف الإنسان أنه كيف يجب أن يكون القول الموقَّع للتصور ، حتى يكون مُعرفاً حقيقة ذات الشيء ؛ وكيف يكون ، حتى يكون دالاً عليه ، وإنَّ لم يتوصل به إلى حقيقة ذاته ؛ وكيف يكون فاسداً ، مُحْيِلاً أنه يفعل ذلك ، ولا يكون يفعل ذلك ، ولم يكن كذلك ، وما الفصول التي بينها ؛ وأيضاً أن يعرف الإنسان أنه كيف يكون القول الموقَّع للتصديق ، حتى يكون موقفاً تصديقاً يقينياً بالحقيقة ١٥ لا يصح انتقاضه ؛ وكيف يكون حتى يكون موقفاً تصديقاً يقارب اليقين ؛ وكيف يكون بحيث يُظنُّ به أنه على إحدى الصورتين ، ولا يكون كذلك ، بل يكون باطلاً فاسداً ؛ وكيف يكون حتى يوقع عليه ظن وميلٌ نفيس وقناعة من غير تصديق جزم ؛ وكيف يكون القول حتى يُؤثِّر في النفس ما يؤثِّره التصديق

(١) بمعلوم : إلا بمعلوم هـ (٤) يفرض : يعرض د || علم : ساقطة من س (٥) لأن : إلا لأن هـ (٦) على : وعلى ع ، ن || ما : ساقطة من م || جامع : ساقطة من ب ، د ، ع ، م ، ن ، هـ . (٧) التي : ساقطة من ع (١٣) تخيلاً : محلام (١٣ — ١٤) ولا يكون ... ذلك : ساقطة من هـ (١٤) يكون : ساقطة من هـ ؛ يكن : م ، ي (١٧) كذلك : ساقطة من س (١٨) ظن : ظن به ع ، م ، هـ

- والتكذيب من إقدام وامتناع ، وانبساط وانقباض ، لا من حيث يقع تصديقا ، بل من حيث يتخيل ، فكثير من الخيالات يفعل في هذا الباب فعل التصديق ؛ فإنك إذا قلت للسل إنه مُرَّةٌ مقيثة ، نفرت الطبيعة عن تناوله مع تكذيب لذلك ألبته ، كما تنفرو لو كان هناك تصديق ، أو شبه به قريب منه ، وما الفصول بينها ؟ ولم كانت كذلك ؟ وهذه الصناعة يحتاج متعلمها القاصد فيها قصد هذين الغرضين إلى مقدمات منها يتوصل إلى معرفة الغرضين ؛ وهذه الصناعة هي المنطق .

- وقد يتفق للإنسان أن ينبعث في غريزته حدٌ موقَّعٌ للتصور ، وحجةٌ موقعةٌ للتصديق ، إلا أن ذلك يكون شيئا غير صناعي ، ولا يؤمن غلظه في غيره ؛ فإنه لو كانت الغريزة والفريحة في ذلك مما يكفينا طلب الصناعة ، كما في كثير من الأمور ، لكان لا يعرض من الاختلاف والتناقض في المذاهب ما عرض ، ولكان الإنسان الواحد لا يناقض نفسه وقتا بعد وقت إذا اعتمد قويمته ؛ بل الفطرة الإنسانية غير كافية في ذلك ما لم تكتسب الصناعة ، كما أنها غير كافية في كثير من الأعمال الأخر ، وإن كان يقع له في بعضها إصابةٌ كرميةٌ من غير رام . وليس أيضا إذا حصلت له الصناعة بالمبلغ الذي للإنسان أن يحصل له منها كانت كافية من كل وجه ، حتى لا يفلط ألبته ؛ إذ الصناعة قد يذهب عنها ويقع العدول عن استعمالها في كثير من الأحوال ، لا أن الصناعة في نفسها غير ضابطة ، وغير صادرة عن الغلط ، لكنه يعرض هناك أمور : أحدها من جهة أن يكون الصانع لم يستوف الصناعة بكاملها ؛ والثاني أن يكون

(٢) فكثير من : فكثير من هذه هـ (٣) السل : في السلى (٤) تنفر : + الطبيعة دا (٥) الفصول : + القوع || ولم : وله م (٦) فيها : منها عا (١٠) في ذلك : ساقطة من هـ || طلب الصناعة : ساقطة من ع (١١) الأمور : الأحوال ي (١٥) أيضا : ساقطة من د (١٦) إذ : إدام (١٧) لأن : لأن ع ؛ إلا أن عا ، م (١٨) لكنه : + قد ع ، عا ، هـ ي (١٩) أن يكون الصانع لم يستوف : أن الصانع لا يكون قد استوفى د ، دا ، ع ، عا ، ن ، هـ ي ؛ أن الصانع لم يستوف ب || والثاني أن : والثاني أنه عا ، ن ، هـ ؛ والثاني أن قد ن

قد استوفاهما ، لكنه في بعض المواضع أهملها ، واكتفى بالقرينة ؛ والثالث أنه قد يعرض له كثيرا أن يعجز عن استعمالها ، أو يذهب عنها . على أنه وإن كان كذلك ، فإن صاحب العلم ، إذا كان صاحب الصناعة واستعملها ، لم يكن ما يقع له من السهو مثل ما يقع لعادتها ؛ ومع ذلك فإنه إذا عاود فعلا من أفعال صناعته مرارا كثيرة تمكن من تدارك إهمال ، إن كان وقع منه فيه ؛ لأن صاحب الصناعة ، إذا أفسد عمله مرة أو مرارا ، تمكن من الاستصلاح ؛ إلا أن يكون متناهيا في البلادة ؛ فإذا كان كذلك فلا يقع له السهو في مهمات صناعته التي تعينه المعاودة فيها ، وإن وقع له سهو في نوافلها . وللإنسان في معتقداته أمور مهمة جدا ، وأمور تليها في الاهتمام . فصاحب صناعة المنطق يتأني له أن يجتهد في تأكيد الأمر في تلك المهمات بمراجعات عرض عمله على قانونه . ١٠ والمراجعات الصناعية فقد يبلغ بها أمان من الغلط ، كن يجمع تفاصيل حساب واحد مرارا للاستظهار ، فتزول عنه الشبهة في عقد الجملة .

فهذه الصناعة لابد منها في استكمال الإنسان الذي لم يؤيد بخاصية تكفيه الكسب . ونسبة هذه الصناعة إلى الروية الباطنة التي تسمى النطق الداخلي ، كنسبة النحو إلى العبارة الظاهرة التي تسمى النطق الخارجي ، وكنسبة العروض إلى الشعر ؛ لكن العروض ليس ينفع كثيرا في قرض الشعر ، بل النوق السليم يغني عنه ، والنحو العربي قد تغنى عنه أيضا الفطرة البدوية ، وأما هذه الصناعة فلا غنى عنها للإنسان المكتسب للعلم بالنظر والروية ، إلا أن يكون إنسانا مؤيدا من عند الله ، فتكون نسبته إلى المروين نسبة البدوي إلى المتعربين . ١٥

(٢-٣) على أنه... كذلك : ساقطة من ي (٥) صناعته : صناعة م (٦) أفسد : سدس || مرارا : كثير ، ع (٨) نوافلها : نوافل د ، ع ، ع ، م ، ن ، هـ (٩) الاهتمام : الأهمام م (١٠) عرض : غرض د (١١) قد : قد ن || أمان من : أمان عا (١٢) الصناعة : صناعة م (١٦) العروض : ساقطة من م (١٧) قد تغنى عنه : قد تغنى س

[الفصل الرابع]

(د) فصل في موضوع المنطق

- ليس يمكن أن ينتقل الذهن من معنى واحد مفرد إلى تصديق شيء ؛ فإن ذلك المعنى ليس حكم وجوده وعدمه حكماً واحداً في إيقاع ذلك التصديق ؛ فإنه إن كان التصديق يقع ، سواء فرض المعنى موجوداً أو معدوماً ، فليس للمعنى مدخلٌ ٥ في إيقاع التصديق بوجه ؛ لأن موقع التصديق هو علة التصديق ، وليس يجوز أن يكون شيءٌ علةً لشيءٍ في حالتي عدمه ووجوده . فإذا لم يقع بالمفرد كفاية من غير تحصيل وجوده ، أو عدمه في ذاته ، أو في حاله ، لم يكن مؤدياً إلى التصديق بغيره ؛ وإذا قرنت بالمعنى وجوداً أو عدماً فقد أضفت إليه معنى آخر . وأما التصور فإنه كثيراً ما يقع بمعنى مفرد ، وذلك ١٠ كما سيتضح لك في موضعه ، وذلك في قليل من الأشياء ؛ ومع ذلك فهو في أكثر الأمر ناقص ردى ؛ بل الموقع للتصور في أكثر الأشياء معان مؤلفة ، وكل تأليف فإنما يؤلف من أمور كثيرة ، وكل أشياء كثيرة ففيها أشياء واحدة ، ففي كل تأليف أشياء واحدة . والواحد في كل مركب هو الذي يسمى بسيطاً ؛ ولما كان الشيء المؤلف من عدة أشياء يستحيل أن تعرف طبيعته ١٥ مع الجهل ببساطته ، فبالحرى أن يكون العلم بالمفردات قبل العلم بالمؤلفات . والعلم بالمفردات يكون على وجهين : لأنه إما أن يكون علماً بها ، من حيث هي مستعدة لأن يؤلف منها التأليف المذكور ، وإما أن يكون علماً بها ، من حيث

(٣) شئ : لشيء عا

(٦) موقع : ما يقع د ، دا ، عا ، م . ن || علة التصديق : علة التصديق ع .

(٧) فإذا : فإذا س (٩) لم : فلم س

(١٤) كل : ذلك د ، ن ؛ ساقطة من ب || مركب : شئ . مركب هـ || هو : فهو س

(١٥) تعرف : + من س (١٦) ببساطته : ساقطة من ن

(١٧) لأنه : ساقطة من د ، ع ، عا ، م ، ن ، هـ ، ي

هى طبائع وأمر يعرض لها ذلك المعنى . ومثال هذا أن البيت الذى يؤلف من خشب وغيره يحتاج مؤلفه إلى أن يعرف بسائط البيت من الخشب واللبن والطين ؛ لكنّ للخشب واللبن والطين أحوالا بسببها تصلح للبيت وللتأليف ، وأحوالا أخرى خارجة من ذلك . فاما أن الخشب هو من جوهر فيه نفس نباتية ، وأن طبيعته حارة أو باردة ، أو أن قياسه من الموجودات قياس كذا ، فهذا لا يحتاج إليه باني البيت أن يعلمه ؛ وأما أن الخشب صلب ورخو ، وصحيح ومتسوس ، وغير ذلك ، فإنه مما يحتاج باني البيت إلى أن يعلمه . وكذلك صناعة المنطق فإنها ليست تنظر في مفردات هذه الأمور ، من حيث هى على أحد نحوى الوجود الذى فى الأعيان والذى فى الأذهان ، ولا أيضا فى ماهيات الأشياء ، من حيث هى ماهيات ، بل من حيث هى محمولات وموضوعات وكليات وجزئيات ، وغير ذلك مما إنما يعرض لهذه المعانى من جهة ما قلناه فيما سلف .

وأما النظر فى الألفاظ فهو أمر تدعو إليه الضرورة ، وليس للمنطق — من حيث هو منطق — شغل أول بالألفاظ إلا من جهة المخاطبة والمحاور . ولو أمكن أن يتعلم المنطق بفكرة ساذجة ، إنما تُلحظ فيها المعانى وحدها ، لكان ذلك كافيا ؛ ولو أمكن أن يطالع المحاور فيه على ما فى نفسه بحيلة أخرى ، لكان يفتنى عن اللفظ ألبتة . ولكن لما كانت الضرورة تدعو إلى استعمال الألفاظ ، وخصوصا ومن المتعذر على الروية أن ترتب المعانى من غير أن تتخيل معها ألفاظها ، بل تكاد تكون الروية مناجاة من الإنسان ذمته بألفاظ متخيلة ، لزم أن تكون للألفاظ أحوال مختلفة تختلف لأجلها أحوال ما يطابقها فى النفس

(٢) وغيره : ساقطة من عا (٣) والتأليف : والتأليف ن ، هـ ، ي
 (٥) أو أن : أو عا ، م ، ن (٦) باني البيت : ساقطة من عا || البيت : هـ ، إلى ي
 (٧) إلى : ساقطة من ن || وكذلك : وكذلك : س ، هـ ، ي (٨) فإنها ليست : ليس هـ ||
 من : ومن م (٩) الوجود : الموجود د (١١) وموضوعات : وموضوعات د
 (١٥) تلاحظ : تلاحظ س || ذلك : ساقطة من س

من المعاني حتى يصير لها أحكام لولا الألفاظ لم تكن ، فاضطرت صناعة المنطق إلى أن يصير بعض أجزائها نظرا في أحوال الألفاظ ؛ ولولا ما قلناه لما احتاجت أيضا إلى أن يكون لها هذا الجزء . ومع هذه الضرورة ، فإن الكلام على الألفاظ المطابقة لمعانيها كالكلام على معانيها ، إلا أن وضع الألفاظ أحسن عملا .

- وَأما فيما سوى ذلك ، فلا خير في قول من يقول إنَّ المنطق موضوعٌ
النظر في الألفاظ ، من حيث تدل على المعاني ، وإنَّ المنطق إنما صناعته
أنَّ يتكلم على الألفاظ ، من حيث تدل على المعاني ؛ بل يجب
أن يتصور أنَّ الأمر على النحو الذي ذكرناه . وإنما تبدل في هذا من تبدل ،
وتشوش من تشوش ، بسبب أنهم لم يحصلوا بالحقيقة موضوع المنطق ،
والصنف من الموجودات الذي يختص به ، إذ وجدوا الموجود على نحوين :
وجود الأشياء من خارج ، ووجودها في الذهن ؛ ففعلوا النظر في الوجود
الذي من خارج لصناعة أو صناعات فلسفية ، والنظر في الوجود الذي في الذهن
وأنه كيف يتصور فيه لصناعة أو جزء صناعة ؛ ولم يفصلوا ففعلوا أنَّ الأمور
التي في الذهن إمَّا أمورٌ تُصوَّر في الذهن مستفادة من خارج ، وإمَّا أمورٌ
تُعْرَضُ لها ، من حيث هي في الذهن لا يُحاذى بها أمر من خارج . فتكون
معرفة هذين الأمرين لصناعة ، ثم يصير أحد هذين الأمرين موضوعا لصناعة
المنطق من جهة عَرَضٍ يعرض له . وأما أي هذين الأمرين ذلك ، فهو القسم
الثاني ؛ وأما أي عارض يعرض ، فهو أنه يصير موصلا إلى أن تحصل في النفس

(١) أحكام : الأحكام م (٣) ومع : مع م ، ن (٤) كالكلام على معانيها :
ساقطة من س || أحسن : ليس ب (٥) فيما : في ن (٦) وإن : فإن د
(٨) يتصور أنَّ : يتصور د ، ع ، عا م ، ن ؛ ه || في هذا : ساقطة من س
(١٠) إذ : إذاب ، س ، ع ، عا ، ن || الموجود : الوجود د ، ه (١١) الأشياء : للأشياء
ه || ووجودها : ووجودها م ، ن ، ه (١٢) والنظر... في الذهن : والنظر من حيث هي
في الذهن عا (١٣) وأنه : وأنها عا ؛ فإنه م (١٤) خارج : الخارج م
(١٥) لها : + أعراض ع || بها : ساقطة من د (١٦) لصناعة : + وم
علم النفس د (١٨) يعرض : + له م

صورة أخرى عقلية لم تكن ، أو نافعاً في ذلك الوصول ، أو ما يعاوق ذلك الوصول .

فلمّا لم يميّز هؤلاء بالحقيقة موضوع صناعة المنطق ، ولا الجهة التي بها هي موضوعه ، تمتعوا وتبدلوا ؛ وأنت ستعلم بعد هذا ، بوجهٍ أشدّ شرحاً ، أنّ لكل صناعة نظرية موضوعاً ، وأنها إنما تبحث عن أعراضه وأحواله ، وتعلم أنّ النظر في ذات الموضوع قد يكون في صناعة ، والنظر في عوارضه يكون من صناعة أخرى . فهكذا يجب أن تعلم من حال المنطق .

[الفصل الخامس]

(هـ) فصل في تعريف اللفظ المفرد والمؤلف

وتعريف الكل والجزئ ، والذاتي والعرضي ،
والذي يقال في جواب ما هو والذي لا يقال

وإذ لا بد لنا في التعليم والتعلم من الألفاظ ، فإنّا نقول : إنّ اللفظ إمّا مفرد وإمّا مركب . والمركب هو الذي قد يوجد له جزء يدل على معنى هو جزء من المعنى المقصود بالجملة دلالةً بالذات ، مثل قولنا : الإنسان وكاتب ، من قولنا : الإنسان كاتب ؛ فإنّ لفظة الإنسان منه تدل على معنى ، ولفظة كاتب أيضاً تدل على معنى ، وكل واحد منهما جزء قولنا : الإنسان كاتب ، ومعناه جزء المعنى المقصود من قولنا : الإنسان كاتب ، دلالة مقصودة في اللفظ ، ليس كما نقول :

(١-٢) أو ما . . . الوصول : ساقطة من ع (١) الوصول : التوصل ع || أو ما يعاوق : أى مانع يعوق في هاشم ب || أو ما : أو ما نافع ما م
(٣) ولا الجهة : والجهة ع (٤) موضوع : مصنوعة د
(١٠) الذاتي : ساقطة من س (١٢) وإذ لا بد لنا : إذا بد لنا س
(١٣) قد : ساقطة من م || معنى هو : + من م (١٥) فإن : بل ع .

حيوان ، فَيُظَنُّ أَنَّ الحى منه مثلا دال إما على جملة المعنى، وإما على بعض منه ،
لو كان من غير أن كان يقصد فى إطلاق لفظة الحيوان أن يدل الحى منه تلك
الدلالة .

- وأما المفرد فهو الذى لا يدل جزء منه على جزء من معنى الكل المقصود به
دلالةً بالذات ، مثل قولنا "الإنسان" ، فَإِنَّ "الإن" و "أسان" لا يدلان على
جزأين من معنى الإنسان ، منهما يأتلف معنى الإنسان . ولا يُلْتَفَتُ فى هذه
الصناعة إلى التركيب الذى يكون بحسب المسموع ، إذا كان لا يدل جزء منه
على جزء من المعنى ، كقولنا : عبد شمس ، إذا أريد به اسم لقب ولم يُرد عبد
للسمس . وهذا وأمثاله لا يعد فى الألفاظ المؤلفة ، بل فى المفردة . والموجود
فى التعليم الأقدم من رسم الألفاظ المفردة أنها هى التى لا تدل أجزاؤها
على شيء . واستنقص فريق من أهل النظر هذا الرسم ، وأوجب أنه يجب أن
يزاد فيه : أنها التى لا تدل أجزاؤها على شيء من معنى الكل ، إذ قد تدل أجزاء
الألفاظ المفردة على معان ، لكنها لا تكون أجزاء معانى الجملة . وأنا أرى أن
هذا الاستنقص من مستقصه سهو ، وأن هذه الزيادة غير محتاج إليها للتميم
بل للتفهم . وذلك أَنَّ اللفظ بنفسه لا يدل ألبتة ، ولولا ذلك لكان لكل لفظ
حق من المعنى لا يجاوزه ، بل إنما يدل بإرادة اللفظ ، فكما أن اللفظ يطلقه
دالاً على معنى ، كالعين على ينبوع الماء ، فيكون ذلك دلالة ، ثم يطلقه
دالاً على معنى آخر ، كالعين على الديار ، فيكون ذلك دلالة . كذلك إذا
أخلاه فى إطلاقه عن الدلالة بقى غير دال ، وعند كثير من أهل النظر غير
(٢) كان : ساقطة من ن (٥) لا : ساقطة من ن (٧) جزء منه : ساقطة من م
(٨) لقب : ولقب م || يرد : + به ع ، عا ، ي (٩) فى الألفاظ : من الألفاظ
ع ، م ، ع || فى المفردة : من المفردة م (١٠) من : فى عا (١١) شئ : + أصلان
(١٣) أجزاء معانى : لأجزاء معنى (١٥) أن : لأن ع || يدل : + على معنى
(١٦) يجاوزه : يجاوز ع ، ي || أن اللفظ : أن اللفظ ع (١٧) كالعين على :
كالعين م (١٨) كذلك : وكذلك ب ، وكذلك ع ، ن (١٩) دال : ذلك م

لفظ ؛ فإن الحرف والصوت — فيما أظن — لا يكون ، بحسب التعارف عند كثير من المنطقيين ؛ لفظا ، أو يشتمل على دلالة . وإذا كان ذلك كذلك ، فالمتكلم باللفظ المفرد لا يريد أن يدل بجزئه على جزء من معنى الكل ، ولا أيضا يريد أن يدل بجزئه على معنى آخر من شأنه أن يدل به عليه ؛ وقد انعقد الاصطلاح على ذلك . فلا يكون جزؤه ألبنة دالا على شيء — حين هو جزؤه — بالفعل ، اللهم إلا بالقوة ، حين نجد الإضافة المشار إليها ، وهى مقارنة لإرادة القائل دلالة به . وبالجملـة فإنه إن دل ، فإنما يدل ، لا حين ما يكون جزءاً من اللفظ المفرد ، بل إذا كان لفظاً قائماً بنفسه ؛ فأما وهو جزء فلا يدل على معنى ألبنة .

واللفظ إما مفرد وإما مركب ، وقد عُلِمَ أنَّ النظر فى المفرد قبل النظر فى المركب . ثم اللفظ المفرد إما أن يكون معناه الواحد الذى يدل عليه لا يمتنع فى الذهن ، من حيث تصويره ، اشتراك الكثرة فيه على السوية ، بأن يقال لكل واحد منهم إنه هو ، اشتراكا على درجة واحدة ، مثل قولنا : الإنسان ؛ فإن له معنى فى النفس ، وذلك المعنى مطابق لزيد ولعمرو ولخالد على وجه واحد ؛ لأن كل واحدٍ منهم إنسان . ولفظة الكرة المحيطة بذى عشرين قاعدة مثلثات ، بل لفظ الشمس والقمر ، وغير ذلك ، كل منها يدل على معنى لا يمتنع تصويره فى الذهن من اشتراك كثرته فيه ، وإن لم يوجد مثلا بالفعل ، كالكرة المذكورة ، أو كان يمتنع ذلك بسبب خارج عن مفهوم اللفظ نفسه كالشمس . وإما أن يكون معناه بحيث يمتنع فى الذهن إيقاع الشركة فيه ، أعنى

(٣) ولا : فلا د . (٦) به : بها س ، ع ، ع ، م ، ن ، هـ ، ي (٧) لا : ساقطة فى د

(٩) واللفظ : فاللفظ عا (١١) تصويره : يتصوره م (١٣) وذلك : ذلك عا

(١٤) الكرة : الكثرة س (١٥) لفظ : لفظة ع ، م ، ي || كل : + واحد

ع ، ي || منها : منها ن || يمتنع : يمتنع س ، ع ، م ، ي

(١٧) أو : وإن ع || نفسه : بنفسه س (١٨) معناه : + الواحد ع ، ع ، ي

- في المحصل الواحد المقصود به ، كقولنا زيد ؛ فإنَّ لفظ زيد ، وإنَّ كان قد يشترك فيه كثيرون ، فإنَّما يشتركون من حيث المسموع ؛ وأما معناه الواحد فيستحيل أن يجعل واحد منه مشتركا فيه ؛ فإنَّ الواحد من معانيه هو ذات المشار إليه ، وذات هذا المشار إليه يتمتع في الذهن أن يجعل لغيره ، اللهم إلا أن لا يراد بزيد ألْبنة ذاته ، بل صفة من صفاته المشتركة فيها . وهذا
- القسم ، وإن لم يتمتع الشركة في مسموعه ، فقد يتمتع أن يوجد في المعنى الواحد من المدلول به عليه شركة . فالقسم الأول يسمى كلياً ، والثاني يسمى جزئياً . وأنت تعلم أنَّ من الألفاظ ما هو على سبيل القسم الأول ، ومن المعاني ما هو على سبيل معنى القسم الأول ، وهو المعنى الذى المفهوم منه في النفس لا يتمتع نسبته إلى أشياء كثيرة تطابقها نسبة متشاكلة . ولا عليك — من حيث أنت
- منطقي — أنه كيف تكون هذه النسبة ، وهل لهذا المعنى — من حيث هو واحد مشترك فيه — وجود في ذوات الأمور التى جعلت لها شركة فيه ؛ وبالجمله وجود مفارق وخارج غير الذى في ذهنك أو كيف حصوله في الذهن ؛ فإنَّ النظر في هذه لصناعة أخرى أو لصناعتين . فقد علمت أنَّ اللفظ إما أن يكون مفرداً ، وإما أن يكون مؤلفاً ؛ وأنَّ المفرد إما أن يكون كلياً ، وإما أن يكون جزئياً .
- وقد علمت أنَّنا أوجبنا تأخير النظر في المركب .

واعلم أيضاً أنَّنا لا نستغل بالنظر في الألفاظ الجزئية ومعانيها ، فإنَّها غير متناهية فتحصّر ، ولا — لو كانت متناهية — كان علمنا بها — من حيث هى جزئية —

(٢) فيه : فيها ع (٥) لا : ساقطة من د ، س || وهذا : فهذا س ، ع . ن

(٦) الواحد : ساقطة من س (٧) يسمى جزئياً : جزئياً م

(٨) من : في د ، ع ، م (١٠) يتمتع : يمنع د ، س ، م (١٢) فيه : + له ع

(١٢) وخارج : خارج د ، ع ، م || غير : عن د ، ع (١٧) واعلم : لما علم م ، س

يفيدنا كمالاً حِكْمياً ، أو يبلّغنا غاية حِكْمِيَّة ، كما تعلم هذا في موضع العلم به ، بل الذي يهمننا النظر في مثله ، هو معرفة اللفظ الكلي .

وأنت تعلم أنَّ اللفظ الكلي إنما يصير كلياً ، بأنَّ له نسبةً ما ، إما بالوجود ، وإما بصحة التوهم ، إلى جزئيات يُحمل عليها .

٥ والحمل على وجهين : حمل ، وإطاة ، كقولك : زيد إنسان ؛ فإنَّ الإنسان محمول على زيد بالحقيقة والمواطاة ؛ وحمل اشتقاق ، كحال البياض بالقياس إلى الإنسان ؛ فإنه يقال : إنَّ الإنسان أبيض أو ذو بياض ، ولا يقال : إنه بياض . وإنَّ اتفق أنَّ قيل : جسم أبيض ، ولون أبيض ، فلا يُحمَل حملَ المحمول على الموضوع ؛ وإنما غرضنا ها هنا مما يحمل هو ما كان على سبيل المواطاة .

١٠ فلنذكر أقسامَ الكلي الذي إنما ينسب إلى جزئيات مواطاة عليها ، ويعطىها الاسم والحد ، ولكنه قد تضرطنا لإصابتنا لبعض الأغراض أن لا نسلك المعتاد من الطرق في قسمة هذه الألفاظ في أول الأمر ، بل نعود إليه ثانياً . فتقول : إنَّ لكل شيء ماهيةً هو بها ما هو ، وهي حقيقته ، بل هي ذاته . وذات كل شيء واحد ربما كان معنى واحداً مطلقاً ليس يصير هو ما هو بمعان كثيرة ، إذا التأمت يحصل منها ذات للشيء واحدة . وقبلما تجدد لهذا من الظاهرات مثلاً ، فيجب أن يُسَلَّم وجوده . وربما كان واحداً ليس

(١) يفيدنا : يفيد ن || حِكْمِيَّة : ساقطة من عا
(٢) بل : ساقطة من م || النظر في مثله : ساقطة من م || في مثله : فيه د ، هـ
(٣) إنَّ : + كان س ، ع (٤) عليها : عليه م
(٥) كقولك : كقولنا ع ، ي (٦) بالحقيقة : ساقطة من س || والمواطاة :
والمواطاة م || بالقياس : بالنسبة س (٨) وإن : وإنه م || يحمل : +
في مثله ع ، ي || حمل : حذب س ، ع ، م ، ن ، هـ ، ي || المحمول : + في مثله د ، دا ، ن ، هـ
(١٠) عليها : عليه ع (١٢) الطرق : الطريق ع ، ي (١٣) هي : ساقطة من ن
(١٤) ربما : وربما م ، ن ؛ وربما ع (١٥) الشيء واحدة : الشيء م ؛ كشيء ع
|| لهذا : هـ ، ع (١٦) وربما : وإنما س

- بمطلق ، بل تلثم حقيقة وجوده من أمور ومعان إذا التأمت حصل منها ماهية الشيء ، مثال ذلك الإنسان ، فإنه يحتاج أن يكون جوهرًا ، ويكون له امتداد في أبعاد تفرض فيه طولًا وعرضًا وعمقًا ، وأن يكون مع ذلك ذا نفس ، وأن تكون نفسه نفسًا يقتضى بها ويحس ويتحرك بالإرادة ، ومع ذلك يكون بحيث يصلح أن يتفهم المعقولات ، ويتعلم صناعات ويعلمها — إن لم يكن عائق من خارج — لا من جملة الإنسانية ؛ فإذا التأم جميع هذا حصل من جملة ذات واحدة هي ذات الإنسان . ثم تخالطه معان وأسباب أخرى ، يتحصل بها واحدٌ واحدٌ من الأشخاص الإنسانية ، ويميز بها شخصٌ عن شخص ، مثل أن يكون هذا قصيرًا وذاك طويلًا ، وهذا أبيضٌ وذاك أسود . ولا يكون شيء من هذه بحيث لو لم يكن موجودا لذات الشخص ، وكان بدله غيره ، لزم منه أن يفسد لأجله ؛ بل هذه أمور تتبع وتلزم . وإنما تكون حقيقة وجوده بالإنسانية ، فتكون ماهية كل شخص هي بإنسانيته ، لكن إنيته الشخصية تتحصل من كيفية وكية وغير ذلك . وقد يكون أيضًا له من الأوصاف أوصافٌ أخرى غير الإنسانية ، يشترك فيها الناس مع الإنسانية ، بل تكون بالحقيقة أوصافًا للإنسان العام مثل كونه ناطقًا ، أى ذا نفس ناطقة ، ومثل كونه ضاحكًا بالطبع . لكن كونه ناطقًا أمر هو أحد الأمور التي ، لما التأمت ، اجتمع من جملة الإنسان ، وكونه ضاحكًا بالطبع هو أمر ، لما التأمت الإنسانية بما التأمت منه ، لم يكن بدٌ من عروضه لازما ؛ فإن الشيء إذا صار إنسانا
- ١٠
- ١٥

(١) تلثم : تلثم || إذا : وإذاى || حصل : يحصل س (٤) بالإرادة : مع الإرادة ع ، ع ، م ، ي (٥) يتعلم : ويعلم ع ، م || ويعلمها : ويعلمها م ؛ أرى علمها ؛ أرى علمها ؛ وفي هامش : يعلمها

(٨) ويميز : يميز د ، م ، ن ، ويميز ع || عن : من ه (٩) وذاك : وذلك م (١٢) بالإنسانية : الإنسانية ع ، م (١٤) يشترك : الإنسانية : ساقطة من س || مع : ومع م (١٥) مثل كونه : ككونه نج ، ع ، م ، ي

(١٧) وكونه : فكونه م || بالطبع : ساقطة من ع || لما : ساقطة من د

بمقارنة النفس الناطقة لمادته ، أعرض للتعجب الموجب في مادته هيثة الضحك ، كما أعرض لأمور أخرى : من النجمل والبكاء والحسد والاستعداد للكتابة وقبول العلم ، ليس واحد منها لما حصل ، أعرض الشيء لحصول النفس الناطقة له ، فيكون حصول النفس الناطقة إذن سابقا لها ، ويتم به حصول الإنسانية ؛ وتكون هذه لوازم بعدها ، إذا استثبتت الإنسانية لم يكن بدُّ منها .

فقد لاح لك من هذا أنَّ هاهنا ذاتا حقيقية للشيء ، وأنَّ له أوصافا بعضها تتلثم منه ومن غيره حقيقة الشيء ، وبعضها عوارض لا تلزم ذاته لزوما في وجوده ، وبعضها عوارض لازمة له في وجوده . فما كان من الألفاظ الكلية يدل على حقيقة ذات شيء أو أشياء ، فذلك هو الدال على الماهية ؛ وما لم يكن كذلك فلا يكون دالا على الماهية ؛ فإنَّ دل على الأمور التي لا بد من أن تكون متقدمة في الوجود على ذات الشيء ، حتى يكون بالتتامها يحصل ذات الشيء ، ولا يكون الواحد منها وحده ذات الشيء ، ولا اللفظ الدال عليه يدل على حقيقة ذات الشيء بكاملها ، بل على جزء منه ؛ فذلك ينبغي أن يقال له اللفظ الذاتي الغير الدال على الماهية . وأما ما يدل على صفة هي خارجة عن الأمرين ، لازمة كانت أو غير لازمة ، فإنه يقال له لفظ عرضي ، ولمعناه معنى عرضي .

ثم هاهنا موضع نظر : أنه هل يجب أن يكون معنى اللفظ الذاتي مشتقلا على معنى اللفظ الدال على الماهية اشتمال العام على الخاص

(١) أعرض : اعترض (٣) أعرض : اعترض
(٤) له : ساقطة من ن هذه : لهذه م || بعدها : بعده ع ، م ، ن
(٨) لا : ساقطة من ع ، م ، ه || لا تلزم ذاته لزوما : غير لازمة له ن || لزوما : ساقطة من سر (٩) عوارض : + غير ع ، م ، ي (١٤) بكاملها : بكالها ع
(١٦) فإنه : فإنها ع ، م ، ي || له : ابتداء نرم في نسخة لناية ص ٥٤ سطر ٣
|| لمعناه : لمعناها م (١٨) هل : ساقطة من م

- أو لا يكون ؟ فإنّ قولنا : لفظ ذاتي ، يدل على لفظ لمعناه نسبة إلى ذات الشيء ، ومعنى ذات الشيء لا يكون منسوباً إلى ذات الشيء ، إنما ينسب إلى الشيء ما ليس هو . فلهذا بالحرى أن يظن أن لفظ الذاتي إنما الأولي به أن يستعمل على المعاني التي تقوم الماهية ، ولا يكون اللفظ الدال على الماهية ذاتياً ، فلا يكون الإنسان ذاتياً للإنسان ، لكن الحيوان والناطق ٥ يكونان ذاتيين للإنسان . فإن لم يجعل الإنسان ذاتياً للإنسان ، بما هو إنسان ، بل لشخص شخص ، لم يخل إما أن تكون نسبته بالذاتية إلى حقيقة ماهية الشخص ، وذلك هو الإنسان أيضاً ؛ وإما أن تكون نسبته بها إلى الجملة التي بها يتشخص ، فيكون ليس هو بأكاله ، بل هو جزء مما هو منه ، من حيث هو جملة . فحينئذ يعرض أن لا يكون الحيوان الناطق والإنسان وما ١٠ يجري مجراها ذاتياً لشخص شخص فقط ، بل الأمور العرضية أيضاً ، مثل لونه ، وكونه قصيراً ، وكونه ابن فلان ، وما يجري هذا المجرى قد تكون ذاتية ، لأنها أجزاء مقومة للجملة . فحينئذ لا يكون للإنسان ، من حيث هو ذاتي للشخص ، إلا ما لهذه .

- فهذه الأفكار تدعو إلى أن لا يكون الذاتي مشتقاً على المقول في جواب ما هو ؛ ١٥ لكن قولنا ذاتي ، وإن كان بحسب قانون اللغة يدل على هذا المعنى النسبي ، فإنه بحسب اصطلاح وقع بين المنطقيين يدل على معنى آخر . وذلك لأن اللفظ الكلي ، إذا دل على معنى — نسبته إلى الجزئيات التي تعرض لمعناه نسبةً يجب ، إذا توهمت غير موجودة ، أن لا يكون ذات ذلك الشيء من الجزئيات موجوداً ، لا أن ذات

(١) لفظ : ساقطة من م || ذاتي : + أي ن || على لفظ : على أن س

(٢) ولا : فلا ، م ، ن ، هـ (٦) للإنسان : ساقطة من ي

(٧) بالذاتية : ساقطة من م (٨) نسبة : + تسدعا (١١) مجراها : مجراها د

(١٢) وكونه : أو كونه عا (١٤) للشخص : الشخص د ، م (١٥) إلى : ساقطة من س

(١٦) قولنا : ساقطة من د (١٧) وقع بين : ساقطة من د ، م ، ن ، ي

ذلك الشيء يجب أن يكون يرفع أولا ، حتى يصبح توهم رفع هذا ، بل لأن رفع هذا موجب رفع ذلك الشيء ، سواء كان لأن هذا المرفوع هو حقيقة ذاته ، أو كان هذا المرفوع مما تحتاج إليه حقيقة ذاته ليتقوم — فإنه يقال له ذاتي . فإن لم يكن هكذا — وكان يصح في الوجود أو في التوهم أن يكون الشيء الموصوف به حاصلًا مع رفعه ، أو كان لا يصح في الوجود ، ولكن ليس رفعه سبب رفعه ، بل إنما لا يصح ذلك في الوجود لأن رفعه لا يصح إلا أن يكون ذلك ، ارتفع أولا في نفسه ، حتى يكون رفعه بالجملة ليس سبب رفعه — فهو عرضي . فأما المرتفع في الوجود فكالتقيام والقعود ، وذلك مما يسرع رفعه ، وكالشباب فإنه يبطؤ رفعه ، وكغضب الحليم فإنه يسهل إزالته ، وكالخلق فإنه يصعب إزالته . وأما المرتفع في الوهم دون الوجود فكسواد الحبشي . وأما الذي لا يرتفع ، ولا يرفع رفع السبب ، فككون الإنسان بطبعه معرضا للتعجب والضحك ، وهو كونه ضحاكا بالطبع ، فإنه لا يجوز أن يرفع عن الإنسان في الوجود ؛ فإن توهم مرفوعا ، فإن الإنسانية تكون مرفوعة ، لا أن رفع الأعراض بالطبع لهذا المعنى هو سبب رفع الإنسانية ، بل لأنه لا يتأتى أن يرفع ، إلا أن تكون الإنسانية أولا مرفوعة ، كما أنها ليست سببا لثبوت الإنسانية ، بل الإنسانية سبب لثبوتها .

فقد بان اختلاف ما بين نسبة الحيوان والناطق والإنسان إلى الأشخاص ، وبين نسبة الأعراض إليها ؛ فإن النسبة الأولى إذا رفعتها ، أوجب رفع الشخص ؛ وأما النسبة الثانية فنفس رفعها لا يوجب رفع الشخص ، بل منها

(١) بل لأن : ساقطة من د (٢) لأن : ساقطة من م (٦) أولا : ساقطة من ي .
 (٨) يسرع : يسوغس || فإنه : + ماد ؛ وذلك ، عا (٩) فإنه : فإن ذلك عا ، هـ
 (١٠) لا يرتفع و : ساقطة من د (١٣) أن : لأن هـ (١٧) والإنسان : + أيضا
 عا ، ن ، هـ ، ي (١٨ — ١٩) النسبة ... وأما : ساقطة من م (١٩) منها : مه عا

ما يرتفع ، ومنها ما لا يجوز أن يرتفع أو يرتفع الشخص ؛ وأما رخصها فلا يرتفع
لشخص ألبته . وإذا كان الأمر على هذه الجهة ، فالذاتى يشتمل على الدال
على الماهية .

فقد اتضح لك أن اللفظ المفرد الكلى منه ذاتى يدل على الماهية ، ومنه ذاتى
لا يدل على الماهية ، ومنه عرضى .

[الفصل السادس]

(و) فصل فى تعقب ما قاله الناس فى الذاتى والعرضى

- قد قيل فى التمييز بين الذاتى والعرضى : إن الذاتى مقومٌ والعرضى غير مقومٌ ،
ثم لم يُحصل ، ولم يتبين أنه كيف يكون مقوماً ، أو غير مقوم . وقيل أيضاً :
إن الذاتى لا يصح توهمه مرفوعاً مع بقاء الشيء ، والعرضى يصح توهمه مرفوعاً
مع بقاء الشيء . فيجب أن يُحصل نحن صحة ما قيل أو اختلاله ، فنقول :
أما قولهم إن الذاتى هو المقوم ، فإنما يتناول ما كان من الذاتيات غير دالٍ
على الماهية ، فإن المقوم مقومٌ لغيره . وقد علمت ما يعرض من هذا ،
اللهم إلا أن ينعوا بالمقوم ما لا يفهم من ظاهر لفظه ، ولكن ينعون به ما عنيانا
بالذاتى ، فيكونوا إنما أتوا باسم مرادفٍ صُرف عن الاستعمال الأول ،
ولم يدل على المعنى الذى نقل إليه ، ويكون الخطب فى المقوم كالخطب
فى الذاتى ، وتكون حاجة كل واحد منهما إلى البيان واحدة .

(١) ومنها : ومه ما || ومنها ... الشخص : ساقطة من د || رخصها : رخصاً ي (٢) وإذا : فإذا
د ، || يشتمل : يشتمل مر (٩) أو غير : وغيرى (١٠ - ١١) الشيء ... الشيء :
ساقطة من د (١٤) به : مه د ، دا ، عا || عنيانا : عنيماً ؛ بقينا د (١٦) المعنى :
معنى ص || كالخطب : لا الخطب عا

وأما اعتمادهم على أمر الرفع في التوهم ، فيجب أن تتذكر ما أعطيناك
 سافقا : أن المعنى الكلى قد يكون له أوصاف يحتاج إليها أولا حتى يحصل ذلك
 المعنى، ويكون له أوصاف أخرى تلزمه وتنبه ، إذا صار ذلك المعنى حاصلًا .
 فأنما جميع الأوصاف التي يحتاج إليها الشيء حتى تحصل ماهيته، فمن يحصل معقولا
 مع سلب تلك الأوصاف منه . وذلك أنه قد سلف لك أن للأشياء ماهيات ،
 وأن تلك الماهيات قد تكون موجودة في الأعيان ، وقد تكون موجودة
 في الأوهام ؛ وأن الماهية لا يوجب لها تحصيل أحد الوجودين ، وأن كل
 واحد من الوجودين لا يثبت إلا بعد ثبوت تلك الماهية ، وأن كل واحد
 من الوجودين يلحق بالماهية خواص وعوارض تكون للماهية ، عند ذلك
 الوجود ، ويجوز أن لا تكون له في الوجود الآخر . وربما كانت له لوازم تلزمه
 من حيث الماهية ، لكن الماهية تكون متقرة أولا ، ثم تلزمها هي ، فإن
 الاثنينية يلزمها الزوجية ، والمثلث يلزمه أن تكون زواياه الثلاث مساوية
 لقائمتين ، لا لأحد الوجودين ، بل لأنه مثلث . وهذه الماهية إذا كان لها
 مقومات متقدمة - من حيث هي ماهية - لم تحصل ماهية دون تقدمها ؛ وإذا
 لم تحصل ماهية ، لم تحصل معقولة ولا عينا . فإذا حصل معقولة ،
 حصلت وقد حصل ما تقوم به في العقل معها على الجهة التي تقوم به ؛
 فإذا كان ذلك حاصلًا في العقل ، لم يمكن السلب ، فيجب أن تكون هذه
 المقومات معقولة مع تصور الشيء ، بحيث لا يجهل وجودها له ، ولا يجوز سلبها
 عنه ، حتى تثبت الماهية في الذهن ، مع رفعها في الذهن بالفعل . ولست أعني
 بمصولة في العقل خطورها بالبال بالفعل ، فكثير من المعقولات لا تكون
 خاطرة بالبال ، بل أعني أنها لا يمكن مع إخطارها بالبال ، وإخطار ما هي

(٢) سافقا : + من م ، ي (٤) جميع : جمع م (٧) الأوهام : الأذهان د ، دا م ، ن
 (٩) بالماهية : الماهية ي (١٢) يلزمه ... الثلاث : يلزم أن تكون زوايا المثلث س
 (١٧) يمكن : يكند (١٩) مع رفعها في الذهن : ساقطة من ن || بالفعل : ساقطة من م ، ي
 (٢٠ - ٢١) بالفعل ... بالبال : ساقطة من ي (٢١) أنها : أنه ما

مقومة له بالبال ، حتى تكون هذه مُحْطَرَّةً بالبال ، وذلك مُحْطَرًّا بالبال بالفعل ، أن يسلبها عنه ، كأنك تجد الماهية بالفعل خالية عنها مع تصورها ، أعنى تصور الماهية في الذهن . وإذا كان كذلك ، فالصفات التي نسميها ذاتية لآمانى المعقولة ، يجب ضرورة أن تُعقل للشيء على هذا الوجه ، إذ لا تصور الماهية في الذهن دون تقدم تصورها .

٥

وأما سائر العوارض ، فإذا ليست مما يتقدم تصورُها في الذهن تصور الماهية فيه ، ولا أيضا هي مع تصور الماهية ، بل هي تواج ولوازم ليست مما يحقق الماهية ، بل مما يتلو الماهية ، فالماهية تثبت دونها ، وإذا ثبتت دونها ، لم يتعذر أن تعقل الماهية ، وإن لم تتقدم ، أو إن لم يلزم تعقلها . وقد علمت أنى لست أعنى في هذا التعقل أن يكون ، إذا تصورت الشيء بالفعل ملحوظا إليه ، يكون مع ذلك تصورت أفراد المقومات له أيضا بالفعل ، فربما لم تلحظ الأجزاء بذهك ، بل أعنى بهذا أنك إذا أخطرت الآخرين معا بالبال ، لم يمكنك أن تُسلب الذى هو مقوم عن الذى هو مقوم له سلبا يصح معه وجود المقوم بماهية في الذهن من دون وجود ما يقومه فيه . فإذا كان كذلك ، فيجب أن لا يمكنك سلبه عنه ، بل يعقل وجوده له لا محالة .

١٥

وأما العوارض فلا أمنع صحة استنباتك في الذهن معنى الماهية ، ولا يعقل وجودها للماهية ، بل يسلبها سلبا كاذبا . ولا أوجب ذلك أيضا في كل العوارض ، فإن من العوارض ما يلزم الماهية لزوما أوليا بينما ليس بواسطة عارض آخر ، فيكون سلبه عن الماهية مع استنبات الماهية وإخطارهما معا بالبال مستحيلا ، إذا كان ليس هو له بسبب وسط بينه وبينه . وذلك مثل كون الثلث بحيث يمكن إخراج أحد أضلاعه على الاستقامة توها ، أو معنى آخر

٢٠

(٤) للشيء : الشيء م (٧) بل هي : بل ما (٨) بل ما : بل ما

(٩) علمت : قلت م (١٠) بالفعل : بالفعل م (١٤) بماهية : ماهية م

(٢٠) هو : ساقطة من د ، س ، ن ، هـ (٢١) أحد : ساقطة من د

ما يشبه هذا مما هو عارض له . وقد يمكن أن يكون وجود العارض بواسطة، فإذا لم تخطر تلك الوسطة بالبال ، أمكن سلبه ، مثل كون كل زاويتين من المثلث أصغر من قائمتين . ولولا صحة وجود القسم الثاني لما كانت لوازم مجهولة ؛ ولولا صحة القسم الأول لما كانت ما تُبَيِّن لك بعد من إثبات عارض

٥ لازم للساية بتوسط شيء حقا . وذلك لأنَّ المتوسط، إنَّ كان لا يزال يكون لازما للساية غير بَيِّن الوجود لها ، ذهب الأمر إلى غير النهاية ؛ وإنَّ كان من المقومات ، صار اللازمُ المجهولُ — كما تعلم — لازماً لهذا المقوم ، لا مقوماً ، إذ مقوم المقوم مقومٌ ، وكان لازماً آخر الأمر بلا واسطة . فما كان من اللوازم غير بَيِّن للشيء صح في الذهن أن يتوهم الشيء مرفوعا عنه ذلك اللازم من جهةٍ ، ولم يصح من جهة . أمَّا جهة الصحة فن حيث أنَّ تصوُّره ١٠ قد يحصل في الذهن مع سلب اللازم عنه بالفعل ، واعتبار هذه الصحة والجواز بحسب الذهن المطلق . وأمَّا جهة الاستحالة فأنَّ يتوهم أنه يجوز أن لو كان يحصل في الأعيان ، وقد سلب عنه فيها اللازم ، حتى يكون مثلاً كما يصح أن لو كان يكون هذا الشخص موجوداً، ولا النذب الذي لزمه في أصل الخلقة، فصار يصح أيضاً أنه كان يكون هذا المثلث موجوداً ، ولا زاويته أقل ١٥ من قائمتين ؛ فإنَّ هذا التوهم فاسد لا يجوز وجود حكمه ، وليس كالمذكور معه . واعتبار هذه الصحة والجواز بحسب ذهن مطابق للوجود .

فقد بان لك من هذا أنَّ من الصفات ما يصح سلبه وجوداً ، ومنها ما يصح سلبه توهماً لا في الوجود ، ومنها ما يصح سلبه توهماً مطلقاً ، ومنها ما لا يصح سلبه بوجه وهو عارض ، ومنها ما لا يصح سلبه وهو ذاتي ، ٢٠

(٣) ولولا... مجهولة : ساقطة من م (٤) عارض : ساقطة من د ، ع ، م (٦) لها : له ع ، م || النهاية : نهاية د ، م (٨) لازماً : لا له د ، م (١١) قد : ساقطة من د ، م ؛ ن (١٤) كان يكون : كان د ، م || النذب : البدن ع (١٦) وليس... معه : ساقطة من ب ، د (١٧) للوجود : للوجود ن (١٩) لا : له ع ، ن || الوجود : لا كمواد الحبشي فإنه لا يلزم إنسانية لا في الذهن ولا في الوجود ن || ومنها... مطلقاً : ساقطة من هـ

لكن يتميز من العارض بأن الذهن لا يوجب سبق ثبوت ما الذاتى له ذاتى قبل ثبوت الذاتى ، بل ربما أوجب سبق ثبوت الذاتى . وأما العرض فإن الذهن يجعله تاليا ، وإن وجب ولم ينسلب .

فقد اتضح لك كيف لم يُحصَل معنى الذاتى والعرضى من اقتصر على البيانين المذكورين .

[الفصل السابع]

(ز) فصل فى تعقب ما قاله الناس فى الدال على الماهية

- إن الدال على الماهية قد قيل فيه : إنه هو الدال على ذاتى مشترك كيف كان ، ولم يبلغنا ما هو أشد شرحا من هذا . فلنتظر الآن هل المفهوم من هذه اللفظة ، بحسب التعارف العامى ، هو هذا المعنى أولا ، وهل ما تعارفه الخاص ١٠ واتفقوا عليه بسبيل الثقل يدل عليه ؟ فإننا إذا فعلنا هذا ، اتضح لنا غرض كبير .
- أما المفهوم بحسب التعارف العامى فليس يدل عليه ؛ وذلك لأن الدال على ماهية الشيء هو الذى يدل على المعنى الذى به الشيء هو ما هو . والشيء إنما يصير هو ما هو بمحصل جميع أوصافه الذاتية المشتركة فيها ، والتي تخص أيضا فإن الإنسان ليس هو ما هو بأنه حيوان ، وإلا لكانت الحيوانية تحصل ١٥ الإنسانية . نعم الحيوانية محتاج إليها فى أن يكون هو ما هو ، وليس كل ما يحتاج إليه فى أن يكون شيء هو ما هو ، يكون هو الذى يحصل بم حصوله وحده الشيء هو هو . فإذا كان كذلك لم يكن الذاتى المشترك للشيء مع غيره وحده ،

(٢) قبل ... الذاتى : ساطعة من م || سبق ثبوت : سبق د ، ع ، م (٨) فيه : ساطعة

من م (١٠) أر : أم ب ، س ، م (١١) بسيل : قبيل || فإننا إذا : فإذا د

(١٤) والى : الذى ي (١٦) محتاج : محتاجة م ؛ محتاج د ، ن (١٨) هو هو : هو ما هو ع

ولا الخاص وحده هو ماهية الشيء بل جزء ماهيته . والعجب أن جماعة من يرى أن الذاتى والدال على الماهية واحد لا يجعل الذاتى الخاص دالا على ماهية ما هو ذاتى له ، وهو الذى نسميه بعد فصلا ؛ فهذا هذا .

وأما تعرف الحال فى الدال على الماهية على سبيل الوضع الثانى والتعارف الخاص ، فهو أنا نجد الحيوان والحساس محولين على الإنسان والفرس والثور ، ثم نجد أهل الصناعة يعملون الحساس وما يجرى مجراه من جملة أمور يسمونها فصولا لأمر يسمونها أجناسا ذاتية ، ثم لا يجعلونها من جملة ما يسمونه أجناسا ، ويعملون كل ما يكون دالا على الماهية لعدة أشياء مختلفة جنسا لها . وكذلك حال الإنسان والناطق بالقياس إلى أشخاص الناس ، فيجعلون الإنسان يدل عليها بالماهية ، ولا يعملون الناطق كذلك ، ويعملون الإنسان لذلك نوعا للحيوان دون الناطق . فإن الشيء الذى يقولون إنه دال على الإنية الذاتية المشتركة ، يعملونه شيئا غير الدال على الماهية الذاتية المشتركة ، ولا يعملون الشيء الواحد صالحا لأن يكون بالقياس إلى أشياء إنية وماهية ، حتى يكون ، من حيث يشترك فيه ، هو ماهية لها ، ومن حيث يتميز به عن أشياء أخرى هو إنية لها ، حتى يكون الشيء المقول على الكثرة من حيث تشترك فيه الكثرة جنسا أو نوعا ، ومن حيث يتميز به فصلا . فيكون ذلك الشيء لتلك الأشياء جنسا أو نوعا ، ومع ذلك يكون لها فصلا ؛ بل إذا وجدوا جنسا ارتادوا شيئا آخر ليكون فصلا يقوم الجنس ، إن كان جنسا له فصل يقوم .

-
- (١) وحده : ساقطة من ب ، د ، ع ، م || ماهيته : ماهية د (٣) فهذا :
وهذاى (٦) وما : أوما د (٧-٨) ذاتية ... أجناسا : ساقطة من س ||
يعملونها : يعملونه د ، ن ، هـ (٩) لها : ساقطة من د ، ع ، م ، ن ، هـ ، ي (١٢) الذاتية :
ساقطة من د (١٣) ولا : فلا م ، ن ، هـ (١٤) فيه : فيها ع
(١٥-١٦) المقول ... الشيء : ساقطة من د (١٨) يقوم : + به م .

وكذلك إذا وجدوا نوعا طلبوا شيئا من ذاته هو الفصل ، ولو كان الشيء إنمى هو دال على الماهية ، حتى هو جنس ونوع ، لأنه دال على ذاتى مشترك فيه ، لكان الأمر بخلاف هذه الأحكام .

- وها هنا موانع أخرى عن أن يكون ما قالوه من كون الدال على ذاتى مشترك ، دالا على الماهية حقا . فإن زاد أحدهم شرطا ليتخصص به ما يسوونه جنسا ونوعا في كونه دالا على الماهية، وهو أنه يجب أن يكون أعم الذاتيات المشتركة مضمونا في الدلالة التي للذاتى المشترك ، وذلك الأعم هو الأعم الذى لا يدل على إنية أصلا، حتى يكون الفرق بين الأمرين أن الدال على الإنية هو الذى بكلية وكما هو يدل على الإنية. وأما هذا الذى يتضمن الدلالة على أعم الذاتيات المشتركة فإنما يدل على الإنية بالعرض ، لأنه يدل بجزء منه دون جزء ، كالحيوان فإنه وإن تميز به أشياء عن النبات ، فإنه ليس ذلك بجميع ما بمصوله الحيوان حيوان، بل بشيء منه ؛ فإنه لا يفعل ذلك بأنه جسم، بل بأنه حساس ، وهذا هو الدال على الإنية أولا ، ولأجله يدل الحيوان على التمييز والإنية . فيكون الحيوان ليس لذاته صالحا للتمييز ، بل بجزء منه ، ويكون الحساس كذلك لذاته ، فنقول :
- ١٠ إن هذا أيضا تكلف غير مستقيم . أما أولا فلا أنه لو كان كذلك لكان إذا أخذنا أعم المعانى كالجوهر ، وقرنا به أخص ما يدل على الشيء فقلنا مثلا : جوهر ناطق ، لكان يكون دالا على ماهية ، وكان يكون نوع الإنسان أو جنسه ، وكان يكون حد الإنسان أو حد جنسه أنه جوهر ناطق . وليس كذلك عندهم ، بل حده أنه حيوان ناطق ، وليس الحيوان والجوهر واحداً ؛ ومن المحال أن يكون للشيء الواحد حد تام حقيقى إلا الواحد . وإن تكلفوا
- ٢٠

(٤) عن : علم (٧) المشترك : ساقطة من س || هو الأعم : ساقطة من ي

(١١) ذلك : دال على (١٢) ذلك : + بل م (١٥) فلا أنه : فإنه م

(١٦) المعانى : الأنواع س (١٧) وكان : فكان عا (٢٠) وان : فإن عا

أن يوجهوا مع المشترك الأول سائر التي في الوسط على الترتيب كله ، فقد حصل ما نذهب إليه من أن الدال على الماهية يجب أن يكون مشتملا على كمال الحقيقة ، فيكون حينئذ هذا التكلف يؤدي إلى أن لا يحتاج إلى نقل هذه اللفظة عن الموضوع في اللغة إلى اصطلاح ثان ؛ فإننا سنوضح من بعد أن استعمال هذه اللفظة على ما هي عليه يحفظ الوضع الأول لها مع استمراره في الوجوه التي يتعوق معها ما يتعوق .

وبعد هذا كله ، فإن ذلك يفسد بوجوه أخرى ، منها أن الحساس أيضا حكمه حكم الحيوان ، وأنه أيضا محصل من معان عامة وخاصة ، وأن المعاني العامة فيه ، ككون الجسم أو الشيء ذا قوة أو صورة أو كيفية لا تميزها ، إنما تميز بما هو أخص منها ، وهو كون الجسم أو الشيء ذا قوة ذرأكة للشخصيات على سبيل كذا . ومنها أن الحيوان ، وإن كان لا يميز بجزء من معناه كالجسم ، ويميز بجزء كالحساس ، فليس سبيلنا في هذا الاعتبار هذا السبيل ، ولا نظرنا هذا النظر . وذلك لأننا إنما ننظر في الحيوان ، من حيث هو حيوان ، والحيوان ، من حيث هو حيوان ، شيء واحد ؛ ومن حيث هو ذلك الواحد لا يخلو إما أن يميز التمييز الذي عن النبات أو لا يميز ، فإن لم يميز وجب أن يكون النبات يشارك الحيوان في أنه حيوان ، وهذا خلف ؛ وإن ميز ، فقد صدر عنه بما هو حيوان تمييز ، وإن كان قد يصدر أيضا عن جزء له ، وكان الجزء علة أولى في ذلك التمييز ، وليس إذا كان للشيء علة بها يصير بحال ، وللعلة تلك الحال ، يجب أن تكون تلك الحال له بالعرض ، فكثير من الأشياء بهذه الصفة .

(٢) من : ساقطة من م || كال : الكلام (٧) ذلك : + كله د ، م هـ || فإن ذلك : ساقطة من ن (٩) ككون : لكون م (١٠) تمييزها إنما : ساقطة من م (١٧) قد : ساقطة من م || أيضا : ساقطة من عا (١٨) التمييز : ساقطة من د ، م ، ن ، هـ (١٩) وللعلة : أو للعلة من

- ثم لا منع أن يكون ما هنا شروط أخرى تلحق بالبيان الذى جعلوه للدال على الماهية ، يتميز بها ما يسمى جنسا أو نوعا عن الفصل ؛ وشروط أخرى تلحق بالتبميز يكون ذلك للحساس دون الحيوان ؛ إلا أن ذلك لا يكون بحسب الوضع الأول ، ولا بحسب نقل منصوص عليه من المستعملين لهذه الألفاظ فى أول ما استعملوا ، بل يكون اضطرابات ألبا إليها أمثال هذه المقامات . ٥
- وإذا وجد فى ظاهر المفهوم من لفظ ما هو ما يقع به استثناء واقتصار ، كان المصير عنه إلى غيره ضربا من العجز ومن الجحاج الذى تدعو إليه الأنفة من الإذعان للحق ، والاعتراف بذهاب ذلك على من لم يخطر بباله ما أوردها من المباحث إلى حين سماعها .

[الفصل الثامن]

١٠

(ح) فصل فى قسمة اللفظ المفرد الكلى إلى أقسامه الخمسة

- نقول الآن : إنه قد تبين لك أن اللفظ المفرد الكلى إما ذاتى وإما عرضى ، وأن الذاتى للشيء إما صالح للدلالة على الماهية بوجه ، وإما غير صالح للدلالة على الماهية أصلا . والدال على الماهية إما أن يدل على ماهية شيء واحد أو أشياء لا تختلف اختلافا ذاتيا ؛ وإما أن تكون دلالة على الماهية إنما هى بحسب أشياء تختلف ذواتها اختلافا ذاتيا . مثال الأول لفظة الشمس إذا وقعت على هذه المشار إليها ؛ ولفظة الإنسان إذا وقعت على زيد وعمرو ؛ ومثال الثانى دلالة لفظة الحيوان إذا وقعت على الثور والحمار والفرس معا ، فسأل سائل مثلا : ما هذه الأشياء ؟ فقبل : حيوانات ، فإن لفظة الحيوان تدل على كمال حقيقتها ، من حيث هو مسئول عنها بجمتها ، ومطلوب ٢٠

(١) الدال : الدال د ن ، هـ (٣) تلحق : + بالبيان هـ (٥) اضطرابات : + قذ ، د ا ، هـ || ألبا : ألبات هـ (٦) ظاهر : سائرس || من : عن عا (٨) من : عن عا ، هـ || لم : ساقطة من س ، هـ (١٣) صالح : أن يصلح || للدلالة : الدلالة م (١٥) دلالة : دلالة عا ، ن ، هـ (١٦) هى : هو د عا || بحسب أشياء : لأشياء عا (١٨) الثانى ... الحيوان : لفظة الإنسان م || لفظة : لفظة ن || والفرس : والإنسان ن (١٩) فسأل : وسأل عا ، وإذا سأل هـ (٢٠) هو : هى عا ، هـ || عنها : عن عا ، م ، هـ ،

كنه الحقيقة التي لها بالشركة . والفرق بين الوجهين أن الوجه الأول يكون دالاً على ماهية الجملة ، و ماهية كل واحد ؛ فإن لفظة الإنسان تدل أيضاً على كمال الحقيقة الذاتية التي لزيد وعمرو ، وإنما يفضل عليها ويخرج عنها ما يختص كل واحد منهما به من الأوصاف العرضية ، كما قد فهمته مما قيل سالفاً .

وأما الوجه الثاني فإنك تعلم أن الحيوانية وحدها لا تكون دالة على ماهية الإنسان والفرس وحدها ، فليس بها وحدها كل واحد منهما هو هو ، وليس إنما يفضل عليها بالعرضيات بل بالفصول الذاتية ؛ وأما الذي لها من الماهية بالشركة فلفظة الحيوان تدل عليه . وأما الحساس فيدل على جزء من جملة ما تشتمل عليه دلالة لفظة الحيوان ، فهو جزء من كمال حقيقة المشتركة فيها دون تمامها ؛ وكذلك حال الناطق بالقياس إلى الإنسان . لكن لقائل أن يقول : إنه لا دلالة للحيوان إلا ومثلها للحساس ، وكما أنه لا يكون الحيوان إلا جسماً ذا نفس ، كذلك لا يكون الحساس إلا جسماً ذا نفس . فنقول في جوابه : إن قولنا إن اللفظ يدل على معنى ليس على الوجه الذي فهمته ، أعنى أن يكون إذا دل اللفظ لم يكن بد من وجود ذلك المعنى ، فإنك تعلم أن لفظ المتحرك إذا دل ، لم يكن بد من أن يكون هناك محرك ، ولفظة السقف ، إذا دلت ، لم يكن بد من أن يكون هناك أساس ؛ ومع ذلك لا نقول إن لفظة المتحرك مفهومها ودالاتها المحرك ، ولفظة السقف مفهومها ودالاتها الأساس ؛ وذلك لأن معنى دلالة اللفظ هو أن يكون اللفظ اسماً لذلك المعنى على سبيل

(١) بالشركة : بالشرك ه || الأول : + ، لا ، د (٣) وإنما : إنعام (٤) منها به : منها ن (٦) وحدها : وحده س ، م (٧) وحدها : وحدها ، ن ، ه || واحد : + واحد ه || منها : منها ع (٨) بالعرضيات : بالعوارض ه || لها : لها ن (١٢) أنه : ساقطة من س (١٤) على معنى ليس : ساقطة من د (١٥) فإنك : كأنك م (١٨) ولفظة : أرفظة ه .

- القصد الأول ، فإن كان هناك معنى آخر يقارن ذلك المعنى مقارنة من خارج ، يشعر الذهن به مع شعوره بذلك المعنى الأول ، فليس اللفظ دالا عليه بالقصد الأول ؛ وربما كان ذلك المعنى محمولا على ما يُحمل عليه معنى اللفظ ، كعنى الجسم مع معنى الحساس ؛ وربما لم يكن محمولا كعنى المحرك مع المتحرك . والمعنى الذى يتناوله اللفظ بالدلالة أيضا يكون على وجهين : أحدهما أولا والآخر ٥
- ثانيا ؛ أما أولا فكقولنا الحيوان ، فإنه يدل على جملة الجسم ذى النفس الحساس ، وأما ثانيا فكدلالتة على الجسم ، فإن معنى الجسم مضمّن فى معنى الحيوانية ضرورة ، فإدلال على الحيوانية اشتمل على معنى الجسم ، لا على أنه يشير إليه من خارج ، فيكون ها هنا دلالة بالحقيقة ، إما أولية وإما ثانية ، ودلالة خارجية ، إذا دل اللفظ على ما يدل عليه ، عرف الذهن أن شيئا آخر من خارج ١٠ يقارنه ، وليس داخلا فى مفهوم اللفظ دخول اندراج ولا دخول مطابق .

- فإن أردنا أن نختصر هذا كله ونحصله ، جعلنا الدلالة التى للألفاظ على ثلاثة أوجه : دلالة مطابقة ، كما يدل الحيوان على جملة الجسم ذى النفس الحساس ؛ ودلالة تَضَمُّن ، كما تدل لفظة الحيوان على الجسم ؛ ودلالة لزوم كما تدل لفظة السقف على الأساس . فإذا كان كذلك فلنرجع إلى مانحن فيه فقول : إنَّ المفهوم ١٥ من الحساس هو أنه شيء له جِسٌّ تَمَّ من خارج ما ، نعلم أنه يجب أن يكون جسما وذا نفس ، فتكون دلالة الحساس على الجسم دلالة لزوم . وأما الحيوان فإنما نعى به بحسب الاصطلاح الذى لأهل هذه الصناعة ، أنه جسم ذو نفس حساس ، فتكون دلالتة على كمال الحقيقة دلالة مطابقة ، وعلى أجزائها

(٢) يشعر : شعرد ، م || شعوره : شعوره د (٤) محمولا : + على ما يحمل عليه ن || مع المتحرك : ساقطة من د (٥) اللفظ : ساقطة من م || وجهين : الوجهين د (٦) أولا : الأول د (٨) ضرورة : ساقطة من ن || الحيوانية : الحيوان ن || الجسم : الجسمية س (١٣) أوجه : وجوه ع ، هـ (١٥) فلنرجع : + الآن هـ (١٦) ما : ساقطة من س .

دلالة تضمن . وأما دلالة الحساس على سبيل المطابقة ، فإنما هي على جزء فقط ،
وأما الكل وسائر الأجزاء ، فإنما تدل عليها على سبيل الزوم .

ولسنا نذهب ها هنا في قولنا لفظ دال ، إلى هذا الخط من الدلالة ؛ فقد
تقرر أن اللفظ الدال على الماهية ما هو وكيف هو ، ومن ها هنا تزول الشبهة
المذكورة . فأما اللفظ الذاتى للشيء الذى لا يدل على ماهية ما اعتبر ذاتيته له ،
لا بسبيل شركة ولا خصوص ، فانه لا يجوز أن يكون أعم الذاتيات المشتركة ،
وإلا لدل على الماهية المشتركة بوجه ، فهو إذن أخص منه ، فهو صالح لتمييز
بعض ما تحته عن بعض ، فهو صالح للإنية ؛ فكل ذاتى لا يدل بوجه على ماهية
الشيء فهو دال على الإنية .

- ١٠ فإن قال قائل : إن الذى يصلح للإنية هو بعينه يصلح للماهية ، فإن
الحساس ، وإن رذلت كونه دالا على ماهية الإنسان والثور والفرس ،
بمحال خصوص أو شركة ، فإنك لا تُرذَل دلالته على ماهية مشتركة للسمع
والبصير واللامس ؛ فليس يجب أن يكون الذاتى ينقسم إلى مقول في جواب
ما هو ، ومقول في جواب أى شيء ، انقساماً على أن لا يدخل أحدهما
في الآخر ، ولذلك لم يتبين لك أنه إذا كان الشيء دالا على الماهية ، فليس بدال
على الإنية ، بل يلزمك ما ألزمت القوم ، فنقول له : أما التشكك المقدم فينحل
بأن تعرف أننا لا نمنع أن يكون ماهو دال على إنية أشياء دالا على ماهية أشياء
أخرى ، بل ربما أوجبنا ذلك ؛ إنما نمنع أن يكون الحساس مثلاً دالا
على ماهية خاصة أو مشتركة للإنسان والفرس والثور ، كدلالة الحيوان
مع مشاركة الحيوان الحساس في الذاتية للإنسان والفرس والثور ؛ فإن

(١) فإنما : إنما ، م (٢) الكل : للكل (٤) ماهو : ما هي ن || وكيف
هو : وكيف عا (٥) له : به عا (٧) المشتركة : + له د ، ن || فهو : + إذن ن ، ه
(٨) للإنية : للإنية ه (٩) الإنية : الإينية ب ، ه (١٠) للإنية : للإنية ن ، ه
(١١) رذلت : أرذلت ه (١٣) فليس : وليس ي (١٤) هو : هي ن || أى شيء :
+ هو ي || على أن : ساقطة من ب ، س ، على أنه : ي (١٥) ولذلك ه || بدال : يدل د
(١٦) أنا : بآ ه || دالا : دال عا (١٩) كدلالة : دلالة عا (٢٠) الذاتية : الدلالة س

الحساس ذاتى مشترك لعدة أشياء ، كما أن الحيوان ذاتى مشترك لها ؛ إنما تمنع حكما آخر فنقول : إنهما بعد الاشتراك فى الذاتية المشترك فيها ، يفترقان فيكون الحيوان وحده منهما دالا على ماهية مشتركة للأشياء التى هما ذاتيان لها .

- ويجب أن تعلم أنا إذا قلنا : لفظ ذاتى، عنيما ذاتيا لشيء ، ثم نقول : ماهية أو غير ماهية ، فنحن بذلك أنه كذلك لذلك الشيء لا غيره . وإذا قلنا عن هذا ٥ فيكون ما هو أبعد من هذا ، فإن الذاتى للشيء ، كاللون للبياض ، قد يكون عرضيا لشيء آخر ، كما هو للجسم ، وهذا لا يوجب منع قولنا : إن الذاتى لا يكون عرضيا ؛ فإن غرضنا يتوجه إلى أنه لا يكون عرضيا لذلك الشيء الذى هو له ذاتى .

- ١٠ وأما التشكك الآخر فينبطل بأن نقول : إنا نغنى بالدال على الإنية ما إنما صلوحه للإنية فقط دون الماهية ، حتى إنه لا تكون دلالة على معنى مقوم يتم ماهية مشتركة أو خاصة ، بل على معنى مقوم يخص ؛ فإذا قلنا : الدال على الإنية عنيما هذا المعنى . فإن تشكك متشكك ، واستبان حال قول الحيوان على السميع والبصير واللامس ، هل هو قول فى جواب ما هو أو ليس ، وكيف يجوز أن يكون مقولا فى جواب ما هو ، فتكون هذه أنواع الحيوان وأمورا ١٥ مختلفة متباينة أيضا ، فينبطل لا يكون الحساس مقولا عليها فى جواب ما هو ، لأن الحيوان أعم دلالة . وكيف لا يكون كذلك وهو أكمل محمول على ما نعلمه عليه بالشركة ؟ فيجب أن ينتظر هذا المتشكك أصولا وأحوالا نعطيه إياه فى حمل الجنس على الفصل ، وذلك بعد فصول .

(١) لها : + فإننا نج ، ع ، هـ (٢) فنقول : وقول ع ، هـ (٤ — ٥) ماهية أو غير ماهية : ساقطة من د (٥) لا : + لشيء : ع (١٠) إنا : + إنما ع ، م ، هـ (١١) مقوم : مفهوم م (١٢) على معنى مقوم : معنى مفهوم م || مقوم : ساقطة من ن || الدال : إنية س (١٣) المعنى : هنا أوردت النسخ ع ، م ، هـ الفقرة المبينة فى أول الصفحة التالية سطر ١ — ٣ ثم عادت نسخة ق فقط فأوردتها فى موضعها الصحيح (١٥) وأمورا : وأمورا ع (١٦) متباينة : ومتباينة ن || أيضا : وأيضا ع ، م ، هـ (١٨) عليه : ساقطة من ع ، ن || هذا : منها ن || أحوالا : ساقطة من ب ، د ، ع ، م ، ن ، هـ ، هـ ، ي .

فإذ قد تبين هذا فنقول : إنَّ الذاتى الدالَّ على الماهية يقال له : المقول
فى جواب ما هو ؛ والذاتى الدال على الإنية يقال له : المقول فى جواب أى شىء
هو فى ذاته ، أو أى ما هو .

وإما العرضى فربما كان خاصاً بطبيعة المحمول عليه لا يعرض لغيره كالضدك
والكتاب للإنسان ، ويُسمَّى خاصة ؛ وربما كان عارضاً له ولغيره كالأبيض
للإنسان ولغيره ، ويسمى عرضاً عاماً . فيكون كل لفظ كلِّ ذاتى إما دالاً على
ماهية أعم ، ويسمى جنساً ، وإما دالاً على ماهية أخص ، ويسمى نوعاً ،
وإما دالاً على إنية ويسمى فصلاً . وأما الكلِّى العرضى فيكون إما خاصياً ويسمى
خاصة ، وإما مشتركاً فيه ويسمى عرضاً عاماً .

١٠ فكل لفظ كلِّى إما جنس ، وإما فصل ، وإما نوع ، وإما خاصة ، وإما
عرض عام . وهذا الذى هو جنس ليس جنساً فى نفسه ، ولا بالقياس إلى كل
شىء ، بل جنساً لتلك الأمور التى تشترك فيه . وكذلك النوع ليس هو نوعاً
فى نفسه ، ولا بالقياس إلى كل شىء ، بل بالقياس إلى الأمور التى هو أعم
منها . وكذلك الفصل إنما هو فصل بالقياس إلى ما يتميز به فى ذاته . والخاصة
١٥ أيضاً إنما هى خاصة بالقياس إلى ما يعرض لطبيعته وحده . وكذلك العرض
إنما هو عرض عام بالقياس إلى ما يعرض له لا وحده .

فالتكلم الآن فى كل واحد منها بانفراده ، ثم لنبحث عن مشاركتها
ومبايناتها ، على حسب العادة الجارية ، سالكين فيه مسلك الجماعة .

(١) فإذا قد تبين : فإذا تبين (١ — ٣) هذه الفقرة فى ع ، م ، فى فى الموضوع الذى أشرنا
إليه فى هامش الصفحة السابقة (٣) فى ذاته : ساقطة من ع || أوى : وأى : ع ، ن ، ه ، ي
(٤) كان : ساقطة من عا (٦) عرضاً : + ما ن (٧) على : + كمال ب
(٨) إنية : الإنية || خاصياً : خاصاً د ا (٩) ويسمى : فيسمى ع ، ن ، ه || عرضاً :
ساقطة من د ، د ا ، ن (١٢) هو : ساقطة من ع ، ه ، ي (١٣) الأمور التى : الأمر
الذى د ، ع ، م ، ن ، ه ؛ الأمور الذى (١٤) منها : منه ع ، ن ، ه (١٥) وحده :
ساقطة من ن || العرض : + العام د ، ن ، ه (١٧) منها : من هذه ع ، م ، ه ؛ ي
(١٨) ومبايناتها : ومقابلتها ع .

[الفصل التاسع]

(ط) فصل في الجنس

- فنعول : إنَّ اللفظة التي كانت في لغة اليونانيين تدل على معنى الجنس ، كانت تدل عندهم بحسب الوضع الأول على غير ذلك ، ثم نُقِلَت بالوضع الثاني إلى المعنى الذي يسمى عند المنطقيين جنسا . وكانوا أولئك يسمون المعنى الذي يشترك فيه أشخاص كثيرة جنساً ، مثل ولديهم كالمَلَوِيَّة ، أو بلديهم كالمصرية . فإنَّ مثل الملووية كانت تسمى عندهم باسم الجنس بالقياس إلى أشخاص العلويين ، وكذلك المصرية كانت تسمى عندهم جنسا بالقياس إلى أشخاص المولودين بمصر ، أو الساكنين بها ؛ وكانوا أيضا يسمون الواحد المنسوب إليه الذي تشترك فيه الكثرة جنسا لهم ، فكان على مثلا عندهم يُجعل جنسا للعلويين ، ومصر جنسا للمصريين ؛ وكان هذا القمم أولى عندهم بالجنسية ، لأنَّ علما سبب لكون الملووية جنسا للعلويين ، ومصر سبب لكون المصرية جنسا للمصريين . ونظن أنَّ السبب أولى بالاسم من المسبب إذا وافقه في معناه ، أو قاربه . ويشبه أيضا أنهم كانوا يسمون الحرف والصناعات أنفسها أجناسا لشاركين فيها ، والشركة نفسها أيضا جنسا . فلما كان المعنى الذي يسمى الآن عند المنطقيين جنسا هو معقول واحد له نسبة إلى أشياء كثيرة تشترك فيه ، ولم يكن له في الوضع الأول اسم ، نُقِلَ له من اسم هذه الأمور المتشابهة له اسم ، فسمى جنسا ، وهو الذي يتكلم فيه المنطقيون ويرسمونه بأنه المقول على كثيرين مختلفين بالنوع في جواب ما هو .

(٣) لغة اليونانيين : اللغة اليونانية هـ (٥) وكانوا : فكانوا د ، ع ، عا ، ي ؛ فكان ن ، هـ || يسمون : يسمى ن (٦) كثيرة : كثيرون عا ، م ، هـ || جنسا : ساقطة من هـ (٧) الملووية : + مثلا هـ || كانت : كان ب ، س ، ن ، هـ || عندهم : ساقطة من ي || بالقياس : وبالقياس ب ، م ، هـ (٨) تسمى عندهم : ساقطة من عا (٩) الساكنين : والساكنين هـ (١٠) على : + رضى الله عنه عا ، هـ (١١) القم : + كان عا ، م || بالجنسية : باسم الجنس هـ (١٤) أيضا : ساقطة من د (١٧) قل له : قل د || المتشابهة : المتشابهة د ، عا ، ن ، هـ ، ي || فسمى : يسمى د (١٨) فيه : ساقطة من ي || المنطقيون : ساقطة من س

وقبل أن نُشرِّح في شرح هذا التحديد ، فيجب أن نُشير إشارة خفيفة إلى معنى الحدِّ والرسم ، ونؤخر تحقيقه بالشرح إلى الجزء الذي نشرح فيه حال البرهان فنقول : إنَّ الغرضَ الأول في التحديد هو الدلالة باللفظ على ماهية الشيء ، فإنَّ كان الشيء معناه معنى مفردا غير ملثم من معان ، فلن يصلح أن يدل على ذاته إلا بلفظ يتناول تلك الذات وحدها ، ويكون هو اسمها لا غير ، ولا يكون له ما يشرح ماهيته بأكثر من لفظ هو اسم ؛ وربما أتى باسم مرادف لاسمه يكون أكثر شرحا له . لكن دلالة الاسم إذا لم تُقدِّم علما بمجهول ، احتيج إلى بيان آخر لا يتناول ذاته فقط ، بل يتناول نسباً وعوارض ولواحق ولوازم لذاته ، إذا فُهِمَت تبه ذهن حينئذ لمعناه منتقلا منها إلى معناه ، أو يقتصر على العلامات دون الماهية ، فلا ينتقل إليها ، وعلى ما هو أقرب إلى فهمك في هذا الوقت . فمثل هذا الشيء لأحدِّ له ، بل له لفظ يشرح لواحقه من أعراضه ولوازمه .

وأما إنَّ كان معنى ذاته مؤلفا من معان ، فله حد ، وهو القول الذي يُؤلف من المعاني التي منها تحصل ماهيته حتى تحصل ماهيته ، ولأنَّ أخص الذاتيات بالشيء إما جنسه ، وإما فصله ، على ما يجب أن نتبَّه له مما سلف ذكره ؛ فأما فصل الفصل ، وجنس الجنس ، وما يتركب من ذلك ، فهو له بواسطة ، وهو في ضمن الجنس والفصل . فيجب أن يكون الحد مؤلفا من الجنس والفصل ؛ فإذا أحضر الجنس القريب ، والفصول التي تليه ، حصل منها الحد ، كما نقول في حد الإنسان : إنه حيوان ناطق . فإنَّ كان الجنس لاسم له ، أتى

(٢) ونؤخر : ونعرض س (٣) إن : ساقطة من د ، ع ، م ، ن (٤) الشيء . معناه معنى : معنى الشيء . معنى ع ، ه || معنى : ساقطة من ن (٥) عل : ساقطة من د || تلك الذات وحدها ويكون هو اسمها : ذلك الذات وحده ويكون هو اسمه د ، ع ، م ، ن ، ه ، ي (٦) ولا : فلا ع ، ن ، ه ، ي || بأكثر : بالأكثر س (٧) يكون : فتكون ي (١٠) الماهية : العلامة س ؛ ساقطة من د (١١) بل : ساقطة من ي (١١ — ١٢) لواحقه من أعراضه ولوازمه : من لواحقه أعراضه ولوازمه ع (١٦) فصل : جنس م (١٧) وهو : وهم (١٩) نقول : هو م .

أيضا بمجده، كما لولم يكن للحيوان اسم أتى بمجده فقيل : جسم ذو نفس حساس ،
ثم الحق به ناطق . وكذلك من جانب الفصل .

- فالحمد بالجملة يشتدل على جميع المعاني الذاتية للشيء ، فيبدل عليه إما دلالة
مطابقة ، فعلى المعنى الواحد المتحصل من الجملة ، وإما دلالة تضمن ، فعلى
الأجزاء . وأما الرسم فلأنما يتوخى به أن يؤلف قول من لواحق الشيء ٥
يساويه ، فيكون لجميع ما يدخل تحت ذلك الشيء لا لشيء غيره ، حتى يدل عليه
دلالة العلامة . وأحسن أحواله أن يُرتَّب فيه أولا جنس ، إما قريب وإما بعيد ،
ثم يؤتى بجملة أعراض وخواص ، فإن لم يفعل ذلك كان أيضا رسما ، مثال ذلك
أن يقال : إنَّ الإنسان حيوانٌ عريض الأظفار ، متصبُّ القامة ، بادي
البشرة ، ضحاك ، أو تذكر هذه دون الحيوان . فالمقول في شرح اسم الجنس ١٠
هو كالجنس للشيء الذى يسمى جنسا ، فن المقول ما يقال على واحد فقط ،
ومنه ما يقال على كثيرين ، فيكون المقول على كثيرين كالجنس الأقرب . وأما
المقول لا على كثيرين ، فلا يتناول الجنس . ثم المقول على كثيرين يتناول الجنس
المذكورة ، إلا أننا قلنا : مختلفين بالنوع في جواب ما هو ، اختص بالجنس ،
ونعنى بالمختلفين بالنوع المختلفين بالحقائق الذاتية ، فإن النوع قد يُقال لحقيقة ١٥
كل شيء في ماهيته وصورته غير ملتفت إلى نسبته إلى شيء آخر ، خصوصا
إذا كان يصح في الذهن حملُه على كثيرين ، تشارك فيه بالفعل أو لا تشارك فيه
بالفعل بل بالقوة ، أو احتمال التوهم ، وليس يحتاج في تحقيق الجنس إلى أن
يُلتفت إلى شيء من ذلك . وإذا كانت أشياء مختلفة الماهيات ، ثم قيل عليها
شيء آخر هذا القول ، كان ذلك الشيء الآخر جنسا . ٢٠

- (١) أيضا : ساقطة من ى (٣) فبدل : ويدل م ، هـ || عليه : عليها بخ ، د ، ا ، هـ ||
فبدل عليه : ساقطة من ع ، ن (٤) فعل : مثل م (٥) وأما : فأما ى || به : فيه هـ ||
قول : ساقطة من ع || الشيء : الشيء ع ، ن (٦) لشيء : الشيء هـ (٧) يرتب : يرتبى
(٨) فإن : وإن ع ، هـ - (٩) إن : ساقطة من س (١١) الذى : ساقطة من ن
(١٣) لا : ساقطة من ع (١٥) بالحقائق : في الحقائق ع ، م ، ن ، هـ ، ى
(١٦) نسبة : نسبة م (٢٠) الآخر : ساقطة من س .

فافهم من قولنا : إنَّ هذا الشيء يقال على هؤلاء الكثيرين في جواب ماهو ،
أنَّ ذلك بحال الشركة كما علمت .

وأما الفصل ، فإنه غير مقول في جواب ماهو بوجه . وأما النوع ، فإنه ليس ،
من حيث هو نوع ، مقولا على شيء قولا بهذه الصفة ، بل مقولا عليه ، فإنَّ
اتفق أنَّ قيل هو بعينه هذا القول ، فقد صار جنسا . فلما يلزمنا أن نعلم
في الحدود التي للأشياء الداخلة في المضاف ، أننا نريد بها كونها لشيء ، من حيث
هي لها معنى الحدود ، كأننا لما قلنا هذا الحد للجنس ، استشرنا في أنفسنا
زيادة يدل عليها قولنا : من حيث هو كذلك ، لو صرحنا بها . وأما الشيء
الذي يخص من بعد باسم النوع ، فستعلم أنه لا يقال على كثيرين مختلفين بالنوع ،
بل بالعدد . ١٠

وأما العرضيات ، فلا يقال شيء منها في جواب ما هو ، فلا شيء غير الجنس
موصوفا بهذه الصفة ، وكل جنس موصوف بهذه الصفة ، لأننا حصَّلنا معنى
هذا الحد ، وجعلنا لفظ الجنس اسما له .

وقد يعرض هاهنا شبهة : من ذلك أنه إذا كان للجنس شيء كالجنس ،
وهو المقول على كثيرين ، كان للجنس جنس ، إذا قيل الجنس على المقول
على الكثيرين الذي هو جنسه ، وكان الجنس مقولا على الجنس نفسه ، فنقول
في جوابه : إنَّ المقول على الكثيرين يُقال على الجنس كقول الجنس ،
والجنس يقال عليه لا كقول الجنس بل كقول العرض له ؛ إذ ليس يقال :

(١) فافهم : وافهم ع ، م ، ه ، ي (٣) وأما : فأما د ، م ، ن (٥) بعينه :
نفسه ع ، م ، ن ، ه (٧) لما : + إذا ن (٩) يخص من : يخص م
(١٢) حصانا : خلصنا س ؛ جعلنا ه (١٤) إذا : إن ع ، م ، ن ، ه ، ي
(١٥ — ١٦) لجنس... وكان : ساقطة من عا (١٥) إذا : وإذا ه ، ي ؛ إن : عا ، م ، ن
(١٦) الكثيرين : كثيرين م ، ن ، ه || وكان : كان ي ؛ فكان س ، ه || فنقول : نقول ي
(١٧) كقول الجنس : + نفسه : بخ ، عا ، م ، ن ، ه ، ي (١٨) له : عليه م ، ه ، ي

- إِنَّ كُلَّ مَقُولٍ عَلَى كَثِيرِينَ جِنْسٍ ، وَكُلُّ مَا هُوَ جِنْسٌ ، فَإِنَّمَا يُقَالُ عَلَى كُلِّ مَا هُوَ لَهْ جِنْسٍ ، بَلِ الْمَقُولُ عَلَى كَثِيرِينَ تَعْرِضُ لَهُ الْجِنْسِيَّةُ عِنْدَ اعْتِبَارٍ مَا ، كَمَا تَعْرِضُ لِلْجِيَوَانِ الْجِنْسِيَّةُ بِاعْتِبَارِ مَا ، وَهُوَ اعْتِبَارُ الْعُمُومِ بِحَالٍ ، وَكَمَا نَشْرَحُ لَكَ كُلَّ هَذَا عَنْ قَرِيبٍ ، مِنْ غَيْرِ أَنْ تَكُونَ الْجِنْسِيَّةُ مَقُومَةً لِلْجِيَوَانِ الْبَتَّةَ . وَلَا يَمْنَعُ أَنْ يَكُونَ الْمَعْنَى الْأَخْصَ قَدْ يُقَالُ عَلَى الْأَعْمِ ، لَا عَلَى كُلِّهِ ؛ وَلَوْ كَانَ الْجِنْسُ ٥ يُقَالُ عَلَى الْمَقُولِ عَلَى الْكَثِيرِينَ قَوْلَ الْمَقُولِ عَلَى الْكَثِيرِينَ عَلَى الْجِنْسِ لَكَانَ شَطَطًا عَمَلًا .

- وَمَا يَشْكُكَ هَا هُنَا اسْتِعْمَالُ لَفْظَةِ النَّوعِ فِي حَدِّ الْجِنْسِ . فَإِنَّكَ إِذَا أَرَدْتَ أَنْ تَحْدُدَ النَّوعَ ، يُشَبِّهُهُ أَنْ لَا تَجِدُ بُدًّا مِنْ أَنْ تَدْخُلَ فِيهِ اسْمُ الْجِنْسِ ، كَمَا يُبَيِّنُ لَكَ بَعْدَ ، إِذْ يُقَالُ لَكَ إِنَّ النَّوعَ هُوَ الْمَرْتَبُ تَحْتَ الْجِنْسِ ، وَكِلَاهُمَا ١٠ لِلتَّعْلُمِ مَجْهُولٌ ، وَتَعْرِيفُ الْمَجْهُولِ بِالْمَجْهُولِ لَيْسَ بِتَعْرِيفٍ وَلَا بَيَانٍ ؛ وَكُلُّ تَحْدِيدٍ أَوْ رِسْمٍ فَهُوَ بَيَانٌ . وَقَدْ أُجِيبَ عَنْ هَذَا فَقِيلَ : إِنَّهُ لَمَّا كَانَ الْمُضَافَانِ إِنَّمَا يُقَالُ مَا هِيَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِالْقِيَاسِ إِلَى الْآخَرِ ، وَكَانَ الْجِنْسُ وَالنَّوعُ مُضَافَيْنِ ، وَجَبَ أَنْ يُؤْخَذَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا فِي بَيَانِ الْآخَرِ ضَرُورَةً ، إِذْ ١٥ كَانَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا إِنَّمَا هُوَ هُوَ بِالْقِيَاسِ إِلَى الْآخَرِ . فَهَذَا الْجَوَابُ هُوَ زِيَادَةُ شَكٍّ فِي أُمُورٍ أُخْرَى غَيْرِ الْجِنْسِ وَالنَّوعِ ، يَشْكُلُ فِيهَا مَا يَشْكُلُ فِي الْجِنْسِ وَالنَّوعِ . وَزِيَادَةُ الْإِشْكَالِ لَيْسَتْ بِحُلٍّ ، فَإِنَّ الْحَقَّ يَقُولُ : وَرُدُّ حُدُودِ الْمُضَافَاتِ عَلَى حَدِّ الْجِنْسِ وَالنَّوعِ ، وَعَرَّفْنِي أَنَهَا إِذَا كَانَتْ مَجْهُولَةً مَعًا ، فَكَيْفَ يُعْرَفُ الْوَاحِدُ مِنْهَا بِالْآخَرِ ؟ وَأَيْضًا فَإِنَّ مِنْ شَأْنِ الْحُلِّ أَنْ تَقْصِدَ فِيهِ مَقْدَمَاتٍ

(٢) لَهُ : سَاقِطَةٌ مِنْ س (٤) كُلٌّ : سَاقِطَةٌ مِنْ عَا ، ن ، ه ، ي || وَلَا يَمْنَعُ : لَا يَمْنَعُ م

(٦) الْمَقُولُ عَلَى : سَاقِطَةٌ مِنْ م || الْكَثِيرِينَ : كَثِيرًا ، م ، ه (٨) يَشْكُكَ : يَشْكُلُ م

(١٠) لَكَ : + مِنْ ه || وَكِلَاهُمَا : وَكِلَاهُمَا ، عَا (١٢) إِنَّمَا : سَاقِطَةٌ مِنْ د ، ن

(١٤) وَاحِدٌ : سَاقِطَةٌ مِنْ س || إِذَا : إِذَا ي (١٥) هُوَ هُوَ : هُوَ ، ن ، ي

(١٦) فِيهَا : فِيهَا عَا (١٧) الْإِشْكَالُ : إِشْكَالٌ ن || لَيْسَ : لَيْسَ عَا ، ه

(١٨) عَرَفْنِي : عَرَضَ د (١٩) الْحَدُّ : الْحُلُّ س || تَقْصِدُ : تَعَضُّبٌ ، س

الشك فتكر جميعها ، أو واحدة منها . وليس في الحل الذى أوردّه هذا الحال
تعرّضُ لشيء من تلك المقدمات ؛ فإنه لم يقل إن الجنس والنوع ليسا معا
مجهولين عند المبتدئ المتعلم ، ولم يقل إنه إذا عُرِّفَ كلُّ واحد منهما بالآخر
وهو مجهول ، فليس هو تعريف مجهول بمجهول ، فإن هذا لا يمكن إنكاره ؛
ولا أيضا يسوغ إنكار الثالثة وهى أن تعريف المجهول بالمجهول ليس بيان ،
ولا الترتيب الذى لهذه المقدمات غير موجب لصحة المطلوب بها ؛ فإذا كان
هذا الحال لم يتعرض لمقدمة من قياس الشك ، ولا لتأليفه ، فلم يعمل شيئا .
وأىضا فقد وقع فيه غلط عظيم : وهو أنه لم يميز فيه الفرق بين الذى يعرف
مع الشيء ، وبين الذى يعرف به الشيء ؛ فإن الذى يعرف به الشيء هو
مما يعرف بنفسه ويصير جزءا من تعريف الشيء ، إذا أضيف إليه جزء آخر
توصل إلى معرفة الشيء ، ويكون هو قد عرف قبل الشيء . وأما الذى يعرف
مع الشيء فهو الذى إذا استتمت المعرفة بتوافى المعارف للشيء معا عُرِّفَ
الشيء وعرف هو معه ، ولا تكون المعرفة به تسبق معرفة الشيء حتى يعرف به
الشيء ، فذلك لا يكون جزءا من جملة تعريف الشيء ؛ فإن أجزاء الجملة
التي تعرف الشيء ما لم تجتمع معا ، لم تعرف الشيء ، والواحد منها يكون دالا
على جزء من المعنى الذى للشيء فقط . فإدامت الأجزاء تذكر ولم تستوف
جميعها ، يكون الشيء بعد مجهولا ؛ فإذا توافى عرف الشيء حينئذ ، وعرف
ما يعرف مع الشيء .

والمضافات إنما تعرف معا ، ليس بعضها يعرف بالبعض ، فتكون معرفة بعضها

قبل معرفة البعض ، فتكون معرفة البعض لاعم معرفته . وبالجملة ما يُعرف مع الشيء

(١) جميعها : جميعا (٣) المتعلم : للتعليم ، هـ (٥) وهى : ساقطة من م ، ن ، هـ
|| تعريف : يعرف م || بالمجهول : بمجهول ن || بيان : بيان هـ (٦) ولا الترتيب :
والترتيب عا ، هـ || فإذا : فإن عا ؛ وإذا ب ، س (٧) الحال : الحل هـ
(٨ - ٩) يعرف ... الذى : ساقطة من م (٩) به : ساقطة من هـ || هو : وهو س
(١٠) ما : ما عا (١١) ويكون : فيكون ب ، س (١٢) بواقى... المعرفة : ساقطة
من م (١٣) هو : ساقطة من ي (١٤) فذلك : فذلك م ؛ وذلك عا (١٧) توافى : توافقت
س ؛ + المعارف بخ ، دا ، هـ (١٩) معرفة : معرفتها (٢٠) معرفة : معرفة م

- غير الذى يعرف به الشيء؛ فإن الذى يعرف به الشيء هو فى المعرفة قبل الشيء . وكذلك فإننا نقول: إن المتضايفات لاتحد على هذه المجازفة التى أوما إليها من ظن أنه يحل هذا الشك ، بل فى تحديدهما ضرب من التلطف يزول به هذا الانغلاق؛ ولهذا موضع بيان آخر . وأما مثاله فى العاجل، فهو أنك إذا سئلت: ما الأخ؟ لم تعمل شيئا إن أجبت: إنه الذى له أخ، بل تقول: إنه الذى أبوه هو بعينه أبو إنسان آخر الذى يقال إنه أخوه، فتأتى بأجزاء بيان ليس واحد منها متحددا بالمضاف الآخر؛ فإذا فرغت تكون قد دلت على المتضايفين معاً. وإذا قد تقرر أن هذا الحل غير مغن، فلنرجع نحن إلى حيث فارقناه فنقول: إن تحديد الجنس يتم، وإن لم يؤخذ النوع فيه نوعاً من حيث هو مضاف إليه، بل من حيث هو الذات؛ فإنك إذا عנית بالنوع الماهية والحقيقة والصورة، وقد يعنى به ذلك كثيراً فى عادتهم، لم يكن النوع من المضاف إلى الجنس. وإذا عנית بالمختلفين بالنوع المختلفين بالماهية والصورة، تم لك تحديد الجنس. فإنك إذا قلت: إن الجنس هو المقول على كثيرين مختلفين بالحقائق والماهيات والصور الذاتية فى جواب ما هو، تم تحديد الجنس، ولم تحتج إلى أن تأخذ النوع من حيث هو مضاف فتورده فى حده، وإن كانت الإضافة تندرج فى ذلك اندراجاً لا يكون معه جزء الحد متحددا بالحدود بالحد. أما الاندراج فلا أنك إذا قلت: مقول على المختلف بالماهية، جعلت المختلف بالماهية مقولاً عليه، وهذه إشارة إلى ما عرض لها من الإضافة. وأما أنك لم تجعل جزء الحد متحددا بالحدود بالحد، فلا أن جزء الحد هو الماهية، أو كلية تخالف بالماهية؛ والماهية من حيث هى ماهية، والكلية المخالفة بالماهية، غير متحددة بالجنس، فتكون قد حددت
- (١) غير: + الشيء || هو: فهو هـ، ي || قيل: وقبل عا (٢) وكذلك: ولذلك عا، م، ن، هـ، ي (٥) إنه: بأنه هـ، ي (٦) هو: هو عا || بأجزاء. بيان: بآخر إنسان م (٨) الحل: الحد س، الحال م || فلنرجع: فراجع عا، م، ن || نحن: ساقطة من عا (٩) فيه نوعاً: هو نوع هـ (١١) وإذا: فإذا عا، م، ن، هـ، ي (١٣) مختلفين: ساقطة من ي (١٤) إلى: ساقطة من ي (١٦) بالحد: ساقطة من ي (١٧) مقول: مقولاً ن || جعلت المختلف بالماهية: ساقطة من د (١٨) وأما هـ (١٩) بالماهية: الماهية ي (٢٠) هى: هو عا || بالماهية: للماهية ي

المقالة الثانية

من الفن الثاني

الفصل الأول

[فصل (١)]

- ٥ في حال مناسبة الأجناس وفصولها المقسمة والمقومة، وتفهم هذه الأجناس العشرة العالية ، وحال قسمة الموجود إليها ، وابتداء القول في أنها عشرة لا تدخل تحت جنس ولا يدخل بعضها في بعض ولا جنس خارج عنها

- ١٠ إن الأجناس العالية لا يوجد لها فصول مقومة بل تنفصل بذواتها ، وإنما كان يكون لها فصول مقومة لو كانت لها أجناس فوقها ، وبالجملة معانٍ أهم منها داخلة في جواهرها ، فتحتاج أن تنفصل في جواهرها عنها بغيرها ، كما تبين في صناعة أخرى ؛ ولكن إنما توجد لها الفصول المقسمة .

- والأنواع السافلة لا توجد لها فصول مقسمة . نعم ، قد يكون لها أعراض وخواص مقسمة . وإنما كان يكون لها فصول مقسمة لو صلح أن يكون لها أنواع تحتها . وأما الأجناس والأنواع المتوسطة فإنها هي التي يوجد لها فصول مقومة وفصول مقسمة . ففصولها المقومة هي التي تقسم أجناساً فوقها ؛ وفصولها المقسمة هي التي تقوم أنواعاً تحتها ؛ وكل ما قوم جنساً هو فوق فإنه يقوم كل ما تحته ؛ لكن تقويمه الأول لما قسم إليه المجلس قسمة أولى ؛ وكل ما قسم جنساً أو نوطاً هو تحت فإنه يقسم ما فوقه .

(٢) الثاني : + خمسة فصول د ، ن ، هـ ، س من الجملة الأولى غ ، هـ || (٤) فصولها : (٤) المقومة : المنوعة غ ، ع || (٦) إليها : سافلة من ن || جنس : + واحداً || (٧) خارج : خارج ب ، سا ، هـ || (٨) تنفصل : فضل س ، م ، هـ || (٩) كانت : كان ع || معان : معان ع || (١٠) تحتاج : تحتاج س || جواهرها : جواهرها س ، ي || (١١) تبين : تبين سا ، ن || (١٣) يكون : كان ع || (١٤) فاتها : فاتها هـ || مقسمة : مقومة غ || (١٥) أنواعا : أنواعا س ، م ، ي || قوم : يقوم سا ، م || (١٦) الأول : الأول ن || قسمة : قسم ن .

ولا يبعد أيضا أن يكون الأقدم هو المعنى الآخر؛ فلما كان هذا المعنى يلزمه أن يكون نوع الأنواع، ويختص في إضافاته بالنوعية فقط من غير جنس، جُعل أولى باسم النوعية، وتسمى من حيث هو ملاصق للأشخاص نوعا أيضا. وهذا شيء ليس يمكنني تحصيله، وإن كان أكثر ميل هو إلى أن أول التسمية وقع بحسب اعتبار النوع المضاييف، لكنه يجب علينا أن نعلم أن النوع الذي هو أحد الخمسة في القسمة الأولى، هو بأى المعنيين نوع، فنقول: إنه قد يمكن أن تخرج القسمة الخمسة على وجه يتناول كل واحد منهما دون الآخر، فإنه إذا قيل: إن اللفظ الكلى الذاتى، إما أن يكون مقولا بالماهية أو لا يكون، والمقول بالماهية إما أن يكون مقولا بالماهية المشتركة لمختلفين بالنوع، أو لمختلفين بالعدد دون النوع، كان قسمة المقول بالماهية تتناول الجنس والنوع الملاصق للأشخاص، فيضيق اعتبار النوع بالمعنى الذى يكون بالإضافة إلى الجنس في القسمة الأولى، بل ينقسم بعد ذلك ما هو مقول على كثيرين مختلفين بالنوع في جواب ما هو إلى ما هو كذلك، ولا يقال عليه مثل ذلك، فيكون الذى يسمى جنسا فقط، وإلى ما يكون مقولا على كثيرين، ويقال عليه آخر هذا القول فيصير هذا الاعتبار نوعا. لكن هذه القسمة لا تُخرج طبيعة النوعية بالمعنى المضاف مطلقا، بل تخرج قسما من هذه النوعية بهذا الاعتبار، وهو ما كان جنسا وله نوعية، وتخرج طبيعة النوع بالاعتبار الخاص سالما صحيحا. وقد يمكن أن يقسم بحيث يخرج النوع بمعنى الأعم، فيكون النوع بالمعنى الخاص في القسمة الثانية، حتى يكون ما هو نوع: إما الذى هو نوع الأنواع الذى يعرض له أن يكون النوع بالمعنى الذى يجعله أخص، وإما الذى هو نوع يتجنس ٢٠

(٢) إضافاته: إضافته د، ع || جنس: يتجنس ع، ن، هـ (٣) وسمى: فسمى ع، ن، هـ (٥) المضاييف: المضاف ن || علينا: ساقطة من ن || نعلم أن: نعلم م || أن النوع: أنه النوع هـ (٧) الخمسة: + القسمة عـ (٨) إما أن يكون مقولا بالماهية: ساقطة من د (١٠) فيضيق: ويضيق ع، ن، هـ (١٤) هذا: بهذا ع، ن، هـ (١٥) قسما: قسم م (١٨) بالمعنى: بمعنى ب، د، م (١٨—١٩) ما هو... أن يكون: ساقطة من م (٢٠) يتجنس: يتجنس ع، ع، ن، هـ الجنس م؛ الجنس م؛ الجنس هـ

- لكلّك إذا قسمت الكلّ — من حيث هو كلي — فأولى الاعتبار به أن تنقسمه
 قسمةً تكون له بالقياس إلى موضوعاته التي هو كلي بحسبها ، فهناك يذهب
 النوع الذي بالمعنى الأعم ؛ وإنما يحصل من بعد باعتبار نان ، وهناك يصير النوع
 المشعور به أولاً هو النوع بالمعنى الخاص . وإن لم يراع هذا — بل روعي أحوال
 الكليات وعوارضها فيما بينها من حيث هي كلية ، مثل الزيادة في العموم
 والخصوص التي لبعضها عند بعض ، لا عند الجزئيات — خرج لك النوع المضاف ،
 على ما نورده عن قريب .

- وليس يجب أن يكون هذا التخميس مشتملاً على كل معنى تكون إليه
 قسمة الكلّ ؛ فإن الشيء قد ينقسم أقساماً قسمة تامة ، وتقتل منها أقسام
 له أخرى إنما تأتي سليمةً بقسمة أخرى ؛ فإن الحيوان ، إذا قسمته إلى ناطق
 وأعمى ، لم يكن إلا قسمين ، وأفلت المشاء والطائر ، واحتاج إلى ابتداء قسمة .
 وليس يجب أن نتعسر ونقول : إن هذه القسمة الخمسة يجب أن تشتمل على كل
 معنى يكون من أقسام الكلّ واعتباراته ، بل يجب أن تعلم أنه إنما يحمل على هذا
 التعسر اشتراك قسمين متباينين في اسم وهو اسم النوع ، بل الأخرى أن نقول :
 إن هذه الخمسة إذا تحصلت ، حصل من المناسبات التي بينها أمر آخر ، هو حال
 الأخص من المقولات في جواب ما هو عند الأعم ، حتى يكون ذلك نوعية
 الأخص ، وكما يعرض مثل ذلك أيضاً شخصية وجزئية ، ولكن تلك قد تركت
 إذ لا التفات إليها . فإن أثرنا أن نجعل القسمة مخرجةً للنوع بالمعنى المضاف
 الذي هو أعم ، وجب أن نقول : إن اللفظ الذاتي إما مقول في جواب ماهو ،
 وإما غير مقول ؛ ونعني بالمقول في جواب ماهو ، ما يصلح أن يكون — إذا سئل

(٣) الذي : ساقطة منى (٤) هو : وهو م (٥) هي : هو م

(٨) إليها : م ، ن ، ي (٩) قسمة : ساقطة منى

(١٠) له : ساقطة من ع ، هـ (١٤) وهو : هو م (١٥) تحصلت : حصلت

(١٧) الأخص : للأخص ع ، م ، ن ، هـ ، أ ، ق ، د : ساقطة من ع (٢٠) يصلح : يصلح م

وهذه الأمثلة التي أوردناها ليست تدل التسع منها على المقولة دلالة الاسم على المعنى، بل دلالة الاسم على ذى المعنى، إذ كان هذا أحرف. ثم تنتقل منه إلى المعنى، وذلك لأن قولنا أبيض ليس اسماً للكيفية بل اسماً لشيء هو ذوكيفية، وهو الجوهر. لكن من ههنا تنبيه على وجود الكيفية؛ فإن الأبيض كزبد وككرباس أعرف عند التخيل من البياض الذى هو مجرد الكيفية، والتخيل أسبق إلينا فى هذه الأمور من العقل. فإذا أخطرت ببالك الأبيض، فكان شيئاً ذا بياض، ذلك هذا على البياض دلالة المعنى على الأمر على الأمر. فالمقولة ليست هى الأبيض، بل البياض. وكذلك ليست الكية هى شيئاً ذا ذراعين، بل نفس الذراعين. وكذلك الحال فى البواقي.

فالألفاظ التى تدل على الجواهر تدل على ذات فقط دلالة الاسم؛ ولا تدل على أمر تنسب إليه هذه الذات، دلالة الاسم ولا دلالة المعنى. وأما إذا قلت بياض، فإن هذا اللفظ يدل على معنى البياض دلالة الاسم ويدل على معنى آخر؛ وذلك أنك كما تسمع لفظ البياض وتفهم، يبادر بك ذهنك فى أكثر الأمر إلى أن تخطر بالبال شيئاً آخر هو الأبيض. وكذلك الحال فى كل واحد من التسعة. فالمقولات التسع هى ما يدل عليه البياض والمقدار والعدد والأبوة والكون فى المكان، كقولك الإنجاد والإتهام، والكون فى الزمان، كقولك العتاقة والحداثة، والوضع كقولك القيام والجلوس، وأيضاً ما يدل عليه التسليح، وصدور الفعل كالقطع، وقوله كلاً تقطع مادام ينقطع.

والمباحث فى أمر هذه العشرة كثيرة. منها أنه هل يمكن أن تستند كلها إلى جنس واحد، كما ظن أن الموجود جنس لها؟ ومنها أنه إن لم يمكن ذلك فيها، فهل يمكن أن

(١) على المعنى : ساقطة من م، ي || (٢) الاسم على ذى المعنى : ساقطة من م، ي || إذ : إذا ن
 منه : منها ع، د، ي || (٣) ليس : وليس د || (٤) كبراس : بمعنى القطن || (٥) فى : من د
 (٦) فكان : وكان ع || دلالة : دالاً ي || (٧) شيئاً : شئ، ب || (٨) قس : + طول د
 (٩) فالألفاظ : والألفاظ د || الجواهر : الجوهر م، د، ي || ولا : ساقطة من ي || (١٠) هذه : هذا
 د، ع، ع، م || (١٤) فى المكان : والمكان سا || (١٥) الحداثة : الحدث ع، الأحداث ي ||
 والوضع كقولك القيام : ساقطة من ع || الجلوس : القعود ب، س || (١٥ - ١٦) والوضع :
 والتسلح : وأيضاً ما يدل على القيام والجلوس والتسلح ي || (١٥) يدل : يدل م، ي || (١٦) الفعل :
 للفعل ع، م، ي || كالقطع : بالقطع ع، م، ي || كلاً تقطع : بالقطع ع، م، ي ||
 (١٧) أنه : أنها ع، د، ي || (١٨) كما : كن ع، د، ي || أن : ساقطة من د، ع، ن،
 م، د || جنس : جنس د، ن || أنه : ساقطة من ن؛ أنها ع، ي || يمكن : يكن ع، ع.

يفرد الجوهر جنسا ويجعل المرض جنساً واحداً يعم التسمة ؟ ومنها أنه إن لم يمكن هذا ، فهل يمكن أن تجمع في أكثر من اثنتين وأقل من عشرة ؟ ومنها أن هذه هل تستعمل على جميع الموجودات ، فلا يشذ منها شيء ، أو لا تستعمل ، بل ههنا أمور أخرى لا تدخل في شيء من المقولات ؟ ومنها أن الموجود كيف يتشعب إلى هذه العشرة مع كون أمور أخرى خارجة عنها أو مع لا كون أمور أخرى خارجة عنها ؟

- فقول : أما البحث الأول ، وهو حال نسبة الموجود إلى هذه العشرة فإن المشهور من النظر فيه أن يعدوا وجوه قسمة الواحد إلى الكثرة ، فيطولوا وجهاً وجهاً حتى يبق ما يؤثر بقاءه . وليس في تمديدنا ذلك كله فائدة ؛ إذ من المعلوم أن الموجود مقول على هذه العشرة ، وأنه إنما يتكرر فيها تكثير المقول ، لا تكثير وجوه أخرى مما يطولون به كلامهم . وتكثير المقول يكون على وجوه ثلاثة : إما أن يتكرر تكثر المتواطىء في ١٠ موضوعاته أو تكثر المتفق الصرف الذي يشمل التشابه والاشتراك ، أو تكثر المشكك . ثم من امتنع أن يعقل أن للوجود معنى واحداً في هذه العشرة ، فقد فارق الفطرة ؛ وخصوصاً إذا قال : إن الدليل على اختلاف هذه العشرة في معنى الوجود أن الجوهر موجود بذاته والعرض موجود بغيره ، وأن الجوهر موجود لا يحتاج في وجوده إلى وجود آخر ، والعرض موجود يحتاج في وجوده إلى ذلك ، فقد أشرك هذين الشئيين في شيء ١٥ وهو لفظ الموجود ، ثم فرق بعد ذلك بأنه بذاته أو بغيره وأنه ذات أو غير ذات .

فهذا الموجود المستعمل ، إن كان يدل على معنى يجتمع فيه العرض والجوهر ثم يفترقان من بعد ، فقد حصل معنى جامع ؛ وإن لم يدل على معنى جامع ، فكيف فارق أحدهما الآخر ؟ بل لكل واحد منهما معنى غير معنى الآخر ، وأحدهما بذاته والآخر بغيره ؛

- (١) هذا : هذه ب ، س || (٢) قول : ساطعة من ع || تستعمل : + عليها ؛ عليه ه ، ي || (٥) لا كون : كون لا س || (٧) قسمة : نسبة ع || (٩) أنه : ساطعة من ع || تكثير المقول لا تكثير : تكثير المقول لا تكثير ، س ، ع ، ع ، ه ، ن ، ي || (١٠) وتكثير ، وتكثر ع ، ن ، ه || (١١) يشمل : يشمل د ، س ، ع || المشكك : المشكك ن || (١٢) ثم : + إن س || أن الوجود : الموجود || (١٤) وأن : فأن ع || موجود : ساطعة من ع || (١٥) آخر : ذلك ع || أشرك : اشترك د ، ع ، ع ، ن || هذين الشئيين : هذان الثوبان د ، ن || (١٦) فرق : + بينهما ي || (١٧) يجتمع : جمع ع ، م ، ن ، ي || (١٩) بل لكل واحد . . . والآخر : ساطعة من م || واحد : ساطعة من ن .

وقد يفرق أيضا بين النوع والفصول التى تُقال على كثيرين مختلفين بالنوع ؛
 مثال هذا الفصل المنقسم بالمتساويين فإنه فصل الزوج فى ظاهر الأمر ، وقد
 يقال على الخط والسطح والجسم فى ظاهر الأمر ؛ فليس الزوج وحده متقسما بمتساويين
 فى ظاهر الأمر ؛ فإنه إذا أضيف إلى العدد الذى هو كالجنس ، كان مساويا
 للزوج ، ولا يفرق بين النوع والفصل الذى هو خاص بالنوع كالناطق ، أعنى
 ٥ الذى له مبدأ قوة التمييز ، فإن هذا الإنسان وحده . وأما الذى يقال للملك فهو
 بمعنى آخر ليس يشارك الإنسان الملك فيه ؛ ولكن قد يمكن لبعض المتشعطين
 أن يُخرج من هذا الحد من هذه الجهة وجها يفرق بين النوع والفصل ، وذلك
 الوجه هو أن طبيعة النوع بهذا المعنى تقتضى أن لا يقال إلا على كثيرين مختلفين
 بالعدد ، وطبيعة الفصل لا تقتضى ذلك ؛ وهو وجه متكلف . لكن قوله : ” فى جواب
 ١٠ ما هو “ يفرق بين الفصل وبينه تفريقا مطلقا ، ويفرق بين الخاصة وبين النوع
 أيضا ؛ فإن الخاصة لا مدخل لها فى جواب ما هو . فهذا الرسم متقن محقق مطابق
 للمعنى الذى يقال عليه النوع ، الذى لا يطابق إلا نوع الأنواع . وأما رسوم النوع
 بالمعنى الذى فيه الإضافة فذلك عندهم رسمان : أحدهما قولهم : إنه المرتب تحت
 الجنس ، والثانى : إنه الذى يقال عليه الجنس من طريق ما هو . فيجب أن ننظر
 ١٥ فى حاله فنقول : إنه إن عنى بالمرتب تحت الجنس ما يكون أخص منه حملا ، أن
 يكون حملة على بعض ما يحمل عليه مما هو تحته ، فإن الشخص والنوع والفصل

- (١) يفرق : + به هـ (٢) بالمتساويين : بمتساويين س || فإنه : ساقطة من
 فى ظاهر الأمر : ساقطة من ى (٣-٢) فى ظاهر ... فليس الزوج : ساقطة من م
 (٤) فإنه : ولكن عا ، هـ ، ى (٦) للإنسان : الإنسان س ، م ، هـ
 (٧) ولكن : ولكنه نج ، س || المتشعطين : المتشعطين د ، م (٨) الحد : + الحد
 عا || وجها : بوجه عا ؛ وجه م ، هـ || يفرق : فرق هـ (١٠-١١) لا تقتضى ... بين الفصل :
 ساقطة من م (١١) بين الخاصة وبين النوع : بينه وبين الخاصة س ، م ، هـ || بين : ساقطة
 من عا (١٢) أيضا : + فإن بين الخاصة وبين النوع أيضا م (١٣) الأنواع : ساقطة من د
 (١٤) قولهم : قوله عا ، م (١٦) إن : ساقطة من س || أى : إن من
 (١٧) يكون : ساقطة من ن || عا : ما عا ، ن .

- والخاصة تشترك جميعها فيه، وإنْ عني بذلك ما كان كلياً وحده دون الشخص، فقد عني ما هو خارج عن مقتضى اللفظ؛ ومع ذلك فإنَّ الفصل والنوع والخاصة تشترك فيه . وإنْ لم يُعني بالمرتب هذا ، بل عُنِيَ به ما هو أخص وملاصق لابتوسط شيء بينهما، وهو ما يتلوه في المرتبة ، خرج الشخص ودخل الخاصة والفصل ؛ وإنْ عُنِيَ بالمرتب ما كان ملاصقاً ليس في ترتيب العموم فقط ، بل في ترتيب المعنى أيضاً، خرج الخاصة ودخل الفصل؛ وإنْ عني بالمرتب ما يكون خاصاً مدخولاً في طبيعته ، أعني ما يكون ما فوقه مضمناً في معناه، اختص هذا الرسم بالنوع ؛ فإنَّ الجنس ليس داخلاً في طبيعة الفصل ولا الخاصة ، بل هو شيء كال موضوع لما ليس داخلاً فيهما ، ونسبته إليهما نسبة الأمر اللازم الذي لا بد منه، ليس نسبة الداخل في الجوهر، على ما علمت . لكن لفظة "المرتب" ليس تدل على هذا المعنى المحدد بكل هذه الاشتراطات ، لا بحسب الوضع الأول ، ولا بحسب النقل ، فليس يذكر في موضع من كتب أهل هذه الصناعة أنه إذا قيل : مرتب تحت كذا ، عني هذا المعنى .

- وأما الرسم الثاني ، وهو أنه الذي يُقال عليه جنسه من طريق ما هو — وإنْ عني بالمقول من طريق ما هو ما حققناه نحن — فيجب أن يُزاد عليه أنه الذي يقال عليه وعلى غيره جنسه من طريق ما هو، أو يقال: هو الذي يقال عليه جنسه من طريق ما هو بالشركة ، فيكون هذا خاصاً للنوع ؛ فإنَّ الفصل لا يقال عليه الجنس من طريق ما هو ألبتة ، وكذلك الخاصة والعرض . وأما الشخص فلا تم ماهيته بالجنس . وأما إنْ عُنِيَ بذلك ما يعنونه ، فيكون بينه وبين الفصل

(١) وإن : ويل م ، فإن ه ، ي (٤) وهو : وبين ه || الشخص : + أيضاً
(٥) ملاصقاً : متلاصقاً (٦) في : وفي ع ، ع ، م ، ي || خرج : خرجت ع ، ه
(٧) مدخولاً : + أى مقوماً لماهية ن || ما فوقه : ع || اخص : فاخص م
(٩) ليس : وليس ن (١٠) المرتب : المرتب ع || ليس : ليست ع ، ه
(١١) المحدد : المحدود ع ، ه || بكل : فكل ع || الأول : ساقطة من ع (١٢) هذه : ساقطة من د ، ع ، ي || قيل : قال ع (١٢ — ١٣) مرتب ... المعنى : هذا اللفظ فيجب أن يفهم منه هذا المعنى (١٣) عني : أعني م ، ن (١٥) هو ما : هو م .

بل تكون الماهية موجبة له ومقتضية إياه . وأما ما تكون الماهية لا توجبّه ويموز أن يكون من شيء خارج يفيدّه فليس مقوماً للماهية . والجنس إنما يكون من المعاني التي تشبه الشكل مما يصير به المعنى معنى والماهية ماهية . وأما الوجود فأمر يلحق الماهية تارة في الأعيان وتارة في الذهن .

٥ . فقد بان أن اسم الموجود ليس يقع على العشرة بالتواطؤ ؛ وبأن أنه لو كان يقع عليها بالتواطؤ ، لم يكن من الأمور المقومة للماهية ؛ فالوجود إذن ليس يجئ . وقد قيل في الأجوبة المشهورة : إن من الدلائل على أن الموجود ليس يجئ أنه لو كان جنساً لكان فصله إما موجوداً وإما غير موجود ؛ فإن كان موجوداً وجب أن يكون الفصل مكان النوع ؛ إذ يحمل عليه الجنس ؛ وإن كان غير موجود فكيف يفصل ؟ وهذا الاحتجاج ليس بجائز في هذا الباب ، فإن فصول الجواهر جواهر ؛ وهي مع ذلك ١٠ . فصول . وأما كيفية الصورة في هذا فهي لصناعة أخرى مما لا يفي به المنطق .

وقد يتشكك على ما قلناه من سلب الجنسية عن الموجود ، فيقال إن كثيراً من الأجناس قد يقع على أنواع متقدمة ومتأخرة كالكم على المنفصل والمتصل ؛ والمنفصل أقدم من المتصل ؛ ومع ذلك فقد يعرض له ؛ وأيضاً فإن الكم يتوسط العدد ، بل العدد نفسه يقع على الاثنين والثلاثة والأربعة ؛ وهذه مختلفة في التقدم والتأخر ، وكما يقع الجوهر ١٥ . على الجوهر الأول والجوهر الثاني ، وكما يقع على البسيط والمركب . لكن الأولى أن نتكلم على هذا الشك من بعد هذا الموضع .

(١) ما تكون : تكون د || (٥) عليها : ساقطة من ع ، ي || (٧) في : من سا || إن من : من أن ه || الموجود : + أنه ي || (٨) وإما غير : وغير سا || (١١) فهم : فهو ع ، و ؛ ي || لصناعة : في صناعة م ، ع ؛ ي ؛ صناعة سا || ما : فاته ما ه || (١٢) يتشكك : + يتشكك نج ع ، ه ، ي || الموجود : الوجود || فيقال : فقول ع ، ه ، ي || (١٣) كالكم : + فاته يقع نج ، ي ؛ فاته قدع ه ، ي || (١٤) بل العدد : ساقطة من س .

الفصل الثاني

فصل (ب)

في أن العرض ليس بجائز للتسعة وتعقب ما قيل في ذلك

- وأما العرض فقد قيل في منع جليسته لهذه التسعة أقوال مشهورة منها قولهم : إن حد العرض لا يتناول التسعة تناولا حقيقيا ؛ ويحاولون تصحيحه بأسئلة منها قولهم : أمس وعام أزل كل واحد منهما أمر واحد وموضوعاته كثيرة ؛ ومستحيل أن يكون هو موجودا في جميعها ؛ فإن العرض الواحد بالعدد لن يكون في موضوعات كثيرة على أنه موجود في كل واحد منها ؛ فإذن ليس شيء من ذلك في موضوع وهو عرض .
- وهذه خرافة ؛ فإنه إن غني بأمس وعام أول معنى متى ، وهو الكون في الزمان ، فإن كل واحد من الموضوعات له نسبة خاصة هو بها دون غيره في زمانه ؛ فإنه ليس كون زيد في زمانه هو بعينه كون عمرو في ذلك الزمان ، على أن الكونين واحد بالعدد ؛ وإن غني به الزمان نفسه ، فإن الزمان في الموضوع الذي فيه الحركة التي الزمان عددها ، وهو موضوع واحد عند قوم ، وموضوعات كثيرة عند قوم ، ويكون عندهم زمان من الأزمنة متقدما وهو الذي تعتبر به الأشياء ، فيقال إنها في زمان واحد .
- وأما تفريق الأشياء المتحركة فلكل واحد منها عند هؤلاء زمان خاص ؛ إلا أن الاعتبار عندهم في قول الناس إن كذا وكذا في زمان واحد بالعدد ليس إلا بالزمان الثابت الواحد الأول . ولست أشير إلى أن هذا المذهب أو غيره صحيح ، بل إلى أن هذا المأخذ من الاحتجاج ، ليتبين به أن حد العرض لا يتناول الزمان ، باطل . وقوم قالوا : إن الزمان لا يتعلق بموضوع ؛ فهناك قالوا : إنه جوهر . فأما معرفة الصحيح والباطل من هذه المذاهب ففي صناعة الطييمين .

(٣) أن العرض : العرض وأتى || (٤) في : + قى عا || منها : من ذلك بخ ، ع ، عا ،
 عى || قولهم : إن ع ، عى || (٥) أول : قابل ب || موضوعات : الموضوعات عا || هو : ساطعة من ه ||
 (٦) لن : أن ما ، ن ، ه || (٧) هذه : هوس ، م ، عى || (٨) فاته ليس : طيس م ||
 (٩) متقدما : مقدما ع || (١٠) ليس : وليس عا .

فهى مفهومات مختلفة . وإذا جُعِل اسم النوع اسماً لواحدٍ واحدٍ من هذه المعانى ، يكون مقولاً على هذه الثلاثة باشتراك الاسم ، وتكون حدودُ مفهوماته مختلفةً ؛ فإن جُعِل اسماً لواحد منها فقط ، كان ذلك القولُ الذى لذلك الواحد حدّاً له ، والقول الذى للآخر سماً ليس هو مفهوم الاسم بل علامة لازمة له . وكما أنَّ تحت نوع الأنواع موضوعات كلية — وإن كانت ليست بأنواع — مثل الكتب والملاح والتركى تحت الإنسان ، فكذلك لا يَبْعَد أن يكون فوق جنس الأجناس محمولات ليست بأجناس ، بل معان لازمة قد تشترك فيها أجناس من أجناس الأجناس ، كالوجود والعرضية ، وكأُمُور تُحْمَل على عدة أجناس عالية مما ستفطن لها بعد .

وأما هذه القسمة التى أوردت للجواهر وبلغت الإنسان ، فإنها غير مستقيمة ، وإن كانت غير ضارة فى تفهم الغرض المقصود ؛ وذلك أنَّ الجسم ذا النفس ، إذا تناول النبات مع الحيوانات ، لم يتناول الملائكة إلا باشتراك الاسم ، فلم يكن الجسم ذو النفس جنساً تدخل فيه الملائكة ؛ وكذلك إذا قيل ناطق للإنسان وللملك ، لم يكن إلا باشتراك الاسم ، والناطق الذى هو فصلٌ مُقَوِّمٌ للإنسان غير مقول على الملائكة ؛ وإذا كان كذلك ، لم يكن الحى الناطق جنساً للإنسان والملائكة ، ولا الجسم ذو النفس جنساً للنبات والملائكة والحيوانات ؛ فإذا كان كذلك ، لم يكن إدخال الميت فصلاً يقسم الحيوان الناطق إلى إنسان وغير إنسان محتاجاً إليه .

(١) فهى : فهو (٣) لذلك : + القول ع ، ن || الواحد : الوجه ي
(٦) فكذلك : وكذلك ن || يكون : + من ع (٧) فيها : فيه ع ، ن || من أجناس : من د (٨) والعرضية : + والوحدة ع (١٤) باشتراك : بالاشتراك
(١٧) يقسم : ينقسم ي .

[الفصل الثاني عشر]

(ب) فصل في الطبيعي والعقلي والمنطقي

وما قبل الكثرة وفي الكثرة وبعد الكثرة من هذه المعاني الخمسة

- إنه قد جرت العادة في تفهم هذه الخمسة أن يقال : إن منها ما هو طبيعي ، ومنها ما هو منطقي ، ومنها ما هو عقلي ؛ وربما قيل : إن منها ما هو قبل الكثرة ، ومنها ما هو في الكثرة ، ومنها ما هو بعد الكثرة . وجرت العادة بأن يُجعل البحث عن ذلك متصلا بالبحث عن أمر الجنس والنوع — وإن كان ذلك عاما للكليات الخمس — فنقول متشبهين بمن سلف : إن كل واحد من الأمور التي تأتي أمثلة لإحدى هذه الخمسة ، هو في نفسه شيء ، وفي أنه جنس أو نوع أو فصل أو خاصة أو عرض عام شيء ؛ ولتجعل مثال ذلك من الجنس ١٠ فنقول : إن الحيوان في نفسه معنى ، سواء كان موجودا في الأعيان أو مُتَصَوِّرًا في النفس ، وليس في نفسه بعام ولا خاص ؛ ولو كان في نفسه عاما حتى كانت الحيوانية — لأنها حيوانية — عامة ، لوجب أن لا يكون حيوان شخصي ، بل كان كل حيوان عاما ؛ ولو كان الحيوان — لأنه حيوان — ١٥ شخصا أيضا ، لما كان يجوز أن يكون إلا شخصا واحدا ، ذلك الشخص الذي تقتضيه الحيوانية ، وكان لا يجوز أن يكون شخص آخر حيوانا ، بل الحيوان في نفسه شيء يُتَصَوَّر في ذهن حيوانا ، وبحسب تصويره حيوانا لا يكون إلا حيوانا فقط ؛ فإن تُصَوِّر معه أنه عام وخاص وغير ذلك ، فقد تصور معه معنى زائد على أنه حيوان يعرض للحيوانية ؛ فإن الحيوانية لا تصير شخصا مشارا

(٣) وبعد : ومع عا ، ي || من ... الخمسة : ساقطة من ع (٤ - ٥) إن منها ... هو عقل : إن منها طبيعيا ، ومنها منطقيًا ، ومنها عقليًا ب ، د ، عام ، ن (٧) والنوع : ساقطة من ن (٨) للكليات : في الكليات س (٩) لإحدى : ساقطة من ع || هو : وهو ب ، س (١١) الحيوان : الحيوانات ه || كان : ساقطة من د ، س (١٥) شخصا : شخصاع || ذلك : فذلك ه (١٩) مشارا : ساقطة من س

ثم يشك في كثير منها فلا يدري أنها محتاجة إلى موضوع حتى يبرهن عليه في صناعة الفلاسفة الأولى ؛ وحتى إن قوما جعلوا هذه الأمور جواهر . فنسبة الغرض إلى هذه نسبة الموجود إلى ماهيات العشرة من حيث ليس داخلا في المساهية . وكما أن الموجود ليس مقومًا لماهية هذه العشرة ، كذلك العرضية ليست مقومة لماهية التسعة ، فلذلك لا يوجد في حد شيء منها أنه مرض .

الفصل الثالث

فصل (ج)

في تعميم أقوال من أوجب فيها نقصانا أو مداخلة

وأما الذين تكلفوا أن يجعلوا بعض هذه داخلا في بعض وأن يحصروها في مقولات أقل عددا ، ففهم من جعل المقولات أربعا : الجوهر والكمية والمضاف والكيفية ؛ وجعل المضاف يعم البواقي ؛ لأنها كلها ملسوبة . ومنهم من جمع الست في مجلس خامس ؛ إذ عد الأربعة ؛ ثم قال والخامس الأطراف التي تأخذ من الكيفية شيئا . وبطلان هذا المذهب وما يجانسه يظهر لك حيث نعلمك رسوم هذه وخواصها ؛ فإنه يتضح لك أنها متباينة . وليس الذي قيل في تباينها : إن الدليل على أن الكمية منها تخالف الكيفية أن الجسم ربما زادت كميته وحجمه وضعت كيفيته ؛ وبالعكس ، فالكمية مخالفة للكيفية شيئا ؛ فإن من لا يسلم تخالف الكيفية والكمية يقول : إن كمية ما زادت فانتقصت كمية ما أخرى ؛ أو كمية ما زادت فانتقصت كمية ما أخرى ؛ وليس إذا اختلف هذان

(١) يشك : لا يشك عا || (٢) الأول : ساقطة من سا || وحتى : حتى د ، ن ، هـ ||
الموجود : الوجودى || (٤) لماهية : لماهيات م ؛ + هذه عا ، ي || (٨) من : +
حيث م || (٩) داخلا : داخلة عا || يحصروها : يحصروها سا || (١٠) جعل : قال سا ||
أربعا : أربع سا ، عا ، ي || (١١) لأنها : لأنه م || جمع الست : جعل جميع الست هـ || خامس :
واحد عا || إذ : إذا سا ، م ، هـ || (١٢) قال والخامس : قالوا والخامس م || (١٣) خواصها :
خواصه م || فانه : فأنها م ، ن ؛ ساقطة من عا ، ي || (١٥) كيفيه : ساقطة من د ||
(١٦-١٧) فانتقصت كمية : فانتقصت كيفيه هـ || (١٧) فانتقصت كيفيه : فانتقصت كمية م .

اللذان أشرت إليهما يمتنع أن يدخل في مقولة واحدة ؛ فإن الأضداد التي لا تجتمع معا ، بل تتعاقب ، قد تجتمع في مقولة ، بل في جنس قريب واحد ؛ ولا يوجب اختلافهما البالغ تباينهما في المقولة . وأنت تعلم أن هذا التنافر الذي بينها أشد من التنافر بين ما ذكر سافا ؛ ولكن المؤول في معرفة الفصول بين هذه من الرسوم التي سنوضح لها ، فعلم أن بعضها غير داخل في بعض .

- وأما أن عدة منها هل تدخل في جملة ، كمن ظن أن المضاف يشتمل على البواق ، فسنبين بطلان ذلك من أن نحقق لك في باب المضاف أن المضاف الحقيقي لا يحمل على شيء من المقولات الأخرى حمل الجنس ؛ ولكن يوجد في كل واحد منها بأن يمرض له فيكون له نسبة إلى شيء يصير بها مضافا إليه ، من غير أن يصير المضاف جنسا له ، ونعرفك أن الشيء لا يصير ، بسبب أن له شيئا ، وأنه في شيء أو مع شيء ، مضافا إليه ، بل بأن تأخذه بعد ذلك ، من حيث له ذلك ؛ فيمرض له أن تكون ماهيته من جهة هذا الاعتبار مقولة بالقياس إلى غيره ؛ فإن كون زيد في الدار هو نسبته التي هو بها أين . وهذه النسبة ليست إضافة بل أيناً .

- ثم إذا اعتبرت التكرير وجدت الموصوف بالأين يمرض له من حيث هو ذو أين ، أن يصير مقول الماهية بالقياس إلى ما هو فيه ، من حيث هو محوى وذلك حاو ؛ لا من حيث هو أين فقط ، بل من حيث أنه محوى حاويه ، وجدته قد عرضت له الإضافة ؛ كالبياض فإنه من حيث هو بياض شيء ؛ ومن حيث أنه لذى البياض ، أى اللابيض ، فإن ماهيته مقولة بالقياس إلى ذى البياض ، لا ماهيته أنه بياض ، بل ماهية أنه اللابيض .

(٢) بل تتعاقب : وتتعاقب ب ، م ، ن || اختلافهما : اختلافها ب ، س ، ن || (٣) البالغ : البالغ سا || تباينهما : تباينها ب || بينها : بينهما ه || (٤ - ٥) بين ما ذكر سافا : ساقطة من س ، ع || (٤) من الرسوم : الرسوم ع || لها : ساقطة من ه || (٦) جملة : + منها س ، ه || (٧) من أن : وهوانى || (٩) فيكون له : ساقطة من ع ، ع || (١٠) أو مع شيء : ساقطة من ن || (١٢) هذا الاعتبار : الاعتبار د ، م ، ن ، ع || هو : هـ ع ، ع ، ع ؛ وهوانى || نسبة : نسبة س ، س ، ع ، م ، ع || أين : ذو أين ه || ليست : ليس ب || (١٤) التكرير : التكرير د ، ع ، ن ، ه ، ع || (١٥) مقول : مقولة ه || (١٦) أنه هو محوى : أنه هو محوى ب ، س || حاويه : وهوانى د ، ن || وجدته : وجدته ب ؛ ووجدته ع ، ع || (١٧) كالبياض : كالبياض ع ، ع || قاته : ساقطة من ع ، م ، ن ، ع || (١٨) مقولة : ساقطة من سا || لا ماهية : لا ماهية د ، لا ماهية ن ؛ لا ماهية م .

وذلك لأنَّ الإنسان الذى هو نوعُ الحيوان — من جهة أنه حيوانٌ — فلا يحمل عليه مع الحيوانية ما عرض للحيوانية من الجنسية ، لا اسما ولا حدا ؛ فإنَّ الإنسان لا يجب أن يصير جنسا ، من جهة حمل الحيوانية عليه ، لا باسم ولا بحد ، كما يجب أن يصير جسما ، من جهة حمل الحيوانية عليه باسم وحد ؛ فإنَّ صار شيءٌ من الأنواع جنسا ، فذلك له ، لا من جهة طبيعة جنسه الذى فوقه ، بل من جهة الأمور التى تحته . وأما الجنس الطبيعى فإنه يعطى ماتحته اسمه وحده من حيث هو طبيعة ، أى من حيث الجنس الذى هو مثلا الحيوان ، حيوان لا من حيث هو جنس طبيعى ، أى معنى يصلح إذا تصوَّر أن يصير جنسا من حيث هو كذلك ، فإنه ليس يجب هذا لما تحته . وبالجملة إذا قالوا : إن الجنس الطبيعى يعطى ماتحته اسمه وحده ، فهذا أيضا قولٌ غيرُ محقق ، فإنه يعطى بالعرض ، لأنه ليس يعطى من حيث هو جنس طبيعى ، كما لم يعط أيضا من حيث هو جنس منطقي ، ولكن إنما يعطيهما الطبيعة الموضوعة لأنَّ يكون جنسا طبيعيا ؛ وهذه الطبيعة بنفسها أيضا ليست جنسا طبيعيا كما ليست جنسا منطقيًا ، اللهم إلا أنَّ لا نعى بالجنس الطبيعى إلا مجرد الطبيعة الموضوعة للجنسية ، ولا نعى بالجنس الطبيعى ما عيناه ، فحينئذ يصلح أن يقال : إن الجنس الطبيعى يعطى ماتحته اسمه وحده ، وحينئذ لا يكون الحيوان جنسا طبيعيا إلا لأنه حيوان فقط . ثم انظر أنه هل يستقيم هذا ؟ وأما العقل ففيه أيضا موضوعٌ وجنسيةٌ وتركيبٌ ، وحكم جميع ذلك فى العقل لحكم الطبيعى . والأخرى أن تكون الحيوانية فى نفسها تسمى صورةً طبيعية تارة ، وصورة عقلية أخرى ، ولا تكون فى أنها حيوانية جنسا بوجه من الوجوه ، لا فى العقل ولا خارجا ،

- (١ — ٣) من جهة أنه... فإنَّ الإنسان : ساقطة من س (٣) جنسا : جسما د || الحيوانية : الحيوان عا || عليه : ساقطة من ه (٣ — ٤) لا باسم ولا بحد : اسما ولا حدا عا || لا باسم... الحيوانية عليه : ساقطة من ع (٤) بحد : ح د م ، ن ، ه || جسما : جنسا م || باسم وحد : ساقطة من عا (٧) الذى : ساقطة من عا (٩) هو : هى عا (١٢) الطبيعة : ساقطة من م (١٣ — ١٤) طبيعا ... كما ليست جنسا : ساقطة من د (١٤) بالجنس : ما يجنس ه (١٦) حينئذ : ساقطة من ه (١٧) لأنه : أنه ع ، م (٢٠) خارجا : + عنه ع ، ه

بل إنما تصير جنسا إذا قُرِنَ بها اعتبار ، إما في العقل وإما في الخارج ،
وقد أشرنا إلى الاعتبارين جميعا ؛ لكن الشيء الذي هو طبيعة الجنس المعقول
قد يكون على وجهين : فإنه ربما كان معقولا أولا ثم حصل في الأعيان ،
وحصل في الكثرة الخارجة ، كن يعقل أولا شيئا من الأمور الصناعية
ثم يحصله مصنوعا ؛ وربما كان حاصلًا في الأعيان ثم يصور في العقل ،
كن عرض له أن رأى أشخاص الناس واستثبت الصورة الإنسانية .

- وبالجملة ربما كانت الصورة المعقولة سبباً بوجهٍ ما لحصول الصورة الموجودة
في الأعيان ، وربما كانت الصورة الموجودة في الأعيان سبباً بوجهٍ ما للصورة
المعقولة ، أى يكون إنما حصلت في العقل بعد أن كانت قد حصلت في الأعيان .
- ولأن جميع الأمور الموجودة فإن نسبتها إلى الله والملائكة نسبة المصنوعات
التي عندنا إلى النفس الصانعة ، فيكون ما هو في علم الله والملائكة من حقيقة
المعلوم والمدرك من الأمور الطبيعية موجودا قبل الكثرة ، وكل معقول منها
معنى واحد ، ثم يحصل لهذه المعاني الوجود الذي في الكثرة ، فيحصل
في الكثرة ولا يتحد فيها بوجهٍ من الوجوه ، إذ ليس في خارج الأعيان شيء واحد
عام ، بل تفريق فقط ؛ ثم تحصل مرة أخرى بعد الحصول في الكثرة
معقولة عندنا . وأما أن كونها قبل الكثرة على أى جهة هو ، أعلى أنها معلومة
ذات واحدة تتكرر بها أو لا تتكرر ، أو على أنها مثل قائمة ، فليس بحثنا هذا
بواف به ، فإن لذلك نظرا علميا آخر .

(١) في الخارج : من خارج ب ، ع (٢) الجنس : ساقطة من ع
(٥) يحصله مصنوعا : يحصلها مصنوعة ع || حاصل : + أولاع ، م - ن - ه || بصور :
يصوره (٦) عرض له أن : ساقطة من ع - ع || واستثبت : فاستثبت ع - م - ه
(٨) بوجه ما : ساقطة من ع (٩) المعقولة : + بوجه من الوجود ع
(١٠) ولأن : ولام (١٢) موجودا : موجودة م ؛ + ماع || وكل : ويكون كل ع
(١٣) واحد : واحدا ع (١٦) جهة : وجهة م || أعلى : على ع (١٧) بحثنا :
نبحثي ع (١٨) لذلك : ذلك ن ؛ بذلك ه
(١١)

واعلم أن ما قلناه في الجنس هو مثال لك في النوع والفصل والخاصة والعرض ،
يهديك سبيل الإحاطة بعقليته ومنطقيته وطبيعته ، وما في الكثرة منه وقبلها
وبعدها . واعلم أن الأمور التي هي في الطبيعة أجناس الأجناس ، فهي فوق واحدة
ومتناهية ، كما سيتضح لك بعد . وأما الأمور التي هي أنواع الأنواع ،
فالمستحفظات منها في الطبيعة متناهية ، وأما هي في أنفسها فغير متناهية .
في القوة ، فإن أنواع أنواع كثيرة من المقولات ، التي تأتيك بعد ، لا تنهاى ،
كأنواع أنواع الكمية والكيفية والوضع وغير ذلك . وأما الأشخاص فإنها غير
متناهية بحسب التكون والتأخر . وأما المحسوس المحصور منها في زمان
محدود فتتساءل ضرورة ؛ والشخص إنما يصير شخصا بأن تقترن بطبيعة النوع
خواص عرضية لازمة وغير لازمة ، وتعين لها مادة مشار إليها ، ولا يمكن أن
تقترن بالنوع خواص معقولة كم كانت ، وليس فيها أثر الأمر إشارة إلى
معنى متشخص فيتقوم به الشخص في العقل ؛ فإنك لو قلت : زيد هو الطويل
الكاظم الوسيم الكذا والكذا ، وكما شئت من الأوصاف ، فإنه لا يتعين لك
في العقل شخصية زيد ، بل يجوز أن يكون المعنى الذي يجتمع من جملة جميع
ذلك لأكثر من واحد ، بل إنما يعينه الوجود والإشارة إلى معنى شخصي ،
كما تقول : إنه ابن فلان ، الموجود في وقت فلان ، الطويل ، الفيلسوف ،
ثم يكون اتفاق أن لم يكن في ذلك الوقت مشارك له في هذه الصفات ، ويكون
قد سبق لك المعرفة أيضا بهذا الاتفاق ، ويكون ذلك بالإدراك الذي يخونحو
ما يشار إليه من الحس ، نحو ما يشار إلى فلان بعينه وزمان بعينه ، فهناك
تتمقق شخصية زيد ، ويكون هذا القول دالا على شخصيته .

(٣) هي : ساقطة من ع || فهي : هـ ، عا ، م ، ن || فهي فوق واحدة : هي قول واحد
(٦) في القوة : بالقوة م (٧) الكمية والكيفية : الية والكيفية ع || لأنها : ساقطة من ع
(٨) المحصور : المحصور د (١٢) متشخص : متشخص ن || فيتقوم : فيقوم د ||
العقل : الذهن ع (١٥) والإشارة : + التي س (٢٠) ويكون : فيكون ع

- وأما طبيعة النوع وحده، فما لم يلحقه أمر زائد عليه لا يجوز أن تقع فيه كثرة.
- وليس قولنا لزيد وعمرو إنه شخص اسما بالاشتراك، كما يظنه أكثرهم، إلا أن نعى بالشخص شخصا بعينه؛ وأما الشخص مطلقا، فهو يدل على معنى واحد عام، فإننا إذا قلنا لزيد إنه شخص، لم نرد بذلك أنه زيد، بل أردنا أنه بحيث لا يصح إيقاع الشركة في مفهومه؛ وهذا المعنى يشاركه فيه غيره؛ فالشخصية من الأحوال التي تعرض للطبائع الموضوعية للجنسية والنوعية، كما تعرض لها الجنسية والنوعية.
- والفرق بين الإنسان الذي هو النوع، وبين شخص الإنسان الذي يعم، لا بالاسم فقط، بل بالقول أيضا، أن قولنا: الإنسان، معناه أنه حيوان ناطق، وقولنا: إنسان شخصي، هو هذه الطبيعة مأخوذة مع عرض يعرض لهذه الطبيعة عند مقارنتها للسادة المشار إليها، وهو كقولنا: إنسان واحد، أي حيوان ناطق مخصص، فيكون الحيوان الناطق أعم من هذا؛ إذ الحيوان الناطق قد يكون نوعا، وقد يكون شخصا، أي هذا الواحد المذكور، فإن النوع حيوان ناطق، كما أن الحيوان الناطق الشخصي حيوان ناطق. والعموم قد يختلف في الأمور العامة: فمن العموم ما يكون بحسب الموضوعات الجزئية، كالعموم الذي الحيوان أعم به من الإنسان، وقد يكون بحسب الاعتبارات اللاحقة كالعموم الذي الحيوان أعم به من الحيوان، وهو مأخوذ جنسا، ومن الحيوان، وهو مأخوذ نوعا، ومن الحيوان، وهو مأخوذ شخصا. وليست الجنسية والنوعية والشخصية من الموضوعات الجزئية التي لها درجة واحدة في الترتيب تحت الحيوان، بل هي اعتبارات تلحقه وتخصصه؛ وكما أن الإنسان قد يوجد مع عرض من الأعراض كالإنسان الضحاك، فيقال على جميع ما يقال عليه الإنسان وحده من الجزئيات الموضوعية، كذلك الإنسان الشخصي؛ وذلك لأن الوحدة

(١) فا : فلعا (٢) وعمرو : ولمرور (٥) إيقاع : أنواع || الأحوال : الأعراض س (٩) هو : ساقطة من عا (١٠) عند : مع عا (١٣) أن : ساقطة من عا (١٤) كالعموم الذي : كما أن عا (١٥) به : ساقطة من عا || وقد : تقدم (١٦) الحيوان : الإنسان عا (١٩) هي : ساقطة من عا || اعتبارات : باعتبارات س (٢١) الوحدة : الواحدة عا

هى من اللوازم التى تلزم الأشياء — وسلبين أنها ليست مقومة لمساهايتها — فإذا اقترنت الوحدة بالإنسانية على الوجه المذكور، حدث منهما الإنسان الشخصى الذى يشترك فيه كل شخص، ولا يكون لذلك نوعا، لأنه مجموع طبيعة وعارض لما لازم غير مقوم، وأمثال هذه ليست تكون أنواعا، كما أنَّ الإنسان مع الضحاك ومع البكاء ومع المتحرك والساكن، بل مع قابل الملاحظة وغير ذلك، لا يكون نوعا آخر، بل الإنسان بجوهره نوعٌ، فتلحقه لواحق تكون تلك اللواحق لواحق النوع، وليست أمورا توجب النوعية الجديدة. وهذا مما تتحققه فى الفلسفة الأولى.

[الفصل الثالث عشر]

(ي) فصل فى الفصل

وأما الفصل فإنَّ اسمه يُدَلُّ به عند المنطقيين على معنى أول وعلى معنى ثانٍ ؛ وليس سبيلهما سبيل ما قبلهما فى الجنس والنوع ؛ إذ كان الوضع الأول فهما للجمهور ، والنقل للخاص ؛ بل المنطقيون أنفسهم يستعملونه على وضع أول وعلى نقل . أما الوضع الأول فإنهم كانوا يُسمّون كل معنى يميّز به شئ عن شئ ، — شخصيا كان أو كليا — فصلا ، ثم نقلوه بعد ذلك إلى ما يميّز به الشئ فى ذاته . وإذا فعلوا هذا ، فقد كان لهم أن يجعلوا الفصل مقولا على أشياء ثلاثة بحسب التقديم والتأخير : حتى كان من الفصل ما هو عام ، ومنه ما هو خاص ،

(١) الأشياء : للأشياء ه || مقومة : مقومة س (٥) والساكن : أوالساكن ه
(٥ — ٦) لا يكون نوعا آخر بل : نوعا بل ع (٧) وليست : ليست ع ، م ، ن ||
أمورا : ساقطة من ن || الجديدة : ساقطة من ع || فى : ساقطة من س (١٠) وأما
الفصل فإن : إن د ، م || وأما : فأما ع || به ساقطة من ع ؛ آخر حزمى المبتدى فى ص ٦٦
(١١) ما قبلهما : مثلهما م ، ن ، ه ، ي || فى : من ي || فهما : أما هوع ؛ فى الجنس
إنما هو ه ، ي ؛ أما هوع (١٣) الوضع : الوضع ، د ، م (١٥) وإذا : وإذا ع ، ه ، ي ||
فقد : وقد عا

ومنه ما هو خاص الخاص . والفصل العام هو الذى يجوز أن يفصل به شئ عن غيره ، ثم يعود فيفصل به ذلك الغير عنه ، ويجوز أن يفصل الشئ به عن نفسه بحسب وقتين ، مثال ذلك : العوارض المفارقة كالقيام والقعود ؛ فإنَّ زيدا قد يفصل عن عمرو بأنه قاعد ، وعمرو ليس بقاعد ، ثم كَرَّة أخرى يفصل عنه عمرو بأنه قاعد، وأنَّ زيدا ليس بقاعد، فيكون هذا الانفصال بالقوة ٥ مشتركاً بينهما . وكذلك زيد يفصل عن نفسه فى وقتين : بأن يكون مرةً قاعداً ، ومرة ليس بقاعد ؛ فهذا هو الفصل العام .

وأما الفصل الخاص فذلك هو المحمول اللازم من العرضيات ، فإنه إذا وقع الانفصال بعرض غير مفارق للانفصال به ، فإنه لا يزال انفصالا خاصا له ، مثل انفصال الإنسان عن الفرس بأنه بادى البشرة ، فإنَّ هذا الانفصال الواقع به ١٠ خاص للإنسان بالقياس إلى الفرس، ولا يقع به مرة أخرى انفصال الفرس عن الإنسان؛ وذلك لأنه لا يخلو إما أن لا يجوز ألْبَتة أن تعرض هذه الصفة للفرس، وإما أن يجوز ؛ فإنَّ لم يجز أن تعرض له ألْبَتة ، لم يجز إلا أن يكون هذا الانفصال بينهما قائماً؛ وإنَّ جاز أن يعرض مثلاً ذلك للفرس — لو جاز — لم يكن للفرس به انفصال عن الإنسان بل مشاركة ؛ فهذا إذا فصل ، لم يفصل ١٥ إلا أحد الشئتين دون الآخر ؛ فنه ما لا يزال فاصلا مثل المثل الذى ضربناه ، وهو الخاصة، ومنه ما ينحصر فصله إذا فصل، وليس لا يزال فاصلا، مثل السواد الذى يفصل به الزنجى عن إنسان آخر ؛ فإنَّ الزنجى لا يفارقه السواد ، وذلك الإنسان يجوز أن يسود ، فحينئذ لا يكون بينهما انفصال بالسواد ؛ فحيث ٢٠ كان السواد فصلا كان خاصا بالحبشى ، وحيث لم ينحصر لم يكن فصلا .

(١) والفصل : فالقصر ع ، هـ || شئ : الشئ ع ، م ، هـ ؛ ساقطة من ع (٨) اللازم :

اللازم د ، م (١١) خاص : خاصة ي (١٣) وإما : أوى (١٤) لو جاز :

ساقطة من ع ، هـ ، ي (١٩) بالسواد : السواد

وأما العام فلم يكن هذا ، بل كان هو بعينه تارة يفصل هذا عن ذاك ،
وتارة يفصل ذاك عن هذا ؛ فالفصل العام ، وهذا القسم من الخاص ،
قد يصلح أن تنفصل بهما أشخاص نوع واحد . وأما القسم الأول من قسمي
الفصل الخاص فإنه لا تنفصل به أشخاص نوع واحد بعضها عن بعض ؛
إذ كان لازما لطبيعة النوع ؛ ولو كان عارضا لبعض الأشخاص لم يمتنع أن يعرض
مثله لأشخاص أخر ، فيبطل دوام الانفصال به ، اللهم إلا أن يكون من جملة
ما يعرض لما يعرض له من ابتداء الوجود ، كما للناس في ابتداء الولادة ،
ولا يجوز أن يعرض بعد ذلك . فيجوز أن يكون في هذا الفصل ما إذا فصل
عن شخص موجود استحال أن لا يفصل ألبتة ؛ إذ كان ذلك الشخص بعد وجوده
قد فات ابتداء الوجود ، فيكون هذا أيضا مما يقع به الفصل بين أشخاص النوع . ١٠

وأما الفصل الذي يقال له خاص الخاص ، فإنه الفصل المقوم للنوع ،
وهو الذي إذا اقترنت بطبيعة الجنس قومه نوعا ، وبعد ذلك يلزمه
ما يلزمه ، ويعرض له ما يعرض له ، فهو ذاتي لطبيعة الجنس المقوم في الوجود
نوعا ، وهو يقررها ويفرزها ويعينها ، وهذا كالنطق للإنسان . وهذا الفصل ١٥
ينفصل من سائر الأمور التي معه بأنه هو الذي يليق أولا بطبيعة الجنس فيحصله
 ويفرزها ، وأن سائر تلك إنما تلحق تلك الطبيعة العامة بعد ما لقيها هذا
وأفرزها ، فاستمدت للزوم ما يلزمها ، ولحوق ما يلحقها ، فهي إنما تلزمها
وتلحقها بعد التخصص ، وهذا كالنطق للإنسان ؛ فإن القوة التي تسمى

(١) فلم يكن هذا : فلم يكن هكذا ، ع ، ن ، ه ؛ فلم يكن فصلا هكذا (٢) فالقفل :
والقفل ي (٣) بهما : به ، ع ، م ، ه (٦) أخر : أخرى ، ع ، ه ، ي
(٧) لما يعرض له : ساقطة من م (٨) في : من ، ع ، م (٩) ذلك :
ساقطة من ن ، ه (١٥) ويفرزها : ويفردها ب || كالنطق : كالنطق م
(١٦) بأنه : أنه ، ع ، ن (١٧) ويفرزها : ويفردها ، ع ، ن || هذا : ساقطة من ه
(١٨) فاستمدت : فاستمد ، ن ، ه ؛ واستمدعا || فهي إنما : فلانها || تلزمها :
تلزمه ، ع ، م ، ن ، ه ، ي (١٨ - ١٩) تلزمها وتلحقها : تلزمه وتلحقه ، ي
(١٩) تلحقها : تلحقه ، ع ، ن ، ه || التخصص : التخصص م

- نفسا ناطقة لما اقترنت بالمادة فصار حينئذ الحيوان ناطقا، استمد لقبول العلم والصنائع كالملاحة والفلاحة والكتابة ، واستمد أيضا لأن يتعجب فيضحك من المعائب ، وأن يبكي ويحجل ، ويفعل غير ذلك من لأمر التي للإنسان ، ليس أن واحدا من هذه الأمور اقترنت بالحيوانية عند الذهن أولا ، فصار بسبب ذلك للحيوان الاستعداد لأن يكون ناطقا ، بل الاستعداد الكلي والقوة ٥ الكلية الإنسانية هي التي يسمى بها ناطقا، وهذه رواضع لها وتوابع. وأنت تعلم هذا بأدنى تأمل، وتتحقق أنه لولا أن قوة أولى هي مستعدة للتمييز والفهم قد وجدت للإنسان، لما كانت له هذه الاستعدادات الجزئية، وأن تلك القوة هي التي تسمى النطق فصار بها ناطقا؛ وهذا هو الفصل المقوم الذاتي لطبيعة النوع . وأما أنه أسود أو أبيض أو غير ذلك ، فليست من جملة الأشياء التي لحقت بطبيعة الجنس فأفرده شيئا عرض له ولحقه أن كان إنسانا .

- فيجب أن تتحقق أن الفصل بين الفصل الذي هو خاص الخاص وبين تلك الفصول هو هذا . فذلك لك أن تقول : إن من الفصول ما هو مفارق، ومنها ما هو غير مفارق ؛ ومن جملة غير المفارقة ما هو ذاتي ، ومنها ما هو عرضي . ولك أن تقول : إن من الفصول ما يحدث غيرية ، ومنها ما يحدث ١٥ أخرىة ، والآخر هو الذي جوهره غير ، والغير أعم من الآخر ، وكل ما يخالف فهو غير ، وليس كل ما يخالف شيئا فهو آخر ، إذا عتبت بالآخر المخالف في جوهره . فمن الفصول ما يكون من قبله الغيرية فقط ؛ كان مفارقا كالقعود والقيام ، أو غير مفارق كالضحك وعريض الأظفار ؛ فإن الضحك أيضا — وإن كان يجب أن يكون في جوهره مخالفا لما ليس بضحك — فليس ٢٠ كونه ضحكا هو الذي أوقع هذا الخلاف في الجوهر ، بل الضحك لحق ثانيا،

(١) بالمادة : + اقترانا هـ || حينئذ : + متلاع ، ي (٤) عند الذهن أولا : ساقطة من عا (٦) رواضع : عراضى || لها : ساقطة من عا (٧) تتحقق : تحقق م (١١) فأفرده : + وصيرته ي (١٣) هو مفارق : هي مفارقة عا (١٤) هو غير مفارق : هي غير مفارقة عا || هو ذاتي : هي ذاتية عا || هو عرضي : هي عرضية عا (١٦) والغير : فالغيرين || وكل : فكل ي || وكل ما : ساقطة من عا (١٧) فهو : هوع (١٨) قبله : ساقطة من هـ (١٩) مفارق : ذلك ع || كالضحك : كالضحك ع

بعد أن وقع الخلاف في الجوهر دونه ، ثم عرض هو ، فوجه الأولى لذاته هو الخلاف فقط ، إذ لا يجوز أن لا يوجب الضحك خلافا بين ما يوصف بالضحك ، وبين ما لا يوصف به ؛ ولكن كون هذا الخلاف جوهريا ليس هو من موجب الضحك ، بل من موجب شيء آخر وهو الناطق . فالفصل الذي هو خاص الخاص هو العلة الذاتية للخلاف الموجب للآخرية ، بحسب اصطلاح أهل الصناعة في استعمال لفظ الآخر .

ومقصودنا في هذا الموضع مقصور على هذا الفصل ، وهو الذي هو أحد الخمسة دون ذينك الآخرين ، ورسمه الحقيقي هو أنه الكلي المفرد المقول على النوع في جواب أى شيء هو في ذاته من جنسه ، وهو الذي اصطلاح على أن قيل له : إنه المقول على النوع في جواب أيما هو ؛ ثم له رسوم مشمورة مثل قولهم : إن الفصل هو الذي يفصل بين النوع والجنس ؛ وأيضا : إنه الذي يفضل به النوع على الجنس ؛ وأيضا : إنه الذي به تختلف أشياء لا تختلف في الجنس ؛ وأيضا : إنه المقول على كثيرين مختلفين بالنوع في جواب أى شيء هو .

فلنتأمل هذه الرسوم ، ولتحققها ، ولنقض فيها بما عندنا من أمرها فنقول : إنه إذا ألحق بكل واحد واحد من هذه الرسوم زيادة تساوى الفصل ، وتلك الزيادة أن يقال في ذاته أولذاته أو ذاتي أو الذاتي ، فيكون الشيء الذاتي الذي يفصل لذاته بين ذات النوع والجنس هو الفصل ، فإن الخاصة — وإن فصلت — فليست ذاتية ، وليس فصلها ذاتيا . وكذلك يجب أن يقال : إنه الذي يفضل به النوع على الجنس في ذاته . وكذلك : إنه الذي به تختلف أشياء لا تختلف في الجنس بذاتها . وكذلك : إنه المقول على كثيرين كذا في جواب أى شيء هو في ذاته . لكن الرسوم الثلاثة المتقدمة — وإن ساوت الفصل — فليست تتضمن

- (١) الأولى : الأول ع (٥ - ٦) بحسب ... الآخر : ساقطة من م
 (٧) هو أحد : أحد ، هـ (٨) ذينك الآخرين : تلك الأخر ع ، م ، ن ||
 المقول : والمقول هـ (١٠) أيما : أى شيء ما هـ (١١) وأيضا : + مثل
 قولهم هـ ، ي (١٤) ولنقض : ونقض ع (١٥) واحد واحد : واحد
 (١٦) في ذاته أولذاته أو : ساقطة من ع ، ي || أو الذاتي : ساقطة من ع ، ي
 (١٧) ذات : ذلك م (١٩) وكذلك : + يقال س || تختلف : + في ذاتها ي
 (٢٠) بذاتها : ساقطة من ي || وكذلك : ويقال ي

الشيء الذى يحل من الفصل محل الجنس ، وبذلك الشيء يتم التحديد ، وإن كان قد يكون بإسقاطه دلالة ذاتية مساوية ، كما لو قال قائل : إن الإنسان ناطق ماث ، دل على طبيعة الإنسانية وساواها ؛ ولكن إنما يتم بأن يذكر الشيء الذى هو الجنس ، وهو الحيوان ؛ فأما لم هذا ، وكيف هذا ، فسيأتيك فى موضعه . وهذا الشيء الذى هو كالجنس للفصل هو الكلى ، فيجب أن يلحق هذا به . ٥

وأما الرسم الآخر فقد ذكر فيه الكلى ، إذ قيل : "مقول على كثيرين" والمقول على كثيرين هو رسم الكلى ؛ فقد أُتى فيه برسم ما هو كالجنس ، وإن لم يؤت فيه باسمه . لكن لقوله على كثيرين مختلفين بالنوع ثلاثة مفهومات : أحدها مما لا يفتن له من قصد تقديم هذا الكتاب ؛ وسنوضحه فى موضعه ، ومفهومان أقرب من الظاهر ، أحدهما أن طبيعة الفصل تكون متناولة بالحلل أنواعا كثيرة لا محالة غير النوع الواحد المفصول ، والآخر أن طبيعة الفصل هى التى توجب إنية الأشياء الكثيرة المختلفة بالنوع بعضها عند بعض ، كأنه قال : إنه المقول على الأنواع فى جواب أى شيء هو ، لاجتماعها ، بل واحد واحد منها ، كقول القائل : إن السيف هو الذى يضرب به الناس ، ليس أنه يضرب به الناس معا ، بل واحد واحد من الناس ؛ وهذا التأويل بعيد غير مستقيم ، فإن أمكن أن يفهم ١٥ هذا من هذا اللفظ كان رسما مطابقا للفصل ، وإن تعذر تفهم هذا من هذا اللفظ ، وإنما يفهم منه الوجه الأول ؛ فهذا الحد على الوجه الذى يفهمونه منه مختل ؛ وذلك لأن طبيعة الفصل — بما هو فصل — ليس يلزمها كما علمت أن لا تختص بالنوع الواحد . بل هذا عارض ربما عارض لبعض الفصول ، فيكون هذا عارضا لطبيعة الفصل ، لا فصلا للفصل ؛ ومع ذلك فليس بعارض ٢٠ يعم جميع الفصول حتى يقوم فى الرسوم مقام الفصل فى الحدود ، فهذا مختل .

(١) وبذلك الشيء : وبذلك م ، ن (٢) مساوية : + وبذلك لم يتم التحديد (٤) وكيف هذا ؛ وكيف هوع ، ع ، م ، ن (٥) وهذا ؛ رهو ه || يلحق هذا : يلحق م (٦) الآخر : الأخير ه ، ي (٧) فيه : ساقطة من ع (٨) على : ساقطة من ع ، ن ، ه ، ي (٩) له : فيه ن || قصد : ساقطة من ن || تقديم : مقدم ن (١٠) من : إل ه (١٤) ليس : ساقطة من ه || ليس ... الناس : ساقطة من م || أنه : + الذى ع (١٦) وإن : فإن ن ، ه (١٨) مختل : مختل م (٢٠) هذا : + هذا م (٢١) فهذا : وهذا ع || مختل : مختل م

وهاهنا موضع بحث وتشكك يلوح في قولك : إنه مقول في جواب أى شئ . هو ، تركنا كشفه إلى وقت ما نتكلم في المباينات . على أننا إن فهمنا هذا الرسم على حسب أصولنا ، وعلى ما نشرحه في موضع آخر ، تم الرسم رسماً ؛ لكنا إنما نتعقب في هذا الموضع هذا الرسم بحسب ما يفهمه القوم المستعملون إيـاه .

وأيضاً يجب أن تعلم أن كل فصل إنما يقوم من الأنواع القريبة نوعاً واحداً فقط . ثم إن الفصول لها نسبـتان : نسبة إلى ما تقسمه وهو الجنس ، ونسبة إلى ما تُقسَّم إليه وهو النوع ؛ فإن الناطق يقسم الحيوان إلى الإنسان ، ويقوم الإنسان ، فيكون مقسماً للجنس ، مُقوماً للنوع . فإن كان الجنس جنساً عالياً ، لم يكن له إلا فصول مقسمة ؛ وإن كان دون العالى ، كانت له فصول مقسمة ومقومة . فاما الفصول المقومة فهى التى قسمت جنسه وقومته نوعاً ؛ إذ الفصل يُحدث النوع تحت الجنس ؛ وأما المقسمة فهى التى تقسمه ولا تقوم النوع تحته . ومقومات الجنس لا تكون أخص منه ؛ ومقسماته تكون أخص منه ؛ فالجنس الأعلى له فصول مقسمة ، وليس له فصول مقومة ؛ والنوع الأخير له فصل مقوم ، وليس له فصل مقسم ، وليس من الفصول المقومة ما لا يقسم .

ومن الفصول المقسمة فى ظاهر الأمر ما لا يقوم ، ولا يكون ذلك ألبتة إلا للفصول السلبية التى ليست بالحقيقة فصولاً ؛ فإننا إذا قلنا : إن الحيوان منه ناطق ومنه غير ناطق ، لم تثبت غير الناطق نوعاً محصلاً بإزاء الناطق ، اللهم إلا أن يتفق أن يكون ما ليس بناطق نوعاً واحداً ، كالذى ليس بمنقسم بمنسولين تحت العدد ؛ فإنه صنف واحد وهو الفرد ؛ أو يكون الإنسان لا يرى بأساً

(٣) وعلى : + حسب || لكنا : لكنه ع ، م (٤) فى : ساقطة من م
 (٧) تقسم إليه : يقومه عا (١٠) جنسه : جنسها ع ، م (١١) ولا تقوم :
 وتقوم ع ، ه ، ي (١٢) فالجنس : والجنس ع ، م ، ه ، ي (١٣) الأعلى :
 الأول عا (١٦) للفصول : الفصول عا ، ه || فإننا إذا : وإذا عا

- بأن يجعل الحيوان الغير الناطق جنسا للعجم ، ونوعا من الحيوان . فإن فعل هذا فاعلٌ عَرَفناه بأن غير الناطق بالحقيقة ليس بفصل ، بل هو أمر لازم ، وكذلك جميع أمثال هذه السلوب ؛ فإن السلوب لوازمٌ للأشياء بالقياس إلى اعتبار معان ليست لها ؛ فإن غير الناطق أمرٌ يعقل باعتبار الناطق ، فيكون النوع ، معناه وفصله الذى له ، أسرا في ذاته ، ثم يلزمه أن يكون غير موصوف بشيء غيره ؛ لكن ربما اضطر المضطر إلى استعمال لفظ السلب في المعنى الذى يكون للشيء في ذاته ، إذا لم يكن له اسم محصل ، وذلك لا يدل على أن السلب بالحقيقة اسمه ، بل الاسم لازم له عدل به عن وجهه إليه ؛ فلولا يمكن من الحيوانات غير الإنسان شيء إلا الصاهل ، وكان الصاهل في نفسه فصلا لذلك الغير ، ثم لم يكن مسمى ، فقبل غير الناطق وعن به الصاهل ، لكان غير الناطق يدل دلالة الفصل ؛
- ١٠ فاما وغير الناطق أمر أعم من فصل كل واحد واحد من أنواع الحيوانات ، وليس لها شيء واحد مشترك محصل إثباتي يمكن أن يجعل غير الناطق المشترك فيه دالا عليه إلا نفس معنى سلب الناطق . والسلوب لا تكون معاني مقومة للأشياء من حيث هي سلوب ، بل هي عوارض ولوازم إضافية بعد تقرر ذواتها ، فلا يكون غير الناطق بالحقيقة فصلا تشترك فيه العجم مقوما لها . فإن أحب محب
- ١٥ أن يجعل ذلك فصلا ، ويثبت الحيوان الغير الناطق نوعا ، ثم جنسا ، ويجعل الحيوان قد انقسم قسمة معتدلة واحدة إلى نوع آخر ، وإلى جنس معا ، فليعمل ؛ فيكون أيضا كل فصلٍ مقسم مقوما ؛ وإن أثر الوجه المحصل المحقق ، لم تكن هذه فصولا ؛ وكيف تكون فصولا وليست مقومات للأشياء ، ولم تكن الفصول الحقيقية إلا مقومة عند ما تقسم ؟
- ٢٠

(١) نوعا من الحيوان : للحيوان س (٢) عرفناه : عرفنا || بأن : أن ه
(٣) فان السلوب : ساقطة من س || للأشياء : ساقطة من ع (٤) لها : له ع ، م ||
النوع : النوع ع ، ه (٧) اسمه : اسم عا (٨) الاسم : اسم س (١١) وغير : غيرى
(١٤) بل : + من حيث س (١٦) الناطق : + فصلا ه (١٧) معتدلة : معتدلة م
(١٩ - ٢٠) ولم تكن : ولا تكون ع ، عا ، م ، ه

والذى يظنه الظانون أنَّ من الفصول المحصلة ما يقسم ، ثم ينتظر فصلا آخر
يرد حتى يقوم معا ، مثل الناطق الذى ربما ظُنَّ أنه يقسم الحى ، ثم يتوقف في تقويم
النوع إلى أن ينضم إليه الميت ، فهو ظن كذب : وذلك أنه ليس من شرط الفصل
إذا قسم فأوجب تقويم النوع أن يكون مقوما للنوع الأخير لا محالة ؛ فإنه فرق
بين أن نقول يقوم نوعا ، وبين أن نقول يُقَوِّم نوعاً أخيراً . والناطق ، وإن كان
لا يقوم الإنسان الذى هو النوع الأخير ، فإنه يقوم الحى الناطق الذى هو نوع
للحى وجنس للإنسان ، إن كان ما يقولونه من كون الناطق أعم من الإنسان حقا ،
وكان الحى الناطق يقع على الإنسان وعلى المَلَك ، لا باشتراك الاسم ، بل وقوع
اللفظ بمعنى واحد . ثم قولنا : الحى الناطق ، قول لمجموعه معنى معقول ، وهو
أخص من الحى ، وليس فصلا ، بل الفصل جزء منه وهو الناطق ، ولا خاصة ،
فهو لا محالة نوع له . وكذلك يتبين أنه جنس الإنسان ، وقد يصرح بمثل هذا
صاحب إيساغوجى نفسه في موضع ؛ فالناطق إذن قد قَوِّم نوعا هو جنس ،
فحين قَسَم قَوِّم لا محالة . ونعلم من هذا أن الفصل إنما هو مقول قولاً أولياً على نوع
واحد دائماً ، وإنما يقال على أنواع كثيرة في جواب أى شئ هو قولاً ثانياً بتوسط .
ونقول الآت : إنك تعلم أنَّ ذات كل شئ واحدٌ ، فيجب أن يكون
ذات الشئ لا يزداد ولا ينقص ؛ فإنه إن كان ماهية الشئ ، وذاته هو
الأنقص من حدود الزيادة والنقصان ، والأزيد غير الأنقص ، فالأزيد غير
ذاته . وكذلك إن كان الأزيد ، وكذلك إن كان الأوسط . وأما
المعنى المشترك للثلاثة الذى ليس واحدا بالعدد ، بل بالعموم ، فليس هو
ذات الشئ الواحد بالعدد ، فليس لك أن تقول : إن الزائد والنقص

(١) الظانون : ظانون ع ، م ، هـ (٣) أنه : لأنه ع ، هـ ، ع (٤) الأخير :
الآخر نج (٥) يقوم : قوم نج (٦—٧) الذى هو نوع ... الناطق : ساقطة من م
(٧) لحي : الحى || الإنسان : الإنسان ب ، س (٨) لا : ساقطة من ع
(١٠) ولا : لا هوى || خاصة : خاصة ع (١٢) قد : ساقطة من ع ، م
(١٦) ينقص : تنقص ع || ماهية الشئ . وذاته : ذات الشئ الواحد س || هو : ساقطة من ع

- والوسط تشترك في معنى واحد ، هو ذات الشيء ، فإذا ذات الشيء ، لا يحتمل الزيادة والنقصان ، فما كان مقوما لذاته لا يحتمل الزيادة والنقصان ؛ فإنه إن كان ، إذا زاد قوم ذاته بزيادته ، فذاته هو الأزيد ، وإن كان لا يقوم ذاته بزيادته ويقوم بنقصانه ، فذاته هو الناقص ؛ وإن كان لا يقوم في إحدى الأحوال ، فليس بمقوم من حيث هو يزيد وينقص ، اللهم إلا بالمعنى العام ، وفيه ما قلناه . وعلى أن هذه المعاني لا يمكن أن يقال فيها عند الزيادة إن الأصل موجود ، وقد أضيف إليه شيء ، بل إذا ازدادت فقد بطل الموجود أولا ، وفي بطلانه بطلان المقوم ، وفي بطلانه بطلان المتقوم . وكذلك في اعتبار النقصان إذا كان الأصل ليس بعينه عند الحالة الأولى ، وعند الحالة الثانية وهي النقصان . فقد تبين أن الفصل الذي هو خاص الخاص لا يقبل الزيادة والنقصان .

- وأما سائر الفصول فإنها لما كانت بعد الذات ، فلا مانع يمنع أن تقبل الزيادة والنقصان — كانت مفارقة كحمة الخجل وصفرة الوجل ، أو غير مفارقة كسواد الحبشي — وليس إذا كان بعض الناس أفهم ، وبعضهم أبله ، فقد قبلت القوة النطقية زيادة ونقصانا ، بل ولا لو كانت واحدة من الناس لا يفهم ألينة كالطفل ، فإن ذلك لا يكون عارضا في فصله ؛ وذلك لأن فصله هو أن له في جوهره القوة التي إذا لم يكن مانع ، فقل الأفاعيل النطقية ؛ وتلك القوة واحدة ، ولكنها يعرض لها تارة عوز الآلات ، وتارة معاسرتها وعصيانها ، فتختلف بحسب ذلك أفعالها تارة

(١) تشترك : مشترك ، س ، ع (٣) بزيادة : بزيادة م (٤) بزيادة : بزيادة م (٦) أن : ساقطة من ع (٨) المقوم : + كان ع ، عا ، هـ || ارفى بطلانه بطلان المتقوم : ساقطة من ع ، ي || المتقوم : + كان عا ، هـ (١٥) لا : ساقطة من س (١٨) عوزة : عون م

بالطول والسقوط ، وتارةً بالزيادة والنقصان ، ومعناها المذكور ثابت ، تكرر واحدة تختلف أفعالها بحسب اختلاف المنفعلات عنها هذه الوجوه من الاختلافات ، فتكون تارة أشد اشتعالا ، وتارة أضعف ، وذلك بسبب المادة التي تفعل بها وفيها . وكذلك القلب والدماغ آلتان للقوة النطقية ، بهما يتم أول فعلهما من الفهم والتمييز ، وغير ذلك ؛ فبحسب اعتدال مزاجيهما ٥ ولا اعتداله ، تختلف هذه الأفعال ، وليس الذهن ولا الفهم ولا شيء من أمثال ذلك فصلا يقوم الإنسان ، بل هي عوارض وخواص ؛ والزيادة في مثل هذا الاستعداد المذكور والنقصان فيه أمر يحصل في الاستعداد المتولد من استعدادين : استعداد الفاعل ، واستعداد المتفعل ؛ فأما الذي للفاعل نفسه ١٠ فغير مختلف .

واعلم أن الفصل ، الذي هو أحد الخمسة ، هو الناطق الذي يحمل على النوع مطلقا ، لا النطق الذي يحمل على النوع بالاشتقاق ؛ لأن هذه الخمسة أقسام شيء واحد ، وهو اللفظ الكلي . وصورة اللفظ الكلي في جميعها أن يكون مقولا على جزئياته ، ويشترك فيه بأن يعطيها اسمها وحدها ، والنطق لا يعطى شيئا من الجزئيات اسمه ولاحدّه؛ وهذا — إن قيل له فصل — فهو فصل ١٥ بمعنى غير الذي كلامنا فيه . وكذلك فافهم الحال في الخاصة والعرض ؛ فإنه يجب أن يكون حمل هذه الخمسة على قياس حمل الجنس والنوع ، من حيث هو حمل ، وإن لم يكن من حيث الذاتية والعرضية .

-
- (١) بالطول : بالطبع || ثابت : + وذلك ه ، ي (٢) اختلاف : ساقطة من عا
 (٣) الاختلافات : الاختلاف عا ، م ، ه (٤) آلتان : اللتان عا ، ه (٥) بهما : بها
 ب ، س || مزاجيهما : مزاجيهما ع ؛ مزاجها س (٦) ولا الفهم : ساقطة من ع
 (٨) مثل هذا : ساقطة من ع (٩) المتفعل : القابل (١١) أحد : + هذه د
 (١٣) وصورة ... الكل : ساقطة من س (١٤) اسمها وحدها : اسمه وحده د ، ع ، ن
 (١٥) وهذا : فهذا عا ، ه ، ي (١٦) غير : + المعنى س .

[الفصل الرابع عشر]

(يد) فصل في الخاصة والعرض العام

- فأما الخاصة فإنها تستعمل عند المنطقيين أيضا على وجهين : أحدهما أنها تقال على كل معنى يخص شيئا ، كان على الإطلاق ، أو بالقياس إلى شيء ؛ والثاني أنها تقال على ما خص شيئا من الأنواع في نفسه دون الأشياء الأخرى ، ثم قد يخص من هذا القسم باسم الخاصة ما كان مع ذلك شيئا موجودا لكل النوع في كل زمان . والخاصة التي هي إحدى الخمسة في هذا المكان عند المنطقيين — فيما أظن — هي الوسط من هذه ، وهي المقول على الأشخاص من نوع واحد في جواب أى شيء هو لا بالذات ، سواء كان نوعا أخيرا أو متوسطا ، سواء كان عاما في كل وقت ، أو لم يكن ؛ فإن العام الموجود في كل وقت — سواء كان نوعا أخيرا أو متوسطا — هو أخص من هذا ؛ ولو كانت الخاصة التي هي إحدى الخمس هي هذه ، لكانت القسمة تزيد على خمسة ، وإن كان الأولى باسم الخاصة — باعتبار اختصاصها بالنوع — غيرها ومعنى أخص منها . ولا يبعد أن نغني بالخاصة كل عارض خاص بأى كلى كان ، ولو كان الكلى جنسا أعلى ، ويكون ذلك حسنا جدا . وتخرجها ١٥ القسمة على هذا الوجه : وهو أن الكلى العرضي إما أن يكون خاصا بما يقال عليه ، أو غير خاص بما يقال عليه ، سواء كان ما يقال عليه جنسا أعلى أو متوسطا

(٣) فأما : وأما ع ، م ، ي || فإنها : ساقطة من ع (٥) عل : + معنى ع
 (٦) قد يخص : يخص م (٨) المكان : + فإنها ه (٩) جواب : باب م
 (١٠ — ٩) سواء ... متوسطا : ساقطة من ع ، عا || كان ... سواء : ساقطة من ي
 (١١) سواء كان ... متوسطا : ساقطة من د ، دا ، عا ، ن || متوسطا : وسطى
 (١٢) الخمس : الخمسة ن (١٣) باسم : + الخمسة ه (١٤) نغني : + أحد ه ، ي || بالخاصة : بالخاصة م (١٥) ويكون : أو يكون ع || حسنا : جنسا ع ||
 جدا : أخيرا هاشع (١٦) خاصا : خاصا ع .

أو نوعاً أخيراً ؛ لكن التعارف قد جرى في إيراد الخاصة على أنها خاصة لنوع ،
وتالية للفصل ، فتكون الخاصة التي هي إحدى الخمسة هي ما يقال على أشخاص
نوع ولا يقال على غيرها ، عمت تلك الأشخاص أو لم تعم ، وكان النوع متوسطاً
أو أخيراً ، وربما أوجبوا أن يكون النوع أخيراً .

وقد ذهب قوم إلى أن يجعلوا كل ما هو سوى أخص الخواص من جملة العرض
العام ، حتى لو كان مثلاً لا يوجد إلا لنوع واحد ، لكنه مع ذلك لا يوجد
لكله بل لبعضه ، ويكون مما يجوز أن يكون وأن لا يكون لذلك البعض ، فهو
العرض العام ، حتى يكون العرضي إما موجوداً لنوع واحد ولكله دائماً ، فيكون
خاصة ، وإما ألا يكون كذلك ، بل يكون إما موجوداً لأنواع ، وإما موجوداً
لنوع ، ولكن لا بالصفة المذكورة ، فيكون عرضاً عاماً . وهذا القول ٥
مضطرب ، ولا يدل على الشيء من جهة عمومته وخصوصه وكنيته ، بل من جهة
أخرى ، ويجعل اسم العرض العام هذا ، فإن العرض العام موضوع بإزاء
الخاص . وإذا الخالص إنما يحسن أن يصير خاصاً لأنه لنوع واحد ، فإذا
ليس يحسن أن يجعل أخص الوجوه الثلاثة في استعمال لفظة الخاصة دالاً
على المعنى الذي هو أحد الخمسة . وهذا الاستعمال الأعم يجعل الخواص ١٥
مقسومة إلى أقسام أربعة : خاصة للنوع ولغيره كذى الرجلين للإنسان بالقياس
إلى الفرس ، وأحرار بذلك ما كان للنوع كله ؛ وخاصة للنوع وحده ، وهذا
إما لكله ، وإما لا لكله كالملاحة والفلاحة الإنسان ؛ والذي لكله إما دائماً
في كل وقت مثل ما يكون الإنسان ضحاً كما أو ذا رجلين في طبيعه ،
وإما لادائماً كالشباب الإنسان . فالخاصة — من حيث هي أولى أن تكون إحدى
الخمس — هي ما ذكرناه ، وأما من حيث هي أولى بأن تكون خاصة فهي اللازمة
المداومة التي لجميع النوع في كل زمان . ولا يتناقض قولنا : إن كذا خاصة

(٢) التي ... هي : ساقطة من عا || الخمسة : الخمس ع || هي : ساقطة من ن (٨) دائماً :
ودائماً ، ن (٩) بل يكون : بل ع (١٠) فيكون : فهو يكون ع ، عا ، م
(١١) من : فن م (١٢) بإزاء : + العرض س (١٣) وإذا : وإذا ع م ||
واحد : + فالعام إنما يحسن أن يصير عاماً لأنه لأكثر من نوع واحد ع ، عا ، م ، ن ، هـ ، ي
(١٤) ليس يحسن : لا يحصل س (١٥) أحد : إحدى عا (١٦) بذلك : + المكان عا
(١٨) كالملاحة : بل كالملاحة عا ، هـ (٢٠) أن : بأن ي (٢٠-٢١) تكون
إحدى ... بأن : ساقطة من ع

حقيقية ، من حيث الاختصاص بالنوع ، وليس هو الذى إليه قسمة الخمسة ،
وقولنا : إن الذى إليه قسمة الخمسة فهو خاصة حقيقية بحسب ذلك ،
ليس هو الذى هو الخاصة الحقيقية باختصاصه بالنوع . واعلم أن الخاصة
التي هي إحدى الخمس هي الضحك لا الضحك ، والملاح لا الملاح ،
وعلى ما قبل في الفصل ، وإن كنا نتجاوز في الاستعمال أحيانا فنأخذ الضحك
مكان ذلك .

وأما العرض العام فهو المقول على كثيرين مختلفين بالنوع لا بالذات ، وهو
أيضا كالأبيض لا كالبياض . وليس هذا العرض هو العرض الذى يناظر الجوهر
كما يظنه أكثر الناس ؛ فإن ذلك لا يحمل على موضوعه بأنه هو ، بل يشتق
له منه الاسم .

وهذه الخمسة حملها حمل واحد ، كما قد سبق لك مرارا . والعرض العام
الذى هاهنا هو كالأبيض والواحد وما أشبه ذلك ، فإنك تقول : زيد أبيض ،
أى زيد شئ ذو بياض ، والشئ ذو البياض محمولٌ حلا صادقا على زيد ؛ والشئ
ذو البياض ليس بعرض بالمعنى الذى يناظر الجوهر ، بل البياض هو العرض
بذلك المعنى . وكذلك تقول : إن الجسم محدث وقديم ، وليس القديم أو المحدث
جنسا ولا فصلا ولا خاصة ولا نوعاً للجسم ، بل من جملة هذا الصنف من
المحاولات ، وليس المحدث عرضا بهذا المعنى ، وإلا لكان الجسم موصوفا
بالعرض من غير اشتقاق ، فكان الجسم عرضا ؛ بل معنى العرض هاهنا
العرضى ، وإن كان ليس بعرض بالمعنى الآخر ؛ فن العرضى ما هو خاص
ومنه ما هو عام ؛ فإن العرضى بلزاء الداتى والجوهرى ، والعرض بلزاء

(١) حقيقة : حقيقة م - (٢) حقيقة : حقيقة م (٢ - ٣) بحسب ... بالنوع : ساقطة
من د (٣) ليس : وليس م || الذى هو : الذى ع (٥) وعلى : على
(٨) هو العرض : ساقطة د

الجوهر . والذاتي قد يكون عرضاً بجنس العرض للعرض كاللون للبياض ، وقد يكون جوهرًا ، والعرضي قد يكون عرضاً وقد يكون جوهرًا ، وفي هذا الموضع إنمّا نغنى بالعرض العرضي .

ولم تعلم بعد حال العرض الذي هو نظير الجوهر ، وهذا شيء لم يلتفت إليه أول من قدم معرفة هذه الخمسة على المنطق ، بل جعل للعرض العام حدوداً مشهورة ، مثل قولهم : « إن العرض هو الذي يكون ويفسد من غير فساد الموضوع أى حامله » ، ومثل هذا قولهم : « هو الذي يمكن أن يوجد شيء واحد بعينه وأن لا يوجد ، وأنه الذي ليس بجنس ولا فصل ولا خاصة ولا نوع ، وهو أبداً قائم في موضوع » .

فلتأمل هذه الحدود والرسوم المشهورة . فأما الأول فإن فيه وجوهاً من الخلل : أحدها أنه لم يذكر فيه المعنى الذي كالجنس له وقد أشرنا إلى مثل ذلك في بعض حدود الفصل . والخلل الثاني أنه إن غنى بالكون والفساد حال ما يكون ويفسد في الوجود ، فالأعراض العامة الغير المفارقة ليست كذلك ، وهم مُقَرَّون أنَّ من العرض العام ما هو مفارق ، ومنه ما هو غير مفارق . وإن غنى ما يكون في الوجود والوهم جميعاً ، فقد استعمل لفظاً مشتركاً عنده ؛ فإن لفظة " يكون " وقوعها على الموجود وعلى المتوهم عنده إنمّا هو بالاشتباه ، وهذا مما حذروا عنه ؛ وسيتضح لك ذلك فيما بعد .

وبعد ذلك ، فإن من الأمور العرضية التي ليست بذاتية ما إذا رفع بالثوهم استحالة أن يكون الشيء قد بقي موجوداً غير فاسد ، كما مر لك فيما سلف .

- (١) بجنس : الجنس س (٢) والعرضي : فالعرضي ن (٣) وفي : في د ؛ ففي (٥) بل جعل : ثم جعل م ؛ ثم إن ط ع ، ي (٧) الموضوع أى : ساقطة من ع ، عا || أى : أو هـ || هذا : ساقطة ع ، عا ، م ، ن ، هـ ، ي || قولهم : + إن العرض س (٨) ولا خاصة : وخاصة م (٩) موضوع : الموضوع ن (١٢) مثل : ساقطة من م (١٣) فالأعراض : والأعراض م (١٤) وهم : وهؤلاء عا ، هـ || العام : الدائم (١٦) عنده : عندهم ع || وقوعها : وقوعه ي || وعلى المتوهم : والمتوهم ع (١٧) : لا ؛ + قد ع ، ي

نعم ربما لم يستحل أن يتوهمه الوهم باقيا بعده لم يفسد ، وهذا غير مذكور في هذا الرسم . وتجد هذه المغاير كلها محصلة في الرسم الثاني ؛ فإن كثيرا من الأعراض لازمة دائمة ، والدائم لا يكون ممكنا أن لا يوجد إلا في الوهم ؛ ولم يشترط الوهم ، وفي اشتراط الوهم أيضا ما قلنا . وأما الرسم السليبي الثالث ، فإن الشخص من الأعراض يشارك فيه ، والطابع ، من حيث هي طبائع ، ٥
لا من حيث هي كلية ، فإن الحق به أنه كلي بهذه الصفة ، خص العرض العام . لكن صاحب هذا القول قد الحق به شيئا ، وهو أنه قائم في موضوع ، وإنما الحق هذا إذ ظنَّ أنَّ هذا العرض ، الذي هو أحد الخمسة ، هو العرض الذي يناظر الجوهر . وقد قالوا : إن الفائدة في إلحاقه ذلك ، هي أن يفرقوا بينه وبين اللفظ غير الدال ، مثل قول القائل : شيبان ، وهذه خرافة ؛ ١٠
وذلك لأنه إنما يعني بقوله « الذي ليس بجنس » اللفظ الدال على معنى كلي ، ليس ذلك المعنى معنى جنس ولا نوع ولا فصل ولا خاصة ؛ فلا شركة في هذا اللفظ الغير الدال ؛ لأنه ليس يحدد في لفظ العرض هذا المسموع ، حتى إذا قال : إنه ليس بجنس ولا نوع ولا فصل ولا خاصة ، شاركه في هذا اللفظ لفظ آخر لا يدل على شيء ، فيلزم إيراد الفصل بينه وبين ١٥
ذلك . ولو كان إنما يعني بهذا اللفظ من حيث هو مسموع ، لكان يشاركه في أنه ليس بجنس ولا فصل ولا نوع ولا خاصة ألفاظ أخرى مسموعة مما هي دالة .
تمت المقالة الأولى من الفن الأول . ولواهب العقل
أكل الحمد والفضل كما هو له أهله

(١) ربما : إما س || لم : ولم ع (٢) محصلة : مجصلاى (٤) وفي اشتراط الوهم : ساقطة من ن (٥ - ٦) والطابع ... كلية : ساقطة من ع ، م ، ن ، ي (٧) الحق : ساقطة من ع || أنه : أبدا ع ، م (٩) هي : هو ع ، ن (١٠) شيبان : شيطان دا || وهذه : وهذا س || خرافة + وخلل ما (١١) لأنه : ساقطة من ع (١٢) شركة : يشركه ع ، م ، ن ، ه ، ي (١٣) يحدد : في حدس ؛ يحدد ، م ، ي || العرض : + في (١٥) شاركة : يشاركهم || لفظ : ساقطة من ع ، م ، ن (١٨) الأول : + من المنطق واقع أعلى (١٨ - ١٩) ولواهب ... أهله : ساقطة من ع ، ن ، ي (١٩) أكل ... أهله : الحمد بلانهاية ن || أهله : أهل م

المقالة الثانية

المقالة الثانية

من الفن الأول من الجملة الأولى

[الفصل الأول]

(١) فصل في المشاركات والمباينات بين هذه الخمسة

وأولها بعد العامة ما بين الجنس والفصل

٥

- إِنَّ في الوقوف على ما فصلناه من أمر هذه الخمسة غنى للحاصلين عن
إيراد المشاركات والمباينات بين هذه الخمسة ، لكنه قد جرت العادة في الكتب
المدخلة بإيراد ذلك ، فلتحتذ في ذلك حذوهم ، ولتقتصر على ما أورده منه ، ولنبدأ
بالمشاركات فنقول : إن المشاركة التي تتم الخمسة هي أنها كلية أى مقولة على
كثيرين . وإذا اعترف بهذا مصنف المدخل ، فقد اعترف بنقص الرسوم التي
١٠ للفصل والخاصة والعرض ، إذ أغفل فيها ذكر الكلية .

- وتشترك جميعها في شيء آخر ، وهو أنَّ كل ما يحمل على المحمول منها
الحمل الذي يحمل به المحمول على موضوعه ، فإنه يحمل على موضوعه ؛ فطبيعة
جنس الجنس محمولة على ما يحمل عليه الجنس ، وكذلك جنس الفصل ،
١٥ وفصل الفصل ؛ وكذلك ما يحمل على الخاصة والعرض ؛ فإن الملون الذي هو
جنس الأبيض يحمل على زيد الأبيض ، إذ يحمل على عرضه العام ؛ وكذلك المرئي ،
الذي هو عرض الأبيض ، يحمل على زيد الأبيض ، إذ يقال لزيد والأبيض مرئي ؛
وكذلك المتعجب الذي هو جنس الضحك ، فإن جميع هذه تحمل بالتواطؤ ، أى
تعطى ما تحمل عليه أسماءها وحدودها ؛ والجنس والفصل يعمها .

- (٢) من الفن الأول : ساقطة من عا || من ... الأول : من هذا الفن أربعة فصول ه
(٣) أضاف نسخة فهرس المقالة الثانية (٤) المشاركات والمباينات : المشاركة والمباينة ع
(٦) فصلناه : فصلنا ب ، د ، م || غنى : غنام ، ي || عن : من ع (٨) حذوهم : حذوهم ع
(١٠ — ١١) وإذا ... الكلية : ساقطة من ع (١٢) جميعها : جميعا ، نا ، ه ، ي
(١٤) محمولة : محمول || ما يحمل : الحمل ه || وكذلك : وكذلك عا ، ي (١٦) إذ يحمل ...
العام : ساقطة من ع (١٧) زيد الأبيض : إذ يحمل على عرضه العام ع (١٩) أسماءها :
أسمائها ه || أسماءها وحدودها : أسماء وحدوها ، ي || يعمها : يعمها ي

في المشهور أنَّ طبيعة الجنس يجب فيها أن تقال على أنواع ، وإن لم يجب ذلك فيها ، فليس ذلك يمتنع فيها ، وعلى الشرط الذي ستفهمه وقتا ما . وكذلك ليس يمتنع في طبيعة الفصل أن يقال على غير نوعه ، لكن على هذا ما فرغنا عن ذكره سالفاً . وقد مثّلوا لذلك الناطق ، فإنه يحوى أنواعا ، وقد علمت ما في هذا ، ومع ما قد علمت فلم يُحسنوا في إيرادهم هذا المثال ؛ فإنَّ الناطق إنما يحوى أنواعا كثيرة ليست هي الأنواع القريبة منه ، بل هي أنواع النوع الواحد الذي قومه الناطق عندهم ، حين أضيف إلى الحى ؛ وهذا أيضا قد فرغنا منه . فإن لم يعنوا بذلك الأنواع القريبة ، بل أى أنواع كانت ، فيجب أن لا ينسوا هذا حين يشاركون بين الجنس والنوع ؛ فإنَّ من الأنواع ما يحوى أنواعا ، ولا يحملون هذا مشاركة بين الجنس والنوع . ١٠

والمشاركة الثانية المشهورة هي أنَّ الجنس والفصل يشتركان في أن كل ما يحمل عليهما من طريق ما هو ، فإنه يحمل على ماتحتهما من الأنواع . وقد علمت أنَّ هذه المشاركة ليست تخص الجنس والفصل ، بل هذه عامة ، إلا أن يُقال إنَّ ما يحمل عليهما من طريق ما هو ، يحمل على ماتحتهما من طريق ما هو . وهذا شيء لم ينطق به مُصرِّحا ، ولو نُطق به لصَحَّ ، إذا غنى بالجل من طريق ما هو غير ما يعنى بالجل في جواب ما هو ، كما سنوضح لك عن قريب . ١٥

والمشاركة الثالثة المشهورة أن رفعهما علّة رفع ماتحتهما من الأنواع ؛ فإنه إذا رفعت الحيوانية والنطق ارتفع الإنسان والفرس وغير ذلك . وهذه المشاركة تابعة لمشاركة هي الأصل ، وهي أن كل واحد منهما جزء ماهية النوع ومقوم له ، فهذا هو الأصل وذلك الفرع ، وهذه خاصية مشتركة بين الجنس والفصل لا توجد لغيرهما . ٢٠

(٢) ذلك : ساقطة . ن عا || وعل : على (٣) يمتنع : بمتنع عا ، ن ، ه || عن : من ع
(٤) هذا : + الموضوع ن (٦) الذى : التى عا (٧) الحى : الجسم عا || منه : عنه ع
(٩) الأنواع : النوع ع (١١) هى : هو نا (١٥) إذا : إذا عا
(١٧) المشهورة : + هى س (١٩) وهى : وهو عا ، ه || وهى : وهو ع
(٢٠) وذلك : + هو ع ، عا ، ه ، ع

- وأما الخواص التي يباين بها الجنس غيره، فأول المشهورات منها هو أن الجنس يحمل على أكثر مما يحمل عليه الفصل والنوع والخاصة والعرض . أما أن الجنس أكثر حوياً من الفصل والنوع والخاصة ، فهو أمر ظاهر ؛ فإن الخاصة تخص النوع ؛ وكذلك الفصل ، ولكن بشرط لم يشترطه ، وهو أن يقايس بين الجنس وبين فصل تحته وخاصة تحته . وأما العرض فليس شيئاً بنفسه أنه يجب أن يكون أقل من الجنس ، وذلك أن خواص المقولات العشر التي نذكرها بعد ، هي أعراض عامة لأنواعها ، وليست أقل من الجنس في عمومها ، بل منها ما هو أعم وأكثر ، كما أن كون الجوهر ثابتاً على حدٍّ واحد فلا يقبل الأشد والأضعف هو أعم من الجوهر . فإن قال قائل : إن هذا سلبٌ ، وليس تحته معنى ، فقد يمكننا أن نجد لوازم وعوارض أعم من مقولةٍ مقولةٍ ، كالواحد والوجود ، بل كالحدث ، بل مثل الحركة فإنها أكثر من الحيوان الناطق ، وهو جنس عنده للإنسان .
- والمبانية الثانية المذكورة بين الجنس والفصل فهي أن الجنس يحوى الفصل بالقوة ، أى إذا التفت إلى الطبيعة الموضوعية للجنسية ، لم يجب ثبوت الفصل لها ، ولم يتمتع ، بل كان وجوده لها بالإمكان ، فكان إمكانه إمكاناً لا يستوفى طبيعة الجنس ، بل يبقى لمقابله من طبيعته فصل . وهذا معنى الحوى ، فإن الحاوى هو الذى يطابق كل شيء ويفضل عليه .

والمبانية الثالثة هي أن الجنس أقدم من الفصل ؛ وذلك لأن الجنس قد يوجد له الفصل المعين ، وقد لا يوجد له ، والفصل إنما وجوده في الجنس ، ولذلك لا ترتفع طبيعة الجنس برفع طبيعة الفصل ، وترتفع طبيعة الفصل برفع

- (٣) والخاصة : + والعرض (٤ - ٥) ولكن ... وخاصة تحته : ساقطة من عا
(٥) وخاصة تحته : ساقطة من ن || العرض : + العام ع (٦) التي : الذى ع
(٨) أعم : + منها ه (١٠) مقولة : ساقطة من س ، م (١١) بل ... الإنسان :
ساقطة من عا ، ي (١٢) فهي : هي م ، ه ، ي (١٤) ولم يتمتع ... لها : ساقطة من ع ||
فكان : وكان عا ، ن ، ه || إمكانه : إمكانها ع ، م ، ي (١٥) لمقابله : لمقابها عا ، م ، ن ، ي
(١٦) عليه : عنه د ، س ، ع ، ه ، ي (١٨) له الفصل : للفصل ع ، م
(١٩) ولذلك : وكذلك م

طبيعة الجنس . وفي هاتين المباينتين موضعُ شك ، فإن من الفصول ما يقع خارجا عن طبيعة الجنس ، مثل الانقسام بمتساويين ، فإنه فصل الزوج فيما يُظَن ، ويقع خارجا عن العدد ؛ لكن الجواب عن هذا سيلوح لك في مواضع أخرى .

والمباينة الرابعة هي أنَّ الفصل يُحمل من طريق أى شيء هو ، والجنس يحمل من طريق ماهو ؛ وهذا القول بافتراده لا يكون دالا على المباينة ؛ فإنَّ شيئين إذا وُصفا بوصفين مختلفين لم يكن ذلك دليلا على مباينتهما . فإنَّ قائلا لو قال :

إنَّ المباينة بين زيد وبين عمرو هي أن هذا حساس وذلك ناطق ، أو أنَّ هذا ملاح وذلك صائغ ، لم يكن هذا القدر كافيا في التفريق ، فإنَّ الوصفين المختلفين في المفهوم ربما جاز أن يجتمعا ، فلا يَبْعُدُ أن يكون كونُ زيد حساسا — وإنَّ كان في المفهوم مخالفا لكون عمرو ناطقا — هو ما لا يوجب أن يباين به

زيدُ عمرو ، فلا يستحيل أن يكون كل واحد منهما — مع أنه حساس — ناطقا أيضا ؛ لأنَّ الأوصاف المختلفة المفهومات قد تجتمع في موصوف واحد ؛ وكذلك الملاح والصائغ ، بل يجب أن يكون بينهما قوة السلب ، حتى يكون الحساس يلزمه أن لا يكون ناطقا ، والناطق أن لا يكون حساسا .

ثم كون الجنس مقولا في جواب ما هو لا يمنع أن يكون مقولا في جواب أى شيء هو ، على أصول هؤلاء ، ولا بينهما قوة هذا السلب ، فإنه لا يمنع أن يكون ما يقوم ماهية الشيء يميزه عما ليست له تلك الماهية ، حتى يكون بالقياس إلى ما يشترك فيه مقولا في جواب ما هو ، وبالقياس إلى ما يفتقر به مقولا في جواب أى شيء هو ؛ فهذا القدر لا يمنع أن يكون جنس

(٥) شيئين : الشيئين ، هـ (٦) وصفا بوصفين : وضعا موضعين عا (٨) صائغ : صانع م || الوصفين : الوضعين عا (٩) كون : ساقطة من م (١٠) يباين : يقاس عا (١١) فلا : فإنه لا ع ، هـ ، ي (١٣) وكذلك : + في ع || والصائغ : والصانع م (١٥) مقولا : مقولا م (١٦) يمنع : يمنع ع (١٩) يفتقر به : يفرزه ع

- الشي هو أيضا فصلا له باعتبارين ، إن كانت المباني المطلوبة هي هذه ، ولا يوجب أن لا يكون جنس الشيء البتة فصلا له . وأما أن يكون فصل الشيء جنس شيء آخر فذلك مما لا يمتنعونه فيما أقدر ، وذلك كالحساس فإنه جنسٌ بوجهٍ للسميع والبصير ، وفصلٌ للحيوان . فإن قال قائل : إن الشيء الواحد قد يكون جنسا وفصلا لشيء واحد؛ فإنه ، وإن كان جنسا وفصلا لشيء واحد ، فإن اعتبار أنه جنسٌ غير اعتبار أنه فصل ، وقال : نحن إنما نريد أن نوضح الفرق بين الاعتبارين اللذين يطلق على أحدهما اسم الجنسية ، وعلى الآخر اسم الفصلية ، لم نخالفه ، ولم نبكته ، ولم ننازعه في التسمية ، ولكنه يكون غير من كلامنا معه ؛ لأن كلامنا مع الذي دل باسم الجنس والفصل على طبعيتين مختلفتين اختلافا لا يكون الشيء الواحد بالقياس إلى موضوع واحد موصوفا ٥
- بكلا الطبعيتين ، بل يجعل إحدى الطبعيتين صالحة لأحد الجوابين ، والطبيعة الأخرى صالحة للجواب الآخر ؛ لكن الوجه الذي ذهبنا نحن إليه في تفهم المقول في جواب ما هو ، والمقول في جواب أي شيء هو ، يعاكس أت المقول في جواب ما هو ، لا يكون مقولا في جواب أي شيء هو ، وبالعكس ، فتكون هذه المباني على ذلك الوجه صحيحة . لكن لقائل أن يقول : إنكم ١٥
- قد أطلقتم القول في عدة مواضع إن الفصل أيضا قد يقال من طريق ما هو ، وخصوصا في كتاب البرهان فتقول : إنه فرق بين قولنا إن الشيء مقول في جواب ما هو ، وبين قولنا إنه مقول في طريق ما هو ؛ كما أنه فرق بين قولنا "الماهية" وبين قولنا "الداخل في الماهية" فالمقول من طريق ما هو كل ما يدخل في الماهية ، ويكون في ذلك الطريق ، وإن لم يكن وحده دالا على
- (٢) لا : ساقطة من س (٣) أقدر : أقدره ع || وذلك : في ذلك ن (٥) قد يكون : + وإن كان ع || واحد : ساقطة من ن || فإنه : وإنه ي (٥ - ٦) فإنه ... واحد : ساقطة من ع (٦) والفصل : هو الفصل م (١١) بكلا : بكلي ه (١٢) نحن : ساقطة من م || تفهم : تفهم ب (١٥) ذلك : هذا س ، ع || أن يقول : ساقطة من ه (١٩) هو : + هو ع ، ن ، ه (٢٠) في : + جواب ع

المساهية؛ والمقول في جواب ماهو، هو الذى وحده يكون جوابا إذا سُئِلَ عما هو .
فالفصل يدخل في المساهية ويكون مقولا من طريق ما هو ؛ إذ هو جزء الشيء.
الذى يكون جوابا عن ما هو ، لكنه ليس هو وحده مقولا في جواب ما هو .

وقد قال بعض الفضلاء: إن الفصل قد يكون مقولا في جواب ما هو أيضا

- ٥ في بعض الأشياء دون بعض ، والجنس دائما دال على ما هو ؛ ذلك لأن
الجنس يدل دائما على أصل ذات الشيء ؛ وأما الفصول فربما كانت مناسبات
وإضافات إلى أفعال وانفعالات أو أمور أخرى ؛ فلذلك يجعل الجنس أولى
منه بما هو . وفي هذا الكلام خلل : أحدهما أن ما كان من الفصول يجرى
هذا المجرى ، فلا يكون فصلا مقوما ، بل يكون من الفصول اللوازم ؛ والآخر
أن الشيء إذا أريد أن يفرق بينه وبين الشيء الآخر بوصف ، يجب أن يكون
١٠ الوصف الذى يفرق بينه وبين الآخر موجودا له دون الآخر وجودا على
الثبات ، اللهم إلا أن لتجعل التفرقة بالوصف ، بل بأكثرية الوصف وأخلاقه ؛
فيقال مثلا : إن الجنس هو الذى هو آخرى بأن يكون مقولا في جواب ماهو ،
والفصل هو الذى ليس هو آخرى ؛ فيكون الاختلاف ليس من جهة هذا
١٥ الوصف ، بل من جهة القمين ، إذ هو موجود لأحدهما دون الآخر ؛ فإن قيل
ذلك كان فيه عدول عن حقيقة التعريف إلى أمر إضافي عرضي ؛ وإن لم يفعل
ذلك فيكون بين الجنس وبعض الفصول مشاركة في الحد ، وبين الجنس وبعضها
مباينة في الحد .

- والمباينة التى بعد هذه هى أن الجنس لا يكون للأنواع إلا واحدا ،
٢٠ والفصل قد يكون أكثر من واحد ، كالناطق والمائت للإنسان . وفي إطلاق
هذه المباينة بهذا المثال خلل ؛ لأنه إن أخذ الجنس كيف كان ، لا قريبا
ملاصقا فقط ، وجد للشيء أجناس كثيرة أيضا ؛ فإن الأجناس فى العموم قد

(١) الذى : ساقطة من هـ (١ - ٣) عما ... جوابا : ساقطة من ع (٥) ذلك :
وذلك عا (٧) يجعل : جعل عا ، هـ (١١) الذى : ساقطة من م || له ... وجودا :
ساقطة من م (١٢) لا : ساقطة من ع (١٥) بل : ساقطة من عا
(١٧) وبعض : وبين ع ؛ وبين بعضى || وبعض ... الحد : ساقطة من هـ (٢٢) فقط :
فقد س ، ع ، عا ، م ، هـ

- يوجد الكثير منها للشيء الواحد ، ولكنها لا تكون كلها أجناس الشيء بالحقيقة ، بل بعضها أجناس جنسه . وكذلك قد توجد فصول كثيرة متفاوتة في الترتيب ، ولكنها لا تكون كلها فصول الشيء بالحقيقة ، بل بعضها فصول جنسه ، كما مُثل به ؛ فإنَّ الناطق ليس فصلا قريبا للإنسان على هذه الطريقة التي رتبوا عليها قسمتهم ، بل هو فصل جنسه . وإنما فصله الملاصق على هذا المذهب هو المائت ، وهذا في مثاله واحد ، بل كما أنَّ الجنس الأقرب الذي ليس بجنس الجنس هو في مثاله واحد ، كذلك الفصل الأقرب الذي ليس بفصل الجنس هو في مثاله واحد ، وهو المائت . لكن قد يوجد لهذا الموضع أمثلة أخرى مثل الحساس والمتحرك بالإرادة ؛ فلهما على ظاهر الأمر فصلان قريبان لليوان ، فيكون الجنس القريب ليس إلا واحدا ، والفصول القريبة قد تكون أكثر من واحد . وأيضا فإنَّ هاهنا وجهًا آخر ، وهو أنَّ الأجناس الكثيرة ينحصر بعضها في بعض ، حتى يحصل آخرها جنسا واحدا ؛ والفصول الكثيرة تكون متباينة لا يدخل بعضها في بعض . وإشباع القول في هذا من حق صناعةٍ أخرى .

- والمباينة التي بعد هذا هي أن الجنس كالمادة ، والفصل كالصورة ؛ ويتم بيان ذلك بأن يقال : والذي كالمادة يخالف الذي كالصورة . وأما أنَّ الجنس ليس بمادة ، بل كالمادة ، فلأنَّ المادة لا تحمل على المركب حمل أنه هو ، والجنس يحمل على النوع حمل أنَّ الجنس هو ، وأنَّ المادة الموضوعة لصورتين متقابلتين لا تنسب إليهما بالفعل إلا في زمانين ، والجنس يكون مشتملا على الفصيلين المتقابلين في زمان واحد . وهاهنا فروق أخرى تُذكر في غير هذا الموضع . وإذَّ الجنس ليس مادةً ، فليس الفصل صورةً . وأما أنه كالمادة ،

(٢) جنسه : جنسية ع ، عا (٣) ولكنها : ولكنه عا (٦) بل : ساقطة من س || أن : ساقطة من م (٨) هو : ساقطة من ع ، هـ (١١) فإن هاهنا : فهاهنا ، هـ || فإن هاهنا وجهها : منها هاهنا وجهه م ؛ هاهنا وجهه ع ؛ فهاهنا وجه آخر ي (١٥) والفصل : والفصول س (١٦) كالصورة : له عا ، ي (١٨) النوع : المركب ن || أن الجنس : أن النوع ع ، هـ ، ي (٢١) مادة : بمادة ن || صورة : بصورة ن

فلأن طبيعته عند الذهن قابل للفصل ، وإذا لحقه الفصل صار شيئا مُقوما بالفعل، كما هو حال المادة عند الصورة. وإذا الجنس للفصل كالمادة للصورة، فالفصل للجنس كالصورة للمادة .

[الفصل الثاني]

٥ (ب) فصل في المشاركة والمباينة بين الجنس والنوع

وأما المشاركة الأولى المشهورة بين الجنس والنوع، فمشاركة كانت مع الفصل، وهي أنهما يتقدمان ما يحلان عليه ، أى ما هما له جنس ونوع .

والثانية مشاركة ، عامة وهي أن كل واحد منهما كلى . وقد نسي موردهما أن هذه مشاركة جامعة قد ذكرت مرة ؛ فإن أرادوا أن يجعلوا هذا وجها خارجا عن ذلك ، فيجب أن يعنى بالكلى غير الكلى على الإطلاق ، بل كلى هو ماهية جزئياته بالشركة . ١٠

وأما المباينة الأولى فنل ما كان مع الفصل ، وهو أن النوع يحوى للجنس ، والجنس ليس يحوى للنوع .

وأخرى في قوتها وهي أن طبيعة الجنس أقدم من طبيعة النوع ، أى إذا وجدت طبيعة الجنس ، لم يجب أن توجد طبيعة النوع، بل إذا رفعت ارتفعت هى ، وإذا رفعت طبيعة النوع ، لم يجب أن ترفع طبيعة الجنس ، بل إذا وجدت وجدت . ١٥

وثالثة قريبة من تينك ، وهي أن الجنس يحل على النوع بالتواطؤ حلا كليا ، والنوع لا يحل على طبيعة الجنس حلا كليا ، وهذا فى ضمن المباينة التى قبلت

(١) قابل : قابلة د ، ن - ي (٣) فالفصل : والفصل عا ، م (٨) نى : يسى م ، يشيرى (٩) أرادوا أن : أرادوا لأن ع || هذا : هذه م (١٠) كلى : + ما س (١٢) الفصل : الفصول ه (١٤) وهى : وهو ه (١٥) رفعت : ارفعت س (١٨) تينك : ذينك نج || وهى : وهو عا (١٩) والنوع ... كليا : ساقطة من ع .

- من جهة الحوى وغير الحوى ؛ وهذه المبانية ليست من المبانيات التى فى قوة السلب والإيجاب فى أول الأمر ؛ لأن ذلك إنما يكون أن لوقيل إن الجنس يحمل على النوع بالتواطؤ كلياً ، ثم تسلب هذه الصفة بعينها عن النوع ، بل إنما تسلب عن النوع فى هذه المبانية صفة أخرى ، وهى أنه لا يحمل على الجنس بالتواطؤ حلاً كلياً ، وليس هذا المسلوب هو ذلك الموجب ، لكن صورة هذه المبانية أن النوع لا يكافئ الجنس فيما للجنس عند النوع ، وهذا لا يتأتى إلا بين مختلفين .

- ومبانية أخرى أن كل واحد من الجنس والنوع يفضل على الآخر بوجه لا يفضل به الآخر عليه ؛ فالجنس يفضل بالعموم ، إذ يحوى أموراً وموضوعات غير موضوعات النوع ، والنوع يفضل بالمعنى ، إذ يتضمن معنى الجنس ومعنى الفصل زائداً عليه ؛ فإنه كما أن الحيوان يتضمن بالعموم الإنسان وما ليس بإنسان مما هو خارج عن الإنسانية ، كذلك الإنسان يتضمن بالمعنى معنى الحيوانية ، ومعنى خارجاً عن الحيوانية وهو النطق .

- ومبانية أخرى متكلفة ، وهى أنه ليس فى النوع جنس أجناس ، ولا فى الجنس نوع أنواع ، وإن كان فى كل واحد منهما متوسط .

وأما الجنس والخاصة فقد يشتركان فى أنهما محمولان على النوع وتابعان ؛ أى إذا وُجد النوع وجدت الخاصة ؛ والجنس أيضاً . وهذه المشاركة قد توجد مع غير الخاصة ؛ وهذه المشاركة هى مع الخاصة العامة .

(١) وغير : والغير م (٢) أن : ساقطة من سر ، تا ، ن ، هـ
(٣) بالتواطؤ : + حلاى (٥) صورة : ضرورة عا (٦) فيما للجنس : ساقطة من د (٦ - ٧) وهذا ... مختلفين : ساقطة من عا ، ي (٨) على : عن ع (٩) عليه : عه ع (١٢) الإنسانية كذلك : ساقطة من س || كذلك : فكذلك عا ، هـ (١٤) وهى : وهو عا ، هـ (١٧) والجنس أيضاً : ساقطة من عا ، م || وهذه : فهذه ع (١٨) هى : ساقطة من ن || مع : غير عا

وذكرت مشاركة أخرى وهى أن طبيعة الجنس تحمل على ما تحته بالسوية ؛
 إذ أنواع الحيوان بالسوية حيوان ، ولا تقبل الأشد والأضعف . وكذلك
 الخاصة كالضحاك على أشخاص الناس . وهذه المشاركة لو ذكرت فى مشاركات
 الجنس والفصل والنوع ، لكان ذلك أحرى ؛ ففى هناك وأورد فى هذا الموضوع ؛
 ٥ على أنه ليس هذا موافقا للخواص كلها ؛ فإن الخجل بالفعل من خواص الناس
 وليس يستوى فيهم ؛ وكذلك أمور أخرى لأشياء أخرى . وبالجملة أى برهان
 قدمه الرجل على أن الخاصة هكذا ، أو أى استقراء يَبْنِيهِ له ؟ وإنما أورد له
 مثلا واحدا ؛ وليس هذا وجه البيان العلمى للشيء الذى ليس ببناء بنفسه .
 وبالحقيقة فإن هذا الحكم إنما يصدق فى بعض الخواص دون جميعها ، وهى من
 ١٠ الخواص الاستعدادية التى تتبع الصور فتكون للكل ودائما . وأما الخواص الدائمة
 التى تتبع المواد ، فكثيرا ما تقبل الأشد والأضعف . والرجل ينسب هذا الاعتبار
 عن قريب ، ويأخذ فى تعريف الخاصة على جهة لا يستوى معها إعطاء هذه
 المباشنة الخاصة ، كما ستعرفه .

وذكرت مشاركة أخرى وهى أنهما كلاهما يحملان على ما تحتها بالتواطؤ ،
 ١٥ وهو أن يكون حملهما حملا بالاسم والحد . وهذا أيضا قد كان يليق به أن
 يذكره لغيرهما ؛ لكنه يجب لمن سمع هذا وتصوره وأقر به أن لا ينسى حكمه
 فى كتاب قاطيغوريوس ، حيث يُظَن أن المقول على الموضوع ، وهو المقول
 بالتواطؤ ، هو الذاتى فقط .

وأما المباشنات ، فالأولى منها هى أن الجنس متقدم بالذات ، والخاصة
 متأخرة ؛ إذ كانت الخاصة إنما تحدث مع حدوث النوع ، فتنبعث إما من
 ٢٠

(١) طبيعة : ساقطة من عا (٢) إذ أنواع إذا نوع م || ولا : لا ع
 (٨) العلمى للشيء : ساقطة من م (١٠) الصور : الصورة ع ؛ + كقوة قبول العلم ع ||
 ودائما : دائما ع (١٣) المباشنة : المشاركة || الخاصة : ساقطة من عا (١٤) أخرى :
 ساقطة من || كلاهما : كليهما ع ، م ، هـ (١٥) وهو : وهى ع (١٦) حكمه :
 ساقطة من عا (١٧) حيث : من حيث ي (١٩) متقدم : مقدم م .

المادة كعرض الأظفار أو مثال آخر ، وإما من الصورة كقبول العلم ، وإما منهما جميعا كالضحك .

والثانية أن الجنس يحوى أنواعا ، والخاصة نوعا منها .

- ومبانية أخرى أن الجنس يُحمل على كل واحد من الأنواع حملا كلياً ، ولا يتعكس ؛ إذ لا يقال : وكل حيوان إنسان ، كما يقال : كل إنسان حيوان . وأما الخاصة فإنها تنعكس ، إذ كل إنسان مستعد للضحك ، وكل مستعد للضحك إنسان . وهذه المبانية بين الجنس والخاصة الدائمة العامة ، أو بين طبعي الجنس والخاصة مطلقاً ؛ إذ تلك لا تحتل وهذه تحتل ، أعني هذا العكس . ويتبع هذه مبانية هي في ضمن تلك ، وهي أن الخاصة ، وإن كانت لكل النوع ودائماً كالجنس ، فإنها لا تكون لغير النوع ، ١٠ والجنس يكون .

- ومبانية أخرى مترعة من المبانية الأولى ، وهي أن الجنس يرفع الخاصة برفعه ، من غير عكس . ومن شاء أن يجعل هذه مبانية غير المبانية المتعلقة بالتقدم والتأخر ، لم تعوزه الحيلة فيه ، ولكنه يكون قد أمعن في التكلف . وأما الجنس والعرض فيشتركان في أن كل واحد منهما يقال على كثيرين ، وهو المشاركة العامة ؛ ١٥ وليته قال « على كثيرين مختلفين بالنوع » ، فكان أورد مشاركة خاصة بين العرض والجنس ، خصوصاً ولم يذكر مشاركة أخرى . وأما المبانية الأولى فإن الجنس قبل النوع كما علمت . فأما النوع فهو قبل ما يعرض له ، لأنه إن كان ما يعرض له منبعا عن نوعيته ، فتكون نوعيته قد تقررت بفصله ، ثم لحقه ما لحقه ،

(٢) كالضحك : كالفحاح م (٣) نوعا : نوع د ، ع ، غ ، م ، ن ، هـ ، ي (٥) إذ لا : إذ هـ (٧) وهذه المبانية : ساقطة من س (٨-٩) أو بين ... العكس : ساقطة من ع (٨) وهذه : + قد عا ، ي (٩) مبانية : + أخرى د ، ن ، هـ || هي : ساقطة من ع || وهي : وهو عا (١٣) برفعه : رفعه ن || الحلقة : المتعلقة ع ، عا (١٣-١٤) بالتقدم والتأخر : بالتقدم والتأخر ع (١٥) وهو : وهي هـ ، ي (١٦) خاصة : ساقطة من ن (١٩) منبعا : مستعينا || تقررت : تقررا || بفصله : بفصل ع || لحقه : أخلفه م .

وهذا قد فرغ لك من شرحه . وإن كان من الأعراض التي تَعرِض من خارج ، فيكون النوع أولاً قد حصل موضوعاً حتى استعد لقبول ذلك العارض من خارج ؛ لكن هذه المباينة موجودة أيضاً بين الجنس والخاصة .

والمباينة الأخرى قد ذكرت هكذا : إن الأشياء التي تحت الجنس تشترك فيه بالسوية ، والتي تحت العرض لا تشترك فيه بالسوية . وهذه عبارة محرفة ردية ؛ لأنها تشير إلى فرق موجود بين موضوعاتهما ، ليعاد ثانياً فيستدل بذلك على الفرق بينهما ، بل كان يجب أن يقول : إن الجنس لا يحمل على الأشياء التي تحته إلا بالسوية ، وذلك يحمل لا بالسوية ، فيكون الفرق واقعاً في أول البيان ، بل كان يجب أن يقول : والأعراض ربما حملت لا بالسوية ؛ فإنه ليس جميع الأعراض تحمل إلا بالسوية كالربع والمثلث وأمر أخرى . ولفظ الرجل يُوهم أن كل عرض يُحمل لا بالسوية ، ثم يأمل من هذا أنه إذا جاز في الأعراض أن يكون فيها محمولٌ لا بالسوية ، فما المانع أن يكون كذلك في الخواص ؟ فمضى أن يكون كونُ هذا أهم وذلك مساوياً ، مما يرخص لهذا فيما لا يرخص فيه لذلك .

والمباينة التي هي بعد هذه أن الأعراض توجد في الأشخاص على القصد الأول . وأما الأجناس والأنواع فهي أقدم من الأشخاص . وهذه المباينة عجيبة التحريف والتشويش ؛ فإنه كان يجب أن يقول : إن الأعراض توجد في الأشخاص على القصد الأول ، والأجناس والأنواع لا توجد على القصد الأول . أو يقول : إن الأجناس والأنواع أقدم من الأشخاص ، والأعراض ليست أقدم ، وما المانع من أن يكون الشيء أقدم وموجوداً على القصد الأول ؟

(٥) فيه : فتمام || والتي ... بالسوية : ساقطة من د (٧) يقول : يقال (١٠ — ١١) وربما حملت لا : إنما حملت (١٠) لا : لا ع ، ها ، ن ، هـ (١٣) أن : + لا ع || وذلك : وتلك ع (١٤) لهذا : هذه ع ؛ لهذه ع ، هـ || ذلك : تلك ع ؛ ذلك ع (١٥) هي بعد هذه أن : بعد هذه ن ؛ بعد هذه فإن هـ ؛ بعد هذه فهي أن ع ، ع ، م (١٨) والأجناس : وفي الأجناس ن (١٩) الأشخاص : الأنواع ع .

ثم إن كان معنى القصد الأول هو أن يحمل عليها لا بواسطة شيء ، فإن النوع كذلك . وأما الجنس ففساه أن لا يكون كذلك ؛ فإنه يحمل على الشخص بتوسط النوع . وأما النوع ، فإنه محمول على الشخص بالقصد الأول ، أو يشبه أن يكون الرجل قد سَهَا في إيراد لفظة النوع ، فقد كان مستغنيا عنه ، إذ كان وكده الاشتغال بالتمييز بين الجنس والعرض .

٥

والمباينة التي بعد هذه هي أن الأجناس تقال من طريق ما هو ، والأعراض لا تقال . وهذه المباينة موجودة أيضا بين الجنس والخاصة ، وقد أغفلها هنالك .

[الفصل الثالث]

(ج) فصل في المشاركات والمباينات الباقية

- ١٠ . وأما الفصل والنوع فيشتركان بأنهما يحملان على ماتحتهما بالسوية .
والمشاركة الأخرى أنهما ذاتيتان ؛ وهذه تقع أيضا بين الجنس والفصل ، ولم يذكرها .

- وأما المباينة فإنَّ حمل النوع من طريق ما هو ، وحمل الفصل من طريق أى شيء هو ، وإنَّ الإنسان ، وإنَّ صلَح أن يكون جوابا عن أى الحيوان ، فليس ذلك له أولا وبذاته ، بل بسبب اللاطق . وقد بُيِّت عن هذا قبل .

١٥

والمباينة الأخرى هي أن النوع لا يوجد ألبة إلا محمولا على كثيرين مختلفين بالعدد فقط ، والفصل في أكثر الأحوال أو في كثير من الأحوال يحمل على كثيرين مختلفين بالنوع . وهذه المباينة بين الفصل والنوع السافل ، لا بين الفصل والنوع المطلق .

(٣) بتوسط ... الشخص : ساقطة من م (٤) قدمها : قدمها ع || عنه : ساقطة من ع
(٧) أغفلها : أغفلها ي (١٠) بأنها : في أنها نج ، س ، ع (١١) ذاتيان :
ذاتتان ع ، ي (١٤) وإن : فإن ع ، ي ؛ كان فإن ه || الحيوان : الحيوانات نج
(١٥) ذلك : ساقطة من ع (١٦) هي : فهي عا (١٧) أو ... الأحوال : ساقطة من ع

والمباينة الثالثة هي أنَّ الفصل أقدم من النوع ؛ وأورد مثاله من طريق الرفع بأن قال : إن الناطق يرفع برفعه الإنسان ، ولا يرتفع برفع الإنسان ، إذ المَلَك ناطق ؛ ولم يأت بالفصل والنوع اللذين هما معا ، بل أخذ فصل جنس الإنسان ، وقايسه بالإنسان ، وفعل نظير ما لفاعل أن يفعله قائلا :
 ٥ إنَّ النوع أقدم من الفصل ، إذ الحى نوع للجسم ، وهو أقدم من الفصل الذى هو الناطق . وكما أنَّ هذا القائل مُحَرَّف للحق بدوله عن إيراد فصل ونوع متعادلين فى الوضع ، كذلك ذلك ؛ لكن الفصل أقدم من النوع من جهة أنه علة وجوب وجوده ، ونسبته إليه نسبة الصورة إلى المركب .

وأورد مباينة أخرى وهى أنَّ فصلين يأتلفان فيقومان نوعا ، والنوعان لا يأتلفان فيقوم منهما نوع ؛ وجعل مثال الفصلين الناطق والمائت ، وقد علم ١٠ أنهما غير متساوي التركيب ، كما شرحناه قبل . لكن هذه المباينة تستمر على أحد اعتبارين : إما أن يُجعل الفصلان من جنس فصل الحساس والمتحرك بالإرادة ، وإما أن يقال : إنَّ الفصلين المختلفى الترتيب يجتمعان ، فيحدث من اجتماعهما إلى ما يجتمع معه نوع ، هو غير كل واحد منهما . وأما النوعان المختلفا الترتيب فلا يأتلفان ، حتى يحدث منهما ، غير كل واحد منهما ، نوع آخر ، ١٥ بل يكون الأعم منهما جزءا من الأخص ، ويكون الحاصل لاشيئا حاصلا من اجتماعهما ، بل هو شئ هو أحدهما . والنوعان اللذان لا يختلفان فى الترتيب بل يكونان متباينين ، لا يجتمعان ألبتة . لكن لقائل أن يقول : إنَّ الناطق والمائت فى أنفسهما نوعان من أشياء أخرى ، وإن لم يكونا نوعين للناس ، وقد اجتماعا فأحدثنا نوعا ، وكذلك كثير من الطبائع المختلفة الأنواع تجتمع ٢٠

(٢) برفه : ساقطة من م || برفع : + نوع ع (٦) وكما : فكأى || بدوله :
 لعدله ع ، ي (٩) فصلين : + قد ه (١٠) فيقوم : فيقوم ع ، ن || وقد : فقدى
 (١١) التركيب : الترتيب ع ، م ، ن ، ه ، ي || تستمر : تسى ع ، ي ؛ + مباينة م ، ي
 (١٢) الحساس : الحاس ع (١٧) مو شئ : شيئا بخ ، ي (١٨) لا : فلا ع ، ه

- فيكون منها نوع ثالث بالاجتماع ، كالاثنيية والثلاثية يفعلان بالاجتماع الخماسية ، وهى نوع ثالث غيرهما ، فإن الجواب أن الاعتبار الذى ذهب إليه في ذكر هذه المبانيه غير هذا الاعتبار ؛ وذلك أن الغرض فيما يقوله متوجه نحو أشياء محمولة على أشياء بأعيانها يشترك فيها ؛ فلأنها إذا كانت فصولا كالناطق والمائت اللذين قد يُقالان على موضوعات بأعيانها ، فلأنها إذا اجتمعت فعلت شيئا ثالثا يكون نوعا من الأنواع لتلك الأشياء ، وتكون تلك الأشياء موضوعات له ، كما توضع الأشخاص للأشياء ، ولا يكون كذلك الناطق ؛ لأن الحيوان داخل في ماهية تلك الأشخاص ، وليس داخلا في ماهية الناطق والمائت ؛ فليس الناطق والمائت نوعين بالقياس إليهما ، وإن كانا محمولين عليهما ، وإلا كانا متوسطين بينهما وبين الجنس الذى هو الحيوان ، وكانا نوعين تحت الحيوان
- ٥ لا فصلين قاسمين ؛ فقد وُجد في الفصول فصلان يقومان نوعا مشاركا في الموضوعات ، ولا يوجد ذلك في الأنواع . وأما أن تكون أنواع مختلفة فنفعل باجتماعها نوعا - موضوع ذلك النوع غير موضوعاتها - فذلك غير منكر ، مثل موضوعات الخمسية فإنها غير موضوعات الاثنيية والثلاثية .
- ١٥ وأما الفصل والخاصة فيشتركان في أنهما يحملان على ما تحتها بالسوية . ويجب أن تعلم أن هذا إنما هو في بعض الخواص التى منها الخاصة العامة الدائمة الصورية ، فإن الضاحكين ضاحكون بالسوية ، كما أن الناطقين ناطقون بالسوية . ويشتركان في أنهما للكل ودائما ، وهذا أيضا للخاصة العامة الدائمة . وأما المبانيات فلا لأن الخاصة الحقيقية هى لنوع واحد ، والفصل قد يكون لأنواع ، وقد علمت ما في هذا .
- ٢٠

(١) كاثنيية : كاثنيوية (٢) فإن الجواب : فالجواب عا ، ب ؛ والجواب ع (٣) متوجه : متجه (٧) الناطق : الناطق والمائت (١١) وجد : وجد (١٣) موضوع : موضوع م (١٤) مثل ... الثلاثية : ساقطة من د ، ع ، غا ، م ، ن ، ب (١٦) تعلم أن : تعلم م (١٨) وهذا : وهو ع || الدائمة : غير الدائمة ب ، س (١٩) فلاّن : فإن ي .

وأنتج ذلك مبيّنة هي كأنها تلك أو لازمة لتلك ، فقال : إنَّ الفصل قد لا ينعكس في الحمل ؛ فلا يقال كل ناطق إنسان ، كما يقال كل إنسان ناطق ؛ وأما الخاصة الحقيقية فتعكس .

وأما المشاركة بين الفصل وبين العرض الغير المفارق ، فدوام وجودهما لموضوعاتهما .

وأما المبيّينات فالأولى منها أنَّ الفصل يحوى دائماً ما هو له فصل ، ولا يحوى البتة . قال الرجل : وأما الأعراض فإنها تحوى غيرها ، وذلك من حيث هي عامة ، وتُحَوَّى أيضاً من غيرها من قِبَل أنَّ الموضوع لا يختص بقبول واحد منها محمولا عليه أو فيه ، بل يوضع لغيره ، فهو لذلك يحويه كما كان العرض يحويه ؛ لأنه لا يختص بالحمل على الواحد من موضوعاته ، بل بعرض لغيره .

وقد نسي الرجل ما قاله : « إنَّ الموضوع الواحد قد تكون له فصول كثيرة تجتمع فيه » . ثم الحوى كأنه لفظ مشكك غير علمي ، لا ينبغي أن يستعمل ؛ فإنَّ مفهوم وجه الحوى المثبت للعرض والجنس مبين للوجه المسلوب . وقد كان له وجه آخر لو قاله لكان أصوب ، وهو أن العرض قد يحوى ويُحَوَّى ، إذ هو من جهة أعم ومن جهة أخص ، كالأبيض فإنه كما يحمل على غير الإنسان ، فكذلك

الإنسان قد يحمل على غير الأبيض ، فيكون لا كل إنسان أبيض ، ولا كل أبيض إنسان ، بل بعض هذا ذاك ، وبعض ذاك هذا ؛ ولكن هذه مبيّنة مع بعض الأعراض . فتأمل أنه كيف جعل العارض للشيء ولا يعمه خارجا من جملة العرض ؛ وكان تَوْهَمُ فَيَا سَلَفُ أنه فيه ومنه . وأما أنه كيف جعله كذلك ، فلائنه جعل من شروط العرض التي بها يباين أنه يحوى النوع ويزيد عليه ، اللهم إلا أن يكون أراد أن هذه مبيّنة ، لا لكل عرض ، بل لعرض ما .

(١٠) يحوى : يحوى س ، ع ، ع ، م ، ن ، هـ (١٢) مشكك : مشكك ع ||

على : عمل م || فإن : كان د ، م ، ن (١٣) وجه : ساقطة من ن (١٥) كما :

+ قد ع ، ي (١٧) مع بعض : بعض ع .

والمبانية الأخرى أن لا شئ من الفصول يقبل الزيادة والنقصان ، بل طبيعة
القَصْلية تمتنع أن تقبل الزيادة والنقصان ، وكون الشئ عَرَضًا لا يمنع ذلك ؛
لكن الرجل أطلق أن الأعراض تقبل الزيادة والنقصان .

- ومبانية أخرى هي أن القَصْلية تمتنع أن يوجد لمقابلاتها موضوع واحد بعينه ،
فيكون هو ناطقا وغير ناطق ، والعرضية لا تمتنع ذلك ؛ فإن الأعراض الغير المفارقة •
قد يكون لمتضادات منها موضوع واحد .

وأما النوع فيشارك الخاصة الحقيقية في أن كل واحد منهما ينعكس على الآخر ،
فكل إنسان ضحاك ، وكل ضحاك إنسان ؛ وفي أنهما يوجدان معا لموضوعاتهما
دائما .

- أما المبانيات فأولاهها أن الشئ الذى هو نوع لثىء يصير جنسا لثىء آخر ،
وأما الخاصة فلا تكون خاصة لثىء آخر ؛ وهذه المبانية منشوشة ردية جدا .
أما أولا فلاته كان فيما سلف لا يلتفت إلى إيراد المبانية بين النوع المضاييف
للجنس وبين غيره ، بل يشتغل بالنوع السافل ، والآن فقد أعرض عن ذلك ،
واشتغل بالنوع المضاييف للجنس ، ثم الخطب في هذا يسير . لكنه لو كان قال :
إن النوع للثىء قد يصير خاصة لثىء آخر ، ثم قال : إن الخاصة لا تصير خاصة
لثىء آخر ، لكانت مبانية حسنة ؛ ولكن الحكم في النوع كاذب . ولو قال :
إن النوع للثىء يصير جنسا لثىء آخر ، والخاصة لا تصير جنسا لثىء آخر ، لكان
هذا أيضا صحيحا ؛ ولكن الحكم في الخاصة كاذب . فكما أن النوع الذى ليس
بسافل يصير جنسا ، كذلك الخاصة لنوع غير سافل تصير جنسا ، فتكون خاصة

(١) بل طبيعة : وطبيعة عا (٢) القَصْلية : الفصل ى || تمتنع : تمتنع م
(٤) لمقابلاتها : لمقابلاتها ى (٥) فيكون : حتى يكون ع ى (٧) منها : منها ع
(٨) فكل : فإن كل ع ى (١٠) جنسا لثىء : + آخر ع (١١) منشوشة : منشوشة ع
(١٣) يشتغل : يشتغل م (١٥) إن النوع : + جنسا هاشع (١٦) لكنت : كانت ع
(١٧) يصير... لثىء : ساطعة من د (١٨) فكا : كاع (١٩) كذلك : فيكون ن ||
كذلك... جنسا : ساطعة من د ٢

لنوع عال ، وجنسا لأنواع لها ، كاللون فإنه خاصة وجنس . ولو كان قال :
إنَّ النوع للشيء قد بصير خاصة لشيء آخر ، والخاصة لا تصير خاصة لشيء آخر
لكان مستقيما .

ومبينة أخرى وهى أن النوع متقدِّمٌ في الوجود ، والخاصة متأخرة ؛ وهذا
مسلم معقول ، كما قد سلف .

ثم أورد مبينة أخرى وهى أنَّ النوع موجود بالفعل دائما ، وأما الخاصة
فتوجد في بعض الأوقات . وها هنا تشويش أيضا ؛ وذلك أنه إنْ عني بالخاصة
مثل الضحك الذى بالفعل ، فقد خرج عن المذهب الذى كان يسلكه إلى
الآن ؛ وإنْ عني بالخاصة الاستعداد الطبعي ، فذلك موجود بالفعل دائما ، فإنْ
كون الإنسان سخيا كالباطنج موجود له بالفعل دائما . وهذه المبينة — إنْ صحَّت —
فكان يجب أن يذكرها للجنس والفصل مع الخاصة أيضا .

ومبينة أخرى هى أنَّ حديهما مختلفان ، وهذه المبينة موجودة بين الجميع
ليست تخص اعتبار الحال بين النوع والخاصة ؛ وأما النوع والعرض فيعبرهما
أنهما كليان . قال : ولا يوجد لهما أشياء كثيرة يشتركان فيها لبعدهما بهنما ؛
وأما المبينة فلائن هذه للماهية وذلك ليس ، ولأن الجوهر الواحد نوعه واحد ،
وأعراضه لا يجب أن تكون واحدة . وهذه المبينة توجد أيضا بين الجنس
والعرض ، وبين النوع والخاصة ، وبين الجنس والخاصة . وأيضا فإن النوع
قبل العرض وجودا وتوهما ، وإن النوع يستوى لموضوعاته المشتركة فيه ،
والعرض قد لا يستوى ، وإن كان غير مفارق كسواد الزوج . وأما الخاصة
والعرض الغير المفارق فيشتركان في أنهما دائماً لموضوعاتهما ؛ وقد كان يجب
أن لا ينسى هذه المشاركة بين النوع وبين العرض الغير المفارق . ويختلفان بأن الخاصة

(٢) للشيء : التعريف : لا تكون عا (٣) لكان : كان ع (٤) وهى :
ساقطة من ع (٦) ثم : + أن هـ (٨) الضحك : الضحك ع || خرج : جرى م
(١٣) ليست : ليس ي (١٤) ما : ساقطة من ع (١٦) لا يجب : ليس يجب ن
(٢٠) دائماً : دائماً عا ، ن (٢١) بأن : فى أن ع ، ي .

توجد للنوع وحده، والعرض الغير المفارق يوجد لأكثر من نوع كالسواد للزنجي والغراب . ويجب أن تذكر هذا إذا رجعت إلى ماسلف في المقالة الأولى . ومباينة أخرى أن الاشتراك في العرض لا يجب أن يكون بالسوية ، في الخاصة يجب أن يكون بالسوية ، وقد عرفت ما فيه .

- هذه هي الاشتراكات والمباينات المشهورة التي أوردتها أول من أفرد لهذه الخمسة الكليات كتابا ، وقد ذكرناها على منهاج ذكره وترتيبه . وجميع ما أورده من المباينات التي ليست مباينة عامة ، فيمكن أن يُعبر عنه فيقال مثلا : الفصل ليس من شأنه أن يكون كذا ، ومن شأن بعض ما هو في طبيعة العرض مثلا أن يكون كذا ، فيكون هذا تحسينا لقوله : «ومع ذلك مستمر» . ولأنه وفق لكلان يورد أولا المشاركات التي بين الخمسة ، ثم التي بين أربعة أربعة ، ثم التي بين ثلاثة ثلاثة ، ثم التي بين اثنين اثنين ، وكذلك كان يورد المباينات التي بين واحد وبين أربعة ، ثم التي بين اثنين وثلاثة ، ثم التي بين كل واحدة وواحدة أخرى خاصة ، فيكون قد حفظ ما هو الواجب ، ولا يكون قد ترك مشاركة ومباينة هي بين اثنين اثنين منها تركا مهملا ، وبذكرهما بين اثنين آخرين ، ربما كان ذكره فيها أهماء أوقع وأحسن .

[الفصل الرابع]

(د) فصل في مناسبة بعض هذه الخمسة مع بعض

- وإذ قد عرفنا هذه الألفاظ الكلية الخمسة ، فيجب أن نعلم أن الشيء الذي هو منها جنس ليس جنسا لكل شيء ، بل لنوعه فقط . وكذلك الفصل ليس يجب أن يكون فصلا لكل شيء ، بل إما من حيث هو مقسم فجنسه ، وإما من حيث هو مَقومٌ فنوع ذلك الجنس . وأن الشيء الواحد قد يجوز أن يكون جنسا

(٢) ويجب فوجبه ، (٣) الخلاصة : الخاصيتين ع (٤) وقد ... فيه : ساقطة من عا

(٥) هي : ساقطة من ع ٦ م || المشهورة : ساقطة من ع || أفرد : أورد ع ، م ، ي

(٦) وجميع : جميع ع (١٠) بين : ساقطة من م || الخمسة : الخمس ي (١١) يورد : يذكر ي

(١٢) أربعة : الأربع ي || ثلاثة : ثلاث ي || واحدة : ساقطة من م || واحدة : + وأخرى

(١٣) فيكون : ليكون ي .

أو بكفّس، وفصلا ونوعا وخاصة وعرضا ؛ فإنّ الحساس كالنوع من المدرك ،
وجنسٌ للسامع والبصر ، وفصل للحيوان ؛ والمائى جنس لذى الرجلين ولذى
أربع أرجل ، ونوعٌ للثقل ، وخاصةٌ للحيوانات ، وعرضٌ عام للإنسان . وربما
اجتمعت الخمسة في واحد .

٥ والجنس ليس جنسا للفصل ألبتة ، ولا الفصل نوعا للجنس ، وإلا لاحتاج
إلى فصل آخر ، بل الفصل معنى خارج عن طبيعة الجنس ؛ فإنّ الناطق ليس
هو حيوانا ذا نطق ، بل شيء ذو نطق ، وإن كان يلزم أن يكون ذلك الشيء
حيوانا ، وأما الحيوان ذو النطق فهو الإنسان ؛ ولو كان الحيوان داخلا في معنى
الناطق لكان إذا قلت : حيوان ناطق ، فقد قلت : حيوان هو حيوان ذونطق ،
فإنّ ذا النطق والناطق شيءٌ واحد . وإذا قيل الجنس على الفصل فهو كما يقال
١٠ العرض اللازم على الشيء الذى يقال عليه ولا يدخل في ماهيته ، لكنه كالمادة
للفصل ، ونسبة الفصل إليه من وجهٍ كنسبة الخاصة التى توجد في البعض ،
لكن الفصل يقومه موجودا بالفعل ، وإن لم يدخل في حده وماهيته دخوله
في إنيته ، ككثير من العلل كالصورة للمادة ، هذا إن كان الفصل أخص
على الإطلاق من الجنس ، ولم يقع خارجا عنه ألبتة أو بالحقيقة ، فإنّ قول كل
١٥ واحد منهما عند التحصيل هو على النوع . وهذه الأشياء تحصل لك في الفلسفة
الأولى .

والجنس تكون نسبته إلى الفصل كنسبة عارض عام ؛ وأما العارض العام
فإنه قد يكون بالقياس إلى الجنس خاصة ، وبالقياس إلى النوع عرضا عاما ،
مثل الانتقال بالإرادة فإنه خاصة من خواص الحيوان ، وعارض عام للإنسان ؛
٢٠

(١) بكفّس : بجنس ع (٦) فإن : وإن ع (١١) في : ساقطة من م
(١٤) لإنه ككثير : إنية كثير || اللل : الملل ع || كالصورة : وكالضرورة م
(١٦) التحصيل : + إنما ، ي (١٨) عارض : عرض ع || العارض : المرض
ع || العام : ساقطة من ه .

- وربما كان خاصةً للجنس أعلى ، مثل البياض فإنه من خواص الجسم المركب ، وعارض عام للإنسان ، وربما كان من خواص أعلى الأجناس كلها ؛ وربما لم يكن العارض العام خاصةً لشيء من الأجناس ، إذا كان قد يعرض لغير تلك المقولة ، مثل امتناع قبول الأشد والأضعف ، فإنه من لوازم الجوهر على سبيل العموم له ولغيره ، وليس خاصةً للجنس من أجناسه ، إذ ستعلم أن ذلك قد يقع في غير أعلى أجناسه . والحيوان نسبته إلى هذا الحيوان - من حيث هو حيوان الحق به الإشارة ولم يعتبر فيه النطق - نسبة النوع إلى الأشخاص ، فإنه مقول عليه قول النوع الذي هو نوع بالقياس إلى الأشخاص فقط على الأشخاص ، لا نسبة للجنس ، بل وإنما هو جنس بالقياس إلى أشخاص الحيوان من حيث صارت ناطقة ، وكذلك الناطق بالقياس إلى هذا الناطق غير مأخوذ معه الحيوانية ، فإنه كنوع له بالمعنى المذكور لا كفصل ، بل هو فصل لأشخاص الحيوان من حيث هي حيوان . والضحاك أيضا فإنه كالنوع لهذا الضحاك من غير أن يعتبر إنسانا ، وإنما هو خاصة للإنسان ولأشخاص الناس ؛ وكذلك الأبيض أيضا لهذا الأبيض ، من حيث هو أبيض مشار إليه ، فإنه كالنوع له .
- والعرض العام إنما هو عرض عام للشيء الذي هو موضوع لكونه هذا الأبيض ، لهذا الأبيض ، من حيث هو هذا الأبيض .

- واعلم أن هذه الخمسة قد يتركب بعضها مع بعض تركبا بعد تركيب ، فالجنس يتركب مع الفصل ، فإن المدرك جنس فصل الإنسان الذي هو الناطق مثلا ، أو ذو النفس فإنه جنس للناطق ، فهو جنس الفصل ، وقد عرض له أن كان فصل الجنس ، لأن ذا النفس فصل بعض الأجناس المتوسطة التي للإنسان . وقد يتركب الجنس مع العرض ، مثل أن الملون جنس عرض الإنسان الذي هو الأسود والأبيض ، لكن هذا التركيب يخالف الأول ؛ فإنه ليس يجب أن

(٢) كلها وربما كلها وإنما س (٣) إذا : إذن (٤) الجوهر : الإنسان ع ، ي (١٠) صارت : هو صارت ع (١٣) ولأشخاص : وأشخاص ع (١٥) والعرض : لا كالعرض ع (١٧) تركيا : تركيا ع ، ي || تركب : تركيب ع ، ع ، ي (١٨) جنس فصل : بجنس لفصل ه ، ي || فصل : لفصل ع (١٩) جنس : بجنس ه || الناطق : الناطق ن (٢١) عرض : ساقطة من ن ؛ وعرض ي || الإنسان : للإنسان ع ، ه ، ي .

يكون جنس الفصل المقوم جنسا مقوما للنوع ، وجنس العرض يجب أن يكون عرضا لاحقا لذلك النوع . نعم قد يكون جنس الفصل فصلا مقوما لجنس النوع ، وكذلك قد يكون جنس العرض عرضا لاحقا لجنس النوع .

وأما تركيب الجنس مع الخاصة فمثل أن المتعجب بالفعل جنس للضحك بالفعل الذي هو خاصة ، والصباح جنس للصاهل الذي هو خاصة .

والفصل أيضا قد يتركب مع الجنس ، كالحساس فإنه فصل جنس الإنسان ؛ ويتركب مع الخاصة ، مثل النسبة إلى قائمتين من قولنا : مساوى الزوايا الثلاث لقائمتين ، فإنه فصل خاصة المثلث ؛ وقد يتركب مع العرض ، كالمفروق للبصر فإنه فصل عرض القطن .

١٠. والخاصة قد تتركب مع الجنس ، فإن المثنى خاصة جنس الإنسان ؛ وقد تتركب مع الفصل ، فلا تفارق في كثير من المواضع خاصة النوع ، وربما كان أهم من خاصة النوع ، وذلك إذا كان الفصل أعم ، مثل المنقسم بتساويين الذي هو فصل الزوج ، فإن ذا النصف خاصة لهذا الفصل .

١٥. وقد تتركب مع العرض العام ، فإن المبصر خاصة الملون ، والملون عرض عام للإنسان . والعرض قد يتركب مع الجنس فلا يفارق عرض النوع ، لأنه يكون عرضا للنوع ، لكن من أعراض النوع ما هو خاصة للجنس ، وليس عرضا عاما للجنس بل خاصة ، ومنه ما هو عرض عام لها ، وكذلك عرض الفصل وعرض الخاصة .

٢٠. تم كتاب إيساغوجي . والحمد لمولى النعم
ومرادف الآلاء والقسم

(١) وجنس العرض يجب أن يكون : ويجب أن يكون جنس العرض ح ٥ ي
(٢) لاحقا : ساقطة من ع ؛ لا جنسا س (٤) أن : ساقطة من ي || جنس : يكمنس ع ٥
(٧) ويتركب : وقد يتركب هـ (٨) وقد يتركب : ويتركب ع ، ن (١٣) فإن ذا :
وإن عا (١٦) هو خاصة للجنس و : ساقطة من هـ (١٩ — ٢٠) والحمد ... والقسم
ساقطة من ن ؛ تم ... والقسم : تمت المقالة الثانية من الفن الأول بحمد الله ومنه ؛ الفن الثاني هـ ؛
آثار الفن الأول من الجملة الأولى من علم المنطق عا

(١) فهرس الأعلام^(١)

الاسم	المراجع
أرسطوطاليس ...	ص ٣ س ١٦ ، ويسميه ابن سينا أيضا : صاحب المنطق ٢/١١ ، والمعلم الأول ٢/٥٩ ، والمؤتم به ٤/١١ .
الأسطفسات	٥/١١ - كتاب أفليدس المشهور ، ويسمى أيضا الأصول والأركان ، ترجم إلى العربية في القرن الثالث ، وعلى أيدي مترجمين مختلفين أهمهم المجاج بن يوسف ابن مطر ، وحنين بن اسحاق بتصحيح ثابت بن قرة . [القفطى ٦٢] .
أصبهان	١٢/٣ مدينة في فارس ، خرج إليها ابن سينا متكررا من همدان ومعه أخوه والجوزجاني وغلامان في زى الصوفية سنة ٤١٥ قاصدا صاحبها علاء الدولة بن كاكويه ، وأتى فيها كتاب الشفاء سنة ٤١٧ هـ [ياقوت ٢١٢/١ البكرى ١٦٣/١ ، القفطى ٤١٩ - ٤٢١] .

(١) نفرض هنا أسماء الأعلام التي وردت في مقدمة الجوزجاني أوفى المدخل ومقدمته ، سواء
أكانت أسماء أشخاص أم كتب وأماكن ، مبينين موطئها في النص ، وموضحين ما يحتاج منها إلى توضيح .
وهي جد قليلة ، لأن ابن سينا ضنين بذكر أسماء من يحكى أراءهم أو يناقشهم ، وكثيرا ما يكتب في هذا
بالطويح دون التصريح ، فيقول : بعض المتشككين (ص ٦٠) ، ذهب قوم (ص ٨٤) ، قال
بعض الفضلاء (ص ٩٦) . وكل أن يشير إلى كتاب أو يصرح باسمه .

الاسم	المراجع
أُقْلِيدِس	٥/١١ - الفيلسوف الرياضى المشهور ، القرن الثالث قبل الميلاد ، ترجم العرب خاصة كتابه المعروف بالأسطقسات أى الأصول أو الأركان. [القفطى ٦٢]
جُرْجَان	١٦/١ - مدينة مشهورة بين طبرستان وخراسان ، حكمها نخر الدولة بن بويه ، ثم من بعده ابنه مجد الدولة وأمه ، وفيها قابل أبو عبيد الجوزجاني ابن سينا سنة ٤٠٢-٤٠٣هـ [المدخل ١٦/١ - ياقوت ٤٨/٢]
البرهان	١٧/٩٥ - جزء من أجزاء منطق الشفاء .
الجوزجاني	٥/١ - صاحب ديباجة الشفاء . اتصل بابن سينا سنة ٤٠٢-٤٠٣هـ ، وظل ملازما له حتى توفي الشيخ سنة ٤٢٨هـ وإذا لم يكن من أنجب تلاميذه فإنه كان من أوفاهم [البيهقى ١٠١/١٠٠ - انظر أيضا مقدمة الشفاء ص ٥] .
الرجل	١٢/١٠٠ - ٤/١٠٣ - ١١/١٠٦ انظر : صاحب إيساغوجى .
الرَّيُّ	٨/٢ - كورة معروفة تنسب إلى الجبل وليست منه ، وهى أقرب إلى خراسان [البكرى ٢/٦٩٠] ، كثيرة الفواكه والخيرات ، ومحط الحاج على طريق السابلة [ياقوت ٨٩٢/٢] انتقل إليها ابن سينا حول سنة ٤٠٤ ، واتصل بخدمة السيدة وابنها مجد الدولة ، واشتغل بمداواته [القفطى ٤١٩] . وهى طهران العاصمة الحالية لإيران .

المراجع	الاسم
<p>٩/٢ - كان نغر الدولة بن بويه يملك جرجان والرى وهذان فلما توفى ٣٨٧، تولى مجد الدولة جرجان والرى، وشمس الدولة همدان ولم يكن قد بلغ الرابعة من العمر، وكان المرجع إلى والدته في تدبير الملك [ابن الاثير ١٨٧/٧]. اتصل به ابن سينا وعالجه من قولنج وشفاه، وأصبح من ندمائه، وقلده بعد ذلك الوزارة سنة ٤٠٥ إلى أن شغب عليه الجند وحبسوه. ولما عادت علة القولنج على شمس الدولة، أرسل يطلبه، ثم قلده الوزارة ثانياً وبقي في خدمته حتى توفى سنة ٤١٢ هـ.</p>	<p>شمس الدولة</p>
<p>١٢/٨٠ هو فريريوس الصوري المشهور [٢٣٣-٣٠٥م] لا يصرح ابن سينا باسمه، وإنما يسميه صاحب إيساغوجي ١٢/٨٠- الرجل ١٢/١٠٠-٤/١٠٣- ١١/١٠٦- أول من قدم معرفة هذه الخمسة على المنطق ٥/٨٦- من قصد تقديم هذا الحجاب ٩/٧٧- مصنف المدخل ١٠/٩١</p>	<p>صاحب إيساغوجي... ..</p>
<p>٢/١١ - انظر أرسطوطاليس . ٧/٣ - قلعة مشهورة من نواحي همدان ، ويقال لها براهان [ياقوت ٨٧٠/٣] . رسمتها بعض المخطوطات فردوجان ، وبعضها الآخر فروزجان ، وفي الفارسية فروزكان هي الصفات أو الخصائص لا القلعة [قاموس استينجاس Steingass] . الأرحم أن ابن سينا حبس بها</p>	<p>صاحب المنطق فردجان</p>

الاسم	المراجع
	سنة ٤١٤ هجرية، وذلك عند ثورة تاج الملك مقدم عسكر همدان على صاحبها سماء الدولة بن شمس الدولة، واستنجد هذا بعلاء الدولة صاحب أصبهان، فخف إليه وأحمد الفتنة. وكان تاج الملك قد اتهم ابن سينا بمكاتبة علاء الدولة سرا [ابن الأثير ٧/٢١٣ - القفطى ٤٢٠/٤٢١٠].
الفلسفة المشرقية ...	١٣/١٠ - كتاب - انظر مقدمة الشفاء ص ١٩
قاطيغورياس	١٧/١٠٠ - أول كتاب في المجموعة المنطقية بعد إيساغوجي، سماه العرب المقولات .
اللواحق	٨/١٠ - كتاب - انظر مقدمة الشفاء ص ٢١
المجسطى	٦/١١ - كتاب الفلك المشهور، من تأليف بطليموس في القرن الثاني بعد الميلاد. نقله العرب أكثر من مرة في القرن الثالث الهجري، والأرجح أن ترجمته مأخوذة عن السريانية لا اليونانية، ويشتمل على ثلاث عشرة مقالة تتناول جميع فروع علم الفلك القديم [نابونتاريخ علم الفلك ٢١٦ - ٢٢٩] .
المدخل في الحساب	للكتندي كتاب يعرف بالمدخل إلى الأريثماتيقي لعله ترجمه [القفطى ٣٦٩] وترجمه ثابت بن قرة [القفطى ١١٥]
المشاهون	١٤/١٠ - انظر أرسطوطاليس .
المعلم الأول	٢/٥٩ - انظر أرسطوطاليس .

الاسم	المراجع
مصنف المدخل ...	١٠/٩١ - انظر صاحب إيساغوجي .
المؤتم به	٤/١١ - انظر أرسطوطاليس .
همذان	٨/٢ - بالذال المعجمة مدينة وإقليم في فارس . حكمها شمس الدولة بعد موت نخر الدولة ٣٨٧ هـ . وفيها اتصل ابن سينا بشمس الدولة وتقلد الوزارة مرتين [ياقوت ٨٢١/٤] .

(ب) فهرس النصوص ^(١)

الصفحة والسطر	المدخل لابن سينا	إيساغوجي لفرغوريوس ترجمة أبي عثمان الدمشقي
١٩ - ١٨/٤٧	المقول على كثيرين مختلفين بالتنوع في جواب ما هو .	المحمول على كثيرين مختلفين بالتنوع من طريق ما هو .
١٠/٥٤	التنوع... كان مستعملا.. على معنى صورة كل شيء .	فأما النوع فقد يقال على صورة كل واحد .
١٦/٥٤	ويحدونه بأنه المرتب تحت الجنس .	وقد يقال نوع أيضا للرتب تحت الجنس .
٥/٥٥	مقولا على كثيرين مختلفين بالعدد في جواب .	النوع هو المحمول على كثيرين مختلفين بالعدد .
١٥/٦٠	إنه الذي يقال عليه الجنس من طريق ما هو .	الذي جنسه يحمل عليه من طريق ما هو .

(١) سبق أن أشرنا (مقدمة الشفاء، ص ٥١) إلى أن ابن سينا في "مدخله" حاكى إيساغوجي والترم
تزييه ، بل وبعض تعبيراته بنصها . ومن المفيد أن نشير هنا إلى أمثلة لهذه المحاكاة ، مودعين بعض
جمل المدخل وما يقابلها في "إيساغوجي" ، وذلك أخذاً عن الترجمة العربية لأبي عثمان الدمشقي ،
وهي نسخة مأخوذة عن مخطوط "الأورجانون" بكتبة باريس الأهلية ، وقد نشرها الدكتور
أحمد نواد الاهواني ، دار إحياء الكتب العربية ، ١٩٥٢ ، ١١٦ صفحة .

إيساغوجي لفرغوريوس ترجمة أبي عثمان الدمشقي	المدخل لابن سينا	الصفحة والسطر
إن الجوهر هو أيضا جنس ، وتحتة الجسم ، وتحت الجسم الجسم المتنفس ؛ وتحت الجسم المتنفس الحى ، وتحت الحى الحى الناطق ، وتحت هذا الإنسان ، وتحت الإنسان سقراط وفلاطن .	فإن الجوهر جنس لاجنس فوقه ، وتحتة الجسم ، وتحت الجسم الجسم ذو النفس . وتحت الجسم ذى النفس الحيوان ، وتحت الحيوان الحيوان الناطق ، وتحت الحيوان الناطق الإنسان ، وتحت الإنسان زيد وعمر .	١٦/٦٢ ١٨٠١٧
فأما الفصل فيقال عاما وخاصا وخاص الخاص .	حتى كان من الفصل ما هو عام ، ومنه ما هو خاص ، ومنه ما هو خاص الخاص .	١٦/٧٢ ١/٧٣
ويقال فى شئ ، إنه بخالف غيره بفصل خاص الخاص متى كان بخالفة بفصل محدث للنوع .	وأما الفصل الذى يقال له خاص الخاص ، فإنه الفصل المقوم للنوع ، وهو الذى إذا اقترن بطبيعة الجنس قومه نوعا .	١٢٠١١/٧٤
إن من الفصول ما يحدث غيرا ومنها ما يحدث آخر .	إن من الفصول ما يحدث غيرية ومنها ما يحدث أخرى .	١٥/٧٥
إن الفصل هو الذى به يفضل النوع على الجنس .	وأيضا إنه الذى يفضل به النوع على الجنس .	١١/٧٦

الصفحة والسطر	المدخل لابن سينا	إيساغوجي لأفريريوس ترجمة أبي عثمان الدمشقي
١٣٦١٢/٧٦	إنه المقول على كثيرين مختلفين بالنوع في جواب أى شئ هو.	الفصل هو المحمول على كثيرين مختلفين بالنوع من طريق أى شئ هو .
١٢/٧٦	إنه الذى به تختلف أشياء لا تختلف في الجنس .	الفصل هو ما به تختلف أشياء ليست تختلف في الجنس .
٦١٧٦١٦/٨٤	الخواص مقسومة إلى أقسام	وقد يقسمون الخاصة
٢٠٦١٩٦١٨	أربعة : خاصة للنوع ولغيره	على أربع جهات وذلك أن منها ما يعرض لنوع ما وحده ...
٦/٨٦	العرض هو الذى يكون ويفسد من غير فساد الموضوع أى حامله .	والعرض هو ما يكون ويبطل من غير فساد الموضوع له .
١٤/٨٦	من العرض العام ما هو متناقض ومنه ما هو غير متناقض .	وذلك أن منه متناقضا ومنه غير متناقض .
٧/٨٦	هو الذى يمكن أن يوجد لشئ واحد بعينه وأن لا يوجد	العرض هو الذى يمكن فيه أن يوجد لشئ واحد بعينه وألا يوجد .
٨/٨٦	أنه الذى ليس بجنس ولا فصل ولا خاصة ولا نوع وهو أبدا قائم في موضوع .	هو الذى ليس بجنس ولا فصل ولا نوع ولا خاصة وهو أبدا قائم في موضوع .

الصفحة والسطر	المدخل لابن سينا	إسحاق بن لفر فريرس ترجمة أبي عثمان الدمشقي
٩/٩١	المشاركة التي تتم الخمسة هي أنها كالية أى مقولة على كثيرين.	فالعام لها كلها هو أنها تعمل على كثيرين .
٤/٩٢	وقد مثلوا لذلك الناطق فإنه يحوى أنواعا	وذلك أن الفصل يحوى أنواعا .
١١/٩٢	أن الجنس والفصل يشتركان في أن كل ما يحمل عليهما من طريق ما هو ، فإنه يحمل على ما تحتهما من الأنواع .	وأیضا فكل ما يحمل على الجنس من طريق ما هو جنس فإنه يحمل على ما تحته في الأنواع .
١٧/٩٢	أن رفعهما علة رفع ماتحتهما من الأنواع .	ويعم الجنس والفصل أنهما أيضا إذا ارتنعا ارتفع ماتحتهما .
٢٦١/٩٣	الجنس يحمل على أكثر: أي يحمل عليه الفصل والنوع والخاصة والعرض	الجنس أنه يحمل على أكثر مما يحمل عليه الفصل والنوع والخاصة والعرض .
١٣٦١٢/٩٣	أن الجنس يحوى الفصل بالقوة .	فإن الجنس يحوى الفصل بالقوة .
١٧/٩٣	أن الجنس أقدم من الفصل.	فإن الأجناس أقدم من الفصول
١٩/٩٣	ولذلك لا ترتفع طبيعة الجنس برفع طبيعة الفصل .	وأما الفصول فليست ترتفع الجنس

الصفحة والسطر	المدخل لابن سينا	لمساغوجي لفريريوس ترجمة ابن عثمان الدمشقي
٥٤٤/١٤	الفصل يحمل من طريق أى شئ هو ، والجنس يحمل من طريق ما هو .	الجنس يحمل من طريق ما الشئ ، والفصل يحمل من طريق أى شئ هو .
٢٠٤١٩/٩٦	أن الجنس لا يكون للأشياء إلا واحدا ، والفصل قد يكون أكثر من واحد .	إن الجنس في كل واحد من الأشياء واحدا ، أما الفصول فأكثر من واحد .
١٥/٩٧	الجنس كالمادة ، والفصل كالصورة .	الجنس يشبه المادة ، والفصل يشبه الخلقة .
١٨/٩٨	الجنس يحمل على النوع بالتواطؤ حملا كلياً .	الأجناس تحمل على الأنواع على طريق التواطؤ .
٨/٩٩	كل واحد من الجنس والنوع يفضل على الآخر بوجه لا يفضل به الآخر عليه .	الأجناس تفضل على الأنواع التي دونها باحتوائها عليها ...
١٤/٩٩	ليس في النوع جنس أجناس ولا في الجنس نوع أنواع .	لا النوع يكون جنس أجناس ولا الجنس نوع أنواع
٣٤٢١/١٠٠	طبيعة الجنس تحمل على ما تحته بالسوية ... وكذلك الخاصة .	الجنس يحمل على الأنواع بالسوية وكذلك الخاصة .

إيساغوجي لفرغوريوس ترجمة أبي عثمان الدمشقي	المدخل لابن سينا	الصفحة والسطر
وبخص الفصل أنه يحمل من طريق أى شيء؛ وبخص النوع أنه يحمل على طريق ما الشيء .	وأما المبينة فإن حمل النوع من طريق ماهو، وحمل الفصل من طريق أى شيء هو .	١٣/١٠٣
الفصل أقدم من نوعه . فإن الفصول تألف مع فصل آخر، فإن الناطق والمأث قد ائتلفا لقوام الإنسان ، فأما النوع فلا يأتلف مع نوع حتى يحدث عنهما نوع آخر .	الفصل أقدم من النوع . أن فصلين يأتلفان فيقومان نوعاً ، والنوعان لا يأتلفان فيقوم منهما نوع .	١/١٠٤ ١٠٤/١٠٤
ويعم الفصل والخاصة أن الأشياء التي تشترك فيهما تشترك بالسوية . ويعمهما أيضا أنهما يوجدان للشيء دائماً ولجميعه .	وأما الفصل والخاصة فيشتركان في أنهما يحملان على ما تحتهما بالسوية . ويشتركان في أنهما للكل ودائماً .	١٥/١٠٥ ١٨/١٠٥
الفصل يحوى ولا يحوى .	الفصل يحوى دائماً ما هو له فصل ، ولا يحوى ألبته .	٦/١٠٦
والفصل فلا يقبل الزيادة والنقصان ، والأعراض تقبل الزيادة والنقصان .	لا شيء من الفصول يقبل الزيادة والنقصان ... وكون الشيء عرضاً لا يمنع ذلك .	٢٤/١٠٧

إيساغوجي لفرغوريوس ترجمة أبي عثمان الدمشقي	المدخل لابن سينا	الصفحة والسطر
النوع يمكن أن يكون جنسا لآخرين ، والخاصة فليس يمكن أن تكون خاصة لآخرين .	الشيء الذي هو نوع لشيء يصير جنسا لشيء آخر ، وأما الخاصة فلا تكون خاصة لشيء آخر .	١١٦١٠/١٠٧
النوع يتقدم وجوده وجود الخاصة ، والخاصة يتبع وجودها وجود النوع .	النوع متقدم في الوجود ، والخاصة متأخرة .	٤/١٠٨
النوع يوجد للوضوع دائماً بالفعل والخاصة إنما توجد في بعض الأوقات .	النوع موجود بالفعل دائماً ، وأما الخاصة فتوجد في بعض الأوقات .	٧٦٦/١٠٨

فهرس المصطلحات^(١)

(١)

posterioritas	الآخر ٧٠ ، ٨
secundum prius et posterius	معلق بالتقدم والآخر ١٠١ ، ١٣
secundum prius et posterius	التأخير — بحسب التقديم والتأخير ٧٢ ، ١٦
aliud	آخر — آخرية ٧٥ ، ١٦ ، ١٧
complexum	مؤلف (لفظ أو معنى) ٢٧ ، ١٥
compositum	» ٢١ ، ١٦ ؛ ٤٨ ، ١٣
componitur	» ٢١ ، ١٥ ؛ ٤٨ ، ١٧
compositum	تأليف ١٧ ، ١٥ ؛ ٢١ ، ١٣ ؛ ١٤ ، ١٨

(١) لم تبت هنا إلا المصطلحات المنطقية التي وردت في كتاب "المدخل" من "الشفاء".
ورتبنا هنا ترتيباً أبجدياً ، وبيننا أمام كل مصطلح أرقام الصفحات والسطور التي ورد فيها . وذكرنا
مقابله اللاتينية ، أخذنا عن ترجمة المصور الواسطي ، معتمدين على النص الذي تقوم الآلة دلفرن
بتحقيقه ونشره — فيما عدا المصطلحات الواردة بين ص ٣١ من ١٧ وص ٤١ من ٩ ؛ فزنا عربنا
فيها على النسخة المطبوعة في البندقيّة سنة ١٥٠٨ ميلادية .

ولسنا بصدد مناقشة المقابلات اللاتينية في نشأتها وتطورها ومدى صدقها في أداء اللفظ العربي ،
فإن ذلك يقتضى دراسة أخرى ليس هذا محلها .

وقد يمتنى بعض ما ذكرنا من المصطلحات في هذا الفهرس مع ما ورد في فهرس الآلة جواشون :
A.M. Goichon. *Lexique de la langue philosophique d'Ibn*
— *Sinā*, Paris, 1938,

إلا أننا ننظر الموضوع من زاوية تختلف عن الزاوية التي اتجهت إليها .

هذا ، وقد وضعتنا نجمة صغيرة* على يسار الرقم ، عندما لا يوجد مقابل لاتيني للكلمة .

constructio	تأليف (البيت) ٣٠٢٢
	انظر أيضا : بسيط ، مركب ، مفرد
instrumentum	آلة ١٦٠٣٠ ، ٤٠٨١ ، ١٩٠
centrum	» ٨٢ ، ٤ (القلب والدماغ آلتان للقوة النطقية)
	إنية ٣٩٨ ، ١٠١٣ ، ٤٤٨ — ١٠١٦ ، ٤٥٠ ، ١٠١١ ، ١٠١٣
quale quid	١٣٠٤٦ ، ٢٠٧٧ ، ١٢٠
quale esse	إنية ٣٨٠٣٠ ، ١٥٠٤٦ ، ٨٠١١٠ ، ١٤٠
quid	» ٤٤٠١٧
esse speciale	إنية شخصية ٢٩٠١٢
quale quid substantiale commune	الإنية الذاتية المشتركة ٣٨٠١١
principaliter	أولاً ٤٣٠٥
principalis	» ٤٣٠٦
principaliter	الأول (على القصد —) ١٠٢٠١٨
	أولى : انظر : نقطة ، فلسفة

(ب)

inchoatio	البديهة ١٦٠١٧
sylogismus demonstrativus	البرهان ٤٨٠٣
ratio	» ١٠٠٠٠٦
probatio speculativa	البرهان النظرى ١٤٠١٥
simplex	بسيط ٢١٠١٥
simplicia	بساط ٢١٠١٦ ، ٢٢٠٢

singularia	جزئيات ٣١ ، ١٨ ، ٥٧ ، ٦٤ ، ٨٢ ، ١٤ ، ١٥
particularitas	الجزئية ١٥ ، ٦
individualitas	» ٥٧ ، ١٧
	جامع : انظر : اسم ، معنى ، مشاركة
genus	جنس
	٣٨ ، ٨ ، ٩ ، ١٦ — ١٨ ، ٣٩ ، ٥٦ ، ١٨ ، ٤٦ ، ٧ ، ١٠ — ١٢ ، ٤٧ ، ٢ ، ٣ ، ٥ — ٨ ، ١٠ — ١٢ ، ١٤ — ١٦ ، ١٨ ، ٤٨ ، ١٥ ، ١٧ ، ١٩ ، ٤٩ ، ١٠ ، ١١ ، ١٣ ، ١٤ ، ١٨ ، ٢٠ ، ٥٠ ، ٥٥ ، ٧ ، ١١ — ١٨ ، ٥١ ، ١ ، ٢ ، ٥٨ ، ٦٠ — ١١ ، ١٣ ، ١٨ ، ٢٠ ، ٥٣ ، ٩ ، ١١ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٤ ، ٢٠ ، ٥٤ ، ١١ ، ١٣ ، ١٥ ، ٥٥ ، ٣ — ٥٦ ، ٧ ، ١٢ ، ٥٦ ، ١٠ ، ١١ ، ١٣ ، ١٦ ، ٥٨ ، ٣ ، ٥٤ ، ١٤ ، ٥٩ ، ١٠ ، ١٩ ، ٦٢ ، ٦٣ — ١٦ ، ٦٣ ، ١ ، ٣ — ١٦ ، ١١ ، ١٣ ، ١٧ ، ٦٤ ، ٧ ، ١٣ ، ١٥ ، ١٦ ، ٦٥ ، ٧ ، ٩ ، ٦٧ ، ٤ ، ١٧ ، ١٨ ، ٦٨ ، ٣ ، ٥٠ ، ٧ ، ٨ ، ٦٩ ، ١ ، ٢ ، ٧٠ ، ١٧ ، ٧٢ ، ١١ ، ١٣ ، ١٤ ، ١٦ ، ٧٥ ، ١١ ، ٧٦ ، ٩ ، ١١ ، ١٢ ، ١٧ ، ١٩ ، ٧٧ ، ١ ، ٤٤ ، ٥٠ ، ٧٨ ، ٨ ، ١٠ — ١٢ ، ٧٩ ، ١٦ ، ١٧ ، ٨٠ ، ٧ ، ١١ ، ١٢ ، ٨١ ، ١٧ ، ٨٢ ، ١٧ ، ٨٥ ، ١٦ ، ٨٦ ، ٨٧ ، ١١ ، ٨٧ ، ١١ ، ١٣ ، ١٤ ، ١٧ ، ٩١ ، ٥٠ ، ١٤ ، ١٨ ، ٩٢ ، ١ ، ٩ — ١١ ، ١٣ ، ٢٠ ، ٩٣ ، ١ ، ٢ ، ٦ ، ١١ ، ١٢ ، ١٥ ، ١٧ — ١٩ ، ٩٤ ، ١ ، ٢٠ ، ١٥ ، ١٩ ، ٩٥ — ٢ ، ٩٦ ، ٥٠ ، ٦ ، ٧ ، ١٣ ، ١٧ ، ١٩ ، ٢١ ، ٢٢ ، ٩٧ ، ١٢ ، ١٥ ، ١٦ ، ١٨ ، ١٩ ، ٢١ ، ٩٨ ، ٢ ، ٣ ، ٥ — ٧ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٤ — ١٦ ، ١٨ ، ١٩ ، ٩٩ ، ٢ ، ٤ ، ٦ ، ٨ — ١٠ ، ١٥ ، ١٦ ، ١٧

١٤٠١٢ — ١٠٠٨٠٧٤٤٣٤١٠١٤١٩٤٤١٤١٠٠
 ٦٤٥٠٢٤١٠٣٤١٩٤١٨٤١٦٤٧٤٤٣٠١٠٢٤١٧
 ١٠٧٤١٣٤١٠٦٤١٠٤١٠٥٤١٢٤٤٤١٠٤٤١١٤٧
 ١٠٩٤١٦٠١١٤١٠٨٤١٩٤١٧٤١٤٤١٣٤١٠
 ١٠١١١٤١٩٤١٨٤١٥٤٦٤٥٤٢٤١٠١١٠٤٢١—١٩
 ١٧—١٥٤١٠٤٦ — ٤٤١٤١١٢٤٢١—١٩٤٩٤٦٤٥٤٣

genus longiquum جنس بعيد ٧٤٤٩

genus propinquum جنس قريب ١٠٤٩٧٤١٩٤٤٨

genus proximum » » ١٢٤٧٤٤٩

genus supremum جنس عال ١٣٤١٠٤٦٣٤١١٤٦٢

genus generalissimum جنس عال ١٦٤٦٧

genus medium جنس متوسط ١٣٤٨٤٢٤٦٣٤١١٤٦٢

genus subalternum » » ١٧٤٨٣

genus infimum جنس سافل ٧٤٦٣٤١٢٤٦٢

genus subalternum » ١٦٤٦٧

genus generis جنس الجنس

١٤٤٩٩٤٧٤٢٤٩٧٤١٤٤٩١٤٣٤٧٠٤١٦٤٤٨

genus generalissimum أعلى الأجناس ٢٤١١١

جنس الأجناس ٤٥٤١٩٤٦٢٤١٤٠٦٣٤١٠٤١٤٤٦٤٤٦٤٤٧٨

genus speciei جنس النوع ٣٤٢٤١١٢

genus differentiae جنس الفصل

٢٤١٤١١٢٤١٩٤١٨٤١١١٤١٤٤٩١

genus accidentis	جلس العرض ١١١ ، ٢١ ، ١١٢ ، ٣
genus substantiale	جنس ذاتي ٣٨ ، ٧
genus logicum	جنس منطقي ٦٦ ، ١٢ ، ١٦ ، ٦٧ ، ١٠ ، ١٤ ، ١٥ ، ٦٨ ، ١٢ ، ١٤
genus naturale	جنس طبيعي ٦٧ ، ٣٧ ، ٦٨ ، ٦ ، ٨ ، ١٠ ، ١١ ، ١٣ ، ١٦
genus abstracte (absolute)	الجنس المطلق ٦٧ ، ١٦
generalitas	جنس ٥٦ ، ٢٠ ، ٦٦ ، ١١ ، ٦٨ ، ٥
»	معنى الجنس ٦٦ ، ١١
»	الجنسية
	٤٧ ، ١١ ، ٥١ ، ٢٠ ، ٤ ، ٦٦ ، ١٨ ، ٦٧ ، ٣ ، ٧ ، ٨
	٩ ، ٦٨ ، ٢ ، ١٥ ، ١٨ ، ٧١ ، ٦ ، ١٧ ، ٩٣ ، ١٣ ، ٩٥ ، ٧
substantia	جوهر ٢٢ ، ٤ ، ٢٩ ، ٢ ، ٦١ ، ١٠ ، ٦٣ ، ٧ ، ١٠ ، ١٦ ، ٦٤ ، ١٠ ، ٣٩ ، ١٦ — ١٩ ، ٧٥ ، ١٨ ، ٢٠ ، ٢١ ، ٧٦ ، ١٠ ، ٨٥ ، ١٤ ، ٨٦ ، ١ — ٣ ، ٨٧ ، ٩ ، ٩٣ ، ٨ ، ٩ ، ١٠٨ ، ١٥ ، ٤ ، ١١١
substantia intelligibilis	الجوهر العقلي ١٣ ، ١٥

(ح)

ratio	حجة ١٨ ، ٨ ، ١٩ ، ٨
diffinitio	حد ٢٨ ، ٨ ، ١١ ، ٤٨ ، ٢ ، ١١ ، ١٣ ، ١٧ — ١٩ ، ٣٠ ، ١٨ — ٢٠ ، ١٦ ، ٤٩ ، ٣ ، ٥٠ ، ٦ ، ٧ ، ٥١ ، ٨ ، ١٧ ، ١٨ ، ٥٣ ، ١٥ ، ١٦

٤٣٠٢٠٦٤٤٨٠٦٠٤١٠٠٥٩٤٣٠٢٠٥٤٤١٩٠١٨ ٤١٢٠١٠٠٨٦٤٢١٠٧٧٤١٦٠١٠٠٤٤٦٨٤١٨٠٦٧ ١٣٠١١٠٤١٧٠٩٦٤١٩٠٩١	
descriptio	حد ٥٠٨٦٤١٧٠٧٧٤٩٠٥٩
differentia	حد ١٧٠٦٧
descriptio	التحديد ١٠٤٨
diffinitio	التحديد
١٠٧٧٤١٥٠٥٥٤١٤٠١٢٠٩٠٣٠٥٣٤١١٠٥١	
in diffiniendo	في التحديد ٣٠٤٨
verbum	حرف ١٠٢٦
praedicatio, praedicatur	حمل
٠٧٧٤١٦٠٦٠٤١٧٠٤٩٤١٨٠٤٥٤٥٠٢٨٤٦٠١٥ ١٠٠٢٠١٠٦٤١٨٠١٧٠٨٢٤١٠	
p. nomine et diffinitione	حملا بالاسم والحد ١٥٠١٠٠
univoce	بالتواطؤ ١٨٠١٤٠١٠٠٤٥٠٩٩
univoce	على التواطؤ ٣٠٩٩٤١٨٠٩٨
univoce	حمل مواطاة ١٨٠٩١٤١٠٠٩٠٥٠٢٨
vere et univoce	بالحقيقة والمواطاة ٦٠٢٨
p.universaliter	حملا كلياً ٤٠١٠١٤٥٠٣٠٩٩٤١٩٠١٨٠٩٨
p. absolute	حملا مطلقاً ١١٠٨٢
denominative	حمل اشتقاق ١٢٠٨٢٤٦٠٢٨

praedicatum	محول
	٢٢ ، ١٠ ، ٤٣ ، ٤ ، ٤٥ ، ١٧ ، ٩١ ، ١٢ ، ١٣
praedicatur	محول ٢٨ ، ٦ ، ٦٣ ، ١٤ ، ١٥ ، ٨٥ ، ١٣
de quo praedicatur	» ٤٤ ، ٤٦
praedicatio	» ٨٦ ، ٢٨
praedicabile comitans	المحول اللازم
praedicabilia	محمولات ٦٤ ، ٧ ، ٨٥ ، ١٧

(خ)

proprium	خاص
	٣٠ ، ١٨ ، ٣٨ ، ٢ ، ٤٦ ، ٤ ، ٥٦ ، ١٨ ، ٦٠ ، ٥ ، ٦١ ، ٦
	١٧ ، ١٦ ، ٧٢ ، ٧٣ ، ١١ ، ٢٠ ، ٧٤ ، ٢ ، ٨٠ ، ١٠ ، ٨٣ ، ١٦ ، ١٠ ، ٨٤ ، ١٣ ، ٨٥ ، ١٩
singularis	خاص ٦٥ ، ١٢ ، ١٨
magis propria	خاص التلخيص
	٧٣ ، ١ ، ٧٤ ، ١٢ ، ٧٥ ، ١٢ ، ٧٦ ، ٥ ، ٨١ ، ١٠
proprium	خاصة
	٤٦ ، ٥ ، ٦١ ، ٢ ، ٦٥ ، ١٠ ، ٨٣ ، ١٣ ، ١٤ ، ٨٤ ، ١ ، ١٤ ، ١٦ ، ٨٦ ، ٨ ، ٨٧ ، ١٢ ، ١٤ ، ١٧ ، ٩١ ، ١١ ، ١٥ ، ٩٣ ، ٢ ، ٩٩ ، ١٦ ، ١٧ ، ١٨ ، ١٠٠ ، ٣ ، ٧ ، ١٢ ، ١٩ ، ١٠٥ ، ٢٠ ، ٣ ، ٨ ، ٩ ، ٢ ، ١٠٧ ، ٧ ، ١١ ، ١٥ ، ١٨ ، ١٩ ، ١٠ ، ٦ ، ٣ ، ١٠٧ ، ١٠ ، ١٧ ، ١٩ ، ١٠٨ ، ٦ ، ٧ ، ٩ ، ١٣ ، ١٧ ، ١٩ ، ٢١ ، ٩ ، ١٠ ، ٣ ، ١١٠ ، ١٢ ، ١١ ، ١٣ ، ١١٢ ، ١٦ ، ٥

proprietas	خاصة
١٢٠١١٠٦٠٤٠٤٠٣٠٥٩٠١٥٠١٤٠١٠٠٨٠٤٦ ٠١٧٠٧٦٠١٧٠٧٣٠١٠٦٢٠١٨٠٨٠٦٦٠١٠٦١ ٠١٦٠٩٠٢٠٨٤٠١٢٠٧٠٦٠٣٠٢٠٨٣٠١٦٠٨٢ ٠١٠٧٠٣٠٩٣٠٥٠٣٠٢٠٨٥٠٢٢٠٢١٠٢٠١٧ ٠٣٠١٠١١١٠١٩٠٣٠١١٠٠٤٠٤٠٢٠١٠٨٠١٩ ١٠٠١١٢٠١٧٠١٤٠١٣٠١٠٠٧٠٤٠١١٢	
proprietas	خاصية ٨٠٤٩٠١٣٠٢٠
proprietates	خواص
٩٠٥٠١٠٠٠٦٠١٠٩٣٠١٥٠٨٤٠٧٠٨٢٠١١٠٧٠ ٢٠١٠١١١٠٢٠١١٠٠١٦٠١٠٥٠١٣٠١٠٢	
proprietates extraneae	خواص عرضية ١٠٠٧٠
proprium	أخص الخواص ٥٠٨٤
proprium commune	الخاصة العامة ١٦٠١٠٥٠١٨٠٩٩
proprium commune semper inhaerens	الخاصة العامة الدائمة ١٨٠١٠٥
proprietas generis	خاصة الجنس ١٠٠١١٢
proprietas speciei	خاصة النوع ١٢٠١١٠١١٢
propria aptantia	الخواص الاستعدادية ١٠٠١٠٠
propria substantiales	الخواص الدائمة ١٠٠١٠٠
	خاصة : انظر مشاركة
impossibile	خلف ١٦٠٤٠

(د)

significatio دلالة

٣٩ ، ٦٦ ، ٢٦ ، ١٩ ، ١٨ ، ١٧ ، ٢٥ ، ١٧ ، ١٤ ، ٢٤
١٩ ، ١٧ ، ١٣ ، ٤٣ ، ١٩ ، ١٠ ، ٤٢ ، ١٨ ، ٤١ ، ٩ ، ٧
١٥ ، ٩ ، ٧ ، ٤٨ ، ١٧ ، ١١ ، ٤٥ ، ٣٠ ، ١ ، ٤٤

significare دلالة

١٢ ، ٤٤ ، ٧٠ ، ٤٣ ، ١٨ ، ١٢ ، ٤٢ ، ١٥ ، ١٣ ، ٤١
٣ ، ٤٨

significatio vera دلالة بالحقيقة ٩ ، ٤٣

significatio extrinseca » خارجية ٩ ، ٤٣

significatio continentiae » تضمن ٤٠ ، ٤٩ ، ١٠ ، ٤٤ ، ١٤ ، ٤٣

significatio comitantiae » لزوم ١٧ ، ١٤ ، ٤٣

significatio principalis » مطابقة ١٩ ، ٣ ، ٤٩

significatio parilitatis » » ١ ، ٤٤ ، ١٣ ، ٤٣

significatio signi » العلامة ٧ ، ٤٩

significatio essentialis » بالذات ٥ ، ٢٥ ، ١٤ ، ٢٤

significatio substantialis aequalis » ذاتية مساوية ٢ ، ٧٧

(ذ)

essentia ذات

١٠ ، ٨ ، ٧ ، ٣٠ ، ١٥ ، ٢٨ ، ٦ ، ٢٤ ، ١٤ ، ١٢ ، ١٨
٦٩ ، ٣ ، ٦٦ ، ١٠ ، ٥٣ ، ٣ ، ٤٦ ، ١ ، ٣٩ ، ٢ ، ٣٣ ، ١٢
٨١ ، ٢٠ ، ١٦ ، ١٥ ، ٨٠ ، ٦ ، ٥٠ ، ٧٩ ، ١٩ ، ١٧ ، ٧٦ ، ١٧
١٣ ، ٤ ، ٣ ، ٢ ، ١

esse ذات ١٤٠١٣٠٣٠

substantia (essentia) ذات

١٩٠٢٠٣١٠٧٠٢٩٠١٤٠١٣٠٢٨٠٥٠٤٠٢٧

substantia ذات

١٦٠٧٦٠١٤٠١٣٠٩٠٨٠٥٠٤٨

ذاتی ١٨٠١٠٨٦٠٢٠٠٨٥٠٥٠٧٦٠١٠٠٢٤

substantiale ذاتی

٠٣٠٣٢٠١٦٠١٣٠٣١٠١٥٠١٤٠١١٠٦٠٥٠٣١

٠٣٧٠٢٠٣٦٠٣٠٣٥٠١٧٠١٥٠١٢٠١٠٠٨٠٧٠٤٠٣٣

١٢٠٤١٠١٠٠٩٠٦٠٤٢٠٣٩٠٣٢٠٣٨٠١٨٠٨٠٤٠٢١

٠٦٠٤٠٣٠١٠٤٥٠١٣٠٨٠٤٤٠٣٠٤٢٠١٦٠١٥٠١٣

٠١٦٠٧٥٠١٢٠٥٨٠٢١٠١١٠٥٥٠٢٠١٠٤٦٠٩٠٧

١١٠١٠٣٠١٨٠١٠٣٠١٨٠١٦٠٧٦

essentialitas الذاتية ٨٠٢١٠٧٠٦٠١٥

substantiale الذاتية

١٨٠٨٢٠٢٠٤٥٠٦٠٤٤٠١٤٠٣٧٠٧٠٣١

animus ذهن

١٨٠٦٦٠٣٠٢١٠١٠٠١٦١٨٠١٦٠١٥٠٨٠٦٠٥٠١٧

intellectus ذهن

٠٢٧٠١٨٠١١٠٢٦٠١٥٠١٤٠١٢٠١٢٠٢٣٠٩٠٢٢

٠٩٠٣٦٠١٦٠١٤٠١٢٠٦٠٥٠٣٠٣٥٠١٩٠٣٤٠١٣٠٤

٠١٧٠٤٩٠٩٠٤٨٠١٠٠٢٠٤٣٠٣٠١٠٣٧٠١٦٠١١

٤٠٧٥٠٤٠٦٧٠٩٠٥٥

mens	ذهن ٦٥ ، ١٧ ، ٦٦ ، ٤
cogitatum	ذهن ٢٢ ، ١٩
ratio	ذهن ٨٢ ، ٦

(ر)

sententia	رأى ١٢ ، ٩ ، ١٠
ratio	روية ٢٢ ، ١٨
cogitatio	» ٢٢ ، ١٩
cogitando	بالروية ٢٠ ، ١٨
intellectus interior	الروية الباطنة ٢٠ ، ١٤ مرادف : انظر : اسم
descriptio	رسم ١٨ ، ٥ ، ٢٥ ، ١٠ ، ١١ ، ٤٨ ، ٢ ، ٩ ، ٤٨ ، ٥ ، ١٢ ، ١٥ ، ١٣ ، ١٤ ، ٦١ ، ٧ ، ١٤ ، ٦٤ ، ٤ ، ٧٦ ، ٧ ، ٨ ، ١٠ ، ١٤ ، ٢١ ، ٧٧ ، ١٦ ، ٢١ ، ٧٨ ، ٢ — ٤٤ ، ٨٦ ، ١٠ ، ٧٨ ، ٢ ، ٩١ ، ١٠ ، ٩١ *
descriptio per negationem	رسم سلبى ٨٧ ، ٤
accidentia	رواضع ٧٥ ، ٦
complexum	مركب (لفظ) ٢٧ ، ١٦
compositum	مركب ٢١ ، ١٤

(س)

nomen	اسم
٧٤٠٤ ٤٨٤ ١٧٤ ١٣٤ ٤٧٤ ١١٤ ٢٨٤ ٥٤ ١٨٤ ٧٤ ١٧٤	
٤٥٩٤ ١٤٤ ٥٧٤ ٩٤ ٥١٤ ١٣٤ ٩٤ ٥٠٤ ١٠٤ ١٤ ٤٩٤ ١٩٤	
٤٤ — ٢٤ ٦٨٤ ١٨٤ ١٧٤ ٦٤ ٦٧٤ ٤٤ ٣٤ ١٤ ٦٤ ٤٤ ١٧٤	
١٤٤ ٨٢٤ ٨٤ ٧٤ ٧٩٤ ٨٤ ٧٧٤ ١٠٤ ٧٢٤ ١٦٤ ١٠٤ ٦٤	
٩٤ ٧٤ ٩٥٤ ١٩٤ ٩١٤ ١٠٤ ٨٥٤ ٦٤ ٨٣٤ ١٥٤	
nomen equivocum	اسم بالاشتراك ٢٤ ٧١
communione nominis	باشتراك الاسم ٨٤ ٨٠
nomen commune	اسم جامع ٤٤ ١٨
nomen commune	اسم عام جامع ٦٤ ١٨
nomen multiplicatum	اسم مرادف ٦٤ ٤٨٤ ١٥٤ ٣٣

(ش)

individuum	شخص
٤١٧٤ ١٢٤ ٧٤ ٤ — ٢٤ ٧١٤ ١٢٤ ٩٤ ٧٤ ٧٠٤ ١٨٤ ٦١٤	
٤٣٤ ٢٤ ١٠٣٤ ١٩٤ ١٦٤ ١٥٤ ١٠٢٤ ٨٤ ٨٣٤ ٣٤ ٧٢٤	
١٣٤ ٨٤ ٧٤ ١١١٤ ٨٤ ٧٤ ١٠٥٤	
singulare	شخص
٤١٩٤ ٣٢٤ ١٤٤ ١١٤ ٨٤ ٧٤ ٣١٤ ١٢٤ ١٠٤ ٨٤ ٢٩٤	
٤١٤ ٦٢٤ ٤٤ ١٤ ٦١٤ ١٧٤ ٦٠٤ ١٤٤ ٣٦٤ ٢٤ ١٤ ٣٣٤	
٥٤ ٨٧٤ ٩٤ ٧٤ ١٤٤ ٧٢٤ ١٩٤ ١٦٤ ١٤٤ ٦٥٤	
singularia	الأشخاص
٤٦٣٤ ١٠٤ ٣٤ ٥٦٤ ٨٤ ٧٤ ٤٧٤ ٩٤ ٣٨٤ ١٧٤ ٣٢٤	
١١٤ ٩٤ ١١١٤ ٣٤ ٨٤ ٤١٠٤ ٦٤ — ٣٤ ٧٤ ٤١٤	

ad modum credendi	على سبيل التصديق ١٨ ، ٧
ad credendum	إلى تصديق ٢١ ، ٣
fides necessariae veritatis	تصديق يقضى بالحقيقة ١٨ ، ١٥
fides verisimilitudinis	تصديق يقارب اليقين ١٨ ، ١٦
fides certissima	تصديق جزم ١٨ ، ١٩
ars	صناعة
	١١ ، ٩ ، ١٢ ، ١٠ ، ١٢ ، ١١ ، ٤ ، ٨ ، ١٥ ، ٢٩ ، ٥ ، ٦ ٤٧ ، ١٤ ، ٦١ ، ١٢ ، ٧٥ ، ٢
artificium (quadriviale)	صناعة (الرياضيين) ١١ ، ٩٠
doctrina	صناعة
	١٩ ، ٥ ، ٧ ، ١٠ ، ١٣ ، ١٥ — ١٧ ، ١٩ ، ٢٠ ، ٣٠ ، ٦ ، ١ ٨ ، ٩ ، ١١ ، ١٣ ، ١٤ ، ١٨ ، ٢٣ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٦ ، ٢٤ ، ٥ — ٧ ٢٥ ، ٧ ، ٢٧ ، ١٤ ، ٦٦ ، ٧ ، ٩٧ ، ١٤
ars sapientialis	الصناعة الحكيمة ١٠ ، ١٦
auctores artis	أهل الصناعة ٣٨ ، ٧
doctrina logica	صناعة المنطق ٢٠ ، ٩ ، ٢٣ ، ١٠
secundum placitum	بحسب اصطلاح ... ٤٣ ، ١٨ ، ٧٦ ، ٦
vox	صوت ٢٦ ، ١٠
forma	صورة
	١٣ ، ١٦ ، ١٧ ، ٥٠ ، ١٥ ، ١٦ ، ٢٤ ، ١٠ ، ٤٠ ، ٩٠ ، ٥٣ ، ١٠ ١٠ ، ٥٥ ، ١١ ، ٦٦ ، ٤ ، ٦٨ ، ١٩ ، ٦٦ ، ٧ ، ٨٢ ، ٨٠ ١٣ ، ٩٧ ، ١٥ ، ١٦ ، ١٨ ، ٢١ ، ٩٨ ، ٣ ، ٢٠ ، ٩٩ ، ٥٠ ، ١٠ ١٠ ، ١٠ ، ١٠ ، ١٠ ، ١٠ ، ١٠ ، ٤ ، ١٠ ، ٨ ، ١١٠ ، ١٤

modus	صورة ١٨ ، ١٧
intellectus	تصور
	١٤ ، ١٦ ، ١٠ ، ١٧ ، ١٥ ، ١٠ ، ٩ ، ٥ ، ١ ، ١٥ ، ١ ، ١٤ ، ١٨ ، ٥٥ ، ٥ ، ٣٥ ، ١٦ ، ١١ ، ٢٦ ، ٨ ، ١٩ ، ١١ ، ٣ ، ١٨ ، ١٧ ، ١٢ ، ٦٥ ، ٥
ad intelligendum	تصور ١٣ ، ٣
intelligere et credere	» ٢١ ، ١٢
intelligere	تصور
	١٧ ، ١٧ ، ٨ ، ٢٣ ، ٤ ، ١٨ ، ١٣ ، ١١ ، ١٠ ، ٧ ، ١٧ ، ١٨ ، ١٧ ، ٦٥ ، ٩ ، ٥٥ ، ١٠ ، ٣٦ ، ١١ ، ١٠ ، ٧ ، ٦ ، ٤ ، ١٦ ، ١٠٠ ، ٨ ، ٦٨ ، ٢ ، ٦٧ ، ١٩ ، ٦٦
formari	صور ٢٣ ، ١٤ ، ٦٩ ، ٥
in intellectu non in esse	تصوراً لا قواماً ١٤ ، ٥
in esse et in intellectu	قواماً وتصوراً ١٤ ، ٦

(ض)

contraria	متضادات ١٠٧ ، ٦
necessitas	ضرورة ٢٢ ، ١٣ ، ١٧ ، ٢٣ ، ٣
relatio	إضافة ٢٦ ، ٦ ، ٥٣ ، ١٥ ، ١٨ ، ٥٦ ، ٢ ، ١١
relativum	المضاف
	١٠ ، ٥٦ ، ٢ ، ٥٤ ، ١٥ ، ١١ ، ٧ ، ٥٣ ، ١٤ ، ١٢ ، ٥١ ، ١٦ ، ٦٣ ، ١٨ ، ٥٨ ، ١٨ ، ٦ ، ٥٧
relativa	المضافات ١٧ ، ٥١ ، ٥٢ ، ١٩

relativa	المتضائقات ٤٠٣، ٥٤٠، ٢٠٥٣
quae est sub	المضاييف ل ١٢٠، ١٠٧
referri ad	مضاييف ل ١٦٠، ٥٤٠
referatur ad	مضاف إلى ١٦٠، ٥٤٠، ٥٥٠

(ط)

coequale	مطابق ١١٠، ٤٣
	مطابقة : انظر : دلالة

(ع)

d'cere	تعريف ١٠٠، ٩٠، ٢٤
ostendere	» ١٤٠، ١٠٠، ٥٢٠، ١١٠، ٥١
docere (dicere)	» ٥٠، ٤٠، ٥٣
demonstratio	» ١٦٠، ٩٦
asecundum placitum	بحسب التعارف ١٠٠، ٢١
	التعارف العامى : انظر عامى

accideus عرض

٠ ٣٧٠ ١٨٠ ١٧٠ ٢٣٠ ١٦٠ ١١٠ ١٧٠ ١٦٠ ١١٠ ١٣٠
 ١٠٠ ٧٠٠ ١٠٠ ٦٢٠ ١٨٠ ٦١٠ ١٨٠ ٥٠٠ ١٦٠ ١٥٠ ٤٦٠ ٢٠٠
 ٢٠٠ ١٩٠ ١٨٠ ١٤٠ ٩٠ ٨٠ ٨٥٠ ١٧٠ ٨٢٠ ٢٠٠ ١٩٠ ٧١٠
 ١٠٠ ١٥٠ ١١٠ ٩١٠ ١٣٠ ٨٠ ٨٧٠ ٦٠ ٤٠ ٣٠ ٢٠ ١٠ ٨٦٠
 ١٠٠ ٣٠ ١١٠ ٥٠ ١٠٠ ٢٠ ١٦٠ ١٥٠ ١٠٠ ١٠٠ ٢٠ ٩٣٠ ١٧٠
 ١٩٠ ١٧٠ ١٣٠ ١٠٠ ٨٠ ٢٠ ١٠٠ ٧٠ ٢١٠ ١٩٠ ١٤٠ ٩٠ ١٠٠ ٦٠ ٥٠
 ١٦٠ ٨٠ ١١٢٠ ٢٢٠ ١١١٠ ٣١٠ ١١٠ ٨٠ ١٠٠

accidens commune	عارض عام ١١٠ ، ١٨٠ ، ٢٠٠ ، ١١١ ، ٣٠
accidens proprium	عارض خاص ٨٣ ، ١٤٠
accidens inseparabile	عارض لازم ١١٠ ، ١١٠
accidens comitans	عارض لازم ٥٥ ، ١٢٠
accidens inseparabile	عرض غير مفارق
	٧٣ ، ٩٠ ، ١٠٦ ، ٤٠ ، ١٠٧ ، ٥٠ ، ١٠٨ ، ٢٠ ، ٢١ ، ١٠٩ ، ١٠٩
accidentia separabilia	الموارض المفارقة ٧٣ ، ٣٠
accidens consequens	عرض لاحق ١١٢ ، ٢٠ ، ٣٠
accidens speciei	عرض النوع ١١٢ ، ١٥٠ ، ١٦٠
accidens differentiae	عرض الفصل ١١٢ ، ١٧٠
accidens proprietatis	عرض الخاصة ١١٢ ، ١٨٠
accidentale proprium	عرضي خاص ٨٥ ، ١٩٠
accidentale commune	عرضي عام ٨٥ ، ٢٠٠
assensus	اعتقاد ١٢ ، ٩٠
conceptiones	معتقدات ٢٠ ، ٨٠
signum	علامة ٤٨ ، ١٠٠ ، ٦٤ ، ٤٠
	» : انظر : دلالة
convertitur	ينعكس ١٧ ، ١٤٠
communis	عام
	٢٩ ، ١٥٠ ، ٣٠ ، ١٨٠ ، ٥٥ ، ١٨٠ ، ٦٥ ، ٣٠ ، ٧١ ، ١٤٠ ، ١٦٠ ، ٧٢ ، ١٦٠ ، ٧٤ ، ١٠٠ ، ٨٣ ، ١٧٠ ، ١٠٠ ، ٩١ ، ٥٠ ، ١٠٦ ، ٨٠ ، ٧٠ ، ١٠٩

intentio vulgaris	المعنى العامى ١٣ ، ٥٤
intentio communis	معنى عام ٥ ، ٨١ ؛ ٣ ، ٧١ ؛ ٩ ، ٨٠ ؛ ٤٠
intentio communis	المعنى المشترك ١٩ ، ٨٠
intentio universalis	المعنى الكلى ١١ ، ٨٧ ؛ ٢ ، ٣٤
intentio individualis	معنى شخصى ١٥ ، ٧٠
intentio propria	معنى خاص ٤ ، ٥٧ ؛ ٨ ، ٤٠
intentio accidentalis	معنى عرضى ١٧ ، ٣٠
intentiones substantiales	المعاني الذاتية ٣ ، ٤٩
intentio comparabilis	المعنى النسبى ١٦ ، ٣١
intentio continens	المعنى الجامع ٤ ، ١٨
intentiones constitutivae	معان مقومة ١٣ ، ٧٩
generalitas	معنى الجنس ١١ ، ٦٦
univoce	[وقوع اللفظ] بمعنى واحد ٩ ، ٨٠
eo quod	معنى ١٣ ، ٦٧
aliquid quod	» ٨ ، ٦٨
secundum quod	بالمعنى ٩ ، ٥٩
eo modo (quo)	» ١٤ ، ٨٥ ؛ ١٨ ، ٦٣
quoddam	معنى ١٠ ، ٩٦ ؛ ٩٠
in ipsis rebus	في أعيان الأشياء ١ ، ١٥
in singularibus	في الأعيان ٤ ، ١٥
in visibilibus	» » ٣ ، ٦٦ ؛ ٦ ، ٣٤

res quae sunt	في الأعيان ١٢ ، ١١
sensibile	» » ١١٠ ٦٥
in sensibilibus	» »
٩٨٠٥٠٣٠٦٩ ؛ ١٠٦٧ ؛ ١١٠٦٥ ؛ ١٢٠٣٦ ؛ ٩٠٢٢	
in sensibilibus forensecis	في خارج الأعيان ٦٩ ، ١٤
in sensibilibus	عينا ٣٤ ، ١٥

(غ)

alteratum	غير، غيرية ٧٥ ، ١٥ — ١٨
-----------	-------------------------

(ف)

differentia	فصل
٠٣٩ ؛ ١٨٠١٧٠١٦٠٧٠٣ ؛ ٣٨٠٥٠١٩٠٤٠١٨	
٠٤٩ ؛ ١٨٠١٧٠١٥٠٤٨ ؛ ١٤٠١٠٠٨٠٤٦ ؛ ١٩٠٤٥ ؛ ١	
٠٦٠ ؛ ٣٠٥٩ ؛ ٢٠٠١٩٠١٨٠٥٨ ؛ ١٠٠٥٥ ؛ ٣٠٥٠٠٠٢	
٠١٩ ؛ ١٧٠٨٠٦٠٥٠٢ ؛ ٦١ ؛ ١٧٠١١٠١٠٠٨٠٥٠٢ ؛ ١	
٠١٠٠٩٠٧٢ ؛ ١٠٧٠٠ ؛ ١٠٠٦٥ ؛ ١٧٠١٤٠٦٤ ؛ ٢٠٦٢	
٠١٢ ؛ ١٠٠٨٠٧٤ ؛ ٢٠٠١٧٠١٥٠٧٣ ؛ ١٦٠١٥٠١٤	
٠١٧٠١٥٠١٠٠٧٠٤٠٧٦ ؛ ١٨٠١٥٠١٣٠١٢٠٧٥ ؛ ١٥	
٠٧٨ ؛ ٢١٠٢٠٠١٩٠١٨٠١٦٠١١٠١٠٠٥٠١٠٧٧ ؛ ٢١	
٠١٠٨٠٠ ؛ ٢٠٠١٦٠١١٠١٠٠٩٠٥٠٢٠٧٩ ؛ ١٦٠٦٠٥	
٠٧٠٨٢ ؛ ١٧٠١٦٠١٢٠١٠٠٨١ ؛ ١٣٠١٠٠٢	
٠١٤٠١٢٠٨٧ ؛ ١٢٠٨٠٨٦ ؛ ١٦٠٨٥ ؛ ٢٠٨٤ ؛ ١٥٠١١	
٠٩٣ ؛ ٢٠٠١٣٠١١٠٣٠٩٢ ؛ ١٩٠١١٠٥٠٩١ ؛ ١٧٠١٥	
٠٩٥ ؛ ٤٠٢٠١٠٩٤ ؛ ١٩٠١٨٠١٧٠١٥ — ١٢٠٤٠٣٠٢	

١٧٠١٤٠٩٠٨٠٦٠٤٠٣٠٩٦٠١٦٠٩٠٦٠٥٠٤٠٣٠١
 ٢٠١٠٩٨٠٢١٠٢٠٠١٥٠١٣٠٣٠٢٠٩٧٠٢٠
 ١٠٣٠١٩٠١٠١٠٤٠١٠٠٠١١٠٩٩٠١٢٠٦٠٩٨٠٣
 ٠٩٠٧٠٦٠٥٠٣٠١٠٠٤٠١٩٠١٨٠١٧٠١٣٠١١٠١٠
 ٠٦٠٤٠١٠٠٦٠١٩٠١٥٠١١٠٤٠١٠٥٠١٣٠١٢٠١٠
 ٠١٠١١٠٠٢٠٠١٩٠١٠٩٠١١٠١٠٨٠١١٠١٠٧٠١١
 ٠١١٢٠٢٠٠١٨٠١١٠٠١١١٠١٤٠١٣٠١٢٠١٠٠٦٠٥
 ١٣٠١٢٠١١٠٦

differentia generis

فصل جنسى

٦٠١١٢٠٢٠٠١١١٠٧٠٥٠٣٠٩٧

differentia differentiae

فصل الفصل ١٥٠٩١٠١٦٠٤٨

differentia proprietatis

فصل خاصة ٨٠١١٢

differentia accidentis

فصل عرض ٩٠١١٢

differentia propinqua

فصل قريب ١٠٠٩٠٧٠٦٠٤٠٩٧

differentia propinqua

فصل ملاصق ٥٠٩٧

differentia communis

الفصل العام ٢٠٧٤٠٧٠١٠٧٣

differentia particularis

الفصل الخاص ٤٠٧٤٠٨٠٧٣

differentia constitutiva

فصل مقوم

٢٠١١٢٠١٩٠١٨٠١٤٠١٣٠١٠٠٧٨

dif. constitutiva substantialis

الفصل المقوم الذاتى ٩٠٧٥

differentia divisiva

فصل مقسم

١٩٠١٨٠١٥٠١٤٠١٣٠٩٠٧٨

differentia designata

الفصل المعين ١٥٠٩٣

differentia negativa (vel privatoria)	فصل سلبى ١٦، ٧٨
differentialitas	الفصلية ٤، ٢، ١٠٧، ٤٨، ٩٥
incomplexum	مفرد (لفظ) ١٥، ١٤، ٢٧
natura prima hominis	الطبيعة الأولى من الإنسان ١٧، ١٦
intelligentia	فكر ١٥، ٩
meo ... ingenio	بفكرى ٣، ١٠
opiniones	أفكار ١٥، ٣١
cogitando	بالفكرة ١١، ١٥
considerare	تفكر (في الأشياء) ٩، ١٥
solo intellectu	بفكرة ساذجة ١٥، ٢٢
philosophia prima	الفلسفة الأولى ٦، ١٠
philosophia practica	الفلسفة العمالية ٧، ١٢ — ١٠، ١٤، ١٧
philosophia speculativa	الفلسفة النظرية ٦، ١٢ — ١٠، ١٤، ١٧
philosophia orientalis	الفلسفة المشرقية ١٣، ١٠

(ق)

oppositum	متقابل ٤، ١٠٧، ٢٠، ٩٧
(materia subjecta duabus formis) diversis	(مادة موضوعة لصورتين) متقابلتين ١٩، ٩٧
propositio	مقدمة ٨، ١٥
propositiones	مقدمات ٧، ٦، ٢، ٥٢، ١٩، ٥١، ٦، ١٩

prioritas	التقدم ٨٠٧٠
secundum prius et posterius	بحسب التقديم والتأخير ١٦٠٧٢
inductio	استقراء ١٨٠٨٠٠٤٧٠
constitutivum	مقوم
٠١١٠١٠٣٥٠١٦٠١٤٠٣٤٠١٦٠١٤ — ١٢٠٩٠٨٠٣٣	
	٨٠٧٠٣٦٠١٣
	مقوم انظر أيضا : فصل
argumentatio	قياس ٨٠١٥
syllogismus	٨٠١٨ •
syllogismus quaestionis	قياس الشك ٧٠٥٢

(ك)

multitudo	الكثرة ١٠٧١٠٨٠٥٠١٣
multa, multi	الكثرة ١٥٠٤٧٠١١٠٢٦
ante multitudinem	قبل الكثرة ١٦٠١٢٠٦٩٠٤٠٣٠٦٥
in multitudine	في الكثرة
	٢٠٧٠٠١٥ — ١٣٠٤٠٦٩٠٥٠٣٠٦٥
post multitudinem	بعد الكثرة ٢٠٧٠٠٥٠٣٠٦٥
acquirendo	بالكسب (لا يحصل معلوما إلا بالكسب) ١٩٠١٧
omne	كل ١٨٠٨٤
omnia	الكل ١٨٠١٠٥
totum	الكل ٢٠٤٤٠٣٠٢٦٠١٢٠٤٠٢٥
(١٦)	

sermoneſ	الألفاظ ١٥٠ ٩
verbum incomplexum	اللفظ المفرد
١٠٠ ٩٠ ٧٠ ٣٠ ٢٦ ١٣٠ ١٠٠ ٩٠ ٤٠ ٢٥ ١٢٠ ٩٠ ٢٤	
	٩٠ ٥٨ ١٤٠ ٢٧
verbum incomplexum	اللفظ المفرد الكلى ١١٠ ٤١
v. incomplexum universale	اللفظ المفرد الكلى ٣٣ ٤٠ ٤١ ١٢٠
verbum complexum	اللفظ المؤلف ٩٠ ٢٥ ٩٠ ٢٤
verbum complexum	اللفظ المركب
	١٦٠ ٢٧ ١٠٠ ٩٠ ٢٦ ١٣٠ ٢٤
verbum universale	اللفظ الكلى
١٨٠ ١٠٩ ١٣٠ ٨٢ ١٧٠ ٣١ ١٠٠ ٣٠ ٣٠ ٢٠ ٢٨	
nomen universale	لفظ كلى ١٠٠ ٤٦
dictio substantialis	اللفظ الذاتى ٥٠ ٤٤
verbum substantiale	اللفظ الذاتى ٣٠ ١٥٠ ١٧٠ ٣١ ٣٠
nomen substantiale	» ٤٠ ٤٥
verbum assentiale	» ١٠ ٣١
verbum accidentale	اللفظ العرضى ١٦٠ ٣٠
nomen singulare	اللفظ الشخصى ١٥٠ ٥٨
verbum singulare	اللفظ الجزئى ٢٧ ١٥٠ ١٧٠ ١٨٠
nomen ambiguum	لفظ مشكك ١٠٠ ١٢٠
nomen universale substantiale	لفظ كلى ذاتى ٤٦ ٦٠
nomen commune substantiale	» ٧٠ ٥٦

nomeli	لفظة
٠ ١٧ ٠ ١٦ ٠ ١٤ ٠ ١٠ ٠ ٩ ٠ ٢ ٠ ٤ ٢ ٠ ١٩ ٠ ١٨ ٠ ١٧ ٠ ١٦ ٠ ٤ ١	
١٦ ٠ ٨ ٦ ٠ ٨ ٠ ٥ ١ ٠ ١٣ ٠ ٤ ٣ ٠ ١٩ ٠ ١٨	
verbum	لفظة
٣ ٠ ٤ ٧ ٠ ١٩ ٠ ١٨ ٠ ١٦ ٠ ٤ ١ ٠ ٥ ٠ ٤ ٠ ٤ ٠ ٩ ٠ ٣ ٧	

(م)

similitudo	تمثيل (حجة) ١٨ ٠ ٧
descriptio	مثال ١٨ ٠ ٥
similitudines	مثل (بالمعنى الأفلاطوني) ١٧ ٠ ٦ ٩

(ن)

rationalitas	نطق
٧ ٠ ١ ١ ١ ٤ ١٣ ٠ ٩ ٩ ٠ ١٨ ٠ ٩ ٢ ٠ ١٢ ٠ ٨ ٢ ٠ ١٩ ٠ ١٥ ٠ ٧ ٤	
ratio	نطق ١١ ٠ ٧ — ١٠
locutio interior	النطق الداخلي ٢٠ ٠ ١٤
locutio exterior	النطق الخارجي ٢٠ ٠ ١٥
logica	المنطق
٠ ٦ ٠ ٢ ٣ ٠ ١٥ ٠ ٢ ٢ ٠ ٧ ٠ ١ ٩ ٠ ١ ٠ ١ ١ ٠ ١ ١ ٠ ٣ ٠ ٢ ٠ ٢	
٥ ٠ ٨ ٦ ٠ ٧ ٠ ٢ ٤ ٠ ٩	
negotium logicum	المنطق ٣ ٠ ٢
scientia logices	علم المنطق ١٠ ٠ ٤ ٠ ١ ١ ٠ ١٦
logica	صناعة المنطق ٢ ٠ ٣

doctrina logica	١٦٧٠١٦٢٣٤٨٠٢٢٤٩٠٢٠ صناعة المنطق
principia logices	٥٠١٠ مبادئ المنطق
speculatio	١٠٠١٦ نظر
consideratio	١٢٠١١٠٢٣٤١٣٠٢٢ نظر
speculativus	٣٠١٦ نظري (بحث)
	نظري : انذار : برهان ، فلسفة
oppositio	٧٠١٦ تناقض (نلاحظه لا تناقض بين القولين)
contradictio	١٠١٩ تناقض
species	نوع
	١٠٣٩٠١٧٠١٦٠٣٨٤١٠٠١٦٤٤٠١٤٤٣٠١٣
	١٤٠٤٩٠١٩٠١٢٠١٠٠٧٠٤٦٤١٥٠٤٥٠١٧٠٦٠٢
	١٨٠١٧٠١٦٠١٣٠١٠٠٩٠٨٠٥١٤٩٠٤٣٠٥٠٠١٥
	٨٠٧٠١٠٠٥٤٤١٥٠١٢٠١١٠٠٩٠٥٣٤٢٠٥٢
	١٢—٩٠٦٠٥٠٣٠٥٦٤١٧—١٤٠٩—٧٠٣٠٢٠٥٥٤١٢
	٠٥٨٤٨٠١٤٠٦٠٤٣٠٥٧٤٢٠١٩—١٧٠١٦٠١٤
	٠١٢٠٩٠٨٠٥—٣٠٥٩٤١٩٠١٨٠١٦٠١٤٠١١٠٦—٣
	٢٠٦١٤١٧٠١٣٠١١٠٩٠٨٠٥٠١٠٦٠١٨٠١٦٠١٥
	٤١٧٠١٥٠١٣٠١١٠٦—٢٠٦٣٤١٤—٧٠٤٣٠٦٢٤٨
	٠٦٨٤١٨٠١٦٠١٥٠٨٠٦٧٤١٠٠٧٠٦٥٤٥٠١٠٦٤
	٠٣٠٧٢٤١٧٠١٢٠٧٠١٠٧١٤١١٠٩٠١٠٧٠٤٥٠١
	٠٧٥٤١٥٠١٣—١١٠٥٠٤٣٠٧٤٤١١٠٧٠٦٠٤
	٠٥٠٧٨٠١٩٠١٣—١٠٠٧٧٤١٩٠١٣٠١١٠٠٧٦٤٩
	٠٨٠٠١٩٠١٧٠١٦٠٤٣٠١٠٧٩٤١٨٠١٧٠١١٠٨٠٠٧
	٠٨٤٤١٣٠٩٠٧٠٥٠٨٣٤١٢٠٨٢٤١٤٠١٢٠١١٠٦—٣
	٠٧٠٣٠١٠٨٥٤٢٢٠١٧٠١٦٠١٢٠١٠٠٩٠٨٠٦٠٣٠١
	٠٥٠٤٣٠١٠٩٢٤١٧٠١٤٠١٢٠٨٧٤٨٠٨٦٤١٦
	٠٩٧٤١٩٠٩٦٤٧٠٤٣٠٢٠٩٣٤١٩٠١٧٠١٢٠١٠٠٩
	٠ (١٦)

١٨ ٩٨ ٥٠ ٧٠ ١٣ ١٤ ١٥ ١٦ ١٨ ١٩ ٩٩ ٣٠
 ٤ ٤ ٦ ٨ ١٠ ١٢ ١٤ ١٦ ١٧ ١٠٠ ٢٠ ٢٠ ١٠١
 ٣ ٣ ٤ ١٠ ١٦ ١٨ ٢٠ ٢٠ ١٩ ١٨ ١٠٣ ١٠٠
 ٣ ٤ ١٠ ١٣ ١٦ ١٨ ١٠ ١٠ ٤ ١٠ ٣ ٧ ٥ ٣ ١٠
 ٤ ١٠ ١٢ ١٣ ١٠ ١٠ ٢٠ ٢٠ ١٠ ١٠ ٢٠ ١٠ ١٢ ١٣
 ٤ ١٤ ١٥ ١٧ ١٩ ٢٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٢ ١٥ ١٦ ١٧
 ١٩ ٢٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠
 ٢١ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠
 ١٤ ١٢ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠

species specialissima نوع أخير

٦٢ ١٣ ٨٠ ٦٣ ٨٣ ١١ ٨٤ ١٠ ٣٠ ٤

species infima نوع سافل ٦٢ ١٣ ٦٣ ٩٠ ١٢

species specialissima »

١٠٣ ١٨ ١٠٧ ١٣ ١٨ ١٩

species suprema نوع عال ٦٢ ١٤ ٦٣ ٩٠

species superiora » ١٠٨ ١٠

species media نوع متوسط

٦٢ ١٤ ٦٣ ٢٠ ١٠ ٨٣ ١١ ٨٤ ٣٠

species specialissima نوع الأنواع

٥٥ ١٠ ٨٠ ١٥ ٥٦ ٢٠ ٣٠ ١٩ ٦٠ ١٣ ٦٣
 ٢ ٢ ١٢ ١٧ ١٨ ٤ ٦٤ ٥٠

species logica النوع المنطقي ١٤ ٩ ٨ ٥٤

species absolute النوع المطلق ١٠٣ ١٩

species specierum نوع أنواع ٩٩ ١٥

species specierum	أنواع الأنواع ٧٠، ٤٦، ٧
„ propinquae	الأنواع القريبة ٩٢، ٦٨
„ de speciebus quas continent	» » ٨٧، ٥
speciales	نوعية ١٣، ٣٤، ١٤
species	النوعية ٧٢، ٧
specialitas	النوعية
٧١، ١٥، ٦٣، ١٦، ٥٧، ١٦، ١٥، ٢، ٥٦، ١٩، ٥٥	
١٩، ١٠١، ١٧، ٦	
materia specialis	مادة نوعية ١٣، ٣، ١٤، ٢

(هـ)

quid	ماهو
٢٤، ١١، ٤٤، ١٥، ٤٥، ١٤، ١٥، ١٦، ٤٦، ٢	
٩٦، ٥	
praedicatur in quid	في جواب ماهو
٥٠، ١١، ٥٥، ١٤، ١٢، ٥٧، ١٦، ١٩، ٢٠، ٩٤	
٥٨، ١٠، ٣٣، ١٤، ١٦، ٥٩، ١١، ٦٠، ١٢١، ٩٤	
١٥، ١٨، ٩٥، ١٣، ١٤، ١٨، ٩٦، ١٠، ٣٤، ١٣	
in quod quid	في جواب ماهو ٥٠، ٣
per quid	» » » ٥٠، ١٤، ٥٣
in eo quod quid	» » » ٧٤، ٩
in eo quod est	» » » ٩٤، ٩
quasi in quid	في طريق ماهو ٩٥، ١٣
quasi in quid	من طريق ماهو ٩٥، ١٩، ٩٦، ٢

in quid	من طريق ماهو
٩٤، ١٥، ١٤، ١٢، ٩٢، ١٨، ١٧، ١٦، ١٥، ١٤، ٦١	
	١٣، ١٠٣، ١٦، ٩٥، ٥
ad quid est	من طريق ماهو ١٠٣، ٦
ad interrogationem factam pes quid	» » » ١١، ٦٦
ad interrogationem per quid	» » » ١٦، ٩٢
in quale quid	من طريق أى شىء هو ١٠٣، ١٤
quale quid	أى شىء ٤٤، ١٤، ٥٨، ١٣، ١٥
quale est	» » ٢، ٤٦
quale quid est	أى ما هو ٤٦، ٣
praedicatur in quale quid	فى جواب أى شىء هو
١، ٧٨، ١٣، ٧٧، ٢٠، ٧٦، ١٣، ٩، ٦٧، ١٦، ٥٨	
	٩، ٨٣، ١٤، ٨٠
p. in quale quid	فى جواب أيا هو
١٣، ٩٥، ١٩، ١٦، ٩٤، ١٠، ٧٦	
quidditas	ماهية ١١، ١٧
essentia	» ١٥، ١٠، ٢٢، ٢٩، ٢، ٧٢، ١
substantia(essentia)	» ٢٨، ١٣
substantia	» ٣١، ٧
esse	ماهية
١٣، ١١، ٩، ٨، ٧، ٦، ٥، ٤، ٣٤، ١٣، ٥، ٤، ٣٣	

519 618 617 614 69 68 67 63 60 619 610 612
 614 613 68 62 61 638 68 67 637 67 60 636
 610 614 613 62 621 626 60 617 67 60 62 639
 61 627 60 620 611 68 60 62 62 69 67 62 62
 610 603 613 601 617 629 614 610 67 63 628 67
 680 610 68 607 610 600 6120 619 617 613 612
 610 611 698 6261 697 620 619 690 617 694 617
 13 611 6110 610 610 610 610

esse rei

مائة ٣١ ٤٤٥ ٣٣٣

quid est esse rei

1863. 2

quid

11 6 20 6 17 6 10 6 22 6 10 6 10 6 3. »

id quod est

126 29 »

esse in substantiale

« 6 6 »

esse substantiale commune

المساهمة الذاتية المشتركة ٣٨ ، ١٢

essentialiter

بالمائة ٣٨, ١٠

esse speciale

ماہیہ خاصۃ ۴۴ : ۱۹۶ ۴۵ : ۱۲۶

esse commune

ماہیہ مشترکہ ۴۴، ۱۲، ۷، ۴۵، ۳، ۱۲

()

identitas

هوية ١٣ ٧٦٥٦

(و)

unitas	الوحدة ١٣ ، ٧٥ ، ٧١ ، ٢١ ، ٧٢ ، ٢
subjectum	موضوع
	٢١ ، ٢٢ ، ١١ ، ٢٣ ، ١٦ ، ٢٤ ، ٣٠ ، ٢٨ ، ٢١ ، ٢٢ ، ٥٧ ، ٩ ، ٦١ ، ٩ ، ٦٤ ، ٥ ، ٦٧ ، ١٨ ، ٨٦ ، ٧ ، ٩ ، ٨٧ ، ٧ ، ٩١ ، ١٣ ، ٩٥ ، ١٠ ، ٩٩ ، ١٠ ، ٩٠ ، ١٠٠ ، ١٧ ، ١٠٢ ، ٢٠ ، ٦ ، ١٠٥ ، ١٣ ، ١٢ ، ٦٥ ، ١٤ ، ١٠٦ ، ٨ ، ١٠ ، ١١ ، ١٠٧ ، ٤ ، ٨ ، ٦ ، ١٠٨ ، ٢٠ ، ١١١ ، ١٥
substantia	موضوع ٦٧ ، ١٥
situs	وضع (مقولة) ٧٠ ، ٧
suppositio	وضع (مقابل للعمل) ١٥ ، ٥
impositio	وضع (بمعنى الدلالة المعينة) ٧ ، ٤ ، ٤ ، ٦١ ، ١١
	مواطاة تواطؤ انظر : حل
opinio	وهم ٨٧ ، ١ ، ٣
in intellectu	توهم ٣٦ ، ١٩
in intellectu absolute	توهم مطلقا ٣٦ ، ١٩
in intellectu hominum	في أوهام الناس ١٣ ، ٢٠
in intelligibilibus	في الأوهام ٣٤ ، ٧
in opinione	في الوهم ٨٦ ، ١٥ ، ٨٧ ، ٤
in opinione	في التوهم ٣٣ ، ٤ ، ١٠ ، ٣٤ ، ١ ، ٥٥ ، ٨ ، ١١
in opinione	بالتوهم ٨٦ ، ١٨

in vera opinione	صحّة التوهم ٢٨ ، ٤
in esse intellecto	وجودا وتوهما ١٠٨ ، ١٨
intelligatur	توهم ١٣ ، ١٧
putabitur	توهم ٣١ ، ١٨ ؛ ٣٢ ، ١٠
opinari	توهم ٣٦ ، ٩ ، ١٢

(ى)

يقين } انظر : تصديق
يقارب اليقين

تم طبع هذا الكتاب في يوم الخميس ١٨ جمادى الأولى سنة ١٣٧١
الموافق ١٤ فبراير سنة ١٩٥٢

مدير المطبعة الأميرية
حسن علي كليبوه

ابن سينا

الشفاء

(لِمنطقِ ٢)

٢ - المقولات

راجعته وقدم له

الدكتور إبراهيم مدكور

بمحقق الأستاذة

محمود محمد الحضيبي

الأب قنواقي

سعيد زايد

أحمد فؤاد الإهواني

وزارة الثقافة والإرشاد القومي

إدارة نشر التراث العربي

بمناسبة الذكرى الألفية للشيخ الرئيس

القاهرة

الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

١٩٧٨ - ١٩٥٩ م

منشورات مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي

قم لمقدسة - ايران ١٤٠٥ هـ ق

الفهرس

صفحة	
(١)	مقدمة للدكتور ابراهيم مذكور
(٢)	(١) المقولات الأرسطية
(٢)	(ب) نقلها إلى العربية
(٣)	(ج) مقولات ابن سينا
(٤)	١ - تبويبها
(٥)	٢ - واضع كتاب المقولات
(٦)	٣ - غرض المقولات
(٩)	٤ - عددها
(١٤)	٥ - خصائصها ومميزاتها
(١٩)	٦ - الحمل
(٢٠)	٧ - التقابل
(٢٧)	رموز المخطوطات

المقولات

المقالة الأولى

٣	الفصل الأول — فصل في غرض المقولات
٩	» الثاني — د في الألفاظ المتخفة والمتراطة والمشتقة وما يجري مجراها
١٨	» الثالث — د في بيان معنى ما يقال على موضوع أو لا يقال و يوجد في موضوع أو لا يوجد
٢٨	» الرابع — د في شرح حد العرض وهو أنه موجود في موضوع
٣٨	» الخامس — د في مزاجات تقع بين "قول على" و "وجود في" وأنها إلى أي شيء تنأدى
٤٥	» السادس — د في إفساد قول من قال : إن شيئا واحدا يكون عرضا وجوهرا من وجهين

المقالة الثانية

٥٥	» الأول — د في حال مناسبة الأجناس وضربها المقسمة والمقومة ، وتضميم هذه الأجناس العشرة العالية ، وحال قسمة الموجود إليها ، وابتداء القول في أنها عشرة لا تدخل تحت جنس ولا يدخل بعضها في بعض ولا جنس خارج عنها
٦٣	» الثاني — فصل في أن العرض ليس بجنس للقسمة وتغيب ما قيل في ذلك

صفحة

- الفصل الثالث — فصل في تعقب أقوال من أوجب فيها تحصانا أو مداخلة ... ٦٦
- » الرابع — » في ذكر أمور أومت أنها إما عامة من العشرة. عمومها يلغى أو خاصة عن العشرة وتتميم القول في ذلك ... ٧٠
- » الخامس — فصل في تعريف حال عدد المقولات ... ٨٢

المقالة الثالثة

- الفصل الأول — فصل في الجواهر الأول والثانية والثالثة وبالجملة حال مراتب الجواهر الكلية والجزئية في الجوهرية ... ٩١
- » الثاني — فصل في الجوهر الأول والثاني والثالث ... ٩٥
- » الثالث — » في رسوم الجوهر وخواصه ... ١٠٢
- » الرابع — » في ابتداء القول في الكلية ... ١١٣

المقالة الرابعة

- الفصل الأول — فصل في بيان القسمة الأخرى للكم وبيان الكم بالعرض ... ١٢٧
- » الثاني — » في خواص الكم ... ١٣٤
- » الثالث — » في ابتداء الكلام في المضاف وتعريف الحد الأقدم وشرح ذلك الحد والإشارة المجملية إلى أقسام المضاف ... ١٤٣
- » الرابع — فصل في خواص المضاف ... ١٥٠
- » الخامس — » في تحقيق المضاف الذي هو المقولة والفرق بين ما هو مضاف بالذات وما هو مضاف له الإضافة أو لازم وخواص المضاف الذي هو المقولة ... ١٥٥

المقالة الخامسة

- الفصل الأول — فصل في تعريف الكيفية وأقسامها الأول ... ١٦٧
- » الثاني — » في تعقب الوجوه التي قدم قوم بها الكيفية إلى أنواعها الأربعة ... ١٧٤
- » الثالث — » في تعريف حقيقة كل نوعين من أنواع الكيفية وهو الحال والمملكة والقوة واللا قوة ... ١٨١
- » الرابع — » في إيراد الشكوك في النوع المنسوب إلى قوة ولا قوة ... ١٨٦
- » الخامس — » في الكيفيات الاتمالية والاتعلالات ... ١٩١
- » السادس — » في حل باقي الشكوك ... ١٩٧

المقالة السادسة

- الفصل الأول - فصل في ذكر أنواع الجنس الرابع من الكيفية ... ٢٠٥
- » الثاني - » في تعريف حال الزاوية وكيفية وقوعها في الكية أرفى الكيفية أو الوضع وغير ذلك وتعرف حال الخلقة وكيف صارت مع التركيب الذى فيها نوعاً وباقى الشكوك في هذا الجنس مع الأجناس الأربعة ... ٢١٣
- » الثالث - فصل في تعريف الفرق بين الكيفية وذى الكيفية والأحوال التى تجري بينهما وفى عوارض الكيفية وخواصها ... ٢١٨
- » الرابع - فصل في حل شك يتعلق بمدخله أنواع من الكيف وبغيره لأنواع المضاف ... ٢٢٣
- » الخامس - » فى "الأين" وفى "مى" ... ٢٢٨
- » السادس - » فى باقى المقولات الدشرة ... ٢٣٣

المقالة السابعة

- الفصل الأول - فصل فى المقابلات ... ٢٤١
- » الثاني - » فى شكوك تلحق ما قيل فى التقابل ... ٢٤٩
- » الثالث - » فى التميز عن أحكام وخواص فى المتضادات ... ٢٦٠
- » الرابع - » فى المتقدم والمتأخر ... ٢٦٥
- فهرس المصطلحات ... ٢٧٤

مقدمة

للدكتور ابراهيم مدكور

إذا كان الذهن يحلل ويفصل ، فإنه يحصر و يصنف ، فيجمع المؤلف ، ويباعد المختلف ، ويلم في اختصار شعث المتفرق . وهذه خطوة في سبيل البحث المنظم ، ومن هنا كان التصنيف في الأرجح من أولى المحاولات العلمية التي قام بها الإنسان . ولم يقف به عند المحسوسات ، بل جاوزها إلى المعقولات ، وحاول أن يقسمها إلى طوائف وأصناف . وما يلحظ لدى العلماء والفلاسفة من رغبة أكيدة في الجمع والتصنيف والحصر والتقسيم إنما هو صدى وتهذيب لهذا الاستعداد الفطري .

والتصنيف العلمي الدقيق عسير دائما ، وأعسر ما يكون إذا انصب على عالم الأفكار والمعاني ، ذلك لأن كشف الأساس الذي يقوم عليه ليس بهين ، لاسيما إذا أريد به أن يكون جامعا مانعا ، يشمل الأفراد الداخلة تحته كلها ولا يشمل شيئا سواها . وتكاد التصنيفات العلمية والفلسفية جميعها تكون مؤقتة ، تتغير من حين إلى حين ، بل ومن باحث إلى آخر ، ويكفي أن نشير إلى تصنيف العلوم الذي عولج غير مرة منذ التاريخ القديم ، ولا يزال غير مكتمل حتى اليوم .

(أ) المقولات الأرسطية

لاشك في أن مقولات أرسطو محاولة من محاولات التصنيف العسير ، فهي ترمى إلى ضرب من الحصر ، للموجودات أو للالفاظ أو للأجناس العليا على خلاف في ذلك ، ومن هنا كانت دقتها وتباين الرأى فيها . وقد لا يكون بين كتب أرسطو المنطقية ما أثير حوله أخذ ورد مثل ” كتاب المقولات “ ، فشك في نسبته إليه ، واختلف في حقيقة ما اشتمل عليه هل هو دراسة منطقية أو ميتافيزيقية ، ونوقش عدد المقولات هل هي عشر أو أقل أو أكثر . وقد بدأت هذه الخلافات ولما يمض على موت المؤلف زمن طويل ، واستمرت في التاريخ القديم والمتوسط ، وامتدت إلى التاريخ الحديث والمعاصر . ويعيننا أن نتبعها في العالم الإسلامى .

(ب) نقلها إلى العربية

” المقولات “ رابع أربعة من الكتب المنطقية التى اقترنت وتلازمت في بعض الثقافات الشرقية القديمة كالفارسية والسريانية ، بل وفي الثقافة اللاتينية في عصورها الأولى ، فعرفت معا وترجمت معا ، وهى المدخل لفرفور يوس ، والمقولات والعبارة والتحليل الأولى لأرسطو . وهكذا كان شأنها في الثقافة الإسلامية ، فكانت من أول ما ترجم من المؤلفات الفلسفية إلى اللغة العربية . ويظهر أن ” المقولات “ خاصة أخذ عن أصول مختلفة ، فعزبه في تاريخ مبكر محمد بن عبد الله بن المقفع نقلا عن الفارسية ^(١) ، وترجم

(١) P. Kraus, *Sur Ibn Al-Muqaffa'*, dans *Revue*, XIV (1933), p. 1-20.

فبما ترجم بعد ذلك من نصوص سريانية ^(١) ، ولم يقنع حنين بن إسحق بكل هذا ، بل أبقى إلا أن ينقله رأساً عن اليونانية ^(٢) . ونقلت معه أيضاً بعض شروحه الأولى ، وعلى الأخص شرح الإسكندر الأفروديسي وفرفوريوس الصوري ^(٣) . وما إن عُرِّب حتى أخذ النقلة والفلاسفة يتدارسونه ملخصين وشارحين ، وفي مقدمتهم إسحق بن حنين والكندي والفارابي ^(٤) ، بحيث لم ينتصف القرن الرابع للهجرة إلا وتوفرت فيه مادة غزيرة يرجع إليها الباحثون .

(ج) مقولات ابن سينا

عَوِّلَ فيها دون نزاع على ما كتب أرسطو ، إن في " مقولاته " أو في الجزء الرابع من كتاب " ما وراء الطبيعة " ، ولكنه أضاف إلى ذلك مادة أغزر وتفصيل أعم وأشمل ، تأثر فيها بما انتهى إليه من دراسات الشراح السابقين يونانيين كانوا أو إسلاميين . ومقولاته على كل حال ليست شرحاً ولا تعليقاً على المقولات الأرسطية ، وسنحاول أن نلقى نظرة سريعة على بعض جوانبها الهامة .

(١) Khalil Georr, *Les Catégories d'Aristote dans leurs versions syro-arabes*, Paris, 1948, p. 43.

(٢) القفطى ، تاريخ الحكما ، لييك ، ١٣٢٠ هـ ، ص ٣٥ ، وانظر أيضاً :

Zenker, *Kidd al-Maqalid dans Aristotelis Categoriae...*, Lipsiae, 1846.

(٣) ابن الدم ، الفهرست ، القاهرة ، ١٣٤٨ هـ ، ص ٣٤٧ — ٣٤٨

(٤) المصدر السابق ، ص ٣٤٨ ، ٣٥٨

١ - تبويبها :

قسمها ابن سينا إلى سبع مقالات ، ونحت كل مقالة عدة فصول . والمقالتان الأوليان أشبه ما يكون بمقدمة للوضوع ، يعالج فيهما الغرض من الكتاب ، وحقيقة المقولات ، وعددها ، ونظرية الحمل . وفي المقالات الأربع التالية يحلل المقولات العشر مقولة مقولة ، بادئا بالجوهر وخاتما بمجى ، وهو تحليل غير متعادل تبعا لأهمية كل مقولة ، فبينما يقف على الكيفية نحو مقالتين وعلى الجوهر نحو مقالة ، يعرض للمقولات الباقية فى نحو مقالة واحدة . وتعتبر المقالة السابقة والأخيرة ملحقا للبحث ، وقد وقفها على المتقابلات المختلفة . وابن سينا ، وإن كان مشهودا له بدقة التبويب^(١) ، لم يوفق له هنا تماما ، فيوزع فى غير ماداع الكلام فى المقولة الواحدة على أكثر من مقالة ، فضلا عن تداخل الفصول بعضها فى بعض .

ومهما يكن من أمر فتبويبه يحاكي تبويب أرسطو وإن اختلف عنه ، ذلك لأن مقدمته تقابل الجزء الأول من المقولات الأرسطية الذى سمي " ما قبل المقولات " (Antepredicaments) ، وملحقه يقابل الجزء الأخير منها المسمى " ما بعدها " (Postpredicaments) ، وما بينهما صلب الموضوع . ويمنح المقولات عناية متفاوتة على نحو ما صنع المعلم الأول ، وإن زاد عليه أنه قرأه فى ضوء شراحه ، فلم يقنع بأن يعرض وجهة نظره لحسب ، بل حرص على أن يرد على خصومه .

(١) ابن سينا ، المدخل ، القاهرة ، ١٩٥٢ ، ص (١٤) .

٢ - واضع كتاب المقولات :

شك منذ زمن مبكر في أن أرسطو هو واضع هذا الكتاب ، وأيد ذلك بحجج مختلفة ، أحصاها أنه لا يشتمل على دراسة ناجحة نضج المؤلفات الأرسطية الأخرى ، وأن جزءه الأخير " ما بعد المقولات " لا يبدو وثيق الصلة بصلب الموضوع ^(١) . وقد ترمى هذا الشك إلى العالم العربي ، وردده بعض الباحثين وإن أجمعوا على صحة نسبة الكتاب إلى أرسطو . وعلى هامش مخطوط " الأرجانون " ^(٢) المشهور ، نجد مثلاً تعاقبا طويلا للحسن بن سوار المنطقي وأحد الثقلة عن السرياني في القرن الرابع للهجرة . ويعرض فيه لواضع كتاب المقولات مرددا بعض الاعتراضات التي جرت على لسان الرواقيين وشرح مدرسة الاسكندرية ، ومفتندا إياها واحدا واحدا ، ومثبتا أن الكتاب أرسطي في شكله وموضوعه ^(٣) .

ولم يرق هذا الشك إلى شيء في نظر ابن سينا ، بدليل أنه لم يقف عنده ، ولم يعره أية أهمية . والواقع أن فلاسفة الإسلام لم يشغلوا كثيرا بالبحث عن صحة نسبة الكتب إلى واضعيها ، مع أن شراح اليونان سبقوهم إلى ذلك ، ويظهر أنهم أخذوا رواية استرابون وفلوطرخس - على ما فيها

(١) Madkour, *L'Organon d'Aristote dans le monde arabe*, Paris 1934 p.78-79.

(٢) لنا في حاجة أن نشير إلى أهمية هذا المخطوط الذي يرجع إلى أوائل القرن الحادي عشر الميلادي والموجود في المكتبة الأدبية بباريس ، وبعد وحيد في إياه ، وقد لفت نظر الباحثين منذ زمن ، وأخذت عنه جاسة القاهرة نسختين ، ونشره الدكتور عبد الرحمن بدوي أخيرا .

(٣) Manuscrit arabe No. 2346. fol. 167;: Madkour, op.cit., p. 78;: Khalil Georr, op. cit., p. 363-64.

من ضعف — عن حفظ كتب أرسطو ونقلها حجة مسلمة^(١) . ومع هذا لم يفت ابن سينا أن يشير إلى ما انتهى إليه التحقيق العلمى الحديث من أن ” المقولات “ يعد بين الكتب التى وضعها أرسطو فى شبابه ، ويقول صراحة : ” ولتعلم أن الكتاب المسمى بقاطيغورياس موضوع للشدة الذين لم يتدربوا ، ولم يبلغ فيه من التحقيق ما ينبغى^(٢) “ .

٣ — غرض المقولات :

ليس ييسر تحديد طبيعة نظرية المقولات الأرسطية ، فهى فى آن واحد دراسة للجوهر وأعراضه ، ومحاولة لخصر الأجناس العليا ، وفى ذلك ما يربطها بما وراء الطبيعة والمنطق معاً ، وتديماً قالوا إنها همزة الوصل بين هاتين المادتين . إلا أن هذا الشيوخ نفسه كان مثار جدل بين شراح أرسطو وأتباعه : فقريق يرى أنها بحث ميتافيزيقي خالص ، وآخر يؤكد أنها دراسة منطقية صرفة . وابن سينا من الفريق الأول ، ويلتقى فى هذا مع هاملتون وزيلر من المحدثين .

وعنده أن المقولات تنصب على الأمور الموجودة فى المذهب أو فى الخارج ، وبذا تدخل فى نطاق الميتافيزيقي الذى يدرس الموجود من حيث هو موجود ، وأرسطو نفسه وقاها حقها فى الجزء الرابع من كتاب ” ما وراء الطبيعة “ . ولا يضير المنطق فى شيء أن نغفلها فيه ، وربما كانت المفردات الخمسة التى جمعها فرفوريوس فى ” مدخله “ ألصق به منها . وحتى القول بأنها تصنيف

(١) التفطى ، تاريخ الحكاء ، ص ٢٩ — ٣٠

(٢) ابن سينا ، المقولات ، القاهرة سنة ١٩٥٨ ، ص ١٨٩

للأجناس العليا لا يدينها منه أكثر من غيرها، وذلك لأنه يعنى بالمعاني الكلية على اختلافها ، ودارسه يستطيع الانتقال من الألفاظ المفردة إلى القضايا وأقسامها ، ثم إلى القياسات، والتحديدات وأصنافها، دون أن يشعر بأى فراغ أو نقص . حقا إنا نستطيع أن نستعين بالمقولات فى صناعة التحديد ، لأن معرفة خصائص كل مقولة تعين على تعريف ما يدخل تحتها ، ولكن هذا لا يقتضى أن نفرد لها بحثا مستقلا ، وفى الإمكان إلحاقها بنظرية التعريف نفسها ^(١) .

وأئى لنا أن ندرس المقولات فى المنطق، ودرسها يتطلب أن نعرف خواص كل منها ، وأنها عشر لا محالة ، وأنها غير متداخلة، وأن الأولى جوهر والتسعة الباقية أعراض له . وكل ذلك لا يعين المنطق على فهمه فى شىء ، وإن ذكر فيه فإنما يذكر على أنه فروض مسلمة لا دليل عليها ، وبيانات مجتلبة من علوم أخرى ما أجدرها أن تبقى فيها ، وذكرها لا يخلو من الخلط والتشويش ^(٢) .

ولا يغير الموقف فى شىء أن يقال إنها تدرس هنا من حيث دلالة الألفاظ المفردة عليها ، لأن البحث فى الألفاظ لذاتها من صناعة اللغويين . على أن الدال والمدلول مقترنان ، ولا سبيل إلى فهم انقظ دون فهم معناه . وإصرار بعض الشراح على أن المقولات من ناحية دلالة الألفاظ عليها بحث منطقي تكلف بحث أدى إلى كثير من التبلد والتعير ^(٣) .

(١) المصدر السابق ، ص ٤ - ٦

(٢) د ، د ، ص ٦ - ٧

(٣) د ، د ، ص ٧ - ٨

وبرغم هذا الجدل الطويل ينتهى ابن سينا إلى نتيجة غير مرتقبة، ويقرر: "وأما نحن فنقول ماقلناه ، ثم ننبع منهم القوم وعادتهم، شئنا أو أبينا"^(١). ويحرص على أن يختم "كتاب المقولات" بهذه العبارة : "فليكن ماقلناه في أمر قاطيغوريوس، فإن الزيادة على ذلك فضل، ولا يبعد أن يكون القدر الذى أوردناه أيضا فضلا"^(٢).

على أنه لم يلتزم منهج السلف إلا في "كتاب الشفاء" ، أما في كتبه الأخرى فقد أخذ يخلل منه شيئا فشيئا ، ففي منطق "النجاة" لا يعرض للمقولات إلا في ثنايا نظرية التعريف على نحو ما أشار إلى ذلك من قبل^(٣) وفي منطق "الإشارات" يغفلها لإغفالا تاما . وقد تأثر به من جاءوا بعده ، وعلى رأسهم الغزالي الذى لم ير أية حاجة إلى ذكرها في معظم كتبه المنطقية. ولم يخرج على هذا إلا ابن رشد الذى يرى في المقولات جزءا متما لانطق^(٤)، ويستنكر أى تغيير فيما سلكه المعلم الأول . واتهى الأمر بالباحثين المتأخرين أن وقفوا عليها دراسات مستقلة، كقولات السجاعي والبليدى^(٥)، على نحو ماصنع بوتز وأبلت من المحدثين^(٦).

(١) المصدر السابق ، ص ٨

(٢) د ، د ، ص ٢٧٣

(٣) ابن سينا ، النجاة ، القاهرة ، ١٣٢١ هـ ، ص ١٢٦ وما بعدها .

(٤) ابن رشد ، تلخيص كتاب المقولات ، بيروت ١٩٣٢ ، مقدمة بويج ، ص ٩ — ١٠

(٥) الطائر ، حواشي على المقولات ، القاهرة ١٩٢٠

(٦) Bouitz, *Über die Kategorien des Aristoteles*, Vienne 1853; Apelt, *Kategorienlehre des*

Aristoteles. dans *Beiträge zur Gesch. der griech. Philos.*, Leipzig 1891.

وإنا لتتفق مع ابن سينا على أن الشراح الأول أضافوا إلى نظرية المقولات الأرسطية دراسات لا تمت إلى المنطق بصلة، وتتفق معه أيضا على أنها، وهي تقوم على الجوهر وأعراضه، وثيقة الصلة بالميثافيزيقي. ولكن نختلف معه في أنها منقطعة الصلة بالمنطق، ذلك لأنها، وهي تصنيف للأجناس العليا، تنور حول الكلى الذى يعد عماد البحث المنطقى. هذا إلى أن المقولة، في مدلولها اللفظى، ما يحمل على غيره، فهي معنى صالح لأن يكون محولا. وقد لاحظت أبلت بحق أن نظرية المقولات ترمى إلى حل مشكلة الحمل التى كانت منار جدل بين الميغارين^(١). ولا شك في أن المحمول جزء أساسى فى القضية والقياس، وبذا يجيد "كتاب المقولات" مكانه الطبيعى قبل "كتاب العبارة"، وابن سينا نفسه يقف فيه على الحمل أكثر من فصل^(٢). ومن المسلم به أنا لانهرف لدى أرسطو الميثافيزيقي الخالص، ولا المنطقى الخالص، بل تختلط المادة بالصورة، والحسنى بالعقلى.

٤ - عددها :

لم ينص أرسطو صراحة على عدد مقولاته، بل عرض لها فى مناهبات مختلفة ذاكرها بعضها ومهملا بعضها الآخر، ولم يصل بها إلى عشر إلا فى كتاب "المقولات" "والجدل". ولكن تلاميذه وأتباعه اعتبروا هذا الرقم مقدسا: وذادوا عنه بكل قواهم، وخاصة ضد الرواقيين الذين وقفوا بالمقولات عند

(١) Apoll, Boitrago, p. 124.

(٢) ابن سينا، المقولات، ص ١٨ - ٢٦، ٢٨ - ٢٥

أربع فقط. وابن سينا في إخلاصه لأرسطو يرى هذه القداسة ويدافع عنها .
ولصحة هذا العدد لا بد له أن يثبت أولا أن المقولات غير متداخلة وأن كل
واحدة منها قائمة بذاتها ، وثانيا أن ليس ثمة أجناس عالية أخرى وراعاها .

فاما أنها غير متداخلة فذلك لأن لكل واحدة دلالة خاصة تختلف عن
الأخرى ، وأخطأ من زعم أنها أربع فقط هي الجوهر والكم والمضاف
والكيفية ، على اعتبار أن المضاف يعم البواقي ^(١). ذلك لأن المضاف الحقيقي
لا يحمل على واحدة منها حمل الجنس على أفرادها، بل إن وجد فيها فإنما يوجد
على أنه مجرد علاقة ونسبة ^(٢). ومن ذلك قولهم إن مقولتي الفعل والانفعال
تدخلان في مقولة الكيفية، وهو مردود لأن التكييف والتكيف غير الكيفية ^(٣)؛
أو أنهما تجتمعان في مقولة الحركة ، وهو باطل أيضا لأن من الثابت طبيعيا
أن الحركة ليست بفعل ولا يوصف بها فاعل ^(٤) .

وأما أن هناك أمورا لا تدخل فيها، فنأخصها الحركة التي لا تقف عند
مقولة واحدة ، بل تتناول الكيف والكم والأين ؛ والوحدة مبدأ العدد ؛
والنقطة مبدأ الخط ؛ والهيولى والصورة ، وهذه تباين المقولات جميعها ^(٥) .
وقد أجهد المشائون أنفسهم في ردها إليها ، وجهد معهم ابن سينا في أن
يعيد ما قالوه، وإن كان لا يؤمن به أحيانا أولا يرى له ضرورة . فهو يذهب

(١) المصدر السابق ، ص ٦٦

(٢) » » ، ص ٦٧

(٣) » » ، ص ٦٩

(٤) » »

(٥) » » ، ص ٧٠

إلى أنه لا يضيق المقولات في شيء أن تكون هناك أمور لا تدخل فيها؛ وإنما الذى يضيقها أن تكون هناك أجناس عليا أخرى إلى جانبها . لأنه لا مانع عقلا من أن يكون هناك أفراد لا أنواع لها ولا أجناس ، مادام كل واحد منها قائما بذاته ، ولا يوجد فرد آخر يشاركه في خصائصه . وضرب لذلك مثلا أن يقال : لا يوجد في هذا الإقليم إلا عشر مدن ، مع وجود طوائف البدو متفرقة هنا وهناك، فإن وجودها لا يغير صدق هذه القضية في شيء. (١)

على أنه ليس بعزيز علينا أن نرد العدد والنقطة إلى مقولة الكم ، والهيولى والصورة إلى مقولة الجوهر؛ وهذا ما بذل فيه ابن سينا جهدا طائلا ، مستعينا بدراساته الرياضية والطبيعية العميقة (٢).

ومع ذلك مقولات أرسطو أضعف من أن تقوى على النقد والمعارضة، فالكَم والكيف — وهما من دعائهما — ليسا منفصلين تمام الانفصال ، ذلك لأن الكم يكاد يكون ضربا من الكيف ، والصفات العددية، أو ” الصفات الكمية “ كما تسمى ، كم صريح . ومن جهة أخرى؛ أليس الكم من مكونات الجوهر ؟ أو ليس الفعل والانفعال من باب المضاف . وباختصار وقع المشائيون جميعا، وهم يدافعون عن عدد المقولات ، في خطأ جوهرى واضح، ذلك أنهم اعتبروا العشرة عددا لا مناص منه، وحاولوا ما استطاعوا أن يردوا كل اعتراض يرمى إلى زيادته أو نقصه ، وكان الأجدر بهم أن يثبتوا أولا

(١) المصدر السابق ، ص ٧٠ — ٧١

(٢) د ، د ، ص ٧٢ — ٧٧

مبرراته ومقتضياته ، وإلا أضخى تمسكهم به ضرباً من التقديس الذى لا يعتمد على قرار كنسى ، إذا ساغ لنا أن نستعمل تعبير برنتل المشهور^(١) !

ويتفق فلاسفة الإسلام جميعاً مع ابن سينا فى الأخذ بهذا العدد والدفاع عنه . ويلجأ إخوان الصفاء فى ذلك — كهادتهم — إلى صورة رمزية لا يبعد أن يكونوا قد حاكوا فيها الرواقين ، فيشبهون المقولات العشرة فى أنواعها وأفرادها بستان فيه عشر شجرات ، وفى كل شجرة عدة فروع ، وعلى كل فرع عدة غصون ، وعلى كل غصن عدة قضبان ، وعلى كل قضيب عدة أوراق ، وتحت كل ورقة عدة ثمار ، ولكل ثمرة طعم ولون ورائحة لا تشبه الأخرى ، ومن ألم بالمقولات العشرة أصبح كصاحب هذا البستان الذى يحيط بما فيه من نظرة واحدة^(٢) . ويعتق ابن رشد فى احترام نظرية المقولات الأرسطية ، ويرى أن عددها فوق النقد والملاحظة^(٣) . ولا بن سبعين ، صوفى وفيلسوف القرن الثالث عشر ، مراسلات مع فردريك الثانى ملك صقلية يرد فيها على بعض أسئلة وجهها إليه ، وفى رده على عدد المقولات يجيب بأن البحث فيه لا معنى له ، لأن المقولات نفسها إنما هى حصر للوجودات على اختلافها ، فالطبيعة هى التى أملت عددها^(٤) . وفى هذا التراسل ما يدل على أن هذه المشكلة شغلت الأذهان فى القرون الوسطى لدى المسيحيين والمسلمين على السواء .

(١) Prantl, *Geschichte der Logik*, Leipzig 1855 - 1870, T. 1, p. 206 - cf. Apelt, op. cit., p. 160.

(٢) إخوان الصفاء : رسائل ، القاهرة ١٩٣٨ ، ج ١ ، ص ٣٢٩ — ٣٣٠

(٣) ابن رشد ، تلخيص المقولات ، ص ١٢

(٤) Mehren, Ibn Sab'in, *Correspondance avec l'empereur Frédéric II dans Journal asiatique* 1870, p. 392.

وإذا كان فلاسفة الإسلام قد أخذوا بعدد المقولات ، فإن هناك فريقا استنكره، ونعني به أنصار نظرية الجوهر الفرد من المتكلمين . وهؤلاء، في رفضهم للصورة والهيولى الأرسطية ، حاولوا أن يكونوا العالم من جواهر فردة يخلقها الله دون انقطاع ، وهي منفصلة دائما ولا تكون في تلاقيها أى مركب .^(١) واذن ليس ثمة خط ولا سطح ولا كم متصل ولا منفصل ، ولا زمان ولا إضافة ، وكل ما هنالك جواهر فردة متحركة باستمرار^(٢) . فالمقولات ثلاثة لا عشرة ، وهى الجوهر ، وأعراضه التى يجمعها الكيف ، والأين الذى يتحرك فيه .

أما المقولات الأخرى فهى مجرد مظاهر واعتبارات ذهنية ، فالخطوط والسطوح التى تبدو أمانا ليست إلا أمورا وهمية ، والزمان مجرد ارتباط الوقائع فى الذهن ، وفى المضاف يجب أن نفرق بين الذات والموضوع ، والأولى فقط هى مصدره ، ولا يمكن تصور إضافة بمعزل عن الذهن ، وإلا استلزمت إضافة أخرى إلى ما لا نهاية^(٣) . وفى هذا ما يكتفى للتدليل على ما فى نقد المتكلمين لمقولات أرسطو من طرافة وأصالة، ذلك لأنه يعتمد على ذاتية غير مألوقة لدى القدامى . وتبدو هذه الذاتية بوضوح فى تحليلهم

(١) Madkour, *La place d'Al Fārābī*, Paris 1934, p. 49-50.

(٢) الطار ، حواش على مقولات السجاسى ، القاهرة ١٣١٣هـ ، ص ١٢ ،

(٣) Schmoldera, *Essai sur les écoles philos. chez les Arabes*, Paris, 1842, p. 161.

لفكرة المضاف ، ذلك التحليل الذى يذكركنا بيرادلى بين المعاصرين .^(١) حقا إن الرواقين سبقوهم إلى القول بأن الإضافة تتطلب عملا ذهنيا ، ولكنهم لم يتعمقوا تعمقهم^(٢) .

هـ — خصائصها ومميزاتها :

لم يلتزم أرسطو ترتيبا ثابتا فى سرد مقولاته ، فتارة يقدم الكم على المضاف والكيف ، وتارة يؤخره عنهما . وقد سردها فى ” كتاب المقولات “ على النحو الآتى : الجوهر ، والكم ، والمضاف ، والكيف ، والأين ، ومتى ، والوضع ، والملك ، وأن يفعل ، وأن يفعل .^(٣) ثم أخذ يشرحها شرحا غير متعادل ، فلم يقف طويلا عند الستة الأخيرة ، بحجة أنها واضحة . وعنى عناية خاصة بالأربعة الأولى ، فعرفها وقارن بعضها ببعض ، وبين خصائصها . والجوهر فى رأيه هو دعامتها جميعا ، ولعله نجح فى ذكر مميزاته أكثر من غيره ، أما الثلاثة التالية فقد درسها دراسة ناقصة معولا على العرف الدارج ، وتلك سنة مألوفة لديه ، وتتلخص فى محاولة توضيح المعانى الفلسفية ، الدقيقة فى ضوء الاستعمال الشائع^(٤) .

(١) Bradley, *Appearance and reality*, London, 1893 p. 25.

(٢) Van den Berg, *Die Epitome der Metaphysik des Averroes*, p. V.

(٣) Aristote, *Catégories*, Ch. IV.

(٤) Apelt, *Heitragge*, p. 134.

وقد أخذ الشراح بهذا المنهج، فالتزموا ترتيب "كتاب المقولات"، وجهدوا في تعليل عدول أرسطو عنه في مؤلفاته الأخرى، وأطالوا حيث أطال، وسكتوا حيث سكت. ولم يخرج ابن سينا عن ذلك كثيرا، فعرف الجوهر بأنه مالا يوجد في موضوع^(١). وذكر من خواصه أنه المقصود بالإشارة^(٢)، وأنه لا ضده^(٣)، وقسم الجواهر إلى أول وثانية وثالثة، والجواهر الأولى هي الأشخاص، وهي بلا شك أدخل في باب الجوهر، والثانية والثالثة هي الأجناس والأنواع^(٤).

وعلى عكس الجوهر لا يقوم العرض الا بغيره؛ وتدخل تحته المقولات التسع الأخرى.^(٥) وهنا يقف ابن سينا طويلا، ليبين ما إذا كان العرض جنسا وهي أنواع له.^(٦) ويرد على من قال إن شيئا واحدا يكون عرضا وجوها من وجهين^(٧). ويرجع هذا مرة أخرى إلى الخلاف في طبيعة المقولات، فان كانت تصنيفا للكميات فمن الممكن أن يكون كلياً مأمحولا في قضية وموضوعا في أخرى. وإن كانت تعريفا كاملا لا وجود كما يقولون فإنما تنصب على

(١) ابن سينا، المقولات : ص ٩٢

(٢) المصدر السابق، ص ١٠٣

(٣) > > ، ص ١٠٥

(٤) > > ، ص ٩٥ — ١٠٢

(٥) > > ، ص ٢٨ — ٣٨

(٦) > > ، ص ٦٣ — ٨٢

(٧) > > ، ص ٤٥ — ٥١

الجوهر وأعراضه ، ولا يمكن أن يكون العرض جوهرًا بحال ، ومن هنا جاء الخلط بين المحمول والعرض ، بل بين المنطق والميتافيزيقى .

ويلاحظ ابن سينا أنه جرت العادة بذكر الكمية فوراً بعد الجوهر ، لأن وجودها أعم من الكيفية وأصح من المضاف ، وقد تذكر أمور أخرى لتبرير ذلك ، ”ولكننا لا نؤثر أن نشتغل بأمثال هذه المباحث إلا اشتغالا دون الوسط^(١)“ . والكم ضربان : متصل أو مالا جزائه وضع كالخطح والسطح والجسم ، ومنفصل أو ما ليس لأجزائه وضع كالعدد^(٢) . وأما الزمان والقول فلا يعلم ابن سينا بأنهما من الكم المنفصل ، ملاحظاً أن المعلم الأول جارى فيهما المشهور دون تحقيق ، وقد وقع فى هذا غير مرة فى ”كتاب المقولات“ ، كما فعل فى تفصيل الحركة وبعض خواص المضاف^(٣) . ومن أخص خصائص الكمية أن لها بذاتها جزءا ، وأنها تختمل التقدير ، وتقبل المساواة واللامساواة ، وقد يضيفون إلى ذلك أنها لا تقبل التضاد ، ولا الأشد ولا الأضعف^(٤) .

ويجىء المضاف بعد الكمية ، وللشراح فى ذلك تخرىجات أظهرها أضعفها ، وهو أنه أوثق صلة بها منه بالكيفية^(٥) . والمضاف هو القول

(١) المصدر السابق ، ص ١١٢

(٢) > > ، ص ١١٦

(٣) > > ، ص ١٢٤

(٤) > > ، ص ١٣٤ — ١٤٣

(٥) > > ، ص ١٤٣

بالقياس إلى غيره ، وتصوره يقتضى تصور أمر آخر^(١) . فلا يمكن إدراك السقف إلا ومعه الحائط الذى يقفه ، ولا الأكبر بدون الأصغر^(٢) . ويكاد يعرض للمقولات جميعها كالآب والابن فى مقولة الجوهر ، والكبير والصغير فى مقولة الكم ، والساخن والبارد فى مقولة الكيف ، والعالى والسافل فى مقولة الأين ، والقديم والحديث فى مقولة الزمان^(٣) . ولكل مضاف حقيقى مضاف إليه كالسيد والعبد ، والضعف والنصف ، والمتضايقان متلازمان فى الغالب وجودا وعدما ، وقد لا يتلازمان كالمعلوم والمحسوس اللذين يسبقان العلم والحس^(٤) . وتوضيح فكرة الإضافة توضيحا كافيا يحيل ابن سينا على الميتافيزيقى^(٥) ، والواقع أنها ليست هينة ، فإنا إذا انتزعنا من الأشياء جميع علاقاتها لم يبق لها وجود ، وإذا كانت الإضافة مصدر الوجود فما قيمة الأشياء فى ذاتها ؟

ولا يرتضى ابن سينا تعريف أرسطو للكيفية بأنها ما يقع فى جواب كيف ؟ لأن الموضوع أيضا يقع فى جواب هذا السؤال^(٦) ، ولا تعريفات أخرى ذهب إليها الشراح من أنها ما يقال به للأشياء إنها شبيهة وغير شبيهة^(٧) ، ولأنها

(١) المصدر السابق ، ص ١٤٤

(٢) > > ، ص ١٤٥ — ١٤٦

(٣) > > ، ص ١٤٨

(٤) > > ، ص ١٥٠ — ١٥٢

(٥) > > ، ص ١٤٣

(٦) > > ، ص ١٦٧

(٧) > > ، ص ١٦٨ — ١٧١

هيئة قارة في الموصوف بها ويمكن تصورها دون مراعاة نسبة إلى شيء آخر.^(١) ويقنع مع هذا بأن يقول إنها كيف يقع على صور أربعة هي الأقسام المشهورة التي قال بها أرسطو من قبل ، وهي أنها ملكات وحالات ، أو منها ما يكون بالقوة وما يكون بالفعل^(٢) . وبيلي بلاء شديدا في مناقشة هذه الأقسام ، مبينا تداخلها وعدم دقتها^(٣) ، ثم ينتهي به المطاف إلى الأخذ بها وشرحها قسما قسما^(٤) . وتلك ظاهرة كثيرا ما لوحظت عليه في ”كتاب المقولات“ ، فيبدأ ناقدا ويحتم مسلما ، وكأنما يشعر بحيرة لا يجد السبيل إلى الخروج منها . وقد لاحظ أرسطو أنه في اللغات ، الزاقية يشتق من اسم الكيفية الوصف المقابل ، كالبياض والأبيض ، العدالة والعدل^(٥) ، ويطبق ابن سينا هذا على العربية والفارسية اللتين يعرفهما جيدا^(٦) .

وَيَتِمَّهَلُ الْأَسْنَاذُ الرَّئِيسَ أَكْثَرَ مِنْ أَرِسْطُو فِي شَرْحِ الْمَقُولَاتِ السَّتَةِ الْبَاقِيَةِ ، وَإِنْ كَانَ لَمْ يَوْفُهَا حَقَّهَا . فَالْأَيْنَ كَوْنُ الشَّيْءِ فِي مَكَانٍ كَفَوْقَ وَتَحْتَ ، وَهُوَ أَشْبَهُ مَا يَكُونُ بِالْكِيفِيَةِ^(٧) . وَمَتَى نَسَبَةُ الشَّيْءِ إِلَى الزَّمَانِ ، كَقَوْلِهِمْ حَدَثَ وَقْتُ الزَّوَالِ ، وَعَامَ كَذَا^(٨) . وَيَشِيرُ الْإِسْكَانْدَرُ الْأَفْرُودِيسِي ،

(١) المصدر السابق ، ص ١٧١ - ١٧٢

(٢) د ، د ، ص ١٧٢

(٣) د ، د ، ص ١٧٤ - ١٨٠

(٤) د ، د ، ص ١٨١ - ١٨٥

(٥) Aristote, *Catégories*, 27 b, 11.

(٦) ابن سينا ، المقولات ، ص ٢١٨

(٧) المصدر السابق ، ص ٢٢٨

(٨) د ، د ، ص ٢٣١

أو فاضل المتأخرين كما يسميه ابن سينا ، إلى ” المتى الخالص “ الذي ينصب على زمن محدود ، ولا يرى فيلسوف الإسلام ضرورة لهذا التخصيص ^(١) . والوضع كون الجسم بحيث تكون لأجزائه بعضها إلى بعض نسبة في الانحراف والموازاة ، كالقيام والقعود والاستلقاء ^(٢) . والملك ، أو الحدة كما يسميها ، مقولة في رأيه غير واضحة ، ويقرر أنه لم يتفق له حتى الآن فهمها ، ولم يجد أنواعا تدخل تحتها ، ويحيل على من زعموا أنها كون الجوهر في جوهر آخر يشملها وينقل بانتقاله كالتسلح والتزين ^(٣) . وأما مقولة أن يفعل وأن يفعل فتدلان على نسبة الجوهر إلى أمر لم يكن فيه من قبل كالتسخين والتسخن ، ويفضل ابن سينا هذه الصيغة على صيغة الفعل والافعال ^(٤) ، ولكنه لم يلتزم ذلك في كتبه الأخرى ^(٥) .

٦ - الحمل :

لم يقف الجدل الأيني في أنحرىات القرن الخامس قبل الميلاد عند حد ، فأنكر السوفطائيون الفضيلة والمعرفة ، ورفض الميغاريون إمكان الحكم . وهؤلاء خاصة هم الذين عناهم أفلاطون في محاوره * السوفطائي “ ، وأرسطو في ” المقولات “ حين حاولا إثبات الحمل . ويسلم الميغاريون بوجود المعاني

(١) المصدر السابق ، ص ٢٣١ — ٢٣٢

(٢) > > ، ص ٢٣٣ — ٢٣٤

(٣) > > ، ص ٢٣٥

(٤) > > ، ص ٢٣٥ — ٢٣٦

(٥) ابن سينا ، التجاء ، ص ١٢٨

والكليات ، ولكنها في نظرم منفصلة ومبيزة دائماً ولا صلة بينهما . وإذا انتفت هذه الصلة انتفت القضية والحكم ، وانتفى المنطق جميعه . ولذلك حرص أرسطو في مقدمة " المقولات " على أن يعقد فصلاً يبين فيه ما يحمل وما يحمل عليه ، فالأشخاص يحمل عليها ولا تحمل ، والأجناس والأنواع تحمل ويحمل عليها ، ويصدق على الموضوع كل ما يصدق على المحمول^(١) .

ويعتبر هذا الفصل دعامة ما ردهه المشائيون جميعاً في نظرية الحمل ، ولا يكاد ابن سينا يخرج عليه ، فيقرر أن كل ما يقال على موضوع يجب أن يكون كلياً^(٢) ، وأنه إذا كان المحمول يقال على موضوع فإن العرض يوجد في موضوع^(٣) ، وإذا حمل شيء على موضوعين كان وسطاً بينهما^(٤) ، والحمل ضرب من الوصف ومن الجائز أن تنطبق صفة واحدة على أمرين مختلفين^(٥) .

٧ - التقابل :

في عالم الواقع صور شتى من التعارض ، فهناك الشمال واليمين ، والحر والبرد ، والأبيض والأسود . ويشعر الذهن أيضاً بقلق وحيرة حين تصطدم الحقيقة بالخيال ، ويتباين النظرى والعملى . لهذا لم يكن غريباً أن يستلقت التقابل أنظار المفكرين الأول ، فالبحوث الطبيعية السابقة لسقراط

(١) Aristotle, *Catégories*, Ch. 2.

(٢) ابن سينا ، المقولات ، ص ٢١

(٣) المصدر السابق ، ص ٢٢

(٤) ، ، ص ٣٨

(٥) ، ، ص ٤٢

تكاد تقوم على فكرة التضاد ، وتذهب إلى أن التغير انتقال من طرف إلى طرف ومن ضد إلى ضد . والإيلية في حملتها تلخص في تعارض بين الوجود والا وجود ، وهذا ما أوحى في الغالب بمبدأ عدم التناقض الذى يعد دعامة المنطق الأرسطى . والجدل الأفلاطونى تطبيق طريف ودقيق لفكرة التقابل ، وقد بلغ قمته فى محاوره ” بارمنيدس “ حيث يدعو النقي الإثبات ، وينتقل الحوار من ضد إلى ضد .

وقد شاء أرسطو أن يجمع المتقابلات ويوازن بينها ، ويكون منها نظرية شاملة . وعرض لها فى موضعين :

(١) الفصل الخامس من الجزء الأول من كتاب ” ما وراء الطبيعة “.

(٢) آخر كتاب ”المقولات“.

وتختصر فى أربعة أنواع يرتبها ترتيبا تصاعديا على النحو التالى : المتضايقان، والضدان، والعدم والملكة، والنقي والإثبات. وقد يضيف إليها الكون والفساد، والمتقدم والمتأخر، والحركة والسكون ؛ إلا أن هذه ليست أنواعا قائمة بذاتها، ويمكن ردها إلى الأولى . ونظرية التقابل هذه ، على ما فيها من جوانب ميتافيزيقية ولغوية ، ذات طابع منطقي واضح ، وقدر لها ضرب من النجاح لدى المناطقة القدامى والمحدثين .

أخذ بها ابن سينا ، ووقف عليها المقالة السابعة من ”مقولاته“ ، وحاول أن يشرح فيها أنواع التقابل الأربعة ، ويرد على الاعتراضات التى وجهت إليها . وإذا كان شرحه لم يخل من غموض وتعقيد ، فإن دفاعه قوى واضح .

”والمقابلان في رأيه هما اللذان لا يجتمعان في موضوع واحد من جهة واحدة في زمان واحد^(١)“. وهما إما متضايقان كالأب والابن ، أو ضدان كالزوج والفرد ، أو عدم وملكة كالعمى والبصر ، أو متناقضان كالافرس واللافرس^(٢) . وقد سبق له أن شرح الإضافة^(٣) ، ويلاحظ هنا بحق أن التقابل فيها يَنُّ لأنه أساس ماهيتها^(٤) . والضدان هما اللفظان اللذان يبعد أحدهما عن الآخر ما أمكن ، مع اجتماعهما في موضوع واحد ، فهما طرفان في جنس كالزوج والفرد والأسود والأبيض ، وإلا فلا سبيل لأن يتلاقيا إن لم يكن بينهما جامع يجمعهما برغم تباعدهما^(٥) . والعدم والملكة ، أو القنية كما يسميها ، صورة من صور الكيفية كما أشرنا إلى ذلك من قبل^(٦) . وتقابلهما يتم بفقدان الملكة في حينها ، ولا يكاد يجحد المشائون له مثلا إلا العمى والإبصار لدى الرجل المهيأ لذلك^(٧) . والتناقض هو التقابل بين الإنبات والنفي ، وينصب على الألفاظ كحصان ولا حصان فلا يحتمل صدقا ولا كذبا ، أو على قضايا كزيد قاعد وزيد غير قاعد ، وهما حكمان إن صدق أحدهما فالآخر كاذب لا محالة ، وهذا هو التقابل الحق^(٨) .

(١) المصدر السابق ، ص ٢٤١

(٢) » » ، ص ٢٤١ — ٢٤٣

(٣) » » ، مقدمة ص (١٦) — (١٧) .

(٤) » » ، ص ٢٤٤

(٥) » » ، ص ٢٤٧ — ٢٤٨

(٦) » » ، مقدمة ص (١٨) .

(٧) » » ، ص ٢٤٥

(٨) » » ، ص ٢٤١ — ٢٤٢

وينسأل ابن سينا هل نحن أمام تصنيف مكتمل أم مجرد مجموعة من المتقابلات ؟ وبعبارة أخرى هل المتقابلات أربعة ^(١) لا غير أو تقبل الزيادة والنقص ؟ ويبدو عليه أنه كان يود أن يكون هذا التصنيف أدق مما هو عليه ، ويحاول ضبطه دون جدوى ^(٢) . ومع هذا يرى أن المتقابلات أربعة دون زيادة أو نقصان ، ويرد على من زعموا أن التصنيف الأرسطي غير مكتمل بحجة أنه لا يستعمل على تقابل العرض والجوهر ولا المادة والصورة، ملاحظا أن الأولين يدخلان في التناقض ^(٣) ، ولم يجب عن الأخيرين ، ويمكن ردهم إلى المتضايين . ويذهب آخرون إلى أن الأضداد كلها من باب المضاف ، لأن الحرارة مثلا لا تكون كذلك إلا منسوبة إلى البرودة، وإذن يكون التضاد نفس الإضافة أو نوعا منها على الأقل ^(٤) . وهذا غير صحيح ، لأن لكل ضد دلالة الذاتية قبل أن يكون ضدا ، والضدية نتيجة لهذه الدلالة ، وعنها نشأ فكرة التضاييف . وعلى هذا يمكن أن نقول أن المتقابلات كلها متضاييف على نحو ما ، لأن التقابل نفسه ضرب من الإضافة ^(٥) . وهنا يردد ابن سينا اعتراضا قديما لنيقوسترات ، ويجيب عنه على النحو الذي أجاب به سمبليقوس ، وهو أن الضدين من حيث الصورة متضايقان، ومن حيث المادة غير متضايقين .^(٦) والواقع أنه مع التسليم بأن في التضاد إضافة لا يصح القول بالغائه ولا بإدماجه

(١) المصدر السابق ، ص ٢٥٠ .

(٢) د ، د ، ص ٢٤٥ — ٢٤٩ .

(٣) د ، د ، ص ٢٤٩ — ٢٥٠ .

(٤) د ، د ، ص ٢٥٠ — ٢٥٤ .

(٥) *Simplicius, Categories, I, 18 et suiv.*

فيها ، لأنه أحد صور التقابل الواضحة . ولا شك في أن تقابل النفي والإثبات هو أقوى تقابل ، ويبدو في التناقض أولا ، ثم في التضاد والعدم والملكية ، ولا يكاد يلحظ في الإضافة .

وفي نظرية التقابل الأرسطية نواحى ضعف لا تنكر ، فهي لا تقوم على أساس سليم ، وتتأرجح بين اللفظ والمعنى . وهذا عيب عام في منطق أرسطو ، فهمزة النفي مثلا (Alpha privatif) تساهم بنصيب في نظرية التقابل ، والأسماء المشتركة والمترادفة تقود إلى نظرية المقولات . هذا إلى أن دراساته الطبيعية عنيّ عليها الدهر ، و انتهت به إلى أخطاء كثيرة . ففكرة العدم والملكية لا تقوم على أساس علمي صحيح ، ونستطيع أن نلغي في يسر هذا النوع من التقابل . وبعض آرائه الميتافيزيقية غامضة ومعقدة ، ومن بينها فكرة الإضافة التي لم ينبجح في أن يوضحها توضيحا كافيا . ومع هذا يرجع إليه الفضل أولا في تحديد معنى التناقض والتضاد ، وهذا قدر لا جدال فيه من نظرية التقابل ، وهو ما بقي لدى المناطقة المحدثين والمعاصرين ، أمثال هملتون^(١) وكيكز^(٢) . ويربط ثانيا تناقض المعاني بتناقض الأحكام ، وفي هذا يقول جوبلو بحتي : ” ليس ثمة تناقض حيث لا تكون قضية ، بل ولا تضاد ولا تقابل بوجه عام . ونظرية التقابل أوضح في منطق الأحكام منها في منطق المعاني ، لأن الأحكام المتقابلة في الثاني ليست ظاهرة بل مفترضة ومتضمنة^(٣) “ .

Hamilton, *Lectures on Logic*, 2nd édit., London 1866. t. 1, p. 213-214. (١)

Keynes, *Studies and exercises on Formal Logic*, 1st edit. Cambridge 1879, p. 30-33. (٢)

Goblot, *Traité de logique*, 5e édit., Paris 1929, p. 93. (٣)

ولم يختلف الأمر عن هذا كثيرا في العالم العربي ، فتقابل الألفاظ لا يكاد يذكر إلى جانب تقابل القضايا ، وحتى ابن سينا نفسه لم يعرض له إلا في ”كتاب المقولات“ . ونحاذي هذه المناطق الآخرون ، فيما عدا صاحب ”البصائر النصيرية“ الذي شاء أن يلخص منطق ”الشفاء“ تلخيصا كاملا .^(١) ومن تقابل الألفاظ لم يبق إلا التناقض والتضاد ، ويعبر عنهما عادة بالقاعدتين المشهورتين اللتين كثيرا ما وردتا في مواطن الجدل على ألسنة المتكلمين والفلاسفة والفقهاء ، وهما : ”التقيضان لا يجتمعان ولا يرتفعان“ ، و”الضدان لا يجتمعان وقد يرتفعان“ .

* *

ويبدو مما تقدم أن المشاكل الرئيسية المتصلة بنظرية المقولات أثرت جميعها في الثقافة الإسلامية ، ألهم إلا مدى الأصالة فيها ، وهل ابتدعها أرسطو ابتداء أم تأثر فيها بمن قبله؟ ولم يشغل مفكرو الإسلام كثيرا بالبحث عن أصول الأفكار وتسلسلها ، ولم يعنوا بالربط التاريخي ، ومعلوماتهم عن سقراط وسابقيه قليلة وغامضة ، ويكادون يقفون عند أفلاطون ، وإن كان تلميذه قد طغى عليه في نظرهم طغيانا كبيرا . وكل ما نحظى به لدى ابن سينا في هذا الشأن هو أن المقولات في عددها وخصائصها وليدة الاستقراء . وأنا لتتفق معه في أن دراسات أرسطو الطبيعية أعانت على تكوين نظرية المقولات ، ولكنه تأثر قطعاً بما ذهب إليه أفلاطون من جمع وتقسيم للعاني والكماليات في محاوراته المختلفة ، وخاصة ”بارميندس“ و”السوفسطائي“ .

(١) السارى ، البصائر النصيرية ، القاهرة ١٨٨٨ ، ص ٣٦ وما بعدها .

ومهما يكن من أمر اعتداد ابن سينا بالمعلم الأول ، فإن ” مقولاته “ تشهد بنقد جرىء وتحرر تام . ولم تقف جرأته عند الشراح الأول ، بل امتدت إلى أرسطو نفسه . وكثيرا ما شعر بالحيرة والقلق لزاء آراء ونظريات رددت من قبل ، فرفضها أو حاول أن ينقحها . وباختصار فى كتاب ” المقولات “ الذى نقدم له مادة غزيرة ، ونعتقد أنه سيلقى ضوئا جديدا على الفلسفة الإسلامية عامة وفلسفة ابن سينا خاصة .

* *

وقد تولى تحقيق أربعة ممن عاشوا مع ابن سينا ” وكتاب الشفاء “ زمنا طويلا ، فآلفوا أسلوبه ، وتفهموا نصوصه ، وأدركوا دقائقه . وهم الأب جورج شحاته قنوائى ، والأساتذة محمود الخضيرى ، وأحمد فؤاد الإهوانى ، وسعيد زايد ، وكلهم غنى عن التعريف . وقد قضوا فى تحقيقهم سنين عدة ، وبذلوا جهودا مضنية . ولئن كان لى شىء أسجله هنا ، فهو أنى شهدت عناءهم ، ولمست عن قرب مدى حرصهم على تحرى الحقيقة وتخير أسلم الروايات وأصدقها . وأنا على يقين من أن قراءهم يتبعون دائما اثناجهم وينتظرون بفارغ الصبر ثمار جهودهم .

يونيه ١٩٥٨

رموز المخطوطات

(١) ب = بنيت ٣٣١ خصوصية ،	(٧) ع = عاشر رقم ٢٠٧
٣٤١٥ بنيت بالأزهر	(٨) عا = حل أميري رقم ١٥٠٤
(٢) بنج = بنيت (هامش)	(٩) م = متحف بريطاني رقم ٧٥٠٠
(٣) د = دار الكتب رقم ٨٩٤	(١٠) ن = نور عثمانية رقم ٢٧٠٨
(٤) د١ = دار الكتب رقم ٢٦٢ ح	(١١) هـ = مكتب هندي رقم ٤٧٥٢
(٥) س = سليمانية (داماد) ٨٢٤	(١٢) ي = بني جامع رقم ٧٧٢
(٦) سا = داماد رقم ٨٢٢	

المقولات

المقالة الأولى

من الفن الثاني

من الجملة الأولى

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الفن الثانى

من الحملة الأولى من المنطق فى المقولات وهى سبع مقالات

المقالة الأولى

سنة فصول

[الفصل الأول]

فصل (١)

فى غرض المقولات

- قد علمت فيما سلف مائة اللفظ المركب ومائة اللفظ المفرد ، وعلمت أن اللفظ المركب إنما يتألف من اللفظ المفرد ، وعلمت أن الألفاظ المفردة ، من حيث هى كلية وجزئية وذاتية وعرضية ، منقسمة خمسة أقسام ؛ فن الواجب الآن أن تعلم أن معرفة هذه الأحوال الخمسة للألفاظ المفردة مُعَيَّنَةٌ على معرفة الألفاظ المركبة ، من حيث تقصد المعرفة بها ، وأن تعتقد أن ههنا أحوالا أخرى للألفاظ المفردة غير محتاج إليها فى معرفة الألفاظ المركبة ؛ فليس كل أحوال الألفاظ المفردة يحتاج إليها ليتفهم بها فى معرفة أحوال

(٢ - ٥) الفن . . . فصول : المقالة الأولى من الفن الثانى من جملة المنطق وهو فى المقولات وهى أربعة فصول عا || (٣) هى : هوى ، م ، هذه سا || (٥) سنة : سبعة س ؛ أربعة عا ؛ أوردت ه عناوين الفصول الستة المشتملة عليها هذه المقالة || (٨) سات : صبر س || مائة : مائة ع || (١١ - ١٢) من حيث . . . بها : ساقطة من عا || (١٢) بها : ساقطة من سا || تعتقد أن : ساقطة من س || (١٣) إليها : إليه ي || بها : به ، ه ، ي .

الألفاظ المركبة التركيب المقصود في المنطق . أما هذه لما يُنتفع بالوقوف عليها في صناعة المنطق ؛ وأن الألفاظ المركبة إنما تركب بحسب صناعة المنطق ليوقف على السبيل النافع في إفادة التصديق والتصور ؛ وهذه الإفادة تتم بالقياسات وبالحدود وبالرسوم .

والقياسات مؤلفة من مقدمات ، كما ستعرف ، وتحتاج أن تكون موضوعاتها كلية لتدخل في العلوم ؛ وتحتاج أن تكون موضوعاتها ومجولاتها على نسب من النسب المذكورة في الذاتية والعرضية حتى تدخل في البرهان .

والنسبة أيضا إحدى الطرق الموصلة إلى اكتساب العلم بالمجهول . والقسمة الفاصلة هي التي تكون للأجناس إلى الأنواع بالفصول عفوفا فيها الترتيب ، لتلا تقع طفرة من درجة إلى غير التي تليها . وقد تكون أيضا بالخواص والأعراض .

١٠ فمعرفة هذه المفردات الخمسة نافعة في القياسات ؛ ومتمتها في الحدود والرسوم أظهر : فإن الحدود من الأجناس والفصول ؛ ورسوم من الأجناس والخواص والأعراض ، وهي في أكثر الأمر لا أنواع .

فتقديم تعريف هذه الأحوال اللاحقة للألفاظ المفردة قبل الشروع في معرفة المركبات تقديم إما ضروري وإما كالضروري .

١٥ وللألفاظ المفردة أحوال أخرى وهي دلالاتها على الأمور الموجودة أحد الوجودين اللذين يتناهما حين عرفنا موضوع المنطق . ولا ضرورة البتة إلى معرفة تلك ، أعني أن نتعلم صناعة المنطق ، ولا شبه ضرورة ، لا من جهة حال دلالاتها على الأشخاص الجزئية ؛ فإن ذلك مما لا ينتفع به في شيء من العلوم أصلا ، فضلا عن المنطق ، ولا من جهة حال دلالاتها على الأنواع ؛ لأن هذا أمر لم يكن به أحد في صناعة المنطق ، وتمت صناعة المنطق دون ذلك ، ولا من جهة حال دلالاتها على الأجناس العالية ، التي جرت العادة بتسميتها مقولات وإفراد كتاب في فاتحة علم المنطق لأجلها الذي يسمى قاطيغورياس ؛

(٢) وأن : وإذ سا ، ع ، هـ ، ي || تركب : تركب ع ، هـ ، || (٥) ومجولاتها : ساقطة من سا || نسب : نسبة دا || (٨) لتلا : ولتلا د || (٩) والأعراض : ساقطة من ن ، هـ || (١١) الرسوم من : الرسوم ومن ع ، م ، هـ ، ي || (١٢) أكثر : أحص ، م ، هـ ، ي || (١٣) تقديم : تقدم هـ || (١٥) دلالاتها : دلالاتها : د ، سا ، ع ، ع ، م ، ن ، هـ ، ي || (١٦—١٧) ولا ضرورة : ... المنطق : ساقطة من ع || حال : ساقطة من ع || (٢٠) ولا من : ومن هـ .

فَإِنَّ الْمُتَعَلِّمَ لِلنَّطْقِ ، إِذَا انْتَقَلَ بَعْدَ مَعْرِفَتِهِ بِمَا عَرَفْنَا مِنْ أَحْوَالِ الْأَلْفَاظِ الْمَفْرَدَةِ ، وَعَرَفَ
الاسْمَ وَالْكَلِمَةَ ، أَمْكُنُ أَنْ يَنْتَقِلَ إِلَى تَعَلُّمِ الْقَضَايَا وَأَقْسَامِهَا ، وَالْقِيَاسَاتِ وَالتَّحْدِيدَاتِ
وَأَصْنَافِهَا ، وَمَوَادِّ الْقِيَاسَاتِ وَالْحُدُودِ الْبَرَهَانِيَّةِ وَغَيْرِ الْبَرَهَانِيَّةِ وَأَجْنَاسِهَا وَأَنْوَاعِهَا ، وَإِنْ لَمْ
يَخْطُرُ بِبَالِهِ أَنْ هَهُنَا مَقُولَاتٌ عَشْرًا ، وَأَنَّهَا هِيَ الَّتِي تَدُلُّ عَلَيْهَا أَنْفُسُهَا أَوْ عَلَى مَا يَدْخُلُ فِيهَا
بِالْأَلْفَاظِ الْمَفْرَدَةِ .

•

ولا يعرض من إغفال ذلك خالٍ يُعَدُّ بِهِ ؛ وَلَا إِنَّ ظَنَّنَا أَحَدًا أَنَّ هَذِهِ الْمَقُولَاتِ أَكْثَرُ
هَدْدًا أَوْ أَقَلَّ عِدْدًا دَخَلَهُ مِنْ ذَلِكَ وَهَنْ فِي الْمُنْطَقِ ؛ وَلَيْسَ أَنْ يَعْلَمَ أَنَّهُ هَلْ هَذِهِ الْأُمُورُ
تُوصَفُ بِالْجَنْسِيَّةِ أَوْ جُبَّ عَلَيْهِ مِنْ أَنْ يَعْلَمَ أَنَّهُ هَلْ أُمُورٌ أُخْرَى تُوصَفُ بِالنَّوْعِيَّةِ ، بَلْ مَعْرِفَةُ
هَذِهِ . أَمَّا مِنْ جِهَةِ كَيْفِيَّةِ الْوُجُودِ ، فَالْفَلَسَفَةُ الْأُولَى ؛ وَمَعْرِفَتُهَا مِنْ جِهَةِ تَصَوُّرِ
الذِّفْسِ لَهَا ، فَالْيَاحِدُ مِنَ الْعِلْمِ الطَّبِيعِيِّ يَصَاقِبُ الْفَلَسَفَةَ الْأُولَى ؛ وَمَعْرِفَةُ أَنَّهَا تَسْتَحِقُّ
الْإِنْفَاظَ تَوْقِعَ عَلَيْهَا ، فَالْيَاحِدُ صِنَاعَةُ اللَّغَوِيِّينَ .

١٠

ومعرفة أن الألفاظ المفردة تقع على شيء منها ، من غير تعيين الألفاظ التي تقع عليها ،
هي كعرفة أن الأمور الموجودة لها ألفاظ مفردة موضوعة بالفعل أو في القوة . وليس أن
يعرف المنطقي ، من حيث هو منطقي ، ذلك فيها أولى من معرفة ذلك في غيرها ؛ فإنه ليس
يلزمه ، من حيث هو منطقي ، أن يشتغل بأن يعرف أن الألفاظ المفردة موضوعة لصنف من
الأمور ، وهو الكليات العامة ، دون أن يعرف ذلك في صنف من الأمور ، وهي الكليات
الخاصة . نعم ههنا شيء واحد وهو أن المتعلم قد ينتفع بهذا التلقين انتفاعاً من وجه ، وهو
أنه تحصل له إحاطةٌ بما بالأمور ، ويقتدر على إيراد الأمثلة .

١٥

(١) المتعلم : العلم || عرفنا : عرفناه ، عا ، ه ، ع || عرف : عرفنا ع || (٢) وأجنامها :
أجنامها ه ، ع || (٤) عشرا : عشرة ع || عليها . . . فيها : ساقطة من عا || (٦) من :
ساقطة من د || (٧) أو أقل عددا : ساقطة من عا || (٩) هذه : هذا ب ، س || (١٠) حد :
بزن د ، ع ، ن ، ع || (١٣) في القوة : بالقوة د ا || (١٤) معرفة : معرفه عا ، م ، ن
، عا ، ع || (١٦) هو الكليات العامة : هي الكليات العامة س ، ع ، ه ، ع || أن يعرف : العرف
ب || هي : هو سا ، عا ، م ، ن || (١٨) أنه : أن ع | تحصل له : تحصل سا ، ع || يقتدر : اقتدار
ع ، ن ، ه ، ع .

وإذا كانت الحدود قد يمرض فيها اختلافٌ باختلاف وقوع المحدودات في مقولات شتى ؛ كحلال الشيء الذى من مقولة المضاف مثلا ، فإنه يمرض له أن يحتاج في تحديده إلى أحوال لا تعرض لما يقع في مقولة الجوهر . وربما خَصَّ أنواع الكيفية في التحديد خواصَّ هى لها دون أنواع الكيفية .

• وإذا كانت هذه الأشياء مفهومةً على حياها ، كان تعلم ذلك سهلا . بعد أن الحاجة إلى أفراد هذا التعليم غير ماسة في هذا المعنى ؛ فإنه يمكن أن تعلم صناعة التحديد بكما لها من غير أن يحتاج إلى أفراد هذا الفن ، وأن يقال : إن كانت أمور من المضاف خفكها كذا ، وإن كانت قوى وكيفيات خفكها كذا . فيجب أن لا تتجاوز هذا القدر بطمك في هذا الفن ، وأن يتيقن أنه دخيل في صناعة المنطق ، وأن تعلم شيئا آخر ، وهو أن واضع هذا الكتاب لم يضعه على سبيل التعليم ، بل على سبيل الوضع والتقليد ؛ فإنه لا سبيل بالبيان المناسب للنطق إلى أن تعلم ما يعلم فيه بالتحقيق . ١٠

ويجب أن تعلم أن كل ما يحاولون به إثبات العدد لهذه العشرة ، وأنه لا علم لها ، وأنه لا تتداخل فيها ، وأن لكل واحد منها خاصية كذا ، وأن تسعة منها مخالفة للواحد الأول في أنه جوهر وهى أعراض ، وما أشبه ذلك فإنها بيانات مجتلبة من صناعات أخرى ومقصر فيها كل التقصير . إذ لا سبيل إلى معرفة ذلك إلا بالاستقصاء ؛ ولا سبيل إلى الاستقصاء إلا بعد الوصول إلى درجة العلم الذى يسمى فلسفة أولى . ١٥

فيجب أن تتحقق أن الغرض في هذا الكتاب هو أن تعتقد أن أموراً عشرة هى أجناس عالية تحوى الموجودات ، وعليها تقع الألفاظ المفردة اعتقادا موضوعا مسلما ، وأن تعلم أن واحدا منها جوهر وأن التسعة الباقية أعراض ، من غير أن يبرهن لك أن التسعة أعراض ، بل يجب أن تقبله قبولا . ٢٠

(١) وإذا هـ || (٢) المضاف : المضافات عا || (٣) يقع في : يقع من س || (٥) تعلم : تعليم سا ، عا ، م ، ي ؛ ساقطة من ع || (٨) بطمك : مطمئنا سا (٩) دخيل : دخل س ، م ، هـ || هذا : ساقطة من ب ، سا ، ع ، عا ، ن || (١١) ما يعلم : ساقطة من د || (١٢) يجب : ساقطة من د ، سا || (١٣ — ١٢) وأنه لا تتداخل : وأن لا تدخل س ؛ لا تتداخل سا ، م ، ن || (١٤) مجتلبة : مختلفة س ، ع ، عا ، هـ || ساعات : صناعة ن ، هـ ، عا ، ي || (١٥) بالاستقصاء : باستقصاء س || (١٨) أن تعلم : ساقطة من سا || (١٩) يبرهن : يبرهن ب || (٢٠) بل يجب : فيجب س .

فلا سبيل إلى أن نبرهن لك الآن أن الكيفيات والكليات أعراضٌ من غير أن نبرهن لك ضرورة ذلك العدد ، بل تقبله قبولا ، ومن غير أن نبرهن لك أن كل واحد منها جنس بالحقيقة ، لا لفظ مشكك ، ولا دال على لازم غير مقوم . فلا سبيل لك ، في ابتداء التعليم ، أن تعلم مثلا أن الكيفية تقع على الأنواع التي تحتها وقوع الجنس ، وأنها ليست اسما مشتركا أو مشككا أو متواطئا ، ولكنه مقومٌ لمساهية ما تحته ؛ وكذلك الكية .
ومن اشتغل بذلك في هذا الكتاب فقد تكلف ما لا يفنى به وسعه . وكذا حال الخواص التي تذكر ، فإنها إنما تذكر ذكرا .

- والدليل على أن الحق ما أقوله لك هو أن هذه المباحث قد تركزت في الكتاب الذي هو الأصل . وأيضا فقد اشتمل كافة المنطقين المحصلين عن أن يكون هذا الكتاب نظرا في طبائع الموجودات ، بل قالوا : إنه نظر فيها ، من حيث هي مدلول عليها بالألفاظ المفردة .
وليست البراهين التي تصحح أن هذه التسعة أعراض غير البراهين التي تدل على أحوال وجودها ؛ ولا يوجد برهان على ذلك فيها ، من حيث هي مدلول عليها بالألفاظ المفردة ؛ وكذلك الحال في تلك المباحث الأخرى .

- فإذا كان بيان هذه الأحوال فيها متعلقا بالنظر من حيث هي موجودة ، لم يكن للاشتمال الذي يعتقده معنى ؛ بل يكون هذا النظر فيها نظرا من حيث هي موجودة ، ثم من حيث هي مدلول عليها باللفظ ، فيكون قد جميع فيه وجهًا النظر .

على أن كل ما ينظر في أحواله ، من حيث هو موجود ، فقد يُسَمَّى مع ذلك بحاله ، من حيث هو مدلول عليه ؛ فإن لكل حقيقة من الوجود مطابقة من اللفظ . نعم لو كان لكونها مدلولاً عليها خواص لا تتناول صرافة الوجود ، وكان البحث في هذا الكتاب مقتصرًا عليها

(١) من : ومن م ، ن ، ه ، ع ، ي || (٢) ضرورة : ضرورة ب ، د ، س ، سا ، ع ، ن ، ه ، ع ، ي || ومن غير : من غير سا || (٣) فلا : ولا م || (٤) وأنها : وأنه ع || (٥) لكنه مقوم : لكنها مقومة د || مقوم : ليس مقوما ه ، ع ، ي ؟ مقوم (فتح الواو المشددة) سا || (٦) المنطقين : ساقطة من ه || (٧) فإذا : وإذا ن || (٨) فيها : ساقطة من سا || (٩) فيها : فيها س ، ع ، ن ، ه ، ع ، ي || وجهها : وجه س || (١٠) هو موجود : هي موجود ع || (١١) وكان : فكان ع ، م ، ن .

ومعترفاً إليها، لكان بالحزى أن يظن أن هذا الذي عرفوه من أمر غرض هذا الكتاب، حتى جردوه نظراً منطقياً، ليس فلسفة أولى ولا فلسفة طبيعية، أمرٌ دقيق وإخراج لطيف وفصل فامض .

ولو كانوا يضعون هذه الأمور كلها وضماً على سبيل التسليم، ويقولون إن هذه جماع الأمور التي عليها تقع الألفاظ المفردة ومنها تتولف الألفاظ المركبة؛ بل هي الأمور التي معانيها في النفس هي مواد أجزاء المعاني المركبة في النفس التركيب الذي يتوصل به إلى إدراك المجهرولات، وإن لم يكن هناك لفظ البتة، لكانوا يقولون أيضاً شيئاً. وأما إصرارهم على أن هذا بحث منطقي، وأن هذا متعلق بأن الألفاظ لا بحالة، فتكلف بحث، فلذلك تلبدوا وتحيروا .

وأما نحن فنقول ما قلناه ثم نتبع منهاج القوم وعادتهم، شيئاً أو شيئاً، وهؤل : إن هذا الكتاب وتقديمه، مع أنه ليس بكثير التفع؛ فإنه ربما ضر في بادئ الأمر؛ فأن أكثر من شاهده قد تشوشت نفسه بسبب قراءته هذا الكتاب، حتى تخيل منه أموراً لا سبيل إلى تحقيقها على كتبها في هذا الكتاب، فاقدمت له خيالات مصروفة عن الحقيقة، وانفتحت له عليها مذاهب وآراء دنست بذلك نفسه، وانسطر في لوح عقله ما لا يمحى بانسطار غيره، وإذا خالطه شؤسه .

١٥

(١) منصراً : مصروفاً || بالحزى : ما حرسا || (٤) التسليم : التخليع ما ||
(٧) لكانوا : ما كانوا || (٨) إن ألفاظا : إن لها ألفاظاً هـ، ي : أن
الألفاظ في وجه أيضاً في يخ هذا التليق : "أى أن هذا بالضرورة ألفاظا لا يستثنى عنها" بتوقيع
فكلف بحث : فكلف بحث ب، د، س، ع، عا، م، ن، هـ، ي || (١٠) وبادتهم : ساقطة من ن ||
أو : أم سا || (١١) أنه : ساقطة من م || كذا : ساقطة من سا || (١٢) قراءته : قراءته هـ ||
هذا الكتاب : ساقطة من د ؛ كتاب فاطنور باس ع، هـ، ي || (١٣) عل : عن س || له : ساقطة من سا ||
(١٤) دنست : نسبت || بذلك : في د || (١٥) بانسطار : لا انسطار هـ، ي .

[الفصل الثاني]

فصل (ب)

في الألفاظ المتفقة والمتواطئة والمتباينة والمشتقة وما يجري مجراها

إن من الأمور المختلفة المتكثرة ما يشترك في اسم واحد، وذلك على وجهين : فإنه إما أن يكون على طريق التواطؤ ، وإما أن يكون على غير طريق التواطؤ .

وطبق التواطؤ أن يكون الاسم لها واحدا وقول الجواهر، أعني حد الذات أو رتبة الذي بحسب ما يفهم من ذلك الاسم ، واحدا من كل وجه ؛ مثل قولنا الحيوان على الإنسان والفرس والثور ، بل على زيد وعمرو وهذا الفرس وذلك الثور ؛ فإن جميع ذلك يسمى حيوانا . وإذا أراد أحد أن يحدد أو يرسم ، وبالجملة أن يأتي بقول للجواهر ، أي اللفظ المفصل الدال على معنى الذات فيها كلها ، كان رسما أو حدا ، فإن القول أعم من كل واحد منهما ، وحده واحد فيها من كل وجه ؛ أي يكون واحدا بالمعنى ، وواحدا بالاستحقاق ، لا يختلف فيها بالأولى والأخرى ، والتقدم والتأخر ، والشدة والضعف . ويجب أن تكون هذه المواطأة في القول الذي بحسب هذا الاسم ؛ فإنه إذا وجد قول آخر يتحد فيه ويتشاورك ، ولم يكن بحسب هذا الاسم ، لم يصر له الاسم مقولا بالتواطؤ .

(٣) في : ساطعة من م || المتواطئة : + واقشائية ه || (٤) من : ساطعة من د ||
إما : ساطعة من س || (٩) وإذا : د ، ع ، م ، ن ، ه ، ي || أحد :
واحد م ، ي || (١٠) فيها كلها : ساطعة من ع || (١١) منها : + كان ه || واحد فيها :
واحدا فيها س ، ع ، ع ، م ، ن ، ه ، ي || وجه : وجوه ع || يكون واحدا : يكون واحد س ||
وواحدا : وواحد س || (١٢) والأخرى : الأخرى س || (١٣) المواطأة : المواطأة د ، ه ||
القي : ساطعة من س || وجد : + فيه س || (١٤) فيه : ساطعة من ع || له : +
هذا نج ، ع ، ه || مقولا : مقولا س .

ونحن نمنى ههنا بالاسم كل لفظ دال، سواء كان مائخص باسم الاسم، أو كان مائخص باسم الكلمة، أو الثالث الذى لا يدل إلا بالمشاركة، كما سيأتيك بيانه بعد. فهذا ما يقال على سبيل التواطؤ.

فأما ما ليس على سبيل التواطؤ فإن جميعه قد يقال إنه باتفاق الاسم، وينقسم إلى أقسام ثلاثة: وذلك لأنه إما أن يكون المعنى فيها واحداً في نفسه، وإن اختلف من جهة أخرى، وإما أن لا يكون واحداً، ولكن يكون بينهما مشابهة ما، وإما أن لا يكون واحداً، ولا يكون أيضاً بينهما مشابهة.

والذى يكون المعنى فيها واحداً، ولكن يختلف بعد ذلك، فذل معنى الوجود: فإنه واحد في أشياء كثيرة، لكنه يختلف فيها؛ فإنه ليس موجوداً فيها على صورة واحدة من كل وجه؛ فإنه موجود لبعضها قبل وبعضها بعد؛ فإن الوجود للجواهر قبل الوجود لسائر ما يتبعه؛ وأيضاً فإن الوجود لبعض الجواهر قبله لبعض الجواهر؛ وكذلك الوجود لبعض الأعراض قبله لبعض الأعراض. فهذا طريق التقديم والتأخر.

وكذلك قد يختلف من طريق الأولى والأخرى؛ فإن الوجود لبعض الأشياء من ذاته، وبعضها من غيره. والمورد بذاته أولى بالوجود من الموجود بغيره، وكل ما هو متقدم بمعنى فهو أولى به، من غير عكس؛ فقد يكون شيئان يشتركان في معنى من المعاني وليس هو لأحدهما قبل، بل هما فيه معا؛ لكن أحدهما أولى به لأنه أتم فيه وأثبت.

وأما الذى يختلف بالشدة والضعف فذلك إنما يكون في المعاني التي تقبل الشدة والضعف مثل البياض؛ فذلك ما ليس يقال البياض على الذى في الثلج والذى في العاج على التواطؤ المطلق؛

- (١) ونحن: أعلم أناد، سا، ع، م، ن، ه، ع، ي || معنى: لا معنى || يحض (مكررة):
 يحض ع، ي || ما يحض (الثانية): ساقطة من سا || (٢) الكلمة: الكاية د || ما: ما د ||
 يقال: تقول || (٤) أما: وأما نج، س، سا || فإن: فإنه عا || (٥) يكون: ساقطة
 من س || (٦) بينهما: بينهما ما: ساقطة من ب، س، ن، ه، ع، ي ||
 (٧) أيضاً: ساقطة من ب، د || مشابهة: + فيه ن، ه || (٨) فمثل: فهو مثل ه، ع، ي ||
 (١١) الجواهر: الجوهر س، ع، عا، ن، ه، ع، ي || (١٢) قبله لبعض الأعراض: ساقطة من ع ||
 (١٤) بذاته: + قد يظن ه، ع + قد يظن هو ي || كل: إن كل ع، ه، ع، ي ||
 (١٦) فيه: به سا || (١٧) يختلف: + فيه د، ع، م، ن، ه || التي: ساقطة من ن ||
 (١٨) مثل البياض: كالبياض ع || فذلك ما: فذلك د؛ فذلك ي || في العاج: يقال في العاج م.

ولانتقال الفلسفة على التي في المشافين والتي في الرواقين على التواطؤ المطلق . وإنما تأتيك بأمثلة مشهورة يجب أن يسامح فيها بعد الوقوف على الفرض .

فإكان المفهوم من اللفظ فيه واحدا إذا جرد ولم يكن واحدا من كل جهة متشابهها في الأشياء المتحدة في ذلك اللفظ فإنه يسمى اسما مشككا ؛ وربما سمي باسم آخر .

- والاسم المشكك قد يكون مطلقا ، كما قلنا ؛ وقد يكون بحسب النسبة إلى مبدأ واحد ، كقولنا طلي للكباب وللضغ وللدواء ؛ أو إلى غاية واحدة كقولنا صمى للدواء وللرياضة وللقصدي ؛ وربما كانت بحسب النسبة إلى مبدأ وغاية واحدة ، كقولنا لجميع الأشياء إنها الحية .

- وأما الذي لا يكون فيه اتفاق في قول الجوهر وشرح الاسم ، لكن يكون اتفاق في معنى يتشابه به ، فنقل قولنا الحيوان للفرس ، والحيوان للصور ، والقائمة لرجل الحيوان ، ولما يُقَالُ السرير ، فإنه يسمى تشابه الاسم ، وهو من جملة الاتفاق في الاسم ؛ فإن المسميات ١٠ بمثلها إنما تتفق في الاسم ولا تتفق في قول الجوهر الذي بحسب الاسم ؛ وذلك أنك إذا أنيت بقول الجوهر ، حيث يقال حيوان للفرس ، قلت إنه جسم ذو نفس حساس متحرك بالإرادة . ولا تجد هذا القول هو القول الذي تأتي به إذا شرحت اسم الحيوان ، من حيث يقال على الصورة في الحائط ، فإنك تقول شكل صناعي يحاكي به ظاهر صورة الجسم الحساس المتحرك بالإرادة ؛ وكذلك إذا شرحت اسم القائمة في الحيوان قلت : إنه عضو طبيعي يقوم عليه الحيوان ويمشي به ؛ ولا تجد هذا الرسم في قائمة السرير ، بل تقول : إنه جسم صناعي مُستَدَقُّ مبان من السرير يقل السرير . ومع ذلك فإنك تجد بين الأمرين ١٥

(١) التي : الذي ب ، س ، هـ ، ي || (٣) فيه : فيها ب ، ع ، ن || جهة : وجه دا ، س ، سا || (٤) المتحدة : المتحدة س || اسما : ساطعة من س || سمي : ساطعة من س || (٦) للضع : المضغ ع || للدواء : الدواء ع ، م ، ي || أو إلى : وإلى سا || (٧) النسبة : النسب ع || (٨) يكون : + فيه هـ ، ي || (٩) يتشابه : متشابه ع ، ع || فعل : فهو مثل هـ ، ي || القائمة : قولنا القائمة ع ، هـ ، ي || والقائمة لرجل الحيوان : ساطعة من ن || الحيوان : الإنسان س || لما : القائمة لما سا ، ع ، م ، ن ، هـ || (١٠) فإنه : فإنها هـ ، ي || يسمى : مسمى ع ، م (١١) أنك : لأنك ي || (١٢) الجوهر : الحيوان ع || قس : ساطعة من سا || (١٤) تقول : قل إنه هـ || ظاهر : ساطعة من سا || (١٥) بالإرادة : بإرادة هـ || (١٧) فإنك : فإن ن .

شبهها إما في شكل وإما في سائر الأحوال ؛ فيكون ذلك الشبه هر الداعي إلى أن تعطى أحد الأمرين اسم الآخر ، ويكون الاسم في أحد الأمرين موضوعا وضما متقدما ، ويكون في الثاني موضوعا نانيا . فإذا قيس ذلك الاسم إلى الأمرين جميعا ، سمي بالاسم المتشابه ، وإذا قيس إلى الثاني منهما سمي بالاسم المنقول . وربما كان المعنى المتشابه فيه معنى متقرا بنفسه ، كالذي للحيوان المصور مع الحيوان الطبيعي ؛ وربما كان نسبة ما ؛ كما تقول لطرف الخط مبدأ ، وللعلة مبدأ .

وربما كان هذا الاشتباه اشتباها حقيقيا ، وربما كان اشتباها مجازيا بعيدا ، مثل قولهم كلب للنجم وللكلب الحيوانى ؛ وذلك لأنه لا تشابه بينهما في أمر حقيقى إلا في أمر مستعار ؛ وذلك لأن النجم رقى كالتابع للصورة التى جعلت كالإنسان ، ثم وجد الكلب أتبع الحيوانات للإنسان فسمى باسمه . فما كان سبيل نقل الاسم إليه هذا السبيل فلا ينبغي أن يجعل في هذا القسم ، بل هو من القسم الثالث الذى لا اشتراك حقيقيا ولا تشابه فيه ، مثل قولنا عين للبصر وعين للدنار . والسبب في وقوع هذا الاسم ليس ما ذهب إليه من قال إن الأمور ، لما كانت غير متناهية ، وكانت الألفاظ متناهية ، من حيث تركيبها من حروف متناهية ، وجب أن يكون الاسم الواحد تشارك فيه عدة أمور تلزمه . وليس كذلك ؛ لا من جهة أن الحروف المتناهية قد يمكن أن تتركب منها تركيبات غير متناهية ؛ وذلك لأن هذا الإمكان متعلق بتريد مقادير ما يركب من الحروف . ثم اللسان والعادة لا تحتمل كل تطويل للتركيبات من الحروف ، بل هناك حد تنفر الطباع من استعمال ما هو أطول منه . وإذا كان كذلك ، فقد حصل له ألوح التركيب حد محدود وجب له أن يتناهى ما يركب من الحروف ؛ ولا لأذن غير المتناهى إنما هو في الأشخاص دون الأنواع على ما يرون . ويقولون : إنه لو كان

- (١) شكل : الشكل د ، م || (٣) فإذا : وإذا ع || (٤) بالاسم : بالأول د || (٥) وربما : وإنما س || نسبة : بشبه م || (٩) رأى : رأى س ، م ؛ روى د || ثم : وعا || (١٠) نفسى : نفسى ه || (١١) القسم : الاسم س || اشتراك : اشتراك م || حقيقيا : حقيقى د ، ن ه ، س || (١٢) البصر : البصر ع || للدنار : الدنار ع || (١٣) تركيبها من : تركيبها عن ب ، س ، س || (١٤-١٣) حروف متناهية : الحروف المتناهية ب ، س || (١٤) تلزمه : ساقطة من ع || (١٥) تتركب : تتركب س || (١٦) متعلق : يتعلق د ، س ، م ، س || لا تحتمل : فلا تحتمل د ، س ، س ، م ، س || (١٨) وجب : وجب ب ، س || يركب : يركب ه || (١٩) الأشخاص : + الباطلة س .

- الاشتراك في الاسم إنما يوجهه غير المتناهي ، لكن يجب أن تكون أسماء الأنواع أيضا لا يقع فيها اشتراك ، فإن هذا البيان غثل ؛ لأن الأنواع قد لا تنتهي من وجه ، كما علمت ؛ ولأن الأشخاص إذا كانت غير متناهية ، فأخذت من حيث هي أمور شاركتها الأنواع ، فصارت الأمور غير متناهية وفيها الأنواع ، وكانت الأنواع من جملة الأمور التي لا تنتهي ؛ والتسمية إنما تقع على الأمور ، من جهة ما هي أمور ، لا من حيث هي أشخاص . فهذان الاعتراضان لا يكشفان ما في هذا من الغلط ، بل وجه بيان الغلط في اشتغال من اشتغل بتعليل ذلك من كون الأشياء غير متناهية هو أن الأمور وإن كانت ، من حيث هي أمور غير متناهية ، فإنها ، من حيث يقصدها المسمون بالتسمية ، متناهية ؛ فإن المسمين ليسوا يشعرون في أن يسموا كل واحد مما لا نهاية له ؛ فإن ذلك لا يخطر بالهم ؛ فكيف يقصدون التسمية له ؟ بل كل ما قصد تسميته فهو متناه . وقد كان يمكن أن يكون لكل واحد منه اسم مفرد ؛ والدليل على ذلك أنك الآن لو شئت لأفردت الجميع ما وقعت فيه الشركة في الاسم اسما مفردا ؛ لأن جميع ذلك متناه . فهذا القول إنما يبطل من هذا الوجه ؛ وإن كان يمكن أن يعبر عن هذا القول بعبارة أخرى على وجه من وجوه التكلف .

- والتحمل يستمر ؛ إلا أنه يرجع إلى بعض ما نريد أن نعطيه من السبب في ذلك فنقول :
 ١٥ إن السبب في وقوع هذه الشركة أحد شيئين : إما التشبيهات الاستعارية المجازية كما هي في لفظة "العين" ؛ فإنه لما كان اسما للبصر ، وكان البصر من فعله المعانية ، وكانت المعانية تدل بوجه ما على الحضور ، والحضور يدل على النقد ، وكان النقد الحقيقي هو للدینار ، سمي الدينار لذلك فيما نظن عينا ، أو لأنه عزز عن العين ، أو شيء آخر من هذه الوجوه .

(١) يجب أن تكون : ساقطة من عا || أسماء : اسم ب ، م || (٢) لأن : وذلك أن ع ، ه || لأن الأنواع : + أيضا عا ، ه || غثل : غثيل م || علمت : + لا عا || (٤) غير : ساقطة من س || وفيها : وفي م || (٥) حيث هي : جهة ما ع ، عا ، م || (٦) هذا : + التولنج ، ع ، ه ، ع || وجه : جملة وجه ه || (٧) هو : وهو س ؛ هي ع ، ه ، ع || (٨) متناهية : المتناهية د ، م ، ع || قصد : قصدوا ع || تسميته : للتسمية له ه ، ع || (١٢) يلج : يلج م || جميع : الجميع م || (١٤) وجوه : ساقطة من ب ، س ؛ الوجوه م || (١٥) والتحمل : فالتحمل د || (١٦) أن : بل ه ؛ بل ان ع || شيئين : الشيئين ه || هي : وقع ه ، ع || (١٧) تدل : ساقطة من سا || (١٨) يدل : ساقطة من م ، ع || للدینار : الدينار ع ، ه ، ع ، ع .

وربما كان ذلك على سبيل التذكّر والتبرك، أو على سبيل الرجاء، وأكثر هذه في الجزئيات
 كن يرغب في التسمية باسم نبي، أو يسمى ابنه باسم أبيه ليتذكّره به. وأما الاتفاقات البحيّة
 الواقعة فلاختلاف المسمين التسمية الأولى؛ كأن بعضهم اتفق له أن أوقع اسم العين على
 شيء. والآخر اتفق له أن أوقعه على غيره؛ فيجوز إذن أن يكون سبب الاتفاق هو اختلاف
 حال مسمين، أو لاختلاف حال مسم واحد في زمانين صار فيهما كشخصين.

وهذا القسم الواقع فيه من الأسباب ماعددناه هو المخصوص باسم اشتراك الاسم؛
 ويشارك التشابه بالاسم في أن الاسم يكون واحدا ومعناه ليس بواحد؛ ولا يرفع اشتراك الاسم
 ولا اتفاقه؛ بل يكون هناك قول واحد متفق واسم واحد متفق كل واحد منهما في الجميع؛
 فإن هذا لا يمنع أن يكون القول المتفق فيه ليس بحسب هذا الاسم، مثل أن قائمة السرير
 وقائمة الحيوان يتفقان في اسم القائمة، ويتفقان في أن كل واحد منهما جوهراً ذو طول وعرض
 وعمق، وهذا لا يمنع أن يكون اسم القائمة مقولا عليهما بالاشتراك أو التشابه؛ وذلك لأن
 هذا ليس بحسب اسم القائمة بل بحسب لفظ آخر، وهو الجسم؛ ولا يمنع أن يكون لهذا
 القول اسم آخر موضوع؛ وليس إذا لم يكن له اسم موضوع دلّ ذلك على أنه بحسب هذا
 الاسم الذي هو القائمة.

وقد يتفق أن يكون الاسم الواحد مقولا على شيئين بالاتفاق وبالتواطؤ معا، مثل
 الأسود إذا قيل على رجل اسمه أسود وهو أيضا ملون بالسواد، وقيل على القير؛ فإنه إذا
 أخذ هذا الاسم على أنه اسم شخص الرجل، كان قوله عليه وعلى القير بالاتفاق، وإذا
 أخذ على أنه اسم الملون كان قوله عليهما بالتواطؤ. وقد يكون اللفظ الواحد أيضا مقولا
 على الشيء الواحد مع شيئين بالاتفاق والتواطؤ، كالعين للبصر مع بصر ومع ينبوع الماء.

(١) سبيل : ساقطة من ساء م || التذكّر : الذكّر م || (٢) في التسمية : لتسمية عا || باسم :
 في اسم عا || نبي : شيء ساء || ابنه : اسمه ع ، عا || باسم أبيه : ساقطة من ساء || (٣) فلاختلاف :
 لاختلاف ن ، ه ، ي || المسمين : المسمين م || (٤) مسمين : مسمين عا ، ه || لاختلاف :
 اختلاف ع || مسم : مسمي : ع ، ن || كشخصين : شخصين د || (٥) بل :
 أن ساء ع ، عا ، ه ، ن || (٦) أن يكون : أن لا يكون ب ، س ، ن || (٧) هذا :
 القول ع ، عا ، ه ، ي || اسم : لفظ ساء ع ، عا ، ه || اسم القائمة : ساقطة من م ، ي ||
 لا يمنع : + ذلك ع || لهذا : هذا ساء م ، ي || (٨) انتر : ساقطة من عا || (٩) الله :
 المقيده || (١٠) بالاتفاق : بالتواطؤ .

وقد يكون مقولا على أشياء بأعيانها من جهتين بالتواطؤ والاتفاق ، كما كان اتفق أن دل بالأسود ، وهو لفظ واحد ، على رجلين يسميان أسودين . والاسم الواحد قد يقال على الشيء الواحد من جهتين قولاً بالاشتراك ، مثل الأسود على المسمى بأسود ولونه أسود .

- وربما كانت المعاني المختلفة في شيء واحد اختلافها بالعموم والخصوص ثم يقال عليها اسم واحد فيكون مقولاً بالاشتراك ، وذلك من حيث يدل على معان مختلفة . ويقع بسبب ذلك غلط كثير ، كما يقال ممكن على غير الممتنع وعلى غير الضروري .

- والأسماء المستعارة والمجازية إذا استقرت ففهم منها المعنى صارحكها حكم المشتركة ، إلا أنها تكون كذلك عند من يفهم معناها ، ويجب أن تكون حينئذ من جملة التشابهات المنقولة . وكما أنها في دلالتها قبل ذلك كانت مستعارة ، كذلك كونها مشتركة قبل ذلك إنما هو بالاستعارة . والكليات كلها ، إلا الجنس والنوع والفصل وحدها ، فإنها تقع على جزئياتها التي تشترك فيها بالسوية وقولاً بالتواطؤ .

- وليس ما يُظنُّ من أنَّ الجنس والنوع والفصل وحدها هي التي تقع بالتواطؤ دون غيرها بشيء ، وذلك لأن التواطؤ لم يكن تواطؤاً بسبب كون المعنى ذاتياً ، بل بسبب كونه واحداً في المعنى غير مختلف . وهذه الوحدة قد توجد فيها هو ذاتي ، وقد توجد فيها هو عرضي من الخواص والأعراض العامة .

- وكما إنَّ للأشياء المتكررة اعتباراً بحسب الاتفاق في الاسم الواحد ، فكذلك لها اعتبار بحسب الاختلاف في الاسم ؛ فإن الأشياء إذا تكررت بالأساس لم يتخلل إما أن يكون تكررها مقارناً لتكرار مفهوماتها فيها فتسمى تلك الأمور متباينة الأسماء ، كقولهم : حجر وإنسان

(١) ك : + لوج ، ع ، ه ، ي || (٢) قد : ساقطة من ع ، م ، || (٣) من جهتين : ساقطة من ن || بأسود : بالأسودم || أسود : ساقطة من م ، ه ، || (٤) اختلافها : لاختلافها ع || (هـ) معان : + كثيرة ه ، ي || (٦) نير : الغير ه ، ي || (٧) إذا : إذ ب || استقرت : استقرت ع || حكمها : حكم ه || المشتركة : المشتركة ع ، ي || (٨) عند : + فهم ه || (٩) كذلك : وكذلك ع || مشتركة : مشتركا ي ؛ + فنيج ، ه ، ي || (١٠) جزئياتها : الجزئيات ه || (١٦) وكما : كما س || الأشياء : الأشياء ب ، س || (١٧) إما : ساقطة من س || (١٨) لتكثر : لتكثره د || قسى : قسى د || كقولهم : كقولنا .

ونور، وهذه هي التي تختلف بالأسماء وتختلف في قول الجوهر الذي بحسب تلك الأسماء؛ وإما أن يكون التكثر في الأسماء ومفهوماتها واحدة، كما يقال: غسل وأرى وشهد، فإن مفهومات هذه كلها واحدة، فنسمى أسماء مترادفة.

والتباين قد يقع على وجوه، فيقع في أشياء مختلفة الموضوعات، مثل الحجر والفرس؛ وقد يقع في شيء واحد متفق الموضوع مختلف الاعتبارات؛ فمن ذلك أن يكون أحد الاسمين له من حيث موضوعه، والآخر من حيث هو له وصف، كقولنا: سيف وصارم؛ فإن السيف يدل على ذات الآلة، والصارم يدل على حدتها. ومن ذلك أن يكون كل واحد من الاسمين يدل على وصف خاص مثل الصارم والمهند؛ فإن الصارم يدل على حدته والمهند على نسبته. ومن ذلك أن يكون أحدهما بسبب وصف، والآخر بسبب وصف للوصف، كقولك: ناطق وفصيح؛ فإن الناطق يدل على وصف، والفصيح يدل على وصف الوصف.

وفي جملة المتباينات ما يسمى مشتقة ومنسوبة، وهي التي هي من جهة ما ليس اسمها بواحد ولا معناها واحداً؛ فهي متباينة؛ لكن من حيث أن بين الاسمين والمعنيين مشاركة ما لا تبلغ أن تجعلها اسماً واحداً أو معنى واحداً، فهي مشتقة. وليس هذا قسماً خامساً يُحَوِّج إلى أن يُشترط في المتباينات من أنها هي التي تتباين في جميع الوجوه، فلا يكون فيها مشاركة في لفظ ولا معنى؛ فإن هذا تكلف ويُحَوِّج إلى زيادة أقسام بل المشتقة من جملة المتباينة.

والاشتقاق له الاسم هو الذي لما كانت له نسبة ما، أي نسبة كانت إلى معنى من المعاني، سواء كان المعنى موجوداً فيه كالفصاحة، أو له كالمال، أو موضوعاً لعمل من أعماله كالحديد، فأريد أن يُدَلَّ على وجود هذه النسبة له بلفظ يدل على اللفظ الذي

(١) قول: أقوال هـ، ي || (٢) وإما: إمـى || (٣) قسى: ونسى ي || (٤) والتباين: التباين د || فيقع: فيقع م؛ ويقع س || (٥) والآخر: والآخرة || (٦) ومن ذلك: وإما ع || (٧ — ٨) فإن الصارم... والمهند: ساقطة من سا || (٩) والمهند: + يدل هـ، ي || ومن ذلك: وإما ع || (١٠) للوصف: الوصف ب، ع، هـ || كقولك: كقولك: ع || (١١) واحداً: واحد هـ، ي || فهي: ساقطة من ب، سا، ع، ع، م || لكن: ولكن سا || مشاركة: حاشى هـ، ي || (١٢) أو: وعا || (١٣) يشترط في: يشترط فيه م || تباين: تباين ع || (١٤) ساقطة من ع || (١٥) لفظ: اللفظ د || (١٦) أعمال: أعمال م.

لذلك المعنى الأول ، ولا يكون هو بعينه ليدل على مخالفة معنى النسبة لمعنى المنسوب إليه ، وليس مباينته من كل وجه فلا يصلح للإيماء إليه ، خوفاً بين اللفظين بالشكل والتصريف مخالفة تدل بالاصطلاح القوي على النحو من التعلق الذي بينهما ، فقول : فصيح أو متمول أو حداد ؛ أو زيدت فيه زيادة تدل على النسبة ، فقول : نحوى وقرئى ؛ أو قيل به فعل آخر يوجب اصطلاح لغة دون لغة . ومن شأن هذا اللفظ الذى لثانى أن يقال له إنه مشتق من الأول ، أو منسوب إليه ، كما لو كان مأخوذاً بعينه ، لقيل منقول بالاشتباه ، كما لو لم يُسم من فيه المعدل عادلاً بل سُمى عدلاً أيضاً ، لم يكن هذا من جملة ما سموه مشتقاً ومنسوباً ، بل من جملة ما يقال باشتباه الاسم واتفاقه ، وكان منقولاً من الأول إلى الثانى لا مشتقاً .

- ١٠ . والمشتق يحتاج إلى اسم موضوع لمعنى ، وإلى شيء آخر له نسبة إلى ذلك المعنى ، وإلى مشاركة لاسم هذا الآخر مع اسم الأول ، وإلى تغيير ما يلحقه .

ولمفارقة أن يفرق بين المشتق والمنسوب فيجعل المنسوب ما يدل بالحقاق لفظية النسبة بلفظ الشيء ، كالمهندى ؛ ويجعل المشتق ما يدل بتغيير إلحاق اللفظ كالمهند . وللبونانية فى الأمرين اصطلاح آخر .

- (١) معنى : ساقطة من عا || (٢) وليس : ولاى || من : حل ه ، ي || فلا : ولا سا || اللفظين : لفظين عا ؛ لفظين ه || (٣) تدل : ساقطة من س || (٤) زيدت : يزاد د ، م ، ن ، ه ، ي || (٥) يوجه : يوجه سا || (٦) إنه : ساقطة من سا || منقول : منقول م ، ه ، ي ؛ مقوله د || (٧) من : الموجود س ، ع ، ه ، ي || سى : يسحب || لم : فده ، ي || (١٠) شئ : أم د ، ن || (١١) لاسم : الاسم م || تغير : تغير د || (١٢) يدل : يدخل ي || لفظة : لفظ د ، ن ، ي || (١٣) بلفظ : بلفظة م ، ه ، ي || المشتق : لشتق ه || بتغيير : من تغيير عا ؛ من جهة تغيير ي ؛ بتعين ه ، ن ؛ بتعين م .

[الفصل الثالث]

فصل (ج)

في بيان معنى ما يقال على موضوع أو لا يقال ويوجد في موضوع أو لا يوجد

أقول أولاً إنه ربما أوجب استقصاء النظر عدولاً عن المشهور ؛ فإذا قرع سمعك ذلك فظن خيراً ولا تنقبض بسبب ورود ما لم تألفه عليك . واعلم أن العاقل لا يبعد عن المشهور ما وجد عنه محيصاً . وبعد ذلك فاعلم أن صفات الأمور على أقسام : لأنه إما أن يكون الموصوف قد استقر ذاته معنى قائماً ، ثم إن الصفة التي يوصف بها تلحقه خارجة عنه لحوق عارض أو لازم ؛ وإما أن يكون الموصوف أخذ بحيث قد استقر ذاته ، لكن الصفة التي يوصف بها ليست تلحقه لحوق أمر خارج بل هو جزء من قوامه ؛ وإما أن يكون أخذ بحيث لا يكون قد استقر ذاته بعد ، والصفة تلحقه لتقرر ذاته وليست جزءاً من ذاته ؛ وإما أن يكون أخذ بحيث لا يكون قد استقر ذاته بعد ، والصفة ليست تلحقه من خارج ، بل هو جزء من وجوده ؛ وإما أن لا يكون قد استقر ذاته ، والصفة تلحقه للنفس ذاته ، بل لحوق لازم لما يقرره أو عارض له أول .

مثال الأول قولك : الإنسان أبيض أو ضحاك .

ومثال الثاني قولك : الإنسان حيوان ؛ فإن الإنسان طبيعة متحصلة لا تحتاج إلى ما يقومها ، بعد ما هو إنسان . وإن إشكل عليك هذا فخذ مكانه زيدا ؛ ومع ذلك ، فإن الحيوان جزء من ماهيته .

(٣) بيان : ساقطة من ب ، س || أولاً يقال : ولا يقال ب ، د ، س || أولاً يوجد : ولا يوجد ب ، س ، م || ويوجد في موضوع أو لا يوجد : ويوجب الموضوع أولاً يوجهي || (٤) عن : على م || (٥) تألفه عليك : تألفه عليك م ، ي || (٦) المودوف : ساقطة من ه || (٧) قد : + أخذ بحيث د || (٨) أخذ : واحد م || (١٠) والصفة : بل د ، ع ، ه ، ي || (١٠ - ١١) والصفة . . . بعد : ساقطة من ما || (١١) هو : + فاعلم || (١٤) الإنسان : للإنسان م ، ي || (١٥) الإنسان حيوان : حيوان م ، ي || طبيعة : طبيعة عا .

ومثال الثالث الهوى والصورة؛ فإن الصورة صفة للهوى خارجة عن ذاتها تتقرر بها ذاتها قائمة بالفعل، ولولاها لاستحال وجودها، لاعل أن الصورة لازمة بعد التقوم، بل مقومة مثبتة، وليست مع ذلك جزءا من الهوى. وقد فهمت الفصل بين هذين.

ومثال الرابع الجوهر للجسم المحمول على الحيوان؛ فإن الجسم مطلقا لا يتقرر له وجود محصل لا يكون بعده إلا العوارض وال لواحق الخارجية، بل يحتاج إلى أمور خارجة تضيئة تلحقه وتقومه، والجوهر مع ذلك جزء من ماهيته، أى جزء حده.

ومثال الخامس الهوى إذا وصفت بالبياض أو السواد أو التحيز وما أشبه ذلك، وكذلك الجسم المطلق إذا وصف بأنه مستعد للحركة والسكون في الآن وغير ذلك؛ فإن الهوى غير متقرر الوجود بنفسها، وكذلك الجسم غير متقرر الوجود في نفسه. وهذه الأحوال ليست مما تقرر هذه أو ذاك، وإن كانت تلزم من بعد كل ما يتقرر بما تقرر أو تتبعه وتلحقه. ١٠

فما كان من هذه الجملة له صفة ليست لاحقة من خارج لتقومه، بل كان الموصوف مقوما في ذاته أو غير متقوم، فإنه يسمى موضوعا لتلك الصفة؛ فلا تكون الهوى موضوعة للشئ الذى يسمى صورة؛ لأنها صفة خارجية مقومة للهوى شيئا بالفعل، ويكون الإنسان موضوعا للحيوان، لأن الحيوان ليس لاحقا له من الخارج، وإن كان يقومه، بل هو جزء وجوده؛ ويكون الجسم موضوعا للبياض، لأنه وإن لم يتقوم بعد، فليس يتقوم إذا تقوم بالبياض، بل إنما يتقوم بأشياء أخرى؛ فهو إذا قيس إلى البياض يكون قد تقوم دونه؛ ويكون البياض موضوعا للون، لأنه ليس يتقوم به على أنه من خارج؛ ويكون جميع ما نسبته إلى الصفة ليست على نسبة شئ إلى الخارج المقوم

(١) الهوى : الهوى سا || (٢) بالفعل : بالفعل ه || التقوم : التقوم م || (٣) مثبتة : مثبتة د، ع || فهمت : علمت ه || (٤) لجسم : الجسم على الجسم والجسم د، ن || (٥) الخارجية : الخارجية عا || خارجة : ساقطة من ع، عا، م، ي || (٦) أو التحيز : والتحيز د || (٨) وصف : وصفت ب، ه || في الآن : والآن ه || الهوى : الأول دا || (٩) غير متقرر الوجود : ساقطة من ه || (١٠) من : ساقطة من ب، س || كل : ساقطة من ع، عا، ي || (١٢) متقوم : متقوم م، ي || (١٣) صورة : صفة م || (١٤) الخارج : خارج ب، عا، ه || يقوم : يقدمه م، ي .

موضوعا، سواء كانت الصفة مقومة وليست خارجة، أو كانت خارجة وليست مقومة .
فيجب أن تفهم من الموضوع هنا هذا ، وإن كان قد يستعمل في مواضع أخرى
استعمالات غيره .

وفي هذا التفصيل فوايد : أحدها الشعور بهذا الاختلاف ؛ والثاني ليكون الموضوع
المستعمل في نسبتى " في " و " على " المذكورين بعد معنى كالجامع ، ثم تفصل النسبة
إليهما، أعنى إلى نسبة " في " وإلى نسبة " على " ، وأن يكون بين العرض والصورة فرق،
وأن يحتاج إلى أن يقال إن شيئا واحدا قد يكون عرضا وجوها ؛ وهذه أشياء ستعرفها
عن قريب ، وتعرف ما في إغفال هذا الأصل الذى أعطيناك من الحلال .

فقول : إن الأمر الذى ينسب إلى موضوع تكون نسبته إليه على وجهين : فإنه إما
أن يكون بحيث يمكن أن يقال إن الموضوع هو الحيوان الذى يمكن أن يقال إن الإنسان
هو ، حين يقال إن الإنسان حيوان ، ومثل هذا ، فهو المحمول على الشئ والمحمول على
الموضوع ؛ وإما أن لا يكون بحيث يمكن أن يقال إنه هو ، بل يقال إن فيه ذلك كالبياض
الذى لا يمكن أن يقال لموضوعه ، إذا فرض ثوبا أو خشبة ، إنه هو ، فلا يقال البتة إن
الثوب بياض أو الخشبة بياض ولأنه موجود للموضوع ، فإما أن يقال : إن الثوب ذو
بياض ، أو يقال : إن الثوب مبيض أو أبيض . وهذا لا يكون بالحقيقة محمولا بالمعنى على
الموضوع كما هو ، بل إنما يكون المحمول بالمعنى لفظا مشتقا من لفظه ، أو مؤلفا من لفظه
ولفظ النسبة ، أو يكون حله بالاشتراك فى الاسم لافى المعنى ؛ ولكن مثل هذا ، وإن
لم يكن محمولا على الموضوع ، فهو لا محالة يكون موجودا فيه . والموضوع ، لما يحل عليه
إذا اعتبر مأخوذا بنفسه ، من غير إلحاق سور به ، فإنه لا يتخلو إما أن يكون كيا أو جزئيا

(٤) أحدها : إحداهما || والثاني : والثانية هـ || للوضوع : الموضوع عا || نسبى : نسبة ما ||
(٥) المذكورين : المذكورين د ، ن || (٦) أعنى : ساقطة من عا ، م || يكون :
ساقطة من سا || (٨) ما : ساقطة من د || (١١) الإنسان : + هو هـ ، ي || فهو :
هو م || (١٢) إنه هو بل يقال إن : ساقطة من د ، سا ، عا ، ن ، هـ ، ي || (١٣) أو خشبة :
وخشبة ، سا ، ن || (١٤) ولأنه : وأنه هـ || (١٥) أبيض : أسود ن || (١٦) لفظا مشتقا :
لفظ مشتق ؛ لفظ مشتق عا || مؤلفا : هو مؤلف عا ؛ مؤلف ي || (١٧) بالاشتراك ...
المعنى : فى الاشتراك بالاسم لا بالمعنى ي || (١٧) فى الاسم : ساقطة من ن .

- فإن كان جزئيا فالمحمول عليه إما أن يكون كليا أو جزئيا ، فإن كان جزئيا لم يكن ذلك الجزئى غيره ؛ فإن الجزئيين المتباينين لا يحمل أحدهما على الآخر. وإذا كان كذلك لم يكن هو بالحقيقة موضوعا ومحمولا على نفسه بحسب الطبع ، بل بحسب القول واللسان ، كما تقول : إن زيدا هو أبو القاسم أو هو ابن عمرو، اللهم إلا أن تنفى بآبن عمرو معنى يجوز أن يشاركه فيه آخر فيكون كليا. فإن خصصته به ، لم يكن ابن عمرو إلا هذا ، وهذا هو زيد. وكذلك لو قلت هذا الأبيض هو هذا الكاتب ، فلما تشير إلى موضوع واحد ؛ وليس كونه هذا الأبيض أولى بأن يوضع أو يحمل من الآخر ؛ وإن كانت طبيعة الإنسان فيه أولى بأن توضع من طبيعة الكاتب ، أعنى المطلقين ؛ وأما هذا الكاتب فهو بعينه هذا الإنسان . وإن أخذت أحدهما ، من حيث هو هذا الإنسان بلا شرط فوق هذه الإنسانية ، وأخذت الآخر بلزائمه كذلك أيضا ، لم يحمل أحدهما على الآخر ؛ فإنه ليس إنسان ما ، من حيث هو هذا الإنسان ، هو هذا الكاتب ؛ ١٠ ولا هذا الكاتب ، من حيث هو هذا الكاتب ، هو هذا الإنسان ؛ أعنى من حيث الاعتباران المختلفان ، إذا وجهت الالتفات في كل واحد منهما إلى اعتباره الواحد مجردا بشرط أن لا تلتفت إلى شيء آخر. ثم الاعتباران متباينان ؛ ولهذا ليس هذا الكاتب ، من حيث هو هذا الكاتب ، هو هذا الطويل ، من حيث هو هذا الطويل ؛ بل أحدهما مسلوب عن الآخر ؛ ولا حمل ولا وضع ، وليس أحدهما موضوعا للآخر ولا مقولا عليه ، أى بالإيجاب . ١٥ وأما إن كان الموضوع كليا ، فإن المحمول عليه بالحقيقة لا يكون إلا كليا ؛ فإن طبيعة الكلي لا تكون موضوعة بنفسها للشخصية من غير إلحاق سور الجزئى ، وإلا لكانت الطبيعة الكلية تستحق في طبعها لأن تكون هذا المشار إليه .

- وإذا كان الأمر على هذه الصورة فيكون كل ما يقال على موضوع يلزمه أن يكون كليا ؛ هذا إن كان كونه على موضوع مفهوما على ما قلناه ، وإن لم يجعل كذلك ، بل جُعل ٢٠

(٢) وإذا : فإذا سا || (٣) تقول : يقال عا || (٤) ابن : ساقطة من سا (٨) المطلقين : المطلقين د ، سا || وأما : فأما عا || الكاتب : ساقطة من عا || الإنسان : + الكاتب ما (١٠) من حيث : ساقطة من م || هو هذا الكاتب : ساقطة من س ، م (١١ - ١٢) الاعتباران المختلفان : الاعتبارين المختلفين ب || (١٢) المختلفان : + في وجهه م || إذا : وإذا سا || اعتباره الواحد : اعتبار واحد دا ، ع ، ه ، ي || مجردا بشرط : مجرد الشرط م || (١٤) من حيث هو هذا الطويل : ساقطة من د || بل : ساقطة من م (١٥) حمل : + بينهما دا || مثلا : محولا ي || بالإيجاب : بإيجابى || (١٦) سور : الدور ع ، م ، ن ه || الجزئى : + به عا || (١٨) تستحق : مستحق ع ، ه ، ي || (١٩) وإذا : وإذا ما || فيكون كل : فنكل ع ، ي || (٢٠) إن : إذا ع .

كونه على موضوع دالا على أنه مقول على كثيرين ، كان هذا القول مرادفا لهذا الاسم ، وكان في ترك اللفظ المشهور ، وهو لفظ الكلية ولفظ المقول على كثيرين واختراع هذا اللفظ زيادة شغل لافائدة فيه ؛ وكان تصيرا للأمور ، التي تنسب إلى أمور موضوعة لها على قسمين : أمور يقال على موضوعاتها ، وأمر توجد في موضوعاتها تكلفا قد استعمل فيه لفظ الموضوع في موضع واحد على معنيين غير متفقين ولا متشاكلين متقاربين . وهذا شطط وفضل ؛ بل الأخرى أن نملك السيل الذي سلكناه . وليس ولا في واحد من السيلين ضرورة ؛ ولو قيل كلى وجرى لكان فيه كفاية .

فإذ قد تكلف هذا التكلف ، فبالجري أن نجعل له وجها مفيدا على ما أوردناه فنقول الآن : إن كل ما هو على موضوع بالحقيقة فهو كلى ، وكل كلى فإنه محمول على موضوع ضرورة ؛ لأن له جزئيات بفعل أو بقوة يقال عليها الكلى هذا القول ؛ وكل موجود في موضوع فهو الذى يقال له عرض ؛ وإذا كان كذلك فكل عرض فهو موجود في موضوع ؛ فإن العرض اسم موضوع لهذا المعنى ؛ ولا يلزمنا في هذه الجهة من الشناعة المنوطة بترادف الاسم ما لم في الجهة الأخرى التي للكلى ؛ وذلك لأن تلك الجهة إذا أمكن أن يقال فيها ما قيل ، ولم يكن بالترادف ، بقيت هذه الجهة على الترادف ، ولم تلزم الأمور التي كانت تلزم . وذلك لأن الفائدة في استعمال لفظ الموجود في موضوع اسما مرادفا للعرض أو قولا مرادفا لاسمه يحصل بسبب القسم الذى في إرادته غير مرادف فائدة . على أن هذا ليس بالحقيقة اسما مرادفا للعرض بل قولا يشرح اسمه ، إذ يلتفت إلى دلالة جزء جزء منه .

وأما الكلى فإنما يشرح اسمه فقولك : "المقول على كثيرين" ؛ والمقول على موضوع اسم له معنى يلزمه أن يكون مقولا على كثيرين بالجهة التي أو مانا إليها . وأما الموجود في موضوع

(٢) لفظ الكلية : لفظ الكلية سا ، ه ، ي ؛ لفظ الكلى م || ولفظ ه ولفظة ه || اختراع : اختلاف ه || (٥) وهذا : فهذا سا || (٦) الأخرى : بالأخرى عا || فى : ساقطة من د ، ن || (٧) لكان : كان ب ، س || (٨) فإذا قد : فإذا ع ، ه ، ي || أوردناه : + لك ه ، ي || (٩) الآن : ساقطة من عا ، م || على موضوع : محمول سا ، م ، ي || (١٠) بقوة : قوة سا ، م ، ه ، ي || (١١) كذلك : ساقطة من د || (١٢) المنوطة : المنوطة ع ؛ المتوسطة م || (١٣-١٥) وذلك .. تلزم : ساقطة من س || (١٣) لأن : أن ب || (١٤) بقيت : بقيت ه || (١٧) يشرح : شرح س || (١٨) والمقول ... كثيرين : ساقطة من م .

فهو قول مرادف لاسم المرض، فإن العرضية ليس معناها إلا أن يكون للشيء وجود في موضوع ويكون المعنى "الموجود في الموضوع ما تقرره بعد. وإذا تقرر هذا فنقول: إن ما ليس من الأشياء مقولا على موضوع هو بالزنى، وبالعكس؛ وما ليس بموجود في موضوع فهو الذي نسميه بالجوهر.

- ثم إن قوما اشتروا في القول على الموضوع أن يكون ذاتيا مقوما لاهية، وفي الموجود في الموضوع أن يكون عرضيا، إذ كان العرض عندهم والعرضى شيئا واحدا، وإن كان كثيرا ما يختلفان؛ فلم يخطر لهم في هذا المكان كثرة اختلافهما ببال.

- فهؤلاء حكموا بأن الأبيض إذا قيل على هذا الشيء الأبيض لم يكن مقولا على موضوع، بل موجودا في موضوع، إذ ظنوا أن الأبيض موجود في موضوع، إذ ظنوا أن الأبيض عرض؛ بل جاوزوا هذا إلى أن قالوا: إن الكلى هو المقوم لماهية الشيء؛ فكان غيره ليس بكلى. فلنورد لفظ بعض مقدميهم في تصحيح هذا المعنى، ولندل على الفضيحة التي فيه ليتضح أن الصواب ما ذهبنا إليه. قال: وإنما قلت إن الكلى هو الذي يحمل على جزئياته عن طريق "ما الشيء"، وهو الذي يقال على موضوع، لأنه قد يحمل على الموضوع أشياء على غير هذه الجهة؛ مثال ذلك أنا نحمل على زيد أنه يمشى، فنقول: إن زيدا يمشى؛ لكن معنى يمشى ليس يحمل على زيد على أنه أمر كلى وزيد جزئي؛ لأنه ليس يحمل على زيد عند المسألة عنه ما هو؛ لأنه إن سأل سائل: ما هو زيد، فأجابه المسؤول: بأنه يمشى، كان جوابه له خطأ وكذبا؛ لأن معنى يمشى ليس يدل على ماهية زيد، بل إنما هو فعل من أفعاله. فانظر إلى هذا المنطق جعل مطلوبه ودعواه أن الكلى هو الذي يُحمل على جزئياته عن طريق ما الشيء، ثم أراد أن يبين هذه الدعوى بفعل بيان ذلك من أن ما يحمل لا من طريق "ما الشيء" لا يكون كليا؛ وهذا عكس النقيض المطلوب. ولو كان بيتنا أو مسلما لكان الأول لازما عن كتب. ثم نص المسألة في جزئ، وهو أنه يمشى وترك الماشي، لأن هذه المغالطة كانت تظهر في الماشي أكثر، إذ كان الماشي اسما، وكان يمشى فعلا.

- (٢) الموجود: الوجود || بعد: من بعد || وإذ: وإذا ب، س || ما ليس: ساقطة من س
(٣) هو: فهو || وما: ما ساء، ع، م || (٤) في: ساقطة من د || (٧) هذا: ساقطة من س
(٨) موجود... الأبيض: ساقطة من ي || (٩) فكان: وكان ساء، ع، ع، هـ، ي ||
(١٠) مقدميهم: + يعني من ع || ولندل: لندل س || (١١) قال: قالوا ع || هو الذي: ساقطة من س ||
(١٤) جزئي: جزئ ي || (١٧) زيد: فاقصة من ن || المنطقى: + كيف هـ ||
(٢٠) عن كتب: ساقطة من ي || (٢١) تظهر: نظردا || ويجب: بل يجب هـ، ي .

ويجب أن لانضابق في هذا أيضا ، بل نقول : فلما أراد أن يبين أن "يمشى"
 ليس كليا ، أخذ المطلوب الأول المشكوك فيه مقدمة كبرى في بيان أن هذا ليس كليا ،
 فقال : لأن "يمشى" لا يدل على ماهيته ، وكل ما لا يكون مقولا في ماهية الشيء فلا يكون
 كليا ، وهذا هو الأمر الذي انعرف عن المطلوب إلى بيانه على أنه والمطلوب سواء
 في الحكم . فإن ظن أن هذا غير المطلوب ، بل يلزم عنه المطلوب ، ومن شأن القياسات
 أن تأخذ أشياء هي ملزومات المطلوب ، إذ كانت أعرف ، فيقال له : لا يخلو إما أن تأخذ
 هذه المقدمة في هذا الموضع على أنها بيّنة ، أو تبين أولا ثم تبين منها المطلوب . فإن كانت
 بيّنة بنفسها . فلا محتج إلى تكلف هذه القياسات ، بل يجب أن يؤخذ هذا ، فيقال :
 لما كان ما لا يكون مقولا في ماهية الشيء لا يكون كليا ، فكل كلى مقول في جواب
 ما هو . ثم دعوى أنها بيّنة وأبين من أن كل كلى مقول في جواب ما هو دعوى بعيدة
 عن العقول ؛ فإن من يقول : ليس كل كلى مقولا في جواب ما هو ، يقول مع ذلك : ليس
 كليا ، ما ليس مقولا في جواب ما هو فليس بكلى ؛ وإن كان محتاج إلى أن تبين هي لبيان
 منها المطلوب ، فلم أخذت نفسها جزء القياس الذي يبينها لبيان بها المطلوب ؟ ثم هل لإدخال
 "يمشى" ههنا فائدة إلا أن يحمل ذلك مكان المحمولات على الشيء التي ليست كلية ؟
 فتبين أن المحمولات لا من طريق ما هو لا تكون كلية ، فكيف يكون ذلك بأن يؤخذ
 أن المحمولات لا من طريق ما هو ليست كلية ؟

وقد أوما في هذا الفصل إلى شيء ولم يفصح به ، وهو أشبه ما قاله فيما يخيل ؛
 وهو أن "يمشى" ليس كليا ، لأن زيدا ليس جزئى "يمشى" . فإن قوله : لأن زيدا

(٢) كليا : + أن يمشى هـ || (٣) مقولا في : مقولا على ع || فلا : ولا ساع || (٦) أن :
 بأن م || ملزومات : ملزومات ب ، دا ، م ؛ ملزومات د ، ن || إذ : إذا س ، م ، ن || (٨) يؤخذ :
 يوجد ب ، س ؛ تأخذ د || هذا : هذه عا ، م ، د ، هـ ، ي || (٩) مقول : ساقطة من ع
 (١١) القول : القول ع || ما هو يقول . . . جواب : ساقطة من ع || يقول مع : مقولا في سا
 || ليس كل : وليس كل هـ || (١٢) هي : ساقطة من عا || (١٣) منها : منه سا ، ع ، عا ، م ، ن ||
 بها : به سا ، عا ، م ، ن || (١٤) التي : الذى سا || (١٥) يكون : بين د ، ع ، عا ، هـ ؛ يكون
 يبين س ، سا || يؤخذ : يوجد د ، سا ، ع || أن : بأن ب ، س || ليست : لا تكون د ، ن ||
 (١٧) أوما : أوما نا سا ، عا ، ن ، هـ || فيما يخيل : بما تخيل عا ، م ، هـ .

ليس جزئى "يمشى" هو مما يسبق إلى الذهن قبوله ، إذ قد سبق إلى الذهن أن زيدا
شخصاً من نوع الإنسان ، والشخص جزئى للنوع ، فيسبق إلى الظن أنه جزئى للنوع ، ليس
جزئياً لغيره ، كأن الشئ لا يجوز أن يكون جزئى شيئين .

- لكن يجب أن يحصل المفهوم من قولنا إن كذا جزئى كذا ، فنقول : إن قولنا كذا جزئى
كذا ، معناه أنه أحد ما يوصف بكذا ، فيكون كذا . لا يلزم أن يوصف ذلك الجزئى به
وحده ، فيكون كذا صفة له ولغيره بفعل أو قوة . فإذا كان الوصف مما يحمل عليه وحده
بالفعل والقوة معا ، إن كان كذلك ، لم يكن هو جزئى ذلك الوصف . وأما إذا كان
يوصف به هو وغيره وصفاً بمفهوم واحد ، وحداً واحداً ، ووصفاً على سبيل أنه هو من غير
اشتقاق ، فهو أعم في الوقوع منه ، وذلك أخص منه ؛ فإن زيدا أخص من "يمشى"
و"يمشى" أعم من زيد . فإن زيدا لا يقال إلا على واحد ، و"يمشى" يقال على ما يقال
له زيد وعلى غيره ؛ فيكون زيد أحد الأمور الجزئية التى يحمل عليها "يمشى" . وإنما
نعنى بالجزئى هذا .

- وأما أن المحمول العام على زيد وغيره يجب أن يكون أمراً يحمل عليه في ذاته فهو شرط
زائد لزيد على الجزئية وللصفة على الكلية . وقد أجمع الناس على أن الخواص والأعراض
كلية ؛ ولها ، من حيث هى خواص وأعراض ، جزئيات غريبة عنها ؛ فإن الضحك بالقياس
إلى هذا الضحك ، من حيث هو هذا الضحك ، ليس خاصة ، بل نوع ومقوم لماهيته
كما علمت ، بل هو خاصة للإنسان . وجزئيات الضحك ، من حيث هو خاصة ، هى أشخاص
الإنسان . وأشخاص الناس ، من حيث هى أناس ، فلا تقوم بالضحك ؛ فإنه غير داخل
في ماهيتها ؛ وذلك لأنه ليس يقوم ماهيته ، ومع ذلك فهو كلى مقول على كثيرين
هى جزئياته ، من حيث هو خاصة .

٢٠

(١) بما يسبق : مما سبق د ، س || قد سبق : قد سبق س ، ن || (٢) كان : فإن ي ||
(٣) يجب : + عليها ج || فتقول إن : + متى ه || قولنا : + إن ع || (٤) معناه : ساقطة من ه ||
(٥) فإذا كان ... ذلك الوصف : ساقطة من ن || (٦) ما : + لا دا ، ع ، ي ||
(٧) سبيل : ساقطة من س || (٨) في الوقوع : بالوقوع ب ، د ، س ، ي || (٩) فيكون : ويكون
س ، ع ، م ، ن || (١٠) الصفة : الصفة ع || (١١) من حيث : لا من حيث دا ؛ إلا من حيث م ||
غريبة عنها : عرضة ع || (١٢) نوع ومقوم : نوعاً ومقوماً د ، ع || (١٣) ماهيتها : ماهيتها دا ||
ماهية : ماهيتها ، ن || (١٤) من : ومن ن .

ثم إن كان الأبيض للإنسان و "يمشى" لزيد ليس مما يكون مقولا على موضوع ، بل هو عرض ، لم يخل إما أن يكون اسم العرض يقال على العرضى وعلى العرض الحقيقى باشتراك بحيث ، لا تشكيك ولا تواطؤ فيه ، أولا يكون مقولا بالاشتراك .

فإن كان مقولا باشتراك وجب أن تكون الأقسام بحسب المعانى أكثر من الأقسام التى يوردونها ؛ إذ أصول الأقسام حينئذ تكون ستة : كلى وجزئى وجوهر وعرض ، الذى بأحد المعنيين ، وجوهر وعرض ، الذى هو بمعنى الجوهرى والعرضى ؛ وكل واحد من العرضين قد استعمل فى الأمثلة التى لهم فى هذا الباب ؛ أعنى قد استعمل هؤلاء المدخلون هذه الشروط الفاسدة . لست أعنى أن أول من طعننا هذا أدخل شيئا من ذلك .

وأما إن كان وقوع العرض عليهما بالتواطؤ ، فليدل على هذا المعنى ؛ لكنهم اتفقوا أن الذى فى موضوع لا يشاركه موضوعه فى الحد والاسم جميعا ، بل ربما يشاركه فى الاسم فقط ، ولا يحمل عليه حده . ثم إذا قلنا لزيد إنه يمشى وإنه أبيض ، وطلبنا حد "يمشى" وهو أنه شيء ينتقل من مكان إلى مكان بتقديم قديم واعتاد على أخرى ، وطلبنا حد الأبيض وهو شيء ملون بلون مُقَرَّق للبصر ، فنجد هذين الحدين كليهما مما يقال على زيد ؛ فإن زيدا كما يقال له يمشى ، كذلك يقال إنه ينتقل من مكان إلى مكان بتقديم قدم واعتاد على أخرى ؛ وكما يقال إنه أبيض ، كذلك يقال إنه جسم ملون بلون مفرق للبصر . فن البين أن هذا الكلام مما يجب أن لا يلتفت إليه .

ويجب أن نتذكر ههنا ما قيل فى المشاركات والمباينات المتفق منهم على تسليمها إن الخمسة تحمل على تواطؤ وإن الخاصة أيضا تحمل بتواطؤ ، فتعلم أنهم سريعا ما ينسون ، اللهم إلا إن يقولوا إن المشاركة فى الحد هو أن يكون الحد ليس محمولا فقط ، بل أن يكون

(٢) هو : ساقطة من سا || عرض : عارض ب ، س || (٣) بحث : بحيث م || (٥) حينئذ : ساقطة من عا ، ن || وجوهر : وجواهر ن || (٧) العرضين : العرض دا || استعمل : استعمله سا || (٨) لست : ولست ي || (١٠) الامم : الرمم سا || (١٠) يشاركه : شاركه عا ، ه || (١١) وإنه : أو إنه سا ، عا ، ن ، ه || (١١-١٢) وطلبنا . . أخرى : ساقطة من سا || (١٣) كليهما : كلاهما ي || (١٤) له : إنه م || (١٥) قدم : ساقطة من ن || بلون : ساقطة من ب || (١٧) عل : رعل ه || تسليمها : + من ي || (١٨) وإن : فإن عا || أيضا : + إنما دا .

- حدا ، فتكون الأجناس الطبيعية لا تشاركها الأنواع في الحدود بل في الأسماء فقط ؛ فإن حدود الأجناس ليست حدوداً للأنواع ؛ وأيضا فإن الأشخاص لا حدود لها . فكيف تشارك الأجناس في الحدود . فإن تكلفوا شططا آخر وقالوا : إن المشاركة في الحد هي أن يكون ما هو حد لأحدهما إما حدا للآخر أو جزء حد للآخر ، فيكذبهم تصديقهم أن الجنس يشارك الخاصة في أن الجنس والخاصة تحملان على ما تحتهما بالتواطؤ وبالاسم وبالحد ؛ وقد أقرؤا كلهم بهذا .

فليس إذن معنى المشاركة في الحد هو هذا ، بل أن يكون ما هو مفهوم للاسم وحده أو رسم له يحمل على الشيء الذي يحمل عليه الاسم ؛ فيوصف الشيء بمعنى الاسم كما يسمى بلفظه ، وإن لم يكن ذلك حدا له .

- فهذه الأشياء يتبين أنهم أغفلوا إغفالا كثيرا . ويتبين أن السبب في ذلك ظنهم أن المرض ، الذي هو أحد الخمسة ، هو العرض الذي نتكلم فيه في هذا الكتاب . بل قد يتبين بذلك أن كل معنى عام يقال على أكثر من واحد ، كيف قيل ، فهو كلي ، والمعنى الخاص جزئي ؛ وأن العرض الذي يقابل الجوهر هو الذي سنحده ؛ وأن الأمور : إما مقولة له على موضوع ، غير موجودة في موضوع ، وهي كليات أشياء هي جواهر ؛ فلا تشاركها كليات ، فهي يقال " على " ؛ ولأنها جواهر ، فلا توجد " في " ؛ وإما موجودة في موضوع غير مقولة على موضوع وهي جزئيات الأعراض ، فلأنها أعراض ، موجودة " في " ، ولأنها جزئية ، ليست " على " ؛ وإما مقولة على موضوع ، موجودة في موضوع ، وهي كليات الأعراض ، فلأنها ، بالقياس إلى جزئياتها ، كاليابض الكلي بالقياس إلى يابض ما مقولة على موضوع ؛ ولأنها أعراض فهي موجودة في موضوع ؛ وإما لا مقولة " على " ولا موجودة " في " ، وهي جزئيات الجواهر ، كزيد وعمرو وهذه المادة وهذه الصورة وهذه النفس ؛ ولأنها جواهر ، ليست موجودة في موضوع ؛ ولأنها جزئية ، ليست مقولة على موضوع .

(١) قط : ساقطة من سا ، ع ، م ، ن ، || (٢) ليست حدودا : ساقطة من سا || (٣) هو : حوب || (٤) حد للآخر : ساقطة من م || (٥) في أن : في م || (٦) بهذا : بذلك ن || (٧ - ٨) وحد أو رسم : وحدا ورسماب ؛ حدا ورسمسا || (١٠) فهذه : فهذه دا || (١٠) ويتبين : ويتبين سا ، م ، ن || (١٣) وأن : وأما س ، ي || (١٥) كليات : كلية سا ، ع ، م ، ن ، ي || نفس : وهي م || فلا توجد : ساقطة من س || (١٦) فلأنها : ساقطة من ن || (٢٠) وهي : نفس ع ، ه ، || (٢١) ولأنها : فلا تشاركها سا ، م ، ن ، ه ، ع ، ي .

[الفصل الرابع]

فصل (د)

في شرح حد العرض وهو أنه موجود في موضوع

فالتبين الآن معنى قولنا الموجود في موضوع. فقد رُسم أنه: "الموجود في شيء لا يكزه منه، ولا يصح قوامه من دون ما هو فيه". فقولنا إنه الموجود في شيء يقع على أشياء كثيرة: ٥
على بعضها بالتواطؤ، وعلى بعضها بالتشكيك، وعلى بعضها بالاشتباه. وليس وقومه على جميع تلك الأشياء وقوع لفظ متواطئ، ولا وقوع لفظ مشكك، بل وقوع لفظ مشترك، أعني إذا قيس إلى جميعها؛ ولا هذا البيان المبني عليه بيان حدي ولا رسم حقيقي؛ بل هو نوع من البيان المحال به على الاسم، كما يبين اسم باسم أشهر وأعرف.

وماخذ ذلك هو أن الجمهور يعرفون أشياء يقال لها إنها في شيء؛ فيريد الآتي بهذا ١٠
البيان أن يقول: إن هذا العرض هو الكائن في الموضوع وإن كونه في الموضوع ليس كذا من الكون في شيء. ولا كذا حتى يزول الاشتراك في الاسم؛ فيبقى معنى واحد ينبه عليه بالمثال، بعد أن أزيلت الشبهة التي من اشتراك الاسم. فإن إزالة الشبهة باشتراك الاسم قد يمكن على نحوين: أحدهما أن يؤتى بالحد المراد بالاسم، أو يؤتى بالرسم؛ والثاني ١٥
أن تنفي المعاني الداخلة تحت اشتراك الاسم حتى يدل على الباقي، لا من ذاته، ولكن بسلب ما ليس له. فقوله: "الموجود في شيء" يفرق بين حال العرض وبين حال الكل

(٣) موجود: الموجودى || (٤) لا: ساقطة من م || (٥-٤) لا يكزه... شيء: ساقطة من د ||
(٥) الموجود: موجود ع، م، ن || (٦) وعلى بعضها بالتشكيك: ساقطة من ع || على جميع:
في جميع ما، ع، م، ن || (٨) جميعها: مجموعها س || ولا: ولأن د || رسم: رسمى د،
دا، ع، ن، ي || (٩) به: فيه د || باسم: اسم د || أشهر: + منه ي || (١٠) لأنها:
+ هى سا || (١١) وإن كونه في الموضوع: ساقطة من سا || (١٢) فإن... الاسم: ساقطة
من ب و س || الشبه: الشبهة ن || (١٤) المراد: + به ع || بالاسم: به نج || (١٥) تنفى:
تبق د، تبقام || (١٦) بسلب: بسبب نج، د، س، ع، م || ليس: + هو ي ||
له: + هو ع .

في الأجزاء ؛ فإن لكل صورة تامة لا توجد قائمة بنفسها ، ولكن في أجزائها جملتها ، لا في واحد واحد منها ، فإن التثنية كلية ما ولا توجد حاصلة في واحد واحد ، بل في الأجزاء كلها ؛ فإنها ، إذا توافقت واجتمعت ، حصلت حينئذ صورة العشرية . ويتضح لك هذا على كنهه من الفلسفة الأولى . فإذا قيل ”الموجود في شيء“ فقد زالت مشابة العرض للكلية .

ولقائل أن يقول: إن الإضافات كالتامة وكالمؤاخاة وغير ذلك إنما توجد في شيئين لا في شيء واحد ، فيكون جوابه ما نقوله في موضعه من تعريفنا المضاف .

هل لقائل أن يقول: إن الزمان عندكم عرض وليس في شيء، فيكون جوابه : إنه في شيء؛ وبيانه في العلم الطبيعي .

١٠. ولقائل أن يقول : إن المكان أيضا عرض وليس في الممكن ، فيكون جوابه : إنه في شيء آخر؛ وبيانه أيضا في العلم الطبيعي . فإن المنطق لا يفي ببيان ذلك ؛ بل يجب أن ينبه حتى لا يحسب أن هذه المقدمة ، وهي أن الزمان ليس في شيء ، مسلمة ؛ وكذلك غيرها .

١٥. ولقائل أن يقول : إن الكل ، وإن كان قد يكون جوهرًا ، فإن الكلية هي في أشياء وهي عرض ؛ لأن الكلية ، وهي مثل التثنية وغيرها ، لا تمتد عندكم جواهر، بل هي أعراض ، وليس وجودها في شيء واحد ؛ فيقال : إنه ليس يمنع أن يكون الموضوع الأول للعرض مؤلفاً من أشياء كثيرة تكون جملتها قد صارت موضوعاً للعرض ؛ وتكون تلك الجملة هي الموضوع لذلك العرض ، من حيث هو جملة ، وتكون ، من حيث هي جملة ، شيئاً واحداً . فإن كنت الكلية عرضاً ولها موضوع ، فالموضوع الذي يحملها

(١) للكل : الكل ما ، ع ، ع ، م ، ن || (٢) واحد واحد : واحد ه || ما : ساطعة من ع || ولا : لا ع || واحد واحد : واحد ع || (٣) توافقت : توافقت دا || (٤) قيل : مثل س || (٦) كالمؤاخاة : المؤاخاة ع || (٧) تعريف : تعريف ع || (٨) فيكون جوابه : جواب ب ، س || (١٠) فيكون جوابه : فنقول ع ؛ فيكون أيضا جوابه ن || (١٢) مسلمة : مسلم د ، دا ، ع (١٤) قد : أن ع || (١٦) وليس : ثم ليس ع ، ه ، ي || (١٧) موضوعا : ساطعة من س || (١٨) هو ه || هو : هي ع ، ن || (١٩-١٨) وتكون ، . . . جملة : ساطعة مرد || (١٩) يحملها : يحمله سا ، ع ، ع ، م .

ليس موضوعها لها - من حيث هو أشياء ، حتى يكون كل واحد منها يمثل ذلك العرض . بل من حيث هناك حاصل من اجتماعها ، وإنما يمنع من أن يكون العرض في أشياء على أن يكون الواحد منه عرضا في كل واحد منها .

- فإن قال قائل : فلم لم يكن جوابكم في وجود الكل في الأجزاء هذا الجواب ؟ ولم احتجتم أن تفضلوا بين العرض وبين الكل بأن الكل في أشياء ، إذ ليس الكل في واحد واحد منها ، بل في الجملة ، وتلك الجملة واحدة ، من حيث هي جملة ؟ فنقول : إن الكل ليس يجوز أن يقال إنه في جملة الأجزاء ، لأنه نفسه جملة الأجزاء ، فلا يكون مجموع الأجزاء شيئا دون الكل ؛ فكيف يكون الكل في نفسه ؟ وأما الكلية فهي التي يقال فيها ذلك ، وهي حال هذه الجملة ، من حيث هي جملة . وبالحقيقة فإن قول القائل " إن الكل في الأجزاء " قول مجازي ، ومعناه أن وجود الكلية التي بها الكل هو ما هو في الأجزاء ، كأن الأجزاء أشياء يعرض لها هيئة تا يكون منها الكل ، وتلك الهيئة هي الكلية ، وتلك الهيئة عرض جامع ، والكل هو المؤلف من تلك الهيئة والأفراد ؛ فيكون بالعرض ما يقال للكل إنه في الأجزاء ، أي كليته في الأجزاء وقوامه في الأجزاء . وبالحري أن تستعمل بهذا الفرق كل الاشتغال إلا لما يقع من الالتباس في بادئ الأمر بين المستعمل بالحقيقة وبين المجازي .
- وفي أمثال هذه المواضع فقد يحسن أن تعرف الفرق أيضا بين الحقيقي وبين المجازي الذي ربما لم تعرف في بادئ الأمر أنه مجازي . ويشبه أن لا تكون بنا حاجة داعية إلى هذا الفرق .

وأظن أن الراسم الأول لم يذهب ذهنه إلى شيء في أمر هذا الفرق ، بل اختصره المتكلفون . فيكون الوجه المتكلف لهذا الفرق هو أنه إذا قيل للكل إنه في أمر ، فلما يقال إنه في أشياء ، وإن كان هو بالحقيقة لا في شيء ولا في أشياء منها .

(١) منها : مع ع ؛ منها م || (٤) فلم : طود || (٦) منها : منها ع || (٧) فلا : ولا ع || (١٠) أن : ساطعة من ع || هو في : هي في ه || (١٠ - ١١) كان الأجزاء : كالأجزاء س || (١١ - ١٢) وتلك الهيئة عرض : وتلك عرض س || (١٢) للكل : ساطعة من ع || (١٣) تحتاج : + إلى ه ، ي ، + في دا || (١٥) قد : وقد ؛ قد ن ، د || (١٦) ربما : إنما س || ويشبه : بل يشبه ن ، س || حاجة : + ضرورية ه || (١٨) الراسم : الراسم ن || في : من ، ه ، ي || (١٩) الوجه المتكلف : وجه التكلف ه || هو أنه : وهو س ؛ ساطعة من ع || (٢٠) هو : ساطعة من س ، س || ولا في أشياء : ولا أشياء ع ، ع ، ن ، ه .

وأما العرضُ فإِنما هو عرضٌ ، لأنه في شيء ؛ فإن اتفق أن كان بوجهٍ ما في أشياء ، فليس هو عرضاً من أجل ذلك ، بل من أجل أنه في شيء ، إما مجموعها أو غير ذلك .
وأما الكل فإن كونه كلاً إنما هو بحسب ما يقال مجازاً إنه في أشياء لا في شيء .

فهذا وجه بيان هذا الفرق . وما أراه يحتاج إليه ؛ وإن احتجج إلى ذلك ، كان فرقا
أيضاً بين وجود العرض في الموضوع ، وبين وجود الجنس في أنواع ، من حيث العموم ،
ووجود النوع في الأشخاص ؛ وبالجملته بينه وبين وجود الكلي في الجزئيات ، من حيث
هو كلي .

وإذا عتبنا بقولنا "الموجود في شيء" ، أى في شيء متحصل القوام بنفسه . قد تمت
شيثيته دون ما يوجد فيه ، أو يتم دونها فلا يقومه ما يحمله ، كان فرقا بين حال العرض
في الموضوع وحال الصورة في المادة ؛ فإن الصورة هي الأمر الذي يحمل محله موجوداً
بالفعل ؛ ومحله ليس بنفسه شيئاً بالفعل إلا بالصورة .

وقوله : "لاجزء منه" يفرق بين ذلك وبين وجود الجزء في الكل وبين وجود طبيعة الجنس
في طبيعة النوع الواحد ، من حيث هما طبيعتان ، وبين وجود عمومية النوع في عمومية
الجنس ، من حيث هما عامان ؛ وبالجملته يفرق بين حال العرض في الموضوع وبين حال
الجزئى في الكلي الذى من هذه الجهة يقال للجزئى إنه في الكلي ؛ وكذلك يفرق بينه وبين
وجود المادة في المركب والصورة في المركب .

وقوله : "ولا يمكن قوامه مفارقاً له" يفرق بين كون العرض في موضوعه وكون الشيء
في الزمان ؛ لأن الشيء في أى زمان فَرَضَتَهُ يمكنك أن تجعله مفارقاً له إلى زمان آخر .
ولا كذلك حال العرض في موضوعه .

(١) فإِنما : وإِنما ، ن ، ي (٢) بل : ساقطة من س || من أجل : لأجل ه ، ي || (٤) إليه وإن
احتجج : ساقطة من ن || كان : ساقطة من ع || (٥) العرض : ساقطة من ن || في الموضوع :
ساقطة من ي || (٦) بينه وبين وجود : ساقطة من د ، سا ، ن || (٨) بقولنا : بجزله ي ||
قد : قدع ، ن ؛ وقد ه || (٩) دونها : ساقطة من ع || فيه : فيها ع || أو يتم دونها :
ساقطة من د ، سا ، ن || (١٣) عمومية : طبيعة د ، ن || (١٤) عامان : عامتان ع ||
(١٧) مفارقاً له : من دون ماهو فيه ص ٢٨ .

وكذلك الشيء في المكان ؛ فإن كونه في المكان لا يوجب أن يكون هو بحيث لا يقوم دون المكان ؛ فإنه ، لا من حيث هو ذو مكان ، ولا من حيث ذلك مكان ، يلزم أن لا يفارق ذو المكان المكان ؛ بل إن كان ولا بد ، فليسبب آخر . وكون العرض في موضوع ، يوجب ذلك ، من حيث هذا موضوع ، وذلك عرض .

وكذلك كون الشيء في الغاية ؛ فإن كون الشيء في الغاية قد يفارق الغاية ، كالإنسان في السعادة ، والبدن في الصحة ، والسائيس في السياسة .

وكذلك كون الجوهر في العرض ؛ فإن الجوهر يفارق العرض ويصح له دونه قوام .

وكذلك المادة ، من حيث لها معنى المادة ، لا يمتنع عليها أن تفارق الصورة إلى أخرى .

وطبيعة النفس قد توجد مفارقة لطبيعة النوع في نوع آخر . على أن في مثل هذا نظراً ليس يفى به المنطق . ١٠

لكن الشكوك على هذا كثيرة ، ولنذكرها ولنحاطها حلا . من ذلك أن الشيء يقال إنه في الزمان المطلق ولا يفارق الزمان المطلق ؛ وأن الشيء يقال له إنه في المكان المطلق ، ولا يفارق المكان المطلق ؛ والجوهر يقال إنه في العرض المطلق كذلك ، ولا يفارق العرض المطلق . وبعض الأجسام لا يصح لها أن توجد إلا في المكان الذي هي فيه وليست أعراضاً ، كالقمر في فلكه . وبعض المواد لا تفارق الصورة التي لها إلى أخرى كإداة الفلك ، وليست أعراضاً . ولا شيء من الصورة يصح أن يفارق المادة . ١٥

وقد قلتم : ليس كون الصورة في المادة كون الشيء في موضوع ؛ فنقول أولاً : إن معنى قولنا : ولا يمكن مفارقتها لها هو فيه ، أن أي مو-ود معين منه أخذته في الشيء المتعين الذي

(٢) ذلك مكان يلزم : ذلك يلزم س || (٣) ذو المكان المكان : ذلك المكان م ؛ ذا المكان سا ، عا ، ي || بل : + المكان سا || لا بد : + ذلك ي || (٥) كون الشيء في الغاية : فإن الشيء الذي في الغاية سا ، عا ، م ، ن ، هـ ، ي || (٨) حيث : + هـ ع || (١) ليس : لا س || (١١) لكن : ولكن ي || ولنذكرها : لنذكرها ع || لنحاطها : لنحاطها ع || يقال : + له سا || (١٢) ولا : لا ع || ولا . . . المطلق : ساطعة من || (١٣) ولا : كذلك هـ || المكان المطلق : المكان م || يفارق العرض : + العرض د || (١٤) الذي : التي ي || هي : هو سا ، عا || (١٦) ثين : شجاع || (١٧) موضوع : موضع م || (١٨) ولا : لا ن || فيه هو : فيه م || معين : متعين هـ || أخذته : أخذته د .

هو فيه موجود لم يجز مفارقه لذلك المدين، بل علة قوامه هي أنه فيه ، لا أن يكون ذلك أمرا لزمه بعد تقوّمه بالفعل . ولأجل هذا ما خُصَّ المرض باسم الموجود في الموضوع ؛ إذ هو اعتبار الوجود ، وخُصَّ الآخر بلفظ القول على الموضوع ؛ إذ الكلّ إنما يكون موجودا في اللفظ أو في التصوّر ؛ وكلاهما قول . فهذا غرضنا فيما نقوله ؛ فنقول شبهة المكان والزمان والمرض المطلقات لأجل ما اشترطناه من التعيين .

- ومن جهة أن الشيء إنما يكون في المطلقات بحسب الزم، وكلامنا بحسب الوجود؛ وليس في الوجود، كما تعلم، إلا أعيان موجودة في أعيان كلها شخصية، وكلامنا في نحو وجودها الذي لها، لا في نحو التوهم. ولو اعتبرنا نحو التوهم، لم يبعد أن نجعل كثيرا من الأعراض مفارقة للوضوعات في التوهم. وأما القمر في فلكه فذلك أمر لزمه من خارج لزوما، لا أن علة وجود القمر، من حيث هي طبيعة القمرية، كونه في مكانه. ولذلك يصح ١٠ أن يُفرض للقمر جزء بوجه ما ؛ لأن كل جسم يصح أن يفرض له جزء بوجه ما ، وما يفرض من أجزائه يكون غير موصوف بأنه يكون في مكان الكل أو في مكان البتة . تعلم هذا في علم الطبيعة ؛ ومع هذا، فليس ذلك لأنه في المكان حتى يوجب كونه في المكان أن لا يفارق المكان ؛ بل إنما يوجب ذلك فيه شيء غير كونه في المكان .

- وأما العرض فإما ذلك له لأنه في موضوع . ١٥

وأما الصورة التي في المادة، فإنها ليست المادة علة قوامها عند الفلاسفة المحصلين، بل علة الصورة شيء هو أيضا علة المادة، لكنها كذلك بتوسط الصورة ؛ ويلزم الصورة أن تكون ذاتها ملاقية لما تقوّمه موجودا بالفعل .

- (١) أنه فيه : أنه فيان || ذلك : ساقطة من ع || (٢) لزمه : + لزوما ، ه ، ع || لأجل هذا : لهذا س || (٤) قول : قولان ع ، ع ، ه ، ع || فنقول : + به ع ، ع || (٥) من التعيين : ساقطة من م || (٦) جهة : + بعدى || التوهم : التوهم د ، ن || (٧) وليس : ليس ؛ فليس ن || (١٠) لأن : لأن ع ، م || القمر : القمرية ع || هي : هوئ || القمرية : + هي علة ع ، ع ، ع || (١١) لأن كل ... بوجه ما : ساقطة من سا || له جزء بوجه : له جزء لوجه د || (١٢) يفرض : عرض م || بأنه يكون في : بأنه في ه ، ع || مع هذا : مع ذلك ع || (١٥) أما العرض : أما في المرض س ، ه || (١٦) المحصلين : المحصلة ع || (١٧) الصورة : كل الصورة ع || المادة : + وهو الكون في المحل والحامل حيث له سوا مكان ذلك الخن مادة أو موضوع ؛ فان أمم المرض لا يبعد أن يقال على الأمرين قولنا يتفان فيه ع [وهذا وارد هنا بعد في ص ٣٥ س ٤ — ٥] .

قال قوم : إن الفرق بين وجود الصورة في المادة وبين وجود العرض في الموضوع أن الصورة تكون جزءا من المركب ، وأما العرض فلا هو جزء من الموضوع ولا من المركب . وصاروا من هذا إلى أن قال قوم : إنك إن لم تقس الصورة إلى المركب ، بل إلى القابل ، كانت عرضا ، وإن قست العرض إلى الحاصل منه ومن الموضوع كان صورة .

وهذا كلام رديء جدا مشرّش . وذلك لأن الرسم المتقدم لم يُشترط فيه أن العرض لا يكون جزءا من شيء البتة ، ولا فيه أن يكون جزءا من المركب ، بل فيه أن لا يكون جزءا من الموضوع ، حين قيل إنه لا يكره منه ، أى من الموضوع ، أى من الذى هو عرض فيه . فليكن هذا فرقا بين وجود العرض في الموضوع ، وبين وجود الصورة في المركب .

وليس المطلوب هذا ، بل المطلوب هو الفرق بين وجود العرض في الموضوع ووجود الصورة في المادة ، الذى هو اعتبار غير اعتبار وجود الصورة في المركب منها ومن المادة . فلو كان قيل في الرسم إن العرض موجود في شيء لا يكره منه شيء البتة ، لكان الأمر على ما يقولونه ، ولو كان مع ذلك لا يكون العرض جزءا من شيء البتة ، لا من الموضوع ولا من المركب ، وكانت الصورة جزءا من أحدهما ، وهو المركب ، وليست جزءا من المادة ، لكان ربما فرق هذا القول ، ولكن ليس يفهم ذلك من قولنا : موجود في شيء لا يكره منه ، وإنما يفهم من هذا القول إنه لا يكون جزءا من الشيء الذى هو موجود فيه وجود الشيء في عمله ، وإذ ليس ذلك مقولا ، وليس أيضا حقا ، فما ذهبوا إليه هذيان .

وإنما لم يكن ذلك حقا ، لأن الأعراض قد تكون أجزاء من مركبات منها ومن الجواهر ، فقد يحدث من تركيب جوهر وعرض معنى مركب منهما ، كل واحد منهما جزء منه ، كالكرسى من الخشب ومن عارض فيه ، والخشب موضوع له بالحقيقة ليس بمادة ، وكالتعمير فإنه يحدث منه ومن الأتربة شيء وهو الأفطس . فإذن هذا الاعتبار رديء فاسد .

(٢) ولا من المركب : ولا من المتكثرع || (٣) بل : بله || (٤) كانت : كان سا ، عا ، م ، ه ، ي ||
كان : كانت ع ، ي || (٥) يشترط : بشرط ع || (٦) أن لا : أنه لا ، عا ، م ، ن ، ه ، ي ||
(٨) فليكن : ومع ذلك فليكن ه || وبين وجود : ووجود ع || (٩) وليس : فليس س || المطلوب : الموضوع ه || ووجود : وبين وجود دا ، ه ، ي || (١٠) لا يكره منه شيء : ساقطة من م ||
(١٢) يقولونه : وتوله ع ، عا ، م || جزءا من شيء : سا ، م ، ن || (١٦) وإذ : فاذا ع ، ه ، ي ؛ إذع || إليه ساقطة من عا || (١٧) ذلك : ساقطة من سا ، ع ، عا ، م ، ن || (١٩) له : ساقطة من م ، ن .

- وهنا شيء يجب أن تميل إليه كل الميل ؛ وهو أنه يشبه أن يكون هذا الرسم الذي
رسم به العرض لم ين فيه بعرض ما ، إذا تغفل الإنسان في الفلسفة ، شعر به وبالفرق
بينه وبين الصورة ، بل عنى به معنى أعم من معنى هذا العرض ، وهو المعنى الذى يعم هذا
العرض والصورة ، وهو الكون في المحل ، والحاصل حيثة له ، سواء أكان ذلك المحل مادة
أم موضوعا . فإن اسم العرض لا يبعد أن يقال على الأمرين قولاً يتفقان فيه وفى مفهومه
وجه ؛ ولكن هذا الاشتباه ليس أمرا لا محيد عنه ولا محيص . وأما أمر المادة الكائنة
في صورة ، لا تفارق المادة تلك الصورة إلى غيرها ، فهو أمر مشكل ؛ وكأنه يعيب هذا الرسم
وينقصه ، إذ يجعله عاما لهذه المادة والعرض ؛ ومع ذلك فإن المادة يقال إنها في هذه
الصورة بتلك الشرائط الأخرى ، فيشبه أن يكون من الوجوه التى يُجاب بها عن هذا ،
ويكون جوابا عن أشياء أخرى أيضا ، أن هذا الكتاب إنما يخاطب به الجمهور ؛ فإن
المتدنى يعد في درجة الجمهور ، وهذا الرسم مبني على لفظ متعارف ؛ وإنما تفسر أحواله
بحسب اللفظ .

- ثم التعارف المشهور في استعمال لفظة "فى" ليس يتناول نسبة الصورة إلى المادة ، ولا
المادة إلى الصورة ، بل يتناول نسبة الجواهر إلى الأعراض ، كقولهم : زيد في راحة ؛
ونسبة الأعراض إلى الجواهر ، كقولهم : البياض في جسم ، مع أمور أخرى جرى
التعارف بها ، كالشيء في الزمان والمكان والإثناء ، والجزء في الكل ، وما جرى ذلك المجرى .
وإن الفرق إذا حصل ، باستثناء هذه الوجوه المشهورة ، لم يبق في المشهور شيء يقال إنه
في شيء غير العرض ، حتى يسبق إلى ظن المتعلم أن ذلك الوجود وجود العرض في الجوهر ،
ولا يكون .

- فقد أخبرنا أن هذا التعريف بحسب اللفظ ، ليس بحسب معنى جامع ، وضع عاما
ثم ألحق به فصول ؛ وإذا كان بحسب اللفظ وتفصيله ، وعلى نحو ما أخبرنا به ، لم يبعد

(٤) الحاصل : الحامل ، هـ ، عى || له : ساقطة من سا || (٦) أمر : ساقطة من عا || (٧) فهو :
في سر || كأنه يجب : ساقطة من ن || (٨) وينقصه إذ يجعله : ساقطة من عا || ينقصه هـ || إذ : أن ع ||
(٩) بها : منها هـ || (١٠) به : ساقطة من د ، هـ || (١١) درجة : زمرة ب ، س ، هـ ||
تفسر : بتعبير س || (١٢) اللفظ : التعارف س || (١٣) التعارف : المعارف د || (١٤) بل : وإن كانت ع ، هـ ||
(١٦) كالشيء : الشيء م || (١٧) باشتناء : باشتباه ع ، عا ، ما استنبهاها || (١٨) يسبق : سبق ع ||
(٢٠) قد أخبرنا : قد أخبرنا عا ، هذا رباع || (٢٠) جامع : خارج هـ || (٢١) أخيرة : أخيراً ع .

أن يُلتفت في ذلك إلى الاستعمال الجمهوري ، لا على اصطلاحات ، حصلت بعد تعارف الجمهور ، التي يمكن أن تقع عند الإيمان في العلوم ، فليس يمكن أن تدرك لذلك غاية .

فإن إيتناع الاسم على الأشياء بالاشتراك أو الاستثناء ليس مما يضبط أو يحدد ، إنما يضبط أو يحدد ما يرام فيه مراعاة المعنى ، إما بالتواطؤ أو التشكيك الذي ذكرناه . وكان المادة والصورة ، إذا كانتا بالصفة المذكورة لهما ، لم يطبق الجمهور اللفظ بأن إحداها في الأخرى ، بل مع الأخرى ، وخصوصا المادة في الصورة .

فإن أراد مرید أن يزول هذا الاستثناء الواقع الآن مع وجود الاصطلاحات التي تجددت بعد الاصطلاح المشهور ، فيجب أن يزداد الموجود في الشيء جاعلا إياه بصفة ونعت ؛ فإن هذا ليس أشد تشكيكا بل اتفاقا من لفظ الموجود في شيء ؛ فتكون المادة لا تجعل الصورة بصفة ونعت ، أعنى المادة التي فيها الشك ، بل الصورة هي التي تنعتها وتصفها . فإن قال قائل : إن الفرق هو أن المادة في طباعها أرب تستبدل صورة تقوم بها كهذه الصورة ، لكن الصورة ليست تزول عنها ، فيكون ذلك قسرا عرض لها من هذه الصورة ؛ وأما العرض ففي طباعه ماهو متقوم بالموضوع ، وليس في طباعه الانتقال عنه ، لم يقبل منه هذا القول . فإن المادة التي فيها الشك محصل من أمرها في العلوم أنها لا تقوم بلا صورة ، وأنها ليس في طباعها أن تقبل صورة أخرى ، فيكون طباعها موقفا على هذه الصورة .

على أنا ضمنا عبارتنا عن هذه التفرقة جهة لا تبعد عن إصابة موقع في الفرق ؛ وهو أنا قلنا : إن المادة ، لكونها مادة ، لا يلزمها أن تكون متعلقة مقارنة لصورة بعينها ، بل ربما وجب لها ذلك لنعوية أو طبيعية ، كيف كانت ، بعد كونها مادة . وأما العرض ، فتعلقه بالموضوع لأعم معانيه ، وهو كونه عرضا ؛ وهذا أيضا مقنع .

(٣) بالاشتراك : باشتراك ما || الاستثناء : استثناء ما || (٤) أو يحد ما : ويحد ما || أو التشكيك : وإما بالتشكيك ع || التشكيك : بالتشكيك ع ، ن || كان : كانت س ، ع || (٥) والصورة ساقطة من ن || كانتا : كانت ن || لها : إنما س || إحداها : أحدهما س || (٧) تجددت : تحدث ، مع التصحيح في الماخذ على نحو ما أنبأنا (٨) الشيء : شيء س || (١٠) هي : ساقطة من ما || (١١) أن المادة : أن هذه المادة دا ، ع ، د ، ي || (١٢) هذه الصورة : + لكن الصورة م || (١٤) فيها الشك : ساقطة من س || محصل : يحصل ع ، م || بلا : بدون ن || (١٥) الصورة : الصفة ع ، م ، ي || (١٦) جهة : جملة ع || (١٧) مقارنة لصورة : ساقطة من د ؛ بمثابة الصورة دا || (١٨) كانت : كان ما || (١٩) لأعم معانيه : الأعم ع .

ومما يتشكك به أيضا أمرُ الأعراض التي لا تفارق ولا يوجد الجوهر قائما دونها ؛ لكنها ليست إنما لا تفارق لأن الجوهر يتقوم بالكون فيها ، حتى لا يصح قوامه دونها ؛ بل ذلك أمر لازم له ؛ وهو يقومها . وأما المرض ، فإن معنى أنه لا يفارق أنه لا يصح قوامه بنفسه مفارقا ؛ بل قوامه مستفاد مما لا يفارق .

- وأما التفريق الذي يفعله الوهم فليس فيه فرق بين الجوهر وبين المرض ؛ فإن المرض قد يفرقه الوهم عن الجوهر .

ومما يتشكك على هذا الرسم هو أن من الأعراض ما يفارق الجوهر ببطلانه ؛ وقد قلتم : إن المرض لا يفارق الجوهر ، فيقال : إنا نعني بهذا أنه لا يفارق قائما دونه ، وأما أنه يفارقه بأن يبقى الجوهر ويبطل المرض ، فذلك مما لا ننكره ، ألا ترى أننا قلنا : ولا يصح أن يكون له قوام دون ماهو فيه ؟

١٠

ومما يتشكك به على هذا أن يقال : إن الراحة عندكم عرض ، فيجب ألا تقوم مفارقة للراحة ، ونزى الراحة تقوم مفارقة للراحة في موضوع آخر ؛ فيقال في ذلك : إن الراحة ليست إذا وجدت في الهواء عن التفاح فقد انتقلت عن التفاح وترك التفاح ؛ ولا الحرارة إذا وجدت في الهواء عن النار فقد انتقلت عن النار وترك النار ؛ بل ذلك إما على سبيل حدوث حرارة أخرى وراحة أخرى في الهواء ؛ وإما على سبيل انبثاث أجزاء متحللة منها في الهواء .

١٥

والعلم الطبيعي يصحح الحق في ذلك . فلو كان صحيحا أن الهواء إذا أروح وإذا سخن يكون حينئذ النار والتفاح زالت عنهما كيفيتهما ، فوجدنا بلا تلك الكيفية ؛ وكان صحيحا مع ذلك أن الكيفيتين لم تُعدّما من النار والتفاح عدما بلا انتقال ؛ وما وُجدتا

(٣) ذلك : ذكرس || له هو : أوهوسا || يقومها : + بالتملى || (٤) مفارقا : مفارقه عا ||

(٥) وبين : ساطعة من ب ، ن || (٧) يتشكك : + به ساءن || هو : ساطعة من م || ما يفارق الجوهر :

ساطعة من ن || (٩) بأن : بأنه ع || (١١) عندكم : ساطعة من ن || (١٢) موضوع : موضع ه ||

(١٣) التفاح : النفاحة ه || (١٧) أروح : تروح سا ، هاش ه || (١٨) التفاح : النفاحة ه ؛

في الهواء ابتداء؛ بل الذي كان في النار والتفاح قد انتقل بعينه، من غير غَدَمِهِ ولا حدوث مثله ؛ لكان هذا حقا . لكن العلم الطبيعي يبين أن الأمر ليس على هذه الصورة . فإذا لم تكن هذه المقدمة مسلمة ، لم تلزم هذه المناقضة . وقه ارى أمر المنطقي أن يعرف أن هذا لا يلزم . وأما أن هذا كيف يكون ، فاشتغال المنطقي بشرحه وبيانه ، على ما جرت به العادة ، خروج عن صناعته من غير وفاء، يمكن أن يقع منه بما يرومه .

[الفصل الخامس]

فصل (هـ)

في مزاجات تقع بين "قول على" و"وجود في" وأنها إلى أى شئ تنادى

١٠ فنقول الآن: إنه إذا حُمِلَ شئٌ على شئٍ حَمَلَ المَقُولِ على موضوع ، ثم حُمِلَ ذلك الشئُ على شئٍ آخر حمل المَقُولِ على موضوع ، حتى يكون طرفان ووسط ، فإن هذا الذي قيل على المَقُولِ على الموضوع ، يقال على الشئ الذي حُمِلَ عليه المَقُولِ الأول . مثال ذلك أن الحيوان لما قيل على الإنسان حمل المَقُولِ على الموضوع ، وقيل الإنسان على زيد وعمرو هذا القول بعينه . فإن الحيوان أيضا يقال على زيد هذا القول بعينه ؛ إذ زيد حيوان ، ويستترك مع الحيوان في حده ؛ أى حد الحيوان يحمل عليه ، لأن الحيوان يقال على الطبيعة الإنسان ، فكل ما يقال له إنسان يقال له حيوان ، وزيد قيل له إنسان .

وقد يُتَشَكَّك على هذا فيقال: إن الجنس يحمل على الحيوان، والحيوان يحمل على الإنسان، والجنس لا يحمل على الإنسان، فنقول: إن الجنس ليس يحمل على طبيعة الحيوان حمل "على"؛

(١) التفاح : الهواء ، س ، م ، ي || قد : قد د ، ن ؛ فلام || انتقل : ينقل م || (٣) المنطقي :
+ في ذلك س || (٥) بما : بما ه || (٩) وأنها : فاتها ن || (١٠) موضوع : الموضوع س ||
(١٠ - ١١) حمل ذلك الشئ على شئ آخر: حمل على ذلك الشئ شئ آخر || (١٤) فان الحيوان أيضا يقال على زيد هذا القول بعينه : ساقطة من م ، ن ، ه || (١٨) حمل "على" : ساقطة من د .

فإن طبيعة الحيوان ليس بمنحس ، ولو كان طبيعة الحيوان يحمل عليه المنس حمل الكلبي ، لكان يلزم ما يلزمون ، ويكون كل حيوان جنسا ، كما لما كانت طبيعة الحيوان يحمل عليها الجسم حتى كان كل حيوان جسما ، كان الإنسان جسما لا محالة ، بل إن الذي تحمل عليه الجسمية هو طبيعة الحيوان عند إيقاع اعتبار فيها بالفعل ، وذلك الاعتبار تجريدها في الذهن ، بحيث تصلح لإيقاع الشركة فيها . وإيقاع هذا التجريد فيها اعتبار أخص ٥ من اعتبار الحيوان ، بما هو حيوان فقط ، الذي هو طبيعة الحيوانية ؛ فإن الحيوان ، بما هو حيوان فقط ، بلا شرط تجريدي أو غير تجريدي ، فهو أعم اعتبارا من الحيوان باعتبار شرط التجريد ؛ وذلك لأن الحيوان ، بلا شرط ، يصلح أن يقرن به شرط التجريد ، فيفرض حيوانا قد يُزج عن الخواص المتنوعة والمشخصة ، ويصلح أن يُقرن به شرط الخلط ، فيقرن بالخواص المتنوعة والمشخصة ، وأما إذا أخذ بشرط التجريد ، ١٠ لم يصلح أن يقرن به أحد الشرطين : أما أحدهما ، فلا أنه قد حصل فلا يصلح تحصيله وقرنه من ذي قبل ؛ وأما الثاني ، فلا أنه لا يجتمع مع شرط التجريد . فطبيعة الحيوان ، لا بشرط تجريد ، ولا بشرط خلط ، اعتباراً أعم ؛ ولطبيعة الحيوان ، بشرط التجريد ، اعتبار أخص . وإنما تقال عليه الجسمية ، إذا اعتبر في الذهن بشرط لا خلط بالفعل وقبول خلط بالقوة ، لعدم مقارن عاين عن ذلك ، مثل فصل ينوع وعوارض جزئية تشخص . ١٥ وإنما تكون طبيعة الحيوان ، إذا اعتبر لا بشرط خلط ولا بشرط لا خلط ، فلما كان الموضوع للجسمية حيوانا بشرط لا خلط وبشرط التجريد ، ولم يكن الحيوان ، بشرط لا خلط وبشرط التجريد ، مقولا على الإنسان ، بل بلا شرط خلط ، لم يوجد الجنس مقولا على الشيء الذي هو مقول على الإنسان .

ثم الجسمية عرض في هذه الطبيعة موجود فيها وجود الشيء في موضوع . وأما المجلس ٢٠ فقله على ما يقال عليه من هذه الطبيعة ، أعني على ما يخصه به الشرط المذكور ، ليس

(١) فإن طبيعة الحيوان : ساقطة من د || ليس : ليست ه || ولو : ولا م || عليه : عليها ه || (٢) ويكون : ولكن ع ، ه ، ي || كما : + أنه ي || (٦) بما : بما ع || (٦ - ٧) قط : ٠٠٠ هو حيوان : ساقطة من س ، ي || (٧) فهو : هو ه || (٩) حيوانا : حيوان ه || (١٠) المتنوعة والمشخصة : النوعية والشخصية ع || (١١) حصل : حصل ه ؛ فقل م || (١٣) خلط : + له م ، ي ، + لما ع || (١٥) وعوارض : ذوعوارض ه || (١٦) الحيوان : حيوان سا ، ع ، م || (١٩) منقول : منقولان || (٢٠) موجود : موجودة سا ، ع ، م ، ن ، ه || (٢١) قوله : فقله م ، ي .

هو قول المرض على الممرض له ، بل قول المركب من المرض والحامل على الموضوع له ، أى ليس قول البياض على الإنسان ، بل قول الأبيض على زيد . ولو كان الشيء الذى يقال عليه الجنس مما يقال على الإنسان ، لم يكن يمنع كون الجنس بهذه الصفة من أن يقال على الإنسان ؛ وهذا تعلمه مما على هذا الموضوع . وبالحقيقة إن هذا يرجع إلى أن الطرف الأكبر يحمل على بعض الوسط وعلى البعض الذى لا يحمل على الطرف الأصغر .

ويجب أن تعتبر "المقول على" و "الموجود فى" فى هذه الأمثلة كليا ، فإنك إذا جوزت الجزئى حتى يكون الطرف الأكبر على بعض من الواسطة ، لم يجب فى اتفاق القولين دعى أن يقال الطرف الأكبر على الأصغر ، فإن الناطق يحمل على بعض الحيوان دعى ، والحيوان يحمل على كل فرس دعى ؛ وليس يلزم أن يحمل الناطق على الفرس دعى ؛ ولو اتفق أن كان بدل الجنس شيئا آخر ، هو على حكم الجنس وصفته ، من حيث العموم ، وكان يحمل على كل الواسطة ، ما كان يمنع كونه غير ذاتى أن يحمل على ماتحت الواسطة .

فإن اختلفت نسبة الطرف ، الذى هو مكان الحيوان ، ولنسبه الطرف الأكبر ، إلى الواسطة ، الذى هو كالإنسان ، ونسبة الواسطة إلى الطرف الآخر ، الذى هو مكان زيد ، ولنسبه الأصغر ، وكان الطرف الأكبر مقولا على الأوسط ، والأوسط موجودا فى الأصغر ، فإن الجواب المشهور فيه عن المفسرين جوابان : أحدهما أنه لا يحمل على الآخر ولا فى الآخر ، ومثالهم أن اللون محمول على الأبيض حمل المحمول على الموضوع ، والأبيض محمول على الطائرسمى ققنُس حمل المحمول فى موضوع . قالوا : واللون لا يحمل على ققنُس حمل "على" ؛ لأنه ليس من طريق ما هو ، ولا حمل "فى" لما يقولون . قال بعضهم ما هذا لفظه : ولا أيضا يقال عليه حمل المحمول فى الموضوع ، أعنى أنه ولا باسمه يسمى ققنُس . فهذا التشويش سبق إلى وجهه

(٣) ما : بما ، م ، ي || (٤) ما : فى ، ن || (٦) ويجب : فيجب ي || فى هذه : هذه د ، م ||
 (٧) الواسطة : الوسط ن || (٨) القولين : القولين س || (٩) دعى [الأخيرة] : سافطة من ن || (١١) الواسطة : الوسط ن || يمنع : منع ن || الواسطة : الوسط ن || (١٢) اختلفت : اختلف ن ، ه || (١٣) لنسبه : ليم ، سا ، عا ، م ، ن || (١٤) الواسطة : الوسط ن || كالإنسان : مكان الإنسان ه || (١٥) لنسبه : ليم ، سا ، عا ، م ، ن ، ه || وكان : فكان سا ، عا ، م ، ن ، ه ||
 (١٥) عن : عند ه || (١٧) المسمى : الذى يسمى ب ، س || (١٩) يقولون : هو لون س ، م ||
 (٢٠) التشويش : المتشوش ما ، ه .

من قولهم : إن المقول "على" يعطى اسمه وحده، والموجود "في" لا يعطى حده بل اسمه، أنه يجب في كل موضع أن يعطى اسمه ، لا أنب معناه أنه ربما اتفق أن شاركة الموضوع في اسمه ، حتى إذا كان عرضاً من الأعراض ، كالفلسفة ، موجوداً في موضوع ، أى في النفس ولم تسم النفس فلسفةً ، أو عرضاً آخر لجوهر آخر ، فلم يسم مثلاً الحجر صلابه ، أو التفاحة رائحة ، لم يكن ذلك الشيء عرضاً ، أو كان طبائع الأشياء تتغير بأن يجرى في العادة أن يعطى اسمها وحده ، دون معناها، أمورا أخرى ؛ أولاً يجرى ذلك في العادة ؛ حتى إذا لم يعقد اصطلاح "في" على تسمية الأمور بأسماء أمور ليس لها حدودها ، من غير أن أوجب ذلك مشاركة في الحدود ، صارت لذلك أشياء أخرى .

- وأما الجواب الآخر فهو مرام رائم أن يُصالح ما قاله هذا فقال : إن الحق في بعض المواضع ما قلنا هذا ؛ وفي بعض المواضع قد يُجمل ، كما يقول ، الأبيض على أبيض ما ، لأنه ذاتي ، وأبيض ما موجود في بيضاني ما ، ثم يقال للبيضاني إنه أبيض . فليت هذا القائل نفسه يرى أنه يعنى بالأبيض البياض أو الشيء ذا البياض ؛ فإنه إن عني به البياض ، كان كأنه قال : البياض يقال على بياض ما ، وبياض ما موجود في البيضاني ، ثم البياض موجود أيضا في البيضاني . وهذا لا يفارق ذلك المثال ؛ فإن اللون موجود أيضا في البيضاني ؛ وإن عني بالأبيض شيئا ذا بياض كان الأبيض موجودا في البيضاني على رأيه ، إذ يرى أنه وصف عرضي ؛ فإورد على أصله مثالا مخالفا لمقتضى ما أورده من يتشكك على كلامه . فإما نحن فنقول ؛ إن الأول يكون على كل حال موجودا في الثالث ؛ فإن الشيء ، إذا كان فيه اللون الأبيض ، كان فيه جميع الأمور التي تقال

(١) على : ساطعة من ن || (١ - ٢) أنه يجب : ساطعة من ساء + عليه ه || (٢) شاركة : يشاركة س ع م ن || (٣) موجود : موجود ه || (٤) بلجهر : في جوهره || (٥) أركان : وكان ه || (٦) إذا : أنه إذ ه || "في" : ساطعة من ه || على : ساطعة من ع ، ع م ن || (١١) وأبيض ما : وأبيض عا || يقال : لقول ه || (١٢) ذا البياض : ذا بياض ه || (١٣) وبياض ما : ساطعة من ن || (١٤) ثم البياض : ثم البيضاني ن || موجود أيضا : أيضا عا || اللون : + أيضا ه . (١٦) فإ : فإ ن || أورد : أورد ه || مخالفا : يخالف عا م || لمقتضى ما : لمقتضى لسا عا م ن ه || أورد : أورد عا م ن || (١٧) يتشكك : يتكلم ما .

على اللون قولاً كلياً ، ويوصف بها اللونُ وصفاً عاماً ؛ وإلا كان في ذلك الشيء بياضٌ ولم يكن فيه لون ، وكان ذلك البياض ليس بلون ؛ فلم يكن حمل اللون على البياض كلياً ، بل أى شئ وجدت فيه طبيعة عرض من الأعراض فتوجد فيه طبائع الأمور التي يوصف بها ذلك العرض وصفاً كلياً . ولكن إذا كان ذلك المعنى مما يقال على العرض وعلى موضوعه ، إن أمكن أن يكون ذلك المعنى شيئاً عاماً لموضوع ما وعرضاً فيه ، فيجوز أن يقال ذلك على موضوعه ، لا من جهة العرض ، بل الذى من جهة العرض لا يقال عليه . مثاله : أنه إذا كان الواحد مثلاً يقال على "عرض قول "على" حتى يقال إن البياض واحد ، وكان الواحد مما يقال على البياض وعلى موضوعه ، فإن الواحد حينئذ لا يمتنع أن يقال على الموضوع قول "على" ؛ وليس من جهة البياض ، لأن الواحد الذى قيل على البياض هو هو البياض ؛ إذ البياض هو ذلك الواحد ؛ فاذا البياض في موضوعه ، فذلك الواحد هو في ذلك الموضوع لا مقول عليه ، حتى يكون من جهته واحداً ، بل هو من جهته ذو واحد لا واحداً ؛ وإن كان في نفسه واحداً فهو واحد آخر .

فالواحد يقال على الموضوع في نفسه ويوجد فيه من جهة بياضه ، إذ ذلك الواحد ، الذى هو البياض ، ليس هو الواحد الذى هو الموضوع ، بل فيه ؛ وهذا كالجوهر يقال على الإنسان ويقال على نفسه ؛ والجوهر الذى هو نفسه لا يقال عليه ، بل هو موجود فيه ، وإن كان كوجود الجزء لا كوجود العرض .

فبين أنه لا يمتنع حينئذ أن يكون الشيء موصوفاً بصفة ، وشئ آخر فيه هو أيضاً موصوف بتلك الصفة ؛ فتكون الصفة مقولة عليه من جهة ، ومقولة فيه من جهة ؛ فإن لم يوجد شئ من هذا القبيل ، فالمانع عن ذلك فقدان هذا القسم ، لانفس النسبة المذكورة . وأما إذا كان الوصف المقول على العرض خاصاً به ، لا تشاركه تلك الطبيعة فيه ، فإنه يكون موجوداً في الموضوع لا غير . وأما إذا قلنا النسبة ، بقلنا الطرف الأكبر موجوداً

(١) كان ؛ لكانه ؛ لو كان ؛ فكان هـ || (٢) اللون ؛ القول ع ، م || (٣) وعرضا ؛ وعرض د ، ع ، م ، ن ، هـ || (٤) بل الذى من جهة العرض ؛ ساقطة من د ، س ، م ، ع ، ي || عليه ؛ + بل يقال إنه فيه دا || (٥) يمتنع ؛ يمنع سا ، ع ، م || (٦) البياض ؛ البياض سا ، م (١٤) بل ؛ ساقطة من ع ؛ + هو هـ || (٧) هو موجود ؛ موجود سا || (٨) بين ؛ بينين ع ؛ فبينين ع || آخر ؛ + موجود دا ، ع ، ي || (٩) لا تشاركه تلك الطبيعة فيه ؛ ساقطة من س || فانه ؛ كان ن || (١٠) قلنا ؛ قلنا ع ، م || النسبة ؛ النسبة ن .

”في“ والطرف ا. وسط مقولا ”على“ فالجواب المشهور أنه تارة يُحمل حمل ”في“ كإبيض
في القفنس ، والقفنس على قفنس ماً ، والبيض في قفنس ما ، وتارة لا يحمل ؛ كالجنس
في الحيوان ، والحيوان على الإنسان ؛ والجنس لا يحمل على الإنسان .

- ويجب أن نتذكر ما قلناه إن الجنس لا يحمل على الحيوان الذي هو بعينه مقول على
الإنسان ؛ فلا تكون الواسطة واحدة بعينها ؛ وإنما يجب أن تحفظ وحدة الواسطة ؛ وإن
الحق هو أن الواسطة ، إذا كانت واحدة . فإن الموجود في الواسطة ، إذا كان وجوده
فيها كائياً ، كان هو موجوداً في الطرف الأصغر ؛ وإن كان في بعضها . افترقت
الواسطة ؛ فلم يجب ذلك ههنا ولا في غيره . وليس يخرج المثال المورد من الجنس من
أن يكون من جملة ما الحمل فيه هو على بعض الواسطة . وليس يجب أن يؤخذ الأمران
إلا كائين في هذه الأمثلة ؛ فإليك إذا اعتبرت الوجود أو القول في بعض وفي كل تغيرت
المسائل كلها .

- واعلم أن الطرف الأكبر إذا كان على الأوسط ، والأوسط على الأصغر ، ولم يكن القول
على شيء منهما على معنى الذاتى ، فالطرف الأكبر أيضاً يكون مقولاً على الأصغر ، مثل
الضحاك على كل إنسان ، والمائى على كل ضحاك ، فالمائى على كل إنسان ؛ وإن كان
الطرف الأكبر موجوداً في الواسطة ، والواسطة موجودة في الأصغر ، فالجواب المشهور
فيه أن هذا ممتنع ؛ وذلك لأن العرض لا يحمل على العرض ؛ فإذا كانت الواسطة عرضاً
لم يجوز أن يكون الطرف الأكبر عرضاً في الواسطة ، فيكون عرضاً في عرض .

- (١) ”في“ [الأول] : فيه دا || والطرف : الطرف م || ”على“ : ساطعة من م ||
(٢) والقفنس على قفنس : ساطعة من د || والبيض : فالبيض د ، عا || القفنس : باليونانية Kykno
باللاتينية Cygnus وبالفرنسية Cygne والقفنس ضم القاف الأول وتكوين الثانية وضم النون طائر مائى شبيه
بالأوز ولكنه أطول منه عقاً والكثير منه أضمججها والظاهر أن اليونان لم يعرفوا منه غير الأبيض اللون ولذلك يضرب
به المثل في الصفاء والعلهارة ويذكر لونه الأبيض مثالا للعرض اللازم في المطلق كإيد كالألوان الأسود مثالا للعرض اللازم للزنجي ||
(٣ — ٥) والجنس لا يحمل . . بقول على الإنسان : ساطعة من ن || (٥) وإن : فان ب ، س ||
(٥ — ٦) وإن الحق هو أن الواسطة : ساطعة من ع || هو أن : أن سا . || وجوده : وجود س ||
(٧) فيما : فيه م ، ن ، ه ، ع || بعضها : بعض م ، ن ، ه ، ع || (٨) ههنا : بما ههنا م || (٩) من جملة :
ساطعة من س || ما : ساطعة من ع || الحمل : يحمل على || هو : ساطعة من ي || بعض : ساطعة من م ||
(١٠) كائين : أى أى ع ، ع ، ي || (١٢) كان : مـ مـ ولاد || (١٣) مثل : مثالع ، مثال ذلك ه ||
(١٤) الضحاك : كالضحاك ه || المائى . . ضحاك : ساطعة من ي || المائى : المائى ع ، ي ||
(١٦) كانت : كان س || (١٦) في الواسطة فيكون عرضاً : ساطعة من ع .

وهذا الذى يقولونه شيءٌ لم يجب من حد العرض ، ولا قام عليه برهان . أما أنه لا يجب من حد العرض ، فلأن العرض : قد قيل إنه الموجود فى شيء بهذه الصفة ، ولم يبين أن ذلك الشيء هو جوهر لا محالة أو عرض . وأما البرهان فلم يحاولوا هؤلاء إقامته فى منطقهم ، ولا فى سائر علومهم ، ولا أيضا هو فى نفسه مما يقوم عليه البرهان ، فإن الحق تقيض هذه الدعوى ، ولا أيضا يمكنهم أن يقولوا إن هذا يبين بنفسه .

فأما أن الحق تقيض هذه الدعوى فذلك لأن كثيرا من الأعراض إنما يوجد فى الجواهر بتوسط أعراض أخرى كما تبين لك فى موضعه ، فإن الملاسة توجد فى الجسم لأنها توجد فى السطح ، والتثليث يوجد فى الجسم لأنه فى السطح ، وكونه مرئيا يوجد فى الجسم لأنه فى اللون ؛ وليس إذا كان الموجود فى السطح لا يوجد إلا فى الجسم الذى فيه السطح ، فيكون أيضا كونه موجودا فى الجسم يمنع أن يكون موجودا فى السطح ؛ كما أن قول الحيوان على أشخاص الناس لا يمنع أن يكون مقولا على الإنسان المقول على أشخاص الناس ، بل يجوز أن يجتمع القولان أو الوجودان معا ؛ لكن أحدهما أول والثانى ثان ؛ فإن الملاسة توجد فى السطح أولا ثم فى الجسم ، والزمان يعرض للحركة أولا ثم لتحرك . وهذه أمور تبين لك فى مواضع أخرى ؛ بل ما يعرض فى العرض يكون هو والعرض كلاهما فى موضوع العرض كونه الشيء فى شيء ، لا تجزئه منه ، ولا يصح قوامه مفارقاته ؛ فيكون أيضا الموجود فى موضوع هو موجود فى موضوع ثان موجودا فى الموضوع الثانى ؛ فيكون بالحقيقة الموضوع "على" والموضوع "فى" لا يوجب أحدهما أن يكون الموضوع هو الموضوع الذى هو الجواهر ؛ فإن اللون مقول على موضوعات ، كالسواد والبياض وهى أعراض ، والزمان موجود فى الحركة وهى أيضا عرض . وأما الموضوعات التى هى جواهر فامتلتها ظاهرة .

(١-٢) ولا قام . . . حد العرض : ساطعة من سا || (٢) لا يجب ولم يجب س || (٣) يبين : يبين د ، ن || (٤) ولا : + د ، سا . || هو : ساطعة من س ، سا || (٥) الحق : + د ، هو || بنفسه : فى قه ن || (٦) تبين : يبين د ، ن || (٨) لأنه : + يوجد د ، س || (٩) إلا : + أنه || (١٠) كونه : ساطعة من د ، سا ، م ، ن ، ع || (١٤) أولا : ساطعة من ع || تبين : تبين ب ، د ، ع ، سا ، م || (١٥) موضوع : موضع د || (١٦) الموجود فى : الموجود فى م || ثان : + لا ع ، ع || (١٧) موجودا : موجود ع || الموضوع ل "على" : موضوع ل "على" سا (١٩) أعراض : اعتراض م .

- ولنرجع إلى الرأس فنقول : كل ذاتين يَحْصُلُ أحدهما في الآخر حصولا أوليا لا يتميز منه شيء عن الآخر ، لا كالوحد في الحائط ، إذ باطن الوجد متبرئ عن الحائط ، ويكون لو وقت إشارة إلى تلك الذات لتناولتهما جميعا ، فأيهما جعل صاحبه بصفةٍ وهيئةٍ ونعتٍ ، فإنه إما عرضٌ في صاحبه وإما صورةٌ ؛ وذلك لأنه إن كان صاحبه المنتصف به متقوم الذات ، وهذا إنما يتقوم به ، فهو عرضٌ ؛ وإن كان صاحبه لم يتقوم بعد إلا به وله حق في تقويم صاحبه فهو صورةٌ ؛ ويشتركان في أنهما في مثل ؛ لكن كل أحدهما يسمى مادةً ، وعلى الآخر يسمى موضوعا ؛

[الفصل السادس -]

فصل (و)

- ١٠ في إفساد قول من قال : إن شيئا واحدا يكون عرضا وجوهرا من وجهين
- وقد نبعت مذاهب عجيبة في أمر العرض والجوهر دعا إليها الإشكال الواقع في الفرق بين العرض والصورة ، وظن أربابها أن الصورة أيضا في موضوع ، إذ كان الموضوع يقال باشتراك الاسم على ما قلنا وعلى المادة ، بل على المعنى الذي يعم الموضوع والمادة ، الذي بالحري أن نسميه حاملا ، بل والموضوع الذي بالحري أن نسميه مبتدأ في الخبر .
- ١٥ وسموا أن الصورة يكون لها استحقاق لأن تكون في حال جوهر ، ومن جهة أن اسم الكيفية اسم مشترك كما يعرف تفصيله في الفاسفة الأولى . ثم إنهم قد سمعوا أن فصول الجواهر جواهر ، وسموا أن فصول الجواهر كصفات ، ولم يعلموا أن فصول الجواهر إنما تسمى بهذا الاسم بالاشتراك ، فظنوا أن الكيفية ، التي هي المقولة التي سندكرها بعد ، تكون مشتملة على فصول الجواهر ، وكانت هذه الكيفية عندهم عرضا ، صارت فصول الجواهر أعرضا

(١) الرأس : الرأس || فقول : + إنه || (٢) عن الآخر غير الاتمم || منبرى : مبتدأ م ؛ يبرى دا || (٣) جميعا فأيهما : فأيهما جميعا || جعل : فعل حاضر م || (٤) ونعت : وقتع || عرض : ساطعة من م || (٥) وهذا : هذا ع || (٦) فهو : هذه م || (١٠) إفساد : فساد ، ن || (١١) إليها : إليه ب ، س || (١٢) ظن أربابها : الظن سا ، ع ، ن . || إذ : إذا سا || كان : + في م ، ن ، ي || باشتراك : بالاشتراك م ، ن || (١٤) بل والموضوع : والموضوع سا || (١٥) جوهرا : جواهر م ، ي || (١٦-١٧) سموا : سموا . جواهر : ساطعة من د ، ع ، ن || (١٧) تسمى : سميت ع || (١٨) بعد : + أن سا || (١٩) صارت : ساطعة من م ؛ صارت ع ، ه ، ي .

عندهم ؛ وكانت فصول الجواهر عندهم أيضا جواهر ؛ فكان الشيء يكون عرضا وجوهرا ؛
وأيضا كانت الطورة في حامل الصورة ، لا بجزء منه ، فكانت عرضا ؛ وكانت في الجواهر المركب
جزئا منه ، فكانت جوهرا ؛ إذ جزء الجواهر جواهر ؛ فكان الشيء الواحد جوهرا وعرضا .
والبياض أيضا جزء من الأبيض ، إذ الأبيض مجموع جواهر وبياض ، فالبياض موجود
في الأبيض الذي هو جواهر وجود الجزء ، فلم يكن فيه نحو وجود العرض في الشيء ؛
فهو فيه إذن جواهر ؛ وهو بعينه في موضوعه عرض ، إذ هو فيه لا بجزء منه ، وسائر
ذلك . فتهست طبقة وظنت أن شيئا واحدا يكون جوهرا وعرضا .

وأما نحن فنقول : إن هذا مستحيل فاسد ؛ فإن هذه المقاييس كلها فاسدة . ونقول
أولا إنا نغنى بالجواهر الشيء الذي حقيقة ذاته توجد من غير أن يكون في موضوع البتة
أى حقيقة ذاته لا توجد في شيء البتة لا بجزء منه وجودا يكون مع ذلك بحيث لا يمكن
مفارقه إياه وهو قائم وحده ؛ وإن العرض هو الأمر الذي لابد لوجوده من أن يكون
في شيء من الأشياء بهذه الصفة حتى أن ماهيته لا تحصل موجودة إلا أن يكون لها شيء
يكون هو في ذلك الشيء بهذه الصفة .

وإذ الأشياء على قسمين : شيء ذاته وحقيقته مستغنية عن أن يكون في شيء من
الأشياء ، كوجود الشيء في موضوعه ، وشيء لابد له أن يكون في شيء من الأشياء بهذه
الصفة . فكل شيء إما جواهر وإما عرض . وإذ من الممتنع أن يكون شيء واحد ماهيته
مفتقرة في الوجود إلى أن يكون شيء من الأشياء هو فيه كالشيء في الموضوع ، وتكون
مع ذلك ماهيته غير محتاجة إلى أن يكون شيء من الأشياء البتة هو فيه كالشيء
في الموضوع ؛ فليس شيء من الأشياء هو عرض وجواهر .

فلنتجع إلى شكوك هؤلاء فنقول : إن الصورة ليس لها موضوع البتة هي فيه . لأنها
إما أن تكون في المادة ، وإما أن تكون في المركب وهي في المركب بجزء منه ، فليست فيه

(١) وكانت : فكانت سا || عدم : ساقطة من ن || يكون : ساقطة من ن || (٣) فكانت :
فكان م ؛ وكان عا || (٤) فالبياض : ساقطة من ي || (٥) جواهر : ساقطة من ن || (٧) طبقة :
طبيته م || ظلت : ظلت م || (٨) فان : وأن م ، ن ، ه ، ي || (١٠) لا بجزء : بجزء عا ، م ، ه ،
(١٢) في شيء : شيء عا || (١٤) وإذ : وإذا م || (١٥) له : + من بجزء م || (١٦) فكل :
وكل عا || وإما : أون || (١٨ - ١٩) البتة : الأشياء : مكررة في م || (٢١) بجزء : بجزء عا
ظلت : فليس ب ، س ، عا ، ع ، عا ، م ، ي .

كالشيء في الموضوع . وأما في المبادأة فقد بينا أنها ليست فيها كالشيء في الموضوع . وإذا لم يكن لها وجود في شيء، يتوهم أنها فيه كالشيء في الموضوع إلا في هذين . وتعلم أنها ليست في شيء من الأشياء غير هذين كالشيء في الموضوع . فالصورة لا تحتاج ذاتها أن تكون في شيء من الأشياء كالشيء في الموضوع .

- هـ فليست الصورة عرضا للبتة ، بل هي جوهر على الإطلاق . فإن الطبيعة التي هي صورة في النار، ليست، أعني هذه الكيفية المحسوسة ، وجودها في النار كالجزء في المركب ؛ وهي في مادة النار لا كشيء في موضوع ، بل كشيء في مادة .

- وفصول الجواهر، أعني انفصولات البسيطة التي لا تحمل على الجواهر التي هي مثل النطق وغير ذلك ، فإنها أيضا ليست في شيء من الأشياء ، كما يكون العرض في موضوع ، لا في النوع فإنها جزؤه ؛ ولا في الجنس ، فإن طبيعة الجنس بالحقيقة ليست موضوعة ولا مادة لها ، كما تعلم في موضعه . ثم ولو كان للجنس طبيعة معينة متقررة تتصور بالفصل من خارج ، لكان الجنس كالمادة التي إنما تقوم بالصورة بالفعل ، وكان الفصل كالصورة ، فلم يكن عرضا للبتة ، ولا من المقولة التي كنت هي الكيفية ، بل إن قيل له كيفية فهو باشتراك الاسم ؛ فإن الكيفية تقال باشتراك الاسم على أشياء تقع في مقولات مختلفة ، قسمي كل قوة وكل مبدأ فدل وكل شيء يحل شئنا ويخصه كيفية ، ولو كان كمية أو غير ذلك ، وذلك باشتراك الاسم . وايست المقولة إلا واحدا من معاني الاسم المشترك التي سنوضح أن ذلك المعنى من شرطه أن يكون متقوما بموضوعه ، فإن الاسم المشترك لا يكون جنسا للبتة .

- (١) فيها : فيه ع || (٢) وإذا ، وإذا ع || في هذين : هذان سا ، ع || (٣-٢) وتعلم . . . غير هذين : ساقطة من ع ، م ، ن ، ع || (٣-٤) لا تحتاج . . . في الموضوع : ساقطة من د ، ن || (٣) ذاتها أن تكون : أن تكون ذاتها ب || (٦) ليست : ليست دا ، سا || (٨) الجواهر : الجواهر (في المرتين) ع || (١٠) ذاتها : قائم || موضوعة : موضوعي : || (١١) لها : له م || ثم ولو كان : ثم لو كان د || كان : كانت ه || للجنس : في الجنس س ، ن ، ه || بالفعل : بالفعل ع ، م ، ع || (١٢) خارج : الخارج س || (١٣) كانت : ساقطة من د || (١٤) باشتراك : بالاشتراك د || مقولات : المقولات ه || (١٥) يحل : يحل سا ، ع || كان : كانت ن || (١٦) باشتراك : بالاشتراك ع || (١٧) التي : التي س ، ع ، ن ، ه ، ع || سنوضح : سنوضح ع ، ه ، ع ؛ + وذلك ه .

وقولهم إن العرض في المركب هو فيه ليس لا كجزء منه ؛ وكل ما هو في شيء لا لا كجزء منه فليس هو عرضا فيه ؛ وكل ما ليس عرضا في شيء فهو جوهر فيه ؛ فهو قياسا مركبان قياسا واحدا وفيها مقدمات ثلاث إذا أضمرت النتائج .

فقوله : إن العرض في المركب ، ليس لا كجزء منه ، مسلم صحيح .

وقوله : وكل ما هو في شيء ، لا لا كجزء منه وليس عرضا فيه ، إن عني به أن كل ما هو في المركب لا لا كجزء منه ، ليس في نفسه عرضا وهو فيه ، فهو غير مسلم ؛ فإنه إذا كان فيه ، لا لا كجزء منه ، لم يخل : إما أن يكون شيئا ماهيته محتاجة إلى موضوع ما ، فيكون حينئذ فيه ليس لا كجزء منه ، ومع هذا هو عرض وهو فيه ؛ وإن لم تكن ماهيته كذلك كان جوهرها وهو فيه . وإن لم يكن هذا ، بل عني أنه لا يكون هو فيه على أن ذلك موضوعه وهو فيه في موضوع ، فهذا صحيح ، فتكون النتيجة أن العرض ليس في المركب على أن المركب موضوعه وهو فيه في موضوع .

ثم المقدمة الثالثة ، وهي أن كل ما كان في شيء وليس عرضا فيه فهو جوهر فيه ، يفهم منه أيضا معان : أحدها أن كل شيء هو في شيء ، وليس في نفسه عرضا ، وهو أيضا فيه ، فهو جوهر وهو فيه ، فهذه مسلمة . والثاني أن كل شيء هو في شيء وليس فيه على أن ذلك الشيء موضوع يكون هو فيه كون العرض في موضوع ، فيجب أن يكون بالقياس إلى كونه فيه جوهرًا ، فهذا غير صحيح ؛ وذلك أنه ليس إذا لم يكن الشيء عرضا في الشيء الفلاني ، الذي هو فيه كجزء ، يجب أن يصير جوهرًا فيه ؛ فإنه ليس مالم يكن عرضا في شيء هو فيه فهو جوهر فيه ،

(١) ليس ساقطة من م . لا لا : لاس ، ع || (٣) مركبان : + قد جملادا || ثلاث : + أي ه ، ي ||
 (٥) لا لا : لاع || فيه : ساقطة من ه || (٦) لا لا : لاع || في نفسه : ساقطة من سا ||
 فهو : ساقطة من م || (٧) لا لا : ساقطة من ع ، ي || منه : ساقطة من د ، سا ، ن ، ه ||
 (٨) حينئذ : ساقطة من ع || دوعرض : فهو عرض د ، ع ، ن || (٩-١٠) وإن لم يكن .. موضوعه وهو فيه : ساقطة من م ، ي || (١٠) موضوعه وهو : موضوعه فهو ي || فهذا : وهذا ه || (١١-١٤) في موضوع . ثم ... وهو فيه : مكررة في س ، ع ، م ، ي ||
 (١٤) هذه مسلمة : وهذه مسلمة سا ؛ فهذا مسلمة ه ، ي || دو في شيء : ساقطة من س ||
 (١٥) بالقياس : القياس م ، ي || فهذا : فهذا م ، ي || (١٦) الذي هو فيه : هو ع || كالجزء : + فيه ع || (١٧) بصير : يكون بصير م ، يكون د ، ه .

- بل ما لم يكن هَرَضاً في نفسه، فهو جوهر في نفسه إذ لم يكن الجوهر ما ليس في موضوع، هو ذلك المركب أو شيء آخر معين، بل ما كان ليس في موضوع البتة. وكونه ليس في كذا كائناً في موضوع لا يثبت أنه ليس في شيء من الأشياء كائناً في موضوع. فلو كان، إذا كان الشيء ليس في شيء هو فيه كائناً على معنى كون الشيء في موضوع. كان ذلك يعطيه الجوهرية بالقياس إلى ذلك الشيء، لكان هذا القدر يحمله جوهر فيه، بل إنما ٥ كان معنى الجوهرية هو أنه ليس في شيء من الأشياء البتة كائناً في موضوع، لأنه ليس في شيء كذا كائناً في موضوع.

- فبين أنه إذا لم يكن الشيء في كذا كائناً في موضوع، كان من الواجب أن ينظر بعد ذلك: فإن كان ليس في شيء من الأشياء غيره كائناً في موضوع، فهو جوهر؛ وإن كان هناك شيء آخر هو فيه كالشيء في موضوع، ثم لم يكن في هذا الشيء، ولا ١٠ في ألف شيء آخر على أنه في موضوع، بل على أنه في المركب أو في الجنس أو غير ذلك، فالشيء عرض.

- وكما أن الجوهرية لم تكن لأجل أن الشيء بالقياس إلى شيء ما هو لا في موضوع، بل لأنه في نفسه كذلك، فكذلك العرضية ليست لأن الشيء بالقياس إلى شيء بعينه هو في موضوع أو ليس في موضوع، بل لأنه في نفسه يحتاج إلى موضوع ما كيف كان ١٥ وأي شيء كان؛ فإذا كان له ذلك فهو عرض، وإن لم يكن ذلك الشيء هو هذا الشيء. وكان هو في هذا الشيء، لا على أنه في موضوع، فليس يمنع ذلك أنه في نفسه في موضوع. وإنما هو عرض لأنه في نفسه في موضوع يعنى العرضية والجوهرية، أعني كون الشيء عرضياً للشيء أو جوهرياً له، فذلك مما يكون على هذا الاعتبار؛ فإنه إذا أضيف إلى شيء فكان فيه، وكان كالشيء في الموضوع فهو عرض وعرضي. أما عرض فلا ٢٠

(١) فهو: هو || جوهر في نفسه: جوهر في نفسه ب || (٥) فيه: ساقطة من ه ||
 (٦) معنى الجوهرية: الجوهر || (٧) ليس في: ليس إلى د || (٨) الشيء في: + شيء دا، ع، ه، ي || (١٠) وإن: فإن سا || (١٣) الجوهرية: الجوهر || لم تكن: ليست ن || ما هو لا في موضوع: بينه هو في موضوع أو ليس في موضوع د || (١٤ - ١٥) كذلك فكذلك... في نفسه: ساقطة من د د || (١٥) موضوع ما: بعض موضوع ما؛ موضوع د || (١٦) دو هذا: هو ذلك ن || (١٨) وإنما: قائم || (١٩) عرضياً: عرضاً ع || (١٩) بما: ساقطة من عا.

ذاته قد حصل موجوداً في موضوع ، لأنه موجود في هذا الموضوع ؛ فدلّ ذلك على أنه محتاج في نفسه إلى موضوع ما ، إذ احتاج إلى هذا الموضوع . وأما عرضي فهو أمر له بالقياس إلى هذا الموضوع ؛ فإنه بالقياس إلى هذا الموضوع غير مقوم له ولا جزء من وجوده فهو عرضي .

فالشئ عرض لأنه في نفسه مفتقر إلى موضوع ؛ وعرضي لأنه لغيره بحال كذا . ولما اتفق أن كان الموضوع هذا وليس مقوماً له فهو عرض فيه . وهذان المعنيان ، وإن تلازما في هذا الموضع ، فاعتبارهما مختلف ، ولكل واحد منهما مقابل آخر بوجه من وجوه المقابلة . أما للعرض فالجوهر ؛ وأما للعرضي فالجوهرى ؛ أى الذاتى سواء كان جوهرًا كالحيوان للإنسان أو عرضًا كاللون للسواد . بعد أن يكون مقوماً لما هو فيه . فإذا كان العرض في شئ لا لا بجزء بل بجزء ، وهو مقوم له ، فهو جوهرى فيه وليس جوهرًا .

ومعنى الجوهرى الذاتى ؛ فإن ذات كل شئ ، كان عرضاً أو جوهرًا ، فقد يسمى جوهرًا ؛ فيكون لفظ الجوهر الذى نسب إليه الجوهرى ليس يدل على المعنى الذى وضعناه مقابل العرض حتى يكون الجوهرى منسوباً إلى ذلك الجوهر ؛ بل يد . على الذات فيكون الجوهرى مكان الذاتى . فهؤلاء كأنهم أخذوا الجوهر والجوهرى واحداً ، فقالوا كذا جوهر في كذا ، والشئ ليس جوهرًا بالقياس إلى شئ ، وإن كان جوهرًا بالقياس إلى الشئ الذى هو فيه .

(١) لأنه موجود : لأنها موجودة هاش د || موجود في : ساقطة من عا || (٢) إذ : إذام || أمر له : أمرن || (٤) عرضي : عرض عا || (٦) ولما اتفق : عرض فيه : ساقطة من ع ، ع || الموضوع هذا : الموضوع في هذام || (٨) للعرضي : العرضي س ، ع ، م ، ع || فالجوهرى : فالجوهرن ؛ بلجوهرد || (١٠) بجزءه بل ب : بل بجزءه : ساقطة من ن || وهو : فهو م ، هو ، ه ؛ ساقطة من د || (١٣) جوهرًا : جوهرى عا || الجوهرى ليس : الجوهر ليس م ، ن ، ع || (١٤) يكون الجوهرى : يكون ن || ذلك الجوهر : ذلك الجوهرى ن ؛ + هو ع ، م ، ع || (١٥) فيكون الجوهرى : فيكون الجوهرن || واحداً : واحد د || (١٦) جوهرًا : جوهر س ، ع ، ع .

- ونقول من رأس أيضا : إنه لو كنا قلنا إن الشيء إذا قيس إلى شيء هو فيه لم يخل إما أن يكون فيه على أنه في موضوع ، أى على أنه موضوعه ، أو لا يكون ؛ فإن كان فهو عرض ، وإن لم يكن كذلك ، وهو فيه ، فهو جوهر فيه ، لكان هذا المذهب صحيحا ؛ لكننا لسنا نقول هكذا ، بل نقول : إن الشيء إذا كان في نفسه غير مفتقر إلى موضوع البتة ، هذا الذى هو فيه ، إن كان في شيء أو غيره فهو جوهر ، وإن كان في نفسه محتاجا إلى موضوع يكون فيه ، أى شيء كان هذا الموضوع ، كان هذا أو آخر غير هذا فهو عرض . وأظن أن من سمع هذا ثم ثبت على أن شيئا واحدا يكون جوهرًا وعرضًا فقد خلع الإنصاف .

تمت المقالة الأولى

(١) رأس : الرأس عا ؛ رأى م || (٢) أى : أوس || كان : + كذلك دا ، ع ، ه ، ي ||
 (٣) لكان : فكان ه ؛ وكان ي || (٥) أو : + فى س || (٦) أى : رأى سا ||
 هذا الموضوع كان : ساقطة من سا ؛ ذلك الموضوع كان ه || (٨) الإنصاف : رتبة الانصاف
 وتردى بجزر الانصاف ع || (٩) تمت المقالة الأولى : ساقطة من سا ، عا ؛ + وه الحمد ، ن ؛
 + من الفن الثانى والحمد لله رب العالمين وإته أعلمى ؛ + من الفن الثانى والحمد لله .

المقالة الثانية

من الفن الثاني

من الجملة الأولى

الجنس حدا نهبت في آخره وبالقوة معه على تحديد النوع الذي يضايغه، من غير أن جعلته بالفعل — من حيث هو مضاف — جزء حده . وأما شرح هذا التدبير في الحدود التي للتضايغات ، وأنه لم ينبني أن يكون هكذا ، وكيف يحصل معه مراعاة ما لكل واحد من المتضايقين من خاصية القول بالقياس إلى الآخر ، فسترى ذلك في مكان آخر .

[الفصل العاشر]

(ى) فصل فى النوع ووجه انقسام الكل إلى

والنوع أيضا قد يقال فى لغة اليونانيين على معنى غير معنى النوع المنطقى ؛ فإن اللفظ الذى نقلته الفلاسفة اليونانيون بلفظه لمعنى النوع المنطقى ، كان مستعملا فى الوضع الأول عند اليونانيين على معنى صورة كل شئ، وحقيقته التى له دون شئ آخر ، فوجدوا صورا وماهيات للأشياء التى تحت الجنس ، يختص كل واحد منها بها، فسموها، من حيث هى كذلك، أنواعا . وكما أن لفظة الجنس كانت تتناول المعنى العامى والمعنى المنطقى ، ولفظة النوع مطلقا كانت تتناول المعنى العامى والمعنى المنطقى ، فكذلك لفظة النوع المنطقى تتناول عند المنطقيين معنيين : أحدهما أعم والآخر أخص . فأما المعنى الأعم فهو الذى يرويه مضايقا للجنس، ويحدونه بأنه المرتب تحت الجنس، أو الذى يقال عليه الجنس، وعلى غيره بالذات ، وما يجرى هذا المجرى . وأما المعنى الخاص فهو الذى

(٣) التى : آخر نجمع وأوله فى ص ٣٠ سطر ١٦ || للتضايغات : فى المتضايغات س
(٤) واحد : ساقطة من ن || الآخر : الأخرى م ، ن ، ى (٥) فترى : فسر ب ،
س ؛ فترده || آخر : + إن شاء الله تعالى هـ (٨) عل معنى : عل ع ، ى || غير معنى : غير ع
(١٠) مستعملا : يستعمل ع (١١) له : لهاع ، ى ؛ + ذلك ع ، عا ، م ، ن ،
ى || للأشياء : الأشياء م (١٣) كانت : ساقطة من ع ، م ، ى (١٤) فكذلك : وكذلك م
(١٥) المعنى : معنى ع ، ن (١٧) بالذات : + من طريق ما هو ذا ، ى

رهما سموه باعتبارهما نوع الأنواع، وهو الذي يدل على ماهية مشتركة لجزئيات لا تختلف بأمور ذاتية . فهذا المعنى يقال له نوع بالمعنى الأول ؛ إذ لا يخلو في الوجود من وقوعه تحت الجنس ؛ ويقال له نوع بالمعنى الثاني .

- وبين المفهومين فرقٌ، وكيف لا ! وهو بالمعنى الأول مضاف إلى الجنس ، وبالمعنى الثاني غير مضاف إلى الجنس ؛ فإنه لا يحتاج ، في تصويره مقولا على كثيرين مختلفين بالعدد في جواب ماهو، إلى أن يكون شيء آخر أيضا أهم منه مقولا عليه . ومعنى النوع بالوجه الأول ليس كالجنس بمعنى النوع بالوجه الثاني، وذلك لأنه ليس مقوما له ؛ إذ قد يجوز في التوهم أن لا يكون الشيء الذي هو نوع بهذه الصفة نوعاً بالصفة الثانية ؛ إذ لا يمتنع في الذهن أن نتصور كليا هو رأس ليس تحت كلي آخر ، وهو مع ذلك ليس مما ينقسم بالفصول، كالنقطة عند قوم . وما كان حمله هكذا وعلى هذه الصورة، وجاز رفعه في التوهم ، لم يكن — كما علمت — ذاتيا ، وما لم يكن ذاتيا لم يكن جنسا ، بل إن كان لابد فهو عارض لازم له . وقد يقال لهذا نوع الأنواع ؛ وليس المفهوم من كونه نوع الأنواع هو المفهوم من كونه نوعاً ، بمعنى أنه مقول على كثيرين مختلفين بالعدد في جواب ماهو ، وكيف ومن حيث هو نوع الأنواع . فإن النوع المطلق له كالجنس وداخل في تحديده ، وهو به مضاف إلى أنواع فوقه . ثم لست أحقق أن أي الوجهين هو في اصطلاح المنطقيين أقدم ؛ فإنه لا يبعد أن يكون أول نقل اسم النوع إنما هو إلى هذا المطلق على الأفراد ، ثم لما عرض له أن كان عليه عام آخر، سمى كونه تحت العام بهذه الصفة نوعية .

(٤) بالمعنى : المعنى م (٥) فإنه : وإياه م (٧) بمعنى : للمعنى م
 (٨) قد : ساقطة من س (٩) إذ : أورد (١٠) حله : حكمه د ا ، س ،
 وهامش ي (١١) وعلى : أورد على ع ، ه (١٢) له : ساقطة من ع ، ي (١٣) نوع : + من م
 (١٥) هو : ساقطة من ه || النوع : ساقطة من س (١٦) به : أنه د ، ن || أحقق : أتفق
 ع ا ، م ، ن || أن : ساقطة من د ، ن (١٨) المطلق : المطلب ، د ، ع ا ، م ، ن ، ه
 || عليه : له ه

لكن ربما لم تكن قسمته له أولى ؛ فإن الناطق وغير الناطق يقسم الحيوان قسمة أولية ويقسم الجسم قسمة لكنه ليس يقسمه قسمة أولية ؛ فإن الجسم مالم يكن حيوانا ، لم يستعد للانفصال بالناطق . ومع ذلك فإن الغير الناطق الذى تحت الحيوان لا يبعد أن يدل عليه بالعممة ، وإن لم تكن العممة بالحقيقة فصلا مقومًا ؛ وإذا أقيمت العممة مقامه ، لم يتم بها قسمة الجسم كما تمت قسمة الحيوان ؛ فإنا نقول : كل حيوان إما ناطق وإما أعجم ، وتقف عنده ؛ ولا نقول : كل جسم إما ناطق وإما أعجم ، وتقف عنده ؛ لأن النبات والجماد جسم وليس بناطق ولا أعجم . فإن قسمت الجسم إلى ناطق وغير ناطق قسمة يكمل معها الكلام ، لم يكن غير الناطق دالا على المعنى الذى نقصد إليه فى قولنا : حيوان غير ناطق .

١٠ فيجتمع من هذا أن الفصول المقسمة للجنس الأسفل ، ربما لم تكن مقسمة لما فوقه قسمة أولية ولا قسمة مستوفاة ؛ والفصول المقسمة لما فوق ، فى الأكثر من الأمر ، لا تقسم ماتحت ، بل تقوّمه . مثل الجسم ذى النفس الحساس ، فإن الحساس لا يقسم شيئا من أنواع الجسم ذى النفس .

١٥ لكنه قد يوجد فى بعض المواضع فصول تقسم ما فوق وما تحت معا وجودا بحسب المشهور ، وذلك حيث يكون للجنس فصول قريبة متداخلة ، فإن الحيوان يقسم بالناطق وغير الناطق قسمة أولية ، ويقسم أيضا بالمائت وغير المائت قسمة قريبة أولية ، وكذلك يقسم بالماشى والساجح والطائر ، فإذا ابتدئ تقسم بأحد هذه الوجوه ، حتى كان مثلا حيوان ناطق وغير ناطق ، أمكن أن يقسم الحيوان الناطق من القسمين بالمائت وغير المائت ؛ وإذا ابتدئ تقسم بالماشى والساجح والطائر ، أمكن أن يقسم الماشى بالناطق وغير

(١) له : ساقطة من ن || يقسم : بم د || (٢) لكنه ليس يقسمه قسمة : لكنها ليست قسمة د ، ن ؛ لكنه ليس يقسمه م || (٣) للاتصال : الاتصال ع || (٤) وإذا عا || (٥) كل حيوان : لكل حيوان عا || (٦) كل جسم : لكل جسم م || (٨) لم يكن : ولم يكن ع || دالا : ولا سا || إليه : ساقطة من س || (١٠) لما فوقه : له عا ، ي || (١١) فى الأكثر من الأمر : فى أكثر الأمر ع ، عا ، د ، ي ؛ + فانها د || (١٢) ماتحت : ماتحت س || (١٤) ما فوق وما تحت : ماتحت وما فوق ب ، س || (١٦) قريبة أولية : قريبة دا ؛ غير أولية ن || (١٧) قدم : يقسم ن ؛ وقسم م || (١٨) من القسمين : ساقطة من س || (١٩) قسم : تقسم د || بالماشى : ساقطة من س .

الناطق ؛ ومع ذلك فإن القسمة بالناطق وغير الناطق كان يجوز أن توافي الجنس أول شيء قبل القسمة بالمائت وغير المائت ؛ والقسمة بالمائت وغير المائت كان يجوز أن توافي الجنس قبل القسمة بالناطق وغير الناطق . فإكان يبعد أن يقسم الحيوان إلى المائت وغير المائت ، ثم يقسم المائت إلى الناطق وغير الناطق .

وقد بقي ههنا شيء واحد وهو أنه : هل المائت وغير المائت من الفصول الذاتية أو من اللوازم ؟ وكذلك هل المائت ونظائره هي من الفصول الذاتية أو من اللوازم ؟ وإن كان المائت وغير المائت والمائتي وما ذكر معه من اللوازم الغير المقومة ، فهل يمكن هذا التداخل في الفصول الذاتية الحقيقية ؟ لكن هذا النظر مما يخلق أن لا تنفي به صناعه المنطقي ، فليؤثر إلى موضعه .

- ١٠ والأجناس العالية قد تبين من أمرها أنها لا يجوز أن يكون لها فصول مقومة ، فلا يبعد أن يقع في الأوهام أن الجنس المائ واحد ؛ ولو كان كثيرا لانحصرت الكثرة في جامع يحوج إلى فصل بعده . لكن الحق هو أن الأجناس العالية كثيرة ؛ فلنبدا أولا ولنضع هذه الأجناس وضعا ، ثم نبحث عن أمرها بما يحوج إليه هذا النظر من البحث فنقول : إن جميع المعاني المفردة التي يصلح أن يدل عليها بالألفاظ المفردة لاتمحو عن أحد هذه العشرة . فإنها : إما أن تدل على جرهر ، كقولنا : إنسان وشجرة ؛ وإما أن تدل على كمية ، كقولنا : ذو ذراعين ؛ وإما أن تدل على كيفية ، كقولنا : أبيض ؛ وإما أن تدل على إضافة ، كقولنا : أب ؛ وإما أن تدل على أين ، كقولنا : في السوق ؛ وإما أن تدل على متى ، كقولنا : كان أمس وعام أول ؛ وإما أن تدل على الوضع ، كقولنا : جالس وقائم ؛ وإما أن تدل على الجدة والملك ، كقولنا : متعل ومتسلح ؛ وإما أن تدل على يفعل كقولنا : يقطع ؛ وإما أن تدل على ينفع ، كقولنا : ينقطع
- ٢٠

(١) وغير الناطق : ساقطة من م || (٢) وغير المائت : ساقطة من عا || (٥) وهو : هو ||
 (٦) وكذلك هل : كذلك وهل عا || هي من : هو من عا ؛ من سا ؛ مثل ع || (٨) التداخل : ساقطة من ي || (١٠) أنها : أنه ع ، ن || (١٢) فعل : فصول من || (١٣) بما
 ما ، عا ، ي . (١٨) كان : ساقطة من سا || عام : عام م ، ن || (٢٠) يفعل : أن يفعل ع ، عا ، ي || يفعل : أن يفعل ع ، عا ، ي .

عن أشياء كثيرة ما هي — جواباً . ثم نقول : والمقول في جواب ما هو قد يختلف بالعموم والخصوص فيكون بعضها أعم وبعضها أخص ، فأعم المقولين في جواب ما هو هو جنس للأخص ، وأخصهما نوع للأعم . فإذا وجدنا النوع فهناك يقسم قسمة أخرى فنقول : إنه لا يخلو إما أن يكون النوع من شأنه أن يصير جنساً لنوع آخر ، وإما أن لا يكون ذلك من شأنه ، فهذه القسمة تنتهي إلى الخمسة انتهاءً ظاهراً ، وتكون طبيعة النوع متحصلةً فيه ، والنوع بالمعنى الآخر يدخل فيه بوجه . وأما القسمة الأولى فلم تكن كذلك .

وأما القسمة المشهورة التي لهذه الخمسة ، فهي أقرب من القسمة الأولى ، وذلك لأنهم يقسمون هكذا : إن كل لفظ مفرد إما أن يدل على واحد أو على كثير ، والدال على الواحد هو اللفظ الشخصي ، وأما الدال على الكثير فلما أن يدل على كثيرين مختلفين بالنوع ، أو كثيرين مختلفين بالعدد . والدال على كثيرين مختلفين بالنوع إما أن يكون ذاتياً ، وإما أن يكون عرضياً ؛ فإن كان ذاتياً ، فلما أن يكون في جواب ما هو ، وإما أن يكون في جواب أى شيء هو . فيجعلون الدال على كثيرين مختلفين بالنوع في جواب ما هو جنساً ، والدال عليه في جواب أى شيء هو فصلاً . وأما العرضي فهو العرض العام . ثم يقولون : إن الدال على كثيرين مختلفين بالعدد إما أن يكون في جواب ما هو ، وهو النوع ، وإما في جواب أى شيء هو ، وهو الخاصة .

فهذه القسمة منهم قد فاتها النوع بالمعنى المضاف ، وفاتها طبيعة الفصل ، بما هو فصل ؛ بل إنما دخل فيها من الفصول ما يحمل على أنواع كثيرة ، وليس ذلك هو طبيعة الفصل ، بما هو فصل ؛ إذ ليس كل فصل كذلك ، على ما سيتضح

- (١) والمقول : والمقولات ع ، م ، ن ، ي (٢) المقولين : مقولين ع ، م ، ن ، هـ
(٣) للأخص : ساقطة من ع || أخصها : أخصها م || للأعم : الأعم م || فهناك : فهناك م
(٤) الآخر : الأخير ع (٥) التي : ساقطة من ع || من : من ن
(٦) كثيرين : الكثيرين م (٧) وإما : + أن يكون هـ
(٨ — ١٩) فصل ... هو فصل : ساقطة من م (١٠) كذلك : ساقطة من ي

- لك ، إلا أن يراعى شيء ستعرفه ، وتعلم أنهم لم يراعوه ولم يفتنوا له ، فليس يمكننا أن نجعل ذلك عذرا لهم ، اللهم إلا أن يكون المعلم الأول راعاه . وأيضا فإن هذه القسمة لم يفرق فيها بين الخاصة وبين الفصل الذى لا يكون إلا للنوع ، وفاتها الخاصة التى هى خاصة نوع متوسط بالقياس إليه ، فلم يوردوا الخاصة بما هى خاصة للنوع ، بل بما هى خاصة لنوع أخير ، كما لم يوردوا النوع إلا نوعا ٥ أخيرا .

[الفصل الحادى عشر]

(يا) فصل فى تعقب رسوم النوع

- فلتحقق الآن حال الحدود التى هى مشهورة للنوع فتقول : أما النوع بالمعنى الذى لا إضافة فيه إلى الجنس ، فقد وفوا حده ، إذ حدوه بأنه : المقول على كثيرين ١٠ مختلفين بالعدد فى جواب ما هو ؛ وذلك لأن الجنس والعرض العام لا يشاركانه ؛ إذ كل واحد منهما مقول على كثيرين مختلفين بالنوع ، لا على كثيرين مختلفين بالعدد ؛ إذ يجب أن يفهم من قولهم : مقول على كثيرين مختلفين بالعدد ، أنه مقول على ذلك فقط ؛ لأنك إن لم تفهم ذلك ، لم يكن كونه مقولا على كثيرين مختلفين بالعدد مانعا من كونه مقولا على كثيرين مختلفين بالنوع ؛ فإن ١٥ المقول على كثيرين مختلفين بالنوع قد يكون أيضا مقولا على كثيرين مختلفين بالعدد . فإذا علمت أن التخصيص بهذا الاسم إنما هو لما لا يقال إلا كذلك ، خرج ما يقال على كثيرين مختلفين بالنوع من مفهومه . فهذا ما يفرق بينه وبين الجنس والعرض العام .

(١) يراعى شيء : تراعى شيئا ن ، ه (٥) خاصة : ساقطة من ن

(٩) فلتحقق : فلتحقق عا ، ن ، ه || التى : ساقطة من ه || هى : ساقطة من ن

(١١) وذلك : ساقطة من م || يشاركه : يشاركه م (١٣) مختلفين : ساقطة من ن

(١٤) أنه : رانه ه || فهم : تعلم س (١٦) قد : ساقطة من ه || أيضا : ساقطة من م

(١٨) ما يفرق : يفرق ن || بينه : به ه

فانه ليس يستحيل أن يكون الشيء الواحد له معنيان أحدهما بذاته والآخر بغيره ، ولا يكون ذلك فرقا بينه وبين ذاته ، إلا أن يقال إنه من حيث له المعنى الذى بذاته غيره من حيث له المعنى الآخر الذى له بغيره .

• وهم لم يسلكوا فى هذا الموضوع هذا السلوك ؛ ولا هذا مما يحسن أن يعتبر فى هذا الموضوع ؛ ولا يمكنهم أن يدلوا على المعنيين المختلفين البتة بشيء غير الوجود ، فإنهم لا يمكنهم أن يحصلوا معنى يدلون عليه بالوجود فى أحدهما هو غير المعنى الذى يدلون عليه بالوجود فى الآخر حتى يعودوا فيضيفوا إلى أحدهما من خارج بذاته وإلى الآخر بغيره ؛ بل الحق هو أن الأشياء تستترك فى الثبوت والوجود بمفهوم شاعلى عند الذهن .

• وهذا بين نفسه لا يمكن أن يبين ؛ ومن ينكره فهو يفلط نفسه بباله فكره عن الغرض إلى غيره ؛ ولولا هذا لما صح أن الشيء لا يخرج عن طرفي التقيض ؛ فإن كل واحد من طرفي التقيض كان يكون أشياء كثيرة ، ولم يكن بالحقيقة طرفا واحدا ؛ بل الوجود فى جميعها معنى واحد فى المفهوم .

• وإذا كان كذلك ، لم يكن وقوع اسم الوجود على هذه العشرة وقوع الاسم المتفق ؛ وليس أيضا وقوع الاسم المتواطىء ؛ فإن حال الوجود فى هذه العشرة ليست حالا واحدة بل الوجود لبعضها قبل وبعضها بعد . وأنت تعلم أن الجوهر قبل العرض ؛ والوجود لبعضها أحق ؛ وبعضها ليس بأحق .

فأنت تعلم أن الموجود بذاته أحق بالوجود من الموجود بغيره ، والموجود لبعضها أحكم ، وبعضها أضعف ؛ فإن وجود القار منها ، كالكيفية والكيفية أحكم من وجود

(٣) بغيره ؛ لغيره سا || (٥) أن يدلوا ... لا يمكنهم : ساقطة من ع || فإنهم : فانه
ع ، ه || (٦) يحصلوا : يحصلوا || (٧) يعودوا : يعودون || فيضيفوا : ويضيفوا ؛ ثم يضيفوا ع ||
(٨) الثبوت والوجود : الوجود والثبوت ع ، ي || (٩) يمكن أن يبين : يكون له بيان دا ، سا ؛
يمكن أن يبان : م || (١٠) ولولا : فلولا ع || صح : + قولنا ه || (١١) بل الوجود :
ال موجود م || (١٢) واحد : واحدا م || (١٣) اسم الوجود : اسم الموجود م || (١٤) حال
الوجود : حال الموجود ب ، س || واحدة : واحدا ع ، ي || (١٥) وأنت : فأنت م ، ن ، ي ||
(١٥ - ١٦) الوجود لبعضها : الوجود أخصها م ، ي || (١٧) بالوجود : بالموجود ب || (١٨) القار :
القوارم ، ن ، ي ؛ القاراد .

- مالا استقرار له ، كالزمان وأن يفعل ؛ فليس وقوع الوجود عليها وقوعا على درجة واحدة كوقوع طبائع الأجناس على أنواعها الذى هو بالتواطؤ المحض ؛ فهو إذن غير جنس . ولو كان متواطئا لم يكن أيضا جنسا ؛ فإنه غير دال على معنى دأخل في ماهيات الأشياء ؛ بل أمر لازم لها . ولذلك ما إذا تصورت معنى المثلث فنسبت إليه الشكلية ونسبت إليه الوجود ، وجدت الشكلية داخلة في معنى المثلث ؛ حتى يستحيل أن تفهم الماهيات أنه مثلث إلا وقد وجب أن يكون قبل ذلك شكلا ؛ فكما تتصور معنى المثلث لا يمكن إلا أن تتصور أنه شكل أولا ؛ ولا يجب مع ذلك أن تتصور أنه موجود . ولست تحتاج في تصورك ماهية المثلث أن تتصور أنه موجود كما تحتاج أن تتصور أنه شكل . فالشكل للثلاث لأنه مثلث وداخل في قوامه ؛ فلذلك يقوم به خارجا وفي الذهن وكيف كان ؛ وأما الوجود فأمر لا يقوم به ماهية المثلث ؛ فلذلك يمكنك أن تفهم ماهية المثلث وأنت شاك في وجوده حتى يبرهن لك أنه موجود أو يمكن الوجود في الشكل الأول من كتاب أوقليدس . ولا يمكنك لذلك أن تفعل ذلك في شكلته ؛ فما كان مثل الشكلية فهو من المعاني المقومة للماهية ؛ وما كان مثل الوجود فليس مقوما للماهية . ولو كان الوجود لا يفرق في ذهنتك أيضا المثلث لكان أمرا لاحقا للثلاث من خارج ؛ ولذلك يستحيل أن يطلب ما الشيء الذى جعل المثلث مثلثا أو المثلث شكلا ؛ ولا يستحيل أن يطلب ما الشيء الذى جعل المثلث موجودا في الذهن أو في خارج .

فالذاتى للشيء لا يكون له بعلية خارجية عن ذاته ؛ وما يكون بعلية خارجية فليس مقوما ذاتيا ؛ وإن كان قد يكون من العرضى ما حصوله ليس بعلية خارجية عن الماهية ،

- (١) يفعل ؛ يفعل ع ، م || وقوعا ؛ وقوع ن || (٢) أيضا ؛ ساقطة من ن || غير دال على معنى داخل ؛ دال على معنى غير داخل نج || دال على معنى ؛ ساقطة من عا || (٤) بل أمر ؛ بل هو أمر ع ، ه ، ي || (٦) ذلك ؛ ساقطة من عا || (٧) شكل أولا ... تصور أنه ؛ ساقطة من ع || لست ؛ ليست د ، م || (٨) فى ؛ ساقطة من م || تصورك ؛ تصور ه ؛ يتصورك م || موجود ... أن تصور ؛ ساقطة من ع || (٩) فذلك ؛ ولذلك ن || وفى ؛ فى سا || وكيف ؛ كيف س || (١٢) لذلك ؛ ساقطة من ب ، س ، ع ، ي ؛ كذلك م || أن تفعل ذلك ؛ ساقطة من د ، سا ، م ، ن || فإمام || (١٣) فهو ؛ فهو عا - || (١٥ و ١٦) جعل ؛ يجعل ي || (١٧) له ؛ ساقطة من عا || (١٧-١٨) ذاته ... خارجية عن ؛ ساقطة من ع || (١٨) حصوله ليس ؛ ليس حصوله ه . (٧)

والخاصة والعرض فرق ، ولا يكون بينه وبين الشخص فرق ، إلا أن نضمن أنه كلى هذه الصفة ؛ وأيضا فإنه لا يكون بينه وبين فصل الجنس فرق .

- والذى حدّ وقال : إن النوع هو أخص كليين مقولين فى جواب ما هو ، فقد أحسن تحديد النوع ؛ وإنما يتم حسنه بأن يقال : إنه الكلى الأخص من كليين مقول فى جواب ما هو ؛ تعلم ذلك إذا تدربت بالأصول والمواضع المقررة للحدود . فنقول الآن : الجنس منه ما يكون جنسا ، ولا يصلح أن ينقلب باعتبار آخر نوعا ؛ إذ لا يكون فوقه جنس أعم منه ؛ ومنه ما يصلح أن يكون نوعا باعتبار آخر إذ يكون فوقه جنس أعم منه . وكذلك النوع منه ما يكون نوعا ولا يصلح أن ينقلب جنسا ؛ إذ لا يكون تحته نوع أخص منه ؛ ومنه ما يصلح أن ينقلب جنسا باعتبار آخر ؛ إذ لا يكون تحته نوع أخص منه . فترتب للجنس مراتب ثلاثا : جنس عال ليس بنوع البتة ، وجنس متوسط هو نوع وجنس تحته أجناس ، وجنس سافل هو نوع وجنس ليس تحته جنس . وكذلك يكون فى باب النوع : نوع سافل ليس تحته نوع البتة ، فليس بجنس البتة ، ونوع عال تحت جنس الأجناس الذى ليس بنوع البتة ، ونوع متوسط هو نوع وجنس وجنسه نوع ؛ والمثال المشهور لهذا هو من مقولة الجواهر ؛ فإن الجوهر جنس لا جنس فوقه ، وتحت الجنس ، وتحت الجسم الجسم ذو النفس ؛ وتحت الجسم ذى النفس الحيوان ، وتحت الحيوان الحيوان الناطق ، وتحت الحيوان الناطق الإنسان ، وتحت الإنسان زيد وعمرو ، فزيد وعمرو

(٢) وأيضا : ساقطة من ن || وأيضا... فرق : ساقطة من هـ (٣) حد : حده ع (٤) إن : أن عا (٦) المقررة : + المحددة د || للحدود : المحدودة عا || الآن : + إن ع ، عا ، م ، ن ، هـ ، ي (٧) لا : ساقطة من م || جنس : ما هو عا (٧-٨) ومنه... أعم منه : ساقطة من م (١٠) ومنه ... أخص منه : ساقطة من س || لا : ساقطة من ن ، هـ || تحته : دونه عا وهما ش هـ ، ي (١١) فترتب : فترتب ع ؛ فترتب د ، م || مراتب : مراتبى || ثلاثا : ثلاث د ، م ؛ + فيكون هـ ، ي (١٢) وتحت : تحته ع (١٥) المثال : مثال م || هو : ساقطة من عا (١٦) فإن الجوهر : ساقطة من م .

- وأشكالهما هي الأشخاص . والجوهر هو جنس الأجناس ، إذ ليس فوقه جنس ؛
والإنسان هو نوع الأنواع ، إذ ليس تحته نوع ؛ وما بينهما أجناس وأنواع متوسطة ؛
فإنها بالقياس إلى ما تحتها أجناس ، وبالقياس إلى ما فوقها أنواع ؛ فإن الجسم
نوع الجوهر و جنس للجسم ذى النفس ، والجسم ذو النفس نوع الجسم و جنس الحى ؛
لأنه يعم النبات والحى ، والحى نوع الجسم ذى النفس و جنس للحى الناطق ٥
لأنه يعم الحيوانات العجم والإنسان ، والحى الناطق نوع الحى و جنس الإنسان ؛
لأنه يعم الإنسان والمَلَك ؛ فيكون الحى الناطق هو الجنس السافل ، والجوهر
هو الجنس العالى ، والجسم وما يليه هو الجنس المتوسط ، ويكون الجسم هو
النوع العالى ، ويكون الإنسان هو النوع السافل ، ويكون الجسم ذو النفس
وما يليه النوع المتوسط ، ويكون الجوهر بالقياس إلى ما تحته جنس الأجناس ١٠
والجنس العالى ، وبأنه لا يقاس إلى ما فوقه يكون جنسا ليس بنوع ، ويكون
الإنسان بالقياس إلى ما فوقه نوع الأنواع والنوع السافل ، وأما بقياسه
إلى ما تحته فهو أنه نوع ليس بجنس ، وقياسه إلى ما تحته على وجهين : قياس
إلى ما تحته من حيث هو محمول عليها الحمل المعلوم ، وقياس إلى ما تحته باعتبار
أنها ليست بأنواع . وقياسه إلى ما تحته من حيث الحمل يفيد معنى النوعية غير ١٥
المضافة إلى الجنس ، وهو المعنى الثانى مما ذكره . وأما قياسه بالاعتبار
الآخر يفيد أنه نوع ليس بجنس : فهو نوع الأنواع ، ونوع ليس بجنس ،
ونوع بالمعنى المذكور ؛ ومفهومات هذه الثلاثة — وإن تلازمت —

(١) هو : ساقطة من ع (٣) الجسم : الجنس س (٤) الجسم : الجسم ع ، م ||
نوع الجسم : نوع للجسم ع || الحى : الحى ع ، ه ، ي (٥) والحى : ساقطة من ع ||
و جنس الحى : جنس الحى م || الحى : + الحى ع (٦) الناطق : + هو ع || الإنسان :
للإنسان ه (٨) هو : ساقطة من ع (١١) يقاس : قياس ن ؛ قياس له ع ، م ، ه
(١٢) النوع السافل : النوع د (١٣) قياس : قياس م (١٦) ذكره وأما : ذكره
ما ع ، ه ؛ ذكره وأما ن || وأما : فأما م (١٧) ونوع ليس بجنس : ساقطة من د .

وإذ لا مذهب غير هذه الثلاثة ، والثلاثة إما أن تجعل الزمان جوهرًا ، وإما أن تجعله بحيث يُحدُّ بِحَدِّ العَرَضِ ؛ فهذا القول لا يعتد به . وكذلك احتج هؤلاء وقالوا : إن حد العَرَضِ لا يتناول الأثرين ؛ فإن الكون في السوق معنى واحد ، ويشترك فيه كثيرون ، فلا يصلح أن يكون كل واحدٍ منهم موضوعًا له ؛ ولا الجملة ، وإلا لما وُصِفَ به إلا الجملة . لكن الجواب عن ذلك هو هذا الجواب نفسه ؛ فإن السوق ، وإن كان واحدًا للجميع ، لأنه ليس المكان الحقيقي فتمتنع الشركة فيه ، بل هو من قبيل المكان العام ، فإن لكل واحدٍ كونا فيه يخصه دون الآخر ؛ إذ ليس السوق أثنًا ؛ بل السوق من مقولة الجوهر . على أنهم إن مثّلوا للمكان المكان الذي هو من مقولة العَرَضِ لم يمكنهم أن يجعلوا فيه عدة أشياء . إنما الأثرين ، إن كان ولا بد ، فهو النسبة إلى السوق ؛ ولكل من الذين في السوق نسبة تخصه توافق النسبة الأخرى بالنوع وتخالفه بالعدد ؛ واعتبارنا ههنا بالواحد بالعدد ١٠ دون الواحد بالنوع .

قالوا أيضًا : إن المضاف ليس يوجد إلا في موضوعين ، فليس موجودًا في شيء ، ولكن في شيئين . وقالوا أيضًا : إن التسليح معنى لا في موضوع ، إذ هو في موضوعين ، لأن موضوعه السلاح واللباس ؛ فنقول : أما المضاف فليس على ما نحنوا فيه . أما أولاً ١٥ فلأن كون الشيء في شيئين قد لا يمنع كونه في كل واحد منهما ؛ وإذا كان لا يمنع كونه في كل واحد منهما ، فليس كونه في شيئين رافعا كونه في شيء ؛ فإنه لم يقل : في شيء واحد فقط ؛ كما أن كون الأب أبا لابنين لا يمنع كونه أبا لابن واحد ؛ وكون الحيوان مقولا على أشياء لا يمنع كونه مقولا على كل واحد . نعم في بعض الأشياء قديكون الوجود في الكثرة بحيث يمتنع أن يكون في الواحد مع تلك الكثرة ؛ فهناك لا يكون ٢٠ الموجود في أشياء موجوداً في شيء واحد .

(١) مذهب : مذاهب سا || هذه الثلاثة : هذه الثلاث ب || (٥) ذلك : هذا بخ || قسه : جيبه ب ، ن || وإن : إن عا || (٦) لأنه : إلا أنه ي || (٧) يخصه : ساقطة من سا || من : ساقطة من م ، ن || (٨) للكان : بالكان ع ، ي ؛ ساقطة من عا ، ه || المكان : ساقطة من ه || (٩) ولكل : + واحد ع || الذين : الذي عا ، ي || (١٠ — ١١) وتخالفه ... بالنوع : ساقطة من سا || (١٢) هها : + إنما هو ي || (١٣) ولكن : بل ب ، س || إذ : أورد ، م ، ن || (١٤) فنقول : وقول ي || (١٥) رافعا كونه : رافعا لكونه عا ، ه || (١٦) كل : ساقطة من س ، ع || (١٧) الوجود : الموجود ه || في الكثرة : ساقطة من س || مع : من ه .

والفرق بين الموجود في موضوع من جهة أنه موجود في شيء وبين كون الكل في الأجزاء أن الكل يكون في أشياء ولا يكون في شيء واحد منها البتة . وأما الموجود في موضوع فليس يبعد أن يكون موجودا في موضوعات ؛ ولكنه يكون مع ذلك في موضوع موضوع منها ؛ ولا تمنع بين الحالين . فهذا إن كان ما ذهبوا إليه ، من أمر وجود إضافة واحدة بالعدد مشتركة بين متضايفين اثنين بالعدد ، مذهبنا صحيحا . وأما الحق فسينكشف عن خلاف ذلك ، وسنبين كيفيته في مواضع نتكلم فيها في المضاف .

وأما التسليح وما تعلقوا به فيه فالجواب عنه أن التسليح نسبة وحالة تلبس عند السلاح بوصف بها المتسلح ، فيقال إنه متسلح بتسلح هو وصف له ؛ وإن كان بالنسبة إلى غيره . فالتسلح ، وإن كان بالنسبة إلى الغير ، فليس يجب أن يكون في ذلك الغير .
١٠ ففرق بين الوجود في الشيء وبين النسبة إلى الشيء . فلا معرفة لمثل هذه الهذيان في أن يقال إن العرض ليس بمجنس ، وإن كان الحق هو أن العرض ليس بمجنس .

لكنهم قالوا شيئا آخر وهو أن العرض لا يدل على طبيعة البياض والسواد وعلى طبائع سائر الأعراض ؛ بل على أن له نسبة إلى ما هو فيه وعلى أن ذاته تقتضي هذه النسبة ؛ والجنس يدل على طبيعة الأشياء وماهيتها في أنفسها ، لا ما يلحق ماهياتها من النسبة . وهذا قول سديد . والدليل على ذلك أن لفظة العرضية إما أن تدل على أن الشيء موجود
١٥ في موضوع ، فتكون دلالة على هذه النسبة ؛ أو تدل على أنه في ذاته بحيث لا بد له من موضوع ؛ فهذا أيضا معنى عرضي ؛ وذلك لأن نسبة هذا المعنى إلى أكثر الأعراض مثل الكيفية والكمية والوضع أمر غير مقوم لماهياتها ، لأن ماهياتها تتخلل مدركة مفهومة .

(٢) واحد : ساقطة من ساء ، ع ، م ، || (٣) فليس : فلاح || (٤) موضوع موضوع : موضوع د || إضافة واحدة : أنه واحد عا || (٥) مشتركة : مشترك عا ؛ + فيه نج ، ع ، عا ، عى || صحيحا : صحيحا || (٦) عن : على س || (٧) عنه : فيه عى || (٨) يقال : فقال ب || إنه : + هوس || بتسلح : فالتسلح ع || (٩) فالتسلح : والتسلح د ، ساء ، م || (١٠) وبين : أوبين د ، م || (١١) بمجنس : + على سبيل الفرض والتقدير رأى إن فرضنا وسلمان || (١٢) شيئا آخر : أشياء أخرى || (١٣-١٢) آخر ... له نسبة : ساقطة من د || (١٣) أن له : أنه له ع ؛ أنه عا || (١٤) في أنفسها : ساقطة من د || ماهياتها : ما هيئاتها د || (١٦) فتكون : فكيف تكون عى || (١٧) نسبة هذا : نسبة لهذا د || (١٨) أمر : نسبة أمر د ، م ، عى .

إليه إلا بمقارنة أمر يجعله مشاراً إليه ؛ وكذلك في العقل لا يكون كذلك إلا بأن يلحق به العقل معنى يخصه ، ثم لا يعرض له من الخارج أن يكون عاما حتى يكون ذات واحدة بالحقيقة هي حيوان ، وقد عرض له في الأعيان الخارجة أن كان هو بعينه موجوداً في كثيرين ؛ وأما في الذهن فقد يعرض لهذه الصورة الحيوانية المعقولة أن تجعل لها نسب إلى أمور كثيرة ، فيكون ذلك الواحد بعينه صحيح النسبة إلى عدة تشاكل فيه ، بأن يجعله العقل على واحد واحد منها — فاما كيف ذلك فلصناعة أخرى — فيكون هذا المارض هو العموم الذي يعرض للحيوانية ، فيكون الحيوان لهذا العموم كالخشب مثلا لعارض يعرض له من شكل أو غيره ، وكالثوب الأبيض ، فيكون الثوب في نفسه معنى ، والأبيض معنى ، ١٠ و يتركبان فيكون هناك معنى آخر مركبا منهما ؛ كذلك الحيوان هو في العقل معنى ، وأنه عام أو جنس معنى ، وأنه حيوان جنسي معنى . فيسمون معنى الجنس جنسا مطلقا ، ومفهومه أنه المقول على كثيرين مختلفين بالذات في جواب ما هو ، من غير أن يشار إلى شيء هو حيوان أو غير ذلك ، مثل أن الأبيض في نفسه له معقول لا يحتاج معه أن يعقل أنه ثوب وأنه خشب ، فإذا عُلّق معه ذلك عُلّق شيء يلحقه الأبيض ؛ وكذلك الواحد في نفسه له معقول ، فأما أنه إنسان أو شجرة فهو أمر خارج عن معقوله يلحقه أنه واحد . فالجنس المنطقي هو هذا . ١٥

وأما الطبيعي فهو الحيوان بما هو حيوان ، الذي يصلح أن يجعل للمقول منه النسبة التي للجنسية ، فإنه إذا حصل في الذهن معقولا ، صلح أن تعقل له الجنسية ، ولا يصلح لما يفرض متصوراً من زيد هذا ، ولا لتصور من إنسان ،

(٣) وقد قدي || عرض : يعرض أ (٤) الصورة : الصورا

(٥) المعقولة : المعقولة أ || نسب : نسبة م (٧) فاما : وأما ي

(٨) مثلا لعارض : مثل المارض نا (٩) وكالثوب الأبيض : من هنا إلى

صفحة ٧٢ خرم في (١٠) هناك : مثلا ع (١١) حيوان : + هو

في العقل معنى وأنه عام أو جنس معنى ، أو أنه حيوان م (١٤) معه : + إلى د ، ن ||

معه أن يعقل : أن يعقل معه ع' (١٥) وكذلك : ولذلك ع (١٦) شجرة :

محضة د ، ع ، عا ، م ، ن ، هـ (١٧) للمقول : لقول هـ (١٨) الجنسية :

+ المنطقية هـ (١٩) لتصور : المتصور || إنسان : الإنسان ن ، هـ

- فكون طبيعة الحيوانية الموجودة في الأعيان تفارق بهذا العارض طبيعة الإنسانية وطبيعة زيد؛ إذ هو بحيث إذا تصوّر صلح أن يلحقه عموم هذه الصفة، التي هي الجنسية؛ وليس له خارجا إلا الصلوح لما بحال. فقولهم: الجنس الطبيعي، يعنون به الشيء الطبيعي الذي يصلح أن يصير في الذهن جنسا، وليس هو في الطبيعات بجنس؛ ولأنه يخالف في الوجود غيره من الأمور الطبيعية بهذا المعنى، فلا يبعد أن يخصص لهذا المعنى باسم، وأن يجعل ذلك الاسم من اسم الشيء الذي يمرض له بحال وهو الجنسية. وأما الحيوان الجنسي في العقل، فهو المقول من جنس طبيعي؛ وأما الجنسية المقولة المجردة، فن حيث هي مقررة في العقل، هي أيضا جنس مقول، ولكن من حيث إنها شيء من الأشياء يبحث عنه المنطق، فهو جنس منطقي؛ وليس؛ وإن لم يكن لهذا الذي هو منطقي وجود إلا في العقل، يجب أن يكون المفهوم من أنه عقلي هو المفهوم من أنه منطقي؛ وذلك أن المعنى الذي يفهم من أنه عقلي، هو غير المفهوم من أنه منطقي؛ وذلك أن المعنى المفهوم الذي يفهم من أنه عقلي لازم ومقارن للمعنى الذي يفهم من أنه منطقي ليس هو هو؛ إذ قد بان لك اختلاف اعتباريهما. فالجنس المنطقي تحته شيان:
- أحدهما أنواعه من حيث هو جنس، والآخر أنواع موضوعاته التي يعرض لها؛
- أما أنواعه، فلأن الجنس المطلق أعم من جنس عال وجنس سافل، فهو يعطى كل واحد مما تحته من الأجناس المتقررة حده واسمه؛ إذ يقال لكل واحد منهما إنه جنس، ويحدّ بحدّ الجنس؛ وأما أنواع موضوعاته فلا يعطيها اسمه ولا حده؛

- (١) طبيعة الحيوانية: طبيعته بالحيوانية ع || الحيوانية: الحيوان د، ه || بهذا: لهذا د
(٢) وطبيعة زيد: ساقطة من ن || هي: هو ه (٣) بحال: + بحال ه؛
+ أي الشيء الذي يسمى جنسا طبيعيا وهو ما يصلح أن يصير في الذهن جنسا منطقيًا ليس هو في الطبيعات بجنس أي بجنس هو ذاتا واحدة موجودة في الطبيعات توجد في أشخاص فيكون جنسا لما لا وجود لها إلا في الذهن عا (٤) أن يصير: ساقطة من س
(٨) طبيعي: طبيعة ع || هي: هو ه (١١) يجب: ساقطة من ع
(١٢) أن: لأن ع (١٢-١٣) هو غير... عقل: ساقطة من د، ن، ه
(١٣) المفهوم: ساقطة من عا || الذي يفهم: ساقطة من م || ومقارن: ومفارق ع || من أنه منطقي: أنه منطقي ع (١٤) لك: ساقطة من ع (١٥) أنواع: ساقطة من عا || التي: الذي ع (١٦) فهو: وهو م (١٨) اسمه: لاسمه س.

كذلك ليس كونه في مكان ؛ الذى هو نسبة طرف واحد ؛ هو نفس كون ماهيته مقولة بالقياس إلى غيره ؛ بل هو موضوع لذلك من حيث تصير النسبة شاملة للطرفين ، للماوى والمحوى . وهذا إنما يتضح لك في باب المضاف حقيقة الانضاح ؛ وأما ههنا فهو شئء كالتبنيه غير محصل .

٥ وإما قول القائل : والأطراف التى تأخذ من الكيفية شيئاً ، فيشبه أن يكون معنى بهذا مقولة بفعل وينفعل ، فتكون الكيفية هى الأمر الذى يسوق إليه الفعل والانفعال ، ويكون الطرفان النسبتين اللتين للفاعل والمنفعل إليهما . ويشبه أيضاً أن يكون معنى مع هذين الوضع أيضاً ، وذلك بسبب أن الوضع يلزمه الشكل أو يلزم الشكل .

١٠ وأنت تعلم أن هذا الكلام متشوش جداً ؛ فإن لفظة الأطراف لاتدل في هذا الموضع على معنى محصل . والأخذ من الكيفية شيئاً هو لفظ متشابه لاتجد تحته معنى متواطئاً فيه ؛ ولا أيضاً يدل بالتشكيك ؛ وإن كان يخيل شيئاً ؛ فإن من أفضل أحوال المعانى النسبية التى لاتتفق في النوع ، إذا وقع عليها اسم أن يكون على سبيل التشكيك ، فقلما يوجد فيها تواطؤ صرف ، وخصوصاً في مثل هذا الموضع ؛ إذ الأخذ ليس له مفهوم محصل ، ولا الأطراف .

١٥ ولو أن قائلًا أصلح هذا اللفظ فقال : والأمور التى لها إلى الكيفية نسبة ما ، كانت هذه الأمور جواهر وكيانٍ عرض لها نسبة إلى الكيفيات ؛ فتكون الجواهر والكيان تدخلان في مقولة غير مقولتهما بسبب عارض يعرض لها فيكون دخولها في تلك المقولة بالعرض . ومادخل في مقولة بالعرض فليست المقولة جنسًا له ولا هو نوع من المقولة . وإنما يأخذ المقولات في هذا الموضع على أنها أجناس ؛ وإنما يبحث عن دخول الأشياء فيها على أنها أنواع لها ؛ وأما على سبيل غير ذلك فلا يمنع أن تدخل بعض أنواع مقولة

(١) كونه : كون الذى . نج ، ع ، ه ، ي || نسبة : نسبته ع || (٣) والمحوى : والحوى م ، ع ، عا ، ه ، ي ؛ ساقطة من د || (٤) غير محصل : الغير المحصل ه ، ي || (٦) هى : هو ، عا ، ي || (٧) النسبتين اللتين : النسبتان اللتان عا ، ي || اللتين : ساقطة من سا || إليهما : إليهما ن || أن يكون معنى : ساقطة من س ، أن يعنى ن || (١٠) والأخذ : والآخذ ؛ وإلا ح د س ، ع ، م ، ي || (١١) وإن كان يخيل شيئاً : ساقطة من ي || النسبية : النسبة ه || (١٦) عرض : عرضت ه || لها : لها ب || (١٨) ومادخل بالعرض : ساقطة من ع || المقولة : ساقطة من سا .

في مقولة أخرى . فإن لم يكن هذا وعنى نسبة الجوهر والكمية أو شئ آخر ، إن كان إلى الكيفية لا إلى ذات الجوهر والكمية ، فليست الكيفية أولى بهذا التخصيص من الكمية . على أن المطالب أن يطالب فيقول : ولم ليس تجعل للنسبة إلى الكميات أيضا مقولة ؟ ويلزم حينئذ أن تجعل النسبة إلى كل مقولة مقولة ، فتضاعف المقولات بل لا تنتهي ؛ فإنه قد يمكن أن يفرض إلى المقولة ، التي هي نسبة ، نسبة .

٥

وإن قوما آخرين قالوا : إن الانفصال هي الكيفية لا غير ؛ فليس التسخين غير السخونة . وما قالوه باطل ؛ فإن التسخين هو سلوك إلى السخونة ، فإن كان المتسخن له في كل آن سخونة ، فليس تسخينه تلك السخونة ، بل تسخينه إنما هو بالقياس إلى سخونة مطلوبة . وبالجملة فإن التسخين هيئة غير قارة والسخونة هيئة قارة . ولو كان التسخين هو السخونة ، لكان التكيف المطلق هو الكيفية ؛ فكان طلب الكيفية كيفية ؛ فكان الطالب طالبا . ما هو موجود له . كل هذا باطل فاسد ؛ وسيوضح لك في السلم الطبيعي . فإن كان التكيف ليس كصفة ، فبالحرى أن لا يكون التكيف كصفة . والتكيف هو الفعل ؛ فبالحرى أن لا يكون الفعل كصفة . ولو كان التسخين سخونة لكان كل ما يسخن يتسخن وكان كل ما يحرك يتحرك . وستعلم أن هذا غير واجب . واعتبر ذلك بالعشق ؛ فإنه ، كما تعلم من أمره ، يحرك ، وليست فيه حركة .

١٥

وقد قال قوم : إن مقولة أن يفعل وأن يفعل تحتجمان في جنس واحد هو الحركة . وستعلم في العلوم الطبيعية أن الحركة غير موصوف بها الفاعل وأنها ليست بفعل . ولو قالوا : أن يفعل هي جملة الحركة أو حركة ، وأن يفعل هي جملة التحريك أو تحريك ، لكان أقرب من أن يصنى إليهم .

(١ - ٢) إلى الكيفية : إلى ذات الكيفية || (٢) لا إلى ذات : لا ذات ع || (٣) لمطالب : لمطالب ع ؛ طالبى || الكميات : الكميات ع || (٤) مقولة مقولة : مقولة د ، م || بل : + إنها د ، هـ (٥) فإنه : بل وإنه ع || فإنه ... نسبة نسبة : ساقطة من ي || (٦) فليس التسخين : وليس التسخين ب || السخونة : السخونة د || (٧) قالوه : قالوا ي || إلى السخونة : إلى التسخين د || (٨) بل : + وليس الأمر كذلك ي || (٩) كل : وكل هـ || (١٠) وكان : وكان ع ، هـ (١١) يحرك يحرك : يحرك ع ، هـ ساقطة من س || (١٢ - ١٣) من أمره : ساقطة من س || (١٤) ليست : ليس هـ || (١٥) وقد قال : وقال د ، ن || مقولة : مقولة ع ، هـ ي || هو : وهو س || (١٦) يفعل : أن يفعل ي || يفعل هي : يفعل هو هـ || (١٧) وأن يفعل : فإن يفعل د ؛ أو أن يفعل هـ || يفعل هي : يفعل هو هـ ؛ يفعل من ع ، ي || أقرب من أن يصنى إليهم : أول بهم ع || إليهم : إليه ع ، هـ .

الفصل الرابع

فصل (د)

في ذكر أمور أوهمت أنها إما عامة لشيء من العشرة عموم الجنس
أو خارجة عن العشرة وتتميم القول في ذلك

وهنا شكوك في أمور يدعى أنها توجد خارج هذه العشرة لا تدخل فيها ، وأن منها
أمورا هي أعم من عدة منها : مثل الحركة فإنها تتناول الكيف والكم والأين بنحو ما ؛
ومنها أمور مباينة لها : كالحودة ، التي هي مبدأ العدد ، والنقطة ، التي هي مبدأ بوجه
للقادير ؛ وأيضا مثل الهبولى والصورة ؛ وأيضا مثل الأعدام : كالعمى والجهل ، وما أشبه
ذلك . ومنهم من أورد لهذا الباب أمثلة جزئية كالشمال والجنوب ، والقضاء والعشاء .

فقول : أما الحركة فإنها ، إن كانت هي مقولة أن يفعل ، فما زادت جنسا ، وإن لم
تكن مقولة يفعل ، فإنها لا يجب أن تكون جنسا ، بل يجب أن تكون مقولة على أصنافها
بالتشكيك ، وأن يكون ذلك هو المانع من أن تجعل الحركة هي نفس مقولة أن يفعل ،
إن امتنع ؛ وإلا إن لم يكن هناك مانع من هذا القليل ، فقولة يفعل هي بعينها الحركة .
وسيرد الكلام عليه في موضعه .

فهذا ما يقضى به في أمر الحركة . فاما هذه الأخرى فنقول فيها قولاً كلياً ؛ ثم نورد
ما يقال فيها في المشهور ؛ ثم نقول فيها الحق فنقول : إنه ليس كل وجود أشياء لا تدخل
في المقولات ضاراً في أن المقولات عشر ، بل نحو واحد منها وهو أن تكون أشياء لا تدخل
في إحدى المقولات العشر ولها إجناس أخرى هي أنواع تحتها . وإذا ليس يجب

(٣) أوهمت : + اللام د ، م ، ه ، ي || إما : ساقطة من سا || (٤) أر : وإما ه ، ي ||
خارجة : خارج || (٥) فيها : تحتها سا || (٥ - ٦) أن منها أمورا : أن أمورا ؛ منها أمورا سا || (٦) عدة منها :
هذه سا || الكيف : ساقطة من م || (٧) بوجه : + ما ي || (٨) مثل : قتل ب (واردة
لك في المراتين) || (١٠) أن يفعل : يفعل ع || وإن : وأما إن ي || (١١) مقولة : + أن سا ،
ن ، ه ، ي || (١١) لا يجب أن : يجب أن لا ه || (١٢) هي : ساقطة من س ||
(١٣) وإلا إن : ساقطة من س ، ع || (١٥) يقضى : يقضى ه || (١٧) عشر : عشرة ب ، ه ||
(١٨) أخرى : ساقطة من ع .

- في بادئ النظر أن يكون لكل ذات موجودة مشارك في الحد هو آخر غيره موجوداً حتى تكون تلك الذات موجودة، فليس يجب أن يكون لكل شيء نوع مقول على كثيرين بالفعل. ولو كان أيضاً لكل شيء نوع مقول على كثيرين بالعدد، لم يجب أن يكون مع ذلك النوع نوع آخر مشارك له في ماهية مشتركة، حتى يكون هناك جنس، فلا يمتنع أن تكون أمور مفردة لا مشاركا لها في نوعها، وأنواع إنما هي أنواع بالقياس إلى ما تحتها، ولا قياس لها إلى ما فوقها حتى تكون هي أنواع أجناس فوقها. وإذا كان العقل الأول لا يمنع هذا فليس مستحيلاً ظاهر الاستعالة بنفسه. وإذا ليس كذلك، فإن كانت اشخاص مفردة لا أنواع لها البتة، ولا أجناس على الشرط المذكور، وأنواع لا أجناس لها، لم يكن شيء من ذلك داخلاً في مقولة، وكان مع ذلك حقاً ما قيل من أن المقولات هي هذه العشرة؛ إذ الخارج عنها ليس بمقولة في نفسه ولا في مقولة غيرها. ومثال هذا أنه لو قال قائل:
- ١٠ إنه لا بلاد إلا عشرة بلاد فوجد قوماً بدءاً لا يتمدون، لم يصرف وقوعهم خارجاً عن هذه البلاد سبباً في أن لا تكون هذه البلاد عشرة. فلو سلمنا أن جميع ما أوردوا خارج عن المقولات، لم يكن ذلك موجبا أن لا تكون المقولات عشرة فقط، إلا أن يصح أن تلك الأشياء أجناساً خارج العشرة.
- وبعد ذلك، فإن الأجوبة المشهورة عن هذه بعضها يسلم أن هذه الأشياء خارجة
- ١٥ عن العشر؛ ولا تتكلف نوماً آخر من الجواب، وخصوصاً ما كان منها يجري مجرى المبادئ، كالوحدة والنقطة والهيولى والصورة؛ فإنهم يزعمون أن المبادئ لا تدخل في شيء من المقولات؛ وذلك لأن هذه المبادئ هي مبادئ المقولات؛ ومبادئ المقولات؛ لو دخلت في المقولات؛ لكانت مبادئ لأنفسها. وبعضها لا يسلم خروج المبادئ عن
-
- (١) غيره: + مشاركاس || (٢ - ٣) لكل شيء... يجب أن يكون: ساقطة من د ||
 (٢) كثيرين: + مختلفين || (٤) نوع آخر: آخرن || (٥) وأنواع: أنواع د، ن، هـ ||
 ولا: فلاح، م، ع || (٦) العقل: القولنج، هاشر س || (٧) كانت: كان ع ||
 (٨) وأنواع: أو أنواع هـ || لم يكن: لو لم يكن د || (٩) قيل من: قيل س || هذه: من هـ ||
 (١١) إنه لا: لا س || قوماً: قوم ع، ع، ي || (١٢) سلمنا: سلمنا د || خارج: خارجا د، هـ ||
 (١٣) المقولات: المقولات س || عشرة: عشرة هـ || قط إلا: قط لان || (١٤ - ١٦) خارجة: عن خارجة من هـ || (١٦) العشر: العشرة ب، هـ || (١٧) لا تدخل: ساقطة من س || (١٨) المبادئ: مبادئ: المبادئ، مبادئ ع || (١٩) لكانت: كانت ع .

المقولات ؛ بل يجعل المبدأ وذا المبدأ في مقولة واحدة ويقول : إن الوحدة من جملة الكم ؛ وإن الواحد في العدد ، والمدد كم ؛ وكذلك النقطة في الخط ، والخط كم . وكذلك يقولون في الأعداد ، وإنها من مقولات ملكاتها ، كالعلم من الكيف ، والسكون من مقولة أن يفعل ، إن كانت الحركة من مقولة أن يفعل . وشرذمة من المتخلفين يأتون فيجعلون الشيء الواحد مقولات كثيرة فيقولون مثلا : إن النقطة ، من حيث هي طرف الخط ، فن المضاف ؛ ومن حيث هي هيئة ما ، فهي من الكيف ؛ وإن الشمال من حيث هو جسم ، فهو من الجوهر ؛ ومن حيث هو متحرك ، فهو من مقولة أن يفعل ؛ ومن حيث هو مختص بأحد القطبين ، فهو من الأين ؛ والتغذى ، من حيث هو تحريك ، فهو من مقولة يفعل ؛ ومن حيث هو للتغذى ، فهو من المضاف ؛ ومن حيث هو في زمان مخصوص ، فهو من مقولة متى . ١٠

فعلينا أن نتأمل ما نقوله طائفة طائفة من هؤلاء الذين اقتصصنا آراءهم فنقول : إن الذين يزعمون أن هذه المبادئ مبادئ للقول بأسرها ، فلا تكون من المقولة ، يجازفون في قولهم مجازفة مطلقة . أما أولاً فليست الوحدة مبدأ للكية بأسرها ؛ بل هي مبدأ لنوع منها ، وهو الكم المنفصل . والنقطة أيضا ، إن كانت مبدأ لها فليست مبدأ للكية بأسرها بل للقدار . على أنه سيبين لك في استقصائك للمعارف أنه ليست حال النقطة كالوحدة ، فإن الوحدة مبدأ للعدد على أنها علة ؛ ومبدأ على أنها طرف ؛ وليست النقطة كذلك ؛ فإنها ليست البتة علة للقدار ؛ بل هي مبدأ على أنها طرف . وإنما يظن أن النقطة صلة ١٥

(١) وذا المبدأ : والمبدأ عا || الوحدة : الواحدة م || (٣) وإنها : فإنها ي || مقولات : المقولات م ||
(٤) أن يفعل : يفعل ي || إن كانت : يفعل م || المتخلفين : المتخلفين ي ||
(٥) يأتون : يأتون || فيجعلون : فيجعلون ه || إن النقطة : أما النقطة د ، سا ، عا ، م ، ن ||
(٦) الخط : خط ه ؛ ساقط من عا ، ي || فن : فهي من ع ، عا ، ن ، ه || الكيف : الكيفية ع
(٧) جسم فهو : ساقط من م ، ي || فهو من مقولة : فن مقولة س ، ع || (٧ - ٨) متحرك : متحرك م ، ومن حيث هو : متحرك في د ، ن ، ه || (٨) القطبين فهو : القطبين س || من الأين : الأين د || (١٠) مقولة متى : متى د ، ع ، عا ، م ، ن ، ي || (١٢) يجازفون : مجازفون س ، عا ، م ، ن ؛ فقد يجازفون ب ، دا ، ع ، ي || (١٣) أولا : ساقط من سا || (١٤) وهو : ساقط من عا || لما : طيا ه ، ي ؛ عندك ع || فليست مبدأ للكية : ساقط من ه || (١٥) على أنه : على أنواع || سيتبين : يتبين م ، ي ؛ سيتبين سا ، ه || (١٦) ويبدأ : + لا ي .

- لخط قوم متقاصدون عن الحقائق ، أزالهم التثيلات والتخيالات التي تستعمل في تفهيم النقطة عن الجادة ؛ ومع ذلك فإنهما لو كانتا مبدأين ، لم يكن نفس كونهما مبدأين يوجب أن لا يكونا ، أعني النقطة والوحدة ، من الكم ، حتى كان يكون الكم أهم من المتصل والمنفصل حينئذ ؛ إذ يقع على النقطة والوحدة ؛ وكان يكونان مبدأين طليين للتصل والمنفصل كما هما الآن ، ولم يكونا مبدأين لجميع مقولة الكم . وهل يسلم من يجعل النقطة والوحدة في مقولة الكم أنهما مبدآن للكية بأسرها ؟ هذا إنما يسلمه من يجعل الكم مقتصر الحمل على المتصل والمنفصل فقط ، حتى يكون ما هو مبدأ لهما مبدأ لجميع ما في المقولة . ولو أنه سلم هذا ، لظهر له أن الوحدة والنقطة ليستا بكييتين ؛ من غير أن يحتاج إلى اعتبار المبدئية . وإذ يتشكك في هذا متشكك فقد يشكك في ذلك ، فكيف تقبل أن الوحدة والنقطة مبدآن لجميع الكية ، إلا أن طريق الحق في هذا هو أن تنظر : فإن كان رسم الكية مما يقال على الوحدة والنقطة ، وكان المقول مع ذلك ذاتيا وجزءا لحد كل واحد من الوحدة والنقطة ، فالكية جنس لهما ، كانا مبدأين أو لم يكونا ؛ فإن كانا مبدأين لم يكونا حينئذ مبدأين لجميع الكيات ، بل لما بعدهما ؛ وإن كان لا يقال أو يقال قولاً غير ذاتي ، فليست الكية جنسا لهما .

- فإذا فعلت هذا ، فإنك تجد رسم الكية غير مقول على الوحدة والنقطة ، وتجد رسم الجوهر مقولا على الهوى والصورة . وسأتيك رسم الكية من بعد ، فاعتبر ما كلفناكه هناك . وأما رسم الجوهر فقد مر لك أنه الموجود لا في موضوع . وتجد هذا الرسم مقولا على الهوى والصورة قولاً ذاتياً ، تجد الهوى والصورة داخليتين في مقولة الجوهر ، وهما مبدآن لبعض ما يقال عليه المقولة ، وهو الأجسام الطبيعية ؛ فلا كون الشيء مبدأ ما

(١) أزالهم : بإزالتهم د || (٢) مبدأين : مثليين د ، سا ، ن ؛ مبدأين م || (٣) كان يكون : يكون ن || (٤) وكان : وكانا ه || مبدأين : ساقطة من ي || (٥) يجعل : يجعل م || (٦) مبدآن : مبدأين ي || يجعل : يجعل م || (٦-٧) مقتصر الحمل : مقتصراً يحتمل سا || (٧) قط : قطعه ه || (٩) وإذ : إذم ؛ وإن ي || (١٠) طريق : الطريق ع || (١١) رسم : اسم س || ذلك : ساقطة من د || (١٢) فالكية : والكية ع || (١٤) لها : ساقطة من ع || (١٥) ضلت : جعلت ع ؛ جعلنا ي || (١٧) لافي : لا سا || (١٩) وهو الأجسام : وهي الأجسام ي ؛ والأجسام سا || الطبيعية : ساقطة من ن || كون : يكون كون س ؛ يكون قول ع ؛ يكون م || مبدأ ما : مبدأ د ، س ، سا ، ع ، ن

منع من أن يشارك ما هو له مبدأ في المقولة ، ولا كونه مبدأ موجب ذلك ؛ بل المقتمد اعتبار حاله عند رسم المقولة .

ولو كانت النقطة يتمتع أن تشارك المقادير في المجلس الأعلى ، الذي هو الكم ، بسبب المبدئية لكان أخطأ أيضا يتمتع أن يشارك السطح والجسم في المجلس الأقرب ، الذي هو المقدار . ولذلك كانت العشرة يتمتع أن تشارك المائة في المجلس الأقرب ؛ الذي هو العدد ؛ فإن العشرة من المائة كالوحدة من العشرة .

نعم، وهنا شك واحد في حله قانون مفيد يعرفك من أحوال المقولة وأحوال ما هو محمول بالمعنى وليس بمقولة، ما تحتاج إليه ضرورة، وهو أن لقائل أن يقول: إنكم قد قلتم إن الموجود ليس بجنس، لأن وقوعه على ما تحته من المقولات بتقديم وتأخير واختلاف. فيجب أن لا يكون أيضا الجوهر جنسا للهوى والصورة والجسم؛ فإن الهوى والصورة أقدم بالطبع من الجسم؛ فليس قول الجوهر عليها بالسوية؛ بل هو بتقديم وتأخير.

وقد يمرض هذا التشكك أيضا في غير ذلك ؛ فإنه قد يمرض بسبب أن بعض الكيمايات قبل بعض ، كالخط فإنه قبل السطح ، والثلاثية فإنها قبل الرباعية ؛ وكذلك عسى أن يكون الأمر في أنواع أخرى من مقولات أخرى .

فيكون حينئذ ليس المانع من كون الهيولى والصورة في جنس الجسم هو حال مبدئية
أولا مبدئية بالقصد الأول، بل قول الجفيس عليهما وعابه بغير السوية فنقول : إن التقدم
والتاخر في جريئات بشملها معنى واحد لا يتخلوان إما أن يكونا في المفهوم لهما من ذلك

(١) مانع : مانعس || من أن : أنى || هوله : هوع || (٤) الطع والجسم : الجسم والطع ب || (٥) ولذلك : وكذلك ، ه || تشارك المائة : المائة || (٧) في حله : وفي حله ، ما || (٨) وليس : ليسس || يحتاج إليه : يحتاج ما || (٩) يتقدم : يتقدم عا || واختلاف : اختلاف ع || (١٠) والجسم ... والمودة : ساقطة من ع || (١١) عليا : طليها س || بالسوية : + به د || ونأثر : واختلاف سا || (١٢) التشكيك : التشكك د ، سا ، ما ، م || بسبب : لسبب د ، سا ، ما ، م || بسبب أن : + في سا ، م || (١٥) الجسم : + مبدئه وعه ه || (١٦) وعليه : + الجوهرب ، على الجسم س ، ساقطة من ع || (١٧) يشلها : يشلها د || يخزلون : يخزلوس ، سا ، م ، ي || لها : لها د ، سا ، م ، ي .

- المعنى أو تلك المقولة أو في مفهوم آخر. أما الذى يكون في المفهوم من ذلك المعنى، فناله تقدم الجوهر على العرض في المعنى المدلول عليه بلفظة الوجود، إذا قيل لهما موجودان؛ فإن الوجود للجوهر قبله للعرض؛ وهو، أعنى الجوهر، حلة لأن كان العرض موجودا حاصلا له المعنى المفهوم من الموجود. وأما الثانى فقتل تقدم الإنسان الذى هو الأب على الإنسان الذى هو الابن، اللذين هما تحت نوع الإنسان مما؛ فإن الأب يتقدم بالزمان ويتقدم بالوجود؛ وليس الزمان هو داخلا في معنى الإنسانية ولا الوجود داخلا فيها. فأما حد الإنسان، فإنه من حيث حد الإنسان، فهو لهما بالسواء؛ وإن كان وجود الإنسانية لهذا قبل بالزمان، وللاخر بعد، لافى أنها إنسانية بل فى أنها موجودة. وأما بحسب النظر فى الإنسانية، فليس أحدهما فى أنه إنسان قبل الآخر فى أنه إنسان وحلة له، لست أقول فى أنه موجود إنسانا. وبالجملة فلا شئ جعل زيدا، الذى هو ابن عمى، إنسانا؛ فإنه لما هيته إنسان؛ فإنه مستحيل أن لا يكون زيد إنسانا؛ ولذلك لا حلة له فى أنه إنسان؛ لا أبوه ولا غيره. وليس بمستحيل أن لا يكون موجودا؛ فذلك له حلة فى أنه موجود. وكذلك البياض ليس إلا لذاته هو لون؛ لكنه ليس لذاته موجودا.

- ومن حق الجنس أن يقال على أنواعه بالسوية فتشترك فى هذا المعنى المفهوم عنه؛ وأما إن اختلفت بالتقدم والتأخر في مفهوم آخر غيره، فليس ذلك بممتنع ولا مانع أن تتشابه الشركة فى مفهوم الجنس؛ فيكون الجنس جنسا. ولذلك لا يجب أن يبين الأب الابن فى مقولة الجوهر أو نوع الإنسان؛ لأن الأب أقدم منه بالعلية أو الزمان. وليست إنسانيته أقدم من إنسانيته فى أنها إنسانية ولا حلة لها.

- وكذلك الحال فى نسبة الهيولى والصورة إلى الجسم؛ فإن الهيولى والصورة ليستا بسببين لكون الجسم جوهرًا؛ فإن الجسم لذاته، لا لعله من العلل ولا لسبب من

(١) تلك : من تلك ع ، ه || آخر : الآخر ع || (٢) إذا : وإذا سا ، ه ، ي ؛ إذس || (٣) فان الأب : + فيما ع ؛ هنا ه || (٤) فيها : فهنا ع || (٥) انسانية : ساطعة من م ، ي || وأما : وإنما س || (٦) فلا : فانه ليس ه ، ي ؛ فأى ع || (٧) لما هيته : ما هيته د ، م ، ن || ولذلك : وكذلك ن || (٨) لا أبوه : ولا أبوه ع || (٩) لون : لونى || (١٠) هذا المعنى : المعنى د ، م ، ن ، ي || (١١) ذلك : ساطعة من س || مانع : + أن ع || (١٢) مفهوم : ساطعة ر ب ، د ، م ، ن || الأب الابن : الأب من الابن ع || (١٣) أو الزمان : والزمان د ، م ، ن ، ي .

الأسباب ، ما هو جوهر ومقول عليه معنى الجوهر ؛ لكنه في وجوده محتاج إلى أسباب في وجوده . ولا جوهرية شيء ، في أنها جوهرية ، تكون علة للجوهرية شيء حتى يصير الجسم الجوهرية المادة والصورة جوهر ، لست أقول جوهرًا موجودًا . ولا الثلاثية أيضا ، في أنها عدد تكون علة كون الرباعية عددا ، لست أقول كونها عددا موجودا ، بل كل واحد من المتالين علة لما بعده في الوجود ، فقد يكون وجود شيء علة لوجود شيء ، وإن لم تكن الماهية له أولاً ونسبته للآخر ثانياً ، فتكون تلك الماهية إنسانيته ؛ لأن هذه ماهية إنسانيته ؛ كما يصح أن يكون العرض موجوداً لأن الجوهر موجود ؛ ولذلك ما يمنع أن يكون الموجود جنساً ، إذ كان معناه يوجد للجوهر ويتوسطه للعرض ؛ ولذلك ليست الهيولى ولا الصورة أخلق بأن تكون موجودة لا في موضوع من الجسم ، ولا شك في ذلك ، وإن كانا أخلق بالوجود منه وأشد فيه .

فقد تبين إذن أن تقدم الثلاثة على الأربعة إنما هو في الوجود ؛ وهو غير معنى العدد ، وليس ذلك في معنى العدد . وكذلك تقدم الهيولى والصورة على المركب هو في الوجود ؛ وهو غير معنى الجوهرية .

فمضى المقولة إذن إنما يتقدم الأنواع ويتأخر عنها لا لنفسه ، بل لمعنى يضاف إليه فيه التقديم والتأخير وهو الوجود . فهذا أصل نافع لك في معرفة الفرق بين تقدم أنواع المقولة بعضها على بعض الذي لا يمنع كون المقولة مقولة لها وبين تقدم أصناف الموجود ، وما يجرى مجراه ، بعضها على بعض ، الذي يمنع كون الموجود ، أو ما يجرى مجراه ، مقولة لها .

وقد علمت من تحصيل ما سلف لك ذكره وانضح لك أن الوحدة والنقطة ليستا من الكم ؛ وأن المادة والصورة هما من الجوهر . وأما قولهم إن الوحدة في العدد ،

(١) ومقول : ومقولا || محتاج : محتاج د ، سا ، عا ، م ، ن ، ي || (٢) في وجوده : لوجوده ع ، ي ؛ في وجوده لوجوده || تكون علة : تكون في علة ع || (٦-٧) لأن هذه ماهية إنسانية : ساقطة من د || (٦) هذه : هذا ي || هذه ماهية : هذه ع || (٧) كما : + أنه إنما || لأن الجوهر موجود : ساقطة من د ، م || (٨) إذ : إذام || (١٠) كانا : كان د ، سا ، عا ، هـ ، ي || (١١-١٢) وهو غير معنى . : في الوجود : ساقطة من ن || (١٥) لك : ساقطة من سا || الفرق بين : الفرق وبين س || (١٦) المقولة : ساقطة من م || (١٧) كون الموجود : كون الوجود ب ، م ||
أما : إمام .

والعدد من الكم فلوحدة من الكم، فهو قول المجازين أيضا. فليس كل شيء يوجد في نوع مقولة فهو منها، وإلا فالأعراض كلها جواهر؛ إذ هي موجودة في أنواع الجواهر. بل لو كانت الوحدة موجودة في العدد وجود النوع في الجنس. ثم كان العدد نوعا من الكم لكان يجب أن تكون الوحدة من مقولة الكم؛ فاما إذا كانت الوحدة في العدد وليست بعدي؛ ثم حمل على العدي شيء؛ فليس يجب أن يحمل عليها؛ فليس ما قالوه واجبا. ٥ ولو كان ما قالوه واجبا؛ لكان بالحرى أن تكون يد الإنسان إنسانا، ورجل البقرة بقرة أو حيوانا.

وأما المبحوث منه من حال العدم فيكشفه إذا عرف أن العدم قد يقال على الضد وقد يقال على العدم الذي ليس بضد؛ فاما الأعدام التي يعني بها الأضداد، فإن الأضداد قد تسمى أعداما، كما ستعرفه. فهي تشارك المقولة. فاما الأعدام الحقيقية، فلأنها ليست ذوات، بل أعدام ذوات. والمقولات هي مقولات ذوات وأموار وجودية؛ والأعدام لاحصة لها من الوجود والحقيقة. وإنما وجودها في موضوعها وجود بالعرض كما يتبين. فإن دخلت في مقولة دخلت بالعرض؛ والدخول في المقولة بالعرض ليس دخول النوع في المقولة، لأن النوع يدخل في جنسه بالذات. وإذا لم يكن وقوع المقولة على الشيء وقوع الجنس، لم تكن جنسا له؛ وإذا لم تكن جنسا له، لم تكن مقولة بالقياس إليه حتى تشمله شمول المقولة لما تحتها من الأنواع. فالأعدام لا تدخل في هذه المقولات. ١٥

واما ما قيل في الشمال والجنوب وفي التغذى، فينبغي أن تعلم أولا أن ظنون هؤلاء المتخلفين بأن الشيء يدخل في مقولات شتى ظنون فاسدة؛ وذلك أن لكل شيء ماهية وذاتا واحدة؛ وإن كانت له أعراض شتى. ويستحيل أن تكون الماهية والذات الواحدة،

(٢) هي : ساقطة من د || موجودة : ساقطة من ع || (٣) الجنس : الجسم ه ||
 (٤) فاما : أما د ، ع ، م ، ه ، ي || وليست : وليس س || (٦) ولو : وان سا ||
 ما قالوه واجبا لكان : ساقطة من د || (٨) وأما المبحوث : والمبحوث د ، ع || ع : منه ع ، ي || فيكشفه : فيكشف د ، ع ، م ، ه ، ي ، فيكشف م ، ن || (٩ - ١٠) الأضداد قد تسمى أعداما : الأعدام قد تسمى أعداما س || كما : ساقطة من ع || تشارك : + ف ب ، س || فاما :
 وأما س || (١١) ذوات : ذواتا ه || (١٢) وانما : إنما || (١٣) يتبين : + لك ي
 (١٥) وإذا لم ... له : ساقطة من د || (١٦) فالأعدام : والأعدام ن || (١٧) وأما : فاما سا ؛
 أما ي || ما قيل : قيل س || وفي : وعاء || التغذى : التغذى سا || (١٨) ذلك أن : ذلك لأن د ، م ، ن ||
 ماهية : ماهية ه || (١٩) واحدة : ساقطة من س ، م ، ن ، ي .

من حيث هي تلك الذات والمساهية ، تدخل في مقولة ما وفي مقولة أخرى ليست هي ؛ لأنها إن تقوم في ذاتها بأنها جوهر ، امتنع أن تقوم بأنها ليست بجوهر . فإن دخلت في مقولة بذاتها ودخلت في أخرى بالعرض ، فلم تدخل في الأخرى دخول النوع في الجنس ؛ لأن الأمر الذي بالعرض لا يقوم جوهر الشيء ؛ وما لا يقوم جوهر الشيء لا يكون جلسا له ؛ وما لا يكون جلسا للشيء لا يكون مقولة تشملها .

وقد يُلط في هذا الباب شيء واحد ؛ وهو ما لقائل أن يقوله إن الجسم ، بما هو جسم ، حقيقة ذات ؛ وبما هو أبيض ، حقيقة ذات لا محالة ليست هي حقيقة ذات الجسم ، فإن كان الجسم جزءا منه ، وكان معنى الأبيض أنه جسم أبيض ؛ أو كان لازما لجزء منه ؛ إن كان الأبيض ليس جسما أبيض ، بل شيئا هو أبيض ، لكن يلزم أن يكون ذلك الشيء جسما ، فيجوز أن يكون لهذا الذي هو جزءه أو لازم مقولة تقال على ذاته . وأما الأبيض فهو شيء غيره ، وإن قارنه وله حقيقة ذات غير حقيقة ذاته . وليست المقارنة بموجبة أن لا تتغاير الدوات ؛ فيجب إذن أن يكون للأبيض ، بما هو أبيض ، مقولة تخصه ذاتية له .

وهذا الشك ينحل من وجوه ثلاثة : أحدهما أنه يجب أن تعلم أنه ليس كل معنى اقترب بمعنى يوجب أن يجعل له ذاتا أحدية تصلح أن تجعل مستحقة الوقوع في جنس مفرد أو لحصوله جنسا مفردا . فإذا كان هذا غير مسلم ، لم يلزم ما ذهب إليه المتشكك .

وبما يتضح به أن هذا غير مسلم فهو من وجهين : أحدهما أنه لو كان هذا حقا ، لكان الإنسان مع البياض ، بل الإنسان مع الفلانة ، سيصير ذاتا متحدة ، وهي كاية ، ويجب لها أن تكون نوعا يجب له أن يصير الإنسان جنسا . والثاني أنه لو كان هذا حقا ، كان يكون الجوهر مأخوذاً مع كل مقولة مقولة تحدث على حدة غير المقولات الأخرى ،

- (١) من حيث هي : من حيث هـ || (٣) ظم : ثم س || (٥) لا يكون .. جنسا للشيء : ساقطة من س ||
 (٦) شيء : للشيء ع || (٧) هو أبيض : أبيض ي || (٧) فان : وان ن ، هـ ؛ إن د ، م ، ي ||
 (٨) أو كان : وكان هـ || لجزء منه : + فيا ي || (٩) إن كان : + معنى س || ليس : ساقطة من عا ||
 شيئا هو : شيئا وهوس ، م ، ي || (١١) ذات : ساقطة من س || (١٢) إذن : ساقطة من ن ||
 للأبيض : الأبيض سا || تخصه : + وتكون ع ، هـ ، ي || (١٣) الشك : التشكك س ||
 (١٣) اقترن : يقترن هـ || أحدية : آخريه س ، م ، ي || (١٥) لحصوله : يخص له ب ||
 (١٦) فهو من وجهين : وجهان هـ ، ي || (١٧-١٨) ويجب لها : ووجهان ؛ ساقطة من عا .

إذ كان ذلك لا يقال عليه شيء من المقولات التسع قول التواطؤ؛ فإن ذلك ما كان يكون كيفية ، ولا يحد بمحددا ، وإن كان يكون مكيفا ، ولا كمية ، ولا يحد بمحددا ، وإن كان يكون ذا كم ؛ فإن الذات إذا حصلت بالفعل ، فما يلحقها لا يحد لها نوعية مخصوصة ، ولا جنسية مخصوصة ، لأن ماهيتها الذاتية تكون واحدة مستقرة ، ولا يصير لها ماهيات أخرى بالنسب والإضافات العرضية .

وأما الوجه الثاني من الأوجه الثلاثة الأول فهو أنا إن وضعنا أن مجموع جوهر وكيفية يستحق أن يكون واقعا في مقولة ، فليس بصحيح ما قالوه من أن الأبيض ، من حيث هو ذوبياض ، فهو من مقولة الكيف . فإن الكيف إن غنى به ذو كيف ، فليس البياض في هذه المقولة ، وذلك لأنها كيفية ، لا ذات كيفية ، وإن غنى بها الكيفية ، فليس المكيف بالبياض ، وهو الأبيض ، داخلا في هذه المقولة دخول ما يدخل في المقولة ، ١٠ إذ لا يحد المكيف الأبيض محدودا بالكيفية والبياض .

وأما الثالث فإن المكيف ، وإن كان له ، من حيث هو مكيف ، حقيقة وحدانية ، فلا يحتاج إلى أن يقع في غير مقولة الجوهر؛ فإن الشيء الذي هو المكيف قابل لرسم الجوهر؛ إذ الجملة الواحدة الحاصلة من جسم وكيف ، إن كان يصلح لها اتحاد حقيق ، فإنها ، من حيث هي واحدة ، موجودة لا في موضوع ؛ وليس يمنع كون الجسم ، الذي هو جزء ١٥ الجملة ، من مقولة الجوهر ، أو موجودا لا في موضوع ، أن يكون المجموع كذلك ؛ ولا يوجب أن يكون الجزء الثاني ، وهو الشكل ، كذلك .

فلا يمتنع أن يكون جزء الشيء يدخل في المقولة التي يدخل فيها الشيء . وكيف ، ومن المشهور أن أجزاء الجواهر جواهر ؛ ومن المتيقن أن الخمسة جزء العشرة ، وهي من العدد

(٢) يكون مكيفا : مكيفا د || (٣) لا يحد : لا يصلح س || (٤) ماهيات : ساقطة من س ||
 (٦) الأوجه : الوجه ه || (٧-٨) هو ذو : له ع || (٩) بها : به ه || (١٠) المكيف : المكيف س ، للكيف د ||
 (١٣) يحتاج إل : يحتاج م || (١٤) الحاصلة : الخالطة م || يصلح : يصح د ، ن ه || (١٥) يمنع : ساقطة من ه || كون : ان ع || (١٦) موجودا : موجود د ه || أن يكون : أن لا يكون ع ، م ، ي ||
 (١٧) أن يكون الجزء : أن الجزء ع || فلا يمتنع : ولا يمنع س ، ع ، ع ، م ، ي || (١٨) المقولة : مقولة د || (١٩) الجواهر : الجوهر س || جواهر : ساقطة من د ، م || التيقن : + به س ، م ، ي .

كالعشرة ؛ والخمسة جزء الستة ، وهى والستة عدد . ولا يجب ذلك أيضا ضرورة ، فإن الجزء الثانى من الستة ، أعنى الواحد ، ليس بعدد . وكذلك إن كانت الجسمية لازمة للأبيض ؛ فليس يمنع ترك الالتفات إليها أن يحمل جنسها على ملزومها حمل مقوم غير لازم ، فيكون الأبيض ، وهو شئ ذو بياض مقوما له أنه موجود ، لا حالة ، لا فى موضوع .

لكن لقائل أن يقول : إن هذا يكون لازما له ولا يكون مقوما لهايته ، لأننا لا نمنع أن يكون الشئ ذو البياض ليس بجوهر ، بل هو عرض ؛ وأن يكون العرض قد يعرض للعرض . وقد اتفقتا فيما سلف على أن ما كان كذلك فهو غير مقوم ، بل ربما كان لازما . وإذا كان مانحن في ذكره ليس مقوما للشئ ، بل هو لازم لهايته ؛ لم يكن جنسا له ؛ فلا تكون الجوهرية جنسا للشئ ذى البياض ؛ كما لم يكن الجسم .

فإن قال قائل هذا ، وقال الحق ، فالمعتمد فى جوابه أنه ليس يجب أن يكون لكل شئ جنس ومقولة ؛ بل ما يكون له وجود متحد نوعي ويشاركه فى بعض ذاتياته شئ آخر . وإذا شئت أن تعلم أن كون الشئ ذا بياض ليس يؤدي إلى اتحاد ، فانظر هل كون الشئ ذا بياض يحمل الشئ محصلا موجودا بالفعل ، فعل فصل اللون باللون وفعل فصل الحيوان بالحيوان ، فتجد الشئ إنما يتحصل شيئا بأن يصير جسما أو كيفية أو شيئا آخر ، فحينئذ يلزمه أو يعرض له أنه ذو بياض ؛ ولولا انضمام الجسمية إليه لما تحصل .

لكن لقائل أن يقول : إن العشرة أيضا إنما تحصل عشرة بانضمام خمسة إلى خمسة ، وليس ذلك اتحادا حقيقيا ؛ ومع ذلك تجعله نوعا ، وتكون الخمسة قد تقوم العشرية ، فنقول :

(٣) للأبيض : ساقطة من سا || ملزومها : ما ملزومها م || (٤) له : به || أنه : لأنه ي ||
لا فى : لا فى سا || (٦) الشئ : ساقطة من ع || (٨) واذا : فاذا ؛ وإذ || مانحن :
الذى نحن م || (١٠) ليس يجب : يجب س || (١١) بل ما : بل لما ن ، ه ، ي || (١٢) واذا :
وان ما || (١٣) اللون : ساقطة من م || (١٤) يحصل : يحصل م || شيئا : شئ . ه ، ي || (١٥) أو يعرض :
أن يعرض ع || (١٧) ذلك : اتحاد ، ن || العشرية : العشرة ، د ، س ، ه ، ي .

- إن كلامنا في اجتماع ما يجري مجرى الجنس إلى ما يجري مجرى الفصل ؛ وبالحلمة في جميع المحمولات ، حتى يتعد طبيعة ؛ وليست الخمسة بمنحس للعشرة . ولا الأخرى بفصل لها ، ولا حصول العشرة هو بأن تجمع هذا الجمع ، وإن كان يلزمه هذا الجمع ، ولا العشرة تحستان ، بل العشرة عشرة واحدة . وإنما العشرة عشرة واحدة ، لا بالاتفات إلى هذه التفاريق ، بل من جهة أخرى . وستعلم هذا بالحقيقة في صناعة أخرى ؛ وإنما كلامنا في النحو من الجمع الذي بين الشيء وبين ذى البياض ، وحكنا أنه لا يوجب الوحدة الحقيقية فيه . ولذلك نقول : إن الخمسة والخمسة لا توجبان الوحدة ؛ بل هناك اعتبار آخر ، يعرفه أرباب صناعة أشرف من هذه الصناعة هو الموجب للوحدة ؛ بل نقول إن الحيوان والناطق ، من حيث هذا عام وذلك مميز ، فليس يوجب اجتماعهما اتحادا ؛ بل إنما يوجب شرط زائد على ذلك الاجتماع .

١٠

- ومما يجب أن يقال في هذا الموضوع : إن كل واحد من مقولات الأعراض قد يقال مفردا كالكية ؛ ويقال مؤلفا ، وتأليفه على وجهين : أحدهما مع الجهر ؛ كتأليف جوهر ولون ، أو جوهر ومقدار ؛ والآخر مطلقا غير معين الموضوع ؛ وهو المفهوم من الأسماء المشتقة ، كقولنا أبيض ؛ فإن المفهوم منه شيء ذو بياض ؛ لا ندرى أهو جوهر أم عرض ، أى من اللفظ ، بل يلزم ذلك من المعنى لزوما ؛ وكذلك ذو درعين . والجنس بالحقيقة هو الأول ؛ وسيقال في هذا زيادة قول من بعد .

١٥

(١-٣) جميع المحمولات : ساقطة منى || (٢) طبيعة : الطبيعة || العشرة : العشرة سا ، م ، هـ ، ي || لها : له ي || (٣) حصول : ضولى || بأن : أن ع || هذا : لهذا ي || وان : فان ع || وإن ... اجمع : ساقطة من س || (٤) واحدة : ساقطة من د ، ن || (٥) لذلك : كذلك سا هـ || (٦) والخمسة : ساقطة منى || (٨) هو : وهو س ؛ هـ ، د ، ع ، سا ، م ، ن ، هـ ، ي || الموجب : الموجبة د ، ع ، سا ، م ، ن ، هـ ، ي || (٩) حيث هذا : حيث هو هذا ع || اجتماعها : اجتماعها س || شرط : + واحد سا || (١٠) ذلك : هذا س || (١١) يقال : تقول ي || واحد : واحدة ع ، ي || مقولات : مقولة سا ، ع ، م || (١٢) وتأليفه : تأليفه س || أحدهما : + يكون ع || (١٤) منه : ساقطة من ب ، س || أهر : أنه هـ ، ي || أم : أرد ، م ، هـ ، ي .

[الفصل الخامس]

فصل (٥)

في تعريف حال عدد المقولات

- قد بقي مما يتصل بالبحث الذي نحن فيه النظر في تصحيح المدد الذي لهذه المقولات
- ٥ وأنه إن لم يمكن حصرها في عدد أقل ، فليس يمكن بسطها إلى عدد أكثر . وهذا شيء يحاوله جمهور المنطقيين ؛ وما أراى أنى به حق الوفاء ؛ فإن السبيل في تصحيح ذلك يخرج إلى أنحاء ثلاثة من النظر : أحدها أن يبين أنه ولا واحد من هذه المقولات إلا ويقال على ما تحت قول الجنس ؛ وهذا يحوج إلى أن يبين أن حملها على ما تحتها ليس على سبيل الاتفاق في الاسم ؛ وليس على سبيل حمل معنى واحد مختلف بالتقدم والتأخر ؛ فيكون على سبيل التشكيك ؛ ولا ؛ أيضا على سبيل قول اللوازم التي تقال على ما تحتها بالسوية ، من غير اختلاف ، ولكن لا يكون من المقومات ؛ بل يكون من اللوازم أو الأمور الإضافية التي لا تقوم بها ماهية شيء . فإذا بينوا أن حمل المقولة على ما جعلوه أنواعا لما حمل بمعنى واحد مقوم لماهية تلك الأنواع ، وليس على سبيل أحد الوجوه المستثناة ، كان كل واحد منها جنساً بالحقيقة لما جعل نوعا له ، ولم تكن نسبة واحد منها إلى ما جعل نوعا له نسبة العرض إلى النسعة ؛ أو نسبة الموجود إلى العشرة ، أو نسبة النسبة إلى عدة منها ؛ كالأين ومتى والحدة والفعل والانفعال . فإنه إن كانت الكيفية مثلاً ليست تقع على الأشياء المجمولة أنواعا لما على شرائط وقوع الجنس ، ولكنها كانت تقع عليها على سبيل اللوازم ، وإن كانت بمعنى واحد ، لم تكن جنساً لما تحتها ؛ بل إن كان حمل ما تحتها على ما هو أخص مما تحتها حمل مقوم ؛ صار كل واحد مما تحتها بالحقيقة هو الجنس الأعلى ؛ وكان مثلاً الجنس الواحد منها هو الذي يسمى كيفية انفعالية واقعالات ؛ والجنس الآخر مثلاً الملكات والحالات
- ١٠
- ١٥
- ٢٠

- (٥) وأنه : + كيف إذ ه || (٦) يحاوله : يحاولونه سا || وما : وأما ب : س ||
- (٧) من النظر : ساطعة من ع || أن يبين : ساطعة من س || (٩) حمل : ساطعة من سا ، ن ||
- (٩) التأخر : تأخرس || (١٠) اللوازم : اللازم ب || (١١) بل يكون من : بل من ع || اللوازم : اللازم س ||
- س || أوالأمور : أو من الأمور ع ؛ والأمووع ، ي || (١٢) يتنوا : تنوا سا || لما : ساطعة من د ||
- (١٧) كانت تقع : تقع ب ، د ، س ، ن || (١٩) حمل مقوم : ساطعة من س .

فكانت الكيفية مقولة على هذه ، لا على سبيل قول الجنس ، بل على سبيل اللوازم ، كان عدد الأجناس ، التي هي بالحقيقة أجناس عالية ، فوق العدد المذكور . وهذا الوجه من تدقيق النظر هو شيء لم يشتغل به أحد من سالف .

- والوجه الثاني أن يبين الأجناس خارجاً من هذه المذكورة بقسمة الموجود إلى أن تنتهي القسمة المحصلة إلى هذه ؛ وإن سوح في أمر التقويم للذات ، وهو أيضاً ما لم يبلغنا عنهم .
- فيه شيء حقيق ؛ وسنورد ما قالوا من بعد . وإما أن يبينوا بوجه آخر غير القسمة بياناً أنه يستحيل أن يكون جنس غير هذه الأجناس ، إن كان إلى مثل ذلك سبيل . وما عندى أنهم عملوا شيئاً يعتد به في ذلك .

- ونبتدئ الآن فنذكر واحداً من انحاء القسمة المشهورة فيه لتأمل حاله ؛ ثم نتكلف قسمة تقرب إلى هذا الغرض السبيل ، من غير أن تضمن موافاة الحقيقة بها فيه .

- فأما القسمة المشهورة فيها ما قاله بعضهم : إن الجوهر واحد من المقولات ، لا شك فيه ؛ فإذا قسمنا التسعة ، التي هي الأعراض ، إلى تسعيتها ، تمت المقولات عشرة ، فقال : إن العرض إما أن يكون مستقراً في موضوعه غير وارد عليه بسبب غيره من خارج ، ولا محتاج إلى نسبة إلى ذلك الخارج ؛ وهو أقسام ثلاثة : كمية وكيفية ووضع ؛ وإما أن يكون وارداً عليه من خارج ؛ بحيث لا تكون له فيه حاجة إلى أمر ينبعث من نفسه ، بل بكيفية وجود أمر من خارج يستند إليه ؛ وهو أقسام ثلاثة : الأين ومتى وله ؛ وإما أن يكون هناك أمر إنما يتم بينه وبين شيء من خارج ؛ وليس من خارج فقط ؛ وهو أقسام ثلاثة : المضاف والفعل والانفعال . ثم أحكم أمر هذه الثلاثية ونوّه بذكرها جاريّاً على المادة

- (١) فكانت : وكانت ع || كان : فكان ع ، ه ، ي ؛ وكان د ، سا ، ع ، م ، ن ||
- (٢) خارجاً : خارج ه || (٣) ما : ماد ، س ، ن || (٤) جنس : ساقطة من ن ||
- (٥) لتأمل : وتأمل ه || (٦) موافاة : موافاة ع || (٧) عشرة : العشرة ه ، ي ||
- (٨) قال : وقال ع || وارد عليه : وارد سا || (٩) محتاج : محتاج ي || نسبة إلى : نسبة س ||
- وضع : موضوع د ، م ، ن || (١٠) بكيفية : كيفية د ، سا ، ع ، م ، ن ||
- (١١) شيء من : أمر من س ؛ شيء م ، ن ، ي ؛ ساقطة من د || (١٢) المضاف والفعل والافتعال : الفعل والأفعال والمضاف سا || (١٣) الثلاثية : الثلاثة ن .

التي جرت من استعمال الخطابة في بعض مسائل الفلسفة ، حيث يقولون في تقرير الثلاثية : إن الثلاثية عدد تام . ولذلك لا يقال كل وجميع إلا للثلاثة ، والتساويح مثلثة ، والحركات ثلاث ، والأقطار ثلاثة ، وما أشبه ذلك

فهذا ما قالوه ؛ وقد علمت أن هذا شيء على سبيل تقرير غير قريب . ولكنه يمكن أن يدعم هذا المأخذ ويؤكد قليلاً بأن يقال : إن كل عرض فلا يخلو إما أن يحوج تصويره إلى تصور شيء خارج عن الموضوع له ، أولاً يحوج إلى ذلك . والذي لا يحوج إلى ذلك على أقسام ثلاثة : إما أن يكون ؛ وإن لم يحوج إلى ذلك . فقد يحوج إلى وقوع نسبة في أشياء هي فيه ليست خارجة عنه ؛ وإما أن لا يحوج إلى ذلك البتة . فإن كان محوجاً ، فهذه الحاجة تجعل الموضوع منقسماً بوجه ما حتى تكون له أجزاء لبعضها عند بعض حال متغيرة في النسبة ؛ وذلك هو مقولة الوضع ؛ إذ ذو نسبة أجزاء الجسم بعضها إلى بعض أن كل واحد منها أين هو من الكل . فإن هذه هي الاختلافات التي تعرض لها بالذات ، من حيث هي أجزاء منقسم . والذي يكون بأعراض أخرى كألوان وروائح ، فإنها لا تكون إلا بعد ذلك وتكون بعد النسبة القاسمة الحاصلة بينها ، بما هي أجزاء قد قسم بها الشيء ؛ بل يكون ذلك الاختلاف بغيرية يصير بها كل واحد مخالفاً للآخر في عارض ، ولا يصير للكل بها هيئة واحدة يمتد بها ، وليس عرضياً إلا في حال تكون للكل بسبب نسب الأجزاء بعضها إلى بعض في أمر ما يكون ذلك حالاً واحدة للكل . فيشبه أن يكون هذا هو الوضع للكل والإضافة للأجزاء .

وأما إذا لم يكن تصور ذلك محوجاً إلى نسبة تقع فيها ، فلما أن يكون أثراً لذاته يجعل الجوهر بحيث يصير له من جهته أن يمكن عده بواحد يفرض فيه عدداً متصلاً

(١) تقرير الثلاثية : تقرير الثلاثية س ، ع || (٢) إن الثلاثية : ساقطة من س ، م ، ع ||
ولذلك : وكذلك ن || (٣) ما أشبه : لما أشبه د || (٤) سبيل تقرير : سبيل التقرير ن ||
لكنه : لكن ع || (٥) له : ساقطة من د ، سا ، ع ، م ، ن || إلى ذلك : ساقطة من د ، سا ، ع ، م ، ن || الذي لا يحوج : الذي يحوج ن || (٦) وإن لم : وإما أن م || (٧) فإن : وإن ع ، ع ||
(٨) أن كل : إذ كل حاشي || (٩) هذه هي : هذه س || (١٠) منقسم : منقسم س ،
تنقسم سا ، ع ، م ، ن || (١١) بينها : ساقطة من ع || (١٢) بها : ساقطة من ع || مخالفاً :
مخالفاً د ، مفايراس || (١٣) — (١٤) بها هيئة : بها ماعية نج ، س ؛ نهاية ع ، ع || (١٥) حالاً :
حالة ن || للكل : في الكل ه || هذا هو : هو س || (١٦) بواحد : بواحدة سا ، م .

أو منفصلاً ؛ وهذا هو الكية ؛ وإما أن لا يكون كذلك فيكون هيئةً حاصلةً في الجسم لا يحوج تصورها إلى أن تحمل للجسم نسبة إلى شيء بقوة أو فعل البتة ، حتى يصح تصوره ؛ فهذا يسمى كيفية

فأما الوضع فيوجب نسبة ما لأجزاء الجسم بالقوة أو بالفعل بعضها إلى بعض ، وأما الكم فهو يوجب نسبة ما للكل إلى جزء أو أجزاء بالقوة . ويشتركان ، أعنى الوضع والكية ، في أنهما يشيران إلى قسمة وكثرة بوجه من الوجوه حتى يصح تصورها . فكل هيئة لا توجب قسمةً بوجه من الوجوه في تصوره ولا توجب في ذلك نسبة إلى خارج فهو كيفية . فينبى إذن أن هذا القسم على وجوه ثلاثة .

وأما الذى يوجب نسبة إلى خارج ، فإما أن يوجب نسبة تجعل الماهية مقولة بالقياس إلى المنسوب إليه ، ويكون هناك انعكاس متشابه في معنى النسبة ؛ وهذا هو الإضافة ؛ وإما أن تكون النسبة لا توجب ذلك ؛ فينبى ذلك إما أن تكون إلى الجواهر أو إلى الأعراض . وأما الجواهر فإنها لأنفسها لا تستحق أن تحمل لها أو إليها نسبة ؛ بل إنما تستحق لأموار وأحوال فيها تختص بها . فإذا المعتبر ما يكون إلى أعراض ، فلك الأعراض إما أن تكون من أعراض النسبة أو من غير أعراض النسبة . وأما النسبة إلى أعراض ، هي نسبة ، فهى من الأمور التى تتسلسل إلى غير النهاية . ومع ذلك فإن النسبة إلى النسبة تؤدي في آخرها إلى نسبة إلى الشيء الأخير الذى إليه النسبة ؛ وتستقر عند أول غير منسوب ؛ وإلا ذهب إلى غير النهاية ؛ فتكون النسبة الحقيقية الأخيرة إنما هى إلى الأعراض التى لانسبة فيها ؛ فتكون إما إلى كية وإما إلى كيفية وإما إلى وضع .

والأشياء لا تنسب إلى الكيات كيف اتفق بل يجب ، إن نسبت إليها ، أن تنسب إلى كية تجعل جوهرًا ذا كم مقداراً لجوهر آخر ؛ يقدره بمقدار ذاته أو بمقدار حاله ؛

(١) وإما : فأما م || (٢) لا يحوج : لما يحوج د || (٤) بالفعل : بالفعل ب || (٦) وكثرة : الكثرة د ، ع ، عا ، م || تصورها : تصورها ب ، س || (٧) فهو : فهو ع || (٩) إلى خارج : ساقطة من د ، ع ، م || (١٠) الإضافة : المضاف عا || (١٢) تجعل : فعل ي || (١٣) فإذا : فإذا د ، ع ، م || (١٥) الأمور : + النسبة ه || إلى النسبة : ساقطة من عا || (١٦) النسبة : نسبة سا || الأخير : الآخر د ، سا ، ع ، عا ، م || (١٩) إليها : لها د || أن تنسب : أن تكون تنسب د ، ن || (٢٠) مقداراً : مقدار م ، ن ، ه || آخر : ساقطة من م ، ع ، ي .

ولا يكون لحال من أحوال الجسم مقدار قار في مقدار الجسم غير مقدار الجسم ، بل يجب أن يكون مثله مقداراً غير قار، فيكون لحالة غير قارة . وكل حالة غير قارة تسمى حركة . فتكون إذن هذه النسبة إما بمقدار يصير أوجوده في جسم جسم آخر بحال، وهو أن يكون يحويه أو يحتوى فيه، وهذا هو الحاوى، أو بمقدار الحال على ما وصفنا، وهذا هو الزمان . فإذا النسبة إلى الكم لا تخلو إما أن تكون نسبة إلى الحاوى أو إلى الزمان . والنسبة إلى الحاوى أبداً إما أن تكون نسبة إلى حاو لا ينتقل بانتقاله ولا يلزمه ، وهو الأين ، وهو إما نسبة إلى مكان أول أو مكان ثان ، وإما نسبة إلى حاو لازم عند الثقله ، وهذا كما يذهب إليه بعض المحصلين مقولة الجدة ؛ فكالمين أن أنواع المقولات التي تتبع من النسبة إلى الكم هي إما أين وإما متى وإما الجدة . وأما النسبة إلى الكيفية فينبغي أن تعلم أنه ليس كل كيفية تحمل الجوهر منسوباً إلى جوهر، بل كيفية تكون في هذا من ذلك أو من ذلك في هذا . فإذا كانت الكيفية من أحد الجوهرين في الآخر، لحال الذي تتكون فيه الكيفية من هذين دو مقولة أن يتفعل ؛ وحال الذي تتكون منه الكيفية هو مقولة أن يفعل .

فهذا ضرب من التقريب متكافئ لا أضمن صحته ومجاوبته لامتحان القانون ، إلا أنه أقرب ما حضرني في هذا الوقت ؛ ويمكن أن ترام فيه وجوه أخرى وتتكلف، ولورأيت في ذلك فائدة أو حجة حقيقية لتوخيت أن أقسم قسمة غير هذه تكون أقرب من هذا ؛ ولكن القريب والأقرب ، إذا لم يبلغنا الحق نفسه ، فهما بعيدان . فهذا القدر يكفينا في تعرف أحوال هذه العشرة .

فهذه الألفاظ العشرة ومعانيها هي التي تكون أجزاء لما يؤلف . وليس كل لفظ مؤلف بحسب المسموع واللسان يكون مؤلفاً بحسب استعمال أهل المنطق ، فإن عبد الله

- (١) مقدار الجسم بل : مقدار بل ه || (٣) إما : إما س || (٤) وصفا : وصف د ، ساء م ، ن || الزمان : + والنسبة إلى الزمان هو المقي ه || (٦) أبداً : ساقطة من د ، ع ، ن ، ي || نسبة إلى حاو : إلى حاو ن || (٧) أو مكان : أو إلى مكان ع || (٨) تتبع : ساقطة من ن || (٩) هي : ساقطة من ب ، س || (١٠) بل : + إلى س ؛ + تكون ساء || أو من : ومن عاء || (١١) الكيفية : كيفية ي || (١٢) من هذين : ساقطة من م ، ن || منه الكيفية : + هذين ساء ، هاء || يفعل : يتفعل م || (١٣) ومجاوبته : ساقطة من د || - حضر في هذا الوقت : حضر في هذا الباب د || (١٥) قسمة : بقسمة عاء || (١٨) فهذه الألفاظ العشرة : ساقطة من ب || الألفاظ : الأحوال بخ ، س || (١٩) مؤلفاً : لفظاً مؤلفاً ع ، ي .

وعبد الرحمن وتباط شراً وأمثال هذه الألفاظ ، وإن كانت مؤلفة بحسب اللغة ، فإنها لا تمد في المؤلفات بحسب نظر المنطقي ، إذ كان لا يراد أن يدل بأجزائها ، حيث جعلت ألقاباً وأسماءً شخصية ، على معنى أصلاً ؛ وإن كان قد يتفق أن يدل بها على معنى في موضوع آخر .

- و ربما كان اللفظ بحسب اللغة غير مؤلف ، وهو بحسب نظر المنطقي مؤلف ؛ كقول القائل : أعيش وتميش ؛ فإن همزة أعيش وتاء تميش تدلان دلالة لفظ مفرد دال على معنى مفرد . وأما يعيش بالياء ، فإنه ليس في عداد المؤلفات ، لأن الياء فيه تدل على نسبة إلى موضوع غائب فقط ؛ فليس فيه إلا مجرد الدلالة التي للكلمة ، أعنى الدلالة على موضوع غير معين ؛ وأما حيث تقول : أعيش وتميش ، بالهمزة والتاء ، فهناك تعين للموضوع ، وذلك زيادة دلالة على ما للكلمة . وسيوضح القول في هذا بعد .

١٠

- وهذه العشرة هي التي منها تؤخذ أجزاء الألفاظ المؤلفة التي تسمى أقوالاً ، وبعض ما يؤلف من معاني هذه يكون قضية وخبراً ؛ وهو الذي يصلح أن يصدق أو أن يكذب كقولنا : الإنسان حيوان ؛ وبعض ذلك ليس قضية وخبراً ؛ وهو الذي لا يصلح لذلك ؛ كقولنا : زيد الكاتب ؛ وكالتركيب الذي يكون للحدود والرسم ؛ وهو أن تكون الألفاظ التي تتألف يأتي بعضها إثر بعض على سبيل زيادة تعريف أو تخصيص
- للمعنى المتقدم على أنه هو ؛ وهو الذي يصلح فيه استعمال "الذي" ؛ نحو قولك : الحيوان الناطق المائت ؛ فإن ذلك كقولنا : الحيوان الذي هو الناطق الذي هو المائت ؛ وكالتركيب الذي

١٥

(١) اللغة : ساقطة من ن || (٦ - ٧) دال على معنى مفرد : ساقطة من م ، ي || (٧) معنى مفرد : معنى محصل || فانه ليس : فليس ب ، س || (٨) غائب : فانت م || (٩) أعيش وتميش : أعيش ب ، س || (١٠) القول : ساقطة من د || (١١) وهذه : هذه ع || (١٤) الكاتب : الاسكاف د ، س ، م ، ن ، ي || (١٥) على سبيل : كما سبيل ع || (١٧) كقولنا ، كقولك د ، ع ، م ، ي || . الناطق الذي هو : الناطق هو د || وكالتركيب الذي : + هو ي .

في الدعاء والمسألة والأمر والنهي والنداء وأشياء أخرى قد عدت في مواضع أخرى . فاما الألفاظ المفردة ؛ فلأنها لا تدل على معنى صادق ولا كاذب ؛ ولا تمنعها أو أحادها في النفس تكون صدقاً ولا كذباً الصدق والكذب الذي في المعاني ؛ بل إذا ألفت هذه الألفاظ على وجه من التأليف مخصوص دلت على معنى صادق أو معنى كاذب . ومعانيها إذا ألفت في الذهن . إن طابقت الوجود كانت صادقة ، أو كاذبة إن لم تطابقه . ثم هذه ، وإن لم تكن صادقة ولا كاذبة ، فهي أجزاء الصادقة والكاذبة .

تمت المقالة الثانية

(١) أخرى : أتردد ، ع ، م ، || (٢) فاما : + هذه د ، ع ، م ، ع ، ي || (٣) أو أحادها : رآحادها د ، ن || صدقا ولا كذبا : صادقا ولا كاذبا ي || (٤) إن لم تطابقه : ساقطة من س : .
ثم هذه : فهذه ه || (٥) تمت المقالة الثانية : ساقطة من د ، ع ، ع ، م ، ع ، + من الفن الثاني من إجلة الأولى في المنطق ، ولواجب العقل الحد بلانهاية ه ؛ + والحدقة رب العالمين ، وصلى الله على خير خلقه محمد وآله أجمعين .

المقالة الثالثة

من الفن الثاني

من الجملة الأولى من كتاب الشفاء

المقالة الثالثة

وهي أربعة فصول

[الفصل الأول]

فصل (١)

في الجواهر الأول والثانية والثالثة وبالجملة حال مراتب الجواهر
الكلية والجزئية في الجوهرية

- فلتكم الآن في مقولة الجوهر . فزعم قوم أن لفظة الجوهر ، إن أُريد إطلاقها على الأجسام وحدها ، أمكن أن يقال على التواطؤ والقول الجنسي . وأما على معنى أعم من الجسم ، فإنما تقع بالاتفاق أو التشكيك وقوع الموجود . وذلك لأن المهيولى والصورة أقدم في معنى الجوهرية من المركب والمفارق الذى هو سبب وجودهما ؛ وسبب قوام أحدهما بالآخر هو أقدم من جميع ذلك ؛ وأن المبادئ لا تقع مع ذوات المبادئ في مقولة واحدة . ومع ذلك فقد اعترفوا بأن كونها موجودة لافى موضوع أمر تشترك فيه جميعها ، وإن كان الموجود لافى موضوع لبعضها قبل بعض . وقالوا : إن الوجود إذا كان يقال على هذه بالتقدم والتأخر ، فلحق ” لافى موضوع “ به من بعد ، وهو معنى سلبي ، ليس يحمل الوجود فيها على مرتبة واحدة .

فقول : أولاً ، إن من هذه الجهات لا يلزم أن لا تكون مقولة الجوهر جنساً لما هو جسم ولما هو غير جسم . أما حال التقدم والتأخر وحال مشاركة المبادئ لذوات

(١) الثالثة : + من القرن الثاني د ، ن ؛ + من القرن الثاني من الجلة الأولى في المنطق هـ ||
(٢) وهي : ساقطة من هـ || فصول : + عناوين الفصول الأربعة بالتفصيل هـ || (٥) الأول : الأول د ، س ، م ، هـ ، ع ، ي ؛ الأول ع || (٨) والقول : وعلى القول ع ، هـ ، ع ، ي || (٩) الجسم : الجوهري || الموجود : الوجود د ، ع ، م ، ي || لأن : أذنا || (١١) وسبب : ساقطة من ما || وإن : فان ع ، م || (١٣) الموجود : الوجود د ، ع ، م || وقالوا : قالوا ع ، م ، ي || (١٤) الوجود : الموجود ع ، م || (١٥) فيها : فيها س ، ن || الوجود فيها : ساقطة من د || (١٦) هذه : الأحوال بلى .

المبادئ في الجنس وغير مشاركتها ، فأمر قد سلف لك منّا بيانه ؛ ومع ذلك ، فإن
الاجسام أيضاً ، التي لا تشك في اشتراك جميعها في جنس الجسم ، ليست سواء
في المرتبة ؛ بل بعض الأجسام أقدم من بعض .

وأما حديث الموجود الماخوذ في رَسْمِ الجوهر وأنه لا محالة واقع على بعضها قبل
بعض ، فهو شكّ وحقّه أن يحل فنقول : إنّ قولنا إنّ الجوهر هو الموجود لافي موضوع ،
لسنا نغني بالموجود فيه حال الموجود ، من حيث هو موجود ، لما نوضحه عن قريب .
ولو كان كذلك ، لاستحال أن تجمل الكليات جواهر ؛ وذلك لأنها لا وجود لها
في الأعيان البتة ؛ وإنما وجودها في النفس كوجود شيء في موضوع . ولو غني بالموجود
ولك ، وهو الموجود في الأعيان ، لكان الأمر بالحقيقة على ما يذهبون إليه ؛ وكان
دمضها قبل بعض ؛ بل يعنون بالموجود لافي الموضوع المعنى ؛ والمساهية التي تلزمها
في الأعيان ، إذا وجدت ، أن يكون وجودها لافي موضوع ؛ مثل ما يقال : ضاحك ،
أى من شأنه عند التعجب أن يضحك . وإذا شئت أن يظهر لك الفرق بين الأمرين ،
وأن احدهما معنى الجوهر والآخر ليس كذلك ، فتأمل شخصاً ما كريد ، إذا غاب عنك ،
أو نوعاً ما من الجواهر مع إمكان انصرامه من العالم ، لو كان عندك انصرامه ممكناً ،
أو نوعاً مما يشك في وجوده ، فإنك تعلم أنه ماهية ؛ إذا كانت موجودة في الأعيان ،
كانت لافي موضوع ؛ وتعلم أن هذا المعنى هو المقوم الأول لحقيقته ، كما تعلم أنه جوهر ؛
ولا تعلم أنه هل هو موجود في الأعيان بالفعل لافي موضوع ، بل ربما كان عندك معدوماً

(١) هنا : ساقطة من د ، سا ، ع ، م ، ن ، ي || (٤) الموجود : ساقطة من ع ||
الجوهر : ساقطة من ع || (٥) يحل : يحل د || قولنا إن : قولنا ع ، ن || (٦) لنا :
ليس ه || حال الموجود : حال الوجود سا || (٧) لاستحال : يستحيل س || (٨) وإنما :
وأما ي || كوجود : فكوجود ي || بالموجود : بالوجود د || (٩) - لكان : لكن س ||
(١٠) بعض : + فيه نج ، سا ، ع ، ع ، ه ، ع ، ي || الموضوع : موضوع س ، ع ، ه ، ع ، ي ||
(١٢) التعجب : التعجب ه || (١٣) وأن : ساقطة من ب || (١٤) نوعاً ما : نوعاً
س ، ع || (١٥) نوعاً ما : نوعاً من الجواهر مما نج ، س || (١٥ - ١٦) تعلم : ٠٠ في موضوع :
ساقطة من ن || (١٦) كانت لا : لا ع || لحقيقته : بحقيقته ع ، الحقيقة م || جوهر : جواهر .

بعد . فإن الوجود بالفعل في الأعيان لا في موضوع ليس مقوماً لماهية زيد ولا لشيء من الجواهر ؛ بل هو أمر يلحق لحق الموجود الذي هو لاحق لماهية الأشياء ، كما علمت ؛ فليس هذا جنساً ، بل الأول .

- ولذلك إذا كان شيء ماهيته هي الوجود ، وكان مفرها عن الموضوع ، لم يكن في مجلس . ولا يشارك الجواهر ، بمعنى أنها أشياء ومعاين إنما يلحقها الوجود ، إذا لحق بهذه الصفة ؛ بل لا يوجد أمر مقومٌ لذلك الشيء ولتوحيات الجواهر بالشركة . فإن ما هو ذاتي لذلك الشيء فنظيره عرضٌ لهذه ؛ كالوجود الحاصل كيف كان ؛ وما هو ذاتي لهذه التوحيات من مفهوم معنى الجوهرية غير مقولٍ على ذلك ؛ فإنه ليس هناك ماهية غير الوجود يلحقها الوجود .

- ١٠ فقد عرفت حقيقة كون الجوهر بصفة أنه موجود لا في موضوع ؛ وعرفت أن كون الجوهر بهذه الصفة أمر لا يندم فيه ولا تأخر ، وإن كان حصول الوجود ، الذي هذا الاعتبار مقيس إليه ، واقعاً بتقدم وتأخر ، كما أن المعنى الذي يقال به للإنسان ناطق لا يندم فيه ولا تأخر ، ولا اشتداد ولا ضعف .

وأما التميز بالفعل الذي يلحق ذلك ، والذي الفصل قوة أولى عليه وعلى غيره من الأمور ، ففيه اختلاف .

١٥

وأما الدليل على أن حقيقة الجوهرية التي أوضحتها لا تقدم فيها ولا تأخر أنك لا يمكنك أن تقول : إن كون الصورة في نفسها ماهية ، إذا وجدت في الأعيان لم تحتاج إلى موضوع ولم توجد فيه هو قبل كون المركب كذلك ؛ أو إن هذه الحقيقة في المركب في أنها كون بهذه الصفة متعلقة بكون الصورة على هذه الصفة ؛ كما تقول : إن وجود

(١) بعد ثان : قد بان أن ع ، ي || الوجود : الموجود || لماهية : بالماهية ه || لشيء : شيء م || (٢) لماهية : لماهيات س (٤) : لذلك : كذلك ي || (٥) ولا : علاء ، س ، ع ، م ، ن || إما : ساطعة من س || إذا : وإذا د ، م || (٦) ولتوحيات : أر كتوحيات س ، م || بالشركة : المشتركة د ، س ، م ، ن || (٩) يلحقها : فيلحقه ه ؛ يلحقه د ، س ، م || الوجود : الموجود د ، س ، ع ، ن ، م || (١٢) هذا : هوس || للإنسان : الإنسان ب ، د ، س ، س ، س ، م ، ع ؛ لا أنه د ، ي || (١٤) أول : أر علة ي || (١٦) وأما : أما ب ، س || فيها : فيه ب ، س ، ع || (١٨) هو : ساطعة من ما || أر إن : وإن س ، ع ، م ، م ، ه || في المركب : لركب ع ، ي (١٩) كون : ساطعة من ع || متعلقة بكون الصورة : متعلقة به بكون الصورة ي .

الصورة على ما هي عليه من كونها لافى موضوع قبل وجود المركب ؛ إذ وجودها قبل وجوده ، ووجوده متعلق بوجودها ؛ وذلك الوجود لها هو الوجود لافى موضوع . فلذلك هذا غير موجب أن لا يكون الجوهر جنساً ، إنما هو معنى ذات الجوهر .

ثم بعد هذا شكوك خاصة يجب أن تترك لآداب الواحق ؛ بل تقول : إن الجوهر إما بسيط وإما مركب ؛ أعنى من الأشياء التى منها تركب الجوهر ، أعنى المادة والصورة . والبسيط إما أن يكون غير داخل فى تقويم المركب بل هو برى مفارق ؛ وإما أن يكون داخلًا فى تقويمه ؛ والدخل فى تقويمه إما دخول الخشب فى وجود الكرسي ؛ ويسمى مادة ؛ وإما دخول شكل الكرسي فى الكرسي ؛ ويسمى صورة . والمادة هى ما لا يكون باعتباره وحده للركب وجودًا بالفصل ، بل بالقوة . والصورة ما إنما يصير المركب هو ما هو بالفعل بمحصلها . وجميع ذلك إما أن يوجد كليًا وإما أن يوجد جزئيًا . وإذا كان الجوهر ، إنما هو جوهر كما قدمته لك ، بما هيته التى يلزمها وجود فى الأعيان أو فى الأوهام ، ليس من حيث هو موجود فى الأعيان ، وإلا لكان المفهوم من لفظة الجوهر متشككًا لا متواطئًا ، كما قالوا ، بل إنما نعى بالجوهر الشيء الذى حق وجود الماهية الخاصة له فى الأعيان أن يكون لا فى موضوع ، وجب أن أن تكون هذه الماهية ، كالإنسان مثلاً ، لحقيقتها جوهرًا . فالإنسان إنما هو جوهر لأنه إنسان ، لا لأنه موجود فى الأعيان نحوًا من الوجود ؛ وإذا كان جوهرًا لأنه إنسان ، فالحقه من الواحق ، أعنى مثل الشخصية والعموم وأيضًا مثل الحصول فى الأعيان أو التفرع فى الذهن ، فهى أمور تلحق جوهرًا ؛ وأواحق الجوهر لوازم وأعراض ، لا تبطل معها جوهرية ، فتبطل ذاته ، فنكون قد لحقت غير الجوهر ؛ إذ الجوهر قد بطلت ذاته .

(١ - ٢) قبل وجود ٠٠٠ فى موضوع : ساقطة من د || قبل وجوده : قبل وجودها ب ، س ||
(٢) وذلك ؛ وكذلك س || (٣) هذا : + تكون ع || الجوهر : الجوهر د ، م || (٧) الخشب : الخشب د ، م || (٨) وإما : أوع || فى الكرسي : فى وجود الكرسي ع || (٩) والمادة : قائمة دى || هى : هوى || (١٠) ما إنما : ساقطة من ن ؛ ما إنما س ؛ ما م || بمحصلها : بمحصله دى || (١٣) لفظة : لفظ س ؛ دى || (١٤) الخاصة : الخاصة ع || له : به س || أن يكون : أن لا يكون ه || (١٥) لحقيقتها : بحقيقتها س ؛ دى || (١٥ - ١٦) لأنه إنسان : ساقطة من ج || (١٧) الحصول : حصول ه || (١٧ - ١٨) أو التفرع : والتفرع || (١٨) هى : هوى د ، ع ؛ م || أمور : أمر ه ؛ دى || الجوهر : الجوهر ع ، ن || أعراض : عراض ن || (١٩) إذ الجوهر قد بطلت ذاته : إذ بطلت ذات الجوهر دى .

فإن الأشخاص في الأعيان جواهر؛ والمقولات الكلّي أيضاً جودر؛ إذ صحيح عليه أنه ماهية حقها في الوجود في الأعيان أن لا تكون في الموضوع، ليس لأنه مقول الجوهر؛ فإن مقول الجوهر بما شكك في أمره قُطِّن أنه تلم وعرض؛ بل كونه علماً أمر عرض لماهيته؛ وهو العرض؛ وأما ماهيته فماهية الجوهر؛ والمشارك للجوهر بماهية جوهر.

- وكذلك فإن حد النوع، من حيث هو طبيعة، وحد الجنس أيضاً، من حيث هو طبيعة، محولان على الأشخاص التي لا يُشكَّ فيها أنها جواهر؛ فشاركها في حدّها فهو جوهر. ولو كانت إنما هي جواهر لأنها موجودة في الأعيان مكتتفة بالأعراض؛ لكانت جوهرية الأمور عارضة لماهيتها؛ إذ صح أن الوجود عارض في هذه الماهيات؛ ولكانت العوارض تجعل ما ليس في نفسه بجوهر جوهرًا؛ فيكون شيء عرض له أن كان جوهرًا؛ فتكون الجوهرية عارضةً لشيء. وإذ هذا مستحيل فكليات الجواهر جواهر في ماهياتها.

[الفصل الثاني]

فصل (ب)

في الجوهر الأول والثاني والثالث

- لكن الجواهر الأولى هي الشخصيات. والأول في الأمور المشتركة في طبيعة واحدة؛ قد يكون على وجهين؛ فإنه إما أن يكون أولاً في ذلك المعنى بعينه؛ كما أن الجوهر أول في الوجود بالقياس إلى العرض، وإما أن لا يكون في ذلك المعنى أولاً ولا أخيراً، ولكن يكون أولاً بوجه آخر ومعنى آخر.

- (١) جوهر إذ : + هو ع ؛ جوهر أو م || (٣) فإن مقول الجوهر : ساقطة من ع || شكك : تشكك سا || قطن : وظن ي || أنه : به ، د ، ع ، ع ، ي || عرض : عارض س || (٤) جوهر : الجوهرى || (٥) وكذلك : لذلك ساءى || (٦) التي : ساقطة من ساءى ، ع ، م ، ع ، ي || لا يشك : ولا يشك عاءى || (٧) فهو جوهر : جواهرى || (٨) لكانت : لكانى || لماهيتها : لماهياتهاى || صح : يصح س || الوجود : الموجود ، عاءى ، ع ، ي || في هذه : هذه ع || (١٠) جواهر : ساقطة من د || (١٥) لكن : ساقطة من ع || الجواهر : الجواهر س || الأول : الأول ب ، س ، ن || (١٦) فإنه إما : فإما د || أول : أقلى || (١٧) أخيراً : آتراً ، ساءى ، ع ، م ، ع ، ي .

فالجواهر الشخصية ليست أولاً في حقيقة الجوهرية ، وإن كانت أولى ، ووفق بين
الأول والأول ؛ فليس كل ما هو أولى بشيء فهو قبله به ، بل قد يكون أولى به إذا كانت
واحد الشيء وكلامه تكون له أكثرهما لغيره أو أقدم له في الوجود بل لغيره . والجوهريات
ليست أولى في حقيقة الجوهرية ؛ إذ تلك الحقيقة للماهية التي لها ولا تخالف فيها غيرها .

ولكن الجواهر الشخصية أولى بالجوهرية ؛ لأنها أولى من جهة الوجود ، ومن
جهة تقرير الأمر الذي باعتباره كان الجوهر جوهرًا ، وهو الحصول في الأعيان
لا في موضوع ، ومن جهة الكمال والفضيلة أيضاً ، ومن جهة السبق إلى التسمية .
أما من جهة الوجود فإن الجواهر الكلية ، من حيث هي كلية بالفعل ، فهي إما مقولة
بالقياس إلى الجزئيات بالفعل ، أو معتبر لها نسبة إليها . ووجودها ذلك أن تكون
مقولةً بوجهٍ ما على موضوعات ؛ فلا بد لها من الموضوعات . وليس يحتاج الشخص
في أن يكون شخصاً ، أي غير مقول معناه قولاً وجودياً أو هيمياً على كثرة ، إلى أن يكون
شيء آخر مقول عليه وعلى غيره ؛ وإلا لكان من شرط تقرير وجود كل شخص أن يكون
مع غيره . وإذا كل شخص مستغن عن صاحبه في تقرير وجوده ، فهو مستغن عن الكل .

فإن سأل سائل وقال : إن الكل ؛ كما إنما هو كلي بالقياس إلى الجزئي ، كذلك
الجزئي إنما هو جزئي بالقياس إلى الكل . وكما أن ماهية الجزئي ، من حيث هي ماهية
لا تتعلق بالكل ، بل من حيث هو جزئي ؛ كذلك ماهية الكل ، من حيث هي ماهية ،
لا تتعلق بالجزئي ، بل تتعلق ، من حيث هو كلي ، فالجواب عن ذلك أنه : ليس كلامنا
ها هنا في الكل والجزئي ، من حيث هما متضايقان ، بل نفي بالكل ما هو مقول على

(٢) بنى : الشيء ما || قبل به : قبله د ، سا ، م ، ن || يكون أول : يكون أولاً س ||
إذا : إذ د ، ع ، م || إذا كانت : إذا كان ه || (٤) أول : أول ع || الجوهرية : الجوهر ه ||
(٥) أول : أول س || (٦) وهو : وفي ع (٧) ومن : من ع || (٩) ووجودها : بل
وجودها ع (١٠) بوجه ما : بوجه ع || (١١) أي : إلى بخ ، د ، م ، ه ، أوه || معناه : في معناه ي ||
أي غير ... على كثرة : ساقطة د ؛ وفي بخ إشارة إلى أن هذه العبارة ليست " في نسبة من خطوط بل فاسل
وأغلب حاشية " || (١٢) شيء : شيئاس || مقول : مقول د ، ع ، ن ، ه ، م || وعلى : وعلى ع ||
(١٤) فإن : وإن د ، سا ، ع ، م ، ي || كما : ساقطة من سا || إنما : أنه ع ، ه ، ي ||
(١٤ - ١٥) كذلك الجزئي : ساقطة من د || (١٥) وكما : ساقطة من ب || (١٦) ماهية : ماهية
د ، ع ، م || (١٧) بل تتعلق : بل ب .

كثيرين ؛ وبالجزئى ما ليس متولاً على كثيرين ، بل هو واحد بالعدد ؛ كزيد وعمرو .
وهذا المعنى لا يتعلق بالكلى . ولسنا ننظر فى زيد وعمرو ، من حيث هو جزئى كليته ،
بل من حيث هو شخص مفرد ، الذى يقابل الكلى بمقابلة غير مقابلة المضاف . وهذا
لا يتعلق وجوده بطبيعة الكلى .

فإن قال قائل : إن الشخص بعينه ، كما لا يتعلق وجوده بأن يكون الكلى موجوداً ،
فالكلى أيضاً لا يتعلق بالشخص بعينه ؛ فنقول : ولسنا أيضاً نعتبر شخصاً بعينه ؛ بل
نقول : إن الطبيعة الشخصية على الإطلاق لا تعلق لها فى الوجود بوجود الطبيعة الكلية ،
من حيث هى كلية ، حتى لا بد من أن تكون شركة ؛ وأما الطبيعة الكلية فهى متعلقة
بشخص ما لا محالة .

فإن قيل : إن طبيعة الإنسان أقدم من طبيعة زيد ، فنقول : إنا لم نأخذ ماهية
الجوهر ، من حيث هى ماهية ، بل أخذناها ، من حيث هى ماهية كلية ؛ ثم حكمنا هذا
الحكم ؛ فهذا نحو تقدم الوجود .

فإن قيل : إنكم أخذتم أحدهما ، من حيث هو مضاف ؛ وأخذتم الآخر من حيث
ليس بمضاف ؛ فنقول : ليس لأحد أن يحكم علينا فيما نأخذه أى أخذ شئنا ، ثم نقضى عليه
بحكم إنما يصدق عليه عند ذلك الأخذ ؛ بل المأخوذ أى أخذ شئنا ، إذا حكمنا عليه
بكاذب ، فيثبت له أن يتازع .

وبعد ذلك ، القائمة فى ذلك هى أن المنطق إنما ينظر فى هذه الأشياء من حيث
هى كلية ؛ فإذا قايسها بالخارجات ، قايسها من حيث هى موجودة ؛ فيجب أن يأخذ
المقيس كلياً ضرورة والمقيس إليه من خارج مفرداً كما هو فى الوجود ؛ فهذا نحو . وأما

-
- (١) بالجزئى : بالشخص الجزئى س ؛ بالجزئى الشخصى هـ || بل هو : + هو د ||
(٢) حيث هو جزئى : حيث جزئى س ، ع ، عا || كلية : لكلية || (٤) طبيعة : بمقابلة ع ||
لا يتعلق : يتفق سا || (٦) فالكلى : والكل د || (٧) الطبيعة الشخصية : طبيعة الشخصية عا ||
الطبيعة الكلية : طبيعته الكلية د ، ن ؛ طبيعة الكلية م ، ي || (٨) تكون : + لها ع ، هـ ، ي ||
أما الطبيعة : أما طبيعته ن || (١١) أخذناها : أخذنا عا || (١٣) الآخر : آخر د ، سا ، م ||
(١٤) فإى : فإى عا ، عا ، م || نقضى : نحكم س || (١٧) النائدة : فالقائدة ي || ذلك :
ساقطة من سا || (١٨) كلية : متولة ج || قايسها : قايسا هـ || (١٨) بالخارجات : بالخارجات س .

نحو تنديده بحسب استقرار الأمر الذي هو المعبر في جوهرية الجوهر ، فهو أن الجوهرية هي المساهية التي من شأنها ، إذا وجدت ، أن لا تحتاج إلى موضوع . والجواهر الأول قد حصل لها هذا الأمر الذي قبست إليه المساهية ؛ والجواهر الكلية لم يحصل لها .

وأما حديث الكمال والفضيلة ، فقد قال قوم : إنها إذ كانت موضوعات وأصولاً لغيرها ، والموضوع والأصل أفضل ، فهي أفضل ، فهذا كلام جزافي ؛ فإنه غير بين فيه ٥ أن الأصل والموضوع يجب أن يكون أفضل ؛ بل ربما كان ذو الأصل ، الذي له الأصل وزيادة فضيلة ، أفضل من الأصل وأكمل . ولهذا ما كان كل شيء أفضل من الهوى . ولكن فضيلة هذه الشخصيات هي أن القصد في الطيبة متوجه إلى أن توجد هذه الأشخاص والأفعال والأحوال التي يجب أن تحصل ؛ فإن ما يحصل منها ولها .

وأما حديث السبب إلى التسمية ، فلا يذ أول شيء عرف أنه موجود لا في موضوع ١٠ فهي الأشخاص الجزئية ؛ وبالحرى أن تكون سابقة للأشياء كلها . إذ كانت موضوعات لكلياتها على سبيل "على" وموضوعات للأعراض على سبيل "في" ؛ فكان كل شيء وجوده إما بأن يكون مقولاً عليها أو موجوداً فيها . وهذه الجواهر الكلية فلأنها ، وإن كانت ثانية ، فإن لها فيها بينها تفاوتاً ؛ فالنوع منها أولى بالجوهرية من الجنس ؛ وذلك لأنه أشد مشاركة للجواهر الأول في ماهياتها ، لأنه يدل عليها دلالة أكثر من دلالة ١٥ الجنس ؛ لأنك إذا سئلت : ما زيد وعمرو ؟ فقلت : إنسان ، كان جواباً أتم من جوابك عنه بأنه حيوان ؛ فهناك لا تكون قد وفيت المساهية ، بل يكون للسائل إلى معاودة البحث سبيل . فكل ما هو أشد مشاركة للأول ، من حيث هو أول ، فهو أقرب إليه ، من حيث هو يتقدم به ويتأخر ، فهو أولى بالجوهرية .

(١) فهو ؛ وهو د ، س ، م ، ع ؛ وهي ع || (٢) الجواهر : الجوهر ع ، ه || (٣) لها هذا : لهذا ع ، م ، ع ؛ الذي : ساقطة من ه || قبست : تنب ع ؛ قبس ي || إليه المساهية : إليه ن || (٤) إذ : إن ع ؛ إذ س ، س ، ع ، ن ، ع || (٥) فهي أفضل : ساقطة من س ، ع ، م || بهذا : وهذا د ، س ، ع ، م ، ع ؛ كلام : الكلام ع || فإنه : إنه ب ، س || فيه : ساقطة من ن || (٦) فضيلة : فضلي || كان : ساقطة من س ، م ، ن || كل : ساقطة من ع (٨) الهوى : + وأكمل س || (٩) فإن ما يحصل : ساقطة من ي || فإن ما : فإنما ب ، م || ولما : ساقطة من ن || (١٢) للأعراض : الأعراض ع ، ه ، ع ؛ فكان : وكان ع || (١٤) بينها : بينها ع || (١٥) لأنه : لأنواع || أكثر : أتم ه || (١٦) إذا : ساقطة من س || جواباً : ساقطة من س || (١٧) بأنه : أنه ع || المساهية : + صفها ي || (١٩) يتقدم : + عليه س || ويتأخر : فتأخر س ، م ، ن .

وعلى أن حال الجنس : من حيث هو كلى ، من النوع الذى دونه كحال النوع من الشخص الذى دونه . وكما أن الشخص إنما صار متقدماً على النوع لأنه موضوع للجنس والنوع ، فكذلك حال النوع من الجنس ، وهو بعد الشخص أيضاً ، موضوع للأعراض الكلية ، فيوجد فيه . فإن الإنسان موضوع لأعراض كثيرة : مثل الماشى وذى الرجلين ، والغراب للأسود .

- فقياس النوع إلى الجنس وإلى سائر الأمور بعد الشخصيات كقياس الشخص إلى النوع وسائر الأمور ؛ ولكن لقائل أن يقول : إن الحل الذى أوردتموه في الشك الذى ذكر فيه أن الكلى ، كما أنه متعلق بالجزئى ، كذلك الجزئى متعلق بالكلى ، بأن قلم : إن الشخص غير الجزئى المضاف إلى الكلى ، من حيث المعنى ، فهو حل لا يفيد إذا أورد مثل ذلك الشك في النوع ؛ فإن النوع ليس كالشخص ، بل إنما هو مقبول بالقياس إلى الجنس ؛ فلا يكون النوع نوعاً إلا بالقياس إلى الجنس ؛ اللهم إلا أن يعنوا بالنوع النوع السافل ، الذى نوعيته بالقياس إلى الأشخاص ؛ ثم يكون كلامكم مخصصاً بالمقايضة بين النوع الأخير وأجناسه ؛ ولا يتناول المقايضة التى بين نوع متوسط وجنس أعلى منه ؛ فيكون بياناً غير مستوعب ولا موضوعاً حيث يكون وصفه أولياً ؛ فلأنكم ، لأعالة ، تحملون نسبة ما هو نوع متوسط إلى ما هو جنس فوقه هذه النسبة .

فقول : إننا لسنا ننظر في الإنسان أيضاً ، من حيث هو نوع مقول بالقياس إلى الجنس ، بل نظرنا الأول كان في المقايضة بين الكلى وما ليس بكلى ، ويشارك الكلى في المساهية ، والكلى يقال عليه ؛ ونظرنا الآن إنما هو في أن الكلى الذى هو جنس من الكليين المشاركين المختلفين في العموم والخصوص ما حاله من الكلى المشارك له الأخص

- (١) الذى : + هو س ، ع || (١ - ٢) النوع من الشخص : الشخص من النوع س ||
(٤) كثيرة : ساطعة من ع || (٥) للأسود : الأسود ، س ، ع ، ع ، م || (٧) ولكن : لكن د ، س ، م ، ن ، ه || (٩) إن الشخص : فإن الشخص د ، س || (١٠) إذا أورد : إذا ورد س ، ه ||
(١٢) بالنوع النوع : بالنوع ع ، م ، ي || كلامهم ع || (١٣) الأخير : الآخر ، م || (١٤) أعلى منه : أعلى ن || وصفه : وصفه س ، ع ، ع ، ه ، م ، ي || (١٥) لأعالة : ساطعة من س || (١٨) أن الكلى : الكلى د || (١٩) الكليين : الكليين ب || المشاركين : المشاركين د ، س ، ع ، م ، ه ؛ المشاركين ب ||
المختلفين في العموم والخصوص : ساطعة من ع || المختلفين : المختلفين ب .

منه الذى ليس بجنيس ، فنحن تلك الحال . والإنسان الكلى ليس يحتاج ، فى أن يكون إنساناً كلياً ، إلى أن يكون فوقه شئ هو نوعه ، بل إلى أن يكون تحته شئ ، بل الحيوان الكلى لا يحتاج ، فى أن يكون حيواناً كلياً ، إلى أن يكون فوقه جسم كلى ، ولا ينمكس ، وإن كان الإنسان ، من حيث هو نوع ، محتاجاً إلى الجنس ، وكذلك الحيوان ، فلما ننظر الآن فى طبيعة الإنسان والحيوان ، من حيث هو نوع ، بل ننظر فى طبيعة النوع ، من حيث هو كلى فقط ، وليس النظر فى طبيعة النوع ، من حيث هو كلى ، هو النظر فى طبيعة النوع ، من حيث هو طبيعة النوع ، أو من حيث هو نوع .

وقائل أن يقول : إنكم قد جعلتم الجواهر العقلية متأخرة عن المحسوسات ، فيجب أن يكون العقل والبارى ، سبحانه ، متأخرين عن الأشخاص المحسوسة ، فنقول فى جواب ذلك : أولاً أما البارى تعالى ، فيجب أن تعلم مما سلف أنه ليس داخلًا فى جنس الجواهر ، وأما ثانياً ، فإنه وإن كان النوع والجنس جواهر عقلية فليس كل العقليات هى أنواع وأجناس ، بل فى العقليات مفردات قائمة فى ذاتها لا تتعلق بموضوع يقال عليه أو فيه ، وهنالك المفردات العقلية أولى بالجوهرية من كل شئ . أما من المفردات الجسمانية ، فلا تلك أسباب وجودها ، وأما من الكليات العقلية ، إن كان لها ، فلا تلك مفردات على النحو الذى أومأنا إليه . وأما من الكليات الحسية الطبيعية ، فلا تلك أولى بالجوهرية مما هو أولى بالجوهرية منها ، أعنى المفردات الجسمانية .

ولما المقايمة التى تقدمت متأخر ، فلم تكن بين المحسوسات وهذه الجواهر العقلية ، بل بين الشخصيات والكليات ، وإن كان فى الجواهر العقلية كثرة شخصية تمبها نوعية ، ونوعية

- (١) جنس : ساقطة من م || فنحن : فنحن م ، د ، م ، ن ، فجنس م || (٢) إنسان : ساقطة من م || تحته : تحت م ، م ، م || (٣) لا يحتاج : يحتاج م ، د ، م ، م || (٤) الآن : ساقطة من م || (٥) من حيث : ولا من حيث م ، م ، م ، ن || (٦) من حيث هو كلى : طبيعة النوع : ساقطة من م || (٧) العقل : ساقطة من م || سبحانه : ساقطة من م || (٨) تعلم : تكون تعلم || الجواهر : الجوهر م ، م || (٩) النوع : النوع م ، م || ليس : ليس م ، م || (١٠) تلك : ساقطة من م || العقليات : العقل م ، م ، م ، م || كان : كانت م ، م ، م ، م || وجود (١١-١٢) على النحو : وعلى النحو م ، م || (١٣) الحسية : الحسية م ، م || (١٤) أعنى : أعنى م ، م ، م ، م .

تممها جنسية ، فالمناسبة بينها هذه المناسبة . ويشبه أن يكون ذلك موجوداً في بعضها دون بعض . وكذلك الحال في البسائط التي لاجسوسة أيضاً ، فإن الصور الشخصية أقدم من الصور النوعية؛ مثلاً إن صورة هذا الماء وذاك الماء أقدم من صورة الماء المطلق.

- وإذ قد فرغنا من المقاييس التي تجري بين هذه الجواهر عمقاً ، فلنتبر المقاييس التي تجري بينها عرضاً ، فنقول : إن الأشخاص الجزئية، وإن تفاضلت في أمور، فإنها، من حيث هي أشخاص ، فإن ماهيتها لا تقدم لبعضها على بعض ؛ وكذلك حال نوعياتها، فإنه ليس زيد أولى بأن يقال عليه طبيعة نوعه من شخص آخر، بل ربما كان أولى ببعض الأعراض التي تعرض لجوهرية الشخصية ؛ مثلاً إذا كان أعلم منه فهو أولى بالعلم منه ؛ وكذلك ليس الإنسان النوعي في استحقاقه درجة الجوهرية النوعية واستحقاق حمل الجنس عليه أولى من الفرس ، وإن كان باعتبار القياس إلى الشرف والفضيلة أولى منه . ولا جواهر بعد الجواهر الأول في الحقيقة إلا أنواعها وأجناسها .

- وأما الفصول فإنها من جهة تجري مجرى الأنواع؛ وقد علمت من هذا ما تعمد به ؛ ومن جهة أخرى ، فإن الفصول إما أن يعنى بها الصورة التي هي كالنطق ، وهذه غير محولة على زيد وعمري ، وإن كانت جواهر ، ولا مقايسة بينها وبين الأشخاص والأنواع في اعتبار العموم والخصوص ، بل باعتبار البساطة والتركيب . وهي جواهر صورية لها فيما بين جزئياتها وكلياتها هذه المقايسة بعينها ؛ وإذا نسبت إلى المركبات ، من حيث هي بسائطها ، كانت أقدم قدمة المبدأ على ذى المبدأ . وهي بالقياس إلى جزئياتها أنواع وأجناس؛ فهي أيضاً أنواع الجواهر وأجناسها، وإن كانت بالقياس إلى شيء آخر فصولاً .

- وأما الفصول التي هي فصول منطقية حقيقية كالناطق ، فإن مثلها وإن كان لا يكون إلا جوهراً ، فإن معنى الجوهرية ، كما علمت ، غير مضمّن فيها بل معنى مثل هذا الفصل ،

(٢) الحسوسة : الحسوسات || (٣) مثلاً : مثلاً ب، د، س || إن : ساطعة من م || وذاك الماء :

ساطعة من ع || (٦) ماهيتها : ماهياتها || (٧) بل : ساطعة من ي || (٨) أعلم منه : أعلم ساء ||

بالعلم منه : بالعلم ن || (٩) ليس : ساطعة من ع ، ن || (١٠) الأول في الحقيقة : ساطعة من ن ||

(١٣) الصورة : الصورة ساء ، ما ، ي || (١٧) قدمة المبدأ : قدمة المبادئ د ، ع ، م ، ن || وهي :

فهي ب || (١٩) مثلاً : مثلاً ب، د، ع ، م ، ن ، هـ || (٢٠) مثلاً : مثلاً ب، د، هـ .

ولیکن الناطق ، أنه شيء ذو نطق ؛ ثم ليس يكون ذلك الشيء إلا جوهرًا ؛ أى لا يخلو من لزوم الجوهرية له ؛ وهذا أمر تحققته فيما سلف لك . فبالجملة ، إن الجواهر هى أشخاص الجواهر وأنواعها وأجناسها ؛ وفصولها فى عِدَادِ أجناسها وأنواعها على النحو الذى قيل .

فالفصول المجردة ، التى هى الصور إذا قيسَت إلى طبائع الأنواع المركبة منها ، كانت أولى بالجوهرية بسبيل القدمة ، ولم تكن أولى بالجوهرية بسبيل الكمال . وأما المنطقية من الفصول ، فإنها متأخرة فى الجوهرية من وجه آخر ؛ لأن الجوهرية لازمة لها لا داخلية فى مفهومها ؛ إذ قد علمت أن الناطق يجب أن لا يوجد جوهرًا أو حيوانًا ذا نطق ، بل شيئًا ذا نطق .

[الفصل الثالث]

[فصل (ج)]

فى رسوم الجواهر وخواصه

الجواهر كلها تشترك فى خاصية مساوية لها وهى أنها موجودة لافى موضوع ؛ والفصول المنطقية أيضا ، إذ كانت جواهر ، وإن كانت الأجناس والأنواع أولى بذلك ، من حيث علمت ، فإنها أيضا موجودة لافى موضوع ، إذ كانت تعطى شخصياتها أسماءها بحدودها . والتى يقال فى موضوع فرما وافقت فى الاسم فقط . وليس شيء من الجواهر فى موضوع ؛ ولا شيء مما هو فى موضوع فهو جوهر . وليس إذا كانت أجزاء الجواهر

- (١) وليكن ؛ ولكن ع ، م ، ن ، ي || أنه ؛ لأنه بخ ؛ هو أنه ع ، ه ، ي || شيء ذو نطق ؛ ساقطة من س ||
 (٥) فالفصول ؛ والفصول سا ، ع ، ي || الصور؛ الصورة د ؛ التى الصور عا || منها ؛ عنها ع ، ه ، ي ||
 (٦) بالجوهرية ؛ ساقطة من سا || القدمة ؛ القدمة ي || أول ؛ ساقطة من د || (٨) مفهومها ؛ مفهوماتها سا ، م ، ن ، ي ؛ مقوماتها ع || إذ ؛ وإذ ع || (٨ - ٩) بل شيئا ذا نطق ؛ ساقطة من سا ||
 (١٣) الجواهر ؛ والجواهرى || تشترك ؛ ساقطة من س || (١٤) أيضا ؛ ساقطة من عا || إذ ؛ إذا س ، سا ، ن ، ه ، ي || (١٥) إذ ؛ إذا ي || أسماءها ؛ أسماءها س ، ع ، ه ؛ أسماءها ن || (١٦) قط ؛ ساقطة من د ||
 (١٦ - ١٧) قط . . . جوهر ؛ ساقطة من عا || (١٧) وليس ؛ رابت . ه

في الكلاّات التي هي المركّبات ، وجزئياتها في الكليات ، يجب من ذلك أن تكون في موضوع ؛ فقد علمت أن الوجود في الموضوع بخلاف وجود الأجزاء في الكلاّات والجزئيات في الكليات .

فلا تلتفت إني ما يقال إن الصور والفصول غير المنطقية إنما هي من مقولة الجوهر بحسب اعتبار كونها جزءاً للجوهر، وإنما بالقياس إلى موادها أعراض ومن مقولة الكيف ؛ فقد علمت أنه لا يقع شيء في مقولتين بالذات ؛ وعلمت أن هذه أيضاً ليست بالقياس إلى موادها بأعراض ؛ وأن الكيفية تقال عليها وعلى معنى المقولة باشتراك الاسم ، لا كقول الجذّيس ، فالجواهر الحقيقية والفصول المنطقية تشترك في هذه الخاصية ؛ إذ هي أيضاً جواهر .

والفصول المنطقية تشارك الجواهر الثانية في أنها مقولة بالقياس إلى أشخاص الجواهر قول المقول على موضوع . فهذه الخاصية ، أعني الكون لا في الموضوع ، إما بالقياس إلى الجوهر المطلق ، فخاصية مساوية منعكسة ؛ وإما بالقياس إلى الجواهر الحقيقية ، التي هي الأشخاص والأنواع والأجناس ، فإنها أعم .

وهنا خواص أخر منها ما يرى في المشهور أنه خاصة لكل جوهر ؛ وليس كذلك ؛ بل ليعني الجواهر . فهي من الخواص التي تخص الخصوص ولا تعمه . وهذه الخاصية هي أن الجوهر مقصود إليه بالإشارة ؛ فإن الإشارة هي دلالة حسية أو عقالية إلى شيء بعينه لا يتركه فيها شيء غيره ، لو كان من نوعه . والأعراض لا تعرض لها هذه الإشارة إلا بالعرض ؛ لأنها إنما تصير متميزة متكررة بالجواهر التي لها ؛ وكل واحد منها يصير واحداً متعيناً لتعين موضوعه . فالإشارة الحسية المعينة للموضوع إنما تتناول الجواهر ذوات التميز بالتمييز .

(٢) الوجود : الموضوع || (٣) والجزئيات في الكليات : ساقطة من ه || (٤) فلا : ولاي ||
يقال : + من بخ ، د ، سا ، م || غير : الفيرد ، سا ، ع ، ع ، م ، ن || (٥) بحسب : حسب ع ||
(٧) الكيفية : الكيف س ، ع ، + قد ي || (٨) تشترك : . . . المنطقية : ساقطة من ع ، ع ، م ||
(٩ - ١٠) إلى أشخاص : . . . أما بالقياس : ساقطة من ن || (١٠) الخامية : الخامة د ، م || الموضوع : موضوع
س ، ع ، ع ، م ، ن ، ع ، م || (١١) فخاصية : فخاصة س || (١٣) آخر : آخرى ه || في المشهور :
ساقطة من س || خاصة : خاصة ه || (١٤) الخصوص : المحسوس هاشي || وهذه : وهي س ||
(١٥) الجوهر : الجواهر سا ، م || هي دلالة : وهي دلالة س || (١٦) فيها : فيه ي || لو : ولو سا ، ن ، ع || (١٨) للوضع : للوضع هاشي ه .

وأما الإشارة المشجورة بأنها عقلية ، فإنها تتناول الأعراض أيضا . ولكن إذا تناولتها من حيث معانيها ، لم تكن الإشارة التي سميهاها لأن معانيها صالحة للشركة ؛ وإذا تناولتها وهي بحيث لا تشترك فيها ، وهذا هو الذي يجب أن يخص باسم الإشارة ، فلا يمكن العقل ذلك ، إلا وقد خصصها بموضوعات عقلية مختلفة تكثرت بها الأعراض . وهي بتكررة بذواتها قبل تكرار تلك الأعراض ؛ أو متكررة لأسباب كثرتها قبل تكرار تلك الأعراض ، كواد لها إليها نسبة ما ، على ما ستعلمه في موضعه . فتكون الإشارة العقلية بهذا المعنى لا تتناول أيضا الأعراض العقلية ، إن كانت موجودة ، تناولا بالقصد الأول . فالمقصود إليه بالإشارة ، أى بالقصد الأول بالإشارة ، هو الجواهر دون الأعراض .

ولا مناقشة في أن تجعل الإشارة المذكورة حسية ؛ فتكون إلى الجواهر الحسية فقط ؛ أو تجعل أعم منها لتشمل على الإشارتين ، وإن لم يكن ذلك بالتواطؤ ؛ فإن كثيرا من الرسوم والحدود المذكورة لهذه الأشياء سبيلها هذه السبيل ؛ لكن هذه خاصية الجواهر الأولى دون الثانية ؛ فإنه لا إشارة إلى الكليات إذ لا تمين فيها .

ولا تظن أنك إذا أشرت إلى زيد فقد أشرت إلى الإنسان ؛ ففرق بين الإنسان وزيد ، وإن كان الإنسان محمولا على زيد . ولولا الفرق لكافا أبدا محمولا على زيد فقط ، وكان كل إنسان زيدا . نعم الإنسان وسائر الكليات لا تدل على مشار إليه ، بل على أى واحد اتفق من المشار إليه ؛ ففها ، أى من الجواهر الثانية ، ما يعطيها معنى أنية تنفرز به ، كالتواحيات ؛ ومنها ما لا يعطيها أنية تنفرز بها ، كالجواهر الأولى هو جنس الأجناس ؛ إلا أن يجعل الانفرز ، ليس بالقياس إلى المشارك في الجنس ، بل بالقياس إلى الوجود .

(١) بأنها : أنها د ، ن || (٣) وهي : وهو ع || العقل : للعقل ع || (٥) أو متكررة . . . الأعراض : ساقطة من س || كواد : لمواد س || (٣) ساقطة : ساقطة من س ، ع ، م ، ن || (٧) إن كانت : وإن كانت س || (٨) أى بالقصد الأول بالإشارة : ساقطة من د ، ن || (٩) ولا : أولا ب ، س || (٢١) هذه : هذا ب ، س ، ع ، ن ، ه || خاصة : خاصة ع || (١٢) فإنه لا إشارة : فإن الإشارة م || معين : معين س || (١٣) إذا : إذا د ، س ، س ، ع ، ع ، م ، ن || (١٥) على مشار : على أى أحد اتفق من المشار (١٥ - ١٦) بل على أى واحد اتفق من المشار إليه : ساقطة من د ، ع ، ع ، م ، ن || (١٦) أى من الجواهر الثانية : ساقطة من ب ، د ، س ، ع ، م || معنى : مع ذلك نج ، د ، ع ، م || تنفرز : تنفرز د ، م ، ن ، ه || به : بها نج ، د ، ع || (١٧) أنية تنفرز بها : ساقطة من ب ، س ، م || كالجواهر : عن الجواهر س ، م || (١٨) بل بالقياس : بل في القياس د || الجواهر : ساقطة من ع .

•

1.

10

10

(١) .أجابنا أتيه :سافطة من س، م || وهو :وهى س :هى د :وهذا || بالذات :الذات م ||
 (٢) أوليس :أولست د، سا، ن :هأش ه || تلك الألية أتيه الفصل :أتيه ع || (٣) إفرازحت :
 إفرازأحت ب، س || (٤) قد علت :علت س || للشي :الشي ع : + له ع :ع، م ||
 (٦) إنما :إنس || فيه :في ذلك د، ن || (٨) أنها :أنه ع || (٩) ظهور :الجواهر سا ||
 إلا في :في غير ع، ه، ي || في الجواهر :في الجواهر د، سا || (١٠) جميع الجواهر :جميع الجهر د، ع،
 ع، م، ن || بأن :أن ع || (١١) هي المقولة :هوالمقولة سا، ن، ه، ي || يقال :
 + إن يج :س || (١٢) خاصة :خاصية ي || لمكة :بمكة د، سا، ن، ي || الكبة خاصة لمكة :
 بكمة خاصة الكبة ع || أجزائها :أجزائهم || بعض أجزائها :بعضها ن || بل ... الكبة :
 سافطة من س .

كان مَادَّة أو موضوعاً ، كان القول في هذا الباب قولاً آخر ، ولم يبعد أن يكون للجواهر الصورية ضد .

وليس على المنطق أن يحاول إثبات هذه الأشياء بالتحقيق ، فلن يفي بها وسعه ، بل أكثر ما يحتمله ، هو أن يعرف ذلك بالاستقراء أو بحجج مأخوذة من المشهورات ، وأن تُزال عنه شكوك تعرض له من أمثلة مستقرأة تفهمه أن ما اختلج في صدره أو ألقي إليه من الشكوك كاذب ، وإن كان زوالها لا يوجب اعتقاده أن هذا صادق .

والاستقراء يبين أنه لا ضد للإنسان والفرس . وأما الجسم الحار والجسم البارد فليس يتضادان بذاتيهما ، بل بالعرض ، إذ المتضادان فيهما هما الحرارة والبرودة .

وهذه الخاصية تشاركها فيها مقولات أخرى ، فإنه لا ضد أيضاً للكية . فإن تشكك وتشكك وأورد الصغير والكبير مناقضة لهذا الرأي ، فإلى أن يحل ذلك ويبطل ، فعليه أن يتأمل ليعلم أن الأربعة والثلاثة والخمسة ليس لها أضداد ، إذ ليس شيء من العدد أولى بأن يجعل في غاية المخالفة لها فيكون ضداً ، إلا وهناك ما هو أبعد وأشدَّ مخالفةً منه . فإذا علم أن لا ضد للثلاثة ولا للأربعة بهذا القدر من البيان ، وجد للجواهر مشاركا في أنه لا ضد له من الكية ، وهو أنواع ذكرناها ، وإن كان مثلاً من الكية ما له ضد ، وهو الكثرة والقلّة ، إن كانتا كيتين وكانتا متضادتين . وإذا الاعتراض يرتفع مع تسليم وجود التضاد في الكبير والصغير والكثرة والقلّة ، فلا فائدة ههنا في الاشتغال ببيان أن الكثرة والقلّة والكبر والصغر ليست كيات ولا متضادات أيضاً .

ثم الكية ، وإن شاركت الجوهر في هذا ، فإن أنواعاً من المقولات الأخرى لا تشاركه ، فإن أكثر الكيفية لها أضداد ، وإن كان بعضها أيضاً لا ضد له .

(٣) يا : بهى || (٤) هو : + في عا || أو بحجج : وبحجج ما ، عا ، ن ، ه ، ي ||
(٨) فيها : منها عا || (٩) فانه : فاتها ن || (١٣) للأربعة : الأربعة سا ، عا || بهذا :
في هذا سا || الجوهر : الجوهر عا ، الجوهر عا ، م || (١٥) الاعتراض : العرض عا ، م ، ي ||
يرتفع : لا يرتفع ي || (١٦) بيان : ساقطة من س || (١٧) الكبير والصغر : الكبير والصغير || ليست :
ساقطة من س || (١٩) للكيفية : الكيفيات ي || بعضها : لبعضها س .

وتتبع هذه الخاصة خاصة أخرى ؛ وهى أن الجوهر أيضاً لا يقبل الأشد والأضعف ؛ فإن المشتد يشتد عن حالة هى ضد الحالة التى يشتد إليها ؛ فلا يزال يخرج عن حالة الضعف شيئاً شيئاً متوجهاً إلى حالة القوة ، أو عن حالة القوة متوجهاً إلى حالة الضعف ؛ والحالتان متقابلتان متضادتان لا تجتمعان . فإن كانتا أعراضاً كان الاشتداد والضعف فى الأعراض ، وهذا مما يكون ؛ وإن كانتا جواهر كان فى الجوهر تضاد ، وقد منع ذلك .

فإذا وضعت الخاصة التى قبل هذه وضعاً مطلقاً صارت هذه الخاصة موضوعة أيضاً ، فإن الاشتداد والتنفص ينتفى مع انتفاء التضاد .

ثم الضرب من التضاد الذى لم يشتد فى رفيه عز الجواهر ، فذلك مما لا يحتمل المصير من بعضها إلى بعض على سبيل الاشتداد والتضعف ؛ فليس كل الأضداد يكون الانتقال من بعضها إلى بعض على هذا السبيل ؛ بل ربما كان دفعة . بل رفع قبول التضاد يرفع التنفص والاشتداد ؛ ووضعه لا يوجب ولا يضعه .

وقد ظن ظأن أن الاشتداد والتنفص قد يكونان لافيا بين الأضداد ؛ ومثال ذلك أن الصحة لا تضاد الحسن ولا ضده ؛ وربما كان حسن أكثر من صحة . ولا ينبغي أن تلتفت إلى ذلك ؛ فإن الذى ذهب هذا الظان إليه هو نوع من اعتبار الزيادة والتقصان غير الذى ذهبنا إليه ههنا . وكما أن الجوهر لا يقبل الاشتداد والتنفص على سبيل الحركة ، كذلك لا يكون منه ما هو أشد وما هو أضعف . لست أعنى بالمقايسة التى تجرى بالأولى والأخرى وعمقاً ؛ فإن الجواهر قد قيل إن بعضها أولى بالجوهريّة من وجه ؛ ولكن أعنى بحسب المقايسة التى تخصه من طبيعة واحدة ، وحده واحد ؛ فليس شئ من أشخاص الناس فى أنه إنسان ،

- (١) الخاصة : الخاصة ع ، عا || خاصة : خاصة ع ، عا || الجوهر : الجواهر ما || لا يقبل : ساقطة من ما ||
 (٢) هى ضد : وهى ضد س || (٤) متقابلتان : ساقطة من ع || (٥) فى الجوهر + :
 أيضا ه ، ع || (٦) وضعت : كانت ع || هذه : هذا ه || (٧) التنفص : التقص ما ؛
 التنفص م || (٨) عا : فبا ب ، عا || لا يحتمل : يحتمل ج ، د || (٩) سبيل : ساقطة من ع ||
 التنفص : الضعف س ؛ التضعيف ع || (١٠) هذا : هذه ؛ ساقطة من د || التنفص :
 التنفص د ، م || (١١) لا يوجه ولا يضعه : لا يوجه ولا يضعه م || يوجهه + :
 ولا يرضه ع || يضعه عا || (١٢) قد يكون : ساقطة من س ؛ يكون د ، ع ، م ، ن ||
 (١٤) فإن الذى : فالذى م || الثتان : الثن م || (١٦) وما : ومنه ن || (١٧) وجه : بعض س ||
 ولكن ؛ ولست عا || أعنى : + ذلك ع ، ه ، ع .

الذى هو جوهره ، بأشد من شخص آخر ؛ كما أنه قد يكون بياض في أنه بياض أشد من بياض آخر ؛ ولا أيضا شخص إنسان بأشد من شخص فرس في أنه فرس ؛ كما يتوهم أن بياضا أشد في بياضيه من سواد في سواده وحرارة في حرارتها أشد من برودة في برودتها . وكذلك حال الأنواع التي في درجة واحدة ؛ فانها ليس بعضها أشد في بابه من الآخر ، إذ فرضنا أن الاختصاص إنما تحمل عليها بالسوية ؛ ومع ذلك فإن الجواهر الأول ، وإن كانت أولى بالجوهريّة من التواني ، فليست أشد في الجوهريّة .

والأولى غير الأشد ؛ فإن الأولى يتعلق بوجود الجوهريّة ؛ والأشد يتعلق بماهية الجوهريّة . والكّم أيضا يشارك الجوهر في هذا كما سيّئ بعد .

وقد يعتقد في ظاهر الأمر أن أخص الخواص بالجوهر أن ماهيته ماهية إذا تشخصت وضعت الأضداد ؛ فكان الجوهر ما الواحد بعينه منه ، لا الكلى منه ، قد قبل الأضداد لتغيره في نفسه ؛ أما الجوهر الكلى فلا يقبل الأضداد ؛ لأن الكلى يتضمن على كل شخص ؛ ولا يصدق أن كل شخص أسود وأن كل شخص أبيض .

فإن ظن أن العرض الكلى يقبل الضدين أيضا كاللون يكون بياضا وسودا ، فيسئل عنه بأنه ليس اللون الذي هو الأسود قابلا للون الأبيض بأن ينتسخ السواد عن اللون وينشأ البياض ؛ بل إنما يقال في اللون المطلق إنه يقبل الضدين بمعنى أنه بعض وبعض ؛ أو بأن تفرز الطبيعة اللونية مجردة في الوهم فتقبل في الوهم أي الفصلين شئت ؛ وليس كلامنا في مثل ذلك ، بل كلامنا في القبول الذي في الوجود وفي القبول الذي يكون لقابل واحد ؛ ولو كان اللون الكلى يبلها ، لكان كل لون سودا وكان كل لون بياضا . ولو كانت طبيعة اللون

(١) جوهره : جوهرية ب ؛ جوهر ع || بأشد : ساقطة من ب || من شخص : من بعض س || كما أنه : كما د ، ع ، م || (٢) أنه فرس : أنه شخص فرس ه || (٣) بياضه : + أشد ب ، ع || سواد : السواد ه || (٥) الأول : الأولى || وإن : فإن ن || (٨) الكّم : الكمية ع || الجوهر : الجوهريّة م || (١٠) الأضداد : للأضداد د ، ه ، ع || فكان الجوهر : مكان الجواهر م || مع قد : ساقطة من ن || قد : فقد د ، م || (١١-١٢) شخص ولا : شخص أسود ولا ما || (١٣) وأن : ولا أن ه ، ع || (١٣) فإن : فإذا س ، ع || أيضا : ساقطة من ع || (١٤) السواد : ساقطة من س || (١٥) يقبل : يقبل : بعض من بعض م ؛ بعض أو بعض ي || (١٦) مثل : ساقطة من س || (١٧) الذي : . . . القبول : ساقطة من د ، س ، ن || (١٨) يقبلها : يقبلها ي || لو كانت : لو كان ن ، ه ، ع ، ي .

المجردة تقبل ذلك لما كانت سوداء وبياضاً ، بل مسودة ومبيضة ، فلم يكن لونٌ مما سوداً ولون ما بياضاً ؛ ولكنا على التعاقب لامعاً .

وهذه الخاصية لا تتم كل جوهر ، فكل جوهر يقابل الأضداد ؛ فإن الجواهر العقلية البسيطة قد لا تتغير البتة ؛ وما لا يتغير البتة فلا يقبل الأضداد ؛ بل إنما تقبلها الجواهر المتغيرة والجواهر الجسمانية المركبة من هيولى وصورة ؛ ولا كل المركبات الجسمانية ؛ فإن كثيراً من الأجسام السماوية لا تقبل الأضداد ؛ وإنما يقبل ذلك بعض الجواهر الجسمانية .

وهذه الخاصية تساوى ذلك البعض ، وهى خاصة لا لجزئيات ذلك البعض فقط ؛ بل لجميعه ؛ فإن كلياتها أيضاً يحمل عليها أن الواحد منها بالعدد يقبل كذا وكذا ؛ وأنه وإن لم يقبل ذلك كليته بكليته ، فإن كليته موصوفة بأن الواحد منها بالعدد يقبل ذلك . والأشخاص ١٠ فإن الواحد منها يقبل .

فإن قال قائل : إنك إن جعلت هذه الخاصية بحيث تصح للكليات ، لم تصح للجزئيات ؛ فإن زيدا ليس يقال عليه إن الواحد منه بالعدد يقبل المتضادات ؛ فالجواب أن هذا حق صحيح وأن هذه الخاصية فى النظر الأول لطبيعة الجوهر الجسمانى المذكور منظوراً إلى ماهيتها ؛ فمنها كلى ومنها جزئى ؛ وتلحق هذه الخاصية والكلية ؛ بسبب أنها تلحق الطبيعة وتلحق المقولة لحوقاً على الوجه الذى قيل فى بعض الخواص التى تخص ولا تتم موضوعات ١٥ المخصوص .

ولكن قد يظن أن من الأعراض ما سبيله هذه السبيل ؛ وذلك لأن القول قد يكون صادقاً وقد يكون كاذباً ؛ والظن قد يكون صادقاً ثم يصير كاذباً ؛ والسطح يكون أبيض ثم يسود .

٢٠

(١) لما كانت : لكنتى ؛ ما كانت ع || (٢) ولكنا : ولكن كانا س ، ه ؛ ولكن نج ؛ ولو كان عا ؛ ولكنا م || (٣) وما لا يتغير البتة : ساقطة من ع || (٤) السماوية : السماوية ب ، م || (٥) الخاصة : الخاصة س ، م ، ع || خاصة : خاصة ع || (٦) منها : منه د ، س ، م || وأنه : فانه د ، ن || (٧) منها : منه د ، س ، م || (٨) لك : ساقطة من ع || (٩) الخاصة : الخاصة ع || الكلية : الكل د ، م ، ن ، ع ؛ للكل س || (١٠) هذه : هذا س ، ع || (١١) السطح : قد د ، س ، ن || (١٢) أبيض ثم يسود : أسود ثم يبيض ع .

وكشف هذه الشبهة : أما في القول ، فالقول لا يبقى بعينه للصدق والكذب ؛ فالواحد منه بالعدد ليس قابلاً للصدق والكذب ؛ وأما الظن فإنه يبقى فيكون موضعاً لهذه الشبهة . فالجواب المشهور عن هذه الشبهة عام في القول والظن ؛ وهو أن القول والظن لم يتغيرا من حالهما شيء ؛ لكن التغير من حال إلى حال إنما عرض للأمر المحدث منه أو المظنون به ؛ وكانت الأضداد متعاقبة على ذلك الأمر دون القول والظن .

لكن هذا الجواب على هذا الوجه غير سديد ؛ فإنه ليس إذا كان الأمر يستحيل ؛ يجب أن يكون الظن لا يستحيل ؛ فإن الأمر يستحيل استحالة توجب في الظن استحالة وذلك أن الأمر يستحيل في أنه كان موجوداً ؛ وكان الظن فيه صادقا أنه موجود ؛ فإذا صار معدوماً وبقي الظن بوجوده ؛ فإن الظن أيضاً يستحيل حين يكذب ذلك الظن الباقي فيه بعد أن كان صادقا . فهذا الحل إنما يثبت استحالة أخرى ؛ وليس يتعرض لأن ينفي الاستحالة الأولى ؛ وذلك لأنه يُثبت للأمر استحالة في وجوده وعدمه ؛ وكلامنا في استحالة الصدق والكذب .

ومعلوم أن لكون الظن صادقا معنى في الظن ، وإن كان إضافياً ؛ وهذا المعنى قد زال ، لا عن الأمر وحده ، بل عن الظن ؛ فإن هذا الوصف ، وهو أنه صادق ، أي مطابق للوجود ، كان للظن لا للأمر ؛ وإذا زال ، وإنما زال عما كان فيه ؛ وليس كل وصف يتغير على الشيء يجب أن يكون متغيراً ثابتاً ، بل المضاف أيضاً من جملة الأوصاف والأعراض التي تلحق الأشياء كما يقرون به .

ولا مانع أن يكون تغير أمرٍ هو سبب تغير أمرٍ آخر ، كأقول الشمس وغيباتها ؛ فإن ذلك سبب لتغير حال الأرض والهواء ؛ وكل واحد تغير في نفسه .

(١) وكشف ، فكشف د ، ن || أما : ساقطة من سا || (٢) منه : ساقطة من د || فيكون : ساقطة من سا || (٣) أو المظنون : والمظنون سا ، ه ، ي || به : في ه ، ي || (٤) فإن الأمر : فإن الظن س || (٥) ذلك أن : ذلك لأن ع ؛ ذلك سا || (٦) فاذ : فإن ي ؛ فاذا د ، ع ، م ، ن || وبقي : بقي سا || ذلك : ساقطة من د ، ع ، م ، ن || (٧) وليس : وليس د ، ع ، م || يتعرض لأن يبقى : يبقى عا || (٨) لأنه : + إجماع ، ه ، ي ، + لا سا || وعدمه : + فقط بخ ، ع ، ه ، ي || (٩) لكون : يكون د ، ن || زال : زاله د ، م || (١٠) أي : له سا || للوجود : للوجود م || للظن : الظن م || وإذا : وإذا ي || (١١) أيضا : ساقطة من عا || جملة : ساقطة من عا || (١٢) كما : بل س ، + قد ، ع ، ي .

وليس إذا كان الأمر قد استحال ، يجب أن لا يكون الظن قد استحال باستحالة أخرى تابعة لاستحالة الأمر ؛ لكن إذا قيل إن الجواهر تقبل الأضداد بأن تستحيل في أنفسها في معانٍ غير مضافة استحالة أولية ، أى استحالة ليست تتبع استحالة شيء آخر على سبيل المضاف فقط ، لم يوجد الظن بهذه الصفة ، وانجملت الشبهة .

- و أما السطح ، فإنه أيضاً ليس يستحيل بتغيره في نفسه ؛ بل لأن موضوعه تغيراً به .
 ٥ فإن استقصينا وعيننا بقولنا بتغيره في نفسه أنه يكون مستغنياً بذاته وحده في أن يكون موضوعاً للأضداد يتغير بها بنفسه ، لا يحتاج في ذلك إلى ما يقيمه ويعرضه لذلك التغير ، خرج السطح والظن والقول عن أن يشاركه بوجه من الوجوه .

- و أما المناقشة في أن الأعراض بأنفسها لا تعمل الأعراض ، وأنها أن تزول عنها أعراض تعقبها أعراض إضافية وقارة زوالاً وعروضاً أولياً ، يكون ذلك للجوهر بتوسطها ، فذلك
 ١٠ شيء لا أرى للنصيف أن يركبه ، وأنه وإن كان الجوهر سبباً لوجود العرض ، فليس يجب أن يكون مانعاً أن تكون أمور تعرض للعرض وتلزمه وتلحقه لحوقاً أولاً ثم تلحق الجوهر بتوسطه ؛ وإن كان للحوق موجوداً معه في الجوهر ومحتاجاً معه إليه ؛ كما ليس مانعاً أن تكون له أنواع أيضاً وأجناس تقال عليه . وأما تحقيق ذلك فستجده في العلوم .

- فلتجمع الآن مساعدين على أن العرض لا يقبل بمفرده ذاته وبتغير نفسه شيئاً من الأضداد ؛
 ١٥ بل إما أن يتغير في أمرٍ مضاف ، ليس تغيراً في نفسه ، أى في هيئة ذارة في ذاته ؛ أو يتغير بتغير ما هو فيه ؛ وبالجمله فإن العرض ليس له تغير يختص بنفسه ؛ بل إنما له تغير مضاف أو تغير تابع .

- (٢) الأمر : الكون ع || الجواهر : الجوهر س ع ، ع || تقبل : + أن تكون س ||
 (٣) في أنفسها : ساقطة من ع || معان : معاني ب || ليست : ليس د ، ع ، م ||
 (٦) بقولنا : ساقطة من س || أنه : أن د || (٨) والظن : فالظن د || (١٠) تعقبها أعراض : ساقطة من د || (١١) شيء : أمر ه || وأنه : ساقطة من ع ، ع ، م || وإن : إن س ||
 لوجود : ساقطة من س || (١٢) مانعاً : + من س || (١٣) بتوسطه : بتوسط د ، ع ، م ||
 الحق : الملقى || (١٤) له : + أو للعرض ع || (١٥) بمفرده ذاته : بمفرده م ||
 قه : بنفسه || من : عن د || (١٦) إما : + لما س || مضاف : + أو أمر تابع س ||
 أى : أو ع || (١٦ — ١٧) أو يتغير بتغير ما هو فيه : ساقطة من س ، م || (١٧) فإن العرض : ساقطة من د ، س ، ع ، م ، ن || له : ساقطة من س ، م || (١٨) تابع : تابع د ، م .

[الفصل الرابع]

فصل (د)

في ابتداء القول في الكية

وقد جرت المسادة أن تذكر الكية عقب الفراغ من القول في الجوهر لمعانٍ داعية إليه ؛ منها ما ذكر من مشاركات وقعت في الخواص بين الجوهر والكية أحوجت إلى ذكر الكية في الجوهر دون الكيفية والمضاف . وأما الستة الأخر فإنها تابعة لهذه الأربع كما تعلم بعد . ومنها أن الكية أعم وجوداً من الكيفية وأصح وجوداً من المضاف . أما أعم وجوداً من الكيفية ، فلأن العدد من الكية ، وليس مقصوداً في وجوده على الأمور المقارنه للحركة والمادة دون المفارقة التي لا تقبل كيفية ولا شيئاً غريباً عن جوهرها . وأما أصح وجوداً من المضاف ، فلأن المضاف غير متقرر في ذات موضوعه تقرر الكية . وأيضاً فإن الكية المتصلة توجد في جميع الأجسام الطبيعية من غير اختلاف ؛ والكيفيات تختلف فيها . والكية إذا شاركت الكيفية في الجواهر فإنها تلزم أول جوهر منها وهو الجسم ؛ والكيفيات تلزم الجواهر النوعية السافلة أو المتوسطة بعد الجسمية . وقد يمكن أن يقال في هذه أشياء أخرى . ويمكن أن تطلب للكية خواص تفضل بها على الكيفية ؛ لكنها لا تؤثر أن نشغل بأمثال هذه المباحث إلا اشتغالاً دون الوسط .

وأول ما يجب أن نبحث عنه من حال الكية ، إن أمكن وكان البحث يحتمله ، هو أنها جوهر أو عرض . فإن كانت الكية هي الجسمية اتى تقارن المسادة فنقوم الجسم جسمًا ؛ فبالحرى أن تكون صورة مقومة للجواهر . والصورة جوهر ؛ فالكية إذن جوهر .

(٣) في : مع س || (٤) أن : بأن س ، ما ، ع ، ه ، ي || الجوهر : الجواهر س || (٥) إليه : إليها ، ي ؛ ساقطة من ع || ذكر من : ذكر في ع || أحوجت : أخرجت ع || (٦) إلى ذكر : إلى ذلك د || الستة : الست ي ؛ ساقطة من ع || (٧) تعلم : ستعلم ، ه ، ي || (٩) المفارقة : المقارنة ع ، ع || (١٠) يتقرر : يقرر ع ، ع ، م || (١١) فيما : فيه ي || (١٣) الجسمية : الخمة د ، م || هذه : هذا س ، ه ، ي || (١٤) للكية : ... على الكيفية : كذا في هامش ب تصحيحاً عن خط المصنف ؛ وفي سائر النسخ : للكيفية .. على الكية ؛ مع ملاحظة سقوط كلمة " على " من د ، م || لكنا : ولكنا س || (١٥) لا : ساقطة من ع || (١٦) حال : ساقطة من ن || أمكن : + هذاع || البحث : هذا البحث ه ، ي || (١٧) أعرض : وعرض د || (١٨) إذن : ساقطة من د .

فنقول: إن تحقيق هذه الأشياء مما لا يكلفه المنطق ، بل يجب أن يأخذ المنطق ما نقوله
 اخذاً ، ويكون بيانه له في صناعة أخرى ، فنقول : يجب أن تعلم أن كل جسم فهو متناهٍ ؛
 ولكن حد الجسم ، من حيث هو جسم ، غير حد الجسم والمتناهي ، من حيث هو متناهٍ ؛
 والتناهي يلزم كل جسم بعد ما تقوم حد الجسمية جسمًا ؛ ولذلك قد يعقل الجسم جسمًا
 ولا يعقل تناهيه ، ما لم يوضح ببرهان إيضاح العوارض المطلوبة للوضوعات بالبراهين المبينة
 ٥ إياها . فالتناهي ليس داخلًا في ماهية الجسم . فالسطح ليس جزءً حد للجسم .

ومع ذلك فإنه وإن كان كل جسم متناهيًا ، فإن الأبعاد ليست بواجب حصولها في الجسم
 بالفعل ؛ فإن الكرة ، من حيث هي كرة ، جسم ، وليس يحيط بها إلا نهاية واحدة ؛ وليس يفرض
 فيها أبعاد بالفعل متقيرة ؛ بل الجسم إنما هو جسم لأنه من شأنه وفي طبعه بحيث يمكن أن
 يفرض فيه ثلاثة أبعاد فيه على الإطلاق متقاطعة على حد واحد مشترك تقاطعًا على قوائم .
 ١٠ وهذه صورة الجسمية .

فالشئ الذى يمكنك أن تفرض فيه بعداً ، ثم بعداً أخرى اطعمه على قائمة ، ثم ثالثاً ، تقاطع
 الأولين على التقاطع الأول على قوائم ، فهو الجسم . ثم إذا اختلف الجسمان بأن أحدهما يقبل
 أحد الأبعاد أو اثنين منها أو ثلاثتها أكبر أو أصغر من الأبعاد التي في الجسم الآخر ، فإنه
 لا يتخالفه في أنه يقبل ثلاثة أبعاد على الإطلاق البتة ، ويتخالفه فيما قبل من الأبعاد على ما ذكر .
 ١٥ فهو من حيث يقبل ثلاثة أبعاد جسم على الإطلاق ، ومن حيث يقبل ثلاثة أبعاد بعينها
 أو ثلاثة هي موجودة فيه بالفعل ، إن أمكن ، فهو بحيث يقدر ، وذلك له من حيث أنه

(١) يكلفه : يكلفه ي || (٢) ويكون ... أخرى : ساقطة من سا || له : ساقطة من م ، ي ||
 فنقول : ساقطة من ع || فهو : ساقطة من سا || (٤) والتناهي : والمتناهي م || جما :
 ساقطة من د || (٤ - ٥) الجسم جسمًا ولا يعقل : ساقطة من ع || (٥) ببرهان : برهانب ، س ، ع ||
 (٦) ليس : ساقطة من س || جسم : الجسم ي || (٨) وليس : ساقطة من د || يفرض :
 يفترض ع || (٩) الجسم : بالجسم سا || لأنه من شأنه : ساقطة من ع || من شأنه : ساقطة من سا ||
 (١٠) فيه ثلاثة : ثلاثة م || أبعاد فيه : أبعاد ه ، ي || (١١) الجسمية : الجسمية م ||
 (١٢) بدائمه بعداً : بدانب ؛ بدس || (١٣) يقبل : قبل ه || (١٤) اثنين : اثنين ب || ثلاثتها :
 ثالثها ع ؛ ثلاثة منها || أكبر : أكثر س || (١٥) أنه : أن ع || (١٦) أبعاد : + فهو ه ،
 ي ؛ + جنبها سا || ومن : من د || (١٧) أو ثلاثة هي : أو هي ثلاثة ه ؛ أو هي د ، م .

يقدر، سواء كان التقدير لا يعينه البتة، إن أمكن، أو يعينه. والصورة الجسمية التي هي صورتها الجهرية، هي التي لا يزيد فيها جسم على جسم، فهي من جملة القسم الأول، وهي صورة جوهر، بل جوهر وايسست عرضاً. والمعين المرض للتقدير في الأبعاد الثلاثة تقديراً محدوداً أو غير محدود فهو العرض الذي من باب الكم.

٥ والجسم الواحد قد يوجد بحيث يعرض له أن يختلف بحسب الكمية ولا يختلف بحسب الصورة؛ فإن الشمعة، أى بشكلي تشكّلها به، يحفظ عليها أن تكون بحيث يصح فرض أبعاد ثلاثة مطلقة فيها على الصور المذكورة ولا يختلف ذلك فيها ويختلف مع كل شكل ما يتحدد ويتعين فيها من الأبعاد طولاً وعرضاً وعمقاً بالفعل أو بالقوة إذا حدد ذلك الشكل. فإنه إن شكل الشمع بشكل كره كان معرضاً لنسبة أبعاد محدودة هي غير المحدودات المعينة التي قبلها إذا كان شكله شكل مكعب وذلك كيته. والماء قد يحفظ جوهره ماءً ويزيد حجماً عند التخلخل؛ ١٠ فيكون قد ثبت له جوهريته النوعية فضلاً عن الجسمية الجنسية وتغير مقداره الجسمي.

وليس لقائل أن يقول إن الجسم الكرى إذا تكعب فإن أبعاده لم تتغير، إذ هو مساو لما كان أولاً في المساحة. وذلك أنك ستعلم أن المساوي يقال لما هو مساو بالفعل، ويقال لما هو مساو بالقوة؛ وأن أمثال هذه الأشكال لا مساواة لها بالحقيقة؛ بل معنى ما يقال فيها من ذلك أنها في قوة المساوية؛ والذي بالقوة ليس بموجود بعد، والجسمية بالمعنى الأول لا تقدر بشيء البتة؛ لأن المقدّر يجب أن يكون مساوياً لاقدار أو مخالفاً له أصغر منه؛ ١٥ والمساوي للمقدّر لا يقدر للمساواة بما يخالف المقدّر؛ والأصغر يكون مخالفاً لما يقدره؛ فـ

- (١) لا يعينه : لا يعينه ب || أئنة : ساقطة من ما || أوييه : أوييه ب || الجسمية : الخمية م ||
(٢) هي التي : التي || هي : هي || الأول : الأول س || (٣) وهي : وهي || بل : بل +
هي ع ، هـ ، ي || المرض : والمرضى || (٤) تقديراً : مقدراً ما || تقديراً محدوداً : بقدر محدود هـ ||
(٥ - ٦) ولا يختلف بحسب الصورة : ساقطة من ع || (٦) شكل : ساقطة من د || تشكّلها : شكلها ع ||
(٧) المورد : المورد ع || ذلك : ساقطة من م || (٨) حدد : + حدى ||
إن : إذا هـ || (٩) شكل الشمع : شكلت الشمعة : هـ ؛ شكل الشمعة || كان : كانت هـ ، ي ||
معرضاً : معرضة هـ ، ي || النسبة : السّعة هـ ؛ لست ي || (١٠) شكله : شكلها هـ || جوهره : جوهرى ||
يزيد : أوزيد ي || (١١) فيكون : فانه س || الجنسية : ساقطة من م || (١٣) يقال لما هو مساو بالفعل :
ساقطة من د ، ع || (١٥) ذلك : + هو ي || (١٦) لأن : فان هـ ، ي || للقدار : للقدّر
ما ، هـ ، ي || : ساقطة من ع || (١٧) للقدّر : للقدارى || لا يقدر : لا يقدر (بكر الدال المتشدة) ب ||
بما : ما ، ع ، هـ ، ي || والأصغر : الأصغر ما .

يقدَّر لا يكون غير مخالف لجميع مايجانس مقدَّره؛ بل لابد من أن يكون مخالفاً لبعض مايجانس مقدَّره . وكذلك مايقدر فلا يتقرر لهذا المعنى الذى لا يخالف به جسم جماً أن يكون مقدراً أو مقدراً؛ فإذن إنما يقع تقدير الأجسام بذلك المعنى الآخر، فذلك هو الكية .

- وإن كان مايقع فيه المساواة والتفاوت والتقدير غير المعنى الذى به يصير الجسم جسماً، فليست الصورة الجسمية هى الجسمية التى هى الكية ، بل الجسمية التى هى الكمية التى هى عرض ، هى جسمية بمعنى آخر ، وهى ماأشرنا إليه ، وإن كانت قريبة من الصورة الجسمية وملزمة إياها . وكذلك تسجد أشياء تشبه الكيفية وليست بكيفية . والسطح أيضاً له صورة غير الكية التى فيه ؛ وتلك الصورة هى أنه بحيث يصح أن يفرض فيه بعدان على الصفة المذكورة ؛ وذلك له لأجل أنه نهاية شئ مايصح فى ذلك الشئ فرض ثلاثة أبعاد . وكذلك هذه الصورة ليست تخرجه عن العرضية وعن الحاجة الى الموضوع أيضاً .
- وأما كيته فنظير كية الجسم وهى كية ثابتة فيه لا تتبدل ، لا كما فى الجسم . ثم فى هذا الموضوع مباحث عميقة سيقال عليها فى اللاحق . وليس إذا كانت للسطح صورة تلزمها أو تقومها الكية يجب أن يكون السطح جوهرأ . فما قلنا إن كل صورة لنوع من الأنواع يلزمه عرض فهو جوهر ، بل ذلك فى صورة الجسم وحده ؛ فتكون الجسمية التى من باب الكية تلزم الجسمية التى هى الصورة ضرورة لما يلزم الجسم من التحديد ، وتكون صورة الجسم ، إذا جردت بكيتها أو جردت منها الكية مأخوذة فى الذهن ؛ سُمى المجرد جسماً تعليمياً .

- (١-٢) بل لابد . . . يجانس مقدره : ساقطة من ع || (١) من : ساقطة من س ع ||
 (٢) كذلك ؛ لذلك د || يتقرر : يتقدري || لهذا فى هذا ه || (٣) يقع : ساقطة من سا ||
 تقدير : تقدما ، ي || (٤) والتقدير : والتقدرا || (٥) الجسمية : الجسمية م ||
 التى : ساقطة من سا || الكية : + الجسمية الصورية ي || بل ... الكية : ساقطة من س ||
 (٦) هى جسمية : جسمية ه || بمعنى آخر : أخرى ع + وهى العرض ه ، ي || وهى : + العرض غ ||
 (٦-٧) الصورة الجسمية : الجسمية الصورية ع ، ي || (٧) الجسمية : الجسمية م || وكذلك ب ؛ +
 أيضاً د ، م || (٨) أن يفرض فيه : فيه فرض ي || (٨-٩) بعدان على : بدليت على ي || (١٠) وكذلك :
 فكذلك د ، م ؛ فذلك ع ؛ ولذلك ه || تخرجه : تخرج ع || أيضاً : ساقطة من د ، م || (١١) ثابته :
 ثانية م || لا كما ؛ لا كما د || (١٢) اللاحق : كتاب اللاحق ي || كانت : كان ه ، ي || للسطح :
 السطح ه || تلزمها : وتلزمها س || أو تقومها : وتقومها د ، م || (١٤) فتكون الجسمية :
 فتكون الجسمية م || (١٦) منها : منه ه ، ي || سُمى : يسمى ه .

واعلم أنه قد يشكك في أمر العدد أيضاً أنه عرض أو ليس بعرض؛ فيجب أن تعلم أن الوحدة في الأمور ذوات الوحدة عرض خارج عن ماهياتها؛ وأن مجموع الأعراض عرض. فهذا قدر تنبه به على الحق في هذه المباحث؛ وأما تحقيق هذه الأشياء ففي صناعة أخرى.

فقول الآن : إن الكم منه متصل ومنه منفصل . ومن جهة أخرى إن الكم منه ما لأجزائه وضع ؛ ومنه ما ليس لأجزائه وضع ؛ فتكون الكمية تنقسم قسمين متداخلين . ٥

لكن المتصل اسم مشترك قد يعرض له أن يوجد كثيراً؛ على أن مفهومه معنى واحد ؛ فيقع منه غلط في معاني المتصل؛ فنه ما هو فصل الكم أو الكمية؛ ومنه ما هو عرض يلحق الأعظام ، من حيث هي أعظام ؛ ومنه ما هو عرض يلحقها ، من حيث هي طبيعية .

فأما الذي هو فصل ، فمن خاصيته أنه يقال على المقدار الواحد في نفسه ولا يجوز إلى قياسه إلى مقدار غيره ؛ وذلك لأن حده أنه الذي يمكن أن تفرض له أجزاء يجمع بينها حد مشترك هو نهاية لجزأين منها ؛ وباعتبار آخر هو نهاية لأحدهما ؛ أعني لما تجعله في التخيل إلى الإشارة أقرب منك ؛ فكأنه أول وبداية للآخر ؛ فيقال لهذا الكل إنه متصل . وليس الشرط فيه أن يكون هناك قطع وجزء بالفعل ؛ بل الشرط فيه أن يكون هناك إمكان هذا التوهم وهذا الفرض . وهذا المعنى هو معنى المتصل الذي ينقسم إليه الكم وإلى المتفصل . ١٠

ويعم معني المتصل الآخرين أنهما يقالان بالقياس إلى غيرهما ؛ فكيون المتصل فيهما لا المتصل في نفسه ؛ بل المتصل بغيره ؛ فيقال متصل لما يوجد فيه طرف ونهاية واحدة بالفعل هي بينهما طرف لما قيل إنه متصل به ، حتى لو كانتا نهايتين اثنتين لكان مكان الاتصال مماسة ؛ مثل الخط الذي يتصل بخط على زاوية تحدها نقطة واحدة بالفصل هي طرف لهما جميعاً ؛ ومثل الجسم إذا صار له جزآن لمرضين تميزا فيه ؛ فمن البين أن كل ١٥

(٥) ومنه ... وضع : ساقطة من ع || (٦) قد : وقد سا || (٧) معاني : المعاني ؛ معنى د || (٨) طبيعية : طبيعة ع ، عا ، ه ، ي || (٩) يقال : يقول س || (١٠) قياسه : قياسها ب (مع إثبات علامة التصحيح فوق الكمية) || إلى مقدار : بمقدار ه ، ي || (١٢) إلى : أوع ، ه ، ي || (١٣) وجزء : وجد د ، م ؛ وحد سا || (١٤) وهذا الفرض : ساقطة من م || وهذا : فهذا ي || الذي ... المتفصل : ساقطة من ع || (١٧) اثنتين : ساقطة من د || مكان : إمكان ع || (١٨) الاتصال : اتصال د ، م || تحدها : تحتلها سا || (١٩) ومثل الجسم : والجسم ي .

واحد من المرضين ليس في ما فيه الآخر، كسواد وبياض، فإن كل واحد منهما اختص بموضوع هو الذي جملة غير الآخر. فإن الأشياء المتفقة في الطبيعة لمرض ما تتفاير في العدد، فيكون ما يختص بانبات البياض فيه متناهياً وما يختص بانبات السواد فيه متناهياً، وكل ذلك بالفعل. وليست النهايتان المفترستان لما مرض اثنتين، بل هناك نهاية واحدة.

فهذا اتصال قد يكون للكيات، وهي كيات لم يلحقها إلا لواحق الكيات؛ مثل هيئة الوضع الذي لخطى الزاوية؛ ومثل مماسة تفرض بدل السواد في ما مثلناه أيضاً؛ ولا مماسة تفرض فيه بدل البياض، حتى لا يكون مأخوذاً مع عرض طبيعي، فيتميز لأجل ذلك جزآن من السطح أو الجسم؛ بل هذا الاتصال هو الاجتماع الذي لو لم تكن النهايات فيه واحدة في الموضوع اثنتين في الإضافة؛ كانتا اثنتين بالموضوع أيضاً، لكان بدل هذا الاتصال اجتماع هو المماسية.

وأما الاتصال الثالث فهو أن يكون المتصل به لازماً للتصل في حركته التي يزول منها طرف الذي يليه عن موضعه الذي يلاق نهايته فيه. وهذا الاتصال لا يمنع أن يكون فيه مماسة إذا وجدت ملازمة عند الحركة بملاصقة أو مشابهة؛ فإن الجسم إذا كانت حاله عند جسم آخر أنه إذا حرك وتقل عن موضعه تقل ينقل طرفه الطرف الذي يليه من الآخر حتى يصير الآخر معه حيث صار، فإنه يقال إنه متصل به. والاتصال الحقيقي بحسب هذا الموضع هو الأول؛ وإن كان إنما يقل اسمه من الاتصال الذي على سبيل الإضافة؛ إذ كان يتوهم له أجزاء فيما بينها الاتصال الإضافي. وكثيراً ما ينقل اسم لمنى عن اسم شيء آخر؛ فيصير بحسب صناعة ما أحق بذلك الاسم.

- (١) فإن كل : فكل ع ، م ، ي ؛ وكل د ، ع ، هـ || (٣) في العدد ؛ بالعدد ، م ||
 (٤) وكل : فكل د || (٦) يكون : + ذلك م || (٧) خطى : يسلم م || في ما : +
 قد هـ ، ي || أيضاً : آقاء هـ ، ي || (٩) الذي : + هو ي || (١٠) بالموضوع : في الموضوع ي ||
 (١٢) لازماً : ملازماً م || منها : بها ع ، ع || (١٣) يمنع : يمنع د ، م ||
 (١٤) بملاصقة : ملاصقة ع || (١٥) ينقل : يزمه ب ؛ يزمه س || طرفه : ساقطة من
 ب ، س || طرفه الطرف : طرف طرفه ن || (١٦) فإنه يقال : قبل له هـ ؛ قبل ي || (١٧) الموضع :
 الوضع ن || (١٨) وكثيراً : كثيراً ؛ كثيراً || ينقل : يسلم ن || لمنى : لمنى ج ، ي .

فن الكية ما هو متصل؛ ومنه ما ليس بمتصل. فالجسم الذى من باب الكية من المتصل. وكيف لا ؟ وتجد هذا الجسم بحيث يمكن أن يفرض بين أجزائه حد مشترك وهو السطح؛ فتجد أجزائه تشترك بـسطح واحد تلتق عليه. وقد تجد نظير ذلك للسطح بالخط، وللاط بال نقطة والزمان أيضاً؛ فإنا نجد فيه شيئاً متوهما يتصل به ماضيه ومستقبله؛ وهو الآن.

• وهذا الجسم المحسوس ليس بجزء إلا من حيث فيه بُعد؛ فينقسم ذلك البعد إلى ما ينقسم إليه. فالجزء له من حيث هو ذو ذلك المقدار؛ لا من حيث هو جسم على الإطلاق، أو جسم جوهري؛ فإن الجزء له من حيث يفاوت ويساوى، لا من حيث لا يقبل مفاوطة ومساواة، على ما علمت؛ فلأذن التجزئة إنما عرضت بالضرب الأول للجسم من حيث هو ذو كم لا من حيث صورته.

١٠ فإن قال قائل: إن التجزئة لا تكون إلا بسبب شئ من شأنه قبول التجزئة، والقبول والاستعداد إنما يكون فى المادة، ليكون الاستعداد للتجزئة بسبب المادة، لا بسبب الكية؛ فإنه شك يخل فى المعلوم. ويجب أن تسلم ههنا أن التجزئة تمرى للقدر، بما هو مقدار، وإن كان فيه للادة مشاركة؛ وفى العلوم نبي أن حصة المادة فى ذلك ما هى، والأمر الذى للك بالذات من ذلك ما هو، فإن هذا لا يجب أن تشتغل به فى علم المنطقيين؛ بل تعلم أن التجزئة التى معها حركة وإتراق فى المكان غير التجزئة التى إنما فيها تعيين الجزء فقط. فهذا الكلام كله إشارة مناً إلى الكم المتصل.

وأما الكم المنفصل فإنه كالسبعة التى لا يوجد لأجزائها حد مشترك؛ فإنا إذا جزأت السبعة إلى ثلاثة وأربعة، لم نجد بينهما طرفاً مشتركاً؛ فإنه لا طرف للأعداد إلا الوحدة؛ ولا توجد وحدة مشتركة بين الجزء الذى هو ثلاثة والجزء الذى هو أربعة؛ ولو وجدت

(٣) نظير: لطرف ع || (٥) فيقسم: ساقطة من ع || (٦) فالجزء له: والجزء؛ الحركة ما || ذو: دون؛ ساقطة من س، ما، ع || (٧) مفاوطة: ساقطة من سا || (٨) كم: كثرة ع || (٩) صورته: هوس || (١٠) فإن: فأما إن ه، ع || (١١-١٢) لا بسبب الكية: ساقطة من س || (١٢) فإنه: فهو ه || (١٥) المنطقيين: المنطق ع || إقتران: إقتران ع || فيها: فيه د، ن || (١٦) تعيين: تعيين د، م؛ يتبين ع || إشارة مناً: مناً إشارة س، ن، ه، ع || مناً: ساقطة من د، م || (١٧) فإنه: فإنها ب، س، م || (١٨) لم: ولم د || (١٩) ثلاثة: الثلاثة ه، ع || (١٩) أربعة: الأربعة ب، س، ع، ما، ه، ع.

وكانت من وحداتها لصارت الوحدات ستة وانتقص عدد السبعة ؛ وإن كانت خارجة عنه كان ترتيب السبعة من ثمان وحدات .

فلنقل الآن : إن الكم المتصل لا يخلو إما أن يكون فاز الذات فيها هو كم له ؛ وإما أن تكون ذاته غير فاقزة ؛ بل هي في التجرد . ولنضع أن كل متصل بذاته على سبيل التجرد فهو هيئة حركة هي لا محالة حالة الجسم ، فإن ذلك هو الزمان ، وبيانه العلم الطبيعي .

- وإما الكم المتصل القار فليس عظمًا وقدرًا ؛ ولا يخلو إما أن يكون امتداده بعداً واحداً فيجتمعت تجزئته واحدة لا تعارضها تجزئة قائمة عليها ؛ وهذا هو الخط ؛ وإما أن يكون محتلاً للتجزئة في جهة ، ثم يمكن أن تعارضها تجزئة أخرى قائمة على تلك حتى يمكن فيها فرض بدين متقاطعين على قوائم ، ولا يمكن غير ذلك ؛ وهذا هو السطح ؛ وإما أن يكون المقدار الذي يجمعت التجزئة يجمعها في ثلاث جهات ؛ وهذا هو الجسم الذي من باب الكم .
- ١٠ فيسمى جسماً من حيث هو بهذه الصفة . وقد يسمى عمقاً وسمكاً وثخناً . أما ثخننا ، فلا أنه حشو ما بين السطوح ؛ وأما عمقاً فلا أنه ثخن نازل أي معتبر من فوق إلى أسفل ، وأما سمكاً فلا أنه ثخن صاعد أي معتبر من أسفل إلى فوق . وربما وقع اسم العمق على معنى آخر سندكره .

- وإما المكان وزياتهم إياه في معنى المقادير ، فأمر لم أحصل له فائدة ، وذلك لأنهم يقولون : إن المكان نهاية جسم محيط حاصراً للجسم المحيط ، فهي بالقياس إلى الجسم المحيط مكان ؛ فالمكان نهاية بالقياس إلى الجسم المحيط وحاور بالقياس إلى الجسم المحيط ؛ وسطح في جوهره وذاته . فنقول لهؤلاء : إن كل شيء ذي جنس فإن جنسه هو مما يقوم به جوهره . فإن كان المكان كما لأنه مجموع هذه ، أي لأنه سطح هو نهاية وحاور ، فلا يخلو إما أن يكون لكونه

(١) لصارت : لكانت ه ، ي || وانتقص : ولقص ه || كانت خارجة : كان خارجاً ي || (٢) عنه : عنها عا ؛ ساقطة من م ، ه ، ي || (٤) هي : ساقطة من ي || (٥) فهو : فإنه ه ، ي || هي : ساقطة من سا || فإن : وإن د ، م || (٦) وأما : فأما ي || تليس : فيسى ه ، ي ؛ تليس م || (٨) التجزئة : لتجزئة س || (١٠) يجمعها : يجمع تلك ه ؛ يجمع ذلك ي || (١١) فيسى : فيسى سا ، م || وقد : ساقطة من س || أما ثخننا : ساقطة من م || (١٢) أما عمقاً ه || (١٢-١٣) سمكا فلا أنه : سمكا فإنه سا ، م || ثخن صاعد : عن صاعد عا ؛ صاعد ي || (١٤) له : + منه ع || (١٥) محيط : محيط عا || الجسم : الجسم ن || (١٥-١٦) المحيط مكان || (١٦) فالمكان نهاية بالقياس إلى الجسم : ساقطة من م || المحيط وسطح : المحيط ه ؛ وسطح سا .

نهاية وحاولاً مدخل في تصديره كما أو لا يكون، فإن كان له في ذلك مدخل، فيجب أن يكون للكان، من حيث هو كـ، الكم الذي يفيد المعين سماعاً خصوصية قبول أبعاد وقسمة غير الذي يفيد السطح، بما هو سطح، وليس له ذلك، وإن لم يكن لكونه نهاية وحاولاً مدخل في كونه كما، فهذه الجهة إنما هي من الكم بسبب أن موضوعها أو جزءاً منها، وهو السطح، من الكم، فيكون الكم بالحقبة هو السطح، ويكون عرض لذلك الشيء، الذي ونفسه كم، أن حوى، فيكون ليس في جوهره شيئاً غير السطح، ويكون من جملة ما قد فرغ من ذكره وتعيينه، فلا يكون نوعاً خارجاً عنه. وأيضاً لأنه إن كان المكان كما، لأنه نهاية أو أنه حاوٍ، فيكون الشيء، من حيث هو مضاف، هو من الكم.

ثم يجب أن يرونا الكمية التي للنهية، من حيث هي نهاية، وللحاوٍ، من حيث هو حاوٍ، كمية تكون غير سطحية، ولا يحدون، فيبقى أن المكان كمية لسطحيته. فإن المكان إما نوع من السطح تحته، لا نوع من الكم في مرتبة السطح معدود معه نوعاً تحت الكم، وإما سطح مأخوذ بحال، فيجب أيضاً أن يكون الجسم المأخوذ بحال مخصوص، بما يعد نوعاً سادساً. مثلاً يجب أن يكون الجسم، من حيث هو متمكن، نوعاً زائداً على ما ذكر، لا، إن كان ولا بد، نوعاً للجسم المطلق، إذا اعتبرت الأنواع الأولى من الشيء. فن الواجب علينا إذا عدنا أنواع الأجناس أن لا نعد أنواعاً أنواعها معها، ولا نعد أنواعها، من حيث يمرض لها خواص أخص منها تقسمها. فالكمية المتصلة هذه.

وأما المتصلة فلا يجوز أن تكون غير السطح، فإن المتصل قوامه من متفرقات والمتفرقات من مفردات، والمفردات آحاد، والآحاد إما نفس المعنى الذي لا يتقسم،

- (١) نهاية وحاولاً: نهاية أحوار باع، ي || مدخل في: يدخل قد، سا، م || فذلك مدخل: مدخل في ذلك سا || (٣) يفيدها: يفيد ه، ي || بما هو: بما هي ن || (٤) الجهة: الجهة د؛ سا، ع، م || (٥) الذي: + هو ه، ي؛ ساقطة من د || (٦) فيكون ليس: ويكون ليس ي || شيء: شيء ن، ي || (٧) فلا: ولا سا، م || أوانه: وأنه ي || (٩) وحاوٍ: والحاوٍ س || (١٠) كمية: كته ي || سطحية: سطحية نج، سا، ع، ي || المكان كمية: المكان كته سا، ن، ه، ي || فإن: وإن د، سا، م؛ + كان ه || (١١) لأنواع: لأنواع س || نوعاً: نوع س || (١٣) يجب: فيجب ي || حيث: ساقطة من ي || (١٤) الأولى: القرية نج، ع؛ + القرية ي || (١٥) أنواعها: الأنواع ن.

من حيث هو لا يتقسم ، أو شيء في الوحدة ، وهو ذو وحدة وله وجود آخر حامل للوحدة ؛ فالوحدات هي التي لذاتها يجتمع منها شيء ذو كم مفصل لذاته ، يكون عدده يبلغ تلك الوحدات .

- وأما الأمور التي فيها تلك الوحدات فحملتها هي حاملة للمد الذي هو لذاته كم مفصل ؛ ثم لا يوجد فيها معنى كمية مفصلة غير معنى اجتماع تلك الآحاد ؛ ولا يوجد لها مقدار خارج من مقدورها ، من حيث هي ممدودة ، ولا لها جواز مساواة ولا مساواة يتلقان بالانفصال في معنى غير معنى المد الذي يقع لها ؛ فلا يجوز أن يقع فيها مقدار أو جواز مساواة ولا مساواة ، بحيث لا تلتفت في اعتباره إلى المد ، بل إنما تلتفت في اعتباره إلى معنى غير ذلك من المعاني التي تكون في الشيء مما هو أمر غير المد ، مثل أن يكون صوتاً أو حركة أو جسام . فإن أمكن في شيء من الأشياء أن يكون فيه تقدير واعتبار مساواة وغير مساواة لا يتناول اتصاله ، ومع ذلك فلا يتناول انفصاله المسمى ، بل ما أخذ آخر من الانفصال ، أمكن أن يكون غير المد كمية مفصلة . لكلك لا تجد شيئاً من الأشياء ينسب إلى احتمال تقدير وجواز مساواة وغير مساواة ، إلا وقد اعتبر اتصاله أو عدده لا غير . والأشياء إذا لم تلتفت إلى عددها ولم يكن لها اتصال تتقدر به ، لم تجد لها تقديراً وكمية مفصلة ؛ لاسيما ومفسرهم يقول : إن للقطع المقصود إلى القطع الممدود نسبة عدد إلى عدد . وهذا تصريح بأنه يعد لأجل العدد . وحاله في ذلك حال التي في الجماعة .

والمعجب أنه لم يشكل هذا في أجسام تجمع من غير اتصال ، فيقدرها واحد ويكون لها جزء ، من حيث هي مفصلة ؛ ولا في أزمنة متفرقة ، ولا في حركات الإيقاعات ؛

- (١) شيء : شيء || (٢) فالوحدات : والوحدات د || شيء : ساطعة من عا || عدده : عدد س || (٤) ترأما ... الوحدات : ساطعة من د || (٥) يوجد : تجد د || معنى اجتماع : اجتماع || (٥) الآحاد : الوحدات س || ولا يوجد : ويوجد م || مقدار : مقدار ب ؛ بقدر ع ؛ قدره ، ي || (٦) مقدورها : مقدارها ب ؛ قدرها ه ، ي || هنا : ساطعة من م || ولا مساواة : ساطعة من ن || بالاتصال : فلا اتصال عا || (٧) الذي : التي ي || يقع : يكون ي || مقدار أو جواز : مقدار أو جواز ع ؛ تقدير أو جواز سا ، عا ، ن ، ه ، ي || (٨) إلى العدد ... اعتباره : ساطعة من سا || (٩) في الشيء : الشيء س || (١٠) الأشياء : هذه الأشياء ه || (١١) مأخذ : مأخذ عا ، ه ، ي ؛ (١٢) الاتصال : الاتصال سا ، م || (١٤) والأشياء : فالأشياء د ، ن (١٥) تقديراً : قدرها سا ، عا ، ه ، ي || ركية : أو كمية س ، ن ، ه || (١٥ - ١٦) لاسيما ... في الجماعة : ساطعة من عا || (١٦) يعد : يعد ب || (١٧) تجمع : يتجمع د ، ن ، ي ؛ ساطعة من س || ويكون : فيكون عا ؛ يكون ع || (١٨) مفصلة : مفصل د || ولا : ولا س .

ولا في عددِ كِيفِيَّاتٍ تكون في التقوِيس والصوَر ؛ إنما أشكل هذا واشتبه على قومٍ في أمرِ القولِ المسموع ؛ فإنهم قالوا : إنه من النكَمِ المتفَصِّلِ بالذاتِ جزء ما . ثم بعضهم جعل السبب فيه أنه يقدَّر بمقَاطِعِهِ ؛ فتكون مقَاطِعُهُ أجزاءً ؛ ولها أزمَنَةٌ تقدَّرُها ؛ فتكون المقاطع تقدَّرُ الجملة بسبب زمانها . فيكون هؤلاء إنما يقدرون القول بسببِ أنسامِ أزمَنَتِهِ وبمقاديرها ؛ فيكون بالحقيقة إنما يعملون القول كما لسببِ زمانه ؛ فيكون القول ، على طريقَتِهِمْ ، كما بأمرين من الكم يقارنانه لا لذاته .

وقومٌ يحاشون من ذلك فيجتالون له وجهاً آخر فيقولون : إن الصوت يعظم ويصغر بسبب حالِ القَارِيعِ والمقروِجِ ؛ ولا يكون ذلك العِظَمُ معتبراً بالزمان ؛ فهو إذن من بابِ آخر . فهؤلاء ليسوا إنما يعملون القول ، وهو المركب من المقاطع ، وحده كما منفصلاً ؛ بل يعملون الصوت نفسه كذا . ثم لا ينفهم هذا الاحتيال فيما نحن بسبيله ؛ تَدُنُّ البُهة التي يحاولون أن يكون بها الصوت كذا ، إن كان بها كذا ؛ هي جهةٌ توجب فيها الكمية المتصلة . وهؤلاء إنما أحوَجُوا إلى أن يثبتوا كميةً غير متصلة على أن عِظَمِ الصوتِ وصِغَرُهُ هو نقله وخِفَتُهُ أو جِهارُهُ وخِفَاتُهُ ؛ وهي كِيفِيَّاتٌ بالحقيقة كما تعلم ذلك في موضعه لا كيات . ومع ذلك فهؤلاء جعلوا كمية الصوت لَكِيَّةً ما يتولد عنه ؛ فعملوه أيضاً من الكم بالعرض مثل أشياء كثيرة غير الصوت .

وقومٌ ممن هم أشدَّ تحصيلاً زعموا أنه ليس القول كذا بشيء من ذلك ؛ بل لأن المقطع جزؤه وهو يعذره . وكل ذى جزء يعدّ بجزئه له فهو من الكم ؛ والكبرى من قياسهم مدخولة ؛

(١) تكون : ساقطة من ما || الفوش والعود : الفوس والعود ع ؛ الفوس والعود ||
(٢) جن : جنا ه || (٣) أجزاءه : أجزاءه س || (٤) الجملة : ساقطة من ما ||
أزمته : أزمته د ، م || (٥) بمقاديرها : مقاديرها د ، م || لدد : يدد د ، م || (٦) بأمرين : لأمرين ه ، ي || من الكم : ساقطة من ما || (٩) منفصلاً : منفصلاً د ، م || بل يعملون : بل ويعملون د ، س ، ما ، م || (١٠) الصوت قسه : أيضاً الصوت ي (١١) توجب : ساقطة من عا || فيما : فيه ه ، ي || المتصلة : المنفصلة نج ، س ، م || (١٢) يثبتوا : له له ساء عا ، ا ه ، ي ؛ لماع || كمية : الكمية ساء ، م || فخر : ساقطة من ع || خير متصلة : خير منفصلة م ، ه ، ي ؛ خير المنفصلة نج || (١٣) خفته : خفته نج ، ه || (١٤) كمية الصوت : الكمية للصوت س || بملوه : بملوه س || من : ف م || بالعرض : ساقطة من س || (١٦) هم : دوم || بشئ : لشي ، نج ، ن ، ه ، ي || (١٧) يجزئه : ... بقدر : ساقطة من م || يجزئه له : يجزئه ي .

- فإنه ليس كل ما له جزء يقدر بجزئه فيجب أن يكون من الكم بالذات؛ بل يجوز أن يكون له وجود وحقيقة أخرى، وقد عرضت له كمية ما؛ إما مقدار وإما عدد فيكم به وصار له بسببه جزء يمتد. وأمثال هذه الأشياء لا تكون كيائ بالذات؛ ولا تدخل في الكمية دخول النوع في الجنس؛ والمقطع ليست جزئته وتقديره إلا لأنه واحد؛ والقول كثير؛ فالقول إنما له خاصية الكم من حيث الكثرة التي فيه وهي العدد؛ فإذا لم تثبت إلى الكثرة التي فيه، التي هو محصل منها، ولا إلى الزمان الذي يساوقها، ولا إلى مقادير ما يتولد منه الصوت أو فيه، لم تجد للقول كمية البتة؛ فإن كانت هذه الأشياء تدخل ما يقارنه من الأشياء في مقولة الكمية إدخالاً بالذات، فهناك حركات الإيقاع ونظم الجمع في الألحان والألوان والتراويق وأعضاء الحيوان وأشياء أخرى مما له هذه الكيائ كلها أو بعضها؛ فما بالها لا تدخل في الكم بالذات؟

١٠

- وليس لقائل أن يقول: إن المقادير قد يقع عليها العدد؛ وكونها واقعاً عليها المدد لا يمنعها أن تكون في أنفسها كمية؛ فكذا القول؛ فإن المقادير، وإن كثرت بالعدد، فلها بعد الكثرة وقبلها خاصية الكمية في حد اتصالها وأحوال تلزمها وتلحقها؛ من حيث هي متصلات، لا تثبت فيها إلى عديها، مثل كونها قابلة للتجزئة والتجزئة بالفعل. فإن جعلتها ذات عدد، فإن قبول التجزئة لا يجعلها ذات عدد وهي تحتل أيضاً المساواة وغير المساواة بالتطبيق في حد اتصالها، كما سنين بعد، من غير إحواج إلى عدد أو شيء آخر يلحقها.

١٥

وأما المعلم الأول فقد أجرى الكلام في ذلك على شيء مشهور كان فيما بينهم؛ وعده من الكم أقساماً مشهورة ولم يتعرض فيها للتحقيق. وقد فعل كذلك في غير موضع في هذا الكتاب كما فعل في تفصيل الحركة، وكما فعل في مواضع من المضاف.

- (٢) كمية ما؛ كمية ع || (٣) لا تكون؛ تكون ع || ولا؛ ساطعة من س ||
 (٤) تقديره؛ تقديره ي || (٦) منها ولا؛ منها لا س || ولا إلى مقادير؛ إلا إلى مقادير م ||
 (٧) للقول؛ القول س، ع، م || البتة؛ ساطعة من ي || (٧-٨) ما يقارنه من الأشياء؛ القول ما ||
 (٨) فهنا؛ هنا س || الجمع؛ الجمع س، ع، م || (٩) ألوان؛ أنواع ع || (١٢) فكذاك؛ وكذا س || فإن؛ فتقول إن س، ن، ي || فلها؛ فلهذا م || (١٤) عددها؛ عددا م ||
 فإن؛ وإن د، م || (١٥) عدد وهي؛ عدد أيضاً وهي نج، ع، م، ي || أيضاً؛ ساطعة من م، ي || وغير المساواة؛ ساطعة من م || (١٦) من غير إحواج؛ من إحواج س || (١٧) ذلك؛ هذا الكتاب م، ي || (١٨) في هذا؛ من هذا م، ع، ي.

قد زعم قوم أن الثقل من الكية . قالوا : ولذلك قد يوجد وزن نصف وزن ووزن مساو لوزن ؛ وليس كذلك ؛ لأن الوزن لا يمكن أن يقال متجزئاً ومساوياً بذاته . بل الوزن مبدأ حركة إلى أسفل ؛ فإذا كان من الوزن ما يقاوم وزناً آخر ، فلا يقدر الآخر على إشائه في الميزان راسياً في نفسه ، قيل إنه مساو له ؛ أى غير مقاوم إياه في التحريك ؛ فإن قدر قيل إنه أعظم منه ؛ فإن كان يقدر على تحريك ذلك الجسم الآخر ، ولا يقدر على تحريك جسم من طبيعة الجسم الآخر ، هو ضعف ذلك الجسم الآخر ، لا ضعف ذلك الجسم الذى يقدر على تحريكه ، قيل إن هذا مساو لضعفه والآخر مساو لنصفه . وأيضاً يقال للثقل الذى يحرك في مثل الزمان ضعف المسافة إنه ضعف .

و بالجملة إنما يمكن أن يقدر الثقل بتقدير الحركة والزمان أو المسافة . وليست المقاومة من مقادير الأجسام ؛ إنما الثقل قوة ؛ وكذلك الخفة ؛ أعنى بالخفة القوة المصعدة إلى فوق . وقد يمكن أن يتخذ للخفة ميزان معكوس في المياه ؛ أعنى بالمعكوس أن تكون المائلات بين كفيها صاعدة . وقد يمكن أن تتخذ موازين للبول القسرية التى تحدث بالدفع والرمى يكون حكمها حكم ميزان الثقل ؛ لكنه قد يكون لا في جهة الثقل ، فلا يلزم من ذلك أن تكون الميول القسرية كميات .

(١) ووزن : ووزن س || (٢) مساو : مساو ياد ، س ، م ، د || يقال : يقول ع || (٣) فإذا : فإن س || (٤) إياه : له ع (٥) الآخر : ساقطة من س || (٦-٧) تحريك... يقدر على : ساقطة من د || (٧-٦) الآخر... الجسم : ساقطة من سا || (٦) لا ضعف : ولا ضعف بخ ، ه ، ع || (٧) الذى : ساقطة من ه ، ع || (٩) أو المسافة : والمسافة ه || ليست : بسبب || (١٠) من : بين بخ ، م || (١١-١٢) لاففة... أن تتخذ : ساقطة من ن || (١٢) المائلات : المائلات ه || تحدث : تجذب ه || (١٣) قد : يكون قد لا يكون سا || يلزم : يكون س || (١٤) كميات : تمت المقالة الثالثة من الفن الثايب ، س ، ه ، ع ؛ + (فوق هذه الزيادة) من المطلقى ؛ من الجملة الأولى في المنطق ولواحب العقل الحد بلا نهاية ؛ وفي الحد والملة ب .

المقالة الرابعة

من الفن الثاني

من الجملة الأولى من كتاب الشفاء

المقالة الرابعة

من الفن الثاني

[الفصل الأول]

فصل (١)

في بيان القسمة الأخرى للمكَّم وبيان الكم بالعرض

وأما القسمة الأخرى للكمية فهي أن من الكمية ماله وضع في أجزائه ، ومنها ما ليس له وضع . والأجزاء التي لها وضع يجب أن يكون لها وجود قار بالفعل معاً ليكون لبعضها عند بعض وضع ، وأيضاً اتصال ، وأيضاً ترتيب يوقعه ذلك تحت الإشارة أن كل واحد منها أين هو من صاحبه .

١٠. والوضع اسم مشترك يقال على معانٍ شتى : فيقال وضع لكل ما إليه إشارة كيف كان ؛ والإشارة هي تعيين الجهة التي تخصه من جهات العالم ؛ وبهذا المعنى يقال للنقطة وضع ، وليس للوحدة وضع . ويقال وضع لمعنى أخص من هذا ؛ إذ يقال لبعض الكميات وضع ؛ ومعناه ما قلناه . ويقال وضع للمعنى الذي تشتمل عليه مقولة من التسع ؛ وهو حالة الجسم من جهة نسبة أجزائه بعضها إلى بعض في جهاته ؛ وهذا الوضع لا يقال قولاً حقيقياً إلا على الجواهر ؛ ولا يقال على الخط والسطح . وقد يقال وضع لمعاني أخرى لاتصلح بالمقادير ولا بالإشارة .

(٢٠) الثاني : + من الجملة الأولى في المطلق وهي ثمة فصول ه ؛ وجاء في هذه النسخة أيضاً بعد ذلك عاودين الفصول في هذه المقالة || (٥) بيان : ساقطة من د ، سا ، م || الكم : للكمية ه || (٦) فهي : فوب ؛ وهي م || للكمية : ساقطة من س ، ع ، عا || (٧) معا : فيها عا || (٨) يوقعه ذلك : يوقعه ه ، ي || أين : كيف ع || (١٠) كان : كانت د ، سا ، م || (١١) هي : ساقطة من ه || تخصه : تخص ه ، عي || وبهذا : وهذا سا || (١١) اللقطة : لللقطة م || اللقطة وضع : إن اللقطة وضما ه ، عي || (١٢) وليس للوحدة وضع : ساقطة من د ، ن || يقال وضع لمعنى : يقال لمعنى س ، ع || إذ يقال : ويقال سا || لبعض : إن لبعض عي || (١٢ — ١٣) وضع ومعناه : وضما ومعناه ع ، عي || (١٣) الجسم : جسم م || (١٥) الجواهر : الجواهر م || (١٤) أخرى : آخر ب ؛ آخر س .

والوضع الذى يقصد فى باب الكية هو الوضع بالمعنى الأوسط ؛ وكأنه اسم متقول من المعنى الثالث ؛ فكأنه لما كان وضع الجسم الذى من مقولة الجوهر إنما هو بسبب حال أجزائه بعضها عند بعض ، جعل نظير ذلك أو مقارنه ، إذا اعتبر فى الجسم الذى من باب الكم وضعاً ، وإن لم يكن الجسم الذى من باب الكم ولا السطح ولا الخط يجب له بذاته الجهات والمكان . لكن الجسم الذى من باب الكم له أجزاء بالقوة لها اتصال وترصيف ؛ وإلى كل واحد منها ، إذا فرض موجوداً ، إشارة أنه أين هو من صاحبه ، وكذلك الخط والسطح . وهذا المعنى كاللتناسب لذلك المعنى الذى فى الجسم الجوهرى ؛ فيسمى باسمه .

وقد قيل : إن الجسم المتحرك لا وضع له ؛ فإن عنى القائل لذلك أنه لا وضع له الوضع الذى هو من المقولة ، فربما أوهم ذلك صدقاً ؛ وليس كذلك ؛ فإنه فرق بين ألا يكون للشيء وضع وبين أن لا يكون له وضع قار ؛ كما أنه فرق بين أن لا يكون للجسم أين ، وبين أن لا يكون له أين قار .

وكما أن الحركة عند التحقيق لا تُخرج الجسم عن أن يكون ذا أين ، وإن أخرجه عن أن يكون ذا أين قار ، فكذلك حال الحركة بالقياس إلى الوضع ؛ فإنها لا تُخرج الجسم عن أن يكون ذا وضع ، وإن أخرجه عن أن يكون ذا وضع قار .

لكن الوضع الذى يعتبر فى مقولة الكم عيز ذلك الوضع ؛ وهو غير متغير ولا متبدل فى الجسم المتحرك . وإن تحرك فإن الحركة لا تعيد شيئاً من شرائط هذا الوضع الذى هو كون الكية بحيث يمكن أن يفرض فيها أجزاء ، إذا فرضت ، تكون متصلة ويكون بعضها يجنب بعض يلزم ذلك الجنب فى الجسم ؛ فإن الحركة لا تزال مجاورات الأجزاء بعضها بعضاً ؛ ولا يمنع أن يشار إلى كل جزء أنه أين هو من الآخر ؛ وتكون تلك المجاورة عفوطة . وإن كانت المجاورات مع أشياء خارجية عن الجسم متبدلة ، حتى إذا كان مثلاً للجسم ، وهو

(١) وكأنه : فكانه ما || (٢) وضع : بوضع م || (٣) وإلى كل : وكل م || منها : منها م || (٤) الخط والسطح : السطح والخط م || (٥) فسمى : فسمى م || (٦) قيل : يقال م || (٧) ذلك : ساقطة من د م || (٨) — (٩) كما أنه فرق : أين قار : ساقطة من م م || (١٠) التحقيق : التحقيق م || أخرجه : أخرجه م || (١١) فكذلك : وكذلك م || (١٢) أن يفرض : ساقطة من م م || (١٣) فاما : فاما م || (١٤) يشار : + إلى م || أنه : ساقطة من د م .

- متحرك ، علامة شكلية أو كيفية ، وتلك العلامة في بعض أطرافه ، كان بعض أجزائه يقال إنه على تلك العلامة ، والجزء الآخر يقال إنه الجزء البعيد عن تلك العلامة ؛ وإن كانت الحركة لا تحفظ نسبة الأجزاء إلى جهات العالم ، تلك النسبة التي تتعلق بمعنى الوضع ، الذي هو المقولة . على أنه ، وإن كان كذلك ، فإنها توجب نقلاً عن وضع إلى وضع ، وهذا لا يوجب أن يكون المنقول لاوضع له ؛ بل يوجب أن الوضع متبدل على الاتصال أو على الانفصال ؛ وفي كل آن يفرض يكون له وضع ؛ لكن هذا الوضع غير ذلك الوضع الذي للك .

ثم إن كان تسمية الكم إلى ذى الوضع وغير ذى الوضع قسمةً بالفصول ؛ لم يجر أن تبدل الفصول بحركة وسكون تميز للجسم وطبيعته محفوظة .

- ثم من البين أن الخط لأجزائه وضع ، والسطح لأجزائه وضع ، والجسم لأجزائه وضع ، والمكان أيضاً لأجزائه وضع بانقياس إلى ما هو سطحه وبانقياس إلى ما هو حاويه . وأما الزمان فكيف يكون لأجزائه وضع ولاجزء يوجد منها مقارن الوجود للجزء الآخر حتى تثبت مجاورته للجزء الآخر ؟ فكيف تثبت مجاورة ما هو مفروض موجوداً ومفروض أنه سيوجد لما هو في العدم أوقد فقد ؛ وإن كان قد يوجد في أجزائه اتصال وإن لم يوجد ؟ وذلك الاتصال هو أن حداً واحداً منه ، وهو نهاية ما ، عديم ، وبداية ما ، يوجد . وربما كان لأجزائه ترتيب من جهة التقدم والتأخر .

١٥

وأما العدد فإنه ، وإن وجد لأجزائه قرار وترتيب ، فليس يوجد له اتصال . فلا يكون له وضع . وقد يفرض عدد لا يشار إلى أجزائه بأين ، فضلاً عن أين بعضها من بعض . ومن ذلك العدد الذي يقع على المقولات . وبالحقيقة ، فإن العدد لا يقتضي وضعاً ؛ بل يفرض له أن يصير ذا وضع بسبب ما يقارنه .

- (١) أو كيفية : وكيفية ع || وتلك العلامة : ساقطة من ع || (٢) إنه : إنها ع || على : ساقطة من ع || كانت : كان ع || (٣) تلك : ساقطة من ع || التي : ساقطة من ع || (٤) وكان : وكان ع || (٥) وكان : وكان ع || (٦) وكان : وكان ع || (٧) كان : كان ع || (٨) كان : كان ع || (٩) كان : كان ع || (١٠) كان : كان ع || (١١) كان : كان ع || (١٢) كان : كان ع || (١٣) كان : كان ع || (١٤) كان : كان ع || (١٥) كان : كان ع || (١٦) كان : كان ع || (١٧) كان : كان ع ||

والقول أبعد من ذلك ؛ فإنه لا يقتضى ترتيباً طبيعياً ولا نباتاً .

والكم ذو الوضع هو المقدار . والمقادير بالحقيقة ثلاثة ؛ وإذا أخذ فيها المكان صارت أربعة . ويبقى الزمان والعدد والقول غير ذوات وضع .

- فهذه هى الكيات بالحقيقة . وقد تكون أشياء أخرى يقال لها إنها كيات ؛ وتكون كذلك بالعرض لا بالذات . وإنما يقال فيها ذلك بسبب مقارنتها للكيات التى هى كيات بالذات ؛ فبعضها موضوعات لها ؛ كالإنسان والفرس ، حين يقال : إنسان طويل وقصير ، وفرس طويل وقصير ؛ وبعضها أعراض لا توجد إلا مع وجود الكيات ؛ كالحركة فإنها لا توجد إلا بمقارنة من جسم متحرك لمسافة تكون الحركة فيها فتتقدر بها ، ولزمان تكون هى أيضا فتتقدر به ، وفى جسم متحرك تكون فيه فتتقدر به ؛ فيقال : حركة طويلة ، أى فى مسافة طويلة أو فى زمان طويل ؛ وكذلك يقال : بياض عريض ، أى فى سطح عريض . وبعض هذه عوارض خاصة للكية ؛ كالطول والقصر الذى بالقياس ؛ مثل ما يقال : إن هذا الخط طويل والآخر ليس بطويل بل قصير ، وإن كان كل خط طويلاً فى نفسه بمعنى آخر ، من حيث له بعد واحد ؛ وهذا السطح عريض وذلك الآخر ليس بعريض بل ضيق ، وإن كان كل سطح عريضاً فى نفسه بمعنى آخر ، أى من حيث له مع بُعد يفرض طولاً بعد يفرض عرضاً ؛ ويقال : هذا الجسم نحى والآخر رقيق ليس بنحى وإن كان كل جسم له نحى بمعنى آخر ، أى من حيث له عمق ، أى من حيث له ثلاثةبعاد . وكذلك تقول : إن هذا العدد كثير وذلك ليس بكثير بل قليل ؛ وإن كان كل عدد كثيراً بمعنى آخر ، من حيث هو كم منفصل بعد بالآحاد .

فهذه وأما لما يقال لها كيات وإيست بكيات ؛ بل هى أحوال تعرض لكم بمقايضة بعضها إلى بعض كما سنوضح .

- (٢) وإذا : فإذاع ، هـ || (٤) إنها : ساقطة : من ي || (٧) إلا : ساقطة من م ||
 (٨) بمقارنة من جسم : بمقارنة جسم ع ، ي || (١١) كالطول : كالطول د ، ع || والنصر : والتصير ، ع ||
 (١٣) آخر : + أى د || (١٤) ليس بعريض : بعريض م || أى من حيث : من حيث د ، ع ||
 (١٥) مع : إلى د ، م || يفرض : بعرض د ، م || (١٦) أى : ساقطة من ن || من حيث : حيث د ، م || (١٧) وكذلك : فكذاك ي || (١٨) آخر : + أى م || (١٩) لما : له م ||
 (٢٠) بعضها : بعضه د || سنوضح : سنوضحه هـ .

واعلم أن الطول يقال بالاشتراك في الاسم على ممان ؛ فيقال طول لكل امتداد واحد .
كيف كان ؛ ويقال للامتداد الواحد الذي يفرض أولاً طول ؛ ويقال طول لأطول
امتدادين يحيطان بسطح من غير أن يعتبر تقدم وتأخر ؛ ويقال طول للامتداد الواحد ،
من حيث يأخذ مركز العالم إلى محيطه ؛ كطول الإنسان ، وهو البعد الذي فيه أول
حركة النش .

وكذلك العرض يقال للكم الذي فيه بندان ؛ ويقال للبعد الواحد الذي يفرض مقاطعاً
لبعد يفرض أولاً على أنه طول ؛ ويقال عرض لأقصر بعدين متقاطعين ؛ ويقال عرض
للبعد الآخذ بين يمين الحيوان إلى شماله .

ويقال عمق للتخني الذي تحصره السطوح ؛ وقد يقال عمق لذلك بشرط الأخذ
من فوق إلى أسفل ؛ ويقال عمق للبعد الذي يقاطع بعدين مفروضين أولاً طولاً وعرضاً
المقاطعة المملومة ؛ فإن الخطين إذا فرضاً أولاً ، ثم جاء ثالث ذلك الميجى ، قيل إنه عمق ،
ولو ابتدئ به أولاً ؛ ويقال عمق لما يحويه قدام الإنسان وخلفه ، ومن ذوات الأربع
فوقها وأسفلها .

وقول : إنه لو توهمت نقطة تتحرك أو يتحرك جسم فيه نقطة فيلاقي بسيطاً بالنقطة ،
رسم ذلك طولاً وخطاً فيما يحصره . فإن تحرك هذا الخط لا في جهة حركة النقطة ،
بل في جهة مقاطعة لما ، ارتسم سطح وعرض . فإن ارتفع السطح أو انخفض حتى تكون
حركته على بعد مقاطع للبعدين على قوائم ، ارتسم جسم . وإيضاً فإن ظاهر الجسم ،
من حيث هو ظاهره ومن حيث لا يوجد معه شيء مما وراء الظاهر ، فهو بسيط وسطح .

(١) الطول : طويل د || (٢) لأطول : ساقطة من عا || (٣) امتدادين : الامتدادين
(٤) يأخذ من مركز : يأخذ مركزم || (٦) مقاطعاً : + فيه سا || (٨) الآخذ : الآخـرس ||
(٩) وقد يقال : ويقال سا || لذلك : كذلك د || (١٠) ويقال عمق للبـد : ويقال للبـدن || (١٣) ابتدى :
ابتدأ ع || (١٤) بالنقطة : بالنقط ن ؛ بالنقطة سا عا || (١٥) رسم : ترسم عا || ذلك : ساقطة من د ، سا ،
ع ، عا ، م ، ن ، ي || هذا : ساقطة من ن || (١٦) ارتسم : رسم عا ، أو رسم عا || سطح :
ساقطة من هـ || السطح : ساقطة من ن || أو انخفض : وانخفض ع || (١٧) قوائم ارتسم : قولهم أو
قسم عا || (١٨) يوجد : يؤخذ سا .

فإن قُطِعَ هذا الذى هو السطح فالتفت إلى القطع الذى يناله فقط ، ولم تلتفت إلى مشاركة الجسم أو السطح له فيه ، فإن طرفه الحاصل بالقطع هو الخط . فإن قُطِعَ الخط ، فإن طرفه على ذلك الاعتبار هو النقطة .

فانحط المحدود هو البعد الذى يفترض بين قهطين ؛ والسطح المحدود هو البعد الذى يفترض بين الخطين ؛ والعمق المحدود هو البعد الذى يفترض بين سطحين .

واعلم أن الطول والمرضى والعمق ، من حيث لا إضافة فيها ، هى من الكمية ؛ والمضافات أعراض فى الكمية . واعلم أن الكثير بلا إضافة هو المدد ، والكثير بالإضافة عرض فى المدد ؛ وكذلك القول فى سائر ما يشابه ذلك . واعلم أن الطويل والعريض والعميق والكثير المتضايين قد تتضايى على الإطلاق ؛ فلا يكون من شرط ما يضاف إليه طرف منها أن يتضمن إضافة إلى ثالث منها ، كما تقول : الكثير أو الكبير أو غير ذلك ؛ وقد تضاف إضافة تتضمن ذلك ، فيقال أطول وأكثر وأعمق ؛ فإن لكل واحد منها إضافة إلى شئ له إضافة إلى ثالث ، فإن الأطول أطول بالقياس إلى شئ هو عند شئ ما طويل ، إلا أن هذا الشئ أطول .

وتقول : إن المساحة تقدير المتصّل ، والمد تقدير المنفصل ، والمد والمساحة منهما ما فى التفيس ، هو العاد والساحح ، ومنهما ما فى الشئ ، وهو الممدود والمسوح . وإذا صار المسوح ممدوداً فإن المد عارض له ، ولا يوجب ذلك أن يصير المنفصل جسماً له .

- (١) فالتفت : والتفتى || (٢) أو السطح : والسطح ع || فإن طرفه الحاصل : فإن الحاصلى || قطع الخط : قطع من الخطى || (٣) طرفه على : طرفه الحاصل على ع ، ي || (٤) فانحط المحدود : فانحط المحدود سا ، ع || يفترض : يفرض ن ، ه || قهطين ... بين : ساقطة من سا || (٥) يفترض : + من ه || بين الخطين ... الذى : ساقطة من ع || البد : انحط سا || (٦) إضافة : + عرض س || (٧) هو : فى س || بالإضافة : + موع || (٨) الطويل والعريض : الطول والعرض ه || (٩) قد ... تتضايى : ساقطة من د || شرط : شرطه ما || (١٠) أطول وأكثر : أكثر وأطول م ، ن ، ي || فإن : فكان سا || لكل : كل س || (١٢) هو : رهوس || (١٣) شئ ما : شئ د || (١٤) المد تقدير : المد تقدير د ، س ، سا ، م || والمد : والمدس ، سا ، ي || (١٥) هو العاد : وهو العاد ، عا ، م ؛ والعاد : ورهبا : ومنه نج || (١٦) فإن البد : فإن للعدد ، م .

- والزمان متصل بالذات والعرض أيضاً ، ومتصل بالعرض . أما أنه متصل بالذات ، فلا أنه في نفسه مقدار للحركة ، وأما أنه متصل بالعرض ، فلا أنه يقدر بالمقايضة إلى المسافة فيكون له تقدير ماسح عارض من غيره ، فيقال : زمان حركة فرسخ ، فيقدر الزمان بالفرسخ والفرسخ مقدار خارج عنه ، فيكون هذا التقدير له كماً للحركة . ولا بأس أن يكون الشيء في نفسه في مقولة ، ثم يعرض له شيء من تلك المقولة ، فإن الإضافة تعرض لها الإضافة ، والكيفية تعرض لها الكيفية .

- وأما أنه متصل بالعرض ، فذلك لما يعرض له من الانفصال إلى الساعات والأيام وغير ذلك . وليس يُحسَن من يقول : إن الزمان متصل أيضاً بالعرض ، وذلك من حيث هو عدد للحركة وأن الآن يوجب فصله . فإن الآن في الزمان موهوم كالنقطة في الخط . ولو كان شيئاً حاصلًا لكان ، كما يقولونه ، فاصلاً ، ولكن من غير أن يلحق الزمان بالكمية المنفصلة . فليس إذا فرض الآن فاصلاً ، لم يكن واصلًا . ولما كان بأن يصل أولى منه بأن يفصل ، فإنه إذا كان حاصلًا بالفعل صار به لأجزاء الزمان حد مشترك بالفعل يدل على الاتصال في ذواتها ، وإن عرض لها ، من حيث هي أجزاء ، أن تكون ذات عدد ، لا عدداً ، وذات كمية منفصلة ، لا كمية منفصلة ، مثل حال الخط والسطح والجسم إذا افترض منها حدود مشتركة . وليس هذا الفصل هو الفصل الذي لا يمتنع مع الوصل ، لأن ذلك هو الفصل الذي يبعد الأجزاء بعضها من بعض بطرفين متباينين ، ولا الفصل المبعد يجعل الشيء لا حالة من الكمية المنفصلة ، بل يجعله ذا كمية منفصلة .

- واعلم أن الكمية المتصلة أو المنفصلة لو قومت ذات شيء ، بقي هناك شك في أن الشيء من تلك المقولة أم ليس ، لأنها ربما قومت كالفصل البسيط ، وكان لقائل أن يقول : إن الفصل البسيط لا يجب أن يكون من مقولة النوع الذي يلحقه ، فكيف إذا عرضت ولم تقوم ؟

- (١) الزمان متصل : الزمان متصل ن || (٣) تقدير : تخدرب ، س || (٤) الحركة : في الحركة ي || (٧) له : سافطة من س || (٨) يحسن : + قول ه || أيضاً : اقضالام || (٩) عدد : عرض ع || فإن الآن : فالآن ب || (١١) ظليس : وليس ه || (١٢) أول : سافطة من س || (١٣) في ذواتها : لذواتها س || (١٤) وذات : أوذات ن || (١٥) افترض : فرض ه ، ي || منها : فيها ع ، عا ، ه ، ي || (١٦) الوصل : + بل ن || لأن : فإن س ، أن د ، ع ، عا ، م ، ن || (١٧) يجعله : يجعل ع || (١٨) أو المنفصلة : والمنفصلة : عا || شيء : الشيء ع ، ه ، ي || شك في أن : شك أن س || (١٩) أم : أو ه || (٢٠ — ١٩) إن الفصل : الفصل س .

واعلم أن المتصل والمنفصل فصلا الكم لا نوعا ، إلا أن تحرين بهما طبيعة الجنس ؛ ولكن ليسا من الفصول التي هي غير الأنواع .

واعلم أن الفصول المنطقية كلها تحمل على الأنواع ؛ فلا تكون غير الأنواع في الموضوع . ولكن تكون غيرها بالاعتبار . فإن كان الفصل المنطقى مشتقا من معنى موجود في النوع لا يحمل على النوع ، كان النوع منفصلا بفصل غيره ؛ كالإنسان الذي هو ناطق ؛ وإنما هو ناطق بنطق هو موجود حاصل فيه ، والنطق لا يحمل على الإنسان ، فلا يقال : إن الإنسان نطق ، لا بالاعتبار فقط بل وبالموضوع ؛ فهذا الفصل وما يجري مجراه يستند إلى شيء هو غير النوع ، بحيث لا يحمل عليه .

واعلم أن الكم المتصل لا يخالف المنفصل إلا بذاته ، لا باتصال غيره ؛ ولا المنفصل يخالف المتصل إلا بذاته ، لا بالانفصال . فذات النوع ههنا والفصل واحد بالموضوع ؛ ليس واحداً بالاعتبار . وأما الفصل البسيط فليس لها أتبة ؛ إذ ليس هذا متصلا باتصال ؛ ولا ذاك منفصلا بانفصال ؛ وأنت موعود بشرح هذه الأشياء لك في موضعه .

[الفصل الثاني]

فصل (ب)

في خواص الكم

١٥

وبالحرى أن نتكلم الآن في خواص الكمية فنقول : قال بعض المتقدمين ما هذا معناه : إن للكمية خاصيتين أوليتين إحداهما أن الكمية تحتل التقدير ؛ والأخرى أن الكمية لامضاد لها . ثم إنه قد يتولد من هاتين الخاصيتين خاصيتان أخريان ؛ فيتولد من أن الكمية تحتل التقدير أنه يقال مساوٍ وغير مساوٍ ؛ ويتولد من أنه لامضاد له أنه لا يقبل الأشد والأضعف .

(١) الجنس : ساقطة من ي || (٣) واعلم أن الفصول : والفصول س ، ع ، || (٤) فإن : فإذا ع || (٥) لا يحمل على النوع : ساقطة من د || (٦) وإنما هو ناطق : ساقطة من س || هو موجود : فهو موجود ه ، ن || (٧) إن : ساقطة من د ، ع ، م ، ن || (٧) وبالموضوع : ولوضوع ه || (١٦) ما هذا : هذا س || (١٧) خاصيتين : خاصيتين ن || (١٨) الخاصيتين : الخاصيتين ي || خاصيتان : خاصتان ع ، ي || (١٩) غير مساو : غيره ه || أنه لا مضاد له أنه ، أنها لا مضاد لها ع || لا مضاد : مضاد س || لا يقبل : يقبل ه .

0

1.

10

(١) الخاتمة : الخاصة سا ه || (٢) أنها : وأنها || أما أنها : أمأنا ه || (٣) بماهية : لمأهية سا || الكم : الكمية ه || (٤) الجوهر فيها : فيها الجوهر س || (٥) ولفتح : ولفتح س || أربما : وربما سا ع ا م || (٦) بعض : لبعض ه || وإن : إن م || (٨) عدل اللتين : + منها س + أو الثلاثة من حملتها ه || (٩) اللتين من : للنتين والثلاثة ه || (١٠) أو الثلاثة من حملتها : ساقطة من ي || العشرة ألت : الألف والمشرقة سا ع ع ا م ع ي || فكان : وكان ي وذلك كان ع || (١١) كيف : ساقطة من سا || (١٢) مفرد : مفرد سا ع ع ا م ع ي || إن الألف : الألف ب س || (١٣) إذا ... له : ساقطة من سا || (١٤) غاية في البعد : في غاية البعد ن || (١٥) من : ساقطة من ع || في الجائين : من الجائين ع ع ي || بل : ساقطة من د || واحد : + واحد ي || (١٦) فيعرف : فيوجب ع || (١٨) من أن : أن س من م || عند : عند م || فأقول : فأقول ع || اتصل والمفصل : المفصل واتصل ب .

والمفصل ؛ من حيث هما فصلان ، من لواحق الكم ، لا من الكم قسه ، كحال الفصول .
وأيضاً فإن الانفصال هو أن يعدم الاتصال فيما من شأنه في نفسه أو في غيره أن يتصل .
والعدم غير الصد ؛ فليس الانفصال ضدًا للاتصال ؛ وإن كان شئ واحد يكون موضوعاً
لقدر متصل ، ثم يتفصل ، فيوضع لعدد يفرض له .

- وأما الزوجية والفردية والاستقامة والانحناء فإنها لا أعداد ولا كم . أما الزوجية
والفردية فموضوعهما القريب أعداد ما ؛ ولا تشترك في الزوجية والفردية بالقوة ؛ فلا العدد
الموضوع للزوجية هو بعينه يصير فرداً ، ولا العدد الموضوع للفردية هو بعينه يصير زوجاً ؛
ولا يوجد شئ من الأشياء موضوعاً بعينه للأمرين ؛ وما كان كذلك لم يكن ضدًا . وأيضاً
فليس الفرد إلا أن لا يوجد للعدد قسمة بمنساوين ؛ فاقسام العدد إلى العدد الزوج والفرد
اقسام بحسب إيجاب خاص بالنشء وسلب خاص به . لكنه قد اتفق أن وضع للكم
مقروناً به هذا السلب أو هذا الدم اسم محصل ؛ فأوهم الإنبات . وأيضاً فإن الزوجية
والفردية كصفات في الكم ؛ ولا يمنع أن يكون في الكم كصفات متضادة ، فتصير لأجلها
الكليات متضادة بالعرض كالجواهر .

- والمضمون هو أن الكليات لا تتضاد بنوعيتها تضاد السواد والبياض . وكذلك حال
الاستقامة والانحناء فإنها ليست بأعداد ولا كليات . وكذلك التساوي والتفاوت كلها
إضافات في الكليات ، لا كليات ، ولا بينها مقابلة التضاد . والكبر والصغر أيضاً وما يجرى
مجراها إضافات تلحق الكم ؛ فالكبير لا يكون إلا كماً ؛ ولكن ليس كونه أنه كبير ؛ فإن الكبير
مثلاً يكون في ذاته جسماً أو سطحاً ، ولأجله يكون كما تعرض له إضافة ما فيصير بسببها
كبيراً ، وإذا عرضت له إضافة ما ، فإنما تلحقه بحد أن كان كماً ؛ وإن كان في تلك

(٢) يتصل : بفعل ما || (٣) ضد الاتصال : ضد الاتصال ، ما || (٤) يفرض : يعرض ،
ما ، م ، ن ، ه ، ع || (٥) فأنما : ساقطة من ع ، ي || أعداد : + لها سا ، م || (٧) بعينه :
قسه || (٨) ولا يوجد : فلا يوجد ، ع ، ي || (٩) أن لا يوجد : أن يوجد || بمقادير :
متساويين || (١٠) للكم : لكم ، ع || (١١) محصل : + ه ، ع || (١٢) والفردية :
أو الفردية د ، م || كصفات في الكم : لأجلها الكم ع || (١٤) المضمون : + ما ، ع ، ه ، ع ||
(١٦) لا كليات : ساقطة من د || كيات : الكليات م || الكبير والصغر : الكبير والصغر بخ ، ع ، ن ||
وما يجرى مجراها : ساقطة من سا ، م || (١٧) إلا : ساقطة من سا || (١٨) تعرض : وتعرض سا .

الإضافة أو في عارض آخر مضادة، لم تكن في ذات الكم، بل في عارض للكم؛ إذ إنما تكون للكم من جهة عارض عرض له.

- واعلم أن الأمثلة التي أوردت في دعوى أنه قد يكون في الكميات مضادة فإنها كلها عوارض للكمية وليست كمية كما علمت؛ ومع ذلك فليس فيها تضاد؛ فإن التضاد إنما يكون بين طبيعتين كل واحد منهما معقول بنفسه، ثم إذا أضيف إلى الآخر قيل له مضاد؛ مثل الحرارة والبرودة؛ فإن كل واحد منهما معقول بنفسه، فإذا أضيف إلى الأخرى كانت ضدًا لها؛ فتكون هناك طبيعة تعرض لها إضافة هي إضافة المضادة. والكبير والصغير لا معقول له من حورته إلا أن يكون مضافًا؛ وليس له، من حيث هو كبير، وجود مخصوص، كما للسواد، من حيث هو سواد الذي هو ضد البياض، حتى تكون إضافة التضاد عارضة لذلك الوجود المخصوص عروضها في السواد والبياض؛ ولذلك قد يكون
١٠. الشيء كبيرًا وصغيرًا بالقياس إلى شئين. ولو كان الكبير شيئًا محصلًا بنفسه تلحقه إضافة التضاد، لما استحال الكبير صغيرًا بالقياس إلى غيره. فإنه لو كان للكبير طبيعة محصلة موضوعة للتضاد لكانت الطبيعتان والمحصلتان اللتان تعرض لهما الإضافة يجتمعان معًا في شيء واحد هو كبير بالقياس إلى شيء وصغير بالقياس إلى شيء. فإن قال قائل: إن هاتين الطبيعتين لا تكون بينهما مضادة، لأنه لا يضاد كبير بالقياس إلى شيء آخر، فيكون هذا القائل قد سلم أن الكبير والصغير لا تحصيل لهما إلا بالإضافة فقط.
- ١٥.

والأضداد لها في طبائهما تحصيل؛ وتكون تلك الطبائع متنافية متضادة، فتعرض لها الإضافة التي للتضاد؛ وتكون تلك الطبائع، وإن لم يلتفت إلى اعتبار التضاف الذي في التضاد، طبائع متعادية لا تجتمع. فلو كان الكبير والصغير كالسواد والبياض وكسائر

- (١) للكم: الكمع || إذ: إذا هـ || (٣) قد يكون: يكون ع || (٤) كمية: بكمية ن، هـ ||
 (٥) واحد: واحدة هـ؛ ساقطة من ن || معقول: ساقطة من سا || الأخر: الأخرى هـ || مضاد: متضاد م ||
 (٦) واحد: واحدة هـ || معقول: معقولة هـ || فإذا: ثم إذا س؛ وإذا: د، سا، م، ن ||
 أضيف: أضيفت د، سا، م، ن || (٧) هي إضافة: وهي إضافة د؛ ساقطة من ع، م ||
 المضادة: التضاد ج، ع، هـ || (١١) بالقياس: بالإضافة بياس ع || (١٢) لما استحال: لاستحال
 س هـ؛ ما عُدع (١٣) تعرض: تفرض د || تجتمعان: لا تجتمعان ع، عا || (١٤) هو: وهو م ||
 وصغير بالقياس إلى شيء: ساقطة من م || (١٨) التضاف: التضاف م || الذي: الذي ع ||
 (١٩) طبائع: ساقطة من ما || متعادية: متعادية ع، ي.

الأضداد والأضداد طبايع تعرض لها إضافة التضاد ، لكن للكبير والصغير طبيعتان توجبان بينهما التناقى ، وإن لم يلتفت إلى التضاد ، مثل تلك الطبايع ، فإنها ، وإن لم يلتفت إلى التضاد ، فقد توجب التناقى ؛ أعنى أنها لكونها تلك الطبايع لا تجتمع .

وأزيد هذا شرحاً فأقول : قد عِقل أن تقابل التضاد ليس نفس تقابل التضايف ؛ وإن كان التضايف كالتضاد ، من حيث هو تقابل ، ومن حيث لا يجتمع طرفاه . ولخالفه التضاد للتضايف ما تجد طبايع الأضداد كالسواد والبياض لا تتضايف ؛ وتجد الحوار والحوار لا يتضادان ؛ ثم تعلم أن التضاد ، من حيث هو تضاد ، من باب التضايف لاعتداله . فإذن ينبغي أن يكون في التضاد شيء هو الذى لا تتضايف فيه ، وذلك التضاد ، حيث هو تضاد ، متضايف فبقى أن الشيء الذى في التضاد لا يتضايف هو موضوعات التضاد وطبايعها ، أى الموضوعات التى هى فى أنفسها أمور معقولة ؛ إذا قيس شيء منها إلى شيء آخر ، كانت هناك إضافة التضاد وكانت تمتنع عن الاجتماع . فإذن المضادة لا تتم إلا بأن تكون موضوعات لا تتضايف فى أنفسها ، ويلزمها تضايف هو التضاد ؛ وتلك الموضوعات هى لأنفسها لا تجتمع ألينة ، لا إذا اعتبر فيها التضايف فقط ، بل يجب أن يكون لما ذلك أمراً هو بالذات قبل التضايف ، ويلحقه التضايف . فيجب أن يكون للكبير والصغير ، إن كانت متضادة ، موضوعات ، تلك الموضوعات معقولة بنفسها ، وأنها لا تجتمع ، وإن لم يلتفت إلى تضايفها . وإيس الأمر كذلك ؛ بل ليس إنما لا يجتمع الكبير والصغير ، إذا كانا متضايفين لطبايعها متصلة ؛ تلك الطبايع لا تجتمع كما لا تجتمع طبيعتا السواد والبياض ، لأنهما سواد وبياض ، فيتضادان فيتضايفان ؛ لأن المضافين جهة أعم من المضاد ، لا من حيث هو طبيعة ، بل من حيث هو مضاد . بل إنما لا يجتمع الكبير والصغير لأنهما مما يقال بالإضافة فقط .

(١) للكبير : الكبير ع ؛ الكبير ه || للصغير : الصغير ع ؛ الصغير ه || (٤) أن تقابل : أن يقال ||
التضاد : المتضادات ع || قس تقابل : ساقطة من م || تقابل : مقابل د || (٥) حيث لا : حيث هو
لاع ، ي || لخالفه : بخالفه ع || (٨) تضايف : يتضايف ع || فيه وذلك : ساقطة من سا ، ع ||
فيه : مع ه || وذلك : ولكن ذلك ي ؛ ولكن ع ، ه || (٩) فبقى : فبقى م || الذى فى : الذى هو
فى ي || فى التضاد : + وهو ي ، ه || هو موضوعات : هى موضوعات ع ، ه ، ي || (١٠) آخر :
ساقطة من ه || كانت : كان ع || إضافة التضاد : + وطبايعها سا || (١١) تمتنع : تمتنع د ، سا ، م ، ن || عن :
من م || فإذن المضادة : فإذن المضادة م || بأن : أن م || (١٢) هو : هو ن || لا إذا : إلا إذا :
سا ، ع ، م || (١٣) فيها : فيها ع || (١٤) ويلحقه : ويلحقه ن || (١٨) حيث هو مضاد : حيث مضاد سا .

فلى هذه الصورة يجب أن تفهم هذا الموضع ولا تلتفت إلى ماخذ آخر ؛ فإنه حينئذ لا يستمر أن يقال : إن الكبير ، أو كان ضداً للصغير لما اجتماعاً ؛ فإن القائل يقول الكبير ضد الصغير الذى هو عنده صغير ، ولا لكل ما يفرض صغيراً .

- وبعض هؤلاء المتحذلقين من المفسرين يقولون فى هذا الموضع شيئاً يرجع إلى خلال ما قلناه قبيل هذا ؛ ولكنهم يزيدون فيه تكلفاً بوجه أنه شئ ؛ وذلك أنهم يقولون على قول القائل : إن الكبير والصغير من الكم ، وإن الكبير والصغير متضادان ، فبعض الكليات متضادات ؛ فنقول : إن لهذا جوابين : جواب معاندة وجواب مساعدة . أما المعاندة فإن نقول : إن هذه ليست كليات ؛ وأما المساعدة فإن نقول : إنا ، وإن أعطينا أنها كليات ، فليست بمتضادة . وهذا الجواب ، إذا أوضح حق الإيضاح وصححت المقدمتان على الجهة الواجبة ، حق . وأما تكلف ذكر المعاندة والمساعدة فيه فن جنس التكلف ؛ وذلك لأن أحد الجوابين يعاند فى الصغرى من المقدمتين ؛ والآخري يعاند فى الكبرى ؛ والعناد فى الصغرى إعراض عن الكبرى إلى أن يفرغ لها . فكما أنه حين قال : إن هذه ليست بكليات ؛ كان كأنه قال : هبها أضداداً أو هبني أساعدك على ذلك ؛ ولكني أقول : إنها ليست بكليات . وكذلك حين قال : إن هذه كليات ؛ فكأنه قال : هبها كليات وهبني أساعدك على ذلك ؛ فلأنها ليست بأضداد . وسواء قال فى كل موضع وهو ينازعه فى مقدمة ، هب أنى أسلم لك المقدمة الأخرى أو لم يقل ، فإن ذلك لا يمدخل له فيما هو بسيله .

وما قولهم فى هذا القائل لو قال : هبها أضداداً ، فلأنها ليست بكليات ؛ أكانت المعاندة تنقلب مساعدة ؟ وقد كان يمكنهم أن يستعملوا المعاندة والمساعدة على جهة أخرى ،

- (٢) ضد الصغير : ضد الصغرى || (٤) المتحذلقين : المتخلفين بخ || (٥) قيل : قبل ذلك ، ع || يزيدون : يرون د || (٧) فنقول : ساقطة من د ، سا ، ع ، عا ، ي || (٨) إنا : أرواى || أعطينا : أعطيناك ه ، عا || (٩) بمضادة : بمضادة ي || المقدمتان : المقدمات ع ، ي || (١٠) الجهة : الوجه عا || الواجبة : الواحدة || المساعدة : المساعدة د ، س ، سا ، ع ، عا ، ن ، ه || (١٢) عن : ساقطة من د || يفرغ لها : + والعناد فى الكبرى إعراض عن الصغرى إلى أن يفرغ لها د ، ع ، عا ، ن ، ه ، عا ، ي || فكما : وكذا د ، ن || (١٣) أوهنى : وهنى د ، م ، ن || على ذلك : ساقطة من ع ، عا ، ي || (١٤) إنا : ساقطة من د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن || (١٥) فلأنها : ولكني أقول إنها بخ ، ه || (١٦) بسيله : سيله سا || (١٨) وما : وأما ع ، ي || أضداداً : أضداد ه ، عا ، ي || بكليات : كليات ع || أكانت : لكنك ع ، عا ، ي || (١٩) على جهة أخرى : ساقطة من سا .

فيجعلوا المساعدة في أن يسلموا مقدمةً ، ولا يسلموا له أخرى ؛ ويجعلوا المعاندة في أن لا يسلموا ولا واحدةً من المقدمتين .

وقد قيل في الجواب عن هذه الشكوك : إن الصغير قد يكون شطراً من الكبير يقوّمه ، والفرد جزءاً من الزوج ؛ والشيء المقوّم لا يكون مضاداً لما يقوّمه . وقالوا : إن الصغير والكبير بالقياس إلى المتدّل ضدان . ويشبه أن يكون صدق هذا ليس متعلقاً ٥
بالكبير والصغير ؛ بل بالزائد والنقص ، من حيث هو واقع في المقدار ، بل من حيث هو واقع في الكيف ؛ ويكون من جهة الطبائع الزائدة والنقصية ، لا من جهة الزائد والنقص ، من حيث هما هما فقط ؛ فيكون مثلاً الجبن ضد التهور ؛ لا لأن الزائد ضد الناقص بل لطبيعة الجبن وطبيعة التهور ؛ فإنهما معقولتان بذاتيهما اللتين فيهما التضاد ، إن كان تعرض لهما هذه الإضافة . ١٠

وأما الحدود المتعينة في الخلق للصغير والكبير التي لا تقال بالقياس فإنها أيضاً تكون متضادة ؛ لا لأنها مقادير ، بل لأنها مقارنة لكيفيات ، ولأجل أنها أطراف طبيعية ؛ مثل أن لأعظام الحيوانات مقادير هي على الإطلاق أكبر مقادير فيها ، ومقادير هي على الإطلاق أصغر مقادير فيها . وليس إنما يقال للكبير منها كبير بالقياس إلى الصغير ، بل في نفسه ، وبالقياس إلى طبيعة نوعه ؛ وكذلك الحال في الصغير منها . وحكما ١٥
حكم أطراف المسافة التي لحركات الثقل والخفة .

ومن الشكوك في أمر هذه الخاصية ما يظن من أن المكان الأسفل ضدّ للكان فوق . وهذا محال ؛ فإن المكان لا يضاد المكان من حيث ذاته . الذي هو سطح وكم . وكيف يتضاد المكانان ولا يتعاقبان بالحقيقة على موضوع واحد ؛ والمكان ، من حيث

(١) أن يسلموا : + له نج ، ع ؛ أن يستعملوا : || مقدمة ولا يسلموا : ساقطة من د || لا يسلموا له : لا يسلموا ، ه || (٢) في أن لا : أن لا ه || (٤ — ٥) وقالوا إن : قالوا في ن || (٦) بالزائد والنقص : الزائد والنقص س ، ع ؛ ع ، م || حيث : جهة ماب || (٩) معقولتان : معقولتين م || معقولتان بذاتيهما : معقولتان س || (١٠) إن : وإن هو || تعرض : وتعرض || (١١) الصغير : الصغير ه || (١٢) بل : ساقطة من س || لكيفيات : لكيفيات س ، ن || (١٣) لأعظام : لأعضاء ، ع ، ي || الحيوانات : ساقطة من س || (١٤) أصغر : لأصغر ن || مقدار : مقاديراب || منها : منها م || كبير : ساقطة من م || (١٥) منها : منها م || (١٧) الخاصة : الخاصة ع || المكان : لمكان ن || (١٨) محال : فظاً ما || (١٩) المكانان : المكان س || ولا : ومما فلاح .

هو مكان ، ليس فوق ولا أسفل ؟ بل من حيث هو نهاية حركة من حيث هو طرف مسافة ؛ أو من حيث هو طرف جسم حار ؛ وهذه عوارض للكمية . وهذه العوارض لا تجعله بحيث يشترك الفوق والأسفل منه في موضوع واحد فيكون مضاداً بالحقيقة ؛ بل الاثنان متضادان ؛ أعني كرون الشيء فوق فلأنه مضاد لكونه أسفل ؛ وهذا غير المكان . وليس يجب ، إذا كان بين هذين المكانين غاية البعد ، أن يكونا متضادين ؛ وإن كان التضاد يتضمن هذا الشرط ؛ أو كان الناس إنما فطنوا أولاً للتضاد من أمر المكان من حال مكانين بينهما غاية البعد ؛ فلأنهم لا يقدرون على أن يميزوا هل حال المكانين في كونهما ، وبينهما غاية البعد ، هو التضاد ، أو حال المتمكن ، إذا كان تارة في هذا المكان ، وأخرى في مكان آخر .

١٠. ومع ذلك فلسنا بنى القوانين في اصطلاحات الألفاظ الحكيمة على تعاريف الجمهور ؛ بل يجب أن نلتفت في اعتبار معنى لفظ التضاد إلى ما تعارفناه في استعمال لفظ التضاد بالوضع الثاني ؛ وهو يدل على الحالة التي بين ذاتين مشتركين في موضوع شركة التعاقب لا أن ينطبق بأحدهما الموضوع ، وبينهما غاية البعد . وليس يوجد في المكانين جميع هذه الشروط . والدليل على ذلك أن المكان ، من حيث هو مكان ، ومن حيث تحصل طبيعته الشخصية ، لا يحتاج إلى أن يقال إلا بالقياس إلى المتمكن ؛ ومن حيث يسمى فوقاً ، يقال بالقياس إلى مكان آخر . ثم إن الفوقية والسفلية قد تعتبر من طريق الإضافة ؛ فلا يكون فيها تضاد ؛ كما لا يكون في الصغير والكبير ؛ وقد تعتبر من طريق الطبيعة ، حتى تكون الفوقية إما حالاً للكان في أنه نهاية جسم وضعه الطبيعي من العالم كذا ؛ فإن عرض من هذه الجهة للكان تضاد ، كان بسبب طبيعة ذلك الجسم . وسنبين أن هذا الاعتبار وما يجري مجراه لا يعمل الجسم الذي هو فوق مضاداً للجسم الذي
- ٢٠.

(١) فوق : فوق س || (٢) طرف جسم : طرف في جسم ه || للكمية : لكتبته سا ، عا ، م ، ه ||
 (٦) كان التضاد : التضاد || أو كان : وكان ه || (٦ - ٧) من أمر : في أمر ه || (٩) وأخرى :
 وتارة عا || (١٠) القوانين : القوانين س || اصطلاحات : إملاعات س || تعارف : تعاريف ن ||
 (١٢) الحالة : الحالة ، ساءم || موضوع : موضع ه || (١٣) لأن : لأن م || ينطبع : ينطبع م ||
 (١٥) تحصل : يحصل ب || طبيعته : طبيعة م || المتمكن : المتمكن س || (١٧) فيها :
 فيه د ، م || (١٨) أنه : أنه د ، م || (٢٠) مضاد : مضاد د ، م || جسم : جسم ه .

هو أسفل ، إذ الجسم الأعلى لا ضده من وجهه ، كما ستعلم ، وإما حالاً للكان ، من حيث كونه مكاناً للجسم وضعه الطبيعي كذا . وإذا فرض أوافق أن كان هذا موجباً أو مقارناً لأن يكون الجسمان متضادين في الطبيعة ، كان حينئذ التضاد في المكان لأمر في المتكبر ، فيكون التضاد في المكان حينئذ بالعرض .

٥ فيجتمع من هذا كله أن لا تضاد في الكم . وكذلك ليس في طبيعته تضعف واشتداد ولا تنقص وازدياد . ولست أعني بهذا أن كمية لا تكون أزيد وأقص من كمية ، ولكن أعني أن كمية لا تكون أشد وأزيد في أنها كمية من أخرى مشاركة لها ، فلا ثلاثة أشد ثلاثية من ثلاثة ، ولا أربعة من أربعة ، ولا خط بأشد خطية ، أي أنه أشد في أنه ذو بعد واحد من خط آخر ، وإن كان ، من حيث المعنى الإضافي ، أزيد منه ، أعني الطول الإضافي . بل لا يجوز أن تكون كمية أزيد وأشد في طبيعتها ١٠ من كمية أخرى أقص أو أكثر منها ؛ أعني أنه ليست الثلاثية في أنها ثلاثية وفي أنها عدد ولها حد العدد بأكثر من رباعية في أنها رباعية وأن لها حد العدد ؛ أعني في أنها كمية منفصلة تقدر بالآحاد . نعم قد يصير أزيد وأقل فيما يعرض لها من الإضافات المختلفة بينها .

١٥ والفرق بين هذا الأزيد وبين الأشد والأزيد الذي يمنع كونه في الكمية أن هذا الأزيد يمكن أن يشار فيه إلى مثل حاصل أو زيادة ؛ والأشد والأزيد الذي يمنعهما لا يمكن فيهما ذلك . وتفاوت الأشد والأضعف يختص بين طرفين ضدين ؛ وتفاوت الأزيد والأقص لا يختص البتة بين طرفين .

٢٠ ومن خواص الكمية أنها تقال بذاتها ، لا لغيرها ، مساوية وغير مساوية . والمساواة هي الحالة التي تكون عند توهيك تطبيق أبعاد المتصل أو آحاد المتفصل بعضها على

- (١) إذ : إذا سا || (٢) وإذا : إذ ع ، م ، ن ، ي || (٣) في المكان : ساطعة من ع || (٤) في المكان حينئذ : حينئذ في المكان س || (٥) الكم : + في المكان ع || ضعف ع ، هـ || (٦) وازدياد : ولا ازدياد ع ، م ، ن || ولست : لست سا ، ع || كمية : كية م || (٨) ثلاثية : ثلاثية م || (٩) أنه أشد : أشد سا ، م ، ن || (١٠) أنه ليست : ليست هـ || (١١) حد : حدود ع || الحد : بالعدد ع || أنها رباعية ر : ساطعة من ع || (١٢) متصلة : متصلة م || فيما : عا هـ || (١٣) منفصلة : منفصلة م || (١٤) بينها : منها سا ، م ، فيما عا || (١٥) أو زيادة : وزيادة م || (١٦) أنها : ساطعة من سا || (١٧) لغيرها : + أنها ن ، س ، هـ .

بعض مارة في تزيد^١ ، فلا تميز أحد المطبقين يحصل عند حد لم يحصل الآخر عند ذلك الحد . وغير المساواة أن يجاوز^٢ أحدهما أو يقصر . فالمطابقة اتى لا يوجد فيها اختلاف الحدود تسمى مساواة^٣ ، فإن اختلفت الحدود لم تكن مساواة . وأنت تعلم أن النقل والحركة ، إذا اعتبرنا بذاتيهما من غير التفات إلى مقادير خارجة عنهما ، لا يوجد فيهما هذا التطبيق ؛ فليست قابلة للمساواة وغير المساواة .

فالكيفية قد ذكر لها ثلاث خواص حقيقية : وهى أنها لذاتها لها جزء ، ولذاتها تحتل التقدير ، ولذاتها تقبل المساواة واللامساواة . وذكر لها خاصيتان إضافيتان : أنها لا تقبل في ذاتها مضادة^٤ وأنها لا تقبل في ذاتها الأشد والأضعف .

[الفصل الثالث]

فصل (ج)

في ابتداء الكلام في المضاف وتعريف الحد الاقدم له وشرح ذلك الحد
والإشارة المجملية إلى أقسام المضاف

قد جرت العادة أن يخاض في بيان مقولة المضاف بعد الفراغ من الكيفية وقبل الكيفية . وللناس تخرجات مختلفة لهذه لئلا ذلك ؛ ويشبه أن يكون أظهرها ما اتفق من ذكر المضاف في مقولة الكيفية . وليس على المنطق إثبات المضاف وبيان حاله في الوجود والتصوير ؛ ومن يتكف ذلك فقد تكف ما لا يعنيه ولا يستقل به ، من حيث هو منطق .

-
- (١) مارة : تارة ه || فلا : ولا م || المطبقين : المنطعيين ع ؛ الطبعين عا ||
(٢) يجاوز : يجاوز ه || أرقصر : والتصرف ؛ أرينقص ع || (٣) سارة : بمساواة عا ||
(٤) اعتبر : اعتبر م || بذاتيهما : بذاتيهما م ؛ بذاتيهما س || التفات : الفات س ||
(٥) وغير المساواة : ساقطة من م || (١٢) أقسام : + من س || (١٣) وقيل الكيفية : ساقطة من م ||
(١٦) ولا يستقل به : ساقطة من س || يستقل : يشتل م .

والوقوف على المضافات أسهل على الذهن من الوقوف على مجرد الإضافات التي هي المقولة. فالأمور التي هي من المضاف فهي الأمور التي ماهياتها مقولة بالقياس إلى غيرها على الإطلاق أو بنحو آخر من أنحاء النسبة. والتي على الإطلاق فهي مثل الأمور التي اسمائها أسماء تدل على كمال المعنى الذي لها، من حيث هي مضافة، مثل الأخ.

- وأما التي بنحو آخر من أنحاء النسبة فهي التي تعلق بها النسبة؛ فتصير لذلك مضافة؛ مثل القوة، من حيث هي لدى القوة، والعلم، من حيث هو للعالم؛ فإن كل ذلك في ذاته كيفية. وإن كانت مضافة، فإلى غير ما تكلف إضافته إليه؛ كالعلم؛ فإنه بحرف ما صار مضافاً إلى العالم؛ وبغير ذلك الحرف فهو مضاف إلى المعلوم. فإن العلم يشبه أن تلزمه في نفسه الإضافة إلى المعلوم. والعلم والقدرة والقوة وما أشبه ذلك، وإن كان كله مضافاً فكله في نفسه غير مضاف إلى ما أضيف إليه في مثالنا؛ بل إنما يلحق بها نحو من أنحاء النسبة فصارت به مضافة؛ وذلك بسبب حرف يدخل فيجمع؛ كما يدخل بين الإنسان والدار لفظ نسبة ما، فيصير بها إضافة بين الدار وذی الدار. وربما كانت هذه النسبة متضمنة في لفظ أحد الجانبين. ويحتاج الجانب الآخر إلى إلحاق لفظ النسبة باسم الأول كقولنا: الجناح وذو الجناح؛ فإن لفظ "ذو" إنما وقعت في أحد الجانبين؛ والجانب الآخر مستغن عن مثيلها؛ لكن اسمه إذا اقترن باسم النسبة كان اسم الجانب الآخر؛ وأكثر هذا حيث يوجد لأحد المضافين، من حيث هو مضاف، اسم، ولا يوجد للآخر، بل إنما يكون اسمه المشهور دالاً على ذاته أو مشتقاً من جهة حال أخرى غير إضافية؛ أو لا يكون هناك اسم البتة. وربما لم يفعل ذلك؛ بل قرين بالمضاف إليه لفظ

- (١) المضافات: المضاف د، س، سا، ن؛ الإضافات م || الإضافات: الإضافة د، ن ||
(٢) فالأمور: والأمور ما، ه || هي من ... الأمور: ساقطة من د || فهي: هي هاش ه || ماهياتها: ماهياتها ه || (٣) مثل: من د، ن || (ه) وأما: فأما ه || التي بنحو: التي بنحو ه || فهي التي: فهي التي س || لذلك: بذلك ه ||
(٦) من حيث هي لدى القوة، والعلم: ساقطة من م || هو للعالم: هي للعالم ه || (٨) فهو: فهي ه؛ هوس || مضاف: كيفية مضافة د، م، ن || (١٠) فكله: وكله ه || إليه: ساقطة من ب، د، سا، ما، ن || إنما: لما سا، ع، م؛ ساقطة من ع || بها: فيها س || (١١) يدخل: مدخل م || فيجمع: فيجتمع ع || إلحاق: إلحاق م || لفظ: لفظه ي || (١٥) اسم الجانب: اسماء جانب ه || (١٦) وأكثر: أكثر ما || حيث: ساقطة من ع || (١٧) أو مشتقاً: ومشتقاً || (١٨) إضافته: إضافته ع، ي •

نسبة يخصه ويحفظ اسمه كقولنا : العالم عالم بالعلم ، فيقرن باسم العلم حرف يدل على أنه مضاف إليه العالم ، وأما في المذال الأول ، وإنما كان هذا الحرف مقرونا باسم المضاف ، لا المضاف إليه . وربما كان حرف الإضافة مختلفا فيهما ، مثل قولك : إن العلم علم للعالم ، والعالم عالم ، لا للعلم بل بالعلم .

- وقوم يقولون إن معنى قولهم أو بنحو آخر إنما هو لما لا تشابه فيه الحروف العاكسة .
وسيتضح لك عن قريب تحصيل ما قلناه وتفسيره ، وأنه أولى من التأويلات المذكورة .

- وأما كون الشيء مقولاً بالقياس إلى غيره ، فهو أن يكون الشيء إذا قصد تصور معناه أخرج تصوره إلى تصوير شيء خارج عنه ، ولا كيف كان : فإن السقف إذا تصور معناه تصور معه معنى الحائط الذي يقفه ، وايسست ماهية السقف مقولةً بالقياس إلى الحائط ، ولكن يجب أن يكون المعنى المقول الذي للشيء الذي يبيح إلى أن يعقل معه غيره إنما هو له من أجل وجود ذلك الغير بلزائمه ، فذلك المعنى الذي للشيء من أجل حصول الحال التي لما صار الآخر معه هو إضافته ، مثل الأخ : فإن حقيقة المفهوم من الأخوة لأحد الأخوين هو لأجل وجود الآخر ، وهي الحال التي له بسبب ذلك ، وهو كونه ابن أبي هذا الأول ، فإن الأخوة هي نفس اعتباره من حيث له آخر بهذه الصفة ، وإن كان قد يكون في الإضافات هو نفس اعتبار أحد الأمرين من حيث له آخر بصفة ١٥ خلاف صفته . فهذا هو كون الماهية مقولةً بالقياس إلى شيء آخر .

وايس كل نسبة إضافة ، فإن لكل شيء نسبة في الذهن إلى الأمر الذي يلزمه في الذهن ، لكن لا يكون ذلك إضافة ، كما قلنا ، فإن أخذت النسبة مكررة في كل شيء صارت له إضافة .

- (٢) إليه عالم : إليه س ، م ، ي || المثال : ساقطة من ب ، د ، م ، ن || (٣) فوق : فوقنا
س ، ن || (٥) بنحو : نحو س (٥) الحروف : الحرف ع ، م ، م ، ي || العاكسة : بالعاكسة ن
(٦) لك : ساقطة من س || عن قريب : ساقطة من س || (٧) كون : أن يكون ي || الشيء : ساقطة
من ع ، ي || تصور : تصوره ي || (٨) فإن السقف : فإن كان السقف ع || (٩) بالقياس إلى : عل ع
(١٠) الذي : ساقطة من س || الشيء الذي : الشيء س ، م ، م ، ي || (١١) فذلك ع : فذلك ع ||
(١٢) هو : هو م || وهي : ودوع || له : ساقطة من ع || (١٣ — ١٤) لأحد ... الأخوة : ساقطة
من ن || (١٤) فإن الأخوة : فإن نفس الأخوة د ، ع ، ي || هو : حيث : + هو دا ||
(١٥) هو : هو س ، م || (١٦) فهذا هو : فلهذا .

ومعنى قولى "مكررة" أن يكون النظر لا فى النسبة فقط ، بل بزيادة اعتبار النظر إلى أن للشيء نسبةً من حيث له نسبة ، وإلى المنسوب إليه كذلك ؛ فإن السقف له نسبة إلى الحائط ، فإذا نظرت إلى السقف من حيث النسبة التى له فكان مستقراً على الحائط ، ونظرت من حيث هو مستقر على الحائط صار مضافاً لا إلى الحائط من حيث هو حائط ، بل من حيث هو مستقر عليه ؛ فعلاقة السقف بالحائط - من حيث الحائط حائط - نسبة ، ومن حيث تأخذ الحائط منسوباً إليه بالاستقرار عليه ، والسقف بنفسه منسوب ، فهو إضافة . وهذا معنى ما يقولون : إن النسبة تكرر للطرف واحد ، والإضافة تكون للطرفين ؛ وذلك أنك إذا أخذت السقف مستقراً على الحائط وجدت النسبة من جهة السقف المستقر ؛ وأما جانب الحائط فلا نسبة فيه إلى شيء من حيث هو حائط . وأما إذا أخذت النسبة من حيث السقف مستقراً على مستقر عليه ، والحائط مستقر عليه المستقر ، انعكست النسبة ، وصلحت لأن تكون إضافة . فكل نسبة لا توجد من الطرفين جميعاً من حيث هى نسبة ، فهى نسبة غير إضافة ؛ وكل نسبة يؤخذ الطرفان فيها من حيث النسبة فهى الإضافة . والأمر الذى تؤخذ منسوبه بلا زيادة فهى منسوبه فقط ، وإن أخذت منسوبه على هذا الشرط فهى مضافة ؛ فذوات الأمور قد تكون منسوبة . وإن أخذت مع النسبة ، من حيث هى نسبة ، صارت مضافة .

ومن الأمور المضافة ما هو مثل الأكبر والأصغر ، والضعف والنصف ؛ ومنها ما هو مثل القوة والقدرة ، فإن القوة والقدرة قوة وقدرة لشيء على شيء ، والحال حال لذى الحال ، والحس حس حاس بحسوس ، والعلم علم عالم بمعلوم ؛ وكذلك القيام قيام قائم ، والجلوس جلوس جالس ؛ فهذه كلها مضافات ، لكنه من هذه ما هو كالأكبر فإنه

(١) بزيادة اعتبار : باعتبار زيادة هـ || (٢) وإلى : إلى ع || (٤) ونظرت : ثم نظرت هـ || من حيث : ساقطة من س || (٥) بل : + إليه ع ، هـ ، ي || (٦) عليه : + والحائط مستقر عليه مستقراً انعكس ب || س بنفسه : قسه هـ || (٩) وأما جانب... حائط : ساقطة من م ، ي || (١٠) من حيث السقف : حيث هو السقف سا ، ع ، م ، ن ، هـ ، ي || مستقراً : مستقر ، ن || والحائط : تالطائط ، ن || والحائط... مستقر : ساقطة من عا || (١١) النسبة : ساقطة من عا || من : فى ع ، ي || (١٢) فهى نسبة : ساقطة من م || إضافة : إضافة عا || الطرفان : الطرفين ع || فيها : فيها د ، فيه هـ || الإضافة : إضافة د ، ع ، م ، ن ، هـ || (١٣) منسوبة : منسوب ي || (١٤) فهى مضافة... النسبة : ساقطة من د ، م || (١٧) لشيء : ساقطة من س .

لا يكون في نفسه كبيراً وفي ماهيته كبيراً أو يكون هناك صغير، وكذلك الشبه والمساوى .
وأما القدرة والقوة ، والحس والعلم ، فيشبه أن لا يكون الأمر فيها هذا الأمر ، فإن
ماهية الشيء الذي هو العلم ليس إنما يقال له علم بالقياس إلى العالم ، وإن كان لا يوجد
إلا في العالم .

- وكذلك ماهية البياض والحمرة والجلوس ، وليس البياض إنما يقال له بياض بالقياس إلى
الموضوع الذي هو له بياض ، وإن كان لا يوجد إلا فيها هو له بياض . وفرق بين أن يكون
الشيء لا يوجد إلا أن يوجد شيء ، وبين أن تكون ماهيته مقولة بالقياس إلى شيء ، فإن العالم
لا يوجد إلا بالبارى ، وإست ماهيته مقولة بالقياس إلى البارى . وكذلك الثانية لا توجد
إلا بالوحدانية ، وإست ماهيتها مقولة بالقياس إلى الوحدانية . وليس الوجود والماهية
شيئاً واحداً ، ولا اقتران الماهية بالماهية هو قول الماهية بالقياس إلى الماهية ، بل كين
الماهية بالقياس أن تكون الماهية هي حقيقة الكون مقارناً للمقارن على الحالة القارنة .
فبعض هذه الأمور المعدودة ماهياتها مقولة بالقياس إلى غيرها ، كالكبير والصغير ،
وبعضها تجعل كذلك إذا أخذت مع النسبة كالبياض : فإنه إذا أخذ من حيث هو
في الأبيض كان مضافاً ، كما لو سمي كونه من حيث هو في الأبيض جسمًا ، كان الجسم
ماهية مقولة بالقياس إلى الشيء الذي له البياض .

١٥

فقد علمت أن بعض ما عددناه في المضاف ماهيته مقولة بالقياس إلى غيره ، وبعضه
يقال بالقياس إلى غيره بنسبة تلحق ماهيته ، فحينئذ تكون مقولة بالقياس إلى غيرها ،
وكان ذلك الإلحاق يجعل له ماهية أخرى متفرقة بنفسها فالأمر المضافة هي أمثال هذه ،
وقد توجد فيها مضادة كالتفضيلة والتخسيس التي كل واحد منهما قد تصح له إضافة إلى
موضوعه . ولكن ليس كل مضاف يقبل ذلك ، فإنه لا ضد للضعفين ، ولا للزائد جزءاً .

٢٠

(١) وفي ماهيته كبيراً أو : وأن س || والمساوى : المتساوى م || (٢) القدرة والقوة : القوة
والقوة س ، سا (٥) وليس : فليس ع || (٧-٨) إلى شيء... إلبارى : ساقطة من س ||
(٨) إلبارى : + سبحانه وتعالى سا || (١١) بالقياس أن تكون الماهية : ساقطة من ع ||
(١٢) ماهيتها : فاجباتها || (١٣) كذلك : ذلك || (١٨) وكان : فكان د ، س ، ع ||
ه : لها ع (١٩) فيها : متاع || التي : التي ه || منها : منها ع ، م .

والقانون في ذلك هو أن المضاف مما يعرض للقولات جميعها ، فإن المضاف قد يكون في الجوهر كالآب والابن ، وقد يكون في الكم كال كبير والصغير ؛ وقد يكون في الكيف كالأبيض والأبجد ، وكذلك وذى الملكية ؛ وقد يكون في المضاف نفسه كالأكبر إلى ما هو أقل كبراً ، وكذلك الصديق الأصديق من صديق ؛ وقد يكون في الأثر كالأعلى والأسفل ؛ وقد يكون في متى كالأقدم والأحدث ؛ وكذلك قد يكون في سائرهما فيعرض للمضاف ما يعرض لمقوله .
 ٥ فلما كانت الضميمة تعرض للكم ، وكان لامضادة للكم ، لم يعرض للضميمة مضادة . ولما كانت إضافة الفضيلة عارضة في الكيف ، وفي الكيف تضاد ، جاز أن يعرض لهذه الإضافة تضاد . وكذلك الحال في قبول الأشد والأضعف ، والأثقل والأكثر .

وقد يُظن أن غير المساوى قد يكون أكثر وأقل ، لأن الكمية تكون أكثر وأقل كما أن الشبه يكون أشد وأضعف ، لأن الكيفية تكون أشد وأضعف ، فنقول : أما غير المساوى فإنه في الحقيقة لا يكون أشد وأضعف ، ولكن قد يكون أبعد وأقرب ، فإن العشرة أبعد في المساواة للثلاثة من التسعة . والسبب في الأمرين — أغنى المحال والممكن — ما ذكرناه من أن الكم لا يكون أشد وأضعف ، لا بالقياس إلى نفسه ، ولا بالقياس إلى حال غيره عند نفس ذلك الغير ؛ فإنه لا تكون عشرة أشد عشرة من تسعة تسعة ، كما يكون بياض أشد أبيضاضاً من سواد أسوداداً ، وإن كان قد يكون عدد أكثر زيادة على عدد من عدد ، كما يتبين . فعلى ذلك يكون غير مساوٍ أقرب من غير مساوٍ آخر ، وأما في أنه غير مساوٍ ، فلا يقبل زيادة ولا نقصاناً .

ومن خواص المضافات أنها كلها يرجع بعضها على بعض بالتكافؤ ، وينعكس بعضها على بعض ، ووجه ذلك الرجوع مخالف لوجه رجوع الحمل على الوضع ، ولأنحاء أخرى من الرجوع والعكس تأتيك من ذى قبل . وذلك لأن الوضع هنا قد يكون من أحد

(١) جميعها : جميعاً ، ع ، ن ؛ أجمع هـ || (٣) والأبرد : وكالأبرد عا || وذى : إلى ذى عا || كبراً : كبره || (٥) وكذلك قد : وقدى || (٦-٧) الضميمة ... كانت : ساقطة منى || (٧) وفي الكيف تضاد : ساقطة من د ، ع ، م ، ي || (٨) الإضافة : الفضيلة إضافة هـ || (١٠) أشد وأضعف : أضعف وأشدب ، س || (١٢) العشرة أبعد : للعشرة ع | الثلاثة : + أبعد ع || (١٣) بالقياس : في التماس ع ، م ، ي || (١٤) أشد : ساقطة من س || (١٧) زيادة : ساقطة من م || (١٨) على : إلى س || (١٨-١٩) بعضها على بعض : ساقطة من س || (٢٠) قد : ساقطة من د ، ع ، م ، ن ، هـ ، ي || من : ساقطة من م .

الطرفين مكرراً ، والحمل يكون من الثاني ، فإذا عكست صار الحمل وضعاً وقد ألحق به مثل ذلك التكرير في جانبه ، وصار الوضع حملاً وقد حذف عنه التكرير ، تقول : إن العبد عبد للولى ، ثم تقول : والولى مولى للعبد ، فكرر العبد في الأول والولى في الثانى . وفى بعض الأمور تحتاج إلى أن تلحق بالطرف المجمول محمولاً شيئاً زئداً لا يلحقه وهو موضوع ، كالحافك اللام بالولى والعبد ههنا ، بل إلحاقك ما تلحقه حين تقول : الحس حس بالمحسوس ، والمحسوس محسوس بالحس . وفى بعض المواضع لا تحتاج إلى ذلك ، كما تقول : إن الأب اب الابن ، والابن ابن الأب . وسواء قلت ذلك لفظاً أو لم تقل فإنك تعمله معنى : فانت تأخذ المحمول على أنه منسوب إليه سواء ألحقت به اللفظ الدل على ذلك ، أو لم تلحق ، ولم تأخذه على هذا الوجه بعينه حين تضعه .

- ١٠ وأما سائر العكوس التى ستأتيك فى مواضعها فتبخالف الذى للضاف فى ذلك كله ؛ لكن فى هذا التكافؤ شرط يجب أن يراعى ، وذلك أن الإضافة إذا لم تقع على التعادل ، لم يجب هذا التكافؤ ؛ ووقوعها على التعادل هو أن تقع إلى الشئ الذى إليه الإضافة أولاً وبالذات ، فأنها إن وقعت إلى موضوعه ، أو إلى أمرٍ يعرض له ، أو إلى جنسه ، أو إلى نوعه لم تقع الإضافة متكافئة . فإنا إذا قلنا إن الرأس رأس للإنسان أو للحيوان ، أو الرأس رأس لذى مشى ، أو الرأس رأس للشاء ، وكذلك الجناح جناح للطائر والسكان ١٥ سكان للسفينة لم يمكنك أن ترجع فتقول : والإنسان والحيوان أو ذو مشى أو المشاء هو إنسان أو حيوان أو ذو مشى أو مشاء بانقياس إلى الرأس ، وكذلك لا تقول الطائر طائر بالقياس إلى الجناح ، والسفينة سفينة بالقياس إلى السكان ؛ وذلك لأن الرأس ليس معادل ما ذكرت بل معادله هو ذو الرأس ، فالرأس رأس لذى الرأس ، وكذلك الجناح

(٢) ذلك : هذا عا || فى جانبه : ساقطة من ع || لولى : المولى د ، م ، ع ، ي || (٣) والمولى : المولى د ، ن || (٤) أن : ساقطة من س || كإلحاقك : إلحاقات د ، ن || (٥) حين : حيث ع || (٦) الإبن : لابن عا || نقل : ساقطة من د || (٨) ولم : ولا عا ، ي || (٩) تأخذه : تأخذ د || (١٠) تقع : تقطع سا || (١١) إلى : على ع ، ي || الذى : ساقطة من د ، سا || (١٢) وبالذات : بالذات ع ، ي || (١٣) — (١٤) أو الرأس رأس لذى مشى : ساقطة من عا || (١٥) والإنسان : الإنسان ه || والحيوان : أو الحيوان س || (١٦) — (١٧) الرأس ... بالقياس إلى : ساقطة من م || (١٨) لأن : أن ه || (١٩) ذو : ساقطة من عا .

جناح لذي الجناح، وكذلك السكان سكان لذي السكان. وأما ما ذكرت فهو إما موضوع المضايِّ المعادل أو جنس موضوعه، أو جنس المضاف، أو عارض لموضوع المضاف. وإنما يعرض أكثر هذا في الموضع الذي لا تكون فيه الإضافة واقعة حيث الماهية مقولة بالقياس، بل حيث تجعل كذلك بنوع من النسبة، فيكون لا اسم للمضاف إليه من حيث هو مضاف إليه، بل إن كان كان من حيث هو موضوع للنسبة إليه أو من جهة أخرى. ٥

فذلك يجب أن يخترع لذل هذا الشيء اسم بحسب النسبة. وإذا أشكل الأمر في تحصيل ما تقع إليه الإضافة بالتعادل، مميّزا مما يقع إليه لا بالتعادل، فسبيلك أن تجمع أوصاف الشيء جميعا. فأى تلك الأوصاف إذا وضعته ثابتا ورفعت غيره جاز أن ترفعه أو لم يجز أمكنك أن تحفظ الإضافة؛ وإذا رفعت ووضعت غيره لم يمكنك حفظ الإضافة فهو الذي إليه التعادل، وما لم يكن كذلك فليس إليه التعادل. فإنك إذا رفعت من الشيء أنه حيوان وأنه إنسان وأنه مشاء وأنه ذو مشى كيف اتفق، وحفظت أنه ذو رأس، أمكنك أن تنسب إليه الرأس. وإذا رفعت أنه ذو رأس وحفظت أنه حيوان وأنه إنسان وأنه مشاء وأنه ذو مشى، لم يمكنك أن تضيف إليه الرأس.

[الفصل الرابع]

فصل (د)

في خواص المضاف

وما يرى في المشهور أنه يلزم المضافات كلها هو أنها معاً في الوجود، أى أيهما وجد كان الآخر موجوداً، وأيها عديم كان الآخر معدوماً، مثل الضعيف والنّصيف؛ ولكن قد لا يقع في بعض الأشياء تكافؤ في الوجود معاً من جهة أخرى، وذلك كالعالم والحس

(١) وكذلك السكان : والسكان د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، عى || (٢) جنس : جنسه سا ، م ||
 (٣) فيه الإضافة : الإضافة فيه هـ (٤) بنوع : نوع م || لا اسم : الاسم دا || (٥) بل : ساقطة
 من سا ، م ، هـ || كان : ساقطة من س : سا ، م ، هـ ، عى || (٦) بالتعادل : ساقطة في س || (٨) جميعا :
 جميعا ، هـ ، عى || (١٢) وإذا : فإذا ب ، س || (١٧) المضافات : الإضافات ع || أى : إل م .

- أى الإدراك كان ليس القوتان المشاركتان لما فى الاسم - فإن ذات هذا العلم فى جوهره يلزمه دائماً أن يكون مضافاً إلى المعلوم موجوداً معه ، وذات المعلوم فى جوهره لا يلزمه ذلك ، فإنه قد يوجد نكير مضاف إلى العلم وإن كانا من حيث هما متضايقان بالفعل لا يتقدم أحدهما على الآخر . وإيس الفرض ذلك ، بل الفرض أن أحد الذاتين لا ينفك من إضافة تلزمه توجب أن يكون معه مضافة أبداً ، وذات الآخر قد يوجد وإيس بمضاف .
- و كذلك فتصور حال هذا الحس وأن ذاته لا ينفك عن لزوم الإضافة إياه ، وذات المحسوس ينفك ، ولا يجب أن لا يكون موجوداً حين لا يكون الحس موجوداً ، إذ يجوز أن لا يكون حساس موجوداً ، وتكون العناصر المحسوسة التى هى أوائل لتكوين الحيوانات وغيرها من الأجسام الأرضية موجودة . وأما أمور أخرى فتكون إما متكافئة فى اللزوم إن أخذت متضايقات ، وإما غير متكافئة فى اللزوم إن أخذت ذوات . فهكذا يجب أن تفهم هذا الموضوع . وأما الوجه الذى تفهمه عليه الطائفة فوجه غثل . وأما المثال فى جنة العلم فالمنهموم ما أوردوه من أمر المربع المساوى للدائرة ، فإن العلم به لم يوجد إلى هذه النهاية ، لكنه موجود . فخرى أن نبحث عن هذا حقيقة البحث فنقول : إن لقائل أن يقول إن هذا القول مجازف فيه ، وذلك أنه ليس يجب أن يكون كل علم بلزاه معلوم موجود ، فمن العلم التصور ، وقد تتصور أمور ليس يجب لها الوجود ، كالكرة المحيطة بذات عشرين قاعدة مثلثات ، فإننا نتصور مثل هذه حق التصور ولا يحوجنا ذلك

(١) أى : إلى س || الإدراك كان : الإدراكين ه || هذا : ساقطة من س || جوهره : + قد ع ه || (٣) العلم : المعلوم ساء ، م ، ن ، ه ، ي || (٤) الآخر : ساقطة من ساء || من : من س || (٦) فتصور : يتصور ط || حال : قول س || الحس : الجنس د || وأن : فإن ساء ، ع ، ع ، م ، ن ، ه ، ي || (٧) موجوداً : موجود ب || إذ يجوز : إذ لا يجوز عاء ، ويجوز ع || (٨) يكون : + حيوان مء ه || حساس : حساس ه || ساقطة من س || (١٠) غير متكافئة فى اللزوم : متكافئة فى غير اللزوم م || ذوات : ذواتا عاء ه || وهكذا : ه || (١١) تفهمه : تفهم س ، م ، ن ، ه ، ي || عليه : هذه ه || الطائفة : + فهو ساء || فوجه : وجه ب ، س ، ساء ، ع ، م ، ن || غثل : غثيل ب || وأما : فأما ب ، س || (١٢) فإن : ساقطة من ه || (١٣) لكه : + هو ب ، س || فخرى : فليق ساء ، + يتاد ، ن ، ه || (١٤) فيه : ساقطة من ساء ، م ، ن || أنه : لأنه د || كل : لك ساء ، م ، ي .

إلى أن نجعل لها وجوداً في الأعيان . وبالجمله لا يجوزنا ذلك إلى أن نجعل لها وجوداً غير الذى في الذهن . وهذا الذى في الذهن فهو العلم نفسه ، وإنما بحثنا عن علم مضاف إلى مضاف له ، والمضاييف شيءان .

وأيضاً فإنّ في المعلومات بحسب التصديق أشياء كثيرة من جملة المضافات لا وجود لها في الأعيان إلا بالإمكان ، والإمكان غير الوجود ، وذلك مثل قولنا : " إذا أخرج عن شكل كذا خط منحني كذا في جنب خط كذا ، لم يزل يتقارب الخطان ولا يلتقيان ؛ فإنّ هذا لا وجود له أيضاً إلا في الذهن .

وهذا المثال الذى أوردوه ، وهو حال المربع المساوى للدائرة - الذى يجعلونه موجوداً وإن لم يعلم - فهو مثال أشد إشكالاً من الدعوى . فليت شعربا أين وجوده ! فإنه إن كان له وجود في الذهن فيجب أن يكون معلوماً ، وإن كان له في الأعيان وجود حاصل ، فبأى دليل عرفوا ذلك ؟ ومن حدّثهم به ؟ وإن عوّا أنه ممكن أن يوجد ، فذلك أمر بالقوة ، كما أن العلم به أيضاً ممكن أن يوجد . فنقول لمن قال هذا وسأله : إنه ليس يمكنك وانت منطقي أن تتحقق هذه الأحوال كنه التحقيق ، وإنما كان غرضنا فيما أوردناه أن تعلم أنه يمكن أن يكون لذات أحد المتضايفين وجود لا ينفك من الاضافة إلى الآخر ، وليس الآخر بمكافئ له في ذلك . فإن كان علم تصورى أو تصديق ليس مضافاً إلى شيء آخر ، فليس هو من جملة المضافات التى نذكرها . فإذا لم يكن من جملة ما ذكرناه ، لم ينتقض به ما قلناه ، بل جعلنا مثالنا الذى نعتمده من الشيء الذى لا يكون علماً إلا وهو مضاف ، وذلك مثل علمنا بأن الفلك موجود متحركاً على الاستدارة . وهذا العلم

- (١) نجعل : جعل م || لها : له ساء ع ، عاء م ، ن ، ه ، ي || ذلك : ساقطة من عاء
وجوداً ... لها : ساقطة من س ، ع ، ي || لها : له ساء ع ، عاء م ، ن ، ه ، ي ||
(٢) فهو : هو ساء ع ، ي || (٤) في : من س || (٥) بإمكان : بالممكن د ، ن ، ه ،
بلا إمكان ساء || والإمكان : ولا مكان ه || (٥) قولنا : + أنه ه || عن : في ع ، عاء ه ||
(٨) المربع : التريج د || الذى : ساقطة من عاء || (٩) شرعنا : شرى ه || فإنه إن : فإن د
(١٣) هذه : ساقطة من ي || كنه : لكه م || التحقيق : الحق ه || وإنما : وإن م ||
(١٤) أن : أنه ع || لذات أحد : لذات واحد د || من : في ه || (١٦) المضافات :
المضافات م || (١٧) من : هو ه || (١٨) متحركاً : متحرك د ، ن .

هو في الجملة التي ذكرناها ، والشرط الذي أشرنا إليه ؛ وإن كان لما أوردناه قبل مثلاً بضاف في الذهن أو خارج الذهن ، وكان مكافئ في الوجود معاً ، فليس ذلك أيضاً مما يذقض به ما قلناه . فإن لم تقل : ولا شيء من المتضائفات شكافاً في الوجود معاً ، بل قلنا : إن أكثرها كذلك . وأما أمر المربع والدائرة فليس يتغير بما زعم فيه غرضنا ، وذلك لأنه إن كان لهذا المربع إمكان وجود فلا يستحيل فرضه موجوداً ، وليس فرضه موجوداً •
يوجب أن يكون العلم به حاصل . بل يجوز أن يكون هذا المربع موجوداً ونحن على جهلنا من الجهل به ؛ فينبى أن جميع ما أورد من هذه الطعون لا يفسد الغرض الذي نؤمه . فإ علينا من غير ذلك ، وما حاجتنا إلى أن نشكف في المنطق علماً غير المنطق ليس من شأن المنطق أن يتحقق كنه التحقق .

١٠ ويجب أن تعلم أن المتضائفين من حيث يتضائفان بالفعل تضائفاً على التعادل فهما معاً ؛ إذ الشيء إنما يقال ما هيته بانقياس إلى شيء يكون معه . وأما إذا أخذ أحدهما بالفعل والآخر بالقوة ، فقد زال التعادل . لكن على هذا إشكال ، وهو أن لقاتل أن يقول : إن المتقدم في الزمان مقول بانقياس إلى المتأخر ، ولا بد من أن تكون بينهما إضافة بالفعل ، ولا تضاد ، فهما موجودان معاً .

١٥ وأيضاً فإننا نعلم أن القيامة ستكون ، والقيامة معدومة غير موجودة ، والعلم بها موجود ، ولا بد أن تقع بينهما إضافة بالفعل ، ولا تضاد ، فهما معاً ، فنقول : أما الشك المورد من جهة المتقدم والمتأخر فإنه ينحل بأن نقول : إن هذا المعنى يعتبر من وجهين : أحدهما بحسب الذهن مطلقاً ، والآخر بحسب الوجود مستنداً إلى الذهن . أما بحسب الذهن فإن يحضر الذهن الزمانين معاً في الوهم ، فيجد أحدهما متقدماً والآخر

(١) في : على ع ، د ذكرناها : ذكرتها ع || (٢) بضاف : د ، س ، ع ، م ، ن ، ع ؛ مضافاً : هـ || في الذهن : للذهن س || مكافئ : بكافئ س ، ع ، ع ، م ، هـ || (٣) فإننا : فلذا ع ؛ وإذا ع || ولا : فلا س || (٤) زعم فيه : زعمت ع || (٥) ونحن : أو نحن ع || جهلنا : غاية ع || (٦) فينبى : فينبى م ، ن || الطعون : الطعن ع || (٨) علما : علما س || (٩) التحقق : التحقيق د ، س ، م ، ن || (١٠) المتضائفين : المتضائفات ع || حيث : هـ م ، د ، ن || على : ساقطة من ع ، م ، هـ || (١٢) أن : ساقطة من س || (١٤) موجودان : موجود د ، س ، ع ، م ، ن ، ع ، م ، ن || (١٦) ولا بد : فلا بد س || (١٦) أما : إن م || (١٧) إن : أن م .

متأخرًا ، فيكون قد حصلنا جميعاً في الزمن ؛ أو يكون أحد الزمانين كيوم من الأيام حاضراً في الوجود والزمن ، فيضيف الزمن إليه زماناً يعقله مستقبلاً ، فيحكم حينئذ بينهما بتقدم ، لأنه قد أحضرهما معاً .

وأما الوجه الآخر فهو أن الزمان المتقدم إذا كان موجوداً ، فوجوده من الآخر أنه ليس هو ، ويمكن أن يوجد إمكاناً يؤدي إلى وجوب ، وهذا كونه متأخراً . وهذا الوصف للزمان الثاني موجود في الزمن عند وجود الزمان المتقدم . وإذا وجد المتأخر فإنه موجود في الزمن حينئذ أن الزمان الثاني ليس موجوداً ، ونسبته إلى الزمن نسبة شيء كان موجوداً فقط . وهذا أيضاً أمر موجود مع وجود الزمان المتأخر . فاما نسبة المتأخر إلى المتقدم على وجه آخر غير ما ذكرناه فلا وجود له في الأمور ، لكن في الزمن فقط ، فإن كل زمان وجد فلا يكون — من حيث هو موجود — لا متقدماً ولا متأخراً ، ولا مضافاً إلى شيء من الأزمنة ، وإلا لكان مضافاً إلى أشياء بلا نهاية في وقت واحد ، وكانت هناك إضافات لا نهاية لها موجودة بالفعل ؛ بل هو في نفسه بحيث إذا عقل وعقل الآخر حكم العقل عليه بأنه متأخر عن أمر موجود في الزمن .

وأما العلم بالقيامة ، فإنه إنما هو في حكم سيكون ، فإن العلم بها أنها ستكون علم بحال من أحوالها موجود في الزمن مع وجود العلم بأنها هي ستكون لا عندما تكون ، بل قبل ذلك عن ما هي معدومة في الأعيان موجودة في النفس . وأما تصور ماهية القيامة بردة فإنه غير مضاف إلى شيء في الوجود من حيث هو تصور .

واعلم أن جميع أمثال هذه الإضافات إنما تنقرر في الوهم ، والمتضاديات فيها أيضاً إنما تكون متضاديات في الوهم . والبيان المستقصى لهذا إنما هو في العلوم الحقيقية ؛ لكن قوماً من المكلفين أجابوا في شبهة تكافؤ العلم والمعلوم فقالوا : إن الذي قيل من أن المعلوم قد توجد ذاته والعلم به لا يكون ، قول غير حق ؛ لأن ههنا علماً موجوداً بكل شيء وجوداً

(٤) فوجود : فهو موجود ع || (٦) الثاني : ساقطة من ع || (٨) فقط : قد م || وجود : وجود ع || (٨-٩) المتأخر إلى المتقدم : المتقدم إلى المتأخر || (١٠) فإن : إن د ، سا ، ع ، ع ، م ، ن ، ه ، ي || (١٤) فإنه إنما هو في حكم سيكون : ساقطة من د ، سا ، ع ، ع ، م ، ن ، ه ، ي || (١٥) بأنها هي : فإنه إنما هو في حكم || (١٦) في الأعيان ... النفس : ساقطة من ع || القيامة : ساقطة من ع || (١٧) فإنه : فإنها س || (١٩) لهذا : بهذا د || (٢١) غير : ساقطة من ه .

- لا يتأخر عن الأشياء، وهو علم الباري والملائكة؛ ولم يعلموا أن هذا وإن كان حقاً، فليس جواب المتشكك، فإن المتشكك ليس يقول: إنه ولا شيء من المتضادات لا يكون معاً، ولا أيضاً يقول: إنه ولا شيء من العلم والمعلوم يكون معاً؛ ولا يحتاج إلى ذلك، فإن دعواه أنه ليس كل متضادين يكونان معاً. وهذه الدعوى تصح بتمثيل واحد يورده المتشكك في علم واحد فيقول: إن علمي بوجود العالم لا يصح أن يكون علماً ذاتياً؛ والعالم غير موجود الذات، ثم العالم قد يكون موجوداً في ذاته، وليس علمي به بوجوده؛ وكذلك إن لم يعتبر شرط الذات؛ فإذا كان علمه بالعالم على هذه الصفة، ولم يكن علم البتة غير هذا العلم الواحد إلا وهو موجود والعالم دائماً معاً، لا العلم الذي أشار إليه فقط بل جميع العلوم، فكان العالم قد يكون موجوداً وعلم ما من العلوم بوجوده ليس بوجوده، فالشبهة تكون قائمة؛ فإن الشبهة لم ترد بسبب أن المعلوم قد يكون موجوداً ولا علم البتة؛ بل هي شبهة أخرى، وينبغي أن يرتاد لها حل آخر، حلاً قلنا أن يقال: إن العالم حينئذ لا يكون مضافاً إلى هذا العلم إذ لا يكون معلوماً له.

[الفصل الخامس]

فصل في تحقيق المضاف

- الذي هو المقولة والفرق بين ما هو مضاف بالذات وما هو عارض له الإضافة
أو لازم وخواص المضاف الذي هو المقولة

- اعلم أنا إلى هذا الوقت إنما أخبرنا عن مضافات يطابقها الحد المذكور، فبعضها كانت ماهياتها مقولة بانقياس إلى غيرها، وبعضها كانت قد تصير كذلك بنحو من النسبة يلحقها. فلتنظر هل الرسم المذكور هو رسم المقولة، أو رسم معنى يصلح أن يقال إنه مضاف، وليس هو نفس المقولة أو نوعاً من المقولة، فنقول:

(٢) ولا : لا ع ، ه || (٤) وهذه : وهذا ع || (٦) بوجود : موجود اس || (٨) فكان : وكان د ع ، ع ، ع ، م ، ن ، ه ، ي || (٩) فالشبهة : فإن الشبهة د || (١٠) لم : ما س || ترد : تزل سا || (١٤) تحقيق : ساقطة من د || (١٧) أعلم : وأعلم سا || أنما : أن اس || يطابقها : طابقها د ، سا ، ع ، م ، ن ، ه ، ي || (١٩) أو رسم : أم رسم س ، ع || (٢٠) هو : هي ع || أو نوعاً : ولا نوعاً ه .

إننا نعلم أن المقولات متباينة، وأنه لا يصلح أن تحمل مقولتان معاً على شيء واحد حمل المجلس حتى يكون الشيء الواحد يدخل من جهة ماهيته في مقولتين، وإن كان قد يدخل الشيء في مقولة بذاته، وفي الآخر على سبيل العرض. وقد فرضنا فيما سلف عن هذا. ثم إن هذا الحد لا يمنع العقل مطابقتها أموراً تدخل في مقولات أخرى، فإن الرأس قد يحتاج أن يكون بذاته جوهراً حتى يكون رأساً، كما يحتاج إلى أن يكون مقولة الماهية بالقياس إلى غيره حتى يكون رأساً؛ فكل الأمرين مقوم له من حيث هو رأس، ليس أحدهما بالذات والآخر بالعرض. والرأس إنما يكون كذلك إذا أخذ رأساً على الإطلاق وكان على اعتبار الجواهر الثانية. وأما إذا أخذ مخصصاً على أنه هذا الرأس، فإنه لا تقال ماهيته بالقياس إلى غيره حينئذ؛ وذلك أنه بسبب أن ذاته قد تحبس وتخيل من غير أن يعلم الشيء الذي هو رأسه من حيث هو هذا الرأس، والذي هو رأسه من حيث هو هذا الرأس فإنه هو هذا الإنسان. وأما إذا دل على أنه رأس لشيء بجملة، فليس ذلك له من حيث هو هذا الرأس، بل من حيث هو رأس على الإطلاق. وكذلك لا يقال إن هذا الرأس رأس ما بالقياس إلى شيء؛ بل إنه رأس على الإطلاق بالقياس إلى شيء. ويمكننا أن نقول: إن الرأس إنما هو رأس بالقياس إلى ذى الرأس؛ ولا يمكننا أن نقول: إن هذه اليد إنما هي هذه اليد بالقياس إلى سقراط، أو هذا الذي هو ذورأس، حتى أو رأيت هذه اليد متكشفة غير مستورة تتمثل في ذهنك ضرورةً بإزائه ما هو بالقياس إليه وهو سقراط، أو هذا ذو الرأس، كما تمثل هنالك ذو الرأس.

وأيضاً فإن بعض الأمور التي ذكرت قد كانت في ذواتها من مقولة الكيفية أيضاً، مثل الممسكة؛ فإنها كيفية، وقد قيلت بالقياس إلى غيرها بنحو من أنحاء النسبة. وكذلك أمور أخرى من مقولات أخرى. فالرسم الأول لا يمنع من أن تكون ههنا أمور هي من

(١) يصلح: يصلح، ع، هـ || (٢) يدخل: يدخل، من: في د، س، ع، س، ن || (٣) الآخر: الأخرى د، س، ع، س، ن || (٤) قد: ساقطة من ع، هـ (٨) ماهيته: ماهية د، س، ع، م، ن، هـ، ي || (٩) أنه: ساقطة من س، ع، ع، ع، هـ || (١٠) حيث: ساقطة من س || الرأس... فإنه هو هذا: ساقطة من د || (١١) رأس: ساقطة من ب، د، د، س، ع، ع، ع، هـ || (١٢) بل: بل، ع، ع، هـ، بلام || وكذلك: ولذلك د، س، ع، ع، م، ن، هـ، ي || (١٣) شيء... إلى: ساقطة من ع (١٣) هي: + غيره || أو هذا: وهذا د، ع، م، ن، هـ || (١٤) ذورأس: ذويه س، ع، ع || ذو: الذو ع || الرأس: اليد ع، هـ || (١٥) تمثل: مثل ع || (١٦) قد: ساقطة من س || (١٧) من: ساقطة من د.

باب الجوهر وغيره داخله في المضاف . فليس هذا الحد إذن حد المقولة ولا لاشترك في حد واحد أمور من مقولات شتى وإن لم يكن حداً لها ، بل إنما هو حد بحسب اسم معنى يعمها ، مقوم لها هيئتها يقال عليها . فإنه لا يجوز أن تكون الأمور التي جنسها الجوهر جنسها شيئاً غير الجوهر .

- فيجب إذن أن يتأمل هذا الحد ، وتدارك خلاً إن وقع فيه . والتدارك المشهور
- لهذا هو أن الأمور التي من المضاف هي التي الوجود لها هو أنها مضافة ؛ وهذا تدارك صحيح ، لكن بعض الناس يظن أن هذا بعينه هو الحد الأول ، وستعلم أنه ليس هو الأول عن قريب . ولو كان هو الأول ، لكان بالأول غنى عنه ، وخصوصاً الأول يدل على المعنى الذي يدل عليه دلالة واضحة لا يدل عليها هذا الثاني ، إن دل دلالةً بذلك الوضوح .
- وظن بعضهم أن فيه بيان الدور : وهو أنه أخذ المضاف جزءً حيد لنفسه

- والمشتغلون بهذا الشأن قد اجتهدوا في حل هذا الشك ، وقد قارب بعضهم الحل ، إلا أنه قد ذهب عنه ذهاباً يسيراً . ولكننا نقول : إن من الأشياء ما يكون جنسه أشهر عند الجمهور ، فيكون الاسم بحسب الوضع الأول موضوعاً لجنسه ، أو لما هو عنده كالجنس . ثم إن الخواص يحدون معنى نوعياً تحته ، أو ما هو كالنوعى تحته ، فيقولون اسم الجنس إليه للملاءمة توجبه ، وقد تجد مثل هذا كثيراً ، أعنى أنك تجد أموراً تقل إليها أسماء حُرِّفت عن دلالة الوضع الأول ، بل تجد لنفس ما أو ماناً إليه من جريان العادة بنقل الاسم عن الجنس إلى النوع أمثلة كثيرة ، من جعلتها أن الجمهور قد كانوا يرون أن كل شيء توهم فهو إما غير متمتع ، وجعلوا اسم الممكن مرادفاً أو كالمرادف لقولهم : غير المتمتع فقالوا : إن كل موجود إما متمتع وإما ممكن ؛ ولما فصل الخواص حال ما ليس بمتمتع الوجود وجدوا بعضه واجب ، وبعضه غير واجب الوجود ، وكلاهما يشتركان في أنه

(١) فليس : وليس ع || (١) لاشترك : لاشترك سا || (٤) شيئا : شيء .
 ب ، د ، ع ، سا ، م ، ن ، ه ، ع ، ي ، من سا || (٥) والتدارك : التدارك سا || (٦) هو : هي ||
 ع || (٧) لكن : ولكن سا || بطن : ساقطة من د || (٨ - ٩) على المعنى الذي يدل : ساقطة من سا ، م ، ع ، ي ||
 (١٠) وظل : بضم : وبضم ظن ه || (١١) والمشتغلون : المشتغلون د || (١٢) ذهاباً يسيراً :
 ساقطة من ع || (١٣) أولاً ، والمناع || (١٤) تحته : ساقطة من س || سا : معنى ه ||
 كالنوعى : كالنوع ع || (١٦) ع : من سا ، م ، ع ، ي || (١٧) عن الجنس إلى : غير الجنس فم ||
 (١٨) توهم : توهم د ، م ، ع ، ي ؛ توهم ع ، ع ، ه ، م توهم سا || وجعلوا : جعلوا م || اسم : الاسم ع ||
 (١٩) فصل : تأمل ع || بمتمتع : بمتمتع م .

يمكن بهذا المعنى ؛ أى بمعنى غير المتنع . ثم وجدوا فى الأمور ما ليس بواجب الوجود ولا ممتنع ؛ ولا يتمتع بوجوده ولا عدمه ؛ فيمكن وجوده وعدمه ؛ فنقصه باسم الممكن من حيث هو غير ضرورى ؛ وأخرجوا الواجب عن دلالة هذا الوضع الثانى ؛ وقلوا اسم ما هو كالجلس إلى ما هو كالتنوع .

وكذلك أيضاً الحال فى المضاف، فإن اسم المضاف كان مقولاً فى الوضع الأول عند الفلاسفة على المعنى المذكور، وهو أنه ما تقال ماهيته على الصفة المذكورة من غير اعتبار أن له وجوداً غير ذلك ، أو ليس له وجود غير ذلك ، حتى كان الشيء إذا كان من الجوهر أو من الكيفية ثم لحقته نسبة ، واعتبر من جهة نسبته، فكان من حيث هو كذلك مقول الماهية بالقياس إلى غيره، فكان من المضاف وله ماهية مخصوصة ليست تقال بالقياس ، وكان إذا كان الشيء كالأبوة والبنوة فكانت ماهيته مقولة بالقياس إلى غيره وإن لم يكن له وجود آخر وماهية أخرى كان أيضاً من المضاف ، فكان المضاف يقع على المعنيين جميعاً وقوعاً يحده، وإن لم يكن لهما جميعاً جنساً. فليس كل ما يحمل بالمعنى على مقولتين أو على شيئين من مقولتين، أو شيئين من مقولة واحدة فهو جنس للمقولتين، فإنك قد عرفت هذا وتحققته . وإذا كان لك كلفعى المضاف المأخوذ فى الحد هو هذا المعنى العام، ومعنى المضاف المحدود هو هذا المعنى الخاص؛ فكما أن الحد إذا حد الممكن الحقيقى فقال: إن الممكن الحقيقى هو الذى يمكن أن يكون ويمكن أن لا يكون ، لا يكون قوله مدخولاً ، من جهة أنه أخذ الشيء فى بيان نفسه ، لأنه لم يرد بالممكن المأخوذ فى الحد إلا المعنى الجنس الذى هو بمعنى غير ممتنع. فذلك إذا قال : إن المضاف الحقيقى الذى يحده على أنه أحد العشرة هو الذى ماهيته ووجوده أنه مضاف، وعنى أنه الذى وجوده وماهيته هو أنه مقول الماهية بالقياس ،

(١) بهذا : لهذا د || بمعنى : معنود ، سا ، ن ، ه ؛ ينفى م || وجدوا : وحداد || فى : من عا ||
(٢) ولا : أو مالا ع ؛ فلا ه || يتمتع : يتمتع م || نقصوه : ونقصوه سا || (٥) فى المضاف : ساقطة
من م ؛ فى الحال المضاف د || (٨) ثم : ساقطة من د || واعتبر : فاعتبر د ، سا ، ع ، عا ، م ||
مقول : مقولة م || (١٠) وكان : كان عا ؛ فكان م || إذا : وإذا عا || الشيء : + أوضاع ،
نا ، ن ، ه || كالأبوة والبنوة : كالابن والبنوة ؛ كالبنوة والابن ه || (١١) جميعاً : ساقطة من س
(١٢) مقولتين : مقولين م || على : ساقطة من م || (١٣) وتحققته : وتحققته ع || (١٥) إذا حد :
ساقطة من سا || (١٦) لا يكون : ساقطة من د ، س ، عا || (١٧) الذى : ساقطة من س ||
(١٨) إذا : إذ د ، ه || المضاف : المعنى ع || يحده : حده ه || (١٩) وعنى : وعن م .

وليس له وجود غيره ، لم يكن أخذ المحدود في حده أو المرسوم في رسمه ، فيكون هذا من جملة المخصصات التي إنما تخصص بإلحاق شرط التجربة بطبيعة عامها ؛ فإنه إذا كانت طبيعة الجنس من حيث هي طبيعة الجنس صالحة لأن يلحق بها معنى وأن لا يلحق ، وليس يجب لها أحدهما ، وكانت إذا ألحق بها شرط وجود ذلك المعنى تخصصت ، فإنها إذا ألحق بها شرط عدم ذلك المعنى تخصصت .

ولست أعني بالجنس ههنا والتنوع الجنس والتنوع الحقيقي ، بل الخاص والعام . فإذا كان حد المضاف الذي هو المقولة هو هذا الحد ، فالراس لا يكون مضافاً بالمعنى الذي للمقولة ، إذ ليس يكون وجوده أنه مضاف فقط ، بل وجود آخر قد لحقه هذا المعنى . وكذلك العلم ، فإنه صورة وكيفية متقررة في النفس ، لكنها يلزمها إضافة ما ، ولها وجود خاص من حيث هي صورة للنفس . وكذلك الضعف فإنه يكون صورة في النفس عدداً أو كمّاً وتعرض له نسبة .

ولكن لقائل أن يقول : إنكم قد منتم أن يكون المشتق اسمه من الأعراض البسيطة مقولة كالأبيض ، ومعناه شيء ذو بياض من غير زيادة ، ثم لاشك في أنه يجب أن يكون المضاف . فالمعنى الأول يفهم منه أنه شيء ذو إضافة من غير تخصيص ، ولا شك على تلك الأصول أنه إذا كان هذا المفهوم لم يمكن أن يكون مقولة أو نوعاً من المقولة . ثم المضاف الذي يحملونه مقولة فهو أيضاً شيء ذو إضافة ، لأنه شيء مقول ماديته بالقياس إلى غيره ؛ وإذا كان كذلك فقد شارك هذا المضاف الذي هو المقولة المضاف الذي ليس هو المقولة ، فلا يكون بينهما فرق .

وأما الثبائية فهو أمر لا ينفك عنه المضاف الذي هو المقولة ، ولا يمكن أن يسلب عنه ، فلا يمكنك أن تقول : إن الوجود الخاص ، الذي ليس به ما ليس بمقولة مضافاً ،

(٢) تخصص : تحقّق بتخصيص د || عامها : عامة ع || (٣) من حيث ... الجنس : ساقطة من ع || (٤) وليس : ليس ه || (٥) فإنها : فانه س + كذلك ه || (٦) الجنس والنوع : النوع والجنس س || ؛ فإذا : وإذا س || (١٠) النفس : النفس د ، س ، ع ، م ، ه ، ي ؛ في النفس ن || صورة في النفس : ساقطة من د ، س ، ع ، م ، ه ، ي ، ن || (١٢) لقائل أن يقول : لسائل أن يقال ويقول ع ، ه || (١٤) فالمعنى : بالمعنى د ، س ، ع ، م ، ه ، ن ، ي || (١٥) يكون مقولة : يكون له مقولة يخ ، د ، س ، م ، ه ، ن ، ي || (١٦) المضاف : للضاف م || (١٩) ولا : فلا س ، ي || (٢٠) فلا : ولا ع ، ه ، ي || الوجود : وجوده ع .

هو أنه شيء ؛ فإن الشيء لا ينفك عنه أيضاً ما لا يجعل له وجوداً خاصاً غير كونه مضافاً ؛ بل الوجود الخاص إنما نعتي به وجوداً أخص من الشيئية ، ووجوداً من جملة أنحاء الوجود التي تخص الأشياء دون الأمر المشترك لجميع المقولات . فنقول في جواب ذلك إنه ولا سواء ، فإن الشيئية المحذولة هل المضاف الحقيقي هي الشيئية التي تخصبها الوجود الذي للمضاف من حيث هو مضاف ، وأما الشيئية المحذولة على المعنى الآخر فإن تخصبها وجود آخر ، فإن الشيء ذا الإضافة إذا خصصت شيئته صار به جوهرراً أو كيفاً أو شيئاً آخر . وأما شيئية الإضافة فهي الإضافة ، فشيئية ذي الإضافة تقتضي لذلك الشيء حقيقة غير التي هو بها مضاف ؛ ولا كذلك شيئية الإضافة .

وإذا قلنا : إن المضاف الذي من المقولة هو الشيء الذي ليس له وجود إلا الوجود الذي هو به مضاف ، فلستنا نعتي به الوجود العام ، بل نحوي من الوجود خصوصاً للعام ليس هو التخصيص بكونه إضافة فقط ، قد يتخصص تخصباً في أنه إضافة . والأبيض أيضاً ليس تخصبه عن الشيئية أن يتخصص شيئته بأنه شيء ذو بياض فقط ، بل شيء له نسبة خاصة إلى البياض ، لا تتم شيئته بالفعل إلا أن يلحقه أن يكون في نفسه جوهرراً جسمانياً ، فيكون الفرق أن أحدهما شيء يتقوم بأنه مقول المساحية بالقياس ، وأنه تخصص من قبيل ذلك ، ولا يتخصص بغيره وهو المقولة . والآخر أن شيئته تتقوم بوجود خاص وحقيقة خاصة تلحقها الإضافة ، وليس من قبيل الإضافة ؛ وهذا هو الذي ليس بمقولة . ولأجل هذا الفرق ما كان أحدهما مقولة ، ولم يكن الآخر مقولة ، ولا جاريّاً مجراها إلا مجرد أنه شيء له إضافة . فقد انحل هذا الشك فإذا كان المضاف لا وجود له إلا أنه مضاف ، فيلزم أن يكون إذا حصل أحد طرفيه تحصيلاً كان الآخر محصلاً بسببه ، حتى

(١) هو : وهو سا || (٤) ولا : لا د ، ن || المضاف : المنيع || تخصبها : تخصبها
س ، م ، ن ، هـ || (٦) ذا : ذوع ، عا || صار : سارت عا || كيفاً : كيفاً || (٧) لذلك :
كذلك م || الشيء : ساقطة من م ، ن ، هـ || (٩) المضاف : ساقطة من م || الذي : + هو هـ ||
هو : وهو عا || (١٠) العام : لعم م || (١١) قد : ساقطة من عا ، سا ، م || إضافة : + التخصيص
بكونه إضافة عا || (١٢) تخصمه : يحصه عا || عن : من م || (١٣) بالفعل : ساقطة من د ، م ||
(١٥) يتخصص : يخصص م || (١٦) خاصة : خاصة سا || (١٨) فإذا : وإذا ع ، ن ، هـ ||
أنه : بأنه د ، س ، ن ، هـ || (١٩) فيلزم : فيلزم سا ، م .

إذا قلت : ضمف مطلقاً من غير تحصيل تمثل لك بإزائه نصف من غير تحصيل ، وإذا قلت : ضمف هو أربعة ، تمثل لك بإزائه نصف هو اثنان .

وقولنا : "تحصيل المضاف" لفظ نفهم منه معنى . ويجب أن تقدم قبل بيان ذلك مقدمة فقول : إن المضاف ليس له وجود مفرد ، بل وجوده أن يكون أمراً لاحقاً للأشياء وتخصّصه بتخصيص هذا الحق . والتخصيص بهذا الحق يفهم على وجهين : أحدهما ٥ أن يؤخذ المالحق والإضافة معاً ، فذلك من مقولة ومقولة ، ليس المقولة ، بل هو مركب من مقولة ومقولة ؛ والآخر أن تؤخذ الإضافة مقروناً بها النحو من ذلك الحق الخاص العقل ، ويؤخذان جميعاً كعارض واحد للحق ؛ وهذا هو تنوع الإضافة وتحصيله ، فإنّ المشابهة مثلاً موافقة ما في الكيفية ، والموافقة في الكيفية غير الكيف الموافق ، فالكيف الموافق ليس هو إضافةً ، بل هو شيء ذو إضافة .

١٠

وأما الموافقة منسوبة إلى الكيفية فهي نوع من المضاف ، مثل المساواة التي هي موافقة في الكية ، والمماثلة التي هي موافقة في النوع . فإذا كان التحصيل في المضاف إنما يمكن حيث يكون المضاف أولاً غير محصل فتكون إضافة مأخوذة بمعنى أعم . إذ لا بد من أمر تفرض له أولاً إليه الإضافة ؛ ثم إذا تحصل فإنما يتحصل لا عمالة بتحصيل ذلك المعنى . ولو كان المعنى بحالة لكانت الإضافة بحالها . وإذا كان المضاف قد تحصل فليس تحصيله ١٥ بإزاء الأمر الذي كان أولاً ، وهو كما كان أولاً ؛ ومثال ذلك أنا إذا أخذنا أولاً ضمفاً عددياً على الإطلاق ، فهو بإزاء النصف العددي على الإطلاق ، فإذا حصل العدد الذي هو الضعف حتى صارت الضمفية محصلةً فلا يثبت الجانب الآخر على حاله ، فإنّ إطلاق

- (١) صف : ضمف س ، ع ، عا ، ن || وإذا : فإذا م || (٢) صف : + مطلقاً من غير تحصيل
د || هو : + أربعة د || (٤) مفرد : مفرد د ، مفرد م || يكون : سافطة من د ||
(٥) بتخصيص : بتخصيص د || (٦) المالحق : المالحق سا ، هـ من مقولة ومقولة : سافطة من ع ، عا
(٨) العقل : بالعقل ع كعارض : عارض سا || (٩) ير : على س || فالكيف
والكيف هـ || (١٠) هو : سافطة من د ، هـ || شيء : شيء هـ || (١١) فهم : فهم د ، د ،
س ، سا ، هـ || (١٢) يمكن : يكون د || (١٣) المضاف : المضاف د ، ن || بمعنى : لمعنى م ||
أمر : بمعنى ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، هـ ، ي || (١٤) تعرض : تعرض هـ || (١٤) يتحصل :
تحصل د المعنى : سافطة من د || (١٥) لكانت : لكان ن || وإذا : إذا سا || تحصيله :
تحصله هـ || (١٦) بإزاء : بأن هـ || وهو كما كان أولاً : سافطة من د || ومثال : مثال ن ||
(١٧) عددياً : عدداً م .

ذلك الجانب ، أعنى النصفية كان إنما يكون بإزاء إطلاق هذا الجانب أغنى الضمنية ؛ غير محصل . فإذا قد تحصل فين من ذلك أن الآخر قد تحصل ؛ فإنه إذا تحصل الشيء الذى هو الضعف تحصل لا محالة الشيء الذى هذا ضعفه ، إذ ليس يجوز أن يكون كل شيء ضعفا لكل شيء من حيث هو ضعف محصل ، فأى المضافين عرف بالتحصيل عرف الآخره ، فإن كان التحصيل لم يطرأ عليه من حيث تحصل بها الإضافة بل من حيث يحصل الموضوع وتركب الإضافة بحالها ، فإن المضاف المقابل لا يحصل ؛ وذلك لأن طبيعة الإضافة لم تحصل بل موضوعها . وإيس إذا كانت الإضافة لا تحصل إلا بموضوعها يجب أن يكون كلما تحصل موضوعها تحصلت الإضافة ؛ وما ل هذا أنه إذا كانت الرأسية إضافة عارضة لعضو ما ، وكان قياسه إلى ذى الرأس فيحصل هذا العضو من حيث هو جوهر ؛ وكان هذا الرأس قد دخل التخصيص جوهره ولم يدخل التخصيص إضافته ؛ لم يلزم أن يكون إذا عرف هذا الرأس من حيث هو هذا الجوهر محصلا ، أن يعرف من ذلك أنه رأس ، لأن الرأسية تركب بحالها ، ولم تحصل من حيث العقل بل من حيث الحس ؛ فلم يلزم أن يكون للعقل سبيل إلى تحصيل الثانى ؛ إذ لم يحصل له الأول ؛ والحس لا سبيل له إلى إدراكه ثان غير حاضر عند الحس بسبب أول حاضر عند الحس . فلما اجتهد حتى يحصل للعقل تخصيص هذا الجوهر ، وجب أن يخصص له بعوارضه ، ومن عوارضه كونه من بدن زيد ، فحينئذ يحصل للعقل ذو الرأس . فهذا حكم ما فيه موضوع وإضافة .

فأما إذا كان المضاف نفس الإضافة ، فلا يحصل أحد الطرفين إلا بتحصيل الآخر ، لأنه لا وجود لأحد الطرفين غير المضاف ، فيحصل من هذا أن كل شيء من باب المضاف إذا تحصل نحواً من التحصيل لا يلزم أن يتحصل مقابله فإن الإضافة لاحقة له ؛

(١) أعنى : + كون عا || (٢) محصل ، محصلة د ، سا ، م ، ي || فاذ : وإذا سا ، ن ؛ وإذا م || قد : ساقطة من م || (٣) تحصل : يحصل م ، ي || (٤) المضافين : المتضافين م || (٥) فإن : فلقد || (٦) وتركب : وتركب د || (٨) تحصل : تحصل د ، سا ، عا ، ن ، هـ || (٩) إضافة : ساقطة من د ، م || قياسه : + بها نج ، هـ || وكان : فكان م || (١١) إضافته : إضافة د (١٣) سبيل : ساقطة من س || إذ : إذا سا || (١٤) سبيل : قيل نج || له : ساقطة من هـ (١٩) غير : + الوجود د ، ن || شئ : معنى ع ، هـ ؛ ما هـ عا (٢٠) نحواً : فوعان || يحصل : التحصل س .

وله وجود خاص . وليس يلزم من هذا أن يكون كل ما تلحقه إضافة وله وجود خاص ، فإنه لا يحصل بتحصل مقابله ، بل قد يحصل إذا كان التحصيل حقيقياً .

- وأما الإضافة نفسها فإنها تحصل في العقل مع تحصيل موضوعها . فن تحصيل الإضافة بتحصل موضوعها ما ينوعها ، ومنه ما لا ينوعها بل يضيفها أو يشخصها ، فإن جعل حدّها آخر نوعها ، وإن حفظ حدّها والحق به عارضا غريبا لو لم يكن ذلك لم يبعد أن يحفظ تلك الطبيعة من الإضافة ، لم ينوعه بل ربما ضيقه ، كأبوة الرجل العادل ، وأبوة الرجل الجائر ، فإنهما يختلفان في أحوال ولكن خارجة عن الماهية ، فإن الرجل العادل لو توهمته غير عادل ، لم يزل بذلك المعنى الذى هو الأبوة .

فأما المساواة فإنك إن توهمت بدل الكية فيها كيفية : لم تكن تجد المساواة وجوداً ،

- ولم تبق الإضافة بعينها موجودة . ١٠

وأما الشخصية فكأبوة هذا وأبوة ذلك ، بل كالحوار الذى لكل واحد من الجارين ؛ فيجب أن تعلم أن ما يقولونه من حال الإضافة في أمثال هذه : أنها علاقة واحدة بالعدد موجودة لها جميعا ، هو قول ولا معنى له ، بل كل واحد منهما موصوف بإضافة إلى الآخر ليست هى بالعدد إضافة الآخر إليه ، بل ربما كان نوعهما واحداً بكونهما هذا لذلك ، وجوار ذلك لهذا ، وربما كانا متخالفين بالنوع كالأبوة والبنوة ؛ وكذلك ١٥

المهاسة : فإن كل واحد من الشئيين يوصف بأنه مماس لذاك الآخر فيه مماسة لذلك ، نسبة تلك المهاسة إليه نفسه هى أنها فيه ، وإلى الآخر أنها له ، وأنها بالقياس إليه ولأجله

(١) من : ساقطة من د || خاص : + وليس يلزم ما || (٢) يحصل : إلا بتحصل ما ؛ ساقطة من م ؛ بتحصل ن || (٤) بتحصل : ساقطة من ما || (٥) حفظ : + بتحصل ما || (٥) يكن : + به ما || (٨) توهمته : توهمت ما || (٩) تجدد : لحد م || وجودا : موجودة بخ ؛ وجود د ، ن ، ه || (١٢) أنها : وأنها ه || (١٣) ولا : لا س ، ما || منها : منها || (١٥) متخالفين : متخالفين ما || (١٦) لذاك : كذلك د ، ن ؛ كذلك م || (١٧) أنها : أنه ما || وأنها : وأهمد ، س ، م ، ن ، ه ، ي ؛ وأهمد ما .

كذلك . والآخر أيضاً محاسن للأول بمهمة فيه للأول ، فنسبة تلك المهمة التي الآخر هو بها محاسن إلى الآخر نسبة بأنها فيه ، وإلى الأول نسبة بأنها له لأبائها فيه وأنه لا يماس أحدهما الآخر بمهمة تكون في ذلك الآخر ، بل بمهمة تكون فيه نفسه لذلك الآخر ، لكنهما من حيث المهمة بل من حيث العلاقة يتفقان اتفاق الشخصيات في الأمور العامة . وهذا فليكن كافياً في بيان أمر المضاف .

(١) كذلك والآخر: وكذلك الآخر || للأول : الأول م الآخر: لا نوحا || (٢) هو: ساقطة من د ، سا ، م ، ن ، ه ، ي || الأول : الآخر || لا بأنها فيه وأنه : بل بأنه له فإنه ها (٣) لذلك : كذلك س ، سا || (ه) وهذا فليكن : فليكن هذا ه ||

المضاف : + تمت المقالة الرابعة من الفن الثاني من الجلة الأولى في المنطق ولواحب النقل الحمد بلا نهاية .
وهنا آخر الدهر الأول من هذا الكتاب ه ؛

تم الجزء الأول من الجزء الأول من الشفاء والحمد لله رب العالمين وسلامه على نبيه محمد وآله أجمعين .

المقالة الخامسة

من الفن الثاني

من الجملة الأولى من كتاب الشفاء

المقالة الخامسة

من الفن الثاني من الجملة الأولى في المنطق في الكيفية

[الفصل الأول]

فصل (١)

في تعريف الكيفية وأقسامها الأول

•

وأما الكيفية فقد جرت العادة بأن تعرف نحويين من التعريف : أحدهما أن يقال : إن الكيفية ما به يقال على الأشخاص إنها كيف هي ، والآخر أن يقال : إن الكيفية ما به يقال للأشياء إنها شبيهة وغير شبيهة .

- فلننظر في حال هذين التعريفين أنهما هل يفيداننا معنى متصوراً ، فنقول : إما إذا كان هذا التعريف على سبيل الإحالة على المعارف وما تجرى عادة الناس بالسؤال عنه ١٠ بلفظة كيف ، والجواب به إذا سئل بكيف ، فأمر غير محصل في مقولة واحدة ؛ وذلك لأن الجمهور قد يسألون : كيف زيد ؟ ويتوقعون أن يجاب بأنه قائم أو قاعد ؛ فيكون الجواب عن الواقع في مقولة الوضع . ويسأل أيضاً فيقال : كيف رأيت عبد الله ؟ فيحسن في التعارف أن يجاب فيقال : رأيت ما شيئاً أو غادياً ؛ أو رأيت بحر أو يصفر ، أو غير ذلك ، ولا يتحاشون في بلاد العرب والعجم أيضاً أن يقولوا : رأيت في مكان ١٥ طيب ؛ أو فوق سرير ، وأمال هذا ، حتى تكون هذه الأحوال عندهم كصفات أحوال الناس .

(٢) من الجملة الأولى في المنطق : ساقطة من د ، م ، ن ، ي ؛ + وهي ستة فصول ه || في الكيفية : ساقطة من ه [وجاء هنا في ه بيان بنائين الفصول الستة لهذه المقالة] || (ه) أقسامها : أقسام د || الأول : الأول د ، م ، ن || (٦) وأما : أما م ، ي || الكيفية : الكيف ع || (٧) الكيفية ما به : الكيفية ما بها ع || (٨) وغير : أو غير م ، وأنها غير ع || (٩) يفيداننا : يفيدان ي || متصوراً : مقصوراً م || (١٠) المتعارف : التعارف م || تجرى : جرى ب ، م || (١١) بكيف : ساقطة من ع ، م ، كيف سا ، ع || (١٢) يتوقعون : يتوقعون ع || أن يجاب : بأن يجاب ع || بأنه : أنه ع || (١٣) عن الواقع : من الواقع م || ويسأل : ويسألون ع ، ه || (١٤) أو يصفر : ويصفر د ، م ، ن || (١٥) ولا : لا ع .

فالتعارف ليس يقفنا من ذلك على شيء بصرف الذهن إلى تحليل الكيفية الداخلة في المقولة ؛ بل كما أنهم يقولون " حال " ، لا للذي يسمى حالاً في قاطينورياس فقط ، بل لجميع الصفات ؛ وإن كانت كليات ؛ فلا يتحاشون أن يقولوا "كيفية" لغيرها ، فإن كان جميع ما يسمونه كيفية على هذا الوجه ذو داخل في هذه المقولة ، فالوضع داخل أيضاً في هذه المقولة .

ثم لا يبعد عندي أن يستعمل كلامي واحد من هؤلاء المبرخشين فيقول : أما الوضع ؛ فهو من حيث يصلح أن يكون جواباً عن سؤال كيف ، فهو كيفية ؛ ومن حيث هو حال لجوهر ذي أجزاء كذا ، فهو وضع . فإن قال ذلك ، لم تضائقه بأن نقول له : إن هذا لا يمكن ، ولم نؤاخذه بمسلف ذكره ؛ ولكننا نوجب عليه أن يجعل الوضع نوعاً من الكيفية فإن الجهة التي هو بها وضع لا تجعله بحيث لا يصلح أن يكون جواباً عن سؤال : كيف الشيء ؟ بل تعده لذلك ؛ فلا يكون هذا كاعتبارين متباينين يصير بهما الشيء في مقولتين ؛ بل كاعتبارين أحدهما يقال على الآخر ، وهو أعم منه . وإذا كان الأعم مقولةً فالأخص يدخل فيها ؛ فلا يكون الأخص مقولةً برأيه . فإن لم يلتفت في هذا إلى التعارف العام ، بل أريد معنى وقع عليه اصطلاح خاصي ، فالحرى أن يكون الدال بهذا اللفظ على ما أراده يكون قد عرفنا ما يريد به بالوضع الثاني . فلم يمكنني إلى هذا الوقت أن أذهب من هذا الرسم حقيقة هذه المقولة ؛ ولا يبعد أن يكون غيري قد فهم ذلك ؛ أو يكون التأويل ما استقوله بعد .

وكذلك الحال في الشبه وغير الشبه ؛ فإن الشبه يستعمل استعمالاً عاماً ، ويستعمل استعمالاً خاصياً .

(١) فالتعارف : والتعارف || يقفنا : يقفنا || (٢) حال : حالع || حالا : ساقطة من ي || (٤) هو داخل : وهو داخل سا || (٦) المبرخشين : المبرخشين د ، ن ؛ والمتحيين سا ؛ المني حيين م ؛ المتحيين هـ [لها من مادة برخاش بالكسر من قولهم : ودوا في برخاش وبرخاش أى اختلط وحصب (النَّج)] || (٨) الجوهر : الجوهر م ؛ بكوهر د || ذلك : ساقطة من د ، م ، ن || (٩) لا يمكن : لا يكون يمكن د || (١٠) هو : هي سا ، ع ، عا ، م || بها : به ن || تجعله : تجعل له م || (١١) لذلك : كذلك م ؛ ولذلك م || فلا : ولا ع ، ي || بها : بها ع || (١٣) فيها : فيه عا || برأيه : يلتفت : يلتفت م || (١٤) فالحرى : فالحرى ع || (١٥) بالوضع : الوضع ن || فلم : ولم هـ (١٨) يستعمل : قد يستعمل سا .

فأما الاستعمال المألوف فلا يختص بالمعنى الذي يراد في هذه المقولة ؛ بل قد يقولون : إن تعود فلان شبيه بعود فلان ؛ وإن احتراق النفط شبيه باحتراق دهن البسان ؛ بل لا يمتنعون عن القول بأن طول زيد شبيه بطول عمرو ؛ فلا أجد التعارف أيضاً يعمل في أمر الشبه إلا ما يعله في أمر السؤال بكيف .

- فإن قال قائل : إنه في بعضها مستعار وفي بعضها حقيق ؛ فنسلم له أنهم إذا قالوا : شبيه في الطول ؛ دروا أنهم يستعمرون ؛ لكنهم إذا قالوا : تعود شبيه بعود ، لم يذهبوا إلى أنهم يستعمرون شيئاً ؛ وكذلك إذا قالوا : احتراق شبيه باحتراق ؛ بل قالوا ذلك وهم عاقلون ، وليس يمكن أن يقال : ليس لكم ذلك ؛ بل إنما يكون هذا اللفظ مستعاراً في شيء ، وحقيقاً في شيء بحسب إرادتهم ؛ فإن اللفظ لا يستحق شيئاً من ذلك في نفسه ، بل إنما يكون ذلك له بحسب التعارف . والتعارف في المستعار هو أن يقول القائل ذلك .
١٠ وعند القائل أنه لفظ غيره استعماله لمشاكلته وتمثيله . فأما حيث لا يكون عند القائل كذلك ؛ بل يكون قوله : إن احتراقاً شبيه باحتراق ، كقوله : إن حرارة شبيهة بحرارة ، فلا يكون لنا من هذا التعارف سبيل إلى معرفة ما يدل عليه بهذا اللفظ دلالة حقيقية : ومع هذا فإن من يدعى في لفظة ما اشتراكاً واستمارة ، فعليه أن ينص على المعنى المقصود به في الموضع الذي يستعمله ، وخصوصاً إذا كان ظاهر اللفظ بعيداً عن أن يتميز السامع معناه المقصود
١٥ تميزه لو قال : عين الماء ، وعين الشمس ، وعين البصر .

(١) قد يقولون : يقولون ي || (٢) بعود فلان : بعود (٣) يمتنعون : يمتنعون س ||
(٤) الشبه الشبيه م || عمله : يعله م || بكيف : بالكيف ع ؛ فكيف ب ||
(٥) قسّم : قاسم ع ، م || (٦) دروا : دروب ؛ ودواد ؛ وراوه || : فلم ؛ ولم ب ، م || (٨) محققون : محقون ع || (٩) وحقيقاً في شيء : ساقطة من ن || حقيقياً : حقيقياً س || (٩) شيئاً من : ساقطة من ع || (١٠) له : ساقطة من س ، ع || والتعارف : ساقطة من م || هو : وهو س ، ع ، ع ، م || (١١) استعماله : استعمال ع ؛ فأما : وأما س || (١٢) إن حرارة شبيهة : حرولة شبيهة ي ؛ إن حرارة وشبيهة م || (١٣) بهذا : هذا س || في : + هذا س ||
(١٥) اللفظ : اللفظ ؛ الخليط ؛ الخليط م || جيد : جيد س || (١٥) معناه : معناه ع || المقصود : + به م || (١٦) البصر : المرض م .

ويجب أن نكون قد أعطينا معنى الشبه حين نخاطب باستعماله ههنا ، وقصارى ما فهمونا من لفظ الشبه بالاصطلاح الخاصى ، وناية ما ينصون عليه هو أن يقولوا :
إنا نعى به الموافق فى الكيفية .

وإن كان قولنا : إن الكيف هو ما يقال له ، شبه بالقول النقل لا المتعارف عند الجمهور ؛ وكان تفسير ذلك النقل هو الذى معناه الموافق فى الكيف ، فلا شك فى أن الكيف نفسه يجب أن يكون أعرف من الموافق فى الكيف ؛ فيكون من قال : إن الشبه هو الموافق فى الكيف ، وقد عرف الشبه بالكيف ، وهو يريد أن يعرف الكيف بالشبه فلا يستفيد المتعلم من هذا البيان شيئا . إنما يمكن ههنا حيلة واحدة ؛ وذلك أن يكون الكيف وقابل الشبه تجمع لنا من الموجودات معانى مختلفة . ثم إذا فصلنا هذه المقولات ، وعرفنا ما جعلناه مخالفاً للكيف ، واستثنيناها ، بقى لنا المنحصر فى مقولة الكيف ما يجاب به عن سؤال كيف مما ليس من تلك الأخرى وما تقابل به المشابهة مما ليس تلك ، فيتجلى ذهن أموراً دون أمور ، وأن يكون ههنا وجه آخر من النظر ، وهو أن نجعل حقيقة البحث عن الشيء أنه كيف هو فى نفسه ما يقتصر على نفسه وحاله ؛ فإذا كان الوصف مما يحوج إلى اعتبار أمر آخر فيه غير نفسه وغير حاله حتى يقال إنه كيف هو ؛ فكأنه قد عدل عن الواجب ؛ فإن السائل إنما رام أن يخبر عن أمر فى نفسه إذ قال كيف هو فى نفسه دون أمر يكون له لغيره فى نفسه .

فيشبه أن يكون الوضع وغير ذلك من المقولات إنما صلح أن يقال له كيف ، إما بالنقل والوضع الثانى ، وإما بالتوسّع فإذلك صار يصلح لأن يجاب به عن كيف الشيء ؛

(١) حين : حتى سا || (٢) فهمونا من : فهموا من || لفظ : ساقطة من ع || ينصون : يتصور ع || (٤) وإن : فإن ع ، ه || الكيف : الكيفية د || بالقول : القول م || التلى : التلى س || (٦) من الموافق : من سبب الموافق م || قال إن : لأن د || (٧) وقد : قدم || (٩) الشبه : الشبه سا ، ي || تجمع : تجمع د || معانى : معان م || (١٠) واستثنيناها : واستثنيناها ع ، ه ؛ واستثنيناها م (١٢) فينخيل : حتى يتجلى ع ، ه || (١٢) فينخيل ... آخر : ساقطة من م || وأن : أر أن ع ، ن ، ه || (١٣) ما يقتصر : مما يقتصر ه || (١٤) آخر : ساقطة من ع ، م || وغير : ساقطة من س || حتى : حين ه || إنه : له ي || (١٦) يكون له : يكون س ، ي || لغيره : بغيره د || لغيره فى نفسه : لغيره وقه ب ، ي || (١٧) صلح : يصلح ع ، ي || (١٨) صارت عا .

ثم استمر هذا التوسع وتقرر عند الجمهور كالأصل . فإن الوضع ليس معنى يتصور للشيء .
 ما لم تتصور له أجزاء هي غيره وجهات خارجة ، ثم يتصور له وضع . فالوضع مخالف
 للمعنى الذى يكون للشيء في نفسه بنفسه الذى بالحرى أن يكون البحث يكيف مقصوداً
 عليه . فهذا ، وإن كان قد يمكننا أن نقوله ، فإننا نكون قد تدنينا أيضاً التعارف إلى نوع
 من النظر والاستدلال .

وأما الكم فإن التعارف يشبه أن يدل على أنه غير صالح في جواب كيف الشيء ؛ وإن
 أجبب فإنما هو مجاز .

- فإذا كان كذلك فقد تقرر معنى السؤال بكيف . وكيف أشهر من الكيفية ؛ فإن اسم
 الكيفية اشتق من اسم الكيف ؛ والمشتق منه أدل وأعرف من المشتق له . وهذا من قبيل
 ما يشتق فيه اسم الحال من اسم الشيء ذى الحال ، ليس من قبيل ما يشتق فيه اسم ذى
 ١٠ الحال من اسم الحال ، كاشتقاق اسم الضارب من الضرب . وأيضاً فإن الكيف نفسه
 لا من حيث السؤال والجواب ، بل من حيث هو شيء ، أشهر من الكيفية ؛ إذ كان
 السبيل إليه الحس ؛ والحس لا يميز الكيفية مفردة ، بل يتناولها مع الشيء المتكيف
 بها ومع المقدار الذى يلحقها بسببه تناوئاً واحداً غير مفصل ؛ ثم من بعد يحصل ما يتقبل .
 وعلى هذا ناعتب الشبيه ، وعلى أنه شبيه في نفسه من غير حاجة إلى اعتبار أمر غيره . فليكن
 ١٥ هذا قدر ما نقوله في أمر هذا التعريف .

وانقرر الآن أن الكيفية هي كل هيئة قارية في الموصوف بها ، لا توجب تقديره
 أولاً تقتضيه ، ويصلح تصورهما من غير أن يحوج فيها إلى التفات إلى نسبة تكون إلى غير تلك
 الهيئة . وهذا أيضاً ضرب من البيان متعلق بأن يثبت شيء ، ثم يعرف بسلوب أمور عنه .

(١) ثم استمر واسترد ، هـ || (١) تقرر : قدر عا ، م ؛ اشترعا || (٢) هي : ساقطة
 من ن || خارجة : + عه ع ، عا ، هـ ، ي || (٣) بكيف : ساقطة من د ، ن ؛ يكون م ||
 (٤) تدنينا : + فيه نج ، عا ، هـ || نوع : أنواع س || (٥) وإن : ولأنه إن هـ || (٦) اشتق :
 اشتقت عا || (٧) قيل : قبل م || (٨) ذى الحال عا ؛ + أعني نج ، ع ، ك ، عا ، هـ ||
 (٩) إذ : إذا عا ، هـ || (١٠) مع : من س || (١١) بعد : ساقطة عن د || يحصل : حصل ي ||
 ما يتقبل : ساقطة من عا ؛ + له م || (١٢) تقتضيه : تقتضيه نج || في الموصوف : بالموصوف ع ||
 التفات : التفات ما || وهذا : وهو هـ || (١٣) يثبت : ينسب هـ || حرف : ساقطة من س .

وقد قال قوم : إن الكيفية هي التي تحمِلُ رسماً في الجوهر ، وظنوا أنهم قد أتوا
ببيان ؛ وذهب عليهم أن استعمال لفظة الرسم ههنا يشبه أن يكون استعمالاً مجازياً لا يعقّق
معنى ؛ فإنَّ حقَّقْ فليس بحسب المعارف واستعمال هذا اللفظ بل لدلالة تقترب به من خارج
وهذا اللفظ تحمِلُ مغالطى أشدَّ بعداً عن البيان من لفظة الكيفية ؛ وكذلك لم يأتوا
تشبيه هذه .

فلنقل الآن : إن الكيفية كيف ينقسم إلى الأمور الأربعة التي جمعت أنواعاً لها ؛
فقول : إن الكيفية لا تخلو إما أن تكون بحيث يصدر عنها أفعال على نحو التشبيه والإخالة
أولا تكون . والذي يفعل فعله على سبيل التشبيه والإخالة فهو كالخار يعمل غيره حاراً ،
والسواد ياتي شبحه في العين وهو مثاله ، لا كالثقل فإن فعله في الجسم التحريك ، وليس ثقلاً .
والذي لا يكون إما أن يكون متعلقاً بالكم من حيث هو كم أولاً يكون ؛ والذي لا يكون
متعلقاً بالكم ؛ فإما أن يكون للأجسام من حيث هي أجسام طبيعية فقط أولاً يكون ،
بل يكون لها من حيث هي ذوات النفس ، أو يكون للنفس ، نالتي تلتم ما بينها
أفعال وانفعالات ، هي التي تسمى كفايات انفعالية وانفعالات ؛ والتي تتعلق بالكم في
كلا أشكال وغيرها ؛ والتي للأجسام من حيث هي أجسام طبيعية فهي القوى الفعلية
والانفعالية ؛ والتي تختص بذوات الأنفس فهي التي تسمى ملكات وحالات .

أو نقول : إن الكيفية إما أن تكون متعلقة بوجود النفس أولاً تكون ؛ والتي لا تكون
فإما أن تتعلق بالكمية أولاً تتعلق ؛ والتي لا تتعلق إما أن تكون هويتها أنها استعداد ،
وإما أن تكون هويتها أنها فعل ، وإن عرض لها أن تكون استعداداً . وقد يمكننا
أن نحاول في ذلك ضرباً من القسمة تؤدي إلى هذا الغرض . ولولا أمور الكيفيات التي
في العدد لكان يحسن بنا أن نقول : وما لا يفعل على طريق التشبيه : إما متعلق بالأجسام ،
ثم تقسم فنقول : إما من حيث كيتها ومن حيث هي تعليمية ، وإما من حيث طبيعتها

(٢) لفظة : لفظان || (٣) فإن : وإن د ، ع ، ع ، م ، ن ، ه ، ع ، ي || هذا اللفظ : هذه اللفظة عا
(٤) غيل : غيل سا ، غل ع ، غيل م ، ن ، ه || (٦) إن : إن ن ؛ ساقطة من م || (٨) هو :
ساقطة من عا || يعمل : يفعل ن (٩) فإن : وإن م || الجسم : جسم م ؛ جسسه ه || ثقلاً :
غضاد ؛ ثقلام || (١٢) بينها : عناده ، بها م || (١٣) واقعات : أو احتمالات م || والتي :
والذي عا || (١٦) زاتي : والذي عا || (٢١) حيث : + هي عا || من حيث طبيعتها : من طبيعتها ي .

ومن حيث هي طبيعية ثم تم القسمة ، ولكانت هذه القسمة أصحّ مأخذاً . لكن الفردية والزوجية وما أشبهها تخرج عن ذلك ، فإن لم يدخل ذلك في كفيات هذه المقولة ، وكانت الكفيات ما يعرض للجواهر الجسمانية ، فيجب أن تقسم على نحو ما قلنا .

فأما أنواع القسمة المشهورة فمنها قولهم : إن الكفيات إما طبيعية وإما مقتناة ، ثم فسروا أن الطبيعية هي المتولدة بالطبع من داخل الوجود دائماً في الشيء الذي توجد فيه ، والمقتناة فهي التي تمامها من خارج ويمكن اطراحها ، وليكن من المقتناة الملكات والأحوال . وأما الطبيعية ، فمنها بالقوة ومنها بالفعل . واتي هي بالقوة فهي الكفيات التي يقال بسببها إنا مستعدون وفيها إمكان لشيء من الأشياء . والتي هي بالفعل ، فمنها ما ينفذ إلى العمق وهي الانفعالات والكفيات الانفعالية ، ومنها ما يظهر من خارج وهي الأشكال والصور .

- وأيضاً فإن لهم قسمة أخرى للكيفية ؛ فإنهم يقولون : إن الكيفية إما أن تظهر في النفس وإما في البدن . واتي تظهر في النفس فإما أن تظهر في النفس الناطقة وإما في غير النفس الناطقة . واتي في الناطقة إما عسرة الانحلال كالملكة وإما سهولة الانحلال كالخال . والتي في غير الناطقة إما في القوة المنفعلة وإما في القوة الفاعلة . والذي في القوة الفاعلة فهو الصنف الثاني من أنواع الكيفية ؛ أعني قوة ولا قوة . والذي في القوة المنفعلة فإنه الصنف الثالث من أنواع الكيفية ؛ أعني الانفعال والكيفية الانفعالية . وما يظهر في البدن فإما في عمقه وإما في ظاهره . والذي في عمقه فإنه الصنف الثالث من أنواع الكيفية . ثم إنها إن كانت غير ثابتة كانت انفعالاً . والذي يحدث في ظاهر البدن فإنه الشكل والخلق . قالوا : والشكل يعم المنتفس وغير المنتفس . وأما الخلق فإنه يخص المنتفس ؛ وقد قسموا ذلك أيضاً بوجوه من القسمة تشبه هذه .

- (١) حيث هي طبيعية : حيث طبيعية هـ || ثم تم : ويتم ع ؛ وتم هـ ؛ ثم تم ج ، د ، سا ، م ، ن ، ي ||
 (٢) وما أشبهها : وما أشبهها د ، م ، ن ، هـ ، ي || عن : من ع ، هـ || لم : ن ، م ||
 ذلك : تلك سا || فإن لم يدخل ذلك في كفيات هذه : ما فإن تم ذلك في الكفيات لهذه ن || (٣) الكفيات :
 الكيفية ب ، س ، ع || (٦) وليكن : ولكن م | المقتناة : المقتنات ب ، ن ، ي ||
 (٧) إنا : إنا ب ، س || فإنهم : فإن س ؛ ساقطة من د ، سا ، ع ، م ، ن ، ي ||
 (١١) والتي : والتي د ، سا ، ع ، ع ، م ، ن ، هـ ، ي (١٢) والتي : والتي ب ، ع ، ي ||
 (١٣) والتي في القوة الفاعلة : ساقطة من هـ || (١٤) فهو : فهي ع ؛ فإنه ع || والتي : وأما الذي هـ ||
 (١٥) وما : وما س || (١٧) ثابتة : ثابتة م ، ثمانية ن || احتمالات : احتمالات ن .

[الفصل الثانى]

فصل (ب)

فى تعقب الوجوه التى قسّم قوم بها الكيفية إلى أنواعها الأربعة

أخرى بنا أن نتأمل الحال فيما تكلفوه من القسمين ليكون لك من ذلك سبيل إلى فصل القضية فيما يطراً عليك من وجوه قسمتهم فنقول : إن هذه الوجوه من القسمة كلها غير صناعى ومتكلف فبيع التكلف ، أبيع كثيراً جداً مما تكلفناه .

أما القسمة الأولى فمن موجبها أن يكون سواد الغراب مباحياً فى نوع سواديته اسواد مقتنى مكتسب . ويعرض من ذلك أن لا تكون الملكات والحالات نوعاً واحداً من جملة ما نخرج بالقسمة ، بل تكون نوعاً ثانياً هو نوع تحت بعض ما نخرج من القسمة على نحو ما قال القاسم : ”فمنها الملكات والحالات“ . وعلى أن هذا القول يوجب أن يكون لللكة والحال قسائم أخرى ، إذا عدت الملكة والحال ، وجب أن تعد هى معها ، فتريد الأقسام على الأربعة .

وقوله : ” منها ما يكون بالقوة ومنها ما يكون بالفعل “ ؛ إن غنى بذلك أن هيئة الصلوح للمصارعة وهيئة المصاحبة والمراضية هى معانٍ من باب الكيفية ليست المصارعة نفسها ولا الصحة نفسها ولا المرض نفسه فذلك تعبير ردىء جداً ؛ فإنه لو قال : ” منها ما هو قوة ومنها ما هو فعل حاصل “ ، لكان له وجه بعيد ، وإن تعدد ؛ لأن الشيء الذى

(٣) الوجوه : وجوه د ، ن || التى : الذى ما || قوم : ساقطة من د ، ع ، ي ||
 (٤) القسمين : القسمين سا ، ن ، ه || ليكون لك : ويكون كل ما (٦) صاعى : صاعية د ||
 ومتكلف : ومتكففة ن || فبيع التكلف : فبيع المتكلف م ؛ فبيعة أن كلف د ، ن || (٦) جداً :
 ساقطة من ي || (٩) خرج : يخرج س || من : عن س || من النسمة : بالنسمة ع ، عا ||
 (١١) قسائم : أقسام ن || (١١) معها : معها عا || (١٣) ما يكون بالقوة : ساقط من ع ، ي ||
 عنى : أعنى س ، م || (١٥) ولا الصحة قديماً : ساقط من س ، م || (١٥) تعبير : تعبير ب ؛
 تفسير د ، م ؛ تعيين د || (١٦) جيد : يجيد س ، ما ، م || تعدد : تعدد عا || الذى : ساقطة
 من ما ، ع ، ما ، ي .

بالقوة هو الشيء الذى ليس بوجوده ويصح أن يكون موجوداً . فإن كان الذى هو بالقوة هو المصحاحية لا الصحة فيكون هذا النوع هو المصحاحية بالقوة ، فيكون من أنواع الكيفية ما هو مصحاحية معدومة . وإن عني بهذا اللفظ ليس أن المصحاحية تكون في نفسها بالقوة في وجودها بل أنها تكون بالقوة شيئاً آخر ، فيكون قد جعل المصحاحية صحة بالقوة ، فيكون الشيء الذى هو بالقوة صحة هو المصحاحية ، فتصير المصحاحية صحة وقتاً .
 وليس ولا شيء من الأعراض يصير الآخر ؛ إذ ليس لها في أنفسها شيء مشترك . وإن لم يكن بما بالقوة المصحاحية بل الصحة التى بالقوة ، حتى تكون الصحة ، إذا كانت صحة معدومة جازماً وجودها كانت من نوع ؛ وإذا صارت بالفعل كانت من نوع ؛ فسيكون المعدوم كيفية موجودة .

- ١٠ مع ذلك فقد تضاعف أنواع الكيفية ، إذ كل واحد من الأنواع قد يكون بالقوة أيضاً ؛ فهذا هذر . وإن لم يكن ما قلناه ولكن عني أن ذلك الشيء إما أن يكون قوة وإما أن يكون فعلاً ؛ وعني بالقوة الشيء الذى يقابل الفعل الذى هو الحصول لا الفعل الذى هو التأثير أو ما أشبهه ، وإن كان ذلك الفعل هو الاستعداد لأمر ما ، حتى تكون لقسمته إلى قوة وفعل وجه ، فيجب أول شيء أن ينظر هل هذه التى نسميها فعلاً ليست في أنفسها قوى ، فيشبه أن تكون الحرارة قوة ، إذ يستعد بها نحو أمر ما . وكذلك البرودة وكذلك الألوان والمذاقات والروائح ؛ فإن الشيء ذا الرائحة مستعد لأن يؤثر تأثيراً ما .
 ١٥ وقد تستعد بعض هذه الكيفيات لانفعال ما ، كالرطوبة ؛ أو للافعال ما أو عسر انفعال ما ، كاللبوسة ، إلا أن يقول قائل : إن الحرارة في ذاتها أمر ما ، وأما الاستعداد لأن يؤثر بها فهو معنى لازم للحرارة ؛ لأن الحرارة في طبيعتها كيفية ؛ وأما الاستعداد فأمر

(١) ليس : ساقطة من ما || (٢) لا الصحة : ساقطة من ع ، ي || (٣) أنها : أن ب || تكون : ساقطة من ما ، م || تكون بالقوة : + وجودها ع ؛ + في وجودها ي || شيئاً : شيء ب ، س ، ع ، ه
 (٥ - ٦) وقتاً وليس : وقتاً ليس م || (٦) أنفسها : نفسها ي || (٨) فيكون : فيكون ع ||
 (١١) هذر : هذاب ، س || أن : أن م || (١٢) هو : وهو ع || (١٣) حتى : ساقطة من س || (١٥) وكذلك البرودة : وكذلك البرودة ب ، س ، ي || والمذاقات : والمذاقات ب ، س ||
 والروائح : والأرواح ب ، د ، س ، ع ، م ، ن ، ي || مستعد : + كالرطوبة ه || تأثيراً ما : تأثيراً ي || (١٧) بعض : بعض ع || كالرطوبة أولانفعال ما : ساقطة في د ||
 صر : لصر ه .

يمرض لما من حيث تصلح أن تكون مقولةً بالقياس إلى شيء أو بالنسبة إليه . وأما الذي كلامنا فيه فنفس الاستعداد الذي يكون للجوهر لا شيء يمرض له الاستعداد .

فإن قيل هذا لازم أن يكون هذا الباب أوسع مما قالوه ؛ بل يلزمهم أن يجعلوا هذه الاستعدادات التي للحرارة وغيرها من باب الكيف ، وتكون كصفات عارضة للحرارة وغيرها ؛ وهذا ليس مذهبهم . وليس ننضم أن الحرارة عرض لما كيفية من باب الاستعداد غير الكيفية المقولة عليها ، فصارت مستعدة بها ؛ ولا هذا مما يصلح أن يقال ويعتقد . فإن طبيوا أنفسهم قائلين : إن كلامنا في استعدادات الجواهر في ذاتها ؛ وجب أن تكون المصحاحية استعداداً للصحة في الجسم ، ووجب أن يكون الأمراض فيه مصحاحية ؛ فإنه لا يعرى عن استعداد للصحة . وإن جعلوه استعداداً بحال ، فربما صاروا إلى الصواب ؛ لكن قولهم وعبارتهم لا تشير إلى ذلك إلا بتكلف وتعسف . فلم يحسنوا إذن أن يقسموا هذه القسمة .

ومع ذلك فإن الأخرى في قسمة الشيء إلى قوة وفعل هو أن تكون القوة والفعل فيه شيء واحد ؛ ولم يفعلوا كذلك . قايس كل ما جعلوه من باب الفعل فعلاً لما جعلوه قوة ، ولا كل ما هو فعل جعلوا القوة عليه من باب القوة ، كالقوة على الترطيب والاسوداد والقوة على قبول العلم .

وأما ما قالوا من كون بعضها في العمق وبعضها في الظاهر فهو رديء جداً . وذلك لأنهم تركوا الكيفيات التي للأعداد ، وتركوا الاستقامة والانحناء التي هي كيفيات في الخط ؛ فإن الخط ليس بجوهر ولا جسم ؛ اللهم إلا أن يقولوا إن الاستقامة والانحناء إذا وجدا

(١) إليه : إليها || (٢) الجوهر : الجواهر ، هـ || لا شيء : شيء . ع || (٤) وغيرها : أو غيرها س || (٤) ولغيرها ط ؛ ولغيرها سى || (٥) وليس عندهم : ساقطة من س || (٦) بها : به د ، س ، ع ، ع ، م ، ن ، هـ ، ي || (٦-١٠) "فإن طبيوا ... يتكلف وتعسف : ساقطة من ع || (٨) ووجب : وجب س ، س ، م ، ي || (١٠) لكن : ولكن ع ، ي || (١٣) في : ساقطة من ع || قسمة : + ذلك هـ || (١٣) ولم : وإن لم س || كذلك : ذلك ي || (١٤) ما هو فعل : جعلوه فعلاً ع || على الترطيب : كالترطيب س ؛ الترطب ع ، هـ ، ي || (١٥) والنزوة : أو القوة م ، ي ؛ ساقطة من س || العلم : + فإنهم لم يعملوا شيئاً من ذلك من باب القوة ع || (١٦) من : ساقطة من ع || (١٨) جسم : بجسم س || (١٨) وجدا في الخط : وجدت في الخط ع .

في الخط فقد وجدا في الجسم ؛ إذ الخط في جسم ، وما في شيء هو في شيء فهو في ذلك الشيء الآخر، مستعملين لفظة "في" المشككة ؛ فيلزمهم حينئذ أن يكون الجسم مستقيماً وموجاً ، إن كانت فيه استقامة خط واعوجاجه . وأما أن الجسم معوج الخط فهو حق ؛ لكن الاعوجاج الذي لا عرض له ، لا يكون فيه ؛ فإنه لا يوصف به ولا يشتق له منه اسم ؛ ولكن يكون موجوداً في شيء منه هو فيه بالذات . وكذلك ليس الاستقامة والانحناء موجوداً بالحقيقة في ظاهر الجسم الذي هو السطح وجوداً بالذات حتى يكون في الجسم وحده بالعرض ؛ بل هو فيهما جميعاً بالعرض ؛ فليسمح في هذا وليجعل قولهم : "موجود في الجسم أو في ظاهره" كل وجود متعلق به ، وإن لم يكن أولياً .

ثم قول إن قولهم : "إن الأشكال موجودة في ظاهر الجسم" قول البله المغفلين ؛ فإن الأشكال المحسنة إنما وجودها ، من حيث هي بمسمة ، أن تكون سائرة في الجسم كله ؛ فإن الشكل ؛ إن كان ما أحاط به حد أو حدود ، فإننا نخطئ الحدود بالسطوح والسطوح بالعمق .

وانتقم ذلك أكثر فنقول : إن ههنا حدوداً ؛ وههنا شيئاً ذا حدود له هيئة بسبب الحدود ؛ وههنا تلك الهيئة ؛ فأما الحدود فليست أشكالاً ؛ بل هي أطراف ؛ ولا يجوز أن يقال شيء منها إنها في ظاهر الحدود حتى يقال مثلاً : إن السطح في ظاهر الجسم ، أو الخط في ظاهر السطح ؛ وذلك لأن الظاهر غير الذي في الظاهر ، وليس السطح غير ظاهر الجسم ؛ بل هو نفس ظاهر الجسم ، والخط ليس في ظاهر السطح بل هو نفس ظاهر السطح . فإن اعتذر معتذر وقال : إن هذا الإنسان قد تجوز في لفظه ، وكان ينبغي أن يقول : "ظاهر" فقال "في ظاهر" فلم يعذر أيضاً ، وذلك لأن القسم الآخر هو أنه في العمق وليس

(١) وما في وما هوس || (٢) مستعملين : مستعمل د م || حينئذ أن : حينئذ عا || ووجا : أو وجا س || (٤) له : ساقطة من عا || (٥) شيء منه : شيء د سا ، ع م ، ن ه ، ي || (٦) وحده : رفع عا || (٧) هو : ساقطة من سا || فليسمح : فليسمح ع || موجود : موجود د ، عا ، م ؛ موجودا سا || (٨) وجود : موجود سا || (٩) ظاهر : ساقطة من سا || (١٠) سائرة : سارية ج ، د ، ن ، ي || (١١) إن : ساقطة من سا الحدود : الخطوط ع ، نا || بالسطوح : بالسطوح عا || (١٣) وههنا شيئاً : وههنا شيئاً د || (١٥) السطح : + مثلاً ي || (١٦) أو الخط : وأخط سا || (١٧) هو : ساقطة من د سا ، م ، ن ه || (١٨) اعتذر معتذر : اعتبر معتبرم || ظاهر : طاهر عا ، ي || (١٩) فقال : يقال م ؛ فيقول ن || يعذر يعزده د || وذلك : ساقطة من سا .

معناه أنه عمق؛ وليس قوله "ظاهر" قسمه هو أنه في العمق؛ حتى يكون الشيء إما ظاهراً وإما في العمق، بل نظير أنه في العمق أنه في ظاهر؛ ونظير الظاهر العمق، ثم مع ذلك فإن الذي هو الظاهر كم لا كيف؛ حتى لا يكون لطائفة منهم طريق إلى أن يقولوا: إنه أراد بقوله: "في العمق" العمق نفسه، طلباً منهم لاستواء القسمة. فإنه إن كان هذا المذهب في التأويل صحيحاً كان كأنه قال: وإن بعض كفيات الأجسام ظاهر وبعضها عمق؛ وهذا عا ل.

وأما إن عوا الشيء المتحدّد فهو مقدار لا كيفية. وإن عوا الهيئة الحاصلة من التحدّد، فإنما يكون في الظاهر منها ما يكون موجوداً في السطح وحدد من الهيئات، إما شكلاً كالتريع وإما هيئة غير الشكل كالسطح والتقيب والتقيب. وأما المجعّات من الأشكال فليست هيئات توجد في الحدود، بل هي هيئات توجد في جملة المحدود بالحدود؛ وفي الحدود وجود أنّيتها بالشركة ليست نسبتها إلى الحدود أولى من نسبتها إلى المحدود. فلو كانت الكرية في نفس السطح لكنت تقبياً أو تقعيراً لا كرية؛ كما لو كانت الدائرة في نفس الخط لكنت استدارة وتقويساً لا دائرة. وكما أن شكل الدائرة موضوعة السطح لا نفس الخط، كذلك شكل الكرة موضوعة الجسم لا ظاهره الذي هو السطح، وإن كان شكل الدائرة لا يتم إلا بانعطاف الخط؛ وكان شكل الكرة لا يتم إلا بتقيب السطح.

وهذه الأشكال، وإن كانت تحدث بالحدود بالحدود، فليست هي في الحدود وإن كانت الحدود عا لها فليست عا لها في أنفسها؛ بل في شيء آخر يتحدّد بها.

(١) قسمه: قسمة ع || هو: ساقطة من س، عا || إما: ساقطة من ه || (٢) وإما: أوخ || أنه: ساقطة من عا || ظاهر: الظاهر سا || (٣) لا يكون: يكون ع || (٤) في العمق: في العمق سا، عا، م، ع || (٥) لا استواء: لا استواء د || (٥) وبعضها: وبعضها ع || (٦) وهذا: وذلك س || (٧) وأما: ساقطة من عا || الحاصلة: الصالحة عا || التحدّد: المتحدّد || (٨) شكلاً: شكل ع، ه || (١٠) توجد: تؤخذ ن || (١١) وجود: وجوداب، سا، ع، عا، ع || إنيها: ينيها؛ ينيها ب، سا، ع، عا، ع || (١٢) قس: بضم ن، ع || لكنت: كانت ع || لا: لا م || (١٣) شكل: + كل ع || موضوعة السطح: موضوعة السطح د، سا، ع، عا، م، ن، د || (١٤) موضوعة الجسم: موضوعة الجسم د، سا، ع، عا، م، ن، د || لا ظاهرة: لا ظاهرها د، عا، م، ن، ه || (١٦) كانت: كان ن || (١٧) وإن: إن د، م.

- واعلم أن الحدود أنفسها لا يقال إنها موجودة إلا في المحدود نفسه جملة . فإن الخط نهاية للسطح الذي هو خطّه على أنه نهاية لجملته ؛ فهو موجود بأنه نهاية في جملته وجود الصفة في الموصوف ؛ وليس موجوداً في طرف منه ولا في جزء منه دون سائر أجزائه بالقوة . وكذلك الشكل المجسم ذو صفة للجسم كله ليست موجودة في السطح الذي هو الطرف فقط . ومع هذا فإنهم جعلوا هذا النوع شكلاً وخلقة فقط ، كما تسمع ، إذ كان المعلم الأول إنما أورد من الأمثلة في أول الأمر لذيتك فقط ؛ وليس كذلك ؛ بل التقييب من جملة هذا الباب وليس شكلاً ؛ إذ ليس له حد الشكل .

- فإن قال : أعني بهذا أن كل جزء في باطن الجسم وظاهره يوصف بتلك القوى والكيفيات التي من هذا الباب ، فليس كذلك ؛ فإن الشكل الذي في الكل لا يوجد في الأجزاء .

- فأول ما في ذلك ، أنه كان يمكنه أن يقول هذا اللفظ على وجهه وتكون عبارته صحيحة ، فما الذي أحوجه إلى العدول منه . وأما ثانياً ، فإن كثيراً من المعاني التي ليست من باب الشكل إنما يوجد في الجملة دون الأجزاء ؛ كقوة اليد على أفعالها فإنها غير موجودة إلا في اجتماع الأجزاء ، اللهم إلا أن يقول : إن تلك ليست بقوة واحدة بل قوى تتظاهر على فعل واحد . فإن قال هذا فستجد كذلك حال هيئة المصارعى ، من حيث هو مصارعى ؛ فكذلك هيئة قبول كثير من الأمراض .

فاما القسمة الأخرى فإن فاتحتها ليست تنجبه إلى الأربعة ، بل تتجاوزها كما تدرى .

- (١) قه : + أوع || جملة : جملة م || (٢) أنه : أنها د ، سا ، ن ، هـ ||
 (٣) في الموصوف : لوصوف ع || (٤) المجسم : جسم س || ومع : مع ما ||
 (٥) إذ : إذان || (٦) لذيتك : كذلك ع || (٧) له : لها س || (٨) والكيفيات :
 ساقطة من ع || (٩) تليس : تلبست ع || (١٠) يقول : + إن ع || على : ساقطة من ع ||
 وجهه : وجه هـ || وتكون : + عندئذ || عبارته : عبارة هـ || (١١) إنما : فإنما هـ ؛ ساقطة
 من م ، ي || الأجزاء : ساقطة من د || (١٢) يقول إن : يقول د ، سا ، م || (١٣) فإن :
 وإن ب ، س || كذلك : ساقطة من سا || (١٤) وكذلك : وكذلك سا ، هـ ، ي || هيئة قبول :
 قبول هيئة س || كثير : كثيرين ب ، كثرى س || (١٥) فاما : فاناس || فاتحتها : قالها د .

ثم يمين في هذين كثير إذ يقول : والتى في النفس غير الناطقة : فإما في القوة الفاعلة وإما في القوة المنفصلة . فلا أدري أن هذا الرجل عن كم صواب ذهب . من ذلك أن نوع القوة واللاقوة ليست تتعلق بالنفس ، فإن الصلابة واللين من هذا القبيل اتفاقاً وليست مما يتعلق بالنفس ؛ والثاني أنا لو سألنا فيها وجعلناها مما يتعلق بالنفس فما بال الانفعالات والانفعالات مثل الحرارة والبرودة وغير ذلك ، جعلها في هذا القسم وليست من العوارض التي تتعلق بالنفس الناطقة أو غير الناطقة أو غير الناطقة البتة .

ومن ذلك أنه ليس جميع ما في باب القوة واللاقوة يتعلق بالقوة الفعلية ؛ فإن المراضية والاستعداد للانصراف ليست من باب قوة يفعل بها شيء . وأيضاً فإن المصحاحية هي بمعنى القوة التي لا تنفصل إن كان لابد من معنى القوة على الفعل ؛ فإنه وإن كان المصحاح يعرض له أن يكون قوياً على أفعال ، فذلك أمر لازم للمصحاحية ؛ أما المصحاحية فإنها مصحاحية من حيث لا تنفصل من أسباب المرض ، لا من حيث يفعل بها أفعال . وأيضاً فإن الأشياء التي جعلها في القوة الانفعالية ، وإن كانت تسمى انفعالية وانفعالات فليس كلها من جملة القوى الانفعالية . فإن الحرارة والبرودة لأن تجعلا في القوة الفعالة أولى من أن تجعلا في القوة المنفصلة . فإن قال : إن هذه تحدث بالانفعالات في المادة فتلك الأولى أيضاً لا تحدث إلا بالانفعالات في المادة . وأيضاً فإن كان الاعتبار ليس أن يحمل على المقسوم إليه معنى ما قسم إليه من القوتين ، بل أن ينسب إليهما ، فإن لكل واحد من الجاهلين نسبة إلى قوة فاعلة ومنفصلة معاً ، إذ لا واحد منهما يحدث إلا عن سبب فاعل ومنفصل .

ثم من جودة هذه القسمة ترديده النوع الثالث في القسمة مرتين . والعجب ممن يلتفت إلى ما يقوله هؤلاء ويكتبه ويدونه ومن أنا محتاج إلى مناقضته .

- (١) يمين : صحنى || إذ : أود ، م ؛ ثم ع || فإما : وإما ، ع ، م ، ن ، ه ||
القوة الفاعلة : القوى الفاعلة سا ، ع ، ع ، م || (٢) فلا : ولا سا || أدري : يدري ن ، ه ||
كم : ساقطة من ع || من : لأن ع || (٣) واللاقوة : أو اللاقوة سا ، م (٤) لو : إن ه ||
فيها : فيها سا || وجعلناها هاب ، س ؛ فجعلناها ه || (٥) والانفعالات : ساقطة من د ||
(٦) أو . ه || (٧) ومن ذلك : ي || (١٠) لازم : لأن ماد || (١٢) وإن :
إن ي || (١٣) التامة : الانفعالية س ؛ ساقطة من سا || القوة الفاعلة : القوى الفاعلة وانفعالات
فليس كلها من جملة القوى الانفعالية ه || (١٤) أن تجعلا : أن تجعل سا ، ع ، م ، ن ، ه || قال : +
قائل ع (١٧) لا : ولا س ، سا ، ع ، ن || (١٨) من جودة : موجودة س || (١٩) بقوله :
يقول ع ، ي || أنا : ساقطة من ه || مناقضته : مناقضة ع .

[الفصل الثالث]

فصل (ج)

في تعريف حقيقة كل نوعين من أنواع الكيفية وهو الحال والملكة والقوة واللاقوة

- ٥ فلنبتدئ بالنوع الموجود بسبب النفس . وهذا النوع لاسم له يعمه ، لكن له اسمان بحكم اعتبارين : فإن الكيفيات التي يتعلق وجودها بالأنفس منها ما يكون راسخا في المتكيف بها رسوخا لا يزول ، أو يعمر زواله ، وبالجملة لا يسهل زواله ، ويسمى ملكة ؛ ومنها ما لا يكون راسخا ، بل يكون مذهبنا للزوال سهل الانتقال ، فيسمى حالا .

- والأظهر في تعارف محصل أهل الصناعة أن الحال ليس مقولا على الملكة حتى يكون الحال اسم هذا الجنس الذي هو نوعٌ من الكيفية ، وحتى تكون كل ملكة حالا ، وليس كل حال ملكة ، بل الحال اسم لطبيعة هذا الجنس ، إذا كان يعرض للزوال وكان غير مستحكم ، فإذا استحكم لم يسم حالا بل ملكة .

- وليس اقتراق الحال والملكة اقتراق نوعين تحت جنس ، فإن الانفصال بينهما ليس إلا بحال النسبة إلى التغير وزمان التغير ، وهذا انفصال بأعراض لا بفصول داخلية في طبيعة الشيء ، ولا أيضا يجب أن يكون بين الحال والملكة اثنيّة ، كما بين الشخصين ، بل يجوز أن يكون بينهما اثنيّة ، كما بين شخص واحد بحسب زمانية كالصبي والرجل ، فإنه ليس يجب أن يكون الصبي شخصا غير الرجل في ذاته ، وإن كان غيرا بالاعتبار . فإن الشيء الذي هو حال ما كابتداءً بخلق أو تصنع لم يستقر بعد في النفس ، إذا تمرن عليه ، انطبع انطبعا تشدد إزالته ، فيكون الشيء الواحد بعينه كان حالا ثم صار ملكة ، فليس بحال .

(٣) كل : ساقطة من عا || (٥) يعمه : بخضه سا || (٧) بها : ساقطة من عا || أو بمر : ويسمى ريسى : ولا يسمى س || (٩) والأظهر : فالأظهر || (١١) إذا : إذ د ، س ، م ، ي || (١٣) نوعين : مين س || (١٥) كا : ما سا ، عا ، م ، ه || (١٦) يكون : ساقطة من د || كا : ما سا ، ما ، م ، ه || بحسب : ما مين ه || (١٨) بخلق : خلق ي || بصنع : تصنع ب ، س سا || (١٨) لم : ما س .

ومن الملكات العلوم والقضائل . ونفى بالقضائل لا الأفعال المحموده ، بل الهيئات النفسانية التي تصدر عنها الأفعال المحموده صدورا سهلا كالطبيعي من غير أن تحتاج إلى روية واختيار مستأنف ، فتكون بحيث إذا أريد أصداد تلك الأفعال ، شق على أمحاجها وتموقت عليهم واحتاجوا إلى تكاف . وهذا مثل خلق المدالة والعفة ؛ والذائل أيضا التي هي أصدادها . فإنها ملكات . فإن الفاجر بالخلق يتمدّر عليه التعفف عند التمكن ، فإن فعله تأذى به ، وإن أتى بفعل الفجور سهل عليه ، ففي نفسه هيئة مطاوعة نحو فعل ، ماصية نحو آخر ، فهذه ملكات . والعلوم أيضا ملكات . ليس إذا استوفى المتعلم أصول الصناعة ومهر فيها فقط ، بل والرأى الواحد ، إذا اعتقد وعلم وتيقن به ، عسر زواله ، أو يني البدن بأفة عظيمة من امراض أو أحوال أخرى .

وأما الحال فيسمى بها ما كان من هذا الجنس سهل الزوال سهولة زوال الحرارة العرضية والبرودة العرضية وزوال الصحة من المسقام والمرض الحاد من المصحاح ، وإن كانت الحرارة والبرودة ليستا من هذا الجنس . وإنما أوردناهما تمثيلا لما يزول بسرعة . وأما الصحة والمرض إذا كانا سهلي الزوال فهما من هذا القبيل . ومن الحالات الحرد والمجل والغم والمم والظن والعقد الذي لم يتيم . فأما إذا صار شيء من الظن ومن الصحة أو من المرض مستحكما لا يزول بسهولة ، فهو من جملة الملكات .

وكل ما هو ملكة مكتسبة فقد كانت حالا ، أي كانت تلك الهيئة إلى أن استحكمت حالا . وليست كل حال فإنها كانت ملكة فاحتلت حالا . هكذا يجب أن تفهم هذا الموضع ، لا ما فهم من أن الحال تقال على المعنى الذي هو أعم من الملكة . ثم إن الملكة لاتصير نوعا تحتها ، كما لا يجب أن يصير الحيوان المتحرك والحيوان الأثبت نوعا لأنه يزيد على طبيعة العام

(٢) عنها : عه ع || (٣) أصداد : أصل د || (٤) وتموقت : دعوقت ع ؛ وتموقت ب ، س ، سا ، ع ، م || عليهم : عنهم سا ؛ فيه ع || وهذا : وهذه ، سا ، ع ، عام ، ن ، ه || (٥) التي هي : هي التي س || (٥) الفاجر : الفازن (٦) سهل : سلس د ، عام ، ساقة من ن || (٧) نحو آخر : ساقط من ع || آخر : أخرى د || (٨) بل : ساقطة من سا || (٩) أو أحوال : وأحوال سا ، م ، ه || (١٢) أوردناها : أوردناها ع || يزول : + عه سا || (١٣) سهل : سهل ع || (١٤) أومن المرض : والمرض سا ، ع ؛ ومن المرض ب ، س ، ع || (١٦) أي كانت : فكانت د ، سا ، ع ، م ، ن ؛ ه ، ي ؛ إذ كانت ع || (١٧) فهم : ساقطة من ب || (١٩) بصير : يكون س || الأثبت : + صحة سا ، ع ، م ، ع ، ي .

بمرض لايفصل ، فإن الأمر ليس هكذا ، لأن واضح هذين الاسبين قال : إن الفرق بين الملكة والحال أن هذه سهلة وتلك أطول زمنا وأصغر تحركا . والعام لا يحمل عليه الفصل ، ولا العرض المقابل لمرضى يخص واحدا مما تحته قد جعل له بحسبه اعتبار واسم ، كما لا يقال : والفرق بين الحيوان وبين الإنسان أو بين الحيوان والحيوان الصحيح أن الحيوان أعجم أو مريض والإنسان ناطق أو الآخر صحيح . على أنى قليل الالتفات إلى أمر الأسماء ؛ • ولا منع أن يكون الجانب الذى يحتاج إلى التأويل هو هذا اللفظ ، وأن يكون مما قاله واضح هذه التسمية ، من أن الملكات أيضا هي حالات ليس على معنى أنها قد كانت حالات بل إنها في الحقيقة حالات .

وحيث قال : ” إن الفرق بين الحال والملكة أن هذه سهلة ” معناه أن هذه قد تكون سهلة ، لكن إشارى لما آثرته لسبب تعارف الأقدمين المتقوّل عنهم هذه الألفاظ ، وهو أن ١٠ الحال هي كيفية سريعة الزوال ، والملكة كيفية راسخة .

وأما الجنس الآخر من أجناس الكيفيات التي هي أنواع الكيفية العامة فيجب أن يتصور على أنه استعداد جسماني كامل نحو أمر خارج بجهة من الجهات ، لا القوة التي في المادة الأولى ، ولا قوة الجوار ؛ فإن كل إنسان بالقوة صحيح ومريض ، لكنه يتم الاستعداد حتى تصير هذه القوة التي يحكم الجوار الطبيعى وافرة من جهة أحد طرفي التقيض ، فلا يكون ١٥ في قوة الشيء أن يقبل المرض وأن يصرع غيره فقط كيف كان ، بل أن يكون قد ترجح قبول المرض على قبول الصحة ، أو ترجح لا قبول الصرع على قبول الصرع . والمصحاحية والمراضية والهيئة المصراعية والهيئة الانصراعية ، والصلابة المترجح فيها أن لا ينغمز ، واللين المترجح فيه أن ينغمز ، هي من هذا الباب . لكن في هذا الموضوع شكوك ؛ وذلك أن الأمور

(١) لأن : إلا أن || (٢) تحركا : تحركات ب ، س ، ع ، ي || عليه : طبعا ، ن ||
(٣) قد : قدسا || جل : يجلس || (٥) أو الآخر : والآخري || أنى : أى س ||
(٦) ما : ما ، ع || (٧) الملكات : الملكة د ، ما ، ع ، ما ، م ، ن || (٨) بل : +
على ع ، ما ، م || (٩) قد : ساقطة من د || (١٠) لبس : ليست ب ؛ ليس س ؛ بسبب ه ||
(١١) هي : هو ع || (١٢) التي هي أنواع الكيفية : ساقط من ع || (١٣) التي : + هي ع ، ع ||
(١٤) يحكم : حكمة ع || الجوار : الجواز ع ، ما || وافرة : واحدة س ، وآخله م || (١٦) وأن :
أول ما || كيف : كيف ماب ، س || ترجح : رجح د || والمصحاحية : فالمصاحية د ، ما ، ع ||
(١٨) المصراعية : المصارعة يا ، ن ، د ؛ المصارعة م || (١٩) فيه : فيها || شكوك : شكوك
س ، ع ، ما ، ه ، عاضى .

التي تدخل في هذا الجنس توجد ثلاثة أمور : استعداد شديد على أن يفعل كالمراضية ؛ واستعداد شديد على أن يفعل كالمصراعية ؛ واستعداد شديد لا على أن يفعل ولا على أن يفعل بل على أن لا يفعل ، كالمصاحبة والصلابة .

وقول القوة على هذه الثلاثة قريب من أن يكون على سبيل اشتراك الاسم ؛ وإن ريم جمعه في معنى واحد كان عمرا متكلفا . وأيضا فليتشكك أن يتشكك في أنه هل المصارعية في هذا الباب داخلة من حيث لا ينصرع ، أو من حيث يصرع غيره . فإن كان من حيث لا ينصرع تكون المؤونة في الشك خفيفة ، ويكون هذا الجنس هو تأكد أحد طرفي ما عليه القوة الانفعالية في أن يفعل أو في أن لا يفعل ؛ ولكنه يعرض أن يضع استعدادا من حيث يحرك غيره من الأقسام ، إذ لا يصلح أن يوجد في الأجناس الأخرى أو يصعب ، وإن كان من حيث يصرع فإن الشبهة الأولى تتأكد ؛ وكأنك قد فهمتها . ١٠

واسننا نفي بالقوة المصارعية القوة الأولى المحركة النفسانية التي هي جوهر ولا يقبل الأشد والأضعف ، بل هذه ككامل تلك القوة من جهة موافاة الأعضاء ؛ ونسبتها إليها نسبة شدة الذكاء والفهم إلى النفس الناطقة ؛ فنقول الآن : إن المصارعية يجب أن يعلم أنها متعلقة بثلاثة أمور : أمر في البدن ، وأمر في القوة المحركة ، وأمر في القوة الدراكة . أما ما يتعلق بالقوة الدراكة فهو معرفة ما صناعية تُخَيَّل المصارعة ، كمعرفة صناعة الرقص ١٥

(٢) استعداد شديد : واستعدادا شديدا ، ن || (٤) وقول : وقول س ، ه ||
الامم : ساقطة من ن || (٥) فليتشكك : فالتشكك ما || المصارعية : المصارعية س ||
(٦) أو من حيث : + هود || (٧) تكون : فتكون ع || (٨) يضع : يضع س ، م ||
(١٠) الشبهة : الشبهة ما ؛ الشبهة س ، ع ، ع ، م ، ه || (١١) الأول : الأول د ، س ،
س ، ع ، ع ، م ، ن ، ه || (١٢) ككامل : كمال س || (١٣) ونسبتها : نسبتها د ، س ، س ، ع ،
ع ، م ، ن ، ه || إليها : إليه د ، س ، س ، ع ، م ، ن ، ه ، ي || (١٢ - ١٣) ونسبتها : إليها ...
الناطقة : ساقطة من ع || (١٣) شدة : شديدة ع ؛ ساقطة من ه || الآن : أولاع ، ي ||
المصارعية : المصارعية س || (١٤) البدن : التديرم || في القوة الدراكة : في الداركة ع ، م ، ي ||
(١٥) فخر : فخر ع || تخيل : ثل ع || المصارعة : المصارعية هاشم د .

والضرب بالعود ، وبالجملّة هو صنف من أصناف المعرفة بكيفية أفعال تتعلق بالحركة وبما ليست له هيئة قارة الوجود في موضوعه تُعرف ، كصناعة البناء والكتابة . وإما ما يتعلق بالقوة المحركة فهو ملكة يحسن بها تصريف المضل على إدراك الغرض في المصارعة . فهاتان إما حالان إن ضعفنا ، وإما ملكتان إن تمكّتا ؛ وليستا ولا واحدة منهما من الأمور البدنية الصرفة .

وأما الثالث وهو الباقي فهو أمر بدني ، وهو كون الأعضاء في خلقها الطبيعية بحيث يصير عطفها ونقلها . فهذا هو من هذا الباب وهو جزء من أجزاء كمال صناعة المصارعة الطبيعية ؛ وهو غير معنى القوة المحركة ؛ لأن ما يمرض للقوة المحركة وبالجملّة للقوى النفسانية فهو من الباب الأول من أنواع الكيفية .

- ١٠ فقد زالت هذه الشبهة وتقرر أن هذا الجنس ذو استكمال استعداد أحد طرفي ماعليه القوة التي بمعنى الجواز حتى يكون شديد الاستعداد لوجود ما إذا وجد كان انفعالا بالفعل كالمراضية ، أو شديد الاستعداد لأن لا يوجد فيه ، وهذا كالمصاحبة . وبالجملّة فإن هذه القوة إما أن تستكمل أخذة نحو التغير عن الحالة الطبيعية الملائمة وهي اللا قوة ، وإما نحو أن لا تتغير عنها وهي القوة الطبيعية .

(١) هو : فهو ب ، س || (٢) وبما د ؛ وفياء || (٣) المحركة : المتحركة س ||
تصريف : تحريك ب ، س || (٤) ضعفنا : ضعفنا || واحدة منها : واحدا || (٦) وهو :
فون || أمر : + قوى ع || بدني : قوى ع || (٧) المصارعة : + في الخلاقة ع ||
(٨) الطبيعة : سافطة من ع ، ي || الجوار : الجوازد ، س || لوجود : ولوجود ه ||
(١١ - ١٢) بالفعل كالمراضية أو : سافطة من ن || (١٣) عن : على || الطبيعة : الطيبة سا ، م ن ،
ه ، ي || (١٤) وهي : وهو د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ي .

[الفصل الرابع]

فصل (د)

في إيراد الشكوك في النوع المنسوب إلى قوة ولا قوة

لكن المادة جرت على خلاف ما قلناه ، وذلك أنه قد صرح في التلميم الأول ،
بأن القوى ، إنما هي قوى ، بحسب أنها تفعل بسهولة ، كالمصراعى ، أو لا تفعل بسهولة ،
كالصلب ، واللا قوى ، هو الذى ليس له قوة على أن لا يفعل ، كالمراض الذى ليس له
قوة على أن لا يفعل ، واللين الذى ليس له قوة على أن لا ينقطع .

فلتأمل الحال في هذا ، فإن شبهتنا قد عادت ، فإن الحرارة تنمو على أن تفعل بسهولة ،
إذ تحرق بسهولة ، فهل هي من هذا الجنس ؟ فاما ما يقال إن الشيء يكون في جنس
وجنس ، أو نوع ونوع باعتبار واعتبار فامر قد فرغنا عن منع الالتفات إليه . فلعل حقيقة
الحرارة من حيث هي حرارة غير حقيقتها أنها تحرق بسهولة ، ولعل الحرارة إنما تكون قوية
على الإحراق بسهولة ، لا لأنها حرارة بل لأنها حرارة شديدة ، فتكون شدة الحرارة داخلية
في هذا النوع . وهذا أيضا يوجب أن تكون شدة الحرارة ، عارضة للحرارة ، حتى تكون
حرارة واحدة تشتد وتضعف ، وهي في أنها حرارة واحدة ، وإنما تعرض لها الشدة
بأن تكون الشدة لا لحرارة أخرى أضيفت إليها ، بل كيفية غير الحرارة ، تقارن الحرارة
فتصير الحرارة بها أشد إحراقا ، وهذا غير مقبول .

ثم إن أمر السهولة أيضا مشكل ، فإن الشيء إنما يكون سهلاً بالقياس إلى شئ آخر ، فيشبه
أن يكون كل حرارة فلها شئ هي بحسبه سهلة الإحراق ، وشئ هي بحسبه صعبة الإحراق .

(٣) في : علن || (٤) العادة : + قدع ، عا ، هـ ، ي || (٥) هي : هو ||
أنا : أنه ما ، ي || كالمصراعى : كالمصراعى هـ || (٥) أو لا تفعل : ولا تفعل سا ، م ||
(٦) هو : ساقطة من د || كالمراض : على المراض د || كالمراض الذى ليس له قوة : كالمراض الذى ليس
قوة سا || (٧) واللين الذى ليس له : واللين ليس له ع || واللين الذى ليس له قوة : واللين الذى ليس قوة سا ||
(٩) إذ : إذا د ؛ أن ع ، عا ، أى هـ || ما : أن سا || (١٠) باعتبار : ساقطة من س
(١١) قوية : قوية ب ، س || (١٢) فتكون شدة : فتكون شدة ع || (١٤) في : ساقطة من س ||
(١٥) غير : عل س || (١٦) تصير : فتكون س || (١٨) وفى : وفي هـ .

- وكذلك حال المصراعى ، فإن شيئاً واحداً يكون بالقياس إلى شيء قوياً على أن يصصره وبالقياس إلى شيء آخر قوياً على أن يصصر منه ، بل قد يكون من الناس من هو بالقياس إلى أكثر الناس صراع ، وقد يكون منهم من هو بالقياس إلى أكثرهم منصرع ، فيشبه أن تكون القوة هي هذه ، أى أن يكون صرعه أكثر من انصراعه ، فتكون القوة الفاعلة فيه أريج من المتفعلة لأمر ما لا عالة موجود فيه ، فيكون كل واحد من القوى والضعيف فيه الشيء الذى يصصر به ، لكن لأحدهما أشد وللآخر أضعف . فالذى فيه قوة أن يصصر أشد ففيه قوة أن ينصرع أضعف ، والذى فيه قوة أن ينصرع أشد ففيه قوة أن يصصر أقل ، نفى كل واحد منهما قوة الأمرين ، ولكنها في أحدهما أكثر وفي الآخر أقل .

- قرى القوتين هل إنما يختلفان في طبائعهما بالشدة والضعف ، بعد أن يكونا من نوع واحد ؟ وليس كذلك بل الحرارة الضعيفة غالبة للحرارة القوية في نوعها ، فإن كانتا متخالفتين ، فيشبه أن تكون القوة غالبة للعجز في النوع ، وإن لم تكونا متخالفتين ، فلا تكون القوة غالبة للعجز في النوع بل تكون كالخط الأطول والأقصر ، فأمثال هذه الأشياء تتشكل فيما قيل .

- وأيضاً فإنه لو كانت القوة على أن تفعل بسهولة ، والقوة على أن لا تفعل بسهولة ، وعدم القوة على أن لا تفعل بسهولة ، وعدم القوة على أن لا تفعل بسهولة ، تعد عدداً تحت الكيفية على أنها أنواع قريبة ، لكان قد يمكن أن تتساهل في جميع ذلك . لكن إنما تعد على أنها منحصرة تحت جنس هو نوع للكيفية ، وعلى أنها في القصة الثانية .

(١) المصراعى : المصراعى س ، ي || بالقياس : وبالقياس س || (٢) شئ : ساقطة من ما || (٤) هـ : فى س || (٥) لأمر ما : لأنواع || موجود فيه : موجود س ، ع ، ما ، م ، هـ ، ي || القوى والضعيف : الضعيف والقوى هـ || (٦) يصصره : + وينصرع به س || (٨) الأمرين : للأمرين ع || رف : ساقطة من س || فى أحدهما أكثر وفى الآخر أقل : فى الآخر أقل وفى أحدهما أكثر س || (٩) إنما : أنهاس ، ع ، ن ، ي || (١٠) وليس : أوليس هـ || الحرارة : بالحرارة د ، س ، ع ، ما ، م ، ن ، هـ ، ي || (١٢) تكون القوة : تكون أيضا القوة ع || (١٤) تفعل : تفعل هـ || والقوة : بالقوة د || والقوة على أن لا تفعل : والقوة على أن لا تفعل ج ، ما || (١٥) وعدم القوة على أن لا تفعل : وعدم القوة على أن لا تفعل ج || (١٥) وعدم القوة على أن لا تفعل بسهولة : ساقطة من ب ، د ، س ، سا ، ع ، ما ، ن ، هـ || (١٧) منحصرة : تنحصر ن || للكيفية : الكيفية ع ، هـ .

ثم إذا أريد تعرف ذلك الجنس لم يدل عليه إلا أن يقال ، إنه الذى منه كذا وكذا ، فلا يدل على طبيعة عامة أخص من الكيفية وأعم من كل واحد من هذه ، وإن كان قد يمكن أن يتكف ذلك على سبيل إجماف على الحق .

وعلى أن ههنا شيئاً آخر وهو أن قولهم : إن اللين هو الذى ليس له قوة أن لا ينقطع ، إما أن يشيروا بهذا إلى عدم كيفية ، لو كانت لكانت قوة مقاومة ، وكان بها لا ينقطع الشئ سهلاً ، من غير أن يراد بإزائها إثبات معنى ، فيكون اللين حينئذ تدم كيفية ليس كيفية ، وإما أن يراد بذلك إثبات معنى به ما يستعد لسرعة قبول الاتهاز ، فلا يكون إلا القوة الانفعالية ، وهذا آخرى أن يكون . فإن اللين بالحرى أن يكون معنى لا عدم معنى ، والصلابة كذلك ؛ فحينئذ يكون ما سموه لا قوة ، هو قوة انفعالية شديدة الاستعداد ، سواء قلت : إن قوة ، أن لا ينقطع ، كيفية تائمة ، بها تمتع المادة ، أو قلت : إن قوة أن لا ينقطع ، ليست كيفية تائمة .

ولكن عدم المطاوعة المادية ، فإن ذلك إن كان تدماً ، فالذى يقابله فى المادة ، يكون معنى وجودياً وكيفية ، فيكون إذن اللين ليس نفس عدم شئ ، بل هو معنى يحصل يقارن العدم . فيظهر أن هذا اللفظ ههنا ، وهو قولهم ، لا قوة ، لفظ مجازى ، يحتاج إلى وجه يصرف إليه ؛ إذ قد أخذ فيه ، بل تلك الكيفية ، لفظ يدل على أمر يلزمها ، وهو عدم شئ آخر لا يخالطها ، فلا يبعد أيضاً أن يكون اللفظ الآخر وهو القوى ، سبيله هذه السبيل . ويكون ، وإن كان معناه الأول ، أنه هو الذى يقوى على أن يفعل بسهولة ، فليس الغرض من استعماله ذلك ، ولا المراد بالقوة هذه القوة ، ولكن ما يلزمها هذه القوة ، وهو أن يكون الشئ فى نفسه مثلاً عسر الانصراف ، فيتبع ذلك ، أن يكون سهل

(٢) فلا : ولا سا ، عا ، ه || (٤) أن : ساقطة من سا || (٥) إما : ماس || بهذا : بهذه ب ، ع ، ي ، بها سا || لكانت : ساقطة من د || وكان : فكان ه ، ن || (٦) سهلاً : بسهولة عا ، ه || (٧-٦) ليس كيفية : + كيفية ليس د || (٧) معنى : أمر عا ، ه || به : ما به ن || لسرعة : ليس تمة سا ، م || (٨) لا عدم معنى : ساقطة من د || (١٠) تمتع : يتمتع ب ، س ، ع ، ه ، ي || (١١) تائمة : قابضة ع || (١٤) هذا : ساقطة من سا || (١٦) يخالطها : يجامعها ع ، ه || فلا : ولا عا ، ه || أيضاً : ساقطة من س || اللفظ : + أيضاً س ، ع || (١٧) هذه : هذا ع || (١٧-١٨) معناه الأول ... ولا المراد : ساقطة من ن || (١٩) مثلاً : ساقطة من ما .

الصراع لغيره، حتى تكون الحالة التي بها يكون الشيء صمراً الانصرام، هي من هذا الجنس من الكيفية، وقد دل عليها بما يلزمها، كما هناك، إذ دل هناك على قوة ما، بما يلزمها، وهو لا قوة أخرى، ولم يرد بها نفس تلك اللاقوة.

- وكذلك ههنا أيضاً، يكون لم يرد بالقوة نفس تلك القوة، حتى يكون كأنه يقول:
- ٥ إن المعنى الذي به يقاوم الشيء ما يفعل فيه حتى يتوصل به إلى أن يفعل في الآخر بسهولة، أو لا يفعل عنه بسهولة، هو الباب المسمى قوة. فإن فهم هذا القول على هذا التأويل انتزاحت العلل، ولم تدخل أشياء من أجناس أخرى في هذا الجنس.

- ونعلم أن الكتاب المسمى بقاطينورياس، موضوع للشدة الذين لم يتدربوا، ولم يبلغ فيه من التحقيق ما ينبغي، بل قد يوز فيه كل التجويز تخفيفاً، فكأن حال الإنسان المصارع، التي بها لا ينصرع، وبتوسطها يتمكن من أن يصرع غيره، على هذه الجملة
- ١٠ التي أشير إليها في هذا الكتاب، حالة معروفة، يمكن أن يدل عليها، فإذا فصل على المتعلم أن ههنا حالة بها لا ينصرع، وحالة بها يصرع، تشوش على المبتدئ وعصر فهمه، فاهمل كما أهمل كثير من الأشياء في هذا الباب؛ ثم الوردون من بعد، شوشوا الأمر فيه ولم يتركوه على الظاهر.

- وقد ظن قوم أنه يمكن أن تجعل القوة على أن لا يفعل واللاقوة على أن لا يفعل،
- ١٥ قوة واحدة، ذات اعتبارين مختلفين بالقياس إلى شيئين، مثل اللين، فإن له قوة على،

(٢) دل هناك على: دل على ن || بما : بها سا، م || بما يلزمها : ودولا قوة ما يلزمها د || كما هناك بما يلزمها : ساقطة من د، سا || (٤) وكذلك : كذلك ه، وكذلك ي || (٥) به : ساقطة من م || يقارم : يقارمه ه || به : فيه سا، عا، م، ه : ساقطة من ن || يفعل : يتفعل د، سا، ع، م، ن، ه، ي || في : من س، سا، عا، م، ن، ه، ي || (٦) أو : إذ به، د، س، ع، عا، م، ن، ه || (٨) أن : بأن س || للشدة : للبداءة م || لم يتدربوا : لم يتدربوا ه || (٩) الإنسان : ساقطة من ن || (١٠) التي : التي عا، ه || يمكن : يمكن د، س || من : ساقطة من س، عا || (١١) الكتاب : الباب م || فصل : قصد د || المتعلم : المتعلم ن || (١٢) الوردون : أن الوردين ه || (١٥) أنه يمكن : ساقطة من س || تجعل : تجعل ن || لا يتفعل : يتفعل ه || واللاقوة على أن لا يتفعل : واللاقوة على أن يتفعل د، واللاقوة على أن تفعل ع، ما : واللاقوة على أن يفعل ن : ساقطة من س، سا، ع، م، ه، ي .

أن ينقطع بسهولة ، وإيست له قوة على أن لا ينقطع بسهولة ، وذلك كيفية واحدة فيه
بعينها ، والذي ليس له قوة على أن يمرض بسرعة ، فله قوة أن لا يمرض بسهولة ، والذي
له قوة أن يمرض بسرعة ، فليس له قوة أن لا يمرض بسرعة ، والذي له قوة أن لا يمرض
بسهولة ، ليس له قوة أن ينصرع بسهولة . فهذه كيفية واحدة يقال لها من جهة إنها
قوة ، ومن جهة إنها ليست قوة ، لكنه وإن كان كذلك ، فإن سادتهم في أن ليس
قوة ، إنما هي فيما ليست له قوة مقاومة قوة الفعل ، واللاقوة ، الذي هو ضعف طبيعي ،
الذي بالحرى أن يقال له في بعض المواضع إنه عجز .

وأما أن لا يكون قوة على سرعة القبول والمطاوعة ، فكأنهم ليسوا يدخلونه في هذا
الباب ، ولذلك يبقى لهم الأقسام ثلاثة : قوة انفعال ، وقوة مقاومة ، وقوة فعل . فإن
لم يفعلوا هكذا ، ولكن جعلوا قوة المقاومة عجزاً بالقياس إلى سرعة الانفعال ، وكان الجامع
بينهما ، أن كل واحد منهما استكمال في أخذ ما عليه القوة الأولى من أن يفعل وأن
لا يفعل ، فإنه حينئذ يكون بينهما جامع هو الذي يميل إلى أن يجعله النوع من الكيفية الذي
هو هذا المجلس ، ويجعل هذين نوعين متقابلين تحته ، أحدهما يسمى قوة طبيعية ،
والآخر عجزاً طبيعياً . لكننا نحتاج إلى جامع ، بين هذا الجامع ، وبين الذي هو قوة فعل
وهذا يصير ، فيمكن هذا الجامع أن في الشيء مبدأ به يتم حدوث أمر حادث ، على أن
حدوثه مترجح به . فإن فعلنا هذا وتكلفنا ، كانت اتقوة الفاعلية ، التي بسهولة ، والتي
للقاومة ، والتي للانفعال بسهولة ، داخلية في هذا الصنف .

ولكن الشاعات المذكورة ، وغيرها ، تكون باقية وتكون انقسمة إلى الأربع
قسمة متداخلة لافصلية . ولتقتصر الآن على ما قلناه ، لأننا إن أوردنا في هذا الباب جميع

(١) وإيست : وليس ن || فيه : فيها ع || (٢) بعينها : بعينه ع ، ه || ليس : ساقطة من م || على :
ساقطة من م || (٣-٢) فله قوة : يمرض بسرعة : ساقطة من م || (٤-٥) من جهة أنها قوة ومن
جهة أنها : ساقطة من م || (٦) هي : دوعا || مقاومة قوة : المتارمة وقوة ه ، ي || طبيعي الذي :
طبيعي والذي ي || (٧) بالحرى : ساقطة من م || (٨) ولذلك : وكذلك م || (٩-١١) من أن
يفعل : هو الذي : ساقطة من م || (١٢) تحته : ساقطة من م ، ع ، ي (١٩) مفصلة : مفصلة
م ، م || فإن : إن : إذا م .

ما يجب إirاده طال، ولا كبير جدوى في تقديم هذا الكتاب على المنطق، فضلا عن إطائه؛ ولا ينبغي أن يظن بسبب وقوع غايات هذا الجنس، إما في مقولة خارجة عن الكيفية، وإما في نوع من الكيفية غير هذا النوع.

- ب هذا النوع قد يقع خارجًا عن الكيفية، أو يداخل نوعًا آخر تحتها، مثاله
- ٥ أن المصارعى له قوة على أن يحدث في آخر صرعا، وعلى أن لا يحدث فيه نفس صرع، وهيئة الصرع أعنى الغاية التي تحصل عنه، لا التحريك إلى الغاية هي من باب الوضع، والتحريك من باب الفعل، وكذلك الأمراض، له قوة، على أن يقبل المرض بسهولة، والمرض من النوع الأول من أنواع الكيفية. إانا لانسمى المصارعى مصارعا لأنه بالحال المذكورة من الصرع، ولا الأمراض ممرضا لأنه موجود فيه المرض، بل من قبل أن لهم قوة على ذلك وإن كانت في نفسها معنى فعليًا به يقال إنه كيف هو؛ ولكن تلك الفعلية ليست صرعا ولا ممرضا.
- ١٠

[الفصل الخامس]

فصل (هـ)

في الكيفيات الانفعالية والانفعالات

- ١٥ والجنس الثالث من التي هي أنواع من الكيفية، وجنس الأنواع من الكيفية، حاله في أنه لا اسم يعمه، حال الجنس الثاني. وكذلك فإنه لم يذكر له رسم عام، بل جعل له اسمان، وجعل أحد الاسمين مقولا على أنواعه بالاشتراك، والآخر مقولا عليها

(١) كبير : كثير هـ ، ي || جدوى في : جدوى وفي ساء م || عن : عل د ؛ في عا || (٢) ولا : فلا د ، ساء عا م ، ن || وقوع : ساقطة من س || (٣) غير : + وقوع هـ || (٤) تحتها : ساقطة من ن || (٥) صرعا : صرعا عا || وعلى : أرعل عا || فيه : في || قس : قسه د ، س ، عا ، هـ ، ي || (٦) الوضع : الفعل عا || (٧) الأمراض : + فإن عا || (٨) مصارعا : مصارعا س || (٩) تلك : ذلك عا || ليست : ليس عا (١٥) أنواع : وع ب ، س ، عا ؛ نوع من أنواع س || أنواع من الكيفية : أنواع الكيفية س || الأنواع : الأنواع ، ساء م ، ساقطة من عا || (١٦) لا اسم : + له س || وكذلك : وذلك ع ، عا هـ || (١٧) عا : طيه عا .

قَرَّلاً مجازياً . وذلك إن هذا الجلس يقال له جلس الكيفيات الانفعالية والانفعالات ، فتكون الكيفيات الانفعالية ، منها ما يشبه الملكة من النوع الأول ، والانفعالات ما يشبه الحال منه . واسم الكيفية الانفعالية يقال على بعض أنواعها ، لأنها تحدث من انفعال مثل الصفرة التي تتبع المزاج الحاد المستحكم في الكبد ، ويقال على بعضها لأنه يحدث منه انفعال لافي كل شيء بل في الحواس .

٥ أما الانفعالات فيوهم ظاهر ما يقال فيها أنها ليست كيفيات ، كأن الصفرة إذا لم تستقر زماناً طويلاً لم تكن من مقولة الكيفية ، لا لأنها اصفرار ، أى أخذ إلى الصفرة ، فإن الاصفرار لو توهمناه تطول مدته ، لم يكن أيضاً كيفية ، بل ربما أدى إلى كيفية تحدث في آخرها ، وعندما ينتهى إليها يفنى الاصفرار ويقف ؛ إنما الاصفرار من مقولة أن ينفل ، بل الصفرة نفعها ، إذا توهمنا الاصفرار قد انتهى إليها ، فاستقرت استقرار صفرة أخرى ، مما يدوم أو يطول زمانها ، لكن هذه ثبتت يوماً أو ساعة ، وتلك طال بقاؤها ، فإن هذه الصفرة تسمى انفعالاً ، والطويلة المدة كيفية ، وكذلك السواد والحرارة والبرودة وما أشبه ذلك .

١٥ فإن أصح هذا الظاهر ، ومنع أن يكون طول الزمان وقصره مخرجاً الشيء عن مقولة أو مدخلاً فيها ، كما فعل حيث ذكر الملكة والحال ، فإن اللاتي تسمى انفعالات تكون أيضاً كيفيات ، لكنها من قصر مدتها ، وسرعة زوالها منعت اسم جنسها ، كما قد يقال للقليل إنه ليس ، وسميت باسم الأمر الذي هو في التجدد والتغير ، وهو الانفعال ، فسميت انفعالات ؛ فيكون هذا الاسم كالاستعارة لها ، أو المنقول إليها ، لمشابهة من غير أن يراد بإطلاق هذا الاسم عليها ما جرت العادة بفهمه منه . وبالحري أن يكون الأمر كذلك ، والا يكون الاستعداد لسرعة الزوال مخرجاً للأمر عن جنسه .

(١) قولاً : هو لام || له : ساقطة من س || (٢) منها + : هى ، د ، ن || ما : فيها || (٣) منه : ساقطة من د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ي || (٤) لأنه : لأنها || يوهناد ، سا ، عا ، م || (٥) افعال لا : افعال من س ، م || (٦) توهمناه : (٧) آخرها : آخرها ، عا ، م || يفنى : يفنى ب ، د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ي (٨) زمانها : زماناً ، سا ، م ، ن ، ه ، ي || ثبتت : ثبتت ن ، ه ، ي ؛ بقيت سا ، عا ، م || (٩) والبرودة : أو البرودة ع ؛ والبرودة س ؛ أو البرودة ، سا ، عا ، م ، ن || (١٠) الشيء : للشيء ، ع ، ه ، ي || (١١) اللاتي : التي ه || (١٢) من قصر : تقصر ن || قد : ساقطة من ب ، س ، سا ، ن || (١٣) مشابهة : المشابهة سا || (١٤) بإطلاق : بإطلاق سا ، عا ، م || ما : ساقطة من س || (١٥) للأمر : الأمر د .

والآن فإن المعاني التي يدل عليها هذان اللفظان ، هي معانٍ ثلاثة : معنى الكيفية التي تتفعل عنها الحواس ولها بقاء ، ومعنى الكيفية التي تحدث عن انفعال في موضوعها ولها بقاء . وقد حصرا في لفظ واحد . ومعنى الكيفية التي لا ثبات لها .

- وإيس كل واحد من هذه المعاني عاماً لجميع ماتحت هذا النوع ، ولا أيضاً يدل على فصول حقيقية تنفصل بها أنواع مرتبة تحت هذا النوع ، لكن أحد هذه المعاني قد يميز ^٩ الثلاثة ، وهو أنها بحيث تتفعل عنها الحواس ، فإن الانفعالات والانفعاليات كلها تشترك في ذلك ، ويمعها شيء ، وأنها من شأنها أن تفعل في مواد ما أشياء تشاركها في المعنى ، فإن الحار يفعل الحار ، والبارد يفعل البارد ، والأسود أيضاً يقرر شبح السواد في الحواس والتخيل .

١٠. وتجددنا تشترك في أن يصح في طبائعها أن تعرض للأجسام على سبيل الانفعال الجمعاني والحرارة النارية ، وإن كان يظن على ظاهر الأمر إلى أن يعرف الأمر المحقق فيه ، أنها لم توجد في النار بانفعال ، ولا أيضاً في مادة النار ، إذ حصول ما يحصل فيها ليس بانفعال ، إنما الانفعال في الموضوعات القائمة .

- فإن ساعنا في تسليم هذا القول ، فإن الحرارة من شأن طبيعتها من حيث هي حرارة أن تحدث بالانفعال ، وإن كان في غير النار . وحلاوة العسل ، وإن لم تحصل في العسل ^{١٥} على سبيل انفعال من العسل ، فقد حدثت على سبيل انفعال وجد في أمور تكونت عسلاً ، وانفعلت انفعالاً ما صارت بذلك حلوة ، فتشترك بذلك في أنها بحيث يصح أن تحدث عن

(٢) ولها : لها س || (٣) حصرا في : حصرا د || (٥) حقيقة : ساقطة من ع (٦) والانفعاليات : ساقطة من ع || (١٠) وتجددنا : ويجددها ب ، د ، س ، سا ، م || أن يصح في : ساقطة من ع || (١١) عل : في س || (١٢) بافعال : افعال د || (١٣-١٢) ولا أيضاً في مادة . . . ليس بافعال : ساقطة من سا || (١٣) القائمة : + يريد بالموضوعات القائمة الموضوعات التي لها وجود وحقيقة غير حقيقة ما وجود تلك الكيفية مودة له مثلا كقطعة حديد وقد وجدت فيها الحرارة فإن الحرارة ليست مودة لها بل لها وجود حقيقة أخرى ثم عرضت لها الحرارة : [حاشية أدخلت في الملب] في ب ، س || (١٤) فإن : وإن ع ، ه || ساعنا ع ، ه || في : عل ه || (١٦) على سبيل افعال من العسل : ساقطة من ع || حدثت ع || (١٧) حلوة : حلوا س || بذلك : ذلك د ، س ، سا ، ع ، م ، ن ، ه ، ي || أن : أود .

انفعالات في موضوع ما، وإن اختلفت في أن بعضها يحدث بانفعال الموضوع بها نفسها، وبعضها قد يحدث تبعاً لانفعال في الموضوع؛ ويجمع جميع أصنافها بأن الحواس تنفعل بها.

ومع هذا فليس يمنع ظاهر الحال أن تكون هذه المعاني الجامعة قد تدخل فيها أمور :
منها ما هو من باب الكيفية إلا أنه في غير هذا الجنس ، ، مثل الرطوبة واليبوسة والصلابة
واللين والقل والخفة ، فإنها كلها محسوسات ؛ ومثل الخشونة والملامسة ، فإنه وإن لم
تكن من الكيف ، بل من الوضع ، فهو محسوس . والرطوبة واليبوسة في ظاهر الأمر ،
والصلابة واللين أيضاً هي من باب القوة واللا قوة .

لكننا إذا قلنا كيفيات انفعالية خرجت الخشونة والملامسة ، فأما الرطوبة واليبوسة
والصلابة واللين ففي أمرها نظر ، فإنها إما أن تكون ماهيتها هي أنها استكمال استعداد
في أن يتغمز ويتشكل بسهولة ، وفي أن لا يتغمز ولا يتشكل بسهولة ، أو يكون أمر آخر هو
في نفسه موجود محصل ويلزمه هذه الكيفية ، وتكون إنما تحس من جهة الأمر الآخر
حتى تكون هذه الكيفية دليلاً على ذلك الوجود الآخر .

وهذا يتبين بأن يتأمل حاله في دخوله في الحس ، أحواله من حيث يتغمز أو لا يتغمز
أو من جهة شيء آخر . أما أنه لا يتغمز ، فهو معنى عديم ، إنما يجب أن يحسه الحس
على سبيل تعطله كما يتعطل عند الظلمة ، وإبصارنا للظلمة هو أن نكون لا نبصر شيئاً .
ثم الصلب يشبه أن يكون إدراكه باللس ، كالإدراك الوجودي ، واللين ، كغير
الوجودي الذي لا يحس معه بمائعة أصلاً . وأما الانتهاز الذي في اللين فهو قبول حركة على
هيئة ، والحركة مع الهيئة غير محسوسة إلا بواسطة ، وقد يحس الانتهاز أيضاً بالبرد والحر .

(١) انفعالات : انفعال سا || ما : ساقطة من س || (٢) قد : قد د || (٣) ويجمع : ويجمع د ،
والصلابة واللين : واللين والملاية ب ، س || (٤) فهو : فإنه س || (٥) أنه : أنها ع ||
(٦ - ٥) فهي ع || (٧) والصلابة واللين : واللين والملاية س || (٨) يتغمز : يتغمز ع ، ع ||
وفي : سا ، ع ، ع ، ع ، م ، ن ، ه ، ع || بها : بهما ، د ، سا ، ع ، م ، أ ، ع ، ع ، ه || لا يتغمز :
لا يتغمز ع ، ع || (٩) وهذا : وذلك ن || يتبين : يتبين ب ، س ، ع || يتغمز أو لا يتغمز : يتغمز
أو لا يتغمز ع ، ع || (١٠) شيء : ساقطة من س || لا يتغمز : لا يتغمز ع ، ع || (١١) تعطله :
تعطل د || هو : هو د ، ن || (١٢) إدراكنا : إدراكنا ، م ، ع ، ه || كغير : كغير ما ، ع
(١٣) الهيئة : الحركة س || بالبصر : ساقطة من ع .

وكذلك بسرعة الجركة إلى الشكل وبطؤها ، فلا يكون ذلك دليلاً على أن الصلابة واللين أو الرطوبة أو اليبوسة قد أحسا بالبصر ، فاذن ليس ما ليس هو الانتهاز ، وعدم الانتهاز ولا أيضاً الاستعداد ، فإن الاستعدادات من حيث هي استعدادات معان تمقل .

وكذلك فإن قوة المصارعى لا يحسها مصارعه ، بل يحس هناك صلابته للمقاومة ..

- و كذلك ائزق المنفوخ فيه الهواء ، فإن الهواء الذى فيه لم يصلب بوجه من الوجوه .
بل هو فى طبيعته كما كان ، لكن الحس يحسه كما يحس الصلب .

وكذلك الرياح فإن الأمر الذى يحس من المقاومة ، هو غير الاستعداد الطبيعى الذى فى البنىء الموجود ، فإن الهواء لم ينمقد فى طبعه صلباً ، وإن انحصر فى الزق ، ولا بأن صار ريحاً ، بل الاستعداد الطبيعى حو جيد فيه ، ولا يحس به .

- فاذن المعنى الذى يحس بذاته إن كان لابد من معنى يحس بذاته هو غير ذلك الاستعداد ،
وإن كان يقاربه ويكون معه ، وغير نفس حركة الانتهاز ، وغير الانتهاز ، فأحد هذه
عدم ، والآخر من باب الحركة لا من باب الكيف ، والثالث من جنس الكيفيات التى
فى الكيات دون الكيفيات الانفعالية والانفعالات .

- فالذى يقع فى هذا الجنس من المعنيين المعتبرين فى الرطوبة واليبوسة هو ما يحس
منهما . والذى يقع فى الباب الآخر ، أعنى باب القوة واللاقوة هو ما لا يحس منهما ؛ وهما
متلازمان . وأما الخشونة والملاسة فلأنها لم تكن إلبنة من باب الكيف ، فكيف تكون
كيفية انفعالية ؟ فإن الخشونة هى اختلاف الأجزاء فى ظاهر الجسم بأن يكون بعضها
ناشأ ، وبعضها غائراً ، وهذا من باب الوضع . والملاسة استواء الأجزاء فى الوضع والخشونة

(٢) أوالرطوبة أو اليبوسة : والرطوبة واليبوسة ع || ليس : ساقطة من س || (٤) وكذلك :
فكذلك ب ، س ، هـ || لا يحسها : لا يحسها ع || (٦) كما : لم س || (٨) وإن : فإن د ،
بأن هـ ع || ائزق : الزوق س || (١٠) لايد : ساقطة من س || دو : ودوب ، س ؛ ساقطة من ع ||
(١١) يقاربه : خاتربه ، د ، س ع ، ع ، ن ، هـ ، ع || ونير : وعن م || وغير الانتهاز : ساقطة من د ||
فأحد : فإن أحد ع ، ن ، هـ ، ع || (١٢) والثالث من جنس : والثالث جنس س || الكيفيات :
الكيفية هـ || (١٣) فى : من ع || الكيات : الكيفيات ع ، م || (١٤) فالذى : والذى ع ، م
(١٤) هو : ودود || (١٥) منها : منه س ، ع ، ع ، م || (١٦) فانها : فانها ع ||
(١٧) هى : هو ع + عدم هـ || (١٨) قاتنا : نابتا س .

والملوسة من حيث هي هكنا غير محسوسة إلا بواسطة كما نحس المقادير والأشكال والأبعاد ، فإن أحسست بواسطة صلابة أولين أو سواد أو غير ذلك فلا تكون من جملة المحسوسات التي نحن في سبيلها ، فلها الانفعال في الحس تأثيرا من جهة نفس الحال العارضة لأجزائها مطلقا الذي هو الوضع ، بل لأمر آخر وهو صلابة أولين أو حرارة أو بياض أو غير ذلك .

فإن كانت الخشونة والملاسة حال يحس بها بالحقيقة لا بواسطة ، فلك الحلال غير حال الأمر العارض لها من أجزائها ، وهو الوضع ، وتكون تلك الحال كيفية . وأما الأقل والخفة فانهما ليسا إلا من باب الكيفية ، فإن الذي يظن بهما أنهما من باب الكية باطل ، وكأنا قد فرغنا من ذلك ؛ لكنه قد يظن بهما أنهما من باب القوة واللاقوة ، وإنما كان يكون ذلك لو كانت القوى الفعلية تدخل في ذلك الجنس مثل الحرارة وما أشبهها أيضا ، فالقل والخفة أيضا من هذا الباب ، وهما من جملة المحسوسات ، ومن جملة ما يحدث في الأجسام بالانفعالات ، فإن الجسم يسخن فيخف ، ويبرد فيثقل ، وهو واحد بعينه : فإن البخار ماء خف بالحرارة ، وكذلك أجزاء الأرض المتسخنة قد تنحف فتصعد متدخنة ، وقد يدفن الشيء في الأرض فيزداد ثقلا من غير أن يزداد قدرا ، وقد يجمع أشياء متباينة بجلتها وزن ما ، فإذا اجتمعت حدث لها وزن أكثر أو أقل ، إذا انفل بعضها ببعض .

(١) والملوسة : والملاسة ع ، هـ + هـ م ع || والأشكال : ساقطة من م ، هـ || (١ - ٢) والأشكال والأبعاد : والأبعاد والأشكال د ، ع ، هـ ، ن ، ي || (٢) والأبعاد : ساقطة من س || فإن أحست بواسطة صلابة أولين أو سواد أو غير ذلك : ساقطة من م ، هـ || أولين : ساقطة من ن || أرسواد : ساقطة من د ، س ، ع ، هـ ، ن ، ي || (٣) التي : ساقطة من س || تأثيرا : تأثيرا س || (٤) البارضة : ساقطة من ع || (٥) أو بياض : وبياض د || (٦) الخشونة : الخشونة ع || يحس : يحل س || (٨) فانهما : فانهما ع || ليسا : ليسا ع ، ي || يظن : يظهر م || (٩) ذلك : هذا س || (١١) قائل : قائل ع ، ن ، كائن : كائن ع || والخفة : هـ + هـ ع ، هـ + فانهما ع (١٣) غف : غف د || المتسخنة : المتسخنة ع || (١٤) يدفن : هـ + فانهما ع (١٥) وزن ما : وزن هـ .

[الفصل السادس]

فصل (و)

في حل باقي الشكوك

- وأما التخلخل والتكاثف فقد يدلّ بعضها على معانٍ: فقد يقال تخلخل ويراد به انفضاش الأجزاء بأن يتخالها جسم أرقّ منها فتباعد منها كالصوف المنفوش . ويقال تكاثف لما يقابل ذلك ، كما يمرض عند الكبر . وقد يقال تخلخل ، إذا صار الجسم إلى قوام أقبل للتقطيع والتشكيل من غير انفصال يقع فيه . ويقال تكاثف لمقابلة . ويقال تخلخل لقبول المادة حجماً أكبر . ويقال تكاثف لقبولها بينها حجماً أصغر .

- والمعنى الثانى والثالث قد يظن بهما أنهما معنى واحد ؛ وذلك للغة ، فإن النار أشدّ تخلخلًا من الهواء بمعنى زيادة الحجم ، وإيسر أقبل منه للتشكل والتقطيع ، إذ الهواء رطب جدًا والنار يابسة ، والهواء إذا استحال ناراً قبلت حجماً أكبر وصارت أشد مقاومةً ويسأ . لكن الماء إذا سخن فصار هواءً ، عرض له ازدياد الحجم ورقة القوام ، فيظن من لا يتثبت في حكمه وينبع عفو التمثيل والاستقراء أن الأمرين واحد . وأما نحن فنقول :

- أما المعنى الأول فهو من باب الوضع ، وأما المعنى الثانى فن باب الكيف ، وأما المعنى الثالث فن باب الكم المقارن للإضافة أو الإضافة المقارنة للكم ، لأنه زيادة حجم . وقد اتفق أن كانت العناصر ذوات البرد تقارن فيه التخلخل الذى بمعنى زيادة الحجم ، التخلخل

(٣) حل : بيان ما ، ن ، ه ، ي ؛ ساقطة من ع ، م ، || (٤) وأما : أ ، ع ، ي || قد : قدم ساقطة من عا || ويراد به : معناه م || (٥) منها : بينهما || كالصوف : كالصورع || (٦) الكثير : الكثير ، س ؛ الكرود : سا ، م || (٧) والتشكيل : ولاشكل ه || (٨) والمعنى : فالمعنى ع قد : قد عا ، ه ، ي || أنهما : ساقطة من عا || معنى : ساقطة من ن || (٩) لتشكيل : لشكل ع ، عا ، ي || (١٠) والهواء : + بمعنى زيادة الحجم د || قبلت : قبل عا ، ه || وصارت : وصارت ه ، عا ، ي || (١١) هواء : ساقطة من س || يتثبت : يثبت ج || (١٢) وينبع : ينبع عا || الأمرين : + أمرعا || (١٣) الثانى فن : الثانى فهو من ب ، ه ، ي || (١٤) الثالث فن : الثالث فهو من ب ، س ، ع ، ي ؛ الثالث من عا || (١٥) المقارنة : ساقطة من م || (١٦) فيه : فيباب ، س ، ن .

الذى بمعنى الرقة ؛ والتكاثف الذى بمعنى قصاص الحجم ، التكاثف الذى بمعنى الغلظ والمقاومة . وكانت العناصر ذوات الحر بالضد ، مثل الهواء إذا صار ناراً فازداد تخلخل حيم ولم يزد تخلخل قوام ، والنار إذا صارت هواء ، كان بالضد فى ذلك . وأما البارد فإنه إذا صار حاراً ، عرض له التخلخلان جميعاً ؛ والحر إذا صار بارداً ، عرض له التكاثفان معا . فهذا هو الذى يجب أن يتحقق ؛ ولا تلتفت إلى ما كتب فى مواضع أخرى .

ولتقتصر على هذا المبلغ من شرح هذا الجنس ، ولنعاذ بعبارتنا نظم التعليم الأول ، لنفهم ما قيل فيه على وجه تزول معه الشكوك فنقول : إن هذا الجنس منه كفيات انفعالية هى التى تكون قارةً واضحةً فى الشيء ، كخلاوة العسل ، وسواد الغراب ، وليس يقال لها إنها انفعاليات ، لأنه يجب أن تكون ما هى فيه لا عالة قد انقضت بها بل لأنها تنفعل عنها على النحو المذكور . أما الحواس فقط ، أو الحواس وغيرها ، وبعض هذه ، فلها مزية نسبة إلى الانفعال ، مثل البياض والسواد ، فإنها لا توجد فى أجسامها إلا أن يكون قد وقع قبلها انفعالات فى موضوعها فى الكيفيات الأولى الملموسة حتى حصل مزاج يوجبها ؛ فإن ما سوى الملموسات بالحقيقة يتبع الملموسات ، فإذن ترى الإنسان يمتريه من الخجل والوجل حراً أو برداً ، فيتبع ذلك حمرة كما فى الخجل ، أو صفرة كما فى الوجل ؛ فإن عرض مثل تلك الأسباب فى أصل الكون والولادة ، فهبت ، فاستقر مزاجاً ، وتبعها حمرة أو صفرة ، صارت الحمرة والصفرة لازمتين ، فكانت من جملة الكيفيات الانفعالية . وكذلك إذا عرض بعد الكون فهبت كمزاج يحدث فهبت ما يوجبها .

وأما الذى يعرض للزوال فهو مثل الشيء الذى إذا سئل عن قوم عرض لهم لانفعال ما ، لم يصلح أن يجاب به ، ولم تلتفت إلى ما عرض لهم منه . وقد جرت العادة أنه إنما يعزفون

(١) الرقة والتكاثف : الرقة ويقادح التكاثف ع || الحجم التكاثف : الحجم والتكاثف || (٢) يزل : يزل ع || (٣) صارت : صارت ، س ، سا ، ع ، ع ، م ، ن ، ه ، ع || (٢ - ٣) مثل الهواء فى ذلك ساقطة من ع || (٤) له : ساقطة من ع || (٥) ولتقتصر : والتقصير سا || عل : إلى س || شرح : حد س || التعليم : التعليم ع || (٦) لينهم : لتسلم س || (٧) ساقطة من ع ، ن ، ع || (٨) ساقطة من ع ، ن ، ع || (٩) انفعاليات : انفعالات س || لأنه : لا ع || انقضت : انقضت د ، ن || (١٠) قد : ساقطة من س || (١١) الأولى : ساقطة من سا || حصل : يحصل س || (١٢) والوجل : ساقطة من سا || (١٣) وتبعها : وتبعها سا ، م || (١٤) لاروال : الاروال د ، د ، سا ، ع ، م ، ن ، ه ، ع || (١٥) الذى : الذى ، الذى : لا تعقل : لا تعقل ع .

بالكيفيات التي تلزمهم ، فلا يقال لمن خُلق أحمر البشرة أنه مصفار اللون بسبب عارض من وجل أو حرد غير لونه ، فذلك لم تسم هذه كيفيات بل انفعالات .

- وأعلم أن هذا على سبيل المجاز والتوسع في الكلام ، وإلا فالكيفية همال على المعنيين جميعاً ، وذلك لأنه إذا سئل عن الذي أصفر الوجه ، أنه كيف هو في هذه الحال ، نقيل أصفر اللون ، لم يكن الجواب كاذباً ، وإذا سئل عنه ، أنه كيف هو مطلقاً ، فلا يجاب ٥ في العادة بأنه أصفر إذا كان محارم الحلقة . والسبب في ذلك أن المحيب يستشر أن السائل يسأله ، أنه كيف هو في طبيعته الصحيحة ، وفي حالة الأكثرية ، ويكون عنده أن السائل تومع ترك بعض ما يجب أن يتم به عبارته ، فيجيبه حينئذ بما يجيبه . وإذا سأل مطلقاً أيضاً ، أنه كيف زيد ، وكان السؤال لا يقتضي زيادة استعمار ، أو كان السؤال يوم المحيب أنه يسأل عن حاله في الوقت ، فلا يكذب ، لو قال : مغموم أو محموم ، وإن كان ١٠ ذلك سريع الزوال .

- وأما أن نفس السؤال بكيف أى جواب يقتضى بحسب اعتبار الأزمنة ، واعتبار دوام الحال ، ولا دوامها ، فليس بنا حاجة الآن إلى بيانه . فيجب أن يتصور الأمر على هذه الصورة فلا يلتفت إلى من يحرم أن تكون الكيفيات السريعة الزوال صالحة للدخول في جواب كيف . وأعلم أن ذلك إنما لا يصلح للاستعمار المذكور من سؤال السائل ، ١٥ وليس هذا السؤال والجواب متعارفين في الكيفيات التي من هذا الجنس فقط بل من الجنس الأول ، فإن الملكات قد يجوز أن تسمى كيفيات انفعالية ، والحالات انفعالات ، وإن كان ذلك إذا اعتبر مع الجنس الثالث مقولاً بنشابه الاسم ، إلا أن لا يجعل اسم الكيفيات الانفعالية والانفعالات اسماً مساوياً ، لا لمعنى هذا الجنس بل لمعنى أعم منه ، وهو أن

(١) مصفار : مضارس || حرد : جرد || (٢) فذلك : فكذلك ع || (٣) فالكيفية : فان الكيفية ما || (٤) لأنه : أنه ب ، س || هو : وجود || قيل : + إنه ع ، ما ، ه ، ي || (٦) بأنه : أنه ع || اذا : اذاب || (٧) يسأله : يسال د || ويكون : يكون ع || (٩) أيضا : ساطعة من ب ، د ، س ، ع ، م ، ن ، ي || (١٠) يسأل : يسأله س || حاله : حال د || أر : ود ، ع ، ن ، ي ، ساطعة من س ، ع ، م ، ه ، || (١٢) أن : ساطعة من ط || السؤال : ساطعة من ع || (١٣) دوامها : دوام ه || يتصور : لا يتصور د || (١٤) يحرم : يجوز ع ، حم ه (١٩) لمعنى : بمعنى سا .

تكون كل كيفية بطيئة الزوال عن المتكيف بها تسمى كيفية انفعالية ، وكل كيفية سهلة التغير تسمى انفعالاً ؛ فتكون قسمة الكيفية إلى الكيفيات الانفعالية والانفعالات ليست قسمة على سبيل الترتيب ، بل على سبيل التثليث .

فتكون الكيفية تنقسم إلى : كيفيات انفعالية وانفعالات ، وإلى أشكال وما معها .
ثم الانفعالية والانفعالات تنقسم إلى هذا الجنس الثالث ، وإلى الحال ، والملكة .
فيكون هذا الجنس من حيث خصوصيته لا اسم له ، وإنما له اسم معنى أعم منه ، فإن جعل هذا اسماً له من حيث خصوصيته ، كان وقوعه على الملكة والحال باشتباه الاسم ، إذ ليس له هناك تمام حده .

ونعود فنقول ، بعد ما فصلناه من اشتباه هذين اللفظين ، إن من كان له مزاج غضبي يوجب خلق الغضب من أول الكون مثلاً ، أو كان استفاد ذلك ، لا عن مزاج ، بل باستعمال أفعال الغضب ، حتى صار له خلق الغضب ، فإنه ذو كيفية انفعالية يعني بها الملكة على سبيل اشتراك أو على سبيل مجاز للتشبيح ، أو يعني بها معنى أعم من الملكة . والذي عرض له الغضب عن سبب زائل فليست له كيفية انفعالية ، فإن كانت الكيفية الانفعالية يعني بها الملكة ، كان هذا المعنى غير مقول على الجنس الثالث إلا باشتراك الاسم ؛ وإن عني بها المعنى الأعم كان مقولاً عليها بالتواطؤ ؛ لكنه يكون مقولاً على الجنس الثالث بمعنيين باشتراك الاسم : فإنه من حيث يجعل اسماً بخصوصيته يدل على معنى ، ومن حيث يعني به المعنى العام يدل على معنى ؛ والمعنيان جميعاً موجودان

(١) تسمى كيفية انفعالية : تسمى انفعالية د ، سا ، ع ، م ، ن ، هـ ؛ || (٢) الكيفية إلى : ساقطة من س || الكيفيات : + إلى س || والانفعالات : والانفعالات ع || (٣) قسمة : ساقطة من ت || على سبيل التثليث : على التثليث ي || (٤) إلى : على ع || (٥) ونعود فنقول : وقول ن || من : ساقطة من س || كان : + فيكون ع || (٦) أو كان : وكان ع || استفاد : استفاد د || (٧) يعني : ومعنى هـ (٨) زائل : ساقطة من د || (٩) بخصوصيته : + فإنه هـ || (١٠) موجودان : موجودين هـ .

في الاخص ، محمولان عليه . وهذا كن يسمى عبده الأسود أسود من حيث شخصه ، فيكون الأسود يقال على الواحد بإشتراك الاسم من جهتين .

هذا ولا عذر لمن سمع أن الناس اجتمعوا على أن الحال والملكة نوع واحد ، وكلتاها كيفية ، وسمع أن الملكات هو ذاتخص باسم الكيفيات الانفعالية والحالات بالانفعال ، وسمع أن السبب في ذلك ، أنه لم تجر العادة بأن يسمى من عرض له الغضب ، في وقت ما ، وحال ما ، من غير دوام ، وعن خلق ، مكيفاً بكيفية الغضب ، أن يشكل عليه أن الانفعالات في الجنس الثالث ، كيفيات بالحقيقة ، وإن لم تسم كيفية ، بل انفعالات ؛ وأن السبب الذي يوهمه أن الانفعالات ليست كيفيات يجب أن يوهمه ذلك في الحالات ، وإذا ليس يوهمه في الحالات ، فيجب ألا يوهمه ههنا أيضاً ، ويعلم أن هذا السلب مجازي ، أعنى قولهم ليست كيفيات .

١٠

(١) الأخص محمولان : الأخص محمولين عا || (٢) على الواحد :- للواحد ع ، ي || جهتين : حيث سا || (٣) والملكة : الملكة م ، ن ، ه ، ع ، ي || وكلتاها : وكلاهما || (٤) هوذا : هوذى عا || الاحتمالية : الاحتمالات عا || (٥) بالاحتمالات ن || (٥) - إن : أن ع ، ي || (٨) ولأذا : فإذا عا || (١٠) كيفيات : + والحد لله وب المألين تمت المقالة الخامسة من الفن الثاني بحول الله وقوته ؛ + تمت المقالة الخامسة من الفن الثاني من الجلة الأولى في المنطق ولواهب النقل الحمد بلا نهاية ه .

المقالة السادسة

من الفن الثاني

من الجملة الأولى من كتاب الشفاء

المقالة السادسة

من الفن الثاني

[الفصل الأول]

فصل (١)

في ذكر أنواع الجنس الرابع من الكيفية

أما الجنس الرابع ، فقد ذكرنا أيضا أنواعه ، ولم نذكر المعنى الجامع لها . والمشهور من أنواعه ثلاثة أصناف: الشكل، وما ليس بشكل، وما هو حاصل من شكل وغير شكل .

- وأما الشكل ، فالمشهور من أمره أنه ما أحاط به حد أو حدود ؛ أما حد ، فنل
 ماللكرة والدائرة ؛ وأما حدود ، فنل ما للربع والمكعب . وأما الذى ليس بشكل
 فكالاستقامة والانحناء لخط ؛ وكالتعير والتعديب والتسطيح للبسيط . . . وأما الذى يحصل
 ١٠ من شكل وغير شكل ، فهو الذى يسمى صورة وخالقة ، وهو الشكل من حيث هو محسوس
 فى جسم طبيعى أو صناعى ، وخصوصاً بالبصر ، وذلك بأن يكون له لون ما ، فيكون
 الشكل الملون خالقة وصورة .

- فلما ذكرت هذه الوجوه الثلاثة ، قيل : ويشبه أن يكون للكيفية نوع آخر فتذبذب
 هؤلاء الذين يشرحون . فقال بعضهم : إنه يعنى الأمور التى سميت فى الفلسفة الأولى
 ١٥ كصفات ، التى هى الأمور المغاررة أصلا ، كالأشكال المظنونة ، والتعليمات ، أو كالمقول
 التى لا تلابس المادة .

(٢) من الفن الثاني : + من الجملة الأولى من المنطق وهى ستة فصول [ثم عناوين الفصول الستة] هـ ||
 (٦) أما : وأما ما || ذكرنا : ذكرت ب ، د ، س ، ع ، هـ || (٨) وأما : أما ن ||
 الشكل : الشكل د || (٩) وأما حدود : وأما الحدود ب ، س || ما للربع : المربع ن || (١٠) لخط :
 والخط ما ، لخطوط د ، ب ؛ ساقطة من س || وكالتعير : التعيرى || (١٤) ويشبه : تشبه ع ||
 (١٦) والتعليمات : والتعليمات د ، ن ، هـ ، س || أو ، وع ، ن ، س || (١٦) كالمقول : كالمقول هـ .

وهؤلاء لم يشعروا بأن إطلاق اسم الكيفية على ذلك ، وعلى هذه المحدودة ، إنما هو باشتراك الاسم أو يشابهه . وليس حد الكيفية في جميعها واحداً ، فلا يكون ما يجمع تلك الأشياء نوعاً من أنواع الكيفية زائداً على أنواع الكيفية المذكورة .

وقال آخرون إن ذلك هو النقل والخلقة ، مع أنهما عندهم وعند غيرهم من جملة ما سلف ذكره . فأما هؤلاء وغيرهم ، إما أن يعملوه من جنس القوة واللاقوة ، وإما أن يعملوه من جنس الانفعاليات والانفعالات . ومع هذا فإن جميعهم قد تونى في القسمة الترييع ، حتى جزم أن لا كيفية خارجة عن الأجناس الأربعة ، وذلك هو الحق ؛ ثم شك في نوع خامس . فأمل حال هؤلاء واضطرابهم .

واعلم أنه ليس الغرض فيما قيل من ذلك ، أن الأربعة ليست أجناساً تحصر أنواع الكيفية كلها ، حتى تحتاج أن يؤتى بخامس أو سادس ؛ بل معنى هذا الكلام أنه يشبه أن يكون للكيفية نوع ، هو قسم لهذه الأنواع التي ذكرها في الجنس الرابع ؛ إذ لم يذكر الجنس بل ذكر أنواع الجنس .

وبالحري أن يكون للكيفية نوع آخر داخل تحت هذا الجنس ؛ وذلك لأن خواص هيئات العدد ، كالفرادية ، والزوجية ، والترييع ، والتكميب ، والتثليث ، وغير ذلك ، ليست هي بأعداد ، ولا أيضاً بوصول للأعداد ، بل عوارض تعرض لأنواعها لازمة ، كما تحقق في الفلسفة الأولى ، وكما هو مشهور ؛ وليست من مقولة المضاف ، أو أين ، أو غير ذلك .

فهى إذن من مقولة الكيفية ، ومن هذا الجنس منها ، إذ ليست بملكات ولا حالات ، بل ولا هى قوة ، ولا عجز ، بل ولا انفعاليات ولا انفعالات . فهذا هو النوع الذى أعرض عنه بسبب أن توقيف المبتدئ على حقيقته مما يصعب صعوبة شديدة جداً .

(١) إنما : أنها س || يجمع : يجمع ع || (٢) تلك : ساقطة من س || (٣) مع : ع || ع ، ي || ما : من ن || (٤) الانفعاليات : الانفعالات س || والاقتمالات : ساقطة من ع || القسمة : + واللاقوة د || (٥) أنه ليس الغرض : أن الغرض ليس ع || ليست : ساقطة من س || (٦) أنه : ساقطة من ع || (٧) قسم : قسم ع ، ن ، ه ، ي || اذ : اذ ع ، ن ، ه || (٨) تحقق : + لك ذلك ب ؛ + ذلك س || (٩) وكما : كما س ، ع || وليست : ساقطة من ن || المضاف : مضاف ع || ضمير : عن س ، م || (١٠) من : ساقطة من ع || هذا : ساقطة ع || (١١) ولا يعجز بل ولا : ولا يعجز بل س ، م || (١٢) أعرض : عرض ه || جدا : ساقطة من ع ، م ، م .

وأما المذكرات فهي مشهورة للبنديين إذ هي مما يسهل إطلاعهم عليها ، وكتاب قاطيغورياس إنما هو للبنديين لاغير ، وقد حدثكم بصورته مرارا .

- ثم المشكلات التي يجب أن يبحث عنها في هذا الموضع هي هذه : أحدها تعرف المعنى الجامع لهذا الجنس . والثاني النظر فيما قيل من الرسم المشهور للشكل . والثالث تحقيق الحال في أن الشكل من الكيف وليس من الوضع . والرابع إثباته حال الزاوية أنها في أى مقولة تقع . والخامس من حال الخلقة ، وأنها كيف هي في جنس واحد من أنواع الكيف وإنما هي لون وشكل معاً . والسادس حال ما يجري مجراه إذا اتفق أن كان من مقولتين فإلى أى المقولتين منها ينسب الواحد الحاصل من الجملة .

- فأما البحث الأول ، فيجب أن تعلم ، أن هذا الجنس ، هو الكيفية التي تعرض للجواهر لعروضها أولاً للكيفية بما هي كمية ؛ ليس كالقوة والضعف : فإنها وإن قارنت الكية ، فلاس لأجل أن الكية بنفسها مستمدة لها استعداداً أولاً ، ثم تعرض بتوسطها للجوهر . وأما الشكل ، فإنه يعرض للقدار بما هو مقدار . وهذا الشرح الذي أوردناه لمعنى هذا الجنس الرابع يدخل فيه الشكل ، والاستقامة ، والانحناء ، والتسطيح ، والتقيب ، والخلقة ، وكيفيات الأعداد .

- لكن لقاتل أن يقول : إن الخلقة تخالف البواقي لأن البواقي تعرض للكيفية عروضاً أولاً مطلقاً ، ويتوسطها تعرض لذوات الكية ، وأما الخلقة فلا تعرض للكيفية عروضاً أولاً ، فإنه ما لم يكن جسم طبيعي يتلون لم تكن خلقة . وهذا كالقوة واللا قوة التي تعرض أيضاً للكيات لعروضها لذوات الكيات ، كما يزعمون في العمق .

- فنقول ليس الأمر كذلك . فإن الأمور التي تعرض للكيفية ، منها ما يعرض للكيفية في نفسها لا بشرط أنها كمية شيء ، ومنها ما يعرض الكية في نفسها بشرط أنها كمية شيء .

(١) إذ : أود ، سا ، عا ، م ، ن ، هـ ، ي || (٢) لاغير وقد حدثكم بصورته مرارا : ساقطة من س || (٣) الموضع : الوضع ي || (٤) تحقيق : تحقظه || (٥) في : تحت ع || (٦) وإنما : وإنما ع || لون وشكل : شكل ولون س || من : ساقطة من د || (٧) فأما : أما ع || (٨) لعروضها : كمروضها ع || (٩) أولاً : ساقطة من س || (١٠) للقدار : + الذي له فرق بعد واحد بما هو ع ، + كذلك عا || (١١) يتلون : ملون ب ، س ، م || (١٢) لعروضها : كمروضها ع || (١٣) لا : ساقطة من ع || أنها : أنه س .

فتكون الكمية هي بالمعرض له الأول في ذلك الشيء . ثم الشيء وإن لم يكن يعرض له ذلك العارض إلا وهو كمية ما هو له كمية فليس إذا كان لا يعرض له أمر إلا وهو كمية شيء ، يجب أن يكون إذا عرض له الأمر لم يعرض له أولاً ، بل عرض لذلك الشيء ولل كمية بسبب ذلك الشيء . فإنه لا سواء قوله ، إن الكمية إنما يعرض لها الأمر عندما يكون في شيء ، وأن يقول إن الكمية إنما يعرض لها الأمر لأنها في الشيء الذي عرض له الأمر .

كما لو أن قائلاً قال : إن النفس لا يعرض لها النسيان إلا وهي في البدن ، أو شيء آخر غير النسيان ، لم يدل ذلك على أن النسيان ، أو ذلك الشيء ، إنما يعرض للبدن ، وبتوسطه يقال على النفس ؛ كما أن الحركة تعرض للبدن ، وبتوسطه يقال على بعض قوى النفس . ثم اللون حامله الأول هو السطح ، كما هو مشهور وتحقق في العلم الطبيعي ، والجسم بنفسه غير ملون ، بل معنى أنه ملون ، أن سطحه ملون . وليست القوة حاملها الأول هو العمق ، وبتوسطه ويقال على الجسم ، حتى يكون الجسم ذو القوة هو الذي مقدار تحته ذو قوة ، بل القوة يحملها . جسم تحمله مادته وصورته ، وإنما تحمله مادته وحدها كما سيلوح لك تحقيقه في صناعة أخرى . فالخليفة تلثم من شيء حامله السطح بذاته ، وما يحيط به السطح ، وهذا الشيء هو الشكل ؛ وشيء حامله السطح أيضاً ولكن عند حال كونه نهاية لجسم ما طبيعي ، وهذا الشيء هو اللون . فلذن الخليفة تلثم من أمرين حاملهما الأول هو السك ، وبسببه يقال على الجسم .

(١) ثم الشيء : ثم الشيء ، عا ، ساقطة من ع || (٢) هو : هي ما || وهو كمية ما هو : وهو الكمية ما هو || لا يعرض له : لا يعرض لها عا || (٣) له : لها عا || له : أوليا : لها أوليا ، سا ، ع ، عا ، م ، هـ || (٤) قوله : قولنا سا ، عا ، هـ ، عا || (٥) إنما : ساقطة من ب ، د ، س ، عا ، عا ، م ، ن ، هـ ، عا || يعرض : عرض || لها : له س || لها : له س || (٦ — ٥) الشيء الذي عرض له الأمر : الشيء الذي عرض له الشيء والأمر عا || (٦) له : لها ن || (٨) آخر : ساقطة من سا (٩) البدن : + أو شيء آخر عا || (١٠) على بعض : ساقطة من د || مشهور : المشهور س || (١١) بنفسه : في قسه هـ || غير : ساقطة من م || (١٢) حتى يكون الجسم : ساقطة من ن || (١٣) تحته : تحته ن || ذو قوة : ذا قوة هـ || وصورته : وصورتها سا ، ع ، م || وحدها : وحده هـ || (١٥) وما : أوما د ، س ، عا ، ن ، هـ ، عا ، وأما ع || عند : عند هـ || (١٦) ما : ساقطة من س || (١٧) حاملها : حاملها د ، عا ، ن .

- وأما البحث الثاني وما قيل في حد الشكل ، فمشبه أن يكون ذلك الرسم المشهور غير محقق للشكل الذى هو الكيفية ، بل هو رسم للشكل الذى يستعمله المهندسون الذين يقولون إنه مسائر لشكل آخر وغير مسائر ، وهو نصفه وثلاثة ، ويعنون بذلك مقدارا مشكلا . وذلك لأن الشيء الذى تحيط به الحدود بالذات هو المحدود ، والمحدود بالذات هو المقدار ، والمقدار بالذات هو كم ، والشكل كيف ، والكيف ليس بكم ، فليس
- ٥ إذن ما تحيط به الحدود بشكل هو الشكل الذى من باب الكيفية ؛ لكن الهيئة الحاصلة من وجود الحد والمحدود على نسبة ما هو الشكل .

- والدليل على صحة ما أقوله ، وغفلة هؤلاء عنه ، أن المربع غير التريبع ، إلا أن يقال مربع ويعنى به التريبع نفسه ، كما يقال أبيض ويعنى به البياض . ثم لا شك أن التريبع شكل من باب الكيف ، والتريبع لا يقال إنه ما أحاط به حدود ، بل يقال إنه هيئة ما أحاط به الحدود ؛ وأما المربع فإن عنى به الشيء الذى أحاط به الحدود الأربعة ، فلا يقال إنه كيف ، بل إنه مكيف ، ولا يصح حمل الكيف عليه . والمهندسون إنما يعنون بالمربع وبالشكل غير هذا الذى نذكر في هذا الباب ؛ فإنهم يعنون بالمربع وبالشكل الشيء الذى فيه التريبع والشكل ؛ فذلك صح قولهم : الشكل ما أحاط به حد أو حدود ؛ فإن الشكل الذى للمهندس هو غير الشكل الذى كلامنا فيه ههنا ، وأما من
- ١٥ عنى به التريبع ، فلا يمكنه أن يقول إن الشكل ما أحاط به حد أو حدود . فقولهم إن رسم الشكل المذكور ههنا هو هذا الرسم ، قول مجازف فيه .

(١) الشكل : الشكل د ، سا ، ع ، م ، || (٢) رسم : ساقطة من ما || الشكل : الشكل ب ، سا ، ع ، م ، ع ، || (٣) شكل آخر : ساقطة من ع || وغير : وهو غير د || مقدارا مشكلا : مقداره شكلا ع || (٤) بالذات : بالذوات م || (٥) بكم : كم ع || (٥) فليس : وليس د || إذن : ساقطة من د || (٦) بشكل : وبشكل د || الذى : ساقطة من ب ، د ، س ، سا ، ع ، م ، ن ، ه ، عى (٨) صحة : ساقطة من م || عنه : ساقطة من م || (٩) ويعنى : يعنى د ، سا ، م || (١٠) إنه ما أحاط : إنه أحاط سا ، م || (١١) وأما المربع ... الحدود : ساقطة من ع || (١٢) فلا : ولا سا ، م || (١٣) نذكر : نذكره سا ، ع ، م || يعنون : يعنى ع || (١٤) الشيء : ساقطة من د ، س ، سا ، ع ، م || فذلك : فذلك س || الشكل : للشكل أنه د || (١٥) الذى للمهندس : الذى هو شكل للمهندس ع ، ه || الهندس : قهتسين ع ، ع ، ه || هو : ساقطة من ع || الهندس هو : هو الهندسين سا || فإن الشكل الذى للمهندس : فإن الشكل الهندس ن ؛ فإن الشكل الذى هو الهندس ي || (١٧) هو : ساقطة من ب ، د ، سا ، ع ، م ، ن ، عى || فيه : ساقطة من ما .

وإذ عرف هذا ، فقد صح أن الاستقامة ، والانحناء ، والتسطيح ، والتقييب ، وغير ذلك ليست بأشكال ، بل هيئات للكميات لا تتعلق بالحدود بوجه من الوجوه .

وأما البحث الثالث فيجب أن تعلم فيه ، أن المعاني التي تلتم من اجتماع أمور ، فإنها يعسر إعطاء الحدود الموازنة لأسمائها ؛ لأن الجمهور يصعب عليهم أن يميزوها ، وأن يلتفتوا إلى خصائص أحوالها ، إذ انتفاعهم بالجملة منها كانتفاعهم بالتفصيل في القدر الذي يحتاج إليه الجمهور من تخيلها . والشكل من تلك الجملة . فإن الشكل ملتم من مقدار ومن حدود على هيئة ، كالمرج من سطح ، ومن أربعة حدود ، ومن هيئة . فلا يبالى في عادة الجمهور ، أن يجعل اسم المربع واقعاً على السطح ، من حيث له أربعة حدود ، وعلى الحدود الأربعة ، وعلى الهيئة . لكن السطح والحدود من باب الكم ؛ فإذا أخذت معروضاً لها ما يعرض ، فإنه يحصل منها كميات ذوات أعراض ، لا يخرجها ما يعرض لها عن أن تكون كميات . ١٠

كما أن الحركة لا تخرج الإنسان من أن يكون حيواناً وجوهراً ، وإن نظر إلى الهيئة كانت الهيئة كيفية ؛ وليس ولا واحد من الاعتبارين من باب الوضع ، ولا فيه وضع ألبة . وقد غلط من ظن أن الشكل يصدق محل معنى الوضع عليه بوجه من الوجوه ، وإنما عرض له من جهله باشتراك الاسم في الوضع . وذلك لأن الوضع قد يقال على وجوه . ١٥
فيقال : وضع لحصول الشيء في موضعه ، وهذا المعنى من الوضع هو نفس مقولة الأين . ويقال : وضع لحصول الشيء مجاور للشيء من جهة مخصوصة كما يوضع خط من يمين خط ؛ وهذا الوضع نوع من المضاف ، ومقول ماهيته بالقياس إلى غيره ، فإن وضع الشيء عند مجاوره ، مقول بالقياس إلى وضع مجاوره عنده ، بل هذا الوضع هو المجاورة ؛ ومن يشكل عليه أن المجاورة من باب المضاف ؟ ٢٠

(١) واذا : واذا ب ، س ، ي || والتسطيح : والسطح سا ، م || (٤) يسر :
+ فيها ع ، ه ، ي || لأسمائها : أسماها ب ، د ، سا ، م ، ي ؛ أسماها س ؛ لأسمائه ه
(٥) كانتفاعهم : بانتفاعهم س || (٦) ملتم : يلتم ع ، ن ، ه || (٧) ومن : من سا ، م ||
(٩) فإذا : وإذا ب ، س || (١٠) فإنه : ساقطة من ه || يحصل : سا ، ع ، م ،
ن ، ه ، ي || فإنه يحصل ... ما يعرض : ساقطة من د || (١٢) جوهراً : أو جوهراً ، ن
ه ، ي || (١٤) يصدق محل : مضمّن ع || (١٥) جملة : جملة د ، سا ، م ، ه ||
(١٦) لحصول : بحصول ع || (١٧) لحصول : بحصول ع || (١٨) ومقول : ومقولة ع .

ويقال وضع الهيئة الحاصلة للجسم بسبب نسبة بعض أجزائه إلى بعض في الجهات بسبب حصول الوضع بالمعنى الثانى لأجزائه ، وبالجمله لوجود إضافة ما في أجزائه التى توجد بالفعل أو بالتوهم ، حتى تكون الأجزاء إذا وجدت على إضافة ما معلومة ، أو كان الجسم بحيث يمكن أن يتوهم فيه أجزاء ذوات إضافة ما معلومة ، حصل للكل بسبب ذلك هيئة هي الوضع ، وهذا هو المقولة . فإن الجلوس هو صفة لجمله الجالس لا شئ .
من أجزائه . لكن إنما تكون هذه الصفة للجالس ، إذا كان لأجزائه بعضها إلى بعض إضافة ، أو إمكان إضافة ، ولا كل إضافة ، بل إضافة هيئة المجاورة ، ولا كل إضافة هيئة المجاورة ، بل أن يكون لها نسبة مع ذلك إلى جهات تكتنفها ، أو أجزاء أمكنة أو أجزاء أمور عوية فيها .

- وبالجمله أن يقرن بالاعتبار الذى فيها بينها اعتبار لها فيها بينها وبين أمور مباينة لها .
فإن الهيئة التى لأعضاء الجالس بعضها عند بعض إذا ثبتت ، وقام الجالس ، والهيئة ثابتة بالقياس المعتبر للأجزاء بعضها عند بعض ، لم يكن جالسا إذا زالت النسبة بينها وبين الأمور الخارجة عن جوهرها ، وإن بقيت الداخلة على نسبتها . ولذلك ما يقال إنه قد انتقل وضعه . والذى يقال : إن الشكل من الوضع ، لأن الشكل يتعلق بمحدود بينها تجاور خاص لوضع بعضها عند بعض ، فقد يفلط من وجوه ، من ذلك ، أنه أخذ الحدود مكان الأجزاء .

(٢) لأجزائه : ساء عا م ، ن ، ه ، عى || وبالجمله : والجمله ع || أجزائه :
أجزائها د ، ساء ، ه ، م ، ن ، ع || (٣) أو : ساء ع ، عا م ، ن ، ه ، عى || (٤) الجسم :
ساقطة من س ، م || (٤) ما : ساقطة من ساء || معلومة : + حتى ع || (٥) فإن الجلوس :
ساقطة من ب ، د ، س ، ساء عا م ، ن ، ه || هو : وهوب ، د ، س ، ساء عا م ، ن ، ه ||
الجالس : الحائذين ، ساء ، م || لا : ولاد ، ساء عا م ، ن ، هولوى || (٦) الجالس :
الجالس س ، لثائدين د ، م || (٧) بل إمارة : ساقطة من د || إمارة هيئة : هيئة إمارة عا ||
كل إمارة هيئة : كل هيئة عى || (٧ - ٨) إمارة هيئة المجاورة : ساقطة من ع || (١٠) يقرن :
يقرن ساء ع ، عا ، ه ، يقررم || الذى : التى ساء ، م ، ه || (١١) ثبت : أثبت ب ، د ، ساء ،
ع ، عا م ، ن ، عى || وقام : وثقت عا ، ه || (١٣) جوهرها : جواهرها ه ، عى : جواهرها
وذواتها ع || ولذلك : كذلك ع ، عا || (١٤) والذى : الذى د || يقال : قال ع ، ه ، عى ||
(١٥) فقد : ولقد د ، فقد عا || يفلط : غلطى || أنه : أن س .

وإنما الاعتبار في الوضع بالأجزاء ، وفي الشكل بالحدود ؛ وظلنا إذ حسب أن هذا الوضع من المقولة الخاصة ، ولم يعرف أن هذا من المضاف ؛ وإنما الوضع الذي هو المقولة هو وضع أجزاء الشيء عند شيء خارج مباين ، لا وضع أجزاء الشيء في نفسه . وظلنا أيضاً إذ ظن أن الشيء إذا كان متعلقاً بمقولة فهو من تلك المقولة ، فإن الشكل وإن كان لا يحصل إلا بالإضافة بين الحدود ، أو وضع أيضاً ، فليس يجب أن يكون الشكل وضعاً ، فإن المربع أيضاً لا يحصل إلا بعدد في الحدود ، وليس يجب أن يكون المربع عدداً ؛ ألا ترى أنه لا يقال إن المربع هو عدد للمحدود ، ولا أن المربع هو وضع حد عند حد ؟ فإذا ليس يقال أحد ذلك عليه فلا يكون هو داخلاً في مقولته ، بل يقال إن المربع حاصل عن وضع كذا ، وعن حد كذا . ثم جاء قوم من بعد يعتدرون من ذلك ، إذ عرفوا أنه لا يلزم أن يكون التبريع وضعاً ، بسبب أن الحدود تكون فيه زوايا وضع ، لكنهم سلموا أن الحالة التي للحدود بعضها عند بعض هي من مقولة الوضع ، وذلك لتعذر تفريقهم بين معاني الاسم المشترك ، وخصوصاً إذا كان متشابه المعاني ، وخصوصاً وكان أيضاً مجتمع المعاني في شيء واحد . فقد علمت أن الشكل لا يتعلق بالوضع الذي من المقولة الخاصة ، بل بالوضع الذي من الإضافة . وأما الدائرة بأنها لا تتعلق بهذا الوضع بل تتم بأن يكون لحدوها هيئة مخصوصة في الانحناء فيحصل للحدود هيئة الشكل كيفية بكنية .

(١) بالأجزاء : الأجزاء (٢) هو : هـ ، د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ي ||
 (٣) أجزاء : أعضاء س || (٥) إلا : ساقطة من سا ، م || بالإضافة : بإضافة ب ،
 س ، ن ، هـ || الشكل وضعاً : ساقطة من س || (٧) وضع : عدد ع || (٨) يقال : تقول ب ||
 حاصل عن : حاصل عند ع || (٩) ثم جاء قوم : ساقطة من ع || بعد : + ذلك ي ||
 (١١) هي : ساقطة من هـ || وذلك : ولكن ذلك ع || (١٢) المشترك وخصوصاً : المشترك عا ||
 المعاني وخصوصاً : المعاني عا || (١٣) المقولة : مقولة د || (١٤) الانعانة : الحاصلة ع ||
 بهذا : بها سا ، م || (١٥) بأن : أن سا ، ع ، م ، هـ ، هـ || للحدود : للحدود سا ، ع ، عا ، م ، ن ، هـ ، ي .

[الفصل الثاني]

فصل (ب)

في تعريف حال الزاوية وكيفية وتووعها في الكمية أو في الكيفية أو الوضع
وغير ذلك وتعرف حال الخلقة وكيف صارت مع التركيب الذي فيها نوعاً
وباقى الشكوك في هذا الجنس من الأجناس الأربعة

٥

- وأما البحث الرابع ، فهو عن أمر الزاوية . فنقول : أما الفرق بين الزاوية وبين
الأشكال ، فهو أن الزاوية ، إنما هي زاوية من حيث يعتبر المقدار متحدداً بين حدين
أو حدود يلتقيان بمحد . ولتخصص الكلام بالمسطحة ، فنقول : إنه لا يخلو إما أن يكون
الشيء الذي يحيط به الحدان المتلاقيان في المسطحات قد يحيط بمهما نالت أو رابع ، أو
لا يحيط ؛ فإن لم يحيط بمهما نالت فلا يخلو إما أن يكون حداه يلتقيان عند حد مشترك
لهما آخر ، أو لا يلتقيان ، بل يذهبان في التوهم إلى غير النهاية ؛ فإن التقيا ، فيكون كحال
الخطين المحيطين بقطعة دائرة ، أو بشكل هلال ، أو بشكل آسى ، أو غير ذلك . فالسطح
الذي لا يتحدد بمحد نالت ، بل إنما هو محدود يلتقيان في جانب منه ، فهو من حيث
هو كذلك ، أو حاله تلك ، هو أو هي زاوية . والذي يتحدد بمحد غيرهما حتى يحاط به ،
أو يلتقي حداه ذاك حتى يحاط به ، فهو من حيث هو كذلك ، أو حاله تلك ، هو أو هي
شكل . فإن لم يعتبر كونه محاطاً به ، بل اعتبر منه حاله من جهة حديه المتلتقيين بمحديهما ،
فذلك أيضاً اعتبار يتناول الزاوية .

١٥

(٣) تعريف : تعرف ما ، ع ، ن ، د ، هـ || أو الوضع : أو في الوضع ب ، هـ ، د || (٤) ونير :
أو غير || وتعرف : وتعريف د ، ع ، ع ، ع || (٦) وأما : أما د ، ع ، ع ، م ، ن || الرابع :
الثالث د ، ع ، م ، ن || عن : ساقطة من هـ || وبين : ساقطة من ما || (٧) فهو : موقع ||
(٨) حدود : حدين عا || ولتخصص : ولتخصص د ، م || (٩) قد : قدسى ، سا ، ع ،
م ، ن ، هـ ، د ، ع || (١١) أولاً يلتقيان : أو يكونان لا يلتقيان || لا يلتقيان : + سواء كانا يلتقيان
إذا بدأا وكانا يلتقيان ع ، هـ || إل : إن سر || (١٢) المحيطين : المحيطين || (١٣) لا يتحدد :
لا يتحدد ما ، م || منه : + قطع || (١٤) يحاط : يناظر ما ، م || (١٦) منه : ساقطة من ما ||
(١٦) بمحديهما : بمحدهما .

وكيف ما كان ، فإن النظر في السطح ، من حيث يتحدد بمحددين اثنين بالفعل
يشارك في حد يتصلان به بالفعل ، هو غير النظر فيه من حيث يتحدد بمحد ثالث ،
أولا يتحدد ؛ وكيف يجوز أن يتوهم ، أنه لا يتحدد بثالث ، بل يذهب الحدان متباعدين
إلى غير النهاية ، أو ينقطعان في السطح بنقطتين ليس يصل بينهما خط قاطع للسطح ، أمكن ذلك
أولم يمكن ، وغير النظر فيه من جهة أن حديه هذين قد يشتركان في حد آخر ، فكون
نسبة المقدار إلى هذا النظر والاعتبار ، نظيره نسبة المقدار إلى التحدد من جميع الجهات
ونظير المقدار ، ونظير المجتمع الذي هو الزاوية المجتمع الذي هو الشكل أو المثلث أو المربع ،
ونظير الهيئة التي تحصل للمقدار من حيث هو كذلك نظير الهيئة التي تحصل للمقدار من
حيث هو محدود في الجهات ، أعنى الشكل ؛ فكما أن المقدار المشكل كمية فكذلك الزاوية
من حيث يوقع اسم الزاوية على المقدار الذي بالصفة المذكورة ، فإنها كمية ؛ وكما أن هيئة
المشكل كمية ، فكذلك هيئة الزاوية كمية ؛ وكما أن المهندسين إذا قالوا شكلا ، ذهبوا
إلى المشكل ، كذلك إذا قالوا زاوية ، ذهبوا إلى المقدار ذي الزاوية ؛ ولذلك ما تكون
الزاوية منصفة ومتساوية وعظمى وصغرى ؛ وكما أن حال حدود المربع بعضها عند بعض
حال وضع أو إضافة ، كذلك حال حدى الزاوية .

وقد قيل إن الزاوية مقدار ينتهى عند نقطة . وهو قريب مما قلناه ، لولا شيء .
واحد ، وهو أن المقدار الجسماني إذا تحدد بسطحين يلتقيان عند خط ، من غير أن يتسطحا
بذلك سطحا واحداً ، وله لا محالة خصوصية حال غير الشكلية ، قد أهمل اعتباره ، بحيث
يكون أحد السطحين قائما على الآخر ، أو إلى انفراج ، أو إلى تقارب عـ د . وليس
شكل الجسم من حيث هو متحدد بسطحين هكذا ، كما ليس بشكل المسطح من حيث هو
متحدد بخطين كالأشكال المثلثية أو زاوية ، فبالحرى أن تكون هذه ، زاوية مجسمة

(٣) يجوز : ويجوزا ، هـ ، ي || متباعدين : متباعداً ع || (٦) والاعتبار : الاعتبارد ||
نسبة : ونسبة ن || (٩) كمية : كية م || فكذلك : + يوقع ما || (١١) فكذلك هيئة
الزاوية : فكذلك الزاوية ع ؛ فكذلك هذه الزاوية ع || (١٢) كذلك : لذلك ب || إلى : + أن ع ||
ولذلك : فذلك عا (١٣) ومتساوية : ومتساوية ع || (١٤) حدى : ذى س ، عا ؛ إحدى س ، م ||
(١٦) خط : حدى س || (١٧) قد : وقد س ، ع ، ي || (١٨) أو : وع || محدد : محدود س ||
(١٩) شكل : بشكل ع ، عا ، م ، هـ || الجسم : الجسم ع ؛ الجسم عا ، م ، هـ ، هاشى ||
بسطين : + هو هـ || ليس بشكل : ليس شكل ب ، د ، س ، س || المسطح : السطح د ، عا ، ن ||
(٢٠) المثلثية : الثلاثية عا ، م ؛ الدالية س || هـ : زاوية : وهـ : زاوية ع .

أيضا قد أغفل أمرها ، وإن لم تنته إلى نقطة . وبالحرى أن يكون ههنا معنى جامع للزاوية التي من خطين ، والتي عن سطوح عند نقطة ، والتي عن سطحين عند خط ، ويكون هذا الجامع هو كون المقدار ذا حدود فوق واحد ، تنتهى عند حد واحد مشترك لها من حيث هو كذلك . فإن جعل اسم الزاوية لهذا المعنى الجامع ولم يكن بعيداً من الصواب ، وكان انتهاء الزاوية المسطحة عند النقطة ، لأنها زاوية ، فإن لها من حيث هي زاوية أن تتحدد وتنتهى عند حد واحد . ثم عرض أن كانت الحدود خطوطاً ، فعرض أن كانت النهاية نقطة . ثم إن أبى هذا آي ، وجعل اسم الزاوية للمقدار من حيث هو متته إلى نقطة ، لم أناقشه فيه ، وصار معنى الزاوية أخص مما ذكرناه ، ونخرج شئ من جملة الزاوية ، ومن جملة الشكل ، يعرض أيضاً للقادير من جهة الحدود ، وهذا هو ما ذكرته .

- ١٠ وليس ينبغي أن تلتفت إلى ما قاله بعض المتكلمين ، لما لا يعنيه ، إن الزاوية جنس آخر من الكم هو بين الخط والسطح ، ظاناً أن قولهم ، الخط له طول فقط ، وأن السطح له طول وعرض ، هو أن يكون له طول وعرض ، هما حدان قائمان أحدهما على الآخر ، حاسباً أن الخط يتكون عن حركة نقطة ، ثم السطح من حركة الخط بكتيته على عمود عرضاً ، حتى يكون إذا ثبت طرف ، وتحرك طرف ، فدل شيئاً بين الخط والسطح ، وكذلك بين السطح والجسم . فإن هذا لما أخطأ في معرفة الطول والعرض تماذى به الخط إلى أن تموش . بل ١٥ الزاوية المسطحة سطح ، ولذلك يمكن أن يفرض فيها بعد ، وآخر قائماً عليه . والزاوية المجسمة جسم لنظير ذلك ، أعنى إذا عطينا بالزاوية ، المقدار الذى له هذا النوع من التحدد . وأما إذا ذهبنا إلى الهيئة ، فإن الزاوية كيفية .

(١) معنى : أمرع || (٢) خطين والتي : خطين والذى س || ويكون : أو يكون د ، س ، ع ، م ، ن ؛ وأن يكون ع ، ه || (٣) هذا : + المعنى ع ، ه || فوق واحد : فوق واحدة د ، س ، ع ، ع ، م ، ن ، ه ، ي || (٤) من : عن س ، ه || وكان : فكان ن || (٥) لأنها : لأنه س ، ع ، م ، ه || لها : له س ، ع ، ع ، م ، ه ، ي || هي : هو س ، ع ، م ، ن ، ه ، أنها ب ، س || (٦) ثم : + وإن ع ، ه || ذكرناه : ذكرنا ي || ونخرج : ونخرج ع || (٩) وهذا : هذا س || ما ذكرته : ما ذكرته س ، ع || (١١) الخط له طول : الخط طول ع || (١٣) قطعة ثم السطح من حركة : ساطعة من م || (١٥) به : بين س || إلى : ساطعة من س || (١٦) ولذلك : وكذلك ع ، ع ، م || بعد : بعداب ، س || وآخر : آخر ع ، ي || (١٧) لنظير ذلك : لنفسه د ، س ، ع ، ع ، م ، ن || التحدد : التحديد س .

وأما البحث الخاص فقايل أن يقول : إن الخلقة ، كيف تكون كيفية واحدة وشبهة واحدة وهو مجموع لون وشكل ؟ وهب أنكم تجوزون أن تكون أنواع الجواهر مركبة من جواهره فقد أصغرتم على أنه لا يجوز أن يكون لأنواع الأعراض تركيب ، وإن كان لحدودها تركيب من جنس وفصل ، وهذا الذى هو الخلقة ، فإنه عندكم نوع واحد من باب المرض ، ينقسم إلى شيئين منهما يحصل وجوده ، أحدهما الشكل ، والآخر اللون .

ففقول في جواب ذلك : إنا لا نمنع أن تكون أعراض مركبة من أعراض وكيف ، والعشرة عرض لأنه عدد ، فهو كم ، وهو مركب من خمسة وخمسة ، والمرج عرض ، وإنما يلتم من أن يكون هناك محدود وحده أربعة . بل يعنى أن الجواهر قد يوجد فيها ما يناسب طبيعة جنسها ، وما يناسب طبيعة فصائلها أجزاء متغايرة ، وإن لم يكن أحدهما طبيعة الجنس ، ولا الآخر طبيعة الفصل ، على ما تعرفه في تمايضا للبرهان . والأعراض لا يوجد فيها ذلك ، وإن وجدت لها أجزاء فلا يكون جزء منها مدلولاً عليه بوجه من الوجوه . فطبيعة الجنس كالكيف ههنا لهذا المركب ، وجزء آخر مدلولاً عليه : بطبيعة الفصل ، وأنها تنهى لا محالة إلى بسائط لا يوجد فيها أحد وجهى القسمة إلا بمحدودها ، وليس يجب أن تكون أجزاء الحد أجزاء المحدود .

وعلى ما ستعلم بعد ، نالشكل إذا قارن اللون ، اجتمع لذلك شئ واحد جملة ، به يقال للشيء إنه حسن الصورة وجيد الصنعة ، وإنه قبيح رديئ . ولو خلا اللون عن الشكل فكان لوناً وحده ، أو الشكل عن اللون فكان شكلاً وحده ، لم يكن له ذلك الحسن وذلك القبح ، بل حسن أو قبح آخر ؛ فإذا ن للشكل من حيث هو مجتمع مع اللون أو مع غير ذلك ، خاصة

(١) فلنائل : فإن لنائل ه || (٢) لون وشكل : شكل ولون س || (٤) وهذا : وهو ما ه || (١٠) للبرهان والأعراض : للبرهان من الأعراض س || (١١) فيها : فيما ه || وإن : فإن ع || بوجه من الوجوه : ساطعة من س || (١٢) فطبيعة : بطبيعة س ، ع ، ع ، ن || (١٣) بسائط : بسائط س || (١٣) بمحدودها : لحدودها ي || (١٥) شئ : شكل س || واحد : واحد واحد ع || جملة : جملة د || (١٦ - ١٧) فكان لوناً وحده : وكان شكلاً وحده ع ؛ وكان لوناً وحده ي || (١٧) فكان شكلاً : أ كان شكلاً س ؛ وكان شكلاً ي (١٨) للشكل من حيث هو مجتمع مع اللون : للصورة من حيث هو مجتمع مع الشكل مع اللون ب ، د ، ن ؛ للصورة من حيث هو مجتمع مع اللون س || مع اللون أرمع غير ذلك : ساطعة من ع || خاصة : + ون .

- حال من الاجتماع، ليست تلك خاصية أحد جزأيه ، ولا هي مجموع الخاصيتين من حيث هما معاً فقط ، بل إذا كان حسن اللون من حيث هو حسن اللون ، وحسن الشكل من حيث هو حسن الشكل ، ولم تكن مناسبة الحسنيين مناسبة محدودة ، لم يكن الحسن الذى يعتبر جملة الصورة ، بل ربما أحوج الحسن الذى للجملة ، إلى أن لا يكون الحسنان الخاصان على ما يبنى فى الخصوص ، بل كان الحسن لا يقال على المعنى الذى على سبيل الاجتماع منها ، وعلى المعنى الذى على سبيل الخصوص إلا باشتراك الاسم .

- وأما البحث السادس فهو تعرف حال المركب من شيئين ، أنه إلى أيهما أميل . فنقول : إنه لا يخلو ، إما أن يكون أحدهما أولى بأن يكون موصوفاً والآخر صفة ، كالمرح الذى يعنى به سطح ذو هيئة ، فإن السطح هو الموصوف بالهيئة ، والهيئة عارضة له ، فالجملة من مقولتي الموصوف ، بأن السطح ذا الهيئة سطح لاهية ، والمجموع حق عليه أنه سطح . وأما إذا اختلفا ، وليس أحدهما أولاً للشيء ، والآخر ثانياً بسبب الأول وبعده ، فإن ذلك الاجتماع منهما يكون جمعاً عرضياً ، ولا يكون على سبيل جمع يحصل له أمر له اتحاد فى طبعه ، ويكون كحال الكتابة والطول ، ولا يكون للكتابة والطول اجتماع تحدث منه جملة واحدة فى الذات ، فلا يستحق ذلك مقولة ، بل يدخل فى المجموع . والمجموع مركب ، فيكون مقولات هذه الأشياء أيضاً مركبة من المقولات . كما أن الكتابة إذا اجتمعت مع الطول ، كان المجموع حاصلًا من كيفية وإضافة وقدر من غير اتحاد حقيقى

واعلم أن الأمور التى تستحق أن تدخل فى المقولات على أنها أنواع المقولات ، ليست أى أمور اتفقت ، بل الأمور والطبائع التى تقوم بمعنى جنسى ، وبمعنى آخر يقرن

- (١) جزأيه : جزأيا ب ، د ، س ، ن || (٤) جملة : بجميع س || (٤) لا : ساقطة من ع ، ه ، ي || (٥-٦) المعنى الذى ... الذى على : ساقطة من ع || (٧) السادس : الثالث س || (٨) إنه : ساقطة من س || بأن : فإن ب ، د ، س ، ن ، ه ، ي || (١٠) حق : يحق ب ، س ، ع ، ي || (١١) بسبب : وبسبب ب ، د ، س || (١٢) جمعا : جيمام (١٣) ولا : فلا ب ، د ، س ، ن ، ه ، ي || ولا يكون للكتابة والطول : ساقطة من ع || (١٦) اجتمعت : جمعت د ، يا ، ن ، ه ، ي || (١٧) الأمور : الأمر س || (١٨) تقوم : تقوم س ، ع ، ن ، ه ، ي .

به ، فصلً ، يتقوم به الجنس على المعنى المذكور في المدخل . فأما الاقتراعات ، التي لا تكون على هذه الصفة ، فلا توجب نوعية ، ولا توجب دخولا تحت مقولة ، بل ستجعل لها مقولة مخترة ليست حقيقية . فيكون الإنسان إذا قارن كيفاً لا يقسوم به ولا هو تابع للإنسانية ، بل مارض غريب ، يكون المجموع منهما ليس نوعاً البته لشيء من حيث هو مجموع ، إلا أن يظن أنه نوع من جوهر مكيف . فعل هذا القياس قس .

[الفصل الثالث]

فصل (ج)

في تعريف الفرق بين الكيفية وذى الكيفية والأحوال التي تجرى بينهما
وفي عوارض الكيفية وخواصها

فهذه هي الكيفيات . وأما ذوات الكيفية ، فهي التي لها هذه ، إما أولاً ، وإما ثانياً ، كانت جواهر أو كانت كيانات ، فيشتق لها الاسم منها كما يشتق من الكيفية وغيرها . أما لغة العرب والفرس فيشتق اسم المكيف فيهما دائماً من اسم الكيفية ؛ وإن قلت بلا اشتقاق ، فقد يقال مع ذلك باشتقاق كما يقال خلق عدل ، ورجل عدل ؛ أو لون أبيض ، وجسم أبيض ؛ فقد يقال مع ذلك عادل ومبيض .

لكنه قد جرت العادة في بعض اللغات ، أو في اليونانية وحدها ، بأن لا يشتق ذلك عن بعض الكيفيات ، بل يفرد للتكيف اسم . فإنه ما كان يشتق في اليونانية من الاسم الموضوع للفضيلة ، اسم لذى الفضيلة ؛ بل كان بدل الفاضل ، اسم مشتق من اسم

(١) فأما : فإن هـ || الاقتراعات : ساقطة من سا || (٢) توجب : ساقطة من س ||
(٣) قس : + والله أعلم س (١٠) وأما : أما س || (١١) كانت : ساقطة من ب ، س ||
نبا : منها د ، سا م | (١٢) المكيف : الكيف ع ، عا م || (١٣) يقال : وإن قيل سا ،
عا م ، هـ || ورجل عدل : ساقطة من ن ، ي || أولون : ولون هـ || (١٤) ومبيض :
أوميض س || (١٥) قد : ساقطة من م || (١٦) للتكيف : لكيف ع ، عا م || (١٦) كان : ساقطة
من م || الاسم : اسم د ، سا م || (١٧) اسم : باسم ع ، ن ، هـ ، ي .

- الاجتهاد . وربما كان لدى الكيفية اسم ، ولا يكون للكيفية اسم موضوع أصلا . وهذا في كثير من اللغات ، فإن القوى يشبه أن لا يكون لها في اليونانية اسم بل القوى يقال فيها ملاكزى ، ولا يكون للكيفية اسم ، إذ الملاكة اسم فعل الكيفية لا للكيفية . ولا يبعد أن يكون كذلك الحال في لغة العرب ، فإن المصاحح ، في لغة العرب ، لم يشتق اسمه من الكيفية التي هي الاستعداد ، بل من الكمال . فإن هذا مشتق من الصحة ، ٥ ومحرف من المعتاد في الاشتقاق ، فإن الذى لاصحة فيه إذا مرض ، فإنه قد يكون في حال المرض مصاححا ، وإن لم يكن صحيحا ، إذا كان سريع القبول للصحة ، والهيشة المصحاحية ، فإنها ، لا اسم لها ، بل ربما يتكلف في لغة العرب ، فيشتق لها الاسم عن اسم الشيء ذى الهيئة ، على عكس القانون الطبيعى فيقال : مصحاحية . فيكون حينئذ اسم ذى القوة غير مشتق من اسم القوة ، بل بالعكس . ومن لواحق الكيفية ، أن الكيفية ١٠ تكون فيها مضادة ، وذلك ظاهر . أما في الملكة ، فمثل الجبن ، فإنه ضد التهور ؛ ومثل العقد الصواب ، فإنه ضد العقد الخطأ . والأمر في الحالات أيضا هو بقياس ذلك . وأما المضادة في القوة واللاقوة ، فمثل المصحاحية للمراضية . وأما المضادة في الكيفيات الانفعالية والانفعالات ، فكالبياض للسواد ، والحرارة والبرودة . وأما المتعلقة بالكيفية ، فالأشكال لا أضداد لها . وأما الاستقامة ، والإنحناء ، والتقيب ، والتغير فستعلم ١٥ في العلوم أنها غير متضادة . وأما الزوجية ، والفردية ، فيظن في ظاهر الأمر أنها متضادة ، وليس كذلك ، لأن الزوجية والفردية لا يتعاقبان على موضوع واحد أبنة .

ثم ليس كل معنيين مسميين لا يجتمعان ، فهما متضادان ، وإن كان يجتمعان في جنس واحد ، فإن القرس واللافرس ، والبياض واللابياض ، والحرارة واللاحرارة ،

(٢) لها : له ن || القوى يقال : لدى القوى يقال ب ، س ؛ لدى القوى فيقال د ، ن ؛ للقوى يقال س ، م ، ي ؛ للقوى فيقال م || (٣) ملاكزى : أى الملاكم أو المصارع في لغة العصر || (٤) إذ : ساقطة ع ، م || (٥) كذلك : ذلك ع (٥) اسمه : اسم ع || بل : ساقطة من د || (٦) في : من ع || (٨) ربما : أما س || يتكلف : + لها ع || الاسم : الاسم ب ، س ؛ اسم ن || (١٠) اسم : رسم د || (١٢) العقد : للعقد ع ، ن ، ه ، ي || والأمر : أما ع || أيضا ه : ساقط من ع || (١٤) للسواد : والدواسا || (١٥) فالأشكال : والأشكال م || فستعلم : + أيضا ع ، ع || (١٦) متضادة : مضادة س ، ه || (١٧) كذلك : + ذلك ع ، ه || أبنة : ساقطة من ن || (١٨) مسميين : قسيتين ب ، ن || متضادان : متضاد س || كان : + قد ن .

كل ذلك من التي لا تجتمع معا . فلو أن أحداً أخذ الابيضاض مقروناً بشرط انحصاف جسم به ، من شأنه أن يقبل البياض ، فأتيت له اسماً ، وكان مثلاً "ب" ، وأخذ اللامبرج على ذلك الوجه ، فجعل باسمه "ج" ، حتى كان الموضوع لا يخلو من أن يكون بياضاً أو يكون "ب" أو مربعا ، أو يكون "ج" ، لما كان يجب من هذا أن يكون "ب" يصير سواداً الذي هو ضد البياض ، أو "ج" ضد المربع الذي لا ضد له . وليس ذلك لأن لا مربع واحد ، أو أشياء كثيرة ، تشترك في أنها لا مربع . وأن الابيضاض هو سواد ، وأشياء أخرى تشترك في أنها لا بياض . فإنه لا تقديم ولا تأخير للكثرة والقلة ، في هذا الباب ، إن كان كونه ضداً ، إنما هو بسبب أن له اسماً محصلاً ، ولا يجماع آخر بإزائه .

ثم الفرد ، إذا خالف الزوج ، فإنما يخالفه ، بأن الزوج هو العدد الذي ينقسم بتساويين ؛ وأن الفرد هو العدد الذي ليس كذلك . نفس كونه عدداً لا ينقسم بتساويين ، ليس يوجب إلا سلباً لمعنى كان في العدد الزوج يقارن غير موضوعه ، بل إنما يقارن جنس الموضوع الذي هو العدد . وقد علموا ، أن هذا القدر لا يوجب الضدية ، ولو قارن الموضوع المشترك ، فضلاً عن جنس الموضوع ، وإن فهم الفردية معنى آخر أزيد من ذلك يقابل الزوجية ، فذلك المعنى ، أكثر أحواله ، إنه معنى مبين لا مشارك في الموضوع . ونحن إذا قلنا : ضد ، لم نذهب إلى هذا ، ولا هؤلاء أيضاً ، وإن غفلوا . فإذن الزوجية والفردية لا يتضادان ، ولا الوحدة والكثرة . واستقصاء القول في هذا في صناعة أخرى .

فإن الجنس الرابع لا مضادة فيه . فإذا كانت إحدى المتضادتين من الكيفية ، فالأخرى التي يباينها الموضوع بالعقاب لابد من أن تكون من الكيفية ، فإن تلك أيضاً تكون

- (١) التي : الذي س ، عا || الابيضاض : الابيض نج ، د ، س ، ع ، عا ، ن ، ه ، عى ||
 (٢) جسم : شبه م || وكان : فان ه || مثلاً : ساقطة من سا || (٤ - ٥) لما كان يجب ... البياض أو ساقطة من د || (٥) . وليس ذلك : وذلك ليس عا || (٦) أو : وجهه ه ||
 وأشياء : أو أشياء س ، ه || (٧) في أنها : فيها س ، م || ولا تأخير : + ولا تأثير عا || في : من عا ||
 (٨) كونه : لونه د ، سا ، عا ، ه || هو : ساقطة من ن || (١٠) وأن : وع || (١١) لمعنى :
 بمعنى م || (١٢) الموضوع : + وقد لا يوجب ع || (١٣) وإن : فان ب ، ع ، عى || للفردية : الفردية
 سا ، ع ، م || يقابل : مقابل ه ، عى || (١٥) هـ : لا : هوس || (١٦) فاذن : فان عا ||
 (١٧) المتضادتين : المتضادتين ب ، عا ، المتضادتين ع || فالأخرى : والأخرى م .

هيئة قارة غير منسوية ، تعاقب هذه تلك . ويتبين لك . ههنا ، هذا بالاستقراء .
كالبياض والسواد ، والحرارة والبرودة ، وغير ذلك .

- ولما كان لأنواع من الكيف أضداد ، يستحيل الموضوع من بعضها إلى بعض
إنسلاخاً من كيفية منها ، وتلبساً بالآخرى ، فتلك الأنواع من الكيفية تقبل الاشتداد
والتنقص مثل الحرارة والبرودة واليبوسة والرطوبة . فإن كان تقبل الأزيد والأنقص ، فإن
حرارة نجمدها أزيد من حرارة ، وبرودة نجمدها أزيد من برودة ، وهذا دأب جميع
الأضداد التي بينها وسائط ، التي ليس زوال الموضوع عن أحدهما ، مقارنا لوجود
الآخر ، بل ربما خلا من الطرفين إلى الوسط ، فهذه الواسطة في حكم أنها معدودة بمحد
الوسط ، لا تقبل التشدد والتنقص كالمعدالة التي هي متوسطة بين إفراطين ، والصفة
التي هي متوسطة بين إفراطين ، إلا أن هذه المتوسطات إذا قرئت بالمادة واعتبرت
في الأشخاص ، لم يعتبر توسطها الحقيقي ، فإن ذلك غير مدرك إلا بالحد . فما قارب
ذلك الحقيقي ، ولم يخرج إلى الطرفين خروجاً يعتد به ، ويظهر أثره ظاهراً فاحشاً ،
فإنه يعد في الواسطة . فذلك قد تكون عدالة زيد أشد من عدالة عمرو ، وإن كانت
المعدالة المطلقة ليست أشد من عدالة أخرى ، فإنها واحدة لا تقبل الأزيد والأنقص
وهكذا حال الصحة ، التي هي توسط ما ، في المزاج وفي هيئة التركيب ، بين أمور
زائدة وناقصة ، فإن الصحة المطلقة واحدة لا تقبل الاشتداد والتنقص ، لكن قد تكون
صحة أصح من صحة ، وذلك بحسب اعتبار صحة زيد وصحة عمرو .

وأما الأمور التي لا أضداد لها ، فإنها لا تقبل الأكثر والأقل ، كالربع ، والمثلث ،
وغير ذلك . ولو أنها كانت تقبل التبريد والتقص ، لكان التبريع يتوجه في القصاص إلى

- (١) هذه تلك : هذه بتلك ب || ويتبين : ويتبين ب ، ع ، هـ ، ي ، ويتبين س ، ما ، ويتبين م ||
(٢) هذا : ساقطة من ع || بالاستقراء : باستقراء ع || (٣) كان : ساقطة من ع || لأنواع :
الأنواع س ، م ، هـ || الكيف : الكيفية ع || أضداد : أضداد ع ، ما ، ي || (٥) والتنقص :
والنقص د ، س ، م ، هـ || فان : كلها س ، هـ || كان : ساقطة من ع ، هـ ، ي ، كلها س ، ع ، ي ||
(٦) نجمدها : ساقطة من ع || (٧) زوال : وقال م || (٩) التي : ساقطة من س ||
(٩ - ١٠) والصفة التي . . . إفراطين : ساقطة من د || (١٠) واعتبرت : اعتبرت ن ||
(١٢) يعد : يعيد د || وإن : ان ب ، د ، س ، ع ، م || (١٦) لا تقبل الاشتداد
والتنقص : ساقطة من د ، س ، ع ، هـ || لكن : ولكن ع || (١٧) اعتبار : ساقطة من س .

ضد ، إذا أمعن صار إليه ، وكان ذلك بعيداً في طباعته عن التبريع ، ومشاركاً له في المادة ،
بعاقبه ، فكان ضداً له . ومع هذا ، فإن التبريع أيضاً ، إذا أريد قربه بالمادة ، لم يتيسر
لإيجاد التبريع الحقيقي ، بل إنما يوجد في المادة هيئة ما هو شبيه به ، وخفى عند الحس
مخالفته له ، فيكون حينئذ تبريع أصح من تبريع ، بحسب أنه تبريع حسي ، لا تبريع
حقيقي . وأما السواد والبياض والجبن والتهور والحارة والبرودة ، فليس يقع ذلك لها
من جهة الحس وخطئه ، بل يكون الوجودان في المادة ، كلاهما حارّتين ، إحداهما
أشد والأخرى أنقص ، ليس كالارباع الحسي ، الذي لا يكون هو بالحقيقة مربعا ،
بل يكون شكلا آخر ، إلا أن خلافه للربيع لا يحس به ؛ ولا كالعدالة ، التي لا تكون
في الحقيقة عدالة ، ولكنها تكون جبنا أو تهورا . إلا أن خاصية مخالفته لا تدرك حسا ،
وإنما يكون الشيء أكثر من شيء ، بعد أن يشاركه في الحد والمعنى بشيء يكون مع
ذلك أشد وأقوى منه . فيجب أن تكون كلتا الحارّتين محرقتين ، مفرقتين ، لكن
إحداهما أشد إحرأقا . فإكان هكذا ، فهو بالحقيقة قابل للأشد والأنقص ، والآخر
فهو كذلك عند الحس . فلذلك ، لا نجد مربعين يقبلان حد التبريع بالحقيقة ، ثم يكون
أحدهما أشد ، والآخر أنقص ، بل إما أن يقبلا على السواء ، وإما أن لا يكون أحدهما
مربعا . ثم بعد هذا مباحث خارجة عن مبلغ الطوق المنطقي . ومن خواص الكيفية ،
التي لا نظان أن شيئا يشتركها فيه ، قبولها الشبيه وغير الشبيه ، وقد بينا الحال فيه فيما
سألف .

(١) ومشاركاً : وكان ع || (٢) فكان : + ذلك س ، ه || أريد : أريد س ||
(٣) هيئة : ساقطة من ع || (٥) والبرودة : ساقطة من س || ليس : + أما س ، ه || لها :
فيها س ، ع ، ع || (٦) جوة : خطا س ، ه || وخطئه : ساقطة من س ، ه || كلاهما : + بالحقيقة
س ، ع || إحداهما : أحدهما س || (٧) بالحقيقة : بالذوة س || (١٠) أن : ما ع ||
الحد والمعنى : المعنى والحد س || بشيء : ساقطة من ه ، ي ؛ + نعم ، ع ، ن ، ه || (١١) منه :
ساقطة من ع || (١٢) والآخر : وأما الآخر س ، ه || (١٣) فهو كذلك : فهو ليس كذلك حامش ع ||
فذلك : فذلك س || التبريع : المربع س || ثم : و ، ع || (١٥) مباحث : + إن شاء الله س ||
ثم ... المنطقي : ساقطة من ع || (١٦) فيه : فيها ه ، ي || الشبيه وغير الشبيه : الشبهة وغير
الشبهة س .

[الفصل الرابع]

فصل (د)

في حل شك يتعلق بمدخلة أنواع من الكيف وغيره ، لأنواع من المضاف

- ولتأمل أن يقول إن أكثر هذه الأشياء التي تتدتمودا في مقولة الكيفية ، فإنها من مقولة المضاف ، كالملكة ، والقوة ، والعلم ، وما أشبه ذلك . والجواب أن هذه الأشياء ، ليست بذواتها من مقولة المضاف ، بل مما قد عرضت له الإضافة ، إذ لها وجود غير ما هي به مضافة . لأنه وإن كانت ماهياتها مقولة بانقياس إلى غيرها ، فإنها لا يجب بذلك أن تكون من مقولة المضاف . إذ قد احتاج الرسم الموجب لذلك ، كما علمت ، إلى دعامة أخرى ، وتغيير يلحق به ، حتى يصير خصاً بالمقولة . وكذلك قد علمت أن الجواهر ، كان يظن ببعض نوعياتها ، أنها من المضاف لهذا الرسم ، فلما حصل الرسم ، علم أنها ليست من المضاف ، وذلك حين كان لها وجود يحصل مخصص ، لم تكن به من المضاف ، إذ كان ذلك الوجود لها شردا . وأنت تجد مثلاً في ذلك في العلم ، فلو كان العلم لذاته تقال ماهيته بانقياس إلى غيره ، ووجوده الذي يتقزم به من كل وجه ، ولم يكن كيفية يلزمها إضافة ، وله وجود أنه كيفية ، ويلحقها وجود هوية مضاف ، لكان إذا حصل العلم ، وخصص أثر ذلك في تخصيصه كونه مقول الماهية بالقياس .

(٣) شك : شكوك ع ، ع ، هـ || يتعلق : يتعلق س ، س ، ن ، ع ، ي || (٤) عددتمودا : عددتها ع || (٥) الكيفية : الكيف ع || من : ساقطة من م || (٥) والل : أو العلم س || والجواب : فالجواب هـ || (٦) عا : بما هو || قد : ساقطة من د ، س ، ع ، ن || (٦) له : لها هـ || (٧) به : ساقطة من س || (٨) فإنها : ساقطة من ع || لذلك : لذلك د ، س ، ع ، م ، ن ، هـ ، ي || (٩) كما : + قد || وتغيير : وتغير س || يصير : ساقطة من س || وكذلك : ولذلك هـ || (١٠) الرسم : الاسم س || (١١) علم : عل ع || (١٢) مخصص : مخصص ع || مثلا : في : مثل س ، ع ، ع ، ن ، هـ ، ي || (١٤) كيفية : كيفيته ع || وله : قد ن ، لها هـ || انه : أنها س ، هـ ، ساقطة من ع || (١٥) هوية : هي به س ، هوية س ، هـ || مضاف : مضافة س || تخصيصه : تخصصه ما .

لكن ليس الأمر كذلك ، فإن نوعيات العلم ، كالنحو ، لا تقال ماهياتها بانقياس إلى غيره في حد تخصيصه ، بل من جهة معناه الأعم ، ودوكونه علماً . فلا يقال : النحو نحو بشيء ، بل يقال : إن النحو علم بشيء كما كان هناك لا يقال إن هذا الرأس ، هو هذا الرأس لشيء ، بل يقال هذا الرأس رأس لشيء . فإذا كان هذا يتركب هناك ، أن هذا الرأس مخصص من ذلك الرأس من حيث وجوده ، الذي ليس به مضافاً ، بل عارضة له .

الإضافة ؛ حتى إن هذا التخصيص يتعزى عن موافقة تخصيص الإضافة بإزائه ، بل يلزمه من الإضافة ما لزم الطبيعة العامة ، التي تلحقها الإضافة ، كالرأسية . وكذلك ههنا ، إنما صار النحو جزءاً من العلم ، من حيث العلم كيفية ، ولذلك لم ينبع من الإضافة إلا ما لحق جلسته أولاً ، وكان هذا التخصيص ليس من جهة ما لحقه من الإضافة ، بل من جهة الوجود الخاص كأن كيفية ما تكون هيئة في النفس ، وصورة مجردة عن المادة ، هي مطابقة لأمر من خارج ، فيكون عاماً لهيئات وصور في النفس مجردة ، كلها تشترك في هذا الحد ، ولا تختلف فيه . فتشترك أيضاً في أنها مطابقة لأمر من خارج ، لا لأجل خصوصيتها ، بل لأجل أن هذا المعنى تارض أولاً للمعنى العام لها ، فلو كانت تخصص تخصص المضاف الذي لا وجود له إلا أنه مضاف ، لكان يجب أن تكون الإضافة تلحقها لتخصيصها ، فإذا قد بقي مخصصها في حد تخصيصها غير مضاف ، فإنه وجود غير مضاف .

فإذا كانت النوعيات ليست من المضاف في ذواتها ، بل لها وجود خاص ، وإنما المقول ماهيته بانقياس ، هو الجنس الذي لأجله يقال كذلك للنوع ، وفي حد تخصصه

(٢) الأعم : للأعمع || يقال : + إن س || (٣) بشيء : لشيء د ، ع ، ح || بل
بشيء : ساقطة من د || (٤) فإذا : فاذس ، سا ، ع ، م ، ن ، هـ ، ع ، ي ، فان عا || هناك :
هناك م ، ن || شخص : تخصص س || (٥) عارضة : عارض س || (٦) تخصيص : تخصص عا ||
إزائه : إياه س ، هـ || (٧) لزم : يلزم س ، هـ || وكذلك : ولذلك ب ، فكذلك س ، ع ||
ههنا : هنا ع || (٨) جزء : جزئان هـ ، ع || إلا : ساقطة من س || ما : + كان ع ||
(١٠) المادة : المواد س ، هـ || هي : وهي ب ، ساقطة من هـ || (١٢) فيه : ساقطة من س ||
تشترك : وتشترك هـ || لا : ساقطة من م || (١٣) فلو : ولود (١٤) الإزالة : كل الإزالات ن ||
تخصيصها : تخصصها ب ، لتخصيصها ع ، ع ، ن ، + كل م || تخصيصها : تخصصها عا || (١٥) فانه :
فلهاب ، د ، ع ، قه : س ، سا ، عا || (١٨) تخصصه : تخصيصه س || وكان : فكان ب .

لا يقال ؛ وكان للتوحيات وجود ليست به مضافات بنفسها أيضاً كذلك ، وإن عرضت له الإضافة فليس من المضاف بذاته ؛ فإنه يستحيل أن يكون الجنس داخلياً بذاته في مقولة ، ثم تكون أنواعه في ماهيتها غير داخلية في تلك المقولة . وهل المقولة إلا جنس الجنس ، وهل صورة المقولة إلا هذه الصورة ؟ فينبئ إذن ، أنه لما لم يكن النحو من المضاف ، فليس العلم من المضاف ، إلا على أنه عارض له المضاف عروضاً لازماً ، لا على أنه نوع من المضاف .

ولا بأس أن يدخل الشيء في مقولتين ، على وجهين ؛ أما في أحدهما ، فبالذات ، على أنه نوع له . وأما في الآخر ، فبالعرض ، على أنه موضوع لعروضه له . فهكذا يجب أن يفهم هذا الموضوع ؛ ولا تلتفت إلى عمى قلوب هؤلاء الذين يظنون أن الشيء يكون في جنس وأنواعه في جنس مباين له . والعجب أن هؤلاء قد نسوا أن هذا الرسم المذكور للمضاف ، وهو أنه الذي ماهيته مقولة بالقياس إلى غيره ، رسم قديم ، لأنه كان يدخل في المضاف ما ليس من المضاف ، وأنه يحتاج إلى زيادة وثاقفة ، وبين هذا الموضوع قريب من ثلاث ورقات ، حتى جاءوا وسلموا أن العلم داخل في المضاف بطبيعته ، على أنه نوع من المضاف وأنواعه ليست تحته . فليزعم أن هؤلاء هذا الشك ، ونسوا أن مثل هذا الشك ، قد سلف ذكره في الجواهر أيضاً ، فكان حل الشك في آخر الأمر يوجب ، أن ما تخصص ١٥ فزال كونه مقولاً بالقياس إلى غيره ، دل ذلك منه على أنه ليس من مقولة المضاف ، وعلى أن الحد الثاني ، المحصل المحقق ، الذي للمضاف ، غير مقول عليه . ونسوا أن الشيء ، إذا قيل على الشيء قول المقول على الموضوع ، وقيل هذا المقول عليه كذلك على ثالث ،

(١) به : هي بها ع ؛ هي به ه || بنفسها : بجنسها عا ، م || عرضت : عرض س || (٢) بذاته : بذاتها || (٣) على : ساقطة من ب ، د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ع || أنه عارض له المضاف : ساقطة من سا || عروضا : ساقطة من سا ، ع ، م ، ه ، ع || (٤ - ٥) لازماً لا على : لازماً على ن || (٦) أما في أحدهما : أما أحدهما ه || (٧) على : وعلى س ، ه || وأما في الآخر : والآخر د ، سا ، م ، ن ، ع || (٨) على : وعلى ه || (٩) قلوب : قلب س || (١٠) أنه : ساقطة من س || (١١) مقولة : ساقطة من ع || كان : + قد ن || من : في ه || (١٢) وثاقفة : وثاقفة ع ، ع || قريب : ساقطة من عا || من : ساقطة من ب ، د ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ع || ثلاث : ثلاثة س || (١٣) داخل في : ساقطة من سا || المضاف : مضاف سا || (١٤) فكان : وكان س || حل : حل م || ما : ساقطة من س || (١٥) مقول : المقول ما || عليه : عه .

فإن الأول يقال على الثالث كذلك ؛ ونسوا أنهم كانوا يفهمون من المقول على الموضوع ، أنه يجب أن يكون ذاتيا مقوماً للماهية ، فلم يعلموا أنه إذا كان المضاف جنساً للعلم ، كان مقوماً لماهيته ؛ ثم العلم ، جنس للنحو ، ومقومٌ لماهية النحو ، ومقومٌ للماهية لمقوم الماهية مقومٌ الماهية . فكيف يتقلب النحو من جنة المضاف حتى يذهب إلى كيف الكيفية ؟ سواء كان تأويلهم المقول على الموضوع حقاً أو لم يكن . ونسوا أنهم علموا ، أن الأشياء المتباينة الخواص ، لا يحمل شيء منها على آخر ، فإذا كان كل نحو في ذاته ، وماهيته ، محمولاً عليه الكيف ، ولا شيء من الكيف يقال عليه المضاف في ماهيته على أن لا يكون له وجود ، إلا ما هو به مضاف لا على أنه لا يعرض له الإضافة ، أنه يلزم من ذلك أن يكون لا شيء من النحو يقال عليه المضاف في جوهره ، وكل علم عندهم نوع من المضاف ، فيقال عليه المضاف في جوهره ، فيلزم أن لا شيء من النحو يعلم ، وهذا خالف . ١٠

لكنه لا يجب أن تلفت إلى هؤلاء ، بل تفهم أن ما قيل في قاطيغورياس ، كان الغرض فيه ما أومأنا إليه . لكن ، لقائل أن يقول : إن حكم النحو حكم العلم ، فإن النحو نحو بالقياس إلى شيء هو إعراب اللغة . والجواب عن ذلك ، أن إعراب اللغة ليست ماهيته ، من حيث هو إعراب اللغة ، مقوله بالقياس إلى النحو ، فكيف يكون النحو مضافاً إليه ؟ والمتضايقان كما علمت ، كل واحد منهما ، مقول بالقياس إلى الآخر ، لكن إعراب اللغة ، مقول بالقياس إلى النحو ، من حيث هو معلوم ، حتى لو كان إعراب اللغة موجوداً ألف سنة ولم يعلم لم يكن مقولاً بالقياس إلى النحو . فإذا كان كذلك ، فقابل المعلوم ، من حيث هو معلوم ، العلم أو العالم من حيث هو

(١) فإن الأول : فالأول : سا || (٣) لماهيته : لماهية العلم س ، ه || النحو : الجوس ، ه || (٤) النحو : والنحو سا ، م || جنه : حه م || حتى : حين ع || كيف : كنف ب ، د ، س ، ساقطة من ع || (٥) ونسوا : ساقطة من س || (٧) من الكيف : + عا د ، ن || (٨) لا : ساقطة من ن || ما هو : ساقطة من س || (٩) أن : أنه م ؛ أن لا د ، عا ؛ أنه لا سا ، ع ، ي ؛ أنه بأن ه || (٩) نوع : نحو سا || (١٠) وهذا : هذاب ، د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه || (١١) لكنه : لكن س || يفهم أن ما قيل : يفهم ما قيل ع || كان : فإن س ؛ وإن ع || (١٢) فيه : ساقطة من سا || يقول إن حكم : يقول حكم د ، سا ، م || (١٣) والجواب : فالجواب س || (١٤) فكيف : وكيف د || (١٥) النحو : + أبعاع || واحد : ساقطة من د ، س ، سا ، ما ، م ، ن ، ه || (١٧) موجودا : موجود س || (١٨) كذلك : ساقطة من د ، ن .

علم ، فلما لحق إعراب اللغة المعلوم ، فصار إعراب اللغة معلوماً ما ، صار بإزائه هيئة نفسانية ، هي علم .

- فالمهيئة النفسانية التي هي علم ، حملتها مقولة بالقياس إلى هذه الجملة ، وإذا فصلت الهيئة ، نالفت إلى كونها هيئة ولم يلتفت إلى ما عرض لها من إضافة إلى خارج صار بها علماً ، كان وجوداً غير مضاف . وكذلك إذا التفت إلى إعراب اللغة ، وفصلت عنه ٥ كونه مطابقاً له هيئة نفسانية ، حتى زال عنه أنه معلوم ، كان وجوداً غير مضاف . وكذلك هذا الرأس : فإنه من حيث هو رأس ، مضاف إلى البدن من حيث هو ذورأس . وإذا اعتبر الجوهر المشار إليه ، ولم يجب أن يركز النظر إليه من حيث هو هذا ، نظراً في أنه رأس ، كان له وجود خاص ، وكذلك في جانب ذى الرأس . نعم الإضافة اللاحقة هناك ، لازمة للهيئة التي في النفس ، وايسست لازمة للرأس ؛ فكذلك الرأس نفسه إذا ١٠ حصل لم يجب تحصيل الآخر .

- وايس إذا قلنا : إن أحد المضامين الحقيقيين ، إذا عرف بالتحصيل ، عرف الآخر بالتحصيل ، لزم عكسه ، أن كل ما لزم العلم بتحصيل مضايغه ، عند العلم بتحصيله ، فهو مضاف حقيق ، بل قد يكون هذا في المضاف الحقيقي ، ويكون أيضاً فيما لا ينفك ١٥ عن ملازمة الإضافة له ، فإن ذلك إنما أورد هناك ، ليس لأن يبين أن كل ما كان ذلك شأنه ، فهو مضاف حقيق ، بل أن يبين ، أن ما ليس ذلك شأنه ، فليس مضافاً حقيقياً ، فيزول الشك المذكور في الجواهر ، وكان تصحيحه واحتجاجه ، يتوجه إلى أن المضاف الحقيقي الذي وجوده هو أنه مضاف ، إذا عرف بالتحصيل ، عرف كذلك مضايغه . وكان الجوهر وأشياء أخرى عدت ليس كذلك ؛ فنحل الشبهة .

(١) معلوماً : معلومة س ، سا ، عام ، هـ || ما : ساقطة من ب ، د ، ساع ، ع ، عام ، ن ، ي || (٢) فالهيئة : نالعلم سا || علم : ساقطة من س ، ن || (٣) نالفت : والفعت عا (٥) وفصلت : وفصل د || عنه : عناد ، س ، سا ، عام ، هـ || (٦) كونه : كونها س ، سا ، عام ، هـ || له : لها س ، سا ، عام ، هـ || عنه : عنها س ، سا ، عام ، هـ || أنه : أنها ساقطة من سا ، عا ، م ، ن || (٨) المشار : المضاف ب || (٩) ثم : ساقطة من س || (١٠) لازمة : ساقطة من س || للهيئة : للهيئة د || وكذلك : ولذلك عا || نفسه : نفسه ساقطة من س ، ن || (١١) تحصيل : يحصل م || (١٢) ليس : لئى عا || (١٥) لأن يبين : لا ليين || (١٧) الشك : + المشهور عا ، ي || وكان : إذ كان س || واحتجاجه : واحتجاجه د || (١٩) وكان الجوهر ... الشبهة : ساقطة من عا || (١٩) فنحل : فنحل ب ، ن ، هـ ، عا ، ساقطة من د ، س .

فإنه ما أورد مورد ذلك البيان بيانه وحجته إلا على هذا ، ولم يتعرض لمكسه ، ولا زم أن هذه خاصية للمضاف الحقيقي وحده بوجه من الوجوه ، ولا كانت له إلى ذلك حاجة ، بل إلى هذا على ما بينا . وأضاف إليها ، أن الرأس وما يجرى مجراه ليس كذلك ، فانتج أنه ليس من المضاف الحقيقي ، وقد بينا ذلك الموضع على ما يجب .

[الفصل الخامس]

فصل (هـ)

في الأين وفي متى

وأما الأين ، فإنه يتم بنسبة المتمكن إلى المكان الذى هو فيه ، وحقيقته كون الشيء في مكانه . وقد علم ، فيما سلف ، أنه كيف يباين المضاف . وهو جنس لأنواع .
 ١٠ فإن الكون فقد أين ، والكون تحت أين ، والكون في الهواء أين ، وفي الماء أين . ومن الأين ما هو حقيقى أولى ، وهو كون الشيء في المكان الحقيقي له ؛ ومنه ما هو ثان غير حقيقى ، مثل كون الشيء في المكان الثانى الغير الحقيقي ، كقولهم في السماء وفي الماء . ولا يكون جسمان موصوفان بأين واحد بالعدد ، والأين أول حقيقى ، ويكوفان موصوفين بأين واحد بالعدد والأين ثان غير حقيقى ، بكسمين يكونان في السوق معا . ١٥

ومن الأين ما يكون مأخوذاً بذاته ، ككون النار فوق ، على أنه في باطن سطح السماء ، ومنه ما هو عارض له ، ككون الحجر في الهواء . وربما كان في الأين إضافة ، ككون الهواء فوق ، بالقياس إلى الماء ، لأنه في مكان هو أقرب إلى فوق ، من مكان الماء .

(١) مورد : مورد د || إلا على : الأمل س ، م || (٢) لضاف : المضاف ع || (٣) فانتج : فان بخ ، د || على : ساقطة من د || (٧) في : ساقطة من س ، ه || (١٢) مثل كون : لكون ع || (١٣) جسمان : جسمين م || (١٤) ويكوفان : + غيرى || الأين : ساقطة من م || (١٥) سا : ساقطة من ن || (١٧) له : مثل من ؟ مثله ه || (١٨) فوق : فوق س .

والأين منه جنسي وهو الكون في المكان ؛ ومنه نوعي كالكون في الهواء ؛ ومنه
مخصصي ككون هذا الشيء ، في هذا الوقت في الهواء ، وهو مكانان ، أو مثل كون
هذا الجسم في هذا المكان الحقيقي المشار إليه .

- وقد زعم بعض المتقدمين ، أن الواحد من الأين قد يوجد فيه جواهر كثيرة ، كمدة
في السوق . وقد غلط وأجاب به بعض الحلت بما أعبر عنه ، قال : إنه ليس الأمر كذلك ،
فإن الأين الحقيقي لا يوجد فيه هذا المعنى ؛ وأما الأين الغير الحقيقي كالكون في السوق ،
فليس هو نفس السوق ، فإنه وإن كان لابد من أن يكون السوق مكاناً ثابتاً مشتركاً فيه ،
فليس الأين هو السوق ، بل كون زيد في السوق ، هو الأين ، وهو صفة لزيد بها زيد
كائن في السوق . وليس بها بعينها عمرو كائناً في السوق ، وإن كان السوق واحداً ،
متسببة زيد إليه ، من حيث هو زيد ، غير نسبة عمرو غيرية بالعدد، وهذا كاليابض ، فإنه
وإن كان يتحد بالتويع ، فقد يتكرر بالعدد .

ثم أن بعض المتحذلقين ، أعان المتقدم ، ولم يرض بهذا الجواب ، فقال : ليس حال
الأين كحال اليابض ، لأن اليابض الذي في زيد ، إذا عدم ، لم يجب أن يعدم الذي
في عمرو ، وأما السوق فيكون واحداً للجماعة .

- وحسب أنه عمل شيئاً ، إذ أَرَأنا أن السوق واحد ، فإن كان السوق هو الأين ، كان
السوق كوناً في المكان لا مكاناً ، وكان الشيء إذا سئل عنه أين هو ، فيصلح أن يقال :

(١) كالكون : ككون د || (٢) ككون : كالكون ع || هذا الشيء . . . أو مثل كون :
ساقطة من ع || (٣) الحقيقي : ساقطة من ع || (٤) أن : ساقطة من د || الأين : الأمرين ع ||
فيه : في س ، ع ، ع ، ع ، ع ، ع ، ع ، ع || كثيرة : ككون س ، ع ، ع ، ع ، ع || كمدة : عدة س ، ع ،
ع ، ع || (٥) وأجابه : فأجابه ع || الحدث : الجذب م || أعبر : اعتبر ع ، ع || (٦) الحقيقي :
لا يوجد فيه هذا المعنى س || (٨) وهو صفة : وصفة د || (٩) بينا : بينه ع || (١٠) هو : ساقطة من
د ، ع || خير : ساقطة من د || غيرية : غيرته د ؛ وعبرته س ، ع ، م ؛ ساقطة من ع || وهذا : ودوب ||
(١١) يحد : متحداب ، ع ، ن || قد يتكرر : متكرر ؛ قد كثرع ؛ قد يتكرر س ، ع ، ع ؛ فينتكر
د ، س ، ع ، ع ، م ، ن || (١٢) أعان المتقدم : ساقطة من ع || (١٣) اليابض : فإن : الأبيض فإن س ||
(١٥) إذ : إذا د ، س ، س ، ع ، ع ، م ، ن ، ه || فإن : وإن ه ؛ ساقطة من س ، ع ، ع ، م ،
ع || كان : أكان ع ، م ، ن ، ه || (١٦) كونا : كون ب ، د ، س ، ع ، م ، ن ، ع .

سوق ، لا أن يقال : في السوق . فإن كان الأين هو كونه في السوق ، فزيد يبطل عنه بطلان كونه في السوق ، وإن لم يبطل كون عمرو في السوق ، فهو كاليابض أيضاً .
وتقول : إن الأين فيه مضادة ، كما في سائر المقولات ، فإن الكون في المكان الذي عند المحيط ، هو مقابل للكون في المكان الذي عند المركز ، لا يجتمعان ؛ فهما معنيان ، وقد يوجد لهما موضوع واحد يتعاقبان عليه ، وبينهما غاية الخلاف . وإذا قد يصار من أحدهما إلى الآخر قليلا قليلا ، ويكون المصيران متضادين ، ويكون هناك أين متوسط بينهما ، وأيون أقرب من الطرف الفوقاني في حد الفوقية ، وأيون من الجهة الأخرى بالخلاف ، فيكون في طبيعة الأين من جهته ، لا من جهة جنسيته ، بل من حيث خواص نوعيته . وإضافتها أيضاً ، أن يقبل الأشد والأضعف . فإن أينين كليهما فونان ، وأحدهما أشد فوقية ، فعلى هذه الجهة يمكن أن يقع فيها الأشد والأضعف . وأما الكون « فوق » مطلقاً أو « تحت » مطلقاً ، والكون في أى حد شئت ، مطلقاً ، والكون في المكان مطلقاً ، فلا يقبل ذلك أشد وأضعف . وفي الكيفية أيضاً ، فإن السواد الحق لا يقبل أشد وأضعف ، بل الشيء الذي هو سواد بالقياس عند شيء ، هو بياض بالقياس إلى آخر . وكل جزء من السواد يفرض ، فلا يقبل الأشد والأضعف في حق نفسه . ويجب أن يتك هذا ، في هذا الموضع ، بل له مكان أليق به من الفلسفة .

فإن لقائل أن يقول ، إن السواد ليس من حيث هو مضاف ، يقبل الأشد والأضعف بل لطبيعة كفيته ، وأما الأين ، فإنما يقبل ذلك ، من حيث إضافة تعرض لأينته ؛ وهو

(١) عه : ساقطة من س ، سا ، عا ، م ، هـ || (٢) يبطلان : يبطلانه هـ || أيضا : إذا سا || مضادة : + كما ع || (٣) سائر : بعض د ، ن || التي : ساقطة من ن ، + حو هـ || (٤) المحيط ... عند : ساقطة من سا || فهما : وهما د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، هـ ، ي || (٥) يتاقبان : متاقبان د ، م || عليه : فيه د ، س ، عا ، ن ، هـ ، ي || (٦) متوسط : متوسط ع || (٧) وأيون : وأقول ع || (٨) جهته : جهة ع ، عا ، ي || جهة : حيث س : هـ || (٩) وإضافتها : وإضافتها ع || فإن : مثل هـ ، ي || (٩) كليهما : كلاهما س ، سا ، عا ، هـ || (١٠) فيها : بها ع || فوق : ساقطة من د ، س ، م || (١١) أوتحت مطلقا : ساقطة من ع || (١٢) فلا : لا ع ، ي || أشد وأضعف : الأشد والأضعف س || (١٣) دو : وهوس ، سا ، عا ، م ، هـ || آخر : شيء هـ || هو بياض بالقياس إلى آخر : ساقطة من س || (١٤) يفرض : يفرض هـ || في : من ع || (١٧) كفيته : كيفية د ، س ، عا ، ع ، عا ، م ، هـ ، ي .

قرب وبعد من الطرف . ثم إذا اشتغلت بتوضيح الحق في جميع هذا ، كان خروجاً إلى صناعة أخرى . فلنسلم الآن لهذا القائل ، إن الأين إنما يقبل من حيث هو مضاف ، لامن حيث هو أين ، ولترك القول في أمر السواد والبياض منهما .

- وأما ” متى “ فإنه أيضاً نسبة ما للشيء إلى الزمان ، وهو في كونه في نفسه أوفى طرئه ، لأن كثيراً من الأشياء يقع في أطراف الأزمنة ، ولا يقع في الأزمنة ، ويسأل عنها : ” متى “ ، ويجاب . وإذا نسب الشيء إلى الزمان ، فإما أن ينسب إلى زمان أول مطابق له ولا يفضل عليه ، كقولهم : كان هذا الأمر وقت الزوال ؛ وإما زمان أعم من ذلك يكون نظير السوق في الأين ، كقولهم : كان هذا في سنة كذا ، ولم يكن في جميع السنة ، بل في جزء منها . وليس الزمان المطابق ، كالمكان المطابق في أنه لا يشارك فيه في النسبة إليه ، بل الزمان الواحد الحقيقي المعين ، تنسب إليه أشياء كثيرة ، فيكون كل واحد منها فيه على سبيل المطابقة . لكن مع ذلك ، فإن كل واحد كائن فيه ، تكون هي نسبة الخاصة إليه ، التي لو عدمت لبقيت نسبة خاصة للآخرى ، وإن كان المنسوب إليه واحداً نظير ما قلنا في النسبة إلى السوق ، ولا نحتاج أن نظول بذكر ما قاله المتقدم المذكور في ” متى “ ، وفيما هو جوابه ، فإنه إذ قال ما قال في المكان ؛ فهو قوله في الزمان .
- أقول : وقد هزل فاضل المتأخرين في ” العبارة “ عن ” متى “ الخاص تهويلاً مفرطاً ، فقال : إن ” متى “ نسبة الشيء إلى الزمان ، الذي يساوق وجوده ، وتنطبق نهايته على نهايتي وجوده ، أو زمان محدود ، هذا الزمان جزء منه . وذلك أنه ذكر نهايتي وجوده ، فلما أن يعنى به نهايتي مقداره ، أو نهايتي حركته ، أو نهايتي زمان وجوده ، أو

(١) بتوضيح : بانفصال س ، م || (٢) لهذا : إل هذا ما || (٤) وهو : هي د || في قسه : فيه قسه ب ، د ، س ، س ، ع ، ع ، م ، ه ، ي || (٥) ويسأل : يسأل ه || (٧) ولا : لا ع ، ه || (٨) سنة : نسبة س || (٩) السنة : النسبة س || بل في جزء : بل جزء ع || المطابق : المطلق م || (٩) في : ساقطة من ع ، ي || (١١) فيه : فيها س || نسبة : سبه ب ، ع ، ع ، ن ، ه ، ي || (١٢) التي : إليه س ، ساقطة من ع || خاصة : خاصة س || للآخرى : الأخرى س || (١٣) قلنا : قلنا ع ، ه || (١٤) جوابه : جواب س || إذ : إذا د ، ع ، ن || قوله : له س ، ع ، ه || (١٥) فاضل المتأخرين : اسكندر الأفردبسي || (١٦) التي يساوق وجوده وتنطبق : التي تنطبق س ، ع ، م || (١٧) عل : عل د || أنه : لأنه س || ذكر : هـ أن ه .

نهائى متاه ونسبته إلى زمانه فن عنى نهائى مقداره، فليس ينطبق عليهما نهائيا زمانه، وإن عنى نهائى حركته، فيخص بذلك المتحرك المتصل بالحركة أو بالحركة نفسها، وليس الغرض متجها إلى هذا وحده، وأما نهائيا زمان وجوده حاصلا، فلا ينطبق عليهما نهائيا زمانه، بل هما، وأما نهائيا النسبة، فيمكن أن يجعل له وجه تأويل، فيقال: إن معناه أن متاه، هو نسبته إلى زمان تنطبق نهاياته على نسبته له إلى نهائى هذا الزمان، ثم لا نسبة له قبل أولها ولا بعد آخرها إليه. فيجب أن يفهم قوله على هذا الوجه. لكن نسبة الشيء إلى "الآن" الذى يفارقه عسى أن يظن بها أنها ليست من مقولة "متى" بذاتها، فإن كان ذلك كذلك، فكان هذا الرسم غير صحيح، وذلك لأن كون الشيء فى آن ما، لا يعمل عليه هذا الحد، وهو من مقولة "متى"، لكن الحق أن "الآن" لا يصح إليه نسبة مقولة، بمثل أن يكون بها جواب "متى" إلا أن يشار إلى الذى يتحدد بذلك "الآن" فيكون للشيء نسبة إلى الزمان، لا على أنه فيه بل على أنه فى طرفه، ومع ذلك يكون "آنا".

فهذا يفسد ما قاله هذا الفاضل، اللهم إلا أن يحكم بأن النسبة إلى الآن ليست من مقولة "متى"، لكننا لا مقولة لها تليق بها غير هذه المقولة، ولا نعلمها غير داخله فى مقولة أصلا، ثم بعد هذا يظن كأن الاشتغال به يخوض بالمبتدئ فيما لا يعنيه.

واعلم أنه كما لم تكن الإضافة معنى مركبا يوجب تركيبه ترديدها بين شيئين، إذ لم يكونا جزأين منها، بل كانا أمرين خارجين عنها، حين تتعلق بهما، كذلك الأين "ومتى" لا يجب أن يظن فيهما تركيب، بسبب أن لكل واحد منهما نسبة إلى شيء، فإن النسبة،

(١) ونسبته : ونسبة د، س، م || (٢) فيخص : تنص د، س، س، ع، م، ن، م || (٣) متجها : متباد || (٤) إن : ساقطة من ع || (٥) نسبته : نسبة س || (٦) له : لها س || آخرها : آخرها س || (٧) أنها : ساقطة من د، م || (٨) ليست : ساقطة من ع، د || (٩) لأن كون : لا يكون م || آن : إن د، س، م || (١٠) لكن الحق : يكون آنا : ساقطة من ع || لا يصح : يصح س، س، ع، ع، م، ن، م، د، س || مقولة بمثل : مقولة بمثل س || (١١) أنه : أن س || فى : ساقطة من س || آنا : آنا، د، آنا، س، ع، آنا، م، د، س، د، س، ع، م || (١٢) اللهم : القوم د، س، س، ع، ع، م، ن، د، س || (١٣) المذولة : ساقطة من س || هذه المذولة ولا : ساقطة من س || ولا نعلمها : نعلمها س، ع، م، د، س || (١٤) يظن : نظر ع، م، ن، د، س || (١٥) تركيب : تركيب س، م || إذ : إذ أن || كانا : ساقطة من س || (١٦) حين تتعلق : هى متعلق ب، د، س، ع، ع، م، ن، د، س || (١٧) فإن : وأن ب، د، س، ع، م، ن.

ليست المنسوب ، ولا المنسوب إليه جزء منها حتى تكون الجملة هي النسبة ، فتكون النسبة حيثئذ جزءاً لذاتها ، إذ الجملة تحصيل جملة من الأشياء ومن الجمع نفسه ؛ فيكون الجمع كالصورة ، وهما كالعادة ، والمجموع كالمركب ، والجمع جزء من المركب ، كالصورة ؛ وإذا هذا عال ، فليس الأين ، ولا " متى " ، مركباً .

[الفصل السادس]

فصل (و)

في باقى المقولات العشر

وأما « الوضع » ، فقد تبين لك أنه اسم يقال على معاني ، وأن الذى هو المقولة .
فهية تحصل لتتام أو الجملة ، لأجل نسبة تقع بين أجزائها وبين جهات أجزائها ، في أن يكون لبعضها عند بعض مجاورة المعتبر بجزئيته لا ذلك فقط ، بل يخاف مع ذلك باقياً ١٠
إلى أمور غير الموضوع المعتبر بجزئية ، إما إمكانية حاوية وإما مستكنات محوية وجهات ، وهذا كالقيام ، والقعود ، والاستلقاء ، والانبطاح .

ولا أحتاج أن أزيدك على ما سلف بياناً وشرحاً وتفصيلاً وتطويلاً ، بل اعلم أن « الوضع » قد يكون فيه تضاد ، فإن الهيئة الحادثة من وضع ، نصير الأجزاء لها إلى جهات مضادة لجهات أخرى ، هي دية مضادة للهيئة المخالفة لها ، كالاستلقاء ، والانبطاح . ١٥
وذلك إذا كانت الأجزاء لا تتخالف بالعدد فقط ، بل بالطبع . ومثال هذا ، أن

(١) جزء : جزءا ، هـ || (٢) تحصيل : تحصيل ب ، د ، ع ، هـ ، ن ، هـ ، ي || الجمع : الجمع د
(٧) باقى : باقى س ، هـ ؛ الباقى د || العشر : العشر || (٨) وأن : وأما ع || وأن الذى : والذى د ||
(٩) هوية تحصل : فهو يحصل ع || أو الجملة : أى الجملة ن ؛ أو أن الجملة ع || أجزائها وبين : أجزائها
ومن د ، سا ، ع ، ع || (٩) أجزائها : أجزائها ب || (١٠) المعتبر بجزئيه : ساقطة من ع || ذلك : ذلك ب ،
كذلك س || بالقياس : ساقطة من ن || (١١) نير : عن د || بجزئيه : بجزئيه د || محويه : +
وبالجملة س ، ع ، هـ || وجهات : جهات س ؛ وله جهات ع || (١٢) والاستلقاء : والاستلقاء ع ؛
(١٤) قد يكون : ساقطة من ب ، د ، سا ، م ، ن || الحادثة : الحاصلة سا || من : ساقطة من ع ||
جهات : جهة ب || (١٦) بالطبع : وبالطبع ع || ومثال : ومثال سا .

المكعب الذى له ست جهات ، لا اختلاف فيها إذا وضع وضعا حتى صار هذا السطح منه « فوق » ، وهذا يمينا وهذا شمالا ، وكذلك إلى آخره . ثم غير حتى صار هذا الذى هو « فوق » ، هو « تحت » ، والذى هو « تحت » هو « فوق » ، فإن حال جملة الموضوع ، فى تناسب ما بين أجزائه ، مغفظة واحدة بالعدد ، ووضعه ، لا يتخالف الوضع الأول بالتنوع بل هو كما كان ، لكن هذا الوضع يخالف لذلك بالعدد ؛ وأما هيئة الجملة فمحفوظة ، ولا يتخالف الوضعان بالحد ، بل بالتخصيص الجزئى ، وذلك لأن الجهات ، هى التى كانت بأعيانها ، والأجزاء والأطراف التى تليها هى مثل التى كانت لا تتخالفها بأنواعها بل بأعدادها .

وأما لو كان بدل المكعب المتشابه الأضلاع ، شجرة ، أو إنسان ، فنصبا على ساقيهما ثم قلبا ونكسا ، فإن حد الأمرين يخالف . فإن حد الأول وضع وهيئة حاصلة للشيء من حصول ساقه كذا وحصول رأسه كذا ، وحد الثانى يخالف لذلك ، لا بسبب أن الساق والرأس إنما يتخالفان بالعدد فقط ، بل هما يتخالفان أيضا فى المعنى والطبيعة . فإذا كان حد الهيئتين متخالفين ، وبينهما غاية الخلاف ، وموضوعهما واحد ، فهما متضادان . وأما هنالك وإنما كان تخالف الخصوصية الجزئية دون الحدود ، إذ كان سطح ما منه « فوق » فصار « تحت » وصار الآخر « فوق » ؛ وذلك السطح ، إنما يباير السطح الآخر بالعدد ، مغايرة ليست فى حدين ، والأضداد هى التى لها طبائع متباينة ، وحدود متخالفة ، وتختلف بالزوعية لا بالشخصية . وكما أن الجسم لا يجتمع فيه اليباض الحادث أمس ، من حيث هو ذلك اليباض الأمس ، واليباض الحادث اليوم ، من حيث هو هذا اليباض ، وهما

(١) السطح : السطح س ، سا ، م || (٢) يمينا وهذا : ساقفة من م || (٤) مغفظة : ساقفة من ع || ووضعه : منه د ، سا ، م || (٦) بالحد بل : بالحدين س || (٦-٨) وذلك ... بأعدادها : ساقفة من ع | (٩) إنسان : أفان د ، سا ، م || نصبا : نصب سا ، هاد ، م || ساقفها : ساقفها ع ، ع || (١٠) فلما : فلما د ، سا ، م || ونكسا : ونكسا ، م || ودئية : دئية ع ، م || (١١) كذا : أرى || (١٢) هما : وهما || يتخالفان : متخالفان س ، ن ، ه || أيضا : ساقفة من ع || أيضا فى المعنى والطبيعة : فى المعنى والطبيعة أيضا || فإذا : وإذا ع || (١٣) وأما : أما س || (١٤) هالك : هالك د ، م || تخالف : يتخالف د || (١٥) ومار : فصارعا || الآخر : آخرس ، ع || (١٦) طابع : طابع ب ، ع ، ن ، ع || وحدود : حدودا س ، ن ، ه ، م ، ع .

يتعاقبان على موضوع واحد ، وليس يتضادان ، إذ ليس بينهما غاية الخلاف ، ولا خلاف بأمر داخل في اللونية ، فكذا ، وإن كان لا يجتمع فيه ذلك الوضع الشخصي وهذا الوضع الشخصي ، ويتعاقبان فيه ، فليسا بمتضادين ، إذ ليس بينهما غاية الخلاف في الطبع وفي حقيقة الوضع . وبعد ذلك ، فإن الوضع يقبل الأشد والأضعف على نحو قبول الأين ، ولا يقبله على نحو لا قبول الأين ، ولأن قولنا قيام وجلس قد يقال على الحركة إلى حصول هذا الوضع ٥ ويقال على الهيئة الحاصلة . فاعلم أن القيام الذي من الوضع ، هو انفار منهما ، لاحتالة "أن يقوم" .

وأما مقولة الجدة ، فلم يتفق لى إلى هذه الغاية فهمها ، ولا أحد الأمور التي تجعل كالأنواع لها أنواعاً لها ، بل يقال عليها باشتراك من الاسم أو تشابه ، وكما يقال الشيء من الشيء ، والشيء في الشيء ، والشيء على الشيء ، والشيء مع الشيء . ولا أعلم شيئاً ١٠ يوجب أن تكون مقولة الجدة جنساً لتلك الجزئيات ، لا يوجب مثله في هذه المذكورة ، ويشبه أن يكون غيرى يعلم ذلك ، فليتأمل هنالك من كتبهم . ثم إن زيف بعضها من أن يكون أنواعاً وجعل تواطؤ هذه المقولة بالقياس إلى بعضها دون بعض ، وجعل الاشتراك في اسمها بالقياس إلى الجملة أو الآخرين ، وعنى به أنه نسبة إلى ملاصق ينتقل بانتقال ما هو منسوب إليه ، فليكن كالتسلح والتنمل والترين واللبس القميص ؛ وليكن منه جزئى ومنه كلى ومنه ذاتى ، كحال الهرة عند إحاها ؛ ومنه عرضى ، كحال الإنسان عند قيضه ١٥ وانفصل هذا المهم من المقولات العشر إلى ما أوتر أن نفصل إليه ، فقيه مجال .

٢ وأما مقولة "أن يفعل" و "أن يفعل" ، فيتوهم في تصورها هيئة توجد في الشيء لا يكون الشيء قبلها ولا بعدها البتة في الحد الذي يكون معها . من الكيف أو الكم أو الأين أو الوضع ، بل لا يزال يفارق على اتصاله بها الشيء أشياء ، ويتوجه إلى شيء ما دامت

(١) على : ساقطة من م ، في هو || واحد : ساقطة من س || (٣) ويتعاقبان : وهما يتعاقبان ما ||
فيه : عليه س || (٣) في الملحج : بالطبع - || (٦) حالة : حاله س ، ب || (٧) يتفق :
يقع على || لى : ساقطة من س || (٨) بل : + إناس ، ه ، ي || (٩) والشيء على الشيء :
ساقطة من د ، م || شيئا : صياها ، ع ، ن ، ه ، شى || (١٢) بالناس : كالناس س
(١٤) واللبس : ساقطة من س ، م (١٤-١٥) ومنه كلى : وكلى ب ، د ، س ، سا ، ع ، م ، ن ، ه ، ي ||
(١٦) المهم : المهمم ، ي ، المهمم ن ، ه || الشر : الشره س || (١٧) فيتوهم :
فتوهم ب ، د ، س ، ع ، م ، ن ، ه ، ي || توجد : تدخل ب || (١٩) على اتصاله بها :
ساقطة من س || أشياء : شياها ، ع ، ن ، ه .

موجودة ، كالتسود مادام الشيء يتسود ، والتبييض مادام الشيء يتبييض ، والحركة من مكان إلى مكان . فالثى الذى فيه هذه الهيئة على اتصالها ، فهو منفعل وينفعل ، وحاله هى أن ينفعل ، والشيء الذى منه هذه الهيئة على اتصالها ، فهو من حيث هو ، منسوب إليها ، لحاله هى أن يفعل . فاما أن هذا يكون فى الكيف وحده أو فى سائر هذه ، فامر نستقصيه ، وأحواله وأقسامه فى الكلام الطبيعى . لأن الناس قد اختلفوا ، فبعضهم خصص هذه المقولة بأنها يجب أن تكون تنبأ فى الكيفية فقط ، وأما العام لما وانبرها ، فن الأمور التى تقع فى مقولات كثيرة . وبعضهم يجوز أن تكون جامعة للانواع كلها بمعنى واحد ، وتحقيق هذا لك فى الطبيعيات .

واعلم أنه إنما قيل ” أن ينفعل “ و ” أن يفعل “ ، ولم يقل انفعال وفعل ، لأن الانفعال تد يقال أيضا للحاصل الذى قد انقطعت الحركة إليه ، فإنه يقال : فى هذا التوب احتراق ، إذا كان حصل واستقر ، ويقال : انفعال ، إذا كان الشيء بعد فى الحركة ، وكذلك انقطع ، الذى هو الفعل ، قد يقال عند استجله ، وقد يقال حين ما ينقطع .

وأما لفظة ، ” أنه ينفعل “ ، ” وأنه يفعل “ ، فخصوص بالحالة التى فيها التوجه إلى الغاية ، وكذلك اقيام ، الذى هو النوض و الجلوس الذى هو المصير إلى الأمر الذى يستقر ، فيسمى أيضا جلوسا ، هما الاذان إما أن يكونا من هذه المقولة ، أو يناسبها هذه المقولة .

وأما هيئة اقيام المستقرة ، وهيئة القمود ، فهما من الوضع . كما أن هيئة الاحتراق من الكيف ، وهيئة تمام النشء ، هو من الكم ، وهيئة الاستقرار فى المكان ، هو من

(١) مادام : + من د ، س ، م || والتبييض ، والتبييض د ، س ، سا ، م || والحركة : فالحركة ب ؛ والحركة س ، عا || (٢) على اتصالها : ساقطة من عا || وينفعل : ساقطة من س || هى : هوس || (٣) هو : ساقطة من س || (٤) هى : هوس || (٦) الكيفية : الكيفى || (٧) يجوز : جوز س ، عا ؛ يجوزون || (٩) وأن يفعل : ولم يفعل س (١١) الشيء : ساقطة من عا || فى : وفى س || (١٢) يقطع : ينقطع د ، سا ، م (١٣) أنه : أن س ، هـ || أنه : أن س ، هـ || بالحالة : بالهـ د ، م || (١٤) الذى هو المصير إلى الأمر : ساقطة من د ، م (١٥) هما : فهما س ، هـ || (١٥) إما : إما عا || (١٧) هيئة القيام : ماعية القيام د ، م || الاحتراق : + هوس ، هـ || (١٨) النشء : الشيء عا || هو : هوس .

الآين . إنما هذه المقولة ، وما يناسبها ، هي ما كان توجهها إلى إحدى هذه المقاليات ، غير مستقر من حيث هو كذلك .

- وهذه المقولة تتبل التضاد ، فإن التوجه من ضد إلى ضد ، يخالف بالحد التوجه من ذلك إليه ، وهو موضوعهما واحد وينهما أبعد اختلاف ، وذلك كإيضاض الأسود ، واسوداد الأبيض ، وكصعود الدافق وزول العالى . وأيضاً فإنها قد تتبل الأشد والأخضع ، لا من جهة القرب إلى الطرف الذى هو السواد ، - فإن القرب من ذلك ، وهو حد ، مبلوغ إليه من السواد ، بالقياس إلى الاسوداد الذى هو سكون فى السواد . وفرق بين الاسوداد ، أعنى الحاصل القار ، وبين السواد . فإن الاسوداد يعقل على أنه غاية حركة ، وأما السواد فلا يحتاج فى تنقله سواداً إلى أن يعقل حركة إليه . واعلم أن تسوداً يكون أشد من تسويد ، إذا كان أقرب من الاسوداد الذى هو الطرف ، والسواد أشد من السواد إذا كان أقرب من السواد الذى هو الطرف . وأيضاً فإن الاسوداد قد يكون أشد من جهة السرعة ، إذا كان أسرع اسوداداً ، وهذا أيضاً يتم بنسبته إلى الاسوداد ، فإن الأسرع يوصل إليه قبل الأبطأ ، فيكون أسرع لأنه أقرب زماناً من الاسوداد . لكن الفرق بين الاعتبار الأول ، وهذا الاعتبار ، أن الاعتبار الأول يجعل حركتين ، متساويتى السرعة فى ظاهر الأمر ، لكن إحدهما مبتدئة من حد أقرب إلى البياض ، والأخرى من حد أبعد منه ، واستمرارهما على نمط واحد بسرعة متشابهة ، لكن أحدهما ، لأنه

(١) إنما : أماس || المقولة : المتألة عا || إل : الذى ع ، عا ، م || إحدى : ساقطة من سا ، م ، ن ، ه ، عى || (٣-٤) التوجه من ذلك : للتوجه من ذلك ه || من ذلك : ساقطة من ب ، د ، س ، عا ، ع ، م ، ن || (٤) وموضوعهما : موضوعهما د ، م || وبينهما : بينهما عى || (٥) وزول : فزول د ، سا ، م || فإنها : فإنها عا || (٦) فإن القرب : فإن القرب ب ، س ، ع ، عا ، ن ، ه ، عى || (٧) من السواد : ب ، د ، س ، عا ، ع ، عا ، م ، ه ، عى || (٨-٧) بين الاسوداد : بين الاسوداد د ، م || (٩) واعلم : ناعلم ، ه ، م || (١٠) الاسوداد : السوادس || أشد من السواد : ساقطة من ع || (١١) إذا ... السواد : ساقطة من م ، سا || السواد : الاسوداد د || أيضاً : إناس || الاسوداد : الأسود د ، سا ، ع ، عا ، م || (١٣) الأبع : الإجلادس || (١٦) متشابهة : متشابهة || أحدهما : + ثم ها .

أقرب فقط ، يقال : هوذا يسود أشد من الآخر ، كن يتحرك حركة مساوية لحركة
أخرى وكلاهما تصعدان ، لكن أحدهما ابتداء من أعلى ، والآخر من أسفل ، فيكون ذلك
يصعد أشد من هذا الآخر ، بهذا الوجه .

وإن كان البحث المستقصى لأمال هذه الأشياء في العلم الطبيعي ، يمنع من هذا ،
وإنما تجوز هذه المناسبة إذا كان المقطوع واحدا بعينه واختلف الزمان ، فاقصرهما زماناً
هو الأشد دون غيره . وقد جرت العادة بأن يتل ما سلف ذكره ، بالقول على انتقابات ؛
فلنتل أولاً ما يجب أن يعتقد فيها ثم لقبيل على الوجه الذي قيل فيها في هذا الكتاب .

(١) هوذا : هوذى د || هوذا يسود : هو أسود س

(٢) تصعدان : يصعد د م || (٤) من : عن س هـ ، || (٦) هو : هوود م م .

(٧) الكتاب : + والحمد لله رب العالمين وصل الله على جميع أنبيائه خصوصاً على خاتم النبيين محمد وآله
تمت المقالة السادسة من الفن الثاني ع ؛ + تمت المقالة السادسة من الفن الثاني من الجلة الأولى في المنطق
ولواهب العقل الحمد بلا نهاية هـ .

المقالة السابعة

من الفن الثاني

من الجملة الأولى من كتاب الشفاء

المقالة السابعة

من الفن الثاني

وهي أربعة فصول

[الفصل الأول]

فصل (١)

في المقابلات

فقول : إن المتقابلين هما اللذان لا يجتمعان في موضوع واحد من جهة واحدة في زمان واحد معا . وكل شيئين لا يجتمعان في موضوع واحد ، فإما أن لا يجتمعا على سبيل أن شيئا واحدا لا يوصف بهما بالمواطة ، بأن يكونا مقولين عليه ، بأن الشيء هو هذا وذلك ، كما يكون الشيء الواحد حيا وأبيض معا ، أو على سبيل أن الشيء الواحد لا يوصف بهما بالاشتقاق أيضا ، وذلك بأن يتأنا من حيث الكون فيه أيضا .

والقسم الأول يكون أحدهما في قوة سالب الآخر ، كالفرس واللافرس ، فلا يخلو إما أن يكون الاعتبار من حيث السالب منها سالب فقط ، أو من حيث هناك زيادة معنى إيجابى لزمه السالب ، كما إذا جعلنا المتقابلين أو الشيئين المذكورين : الزوج والفرد ، وجعلنا الفرد ، ليس كونه فردا ، هو أنه ليس بزواج فقط ، بل إنه أمر زائد على ذلك . فليكن الأول ، هو تقابل النفي والإثبات ، إما بسيطا ، كما هو فرس لما ليس بفرس من

(٢) من الفن الثاني : ساقطة من س . || الثاني : + من الجملة الأولى في المنطق .
 (٣) فصول : + (فهرست المناوين الفصول الأربعة) ه . || (٧) فتقول : قول س : ه .
 من جهة واحدة : ساقطة من د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ه ، عى || (١٠) وذلك : وذلك د ، سا ، م ؛ + لا س ، ه . || الواحد : ساقطة من ب ، د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، عى ||
 الشيء الواحد : شيئا واحدا س ، ه . || (١٢) قوة : القوة س ، ه . || سالب الآخر : ساليا
 للآخر س ، ه . || فلا : ولا ه ، عى || (١٤) لزمه : يلزمه س ، ع ، ما ، بل فيه د ، سا ، م . ||
 (١٥) هو : وهو ما (١٦) بسيطا : بسيطا ما .

حيث ليس بفرس ، وإما مركبا ، كقولك زيد فرس زيد ليس بفرس . والأول لا صدق فيه ولا كذب ، والاني فيه صدق وكذب ، ويشتركان في أنه ليس فيما إشارة إلى وجود من خارج ، بل اعتبار أحكام عقلية . فإنه لو كان اللافرسية من حيث هي لا فرسية ، شيئا له وجود بوجه ، لكان الماء فيه سلوب موجودة بالفعل لا نهاية لها ، لأنها ليست بحجارة ، ولا مثلث ، ولا ثنائية ، ولا رباعية ، ولا أمر من الأمور التي لا تنتهي ، وكان يكون نسب سلبية حاصلة فيه لا نهاية لها لا مرة واحدة بل مرارا متضاعفاً بلا نهاية ولا غاية ، إذ كان لكل جملة تفرض سلب مستأنف ، بل هذا شيء في اعتبار العقل وفي القول .

ومن خواص هذا القسم ، أنه لا يمنع اجتماع ما يقع عليه من المتقابلين في موضوع واحد ، بأن يكونا فيه ، لا بأن يكونا عليه . وذلك لأن الراضحة ليست طما ، وتقابل الطعم من حيث ليس طما ، ويجتمعان في موضوع على سبيل الوجود في موضوع ، فكل ما لم يجتمع في موضوع على سبيل الوجود فيه ، فليس يجتمع في موضوع على سبيل القول عليه ، ولا ينكس . ثم إن المتقابلين اللذين أوردناهما ، يختلفان في أن تقابل الفرسية واللافرسية لا صدق ولا كذب فيه ، وتقابل " أن زيدا فرس " لقولنا " زيد ليس بفرس " فيه صدق وكذب .

وأما القسم الآخر ، فنل الحرارة والبرودة والحركة والسكون ، ومثل أمور أخرى مجرى مجراها . فنلقل أولا : إنه لا شك أن الفرس واللافرس يعدان في المتقابلات ، وكذلك

(١) وإما : أرب ، د ، س ، ع ، ما ، م ، ن ، ه ، ي || (١ - ٢) والأول لا صدق فيه ولا كذب : ساقطة من ما || (٢) ليس : + شيء عا || (٤) موجودة : متددة س || بالفعل : + لأنها ما || لأنها : لا نهاية د ، م || (٥) مثلث : مثلث س ، ه || ثنائية : ثنائية س ، ه || أمر : + آتس ، ه || (٦) وكان : فكان س || (٧) ولا غاية : ساقطة من س || (٨) وفي القول : ساقطة من س ؛ والاول ما || (١٠) فيه : ساقطة من ما || (١١) في موضوع : فيه ي ؛ ساقطة من ع || (١٢) فكل : وكل ن || سبيل : ساقطة من د ، ما ، م ، ن ، ه ، ي || يجتمع : يختلف عا || (١٣) يختلفان : يختلفان س || (١٤) وتقابل : ويقال س || لولا : كذولاد ، ما ، م ، ن ، ه ، ي || (١٥) وكذب : ولا كذب ه || (١٦) والحركة : ومثل الحركة ع || أخرى : ساقطة من ب ، د ، س ، ما ، ع ، م ، ن ، ه ، ي || (١٧) لا شك : يشك ه ، + في س ، ه .

قولنا ، " زيد فرس " ، مقابل لقولنا ، " زيد ليس بفرس " . وكذلك الزوج والفرد
يعدّان من المتقابلات ؛ وكذلك العمى والبصر يعدّان من المتقابلات ؛ وكذلك الحركة
والسكون يعدّان من المتقابلات ؛ وكذلك الحرارة والبرودة يعدّان من المتقابلات ؛ وكذلك
الأبوة والبنوة يعدّان من المتقابلات .

- ٥ والأشياء الى تتعرض لها هذه الأحوال ، يحكم عليها بأنها تتقابل بسببها ؛ وصور هذه
الأشياء متخالفة ، فإن الفرس جوهر ، ويقابله اللافرس لا محالة ، على قياس مقابلة الفرسية ،
إن كانت عرضا . واتسم ذلك للافرسية ، بل خذ مكانها النفس والالافس ، أو شيئا آخر
مما هو جوهر ليس مشتق الاسم من عرض . وأما القضية فهي عرض ، والفرس
واللافرس ليس يتقابلا التقابل الذى لا يقيضين ، إذ لا صدق هناك ولا كذب ، ولا يتقابل
على سبيل الإضافة ، ولا على سبيل التضاد ، إذا كان تقابل التضاد ما يكون فيه جواز
١٠ تعاقب على موضوع واحد ، بشرائط ذكرت . وأما الزوج والفرد ، فليس لهما موضوع
واحد يتعاقبان عليه ، بل جنس واحد ، لموضوعين لهما ، لا يفارقانه . وأما العمى والبصر ،
فيشارك السكون والحركة ، فإن العمى ليس معنى مقابلا للبصر ، بل هو عديمه ، وكذلك
السكون للحركة ، لكن السكون يعاقب الحركة على موضوع واحد ، وأما العمى فلا يعاقبه
البصر .

١٥

وأما المتضايقان ، فليس يجب فيهما التعاقب على موضوع ، أو اشتراكهما
في موضوع ، حتى يكون الموضوع ، الذى هو علة لأمر ما ، يترتب له لا محالة إمكان أن
يصير فيه معلولا ، أو يكون هنالك موضوع مشترك . وإن كانت العلية والمعلولية من
المضاف ، فأول ما يبنى أن يطلب ، أنه هل يمكننا أن نجد لهذه كلها معنى جامعا ،

(١) وكذلك : + أيضا س ، هـ || مقابل لقولنا : وقولك هـ || (١) وكذلك الزوج : الزوج
ع ، هـ || (٣) المتقابلات : المتقابلات د ، س ، ع ، هـ ، م || (٣ - ٤) وكذلك ...
المتقابلات : ساقطة من ن || (٥) تتقابل : تتقدم س ، ع ، م ، ن || بسببها : ساقطة من ع ||
صور : صودة د ، ع ، هـ ، م || فإن : بأن ب ، د ، س ، س ، ع ، م ، ن || (٧) للافرسية :
اللافرسية د ، س ، ع ، م ، ن ، هـ ، م || خذ : حدد د ، ع ، هـ ، م ، ن ، هـ ، م || شيئا : شئ .
ب ؛ ع || (٨) مشتق : يمشق س || يتناوب : يتناوب ب ، د ، س ، س ، ع ، هـ ، م ، ن ، هـ ||
(١٢) فإن : بأن ن (١٦) أو اشتراكهما : وليس اشتراكهما هـ || (١٩) يبنى : ساقطة من س .

ولو على سبيل التشكيك في التقديم والتأخير، إن لم يكن على سبيل التواطؤ البحت، أو لا نجد لها معنى جامعا؟ لكن التقابل مقول عليها، فوشبه أن يكون التقابل الأول هو نظير ما للفرس للافرس، الذي يجمع اجتماع طرفيه، قولاً على موضوع، وإن لم يمنع ذلك وجوداً في موضوع. فإنه لا يكون شيء واحد هو رائحة ولا رائحة، ويكون شيء واحد فيه رائحة وما ليس برائحة. وإست أقول: إنه يجتمع في شيء أن يكون فيه رائحة وإست فيه رائحة، فإن هذين لا يجتمعان. وليس قولنا إن فيه رائحة وليس فيه رائحة، هو قولنا فيه رائحة وما ليس برائحة، ولا يقال إنه رائحة. فإذن تقابل: أن فيه رائحة وليس فيه رائحة، هو من القسم الأول الذي على سبيل الحمل، فذلك يعمل على التفاحة أن فيها رائحة، فيقال إن التفاحة فيها رائحة، ولا تحمل الرائحة على التفاحة، حتى يقال، إن التفاحة رائحة، فذلك هو موجودة "في"، لا محولة "على".

بفتح الأشياء الثابتة الطباع تكون متقابلة، من حيث إن كل واحد منها ليس هو الآخر. وهذا هو تقابل أول، ثم نقل التقابل عن اعتبار الحمل على موضوع إلى اعتبار الوجود في الموضوع. فجملت حال الأمور التي تشترك في عام أو خاص، تكون موجودة فيه بقوة مما، ولا يجتمعان بالقول مما، تقابلاً. فبعضه يختص بالقول، من حيث هو حكم، كالإيجاب والسلب، الذي موضوعها المحولات والموضوعات تتعاقب فيه ولا يجتمع مما، وهذا بحكم القول. وليس في الوجود حمل ولا وضع. وبعضه يكون من خارج، فمن ذلك ما تكون الشركة فيه عام، ومنه ما تكون الشركة فيه خاص معين، ويكون المشترك فيه طبيعة هي بقوة كلا الأمرين، لكن لا يجتمعان فيه بل يتماقبان عليه.

(١) في التقديم والتقديم د، س، سا، ع، عا، م، ن، هـ || (٣) لافرس: والافرس ب، ي ||
 (٤) ولا رائحة: ساقطة من م، ي || (٤ - ٥) ويكون شيء... رائحة: ساقطة من سا ||
 (٦) وليس فيه رائحة: ساقطة من س، ع || (٧) ولا يقال إنه رائحة: ساقطة من س، هـ || (٧) ليس فيه رائحة: ساقطة من س || (٨) أن: ساقطة من د، س، سا، عا، م، ن، د || (٩) ولا تحمل الرائحة: والرائحة لا يحمل سا || (١٠) لا: ساقطة من ب || محولة:
 محالة هـ وموجودة بخ، س || (١٢) قل: يقابل د، م || (١٣) بذات: فالمشكلات هي د، سا، م، فحمل حال الأندوس، هـ || (١٤) تقابلاً: تقابلاً عا، تقابل هـ || فبعضه: ساقطة من ن ||
 (١٥) حكم: كم عا || القى: الذين س، ي، الذين د || موضوعها: موضوعها عا، ن، هـ، ي ||
 (١٦ - ١٨) فيه... فيه: ساقطة من سا || (١٨) كلا: كلي س، هـ.

فالمقولات تقال على هذا ما قبل الباب الأول ، بمعنى أنها معان اشتركت في موضوع لها أن توجد فيه ، إلا أنها لا تجتمع فيه ، فيكون معنى هذا التقابل كالجنس لأقسام له كالأصناف ، إما أقسام محقة ، وإما أقسام بحسب ما يصلح للبدي ، وتكون أسهل على متعلم قاطينورياس .

- ٥ فلنقسم الآن على الوجه الذي ينبغي أن يفهم عليه الاصطلاح الذي في قاطينورياس ، وهو غير المصطلح عليه في العلوم ، ومن تجزم أن يجمع بين الأمرين فقد عني نفسه .
- أما القسمة التي في قاطينورياس فتخرج عن هذا الوجه : المتقابل إما أن تكون ماهيته مقولة باقيا إلى ما هو مقابل له ، وإما أن لا تكون . فإن كانت ماهيته مقولة باقيا إلى غيره ، فهو تقابل المضاف كالأبوة والبنوة . أما أنه تقابل فلأن الأبوة والبنوة وما يجري مجراها ، تشترك لالة في موضوع ، إما على كمال إنسانية بل والجوهرية بل كالوجود أو غير ذلك ، وإما خاص كهذا الإنسان يكون يميزا لزيد ثم يصير شملا له . وأما أنه مع التقابل ، مقول المساهية باقيا ، فأمر لا شك فيه . وأما الذي ليست ماهيته مقولة باقيا إلى غيره ، فلما أن يكون الموضوع صالحا للانتقال من أحد الطرفين بعينه إلى الآخر من غير انعكاس ، وإما أن لا يكون كذلك ، بل يكون صالح الانتقال من كل واحد منهما إلى الآخر ، أو لا عن أحدهما إلى الآخر لأن الواحد لازم له ؛ فيسمى انقسام الأول تقابل المدم والقنية ، وتعني بالقنية ، لا مثل الإبصار بالفعل ، ولا مثل القوة الأول التي تقوى على أن يكون لها بصر ، بل القنية أن تكون القوة على الإبصار ، متى شاء صاحبها ، موجودة ، فإن فقدت القوة الأول ليس بمعنى ، ولا فقد الإبصار بالفعل ، بل الإبصار بالفعل ، وأن لا يبصر بالفعل لكن بالقوة ، هما أمران يتعاقبان على الموضوع تعاقب الحركة والسكون ؛ إنما ذلك هو فقدما سميانه قنية ، فحينئذ ، لا يمكن أن يبصر البتة ، بل
- ١٠
- ١٥
- ٢٠

- (٥) طلبة : ساقطة من د ، ن || (٦) ومن : من سا ، م || (٧) التي : ساقطة من ن || (٨) مقولة : مقولة من سا ، ه || دو : ساقطة من سا || (٩) أما أنه تقابل فلأن الأبوة والبنوة : ساقطة من سا || (١٠) مجراها : مجراها ب ، ع || بل والجوهرية : والجوهرية ن || والجوهرية : كالجوهرية من سا ، ه ، ي || بل كالوجود : أو كالوجود من سا ، ه || (١١) كذا : لهذا ، سا ، م || (١٢) مقول : مقول من سا ، ه || مقولة : مقولة من سا ، ه || (١٣) اللذين : ساقطة من د || (١٤) واحد : ساقطة من ن || - (١٥) ولا : لا سا ، م ، ن ، ه ، ي || أولا : ولا د || (١٦) مثل : مثل ن || (١٨ - ١٩) بل الإبصار بالفعل : ساقطة من ن || (٢٠) ذلك : ساقطة من سا .

عمى لا يعود الموضوع معه إلى الإبرار مرة أخرى . فالمدم الذى هها ، ليس هو المدم الذى يقابل أى معنى وجودى شئت ، بل الذى يقابل أفتية ، فإن المدم يقال على وجوه ، ولما نريد الآن أن نحصى جميعها ، بل ما يعيننا فى هذا الموضوع ، فنقول :

إنه يقال للشيء عدم كذا ، ويشار إلى حال ما لئادة فى كونها خالية من الشيء الذى يخلها ، والشيء الذى له معنى وجودى سواء كان قارئها ما خائف ذلك الشيء الوجودى ، أولم يكن ، مثل عدم السواد فيما من شأنه أن يسود ، سواء كان هناك بياض خائف السواد فى موضوعه أولا لا يكون ، بل يكون إشفاف مثلا نقط ولا لون ألبنة . فإنه إذا كان هناك بياض ، فليس البياض وعدم السواد فى ذلك المحل شيئا واحدا ، ولو كانا أيضا متلازمين ، بل البياض معنى قائم بإزاء السواد؛ فهذا وجه من وجوه اعتبار المدم ومقابلة . والآخر ، المدم الذى يعتبر بشرط أن يزول المعنى الوجودى ولا ينفقه شيء ، كالسكون . فإن الذى يتزل ، إنما يقال له فى وقت آخر أنه ساكن عادم الحركة ، لا إذا كان ليس يتزل ، فقط ، إنما هو يصعد ، ولكن عند ما لا يكون فيه حركة مكانية ألبنة ، فهذا المدم بالحقيقة مقابل للجنس ، الذى هو هنا الحركة المكانية مطقة . وقد يقال عدم بشرط فقدان الشيء الذى من شأنه أن يكون لفائدة ، من الموضوعات ، وفى الوقت الذى من شأنه أن يكون له ، حتى لا يقال إن فى النطفة عدم الإنسانية بهذه السبيل ، ولا فى الصبي عدم الميلاد إذ ليس وقته .

ومن المدم ما يقال قبل الوقت ، كالمرد ، فإنه لا يقال لمن عدم الخمية فى وقت الإنبات بسبب داء الثعلب إنه أمرد . ومنه ما يقال بعد الوقت ، كالصالح ، يكون بعد وقت

(١) الموضوع : الموعود ، م || (٢) معنى : سافة من س (٤) لئى : + أنه س ، ع ، ه ، ع || حال : خلون || (٥) يعلها : ع ، ع ، ه ، ع || والشيء : الشيء ، س ، س ، م ، ن ، ه ، ع || الذى يعلها والشيء : سافة من س || كان : سافة من س || ما : سافة من د ، س ، س ، م ، ن ، ه || خالف : خالفها د ؛ تخالف س ، ه ؛ خالفان || ذلك : كذلك س ؛ لذلك د ، س ، ع ، م ، ن ، ه || (٦) الوداد : للوداد ، س ، ن ، ه || (٧) لا يكون : لا يكن ع ، ع ، ن ، ه ، ع || بل يكون : بل كان س ، ه || ولا لون : ولولا لون د ، س ، ع ، م ، ن ، ه ، ع || (٨) إنما : سافة من س || ليس : سافة من ن || (٩) مكانية : زمانية س || (١٠) هنا : + ودوع || (١١) النطفة : النطفة د ، م || بهذه السبيل : سافة من س || (١٢) كالمع : + وقود السرما ؛ وقود النعم ما ؛ + القى ع ، ه .

- الوقور ، والنعم ؛ ومنه ما هو باقياص إلى الجنس ، لا إلى النوع ، مثل العجمة بإزاء الناطق ؛ أو إلى النوع ، لا إلى الشخص ، مثل حال المرأة إلى الرجل ؛ ومنه ما هو بالشخص على الأقسام المذكورة . وهذه كلها لا ينفقت إليها في هذا الكتاب . إنما العدم المقصود فيه ، هو العدم الذى هو فقدان القنية في وقتها ، أى فقدان القوة التى بها يمكن الفعل إذ صار الموضوع عادما لقوة ، فلا يصلح بعد ذلك أن يزول العدم ، كالعمى ؛
 ٥ وأما القنية فستزول إلى العدم . فهذا هو التقابل العدمى المذكور في قاطيغوريوس .

- وأما القسم الثانى من القسمين اللذين ذكرناهما أولا ، وما دخل فيه ، فجميعه سمي في قاطيغوريوس أضدادا ، كان أحدهما وجوديا ، والآخر عديما بالوجوه المذكورة للعدمى ، أو كان كلاهما وجوديا . وكذلك إن كان الموضوع يثقل من كل واحد منهما إلى الآخر ، أو كان أحدهما طبيعيا لا ينتقل عنه ولا إليه ، كاليائض للجئس . وسواء كان الموضوع واحدا بعينه ، كالماء للتسخن والتبرد ، أو كان معنى عاميا ، مثل العدد الفردية والزوجية ، فإنه ينسب إليهما من حيث يوجد عددا على الإطلاق ، لا من حيث هو عدد معين . ودو من حيث هو عدد معين ، لا يصحبه إلا إحداهما ، ومن حيث هو عدد غير معين لا يجب أن يقبل إحداهما دون الأخرى . وسواء كان الشئان بينهما واسطة ، فلا يجب أن يكون الموضوع ، إذا خلا عن أحدهما ، وجد فيه الآخر أو لم يكن كذلك ، بل كان إما طبيعيا لا يفارق ، وإما بحيث إذا خلا عن الآخر لزمه الشئان ، كالصحة والمرض ، فإن جميع هذه ، نسميها أضدادا في هذا الموضع من حيث المعنى

(٢) حال : حالته || إلى : ضدعا || الرجل : الرجولية ع || (٥) إذ : إذا
 س ، ن ، هـ || ماذا : عديم هـ || (٦) فتزول : تزول ع ، هـ || التنايل : التنايل
 د ، م ، ن ، هـ || (٧ - ٦) وأما التسم قاطيغوريوس : ساقطة من ع ||
 (٧) أولا : ساقطة من ي || وما : أزمى || دخل : يدخل س ، هـ || فيه : ساقطة من ن ||
 مى : تسمى ي || (٩) كلاهما : كليهما || وجوديا : وجوديين س ، هـ || إن : ساقطة
 من د ، س ، سا ، ع ، م ، ن ، هـ ، ي || ينتقل : ينتقل د ، م || (١٠) أركان : وكان هـ ||
 أحدهما : ساقطة من د ، سا ، م || (١٢) فإنه : فلها ب || عددا : ساقطة من ن ||
 ودو . . . عدددين : ساقطة من ب ، سا ، ع || (١٣) إحداها : إحداهما س . (١٤) لا يجب :
 ليس يجب س ؛ فلا يجب ع ، ي || (١٥) فلا يجب : ولا يجب س || أحدهما : إحداهما د ، سا ،
 م ، ن ، هـ ، ي || وجد : وجدت د ، سا ، م ، ن ، هـ ، ي || الآخر : الأخرى د ، سا ، م ، ن ، هـ ، ي
 (١٧) نسميا : نسيها ع ، تسمى س ، هـ || الموضع : الموضع هـ .

الجامع ، فنسمى الحر والبرد ، والصحة والمرض ، والزوج والفرد ، والحركة والسكون ، أضعادا ، ولا نبالي بأن يكون أحدهما هو معنى وجودي ، والآخر معنى عدمي ، وعلى أى أنحاء الأعدام كان ، إذا كان ليس عدما ، على النحو المذكور .

- فلا يجب أن يشتغل المعلم لكتاب تاطينور ياس بأن يجعل العدم غير الضد ، قائلا :
 ٥ إن الصمد هو ذات تخلف المعنى الوجودي في الموضوع ، وإن العدم ليس بذات ، بل هو ، أن يعدم المعنى الوجودي ، فيكون الموضوع خاليا عنه فقط . فإن الضد الذي يقال في هذا الكتاب ، ليس يعنى به هذا ، فإن الحركة والسكون يكونان حينئذ غير متضادين ، ولا الزوج والفرد متضادين ، ولا الخير والشر ، ولا العلم والجمل ، ولا أكثر ما ذكرهنا . ولا يجب للتكف أن يتعرض للاستدراك ، كما فعل بعض الناقضين ، فيقول : إن القسمة غير مستوفاة ، فإن ههنا مقابلة غير المقابلة التي للضد ، وغير التي
 ١٠ للعدم المذكور ، مثل مقابلة السكون والحركة ، إذ لا تضاد بينهما ، ولا السكون والحركة ، إذ لا تضاد بينهما ، ولا السكون حاله حال العدم المذكور في هذا الكتاب . وليعلم هذا المتكف : أن التضاد الذي يذكره في كتاب تاطينور ياس ، ليس هو ذلك الذي ذهب إليه ، وأنه لم يخف على المعلم الأول ما لا يخفى عليه ، وينظر إلى الحدود دون الأسماء ،
 ١٥ وليعلم أن المبتدئ لا يكف تصور ما يدق من الفروق بين المعاني المتقاربة ، فإنه يكتفى منه في تعليم المتقابلات بأن يفاد تصورا ما ينحو من الأثناء ، وإن كان التصور منه لبعدها على نحو التصور العامي ، ولا يسأم أن يفهم الفرق بين الذات المقابلة للذات ، وبين عدم الذات المقابلة للذات ، إلا فيما يظهر ظهور العمى . ولا أيضا قول هذا المتكف ، في بعض ما يهذى فيه ، أنه قد ترك المعلم الأول التقابل الذي بين الجوهر والعرض ، وبين الصورة
 ٢٠ والمادة ، مما يجب أن يلتفت إليه .

- (١) نفسى : نفسى د ، م || (٢) أضعادا : ساقطة من د ، م || بأن : أن ه ||
 أحدهما : ساقطة من ن || هو : ساقطة من س || وجودي : وجودي س ، ن ه || عدمي : عدمي س ، ن ه ||
 (٤) المعلم : المعلم س ، ه ه || (٦) فيكون الموضوع : فيكون م || (٨) والفرد : + يكونان س ، ه ||
 (٩) للاستدراك : الاستدراك س ، بالاستدراكى || الناقضين : الناقضين ه || (١٠) مقابلة : +
 غير المقابلة م || (١١) والحركة إذ لا تضاد بينهما ولا السكون : ساقطة من د ، ع ، ه ، ن ، ه ، عى ||
 (١٤) وأنه : فإن ن ، فانه ه ، وإن د ، إذ أنه س ، س ، ع ، م ، ه ، عى || لم يخف : لم يخف د ||
 وينظر : وينظر ن || دون : لا إلى س || (١٥) لا يكلف : يكلف س || فته : ولأنه س ، ه ||
 (٢٠) عما : وما ه .

- ولنعلم أنه ليس معنى بالتقابل ، حال كل بغيرين متباينين كيف اتفق ، بل إله الأهل من التقابل فهو تقابل الإيس والليس ، وذلك موجود في الجوهر والعرض ، فإن الجوهر لا عرض ، والعرض لا جوهر . وأما ما بعد ذلك ، فنشرط المتقابلين أن يكونا في موضوع واحد جليبي أو نوعي ، على أنهما فيه لا عايه ، وهذا الشرط غير موجود بين الجوهر والعرض ، فلا تقابل بينهما . أما العلاقة والملازمة فهي إضافة تلزم ، إما أحدهما ، فيلحق الآخر غير لازم على ما هو الحال في بعض ذوات الإضافة مما قد تبين وانضح ، أو تلزم كليهما فيكونان به متضايفين من حيث اللزوم ، فلي هذه الصورة يجب أن تفهم التقابل المذكور ههنا .

[الفصل الثاني]

فصل (ب)

١٠

في شكوك تلحق ما قيل في التقابل

- ثم ههنا مشكلات يجب أن توردد فعل ؛ وذلك أن لقائل أن يقول : إن الحرارة وحدها لا تكون ضدا ، بل تكون حرارة فقط ، بل إنما تصير ضدا باقيا إلى البرودة ، وهي إذا أخذت باقيا إلى البرودة ضدا كانت مضافة ، وإنما وإن لم تكن ، من حيث هي حرارة ، من المضاف ، فليست أيضا بمضافة ، بل إذا كانت مقيسة كانت ضدا ، وإذا كانت مقيسة وضدا ، صارت أيضا مضافة ، فهي من حيث هي ضد ، ماهيتها مقولة بالقياس إلى غيرها ، ومن حيث هي ماهيتها مقولة بالقياس إلى غيرها ، هي من المضاف ، فهي من حيث هي ضد هي من المضاف . فيكون التضاد والمضاف إما شيئا واحدا ،

- (٢) تقابل : ساقطة من ي || (٧) أو تلزم : وتلزم س ، م ، (٨) ههنا : + وباقة التوفيق || (١٥) فليست : وليست د ، م || أيضا : إذن ه || كانت ضدا : صارت ضدا س ، ه || (١٦) ضد : + هي س ، ن ، ه || ماهيتها : ماهية د ، س ، ما ، ع ، م ، ن ، ه || بالقياس : ساقطة من س || (١٧) غيرها : غيره د ، س ، ع ، م ، ن || ومن : من ه || ومن حيث هي ، ومن حيث ع ، ي . || ماهيتها : ماهية د ، س ، ع ، م ، ن ، ه || غيرها هي من : غيرها هي من س ، ه || هي من : فن ي || (١٨) من : ساقطة من س .

أو يكون تضاد شيئاً داخلًا تحت المضاف ، فلا يكون كالقسم له تحت التقابل .
وهنا مشكل آخر ، وهو أن التقابل ، من حيث هو تقابل ، من المضاف ، ثم المضاف
تحت التقابل ، وأخص منه ؛ وهذا حال ، سواء كان دخولاً كما تحت الجنس أو دخولاً
كما يكون تحت معاني ليست أجناساً ، ولكنها لوازم ، أو مشككات الأسماء .

بل وما يجب أن يبحث عنه ، دل التقابل جنس لهذه أو ليس بجنس ، وإن كان جنساً
فهو هو جنس أئله ، أو ليس بجنس أئله ؛ فهذه المباحث مما يلق أن يبحث عنها المنطقي ،
إذ كان تكلف الخوض فيها بهذا الفن من العلم ألق . فتقول : إن الحرارة ينظر إليها وإلى
البرودة معاً ، فتكون الحرارة من حيث هي حرارة ضدًا للبرودة ، ثم توجد من حيث هي حرارة
ضدًا للبرودة ، ثم توجد من حيث هي ضد مرة أخرى ، فتكون مضافة إلى البرودة ،
فتكون الحرارة بنفس اعتبارها مع البرودة يصح عليهما معنى حد الضد ودرجاتهما كذا وكذا ،
ولا يصح عليهما معنى التضاد ، إذ ليس أحدهما مقول المادية بالقياس إلى الآخر ،
وكل واحد منهما منازع للآخر في الموضوع . فصحيح لك أن تقول : إن الحرارة والبرودة
كل واحد منهما منازع الآخر موضوعه إن كان مشتركاً ، وليس صحيحاً لك أن تقول : إن
الحرارة والبرودة كل واحدة منهما مقولة المادية بالقياس إلى الأخرى ؛ لكن صحيح لك
أن تقول : إن الحرارة من حيث تنازع وتضاد البرودة في موضوعها مقولة المادية
بالقياس إلى الأخرى . فإذن الموضوع في حمل الضدية شيء ، والموضوع في حمل
الإضافة شيء ، هو إما نفس المحصول الأول ، وإما الموضوع مأخوذاً مع المحصول الأول

(١) تحت التقابل : ساقطة من سا || (٣) تحت : ساقطة من س || (٥) بل : ساقطة من ب ||
(٦) فهل هو : فهو جنس د || بجنس : ساقطة من سا || يخلق أن : ساقطة من عا || هنا :
هـ د ، سا ، عا ، م ، ن ، هـ ، ي || (٧) تكلف : يتكلف د ، ن ؛ قد تكلف هـ ؛ يكلف سا ، م ؛
+ ألد د ، م || فيها : فد || من العلم : ساقطة من عا || ألق : ساقطة من س || (٨) توجد :
+ ماب || (٨ - ٩) حرارة ضد البرودة ثم توجد من حيث هي : ساقطة من ب ، س ، سا ، ع ،
ما ، ن ، هـ ، ي || (١٠) يصح : تصح د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن || عليهما : عليهما عا || وكذا :
فكدا ، م || (١١) يصح : تصح د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن || (١٢) فصحيح : يصح ع ||
(١٢ - ١٣) فصحيح ... موضوعه : ساقطة من م || (١٣) منازع : يتنازع هـ ، ي || الآخر : لا يتنازع ؛
+ في ع || مشتركاً : موضوعا س || صحيحاً : صحيح ع || تقول : تقول سا || إن : ساقطة من د ، م ||
(١٤) واحدة : واحد ب ، س ، ع ، عا ، ن ، هـ ، ي || مقولة : مقول ب ، س ، سا ، ع ، عا ،
ن ، هـ ، ي || الأخرى : الآخر ب ، س ، سا ، ع ، عا ، ن ، هـ ، ي || (١٥) موضوعها :
موضوعان || (١٦) مع المحصول الأول : مع المحمول الآتون .

محفوظاً فيه الأخذ مع المحمول الأول . ونفس التضاد شيء ، والأشياء المتضادة شيء .
والأشياء المتضادة ، هي الموضوعات للشيء الذي هو نفس التضاد ، ونفس التضاد
موضوع للمضاف ..

- وك أن تقول : إن الموضوعات للتضادة ، إذا أخذت متضادة ، صارت بسبب ذلك
مضافة ، وليس لك أن تقول : إن الموضوعات للتضادة ، إذا أخذت مضادة ، صارت
بسبب ذلك مضادة . فالمضاد إذن غير المضاف ، وليس الأمر الذي هو التضاد هو الأمر الذي
هو المضاف ، وإن كان التضاد يلزمه المضاف من حيث هو تضاد ، فهذا حل شك . وأما
حل الشك الثاني ، فيجب أن تعلم ، أن المتقابلات تعرض لما الإضافة ، وليست في هويتها
بمضافات ، فإن كل تقابل من حيث هو تقابل مضاف ، وليس كل تقابل بمضاف ؛ و فرق
بين قولنا : إن كل تقابل من حيث هو تقابل مضاف ، وبين قولنا : إن كل تقابل مضاف .
وذلك لأن التضاد من المتقابل ، وقد علم أن الموضوع له ، ليس هو الموضوع للمضاف ،
كما بينا . لكن الموضوع له ، من حيث هو تقابل ، يصير موضوعاً للمضاف . فذلك
ليست الأمور المتضادة مقولة الماحية بالقياس إلا أن تقال من حيث هي متضادة ، ولا
الملكية والعدم من المضاف . ولو كان المضاف أمراً مقولاً على التقابل قولاً مطلقاً ،
لكان كل متقابلين فهما متضايقان مطلقاً ، لا بشرط إلحاق أنها كذلك من حيث هما
بحال كذا ، لكن كل متضايقي فهو متقابل ، وكل متضاد وكل عدم وملكية ، وليس
كل متقابل من المضاف ، فليس إذن المتضايقي أعم من المتقابل ، فليست الإضافة أعم من

- (١) المتضادة : المضادة ب د د م ، ن ، ي || (٢) التضاد : التضاد د م ||
(٣) ونفس التضاد : ساقطة من د م || (٤) للضادة : لادة ن || متضادة : مضادة ب د د م ،
ع ، م ، م ، م ، م || (٥) — اذا مضادة : ساقطة من م || (٥) مضادة :
مضادة ع || مضادة : متضادة م || (٦) هو الأمر : والأمر ن || (٧) تضاد : مضاد
ب د د م ، م ، ن || فهذا : وهذا ع || (٨) فيجب : يجب ب د د م ، م ، ن || في :
ساقطة من م || (٩) فإن كل تقابل من حيث هو تقابل : فإن كل تقابل من حيث هو تقابل ع || (١٠) وبين
قولنا إن كل : وبين قولنا كل ب د د م ، م ، ع ، م ، م ، ن ، م ، م || (١١) المتقابل : المتقابل ع ||
(١٢) هو : ساقطة من ب د د م ، م ، م ، م ، م ، م ، ن ، م || يصير : صائرنا || موضوعاً للمضاف :
موضوعاً لمضاف م || فذلك : فكذلك ع || (١٣) المتضادة : المتضادات م || (١٤) والعدم :
ولا العدم م || (١٥) لكان ملطنا : ساقطة من ع (١٧) متقابل : متقابلين هاشم .

التقابل ، ونع هذا لأن الذى هو خاص قد يمرض لكل ماله لطبيعة العام ، باعتبار بشرط
يصير العام به أخص ، ولودوهنا النظر إليه من حيث هو متقابل ، وهذا النظر
يخصه ، فيمنع عمومه لكل ما تحته ويمتزم حمله عليه . ولذلك لا نقول : إن المتضادات
هى متقابلات من حيث المتقابلات متقابلات ، وإن كنت تقول : إن المتضادات
متقابلات ، فإن ذلك كذب ، بل كونها من حيث هى متقابلات اشتراطا ، أخذها
بالمعنى الذى هو الموضوع لعموم التقابل ، وأخذها بذلك المعنى ، كأخذ الحيوانية من
حيث هى حيوانية ، محذوفة عنها الخصائص بشرط الحذف . فحينئذ يلزم الحيوانية
مالاتحمل معه على جميع جزئيات الحيوانية ، فإن الحيوانية إذا كانت كذلك ، يلزمها
أن تكون عديمة النطق ، وإيس كل حيوان حديم النطق . وكأخذها لافى مادة ، إذا
نظر فيها من حيث ليست فى مادة ، وإيس كل حيوانية كذلك .

وأما انتقابل ، فإيس جنسا لما تحته بوجه من الوجوه ، وذلك لأن المتضاد
ماهية أنه مقول بالقياس إلى غيره ، ثم يلحق هذه المادية أن تكون مقابلا ليس أنها تتقوم
بهذا . فإنه ليس هذا من المعاني التى يجب أن تتقدم فى الذهن أولا ، حتى يتقرر فى الذهن ،
أن الشيء مادية مقولة بالقياس إلى غيره ، بل إذا صار الشيء مضائقا ، لزم فى الذهن أن
يكون على صفة التقابل . فالذاتية بشرائطها ، غير موجودة بين انتقابل وبين الأشياء إلى
هى كالأشياء انتقابل ، حتى يكون كونها متقابلات داخلية بقرة أو بفعل فى حدود هذه
كلها . واقتوانين المفيدة فى هذه الأعراض مستشرق لك فى مواضع أخرى .

والآن ، فينبغى أن نستأنف الكلام من رأس ، فنقول : أما الفرق بين المضاد
والمضاف ، نرى أن المضاف مقول المادية بالقياس ، والمتضادات ليست كذلك ،
ولذلك لا نقول : إن المتضاد إنما هو خير لأجل قياسه إلى الشئ ، كما نقول : إن الضعف

(١) شرط : شرطه د ، م || (٣) ويمرر : ويمرر سان ، ويمرر سان || حمله : جملة د ،
س ، ع ، ه ، م ، ن ، ه ، م || (٤) هى متقابلات : ساقطة من س || (٥) كونها : لكونها س ||
اشتراط : اشتراط د ، س ، ع ، ه ، م ، ن ، ه ، م || (٨) ساقطة من ن || (٩) وكأخذها :
وأخذها د ، س ، م || (١١) التقابل : المتقابل ع || (١٢) مقول : ساقطة من د ، س ، ع ، ن ،
ي ، ه ، م || ثم يلحق : فيلحق ع || (١٣) التى : التى ع || (١٦) هى : ساقطة من د ، ع ،
ه ، م ، ن || متقابلات : متباعدة س || فعل : فعل ع || (١٨) فينبغى : فينبغى ع ||
(١٩) والمضاف : المضاف ه || ليست : ليس س || (٢٠) وذلك : فذلك س ، ه .

- ضعف بسبب قياسه إلى النصف ، بل قول إن الخير مضاد للشر ، ثم حينئذ قول : وهو من حيث هو مضاد فهو مضاف ، وبما يفارق به المضاد المضاف ، أن المتضادات لا يتخلو إما أن لا يتعري الموضوع فيها من أحد الطرفين فلا يكون بينهما واسطة ، وقد يتعري منهما فيكون بينهما واسطة ؛ مثال الأول ، الصحة ، وهي ملكة في الجسم الحيواني يصدر عنه لأجلها أفعاله الطبيعية وغيرها على المجرى الطبيعي غير مؤوفة . وسواء نسبت ه إلى البدن كله ، أو إلى عضو واحد ، وسواء كانت بالحقيقة أو بحسب الحس ، فإن الذي يحسب الحس ، رسمه بحسب الحس والمرض ، حالة أو ملكة مقابلة لتلك ، فلا تكرر أفعاله من كل الوجوه كذلك ، بل يكون هناك آفة في الفعل ، ولا يتخلو الموضوع عنهما البتة ، فكذا الفردية والزوجية . والذي ظن أن بين الصحة والمرض وسطا هو حال لا صحيحة ولا مرضية ، فإنما ظن ذلك لأنه نسي الشرائط التي ينبغي أن تراعى ١٠ في حال ماله وسط وما ليس له وسط ؛ وتلك الشرائط أن يفرض الموضوع واحدا بعينه في زمان واحد بعينه ، وأن يكون الجزء واحدا بعينه ، والجهة والاعتبار واحدة بعينها . فإذا فرض كذلك ، وجاز أن يتخلو الموضوع عن الأمرين كان هناك واسطة ، فإن فرض إنسان واحد ، واعتبر منه عضو واحد ، أو أعضاء معينة ، في زمان واحد ، وجاز أن لا يكون معتدل المزاج سوى التركيب ، بحيث تصدر عنه جميع الأفعال التي تتم ١٥ بذلك العضو أو الأعضاء سليمة ، وأن لا يكون كذلك ، فهناك واسطة . وإن كان لابد من أن يكون معتدل المزاج سوى التركيب ، أولا يكون معتدل المزاج سوى التركيب ، إما لأنه أحدهما دون الأخر ، أو لأنه لا واحد منهما ، فليس بينهما واسطة . ومثال الثاني السواد الصرغ ، والبياض الصرغ ، فإن بينهما وسائط ألوان ، وقد يتخلو الموضوع من
- (١) للشر : لشريرد ، م ، ن ، (٢) وهو : ساقطة من عا || يفارق : يفرق ه || المضاد : التضاد ه ؛ التضاد س || المضاف : والمضاف ه || المتضادات : المتضادين ع || (٣) لا : ساقطة من عا || يتعري : يتعدي س ، عا || فيها : ساقطة من عا || من : عن س ، ه || أحد : آخرد ، م || وقد : أوقد س ، عا || (٤) منها : عنهما س ؛ منها ه ؛ عنها || وهي : + حالة أرس || (٥) أفعاله : الأفعال س ، عا || الطبيعية : الطبيعة ه ؛ ما ونه س ؛ [من آفة] || (٦) كانت بالحقيقة : كانت بحسب الحقيقة س || (٨) ولا : فلا ب || (٩) فكذاك : وكذلك ع ، ن ، ه || هو : فان س || فإنما : ودوع || (١٠) التي : التي ع || ليس : ساقطة من ب || (١٤) إنسان واحد واعتبر : إنسان واعتبرد ، م || أو أعضاء : وأعضاء ه || زمان واحد : زمان معين ي || (١٥) معتدل : معتدل ع || (١٦) الأعضاء : + وهي س || لا يكون : + ليس ع || هناك : ساقطة من د || ألوان : + أذ ب ، ع ، ي || قد : وقد س .

كليهما إلى اوساط ، وربما خلا إلى العدم بأن يصير مشفا ، فتكون الواسطة ، سلب
الطرفين مطلقاً من غير إثبات واسطة خلطية من الطرفين . وهذه الواسطة الخلطية ، ربما
كان لها اسم محل كقولك الأذكن والفاتر ، وربما لم يكن لها اسم محصل ، بل إنما يدل
عليها سلب الطرفين ، من غير أن يعنى بسلب الطرفين السلب الذى لا إثبات تحته ، بل
يراد به إثبات ، كقولهم : لا خادل ولا جائر . وإذا عنى بالسلب سلب لا يشير إلى
إثبات متوسط ، دل عليه بواسطة غير خلطية ، كقولهم : السماء لا خفيفة ولا ثقيلة ،
والهواء لا أبيض ولا أسود ، فالأضداد تنقسم إلى هذين القسمين وبهذا يخالف التضاد ،
تقابل العدم والملكة ، لأن المتقابلين بالعدم والملكة لهما موضوع واحد ، من شأن كل
واحد منهما أن يكون فيه ، فتكون فيه الملكة ويكون فيه العدم ، ولكن ليس كيف
اتفق ، بل إنما يكون فيه العدم بأن يعدم الملكة من موضوع ، وقتاً من شأنها أن تكون
موجودة فيه للموضوع ، كما يعدم البصر في الموضوع ، وقتاً من شأنه أن يكون له ملكة
البصر ، وتسقط الأسنان وقتاً من شأنها أن لا تسقط فيه ، بل تبقى . فهناك يكون أحدهما
عمى ، والآخر دماً ، فإن الجرو الذى لم يَفْقَح ، لا يقال له أعمى ، ولا الطفل أيضاً ساحة
يولد ، يقال له أورد ، بل إذا حان أن يكون له بصر وسن ، ولم يكونا ، فهو أعمى
وأورد . وهذا اشرط غير موجود في تسمى تقابل التضاد ، فإن الموضوع المشترك للضدين
الذين لا واسطة بينهما ، يجوز في كل وقت أن ينتقل من أحدهما إلى الآخر إلا أن يكون
طبيعياً لا يفارق ، كيباض نقنس .

(١) كليهما : كلاهما (٢) من : بين عا || وهذه : فهذه ب || الخلطية : ساقطة من د ، م || (٣) بل :
ساقطة من د ، م || (٥) كقولهم : لقولهم س || وإذا : فإذا ب ، ن || (٥-٦) لا عادل . . .
كقولهم : ساقطة من س || (٦) عليه بواسطة غير : على واسطة سا || لا خفيفة ولا ثقيلة : لا ثقيلة
ولا خفيفة س || (٨) لأن : أن ع || لأن . . . والملكة : ساقطة من سا || المتقابلين . . .
والملكة : ساقطة من ع || (٩) فتكون فيه : ساقطة من ع ، ي || (١٠) من موضوع :
في الموضوع س ؛ ه || من وقتا : ساقطة من سا || (١٢) الأسنان : الانسان د ،
سا ، م || هناك : فيما لكن ع || (١٣) الجرو : الجرون || لم : لا د ، سا ، م || يفقح : بمعنى
يفتح عينيه || أيضا : ساقطة من عا || (١٤) أورد : بمعنى ليس في فـه أسنان || حان : جازع ،
ما ، ن ، ه ، م || ولم يكونا : ولا يكونان ن || (١٦) اللتين : الذى ع :

- والموضوع المشترك للضدين ذرى الواسطة ، فقد ينالو عنهما جميعاً إلى الواسطة ،
 إن لم يكن أحدهما له طبيعياً ، ولا واسطة بين المدم والملكة ، ولا انتقال من المدم إلى
 الملكة ، بل من الملكة إلى المدم . وافهم بعد ذلك ، أنا إذا قلنا عدم وملكة أو غير
 ذلك من المتقابلات ، فلست نشير من المدم والملكة ومن سائر المتقابلات إلا إلى
 طبيعتها ، لا إليها ، من حيث وجودها للوضع ، أو كون الموضوع متصفاً بها ، فليس
 المعنى ، ” وأن يعنى “ . والبصر ، ” وأن يبصر “ ، شيئاً واحداً . وكذلك يقال : زيد
 يعنى ، ولا يقال : زيد عنى ، ويكون المعنى أيضاً لزيد معنى يقتضى نسبة المعنى إلى
 زيد . وأما المعنى ، فهو معنى مفهوم بنفسه ، أو مفهوم بسبب ما عدمه ، أعنى البصر
 إذ هو عدم البصر . فهذه ليست هى المتقابلات الأول ، بل أمور تلحق المتقابلات ،
 فيعرض لها أن تكون متقابلة .

١٠

- وكذلك الحكم فى الموجبة والسالبة ، فإن ما يقع عليه الموجب والسالب أمر أو معنى
 لا قول ، بل هو الموضوع ، كقولك : زيد ، فى قولك : زيد جالس ، أو زيد ليس
 بجالس . وأما ما يوجب ويسلب نفسه ، فهو أيضاً ليس بقول ، بل هو محمول فى القول ،
 كقولك : جالس وليس بجالس . فليس إذن الشيء الذى له تقابل بالإيجاب والسلب ،
 هو الإيجاب والسلب ، هذا إن أخذنا لتناقض موجبه وسالبة . فإن أخذناه إيجاباً وسلباً ،
 كان الموضوع ، لذلك ، والموصوف به ، وضعاً ووصفاً ، على قياس ما كان للمعنى
 والبصر ، هو انقضية . فإنها هى التى فيها الإيجاب ، فيشتق لها منه الاسم ، فيقال : موجبة ،

١٥

- (٢) يكن : + قدع ، ي || أحدهما له : أحدهما بل ه ، أخذ ذلك كده ، سا ع ، ع ، ع ،
 م ، ن ، ه ، ي || (٣) بل من الملكة : ساقطة من و ، م || (٤) المتقابلات : المتقابلات د ، م ، ه ،
 (٥) كون : فكان ن || متصفاً بها : متصافها س || (٦) وكذلك : فذلك س ، ه ، ولذلك ع ،
 ما ، ي || (٧) ويكون : وكون ب ، س || (٨) وأما السى : + فهو لى زيد وأما السى د ،
 م ، ن ، ه ، ي || (١١) فإن ما : فإعداد ، س ، سا ، م || أمر أو معنى : أمراً ومعنى د ، س ، م ||
 (١٢) الموضوع : موضوع ن || بقول : مقول سا || (١٤) يجالس : + أمر مثل محمول ع ||
 الشيء د : لى س ، م || بالإيجاب : الإيجاب ب ، د ، س ، سا ، ع ، م ، ن ، ه ، ي ||
 (١٥) وسلباً : أو سلب ع || (١٦) كذلك : كذلك ع (١٧) الإيجاب : + والسلب س .

أو السلب ، يقال : سالبة ، فيكون المتقابلان في الإيجاب والسلب ليسا هما الإيجاب والسلب ، ولأن الإيجاب إيجاب في قضية ، فليست القضية إيجابا .

لذلك إذا عرف هذا ، فقد عرف حال التضاد ، وحال العدم والملكية ، وكان قد عرف الفرق بين المضاف وبين التضاد ، فليفرق بين تقابل المضاف ، وتقابل العدم والملكية فنقول : أما العدم والملكية فليس أحدهما مقولاً بانقياس إلى الآخر ، أما الملكية فليست مفترقة في تصورهما إلى العدم البتة ، فإنها قد تتصور ماهيتها في نفسها ؛ وأما العدم كالمعى ، فإنها وإن كانت لا تتصور إلا بتصور الملكية ، فإنها ليست مقولة الماهية بالقياس إلى الملكية ، فإنها غير صائرة عمى بانقياس إلى البصر ، حتى يكون المعنى إنما هو عمى لأجل قياسه إلى البصر ، وإن كان المعنى هو عدم البصر .

وقد ظن بعض الناس في هذا الموضع ، أن معنى هذا الكلام أن المعنى ينسب إلى البصر من طريق جنسه ، حتى يكون كما قيل في النحو من أنه مضاف من طريق جنسه ، وكذلك المعنى مضاف من طريق جلسه أو ما هو يكمنه وهو العدم ، فإن العدم معقول بالعرض ، ويسبب ما هو عدمه . وليس هذا الذي قاله صواباً بوجه من الوجوه . فإن العدم الذي هو جنس المعنى ، ليس مقول الماهية بانقياس إلى شيء ، ولا بالقياس إلى الملكية ، فإن العدم ليس إنما هو عدم لأجل أنه مقيس إلى صورة موضوعه في الذهن ، بلزائها ، يقال لها عدم ، حتى يكون المعنى عمى لأن الملكية ملكة ، كما يكون الأب أبا لأن الابن ابن ، فيعكس القول من الجانبين كما قد علمت ، إذ قول الماهية بالقياس ، معناه هو حال الشيء من جهة أن شيئاً آخر موجود بلزائمه ، وماخوذ بلزائمه من حيث هو كذلك ، لنفس كون ذلك الشيء بلزائمه . وليس حال الملكية عند العدم كذلك ، فإن

(١) يكون : فكون ع ؛ عا || المتقابلان : المتقابلتي || في الإيجاب : بالإيجاب ه || (٣) لذلك : كذلك ب ، فذلك عا ؛ ساقطة من ن || فإذا ؛ فإن ب ، س ؛ فاذع ؛ إذا ع || (٤) المضاف وبين : المضاف بين ن || وتقابل الدم : وبين تقابل الدم ع || (٥) أما الملكية : أما العدم س || (٧) إلا بتصور : ساقطة من س || (١٢) وكذلك : فكذلك س ، ع ، عا ، ه || وكذلك جنسه أ ؛ ساقطة من س || (١٣) وليس ؛ فليس ب || (١٤) مقول : مقول ع || (١٦) لها ؛ ه ب ، س || عدم ملكة عا || (١٨) موجود : موجود ب || وماخوذ : وماخوذ ب || وماخوذ بلزائمه : ساقطة من ع || (١٩) لنفس : كنه ع || الملكة : العدم س .

العدم يرفع الملكية ، وليس العدم إنما هو عدم لأجل أن الملكية ملكة فقط ، بل إنما هو عدم للملكة لا على أنها تجعل الملكية بحال ، بل على أنه منسوب إليها بأنه زوالها وفقدانها لا فقدان شيء آخر كيف اتفق ، ولذلك لا تحتاج الملكية أن تقال ماهياتها بالقياس إلى العدم المأخوذ بإزاء الملكية .

- ٥ فلما كانت المضافات مقولة الماهية بالقياس ، وكذلك ما يتكافؤ المضافان في العكس الخاص بالمضاف ، ولم يكن العدم والملكية على هذه الصورة ، فلا يقال : إن البصر بصر للمعى ، ولا إن البصر إنما هو بصر لأجل المعنى ، كما ربما تقول : إن المعنى عى البصر . فظاهر أن العدم والملكية ليسا متضايقين ، وكان قد علم بإشارة ما أنهما غير متضادين ، فإن المتضادين اللذين لا واسطة بينهما حكمهما أحد الحكمين : إما أن يكون أحدهما طبيعياً للموضوع ، يستحيل وجود الموضوع خالياً عنه ، كالفردية للثلاثة في ظاهر الأمر ، والحرارة للنار ؛ وإما أن لا يكون أحدهما طبيعياً ، فلا يكون الموضوع في شيء من الأوقات خالياً عن أحدهما ألبتة ، مثل الصحة والمرض لبدن الإنسان . ثم العدم والملكية ، فقد يكون الموضوع خالياً عنهما جميعاً ، قبل الوقت الذى من شأنه أن يكونا فيه ، مثل الجرو الذى لم يَفْقَحْ ، فإنه لا بصير ولا أعمى ؛ ولا يكون أحدهما طبيعياً بينه للموضوع في وقت كونه ، فهذا التقابل ليس فيه أحد حكى التضاد الذى لا واسطة فيه . وأما
- ١٥ التضاد الذى فيه واسطة ، فإن الموضوع في وقت صلوحه للطرفين ، قد يخلو عن الطرفين إلى الواسطة ، ولا كذلك حال تقابل العدم والملكية ، فإن الموضوع لا يخلو في وقت صلوحه لهما عن أحدهما . وأيضاً فإن الأطراف من المتضادات ، إذا لم تكن طبيعية فقد يمكن أن تنتقل من كل واحد منهما إلى الآخر ، فإنه ليس ما يقال : إن الذى له ملكة الرداة ، لا ينتقل إلى ملكة الصالحين بشيء ، فإنه لما كان إذا عاشر الصالحين انتقل إلى عاداتهم ولو يسيراً ، فيوشك أن ينتقل عند الارتياض إلى التمام ، أو يقارب التمام
- ٢٠

(١) العدم : الملكية || (٢) أنها : أنه ع || بحال : ساقطة من ع || إليها : إليه د ، سا ، ع ، م ، ن ، ي || (٣) ولذلك : ولهذا ع || (٤) بالمضاف : المضاف ع || (٥) ولا أن : ولأن ه ، || هو بصر لأجل : هو لأجل ن || (٦) متضايقين : بمضايقين س ، ع ، عا ، ه ، ي || (٧) وكان قد : وقد كان ن || (٨) العدم : الملكية || والملكية : والعدم س || (٩) ما : + لاء || يقال : + من ع || (١٠) الرداة : [جمع رادى بمعنى حالك أو فاسد] || (١١) إلى : على د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ي || أن : ساقطة من د ، م .

إن لم يمتزم . ولا كذلك حال الدم والملكة ، فإن الملكة تنقل إلى الدم ، والدم لا ينتقل إلى الملكة ، لا قليلاً ولا كثيراً ، فإن الذى يكون غير بصير ، ثم يأخذ يبصر شيئاً يسيراً ، فليس بأعمى ، بل حكمه حكم محجوب أو مغموم أو مصوب البصر ، يحتاج أن يزال المساع ويمحى . فالمملكة اتى هى القوة المبصرة نابتة موجودة فيه ، إنما العمى بالحقيقة أن تكون الملكة قد زالت ، فاما إذا حجبت أو غمت ، فليس ذلك بعمى ، فقد اترق التقابل الذى للدم والملكة ، والذى للتضادات .

فاما التقابل الذى هو التناقض ، فيفارق الجميع من جهة أن المتناقضين يصلح فيهما الصدق والكذب ، وليس فى العمى ومقابله ، ولا فى الحرارة ومقابلها ، ولا فى الأخ ومقابله ، صدق ولا كذب . وأيضاً فإن المتناقضين إذا كانا على شرائط ، لزم أن يصدق أحدهما ضرورة ، ويكذب الآخر ، ولا كذلك الحال فيما سوى المتناقضين . ولا أيضاً إن ألف مما سواهما قضاياء ، حتى يكون مكان صحيح وليس بصحيح أحد الأضداد التى لا وسائط بينها . كالصحيح والمريض ، فإنه وإن كان زيد إذا كان موجوداً قبيلاً : إنه صحيح وإنه مريض ، يصدق أحدهما ضرورة ، ويكذب الآخر . فلا يلزمنى أن يظن أن هذا القسم من التضاد يقابله تقابل النقيض ، وذلك لأن الصحيح ، وما ليس بصحيح ، إذا قرنا بأى موضع شئت ، وبالمعدوم ، قرنا على شرط النقيض ، ثبت تقابل النقيض ، وصدق أحدهما ، وكذب الآخر . فإنك إذا قلت : الحجر صحيح ، والحجر ليس بصحيح ، صدق السالب منهما ؛ فإذا قلت : الحجر صحيح ، الحجر مريض ، كذبا جميعا . وكذلك إذا جعلت الإخبار عن زيد ، وهو معدوم ، كذب أنه صحيح ، وكذب أنه مريض ، ولم يكذب أنه ليس بصحيح . فإن السلوب كلها تصح عن المعدومات ، وذلك

(٣) يبرأ يبرأ : يبرأ د ، ع م ي || (٤) فالملكة : والملكة د ، س ، ع ، ع ، م ، ن ، ه ، ع || المصرة : البصرة د ، س ، س ، ع ، ع ، م ، ن ، ه ، ع || (٥) قد : ساقطة من د ، س ، س ، ع ، ع ، م ، ن ، ه ، ع || فاما إذا : فإذا ن || حجبت : احتجبت س || (٦) اترق : اقترن ع || الذى : ساقطة من د ، ن || الدم والملكة : بين الملكة والدم من (١١) إن : ساقطة من س || (١٢) وسائط : وساطة ع || بينها : لها س || (١٣ - ١٤) يظن أن هذا : يظن هذا ع || (١٥) موضع شئت : موضوع شناع || (١٧) منها : وكذب الموجب فاش ع || فإذا : إذا ن || صحيح الحجر مريض : صحيح مريض د ، ع ، ع ، م || (١٨) وكذلك : وأيضا س .

لأن الإيجاب للعاني الموجودة يكذب عليها ، إلا بشرط وحال ليس هذا موضع بيانه ،
لأن الإيجاب حكم بوجود معنى لمعنى ؛ أو وجود وصف لأمر ، ولا يوجد المعنى لما
ليس بموجود ، وأن لا يوجد ، فهو السلب . فإذا كان ما لا يتوسط فيه من المتضاد
يفارق المتناقض ، فكيف اللواتي بينها متوسط ، التي قد يكذب الطرفان معا جميعاً
في الموضوع الموجود القابل لهما ، كما إذا قيل للعفيف إنه خامد الشهوة ، أو فاجر . وبين
بالجملة أنك إذا نظرت إلى التضاد من حيث هو تضاد ، لم يوجب ما يوجهه التناقض ،
وإنما يمرض له ما يشبه ذلك لبعض المتضادات ، وفي بعض الموضوعات خاصة ،
لأنها تضاد بل لأنها لا واسطة لها .

ومن هذا الوجه كله ، يتضح الفرق بين تقابل التناقض وتقابل الدم والمملكة ، فإن
الموضوع الغريب كالجر ، والمعدوم كزيد المتوفى ، يكذب عليه القولان المؤلفان من العدم
والمملكة ، كقولنا : الحجر بصير ، الحجر أعمى ، أو قولنا : زيد المعدوم بصير ، زيد
المعدوم أعمى . ولا يكذب المتناقضان معاً إذا قلنا : الحجر أو زيد المعدوم بصير ، الحجر
أو زيد المعدوم ليس بصير . وأيضاً فإن الموضوع الذى ليس بغريب ، قد يكذب العدم
والمملكة فيه إذا لم يكن الوقت الذى من شأنه أن يكون فيه ، كقولنا للجرى الذى لم يَفْقَحْ
بصير أو أعمى ، ولا يكذب أنه ليس بصير .

١٥

(١) الإيجاب : + يكذب عليها وذلك لأن الإيجاب بـ ؛ يكذب عليها س || العاني الموجودة : ساقطة
من ع | يكذب ؛ ويكذب بـ ؛ لا يكذب ع || العاني ... بيانه : ساقطة من س || إلا بشرط ...
بيانه : ساقطة من ع || بيانه : + وذلك س || (٣) يوجد : يوجب ع || فإذا : وإذ بـ ،
ع | فإذا : س ، س ، ع ، م ، ه ، ع ، ي || يتوسط : متوسط بـ ، د ، س ، س ، ع ، م ، ن ،
ه ، ع ، ي || التضاد : التضاد ع || (٤) المتناقض : التناقض ع || بينها : فيها بـ ، د ، س ، س ،
ع ، م ، ن ، ه ، ع ، ي || (٥) لها : + جميعاً د ، م || للعفيف : العفيف ن || أو فاجر : وفاجر ع ||
(٦) إلى التضاد : للتضاد ه || (٧) له : ساقطة من بـ ، د ، س ، ع ، ع ، م ، ن ، ه ، ع ، ي ||
(٩) وتقابل : وبين تقابل || (١٠) والمعدوم : أو المعدوم س ، ع ، ع ، ه || (١٢) إذا : إذ
د ، س ، ع ، م || (١٢-١٣) بصير الحجر أو زيد : بصير د ، س ، ع ، م || (١٤) الوقت :
لوقت ع || (١٤) لجرى : لجرى س .

[الفصل الثالث]

فصل (ج)

في التعبير عن أحكام وخواص في المتضادات

الشر على الإطلاق من حيث هو شر ، يظن أنه ضد الخير على الإطلاق ، فكل واحد من جريئات الشر ، ضد واحد من جريئات الخير ، كالمرض للصحة ، والبحور للعدل ، والجن للشجاعة ، والفجور للعفة ، فهذه حال مضادة الشر للخير . وأما مضادة شر آخر للشر ، فقد يكون يضاد الشر شرًا آخر . وذلك لأن الملكات المتوسطة بين طرفي الإفراط والتفريط ، في الأمور المتعلقة بالشهوة والغضب ، والمتعلقة بالتدبير الجزئي في اقتناء الخير إلا لشيء ، تتعلق بها الفضائل الواثية كالشجاعة والعفة وحسن التدبير الذي يسمى حكمة ، وتكون هي الفضائل ؛ والإفراطات والتفريطات تتعلق بها الرذائل فإن الجبن ، والتهور ، والخنود ، والفجور ، والجريزة والغباء ، رذائل . والتوسط يضاد الطرفين ، وكل واحد من الطرفين يضاد الآخر لبعده عنه ، وهذا التوسط المضاد للطرفين إنما يوجد في يسير من الأمور نحو التي ذكرناها . وأما في أكثر الأشياء ، فإن الخير يضاد الشر مطلقا ، ولا يوجد للشر شر يضاده مثل الصحة والمرض ، والعلم والجهل ، والحياة والموت . فمن ذلك ما الإفراط فيه كله ردىء ، كالمرض ، ومن ذلك ما الإفراط فيه كله خير ، كالعلم ، فهذا هذا . وقد قال بعض المفسرين في شرح قولهم : وهذا في يسير

(٤) فكل : وكل ب ، س ، ع ، د ، ي || الشر . . . جريئات : ساقطة من د || كالمرض : كالمرض د || (٦-٧) والفجور . . . للخير : ساقطة من ي || (٦) الشر : الخير س || غير : للشر س || (٧) شرط آخر للشر : الشر لشر آخر ج ، د || الملكات : الملكات || (٨) طرفي : ساقطة من س || والتفريط : والتقصير د ، س ، ع ، م ، ن || (٩) إلا : لا د ، س ، م || (١٠) وتكون : أو تكون ب ، د ، ن ، ي || الرذائل : رذائل ع || (١١) والخنود : والجهورم : ساقطة من د || رذائل : ورذائل س ، م || (١٢) وكل : فكل ع || وهذا : وهذه س || (١٣) ذكرناها : ذكرنا س || (١٥) ما الإفراط : بالإفراط س || ردىء : كالمرض ومن ذلك ما : ساقطة من د ، ن || (١٥-١٦) الإفراط فيه كله : ساقطة من د ، ن || (١٦) هذا : ساقطة من د ، س ، ع ، ن ، د ، ي || الذي قد بيناه شرح قولهم || يسير : اليسير ع ، ي || في الإفراطات ع ، ي .

من الأمور التي تخالف هذا القانون ، أن قائل هذا القول ، يعنى به أن بعض الوسائط في الإفراطات والتفريطات ليست بخير ، مثل القتل فإنه ليس الوسط فيه بخير ، بل كله ردى ، وأما اللاقتل فكله خير ، وليس إنما يكون الطرف فيه يعينه فقط هو الردى .

- وليس الغرض في هذا الكتاب هذا ، بل الغرض أن من الشرور ما يوجد له خير بضاده ، وشر أيضا بضاده ، وذلك إذا كانت هناك طبيعة موضوعة للإفراط والتفريط ،
- ٥ من أول حدود الإفراط إلى آخر حدود التفريط ، ذاهبا باتصال واحد . فهناك يوجد متوسط وطرفان في الطبع ، ويكون المتوسط خيرا أيضا بضاد الطرفين الذين يضاد كل واحد منهما الآخر ، وهذا في يسير من الأمور . وإيس الحكم في كل الأمور هكذا ، فإن العلم خير ، والجهل شر ، وإيس هناك للشر ضد إلا الخير . وإيس هناك وسط هو خير وطرفان هما شر ، وكذلك الحال في أشياء أخرى كثيرة . فهذا معنى ذلك الكلام للعلم الأول ، إليه ذهب ، ولم يلتفت إلى متوسط بين الطرفين للإفراط والتفريط وضعيين ، كما ذهب إليه هذا الشارح . ولو ذهب إلى ذلك ، لكان إنما يريدنا أن الشر ليس الذى يضاده فلان ، وإيس غرضه أن يريدنا هذا ، بل غرضه أن يريدنا أن الشر الذى يضاده الخير ، يضاده الشر ، وربما لم يضاده . وإيس في الذى أوردوه من أمر المتوسط ذلك .
- ١٠ وأما حديث القتل أيضا ، فإنه ليس مثالا حسنا في ذلك ، لأن قتل من ينبغي حين ينبغي على الوجه الذى ينبغي ، هو من أفعال الشجاعة ، ومن الواجب في حفظ المدينة ، وهو خير ، كما أن ترك قتل من ينبغي قتله على الوجه الذى ينبغي وحين ينبغي ، هو من الشر . وبعد هذا ، فيجب أن نمود إلى عادتنا في التعقب ، فنقول : ينبغي أن تعلم ، أن الخير ليس بضاد كل واحد من الشرين بالذات ، لأن الشجاعة ليست تضاد الجبن من حيث

(٣) ردى : شرما || وليس : ليس ع ، ن || جيد : سافطة من س ، ع ، ه || قط : سافطة من ع || (٤) الكتاب : الكلام س ، ع || (٧) خيرا أيضا : أيضا خيرا س ؛ سافطة من ع || (٨) الأمور : الأمر ع ، م || (٩) وسط : متوسط ع ؛ توسط س ، ه ، ي || هو : ودوسا ، ع ، م || (١٠) شر : شران ع || كثيرة : غيره ع || ذلك الكلام : كلام س || (١٢) الشر : سافطة من ن || ليس : سافطة من د || الذى : سافطة من ع || (١٣) الشر : الشرور ع || (١٥) حديث : حوث سا ، ع ، م || في ذلك : وذلك ع ؛ + الأمر سا || -ين : عين م ؛ سافطة من ع || (١٦) الواجب : الواجبات س ، ع || (١٧) ترك : سافطة من سا || وحين : حين س || (١٨) التعقب : التعقب ع || (١٩) بالذات : + وذلك س ، ه .

هو جبن ، بل من حيث يشارك الجبن التهور . وذلك لأنه رذيلة غصة للنفس ، والشجاعة فضيلة ، فإذن الضد بالذات لواحد واحد . وتحصيل هذا ، أن النظر في هذه الممتلكات هو بلى وجهين . نظر في طبائها ومعانيها ، غير مضافة إلى موضوعاتها من حيث أنها تفيد حلا يلزم موضوعاتها لأجلها عمدة أو مذمة أو منفعة أو مضرة ، وهو أن ينظر في جملة الطبيعة التي بين الجبن والتهور ، ماراً على الشجاعة من حيث هي ملكات يصدر عنها أفعال ما ، فحينئذ لا نجد الشجاعة مضادة لأحد الطرفين ، بل تكون أمراً متوسطاً ، ويكون الطرفان هما المتعاقدان على موضوع واحد ، وبينهما غاية البعد ، فيكونان هما الضدان فقط ، والثاني ، نظر فيها من حيث الحال التي تحصل لموضوعها منها ، وذلك باعتبار أنها أمور تناسب مصلحة نفس الإنسان أو نوع الإنسان أو لانتسابه ، وهذا اعتبار أمر يرض للكيفيات ، من جهة إضافات لما وائس في ذواتها . كما أن كون الشيء حاراً أو بارداً ، غير كونه وائفاً وصحة ، وكون الجسم في طبيعته يبال ، غير كونه دواء نافعاً أو سماً تائلاً ، فتكون الخيرية والشرية أمرين يلزمان هذه الكيفيات من جهة مقايستها إلى الطبيعة الإنسانية ، ولذلك لا يلزمانها من جهة مقايستها إلى أبدان حيوانات أخرى .

وإن قد اتضح لك ما قلناه ، فقد علمت ، أن الكيفية التي يقال لها شجاعة ، والأخرى التي يقال لها جبن ، لا يتضادان في جوهريةما ، بل قد دلت أن الشجاعة إنما تضاد الجبن من جهة تارض لكل واحد منهما لما اتزن بهما سى أحدهما شجاعةً والآخر جبناً ، وإنما لا تضاد ذلك من حيث طبيعتها نفسها شيئاً ، بل طبيعتها وسط ، ولكن لما كان ناء هذا الكتاب على الأمور المشهورة والمتعارنة ، غير مردودة إلى الشروط التي بها صير حقيقة ، فذلك لا يجب أن ينتفت فيه إلى هذا النحو من التحقيق . وإن لم أن هونا

(٢) للواحد : الواحد ع || (٥) ين : ه || (٦) نجد : تكون س ، ه ||
أمر : إباب ، د ، س ، ه ، ع ، م ، ن ، ي || متوسطا : متوسطة ب ، د ، س ، ه ، ع ، م ، ن ، ه ، ع || (٨) الضدان : الضدين س ، ه || قارنیه : قارنیهما س ، م ، ه ||
تحصل : تعالج س ، ه ، ع ، م || (٩) باعتبار : اعتبار ، س ، ع ، م ، ه ||
م ، ي || أنها : ساقطة من ب ، د ، ه ، ع ، م ، ن ، ي || قس : ساقطة من ب ||
(١٢) أرسا : وساه || (١٣) لا يلزمانها : لا يلزمانه د ، ه ، ع ، م ، ن ، ي || لا يلزمانها : ه ||
(١٤) مثال لما شجاعة : مثال شجاعة م (١٥) يقال لها جبن : يقال جبن س || قد . . . الجبن :
ساقطة من ع || (١٦) بهما : بهد ، ه ، ع ، م ، ن ، ي || (١٧) ذلك : تلك
ب ، د ، ه ، ع ، م ، ن ، ه ، ي || شونا : ساقطة من ب ، ه || ولكن : لكن ه .

أموراً أخرى بينها متوسطات ، ولا يوجد المتوسط فيها مضاداً لشيء من الطرفين بوجه من الوجوه ، إذ ليست لها هذه النسبة ، فإن الفاتر والأدكن لا يضاد شيئاً ، بل طرفاً هما المتضادان ، وإن كان حال الفاتر فيما يظن ليس كحال الشجاعة ، فإن الفاتر يعتقد من أمره أنه خلط بين الطرفين ، وأما الشجاعة فإنها طهارة من الطرفين . ومع ذلك ، فإن هذه القسمة المشمورة تتأني في تقابل التضاد ، ولا تتأني في تقابل العدم والمملكة . ومن أحكام المتضادين ، أن وجود أحدهما مطلقاً ، لا يوجب وجود الآخر بوجه من الوجوه إيجاب المتضايقات ، فإنه أو توهمنا أن الناس كلهم صحاح ، لم يمنع هذا التوهم منا معارضة وجوب المرض ، ولم يبعد أن لا يكون مرض البتة ، وإن عتبنا وجود أحدهما في شيء بعينه ، منع وجود الآخر معاً ، كما أو قلنا : زيد صحيح ، منع أن يكون مريضاً .

- والتضايقات : إما مطقات ، فيوجب وجود أحدهما الآخر ، وإما في شيء واحد ، فلا يمنع أن يكون ما هو أب هو أيضاً ابناً ، وقد أشير إلى تلخيص هذا فيما سلف وما للتضادين أن علمهما واحد يتعاقبان فيه ويتنازعا به ، فربما كان ذلك الواحد معنى أعم من نوع واحد ، كالسواد والابيض ؛ فإن موضوعهما الجسم ، من حيث هو جسم طبيعي عنصرى مركب ، أى جسم عنصرى مركب كان مما يصلح لقبوله . وقد يصلح له أنواع وليس ذلك نوعاً واحداً ، وربما كان من نوع واحد ، مثل العدل والجور فإن موضوعهما ليس كل نفس ولا نفوس تقع في أنواع كثيرة ، بل نفس الإنسان . وربما كان الموضوع للضدين جنساً فيقسمانه من غير تنازع ، كالعدد للزوجية والفردية ، والمتضادان ربما كانا في جنس ، كالبياض والسواد في اللون ، وربما كانا في جنسين مختلفين ، كالقوة والضعف في الجنس ، كالبياض والسواد في اللون ، وربما كانا في جنس الرذيلة ، وربما كانا بأنفسهما جنسين ، كالخير والشر . ويشبه أن يكون المعنى في قولهم ، بأن الخير والشر جنسان ، ليس أن الخير والشر من حيث هو مقول على الخير الجوهرى والخير الكي والخير الكيفى

(١) يوجد : يؤخذ || (٢) هما : ساقطة من د ، ن || (٣) المتضادان : + فيه ب || وان : ساقطة من ساء ، م ، ي (٥) التضاد : الأنداد سا || (٧) ذاته : فان سا || سا : + توهمنا س ، ه || (٨) وجوب : وجود ب || المرض : المرضى ع || (١١) دو : ساقطة من ب ، د ، ع ، م ، ن ، ه || (١٤) مركب مركب : ساقطة من سا || أى مركب : ساقطة من ب || (١٦) المودوع : الودوع ساء ، ع ، م || (١٧) فينقباه : فينقباه س ، سا ، ع ، م ، ه ، ه ، ي || (١٩) بأقسامها : في أقسامها س ، ه || (٢٠ - ٢١) جنسان والشر : ساقطة من ع ، م .

وغير ذلك . فيقال قولاً جانسياً ، بل من حيث هو مقول دل الملكات فيكون متواطئاً . من هذا الوجه ، ليس باشتراك الاسم . ثم قد سوح في كونه ذاتياً لها أو عرضياً لازماً لهذه الملكات . فإن الحق ، أن الخيرية أو الشرية يلزمها ولا يقومها ، فإن كان كذلك فيكون الخير والشر من باب الكيف . ويشبه أن يكون المراد غير ما ناقشنا فيه ، بل يكون قد توسع في هذا الباب توسعاً مطرداً هل المشهور من أمر الخير والشر ، فإن المشهور من أمرهما أنها تامان للأشياء ، فأجرى الحكم على ذلك ، ولم يبال بما يعرض من ذلك ، إذ ليس هذا الكتاب كذاب الاستقصاء .

وأما الاستقصاء فإنه يقضى ، أن تكون الشجاعة مضاداً للجر ، قريب من كون الصارم مضاداً للددان ، وذلك إذا أخذ الصارم اسماً لسيف مع الحدة ، والددان اسماً لسيف مع الكلال ، فيكون لا تضاد بينهما إلا لانطوائهما على متضادين ، ثم يقال إن التضاد بينهما لأجل جانسين ، هما الحاد والكيل ، وكذلك الشجاعة ، كأنها اسم الكيفية مع النسبة المذكورة ، وكذلك الجبن ، وكذلك الحق ، ولتألا تناقض في هذه الأشياء في مثل هذا الكتاب ، وأما التحقيق في هذه الأمور ، فسيأتيك له موضع محصل في ذلك .

فينبغي لنا أن نشير قليلاً إلى ما وقع عليه الاتفاق الخاص في أمر التضاد وأمر العدم والصورة بعد المشهور ، فلا يترك المتعلم متحيراً ، فقول : إن الأضداد الحقيقية هي الأمور التي تشترك في موضوع واحد ، وكل واحد منها معنى كاليابض والسود ، ليس كالمسكون والحركة ، ويكون الاثنان المتقابلان منها ، لا يجتمعان معاً ، بل يتعاقبان ،

(٢) باشتراك : بالاشتراك د || لما : ساقطة من س ، ساء ، ه || لازماً : + أى س ، ع ، ه ||
(٣) أو الشرية : والشرية ساء ، ع || (٤) ويشبه : ويجوز ساء || (٥) مطرداً : مطرداً م ||
(٦) عامان : عامان س || فأجرى : وأجرى ن || يبال : يبال س ، ع ، ع ، م || بما :
مان || (٧) كتاب : + يقتضى ب ، ع || (٨) وأما : فأما ب || كون : تكون د ، س ، ع ،
ع ، م || (٩) للدان : للدان ع ، م ؛ للفروات د || الددان : بمعنى السيف الكليل ||
والددان : والدوان د ؛ واللذان ع ، الددان ع ؛ والدوان م || (١٠) متضادين : متضادين
د ، ع ، ع ، ن ، ه ، ع || ثم : بل ب || (١٢) في ذلك : ومع ذلك ع ، + ومع ذلك س ، ه ، ع ||
(١٥) والدورة : والدورة س ، ساء || المشهور : المشهور س || (١٦) وكل واحد : ساقطة
من س || منها : منهاى || معنى : + واحداً || كاليابض : كالوادس || والسود : واليابض س ||
(١٧) منها : منها ع || لا : ولا د ؛ فلا م ، ن .

- وبينهما غاية الخلاف ليس كالفاتر والمار : وأما العدم والملكية ، فالحقيق من العدم ، أن يكون الشيء معدوماً في الموضوع القابل لوجوده بطباعه من حيث هو كذلك ، سواء كان المعدوم ماسميته ههنا ملكة أو شيئاً آخر ، وسواء عاد أو لم يعد ، وسواء كان قبل الوقت أو بعده ، أو فيه ؛ ومنه ما هو أهم من ذلك ، وهو عدم الشيء عما في طبيعة من طبائع الموضوع أن يقارنه ، شخصية كانت تلك الطبيعة أو نوعية كالجنس الأصلي ، أو جنسية كالأنوثة ، والخير والشر في أكثر الأشياء يتضادان بالحقيقة تضاد العدم والملكية ، فإن الشر عدم كمال ما من شأنه أن يكون للشيء إذا لم يكن . والسكون ، والظلمة ، والجهل ، وما أشبه ذلك ، كلها إعدام . والمرض أيضاً من حيث هو مرض بالحقيقة تدم ، لست أني من حيث هو مزاج أو ألم ، والفردية أيضاً ، هي حال الجنس مأخوذة مع سلب تارض قد يكون فيه ، وذلك الجنس هو العدد ، وقد ينقسم بمتساويين ، وقد يعدم هذا المعنى فيه ، فإذا اتقن به ، أن لا ينقسم بمتساويين ، كان من تلك الجهة فرداً ، وكان منظوياً على عدم ما ، من شأنه أن يكون في ذلك الجنس . ولتقتصر الآن على هذا المبلغ .

[الفصل الرابع]

فصل (د)

في المتقدم والمتأخر

١٥

وند جرت العادة أن يذكر بعد المتقابلات المتقدم والمتأخر . والحال في ذلك كالحال في المتقابلات ، أعني أن توفية حق الاستقصاء فيه ليس في مداخل التعليم فيجب أن تقتصر على إيراد المشهور وعلى محاذاة التعليم الأول ، وأما التحقيق فستجد تفاريقه في مكانه .

- (١) ليس : وليس ع ، ي || وأما : أما سا || وأما الدم : والدم د || (٣) شيئا : أشياء ن || (٥) جنسيه : جنسه ما ، م || (٦) والشر : أو الشر م ؛ + أو س ، م || (٧) إذا : كاع || والكون : فالكون ن (٩) هو مزاج : دوسو. مزاج س || أو ألم : ساقطة من ما || هي : هوس || مأخوذة : مأخوذاً س ، ه || سلب : سلب س || (١٠) بمتساويين : متساويين ع ، م || هذا : هذان د || (١١) قذا : قذا س || (١٢) ما : ساقطة ما ، م .

فأوجه الأول من التقدم هو الذى يكون بالزمان، فإن الأكبر سناً أقدم من الأحدث .
والوجه الثانى ما يقال له إنه متقدم بالطبع، وقد حُدِّد أنه هو الذى لا يرجع بانكناؤ في لزوم
الوجود، كحال الواحد، عند الاثنين، فإنه إن كانت الانثنية موجودة فالوحدة موجودة،
ولا ينمكس مكفنه، فليس إن كانت الوحدة موجودة، فالانثنية لا عالة موجودة .
ومن المشهور أن ما يكون كذا فهو متقدم بالطبع وإيس في المشهور له شرائط
وأما تحصيل الأمر في ذلك فيؤخر إلى صناعة أخرى .

وأما الثالث فهو المتقدم في المرتبة على الإطلاق؛ وهو الشيء الذى تنسب إليه أشياء
أخرى فيكون بعضها أقرب منه وبعضها أبعد، مثل الجنس الأعلى في حكم الجنسية والنوع
السافل في حكم النوعية. وأما بعد المطلق فذلك مادو أقرب المنسوبين إلى هذا المنسوب إليه
منه، فإن مادو أقرب للاثنين من هذا المنسوب إليه فهو أقدم في المرتبة مثل الجسم فإنه يتقدم
على الحيوان إن اعتبرت الابتداء من الجنس الأعلى، والحيوان أقدم من الجسم، إن اعتبرت
ذلك من النوع الأسفل. والمتقدم بالمرتبة ليس يجب له بذاته أن يكون متقدماً، بل بحسب
انتخاب النسبة المذكورة، ولذلك قد ينقلب الأندم فيصير أشد تخلفاً. وكما أن الترتيب تد يوجد
في الأمور طبعاً مثل ما في ترتيب الأنواع والأجناس التي بعضها تحت بعض وفي ترتيب
أوضاع الأجسام البسيطة، وقد يكون رضعاً كترتيب الصفوف في المكان منسوبة إلى
مبدأ بالوضع، كالبالد الثلاثي مثلاً أو كدار فلان، كذلك المتقدم بالترتيب تد يكون
في أمور طبيعية، وقد يكون في أمور وضعية .

-
- (١) التقدم : المتقدم د، ع، هـ، ن || (هـ) له : ساقطة من ص || (٧) المتقدم :
التقدم ص || المرتبة : الرتبة ع || (٨) حكم : ساقطة من م || (٩-١٠) المنسوبين...أقرب :
ساقطة من ي || (١٠) به : ساقطة من د || الاثنين : الاثنين هـ من الأقربين ع || (١١) إن :
فإن د، م || الجسم : الجنس د، سا، ع، م، ن || (١٢) والمتقدم : والتقدم د، ع ||
(١٣) ولذلك : وكذلك ع || أشد : الأشد د، ع، هـ، ن || (١٦) أو كدار :
وكدار ص، ع || (١٨) وضعية : وضعية م، ن .

والمتقدم في المكان من هذه الجملة تد يكون بالوضع كالصف الأول من صفوف المجلس ، وقد يكون بالطبع كالنار المستقرة في مكانها بالقياس إلى الهواء .

- وقد يوجد المتقدم بالمرتبة أيضا في العلوم البرهانية ، فإن المقدمات قبل القياسات والتأنيج والحروف قبل الهباء ، والصدر في الخطبة قبل الانتصااص ، وههنا مواضع إشكال وهو أن لقائل أن يقول : إن الأملّة المذكورة في هذا الموضع داخلّة في الباب الأول ؛ فإن المقدمات قبل القياس ليس في المرتبة بل في الطبع ، فإنه إن كان القياس كانت المقدمات ، وليس إن كانت المقدمات كان القياس ، وكذلك الحال في الحروف والهباء ، فنقول في جواب ذلك ، إنه وإن كان الأمر كذلك فليس يمتنع أن يكون المتقدم بالطبع متقدماً في المرتبة من وجه آخر ؛ وذلك لأن النظر ههنا في المقدمة ليس بحسب نفسها ولكن بحسب استعمالنا إياها في التعاليم . ونحرب تناول المقدمات مرة ١٠ على طريق التحليل ومرة على طريق التركيب ؛ فإن سلكتا مسلك التركيب كانت المقدمات قبل القياسات ، وإن سلكتا سبيل التعاليل بأن فرضنا أولا النتيجة وطبنا وسطا ، كما ستعرف بعد ، انعقد لنا القياس بعد النتيجة ؛ ولأن أخذ الوسط بين الطرفين على أنه مشترك بينهما في مثل هذا الموضع هو قبل تخصيصه بأحدهما حتى تحصل إحدى المتقدمتين بصفة وتخصيصه بالآخرى حتى تحصل الأخرى بصفة ؛ فيكون القياس أولاً ما يتنا ثم يتدرج ١٥ منه إلى اعتبار مقدمة مقدمة ما حالها . وكذلك الأمر في الهباء والحروف . فقد ظهر أن الترتيب الواحد يكون موضوعا لتركيب والتحليل ؛ ويكون ابتداء التركيب غير ابتداء التحليل ، وكون المتقدم بحسب التحليل غير المتقدم بحسب التركيب ، وذلك بحسب

- (١) قد : وتقد || صفوف : الصفوف || (٢) المقدمات : المتقدم م || القياسات : القياس || (٤) الهباء : سافطة من م ، ن ، ه ، ي || (٥) داخلّة : داخل د || (٦) في الطبع : بالطبع || (٧) إن : سافطة من م || كنت : كان س || وليس إن كنت المقدمات : سافطة من م || (٨) يمتنع : يمنع ما ، ع ، ن ، ي || (٩) المتقدم : التقدم م || المرتبة : الزبة س ، ما || لأن : أن س || (١٠) قدما ولكن بحسب : سا ، م || (١١) طريق : سبيل س || فإن : فإذا س ، ه || كنت : كان ن || (١٢) سبيل : سلكت س || (١٣) بعد : بعده ن || بين : من م || (١٤) تخصيصه : تخصّص ع || وتخصيصه : وتخصّص ع || (١٥) بالآخرى : بالآخر د ، سا ، نا ، م ، ن ، ه ، ي || ثم : ويخصّصنا ع . (١٦) متقدمة متقدمة ما : متقدمة ما ب ، د ؛ متقدمة ومتقدمة ما ع || (١٧ - ١٨) ويكون... التحليل : سافطة من ما || (١٨) بحسب : وبحسب م .

استعمالنا المقدمة ؛ فهي وإن كانت متقدمة بالطبع ، من حيث قسمها ، فليست متقدمة بالطبع من حيث اتمامها إليها بالتحليل . بل أن النتيجة تدعى بوزن أن تكون من مقدمات أخرى ؛ وعلى أنا في اختيار التقدم في المرتبة لا نلتفت إلى حال الشيء في نفسه ولا إلى حاله من جهة استعمالنا ، بل إنما نلتفت إلى حال نسبه إلى طرف ينتهي إليه . والمقدمات المتناظرة من الأوائل وما يجري مجراها إلى النتيجة المقصودة المتناظرة بين طرفين أحدهما النتيجة والآخر المبدأ الأول ، فما هو أقرب من النتيجة فهو أبعد من المبدأ الأول ، وما هو أقرب من المبدأ الأول فهو أبعد من النتيجة . وقد تختلف مقدماتان في القرب من جانب البعد من جانب آخر ، فيصير أحدهما أقرب منه والآخر أبعد ويكون حكمهما بالتقاسم إلى الطرف الآخر مخالفاً ، أو يكون أحدهما من الطرف الأول أقربهما من هذا الطرف الآخر ، وأقربهما من ذلك الطرف أبعدهما من هذا الطرف .

وأما القسم الرابع من المتقدم وهو المتقدم بالشرف فهو كما يقال : إن أبا بكر مقدم على عمر .

وهنا قسم للتقدم مشهور نذكره على وجهٍ ونحققه في صناعة الفلسفة وذلك هو المتقدم بالعلية . فإن السبب مقدم على السبب ، وإن كان لا يوجد أحدهما إلا وقد وجد الآخر ، وليس أحدهما متقدماً بالطبع على الوجه المذكور من المتقدم بالطبع ههنا ، وإن كان قد يقال المتقدم بالطبع على المتقدم بالعلية وبالذات . وهذا التقدم مثل وجود الإنسان في نفسه وإحقاق قول لقائل إنه موجود ؛ فإنه كلما كان القول بأنه موجود صادقاً فهو موجود ؛ وكلما كان موجوداً فائقول بذلك صادق . ولكن الناس لا يتحاشون أن يقولوا : إنه كان أولاً

(٢ - ٣) بالطبع ... أنا : ساقطة من ن || (٢) ابتازنا : ابتازنا ب ، د ، سا ، ع ، م ، ن || (٤) نسبه : نسبة م || والمقدمات : المقدمات ع || (٥) الأوائل : الأوائل د ، ن || (٩) أو يكون : ويكون سا ، ع ، إذ يكون ع || (١٠) الطرف : الطرف الآترب ، ع ، ي ، الطرف هذا س ، ه || (١١) أبا بكر : ب رض الله عنه س ، ه (١٢) عمر : + رض الله عنه س ، ه || (١٣) مشهور : ومشهور س ، م || هو : ساقطة من ع || (١٤) وجد : يوجد سا || (١٥) المذكور من المتقدم : المذكور من التقدم ن || (١٦) يقال المتقدم بالطبع : يقال والمتقدم بالطبع م || وبالذات : الذات د ، س ، سا ، ع ، ن ، ه ؛ بالذات ع || وهذا : وهذا د ، ه ؛ هذا د ، ع ، ع ، م ، ن ، ي || (١٧) قول : قولاً د ؛ ساقطة من س ، سا ، ع ، ع ، م ، ه ، ي || فإنه : فإن ي || (١٨) لا يتحاشون : + من س ، ه .

- موجوداً ثم كان القول بوجوده صادقا ؛ أو حتى كان القول بعد ذلك بأنه موجود صادقا
ويجاشون أن يقولوا إنه كان القول بوجوده صادقا أولاً ثم كان هو موجوداً أو حتى كان
هو موجوداً . وكذلك الحركة التي لا يبدؤا إذا اختارها محرك لأغالة ما يلاقيه وحرك
القلم ، فإن الناس يتصورون لقولهم زيد حرك يده أولاً فتحرك ما يلاقيه أو تحرك القلم معنى
يندون صدقه في قولهم إنه يحرك ما يلاقيه يده أو يحرك القلم حتى حرك هو يده ؛ فهذا المعنى
هو التقدم العلي ؛ فإن العلة ، وإن كانت من حيث هي ذات ومملوها ذات لا تتقدم
ولا تتأخر ، ولا يكونان معاً ، وكانت ، من حيث هي علة ، لزمها الإضافة ، والآثر
معلول لزمه الإضافة لا يتقدم أحدهما أيضاً ولا يتأخر ، بل هما معاً . فإن الأول من حيث
وجوده ليس عن الآخر ووجود الآخر عنه فهو متقدم بالنسبة إلى حال الوجود وتكون له
النسبة إلى الوجود غير متوسط فيها وجود الآخر ، والآثر بالنسبة له إلى الوجود إلا
ومتوسط فيها وجود الأول . مستجد هذا المعنى كالحاصل في سائر أنحاء التقدم لكل
بحسبه .

- وإذ قد وُقيت على التقدم والتأخر فقد سهل الوقوف على معرفة " معاً " ؛ فإن كل
أمرين لا يتقدم أحدهما على الآخر ولا يتأخر فهما معاً . فيقال معاً في الزمان لما لا يتقدم
أحدهما فيه ولا يتأخر ؛ ويقال معاً في الطبع للأمر الذي لا يتقدم ولا يتأخر فيه بالطبع ؛ فهما
إما متلازمان في تكافؤ الوجود كالأخ والأخ ، وإما متنافيان فيب فلا يلزم أحدهما الآخر
كأنواع تحت جنس واحد ؛ ليس لأتبعها معاً في الطبع فقط ، بل لأتبعها معاً في المرتبة
أيضاً وفي النسبة إلى مبدأ ما . فإن هذه من حيث النسبة إلى طبيعة الجنس متأخرة بالطبع

(١) القول بعد ذلك : بعد ذلك القول س || (٢) ويجاشون ... ماددا : ساقطة من م ||
إنه : + إن ع || (٣-٢) أوجي كان هو موجوداً : ساقطة من م || حتى كان هو : حتى كان ع ||
(٣) وحرك : أو حرك د ، ع || (٤) يتصورون : متصورون س || (٥) مدقة : مدق ؛ صدقهم س ،
س ، ع || (٦) وإن : إن س || (٧) يكونان : يكون ب ، د ، س ، ع ، ع ، م ، ع ،
ن ، ه ، ي || (٨-٧) والآثر .. الإضافة : ساقطة من س || لا يتقدم : فلا يتقدم ع ||
(٨) فإن الأول : فإنه س ، س ، ع ، م ، ه ، ع || (٩) الآخر : الآخر ع || هو : هو ع ، ي ؛ وجود ،
س ، ع ، م ، ن . وتكون : فتكون ه || (١٠) له : ساقطة من س || (١١) التقدم : التقدم
س ؛ المتقدم س || (١٢) التقدم والآثر : المتقدم والمتأخر س || كل : ساقطة من م ، ع ، ي ||
(١٤) فيقال س : ساقطة من ع || (١٥) للأمر : الأمر م || (١٦) للأخ : والأخ س ||
متنافيان : متنافين ع || (١٧) المرتبة : المرتبة ع || (١٨) أيضاً : وأيضا س || متأخرة : ومتأخرة د ، م .
(٢٠)

من الجنس، ومن جهة إضافتها إلى الجنس، تل أن الجنس مبدأ مفروض هي متأخرة عنه بالمرتبة، ومن حيث أن طبائعا لا تقدم فيها ولا تأخر في الطبع فهي معاً في الطبع، إذ كل واحد منهما باقتياس إلى الآخر توجد حاله غائفة لئلا الذي لطبعه عند طبع الجنس والطبع الجنس عند طبعه الذي قد كان يتأخر به أحدهما بالطبع ويتقدم الآخر، فيكونا لذلك معاً في الطبع. وإذا نُدبَتْ إلى حال تأخر عن الجنس بالمرتبة وجدت معاً في المرتبة نعم وهي مشتركة في أن طبائعا متأخرة بالطبع عن طبيعة الجنس فان جعلت معاً في هذه الشركة لم تكن معاً في الطبع مطلقاً لكن معاً في التأخر في الطبع، وليس كونها معاً في الطبع هو كونها معاً في التأخر، بل "المعاً" في الطبع هي الأشياء التي لا تتقدم بالطبع ولا تتأخر من حيث هي لا متقدمة ولا متأخرة في ذاتها، لا من حيث هي كذلك من جهة نسبة إلى معنى آخر. فيجب أن تكون معية الأنواع بالوجه الذي يخالف تقدم الأجناس عليها وتأخرها عنها إنما هو باعتبار حال التلازم والالتزام، فإن المتأخر يوجد له أنه يلزم وأنه لا يلزم، والمتقدم لا يوجد له أنه يلزم ولا يلزم، والمتكافئ في الوجود إما أن يكون كل يلزم كالتجاورين وإما أن يكون كل لا يلزم. وفي الحالين يكون "معاً" كالتباينين فإنهما "معاً" وهو الوجود، وفي الحالين يكون "معاً" وهما متضايقان من وجهين، والأنواع تكون "معاً" من هذا الوجه معية فيما بينها بلزاء التقدم والتأخر الذي بينها وبين الجنس، وأما معية في المرتبة فلائها متساوية اقرب والبعد من المبدأ الذي هو الجنس إذا كانت النسبة إليه. والأشياء التي هي "معاً" في المرتبة أيضاً إما أن تكون في مرتبة وضعية كالذين في صف واحد فإنهم في مرتبة وضعية، وإما في مرتبة طبيعية كالأصناف تحت جنس واحد.

(٢) فبا : في هـ || (٣) منها : منها س ، ن ، هـ ، ي || غائلة : مخالف ، س ، س ، ع ||
(٤) الذي : الذي س || فيكونا : فيكون ب ، س ، س ، ع ، ع ، م ، هـ ، ي ||
(٥) تاتر : يتوهم هـ || عن : من م || (٦) مشتركة : + له ع ، م || (٧) وليس ...
الطبع : ساقطة من د || (٨) لامتددة ... هي : ساقطة من د || (٩) عنها : ع ، د ،
س ، ع ، م ، ن ، هـ ، ي || هو : هي ع ، ساقطة من د || (١٠) لا يوجد : يوجد ع || ولا يلزم :
وإنه لا يلزم س ، س ، ع ، ع || والمتكافئ : والمتكافئ ع ، والكافئ ع || (١١) كالتجاربين : ساقطة
من د ، ع ، ن || (١٢ - ١٣) كالتباينين ... ما : ساقط من ع || كالتباينين ... وسبون :
ساقطة من ع || (١٤) فأنها ما : ساقطة من س || وهو : ق ، د ، هـ ، + ق س || (١٥) بينها :
بينها س || يترادف : إن س ، م || (١٦) المرتبة : الزبة ع || متساوية : مساوية ع || (١٧) إذا : إذا ع ||
الأشياء : بالأشياء س ، هـ ، ما بالأشياء ع ، وبالأشياء س ، م .

ولك أن تعلم من هذا أيضاً حال ما في الشرف وأما "ما" في العلية فتحقيق الأمر فيه صير .

- وقد تذكر في هذا الموضع، الحركة، فيقال: إن الحركة لها أنواع ستة، سواء كانت أنواعاً في الحقيقة إن كانت الحركة جسماً، أو كانت تشبه الأنواع، وهي في أنفسها معان مختلفة، يقال عليها الحركة بالتشكيك أو الاتفاق على ما نحققه لك في العلم الطبيعي .
- هـ . وهذه الأنواع ليست على قياس الأنواع القسيمة تحت جنس واحد، بل على قياس أنواع تختلف مراتبها، فبعضها ملاصق، وبعضها متأخر، والسبب في ذلك أن بعض الأنواع القريبة لم يوجد لها اسم عام، فترك وأخذ نوعاً المسميان مكانه، إذ ليس هذا مكان تحقيق القول في ذلك، بل مكانه العلم الطبيعي .

- ١٠ فالأشياء الستة: التكون وهو حركة إلى كون جوهر، مثل تكون الجوزين؛ وفساد هو حركة إلى فساد جوهر، وهو مثل موت الحيوان. وهذان يسميهما أمر لا اسم له يتحقق في العلوم، ويعلم هناك أيضاً أنهما ليستا بحركتين عند التحقيق. والثالث النمو، مثل نشوء الصبي وتزيد الشجرة. والرابع الذبول، مثل اضمحلال الهرم في أعضائه وهما أيضاً تحت معنى حركة من كم إلى كم ونوعاه. والخامس الاستحالة، وهو التغير من كيف إلى كيف، وهو بالحقيقة ثالث، فإن الأول من هذه، تغير من جوهر إلى جوهر، وهو كون لما إليه، وفساد لما عنه، والثاني، هو تغير من كم إلى كم إما من نقصان إلى زيادة، أو من زيادة إلى نقصان، فيبقى الذي في الكيف ثالثاً. والسادس من المذكورة وهو من النقلة، وهو تغير من مكان إلى مكان، وهو بالحقيقة
- ١٥

(١) وك: ولكنز || (٢) صير: صرع، ما || (٣) في الحقيقة: بالحقيقة ما ||
 أر: وس || (٤) عل: وعل ما، || (٥) تحلف: تخلف ما || (٦) فالأشياء: فالأنواع، هـ، ||
 التكون: الكون م || (٧) هو حركة: وهو حركة م، ن، هـ، ي || الحيوان: وبد الشجرة م،
 وتزيد الشجرة ما، هـ، ي || (٨) يحقق: يحقق م || أيضاً: ساقطة من ب، د، ن، هـ، ي ||
 أنها: ساقطة من ج، م || البتة: لو، س، هـ، م، ن، هـ، ي || (٩) وتزيد الشجرة: ساقطة
 من د، س، هـ، م، ن، هـ، ي || الهرم: الهرم ن || (١٠) معنى: ساقطة من س، هـ، ي || (١١) وهو:
 هو || هو: ساقطة من س (١٢) والسادس...الثلة: ساقطة من ن || المذكورة: المذكور م ||
 وهو من الثلة: وهو الثله م، هـ، ي .

راجع ، وهذا لأربعة حبابية تباينة : ظاهرة ، وربما أشكل إعرال الاستعالة ، إذا كانت الاستعالة تكون في الأكثر مقارنة لحركة يظن أنها ثقلة أو غير ذلك ، ولكن الشيء قد يتغير لونه أو مزاجه ، ولا يكون قد تحرك في مكان ، ولا نما ، ولا ذبل ، ولا كان ، ولا فسد ؛ وكذلك الشيء قد يتحرك في المكان وكيفية بهاله ، والمرج يضاف إليه أقلم فيبدو ، وتكون الصورة محفوفة في الكل من حيث الترتيب لم تتغير ، وإن كان هذا ليس هو النمو الحقيقي لكنه مثال النمو الحقيقي . ويشبه أن يكون ههنا حركة أخرى ، وهي الحركة في الوضع ، مثل حركة الفلك على نفسه مستبدلاً لوضعه دون إتيه ، فربما لم يكن له أين فتغير إتيه ، وإن كان له أين وتحرك فيه على نفسه فلم يتبدل عليه بمركته ؛ ولهذا موضع آخر .

ثم الحركة على الإطلاق ، يضادها السكون على الإطلاق ، في ظاهر الأمر وعلى النحو المستعمل في هذا الكتاب ، ولا يوجد لها مضاد غير السكون . فالحركة مطلقاً في المكان ، لا يخفى الأمر في أنها يضادها السكون في المكان وفي الكمية والكيفية والحركات الجزئية من كل باب مما ذكر ، يضادها حركات مقابلة لها جزئية أيضاً ، فليكون الفساد ، وللتنمو الذبول ، لكن الاستعالة قد أخذت متنوعة ، فيعسر إصابة الضد لها من حيث هي استعالة ، لا استعالة ولا سكون في ظاهر الأمر . إذ كان السكون في الكيف غير متصور في ظاهر الأمر ؛ وكذلك كان يكون الحال في الكون والفساد لو لم يذكرنا نوعين ، والظاهر ١٥ يوجب أن لا يصاب للاستعالة ضد ، إلا أن بقسرتن بانظاهم تأمل ومقايضة بالحركة المكانية ، فيكون ضد الحركة المطلقة في الكيف ، السكون في الكيف ، مضادة جنسية ، كما للثقله السكون في المكان ، أو يكون لجزئيات الحركات في الكيف أضداد جزئية ،

(١) متباينة : متباينان || إذا : إذا ، ه ، ي || (٣) لونه : كونه ||
أومزاجه : رمزاجه ب ، د ، ع ، ه ، ن ، ي || (٣) ذبل : ذابل س || (٤) قد : ساقطة من س ، ط ||
يتحرك : ساقطة من س || بحالة : بحالما س || فينو : فينان || (٥) وتكون : أرتكون د ،
سا ، م ، ن ، ي || (٦) لكنه ... الحقيقي : ساقطة من سا || النمو : للتدوس ، ه ||
رهي : وهود ، س ، ن ، ه ، ي || (٧) فتغير : فيغيرس ، ه ، يفتير || (٧-٨) فتغير ...
أين : ساقطة من ع || (٨) فيه : ساقطة من س || ظم : ولم ع || (١٠) لما : لهاد ، س ، م ؛
له ، ه ، ن || (١١) أنها : أنه سا || والكيفية : وفي الكيفية س ، ه || والحركات :
الحركات د ، سا ، م ، ن || (١٢) أيضاً : ساقطة من ع || ولتنمو : واتنود (١٣) أخذت : +
غير ب ، س ، ه ، ي || متنوعة : متنوعة د || (١٤) إذا : إذا ه || (١٥) نوعين : + واتنو
لوالذبول لو لم يذكرنا نوعين ب ، سا ، ع ؛ وفي النمو والذبول أرم يذكرنا نوعين د ؛ وفي النمو والذبول
لو لم يذكرنا نوعين س ، ه ، ي || (١٦) يقرن : يقرن د ، ع ، ه || (١٨) أرتكون : ويككون س ، ه ،

فيكون كما أن الحركة من أسفل إلى فوق مضادة للحركة من فوق إلى أسفل ، كذلك الحركة من السواد إلى البياض مضادة للحركة من البياض إلى السواد ، أعني أن الالبضاض ضد للاسوداد ، وهما نوعا الاستمالة . فنصطلح الآن على أن الحركة على الإطلاق بضادها السكون على الإطلاق ، وأن النوعيات الأربع القريبة منه بضادها السكون في ذلك المعنى من الجوهر أو الكيف أو الكم أو الأين .

وأما المتضادات الجزئية المنوعة جداً ، فمضاد الحركات منها حركات ، وأما أنه هل جميع ما ذكر حركات ، وأنه ليس غيرها حركات ، وأنه كيف يتقابل السكون الحركة وأي سكون لأي حركة ، فأولى المواضع بتحقيقه هو العلم الطبيعي .

لكن ألفاظ المتقدم ، والمتأخر ، والمقابل ، والمعل ، والحركة ، كانت الفاظاً قد استعملت في تعاليم المقولات ، وكانت قريبة من أن يكون فيها تعارف تحيل للتعلم ما تعلمه في ابتداء الأمر ، فحسن تعقيب النظر بتفصيل مشهور لهذه الألفاظ .

وأما النظر في حال الاتناق والتواطؤ ، وما على موضوع ، وغير ذلك فكان عتاجاً تقديمه على المقولات ، إذ كان لا بد من استعمالها في تعليم المقولات ، ولم يكن في المشهور لها معان معلومة أو متخيلة بوجه .

فليكتفنا ما قلناه في أمر ناطينورياس ، فإن الزيادة على ذلك فضل ، ولا يبعد أن يكون القدر الذي أوردناه أيضاً فضلاً .

(آخر الفن الثاني من الجملة الأولى من المنطق)

(١) إل : ساقطة من س ، ع || أسفل : ساقطة من ح || (٣ - ٤) بضادها ... الإطلاق : ساقطة من د || (٤) وأن : قن د ، سا ، ن || الأربع : الأربعة س || (٥) أو الكيف : والكيف سا || وأما : فأما سا ، ه || (٦) المنوعة : الزوعية ب || (٩) ألفاظ : الألفاظ ع || (٩) والمتقابل : ساقطة من ه || والمعل : والمعنى س || والحركة : والحركات ع ، ي (١٠) لتعلم : المتعلم د ، س ، ع ، م ، ي ؛ ساقطة من سا || (١١) حسن : يحسن م || (١٣) إذ : إذان || (١٤) معلومة : مشهورة ع || (١٥) فضل : أفضل سا || (١٦) فضلاً : تمت المقالة السابقة وتم النص الثاني من الجملة الأولى من المنطق س ؛ تمت المقالة السابقة من النص الثاني ه ؛ تم النص الثاني من الجملة الأولى من المنطق بمقداره وتوفيقه ع ؛ آخر النص الثاني من الجملة الأولى من المنطق ع || (١٧) آخر الفن ... المنطق : ساقطة من س || الأولى : ساقطة من ن || المنطق : + وفيه الله سا ، + واحد قرب العالمين وصلواته على محمد وآله الطاهرين .

فهرس المصطلحات^(١)

ubi	أين	٢٢٨
ubi générique	أين جنسى	١٠٢٢٩
ubi spécifique	أين نوعى	١٥٢٢٩
ubi individuel	أين شخصى	٢٠٢٢٩
l'avoir	الجدة	٧٠٢٣٥
particulier	جزئى	٢٥
generalitas	جنسية	٨٠٥
genres suprémes	أجناس عالية	١٥٠٦
substance	الجوهر	١٠٩١
substances premières, secondes et troisièmes	الجواهر الأول والثانية والثالثة الجوهر الأول والثانى والثالث	{ ٥٠٩١ ١٤٠٩٥
substances individuelles	الجواهر الشخصية	١٠٩٦
les substances intellectuelles ou intelligibles	الجواهر العقلية	٨٠١٠٠
Le substantiel per se	الجوهرى الذاتى	١٢٠٥٠
La substantialité	الجوهرية	٦٠٤٩
la disposition, le mode	الحال	١٣٠١٧٣ ١١٠١٨٣
définition	حد (ج) حدود	٣٠٤
la ligne	الخط	٧٠١٢٨

(١) اكتفينا بذكر أهم المصطلحات التى وردت فى هذا الجزء، والمتصلة بها الاوثيقا بنظرية المقولات وأشيرنا
إمام كل مصطلح إلى رقم أرواين نقط من أرقام الصفحات التى ذكر فيها ، وحاولنا أن نضع المقابل الفرنسى
لكل مصطلح .

signification	دلالة	١٥٤
description	رسم (ج) رسوم	٣٤٤
le pair et l'impair	الزوجية والقردية	٥٦١٢٦
la surface	السطح	٩٦١١٩
noms distincts	أسماء متباينة	١٨٦١٥
noms synonymes	أسماء مترادفة	٣٦١٦
nom douteux, obscur, vague	اسم متشابه	٤٦١٢
les noms ambigus	المتشابهات	١٣٦١٥
communauté du nom	الاشتراك في الاسم	١٦١٣
nom homonyme	اسم مشترك	
nom équivoque	« مشكك »	
nom univoque, synonyme	« متواطئ »	٥٦٧
nom absolu	اسم مطلق	
(1) nom transporté, transféré	اسم منقول	٤٦١٢
(2) nom propre, devenu tel d'un nom appellatif par ex. Mohammad			
(3) qui a perdu sa signification primitive			
l'égalité	المساواة	٢٦١٤٣
l'inégalité	اللامساواة	٧٦١٤٣
l'individu	الشخص	٢٦٩٩
communitas	المشاركة	١٧٦٢٦
avoir la même définition	المشاركة في الحد	١٩٦٢٦
paronymes	المتفقة أسماءها	
figure	شكل (ج) أشكال	١٤٦١٧٢

équivocité,	٣٠٢٦	تشكيك
attribut constitutif intrinsèque	١٠٢٠	صفة مقومة وغير خارجة
attribut extrinsèque non constitutif	١٠٢٠	» خارجة وغير مقومة
le contraire	١٦١٠٥	الضد
les contraires	٣٠٢٥٢	المضادات
les relatifs	١٠١٤٤	المضافات
le relatif	١٢٠٦٤	المضاف
corrélatifs	١٠٠٢٦٣	متضامات
l'adéquation	٢٠١٤٣	المطابقة
l'opinion	١٩٠١٠٩	الظن
le nombre	١٦٠١٢٩	العدد
l'accident	١١٠٢٧	العرض
l'accidentalité	١٠٢٣	العرضية
différences constitutives	٨٠٥٥	فصول مقومة
différences divisives	١٢٠٥٥	» مقسمة
différences essentielles (spécifiques)	٥٠٥٧	الفصول الذاتية
les différences abstraites (=formes)	٥٠١٠٢	الفصول المجردة
متفصل انظر : كم		
passion	١٦٠٦٩	أن يفعل
action		أن يفعل
passions	٢٠٠٨٢	أفعالات
catégories	٢١٠٤	قاطيغورياس ، انظر "مقولات"

l'opposition	١٢٠٢٤٤	التقابل
les opposés	٢٤١	المتقابلات
opposition du contradictoire	١٤٠٢٥٨	تقابل النقيض
opposition de contrariété	٥٠٢٦٣	• التضاد
opposition de contradiction	١٤٠٢٥٩	• التناقض
opposition de la privation et de l'habitus... ..		• العدم والملكية
per prius et posterius	١٢٠١٠	تقدم • طريق التقدم والتأخر
antériorité et postériorité	١٥٠٦٢	التقدم والتأخر
la division	٧٠٤	القسمة
la division différentielle		القسمة الفاصلة
investigation, recherche	١٥٠٦	استقصاء
Les catégories	١٣٠٥٨	المقولات
dire de	٩٠٣٨	• قول على
ce qui se dit de plusieurs	١٨٠٢٢	المقول على كثيرين
ce qui se dit d'un sujet	١٩٠٢١	ما يقال على موضوع
constitutif	٣٠٨٠	مقوم
les éléments constitutifs	١١٠٨٢	المقومات
la puissance et l'impuissance	٧٠١٨٠	القوة واللا قوة
la puissance active	٧٠١٨٠	القوة الفعلية
la puissance passive	٨٠١٨٨	القوة الانفعالية
puissance passive... ..	٩٠١٩٠	قوة انفعال
puissance de résistance		قوة مقاومة

puissance active	قوة فعل	...
puissance naturelle	قوة طبيعية	١٣٠١٩٠
sylogismes	قياسات	٣٠٤
l'égalité l'équivalence	التكافؤ	١٨٠١٤٨
l'universel	الكل	٩٠٢٣
les quantités véritables	الكميات بالحقيقة	٤٠١٣٠
la quantité discrète, discontinue	الكم المنفصل	١٣٠٦٢
la quantité continue	و المتصل	
qualité	كيفية	٤٠٧
les êtres qui possèdent des qualités	ذوات الكيفية	١٠٠٢١٨
qualification	تكيف	١٢٠٦٩
qualité affective passive	الكيفية الانفعالية	٣٠١٩٢
qualités naturelles	كيفيات طبيعية	٤٠١٧٣
qualités acquises	« مكتناه »	
la concomitance	الملازمة	٥٠٢٤٩
les inséparables	اللوازم	٦٠٥٧
le nom incomplexe, dictio incomplexa	اللفظ المفرد	٨٠٣
le nom complexe	اللفظ المركب	٨٠٣
quando	متى	٤٠٢٣١
la similitude	المانثلة	١٢٠١٦١
le lieu	المكان	١٤٠١١٩
les habitus et les dispositions	الملكات والحالات	٢٠٠٨٢

le rapport	النسبة ٣٠١٤٤
spécificioité, specialitas	نوعية ٨٤٥
être dans, esse in	« وجود في » ٩٣٨
l'être qui est dans un sujet	الموجود في موضوع ١٥٢٢
l'unité	الوحدة ٧٧٠
un secundum intencionem	واحد بالمعنى ١١٤٩
un secundum rem	واحد بالاستحقاق ٢٢٤٩
sujet	موضوع ١٠١٩
la continuité	الاتصال ١٦١١٧
متصل أنظر : كم		
sujet	موضوع ٤٢٢
la position,...	الوضع ٨٢٣٣
l'univocité absolue	التواطؤ المطلق ١٨١٠
l'univocité, la synonymie	التواطؤ ٦٤٩
l'univocité	المواطاة ١٣٤٩
univoque	متواطئ ٢٣٤٩
la concordance,	الموافقة ١١٠١٦١ في (الكيف)
à la fois homonyme et synonyme	بالانفاق وبالتواطؤ معا ١٥١٤
état ou disposition de l'esprit	الهبة النفسانية ٣٢٢٧
الهبة ٨٠١٧٨ :		
la figure	= شكل ٨٠١٧٨
la forme	= هيئة غير الشكل ٩٠١٧٨

ابن سينا

الشفاء

المنطق

٣- العبارة

تصدير وراجعة

الدكتور ابراهيم مذكور

بتحقيق

محمود الخضيرى

بمناسبة الذكرى الالفية لشيخ الرئيس

منسورات مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي

قم المقدسة - ايران ١٤٠٥ هـ ق

الفهرس

صفحة	
مقدمة لـدكتور إبراهيم مذكور	ز-س
رموز المخطوطات التي قام عليها التحقيق	ع

بسم الله الرحمن الرحيم

المقالة الأولى

من الفن الثالث من الجملة الأولى في المنطق وهي عشرة فصول

الفصل الأول — فصل في معرفة التاسب بين الأمور والتصورات والأنفاظ	
والكتابات وتعريف المفرد والمركب فيما يحتملها من ذلك	١
الفصل الثاني — فصل في تحقيق الاسم	٧
الفصل الثالث — فصل في الكلمة	١٧
الفصل الرابع — فصل في تعريف حال المصدر وتعلق الكلمة والاسم المشتق به	
وحال الكلمة المحصلة وغير المحصلة والمعرفة وغير المعرفة	٢٥
الفصل الخامس — فصل في القول وتمييز الخبر منه مما ليس بخبر	٣٠
الفصل السادس — فصل في تعريف القول المجازم البسيط الأول والذي ليس بأول	
وتعريف الإيجاب والسلب وإعطاء الشرائط في تقابلها	٣٧
الفصل السابع — فصل في تعريف أصناف القضايا المحصورة والمهمة والمخصوصة	
وتعريف التقابل الذي على سبيل التناقض والتقابل على سبيل التضاد	
وتعريف التداخل وإيراد أحكام للقضايا من جهة ذلك	٤٥
الفصل الثامن — فصل في المنعرجات الشخصية	٥٤
الفصل التاسع — فصل في صدق المحصورات وكذبها	٥٩
الفصل العاشر — فصل في تحقيق حالة التناقض ومراتب أصنافها في أقسام الصدق	
والكذب المتعين وغير المتعين	٦٦

المقالة الثانية

من الفن الثالث من الجملة الأولى في المنطق

صفحة

٧٦	الفصل الأول — فصل في القضية الثنائية والثلاثية والمعدولة والبسيطة والمدمية والنسب التي تقع بين مناقضات هذه الثلاثة في المحصورات والمهمات . . .
٨٨	الفصل الثاني — فصل في اعتبار هذه النسب بين المناقضات المحصورة وإتمام القول في المدول والبساطة والإشارة إلى المواضع الطبيعية للواحق القضايا
٩٦	الفصل الثالث — فصل في تعريف الحال في القضايا المتكررة والمتأحدة واللاتي تختلف حال صدقها وكذبها بحسب التفريق والجمع واللاتي لا تختلف فيها وبيان ظنون غالطة وقمت للناس في بعض ذلك
١١٢	الفصل الرابع — فصل في القضايا المتنوعة وهي الرباعية وأحكامها وتلازمها وتماثلها
١٢٤	الفصل الخامس — فصل في بيان أن التقابل بين الموجبة والسالبة أشد أم التقابل بين موجبتين محولاً متضادان
١٣٣	فهرس المصطلحات

مقدمة

للدكتور إبراهيم مذكور

الحكم ربط فكرة بأخرى وإقامة علاقة بينهما ، فهو ضرب من التركيب وإن لم يخل من التحليل . فيحلل الذهن أولا ليميز بين فكرتين ، ثم يركب ثانيا ليربط بينهما . والحكم من الأعمال الذهنية الهامة ، وباب من أبواب علم النفس الأساسية . ويكاد يتلخص تفكيرنا في أحكام متلاحقة ، وليس بلازم أن تصدرها جميعا عن يقين دائما ، بل للظن والوهم والخيال فيها دخل كبير . ونحن تصدر أحكاما ، أو بعبارة أخرى قرارات ذهنية ، نبني عليها آراءنا ومعتقداتنا ، وسلوكنا وتصرفاتنا . ولم يعن علم النفس قديما بالحكم عنايته به اليوم ، عرض له أرسطو في إشارات طابرة ، وأدجمه من ناحية في الإحساس والتجريد ، ولم يفرق بينه وبين الاستدلال من ناحية أخرى^(١) . وشغل المدرسيون بجانبه المنطق أكثر مما شغلوا بجانبه السيكلوجي .

والحكم في الواقع أحد أقسام المنطق التقليدي الثلاثة ، وهي : منطق المعنى الكلي ، ومنطق الحكم ، ومنطق الاستدلال . ولكل حكم صيغة لفظية تؤديه ، وكثيرا ما تظني على ما تضمنه من سمل ذهني . وقد عني القدامى بهذه الصيغة أكثر من عنايتهم بالحكم نفسه ، وبدا منطق الحكم عندهم منطق جل وعبارات ، أو كما اصطلاحوا « منطق قضايا » . واستن أرسطو في ذلك سنة سار عليها المناطق في التاريخ القديم والمتوسط ، ولا يزال يعول عليها المناطق المحدثون . ففصل القول في القضية مبينا حدودها ، وعلاقاتها ، وكيفية ، وأنواعها المختلفة . ووقف على ذلك جزءا من « الأورجانون » كان دعامة منطق القضايا حتى اليوم ، وهو « كتاب العبارة » .

(١) كتاب العبارة الأرسطي

هو الجزء الثاني من منطق أرسطو ، وينصب على منطق الحكم أو منطق القضايا ، في حين ينصب الجزء الأول على منطق المعنى الكلي أو منطق الألفاظ ، وهما معا يمهدان

للجزء الثالث الذى ينصبّ على-منطق الاستدلال أو منطق القياس . فالأجزاء الثلاثة متصلة ومرتبطة ، بحيث يقترن أحدها بالآخرين دائماً ، وعُرفت هذه الصلة من قديم فى الثقافة اللاتينية والفارسية والسريانية ، كما عرفت فى الثقافة الإسلامية . وقد أشرنا من قبل إلى ما أثير من شك حول نسبة «كتاب المقولات» إلى أرسطو^(١) ، وأثير شك آخر شبيه به بالنسبة « لكتاب العبارة^(٢) » ، ولكن من المقطوع به اليوم أن الكتابين معا من وضع المعلم الأول .

وقد ترجم «كتاب العبارة» إلى السريانية قبل الإسلام ، وكان يتدارس فى المدارس الشرقية القديمة التى ورثت مدرسة أنبئا ، وعلى رأسها مدرسة جنديسابور التى أمدت المسلمين ببعض الأطباء والمترجمين الأول^(٣) ، وليس بعيد أن يكون قد سرى شيء منه إلى العالم العربى فى عهد مبكر . ولكن المسلمين لم يقتنعوا بهذه الترجمة ، واضطلع حنين ابن اسحق (٨٧٧) بترجمته مرة أخرى من اليونانية إلى السريانية ، ثم ترجمه ابنه اسحق (٩١٠) إلى العربية^(٤) . وحرص المسلمون ، كدأبهم ، أن يترجموا معه بعض شروحه للقديمة ، وبخاصة شرح فورفوروريوس الصورى (٣٠٤) ويحيى النحوى (٦٤٣)^(٥) . ثم أخذوا هم أنفسهم يشرحوه ويختصرونه ، ومن شروحه أبو بشر متى بن يونس (٩٤٠) ، والفشاربى (٩٥٠) ؛ ومن لخصوه الكندى (٨٦٥) ، وثابت بن قرة (٩٠١) ، والرازى الطيب (٩٢٥)^(٦) . ويبدو من كل هذا أن «كتاب العبارة» الأرسطى كان معروفاً فى العالم العربى منذ أواخر القرن الثانى للهجرة ، ويظهر أن ما فيه من دراسات لغوية قد أسهم فى تكوين علم النحو العربى^(٧) . وهو على كل حال عماد منطق القضايا فى العالم العربى ، وعليه عول ابن سينا (١٠٣٧) التعويل كله . وترجمته العربية التى بين أيدينا ، والتى قام بها إسحق بن حنين منذ عشرة قرون أو يزيد ، تمتاز بالوضوح ، وتدلل على استقرار المصطلح المنطقى منذ ذلك التاريخ^(٨) .

(١) إبراهيم مذكور ، مقدمة كتاب المقولات لابن سينا ، القاهرة ١٩٥٩هـ ، ص ٢ .

J. Tricot, *Organon*, Paris 1986, P. II.

(٢)

N. Rescher, *The Development of arabic Logic*, Pittsburgh 1964, p. 15 — 18. (٣)

(٤) ابن النديم ، الفهرست ، القاهرة ١٩٣٠ ، ص ٣٤٨ ؛ القفلى ، تاريخ الحكماء . لبيزج

١٩٠٣ ، ص ٣٥ — ٣٦ .

(٥) المصدر السابق . (٦) المصدر السابق .

Madkour, L' *Organon d' Aristote dans le monde arabe*, Paris 1984, p. 17 — 19. (٧)

١ . مذكور ، منطق أرسطو والنحو العربى ، مجلة مجمع اللغة العربية ، ج ٧ ، ص ٣٢٨ — ٣٤٦ .

(٨) عبد الرحمن بدوى ، منطق أرسطو (تحقيق) ، القاهرة ١٩٤٨ ، ج ١ ، ص ٥٧ — ٩٩ .

(ب) كتاب العبارة لابن سينا

ينشر اليوم لأول مرة ، وقد سبق لنا أن وقفنا عليه في مخطوطين : أحدهما بالمتحف البريطاني (القسم الشرقي رقم ٧٥٠٠) ، والآخر بالمكتب الهندى (رقم ٤٧٥) ، وعرضنا لأهم ما جاء فيه من آراء ونظريات ^(١) . ولا شك في أن ابن سينا أفاد من الدراسات المنطقية التي قام بها مفكرو الإسلام في القرنين الثالث والرابع للهجرة ، وفي القرن الرابع بوجه خاص مناطقاً ممتدودن ، على رأسهم أبو بشر مقي بن يونس ، والفارابى ، ويحيى بن عدى (٩٧٤) ، مهتدوا لابن سينا ، وأمدوه بكثير من بحثهم ودرسهم .

و « كتاب العبارة » أوسع مؤلف له في منطق القضايا ، جرى فيه أرسطو ، وأضاف إليه ما أضاف . وهو دون نزاع أغزر مادة من « كتاب العبارة » الأرسطى ، وليس شرحا له ولا تعليقا عليه . ويحاول فيه ابن سينا أن يعرف الحكم في إجمال ، كما صنع أرسطو ، فيقرر أنه قول جازم (logos apoPhantikos) يثبت أمراً الأمر أو ينفيه عنه . وهو أيضاً قول يحتمل الصدق والكذب ، فلا يدخل فيه الاستفهام ولا الطلب ولا التثني ^(٢) . ويعنى العناية كلها بصيغة الحكم اللفظية ، وإن أشار غير مرة إلى أن المنطق لا شأن له بالألفاظ ، وإنما هدفه مدلولها ^(٣) . وتكاد تكون دراسته للقضايا في جملتها لفظية لغوية . فيعرض أولاً لذلك الخلاف المشهور حول أصل الافة : هل هي توفيقية أو توقيفية ، ولعله إلى الأول أميل ، لأنه على افتراض أن اللغة استمدت من موقف ومعلم أول فلا بد فيها من اصطلاح واستعمال وتواطؤ أهلها عليها ^(٤) . ويقف فصلين طويلين على الاسم والكلمة ، ويتحدث عنهما حديثاً أقرب إلى النحو وفقه اللغة منه إلى المنطق ^(٥) . ولا يفوته أن يشير إلى الأداة ، ملاحظاً أن المعلم الأول لم يغفلها ^(٦) ، وتلك هي أقسام القول الثلاثة .

ثم ينتقل إلى القضية ، فيعالجها معالجة في أغلبها لفظية ، وهو إن لم يعرف اليونانية ، يقوم أحياناً بمقارنات لغوية في ضوء تمكنه من العربية والفارسية ^(٧) . ويقف طويلاً عند

Madkour, *L' Organon*, p. 156 — 160.

(١)

(٢) ابن سينا ، كتاب العبارة ، القاهرة ، ص ٣١ — ٣٢ .

(٣) المصدر السابق ، ص ٥ — ٦ .

(٤) المصدر السابق ، ص ٢ — ٤ . (٥) المصدر السابق ، ص ٧ — ٢٥ .

(٦) المصدر السابق ، ص ٢٩ . (٧) المصدر السابق ، ص ٢٠ .

العلاقة في القضية ، ثم يمرض لكيفها وكها ، والقضايا ذات الجهة ، وتقابل القضايا وعكسها ولا يتسع المقام لأن نتابه في كل ما أدلى به من تفصيل ، ونكتفي بأن نشير إلى بعض نقط باعدت بينه وبين أرسطو ، وإلى ما يهذل من جهد في الملاءمة بين الجملية العربية والجملية اليونانية .

١ — العلاقة :

لم يعن أرسطو بمنطق العلاقة عناية المناطق الرياضية به اليوم ، ويقف الأمر في نظره عند العلاقة المحلية ، أو علاقة التداخل والعموم والخصوص . فلم تشغله العلاقات الأخرى ، كعلاقة التلازم ، أو علاقة التساوي وعدم التساوي ، أو علاقة الأقل والأكثر . وقد يجهد بعض أنصاره أنفسهم في رد أمثال هذه العلاقات إلى العلاقة المحلية ، والأمر أهون من هذا ، لأن منطق العلاقات لا يناقض المنطق المحلي ، وإنما هو مجرد امتداد له وتوسع فيه^(١) .

ولا يكاد يخرج ابن سينا على أرسطو في هذا كثيراً ، اللهم إلا أنه يقسم القضية إلى ضربين : محلية وشرطية ، وهذه بدورها إلى متصلة أو وضعية ومنفصلة . ويفصل القول في هذه الأنواع الثلاثة ، وخاصة في القضية المحلية ، فيبين أجزائها من موضوع ومحول ورابطة ، وهي تواجه أركان الحلل الثلاثة ، وهي الطرفان والنسبة بينهما . ويلاحظ أن الرابطة محذوفة غالباً في الصيغة العربية للقضية المحلية ، شأنها في ذلك شأن الجملية الاسمية الخالصة ، مثل : سقراط إنسان . وقد يستعمل منطقة العرب لفظ « هو » للربط مثل : سقراط هو إنسان ، ولكنه غير شائع وغير نص في الدلالة على الربط . ويهكس هذا تذكر الرابطة صراحة في اللغة اليونانية والفارسية ، لأن فعل الكينونة فيهما تجرد عن الزمان^(٢) . أما القضية الشرطية فتلتقي صيغتها في العربية مع نظائرها في اليونانية وتذكر فيها الرابطة صراحة مثل : إذا كانت الشمس طالعة ، فالنهار موجود^(٣) .

ولم تفت أرسطو فكرة الرابطة ، ولكنه لم يميزها في دقة كما صنع ابن سينا . واقتصر أيضاً — كما قدمنا — على العلاقة المحلية ، في حين أن الشيخ الرئيس عنى بعلاقة التلازم ، وتوسع في القضايا والأقيسة الشرطية^(٤) . وهو دون نزاع لم ينتكرها ، فقد سبقه إليها

(١) Goblou, *Traité de logique*, Paris 1929, p. 184, Lachelier, *Etudes sur le syllogisme*, Paris 1907, P. 89 et suiv.

(٢) ابن سينا ، كتاب البارة ، ص ٣٨ — ٣٩ .

(٣) المصدر السابق ، ص ٣٧ — ٣٨ .

(٤) ابن سينا ، كتاب القياس ، القاهرة ١٩٦٤ ، ص ٢٣١ — ٢٨٥ .

اوديم (٣٠٠ ق م) وتاوفرسطس (٢٨٧ ق م .) ، متأثرين في الغالب بالنطق الرواقى الذى يقوم أساساً على علاقة التلازم^(١).

٢ — الكيف : يحلل ابن سينا النفي والإثبات تحليلًا يكاد يلتقى مع الدراسات المنطقية والسيكولوجية الحديثة . فىرى أن الإثبات بإيجاب النسبة أو إيقاع شئ على شئ وأن النفي انتزاع النسبة أو انتزاع شئ عن شئ^(٢) ، فالإثبات سابق على النفي ، أو عبارة أخرى للإثبات وجود ، والنفي سلب ذلك الوجود . وفى الإثبات بناء وكسب لمعلومات جديدة ، فى حين أن النفي مجرد هدم وإنكار^(٣). ومع هذا لا يقر ابن سينا المفاضلة بينهما وتقديم أحدهما على الآخر ، لأنهما أمران متقابلان . ويصرح بأن القول بأن الإيجاب أشرف من السلب « نوع من العلم لا أفهمه ، ولا أميل أن أفهمه »^(٤).

فالقضية سالبة أو موجبة ، ولا واسطة بينهما . ومع هذا يأخذ ابن سينا بالقضية المعدولة وهى التى انصب النفي على محولها ، مثل زيد غير عادل ، ويطل الحديث فيها ، مبينا الفرق بينها وبين القضية السالبة التى ينصب النفي فيها على النسبة^(٥). والواقع أن هذه تفرقة لفظية ، فإن القضية السابقة لا تختلف فى مدلولها عن قولنا : زيد ليس بعادل — وإذا كان أرسطو قد قال بالألفاظ المحصلة والمعدولة ، مثل إنسان ولا إنسان ، فإنه لم يطبق هذا على القضايا . وإنما طبقه المشاعون المتأخرون ، وجاراهم فيه ابن سينا خطأ .

٣ — القضايا ذوات الجهة : لا شك فى أنها تمثل مظهرًا من مظاهر المادية فى منطق يوصف بالصورية المطلقة ، والمادة والصورة عند أرسطو تختلطان وتلتقيان . وفكرة الجهة ترمى إلى تقريب الحكم من الواقع وربطه به ، ولذا لا يقرها المناطقة الصوريون الغلاة^(٦). وينحرف فيها ابن سينا منحى أرسطو ، فيعرض لها فى القضايا ، كما يعرض لها فى الأقيسة . والجهة عنده لفظ بضاف إلى القضية ليبين نوع العلاقة بين الموضوع والمحمول ويدل على أحد أمور ثلاثة ، هى : الوجوب ، أو الامكان ، أو الامتناع^(٧).

Brochard, *la logique d u des Stoiciens dans Etudes de philosophie ancienne et moderne*, (١)
Paris 1912, P. 224 — 25.

(٢) ابن سينا ، كتاب العبارة ، ص ٣٣ — ٣٥ .

(٣) المصدر السابق ، ص ٣٥ . (٤) المصدر السابق ، ص ٣٦ .

(٥) المصدر السابق ، ص ٧٧ — ٨٢ .

Rondolet, *Tbtorie logique des propositions modales*, Paris, 1861, p. 48. (٦)

(٧) ابن سينا . كتاب العبارة ، ١١٢ .

ويبنى ابن سينا عناية كبرى بالفرقة بين الواجب والممكن^(١)، وهى تفرقة عزيزة عليه، لأنها تعد أساساً لفلسفته كلها، ولكن هذا بحث ألقى بالميتافيزيقي منه بالنطق. ثم يحاول أن يحصّر القضايا ذوات الجهة، على نحو ما صنع أرسطو. ولم تقف صور هذه القضايا فى الحقيقة عندما قال به العلم الأول، بل تفنن فيها تلاميذه وعقدوها بحيث قرر منها الباحثون وأهمها كثير من المناطقة. وإذا كان ابن سينا قد عرض لها فى كتبه المنطقية الأخرى كنطق « النجاة »، ومنطق « الإشارات »^(٢) فإن مناطقه العرب المتأخرين أهملوها إهمالاً تاماً.

٤ — تقابل القضايا : يمت بصلة إلى منطق الحكم، كما يستخدم فى منطق البرهان، وقد عرض له أرسطو فى « كتاب العبارة »، كما عرض له فى « كتاب التحليلات الأولى » وجاراه ابن سينا فى ذلك تمام المجارة، وإن زاد عليه فى حصر أنواع التقابل، فقد صعد بها إلى أربعة، وهى القضايا المتناقضة، والمتضادة، والداخلية تحت التضاد، والمتداخلة. ويكاد يقصر حديثه كله على التناقض، لأنه أوضح أنواع التقابل وأقواها^(٣)، ومبدأ عدم التناقض دعامة أولى من دعائم المنطق الشكلى ولأمر ما أطلق مناطقه العرب جميعاً على هذا الباب اسم « تناقض القضايا ».

والتناقض تقابل تام بين النفي والإثبات، فالقضيتان المتناقضتان هما اللتان تختلفان فى الإيجاب والسلب على جهة تقتضى لذاتها أن تكون إحداها صادقة والأخرى كاذبة^(٤). فينبغى أن يؤخذ الموضوع والمحمول فى القضيتين بمدلول واحد، وفى زمن واحد، مثل : كل إنسان حيوان، وبعض الإنسان ليس بحيوان، أو مثل لا جماد متحرك، وبعض الجمادات متحرك.

ودون هذا درجات لا يبدو فيها تقابل تام بين الإثبات والنفي، وأولها التضاد، وهو تقابل بين كليتين مختلفتي الكيف، مثل : كل إنسان كاتب، ولا واحد من الناس بكاتب. والقضيتان المتضادتان لا تصدقان معاً، وقد تكذبان معاً، والمتضادان فى الألفاظ أو القضايا لا يجتمعان، وقد يرتفعان^(٥). وبلى هذا مرتبة الدخول تحت التضاد، وتتحقق

(١) المصدر السابق، ص ١١٧ — ١٢٠.

(٢) ابن سينا، النجاة، القاهرة ١٩١٣، ص ٢٥ — ٣٣، الإشارات، ليدن، ١٨٩٢، ص ٣٢ — ٤٣.

(٣) ابن سينا، كتاب العبارة، ص ٦٦ — ٧٢.

(٤) المصدر السابق، ص ٦٦. (٥) المصدر السابق، ص ٦٩.

في الجزئيتين المختلفتي الكيف ، وهما لا تكذبان معا ، وقد تصدقان معا ، مثل : بعض الناس كاتب ، وبعض الناس ليس بكاتب^(١). وأخيراً القضيّتان المتداخلتان هما اللتان تختلفان في الكم فقط ، مثل : كل الناس يفتنون ، وبعض الناس يفتنون^(٢). وهذا في الواقع ليس من التقابل في شيء ، لأن القضيّتين قد تصدقان معا ، وقد تكذبان معا ، وأساس التقابل الاختلاف في الإيجاب والسلب . وأغلب الظن أن الشاظر وحده هو الذي أدى إليه ، وللتناظر شأن في بعض التفسيرات المنطقية . وعلى كل لم يقف ابن سينا عند التداخل طويلاً وإن كان قد أشار إليه .

وقد عرّف أرسطو القضيّتين المتناقضتين ، والمتضادتين ، ولم يعن بالداخلتين تحت التضاد ، وعدهما ضرباً من التقابل اللفظي لا المنطقي^(٣). ويلتقي معه في هذا تمام الالتقاء هملتون (١٨٥٦) بين المناطق المحدثين^(٤). أما التداخل فلم يشر إليه أرسطو مطلقاً ، وهو قطعاً أبعد عن فكرة التقابل من الدخول تحت التضاد . ولم يفرق عنه ابن سينا في هذا كثيراً ، لأنه برغم إشارته إلى أنواع التقابل الأربعة يرى أن التقابل الحق إنما ينصب على التناقض والتضاد ، وهما اللذان يستخدمان فقط في الاستدلال المباشر .

٥ — العكس : لم يشر إليه ابن سينا في « كتاب العبارة » إلا عرضاً^(٥) ورأى أسوة بأرسطو أن يعالجها في « كتاب القياس »^(٦) ، وآثرنا أن نلخص أفكاره هنا ، استكمالاً لمنطق القضايا ، لا سيما وقد التزم هو ذلك في دراساته المنطقية الأخرى^(٧). والعكس جمل محمول القضية موضوعاً ، وموضوعها محمولاً ، مع بقاء السلب والإيجاب والصدق والكذب بمجالهما^(٨). وتعكس الكلية السالبة مثل نفسها ، فعكس لا شيء من ج ب ، هو لا شيء من ب ج . ويحاول ابن سينا أن يبرهن على ذلك — كما صنع أرسطو — بقياس من الشكل الثالث ، ولا تخلو هذه البرهنة من دور ، لأن أرسطو يلجأ إلى العكس ليثبت صحة إنتاج الشكل الثالث^(٩) ، وعبئاً حاول أوديم وناو فرسطس الخروج من هذا

(١) المصدر السابق ، ٧٤ .

(٢) ابن سينا ، منطق المشرقيين ، القاهرة ، ١٩١٠ ، ص ٧٦ .

(٣) Aristotle, *Herminia*, 10, 20 a, 13. *Prem. analyt.*, 11, 15.

(٤) Hamilton, *Lectures*, t. III, XIV, p. 281.

(٥) ابن سينا ، كتاب العبارة ، ص ١٢١ .

(٦) ابن سينا ، ص ٥٧ — ٦٥ .

(٧) ابن سينا النجاة ، ص ٤٢ — ٤٦ ؛ الإشارات ، ص ٤٤ — ٥٥ .

(٨) ابن سينا ، كتاب القياس ، القاهرة ، ١٩٦٤ ، ص ٧٥ .

(٩) ابن سينا ، المصدر السابق ، ص ٧٦ — ٨٤ .

الدور. أما الإسكندر الأفروديسي (٢١١) فقد وفق في ذلك، ولجأ إلى الشكل الأول لإثبات صحة عكس الكلية السالبة، ويعرب ابن سينا عن اغتيابه بهذا الحل (١).

وتعكس الكلية الموجبة إلى جزئية موجبة، مثل كل ج ب، وبض ب ج، والبرهنة على ذلك بسيطة بعد أن برهن على صحة عكس السالبة الكلية. وتعكس الجزئية الموجبة مثل نفسها، فمكس بعض ج ب هو بعض ب ج (٢).

أما الجزئية السالبة فقد أنكر أرسطو إمكان عكسها، وأيده ابن سينا في ذلك، وإن لم يرفض ما ذهب إليه جالينوس (٢٠٠) والإسكندر الأفروديسي من الاستعانة بالنقيض للتوصل إلى عكس هذه القضية، فلمكس بعض ج ليس ب، يمكن أن يقال. بعض ب هو لا ج، وإن بعض لا ج هو ب (٣).

وما قلناه عن القضايا الخمية يصدق تماماً على القضايا الشرطية، فهي لا تختلف عنها في طريقة عكسها.

ولا يقع ابن سينا بهذا، بل يعالج أيضاً عكس القضايا ذوات الجهة (٤).

وعلى هذا اهتدى ابن سينا إلى أنواع العكس الثلاثة التي عرفت عند المدرسين، فبرى أن الكلية السالبة والجزئية الموجبة تمكسان عكساً بسيطاً (Conversio simplex) وتمكس الكلية الموجبة بالعرض (Conversio Per accidens) وتمكس الجزئية للسالبة عكس نقيض (Conversio per Contrapositionens).

ونحن نعلم أن الحدين في المعادلة الرياضية متساويان كمّاً وعلى هذا يمكن إحلال أحدهما محل الآخر بمكس بسيط. ولعل هذا هو الذى وجه هملتون نحو إدخال فكرة السكم على المحمول، واستحداث ثمانى صور للقضايا بدلا من أربع، وحصل العكس آلياً. على أن هذه المحاولة ليست جديدة كل الجدة فقد ذهب إليها ثاوفرسطس من قبل، وأقن فيها المدرسيون.

ويعرض لما ابن سينا في تفصيل، وينقدها نقداً لا يختلف عما وجهه المحدثون إلى نظرية هملتون. وعنده أن تطبيق السكم على المحمول يخرج به عن طبيعته، ويتنافى مع فكرة الحل الأرسطية، وينتهى بنا إلى صورة للقضايا غير مألوفة. لهذا يرى أنه لا ينبغي

(١) المصدر السابق، ص ٨٥.

(٢) المصدر السابق، ص ٨٨ — ٩١.

(٣) المصدر السابق، ص ٩٣.

(٤) المصدر السابق، ص ٩٥ — ١٠٥.

أن يشتغل بكلية المحمول ، فإن الغرض ليس أن يدل على أن المحمول بخصوصه أو بعمومه موجود في شيء ، بل إن طبيعته كيف كانت موجودة في شيء . فإن حاولت أن تقرن هناك سوراً ، فقد انحرفت القضية ، وصار المحمول ليس بمحمول ^(١) . فالقضايا التي يسور محمولها « منحرفات » في رأيه ، و « لم يشتغل بها المعلم الأول ، بل الواردون من بعده ، المحبون للتكثير ، الموجبون على غيرهم الشروع فيها لا يعني اضطراباً إلى الموافقة ^(٢) » .

* * *

هذه بعض جوانب من منطق القضايا كما صورها ابن سينا في « كتاب العبارة » ، وهي لا تخلو من طرافة وجدّة إذا قيست بعصرها . وفيها ما يؤذن بشيء من التحرر واستقلال الرأي ، في ميدان ألف فيه المناطقة القدامى أن يرددوا ما قال أرسطو وأتباعه . ويسعدنا أن تقدّم للقارئ العربي « كتاب العبارة » نفسه ، ليقف على كل ما جاء فيه . وقد اضطلع بتحقيقه منذ زمن زميل كريم ، هو المرحوم الأستاذ محمود الحضيرى ، فقدناه على عجل قبل أن يعدنا بكل ما كنا ننتظر منه . فقدناه يوم أن كان يتأهب لإخراج هذا الكتاب ، فتأخر ظهوره طويلاً . وقد شاء الأستاذ سعيد زايد ، مشكوراً ، أن ينوب عن زميله في ذلك . ففي نشر « كتاب العبارة » اليوم رمز وفاء ، وتخليد لذكرى صديق عزيز ، وإحياء لمعلم من معالم تراثنا القديم .

إبراهيم مدكور

(١) ابن سينا ، كتاب العبارة ، ص ٦٤ .

(٢) المصدر السابق ، ص ٦٥ .

رموز المخطوطات التي قام عليها التحقيق

- (١) ب = بجيت ٣٣١ خصوصية ،
٣٤١٥ بجيت بالجامع الأزهر .
رقم ١٥٠٤ .
- (٢) بڤ = هامش المخطوط السابق .
- (٣) د = دار الكتب بالقاهرة
رقم ٨٩٤ .
- (٤) س = سليمانبة (داماد) باستانبول
رقم ٨٢٤ .
- (٥) سا = داماد باستانبول رقم ٨٢٢ .
- (٦) ع = حاشر باستانبول رقم ٢٠٧ .
- (٧) ما = على أميري باستانبول
رقم ١٥٠٤ .
- (٨) م = متحف بريطاني بلندن رقم
٧٥٠٠ شرقى .
- (٩) ن = نور عثمانبة باستانبول
رقم ٢٧٠٨ .
- (١٠) ه = مكتب هندي بلندن
رقم ٤٧٥ .
- (١١) ى = ىى جامع باستانبول
رقم ٧٧٢ .

بسم الله الرحمن الرحيم

المقالة الأولى

من الفن الثالث من الجلة الأولى في المنطق وهي عشرة فصول

الفصل الأول

(١) فصل

في معرفة التناسب بين الأمور والتصورات والألفاظ والكتابات

وتعريف المفرد والمركب فيما يحتملها من ذلك

إن الإنسان قد أوتي قوة حسية ترسم فيها صور الأمور الخارجية ، وتنادى عنها إلى النفس فترسم فيها ارتساماً ثانياً ثابتاً ، وإن غاب عن الحس . ثم ربما ارتسم بعد ذلك في النفس أمور عل نحو ما أداه الحس ؛ فإما أن تكون هي المرتسمات في الحس ، ولكنها ١٠

(١) الرحيم : + الفن الثالث د ؛ + رب ير وأعن ي // بسم الله الرحمن الرحيم : ساقطة من س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، هـ . (٢-٣) المقالة الأولى . . . فصول : الفن الثالث من الجلة الأولى من المنطق مقالتان وهو الكلام في باري ارمينياس أى العبارة المقالة الأولى وهي عشرة فصول س ، هـ [ثم تذكر هذه النسخة عناوين الفصول العشرة] ؛ الفن الثالث من الجلة الأولى المقالة الأولى من الفن الثالث من الجلة الأولى في المنطق وهي عشرة فصول ن . (٣) وهي عشرة فصول : ساقطة من عا . (٦) والتصورات : ساقطة من ي . (٧) فيها يحتملها : ساقطة من ع // ذلك : اللفظ عا . (٨) الخارجية : الخارجية س . (٩) فترسم : وترسم ي // ثانياً : تماماً ؛ ساقطة من ي // ثابتاً : ساقطة من ب ، س // وإن : إن س . (١٠) نحو : ساقطة من ع ، عا // ولكنها : ولكنها ن .

انقلبت عن هيئاتها المحسوسة إلى التجريد ، أو تكون قد ارتسمت من جَنَبَةٍ أُخرى لا حاجة في المنطق إلى بيانها . فللأمر وجود في الأعيان ووجود في النفس يكون آثاراً في النفس . ولما كانت الطبيعة الإنسانية محتاجة إلى المجاورة لاضطرارها إلى المشاركة والمجاورة ، انبعثت إلى اختراع شيء يتوصل به إلى ذلك ، ولم يكن أخف من أن يكون فعلاً ، ولم يكن أخف من أن يكون بالنصويت ، وخصوصاً والصوت لا يثبت ولا يستقر ولا يزدحم ، فتكون فيه مع خفته فائدة وجود الإعلام به مع فائدة انمحاءه ، إذ كان مستغنياً عن الدلالة به بمد زوال الحاجة عنه ، أو كان يتصور بدلالته بعده ، فالت الطبيعة إلى استعمال الصوت ، ووقفت من عند الخالق بآلات تقطيع الحروف وتركيبها معاً ليُدلَّ بها على ما في النفس من أثر .

١٠ ثم وقع اضطرار ثان إلى إعلام الغائبين من الموجودين في الزمان أو من المستقبلين إعلاماً بتدوين ما علم ، إما لينضاف إليه ما يعلم في المستقبل فتكمل المصلحة أو الحكمة الإنسانية بالتشارك فإن أكثر الصنائع إنما تمت بتلاحق الأفكار فيها والاستنباطات من قوانينها واقتفاء المتأخر بالتقدم واقتدائه به ، أو لينتفع به الآتون من بعد . وإن لم يحتاج إلى ما يضاف إليه فيكمل به ، فاحتيج إلى ضرب آخر من الإعلام غير النطق ، فاخترعت أشكال الكتابة ، وكله بهداية إلهية وإلهام إلهي ، فإيخرج بالصوت يدل ١٥

(١) جنبه : جهة س ، ه // أخرى : أخر د . (٢) حاجة : لنا ها // في المنطق : ساقطة من عا . (٣) المجاورة : الإفضاء بالمجاورة بح ، د ، سا ، عا ، م ، ن // لاضطرارها : لاضطرار د . (٤) والمجاورة : والمجاورة د ، س ، ها . (٥) - ولم يكن ... فعلاً : ساقطة من د . (٥) فعلاً ... يكون : ساقطة من ع ، ه // وخصوصاً : خصوصاً ع ، ي . (٦) به : ساقطة من سا // إذ : إذا سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ي . (٧) عنه : ساقطة من ب // أو كان : إذ كان ع ، ه ، ي // يتصور : يتضرر ه // بدلالته : دلالة ب ، ع . (٨) فالت : فا زالت س . (٩) بتدوين : بتدوين ع // لينضاف : لينضاف سا . (١٠) إعلاماً . . . المستقبل : ساقطة من ي // في : وفي م // المصلحة : + أو العلم سا . (١٢) بالتشارك : لتشارك د . (١٣) بالتقدم : بالتقدم م // به : ساقطة من س ، سا ، ه // بعد : بعده سا . (١٤) النطق : النطق ع ، م ، ي .

على ما في النفس ، وهي التي تُسمى آثاراً . والتي في النفس تدل على الأمور وهي التي تسمى معاني ، أي مقاصد للنفس . كما أن الآثار أيضاً بالقياس إلى الألفاظ معان . والكتابة تدل على اللفظ إذ يُجاذَى بها تركيبُ اللفظ ، واختير ذلك للسهولة ، وإن كان إلى إنشائها بحيث لا يُجاذَى بها اللفظ وأجزاؤه سبيل ، لكن ذلك مما يصعب ويطول .

- وسواء كان اللفظ أمراً ملهماً وموحىً به عُلمه من عند الله تعالى معلّمٌ أول ، أو كان الطبع قد انبعث في تخصيص معنى بصوت هو أليق به ، كما نُحيت القطا قطعاً بصوتها ، أو كان قوم اجتمعوا فاصطلموا اصطلاحاً ، أو كان شيء من هذا قد سبق فاستحال يسيراً يسيراً إلى غيره من حيث لم يشعر به ، أو كان بعض الألفاظ حصل على جهة والبعض الآخر على جهة أخرى ، فإنها إنما تدل بالتواطؤ ، أعني أنه ليس يلزم أحداً من الناس أن يجعل لفظاً من الألفاظ موقوفاً على معنى من المعاني ولا طبيعة الناس تحملهم عليه ، بل قد واطأ تاليمهم أولهم على ذلك وسالمة عليه ، بحيث لو توهمنا الأول اتفق له أن اصنع عمل بدل ما استعمله لفظاً آخر موروثاً أو مخترعاً اخترعه اختراعاً ولقنه الثاني ، لكن حكم استعماله فيه كحكمه في هذا ، وحتى لو كان معلّمٌ أول علم الناس هذه الألفاظ ؛ وإنما صارت إليه من عند الله تعالى وبوضع منه أو على وجه آخر ، كيف شئت ، لكن يجوز أن يكون الأمر في الدلالة بها بخلاف ما صار إليه لو وضعه ، وكان الغناء هذا الغناء .

-
- (١) وهي التي : ساقطة من سا // تسمى : نسمها ع . (٢) للنفس : النفس ع . (٣) بها : به . // واختير : اختير س ، سا ، ع ، عا ، م ، هـ . (٦) ملها : ما بها ع // وموحى : أو موحى ع ، ي // تعالى : ساقطة من ب ، د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ي . (٨) أو (الأولى) : إذ م // قوم : + قد سا // شيء : الشيء س // هذا : ذلك س // فاستحال : واستحال عا // يسيراً يسيراً : يسيراً س . (٩) الآخر : + حصل ع . (١١) الناس : للناس سا ، عا ، م ، ن // تحملهم : تحملهم س // قد : ساقطة من س ، سا . (١٢) تاليمهم : تاليمهم هـ . (١٣) مخترعاً : مخترعاً سا ، م . (١٤) استعماله : ساقطة من ع // معلم : ساقطة من س . (١٥) تعالى : ساقطة من ب ، د ، س ، سا ، عا ، م ، ن . (١٦) بها : بهذا ج . (١٧) هذا : هو س // هذا الغناء : ساقطة من ن .

فالدلالة بالألفاظ إنما استمر بها التعارف بسبب تراخي المتخاطبين غير ضروري حتى إنه وإن فرضناه بحسب المعلم الأول ضرورياً من عند الله أو من جهة أخرى ، فإنه بحسب المشاركة اصطلاحى . فإن قبول الثانى من الأول إنما هو بأن قال له الأول : إن كذا يعنى به كذا ، أو فعل فلا يؤدى إلى مثل هذا التوقيف ، وما أشبه ذلك ، فواطأه عليه الثانى والثالث من غير أن كان يلزمهم أن يجعلوا ذلك اللفظ لذلك المعنى ، وأن يجعلوا لفظاً بعينه لمعنى بعينه لزوماً ضرورياً ، بل كان يجوز أن يقع مثل ذلك التنبيه من المعلم الأول لم على لفظ آخر ، فلذلك جاز أن تكون دلالات الألفاظ مختلفة .

ومعنى دلالة اللفظ أن يكون إذا ارتسم فى الخيال مسموع اسم ارتسم فى النفس معنى . فتعرف النفس أن هذا للمسموع لهذا المفهوم ؛ فكما أوردته الحس على النفس التفتت إلى معناه . ١٠

وأما الكتابة فقد كان يمكن أن تكون لها أيضاً دلالة على الآثار بلاتوسط الألفاظ حتى يجعل لكل أثر فى النفس كتابة معينة ، مثلاً للحركة كتابة وللسكون أخرى وللساء أخرى وللأرض أخرى ، وكذلك لكل شيء . لكنه لو أجرى الأمر على ذلك لكان الإنسان مَمنُوءاً بأن يحفظ الدلائل على ما فى النفس ألفاظاً ويحفظها تقوشاً . والأول يسهل له إما برياضة التربية وإما بتعلم شاق . فإذا ألزم مرة ثانية أن يحفظ كتابة ١٥

(١) من : بين سا ، عا ، هـ . ساقطة من ي // المتخاطبين : المتخاطبين س . (٢) فرضناه : فرض هـ . (٣) الثانى : + منهم د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ي .
(٤) أو فعل : وفعل د ، ع ، ي // التوقيف : توقيف ع ؛ والتوقف م ؛ ساقطة من عا // وما أشبه ذلك : ساقطة من ن // وما أشبه : أو ما أشبه عا . (٥) والثناك : الثناك س ؛ ساقطة من عا // يلزمهم : يلزمها سا . (٦) وأن : أو أن هـ // ضرورياً : ضرورياً س .
(٧) الألفاظ مختلفة : ساقطة من ع . (٨) فتعرف : فتد ، س ، سا ، عا ، م ، هـ // أن هذا : ساقطة من س . (٩) التفتت : التفت سا ؛ النفس س ، ع ، هـ ، ي .
(١٠) لها : له د ، ع ، عا ، م ، ن ، ي . (١١) وللساء أخرى : ساقطة من ي .
(١٢) له : ساقطة من عا ، ن // شاق : قاش س // ألزم : ألزم د ، سا ، ع ، م ، ن ، هـ .
ي ؛ لزومه عا // يحفظ : يحفظ هـ .

بهذه الصفة كان كمن يُلزم تعلم لغة من رأس . فوجد الأخف في ذلك أن يقصد إلى الحروف الأولى القليلة العدد فيوضع لها أشكال ، فيكون حفظها مغنياً عما سلف ذكره . فإنها إذا حفظت حوذي بتأليفها رقماً تأليف الحروف لفظاً ، فصارت الكتابة بهذا السبب دليلاً على الألفاظ أولاً . وذلك أيضاً دلالة على سبيل التراضى والتواطؤ ؛ فذلك اختلف .

وأما دلالة مافى النفس على الأمور فدلالة طبيعية لا تختلف ، لا الدال ولا المدلول عليه ، كما فى الدلالة التى بين اللفظ والأثر النفسانى ؛ فإن المدلول عليه ، وإن كان غير مختلف ، فإن الدال مختلف ؛ ولا كما فى الدلالة التى بين اللفظ والكتابة ، فإن الدال والمدلول عليه جميعاً قد يختلفان .

- فأما أن النفس كيف تتصور صور الأمور ، وكيف يحصل فيها ذلك ، وما الذى يعرض للصور وهى فى النفس ، وما الذى يعرض لها وهى من خارج ، وما الفاعل الذى هو سبب إخراج قوة التصور إلى الفعل ، فليس من هذه الصناعة ، بل من علم آخر . وأيضاً فإن النظر فى أنه أى لفظ هو موضوع دالاً على معنى كذا ، وأى كتابة هى موضوع دالة على معنى كذا وأثر كذا ، فذلك لصناعة اللغويين والكتّاب ، ولا يتكلم فيها للمنطقى إلا بالعرض ، بل الذى يجب على المنطقى أن يعرفه من حال اللفظ هو أن يعرف حاله من جهة الدلالة على المعانى المفردة وللؤلؤفة ليتوصل بذلك إلى حال للمعانى أنفسها من حيث يتألف عنها شيء يفيد علماً بمجهول ، فهذا هو من صناعة المنطقيين .

(١) بهذه الصفة : ساقطة من هـ . (١—٢) يقصد إلى : يحفظ ع . (٢) حفظها : حفظها د ، س ، م ، ن . (٣) فإنها : فإنه هـ // حوذى : وحوذى ع ؛ جوزى ن // تأليف : تألف م . (٤) دليلاً : دليلاً س ، عا ، هـ // دلالة : دليل ع . (٥) اختلف : اختلفت ع ، ن . (٦) فدلالة : بدلالة م . (٧) كما : لا كما عا ، هـ // بين : من ع // والأثر : والأمر عا . (٨) التى : ساقطة من ن ، هـ ، ي // بين : من ي . (٩) عليه : ساقطة من م . (١٠) وهى : التى عا ، م // وما : وأما سا . (١٤) وأثر كذا : ساقطة من سا . (١٦) حاله : لفظه سا // ليتوصل : ليوصل م . (١٧) بمجهول : بشيء مجهول ن // فهذا هو : فهو ن .

واعلم أن في الألفاظ والآثار التي في النفس ماهو مفرد وفيها ماهو مركب . والأمر
فيهما متحاذٍ متطابق ؛ فإنه كما أن للمقول المفرد ليس بحق ولا باطل ، كذلك اللفظ
المفرد ليس بصدق ولا كذب . وكما أن المقول المفرد ، إذا اقترن به في الذهن مقول
آخر وحمل عليه ، فاعتقد أنه ذاك أو ليس ، كان الاعتقاد حقاً أو باطلاً ، فكذلك
اللفظ المفرد ، إذا اقترن به لفظ آخر وحمل عليه ، قيل إنه كذا أو ليس كذا ، كان
صدقا أو كذبا . وقد يكون الصدق والكذب على نحو آخر من التأليف أيضا
سنوضحه . فالأسماء والكلم في الألفاظ نظير للمعتولات المفردة التي لا تفصيل فيها ولا
تركيب ، فلا صدق في أفرادها ولا كذب .

واعلم أنه إذا كان شيء معدوما في نفسه محالا في وجوده ، ولم يكن تصويره وحده
أو التلغظ بلفظه وحده يدل على صدق أو كذب ، مالم يقترن به أنه موجود أو غير
موجود اقتراناً في الذهن أو في اللفظ ، مثلاً بأن يعتقد أن عنزايل موجود ، أو يعتقد
أنه غير موجود ، ويقال إن عنزايل موجود ويقال إن عنزايل غير موجود ، إما مطلقا
بلا اشتراط زمان أو باشتراط زمان أنه كان موجودا فيه أو يكون موجودا فيه أو زمان
حاضر . والذي يقال إن معنى المطلق المستعمل في هذا الموضع هو المشترط فيه زمان
حاضر أو المشترط فيه كل زمان حتى يكون معنى قولهم « أو في زمان » أنه في زمان ماض
أو مستقبل ، دون الذي في زمان حاضر ، فليس يعجبني كل الإعجاب . وما أومأت إليه
أقرب إلى الصواب . فلننظر الآن في الاسم والكلمة .

(١) أن في : أن من ن // وفيها : وفيها ع ؛ ومنها ن . (٢) فيها : فيها ع // فإنه :
ساقطة من ع // أن : ساقطة من م . (٣) فكذلك : كذلك ع ؛ وكذلك م .
(٤) والكلم : والكلمة ع ، م ، ن // فيها : لها سا . (٥) وحده : واحدة سا ، ي .
(٦) مثلا : ساقطة من سا . (٧) أو باشتراط زمان : ساقطة من ع // أو يكون موجودا
فيه : ساقطة من ع ، ي // أو زمان : وزمان ع . (٨) إلى : من ع ، ي .

الفصل الثاني

(ب) فصل

في تحقيق الاسم

- فالاسم لفظة دالة بتواطؤ مجردة من الزمان وليس واحد من أجزائها دالاً على الانفراد . وقد علمت معنى التواطؤ . وأما معنى كونه مجرداً من الزمان فهو أن لا يدل على الزمان الذي لذلك المعنى من الأزمنة الثلاثة المحصلة ؛ كما إذا قلت : زيد ، فلم تدل على معنى قد دلت معه على زمان ذلك المعنى . ومعنى قولنا « وليس ولا واحد من أجزائه دالاً على انفراده » معناه أنا لا تقصد في دلالتنا بقولنا « الإنسان » أن ندل بواحد من أجزائه على شيء ألبته ، من حيث هو منفرد ، بل نستعمله على أنه جزء دال ، لا دال بانفراده ، فإنه لا يوجد في قولنا « الإنسان » جزء يراد به الدلالة على معنى من المعاني أصلاً ، حين يراد أن ندل بقولنا « الإنسان » ، وإن كان ربما أريد به الدلالة إذا استعمل لا على أنه جزء لفظة إنسان ، بل على أنه لفظ مستعمل في نفسه لم يجعل جزءاً لما وإنما يدل بجملة دلالة ما ، وربما لم توجد له دلالة ألبته بوجه من الوجوه وحيث توجد له دلالة فلا يكون ذلك من حيث هو جزء قولنا « إنسان » ؛ فإنه إنما يكون جزء إنسان إذا استعمل في لفظة الإنسان من حيث يراد أن يدل بالإنسان جملة ؛

(٤) فالاسم : الاسم د ، ن // واحد : ولا واحد سا . (٥) من : عن س // فهو : هو عا .
(٦) لذلك : فيه ذلك عا . (٧) قد : ساقطة من عا . (٨) أجزائه : أجزائها س // أنا : أنه ي . (٩) على شيء ألبته : دالا على انفراده سا . (١١) أريد : أريدت س ، هـ .
(١٢) لفظة : لفظ س // لفظ : لفظة ي . (١٣) بجملة : لجلته ي . (١٤) هو : ساقطة من هـ // قولنا : وقولنا س . (١٥) يكون : يمكن عا .

فهنالك لا توجد له دلالة ألبتة بوجه من الوجوه . وقد كنا أو مانا إلى هذا في مواضع أخرى .

وليس هذا في مثل لفظة الإنسان فقط ، بل في الألفاظ التي هي بحسب المسوع مركبة ، لكنها لا يدل بها على أنها مركبة ، فهذا شأنها ، كقولهم « عبد الملك » إذا لم يرد أن يدل به على شيء من جهة ما هو عبد الملك ، بل لجعل هذا احتمالاً لذاته ؛ فهناك لا يوجد لللفظة «عبد» من حيث هو جزء من «عبد الملك» دلالة على شيء ألبتة ، فإنك تعلم أن الدال بلفظة « عبد الملك » على هذا النحو ليس يدل بالعبد في هذا الموضع بانفراده على شيء أصلاً ، ولا بالملك . فهكذا يجب أن تفهم هذا الموضع .

وأما الأسماء البسيطة فقد يكون لها أجزاء لا تدل أصلاً ، لا من حيث هي جزء ، ولا لو انفردت . وأما جزء اللفظ المركب ، فإنه يدل على شيء لاجئين ما يوجد جزءاً من جملة المركب مدلولاً بالمركب على ما دل به عليه كقولك « عبد الملك » فإنه حينئذ لا يتوقع أن يدل بانفراده ، من حيث هو جزء لفظ ، حتى يكون إنما يورد ليلتئم به كمال اللفظ فيلتئم كمال الدلالة ، بل هذا في استعمال آخر . وإلحاق التواطؤ بعد قولنا « لفظة » قد توهم أنه هنر من القول ، فقد يظن أن اللفظ لا يدل إلا لأن يكون بالتواطؤ وكذلك قيل إنه كان يجب : أن يقال بدل اللفظ الصوت ، فأقول إن هذا باطل فإنه لا يحسن أن يستعمل في هذا الموضع الصوت فإن الصوت مادة لا جنس والمادة لا تحمل على الشيء المعمول من مادة وصورة إلا بنوع من المجاز أو الجمل ،

(١) فهناك : فهناك هـ . (٣) بل في : بل وفي سا ، ن ، هـ ، ي ؛ وفي م . (٥) يرد : + به ن // ما هو عبد الملك : ما هو عبد الملك هـ // فهناك : فكذلك ع هـ (٩) هي : هو س ، ع هـ و (١٠) وأما : فأما هـ . (١١) عبد الملك : عبدالله ي . (١٢) ليلتئم : الجسم ع // به : ساقطة من م . (١٣) فيلتئم : فيلتئم هـ // بل : + يدل عا // آخر : + هذا عا . (١٤) قد : قد ب ، ع ؛ ي // هنر من : هذا ومن ع . (١٥) وكذلك : وكذلك س ، ع ، هـ // اللفظ : اللفظة ن // إن : ساقطة من س ، هـ . (١٦) فإنه : وإنه د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، هـ ، ي . (١٧) المعمول : المحمول هـ // أو الجمل : والجمل ع ؛ أو الجمل عا .

إذ يقال للصنم إنه حجر والكرسى إنه خشب ، وأما الحدود الحقيقية فلا يجب أن تستعمل فيها المواد مكان الأجناس . أما الفرق بين الجنس والمادة فما تشبه الحال فيه وتشكل ، ولكنه سيتبين لك ذلك في هذه الصناعة من بعد ، وكذلك تحقيق ماقلناه من أن المادة لا يجب أن تؤخذ مكان الجنس ، بل يكون ذلك كاذباً . وأما أن الصوت مادة فنتحققه في العلم الطبيعي .

- بل أعود إلى الغرض فأقول : إن اللفظ قد يكون دالاً وقد يكون غير دال ، كما قد اعترفوا به ، وذلك على وجهين : أحدهما أن يكون مؤلفاً من حروف ثم لا يراد بذلك دلالة على أثر في النفس كقول القائل « شغقتين » ، والثاني أن يراد بذلك دلالة على أثر في النفس ، لكن ذلك الأثر لا يستند إلى خارج كقولنا « العناء » .
- فكون اللفظ غير دال ليس يُخرجه عن أن يكون لفظاً . فكذلك كونه دالاً ، ولكن لا بالتواطؤ بل على نوع آخر ، فإنه قد يُسمع من الناس ألفاظ فتدل على معان على غير سبيل التواطؤ ، كمن يقول « أخ » فيدل على الوجد ويقول « أح أح » عند السعال فيدل على أذى في الصدر ، فليس ذلك على سبيل التواطؤ المحض ، حتى يكون الناس قد تواطؤوا على استعمال ذلك عند السعال مستعملين إياه لفهم معنى أذى الصدر . وهذه ، وإن كانت أصواتاً ، فهي أيضاً ألفاظ ، لأنها مركبات من حروف يركبها الإنسان ، ١٥ وأنها ، وإن كانت تدل ، لا بالتواطؤ ، فليس يجب أن تكون دلالاتها بالتواطؤ

(١) والكرسى : والكرسى ، س ع ، ن ، هـ // إنه خشب : الخشب ع // وأما : + في هـ // الحقيقة : والحقيقة هـ . (٣) ولكنه : لكنه ع // سبين : سبين ع ، م ، ن ، هـ ، ي // ذلك : ساقطة من س ، ع ، ع ، ي و من بعد ذلك هـ // من بعد : ساقطة من هـ . (٨) دلالة : لا دلالة ن . (٨-٩) كقول . . . النفس : ساقطة من سا . (٩) أثر : أمرع . (١٠) فكون : فيكون ن // يخرج : يخرج ن . (١١) نوع : نحو عا . (١٣) فليس : وليس د ، س ، سا ، ع ، ها ، م ، ن ، هـ // المحض : ساقطة من س . (١٤) ذلك : + اللفظ س // مستعملين : ملتصين سا // لفهم : لفهم س و لفهم د ، سا ، ع ، ها ، م ، ن ، هـ ، ي . (١٥) لأنها : ساقطة من ي // يركبها : يركبها عا . (١٥-١٦) من حروف . . . كانت : ساقطة من ي . (١٦) تدل : ساقطة من س .

تسلبها من كونها ألفاظاً شيئاً ؛ فإنها ولو لم تدلّ أصلاً ، كانت ألفاظاً ؛ لأنها مؤلفة تأليفاً اختيارياً عن حروف ، وليس دلالتها ، من حيث فيها صوت ، مانعاً عن أن يكون لفظاً . فإن الشيء إنما هو لفظ لأنه مؤلف من حروف مقطعة عن أصوات ؛ وكونها كذلك ليس يوجب أن تكون مع ذلك دالة أو غير دالة فضلاً عن أن يوجب أن تكون غير دالة دلالة بالطبع ؛ فإن جزءاً منها كالمادة وهو الصوت يلحقه بعض ما يلحق الصوت ، لأنه صوت ، فلا يؤثر ذلك في الجملة كما لا يؤثر كونها دالة على للصوت .

فإن هذا الاعتراض غير صحيح وادخال التواطؤ فيه واجب . فإن الدالّ أعم من الدالّ بالتواطؤ والدالّ على وجه آخر ، اللهم إلا أن يجعل الدالّ يقع عليهما باشتراك فيكون واقعا على دلالة الاسم وعلى دلالة نعمة الطائر وصياح البهيمة أيضاً باشتراك الاسم .

فإن كان كونه دالاً إنما يقع على ذلك كله بالاشتراك ، وكان ذلك يُعنى عن تمثّل الفصل بين دلالة ودلالة ، فإن الفصول في الحدود والرسوم إنما تُطلب بحسب المعاني ، لا بحسب الألفاظ . والحال قائمة عندما يُجعل بدل اللفظ الصوت ، وإن لم يكن ذلك مغنياً ، فإننا نُحوّج إلى إيراد الفصل بين الدالّتين ، إذ كنا لما أخذنا اللفظ وكان يكون دالاً وغير دالّ ، وقرنّا به الدالّ ، لم نقرن دالاً إحدى الدالّتين بعينها ، بل قرنّا دالاً عاماً كما فعلنا حين أخذنا الصوت ، فنحتاج أن ندل على إحدى الخاصيتين .

فإن قيل : إنه إذا قيل « لفظ دال » عُلِمَ أنه ليس يُعنى بالدالّ إلا ما اصطلاح عليه الناس ، فنقول : وكذلك الحال إذا قيل صوت دال وأردف بأنه يدل على زمان أو لا يدل وسائر ذلك ؛ فإن الذهن نفسه يسبق إليه أن المراد به هاهنا إنما هو أنه دال

(١) ولو لم : ولم لم س ؛ ولم م . (٣) عن : من م . (٤) غير دالة : دالا غير دال سا .
 (٥) بالطبع : بالوضوح ع . (٦) لا يؤثر : لا في ع . (٧) التواطؤ : الدال س .
 (٨) الاسم : اسم م // أيضاً : ساقطة من سا . (٩) على : ساقطة من ع . (١٠) والحال : فالحال
 س ، هـ // وإن : فإن ع . (١١) الدالّتين : الدالّتين م . (١٢) تفرق س : يقترب م // دالا :
 إلا عا // بعينها : ساقطة من ن . (١٣) فعلنا : فعلنا م . (١٤) لفظ دال : لفظ الدال م .
 (١٥) وكذلك : ولذلك ع // دال : ساقطة من عا // وأردف : وأردت هـ . (١٦) به :
 ساقطة من س ، ن // إنما : لماب .

بالتواطؤ ، وكما يسبق إليه هناك ، ولا يُغنى ذلك في الموضوعين جميعا عن ذكر التواطؤ ؛ إذ ليس ولا في أحد الموضوعين مستفادا من نفس كونه لفظا أو صوتا ولا من نفس كونه دالاً مطلقاً أو على زمان ، بل هو شيء يعرفه الذهن على سبيل الانتقال وينتبه له من خارج لا على سبيل دلالة اللفظ . وقد عرفت الفرق بين الدالّتين . فإن ظنَّ ظان أن المَحْجُوزَ إلى إيراد التواطؤ لم يكن إلا مراعاة الفرق بين الألفاظ وأصوات البهائم ، وإذا قيل « لفظ » خرج ما كان يشكك ويشتبه ، فذلك حسنُ ظنٍّ بالأمر وخديعةٌ للنفس ؛ وما الذي أُنْمِنَ هذا الظان أن الحاجة قد قُضِيَتْ ، فعسى أن يكون قد بقي بعد ذلك أيضا اشتباه وتشكُّكٌ آخر من جنس ما أوردناه مُحْجُوزٌ إلى مراعاته ؟

وبالجملة لا يجب أن يلتفت في الحدود إلى ما يشتمل عليه اللفظ في التحديد اقتصارا على ما ينتبه له الذهن ؛ فإن هذا لو كان ملتفتاً إليه لقليل في حد الإنسان ١٠ إنه حيوان ضحّاك واقْتَصِرَ عليه واستُحْسِنَ ، إذ كان الذهن يلتفت إلى أنه يكون ناطقا ، أو قيل إنه جسم ناطق ، فإن الذهن يلتفت إلى أنه حيوان ولا يجب أن يكون الالتفاتُ في الحدود موجّهاً إلى التمييز نفسه فقط ، بل إلى ما ستعلمه في موضعه .

فقد بان أن لإدخال التواطؤ هاها معنى ، وإن كان المأخوذ في الحدِّ لفظاً لا صوتاً ؛ فإنه ليس شيء من الأسماء اسماً بالطبع ؛ أى ليس شيء منها دالاً دلالة الاسم ، ١٠ بحيث تكون تلك الدلالة تصدر عنها بالطبع منها أو من الدالّين بها . فلا تلك الدلالة

(١) وكما : كما ع ، ن ؛ فسكا هـ // ولا : أولا ع // الموضوعين : الموضوعين س // عن : على س . (٢) أو على : وعلى م // له : عليه نج (٤) فإن : وإن س ، سا ، ع ، عا ، م ، هـ ، ي . (٥) أن : ساقطة من م // المحجوز : المحرج م // إيراد : إدخال نج // مراعاة : + من ع // الفرق بين : ساقطة من ن . (٦) يشكك : يشكك ب ويشككه س // ويشتبه : ويشبه م . (٧) الظان : الظن عا // قضيت : فصلت ع . (٨) وتشكك : وتشكل م . (٩) ما يشتمل : مالا يشتمل س ، هـ . (١٠) لقليل : ليقبل م . (١١) ضحّاك : بحال عا . (١٢) ستعلمه : استعمله سا ، ن ، هـ ؛ يستعمله ع ، ي . (١٣) الأسماء : الأشياء ن // أى ليس شيء منها دالا : لشيء منها أى دالا عا // الاسم : ساقطة من ي . (١٤) الدالّين : الدالّتين ن // تلك : ساقطة من ن .

أمرٌ طبيعي يلزم الاسم ، ولا الطبعُ منا ينبعث إلى الدلالة على المعنى به في كثير من الأصوات الدالة بالطبع التي تنبثق الطبائع إلى استعمالها في ذلك الشأن ، سواء كانت دلالة بقصد المصوِّت أن يقع بها شعور بشأن ، كما تفعله البهائم عند دعاء بعضها بعضه أو يكون بغير قصد منه لذلك ، لكن سامعه يستدل به على أمر ، كاللتنحج وكاستغاثة المصفور عند القبض عليه . ٥

فالاسم ليس اسماً في طبع نفسه ، بل إنما يصير اسماً إذا جعل اسماً ؛ وذلك عندما يُراد به الدلالة فيصير دالاً . وذلك جعله اسماً ، أى جعله دالاً على صفة ، لكن لقائل أن يقول : إنك جعلتَ حدَّ الاسم « أنه ولا جزء منه يدل » ، وهاهنا اسماً كقولك « لا إنسان » ، « ولا بصير » ، ولا شك في أنها أسماء ، وكيف وهي تدل دلالة الأسماء ؛ وكيف وقولنا « لا بصير » يقوم مقام قولنا « الأعمى » ثم نجد لفظة « اللا » ولفظة « الإنسان » . ولفظة اللا ولفظة البصير يدلان على معنى ويتألف من معنيهما معنى الكل ؛ فنقول إنها بالحقيقة ليست أسماء ، ولم يوضع لها ، من حيث هي كذلك ، اسم يدل عليها ، بل هي من جملة الألفاظ للمؤلفة التي في قوة الردة للحدود ، وكما يقال : راعى الشاة وراعى الحجارة ، وإن لم تكن كذلك على الإطلاق . أقول لأن تركيبها ليس عن ألفاظ مفردة مستقلة بنفسها مثل اللا إنسان ، فإنه مركب من اسم ومن أداة سلب ؛ ومطابقتها للأسماء لا تدل على أنها أسماء بالحقيقة ؛ فإن الحد والرسم كذلك شأنهما . ومع ذلك فلا يجب أن تغتر بدخول حرف السلب فيها ، فنظن أن فيها سلباً ؛

-
- (١) يلزم : + من عا // على المعنى به : عليها هـ // به : ساقطة من س .
(٢) التي : ساقطة من س // الطبائع : ساقطة من ي // الشأن : البيان ع .
(٣) بقصد : لقصد عا // بها : به ع // بشأن : بشأن ب ، د ، س ، ع ، م ، ن ، هـ ، ي .
// تفعله : تفعل س ، هـ . (٤) به : ساقطة من هـ // على أمر : ساقطة من جا .
(٥) القبض : القبض س . (٦) إذا جعل اسماً : ساقطة من م // عندما : عندنا س . (٨) جعلت : قلت في سا . (٩) وكيف : لا ع . (١٠) لا بصير : ولا بصير عا // يقوم : هو ها .
(١٣) من : ساقطة من عا . (١٦) للأسماء : ساقطة من ن . (١٧) تغتر : يتعرب .

كلا ، بل ليس فيها إيجاب ولا سلب ؛ بل تصلح أن توجب وأن تسلب وأن توضع للإيجاب وللـسلب . فإذا كانت قريبة المجانسة للأسماء فلنُسمَّ أسماء غير محصلة ؛ ويكون حكمها حكم المحمول في قولنا : زيد في الدار ، فإن زيدا موضوع « وفي الدار » محمول ، وليس هو بالحقيقة باسم ، بل هو مؤلف لكن تأليفه ليس مثل القول المطلق الذي يكون مؤلفاً عن اسمين أو عن اسم وكلمة ، لأنه مؤلف من أداة ومن اسم ، وليس اسماً ولا أيضاً قولاً مطلقاً . فهكذا يجب أن نفهم هذا الموضع ولا تلتفت إلى التأويلات التي يتعاطونها .

وكذلك حال الأسماء التي تسمى مُصَرَّفَةً فإنها قد اقترن بالاسم منها شيء وزائد على الإسمية مشيرٌ إلى معنى غير ما يشير إليه مجرد الاسم ، وذلك حركة من الحركات وإعراب من الأعراب حتى يُسمَّع هناك مجموعٌ حاصلٌ من جزئين أحدهما الاسم ١٠ والآخر ما يلحقه مما هو جزء من المسموع ، فيوجد هناك جزء يدل على معنى وآخر إما أن يدل على معنى مطلق وإما أن يدل دلالة ما وبالجملة يوجب حكماً لولاه لم يكن ؛ ولذلك ما صار ممنوعاً عن اقتران بعض ما كان يقترن به من الأسماء ، فلو كان للمعنى لم يتغير ما تغير حكم جواز ما يقارنه ولم يتغير معنى الاسم في نفسه ، بل إنما انضمت إليه زيادة ، سواء كان الجزء كبيراً أو كان مقطوعاً أو حركة ، فإن جميع ذلك أجزاء من ١٥ للمسموع ، وسواء كان المعنى معنى طويلاً أو إشارة . وبالجملة إذا صار الاسم بما لحقه من

(١) ولا سلب : أو سلب ب ، د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ي .

(٢) للإيجاب وللـسلب : الإيجاب والسلب م ، ي // فإذا : د ، ع ، م ، ن ، هـ ، ي ؛ فإن س // ويكون : يكون ع . (٤) المطلق : ساقطة من سا . (٧) يتعاطونها : يتعاطونه سا ، م . (٩) مشير : يشير عا // يشير : أشير س // الاسم : الاسمية عا . (١٠) الأعراب : الإعراب س // حاصل : ساقطة من ي . (١١) مما هو جزء من المسموع : ساقطة من عا // هناك : هناك د ، م ، ن ، ي // وآخر : آخر ب ، د ، ع ، عا ، م ، ن ، ي . (١٢) وبالجملة : + قدع ، ي . (١٣) ما صار : صار عا // عن : على سا ب من هـ // اقتران بعض : الاقتران وبعض ها // يقترن : يقرن م . (١٤) ما تغير : ساقطة من ع // حكم : علم سا . (١٥) سواء : ساقطة من س // أو كان مقطوعاً : أو مقطوعاً س ، هـ . (١٦) معنى : ساقطة من س ، ع // صار : حارس .

الزيادة ممنوعاً عن أن يلحق به ما من شأنه أن يلحق به ، فقد زيد على معنى الاسم
ال مجرد شيء صار به بحال أخص من حاله وهو اسم مطلق ، كما إذا شغل الموضوع
ببعض الأعراس ، فحينئذ يكون الجملة معنى غير الذى يكون للموضوع وحده ، وذلك
الموضوع وذلك العرض كل منهما يصير جزءاً من المجموع ، فالاسم الذى ينصب
أو يُجَرَّ أو يُغَيَّرُ تغيراً يمنع عن مقارنة كل واحد مما من شأنه أن يقارنه لا يكون
بالحقيقة اسماً مجرداً ، بل اسماً وقد صُرف بجزء من المسموع قُرْن به . وكما أن حدُّ
الموضوع للبياض ، وليسكن إنساناً ما ، هو حدُّ واحدٍ كان أبيض أو لم يكن ، فإن حدَّ
الإنسان الذى لحقه البياض فى نفسه هو بالحد الذى يكون له ، وإن لم يلحقه البياض ،
إلا أن يُحدَّ من حيث هو أبيض ، فكذلك حدُّ الاسم الذى هو على فطرته وحدُّ
الاسم الذى لحقه التصريف واحد ، من حيث هو اسم إلا أن يُحدَّ من حيث هو
مصرَّف ، فحينئذ يلحق بحدِّ الاسم زيادةٌ ، أما بحسب اللغة العربية فهو أنه لا يصلح
أن يقترن به كل ما من شأنه أن يقترن بالأسماء ؛ فإن قولك . زيدٌ بالرفع لا يلحقه
« فى » ، وقولك « زيداً » لا يلحقه « ضرب » أو « كان » أو « حيوان » وكذلك
« زيد » بالجرُّ . وأما بحسب اللغة اليونانية ، فإن الاسم للمصرَّف هو الذى إذا ألحق
به الكلمات الزمانية كقولك « كان » و « يكون » « وكائن الآن » لم يصدق ولم
يكذب . والاسم للغير المصرَّف هو الذى إذا قرن به أحد هذه صدق أو كذب .
نم كما أن الخشب المدور خشب قُرْن به التدوير ، فهو خشب فيه عَرَض هو التدوير ،
وهو فى نفسه خشب بلا زيادة ، لكن ليس المجموع خشباً مطلقاً ، أعنى كالصنم

(١) عن : من هـ . (٢) شغل : اشتغل هـ . (٣) وذلك : من ذلك عا . (٤) كل : واحد ن
// منها : منها عا . (٥) واحد : منها سا . (٦) بالحقيقة : الحقيقة سا // بجزء من
من المسموع قرن به : ساقطة من عا . (٨) لحقه : يحقه ع // بالحد : الحد ، س ، سا ، ع ، هـ ،
م ، ن ، هـ ، ي . (٩) فكذلك : وكذلك سا . (١١) مصرَّف : متصرف ع ، ي
// أما : وأما سا ، ع ، ي // العربية : ساقطة من ن . (١٢) يقترن (الأولى) : يقترن // من :
ساقطة من ع . (١٣) وقولك : قولك ع . (١٤) المصرَّف : المتصرف ع // ألحق : لحق هـ .
(١٧) المدور : المذكور سا // التدوير : التدوير س // فيه : فى د ، س ، عا ، م ، ن ، هـ ، ي .

- المتخذ من خشب ومثال ، فإن الخشب مادته ولا تُحمل عليه ، فإن الجملة لا يُحمل عليها أحد الجزئين ، فكذلك إذا أُخذ جملة الاسم وما لحقه من التصريف كان في أحكام المركبات ولم يكن اسماً ، ولكن إذا نظر إليه من حيث هو في التصريف ، كان اسماً مصرفاً ، وإذا نُظر إليه مطلقاً كان اسماً مطلقاً . والفرق بين النظر فيه وهو اسم مصرف والنظر إلى الجملة كالفرق بين النظر في الجذع أنه في السقف والنظر إلى جملة الجذع والسقف وكذلك لك أن تقول إن الاسم المصرف لفظ دال لا يدل جزؤه ، وقد لحقه كذا وكذا ، ولا تقول إن الجملة الحاصلة من الاسم والتصريف لفظ دال لا يدل جزؤه ، وكيف والاسم أحد الجزئين ، وهو يدل .

- وهذا قانون دقيق يجب أن يحفظ لمواضع أخرى . وكثيراً ما يقع من جهة المقارنة نوعٌ من الغلط إذا لم يعلم أن الشيء مأخوذ مقارناً لشيء غير الجملة التي تحصل منه ١٠ ومما يقارنه وكذلك الوحدة التي مع الستة ، من حيث هي مع الستة ، غير المجتمع منها ومن الستة التي هي السبعة ولكن على حد الاسم شكوكاً ؛ وذلك لأن الزمان اسم ويدل على الزمان ، والمتقدم اسم ويدل على شيء في زمان ماض ، وكذلك أمس ، وكذلك التقدم اسم ويدل على أنه حاصل في زمان ماض ، فنقول الآن في حل هذه الشكوك : أن الشيء يدل على المعنى وعلى الزمان بوجوه ثلاثة أحدها أن يكون الزمان نفس ١٥

(٢) أخذ : جمل ي . (٤) مصرفاً : ساقطة من س ، سا ، عا ، م // وإذا اسما : ساقطة من سا . (٥) الجذع : الجرع س // أنه : ساقطة من ع . (٦) وكذلك : ولذلك ب ، س // لك : ساقطة من س ، ع // لفظ . لفظه عا ، م . (٧) ولا تقول : تقول سا . (١٠) إذا لم : إذ لاس ؛ إذا لا ه // لئى غير : بالئى . وغير س ، ه ؛ لئى عن م // التي : التي د ، ع ، ها ، م ، ن ، ي // تحصل : تجمل سا ، م . (١١) التي : ساقطة من سا // من حيث هي مع الستة : ساقطة من م . (١٣) والمتقدم : والمقدم د ، م ، ل ، ي // ويدل : يدل ي // في : ساقطة من س // وكذلك أمس وكذلك التقدم : وكذلك التقدم وأمس عا // أمس : أمر ه . (١٤) التقدم : المتقدم سا // اسم : ساقطة من د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، ه // أنه : أمر د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، ه . (١٥) اللئى : لا ئى ن // المعنى : معنى د ، س ، سا ، ها ، م ، ن ، ه ، ي // ثلاثة : ساقطة من ي // يكون : ساقطة من د ، م .

المعنى، والثانى أن يكون الزمانُ جزءاً حدهُ المعنى المدلول عليه وإن لم يكن نفسه ، والثالث أن يكون الزمان شيئاً خارجاً عن المعنى يلحقه فيقترب به اقترانا يدل عليه التصريف ومعنى التجريد من الزمان هو أن يبرأ المدلول عليه من زمان يلحقه ، فإن التجريد من البياض هو التبرئة عن بياض لاحق ، أعنى أن التجريد هو تبرئة عن شيء لو لم يبرأ عنه لكان لاحقاً من خارج . وإذا قيل جرّد فلان عن الثوب ، عني به أنه أبين بينه وبين الثوب الذى لو لم يبين لكان ذلك الثوب لاحقاً له ، لا ذاته ولا جزء حدهُ له ؛ فإن الشيء لا يقال إنه مجرد عن ذاته أو عن جزء حدهُ له ؛ فإن من قال إن الإنسان قد يتحدد عن الإنسانية قال شططاً إلا أن يعنى أن مادة الإنسانية قد جرّدت عن الإنسانية . حينئذ الإنسانية تكون أمراً خارجاً عنها أيضاً وكذلك إن قال إن الإنسان مجرد عن الحيوانية كان محالاً ، إلا أن يعنى الوجه المذكور . ١٠

فمعنى قولهم « مجرد عن الزمان » هو أن لا يدل معه على زمان يلحقه من الأزمنة كان لحوقه به صدقاً أو كذباً . فلفظ الزمان يدل على معنى هو الزمان ومجرداً عن زمان تدل اللفظة على أنه كان فيه الزمان ولفظ المتقدم يدل على معنى يوجد فى حده الزمان لكنه مجرد الدلالة عن الزمان اللاحق إياه من خارج حتى إذا قيل تقدم دل حينئذ على متقدم فى زمان لحقه وتعين له وسواء كان هذا حقاً أو كذباً ؛ فإن العبرة لدلالة اللفظ من حيث هى دلالة لفظ لا من حيث هى صدق أو كذب . وكذلك أمس هو نفسه زمان ما وكذلك ما يجرى مجراه . وإذا شئت أن تعلم أن التجريد إنما يقصد به أن يدل على معنى ولا تقترب به الدلالة على الزمان الملحق به فتأمل حد الكلمة . ١٥

(١) حد : ساقطة من س . (٤) تبرئة : التبرئة سا . (٥) أنه : ساقطة من ب ، هـ . (٦) بين : يكن ب // ولا جزء : وجزء عا . (٧) لا يقال : + له هـ // إنه : ساقطة من سا // مجرد : مجرد س ، سا // له : ذاته ب ، ع ، ي . (٨) قد (الأولى) : ساقطة من س ، عا . (٩) يلحقه : + به ع // من : عن س . (١٢) لحوقه : ساقطة من س // به : ساقطة من هـ // ومجرداً : مجرداً س ، ع . (١٣) اللفظة : اللفظ هـ // ولفظ : وأيضاً // المتقدم : القدم ط . (١٤) إياه : ساقطة من ن . (١٥) متقدم : تقدم س ، مقدم م . (١٦) لدلالة : الدلالة م // لفظ : اللفظ ب ، ع . (١٨) به (الثانية) : ساقطة من س .

الفصل الثالث

(ج) فصل

في الكلمة

- وأما الكلمة فإنها تدل مع ما تدل عليه على زمان ، وليس واحد من أجزائها يدل على انفراده وهو أبداً دليل على ما يقال على غيره . فتكون الكلمة لفظه دالة بتواطؤ • يدل مع ما تدل عليه على زمان وسائر ما قيل . فتأمل أن الكلمة جعلت دلالتها على شيء وعلى زمان مقترن به معه ليس هو ولا جزء منه . وإذا كان مالا يدل بالتجريد هكذا صورته ، فما يدل بالتجريد صورته ما ذكرناه . وفسر هذا في التعليم الأول ، فقبل : إن معنى هذا هو أن قولنا صح يفارق قولنا صحة ، بأن الصحة تدل على معنى ولا تدل على زمان مقترن به ، وأما صح فيدل على صحة موجودة في زمان . والكلمة هي ما يسميها ١٠ أصحاب النظر في لغة العرب فعلا ، وقد كانت الكلمة في الوضع الأول عند اليونانيين إنما تدل من الزمان على الزمان الحاضر ، ثم إذا أريد أن يدل بهذا على الزمان الماضي أو المستقبل قرن بها زيادة مع حفظ الأصل . وأما العرب فلم يجر لهم العادة بإفراد كلمة للحاضر ، فإن شكل الكلمة التي للمستقبل هو بعينه شكل الكلمة التي للحاضر ، فيقال : إن زيدا يمشي أي في الحال ويمشي أي في الاستقبال ، فإذا حاولوا زيادة البيان ١٥

(٣) في الكلمة : في حد الكلمة عا . (٤) وأما : قيل في التعليم الأول أما س ، عا ، هـ ، ي و قيل في التعليم الأول أما ع // زمان : الزمان س . (٥) انفراده : انفرادها ع // يقال : يدل ع . (٦) مع : على ن // مع ما تدل : ساقطة من س ، م . (٧) معه : + إذا د // وإذا : فإذا د ، س ، ع ، ها ، م ، ن ، فإذا سا ، فإن هـ ، ي // مالا يدل : لا ما يدل ع . (١٠) ما يسميها : ما يسميه د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ي . (١١) النظر : المنطق ن . (١٢) بهذا : بها د ، س ، سا ، ع ، ها ، م ، ن ، ي . (١٤) التي : ساقطة من سا . (١٥) أي (الأولى والثانية) : ساقطة سا ، م .

قالوا : إن زيدا هو ذا يمشى فاقضى الحال، أو قالوا سيمشى أو سوف يمشى فاقضى الاستقبال، ويكون ذلك بالحق يلحق به .

- وربما استعاروا له من الماضي فقالوا : إن زيدا صح كما يكون قد أتاه البرء ، ويقال : صح أيضاً لما هو فيها سلف لكن موضوع صح للماضي وموضوع يمشى للاستقبال .
- وليس للحال شكل خاص ، وأما أنه ماش وأنه صحيح فليس كلمة ، بل اسماً مشتقاً .
- فها هنا اسم موضوع واسم مشتق وكلمة ، فالاسم للموضوع يدل على ما قيل ولا يدل على موضوع ألبنة ، وأما الاسم المشتق فيدل على موضوع غير معين وجد له أمر مشتق له منه الاسم ، فيكون دالا على معنى وأمر وعلى موضوع له غير معين وعلى نسبة بينهما .
- مثال ذلك قولك : ماش ، فإنه يدل على المشى وعلى موضوع غير معين وعلى أن المشى له . وأما الكلمة فتدل مع ذلك على زمان ، وهو زمان النسبة ، كقولك : يمشى ، فإنه يدل على المشى ، وعلى موضوع غير معين ، وعلى وجود المشى له ، وعلى كون ذلك في المستقبل . وليس كل ما يسمى في اللغة العربية فعلا هو كلمة ، فإن قولهم : أمشى ويمشى فعل عندهم ، وليس كلمة مطلقة ؛ وذلك لأن الهمزة دلت على موضوع خاص ، وكذلك الناء . فصار قولك : أمشى أو مشيت صدقا أو كذبا ، وكذلك يمشى ومشيت . وكان ذلك في حكم قولك أنا أمشى ، وأنت تمشى وأنا مشيت ، ومفهومها مفهوم واحد .

وهذا بالحقيقة موضع نظر ، فإن هذه اللفظة لا تخلو إما أن تكون مفردة أو مركبة ،

- (١) قالوا : فقالوا س // هو ذا : هو ذى د ، ن // أو قالوا : أو قال د // أو سوف : وسوف س .
- (٢) بالحق : بالحال م // يلحق : يلحقونه عا .
- (٣) استعاروا : ساقطة من ع // كما : لما ع ، ه ، ي . (٤) هو : + فيه س ، هو // فيها : ساقطة من د ، ن // للاستقبال : للمستقبل د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، هـ .
- (٥) وأنه : وأما أنه هـ . (٦) فيها هنا : فهنا س // فالاسم : والاسم ع ، ي .
- (٧) على (الأولى) : + مام // مشتق : يشق ه ، ي . (٨) له : ساقطة من عا .
- (٩) المشى : معنى د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ي . (١٣) لأن : أن ب .
- (١٤) أو كذبا : وكذباً م . (١٥) وأنت : أو انت د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، هـ ، ي .

- فإن كانت مفردة فلا ينبغي أن تكون صادقة ، أو كاذبة فقد جزمنا القول على أن الألفاظ المفردة لا صدق فيها ولا كذب ، وإن كانت مركبة فيجب أن يكون لها أجزاء دوال . فهب أن الهزمة من قولنا أمشي دلت على معنى والتاء من تمشى دلت على معنى ، فالباقي جزء وليس يدل على معنى بوجه من الوجوه ؛ فإن اللفظة المركبة من ميم ساكنة مبتدأ بها ، ثم شين ، ثم ياء ، إما أن لا يكون لفظا بنفسه البتة إن كان حقا ما يقال من أن الساكن لا يبتدأ به أو يكون لفظا لا يدل على معنى من المعاني إن أمكن أن يبتدأ به ، كما قد يجوز الابتداء بالساكن في لغات كثيرة . ولا يبعد أن يظن أنه إن كان أمشى مركبا أو في حكم المركب فسيكون يمشى أيضاً الذي لا صدق فيه ولا كذب ، مركبا ، فإن الياء تدل على غائب وليس التعين بشرط في أن يكون الدال دالا ، فإنك إذا قلت إنسان دلت وإن لم تعين ولا فرق بين قولك يمشى وبين قولك شيء ما يمشى فستكون الكلمات المستقبلية كلها مركبات ، ولا تكون ألفاظا بسيطة . وكذلك لقاتل أن يقول : إن الأسماء المشتقة أيضاً مركبة أو في حكم المركبة ، فإنها محصلة من مادة هي حروف المشى ، ومن صور قرنت بها فصارت دالة به على موضوع غير معين . فلها جزوان : جزء يدل على معنى وهو المادة ، وجزء يدل على آخر وهو الصورة .

١٥

فالذي يجب أن تقول في ذلك كله أولا فإنه لا اعتبار في صناعة المنطق بما يكون

-
- (١) فقد : وقد س ، سا ، ع ، عا . (٢) كانت : كان د .
(٣) دوال : ودال هـ . (٤) فالباقي : فالباقي س ، هـ // وليس : ليس د ، س ، عا ، م ، ن ، هـ . (٥) بنفسه : ساقطة من ها . (٦) من (الأولى) : ساقطة من س ، عا // أو يكون : وإن كان ع . (٧) أن : ساقطة من ع // قد يجوز : يمكن ع // ولا يبعد : فلا يبعد سا .
(٧-٨) يبعد أن : ساقطة من سا . (٨) أنه : ساقطة من هـ // إن : ساقطة من س ، ع ، ي // أمشي : يمشى س ، هـ . (٩) فيه : ساقطة من ع // التمين : التمين د ، سا ، هـ .
(١٠) الدال : الدار م // فإنك : ولأنك س // وإن لم : ولم هـ . (١١-١٢) كلها ... يقول : ساقطة من م . (١٣) محصلة : في حكم المحصلة ي // من : ومن د // هي : وهي ب // به ، ساقطة من س ، هـ . (١٥) آخر : الآخر ب . (١٦) فالد : والد د // كله : + أما د ، س ، سا ، ع ، عا ، ن ، هـ ، ي .

بحسب لغة لغة ووضع وصح ، فربما يتفق في لغة من اللغات أن يجعل للمعنى المؤلف لفظ مفرد لا يدل جزء منه على جزء من معناه فيكون اللفظ مفردا . ثم تكون لغة أخرى لم يوضع فيها لذلك المعنى المؤلف اسم مفرد ولا يدل عليه إلا بلفظ مركب ، فإذا ترجم معنى ذلك اللفظ إلى اللغة الأخرى لم يوجد لفظه إلا مركبا ، وذلك مثل الجاهل فإنه لفظ مفرد لا يدل عليه بالفارسية بلفظ مفرد ، بل لفظ فيه تركيب من لفظين : أحدهما يدل على العدم ، والآخر على العلم أو العالم . فيقال « نادان » فلا يجب أن يلتفت المنطقي في ذلك وما أشبهه إلى لغة معينة ، بل يعلم أن لهذا المعنى أن يدل عليه بلفظ مفرد . فكذلك حال الكلمات في لغة العرب ، فإن الماضي من الكلمات في العربية وغيرها لم يدل جزء منه على موضوع البتة كقولهم : صح ، وقولهم : مشي ، وكذلك المستقبل في لغة الفرس كما يقال « بكنند » فإنه ليس فيه دلالة بجزء منه على الموضوع الغير المعين ألبتة وفي بعض المواضع ، فإن لغة الفرس لا تستعمل كلمة مفردة ، بل يقولون مثلا حيث تقول يصح درست شود كما إذا ترجم كان مطابقا لقولنا « يصير صحيحا » ، فيأخذون الاسم ويقرنون به كلمة زمانية ويجعلون جملة قائما مقام الكلمة . فلو كان جميع لغة الفرس على هذه الصفة اضطر المترجمون لا محالة إلى الدلالة على الكلمة المستقبلية بلفظ مؤلف فكان قد يسبق إلى بعض الأوهام أن الكلمة المستقبلية مؤلفة وليست كلمة مستقبلية مفردة كما كان قد يسبق إليه في مثله أن الجاهل ليس له اسم مفرد . وإذا لم يكن النظر المنطقي بحسب لغة لغة حتى إنه إذا لم يكن في لغة من اللغات كلمة

(٣) فيها : فيه ب ، د ، س ، ع ، عا ، هـ ، ي // المؤلف : المركب سا ؛ المفرد ع ، عا ، م ، ي // ولا يدل : فلا يدل س ، هـ . (٤) اللغة الأخرى : لغة أخرى ع ، ي // اللغة : لغة ب // الأخرى : الأقوى د // الجاهل : الحاصل س ؛ الحامل ي . (٥) لفظ : بلفظ س ، هـ ، ي ؛ لفظة ع // لفظين : لفظتين ب . (٦) وما أشبهه : وما أشبهه د ، سا ، ع ، عا ، م . (٧) فكذلك : وكذلك س . (٨) وغيرها // جزء : بجزء هـ . (٩) مفردة : مفرد ع . (١٠) تقول : يقولون ع . (١١) بلفظ .. : المستقبلية : ساقطة من م . (١٢) وليست : + بمعنى س // مفردة : ساقطة من م . (١٣) وإذا : وإذا د ، س ، هـ ، ي ؛ وإن ع // المنطقي : ساقطة من ع // لغة لغة : لغة د ، ع ، ي .

- تدل على الحاضر ضر المنطقيين ذلك في الدلالة على أقسام الكلث الثلاث فكذلك لا يضر المنطقيين تعارف أهل اللغة في أن لا يكون لها كلمة ، بل يكون لها بدل الكلمة اسم مقرون بلفظ آخر يدل على ما تدل عليه الكلمة ، بل يجب أن يعتبر المنطقي ما يوجبه الحد ، وهو ممكن أن يقع في اللغة . فإنه لا محالة من الممكن أن يكون لفظ دال بتواطؤ على معنى وزمانه وهو مفرد ، فذلك هو الكلمة ، فإن لم يكن في لغة العرب
- فلا حرج .

- وأما حديث الهيئة التي اقترنت بمادة حروف المشى في مشى أو في ماش فكان جزءا من الجملة يدل على موضوع ، فلا يجب أن يلتفت إلى مثل هذا الجزء ، فإنه إنما يعنى بالجزء ها هنا جزء من جملة أجزاء ترتب فتلثم منها الجملة فهي أجزاء المسموع ؛ لفاظا أو مقاطع أو حروفا مصوطة أو غير مصوطة . وبعد ذلك ، فإن ما ادعوه من
- ١٠ وجود الصدق في قولنا « يمشى » وأنه في قوة قولنا إن شيئا ما يمشى فهو غلط ؛ وذلك لأن قولنا « يمشى » وإن كان فيه تركيب بحسب لغة العرب ، وكانت الباء منه تدل على موضوع غير معين فليس معنى قولنا موضوع غير معين أنه يدل على أى واحد اتفق من أمور هي تحت كل من السكليات على الوجه الذى ذكر في تمثيل الإنسان بل يعنى به أن الباء تدل على أن له موضوعا متعينا في نفسه دون غيره ، وإن كان لم يتعين
- ١٥ وهو غائب ، ويحتاج أن يفسر ويدل عليه فيتعين ، فإن النسبة موجهة إليه فهو غير معين من وجه ومعين من وجه . فإن القائل إذا قال « يمشى » ليس يريد بهذا أن للمشى موجود في واحد من أمور العالم ، أى شيء كان ، حتى يكون كأنه يقول إن شيئا من

(٢) المنطقيين : المنطقي ها // اللغة : اللغة ، س ، عا ، م // كلمة بل يكون لها : ساقطة من د .
 (٧) وأما : فأما د ، س ، ها ، م ، ن ه // المشى : المسمى // أو في ماش : أو ماش
 ي // فكان : وكان ها . (٩) ترتب : ترتب ي // فتلثم : قلنا ي (١٠) ما ادعوه : ما ادعوه .
 (١١) وجود : وجوب ع . (١٢) فليس : وليس ع . (١٤) الوجه : ساقطة من س // ذكر
 ذكره م ، ذكرناه . (١٥) به : ساقطة من س // أن (الأولى) : ساقطة من ع // متعينا :
 متعينا ب . (١٦) فإن : وإن س . (١٧) ومعين : معين س ، س . (١٨) حتى : لا كان ب .

الأشياء التي في العالم موجود له للمشي أى شيء كان . فإنه إن عني يمشى هذا للمشي كان قوله يمشى يكون صادقا إن كان في العالم شيء يمشى ويكون كاذبا إن لم يكن في العالم شيء يمشى إذا أخذ يمشى على أن معناه معنى الحكم بأن شيئا من العالم يمشى ، فحينئذ لا يصلح حمله على زيد حتى يكون زيد هو شيئا من العالم يمشى . وذلك أن قولك : شيء من العالم يمشى يحتمل معنيين : أحدهما الشيء من العالم للوصف بأن له مشيا في زمان كذا ، فيكون هذا التركيب تركيب تقييد لا تركيب حمل ولا صدق فيه ولا كذب ، والثاني هو أن شيئا من العالم يحكم عليه بأنه يمشى . وأولها لا يدخل فيه في لغة العرب إن ، وأما الآخر فقد يدخل فيه . وليس أحدهما مدلولاً عليه بلفظ يمشى وذلك لأن الشيء من العالم للوصف بأنه يمشى إذا دل عليه بلفظ مفرد كان ذلك اسماً ولم يكن كلمة ، ويصح أن يحمل على زيد حمل الاسم ، وأما الآخر فإنه لا يحمل على زيد البتة ولا هو في قوة اسم مفرد . فقد بان أن معنى يمشى ليس هو على الوجه الذي يدخله الصدق والكذب ، فليس كونه دالاً على معنى غير معين من هذا القبيل ، بل دلالة على المعنى الغير المعين ليس على سبيل تجويز أى معنى كان ، وعلى أنه حاصل له موضوع ما كيف كان ، بل على أنه لمعين في نفسه ولم يصرح به ولم يعين بدلالة اللفظ . والأمر موقوف على التصريح به وهو غير متعين عند السامع مع علمه بأنه متعين عند القائل ، فهو متوقف في مصيره بحيث يصدق أو يكذب إلى أن يصرح بذلك المضمرة ، حتى إن كان ذلك المضمرة معنى عاماً أو شخصاً أو كيف كان جاز ، فإن المعنى العام ، وإن كان لا يتعين

(١) إن : + كان ه . (٢-٣) يمشى ويكون كاذباً.... يمشى : ساقطة من م . (٣) إذا : وإذا ع . (٤) زيد (الثانية) ساقطة من ي // قولك : قولنا ه . (٥) يحتمل : يحمل م // الشيء : لشيء م // بأن : فإن عا // له مشياً : لا معنى ل . (٦) في : ساقطة من س // كذا : ما عا // تقييد : تقييد عا . (٧) هو : ساقطة من س // العالم : + لم سا . (٨) في : ساقطة من ع ، ه // إن : ساقطة من عا ، ن // وأما : ساقطة من ع // الآخر : والآخر عا // فقد يدخل : فيدخل ه . (٩) بأنه : أنه سا . (١١) الوجه : المعنى ع . (١٢) فليس : وليس د . (١٦) أو يكذب : ويكذب س . (١٧) شخصاً : شخصياً م // العام : العالم س // وإن : إن س // لا يتعين : لا يتغير س ولا يعين ع .

في جزئياته، فإنه متعين في نفسه من جملة الأمور . فإن الشيء من حيث يوجد في نفسه شيئاً هو معنى مفعول متعين ، وإن كان ما يقع عليه من جزئيات تكون تحته غير متعين ، وهو من حيث يتعين يخالف كل واحد من الجوهر والسكن وأمر أخرى إذا كان ليس في نفسه مقولاً ، وإن كان بعضها يقال عليها ، فحق صرح بذلك المضمّر المتّوًى في النفس صار القول حينئذ صدقاً أو كذباً . وقلبه ليس بصدق ولا كذب ، ٥ إذ ليس يجوز أن نفي بقولنا يمتي الوجه الذي كان يتوهم أنه يصدق أو يكذب بانفراده ، وليس كذلك قولنا أمشي أو يمشي . فقد صرح ها هنا بالموضوع وعين ، فليس يحتاج إلى أن يفسر للسامع ذلك الموضوع مرة أخرى ، فإنه دل فيه على شخص ولا أشدّ تعييناً من الشخص ولو دل فيه على معنى عامي بأنه هو الموضوع من غير النفاث إلى جزئياته لكان يكون صدقاً أو كذباً ؛ فكيف إذا كانت دلالاته على شخص بعينه ؟ وأما الشبهة ١٠ التي أوردت على أن التركيب غير موجود في قولك « أمشي » بسبب أن الجزء الثاني لا يدل ، فالجواب عن ذلك : أما أولاً فإنه لم يكن قيل في حد الكلمة إنها التي لا تدل جزأوها كل واحد على معنى بنفسه ، بل أن لا يوجد لها جزء من أجزائها يدل على شيء من حكمها البتة وإذا وجد لها جزء يدل وإن لم يدل الآخر انتم الحد ولم يكن المظنون به أنه كلمة . وأما ثانياً فإنه كما أن اللفظ يدل ، فإذا صار جزءاً لم يدل من ١٥ حيث هو جزء . كذلك قد يجوز أن تكون اللفظة تدل من حيث هي جزء ، ثم إذا

-
- (١) الأمور : أموره . (٢) جزئيات تكون : ساقطة من عا // تكون : تكون د .
(٣) تحته : ساقطة من عا // حيث : + هو س // كل واحد : المقولات س ، هـ .
(٤) إذا : إذ س ، ي // ليس : ساقطة من ع // مقولاً : مقولة س ؛ ساقطة من عا .
// المضمّر : + الذي د . (٥) وقلبه : وهو قبله ، هـ ؛ قبله م . (٦) يمتي : المتي عا .
(٨) إلى : ساقطة من م // تميّنا : تميّنا د ، س ، ع ، عا ، م ، ن ، هـ ، ي . (٩) ولو : فلو س . (١٢) في : ساقطة من ع . (١٣) أجزاؤها : جزاها عا // من أجزائها : ساقطة من س ، سا ، عا ، م ، هـ . (١٣—١٤) على شيء : من حكمها البتة وإذا وجد لها جز : يدل : ساقطة من : سا ، م ، هـ ، فإذا وجد لها جزء يدل س ، عا . (١٤) ولم يكن : ولم يكن ع . (١٥) كلمة : + كلمة ب ، د ، س ، سا ، عا ، م ، هـ ، ي // فإنه : فلائنه س . (١٦) كذلك ... جزء : ساقطة من د .

افردت لم تدل . وأنت تعلم أنه إذا قيل أمشي دلت الهمزة على الشخص القائل ، ثم باقى اللفظ المؤلف من الميم والشين والياء يدل على باقى المعنى فينبه النفس على معنى المشى عندما هو مقرون بالهمزة وإن كان لا يدل وحده على ذلك ولا يستعمل ، فيكون هذا الباقي بعد الهمزة يدل إذا استعمل جزءا على ما لا يشك فيه أنه يدل عليه ، وأما مفردا فلا يدل . فليكن هذا كافيا فى حل هذه الشبهة .

وقد بقى الآن أن نبحث عن شيء وهو أن للحق بما عبرنا به عنه من الزيادة وهو قولنا وهو أبدا دليل على ما يقال على غيره جزءاً من الحد أو خاصة ألحقت بالحد ؛ فنقول : أما من كان عقده فى الحدود أنها تراد لتدل على تمييز ذاتي ، فإذا حصل التمييز تم به الحد ، فلا يبعد أن يقع عنده أن هذه الزيادة خارجة عن الحد . لكن المحصلين من أهل صناعة التحديد لا تنصرف همهم فى الحدود إلى ذلك ، بل وكدهم الدلالة على ماهية الشيء وحقيقته بكاملها . وأنهم إذا وجدوا عبارة ما قدميزت الذاتيات لكنها خلفت فصلا صورياً أو مادياً ورأوا ، لم يقتصروا بما فعلوا ، ولم يكن الحد قد بلغ تمامه عندهم وسبأ تكميلهم ذاتى موضعه شرح بالغ . فإذا كان كذلك فبالحرى أن تكون هذه الزيادة التى تدل على أحد الشرائط التى تقوم بها الكلمة ، وهو النسبة إلى موضوع غير معين محتاجاً إليها ومكاملة لحال الدلالة على الزمان ، وليس احتياج الكلمة إلى النسبة أقل من احتياجها إلى الزمان . وكيف هى أولا وما لم تكن نسبة لم تكن زمان نسبة !

-
- (١) أنه : أنا س ، ع ، عا ، م ، هـ ، ي // قبل : قلنا س ، ع ، هـ ، ي .
 (٢) القائل : المتخيل م // اللفظ : ساقطة من س . (٣) عندما : عندنا س // لا يدل :
 + به س ، ع ، هـ ، ي // على ذلك : ساقطة من سا ، عا . (٧) وهو : وهى ب .
 // خاصة : خاصة س ، ع ، م ، ن // بالحد : بهذا الحد سا ، هـ . (٨) أما من : أما ما هـ
 // على : وعلى سا // التمييز : التميز ن . (٩) صناعة : الصناعة هـ . (١٠) ذلك :
 هذه د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ي . (١١) ميزت القاتيات : ميزت بالذاتيات د ، س ، سا ، ع
 عا ، ن ، هـ ، ي ومرت بالقاتيات م // فصلا : فصولا م . (١٢) لم : ولم ع // بما فعلوا :
 ساقطة من د // ولم : أو لم س ؛ إذ لم هـ . (١٣) فإذا : وإذا سا // أحد : لأحدى م .
 (١٤) تتقوم : يقوم هـ // لحال : كحال ج ، ع ، ن . (١٥) وليس : فليس ع // احتياج : احتياج هـ .
 (١٦) وهى : هى عا // أولا وما لم : المحتاج إليها ، ي ؛ أول ما لم هـ // تكن نسبة : تكن نسبته هـ .

الفصل الرابع

(د) فصل

في تعريف حال المصدر وتعلق الكلمة والاسم المشتق به وحال الكلمة

المحصلة وغير المحصلة والمصرف وغير المصرف

- والمعنى الذى تدل الكلمة على وجوده للموضوع هو أمر قد يدل عليه باسم ، إما اسم مطلق وإما اسم هو مصدر . فإن المصدر قد يجيء على وجهين : أحدهما أن يكون موضوعاً وضعاً أولاً ، كالضرب فيكون على حقيقة حال الاسم المطلق ، والثانى هو أن يصرف الاسم المطلق تصريراً يدل على أن معنى الاسم المطلق منسوب إلى موضوع بأنه حادث منه أو فيه كالتحريك ؛ وهذا بالحقيقة اللفظ الدال على المصدرية كالتحرك والايضااض والتحريك والتبييض . والسبب في ذلك أنه ربما لم يكن للمصدر وضع خاص ، فيوجد الاسم مقامه ، كما تقول : صحح ، يصحح ، صححة ، وهو الذى يجيء على الوجه الأول وهذا هو الذى يكون شكل المصدر فيه لا يدل على المصدرية ولا يخالف الاسم لالطلق الذى لا يشير إلى موضوع بوجه . فيكون معنى المصدر ليس له اسم خاص ، بل أخذ مكانه الاسم للطلق للشيء . كما ربما اتفق ألا يكون للاسم المطلق وضع خاص فيؤخذ المصدر
- ١٠

(٣) الكلمة : ساقطة من ي . (٦) إما اسم : أى باسم س ؛ ساقطة من عا // وإما اسم : وإما باسم س // فإن المصدر : والمصدرس ، هـ (٨) هو : ساقطة من س // المطلق (الأولى) : ساقطة من س // المطلق (الثانية) : ساقطة من ي . (٩) كالتحريك : ساقطة من د ، س ، عا ، ن . (١٠) كالتحرك : كالتحريك ع ، هـ // والايضااض : والايضااض هـ . (١٤) ألا : أن ن .

مكانته ، كما لو لم يكن للمعنى الافتراق اسم مشهور لا يشير إلى موضوع فيؤخذ المصدر مكانه ، وهو لفظة الافتراق . وربما كان لكل منهما لفظ خاص هو أولى ، كما أن انبياض أولى أن يدل على ذات ، والابيضاض على حدوثه في موضوع . واسم المصدر يفارق الاسم المطلق بما يتضمنه من الدلالة على موضوع منه ، أو فيه معنى من المعاني ، فيدل على ذلك المعنى نفسه وعلى نسبة ما . والأكثر في لغة العرب هو أنه حيث يكون المصدر لفظ خاص فإن الكلمة تكون دالة على وجود معنى لفظ ذلك المصدر لموضوع ما في زمان معلوم ، وإن كان قد يتضمن ذلك معنى الاسم للمطلق أيضاً ، مثل قولهم ابيض يبيض من الابيضاض ، فإنه قد يدل على الابيضاض الدال على البياض . فالمعاني التي تدل عليها الكلمة وأنها لغيرها في ظاهر لغة العرب معاني المصادر وكذلك المعنى الذي يدل عليه الاسم المشتق هو معنى المصدر ، ومعاني المصادر كلها في لغتهم أعراض لأنها نسب عارضة في الجواهر إلى أمور تحدث لها ، فليس شيء من المصادر يقال على الجواهر ، بل يوجد في الجواهر .

ف تكون لغة العرب لا تستعمل كلمات تدل على معنى يقال على الجواهر دلالة أولى . فأما دلالة ثانية فتدعي كونها إذا قلناحي فلان إذا صار ذا حياة ، بل تجوهر فلان أي صار جوهرًا من الجواهر . فإنه وإن كان دلالة الأولى إنما هي على معنى التجوهر لا على معنى الجواهر ، والتجوهر كون ما لا جوهر ، فإن الجواهر مدلول عليه في التجوهر لا محالة دلالة ثانية ،

(١) مكانه : مقامه ب ، د ، سا ، ع ، م ، ن ، ي // المعنى : لأثر عا // الافتراق : الإحراق س ، ع // فيؤخذ : فأخذ ه . (١ - ٢) اسم مشهور ... منها : ساقطة من س . (٢) لفظة : لفظ ت // أولى : ساقطة من سا ، عا . (٣) والابيضاض : والابيض ه . (٥) هو أنه : ساقطة من سا ، ع ، م ، ي . (٦) فإن الكلمة تكون : فإنه تكون الكلمة : ب ، د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ي // ذلك : ذلك ع . (٨) فالمعاني : والمعاني سا . (٩ - ١٠) وكذلك المعنى المصادر : ساقطة من ع . (١٠) ومعاني : ومعنى ع ، م ، ي // نسب : ليست س . (١١) الجواهر الأول : الجوهر عا ، م ، ن . (١٣) الجواهر : الجهر س . (١٤) حي : حي عا // إذا : أي د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، ه . (١٥) كان : كانت ه // معنى (الأولى) : ساقطة من س . (١٥ - ١٦) لا على معنى الجواهر والتجوهر : ساقطة من ع .

- ولغة العرب ليس يدل فيها بالكلمات على مجرد اتصاف زيد مثلاً في هذا الموضع بأنه كان جوهرًا حتى يدل على كون الجوهر مقولاً عليه فيما سلف ذكره ، حتى يكون قولهم تجوهر أنه كان الجوهر محمولاً عليه فيما سلف بل معنى أنه تجوهر عندهم هو أن الجوهر المقول عليه حدث فيما سلف . فليس يدل على قوله عليه ، بل على حدوثه فيه ، فيدل عليه من حيث هو حادث حدوث أمر لأمر موضوع له في وجوده له . فلفظة العرب مضائة ٥ في هذا الباب . ولا يمتنع أن يكون في بعض اللغات كلمات لا تضابق في ذلك ، بل تقتصر دلالتها على المبلغ المذكور الذي لا يشير إلى الحدوث حتى يكون معنى نظير تجوهر فيها هو أن الجوهر مقول على زيد فيما سلف لا على أن حدوث الجوهرية موجود لزيد فيما سلف من غير التغات إلى الحمل على البتة . وكما أنه يكون من الاسم اسم محصل واسم غير محصل ، كذلك يكون في الكلمات كلمة محصلة وكلمة غير محصلة ، كقولنا لا صح . وقد قيل ١٠ في التعليم الأول وذلك أنها غير محصلة لأنها تدل على شيء من الأشياء موجوداً كان أو غير موجود دلالة على مثال واحد . وهذا القول إن عني فيه بالموجود وغير الموجود ما يجعل موضوعاً للكلمة حتى يكون قولنا لا صح ينظم جملة على كل موضوع موجود أو غير موجود ما خلا الصحيح ويصدق عليه ، فيكون إيجاب لا صح قد يصدق على الموجود وغير الموجود ، فهذا مما يمنع عنه في مباحث أخرى . وإن عني بذلك لا الموضوع ١٥ ولكن ما هو في قوة المحمول من أمور مخالفة لدلالة لفظة صح حتى يكون ما صح يعني به أنه مرض أو توسط أو فعل فعلاً آخر غير الصحة كله يدخل تحت ما صح كان سديداً ،

(٣) أنه (الأولى): أي ب (٣-٤) بل معنى ... فيما سلف : ساقطة من م . (٤) فيما سلف : ساقطة من عا // فيه فيدل : مقول عا . (٥) حدوث أمر : حدوثاً عا // الأمر موضوع : لا موضوع س ، سا ، ع ، عا ، م ، ه ، ي // في : ساقطة من س // له (الثانية) : ساقطة من س ، ه . (٨) على (الثانية) : ساقطة من ع ، ي // الجوهرية : الجوهر عا . (٩) الحمل : حملاً // أنه : + قد ، س ، سا ، ه . (١٠) في : من ع ، ي . (١١) وذلك : ولكن ع . (١٣) ما يجعل : ما يحصل س . (١٤) فيكون : ويكون س ، ه // لا صح : الأصح ه . (١٥) وإن : فإن ب . (١٦) لفظة : + كلمة تج ، س ، ع ، عا ، م ، ه ، ي // ما صح : لا صح س . (١٧) غير : ساقطة من عا // ما صح : ما يصح م ، ه .

بل عدى أن الغرض في هذا أن هذه اللفظة تصدق على المعنى الوجودى المضاد والمتوسط وعلى المعنى المدعى الذى لا تحصل له فى نفسه . فقولنا ما اسود يصدق على الشيء إذا كان قد ابيض وعلى الوسائط عادماً ويصدق إذا كان عاماً للون كيف كان ويكون ، كما يقال صار غير أسود . ويشبه أن تكون لغة العرب لا يستعمل فيها كلمة غير محصلة ، وأنها إذا ألحقت بالكلمة حرف سلب كان السلب فقط . وربما كان لما قيل فى التعليم الأول تأويل آخر ليس يحضر فى الآن .

وأما حال الكلمة المصرفة والقائمة ، فهى أن القائمة فى لغة اليونانيين هى ما يدل على الحاضر ، والمصرفة ما يدل على أحد الزمانين ، وقد أشرنا إلى الواجب فى هذا وبيننا أنه لا وجود لذلك فى لغة العرب ، والكلمة من حيث أنها تدل دلالة اللفظ جارية مجرى الأسماء ، فإن كل واحد منها ينطق به فيتصور معناه . فإن قائلنا لو سأل ماذا عمل زيد ، فقال مشى ، أفاد بذلك معنى يفهمه السامع ويقرنه إلى معنى زيد ، ويحصل له منهما الدلالة التى للخبر ، كما إذا سئل فليل من فى الدار فقال زيد ، وإن كان زيد « ويمشى » كل واحد منهما بانفراده لا يدل على إيجاب وسلب .

وأما الأدوات كقولنا من وعلى ، والكلمات الوجودية فإنها نواقص الدلالات ، والكلمات الوجودية هى كقولنا : صار يصير وكان يكون لا الدال على الكون مطلقاً ، بل على الكون شيئاً لم يذكر ، بل هى الكلمات التى إنما تدل من المعانى

-
- (١) والمتوسط : والتوسط ن . (٢) ما اسود : لا اسود سا ب عا // إذا : إنما عا .
 (٣) عادماً : ساقطة من م // عاماً : + على ب . (٤) تكون : ساقطة من سا .
 (٥) حرف : حروف هـ // كان الساب : ساقطة من د // لما : كاجع . (٦) تأويل : تأليف
 س // ليس : فليس عا ب ساقطة من هـ . (٧) وأما : فأما هـ . (٨) والكلمة : والكلم د ،
 س ، سا ، ع ، عا ، د ، ن ، ي . (٩) فقال : فليل س . (١٠) له منها : لها منه س ، سا ،
 عا ، م ، هـ // فقال : يقال هـ . (١١) ويعنى : ومعنى ع . (١٢) كقولنا : فكقولنا هـ .
 (١٣) فإنها . . . الوجودية هى : ساقطة من م . (١٤) على : ساقطة من م // مى :
 ساقطة من عا .

التي يدل عليها الكلم على نسبة إلى موضوع غير معين وفي زمان معين تكون تلك النسبة غير معينة لمعنى منتظر أن يقال ، ولا يتضمن تضمن الكلمة الحقيقية إياه . والدليل على أن هذه ، أعنى الأدوات والكلمات الوجودية ، نواقص الدلالات أنه إذا قيل ماذا فعل زيد فقيل صار ، أو قيل أين زيد فقيل في ، لم يقف الذهن معها على شيء . وهى أعنى الأدوات والكلمات الوجودية توابع الأسماء والأفعال . فالأدوات • نسبتها إلى الأسماء نسبة الكلمات الوجودية إلى الأفعال ، ويشتركان في أنها لا تدل بافترادها على معنى يتصور ، بل إنما تدل على نسب لا تعقل أو تعقل الأمور التي هى نسب بينها .

وكذلك إذا سأل سائل ماذا يفعل زيد فقيل صار ، أو كان ، وأريد كان شيئاً ، ثم سكت ولم يزد عليه أو ابتدئ فقيل إنَّ وسكت بقى الذهن طالباً بعد ، ولم ينتبه إلا على نسبة تترتب فلا يصلح أفرادها لأن توضع أو تحمل مبتدأ بها أو يخبر إلا أن يقرن بها لفظ آخر يتم نقصانها . فإذا قرن بها غيرها صح أن يكون مبتدأ أو خبراً . وجميع هذه إما دوال على لا نسبة غير معينة كفى وعلى ، وإما على نسبة غير معينة كغير ولا . فيجب أن تفهم هذا الوضع على هذا الوجه ، ولا تلتفت إلى ما يقولون . فن القبيح بالمعلم الأول أن يذكر من بسائط الألفاظ الاسم والكلمة ، ويترك الأداة ١٥ وما يشاكلهما .

(١) موضوع : الموضوع م ، ي // وى : فى س . (٢) غير معينة : ساقطة من ع ، عا ، ن ، ه // معينة : معين سا ، م // ولا يتضمن : ولا تتضمنه ب ، س ، ه ، ي // الحقيقية : بالحقيقة ع ؛ ساقطة من عا // إياه : ساقطة من ن . (٣) هذه : هذا س . (٥) وهى : وهو ب ، ع . (٦) فى أنها : فى أنه ع ؛ فى أنها ه . (٧) نسب : نسبة عا ؛ (٨) بينها : بينهما ه . (٩) وكذلك : فكذلك د ، عا ، م ، ن ، ه ؛ فذلك س ، سا ، ع ، ه // شيئاً : زيداً ع . (١٠) ثم : ساقطة من عا // ابتدئ : ابتدأ ب ؛ ساقطة من ن . (١١) إلا : ساقطة من س // تترتب : قريب ع ؛ ثوب عا // فلا يصلح : ولا يصلح س ، ع ، م ، ه ، ي ؛ ولا يصح ن // مبتدأ : يتبدأ د ، سا ، عا ، م ، ه // بخبر : يخبر د ، سا ، م . (١٢) يقرن : يقرن د ، س ، ع ، م ، ن ، ه ، ي // أو خبراً : وخبراً ع . (١٣) لانسبة : نسبة د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ي // نسبة : لانسبة د ، سا ، ع ، عا ، ن ، ه ، ي والنسبة س . (١٤) الوضع : الوضع د ، س ، سا ، ع ، عا ، ن ، ه .

الفصل الخامس

(٥) فصل

في القول وتمييز الخبر منه مما ليس بخبر

وأما القول فهو اللفظ المؤلف ؛ وهو اللفظ الذي قد يدلّ جزؤه على الانفراد
٥ دلالة اللفظ ؛ أي اللفظة التامة ، لا كالأداة وما معها ، وإن كان لا يدلّ على إيجاب
وسلب ؛ فإن دلالة الإيجاب والسلب أخص من دلالة اللفظ ، فإن قولنا : الإنسان
كاتبٌ قولٌ ، لأن الإنسان جزء من هذه الجملة ويدل ، وليس كالمقطع من لفظة
الإنسان ، فإنه لا يدلّ أصلاً ، من حيث هو جزء منه .

وأما اللفظ المركّب في السمع كعبد الله فلا يدلّ جزؤه منه أيضاً بذاته ، من حيث هو
١٠ جزؤه منه ، وإن كانت له دلالة في استعمال آخر ، فليس يدلّ بها الآن بذاته ، بل بالعرض .

والقول أيضاً حكمه حكمُ الألفاظ المفردة في أنه لا يدلّ ، من حيث هو قول ،
إلا بالتواطؤ . وليس لقائل أن يقول : إن الألفاظ المفردة ، وإن كانت لا ضرورة
في تخصيصها بما تدل عليه ، ولا تخصّص إلا بالتواطؤ ، فإن التأليف يتيها على هيئة
مخصوصة ليس بتواطؤ ، بل أمر يوجب المعنى نفسه بعد أن صار المفرد دليلاً . وذلك
١٥ لأن للفرد الذي منه التركيب إذا جاز وقوع التواطؤ على غيره ، صار أيضاً للمركّب

(٤) جزؤه : بجزئته ب . (٥) اللفظ : اللفظة ه // أي اللفظة : ساقطة من ي // الانفراد : دلالة
اللفظ أي اللفظة التامة : اللفظ دلالة الانفراد التامة ع . (٦) وسلب : أو سلب سا ، ن .
(٧) الإنسان : إنسان ع // كالمقطع : كالقطع سا . (١٠) وإن كانت : ساقطة من عا .
// له : وله عا . (١٣) ولا تخصّص : ولا تخصّص د ، ع ، ن // بالتواطؤ : للتواطؤ س ؛
التواطؤ عا ، م ؛ بتواطؤ ه . (١٤) بتواطؤ : بالتواطؤ ع . (١٥) إذا : إذ ب ، ع
// المركب : المركّب ع .

عنه متغيراً بالتواطؤ ؛ وأما نفس التركيب فليس مما يقع بالتواطؤ ، فإن ذلك لا يتغير ألبتة ، وإن كانت هيئة التركيب ربما تغيرت بحسب لغةٍ لغةٍ ؛ فإن للضاف إليه مثلاً يؤخر في لغةٍ ويقدم في لغةٍ ؛ وكذلك الموضوعات والمحمولات ليس يجب لها في القول ترتيب بعينه في الطبع .

- والأقوال قد تتركب على سبيل تركب الحدود والرسوم بأن تأتى بعضها مقيدةً لبعض ، وهى التى تصلح أن تُورد بين أجزائها لفظة الذى كقولنا : الحيوان الناطق للمائت ، فإنه يصلح أن يقال فيه : الحيوان الذى هو الناطق الذى هو المبت .

- وقد يركب على أنحاء أخرى ، وذلك لأن الحاجة إلى القول هى الدلالة على ما فى النفس ، والدلالة إما أن تراد لذاتها وإما أن تراد لشيء آخر يُتوقع من المخاطب ليكون منه ، وانتي تُراد لذاتها هى الأخبار ، إما على وجهها ، وإما محرفة كتحريف التنى والتعجب وغير ذلك ، فإنها كلها ترجع إلى الأخبار . والتى تُراد لشيء يوجد من المخاطب فإما أن يكون ذلك أيضاً دلالةً أو فعلاً غير الدلالة . فإن أريدت الدلالة فكون المخاطبة استعلاماً واستنهاماً ، وإن أريد عملٌ من الأعمال وفعلٌ من الأفعال غير الدلالة ، فيقال إنه من المساوى التماسٌ ومن الأعلى أمرٌ ونهى ، ومن الأدون تضرعٌ ومسالمةٌ .

١٥

لكن النافع فى العلوم هو إما التركيب الذى على نحو التقييد ، وذلك فى اكتساب التصورات بالحدود والرسوم وما يجرى مجراها ، والتركيب الذى على سبيل

(٢) كانت : كان س // لغة لغة : لغة ولغة س ، سا ، ع ، م ، ن ، ه ، ي .
(٥) تتركب : + الأقوال ع // تركب : ساقطة من ه // بأن : ساقطة من سا . (٦) لبعض : ببعض س ، سا ، ه // لفظة : لفظ س ، ن // الذى : التى س . (٧) المائت : المبت .
ب ، د ، سا ، ع ، م ، ن ، ه ، ي . (٨) هى : هو ع ، ي . (٩) لذاتها : لنفسها .
(١٠) كتحريف : بتحريف ع ، عا ، م ، ي . (١١) كلها : كلمة سا ؛ ساقطة من ع // يوجد : ساقطة من س . (١٢) وإن : فإن سا . (١٤) المساوى ، المتساوى سا // الأدون : الأدنى ع ، ي . (١٦) فى : من ب ، عا ، م ، ن ، ه ، ي // هو : ساقطة من د .
(١٧) بالحدود والرسوم : بحدود أو رسوم س ، ه .

الخبر ، وذلك في اكتساب التصديقات بالمقاييس وما يجري مجراها . وهذا النحو من التركيب يحدث منه جنس من القول يسمى جازماً .

والقول الجازم يقال لجميع ما هو صادق أو كاذب . وأما الأتاويل الأخرى فلا يقال لشيء منها إنه جازم ، كما لا يقال إنه صادق أو كاذب ، فالنظر فيها أولى بالنظر في قوانين الخطابة والشر .

والقول الجازم يُحكم فيه بنسبة معنى إلى معنى إما بإيجاب أو سلب ، وذلك للمعنى إما أن يكون فيه أيضاً هذه النسبة أو لا يكون ، فإن كان ، وكان النظر فيه لا من حيث هو واحد وجملة ، بل من حيث يُعتبر تفصيله ، فإن القول الجازم ليس ببسيط ولا حلي ، كقولنا : إن كانت الشمس طالعةً فالنهار موجود ، فقد حُكم ها هنا بإيجاب نسبة الانصال بين قولنا الشمس طالعة وقولنا النهار موجود ، فأوجب ثلوثاً بينهما للأول ، وكقولنا إما أن تكون الشمس طالعة وإما أن يكون الليل موجوداً فقد أوجب ها هنا نسبة عناد بين قولين . وفي أجزاء كل واحد من القولين في المثالين تركيب أيضاً يُحكم فيه بهذه النسبة ، أعني النسبة الجاعلة للقول جازماً ، فإن قولنا : الشمس طالعة ، فقد يشمل على إيجاب نسبة بين الطالعة وبين الشمس ، وكذلك في سائر الأجزاء ، وإنما استعمل من حيث هو بهذه الصفة . وجميع ما كان على هذا الوجه فيسمى شرطياً ، وما جرى المجرى الأول يسمى متصلاً ، وما جرى المجرى الثاني يسمى منفصلاً .

وأما إن لم يكن كذلك ، بل كان التركيب بين معنيين لا تركيب فيها أصلاً ، كقولنا : زيد حيوان ، أو بين معنيين فيها تركيب لا صدق فيه ولا كذب ،

(٤) فالنظر : والنظر د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، هـ ، ي . (هـ) والشر : ساقطة من ع .
(٦) يحكم : ساقطة من د . // أو سلب : وإما سلب د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، هـ .
(١٠) وقولنا : وبين قولنا س ، هـ . (١١) للأول : الأول ع . (١٢) وفي : وبين د ، سا ، ن .
ومن م . (١٣) أعني جازماً : ساقطة من ط . (١٤) فقد : قد ، د ، سا ، ع ، ن ؛
ساقطة من س ، هـ . (١٨ - ١٩) لا تركيب معنيين : ساقطة من ي .
(١٩) تركيب : ساقطة من ط .

ويمكن أن يقوم بدله مفردٌ ، كقولنا : زيد حيوان ناطق مائت ، فإن تركيب الجزء منه وهو قولنا : حيوان ناطق مائت تركيبٌ بهذه الصفة ويقوم بدله لفظٌ مفردٌ ، كقولنا : إنسان ، أو تركيب فيه صدقٌ أو كذبٌ ولكن أخذ ، من حيث هي جملة ، يمكن أن يدل عليها لفظٌ مفردٌ ، واعتبرت وحدته لا تفصيله ، كقولنا : إن قولنا الإنسان بمعنى ، قضية فإنه ليس يلتفت إلى حال الإنسان وحال حمل المثنى عليه ، بل إلى الجملة التي يجوز أن تسمى قضية . وكذلك لو قال : سمعتُ أنه رأى عبد الله زيداً ، وما أشبه هذا ، فجميع هذه التي لا يراد أن يحكم في أجزائها بالنسبة الإيجابية والسلبية ، وإن كان يتفق في بعضها أن يكون في الجزء منها إيجابٌ وسلبٌ ، فيجعل التأليف الإيجابي والسلبى كشيء واحد يلتفت إلى وحدته ، بحيث يمكن أن يُدلَّ عليه باسم واحد ، إن أريد ، فهو حمليٌّ ، وخاصة أن ١٠ المنسوب إليه يقال في إيجابه : إنه هو ما جعل منسوباً كما يقال : إن الإنسان هو حيٌّ ، وفي السلب خلافه . وأما في الشرطية فإنما يقال في إيجابه إن هذا لازمٌ تاليٌ لذلك أو معانده ، ولا يقال لأحد الجزأين إنه الآخر . فلنؤخر القول في الشرطيات ، فإننا سنأتيك فيها بكلام مستقصى .

ولنبداً بالكلام في القول الجازم البسيط ، وهو الحملي ، وأبسطه المربوب ، ١٥ ثم بعده السالب . وأما الشرطيات فهي بالحقيقة قضايا كثيرة لا قضية واحدة ، وإنما صارت واحدة برباط الشرط الذي لما لحق المقدم من فصليتها أو فصلها حرّفه ، فجملة

(٢) الجزء : الخبر عا // مائت : + فيه س // تركيب : ساقطة من عا .

(٣) أو كذب : وكذب د ، س ، سا ، ع ، عا ، ن ، ه ، ي .

(٤) وحدته : وحدة ب // لا تفصيله : لا مفصلة س ، م ؛ لا تفصله ع ، ه .

(٦) قضية : ساقطة من سا ، م . (٧) وما أشبهه : أو ما أشبه ع // لا يراد : يراد ع .

(٩) التأليف : ساقطة من ع // يلتفت : يلتفت سا . (١٠) فهو حملي وخاصة : فهذه حمية

وخاصتها عا . (١١) هو : ساقطة من ع . (١٢) لذلك : كذلك د . (١٣) إنه : + هو س

// القول : الكلام ن . (١٦) لا قضية : قضية ع // وإنما : وإن س .

(١٧) لما لحق : ما لحق م ؛ ما لحق ن ، ي .

غير صادق ولا كاذب ، كما لحق « إن كان » بقولنا « الشمس طالعة » ، وكما لحقت لفظة « إما » بالمثل الآخر ، فصار كل مقدم موقوفاً في أن يُعرف به صدقٌ وكذبٌ إلى أن يلحق به الآخر بعد ما هو في نفسه بحيث لو انفرد كان صادقاً أو كاذباً ، وإذا ألحق به الآخر فتم الكلام كانت الجملة صادقة أو كاذبة لا المقدم وحده ، وكذلك حال التالي فإنه لا يُعتبر في صدق الشرطية وكذبها صدقُ أجزائها وكذبها ، كانت واحدة أو كثيرة .

فأول القضايا الخلقية ، وأوله الإيجاب لأنه مؤلف من منسوب إليه يُسمى موضوعاً ومنسوبٍ يسمّى محمولا على نسبة وجود ، وأما السلب فإنه يحصل من منسوب إليه ومنسوب ورفع وجود النسبة .

- ١٠ وكل عدم فإنه يتحدد . ويتحقق بالوجود . والوجود لا يحتاج في تحققه أن يلتفت إلى العدم ، فالسلب لا يتصور إلا أن يكون عارضاً على الإعجاب رافعاً له ؛ لأنه عدمه ؛ وأما الإيجاب فهو وجودى مستغن عن أن يُعرف بالسلب فيكون السالب بعد الموجب . ولست أعنى بهذا أن الإيجاب موجود في السلب ، كما قال بعض المفسرين فإن الإيجاب يستحيل أن يوجد مع السلب ، بل الشيء الذى لو انفرد كان إيجاباً هو موجود في حد السلب ، كما لو قال قائل إن البصر موجود في حد العى ، ليس مضاه أن البصر موجود في العى ، بل معنى هذا أن العى لا يُحدد إلا بأن يذكر أنه عدم البصر ، فيقرن البصر بالعدم ، فيكون البصر أحد جزأى البيان ، وإن كان ليس

(١) لحق : + المقدم من فصلها أو فصولها ع // بقولنا : في قولنا ع // وكما : ولما ع ، ع ، م (٢) وكذب : أو كذب ، س . (٣) وإذا : فإذا د ، س ، س ، ع ، ع ، ن ، ه ، ي . (٤) فتم : فيتم س . (٥) وكذبها : + حال بخ . (٦) فأول : فأقول م . (٨) نسبة : نفسه بخ ، ه . (٩) ومنسوب : ومن منسوب س . (١٠) يتحدد : محدد م // والوجود لا يحتاج : ولا يحتاج الوجود ن . (١١) فالسلب : والسلب د ، ن // له : ساقطة من ع . (١٢) في السلب : بالسلب م . (١٤) الشيء : الشيء م . (١٥) لو : ساقطة من ن . (١٦) أنه : ساقطة من ع ، ي .

جزءاً من نفس المعنى . كذلك نسبة الإيجاب مذكورة في نسبة السلب على أنها مرفوعة
لا على أنها جزء من السلب أو داخل في السلب وجوداً ، بل داخل في حد السلب .

والمعنى الذى يَسلَب هو موجود في لفظ السلب وفي معنى السلب ، وإن لم يكن
موجوداً في ذوات الأمور . فإن من تسلب عنه شيئاً فلا بد أنك تدخل في السلب ذلك الشيء

- لا على أن ذلك الشيء يكون في الوجود داخل في السلب عنه . وإذا جعل الإيجاب موجوداً
- في السلب فلم يبق من حيث أن السلب إنما يرفع فيوجد في السلب من حيث تركيب
- بينه وبين حرف السلب ، كقولك : زيد ليس هو حياً ، فإن « هو حياً » هو الذى
- لولا حرف النفي كان إيجاباً على زيد ، فجاء السلب فرفع هذه النسبة . فمن وجه يحقق
- أن يقال إن الإيجاب ليس يكون مع السلب ، فإن الإيجاب كيف يساعد السلب وكيف
- يجتمع معه ؟ ومن وجه يحقق أن يقال إن السلب بالحقيقة أمر يرفع الوجود الذى
- هو الإيجاب ، فإن المدم والرفع إنما يتناول الوجود والحصول ولا يتحدد دونه .
- والاعتبار الذى بسببه ما الإيجاب داخل في حد السلب يجعل الإيجاب داخل في السلب ؛
- والاعتبار الذى لا اجتماع معه بينهما يمنع الإيجاب أن يكون داخل في السلب بالقوة وبالفعل
- وليس كون الإيجاب جزءاً من السلب أو موجوداً فيه هو كون الإيجاب والسلب مجتمعين
- معاً ، فإن الفرد موجود في الزوج والزوج في الفرد ، وليس يوجب ذلك أن يكون قد اجتمعت
- الفردية والزوجية اجتماعهما المستحيل حتى يكون شيء واحد هو زوج وفرد ، إذ الزوج جزء
- الفرد ، لا بعينه ، ولا أن شيئاً واحداً بعينه موصوف بهما . لكن ليس حال الإيجاب

- (١-٢) أنها مرفوعة لأعلى : ساقطة من د . (٣) وفي معنى السلب : ساقطة من د ، ن .
- (٤) الأمور : ساقطة من س // تملب : سلب ب ، د ، سا ، ع ، عام ، م ، ه ، ي
- // عنه : عناع // شيئاً : + ماد ، عام ، ه // فلا بد : فلاشك سا .
- (٥) السلوب : المنسوب // جبل : + لى م (٦) هو : ساقطة من ع . (٨) كان : لكان
- عا // فرغ : ورفغ د ، سا ، عام ، ن ، ه . (١٠) معه : ساقطة من د ، س ، سا ، ه ، ي //
- أن : بان ب ، د ، م ، ن ، ه ، ي . (١١) فإن المدم : والدم عا // ولا يتحدد : ولا يحدد م .
- (١٢) والاعتبار : فالاعتبار د ، س ، سا ، عام ، م ، ن ، ه // ما الإيجاب : الإيجاب ع //
- يجمل الإيجاب : يجمل الإيجاني ه ؛ + أن يكون ع . (١٦) إذ الزوج : أو الزوج د .
- (١٧) لا بعينه : ولا هو بعينه م // ليس : ساقطة من س .

من السلب هذه الحال ، بل هو جزء من حد السلب وليس إذا كان جزءا من حد السلب صار السلب إيجاباً ، أو الملوّب موجباً ، وصار السلب موجوداً مع إيجاب جزؤه إلا في الذهن .

• وأما ما خاضوا فيه من حديث أن الإيجاب أشرف أو السلب حتى قال بعضهم : إن الإيجاب أشرف ؛ وقال بعضهم : إن السلب في الأمور الإلهية أشرف من الإيجاب ، فنوع من العلم لا أفهمه ولا أميل أن أفهمه .

(٢) أو الملوّب : والمـلوّب م . (٥) إن : ساقطة من ب ، د ، ع ، ط ، م ، ن ، هـ ، ي
// الإيجاب : ساقطة من ع ؛ + إن ع ، ط ، ي .
(٦) ولا أميل : وما أميل د .

الفصل السادس

(و) فصل

في تعريف القول الجازم البسيط الأول

والذي ليس بأول وتعريف الإيجاب والسلب

وإعطاء الشرائط في تقابلها

•

وكل قول جازم، كان حلياً أو شرطياً، فإنه مفتقر في لغة اليونانيين إلى استعمال الكلمات الوجودية، وهي الكلمات التي تدل على نسبة وزمان من غير أن ينحصل فيها المعنى المنسوب إلى للوضع الغير للمعين، إلا ما كان الأصل بعينه كلمة.

- أما الشرطيات فذلك فيها مستمر في لغة العرب. أما المتصلات فإنك تقول: إذا كان، وكلما كان، ومتى كان، وإن كان. وأما المنفصلات فإنك تقول: إما أن يكون كذا، وإما أن يكون كذا، فنضطر إلى استعمال الكلمة الوجودية في الأمرين دائماً.
- ١٠

- وأما الحليات فقد كان الحكم فيها كذلك في لغة اليونانيين، فكانوا يضطرون إلى أن يقولوا: زيد كان كذا ويكون كذا، وكأنه ليس يجب ذلك في لغة العرب. فأما الذي يجب بحسب الأمر في نفسه فهو أن القضية الحلية تتم بأمر ثلاثة فإنها تتم
- ١٥

(٧) وهي الكلمات: ساقطة من هـ. (٨) إلا ما كان الأصل بعينه كلمة: ساقطة من عا، ن // الأصل بعينه كلمة: الأصول بعينه كلمة ب، الأصول نفسه كلاس، سا، ع، م، ي، والمحول نفس كلمة نحو زيد قام هـ. (١٠) كان (الرابعة): ساقطة من م. (١٣) فكانوا: فكان س؛ وكانوا هـ. (١٤) كذا (الأول): ساقطة من د // ويكون كذا: ساقطة من س // وكأنه: فكانه ع، ي // يجب ساقطة: من س.

بمعنى الموضوع ومعنى المحمول ونسبة بينهما . وليس اجتماع المعاني في الذهن هو كونها موضوعة ومجمولة فيه ، بل يحتاج إلى أن يكون الذهن يعتقد مع ذلك النسبة التي بين المعنيين بإيجاب أو سلب .

- فاللفظ أيضاً إذا أريد أن يحاذي به مافى الضمير يجب أن يتضمن ثلاث دلالات :
- ٥ دلالة على المعنى الذي للموضوع ، وأخرى على المعنى الذي للمحمول ، وثالثة على العلاقة والارتباط الذي بينهما . فليس يجب من اجتماع الإنسان والحيوان في الذهن والنظر فيهما ، من حيث هذا إنسان وذلك حيوان ، أن يكون حاصل ذلك أن أحدهما محمول ، أو أنه موضوع ، أو مضاف بالجملة إلى شيء ؛ فإن تركت اللفظة الدالة على هذه العلاقة ، فإنما تترك اعتماداً على الذهن أو تعويلاً على حال من الأحوال اللفظية التي تليق أحدهما أو كليهما لحوقاً يدل على هذا المعنى ؛ وحينئذ يكون قد دل على هذا المعنى بدلالة لفظية ، وإن لم تكن بلفظة مفردة مخصوصة بها . وأما نفس تلو لفظ للفظ في زمان قصير فليس بدال على حال أحدهما عند الآخر دلالة تحصل بالاجتماع ؛ فإن التركيب الذي في الحدود أيضاً لولا شيء زائد يقترب به لما كان يجب لنفس تلو بعض أجزائه لبعض أن يكون دالاً على اجتماع ووحدة ، بل إنما صار قولنا حي مشاء ذو رجلين يدل على معنى واحد بالاجتماع ، لأنك تعنى به الحي الذي هو المشاء الذي هو ذو رجلين وتدل عليه هيئة التركيب فتصير الجملة واحدة ، لأنك تعد أوصاف الواحد وتقيده بعضها ببعض . فلو لا هذه العلة الزائدة على نفس التتالي ما كان التتالي يفعل وحده . كما لو قال قائل : السماء
- ١٠
- ١٥

(١) وبنسبة : وبنسبته د // كونها : + فيه ع ؛ + فيها عا ، م . (٢) فيه : فيها سا ، عا ، م // يحتاج : لا يحتاج // إل : ساقطة من سا . (٤) دلالات : إدراكات س . (٥) دلالة : ساقطة من م // على المعنى : للمعنى . (٦) الذي : التي د ، س ، ع ، ها ، م ، ي . (٧) أن (الأولى) : ساقطة من د . (٨) تركت : نزلت م . (٩) تركت : نزلت م . (١٠) هذا (الأولى) : ساقطة من ع ، ي . (١١) بلفظة : لفظ ب // بها : لهاد // لفظ : ساقطة من سا // للفظ : اللفظ د ، سا ، م ؛ بلفظ س . (١٢) بدال : يدل س . (١٣) أجزائه : أجزائها س . (١٤) ووحدة : وحدة ه . (١٥) ذو : ساقطة من م // عليه هيئة : على هذا ع . (١٦) الجملة : بالجملة ي // وتقيده : تقيده ع . (١٧) التتالي : التالى ع .

الأرض العتقاء الدائرة . بل يحتاج أن يقترب بالتالي أمر آخر يدل على ارتباط بعض المقترنات ببعض ارتباط حل ووضع ، أو ارتباط تقييد بعض ببعض . هكذا يجب أن يفهم هذا الموضوع ، فلا تشتغل بالتكلف البعيد الذى يحاولونه .

- فقد ظهر من هذا أن هاهنا معنى غير معنى الأمر الموضوع ، ومعنى الأمر المحمول من حقه أن يدل عليه ، وهو النسبة . فاللفظة الدالة على النسبة تسمى رابطة ، وحكمها حكم الأدوات . فأما لغة العرب فربما حذفت الرابطة فيها اتكالا على شعور الذهن بمعناها ، وربما ذكرت . والمذكور ربما كان فى قالب الاسم ، وربما كان فى قالب الكلمة . والذى فى قالب الاسم كقولك زيد هو حى ، فإن لفظة هو جاءت لالتدل بنفسها ، بل لتدل على أن زيدا هو أمر لم يذكر بعد مادام إنما يقال هو إلى أن يصرح به ، فقد خرجت عن أن تدل بذاتها دلالة كاملة فلحقت بالأدوات لكنها تشبه الأسماء .
 ١٠ وأما الذى فى قالب الكلمة فهى الكلمات الوجودية ، كقولك زيد كان كذا ويكون كذا . وقد غلب هذا أيضا فى لغة العرب حتى إنهم يستعملون الألفاظ الزمانية فى الدلالة على إيجاب لحل غير زمانى أصلا كقوله تعالى وكان الله غفورا رحيما ، أو غير مختص بزمان بعينه بل ذائع فى أى زمان كان كقولهم كل ثلاثة فإنها تكون فردا . وأما لغة الفرس فلا تستعمل القضايا خالية عن دلالة على هذه النسبة إما بلفظ مفرد كقولهم فلان جنين هست أو هى أو هو ، وإما بحركة كقولهم فلان جنين ويفتحون النون من جنين

(١) بالتالى : بالتالى س ، ع . (٢) المقترنات : المقدمات س ؛ المقترن عا // أو ارتباط : ارتباط د ، ن . (٣) فلا تشتغل : ولا تشتغل س ، ه // بالتكلف : بالتكلف ه // البعيد : الذى ع // يحاولونه : + نم د ، سا ، ع ، عا ، م ، ي . (٥) حقه : حقا ع . (٦) فأما : وأما د ، ن . (٩) أن (الاولى) : أمر ع // إنما : لم ع // يقال : قال س . (١٠) عن : من د // تشبه : نسبة م . (١١) الذى : التى ع // الكلمة : الكلم س ، ع ، ه . (١١-١٢) ويكون كذا : ويكون هذان . (١٢) هلب : علت ن // لغة : + من ع . (١٣) تعالى : عز وجل س ؛ ساقطة من د ، سا ، ع ، ها ، م ، ه ، ي . (١٤) ذائع : واقع ب ، ن // ثلاثة : ثلاثية ب ، سا ، ها ، م ، ه ، ي // فردا : عددا س . (١٥) عن : من سا // دلالة : الدلالة ع // هذه : هذان . (١٦) أو هو : هوى // بحركة : حركة س // كقولهم : فكقولهم ع ، ي .

فتكون الفتحة دالة على أن جنين محمول على فلان . ولما كان الرابط المصرح به أو المضرر هو الذى يحدث من الكثرة وحده ، فإنّ إنما يكون القول الجازم واحداً ، أما فى الحل فإن يكون الرابط المصرح به أو المضرر يدل على ربط واحد ، والربط فى الحلى هو أنّ تقول إن الموضوع هو المحمول .

٥ . فإنّ إنما يكون واحداً إذا كان المحمول واحداً والموضوع واحداً لافى الاسم وحده ، بل وفى المعنى ، لا كقولك العين جسم وتشتمل نبتك على عين البصر وعين الماء وعين الدينار ، فإن هذه القضية وإن كانت حقاً فإنها ليست واحدة . وذلك لأنك لا يمكنك أن تجعل العين مفهوماً واحداً يشتمل على الثلاثة ثم يحمل عليه الجسم . فإن نويت واحداً من المعانى ودلت عليه باللفظ المشترك لم يكن الاشتراك الواقع فى اسم الموضوع أو المحمول مكثراً لمعانى القضية ، وإلا فن يجد اسماً غير مشترك يستعمله ١٠ إنما يكون الاسم مدلولاً به على كثيرين ، إذ دل به المتكلم على كلها . وأما إذا نما واحداً منها فدل عليه لم يكن اللفظ دالاً فى استعماله إلا على ذلك الواحد ، وإن كان ربما اشتبه على السامع .

وليس كل ما يكون موضوعه أو محموله اسماً مشتركاً لمعاني يستمر الصدق فى الحكم المحكوم به على جميعها ، بل كثيراً ما يختلف فيغلط . كما يقال إن العين بصيرة ، فإن ١٥ أريد عين الإنسان وعين الشمس كان مختلفاً فى الصدق والكذب ، فالحلية الواحدة هى بهذه الصفة وليست مركبة بالحقبة من القضايا . وأما الشرطية فهى عند التفريق قضايا

(٢) أو المضرر : والمضرع . (٣) أما : إنما ؛ فأما ي // الحل : الحلى د ، س ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ي // فإن : بأن سا ، م // المضرر : + إنما د ، ن ، + هوع // ربط : رباط ع . (٤ - ٥) أما فى الحل ... يكون واحداً : ساقطة من سا . (٤) الحلى : الحلد ، س ، عا ، عا ، م ، ن ، ه ، ي . (٥) لافى : فى . (٦) العين : للعين ع . (٧) وعين الدينار : والدينار د ، س ، م ، ه // حقاً : حقة س ، عا ، ه . (٨) للعين : العين ن // على الثلاثة ثم يحمل : ساقطة من م . (٩) ودلت : دلت س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ي // اسم : الاسم ع . (١٦) عين : بجزء م ، ي // فالحلية : والحلية ب . (١٧) مركبة : مشتركة ع .

- مختلفة إنما يوجد بين اثنين منها الرباط بأن يقرن بأحدهما أو كليهما حرف أو لفظ فيسلبه خاصية القضية من كونه لصورته جائزاً أن يقال فيه إنه صادق أو كاذب . فإنك إذا قلت إن كانت الشمس طالمة وسكت ولم تزد أزلت قولك الشمس طالمة عن أن أن يلحقه تصديق ، فإن هذا القول وحده لا صادق ألبتة ولا كاذب . وكذلك إذا قلت : إما أن تكون الشمس طالمة وسكت ولم تزد ، بل نحتاج في الأول أن تذكر تاليه وفي الثاني أن تذكر معانده ، فحينئذ يحدث قول واحد من قولين في أنفسهما قضيتان ، بطل عن كل واحد منهما كونه قولاً جازماً . فإن قولك أيضاً : فالنهار موجود ملحقاً به الغاء معتداً بدلالتهما من غير أن تلغى لا يكون صادقاً وحده ، بل بالجملة قول جازم واحد بالرباط ، وليس قولاً جازماً واحداً بسيطاً على الإطلاق . وكيف وفيه قولان جازمان ، لكن الرباط سلبيهما ذلك وأحدث منهما قولاً جازماً واحداً ١٠
- فبالرباط صار واحداً . وإذا علمت القول الجازم الواحد ، فقد علمت الكثير ، فإن الكثير إما أن يكون واحداً في المسموع ، فذلك لاشتراك اسم فيه ، وإما أن يكون كثيراً أيضاً في المسموع كثرة لم يربط بعضها ببعض ربطاً موحداً . وها هنا يعلم أن الألفاظ كيف تدل من حيث هي ألفاظ فقط ومن غير دلالة إيجاب وسلب ، وأن التركيب الأول الجازم منها هو تأليف بين اثنين منها على سبيل إيقاع أحدهما على الآخر ١٥ أو نزعها عن الآخر ، وأن التركيب الثاني هو القول المركب ؛ كذا قيل في التعليم الأول .
- وهذا الكلام يفهم على وجهين : أحدهما أن يعنى بالإيقاع الإيجاب الذى للحملى فقط فيكون النزع هو السلب الذى للحملى ، كأنه لم يتعرض لغيره ، ويكون القول المركب يصلح أن يعنى به الشرطى ، ويصلح أن يعنى به القياسى ، ويصلح أن يعنى به

(١) منها : منها ع ، ي // بأن : أن س // يقرن : يقرن س ، عا . ه // كليهما : بكليهما ه .
 (٢) كانت : كان ن . (٤) لا صادق : صادق م . (٧) أنفسهما : نفسيهما ي . (٩) بالجملة :
 الجملة د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ه // واحداً : أو واحد عا . (١٦) نزعها : نفعي ع
 // القول : للقول د ، ع ، م ، ن ، ه ، ي ؛ والقول س ، عا . (١٨) النزع ... للحملى :
 ساقطة من سا // كأنه ... لغيره : ساقطة من عا . (١٩) القياسى : القياس ب ، سا ، ع ، عا ، ه ، ي // به : + القياس عا .

كلهما . والوجه الثاني أن يعنى بالإيقاع الإيجاب بالحل واللو ، كقولك فى الإيجاب الحلى
 زيد حيوان ، وفى الإيجاب الشرطى المتصل : إذا كان كذا كان كذا ، فقد أوجب فيه
 تلو التالى للمقدم وأوقع عليه . ويعنى بالنزع السلب والعناد جميعا . أما العناد فكقولك
 إما أن يكون كذا وإما أن لا يكون كذا ، وذلك فى الشرطى المنفصل . وأما السلب ،
 ٥ فأما فى الحلى كقولك زيد ليس بحى . وأما المتصل فكقولك ليس كلما طلعت الشمس
 كان غيم . يبقى ها هنا سلب العناد كقولك : ليس إما أن يكون الإنسان ناطقا وإما أن
 يكون ضاحكا . فإن أريد أن يفهم وجه محتمل دخول هذا أيضا . مما ذكر أمكن على
 أحد سبيلين إما أن يجعل هذا الإيقاع إيقاعا بالفعل أو بالقوة ، فيكون السالب المنفصل
 داخلا فى الإيقاع بالقوة لأنه كما تبين لك بعد فى قوة حلى ما موجب ، وأنت تعلم هذا
 ١٠ فى موضعه ، فهذا وجه ، أو يفهم من الإيقاع كل إيقاع يحمل أو اتصال أو انفصال ويجعل
 النزع كل سلب لهذا الإيقاع . ونحن لا نبالى أى المعانى يكون قد عنى بهذا القول ،
 لكنه إن كان المراد هو ما يطابق الاعتبار الثانى لزم منه أن يكون المراد بقوله .
 والمؤلف من هذه هو القياس ، لكن أظهر الوجوه هو الوجه الأول ، فيكون الحكم
 البسيط هو الذى يدل على أن شيئا موجودا لشيء أو ليس بموجود له . وأما فى اللغة
 ١٥ اليونانية فلا بد من أن يقترب بذلك لفظ يدل على زمان . والإيجاب من ذلك هو الحكم
 بوجود شيء لشيء آخر والسلب هو الحكم بلا وجود شيء لشيء آخر وليس ما يرجع

(٣) التالى : الثانى س ، ي // وأوقع : أو وقع عا . (٤) كذا (الثانية) :
 ساقطة من د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن // الشرطى : الشرط ع . (٥) زيد : ساقطة من ب // العناد : البارع ، والعناد
 عا . (٦) دخول : بدخول عا // مما : فباد ، ع ، ن . ه ، ي . (٨) هذا : هذه ب // الإيقاع :
 ساقطة من عا . (٩) بعد : + فهذا وجه عا // ما : ساقطة من ب . (١٠) كل إيقاع :
 اتباع سا ، م ، ه ، ي ، بل اتباع عا // يحمل : حمل د ، سا . (١١) النزع : النوع د ، سا ، ع ،
 عا ، م ، ن ، ه ، ي // الإيقاع : الاتباع سا ، ع ، عا ، م // أى : + هذه ع . (١٢) لزم :
 لزم س . (١٤) أوليس : إذ ليس م // له : ساقطة من ع (١٥-١٠) لغة اليونانية : لغة اليونانيين ع .
 (١٥) من أن : وأن ع // يقترب : يقرن د ، س ، عا ، ه . (١٦) لشيء : ليس ع // آخر :
 ساقطة من عا // والسلب هو الحكم بلا وجود : ساقطة من ه // شيء لشيء آخر : ساقطة من
 ه // وليس : فليس ع ، ي // ما يرجع : ما ترجم س ، ما يترجم ع .

- به التعليم الأول قليل إن السلب حكم بنى شيء عن شيء بشيء فإن النفي والسلب واحد فيكون كأنه قال : إن السلب حكم لسلب شيء عن شيء ، أو يعنى بالنفي ما هو أعم من السلب ، حتى إذا قيل لا إنسان ، يكون قد نفي الإنسانية من غير نسبة إلى منفي عنه . لكن التوقيف لم يدل على أن السلب موضوع لغير ما وضع له النفي بوجه ولا هو الاصطلاح العامى بل يجب أن يقال كما قلنا : وهو الحكم بلا وجود شيء لشئ .
- ولما كان كل ما يوجبه موجب فغير متعذر أن يسلبه سالب ، وما سلبه سالب فغير متعذر أن يوجبه موجب ، سواء كان زمانياً أو غير زمانى ، فبين أن لكل إيجاب سلباً يقابله ، ولكل سلب إيجاباً يقابله . وهذا هو التناقض ، أعنى أن يكون إيجاب وسلب متقابلين بالحقيقة . وإنما يكون هذا التقابل متقراً إذا كان المعنى فى الإيجاب محصلاً من كل جهة ، فيكون السلب قد تناول كل ذلك بعينه . أعنى أن يكون الموضوع معني واحداً وكذلك المحمول وأن يكون الجزء الذى يتوجه إليه القصد فى الموضوع أو المحمول محفوظاً بعينه ، لا كما إذا قيل الإنسان يبصر أى بعينه ، ثم قيل بعده أى الإنسان لا يبصر أى بيده ، ظن ذلك مقابلاً له . أو قيل إن الحبشى أسود أى فى بشرته ، ثم قيل ليس بأسود أى فى لحمه ، ظن أن هناك تقابلاً . وإن أخذ أحد المعنيين فى أحدهما بالقوة فيجب أن يؤخذ فى الآخر بالقوة ، كقول القائل : إن المسكر محرم ويعنى ما يسكر بالفعل ، وكقول الآخر : إن المسكر ليس بمحرم ويعنى مافى طبعه أن يسكر ولم يسكر بعد ، ظن أن هناك تقابلاً وأن يكون المسكان إن كان مكان ،
- ١٠
- ١٥

(١) بنى : بقاء م // بنى : شئنا س ، ي : ساقطة من د ، سا ، ع ، م ، هـ . والسلب : والإثبات سا . (٢) فيكون : ساقطة من ع // كأنه : فكانه ع // السلب : سلب ع ، ع ، ي ، سلب ن ، هـ . (٣) نسبة : كنسبته هـ . (٥) وهو الحكم ... انتهى : ساقطة من د ، ع ، ن ، ي . (٦) وما سلبه : وكلما سلبه هـ ، ي . (١٠) تناول : يتناول ب . (١١) وأن يكون : وإن كان د ؛ وإن كان يكون ع ، م ، هـ ، ي / الجزء : الخبر ع . (١٢) إذا : ساقطة من س . (١٣) أى (الأولى) : ساقطة من ع ، ي . (١٤) فى (الأولى) : ساقطة من د . هـ // هناك تقابلاً : هذا تقابل يخ // وإن : فإن ع ، ي . (١٥) كقول : كقولك م . (١٦) وكقول : ويقول د ، سا ، ع ، م ، هـ ، ي . (٧) ظن : فيظن س ، هـ .

أو الزمان إن كان زمان ، أو الجهة والاعتبار والإضافة إن كانت جهة واعتبار وإضافة واحدا . مثال الجهة أن يقال إن الجسم مكيف أى بلونه ليس بمكيف أى بمقداره . ومثال الإضافة أن يقال إن الثلاثة نصف أى للسنة ، وليس بنصف أى للعشرة . بل القضية لاتكون صادقة أو كاذبة البتة فى المعنى الذى يقصد بها ولا مسلعة ولا منكرة بل • ولا منصورة فضلا عن أن تكون متعابلة إذا لم تحصل جميع الأمور المتعلقة بمناها مما ذكرناه . فإذا كان إيجاب على وجه من هذه الوجوه فيجب أن يكون سلبه على ذلك الوجه ، ثم إن لحقه سور وجهة مما سنذكره اقتضى أن يكون السلب يقابله فى ذلك ، وسنؤخر الحكم فيه إلى مابعد . وهذه الأشياء إذا أهملت فى القضايا عرض منها مغالطات كثيرة فى القياسات على نحو ماسنذكر فى تعليمنا تبكيث المغالطين .

(١) أو الزمان : والزمان س . (٢) إن : ساقطة من ع // بلونه عا ، م ، ن ، ي // بمكيف : غير مكيف س . (٣) أن يقال : ساقطة من سا . (٤) إذا : إذس // بمعناها : بمعناه سا ، ع ، ي ؛ ساقطة من م . (٥) سلبه : سالبه ب . (٦) يقابله : يقابل ع ، ي . (٧) مابعد : ما بعده س . (٨) على : وعلى س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ي // ماسنذكر : ما نذكر ب ، د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ي // المغالطين : + إن شاء الله عز وجل ب ، د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ي .

الفصل السابع

(ز) فصل

في تعريف أصناف القضايا المحصورة والمهمة والمخصوصة

وتعريف التقابل الذي على سبيل التناقض والتقابل

- الذي على سبيل التضاد وتعريف التداخل
وإيراد أحكام للقضايا من جهة ذلك

ولما كان موضوع القضية لا يخلو إما أن يكون كلياً أو جزئياً فالحكم إما على الكلى وإما على الجزئى . فإذا كان الموضوع جزئياً كقولك : زيد كاتب ، فإن مناقضه سالب اجتماع فيه من مراعاة الشرائط ماذكرناه ، وأما إن كان الموضوع كلياً فإما أن يكون الحكم عليه كلياً أى يكون قد بين أن الإيجاب على كل واحد مما تحته ١٠ أو أن السلب عن كل واحد منه فلا إيجاب على شيء البتة مما تحته ، أو بين أن الإيجاب أو السلب فى بعضه ، أو يكون قد ترك ذلك تركاً ولم يتعرض له ، وإنما تعرض للكيف دون الكم ، أعني الإيجاب والسلب دون التعميم والتخصيص . مثال الحكم بالإيجاب الكلى على الموضوع الكلى قولك فى الحملات : كل إنسان حيوان ، فقد

(٤-٥) والتقابل الذى: والذى س. (٥) سبيل: ساقطة من ع، م، ي. (٦) للقضايا: والقضايا ع، هـ. (٧) موضوع: ساقطة من س. (٨) ولما: أوع، ن، ي // كقولك: فكقولك س. (٩) بين: + فيه س ع، هـ. (١٠) أو أن: وأن د، سا، ع، عا، م، ن، ي // واحد: + واحد س // منه: مما منه د، س، ع، ع، ي // أثبتة بما: أثبتة سا، عا، م، هـ. (١١) ذلك: ساقطة من س، م. (١٢) الإيجاب: للإيجاب س ع، عا، ن // التعميم: + به د، س، سا، عا، م، ن، هـ.

أوجبت الحيوانية على كل واحد مما يوصف بأنه إنسان . وأما تميم القول في تفهيم هذا فليؤخر إلى الفن الذى يذكر فيه القياس، فقد جرت العادة بذلك ، وإن كان هذا الموضوع أحق به . ومثال السلب الكلى على الموضوع الكلى قولك : ليس ولا واحد من الناس بحجر . وأما بحسب لغة العرب فأذا قيل : ليس أحد من الناس بحجر كان السلب يقتضى العموم ، ولم يفهم منه أنه يعنى أحدا من الناس بعينه واحدا خاصيا . وأما بحسب دلالة اللفظ فالواجب هو الذى قلنا أولا أنه ليس ولا واحد البتة من الناس بحجر فكأنه قال لا يوجد إنسان بحجر ولا واحد البتة من جملة الناس يوجد حجرا . وفى اللغة الفارسية يحتاج أن يقرن لفظة هيچ بالسلب حتى يدل على العموم .

على أن تحقيق القول فى هذا إلى أصحاب صناعة اللغة . وهذان الحكمان ليسا ١٠
بمتناقضين ، وكيف وقد يكذبان معاً إذا كان المحمول من المعانى التى إذا قيست إلى شخص لم يجب أن يكون لها ولم يجب أن لا يكون وإذا قيست إلى طبيعة الإنسانية وجدت الإنسانية لا توجبها ولا تمتنع عليها . ومثاله كقولك كل إنسان كاتب أى بالفعل ولا واحد من الناس بكاتب ، فإن كليهما كاذبان . ولو كان قولنا كل إنسان كاتب سلبه الذى يبقى صدقا عند كونه كاذبا هو ولا واحد من الناس بكاتب لكان يجب أن لا يكذب قولنا : ولا واحد من الناس بكاتب . فأذن ليس هذا مقابله بالتناقض ، ١٥
بل هو مقابل له من حيث هو سالب لمحموله مقابلة أخرى . فلنسم هذه المقابلة تضادا

(١) كل : ساقطة من د // وأما : فأما س ، عا . (٣) بذلك : ساقطة من ن // الموضوع : الموضوع د ؛ المقول عا . (٣) على : عن د ، سا // على الموضوع الكلى : ساقطة من عا // ليس : ساقطة من د ، عا ، م ، ن ، هـ ، ي . (٤) السلب : الشيء س . (٥) يعنى : يعين د ، عا ، م ، ن ، هـ // واحدا : أو واحدا س // خاصيا : خاصا سا ، عا . (٦) آية : ساقطة من سا . // بحجر : بحج د ، عا ، م . (٧) بحجر : حجرا س ، ن ، هـ ، ي ؛ بحج م . (٨) اللغة : لغة ب ، د ، سا ، ع ، عا ، ن ، هـ // يحتاج : + إلى س // لفظة : ساقطة من م . (١٠) يكذبان : يكون س . (١١) وإذا : فإذا س . (١٢) كقولك : قولك سا . (١٣) الناس : الإنسان س // كاتب : ساقطة من س . (١٤) بكاتب : كاتب ع .

- إذا كان المتقابلان بها لا يجتمعان ألبتة في الصدق ولكن قد يجتمعان في الكذب كالأضداد في أعيان الأمور ، فإن الأضداد لا تجتمع معاً ولكن قد ترتفع معاً ، على ما علمت .
- واعلم أن حال المحمول في نفسه عند الموضوع لا التي بحسب بياننا وتصريحنا به بالفعل أنه كيف هي له ولا التي تكون في كل نسبة إلى المحمول ، بل الحال التي للمحمول عند الموضوع بالنسبة الإيجابية من دوام صدق أو كذب أو لا دوامها تسمى مادة .
- فإذا ما أن يكون الحال هو أن المحمول يدوم ويجب صدق إيجابه فيسمى مادة الوجوب كحال الحيوان عند الإنسان ، أو يدوم ويجب كذب إيجابه ويسمى مادة الامتناع كحال الحجر عند الإنسان ، أو لا يدوم ولا يجب أحدهما ويسمى مادة الإمكان كحال الكتابة عند الإنسان . وهذه الحال لا تختلف في الإيجاب والسلب ، فإن القضية السالبة توجد لمحمولها هذه الحال بعينها فإن محمولها يكون مستحقاً عند الإيجاب أحد الأمور المذكورة ،
- وإن لم يكن أوجب ، والسكّية الموجبة حالها عند الكليّة السالبة إذا اشتركا في الموضوع والمحمول والشروط للمدودة أن السالب منها في الواجب هو الكاذب وحده دون للوجب ، وأما في الممتنع فإن الموجب هو الكاذب دون السالب ، وفي الممكن فكلاهما كاذبان . وأما الجزئيان فحكمهما في الواجب والممتنع حكم الكلّيين . وأما في الممكن فالشههور هو أنه يجب أن تصدقا جميعاً ، لكن البين من أمرها أنهما قد يصدقان في مادة
- الممكن كقولنا . بعض الناس كاتب وليس كل الناس بكاتب . وأما أن ذلك يجب وجوباً فهو أمر لا يبين بنفسه للبتدى ، فإنه لا يجب عنده أن يكون المحمول الذي

(٢) ترتفع : ترتفع ع ، ي . (٣) عند : هـ ر س . (٤) في كل : لكل ن . (هـ) بالنسبة : + إلى ع // تسمى : فيسى سا . (٦) فيسى : ويسى د . (١٠) مستحقاً : مستحقّة د ، سا ع ، م ، ن ، هـ // الأمور : ساقطة من سا . (١٢) منها : منها س // وحده : ساقطة من عا . (١٣) في : ساقطة من ع // الموجب : الواجب ب ، د ، سا ، عا ، م ، ن ، هـ // وفي : وأما س // فكلاماً : وكلاماً د . (١٤) الجزئيان : الجزئيان سا ؛ الجزئيات ع // لحكمها : حكمها د ، سا ، ع ، م ، ن ، هـ // الكلّيين : الكلّيتين س . (١٥) تصدقا : + مما سا . (١٦) كل : بعض س . (١٧) وجوباً : وجوديان // لا يبين : لا يبين د ، س ، ن ، هـ .

من مادة الممكن موجوداً لا محالة في بعض الموضوع معدوماً في بعضه ، فإن المبتدىء لا يستنكر أن يكون شيء هو من جملة الممكنات البعيدة الغريبة ، ثم يتفق أن لا يوجد البتة لشيء من أشخاص النوع في زمن من الأزمنة .

- والذى يتكلف أن يوجب هذا ويبينه فإنما يبينه بمقدمات غير معلومة للمنطق
- ٥ ثم عساه إنما يمكنه إثبات ذلك إن أمكنه في الصنائع والحرف الداخلة في منفعة الإنسان . وأما في أمور خارجة عن ذلك فما أرى أن البرهان اليقينى يقوم للتعلم المنطقى عليه . وعلى أن المنطقى لا يحتاج في صناعته أن يعتقد وجوب هذا بل يكفيه من ذلك معرفته بأن الجزئيتين الداخلتين تحت التضاد قد تصدقان جميعاً في مواد إمكانية مستقرئاً في ذلك مواد إمكانية ظاهراً من أكثرها أنها لا تم سلباً ولا إيجاباً . وأما المختلفان في الكم دون الكيف ولتسميا متداخلتين فنجد المتداخلتين منهما بالإيجاب تصدقان في الواجب
- ١٠ والمتداخلتين في السلب تصدقان في الممتنع وكلاهما يقتسم الصدق والكذب في الممكن ، لكن الجزئية تكون صادقة على الاعتبار المذكور ، وتأمل ذلك بنفسك . وليس إذا كان موضوعك كلياً فقد صار حكماً بذلك كلياً عليه ما لم تحكم بأنه موجود في كله أو غير موجود ، فإذا لم تحكم بذلك فقد حكمت على الطبيعة الموضوعية للعموم فقط .
- ١٥ وهذه الطبيعة في نفسها معنى ، وأنها مأخوذة عامة معنى ، وأنها مأخوذة خاصة معنى . وهي في نفسها تصلح لاعتبار جميع ذلك ، ولو كانت لاتصلح للخصوص لم تكن تصلح أن تكون مثلاً إنسانية واحدة بها زيد إنسان واحد ، ولو لم تكن تصلح عامة في العقل ما كانت بحيث يشترك فيها كثيرون . ثم الأمور التى تلحق الإنسانية إن ألحقت بها

(١) الممكن : ممكن ع و ممكن الوجودى // الموضوع : المدوم سا // معدوما : ساقطة من عا // في بعضه : ساقطة من عا . (٣) زمن : زمان ن ، ه . (٤) يوجب : يوجد ع . (٦) فما : د ع ، عا ، م ، ن ، فلا ه . (١٠) الواجب : الإيجاب نج (١٢) بنفسك : حينئذ م . (١٣) كلياً : ساقطة من س . (١٦) وهى : وهو س ، ن // في : من عا // للخصوص : + لكن سا // تكن : ساقطة من س . (١٧) ولولم : ولم د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ي . (١٨) بها : به س ، ع ، عا ، م ، ه ، ي و ساقطة من سا .

وهي إنسانية بلا زيادة شرط كان ذلك الإلحاق إلحاقاً ليس لنا منه أن نقول إنها تلحق بها في عمومها أو خصوصها ، بل إنها صالحة للأمرين جميعاً ، لكنها كانت ملحقة به خصوصها فقد ألحقت بها في خصوصها دون عمومها . فلا يجب أن تكون صادقة على عمومها وإن ألحقت بها فقط . فلا يخلو إما أن يكون تصحبها مع العموم ملحقة بها فتكون حينئذ صاحبة إياها في خصوصها فاللحق العام لحق الخاص ، وإما أن لا يصحبها هناك ، بل يترأ عنها • ويكذب عليها فيصدق لاحتمال في خصوصها فإنها إن كانت تكذب أيضاً في خصوصها فهي مما لا يصدق عليها ألبتة ، وأعني بقولي يصدق عليها في عمومها أي يصدق على جميع ما يعبرها ليس أنها يصدق عليها من حيث هي معنى عام فإنها حينئذ كشيء واحد يصدق

(١) ذلك الإلحاق : إلحاق ذلك بها د ، س ، ن ، ي و إلحاق ذلك ع و إلحاق ذلك به عا ، م ، هـ // إلحاق : ساقطة من س // إنها تلحق بها : لأنه يلحق به س ، سا ، ع ، ها ، م ، هـ ، ي . (٢) عمومها : عمومها سا ، عا ، م // خصوصها : خصوصها سا ، عا ، م // إنها صالحة : هو صالح د ، سا ، عا ، م // جيماً : جيها ع // لكنها : لكنه سا ، عا ، م // كانت ملحقة : كانت يلحقها ع و كان ملحقة عا ، م . (٣) خصوصها (الأولى) : عمومها ع ، هـ ، ي و عمومها عا و خصوصها م // فقد ألحقت بها في خصوصها دون عمومها : صدقت على خصوصها وإن كانت ملحقة في خصوصها فقد ألحقت في خصوصها دون عمومها ع ، ي [وتضيف هذه النسخة كلمة بها] ؛ صدق على خصوصها وإن كان ملحقة به في خصوصها فقد ألحق به في خصوصها دون عمومها عا // صادقة : صادقة د ، سا ، ع ، ها ، م ، ي // عمومها (الثانية) : عمومها د ، سا ، ع ، عا ، م (٤) ألحقت بها : ألحق به د ، سا ، ع ، عا ، م و ألحق بها س ، ن ، هـ // تصحبها : يصحبها د ، سا ، ع ، عا ، م // ملحقة بها : ملحقة بها س و ملحقة به سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ي . (٥) صاحبة إياها : صاحبة إياه د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن // خصوصها : خصوصها د ، سا ، ع ، عا ، م // فاللحق : فاللحق ي . // يصحبها : يصحبها د ، سا ، ع ، عا ، م // عنها : عنه د ، سا ، ع ، عا ، م ، ي . (٦) عليها : عليه د ، سا ، ع ، عا ، م // خصوصها (الأولى) : خصوصها د ، سا ، ع ، عا ، م ، هـ // فإنها : فإنها ب ، د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، هـ // كانت : كان د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، هـ // خصوصها (الثانية) : خصوصها د ، سا ، ع ، عا ، م // فهي : فهو د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، هـ ، ي . (٧) عليها (الأولى) : عليها د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، هـ ، ي // بقولي : بقوله سا ، ع ، عا ، م ، ي و بقولنا // عليها (الثانية) : عليه د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن . (٨) ما يعبرها : ما يعبرها سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ي // عليها : عليه د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن // هي : هو د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، هـ ، ي // فإنها : فإنه د ، سا ، ع ، عا ، م ، ي .

عليه ما لا يمتد إلى مخصوصاته . فإنه من حيث هو عام هو كل ونوع وغير ذلك ، وهذه أمور تلحقه دون ماتحته .

ولسنا نشير بما نقوله إلى ما يلحقه من حيث هو عام ، بل إلى ما يصاحبه في عمومه حملا على موضوعاته . وغرضنا ما يبين أن الحكم على الكل من غير اشتراط التعميم والتخصيص ليس يوجب التعميم بوجه ، ولا أيضاً فيه دلالة لفظية على التخصيص .
 ٥ ولكن الدلالة على التخصيص لازمة لدلالته من خارج لا أنها نفس دلالة الحكم فيه ، كما أن شكل قضية لوازم من العكس وغير ذلك مما ستمله ليست هي نفس المدلول عليها بالقضية .

فبين أن كاية الموضوع لا توجب كاية الحكم فلذلك ما كانت القضيتان المهملتان المتخالفتان بالسلب والإيجاب ليستا بمتضادتين . وأعني بالهمل ما موضوعه كل قد بين كيفية الحل فيه ولم تبين كميته ، فهاتان ليستا بمتضادتين وكيف وقد يصدق أن الإنسان كاتب على ما بينا ، ويصدق أن يقال ليس بكاتب ، فيجتمعان على الصدق . إلا أن ذلك ليس يمنع أن يكون هذا المعنى الملحق يلحق بالطبيعة العامة ، وإن لم يصرح به .
 ١٠ فحينئذ تكون قوة الإيجاب والسلب قوة المتضادتين إذ نحن لم نوجب أن هذا الحكم يتناول المحكوم عليه من حيث هو خاص لا محالة ، بل قلنا إن معنى الإنسان يصدق على العام وعلى الخاص . فإذا كان يصح أن يحمل المحمول بالإيجاب والسلب على الإنسان وهو عام ، ويصاحبه في عمومه ، فيصح أن يكون الإيجاب والسلب فيه في قوة المتضادتين

(٣) ما يصاحبه : يصاحبه د . (٤) ما بيناه : بما بيناه ن // من (الأولى) : ساقطة من د ، ن .
 (٥) ليس : وليس د ؛ ساقطة من س . (٦) لا أنها : لأنها د ، س ، ع ، م ، ه ، ي // فيه : فيها س . (٧) ستمله : ستمله ي . (١٠) المتخالفتان : المتخالفتان ع // ليستا : ليساع // ما : بما ي . - هو د . (١١) كيفية : ساقطة من س ، ع ، م ، ن ، ي .
 (١٠ - ١١) وأعني بمتضادتين : ساقطة من ع . (١١) فيه : ساقطة من عا .
 (١٤) قوة (الأولى) : ساقطة من س // والسلب : من السلب ع // المتضادتين : للمتضادتين د ، س ، م ، ن ، ه // لم : ساقطة من ي // هذا الحكم : ساقطة من ي . (١٥) بل : ساقطة من ع // من الإنسان : من الإنسان س ، عا . (١٧) في (الثانية) : ساقطة من ع // لمتضادتين : المتضادتين م ، ي .

لكن ليس ذلك واجباً في نفس الأمر ، حتى إذا حل أمر على الإنسان وجب أن يحمل على العام لا محالة ، كما إذا حل عليه وجب أن يحمل على الخاص لا محالة . والإنسان لا يمتنع أن يكون عاماً وأن يكون خاصاً ، لكن نفس اللفظ لا يكون دل على ذلك ، وهو كما يقول قائل : إن بعض الناس كاتب وبعض الناس ليس بكاتب ، فلا يبعد أن يكون البعض من الناس هو زيد في القضيتين فيكونان في حكم المتناقضين ، وإن كان اللفظ لا يوجبه . والأمر الممكنة في اللفظ هي التي تصلح أن تنق ، ولا يوجبها اللفظ .

فهذا وجه تأويل لما قيل في هذا للموضع إن المعنيين اللذين يستدل عليهما بهما قد يمكن أحياناً أن يكونا متضادين . والذي قيل إنه إنما عني بهذا القول أنا إذا قلنا الإنسان ليس بصحيح كانت قوته قوة قولنا الإنسان صحيح والإنسان مريض ، إذ الإنسان الذي ليس بصحيح هو المريض ، إذ هما من الأضداد التي لا متوسط بينهما ، فهو أيضاً وجه .
١٠ لكن الأولى هو الوجه الأول فلا يبعد عندي أن يقال في هذا الموضع إن القضيتين ليستا بمتضادتين . ويعني بالمتضاد فيما سلف وفيما يبنى عليه ويالحق به معنيين مختلفين إلا أنه مع ذلك محتمل ومتكاف ، فيتضح من هذا أن المهمة في قوة الجزئية .

والذي قال إن الألف واللام في المهملات تدل على الحصر الكلي ، فإذن لا مهمل إلا وهو كلي ، فقد غلط من وجهين : أحدهما أنه ليس الكلام بحسب لغة دون لغة ،
١٥ فمسي أن لا يكون في لغة العرب مهمل ألبنة . والثاني أن الألف واللام في لغة العرب

(١) نفس : بعض ع . (٢) كما إذا حل لا محالة : ساقطة من س
// الخاص : العام ع // والإنسان : وأن الإنسان ه . (٣) لا يمتنع : لا يمنع ع ،
ع ، ه . (٤) المتناقضين : المتناقضين ع . (٥) المعنيين اللذين : للمنى الذى س ، س ، ع ،
ط ، م ، ن ، ه // عليهما : عليهما س . (٦) يكونان : يكون د // متضادين : متضادتين
س ، م ، ن // بهذا : هذا س . (٧) والإنسان : الإنسان س // إذ الإنسان :
إذا الإنسان د ، س . (٨) بصحيح : ساقطة من ع // من : في س // بينهما : بينهما
// فهو : فهذا س . (٩) فلا يبعد : فإنه يبعد د ، س ، ع ، ه ، م ، ن ، ه ، ي .
(١٠) ذلك : ساقطة من د // ومتكاف : أو متكاف ع . (١١) دون : ساقطة من س
// لغة (الثانية) : ساقطة من د . (١٢) العرب لغة : ساقطة من د .

أيضا لا توجب الحصر ، فإنك تقول إن الإنسان نوع ولا تقول ألبنة كل واحد من الناس نوع ، وتقول إن الضحاك محمول على زيد ولا تقول كل ضحاك محمول على زيد . فليس ما ظنه هذا المتحدث بقصحيح .

واعلم أن أخذ الألف واللام مكان السور مما يغلط في كثير من المواضع حتى إن القضية تكون صادقة مع الألف واللام ، فإن لحقها السور بان كذبها . كما أنك تقول إن الأبيض أبيض بالضرورة فتقبله قبولا ، فإن قلت كل ما يوصف به بأنه أبيض فهو أبيض بالضرورة ، لاح لك كذبه . وأما البحث عن مشاركة الألف واللام والسور فهو أولى بصناعة النحويين . فبين من جملة هذا أن كلية الموضوع غير كلية الحكم ، وأن كلية الحكم تدل عليه . أما في الإيجاب فبلفظ كل ، وأما في السلب فبلفظة ليس ولا واحد ، وهذان يدلان على عموم الحكم . وأما الموضوع فعموم ليس من جهة لفظ يدل عليه ، بل لأنه في طبعه كلي . والسور السكلي يدل على كلية الحكم بحسب الموضوع لا بحسب المحمول ، فإن المحمول وإن كان كليا فليس السور يدل على أن النسبة لسكليته بل على أن نسبته إلى كلية الموضوع . وإذا قلت كل إنسان حيوان لم تمن أن الحيوان بكليته للإنسان ، بل إن الحيوان لسكليته للإنسان . فإن احتجت أن تدل على ذلك

-
- (٢) إن : ساقطة من م ، هـ ، ي . (٣) بصحيح : يصح ع . (٦) قبولا : قولام // به : ساقطة من د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، هـ ، ي .
 (٦ — ٧) فتقبله بالضرورة . ساقطة من ع .
 (٧) فهو : فإنه د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، هـ ، ي // كذبه : كذب س .
 (٨) جملة : ساقطة من ي // الحكم : الحل س .
 (٩) وأن كلية الحكم تدل عليه : ساقطة من س و تدل ع // فبلفظ : فبلفظة س ، هـ .
 (١٠) جهة : ساقطة من ع .
 (١١) الحكم بحسب : ساقطة من ع ، ي . (١١ — ١٢) بحسب الموضوع لا : ساقطة من د
 (١٢) فإن : وأن ي // لسكليته : والسكلي ع .
 (١٣) كلية : كليته ب // وإذا د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، هـ ، ي : فإن س .

لم تدل عليه بهذا السور ، بل نحتاج أن نورد لفظا آخر يدل على الكم ، كما تقول كل إنسان هو كل حيوان . وإن حذفت هذا السور فقلت الإنسان كل حيوان لم يغن هذا اللفظ المذكور شيئا في الدلالة على كلية الحكم . وأمثال هذه القضايا منحرفات ، وليس في إحصائها واستقصائها كبير جدوى ، لكن المادة جرت بذكرها فلتأملها ونعرف أحوالها .

(١) عليه : على ذلك ع . (٢) الإنسان : ساقطة من ع .

(٤) فلتأملها : فلتأملوا م ؛ ساقطة من ع ، ي .

الفصل الثامن

(ح) فصل

في المنحرفات الشخصية

- لنعتبر هذه مخصوصة أى جزئية الموضوع ، ومهمة ومحصورة أى مذكورة السور ،
- ٥ وهذا اللفظ الذى يدل على السكية إما بإيجاب كلّى أو سلب كلّى أو إيجاب فى البعض كقولك : بعض الناس كاتب ، أو سلب عن البعض كقولك ليس كل الناس بكتاب أو ليس بعض الناس بكتاب . فإن سلبك عن الكل من حيث هو كل لا يمنع إيجابك فى البعض كقولك : ليس كل إنسان كاتباً بل بعضهم لا كقولك ليس ولا واحد من الناس بكتاب الذى يمنع البعض . فقولك : ليس كل ، إنما يوجب أن العموم ليس ، وأما أن الخصوص ليس أيضاً فليس فيه ، فنقول : إذا قلنا : زيد ، ١٠
- نم قرنا لفظة التّقدير بمحموله فأما أن تكون لفظة كل أو لاشئ أو بعض أو لا كل ، والمحمول إما أن يكون معنى كائناً أو معنى شخصياً فإن كان معنى شخصياً فن البين أن إدخال الكل أو البعض فيه فى الإيجاب هدر ، إلا أن يعنى بالكل الجملة وبالبعض الجزء فيقال مثلاً : إن هذه اليد كل هذه الأصابع والساعد والعضد ، أو يقال هذه اليد

-
- (٣) المنحرفات : المتحرّكات م . (٥) وهذا : وهو د ، س ، سا ، عا // سلب : بلب د ، سا ، عا ، م ، ن . (٦) الناس (الثانيه) : الإنسان ب // بكتاب : كاتب ب ، ع ، ي . (٨) إيجابك : ساقطة من ع . (٩) ليس ولا واحد فقولك : ساقطة من م . (١٠) فنقول : + أناع ، ي . (١١) بمحموله : + لمحموله س // لفظة : لفظ ع // كل : + شئ ، ع ، ي . (١٢) إما : ساقطة من م // فإن كان معنى شخصياً : ساقطة من م . (١٣) أو البعض : والبعض د ، س ، سا ، ن ، ه ، ي // فى الإيجاب : والإيجاب سا . (١٤) فيقال : فنقول سا .

هي بعض البدن ؛ وليس الكل أو البعض الذي هو السور . وفي مثله كلامنا على هذا الوجه .

- فإننا لا نذهب في استعمال لفظ الكل والبعض السورين إلى ذلك ألينة بوجه من الوجوه ، بل نغنى بكل لا الجملة بل كل واحد ، ونغنى بالبعض لا الجزء بل بعض ما يوصف بالموضوع ويشاركه في الحد . فقولنا بعض الإنسان إنما نغنى به بعضا من جملة الناس الذي مع أنه بعض هو أيضا إنسان فهو واحد من جميع ما يسمى بإنسان ويحد بحده . فإذا استعملنا الكل والبعض السورين في محمول شخصي فقلنا زيد كل هذا الشخص ، أى كل واحد من ذلك الشخص ، فهو كاذب . فإنه ليس ذلك الشخص محمولا على آحاد كل واحد منها ذلك الشخص ، وإذ لا معنى لذلك . ولا يصح حمله بالإيجاب ، فتقيضه وهو زيد ليس كل هذا الشخص صادق . وإذا قلنا : زيد بعض هذا الشخص ١٠ فكاذب ، فتقيضه أن زيدا ليس بعض هذا الشخص صادق . وإذا قلنا زيد ليس ولا واحد من هذا الشخص ، فإنه بالحقيقة صدق ويوم كذبا . أما إيهامه الكذب فلا أنه يوم أن هذا الشخص عام وله موضوعات وليس هذا واحدا منها . لكن القضايا لا يلتفت إلى إيهاماتها بل إلى المفهومات من أنفسها ، ولذلك لا يصير قولنا ليس كل إنسان حجرا كاذبا لإيهامه أن بعض الناس حجر . وكذلك إذا جعل الخاص جزئيا ١٥ سالبا حتى قيل إن زيدا ليس كل هذا الشخص أى ليس كل واحد مما يحمل عليه هذا

(١) بعض : + هـ س ، هـ // البدن : البدن ع . (٢) فإننا لا نذهب : ولا نذهب س ؛ وإننا لا نذهب هـ . (٣) إنسان : إنسان ع . (٤) استعملنا : استعمال ع // والبعض : أو البعض ع // السورين : السورين س ، ي // هذا : ذلك س ، ع // هذا الشخص : + الآخر س ، هـ . (٥) ذلك الشخص : + الآخر س ، ع ، هـ . (٦) وإذا : فإذا ع // ولا يصح : فلا يصح ع ، م . (٧) زيد (الأو) : أن زيدا س ، هـ // كل : بعض س ، هـ . (٨) ١٠ — ١١) بعض هذا زيد : ساقطة من س ، هـ . (٩) فتقيضه : تقيضه د ، سا ، م ، ن ، هـ ؛ + هو ع . (١٠) فلا نه : لأنه ب ، د ، سا ، ع ، هـ ، ن ، ي . (١١) لا يلتفت : لا يجب أن يلتفت س ، هـ // وذلك : ولكن ب . (١٢) إذا : إن س // الخاص : الحاضر ع ، هـ . (١٣) ليس : ساقطة من م .

الشخص ، فإنه حق وإن أوم كذبا ، أى أوم أن لهذا الشخص موضوعات كثيرة .
وإنما هو حق لأن هذا الشخص إذا لم يكن له موضوعات كثيرة يحمل عليها فظاهر أن
زيد لا يكون كل واحد منها التى ليست ، فإن للمدوم يسلب عن كل موجود فلا يكون
الموجود شيئا أو أشياء مدومة . وإذا كان لا يمكن أن يكون زيد كل واحد مما هو
عمرو ومما ليس ، فصحيح أن زيدا ليس كل واحد مما هو عمرو . فأما إن كان المحمول
كلية قلنا : إن زيدا كل إنسان أو كل حيوان أو كل كاتب فهو كاذب لا محالة .
فإذا قلنا زيد ليس ولا واحد من كذا ، فإن كانت المادة متمتعة كان حقا ، وإن كانت
المادة واجبة كان كذبا ، وإن كانت المادة ممكنة لم يجب كذب ولا صدق بعينه ،
بل أمكن أن يكون زيد مثلا كاتبا فيكذب هنالك أن زيدا ليس ولا واحد من
الكتاب ، وأمكن أن لا يكون كذلك فيصدق هنالك أن زيدا أو لا واحدا من
الكتاب . فأما نفس القضية وصورتها فلا توجب شيئا . وبالجمله فإن حل الممكنات
على الأشخاص لا يوجب فى قضاياها تعيين صدق ولا كذب . وأما إن كان السور
جزئيا موجبا فذلك فى مادة الواجب حق ، كقولنا : زيد هو بعض الناس ، وفى مادة
المتنع كاذب ، وفى مادة الممكن موقوف . وأما إن كان السور جزئيا سالبا كقولك زيد
ليس كل كذا فهو يصدق فى كل مادة ، فحق أن نقول : زيد ليس كل حيوان وليس
كل حجر وليس كل كاتب ، فكيف يكون الشخص كل شئ من المعانى الكلية .

- (١) فإنه : وإنه ع // وإن : فإن ع // كذبا أى أوم : ساقطة من د .
(٢) وإنما . . . : له : ساقطة من س // موضوعات كثيرة : ساقطة من س .
(٣) كل واحد . . . : فلا يكون : ساقطة من م . (٤) أو أشياء : ساقطة من م //
لا يمكن : ليس يمكن ع . (٥) فصحيح : يصبح سا ، ع ، ه // فأما : وأما س .
(٨) كذبا : كاذبا ع // يجب : يكن ع ، ي . (٩) فيكذب : ويكذب ع ، ي //
ليس ولا واحد : ولا واحد وليس بخ . (١٠) هنالك : ساقطة من ع // زيدا أو لا واحدا :
زيدا ولا واحدا د ، سا ، ع ، ن ، ي ؛ زيدا ليس ولا واحد س ، ه . (١١) فأما : وأما
ع ، م ، ي // فإن : ساقطة من ب ، د ، س ، سا ، ع ، م ، ن ، ه . (١٢) قضاياها : قضايا م
// وأما : فأما س // إن : إذا س . (١٣) الناس : ساقطة من سا . (١٤) وأما : فأما د .
(١٥) كل كذا . . . : زيد ليس : ساقطة من د ، م ، ن // كذا : كون س // فهو :
فإنه ع .

- وأما المهملات فالتقرون فيها سور الإيجاب الكلى بمحموله قد يظن أنه يصدق في بعض المواضع كقول القائل : إن الإنسان كل ضحاك . وهذا ظن خطأ لأن قولنا الإنسان نعني به طبيعة الإنسان ، وكل ضحاك نعني به كل واحد مما هو ضحاك ، وطبيعة الإنسان لا توصف بأنها كل واحد من الضحاكين وإلا لكان إنسان ما هو كل واحد من الضحاكين وكذلك أيضاً إن أخذ الإنسان من حيث هو عام فإنه ليس ولا واحد من الضحاكين بل هو العام المحمول على واحد واحد منها . فإن عني بكل ضحاك كل الضحاكين أي جملتهم جميعاً ، فهذا ما لسنا نذهب إليه في استعمال الأسوار ، لسكنا مع ذلك نعتبره فنقول : إن الإنسان العام ليس عمومه هو أنه جملة الضحاكين وكل الضحاكين . ولناخذ هذا أختافاً كان بيانه موضع آخر ، ولا طبيعة الإنسان من غير زيادة شرط عموم أو خصوص ذلك ، وكيف وجملة الضحاكين لا يوصف بها واحد واحد ١٠ وطبيعة الإنسان يوصف بها واحد واحد فإن عني بكل ضحاك الضحاك العام من حيث هو عام فهو أيضاً غير ما نزيده ونذهب إليه في استعمال قولنا كل ضحاك ، لكنه قد يصدق أن يقال إن الإنسان العام هو الضحاك العام على سبيل الحمل ولا يصدق على طبيعة الإنسان ذلك فإن طبيعة الإنسان ليس هو الضحاك العام وإلا لكان كل إنسان ضحاكاً عاماً ، فإن طبيعة الإنسان موجودة لكل شخص ، فهذا في المادة الواجبة . ١٥

وأما في المتنوع والممكن فالكذب ظاهر كقولك الإنسان كل حجر ، أو الإنسان كل كاتب كيف أخذت . فإن كان السور الكلى سالباً كذب في الواجب الذي هو أعم . فإنك إذا قلت الإنسان هو لا شيء ولا واحد من الحيوان كذب القول .

(٢) للواضع : للواطن سا . (٤) إنسان : الإنسان د ، هـ . (٤-٥) وإلا لكان ... الضحاكين : ساقطة من سا ، م . (٦) ضحاك : كذاع ، ي . (٩) ولناخذ : بل نأخذ هـ // فكان : ومكان س ، هـ . (١٠) شرط : بشرط ب . (١٢) استعمال : استعمالنا س // لكنه : ولكنه د . (١٤-١٥) فإن لكل : ساقطة من عا . (١٦) في : ساقطة من م // أو الإنسان : والإنسان ع ، عا ، ي . (١٧) هو : ساقطة من د . (١٨) الإنسان : للانسان ع ، ن // ولا واحد : أو لا واحد د ، س ، سا .

وأما في الواجب المساوي فإنك إذا قلت إن الإنسان هو ولا واحد من الضحاك ، كان لك أن تنفى بالإنسان الإنسان العام ، وبقولك ولا واحد من الضحاك سلباً عن واحد واحد من أشخاص الضحاك . وإذا عنيت ذلك فلم يكن واحد من الآحاد التي توضع تحت الضحاك هو الإنسان العام وبالعكس وصدقت القضية . فإن لم يوجد كذلك كذب ، وذلك أن معنى بواحد من الضحاك كل ما يقال له ضحاك كان شخصاً شخصياً أو كلياً . وهذا أول ما يجب أن يفهم من لفظة هذه القضية . وأما في المجتمع فيصدق كقولك الإنسان هو لاشئ من الحجر ، وأما في الممكن فيصدق إن أردت بالموضوع العام من حيث هو عام كقولك الإنسان العام من حيث هو عام هو ولا واحد واحد من الكتاب . وإن عنيت الطبيعة كذب ، كقولك الإنسان ولا واحد من الكتاب .

وأما إن أخذ السور جزئياً موجباً صدق في الواجب العام كقولك الإنسان هو بعض الحيوان ، ولم يجب صدقه في الواجب المساوي كقولك الإنسان هو بعض الضحاك . لأنك إن أخذت طبيعة الإنسان أو عمومها لم يجب صدقه ، وإن عنيت إنساناً ما إذ هو إنسان أيضاً صدق . وأما في المجتمع فهو كاذب إذ تقول الإنسان بعض الحجارة . وأما إن أخذ السور جزئياً سلباً في الواجب صدق كقولنا الإنسان ليس هو كل حيوان وليس هو كل ضحاك على اعتبار ماسلف ذكره ، وصدق أيضاً في المجتمع فإن الإنسان ليس هو كل حجر ، وصدق أيضاً في الممكن فإن الإنسان ليس هو كل كاتب ، كما كذب أن الإنسان هو كل كاتب . فلنتكلم الآن في المحصورات فإن المادة جرت فيها دون غيرها .

(١) فإنك إذا : فإذا س // إن : ساقطة من ع ، ي . (٢) وبقولك : وتقول ع . (٣) فلم : لم عا . (٤) الآحاد : الأجساد ي // الضحاك : ألبتة س ، ع ، هـ ، ي // وصدقت : وحذفت م . (٥) فإن : وإن سا ، هـ ، ي // كذب : كذبت س ؛ ساقطة من م // وذلك : ساقطة من د . (٦) شخصياً : شخصاً د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، هـ ، ي // كان شخصاً لفظة : ساقطة من ي . (٧) (الأولى) في : ساقطة من ب ، د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، هـ ، ي . (٨) الإنسان : + أي د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، هـ ، ي // هو ولا واحد : لا واحد ع . (٩) جزئياً : ساقطة من ع // موجباً : ساقطة من ي . (١٠) لاذ هو : أو هو ع // أيضاً : إيمان . (١١) الواجب : الموجب سا // كقولنا : كقولك ب ، ع ؛ قولنا هـ . (١٢) (الأولى) : ساقطة من ع ، ي // على اعتبار ماسلف ذكره : ساقطة من عا . (١٣) فإن : بأن د ، عا ، م ، ن ، هـ // كذب : ذكر سا . (١٤) هو : ساقطة من سا .

الفصل التاسع

(ط) فصل

في صدق المحصورات وكذبها

- أما إذا كان الموضوع مسوراً بسور كلى والمحمول كذلك فلا يصدق موجبُه في مادة من المواد ، كقولك : كل واحد من الناس كل واحد من الحيوان أو هو كل واحد من الضحاك ، أو كل واحد من الناس هو كل واحد من الحجارة أو هو كل واحد من الكتاتين . لكن بعض الناس حسب أن قولنا كل الناس كل الضاحكين حق ، أى جملة الناس جملة الضاحكين . وقد علمت مافى هذا من الخطأ والزلل ، فإن كان سور المحمول كلياً سالباً كقولك كل إنسان لا واحد من كذا كذب في الواجب ، كقولك كل إنسان لا واحد من الحيوان أو الضاحك .
- ١٠

- وأما في الممكن فعلى ظاهر ما يحكم به على الممكن فيما سلف هو أنه يصدق لا محالة جزئيه فيكون قولك كل إنسان لا واحد من الكتاتين قولاً كاذباً أيضاً ، فإنه ليس كل إنسان كذلك بل بعض الناس الذين ليسوا بكتاتين أولئك هم الذين هم ولا شيء من الكتاتين ، وأما البعض الكتاتون فليسوا ولا واحد من الكتاتين والإنسان يعم ذلك اللهم إلا أن يتفق أن تكون مادة القضية على نحو ما أومأنا إليه فيما سلف إن
- ١٥

(٣) في صدق المحصورات وكذبها : ساقطة من ب ، د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ي .
(٤) أما : وأما هـ . (٥) أو هو : وهو ن . (٦) الضحاك : الضاحكين هـ // أو كل واحد من الناس هو : ساقطة من ع // هو : ساقطة من د ، سا . (٧) فواتنا : فواتك ن // الضاحكين : الضاحكين هـ .
(٨) أى : أن ع // الضاحكين : الضاحكين هـ ، ي . (٩) لا واحد من كذا : ولا واحد من الناس ع . (١٠) أو الضاحك : والضاحك س ، هـ . (١١) م : ساقطة من س .
(١٥) يتفق أن : ساقطة من ها // القضية : القضية س // فيما سلف : ساقطة من عا .

كان جائزاً . فحينئذ يكون للواقف أن يقف فلا يحكم بصدق ولا كذب إلا في مواد بأعيانها . وأما تحقيق القول في ذلك فالإلى صناعة غير المنطق .

ويصدق في الممتنع كقولنا كل إنسان ولا واحد من الحجارة . وأما إن جعل سور المحمول جزئياً موجباً كقولنا كل كذا هو بعض كذا ، فإن هذا يصدق في الواجب العام المساوي كقولنا كل إنسان بعض الحيوان أو بعض الضحاك ، ويكذب في الممكن والممتنع كقولنا كل إنسان بعض الكتاب وكل إنسان بعض الحجارة . وأما إن جعل السور جزئياً سالباً كقولنا كل إنسان لا كل كذا صدق في الواجب كقولنا كل إنسان لا كل حيوان ولا كل ضحاك ، وفي الممتنع كقولنا كل إنسان لا كل حجر ، وفي الممكن كقولنا كل إنسان لا كل كاتب . وأما إذا كان الموضوع مسوراً بسالب كلى ثم قرن بالمحمول سور كلى موجب كقولنا ولا واحد من الناس كل كذا صدق في الواجب كقولنا ولا واحد من الناس هو كل حيوان وكل ضحاك ، وفي الممتنع كقولنا ولا واحد من الناس هو كل حجر ، وفي الممكن كقولنا لا واحد من الناس هو كل كاتب . فإن جعل السور المقرون بالمحمول سالباً كلياً كقولنا لا واحد من الناس لا واحد من كذا ، صدق في الواجب ، فإنه ليس واحد من الناس ليس واحد من الحيوان أو من الضحاك ، وكذب في الممكن فإنه يكذب أنه وليس ولا واحد من الناس ليس

(١) فلا يحكم : ولا يحكم د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، ه ، ي .

(٢) ولا واحد : لا واحد ع . (٤) كذا (الأولى) : هذا ه // هو : ساقطة من د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، ه // الواجب : + في ع . (٥) المساوي : والمساوي د ، س ، ع ، ن ، ي . (٦) بعض ... إنسان : ساقطة من د . (٧) كقولنا ع ، ي // لا كل ... كقولنا : ساقطة من ع . (٨) ضحاك : ضاحك س // لا كل حجر : لا حجر ع ، ي . (٩) كل إنسان .. إنسان : ساقطة من ع . (٩) كقولنا : ساقطة من ب ، د ، س ، سا ، م ، ن ، ه // لا كل كاتب : لا كاتب ع ، ي . (١٠) صدق : ساقطة من ن . (١٠-١١) من الناس ... ولا واحد : ساقطة من ع . (١١-١٢) حيوان وكل ضحاك وفي الممتنع كقولنا ولا واحد من الناس هو كل : ساقطة من م . (١٢) كقولنا : كقولنا س . (١٣-١٤) فإن جعل ... من كذا : ساقطة من سا . (١٤) ليس (الثانية) : ساقطة من عا ، م ، ن ، ي . (١٥) وليس ولا واحد من الناس ليس : ساقطة من ن .

- ولا واحد من الكتتاب . فإن معنى هذا أن أى واحد من الناس أخذته كان موجباً عليه أنه واحد من الكتتاب . إذ ليس فيهم واحد يصدق عليه أنه ليس واحد من الكتتاب ، وهذا كاذب ظاهر الكذب . لكن المفسر المتأخر الذى يعمل عليه هؤلاء ذكر أن هذا صادق . وأما فى مادة الامتناع فهو كاذب كقولك : ليس ولا واحد من الناس ليس ولا واحد من الحجارة ، فإن هذا كذب . فإن جعل السور المتقرون بالمحمول جزئياً موجباً كقولك : ليس ولا واحد من الناس هو بعض كذا ، كذب فى الواجب كقولك : ليس ولا واحد من الناس هو بعض الحيوان أو الضحاك ، وكذب فى الممكن كقولك : ليس ولا واحد من الناس هو بعض الكتتاب ، إلا على الاعتبار الذى علمت ، وصدق فى الممتنع كقولك : ليس واحد من الناس هو بعض الحجارة . فإن جعل السور المتقرون بالمحمول جزئياً سالباً كقولك : ليس ولا واحد من الناس ليس كل كذا فإنه يكذب فى الواجب كقولك : ليس ولا واحد من الناس ليس كل حيوان أو ضحاك وفى الممكن أيضاً كقولك : ليس ولا واحد من الناس ليس كل كاتب ، ويكذب فى الممتنع أيضاً كقولك : ليس ولا واحد من الناس ليس كل حجر . فأما إذا كان السور المتقرون بالمحمول موجباً جزئياً فيصدق حيث كذب الذى كان السور المتقرون بموضوعه سوراً جزئياً موجباً ، ويكذب حيث صدق إذا تساوى فى غير ذلك . وجرب أنت بنفسك .

وقد ظن المفسر المذكور أن قولهم : واحد من الناس ليس ولا واحد من الكتتاب

(٢) عليه (الثانية) : ساقطة من سا ، ع ، م ، ن ، هـ . (٢-٣) ليس واحد : ليس ولا واحداً س .
 (٣) كاذب : صادق سا ، م ، ي . (٤) الحجارة : الحجر س ، ها ، ن ، الحيوان د ، سا ، م ، هـ ، ي // كذب : صادق سا ، ها ، م ، هـ ، ي . (٨) هو : ساقطة من س . (٩) وصدق : وصدقت هـ // كقولك : ساقطة من د // واحد : ولا واحد س ، ع ، هـ . (١١) كل : ساقطة من ها ، (١٢) كل ... ليس : ساقطة من د // أوضاعك : أو كل ضحك س .
 (١٢-١٣) ولا واحد ... كل : ساقطة من د . (١٤) ليس : ساقطة من د ، سا ، ع ، ها ، م ، ي // كل : ساقطة من ع . (١٥) صدق : يصدق هـ . (١٦) إذا : وإذا س .

كاذب . وهذا أيضاً من غفلاته . فإن هذا صادق ، فإن الأمي ليس ولا واحد من الكتاب ، وهو بعض الناس . فإن كان السور المقرون بالموضوع جزئياً ، كذب حيث يصدق المقرون بموضوعه سور سالب كلي إذا وافقه في جميع الأحوال ، ويصدق حيث كذب . وجرب أنت بنفسك . وأما إذا كان السور المقرون بالموضوع جزئياً سالباً فإنه يصدق حيث تكذب القضية التي سورها المقرون بالموضوع كلي موجب إذا ساواها في جانب المحمول . وجرب أنت بنفسك . ثم لا تلتفت إلى ما يقال من أن هذه كلها مردولة ، فلا تستعمل ألبتة . نعم الكاذبات منها بهذه الصفة ، وأما الصواب فإن السور فيها جزء من المحمول ، والسور فيها وما معه كشيء واحد محل على الموضوع بإيجاب أو سلب ، فإن انتفعت بشيء في موضع من المواضع فاستعمله كما تستعمل سائر القضايا التي ليس في محمولها سور ألبتة . والذي قال إن هذه ليست صادقة لأجل المعاني ١٠ لأن بعضها يصدق في المواد الثلاث وبعضها يصدق في الواجب والممتنع وأنها ليست موجبات خوالص أو ليست سوابل خوالص ، فإنه قال هذراً من القول . أما أولاً فإن المحمولات إذا جزئت أجزاً كان لبعضها مع بعض نسب غير النسبة التي للقضية نفسها . وهناك تكون القضايا باعتبار أجزائها على أحوال تخالف الأحوال التي تكون للحمول بكليته عند الموضوع ، حتى يكون فيها سالب وتكون القضية موجبة ، فلا تغير هي شيئاً من الأحكام التي للقضية من حيث هي فيها محمولة وموضوعة ، وإن أوجبت أحكاماً أخص ومتأخرة عن ذلك . وليس الالتفات إلى القضايا واستعمالها لشيء غير الصدق ،

-
- (١) فإن (الأولى) : فإذا ب // الأمي : الأمر ع . (٢) جزئياً : + موجباً د ، سا ، ع ، عاه ،
 ي . (٣) ويصدق : وصدق : عا . (٤) كذب : يكذب س . (٥) ساواها : ساوتان .
 (٦) أن : ساقطة من س . (٧) كلها : كله ه // الكاذبات : الكاذب س .
 (٨) يتي : + منها د ، ن . (٩) والذي : فاقدي ي . (١٠) وأنها : أو أنها سا ، عا .
 (١١) خوالص : خاصة من ه // أو ليست : أو أنها ليست س . (١٢) النسبة :
 النسب د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ي . (١٣) القضايا : القضاء س ؛ القضية ها .
 (١٤) فلا : ولا ع ، عا ، م ، ن ، ي // هي : ساقطة من ي . (١٥) وإن : فإن س ، ه ، ي .
 (١٦) ومتأخرة عن : ومتأخرة غير م // وليس : فليس س ، ن // لشيء : شيء ع ؛ الشيء د .

- فإن كانت صادقة فاستعملها حيث يدخل فيه ، ولا تلتفت إلى أن صدقها كان بسبب كذا ، فإن الصادق من أي سبب كان يؤديك إلى الغرض المقصود إذا كان لك أن تستعمله . وأما قول هذا الإنسان إن هذه ليست صادقة لأجل المعنى ، فإن عني بالمعنى المقول من الإيجاب والسلب الذي في القضية فقد كذب ، فإن الإيجاب في الصادق منها صادق وفي الكاذب كاذب ، وإن عني بالمعنى صورة القضية فقد كذب . فإن
- الصدق الذي يقع فيها يتبع صورتها دائماً . وأما احتجاجة بقياس ألفه على تصديق هذه الدعوى فهو هكذا : إن هذه تصدق في المواد الثلاثة أو في مادتين متضادتين ، وما يصدق كذلك فلا يصح صادقاً في المعنى ، فإن المقدمة الثانية غير مسلمة ، فإن الصادق لا يكون صادقاً ألبتة إلا لصدق المعنى ، وليس الصادق إنما يكون صادقاً أو الكاذب إنما يكون كاذباً لأجل أنه يعم صدقه في المواد أو لا يعم ، بل لأن له موافقة للوجود ومطابقة أو خلافاً في مادة كانت أو أكثر وقوله إنها ليست موجبات خوالص ولا سوابب خوالص فهو قول باطل ، فإن الإيجاب والسلب لا يقبل الغش والخلوص ، فإن أي معنى جعلته محمولاً فحكمت بوجوده للموضوع فهو إيجاب بالسواء وأي معنى جعلته محمولاً فحكمت بـلا وجوده للموضوع فهو سلب بالسواء . فإذا أخذنا قولنا : كل حيوان ، أو بعض حيوان ، أو لا شيء من الحيوان ، أو لا كل حيوان كعنى واحد
- أمسكن أن يجعل محمولاً بجملته ، ليس على أن المحمول جزء منه الذي هو الحيوان ولا الذي هو السور بل الجملة . ثم إن أوجبناه كلاً إيجاباً بالحقيقة ، وإن سلبناه كلاً

(١) فإن : وإن م ، ي // إلى : ساقطة من ب ، سا ، عا ، م ، ن . (٢) إذا : وإذا م .
 (٣) تستعمله : + فيه س ، ع ، ي // قول : ساقطة من ع // المعاني : المعنى س ، ه
 // بالمعنى : + المعنى س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ي . (٥) فقد كذب : ساقطة من س .
 (٩) لا يكون . . . الصادق : ساقطة من م . (١٠) للوجود : في الوجود ه . (١١) خلافاً :
 كلاماً عا // وقوله : + أيضاً ع // إنها : ساقطة من ع . (١٢) سوابب : سالبات س
 // لا يقبل : يقبل س . (١٣) جعلته : جهائنا عا // بوجوده الموضوع : بلا وجوده للموضوع
 ع بوجوده الموضوع عا // لإيجاب : سلب ع . (١٤) بلا وجوده : لوجوده ع // سلب : لإيجاب ع .
 (١٦) أمسكن : ويمكن ب ، د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، لا يمكن ه // بجملته : بجملته ع .
 (١٧) بالحقيقة : بالحقيقة عا .

سلباً بالحقيقة ، وكان لنا مع ذلك أن نجعل الإيجاب والسلب كلياً أو جزئياً .
 ومع ذلك فلا يظن أن هذه للواد مواد القضايا ، بل هي مواد أجزاء المحمولات ،
 فإن قولنا : كل إنسان هو لاشيء من الحيوان ، مادة هذا المحمول هو للمتعم وإن كان
 مادة جزء منه وهو الحيوان هو الواجب ، وليس الحيوان هو المحمول حتى يكون
 لمادته اعتبار حتى يكون الشيء لما صدق في مواد مثلاً ليست مواد القضية بل مواد
 أجزائها فقد أذنب هذا الصدق واستحق أن يرذل . فأمثال هذه الأشياء لا يجب أن يقع
 إليها التفات .

وأما الذي قال إن السور الكلي إذا قرن بالمحمول كان أيضاً صادقاً ، كقولك :
 كل إنسان قابل لكل صناعة ، فهذا أيضاً غلط ، وذلك لأن قولنا السور قرن بالمحمول
 في المنحرفات ليس قولاً حقيقياً ، فإن القول الحق فيها هو أن يجعل السور مع شيء آخر
 محمولا ويكون ذلك الشيء له حكم ، أو جعل وحده محمولا ولم يدخل السور . وأما إذا
 دخل السور وقرن به ذلك الأمر وجعل الجميع شيئاً واحداً ، فلك الجملة هي المحمول .
 فليس ذلك الأمر المفرد وحده هو المحمول في هذه القضايا ، بل إنما قيل لهذا
 الجزء إنه محمول بسبب أن البحث الأول كان عن كلية موضوع ، ومحمول فقيل
 إنه لا ينبغي أن يشتغل ببيان كذبة المحمول ، فإن الغرض ليس أن يدل على أن
 المحمول بخصوصه أو بعمومه موجود في شيء ، بل إن طبيعته كيف كانت
 موجودة في شيء . فنحاولت أن تقرر هناك سوراً فقد انحرفت القضية وصار
 المحمول ليس بمحمول ، بل جزءاً من المحمول ، فانتقل اعتبار الصدق إلى النسبة

(٦) أجزائها : أجزاء لها د ، س ، عا ، م ، ن // فأمثال : وأمثال ن .
 (٩) غلط : ساقطة من د // وذلك : ساقطة من ي . (١٠) السور : السوء س
 // آخر : + فيها عا . (١١) أو جعل : لو جعل د ، س ، سا ، عا // ولم : ولو لم يكن عا
 // وأما : فأماب . (١٢) دخل . أدخل ع // وقرن : قرن س . (١٣) هو : هي ع //
 لهذا : لهذه س . (١٤) الجزء : الجزء م . (١٥) كلية : الكلية م .
 (١٦) شيء : + ما س ، هـ .

- التي تقع لتلك الجملة مع الموضوع . فلذلك سميت هذه القضايا منحرفات ولم يشغل بها المعلم الأول . بل الواردون من بعد ، المحبون للتكثير ، الموجبون على غيرهم الشرع فيما لا يعنى اضطراراً إلى الموافقة بما يحيطون فيه أيضاً في ذلك التكثير . وأما : قولك : كل إنسان قابل كل صناعة ، فإن السور ها هنا مقرون بالصناعة ، والصناعة ليست المحمول الذي لولا السور كان يكون محمولا ، بل جزء من ذلك المحمول . وذلك
- المحمول بتمامه قولك قابل الصناعة ، فلو قال كل إنسان كل قابل صناعة أو كل صناعة لكان يكون منحرفاً . وأما قوله : الإنسان قابل كل صناعة ، فليس من المنحرفات ، إذ ليس السور مقروناً بما كان يكون محمولا لولا السور قرناً من غير زيادة مضافة إليه .

(١-٣) ولم ... التكثير : ساقطة من عا . (٢) بل : ساقطة من د // للتكثير : للتكثير د ، سا ، ح ، عا ، م ، ن ، ي و للتكثير ه . (٣) لا يعنى : لم بعدس // يحيطون : يخطئون د ، سا ، د ، ه ، ي // في : أي ب // التكثير : التكثير د ، سا . (٤) والصناعة : ساقطة من د . (٥) كان يكون : لا يكون عا // وذلك : وتلك عا . (٦) الصناعة : للصناعة س ، ي // أو كل : وكل س . (٧) يكون ساقطة من سا .

الفصل العاشر

(ى) فصل

فى تحقيق حال التناقض ومراتب أصنافها

فى أقسام الصدق والكذب المتعين وغير المتعين

- إن وقوعنا إلى المنحرفات كان بسبب بياننا للفرق بين كون القضية كلية وبين كونها كلية للموضوع ، فبان فيما بين ذلك أن المهملات ليست فى حكم المحصورات الكلية وأنها فى حكم المحصورات الجزئية ، وهى الأولى بها أن تسمى داخلة تحت المتضادة ، وأنها تصدق فى الممكنة معاً ولا تكذب ألبتة فى موضع معاً . وتأمل ذلك فى المواد الثلاث .
- ١٠ فلما تمادى بنا الكلام فى بيان ذلك احتجنا إلى أن نعرف أن الحصر يجب أن يقع فى الحكم من غير تناول للمحمول أيضاً ، واحتجنا أن نبين أن تناوله للمحمول كيف يكون ، ووقعنا إلى المنحرفات وتأملنا حال الصدق والكذب فيها .

- فلنرجع الآن إلى غرضنا فنقول : إن أول ما يجب أن يعرف من حال الإيجاب والسلب حال التناقض الذى يوجب لصورته أن تكون إحدى القضيتين صادقة والأخرى كاذبة بعينها أو بغير عينها لأجل مادة دون مادة . وهذا لا يكون بين المتفقين فى الكم ، فقد تكذب الكليتان منهما وتصدق الجزئيتان فلا تتناقضان ،
- ١٥

(٤) وغير المتعين : ساقطة من د . (٦) فبان : + لك س . (٧) وهى : + التى د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، هـ // المتضادة : المضادة سا ، ع ، عا ، م . (٨) موضع : موضوع ن ، ى . (٩) فلما : فبكاد ، ن . (١٠) للمحمول (الثانية) : ساقطة من ع ، عا ، م . (١٤) بين : ساقطة من د . (١٥) منهما : بهما هـ // الجزئيتان : الجزئيات س // فلا تتناقضان : ولا تتناقضان ع .

- إذ التناقض هو اختلاف القضيتين بالسلب والإيجاب اختلافا يلزم عنه لذاته أن يكون أحدهما صادقا والآخر كاذبا بعينه أو بغير عينه ، فيجب إذن أن يكونا مختلفان بالإيجاب والسلب اختلافا تاماً محصلا يختلفان أيضاً في السكينة إن كان موضوعهما كلياً . وأما ذات الموضوع الشخصى فيكنى فيها الاختلاف التام بالإيجاب والسلب لتعين الموضوع .
- وأما المهمل فهو فى حكم الجزئيتين الداخلتين تحت التضاد كما قد علمت . فإذن المهمل • لاتناقض فيه . وكيف والإهمال إما أن يقتضى السكينة فتكون القضيتان كلتاهما كليتين ، أو لا يقتضى إلا الجزئية كما علمت فتكونان جزئيتين . وقد علم الحال فى جميع ذلك ، فإذن لاتناقض بين المهملتين . فيبقى أن يكون التناقض بين المحصورات والمحصورات ، وأن يكون المحصور المخالف بالسلب والكيف هو التناقض فقولنا : كل كذا ، يناقضه لا كل أو لابعض ، إذ هما واحد فى القوة ، وقولنا : لاشئ ، يناقضه ١٠ بعض . فإن كانت السكينة موجبة صدقت فى الواجب وكذبت فى الممكن والمنتهى ، ومقابلها يسكذب فى الواجب ويصدق فيهما . وإن كانت السكينة سالبة صدقت فى المنتهى وكذبت فى الممكن والواجب ، ومقابلهما يكذب فى المنتهى ويصدق فيهما . وعليك أن تجرب . فلا بد فى كل مناقضة من أن يكون فى أحد طرفيها سور كل ، فكل مقابلة محصورة كلية الموضوع وأحد طرفيها وحده مسور بسور كل ، فإنها تنقسم الصدق ١٥ والكذب فى كل موضع . وكذلك الشخصيات وما عداها فلا تناقض فيها ، فيحق أن نقول : إن الإنسان لى خسر وإن الإنسان ليس فى خسر ، وإن الإنسان جميل وإن الإنسان ليس بجميل ، وذلك لأنه قد يصير الجميل قبيحاً فلا يكون جميلاً ، وكذلك عندما

(١) إذ : إذا عا // هو : + من ع . (٢) أو : ساقطة من د // إذن : ساقطة من سا .
(٣) وأما : فأما س عا ، ه . (٤) فيها : فيه ع . (٥) قد : ساقطة من سا .
(٦) لا تناقض : لاتضاد سا // والإهمال : والمهمل س . (٧) فتكونان : فتكون ع .
(٨) فيبقى : فيبقى ب . (٩) لا كل : + كذا س // لا بعض : بعض سا .
(١١-١٢) موجبة السكينة : ساقطة من . (١٤) سور : صور ه // فكل : وكلن .
(١٦) موضع : مواضع ع ؛ موضوع ه ، ي . (١٧) لى : فى ع // لى : لى س // جميل : يصير : ساقطة من د ، سا ، م . (١٨) فلا يكون : يكون عا // عندما : + يكون ع .

هو في التسكون جميل فليس بجميل ؛ والإنسان يكون جميلا ثم يكون لا جميلا عندما هو قبيح وعندما هو في التسكون قبيحا . أو قيل إن كان جميلا فالموضوع الواحد بعينه يشير إلى صدق القولين : إن الإنسان جميل وإنه ليس بجميل ، فكيف موضوعان مختلفان . وليس كون ذلك في شيتين أو وقتين مما يزيل حقيقة مايقوله ، فإن كل واحد منهما إذا صدق في وقت ، صدق من غير اعتبار وقت ولا وقت . فاما لم يحصل للإنسان صفة أنه جميل لم يكن جميلا في وقت من الأوقات فصديق أنه جميل في وقت كذا يتقدمه ، صدق أنه جميل أى مطلقا . لست أعنى بالمطلق الدائم ، فإن ذلك بالحقيقة ليس بمطلق بهذا المعنى بل هو مقرون بشرط الدوام ، إنما المطلق مالا شرط فيه بوجه ؛ وكذلك الحال في السلب ؛ وهذا أمر سيأتيك بيانه بوجه آخر من بعد .

١٠ لكن لتأمل أن يقول : إن القولين كليهما كاذبان ، فإن قولنا : الإنسان جميل ، معناه كل إنسان جميل ، وقولنا : الإنسان ليس بجميل ، معناه كل إنسان . ونحن قد أثبتنا بالجواب عن هذا فيما سلف ذكره . فإن قولنا : الإنسان ، يقتضى معنى الإنسان بلا شرط ، فيصلح أن يتناول كل ما هو إنسان ، وإن كان واحداً بعينه . وليس بنا حاجة إلى تطويل الكلام بذكر ما أورده مخالفو الحق من الاستدلالات بأقوال الشعراء ، استعملوا فيها مهملات على أنها محصورات ، فأجاب المتسكفون للجواب عن ذلك بأن ذلك في مادة ضرورية ، ولو قالوا : إننا لا نمنع أن نستعمل المهملات منوياً بها الحصر . لكن ذلك شيء يعرف لا من نفس القضية ، بل من عادة جرت واختصار اعتيد لكان ذلك كافياً ، فإننا في أكثر الأمور نتجاوز

(١) يكون : لا يكون ع ، ي // لا جيلا : جيلا ع ، ي . (٢) أو قيل : وقيل سا // بعينه : ساقطة من سا . (٣) موضوعان : موضوعات ع . (٤) مختلفان : مختلفات ع ؛ مختلفان عا . (٥) صدق (الثانية) : ساقطة من سا // ولا وقت : لا وقت س // فما : فباع . (٨) الدوام : + فإن ذلك بالحقيقة ع // مالا لشرط : لا شرط ع . (١١) جميل (الثانية) : جميع س . (١٢) قد : ساقطة من د . (١٣) كان : ساقطة من ع . (١٥) الشعراء : لشعراء ع ، ي // استعملوا : واستعملوا ن . (١٦) في : ساقطة من س // ضرورية : ضرورة ع . (١٨) واختصار : في اختصار ع // الأمور : الأمر د ، سا .

- فنحذف الأسوار ونستعمل المهملات واثنين بأن المخاطبين يقفون على الغرض ،
والشاعر أيضاً لم يكن يلتفت إلا إلى العادة وما كان يشعر من أمر المادة المذكورة
وضرورتها شيئاً ، ولو كانت المادة تجمل ما بالقوة بالفعل لكان يجب أن تقول إن
المهملتين في الواجب والمتنع متضادتان . وليس كذلك ، بل يجب أن نعتبر حال
المهمل من حيث هو قضية وأمر أعم من ذوات المواد الثلاثة لا من حيث في مادة مادة .
فإن المهمل في مادة الواجب من حيث هي مهمل جزئية الحكم ، وإن كانت المادة
يصدق فيها الكلي . وفرق بين حكم يصدق لو حكم به ، وبين حكم قد حكم به
بالفعل ، وبين حكم توجهه صورة القضية وبين حكم تريده مادة القضية على موجب
صورته . والذي ذكر بعضهم أنكم كيف تجعلون المهملتين صادقتين والموضوع فيهما
شيء واحد ، وذلك قول خطأ ، وذلك لأنه إن عني شيئاً واحداً بالعدد وفي زمان
واحد فقد كذب ، فإن القائلين إن الإنسان لفي خسر ، ليس الإنسان لفي خسر ،
لا يشيرون في ذلك إلى إنسان واحد معين بعينه ، بل إما أن لا يعينوا أو يعينوا
مختلفين تعيناً كأنه خارج عن مفهوم القضية ، بل مقرون في الذهن إلى مفهومها .
وإن عني شيئاً واحداً بالحد فليس هذا أول ما يعله في الواحد بالحد ، بل لا يبالى
بأن يحمل الأضداد على شيء واحد بالحد ، وتوحدتها فيه كالفردية والزوجية معا
في العدد الذي هو واحد في الحد . والاشتغال بتطويل القول في هذه الأشياء
مما لا يجدي ، لكن يجب أن يتحقق أن غرضنا المقدم ها هنا هو في تحقيق التناقض ،
وأن حال التناقض هو على ما وصفناه .

(٥) هو : ساقطة من عا // وأمر : + هو سا // حيث : + ح ع . (٨) بالفعل :
الفعل ي // تريده : توريد س . (٩) تجعلون : + القضيتين د ، ن . (١٠) وذلك (الأول) :
فذلك س ، عا // وذلك قول خطأ : ساقطة من ي . (١١) ليس الإنسان لفي خسر : ساقطة
من ع ي // لفي : في س . (١٢) لا يشيرون : ولا يشيرون د // في ذلك : بذلك س ، ع .
(١٣) تعيننا : تعيننا ، م ، ه . (١٤) أول : أول د ، سا ، ع ، ها ، م ، ن ، ه ، ي
// ما يعله : ما يتمده س . (١٥) بالحد : ساقطة من د ، ن . (١٦) في الحد : بالحد س .
(١٧) هو : ساقطة من ع ، ها ، م ، ه . (١٨) هو : ساقطة من ع ، ي .

لكن للمشكك أن يتشكك فيقول : ما يمنع أن يكون للإيجاب الواحد
مقابلان اثنان حتى يكون كلاهما له في حكم المناقضة ؟ فنقول إن هذا أمر ممنوع ،
فإن المحمول الواحد من جهة واحدة من موضوع واحد من سور واحد لا يمكن أن
يسلب مرتين إلا أن يكون إما المسلوب مختلفاً أو المسلوب عنه مختلفاً . فلا إيجاب
الواحد سلب واحد ، فيكون إذن للإيجاب الذي هو أن كل إنسان حيوان سلب
واحد . فإن دل بالموضوع أو المحمول على معنيين لم يكن الإيجاب واحداً فلم يكن
سلبه واحداً . فإننا إذا سمينا الفرس ثوباً وسمينا به الإنسان أيضاً ، قلنا : إن الثوب
أبيض كان معناه أن الفرس أبيض والإنسان أبيض ، إلا أن يكون الثوب دالا على
معنى واحد جامع للإنسان والفرس والثوب ، فحينئذ لا يكون اسماً للإنسان ولا للفرس
بل يكون اسماً لمعنى يحمل عليهما . لكنه قد يجب علينا أن نتحقق أصلاً لا نسع
إغفاله ، وهو أنه ليس يجب أن تكون أحوال المتناقضات في اقتسامها الصدق
والكذب حالاً واحدة فإن المحصورات يتعين فيها الصدق والكذب لذات القضية
ولطبيعة الأمر . وكذلك القضايا الشخصية الزمانية التي أزمنتها ماضية أو حاضرة ،
فإن الزمان الذي حصل جمل أحد الأمرين لاحقاً لطبع الآخر بالضرورة . وأما القضايا
المتناقضة الشخصية في الأمور المستقبلية ، فإنها ليس يجب فيها من جهة طبائع الأمور
أن يتعين فيها صدق ولا كذب ، ولا أيضاً يكون قد تعين أحدهما فيه بمحصول
السبب المعين . فإن التعيين إما بموجب الأمر في نفسه ، وإما لوجود السبب المعين
لما ليس يجب بذاته أن يتعين . فإن كل شيء واجب ، فإما أن يجب لذاته أو يجب

(١) للمشكك : اتشكك ع // أن يتشكك : ساقطة من د . س // للإيجاب :
الإيجاب ع . (١ - ٢) ما يمنع فنقول : ساقطة من د . (٢) مقابلان :
مقابلان ه // أمر : ساقطة من عا // ممنوع : ممنوع ع . (٥) حيوان : + إن ع .
(٧) وسمينا : سميان . (٨) كان معناه أن الفرس أبيض : ساقطة من د ، م ، ي .
(٩) والفرس : ساقطة من د ، سا ، عا ، م ، ن ، ه ، ي // والثوب : ساقطة من س ، ع .
(١٣) حاضرة : حاضر س . (١٤) لاحقاً : لاحقاً س . (١٥) الأمور : + من ع // المستقبلية :
+ فيها ع . (١٦) أن : ساقطة من س . (١٧) التعيين : المتعين ع . (١٨) لا : بما ع .

- بمحصل السبب الذي يوجبه ، ولو كان في القضايا التي نحن في ذكرها متعين لصدق أو كذب حتى كان كل إيجاب أو سلب ، إما صادقاً بعينه وإما كاذباً لكن كل أمر في المستقبل إما أن يوجد لا محالة وإما أن لا يوجد . فإنه إذا قال قائل : إن كذا يوجد ، وكان يتعين فيه الصدق أو الكذب ، وقال الآخر : إنه لا يوجد ويتبين أنه صادق أو كاذب ، وليكن الأول صادقاً متعين الصدق حتى لا يمكن أن لا يوجد الأمر أو ليكن الآخر صادقاً متعين الصدق ، فحينئذ لا يمكن أن يوجد الأمر إذ كان لا يمكن أن يوجد الشيء مع صدق القول بأنه لا يوجد . وبالعكس فإن القول إن كان صادقاً فالأمر موجود ، وإن كان الأمر موجوداً فالقول صدق . فإنه إن كان الشيء في نفسه يكون إما أبيض بعينه أو غير أبيض بعينه فالقول يصدق فيه إما أنه أبيض بعينه وإما أنه غير أبيض ، حتى يكون الوجود واللا وجود مع الصدق ١٠ والكذب . وحتى إن كان القول في ذلك صادقاً فالأمر يكون لا محالة ، وإن كان كاذباً فالأمر لا يكون ألبتة ، فيلزم تالياً بما قدمناه من المقدمات الشرطية أن لا يكون كل شيء من الأشياء واجباً أن يكون أو واجباً أن لا يكون ، وأن لا يكون شيء مما يكون بالاتفاق ، بل تكون الأشياء كلها بالضرورة . وهذا سنشير قريباً إلى إحالته ، أعني التالي من قولنا : إنه إن كان كل إيجاب أو سلب يجب أن يصدق ١٥ بعينه أو يكذب بعينه فليس شيء من الأشياء يكون على سبيل الاتفاق جائزاً فيه

(١) بمحصل : لمحصله د ، ساء لمحصل س ، ع ، هـ . (٢) كذب : لكذب س // وإما كاذباً : أو كاذباً ي // لكان : لكن ع . (٣) وكان : كان ع . (٤) حتى : حينئذ ع . (٥) لا يوجد : يوجد ع ، م ، ن ، ي // حينئذ : حتى ع ، هـ . (٦) — (٧) أو ليكن : الأمر : ساقطة من ع ، م ، ن ، ي . (٧) إذ : ساقطة من ع // القول : + فيه ساء // فان : لأن ع . (٨) إن : إذا س . (٩) — (١٠) أو غير : غير أبيض : فالقول يصدق فيه إما أنه أبيض بعينه أو غير أبيض فالقول يصدق فيه إما أنه بالاتفاق أبيض بعينه وإما أنه غير أبيض ع . (١١) وحتى إن : وإن س ؛ ومتى وإن ع // كان : ساقطة من ب . (١٢) بما : لما ب ، س ، كاع ، هـ . (١٣) لا يكون : يكون د ، ساء ، ع ، ها ، م ، ن ، هـ ، ي . (١٤) من : في د ، ساء ، ع ، ها ، م ، ن ، هـ ، ي // إن : ساقطة من م . (١٥) جائزاً : وجائز ع ، ي .

السكون واللاكون ، بل الأمور كلها ضرورية . والذي أوجب هذا التلو هو أن كان القول قبل كونها يتعين فيه صدق أو كذب ، فيكون بياض زيد الذي وجد الآن ، لقد كان قبل الآن واجباً ضرورة أن يوجد في الآن إذ عسى كان بعض الناس قال إنه يوجد ، ولم يكن كذب بل صدق فكان كون هذا المصدق به ضرورياً ، وكذلك فيما يستقبل أيضاً مما يقال فيه الآن أنه يوجد ، ويصدق القول الآن صدقاً متعيناً ، وليس الأمر إنما يصير موجوداً بأنه قد صدق به ، بل إنما يكون القول صدقاً لأن الأمر في نفسه كذلك . فإذن هذه الضرورة تكون في نفس الأمور وإن لم يُقل شيء .

فقد بان من هذا أن الصدق والكذب إذا تعين واحد منهما عرض هذا الذي سنشير إلى أنه محال ، وإن لم يتعين فلذلك وجوه ثلاثة: أحدها أنها يشتركان في الصدق، والثاني ١٠ أنها يشتركان في الكذب ، والثالث أنها ليس أحدهما الآن واجباً أن يكون صادقاً أو كاذباً ، بل كل واحد منهما يمكن ذلك فيه وإن كان لا يمكن أن يكون ذلك في غيرها ، وأنه يفوتهما ممّا فيخرج عنهما الصدق أو الكذب . لكن الوجه الأول محال ، فإنه إن كانا حقيقين وكل واحد منهما يقابل الآخر ويناقضه صار كل واحد منهما أيضاً كاذباً فكانا حقيقين وكاذبين ممّا ، وهذا محال ، وكيف يكونان حقيقين والحق ١٥ هو ما يطابق الوجود فسيكون الأمران جميعاً موجودين ممّا ، فيكون زيد بيبض ولا يبيض ، بل يسود ممّا في زمان واحد . وكذلك القسم الثاني وهو أنها جميعاً يكذبان فإنه يلزم أن يصدقا جميعاً أيضاً وأن يوجد الأمر ولا يوجد ممّا ومع ذلك فيكون المحال الأول ثابتاً ، فإنه يكون الأمران ممّا ضروريين ، ولا يكون في العالم

(٢) فيه : فها ب . (٤) فكان : وكان س // المصدق : المصدق س ، عا . (٦) صدق : يصدق ، ي . (٩) والكذب : أو الكذب ها . (١٣) وأنه : وأن د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ي // أو الكذب : والكذب ع ، ن ، ي . (١٤) كانا : كان ب // صار : + أيضا . (١٥) فكانا : فصار عا . (١٦) ممّا : ساقطة من ع ، م ، ن ، ي . (١٧) زهو : وهما د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ي .

- شيء هو من قبيل ما يكون اتفاقاً لا بالضرورة فيكون المحال الذي هرب منه قديماً ثابتاً الآن أيضاً ، فإذا ثبت الصدق موجوداً في أحدهما بعينه يوجب أن لا يكون اتفاق وإثبات الصدق والكذب مشتركاً فيهما يوجب هذه المحالات وأن لا يكون شيء يحدث بالاتفاق لكن ذلك الذي لزم أولاً وهذا الذي لزم الآن محال .
- أما استحالة الذي لزم الآن فظاهرة ، وأما استحالة الذي لزم أولاً فلأننا نعلم أن هاهنا أموراً تحدث بالاتفاق وأموماً تحدث وكونها ولا كونها بالسواء ، ولولا ذلك لما كان بنا حاجة أن نروى أو نفكر أو نستمد معتقدين أنا إن فعلنا ما يجب كان أمراً لا يكون إن قصرنا ، ولو كان الأمر الذي نروى فيه ونستعمله مما يكون بالضرورة أو لا يكون بالضرورة ، كأن قائلنا قال فيه أمراً فصدق أو كذب فيعين حكمه لقوله ما كان لاستعدادنا ورويتنا فائدة بوجه من الوجوه ، لكن عقولنا تشهد بفائدة الاستعداد ١٠ فلا نشك فيها ، فإذا ما يرفعها ويبطلها محال . فإذا كان بعض الأمور بالصفة المذكورة وكان الاستعداد والأهمية بغير حاله لم يكن ضرورياً بنفسه ولا يتعين فإذا هذا التعين عن الصدق والكذب محال ، وليس هذا في الأمور التي تكون بالاختيار فقط ، بل الأمور التي في الطبع أيضاً كالخشب فإنه يمكن في طباعه أن يبقى إلى أن يبلى ويمكن أن تصادمه نار فيحترق ولا يجب له من حيث هو خشب أحد الأمرين . ١٥
- فهكذا يجب أن يفهم ما قيل في التعليم الأول ولا يلتفت إلى التكلف الذي يتكلفه بعض المفسرين حتى يظن أن هذا الكلام المورد في التعليم الأول إنما يراد به إثبات

(٢) الصدق : الصدق س . (٣) اتفاق : اتفاق // وإثبات : إثبات : ع ؛ ساقطة من ي .
 (٤) لكن ذلك : ذلك ب // لزم : يلزم ع . (٥ - ٤) محال الآن : ساقطة من س .
 (٥) فظاهرة : فظاهرة عا . (٦) وكونها : كونها عا . (٧) نفكر : نقدرى // أو نستمد :
 نستمد س ؛ فنستمدى // إن (الثانية) : إذا س ؛ ساقطة من د ، ع ، عا ، م ، ن ، هـ //
 أمراً : أم س ، ع ، م ، ن ، هـ . (٩) كان : لأن ع . (١١) فلا نشك : ولا نشك د ، س ،
 س ، م ، ن ، هـ ، ي ؛ ولا شك عا // فإذا : فإذا ي . (١٢) لم يكن : وما يكون ب ؛ ولم
 يكن ، س د ، س ، ع ، م ، ن ، هـ ، ي // ولا يتعين : يتعين ج ، س ؛ لا يتغير ب ، عا ؛
 ولا معين ع // فإذا : فإذا ع . (١٣) التعين : التغير عا .

الضرورة ونفى الإمكان ثم يُرجع عنه إلى إثبات الإمكان ونفى الضرورة على سبيل
المراوضات فإنه إذا تأمل النسق الذى عبرنا عنه ونسق التعليم الأول علم أن هذا هو
أولى به فإن قيل فى تفاسيرهم تكلف مع أنه محال، فإن النظر فى طبيعة الضرورى
والممكن وإثبات الإمكان ليس مما يبنى به المنطقى من حيث هو منطقى ، بل ذلك
لصناعة أخرى . إنما غرض المنطقى أن يعلم حال الصدق والكذب ، وأنه كيف
يتعين وكيف لا يتعين وأن التمين فى بعض الأمور يوجب محالا معاندا لما كان ظاهراً
مشهوراً . فبين أن من الأمور ما ليس ضرورياً فى الوجود واللاوجود فإنه من المشهور
الظاهر أن كثيراً من الأشياء ليس وجوده بضرورى ، لست أعنى مادام موجوداً وبشرط أنه
موجود ، فإنه بهذا الشرط وسائر الشرائط الأخرى التى تشبهه مما ستعلمه فى مواضع آخر من
الشرائط التى تطرأ على الممكن فتغير حاله إلى الضرورة فيكون الشيء بها ضرورياً ،
بل إنما ليس وجوده ضرورياً من حيث النظر إلى ماهيته بلا زيادة شرط فإنه لا سواء
إثبات الشرط وحذفه فليس سواء أن تقول زيد ماش بالضرورة ؛ وقولك زيد ماش
بالضرورة ، مادام ماشياً ، وكذلك تقول : زيد الماشى يمكن أن لا يكون ماشياً إذا
أخذناه مطلقاً ولم نعن وقت مشيه ولا تقول : زيد الماشى يمكن أن لا يكون ماشياً
مادام ماشياً ، وكذلك إذا نظرت الى الاحتراق والخشبة وجدت الاحتراق لا ضرورة
فى وجوده لها فإن اشترط حال ما هو محترق أو حال مماسة نار قاهرة إياه فى مدة تفعل
فى مثلها صار واجباً ، وكذلك الحال فى الأقوال فإن بعضها صادق بعينه وبعضها كاذب

- (١) ثم يرجع : فترجع ه // ونفى الضرورة : وهى الضرورة س ؛ وهى بالضرورة م .
(٢) النسق : السابق م // علم : على م . (٣) فإن : وإن د ، س ، سا ، عا ، ه ؛ + ما
س ، ع ، عا ، ن ، ه ، س . (٤) معاندا لما كان : فإنه لما كان عا . (٥) فبين أن : من أن د ،
سا ، عا ، ه ، أن س . (٦) وجوده : ساقطة من ع // وبشرط : وبشرط س ، أو بشرط
سا ، س . (٧) ستعلمه : ستعلم عا . (٨) الشرائط التى : شرائط س // بها : به ب .
(٩) وجوده : وجود د . (١٠) وقولك : ساقطة من ن // زيد : وزيد ن .
(١١) يمكن أن : ساقطة من ن . (١٢-١٤) إذا أخذناه . . . ماشياً : ساقطة من د ، ن .
(١٥) أخذناه : عيننا س ، ه . (١٦) اشترط : بشرط د ؛ اشترط س ، عا ، ه ؛ اشترط ع
// محترق : محرق ع . (١٧) الأقوال : + فى ذلك ع .

- بمعينه وبعضها جائز فيه أن يصدق وأن يكذب وأما الآن فليس يفيد صدقاً ولا كذباً إلا أن يلحق به شرط ولكن لا يكون الصادق والكاذب شيئاً غيره وغير تقيضه، بل كما أن الأمر ليس واجباً أن يكون موجوداً، كذلك ليس القول واجباً أن يصدق، وكما أن الأمر واجب أن يكون مادام كائناً وأن لا يكون مادام غير كائن .
- وكذلك القول الذي لم يكن واجباً أن يصدق حين قيل بالإطلاق مثلاً : إن زيداً يوجد ،
فانه يصدق اذا قيل : إن زيداً يوجد مادام موجوداً . وكذلك القول الذي لم يكن يصدق بالفعل إذا قيل : ان زيداً لا يوجد فانه يصدق بالفعل إذا قيل . إن زيداً لا يوجد مادام لا يوجد . وتفهمك هذا يفنيك عن اشتغالي بنقض ما قاله بعض الناس في أن ما قيل في التعليم الأول من أن زيداً ماش بالضرورة مادام ماشياً وأنه ليس ماشياً بالضرورة كالمتناقض ليجتمع من جميع ما قيل إن هذه القضايا ليس ١٠ يتبين فيها صدق بالضرورة بل بالإمكان وإن كان أحد الطرفين في بعضها أولى بالصدق كما أن بعض الأمور التي لا ضرورة في كونها ولا كونها . فإن كونها مع ذلك أولى من لا كونها كوافاة الخارج إلى دكانه دكانه في أكثر الأمر .

(١) يفيد : يمدد ، س ، ساء ، ع ، عا ، ن ، ه ، ي . (١-٢) صدقا ولا كذباً : صادقا ولا كاذباً .
(٣-٤) كذلك . . . كائن : ساقطة من س . (٥) وكذلك : فكذلك س ، ع ، عا ، ي .
(٧) إذا قيل (الأولى) : ساقطة من ب ، د ، س ، ساء ، عا ، م ، ن ، ه ، ي // فإنه :
وإذ عا . (١٠) ماشياً : ماش ساء // ليجتمع : فيجتمع س ، ساء ، عا ، ه ، ي . (١١) في بعضها
أولى : أولى في بعضها س . (١٢) ولا كونها : ساقطة من ساء . (١٣) كوافاة : الموافاة ع //
دكانه دكانه : دكانه يلزم العرس س ؛ دكانه ع // الأمر : تحت المقالة الأولى من الفن الثالث
من الجلة الأولى من المنطق س ؛ تحت المقالة الأولى من الفن الثالث ع ؛ تحت
المقالة الأولى من الفن الثالث من الجلة الأولى من المنطق وهو باربر مبنباس ولواهب العقل احمد
بلا نهاية ه ؛ تحت المقالة الأولى من الفن الثالث من اجلة الأولى من المنطق ي .

المقالة الثانية

من الفن الثالث من الجملة الأولى في المنطق

الفصل الأول

(١) فصل

في القضية الثنائية والثلاثية والممدولة والبسيطة

والعدمية والنسب التي تقع بين مناقضات هذه

الثلاثة في المخصوصات والمهملات

القضية إما أن يكون مصرحاً فيها بالرابط المذكور زمانياً كان أو غير زمانى ، وإما أن لا يكون ، فإن صرح به فإنها تسمى ثلاثية ، وإن لم يصرح به فإنها تسمى ثنائية . والثنائيات فإنها قد اقتصرت عن الواجب فيها إلا أن تكون محولاتها كلياً ، فلا يبعد أن ترتبط بأنفسها . لأن الكلم تدل على الموضوع في بنيتها ، والرابطة إنما يحتاج إليها لتدل على نسبة المحمول إلى الموضوع إذا كان اسماً هو في نفسه منفرد . وإذا وجدت الدلالة على الموضوع حاصلة في الكلم ، لم تكن حاجتها إلى الرابطة حاجة الأسماء

(٢) من الجملة الأولى في المنطق : ساقطة من عا // المنطق : + من كتاب باربر مينياس ومضى خمسة فصول هـ [ثم تذكر هذه النسخة عناوين الفصول الخمسة] . (٦) مناقضات : متناقضات عا . (٨) مصرحاً : قد صرح ع // بالرابط : بالربط ن // أو غير زمانى : أو غيره ع . (٩) فإن صرح : قد صرح ع // به (الأولى والثانية) : بهاس ، سا ، ع ، عا ، م ، هـ ، (١٠) إلا أن : أن لا ع // كلما : كلياً سا ، كلياً ع ، ها ، م ، ن ، هـ ، ع . (١٢) وإذا : فإذا د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، هـ : أو إذا ع .

الأصلية ، والأسماء المشتقة تجري مجرى الكلم في ذلك . على أن هذا ليس حكماً جزماً في الكلم أيضاً ، إذ كانت الكلم وإن دلت على موضوع فلا تدل على معين ، والحاجة إنمائها إلى ما يربط بالمعين ربطاً يشير إليه . ولغة العرب لا تفقد هذه الرابطة أداة تشبه الاسم وتفتقدها أداة تشبه الكلمة ، فإنهم إذا قالوا : زيد هو حي فإن هو يرجع إلى زيد ويتناوله مشاراً إليه فقط ، وأما إذا قيل زيد كان حياً ، لم يكن في كان دلالة على تعيين زيد ؛ فلذلك ما يقول علماء لغتهم إن ها هنا إضماراً ، ومعناه كان هو حياً . ثم سائر اللغات تختلف في ذلك .

فتراتب القضايا إذن ثلاث : مرتبة ما دل فيه على تعيين النسبة ، ومرتبة ما دل فيه على النسبة ولكن لا بالتعيين ، ومرتبة ما لم يدل فيه على نسبة أصلاً . وهذا القسم الأخير هو الشئ الذي التزم ، والقسمان الآخران ثلاثيان ، لكن أولهما ثلاثي تام ، والثاني ثلاثي لم تتم ثلاثيته . وبالجملـة فإن الثلاثية هي التي يصرح فيها بالرابطة كقولنا : الإنسان يوجد عدلاً ، أو قولنا : إن الإنسان هو عدل . فإن لفظة يوجد ولفظة هو ليست داخلـة على أنها بنفسها محمول ، بل لتدل على أن المحمول موجود للموضوع . وأما لفظة يوجد فتلتدل على وجود المحمول للموضوع في زمان مستقبل . وأما لفظة هو فتلتدل على وجود المحمول للموضوع مطلقاً . فالرابطة تدل على نسبة المحمول ، والسور يدل على كمية الموضوع ، فلذلك ما كانت الرابطة معدودة في جانب المحمول وكان السور يدل على الكمية الموضوع ، فلذلك ما كانت الرابطة معدودة في جانب المحمول وكان السور

(١) الكلم : الكلمة ب . (٢) إذ : إذا س // وإن : إن عا // فلا تدل : فإنها لا تدل ع . (٣) ما يربط : زمان يربط عا // ولغة : لفظة د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، هـ // لا تفقد : لا تفقد س . (٤) وتفتقدها : وتفتقدها س . (٥) إضماراً : اختياراً عا ؛ ضميراً أي . (٦-٩) تعيين النسبة ومرتبة ما دل فيه على : ساقطة من م . (١٠) الأخير : الآخر ب ، د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، ي // الآخران : الأخيران هـ // ثلاثيان : ثلاثيات ع ، م ، ن ، ي . (١٢) لفظة (الأولى) : لفظ د . (١٣) ليست : ساقطة من عا // محمول : محمول س ، هـ . (١٤) وأما (الأولى) : أماد ، س ، سا ، ع ، م ، ن ، هـ ، ي // وأما ... للموضوع : ساقطة من سا . (١٦) المحمول وكان السور : ساقطة من سا // وكان : فكان سا ، ع ، م ، ن .

معدوداً في جانب الموضوع . فإذا صارت القضية ثلاثية وقرن بها حرف السلب لم يخل
إما أن يدخل حرف السلب على الرابطة أو تدخل الرابطة على حرف السلب . مثال
الأول قولنا : زيد ليس يوجد عادلاً ، ومثال الثاني : قولنا زيد زيد يوجد لا عادلاً . فإن
دخل حرف السلب على الرابطة سلب ربطها وكان ذلك سلباً بالحقيقة ، وإن دخلت
الرابطة على حرف السلب صيرت حرف السلب جزءاً من المحمول فلم يكن العادل بانفراده
محمولاً ، بل جملة اللاعادل ، فإن لفظة يوجد تجعل جملة اللاعادل محمولة على زيد بالإيجاب
كأنه قال زيد . ووصف بأنه غير عادل حتى إنه يصلح أن يسلب هذا بحرف
سلب يدخل كرة أخرى على الرابطة فيقال : زيد ليس يوجد غير عادل . فيفترض
هاهنا موجبتان وسالبتان ، فإن قولنا زيد يوجد عادلاً يقابل قولنا : زيد ليس يوجد
عادلاً ، وهما الموجبة والسالبة البسيطتان ، وقولنا : زيد يوجد لا عادلاً يقابله
قولنا : زيد ليس يوجد لا عادلاً ، وهما الموجبة للمعدولية والسالبة المعدولية . فإن القضية
التي محمولها اسم غير محصل أو كلمة غير محصلة تسمى معدولية ومتغيرة ، فإن أوجب ذلك
المحمول كانت القضية موجبة معدولية ، وإن سلب كانت سالبة معدولية . وإذا لم تكن
رابطة وكانت القضية ثنائية فقرن بمحمولها حرف السلب لم يكن هناك دليل على أن حرف
السلب داخل على أنه رافع للمحمول ولا على أنه جزء من المحمول والمحمول هو الجملة . لكن

(١) معدوداً في جانب . ساقطة من سا // لم يخل : فلا يخلوع . (٣) ومثال : مثال
د ، س ، عا ، م ، ن ، ي // زيد زيد : زيدع ، عا // لا عادلاً : لا عادلاً ب و عادلاً ع .
(٤) ربطها : رابطها د // وكان : فكان د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ي
// دخلت : دخل سا ، ع ، عا ، م ، ي . (٧) يصلح : يصلح س // بحرف : الحرف د .
(٨) كرة : كثرة د ، ن ، ي // يوجد : موجود ع // غير عادل : لا عادل د ، ن //
يفترض : يفترض د ، س ، سا ، ه ، ي و يفترض ع . (٩) زيد (الأولى) : ساقطة من ب ،
د ، ع ، م ، ن ، ي // يقابل : يقابله عا . (٩—١) عادلاً يوجد : ساقطة من ع .
(١٠) البسيطتان : البسيطة ن // لا عادلاً : عادلاً م ، ن . (١١) قولنا : ساقطة من ي
// المددولية (الأولى) : المددولية ع // والسالبة المددولية : ساقطة من ع . (١٢) معدولية : معدولية ي .
(١٤) وكانت : فكانت ع // ثنائية فقرن : ثلاثية وقرن ع . (١٥) من : ساقطة من س //
والمحمول : ساقطة من م // لكن : ساقطة من د ، س ، م ، ن ، ه .

- بعض حروف السلب الداخلة وخصوصاً إذا كان المحمول كلمة بحسب لغاتنا فإن ذلك يملب
الظن على أن حرف السلب رافع النسبة . ثم لا ندرى حكمه في لغات أخرى موجودة
أو في القوة ، فمضى أن يكون التصريف في ألفاظ السلب الداخلة على كلماتها أو نحو آخر
من أنحاء الإشارة يدل على ذلك . والمحمول هو الجملة الداخلة على الأسماء ، كما أن بعض
حروف السلب الداخلة على الأسماء في لغة العرب أدل على السلب وبعضها على العدول
فبشبه أن يكون لفظ « ليس » أولى بالسلب ولفظ « غير » أولى بالعدول ، وإذا دخل
على أيها كان لفظة ما صار موجبة كقول القائل إن آ ليس بب . فإن هذا القول
قد يشعر الذهن قريباً معه أن المعنى هو أن آ هو ما ليس بب ، فنقدم الرابطة التي هي
لفظة هو على السلب في الذهن وإن لم يصرح به فيشعر بأنه موجب . وأما إذا لم يكن
هناك دليل كان حكم الظاهر أن القضية ثنائية خالية عن الرابطة .

- ونحتاج الآن أن تقدم لتحقيق ما يجب من التحقيق من هذا الباب أصولاً . فنقول :
إن حقيقة الإيجاب هو الحكم بوجود المحمول للموضوع ، ومستحيل أن يحكم على غير
الموجود بأن شيئاً موجوداً له ، فكل موضوع للإيجاب فهو موجود إما في الأعيان
وإما في الذهن . فإنه إذا قال قائل : إن كل ذى عشرين قاعدة كذا ، فإنه يعني بذلك أن
كل ذى عشرين قاعدة يوجد كيف كان ، فهو كذا ؛ ليس معنى ذلك أن كل ذى

(١) بعض ... الداخلة : ساقطة ، من د ، س ، م ، ن ، ه .
(١ - ٤) بعض حروف السلب ... كما أن : ساقطة من عا .
(٤) والمحمول ... الأسماء : ساقطة من د ، ن // الداخلة : الداخل عا . (٦) لفظ :
لفظة د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه // ولفظ : ولفظة د ، سا ، ه // بالسلب ولفظ غير :
ساقطة من ع // وإذا : فإذا ع ، ه . (٧) طى : في ع // آ : + ماد ، س ، سا ،
عا ، ه . (٨) هو (الثانية) : ساقطة من ع // فتقدم : فتقدم س .
(١٠) حكم : يحكم عا // الظاهر : + حكما د ، سا ، عا ، م ، ن ، ي . (١١) الآن : + إلى
س // لتحقيق : لتحقيق س ، عا ، ه ، ي // من التحقيق : أن نتحقق د ، س ، سا ، عا ، ه ،
ي // من : في ع . (١٢) ومستحيل : ويستحيل ع . (١٤) بذلك : به د ، س ، سا ، ع ، ن //
بذلك أن : بيان عا ، م . (١٥) كان : كانت د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ي // فهو : فهي ب ،
د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ي // كل ذى : ذا ب ، د ، سا ، ع ، ن ، ي ؛ ذو عا ، م .

عشرين قاعدة من المعلوم يوجد له في حال عدمه أنه كذا فإنه إذا كان معدوماً
فصفاته معدومة ، إذ ليس يجوز أن يكون معدوماً وصفاته موجودة ، وإذا كان معدوماً
فكيف يحكم بأنه يوجد إلا عند قوم يوشون أنفسهم فيجوز أن يكون للمعدوم صفات
حاصلة ولا تكون موجودة ويكون الحاصل عندهم غير الموجود . وكلامنا في المفهوم من
الحاصل ولا نزيد بالمفهوم من الموجود غيره ، ولهم أن يريدوا بالموجود ما شاءوا ،
بل الذهن يحكم على الأشياء بالإيجاب على أنها في أنفسها ووجودها يوجد لها المحمول
أو أنها تعقل في الذهن موجوداً لها المحمول ، لامن حيث هي في الذهن فقط بل على أنها
إذا وجدت وجد لها هذا المحمول . فإن كان لا وجود للشيء وقت الحكم إلا في الذهن ،
فحينئذ من المحال أن نقول إن بـ منه مثلاً موجوداً له أنه آليس في الذهن ، بل في نفس
الأمر ، وليس هو في نفس الأمر موجوداً ، فكيف يوجد له شيء . ومفهوم الإيجاب
والإثبات ثبوت حكم لشيء وهذا هو وجوده له ، كما أن مفهوم السلب هو لا ثبوت حكم
لشيء ، وهذا هو عدمه لا محالة . فبين من هذا أنه لا إيجاب ألبتة إلا على موضوع حاله
ما ذكرنا . فأما الأشياء التي لا وجود لها بوجه ، فإن الإثبات الذي ربما استعمل عليها
حين يرى أن الذهن يحكم عليها بأنها كذا ، معناه أنها لو كانت موجودة وجودها

- (١) من : ساقطة من ب ، د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، هـ // له : لها ، د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن .
ن . ي // عدمه : عدمها ، د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ي // أنه : أنها ، د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن .
ن . ي // كذا : كذا // فإنه : فإنها ، د ، سا ، عا ، م ، ن ، ي لأنه ي // إذا : إذى //
كان : كانت ، د ، سا ، عا ، م ، ن // معدوماً : معدومة ، د ، سا ، عا ، م ، ن . (٢) صفاته : صفاتها
د ، سا ، عا ، م ، ن ، ي صفاته ي // معدوماً وصفاته : ساقطة من د ، س ، سا ، عا ، م ، ن هـ .
// كان معدوماً : كانت معدومة ، د ، سا ، عا ، م ، ن ، هـ . ي . (٣) بأنه : بأنها ، د ،
سا ، ع ، عا ، م ، ن ، هـ . ي . (٤) الموجود : الوجود ب ، عا ، م ، ن ، هـ // وكلامنا : ساقطة
من ع ، ي . (٥-٤) في المفهوم من الحاصل : ساقطة من ع ، ي . (٥) بالمفهوم : المفهوم ع ، م بالمفهوم
عا . (٦) أو أنها المحمول : ساقطة من سا . (٨) وقت : ومن ع . (٩) منه : منها ،
سا ، عا ، م ، ي ساقطة من س ، هـ // بل : ساقطة من ب // في : ساقطة من عا ، م ، ن .
(١١) وهذا : هذا . (١٢) عدمه : + له هـ // لا محالة : ساقطة من عا .
(١٣) ما ذكرناه : كما ذكرنا عا // بوجه : + من الوجوه ع // فإن : ساقطة من ع .
(١٤) حين : من حيث ع ، حيث عا ، ن ، هـ // أن : ساقطة من عا // بأنها : أنها ، د ، س ،
سا ، ع ، عا ، م ، ن ، هـ . ي .

- في الذهن لكان كذا ؛ وهذا كما يقال إن الخلاء أبعد . فأما السلب فقد يحق على الموجود والمعدوم ، فالفرق المقدم بين السالبة البسيطة والموجبة المعدولية أن موضوع السالبة البسيطة قد يكون موجوداً وقد يكون معدوماً ويصح السلب عنه من حيث هو معدوم ، وأما موضوع الموجبة المعدولية فلا يصح أن يوجب عليه وهو معدوم .
- ثم إن قوماً حاولوا بعد هذا أن يفرقوا بين الموجبة المعدولية وبين السالبة البسيطة بأن جعلوا المعدولية تدل على عدم أمر من شأنه أن يكون موجوداً في الجنس القريب أو البعيد أو في النوع ، حتى قالوا : إن قولنا : لا عادل ، إنما يصح على عادم العدل وفي طبيعته أن يكون عادلاً أو في طبيعة جنسه كقولهم للبهيمة إنها غير ناطقة أو للنفس الناطقة إنها غير جسم ، والمعنيان موجودان في جنسهما . وقوم قالوا : إن غير العادل هو بإزاء الجائر والمتوسط ، وإن غير البصير إنما هو بإزاء الأعشى ، فسواء قلت غير بصير ١٠ أو قلت أعشى ، حتى لا يصح أن يقال لا تخلدُ عندهم إنه غير بصير ؛ فهذا ما يقولونه .

- فأما القول الحق فيبين من مثال نمثله . فنقول : إنا إذا قلنا كل جسم فإنه غير موجود في موضوع ، وكل ما هو غير موجود في موضوع فهو جوهر ، فكل جسم جوهر ؛ كان ما أمتجناه لازماً . ومعلوم أن القضيتين موجبتان ، ولقطة غير مأخوذة جزءا من المحمول ، ولذلك تكررت جزءا للموضوع ، ونتج ما نتج . ومع ذلك فإن ١٥

(١) لكان : لكانت عا // يحق : يحقق ن // على : عن ب . (٢) فالفرق : والفرق د ، ع م ، ن // الموجبة : والواجبة ي // المعدولية : المعدولة ع . (٣) ويصح : ويصلح سا . (٤) المعدولية : المعدولة ع . (٤ - ٥) فلا يصح . . . المعدولية : ساقطة من ن . (٥) المعدولية : + فلا يصح أن يوجب عليه ع // بأن : فإن ع . (٦) تدل : + عليه ع ، ي . (٧) هادم : عدم عا . (٨) أو للنفس : والنفس س ، ع ، ه ، ي . (٩) موجودان : الموجودان سا // غير (الثانية) الغير د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ي . (١٠) إنما : ساقطة من ب . (١١) أعشى : عشى س // لا يصح : يصلح س // للخلد : للخلو س [والخلد والخلد ضرب من القفرة وقيل الخلد القارة المياء (لسان العرب)] // فهذا : هذا ع' . (١٢) فأما : أما ي // فبين : فيبين د ، ع . (١٣) وكل ما هو غير موجود في موضوع : ساقطة من سا // جسم : + هو س ، ه ، ي . (١٤) للموضوع : من الموضوع س .

غير للوجود في موضوع ليس يشير إلى عدم شيء موجود في جنس الجوهر بوجه من الوجوه إذ لا جنس للجوهر اللهم إلا أن يوجد الموجود كالجنس . فإن فعل هذا وجعل دلالة المدول على عدم ما من شأنه أن يوجد في جملة الوجود كان هذا أقرب إلى الحق بل المدول هو الذي حرف السلب جزء من محموله كيف كان . فإذا أخذنا حرف السلب مع الذي لو انفرد كان محمولا وحده أخذنا كشيء واحد ، ثم أثبتناه على الموضوع برابطة الإثبات ، كانت القضية موجبة من حيث تأليفها ؛ فأما المادة وكيفيتها فهو أمر آخر .

وقد سمعوا في تعليم المقولات وبعده أن لفظ الاللا إنسان ليس يختص بشيء دون شيء ، وليس يختص بما وجد دون ما عدم ، أو أنه يصلح أن يجعل محمولا . فما كان يجب أن يشكل هذا الأمر فيه ، وإنما أوجبنا أن يكون الموضوع في القضايا الإيجابية المدولية موجودا ، لا لأن نفس قولنا غير عادل يقتضى ذلك ، ولكن لأن الإيجاب يقتضى ذلك في أن يصدق سواء كان نفس غير عادل يقع على الموجود والمعدوم أو لا يقع إلا على الموجود . فيجب أن يعلم أن الفرق بين قولنا كذا يوجد غير كذا وبين قولنا كذا ليس يوجد كذا ، أن السالبة البسيطة أعم من الموجبة المدولية ، في أنها تصدق على المعدوم من حيث هو معدوم ، ولا تصدق الموجبة المدولية على ذلك . فإنه يصدق أن يقال : إن العنقاء ليس هو بصيرا ، ولا يصدق أن يقال : إن العنقاء يوجد غير بصير . هذا هل أن العنقاء اسم يدل على معنى في الوجود ، ولا وجود له في الأعيان .

-
- (٢) لا جنس : ليس جنس س // اللهم : ساقطة من ن . (٣) الوجود : الموجود عا .
 (٤) فإذا : وإذا ب . (٥) انفرد : افرد ب // أخذنا كشيء : أحدا لشيء س .
 (٦) برابطة : ساقطة من ع ، م // فأما : وأما ن // فهو : هو ع . (٨) لفظ : اللفظ عا // الاللا إنسان : الإنسان ع . (٩) أو أنه : وأنه س ، ع ، ن ، هـ . (١١) المدولية : ساقطة من ها . (١٢) نفس : ساقطة من س . (١٣ - ١٤) والمعدوم... الموجود : ساقطة من ها . (١٣) إلا : ساقطة من م // يعلم : ساقطة من س . (١٤ - ١٥) المدولية : الموجبة : ساقطة من سا . (١٦) فإنه : كأنه د ، ع ، م ، ن ، هـ ، ي // أن يقال : ساقطة من ع .

- وبعد هذا فنقول : إن كل محمول بسيط محصل ، فإما أن يكون له ضد ، أو لا يكون . فإن كان له ضد ، فإما أن يكون بينهما متوسط ، أو لا يكون . والموضوع لا يخلو إما أن يكون موجودا ، أو معدوما مأخوذا من حيث هو معدوم . فإن كان موجودا وفرض بازمائه شيء كالمحمول فإما أن يكون ذلك موجودا فيه ، أو ضده ، أو واسطة إن كانت أو تكون كلاهما جميعا بالقوة مثل الجرو الذي لم يفتح
- فإن العى والبصر كليهما فيه بالقوة ، أو يكون غير قابل ولا واحد منهما مثل النفس للبياض والسواد والوسائط . فإذا قلنا : زيد ليس يوجد عادلا ، فإنه يكذب إذا كان عادلا فقط ويصدق في البواقي . وأما إذا قلنا : زيد يوجد لا عادلا ، فإنه يصدق إذا كان جائرا أو متوسطا أو كليهما بالقوة أو غير قابل لهما على اختلاف الآراء فيه ، ويكذب إذا كان عادلا أو معدوما . وقد جرت عادتهم بأن يسموا أخس المتقابلين
- عند الجمهور وفي ظاهر المشهور في مثل هذا الموضوع عدما ، سواء كان بالحقيقة عدما كالعى والظلمة ، أو كان ضدا كالجور . فالموجة العدمية تقع في حيز الموجبة المدولية والسالبة البسيطة ، فيكون حال العدميتين عند المدولتين أن الموجبة منهما تشارك الموجبة المدولية ، والسالبة تشارك السالبة المدولية . فإن الموجبة المدولية تصدق على الموجبة العدمية ، ولا ينعكس ، لأن للموجة المدولية أعم من الموجبة العدمية ؛ لكن
- السالبة العدمية تصدق على السالبة المدولية ، ولا ينعكس . فإنه إذا صدق قولنا إن زيدا ليس يوجد لا عادلا ، صدق قولنا إن زيدا ليس يوجد جائرا ، ولا ينعكس .

(١) فنقول : فإننا نقول س ، هـ . (هـ) واسطة : واسطته س ، هـ ، ي // الجرو : الجزء س ، م ، ن . (٦) كليهما : كلاما ب ، س ، هـ ، ي كل لهما عا // لوحد : واحد ب و الواحد // منهما : منها س . (٧) إذا : إذا د ، ع ، م ، ي .

(٨) لا عادلا : عادلا د // إذا : وإذا ي . (٩) كليهما : كلاما ب ، س ، هـ ، عا .

(١٠) عادتهم : العادة ع // أخس : أخس عا . (١١) وقى : فى س // ظاهر : + الأمر س ، ع ، هـ // للشهور : ساقطة من ع // بالحقيقة : الحقيقة ع . (١٢) كان : ساقطة من (١٣) العدميتين : المدمين ي . (١٤ — ١٣) منها تشارك للموجة : ساقطة من ع . (١٥) العدمية : للمدولية س . (١٦) للمدولية : العدمية س .

فإنه ليس إذا صدق قولنا إن زيدا ليس يوجد جائرا ، صدق أنه ليس يوجد لا عادلا ، فإن هذا يصدق في المختلط وفي الذى بالقوة وفي غير القابل ، ولا يصدق الأول عليه .
فحال المدميتين عند الممدولتين أن الإيجاب يطابق الإيجاب والسلب يطابق السلب وإن اختلفا في العموم والخصوص ، وحال المدميتين عند البسيطتين أن السلب يطابق الإيجاب والإيجاب يطابق السلب . وهذا لوح هذه المخصوصات بأحكامها :

(أ*) زيد يوجد عادلا (ب) زيد ليس يوجد عادلا
يصدق إذا كان عادلا فقط يصدق في الجميع إلا في واحد
فيصدق إذا كان معدوما وجائرا ويكذب في البواقي
ويكذب فيما سوى ذلك

(ج) زيد ليس يوجد لا عادلا (د) زيد يوجد لا عادلا
يصدق إذا كان عادلا أو معدوما يكذب إذا كان عادلا أو معدوما
ويكذب في البواقي ويصدق في البواقي

(هـ) زيد ليس يوجد جائرا (و) زيد يوجد جائرا
يكذب إذا كان جائرا يصدق في واحد فقط إذا كان جائرا
ويصدق إذا كان معدوما أو عادلا ويكذب في البواقي
أو مختلطا أو بالقوة أو لا بالقوة

(٢) هذا : هذه عا . (٣) المدميتين : للمقدمتين ع . (٥) بأحكامها : ساقطة : من عا .
(*) اعتمادنا في ذكر الأحكام على نسخة ب لأنها مرسودة على غير ترتيب القضايا في أكثر من نسخة .

فقد بين لك أن اثنين حالهما عند المدميين كحال الإيجاب والسلب عندهما ،
واثنين ليس كذلك . وأما أن الموجب في كل واحد منهما صدقه في واحد والسالب
كذبه في واحد ، فهو مما يتشابه فيه المديتان والبسيطتان وتختلف به المديتان
والمعدوليتان .

- واعلم أن ماهو أخص صدقا من شيء فنقيضه أعم صدقا من تقيض ذلك الشيء ،
وذلك لأن الأخص صدقا هو الأعم كذبا والأعم صدقا هو الأخص كذبا . ويصدق
التقيضان حيث يكذب الأولان من المشاركين ، فإن الذي يكذب أكثر مقابله يصدق
أكثر ؛ فلذلك تقيض أمر لازم الأخص من غير انعكاس هو ملزوم لنقيض الأخص
من غير انعكاس ؛ وحيث كذب الأعم كذب الأخص من غير انعكاس وحيث
صدق الأخص صدق الأعم من غير انعكاس . ولنضع المهملات لوحاً أيضاً : ١٠

الإنسان* يوجد عادلا الإنسان ليس يوجد عادلا

الإنسان ليس يوجد لاعادلا الإنسان يوجد لا عادلا

الإنسان ليس يوجد جائرا الإنسان يوجد جائرا

- فقولنا : الإنسان يوجد عادلا يصدق إذا كانوا كلهم عادلين أو بعضهم عادلين
والباقون ما كانوا ، ويكذب إذا كانوا معدومين . وإذا لم يكن فيهم عادل واحد ١٥
ما كانوا متفقين أو شوبا . وأما قولنا : الإنسان ليس يوجد عادلا ، فيصدق إذا

(١) فقد : فهذا د ، س ، ع ، عا ، م ، هـ // بين : بين د ، م ، ن ، هـ // أن : ساقطة من م .
(٢) أن : ساقطة من عا // صدقه : ساقطة من د . (٣) مما : ساقطة من ع .
(٥) من (الأول) : + تقيض ذلك الشيء ع // صدقا (الثانية) : ساقطة من ع . (٦) صدقا
(الأول) : ساقطة من ع . (٧) فإن الذي : فالذي عا . (٨) الأخص (الأول) : للأخص د ،
سا ، عا ، م ، ن // الأخص (الثانية) : الآخر س ، ع ، م ، ن ، هـ ، ي . (١٠) الأخص :
الآخر د // أيضا : آخر س + آخر ب . (*) اهتمدنا في إثبات الأحكام على نسخة ب .
(١٤) يصدق : ساقطة من سا . (١٥) ويكذب : ويكذبون س // واحد : + كائن س ،
+ كائنا هـ . (١٦) شوبا : شوما م // وأما : فأما هـ // فيصدق : يصدق ع ، ي .

كانوا كلهم معدومين أو كانوا كلهم لا عادل فيهم ألبنة ما كانوا أو كان بعضهم لا عادل فيه ما كان والآخر فيه عدل أو غيره ما كان إذا وجد بعض منهم معدومين أو جائرين أو متوسطين أو بالقوة أو غير قابل ، ويكذب إذا كانوا كلهم عادلين فقط . فهاتان المضالمتان تتفقان في باب واحد اتفاق ما لا يقتضى عموماً . وأما قولنا : الإنسان يوجد جائراً فيصدق إذا كان كلهم جائرين أو بعضهم جائراً وبعضهم ليس عادلاً ما كان ، فقد يصدق إذن معه قولنا : الإنسان ليس يوجد عادلاً . كيف يصدق ولا ينمكس ، فإنه قد يصدق قولنا الإنسان ليس يوجد عادلاً لأنه إذا كانوا كلهم لا عادلين ولا جائرين متفقين كانوا أو شوباً ، وحينئذ لا يصدق أن الإنسان يوجد جائراً . وأما قولهم الإنسان ليس يوجد جائراً فيصدق إذا كانوا معدومين ، أو كان لا جائراً فيهم ألبنة ، أو كان بعضهم جائراً فقط ، وبالجملة إذا كان بعض معدوماً أو عادلاً أو متوسطاً أو غير قابل والآخر ما كانوا ، ويكذب إذا كانوا كلهم جائرين فقط ، فهو أعم من قولنا : الإنسان يوجد عادلاً . وأما قولنا الإنسان يوجد لا عادلاً فيصدق إذا لم يكن فيهم عادل ألبنة كائناً ما كانوا متفقين وشوباً أو لم يكن في بعضهم كائناً ما كان ، بل كانوا أولئك البعض جائرين أو متوسطين أو بالقوة أو غير قابلين أو كان البعض وحده عادلاً ، ويكذب إذا كانوا معدومين أو كان الجميع عادلين ، فهو أعم من قولنا الإنسان يوجد جائراً ، وأخص من قولنا الإنسان ليس يوجد عادلاً . وأما قولنا : الإنسان ليس يوجد لا عادلاً ، فإنه يصدق إذا كانوا كلهم معدومين أو كانوا كلهم عادلين أو كان بعضهم عادلين والباقي ما كانوا وبالجملة بعد أن يكون بعض معدوماً أو عادلاً ، ويكذب إذا لم يكن فيهم عادل ألبنة

(١) فيهم : فيه ن // أو كان : وكان ع . (٥) كان : كانوا ن ، هـ . (٦) يصدق (الأولى) : صدق ع ، عا ، ن ، ي . (٧) لأنه : ساقطة من ع ، عا ، هـ . (٩) كانوا : كانا ب ، س ، ع ، م ، ي . (١٠) إذا : إذ ب // بعض : بعضهم س ، هـ . (١١) أو غير : أو كان غير س . (١٣) وشوباً : أو شوباً د ، س ، ن . (١٤) أو متوسطين : ومتوسطين س . (١٥) ويكذب : ولا يكذب ع . (١٦) فهو : فهم ع ، ي .

كائنًا ما كانوا ؛ فهو أكثر صدقًا من قولنا : الإنسان يوجد عادلًا ، لكنه
أخص من قولنا : الإنسان ليس يوجد جائرًا ، لأن قولنا : الإنسان ليس يوجد جائرًا ،
يصدق إذا كانوا كلهم معدومين أو كلهم عادلين أو بعضهم عادلين ، ويصدق أيضاً
إذا كانوا كلهم متوسطين أو بالقوة أو غير قابلين ، ويكذب هناك قولنا : الإنسان
ليس يوجد لا عادلًا . فالمضالعات كلها تجتمع على الصدق إذا كان بعض
وبعض ليس .

وأما المقاطرات فإن الموجبة البسيطة والعدمية تنتفcan إذا كان بعض عادلًا وبعض
جائرًا ، والموجبة والبسيطة والموجبة المدولية تنتفcan إذا كان بعض عادلًا والآخرون
موجودون فقط ما كانوا . وأما السالبة البسيطة والسالبة العدمية فتنتفcan إذا لم يكن
فيهم عادل ولا جائر ألبتة أو كان بعض عادلًا وبعض جائرًا . وأما السالبة البسيطة
والسالبة المدولية فتنتفcan على الصدق إذا كانوا معدومين أو بعض عادلًا وبعض غير
عادل . وأما الموجبة العدمية والسالبة البسيطة فتنتفcan إذا كان البعض جائرًا والبعض
الآخر ما كان . وأما السالبة العدمية والموجبة المدولية فتنتفcan إذا لم يكن فيهم عادل
ولا جائر أو إذا كان بعض وبعض .

(١) ما كانوا : ما كان ن . (٣) كلهم (الأولى) : ساقطة من عا// أو بعضهم عادلين : ساقطة من ع .
(٥) ليس : ساقطة من ن . (٧-٨) وبعض جائرًا بعض عادلًا : ساقطة من ن ،
أ . (٩) فقط : ساقطة من عا . (١٠) ولا جائر : أو لا جائر س . (١١) للمدولية : للمدولية
(١٢) البسيطة : للمدولية ع // البعض : ساقطة من ع . (١٤) أو إذا : وإذا سا ، ع ،
٥٠٥٠٢٠

الفصل الثاني

(ب) فصل

في اعتبار هذه المناسبات بين المتناقضات المحصورة

وإتمام القول في العدول والبساطة والإشارة

إلى المواضع الطبيعية للواحق القضايا

°

فلنفرض الآن كذلك لوحاً للمتناقضات :

* كل إنسان يوجد عادلا ليس كل إنسان يوجد عادلا

ليس كل إنسان يوجد جائراً كل إنسان يوجد جائراً

ليس كل إنسان يوجد لا عادلا كل إنسان يوجد لا عادلا

١٠ قولنا : كل إنسان يوجد عادلا ، يصدق إذا كانوا كلهم عادلين فقط ، ويكذب

فيما خلا ذلك . وقولنا : ليس كل إنسان يوجد عادلا ، يكذب إذا كانوا كلهم عادلين

ويصدق فيما خلا ذلك . وأما قولنا : كل إنسان يوجد جائراً ، فيصدق إذا كانوا كلهم

جائرين ، ويكذب فيما خلا ذلك . وقولنا : ليس كل إنسان يوجد جائراً ، يكذب

إذا كانوا كلهم جائرين ، ويصدق فيما خلا ذلك . فتكون الموجبة العدمية أخص من

١٥ السالبة البسيطة ، لكن السالبة العدمية أعم من الموجبة البسيطة .

(٣) هذه : ساقطة من ع // المحصورة : والمحصورة ي . (٦) فلنفرض : فلنفرض د ، هـ

// كذلك : لذلك ع ؛ ساقطة من ي . (*) اعتمدنا في ذكر هذا اللوح على نسخة ب .

(١١) ليس : ساقطة من هـ // يكذب : لا يصدق ع . (١٢) ويصدق . ويكذب ع .

وأما قولنا : كل إنسان يوجد لا عادلا ، فيكذب إذا كانوا معدومين أو بعضهم عادلا أو كلهم عادلين ، ويصدق فيما خلا ذلك ، فهو أعم صدقا من الموجبة المدمية .
وقولنا : ليس كل إنسان يوجد لا عادلا ، يصدق إذا كانوا معدومين أو بعضهم عادلا أو كلهم عادلين ، ويكذب فيما وراء ذلك ، فهو أخص من السالبة المدمية ، وجرت الأمور هاهنا مجرى الشخصيات .

- فأما الموجبات المقاطرة فلا تجتمع ألينة على الصدق ، لكن تجتمع على الكذب إذا كان الكل معدومين وإذا كان بعض عادلا وبعض غير عادل ما كان . فإن قولنا . كل إنسان يوجد عادلا ، يكذب إذا كان بعضهم عادلا فقط ، وهناك يكذب كل إنسان يوجد جائراً وكذلك كل إنسان يوجد لا عادلا . وأما أساليبها فإنها قد تجتمع على الصدق حيث تكذب الموجبات معاً ، ولا تجتمع على الكذب ، وإلا لاجتماع تقاضها على الصدق .

فهذه صورة الحال إذا جعلنا الكلية موجبة .

وإن جعلنا الكلية سالبة وضعنا لوحاً على هذه الصفة :

- بعض الناس يوجد عادلا ليس ولا واحد من الناس يوجد عادلا
ليس ولا واحد من الناس بجائراً بعض الناس يوجد جائراً
ليس ولا واحد من الناس لا عادلا بعض الناس يوجد لا عادلا

(١ - ٢) أو بعضهم عادلا أو كلهم عادلين : أو كلهم عادلين أو بعضهم عادلس . (٣) ليس : ساقطة من // كانوا : + معدومين ه . (٣ - ٤) أو بعضهم عادلا أو كلهم عادلين : أو كلهم عادلين أو بعضهم ه . (٧) وإذا : وإذا ي . (٨) إذا كان بعضهم عادلا فقط : ساقطة من د ه س ، س ، ع ، م ، ن ، ه ، ي // وهناك يكذب : هناك ويكذب د ، س ، س ، ع ، م ، ن . (٩) وكذلك لا عادلا : ساقطة من س . (١٠) الصدق : + من ع // ولا تجتمع : ولا تجتمعان د ه س ، س ، ع ، م ، ن ، ه ، ي . (١٣) الكلية سالبة : السالبة كلية من . // سالبة : السالبة ع . (*) اهتمدنا في ذكر هذا اللوح على نسخة ب .

فإن السالبة الكلية تصدق إذا كانوا كلهم جائرين أو كلهم متوسطين أو بالقوة أو غير قابلين أو معدومين أو خلط ليس فيهم عادل ، وتكذب إذا كان بعضهم عادلا والباقي كيف كان . وقولنا بعض الناس يوجد عادلا ، يصدق إذا كان بعض عادلا والآخرين كيف كانوا ، ويكذب إذا لم يكن فيهم عادل كيف كانوا .

٥ وأما قولنا : لا واحد من الناس يوجد جائراً ، فإنه يصدق إذا كانوا كلهم عادلين أو متوسطين أو بالقوة أو غير قابلين أو معدومين أو خلطاً ليس فيهم جائر ولا عادل ألبتة ، ويكذب إذا كان بعضهم جائراً ، ومقابله يصدق إذا كان بعضهم جائراً كائناً ما كان الآخرون . فالمدمية الموجبة هاهنا لا تلزم السالبة البسيطة ، ولا تلزمها السالبة البسيطة فإنه إذا كان بعض الناس جائراً أو بعض عادلاً والباقيون كيف كانوا من غير أن يكونوا عادلين صدقت الموجبة المدمية وكذلك السالبة البسيطة . وإذا كان كل الناس معدومين أو متوسطين أو بالقوة أو غير قابلين أو خلطاً ليس فيهم جائر ولا عادل ، صدقت السالبة ، ولم تصدق الموجبة الجزئية المدمية . وإذا كان بعض الناس جائراً وبعضهم عادلاً صدقت الموجبة الجزئية ، وكذبت السالبة البسيطة . فإذا لا تلازم بين هذين فلا تلازم بين نقيضها ، وإلا لكان بينهما عكس ذلك التلازم .

(١) السالبة : ساقطة من سا . (٢) وتكذب : أو تكذب س // بعضهم : بعض ع ، ي .
(٣) يوجد عادلا : ساقطة من سا ، عا ، م ، ن // بعض (الثانية) : ساقطة من عا ، م .
(٧) ويكذب : ويكون ع // ومقابله يصدق إذا كان : ساقطة من ع // بعضهم جائراً : ساقطة من ع // كائناً : كان ع . (٩) إذا : إن ع ، ي . // أو بعض عادلا : ساقطة من ع ، ن . ي // عادلا : ساقطة من ب ، د // كيف : ما هـ . (٩-١٠) والباقيون . . . عادلين : ساقطة من د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن . (١٠) المدمية : الجزئية سا // وكذلك : وكذبت سـ سا ، وكذا ن // وإذا : فإذا د ، س ، ع ، عا ، م ، ن ، هـ ، ي .
(١٠-١٣) وإذا كان . السالبة البسيطة : ساقطة من سا . (١١) قابلين : قابل د ، سا ، م ، ن ، ي // ولا عادل : ساقطة من د ، عا ، م ، ن ، ي // صدقت : صدق د . (١٢) ولم : فلم ع // المدمية : ساقطة من د ، س ، عا ، م ، ن ، هـ . (١٣) الجزئية : المدمية ب ، ع ، عا ، ي // وكذبت : وكذلك عا // فإذا : لا تلازم : لا تلزم س // بين (الأولى والثانية) : من ع // فلا تلازم : فلا تلزم س . (١٤) نقيضها : نقيضها س ، ع ، عا ، هـ .

وأما قولنا . ليس ولا واحد من الناس يوجد لا عادلا ، فيصدق إذا كانوا كلهم
معدومين أو كلهم عادلين ، ويكذب فيها خلا ذلك .

وأما السالبة العدمية فتصدق فيما صدقت فيه ، وتصدق إذا كانوا غير قابلين
أو متوسطين أو خطأً ليس فيهم جائر . فهي أعم منها ، أى من السالبة المدولية . وكيف لا ،
وأنت تعلم أن الموجبة العدمية أخص عن الموجبة المدولية ، فيجب أن تكون السالبة
المدولية أخص من السالبة العدمية .

فقد خالف الأمر هاهنا ما كان عليه في الشخصيات . فإن المقاطرات الموجبة هاهنا
قد تصدق ممّا إذا كان بعض عادلا وبعض جائراً . فالسوالب تكذب ممّا في ذلك ،
وتكذب الموجبات ممّا إذا كان الكل معدومين ، وتصدق السوالب فيها . لكن
البسيطة والعدمية تكذبان ممّا إذا كان الكل متوسطين بالقوة أو غير قابلين ،
فتصدق مقابلتهما حينئذ ، ولنتأمل حال لوح يفرض للمضادات على هذه الصورة .

*
كل إنسان يوجد عادلا لا واحد من الناس يوجد عادلا
لا واحد من الناس يوجد جائراً كل إنسان يوجد جائراً
لا واحد من الناس يوجد لا عادلا كل إنسان يوجد لا عادلا
فلا نجد المضالعات تتفق ألّبتة لكنها قد تتفق على الكذب . وكذلك المقاطرات
الإيجابية . فإنها لا تتفق ألّبتة على الصدق ، لكنها قد تتفق على الكذب إذا كانوا
معدومين أو خطأً .

وأما المقاطرات السلبية فتتفق على الصدق والكذب جميعاً كما قد علمت .

(٣) وتصدق : + أيضاً س ، هـ . (٤) فهي : ساقطة من د // أى من : ولى عا .
(١٠) غير : ساقطة من س . (١١) مقابلتهما : مقابلتها د // لوح : + لوح د ، س ، م ،
ن ، ي // للمضادات : للمضادات س ، سا . (*) اعتدنا في ذكر هذا اللوح على نخبة (١٥) قد :
ساقطة من د ، س ، سا ، ع ، م ، ن ، هـ ، ي // وكذلك : وكذا ب . (١٦) لكنها : ولكنها هـ
// إذا : إذ س .

وأما الدواخل تحت للمضادة فهي في حكم للمهمات .

- فهذه الأقسام إنما تولدت من اعتبار المدول في جهة المحمول ، وقد تتولد أيضاً من جهة اعتبار المدول في جهة الموضوع إذا جمعت الموضوع مثلا لا إنساناً فأثبت عليه أو سلبت عنه . فانظر الآن وتأمل ما أوجبه التعليم الأول . فإن التعليم الأول جعل ٥
اللا إنسان صالحاً لأن يكون موضوعاً غير محصل ، ولم يوجب بهذا أن يكون اللا إنسان يدل على عدم خاص أو جنسى ، فاحكم أن الأمر من جانب المحمول كذلك . واعلم أنه كما أن الرابطة كانت إذا دخلت على حرف السلب جعلته جزءاً من المحمول ، حتى إذا أوجب صارت القضية موجبة ، وإذا دخل حرف السلب عليها فرقت الرابطة بينه وبين المحمول وصادفت الرابطة المحمول محصلاً فكان سلباً لا إيجاب عدول .
- فكذلك إذا كان في جانب الموضوع سور ، فإن السور إذا دخل على حرف السلب جعله ١٠
جزءاً من الموضوع ، كقولك كل لا إنسان . وأما إذا دخل حرف السلب على السور واقترن السور بالموضوع صادف السور الموضوع محصلاً وصار حرف السلب للسلب كقولك : ليس كل إنسان . فإذا أريد أن يكون الموضوع معدولاً ، فليجعل حرف السلب جزءاً من الموضوع ، فإذا تشاركت القضيتان في اسمك واختلقتا في الكيف وفي المدول والتحصيل من جهة المحمول ، وكان الموضوع في حكم للوجود ، فهما متلازمان . فإن ١٥
قولنا : كل إنسان يوجد عدلاً ، يلزم قولنا : لا أحد من الناس يوجد لا عدلاً ،

(٣) مثلا : ساقطة من ع ، ي . (٤) أو سلبت : إن سلبت م // سلبت : نفيت س ، عا
// الأول فإن التعليم الأول : ساقطة من ن // فإن التعليم الأول : ساقطة من ع ، م .
(٥) يوجب : يوجد س . (٧) كانت : ساقطة من س ، هـ . (٨) أوجب : أوجبت ع .
(١٠ - ١١) سور ... الموضوع : ساقطة من ي . (١١) من : + المحمول س // السور :
السورة م // واقترن : فاقترن ع . (١٢) صار : وصادف ع ، م ، ن . (١٤) تشاركت : تشارك
ب ، د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ي // واختلفتا : واختلفا ب ، د ، سا ، م ، ن ، هـ ،
ي ؛ أو اختلفا ع ؛ وأخلفا عا . (١٥) متلازمان : متلازمان ع . (١٦) عدلاً : عادلان
// لا عدلاً : عدلا ع ؛ لا عادلان .

إذا كان الموضوع في حكم الوجود . وقولنا : ليس كل إنسان يوجد عدلا ، يلزم قولنا : بعض الناس يوجد لاعدلا ، بعد الشرط المذكور . وقولنا : كل إنسان يوجد لاعدلا ، يلزم قولنا : لا واحد من الناس يوجد عدلا . وقولنا : ليس كل إنسان يوجد عدلا ، يلزم قولنا : بعض الناس يوجد عدلا . وبرهان ذلك ، ولكن على المثال الأول ، أنا إذا قلنا : كل إنسان يوجد عدلا فكذب عليه قولنا : • ولا واحد من الناس يوجد لاعدلا ، صدق نقيضه وهو واحد من الناس يوجد لاعدلا ، وكان كل إنسان يوجد عدلا وهذا محال . وأنت تعرف الحال فيما بقي من هذه الصورة . وهذا الشرط الذي نوردته من كون الموضوع في حكم الوجود حتى تكون القضية يصح إيجابها ربما أغفل ، وهو الواجب اعتباره . فإن لم يعتبر ذلك كانت السوالب تلزم الموجبات ، لأن السوالب تصدق على ما هو معدوم من الموضوعات ، • ولا يتمتع .

واعلم أن للوضوع الشخصي إذا سلمت عليه السالبة من طرفي النقيض ، جاز أن تبقى سالبة بحالها ، وجز أن تجمل موجبة معدولية إن كان ذلك أنفع . كما إذا سئل هل زيد عدل ؟ فقول : لا ، كان للسائل أن يأخذ أنه ليس زيد بعدل ، وأن يأخذ أن زيدا هو لاعدل . وأما إذا كانت القضية محصورة فسأل مثلا هل كل إنسان حكيم ، فقول : •

(١ - ٦) إذا كان ... لا عدلا : ساقطة من م . (١ - ٣) إذا كان ... لا عدلا : ساقطة من د . (١) عدلا : لا عدلا ؛ + إذا كان الموضوع ع . (٢) لا عدلا : عدلا عا // بعد : + هذا د ، ن // الشرط : الفرائط ع ، ي . (٣) عدلا : عادلا ع ، ه ، ي . (٤ - ٣) وقولنا . عدلا : ساقطة من ع ، ي . (٤) عدلا : لا عدلا د ، س ، سا ، عا ، ن . (٥) فكذب . يكذب ع . (٦) لاعدلا (الثانية) : عدلان . (٧) إنسان : الناس د ، م // عدلا : لاعدلا سا // وهذا : هذا ع // بقى : ساقطة من س . (١٠) لأن السوالب ... الموضوعات : ساقطة من د ، سا ، عا ، ن ، ه ، ي (١٠) من : بين د ، س ، سا ، ع ، عا ، ن ، ه ، ي . (١٠ - ١١) لأن السوالب ... ولا يتمتع : ولا يتمكس س ، ع . (١١) ولا يتمتع : ولا يتمتع بنح ، س ، سا ، ع ، م ، ن ، ه ، ي . (١٢) سلمت : سلمت بنح ، د ، س ، سا ، ع ، م ، ن ، ه . (١٣) معدولية : معدولة ي . (١٤) أن يأخذ أنه ليس : أن يقول فإذا ن ليس ع . (١٤) أن يأخذ أنه ليس زيد بعدل : أن يقول فإذا ن ليس زيد بمادل بنح . (١٥) لاعدل : عدل ن .

لا لم يكن له أن يقول: فكل إنسان إذن لا حكيم . وذلك لأن قوله : لا ، معناه ليس كل إنسان حكيمًا . وهذه كما علمت لا يلزمها : فكل إنسان إذن لا حكيم ، وليست في قوة تقيض تلك ، بل في قوة ضدها . وإنما لم يكن قولنا : كل إنسان هو لا حكيم ، تقيضا ، إذ التقيض إنما يكون تقيضا إذا سلب عما أوجب ، كما أوجب . فأما إذا سلب من حيث هو محمول ، ولم يسلب من حيث هو محمول بكية مآ معلومة ، لم يكن السلب سلبا لما أوجب من حيث أوجب . فربما لم يكن المحمول كاذبا في نفسه ، بل بجهة حمله ، فإذا تركت الجهة بمحاله لم تدر ما يكون . فإذا كان الحمل للحكم كذبا بشرط عمومه ، فيجب أن يرفع عموم حمله فيقرن السلب بالسور الموجب فيرفع عموم الإيجاب .

واعلم أنه وإن كانت أجزاء القضايا قد تزال عن أماكنها في بعض الأوقات فلا تؤثر في المعنى على حسب التعارف فإن لكل جزء منها مكانا طبيعيا . أما السور فقد ١٠ يبدل مكانه ، فيقال للناس أحياء كلهم أو طرا ، فيؤخر السور ، ويفرق بينه وبين الموضوع ؛ وإنما مكانه الطبيعي هو مجاورة الموضوع . وكذلك الرابطة قد يبدل موضعها الذي لها ، فيقال تارة يوجد الإنسان عادلا وتارة الإنسان الذي لا يوجد عادلا يوجد ؛ وإنما مكانها الطبيعي مجاورة المحمول ، بل قد يبدل وضع المحمول والموضوع . ولكن التفريق بين السور وبين حرف السلب مما لا يجوز . وسيأتي لك ١٥ في باب الجهات بيان آخر . وقد يكلف إيضاح أن قولنا يوجد الإنسان عادلا وقولنا

-
- (١) فكل : وكل ع . (٢) حكيم : حكيم س . (٣) تلك : ذلك ع .
 (٤) كما أوجب : ساقطة من سا ، ع ، ي // فاما : وأما س // فاما إذا : فإذا ن .
 (٥) لم : ولم س . هـ . (٧) الحكم : للحكيم ب ، ص ، ع ، عا ، م ، هـ ، ي // كذبا : كاذبا سا .
 (٨) يرفع : ترتفع ي // فيرفع : يرفع ب ؛ فرفع ع ، م ، ن ، ي . (١٠) فإن : كان د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، هـ . (١١) يبدل : يبدل ع // فيؤخر السور : ساقطة من سا // فيؤخر : فيؤخذ س . (١٢) قد : فقد س ، هـ // موضعا : موضوعها س ، ع ، عا ، ي .
 (١٣) الانسان يوجد عادلا وتارة : ساقطة من م . (١٤) وإنما مكانها : وأما مكانه ب ؛ وإنما مكانه س . (١٦) باب : ساقطة من ع ، ي // يوجد : ساقطة من ع .

- يوجد عدلا الإنسان معناه معنى واحد بأن قيل إن كان سلبهما واحداً فيجب أن يكونا واحداً . لكن سلب قولنا يوجد الإنسان عدلا هو أنه ليس يوجد الإنسان عدلا ، فإن لم يكن هذا سلب قولنا يوجد عدلا الإنسان ، فليكن سلبه ، أما قولنا ليس يوجد عدلا للإنسان أولاً يوجد عدلا إنسان . لكن الأول سلب قولنا يوجد عدلا للإنسان ، والثاني سلب قولنا يوجد إنسان عدلا ، وهذا البيان لا يغني شيئاً ، وذلك لأنه إما أن لا يشكل الأمر في وحدانية حكم هاتين القضيتين وإما أن يشكل . فإن أشكل وأمكن أن يكون أحد من الناس يرى أن قولنا يوجد الإنسان عدلا غير قولنا يوجد عدلا الإنسان يرى أيضاً أن السلبين متخالفين ، أعنى قولنا لا يوجد الإنسان عدلا وقولنا لا يوجد عدلا الإنسان . فلا يرى أن يوجد عدلا الإنسان هو سلب قولنا يوجد الإنسان عدلا . فإن قال إنا نعلم إذا قلنا ليس يوجد عدلا الإنسان أو قلنا ليس يوجد الإنسان ١٠ عدلا ، إنما تسلب فيهما العدالة عن الإنسان . فيقال إن هذا ليس أظهر من إيجاب العدالة للإنسان في القولين الموجبين . فإن كان ذلك مما يشكل فبالحرى أن يشكل هذا ، بل الحق أن ذلك ظاهر لا يشكل ، وهذا أيضاً ظاهر ليس يشكل ، وليس أحدهما أولى من الآخر بأن يشكل أو بأن يظهر .

(١) الإنسان : إنسان عا // معنى : ساقطة من ع ، ن // يكونا : يكون ع ، عا ، م ، ن . (٢) واحدا : أحدا م // لكن : ولكن ه . (٣) فليكن : فيكون ن . (٤) اللا للإنسان (الأولى) : الإنسان س ، ه // لا يوجد : ويوجد ها // إنسان : الإنسان د ؛ لا إنسان سا // اللا إنسان (الثانية) : لا إنسان د ، سا ، ع ، عا ، م ن ؛ الإنسان س ، ه . (٥) وإما : فإما م . (٦) يوجد (الثانية) : لا يوجد م . (٧) السلبين : السالبين د ، ن . (٨) فلا يرى : ولا يرى م . (٩) فلا يرى أن يوجد عدلا الإنسان : ساقطة من عا // أن يوجد : أن لا يوجد س ، ع ، ه // الإنسان (الثالثة) : ساقطة من سا . (١٠) إذا : ما إذا عا . (١١) عدلا : + إنسان ، ع ، ه ، ي // أظهر : بأظهر ن . (١٢) أن : في س .

الفصل الثالث

(ج) فصل

في تعريف الحال في القضايا المتكثرة والمتأحدة

واللائي تختلف حال صدقها وكذبها بحسب

التفريق والجمع واللائي لا تختلف فيها

وبيان ظنون غالطة وقعت للناس

في بعض ذلك

إن القضية الحملية إما تكون واحدة إذا كان فيها محمول واحد لموضوع واحد ، فإن تكثر للموضوع والمحمول واحد كقولنا : الفرس والإنسان حيوان ، أو تكثر المحمول والموضوع واحد كقولنا : زيد كاتب وطويل ، فإن القضية لا تكون واحدة ، بل الأول من المثالين قضيتان إحداهما أن الفرس حيوان والأخرى أن الإنسان حيوان ، والثاني أيضا قضيتان إحداهما زيد كاتب والأخرى زيد طويل . فأما إن اتفق أن كان في الموضوع أو المحمول تكثر باللفظ ، وكان هناك تأليف لفظي لكنه يؤدي بالجملة إلى أن يكون منه معنى واحد ، لم يؤد تكثر اللفظ إلى تكثير المعنى ، مثل قولك : إن

(٣) الحال في : حال س ، هـ // القضايا : قضايا هـ . (٤) واللائي : والتي ع // حال : ساقطة منى . (٥) والجمع : والجمعي هـ . (١٠) كقولنا : كقولك ب . (١١) والأخرى : والآخر د ، س ، سا ، عا ، م ، ن // أن (الثانية) : ساقطة من ب ، ع ، ي . (١٢) والثاني : والثانية س ، هـ // إحداهما : أحدهما عا // والأخرى : والآخر ب ، د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ي . (١٣) لكنه : ولكنه س . (١٤) يكون : ساقطة من ب ، د ، ح ، م ، ن // تكثير : تكثر س ، سا ، عا ، ن ، ي // إن : ساقطة من س ، هـ ، ي .

- الإنسان حي ناطق ميت ، أى إن الإنسان شئ. هو الحى الذى هو الناطق الذى هو الميت ؛ فهذه الجملة محمول واحد بالحقيقة ، وكذلك إذا قلت الحيوان الناطق المائت قابل للكتابة . وأما إذا كانت المعانى متباينة ، لا تجتمع طبيعة واحدة كالإنسان الأبيض المشاء ، فإذا قلت زيد إنسان أبيض مشاء فما حملت عليه معنى واحداً ، فإن هذه الثلاثة أمور لا يتقيد فى الطبع بعضها ببعض حتى تتخذ طبيعة واحدة ، ولذلك فإن القضية • لا تكون واحدة . فهذا هو ما يقال ، ولسكنى لأضايق فى أمثال هذا مضايقة كثيرة ألبتة ، فإنى أجوز أن يجعل هذا قضية واحدة حتى يكون زيد الشئ الذى هو موصوف باجتماع هذه فيه ، ولى أن أضع لذلك اسماً واحداً من حيث هو جملة فيكون حمل ذلك الاسم . ولنسكن الجيم مثلاً تدل على مجموع هذه حتى تكون جـ الذى هو الشئ الموصوف بأنه مشاء ، المشاء الذى هو أبيض ، فيكون إذا قلت زيد جـ فهمت أنه مجموع هذه ، ١٠ ولم يكن بد من أن تقول زيد جـ أو ليس جـ ، وليس هذا كما كنا قلنا من قبل : إنا إذا سمينا الأبيض بالثوب وسمينا الطول بالثوب فقلنا زيد ثوب كان قولنا فى حكم قضيتين ، كأننا قلنا زيد أبيض وزيد طويل ، وذلك لأن الثوب هناك اسم للأبيض ، وأما هاهنا فليس الجيم اسماً لواحد من هذا ، بل للجملة من حيث هى جملة . وأيضاً فإن الحيوان الناطق المائت إذا لم يذكر فى الحمل والوضع على سبيل التقييد ، بل على سبيل ١٥ التعميد حتى كان كأنه قال الإنسان حيوان وناطق ومائت ، كانت هذه قضايا كثيرة ولما كان السؤال الجدلى ، كما سنعلمه ، ليس هو كل سؤال فإن السؤال

(١) ميت : مايت ن . (٢) وكذلك : فكذلك د ، م ، (٤) لإنسان : ساقطة من سا .
(٥) ولذلك : وكذلك د ، سا ، عا ، م ، ن ، و فكذلك ع . (٧) أجوز : أجوزه سا
// هذا : + أيضاً سا ، عا ، ي . (٦ — ٨) مضايقة ... من حيث : ساقطة من س .
(٨) ولى : ولى ع // حمل : جملة سا . (٨ — ١٧) هو جملة ... فإن السؤال : ساقطة
من س . (٩) الذى : ساقطة من سا ، عا . (١٠) أبيض : الأبيض ه // جـ : جيم ذ ، سا ،
ع ، عا ، م ، ن ، ي // فهمت : ساقطة من عا . (١١) جـ (الأولى) : جيم سا // كما كنا
قلنا من قبل : كما كنا قبل من ب // كنا : ساقطة من ح ، ي // من قبل : قبل من سا ،
ع ن ، ه . (١٢) الطول : الطويل د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ي // حكم : ساقطة من ع .
(١٤) الجيم : جـ ن // للجملة : الجملة ع . (١٥) التقييد : التقيد سا . (١٦) كان : ساقطة من ن .

عن ماهية الشيء وكيفية سؤال بعلم ليس سؤال طالب الإلزام ، بل السؤال المنطقي هو ليتعلم به مقدمات تجتمع فتنتج خلاف ما ينصرد المجيب ، فيكون الجواب عنه إما تسليم ما يطلبه أو تسليم تقيضه ضرورة ولا يكون المجيب محيص عنهما . وإذا لم تكن المسألة بقضية واحدة في الحقيقة لم تقتض جوابا واحدا ، فإن من ذلك مالا يمكن أن يجاب فيه بالإيجاب ولا سلب ، كمن سأل فقال هل الإنسان جسم وروح أم ليس فإنه ليس يمكن أن يجاب بالإيجاب ولا بالسلب ، فإن أحدها محمول على الإنسان والآخر معلوب عنه ، بل يجب أن يفرق الجواب فيقال الإنسان جسم وليس الإنسان بروح . ومن ذلك ما يمكن أن يجاب فيه وفي تقيضه كليهما بالإيجاب أو سلب ، ولكن لا يكون الجواب واحدا ، كمن سأل أليس الإنسان جسما ومكلفا ؟ فإن هذا وإن أمكن فيه الجواب بالإيجاب فيهما جميعا فليس جوابا واحدا . وربما كان اللفظ واحداً لكنه مشترك ١٠ وذلك على القسمين الممثل بهما جميعا ، فللمجيب إذا حكمه السائل بين طرفي النقيض وألزمه أن يجيب بأحدهما أن يلزم السائل تحرير المسألة وتقريرها وتوحيدها .

ثم يتصل بهذا المعنى أشياء جرت العادة بذكرها ، وبالحري أن نذكر المشهور منها ثم نتمقبه . قد قيل إن من الأشياء التي تحمل فرادى ما يصح أن تحمل جملتها جملة واحدة ومنها مالا يصح ، وكذلك من الأشياء التي تحمل جملة ما يصح أن يحمل أفرادها ١٥ فرادى ومنها مالا يصح . أما مثال ما يصدق جملة وفرادى فهو الحد وأجزاؤه .

(١) بعلم : تعلم ، س ، ن // هو : ساقطة من ع // به : + من ع . (١ - ١٦) عن ماهية ... وأجزاؤه : ساقطة من س . (٤) فيه : به د ، ع ، عا ، م . (٥) وروح : روح ع // أم ليس : أو ليس ه . (٧) يفرق : يعرف عا . (٨) ما يمكن : مما يمكن عا // فيه وفي تقيضه : في معنييه ع ، عا ، فيه وفي معنييه ن ، ي // سلب : بسلب د ، سا ، ع ، عا ، م ، ه ، ي . (٩) الإنسان : للإنسان عا . (١٠) وربما كان اللفظ : ساقطة من سا // جميعاً . (١١) الممثل : للمثلين عا // بهما : لها سا ، عا ، ه ، ي // فللمجيب : فالمجيب ع // حكمه : حكمه ع . (١٢) وألزمه : ويلزمه ب ، ي . (١٤) منها : فيها ب // إن : ساقطة من سا // يصح أن : ساقطة من ب . (١٦) أما : فأما د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ي // فهو : هو ب ، د ، سا ، عا ، م ، ن ، ه ، ي .

- وأما مثال ما يصدق فرادى ولا يصدق جملة فقد قالوا إن بعضه يكذب صراحا ،
 مثل أن يكون إنسان من الناس طيبا دون الوسط ويكون فارها في الخياطة أو بصيرا
 بالعين ، فيصح أن يقال : إن زيدا طيب ، ويصح أن يقال : إن زيدا فاره ، ولا يصح
 أن يقال : إن زيدا طيب فاره ، بأن يؤخذ الكل محمولا واحدا . وكذلك لا يصح
 أن يقال : زيد طيب بصير ، فإن هذا يكون نعنا إياه بأنه طيب فاره في الطب ٥
 أو بصير فيه . وقالوا وإن بعضه يكون هديانا إما بالقوة وإما بالفعل ، أما بالفعل
 فإن القائل إذا قال : زيد إنسان ، فصدق ؛ ثم قال : هو أبيض ، فصدق ، فإن كان
 يجب أن يصدق جملة ما يصدق فرادى ، وجب أن يصدق أن زيدا إنسان أبيض .
 ولأن هذا يصدق والأبيض يصدق ، وما صدق فرادى صدق جملة من غير هديان ،
 وجب أن يصدق من غير هديان ، فيقال : إن زيدا إنسان أبيض ، وكذلك ١٠
 إلى غير النهاية . وإن كانت التفاريق أكثر من اثنين ، فالشناعة أظهر . وأما الذى
 بالقوة فمثل أنه إذا وجب من صدق قولنا : الإنسان حيوان ، وقولنا : الإنسان جسم ،
 أن يصدق جملة فيصدق أن الإنسان حيوان جسم أو حيوان حساس ، وهذا هديان .
 بل قال بعضهم إن هذا أيضاً كذب ، وذلك لأننا إذا قلنا : إن سقراط إنسان
 ذو رجلين ، فكأننا إنما فضلناه من أناس ليسوا بذى رجلين ، فكأنه قد انطوى ١٥
 فى قولنا هذا أن فى الناس من ليس هو ذا رجلين ، وهذا كذب . ثم طلبوا القانون
 لهذا فقالوا : إن الأشياء التى يعرض لبعضها أن تحمل على بعض لأنها قد تجتمع

(١ — ١٧) وأما مثال . . . قد تجتمع : ساقطة من س .
 (٣) إن زيدا (الأولى) : زيد ب ، د ، سا ، ع ، م ، ن ، هـ ، ي // ولا يصح : فلا يصح سا .
 (٣ — ٤) إن زيدا فاره ولا يصح أن يقال إن زيدا طيب فاره : وخباط فاره ع . (٤) طيب :
 طيبك عا . (٦) أما بالفعل . ساقطة من د ، سا ، م ، ن ، هـ ، ي .
 (٧) فصدق : ويصدق ع ، ي . (٨) إنسان أبيض : أبيض إنسان ن .
 (١٠) أبيض أبيض : أبيض ن . (١٤) (الثانية) إن : ساقطة من سا .
 (١٥) إنما : لا قد د ، ع ، عا ، م ، ن ، ي . (١٦) وهذا : وهكذا
 م // طلبوا : أطنبوا ع .

في موضوع واحد كالبصير والطبيب والأبيض وجميع ما ليس بعضه كالصورة وبعضه كاللادة ، أو الأشياء التي ليس حال اجتماعها كما يكون من حال اجتماع الصورتين في مادة واحدة بل هي عوارض متباينة مثل ما عرض للطبيب في المثال أن صار أبيض وللأبيض أن صار طبيبا فإنها لا تصير معنى واحدا وذلك لأن معنى أنه طبيب ليس معنى أنه أبيض بل عرض له أنه أبيض ، فن هذه الجملة قد يكون مالا يجتمع صدقا . وكذلك إذا كان بعضه محصورا في بعض ، فإنه لا يحمل جملة كالأبيض في الإنسان الأبيض صريحا وذو الرجلين في الإنسان تضمينا . وأما ما يصدق مجتمعا ولا يصدق فرادى فنما ما يكون أجزاء المحمول فيه تشتمل على مناقضة مصرح بها ، كقولهم : إن الخصى رجل لا رجل ، والقاضي سلطان لا سلطان ، وإن الخفاش طير لا طير ، إذ يلد . ولا يبيض . ومنها ما تكون تلك المناقضة فيها بالقوة ، كما يقال للسفينة التي تتخذ من الحجر فيلعب بها الصبيان أنها سفينة حجر ، ولا يصدق أن يقال إنها سفينة ، لأن السفينة آلة للطفو والحجر يرسب ، فخذ السفينة يقتضي مناقضة لما كان حجرا . وكما يقال لهذا الشخص إنه إنسان ميت ولا تقول : إنه إنسان ، لأن الإنسان حده أنه حيوان ناطق . وللمائت يقابل الحيوان . وأما الذي لا مقابلة فيه وتكذب أفراداه مع ذلك ، أنا إذا قلنا الآن ، وقد مات أوميروس ، إن أوميروس موجود شاعر ، وإن أوميروس هو شاعر ، فإن ذلك حق ؛ وإذا قيل : إن أوميروس هو أو موجود ، كان كذبا وكذلك العنقاء موجود في التوهم ، فإذا قيل موجود كان كذبا . قالوا فيجب إذا كانت المحمولات ليس فيها تقابل لا بالفعل ولا بالقوة ، أي إذا اعتبرت الحدود ، فكان الحمل بالذات ، فإن حملها الصادق جملة لا يمنع حملها الصادق فرادى .

-
- (١) والطبيب : في الطبيب عا . (١ — ١٩) في موضوع ... فرادى : ساقطة من س .
(٢) أو الأشياء : والأشياء د ، ع ، م . (٣) م : + من سا // متباينة : مباينة ع .
(٩) لا طير : ولا طير ع . (١٠) ومنها : منها عا .
(١٣) ولا تقول : ولا يقال ع . (١٥) قلنا : قلناه ب .
(١٦) هو (الأولى) : ساقطة من د ، م // فإن : فإذا ع . (١٨) أي : ساقطة من عا .
(١٩) فكان : وكان عا ، ه .

- فيجب علينا نحن أن نتأمل هذه الأشياء بالإنصاف ، وتقول فيها ما يوجب الحق .
- فتقول : أما إذا تجاوز في الحمل وتوسع فيه فقد يعرض جميع ما قالوا ، وبإغفال معرفة ما قالوا يعرض غلط شديد . وذلك لأن الناس قد اعتادوا ألفاظاً يقولونها وفيها مجاز قولاً لحقيقة . ففي مثل تلك الألفاظ إذا أوجب أن كل ما يحمل في العادة تفاريق يجب أن تصدق جملة ، أو ما يحمل في العادة جملة فيجب أن تصدق تفاريق عرض ما قالوا . وللعلم
- الأول إنما لحظ في ابتداء التعليم هذا الغرض ، ولم يلاحظ التحقيق ، إذ كان المبتدئ يشق عليه الوقوف على ذلك حتى يميز العادة المجازية فيه عن الحقيقة المحضة . ومع ذلك فينقله إهمال ظاهر الحال فيه ، فحذر من ذلك ومن مذهب العادة فيه ، وأما إن لم يشتغل بالعادة والتفت إلى الأعراض وإلى المفهومات اللفظية بالحقيقة ، لم يلزم شيء من جميع ما قالوه غير الواحد الذي هو في التكرير والهديان . فأما أمثلة الطبيب والفاراه
- والبصير فالحق يوجب أن هذا يصدق فرادى ومجموعة ، وذلك لأنه حين حمل على زيد الفاراه لم يحمل عليه الفاراه كيف اتفق ، بل حمل عليه الفاراه على أنه فاراه في شيء محصل لما كان فارهاً في الخياطة ، وحين حمل البصير عليه أيضاً فلم يحمل عليه البصير كيف اتفق بل على أنه بصير بالعين . وإذا كان كذلك ، فإذا جمعت المحمولين وعينت عند الجمع ما عنت في التفريق لم يعرض كذب ، فإن زيدا طبيب فاراه في الخياطة وطبيب
- بصير بالعين وليس طبيباً فارهاً في الطب ، فلم تكن أردت عند التفريق بالفاراه الفاراه في الطب ولا بالبصير البصير في الطب . فإن قال قائل : إنه إنما حمل عليه الفاراه بلا شرط

(١-١٦) فيجب . . بصير بالعين : ساقطة من س . (٢) وبإغفال : وما غناك ه .
 (٤) كالحقيقة : بالحقيقة عا . (٥) تصدق : + تفاريق ع . (٦) هذا : ساقطة من س // إذ : ساقطة من عا . (٧) يشق : يشق ه // المحضة : المحضة د ، س ، سا ، عا ، م . (٨) فحذر : ويحذر د ، س ، سا ، م ؛ ساقطة من عا // ومن : من د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، ه ، ي ؛ + يذهب ي . (١٠) في : ساقطة من ع // الطبيب : الطب ي . (١١) حين : ساقطة من ع . (١٣) البصير (الثانية) : بالبصر ع .
 (١٧) في الطب : بالطب ع // البصير : للبصير عا .

شئ وكذلك البصير ، فلنفرض أنه إنما حمل عليه الفاره فارهاً من غير شرط والبصير بصيراً من غير شرط ، فيجب عند الجمع أن يحفظ على ما كان قبل الجمع . فإنه إذا لحق به شرط أو غير منه معنى فليس هو المحمول الذي كان أولاً ، فإن كان قد حمل الفاره مطلقاً وعنى أنه فاره أى في شئ ما يحق الآن عند الجمع أنه طبيب فاره في شئ ما . وأما فاره في الطب فلم يحمل مفرداً ، ولا إذا قرن بالطبيب هذا المعنى وجب أن يكون معناه أنه فاره في الطب وإن أوهمت العادة ذلك . وأما إن كان أريد في التفريق بالفاره الفاره في الخياطة فهذا كان هو المحمول بجملة عند الحقيقة ، وهو الذي يجب أن يورد عند الجمع . وقد يجوز في حذف جزء منه لفظاً من حقه أن يصرح به ، وأما إذا لم يصرح به فإنما لم يصرح اتسكالا على تفهيم العادة ذلك .

وأقول بالجملة إن من حقوق الأمور النسوبة إذا كانت محمولات أن تراعى جهاتها وشرايطها وأن يكون مصرحاً بها عند الضمير وإن لم يصرح بها في اللفظ ، وعلى ما قيل في شروط النقيض . ولولا أن قولنا فاره معناه فاره في شئ كذا أو فاره في شئ ما لا أنه نفسه فاره في أى شئ اتفق ، لكان كلما قيل إنه ليس بفاره وعنى في أمر آخر ليس هو فيه فارهاً كان تناقض ، فإذا تناقض ، أو تغير ذلك الشئ وثلثت إليه ،

(١) شئ : بين عا // البصير : + وفي حمل البصير أيضاً فلم يحمل عليه البصير كيف اتفق ، بل على أنه بصير بالعين عا // إنما : ساقطة من س. (١-٢) والبصير بصيراً من غير شرط : ساقطة من ع . (٢) أن : وأن ه . (٣) قد حمل : مدخل عا . (٤) وعنى : أو عنى ن // في (الأولى) : ساقطة من د ، عا ، م ، ن // يحق : لغو س ، سا ، ع ، عا ، م ، ه // في شئ ما : أى في شئ ما سا . (٥) هذا : بهذا د ، ن . (٦) وأما : فأما ع // إن كان : إذا س // أريد : ساقطة من ع // في التفريق : في التقرير ع ؛ والتفريق عا ؛ بالتفريق ن // بالفاره : الفاره ب // الفاره : ساقطة من س . (٨) وأما إذا : وإذا د ، ع ، عا ، ن ، ي ؛ وإن لم س ، سا ، ه ؛ وإذا م . (٩) فإنما لم يصرح : ساقطة من سا ؛ به س . (١١) بها (الأولى) : ساقطة من ع . (١٢) النقيض : التفويض ع // ولولا : ولولا س // فاره (الأولى) : ساقطة من س // في شئ كذا أو فاره : ساقطة من ن . (١٣) لا أنه : أنه ه // نفسه : ساقطة من ه . (١٤) فيه : في ذلك الأمر ع // تفسير : تعين سا ، ع ، عا ، ن ، ه ، ي // ذلك : ساقطة من ع // وثلثت : أو ثلثت ن .

- فذلك الشيء إذن لا محالة داخل في نفس الأمور المحمولة ، وإن حذف تجوزاً ، دخولا مميّناً أو مبهماً لا يجب أن يكون مقصوداً فيما تعين جمعه معه . وإذا كان كذلك ، فإذا جمع على واجبه كان أيضاً حقاً . فكان حقاً أن زيداً طيب فاره في الخياطة أو بصير بالعين ، أو فاره في أمر ما وبصير في أمر ما . على أن التمثيل بالبصير ردىء جداً ، لأن البصير إذا عني به البصير بالعين مرة وعني به أنه الفاره في صناعة ما ، كان ذلك ٥ باشتراك الاسم . ولكن قد عرض ما هنا شيئان مجازيان : أحدهما أن قيل لزيد : إنه فاره ، ولم يزد عليه لفظ آخر اتسكالا على معرفة السامع بأنه فاره في كذا ، فلما جمع على حاله فقيل : طيب فاره ، وكانت المادة جرت أنه إذا قيل هذا عني به طيب فاره في الطب ، أو هم اجتماع اللفظين مع جريان المادة أن معنى القول أنه يقول طيب فاره في الطب وهذا العارض ليس مما يوجب نفس الأمر ، بل عادات العبارات وما فيها من ١٠ الإيهامات والاختصارات ، والإيهامات والاختصارات مما لا يعتبر في حقيقة دلالة الألفاظ . وأما ما قالوه من مصير الكلام إلى الهذيان فهو حق ، لكن ما قاله الرجل المحكي ألفاظه أن الهذيان في قوة الكذب متعلقاً في ذلك بالإيهامات ليس هو من كلام أهل المعرفة بشيء ، فإن الالتفات إلى الإيهامات وأن قائل كذا كأنه قال كذا من غير أن يكون قال كذا بالحقيقة لفظاً ولا معنى ولا لزوماً ، بل قال ما هو كأنه ذاك ١٥

(١) لا محالة : + إماب ، د ، س ، ساء ، م ، ن ، ه ، ي ، + هو عا // الأمور المحمولة : الأمور المحمول ب ، ساء ، عا ، الأمر المحمول س ، ه // حذف : حذفت ن // تجوزاً : تجوزا س ، ساء ، ن ، ه . (٢) مميّناً : متيناً عا ، ن // أو مبهماً : ومبهما س // لا يجب : ولا يجب ساء فيجب ع ، ن ، ي // مقصوداً : مقصوداً ع // وإذا : فإذا س . (٤) وبصير : أو بصير س ، عا ، ه . (٥) البصير (الأولى) : ساقطة من ساء // البصير (الثانية) : البصير د ، ساء ، عا ، م ، ن ، ي . (٨) وكانت : فكانت ع ، ي // جرت : ساقطة من س ، ه // به : + لأنه س ، ه ، ي . (٩) اللفظين : اللفظتين ب . (٩-١٠) أوم الطب : ساقطة من ع . (١٠) العبارات : العبادات ه . (١١) والإيهامات والاختصارات : ساقطة من ساء . (١٣) الكذب : الكاذب ب ، د ، س ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ي . (١٤) وأن : بأن ع . (١٥) كذا : كذلك س ، ه ؛ كذا عا .

وليس هو ذاك ولا لازماً عنه ، أمر غير معتبر في تحقيق معنى الألفاظ ودلالاتها . فإنه إذا قال قائل : إن الإنسان ضحاك بادی البشرية ، لم يلتفت إلى أنه يحاول أن يفصل بذلك ضحكا عن ضحاك أو يحاول أنه من جملة الضحاكين ما هو بادی البشرية وإن كان يوم ذلك فإن هذا اللفظ قد يوم هذا فليس هو مفهوماً عنه ولا لازماً للمفهوم عنه بوجه من الوجوه ، بل إنما يلتفت إلى أن له هذا الوصف مقروناً بذلك الوصف . فإن اتفق أن كان التقرير مخصصاً ماله الوصف الثاني عما له الوصف الأول دون الثاني ، فذلك شيء يمرض من غير أن يكون مقصود القائل . وإن كان مقصوداً له فيكون قد قصد ما ليس بوجه اللفظ ، بل ما قد يستدل عليه من اللفظ على سبيل العادة . وها هنا أشياء كثيرة من هذا الجنس مثل قول القائل : بعض الناس حيوان ، فإن هذا حق في نفسه وكذب بالإيهام ، فإن السامع ربما يتوهم أن البعض الآخر ليس بحيوان . لكن لا يقال إن قائل هذا اللفظ كاذب ، وإن كان له أن يقصد في مثله الدلالة على التخصيص فيقول : بعض الناس كاتب ، يريد أن يدل بهذا على أن البعض الآخر ليس بكاتب ، فتكون العادة تعرف غرضه لا نفس لفظه . ولست أمتنع أن يكون الهذيان كاذباً بإيهامه ، لكنه لا يكون في نفسه كاذباً . وأما ما قيل إن الطيب ليس معناه معنى البصير ، فليس يلزم منه شيء مما يحاولونه ، حتى يكون لما كان الطيب ليس معناه معنى ذاك لم يجمع منه ومن ذلك الآخر محمول ، فالحي أيضاً ليس معناه معنى الناطق .

-
- (١) ذاك : ساقطة من عا // أمر غير : أو غير س . (٢) أن : ساقطة من عا .
 (٣-٢) أن يفصل أو يحاول : ساقطة من د ، م ، ن ، ي . (٤) ولا لازماً : ولازماً د ،
 س ، م ، ن . (٥) إلى : ساقطة من د ، سا ، عا ، م . (٦) التقرير : التفريق س
 // الأول : ساقطة من ع . (٧) من : ساقطة من ع . (٨) ما ليس : + له
 ليس د ، سا ، م ، هـ ، ي // ما قد : قد د ، ع ، م ، ن ، هـ ، ي ؛ ما س ، عا .
 (١٠) ربما : ساقطة من سا . (١١) يقصد : يصدق س . (١٢) بهذا : بها س .
 (١٣) غرضه : منه ع . (١٤) بإيهامه لكنه لا يكون في نفسه كاذباً : ساقطة من سا //
 لكنه : ولكن س ، هـ // لا يكون : ساقطة من عا // قيل : + من س . (١٦) ذاك :
 ذلك س ، ع ، هـ ، ي .

- وليس يجب من هذا أن لا يجتمع منهما محمول واحد ، فهب انه ليس معناها واحدا فما الذى يمنع ذلك من اجتماعها واحداً . فإن لم يفهموا من قولم : إن الطيب ليس معناه معنى البصير ، هذا الذى ذهبت إليه ، بل معنى أخص منه ، فليس ذاك الذى فهموه هو مفهوم اللفظ الذى عبروا به ، وليس مفهوم اللفظ الذى عبروا به غير ما ذهبنا إليه ، فما كان من حق للمفسرين أن يسكتوا عن تعريف ذلك المعنى ويعرضوا عنه إلى وقت أن ذكروا فأخذوا يحترزون . نعم الطيب لا يحتاج فى تقويمه إلى مقارنة البصير ، ولا البصير إلى مقارنة الطيب ، والحقى والناطق ليسا هكذا ، ولكن لفظهم لم يدل على هذه الزيادة ، بل دل على المقدار الذى لا يعنى فى الغرض وعلى أنه ليس فى أنه لا يقوم به ما يوجب أن يكون لا يجتمع منه معه محمول واحد بوجه ما . فإن كثيراً من المحمولات الوجدانية أسماء لمان مجتمعة بهذه الصفة كما يسمى الذى فى بعض بدنه سواد وفى بعض بياض ١٠ أبلق ، كما يقال الأخيف والأشرح ، وأمور أخرى تسمى من اجتماع صفات ليس يتقوم بعضها ببعض فيجعل لتلك الجملة منها اسم . ومع ذلك فليكن الطيب والبصير ليس معناها معنى واحد ، وليكونا مع ذلك أيضاً بحيث ليس يجتمع منهما معنى واحد فلم ليس يصدق مجموعهما كأن الأشياء التى يصدق مجموعها هى التى يتحد منها معنى واحد اتحاداً طبيعياً فقط ، حتى إذا لم يكن كذلك كذب حل الجملة ، فلم لا يجوز أن يكون الشيء ١٠ الذى هو طويل وكاتب محمولاً عليه جملة أنه طويل كاتب ولم يكون ذلك كاذباً عليه

(١) فهب : وهب ن . (٢) فإن : وإن ي . (٣) ذهبت : ذهبنا ع // ذاك : ذلك س ، ع ، ي . (٤) فهموه هو : مفهومه ع ، عا // اللفظ (الثانية) : ساقطة من ب ، س // خير : ساقطة من ع . (٥) يسكتوا : يسلبوا ع . (٦) يحترزون : يحجرون ع . (٧) والناطق : + منه ع // لم يدل : ساقطة من س . (٨) به : ساقطة من د ، م . (٩) (الثانية) ما : ساقطة من س ، هـ . (١٠) بدنه : يديه ي // بعض (الثانية) : بعض س // بياض : ساقطة من د ، س ، م ، ن . (١٢) منها ، فيها د ، سا ، ع ، م ، ن ، هـ ، ي . (١٣) وليكونا معنى واحد : ساقطة من سا ، ع . (١٤) مجموعها : مجموعها د ، سا ، عا ، م // بمجموعها : مجموعها د ، سا ، عا ، م ، ن // هى : هو د ، سا ، عا ، م ، ن ، هـ // التى : الذى ب ، م . (١٥) كذب : ساقطة من ع // يكون : ساقطة من ع . (١٦) طويل : طيب د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، هـ // يكون : يكن د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، هـ .

ذلك ؟ فأمثال هذه المذاهب مما لست أتصوره ولا أقول به ، وعسى أن يكون عند غيرى بيان له بحقيقته . وأما ما قيل فى الخصى من حل الرجل واللا رجل عليه ، فإن التفت فيه إلى العبارات العامة صدق قولهم إن الخصى رجل لا رجل ، وكان حينئذ معنى الرجل الداخل فى الجملة ليس هو معنى الرجل الذى فيه يسلب عنه مفرداً . فإن الرجل إما أن يعنى به الذى يستعمل آلة الإيلاد من الناس فيولد فى غيره ، أو الذى له فى الطبع هذه الآلة وإن غُصِّبها قهراً ، أو الذى يشبه الرجل فى بعض أحواله وأعضائه . وأى هذه للمعنى عنى به منها فلا يجتمع مع مقابله ، بالحقيقة ، فإنه إن عني به أنه الإنسان الذى له أن يستعمل آلة الإيلاد فى غيره فإن هذا للمعنى لا يجتمع البتة مع لا رجل الذى هو مقابله ، فإنه حينئذ يكون كأنه قيل هو بحيث يستعمل آلة الإيلاد فى غيره ولا يستعمل ممّا ، وهذا كذب ، اللهم إلا أن يقال إن المراد به أنه يشبه الرجل الذى بهذه الصفة وليس هو بالحقيقة الرجل الذى هو بالصفة المذكورة ، أو أنه الذى فيه بعض معانى الرجلية وليس فيه كمال معانى الرجلية . فهذا الاعتبار يصدق معه الجمع بين الرجل واللا رجل حتى يحمل على الخصى ، وكذلك يصدق متفرقاً ، فإنه يصدق عليه أنه رجل مفرد إذا عنى بالرجل ما أريد حين قيل رجل لا رجل ، وذلك أنه يصدق عليه أنه يشبه الرجل أو أن فيه بعض خواص الرجل ، ويصدق أيضاً أنه لا رجل مفرداً إذا عنى باللا رجل الذى ليس بالحقيقة رجلاً والذى ليس فيه كمال معانى الرجلية . وإن عنى بالرجل من له ذلك فى الطبع وباللا رجل مقابله فهو كذب أن يقال إنه كذلك فى

(١) ذلك : ساقطة من س ، ي . (٢) بحقيقته : بحقيقة عا // وأما : فأما ب .
 (٣ — ٢) عليه لا رجل : ساقطة من عا . (٣) الخصى : رجل س
 // وكان : فكان ب // الرجل : ساقطة من س . (٤) الجملة : الخصى د ؛
 المحصلة عا ؛ الحصام // فيه : ساقطة من س ، سا ، عا ، ه . (٥) الناس : الناطق ع //
 أو الذى : والذى د ، سا ، ع ، عا ، م ، ي . (٦) وإن : فإن ه // أو الذى : والذى
 سا // وأى : فأى ي . (٧) منها : ساقطة من س عا . (٩) فإنه : فأنت د ، م .
 (١٠) به : ساقطة من س ، سا . (١١) وليس بالصفة : ساقطة من م // هو :
 بهذه س ، سا . (١٢) الرجلية (الثانية) : الكلمة ي // فهذا : وهذا س // معه : مع ع .
 (١٥) أيضاً : عليه س . (١٧) كذب : كاذب عا .

الطبع ليس كذلك في الطبع ، بل اللهم إلا أن يكون المراد بالرجل الذي له ذلك في الطبع ، وباللارجل الذي ليس له أن يستعمل ذلك ، فلا يكونان متقابلين ويكون كل واحد منهما صادقاً إذا حل بالانفراد . فن العجز أن يؤخذ الرجل حيث يقال رجل ولا رجل بمعنى ثم يؤخذ حين يفرق بمعنى آخر ، فإذا كذب بهذا المعنى الآخر فيوجب من ذلك أن الوصف من جهة المعنى قد يصدق في حكمه جملة ولا يصدق مفرداً ، بل لو كان إذا قبل رجل في الجملة وبمجتمعا مع غيره قولاً بمعنى فصدق ، ثم قيل وحده بذلك المعنى فلم يصدق ، لكان ما ذهبوا إليه حقاً . وأما إذا كان معنى ما يصدق غير معنى ما يكذب ، لم يجب من ذلك أن الشيء الواحد يصدق مرة عند الجمع ولا يصدق مرة عند التفريق ؛ وكذلك حديث القاضي وأنه سلطان ليس بسلطان ، وانفكاش أنه طائر ليس بطائر .

- وبالجملة لا تصدق أمثال هذه التركيبات إلا أن تحذف، الألفاظ عن دلالتها المعتادة ١٠
إلى دلالات لها مستعارة . والذي قيل في السفينة أيضاً فهو من العجائب ، فإنهم يدرون أنهم إذا قالوا سفينة حجر عنوا به أنه شيء في صورة السفينة متخذ من حجر ، وأما السفينة بحمد السفينة فلا يصدق أن يقال على مثلها إنها حجر . فإذا كان المراد في قولهم سفينة حجر أنه شيء في شكل السفينة من حجر ، فلينظر هل السفينة بذلك للعنى محمول على الشيء مفرداً ، فتجده محمولا عليه لأنه شيء في صورة السفينة . ولكن ١٥

(١) ليس كذلك في الطبع : ساقطة من م // بل : ساقطة من ع // اللهم إلا أن : ساقطة من عا . (٢) وباللارجل : بالارجل س . (٣) ولا لرجل : ورجل م .
(٤) ثم : لم س ، سا ، ع ، عا ، م // حين : حتى م // يفرق : يعرف ب // الآخر : الأخرى ه // فيوجب : أوجب س ، ه . (٥) في حكمه : ساقطة من م // حكمه : ساقطة من د ، س ، سا ، ع ، ن ، ه ، ي . (٦) كان : + ما عا // يصدق : + عليه س // غير : + ما ه . (٨) الواحد : + قد ع // الجمع : يجميع م // التفريق : التفريق م . (٩) بسلطان : سلطان د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ي . (٩ — ١٠) سلطان ليس . . . لا تصدق : ساقطة من س .
(١٠) أمثال . . . تحذف : ساقطة من س // دلالتها : دلالاتها سا . (١١) لها : ساقطة من عا . (١٢) صورة : الصورة ن . (١٣) على : عليها عا // مثلها : ساقطة من عا . (١٤) قولهم : قوله س . (١٥) السفينة : + متخذ من حجر سا .

العوام لا يفرقون بين الشيء الذى يستحق اسما لطبعه ونوعه وبينه وله ذلك الاسم بمعنى محسوس ظاهر فيه ، فذلك لا يمتنعون أن يسموا للميت إنسانا والحجرى سفينة لا مفردا ولا مركبا . فإن تنبهوا للمعنى امتنعوا أيضاً عن إطلاق ذلك مركبا ، وإن لم يمتنعوا أخطأوا وزلوا . وكذلك للنال المورد من الإنسان الميت فإنه أخذ فيه اللفظة الواحدة عامية مرة وخاصة أخرى ، ولو أخذ بمعنى واحد لظهر أن الأمر ليس كما يقولون • بل وجدوا ما يصدق جملة يصدق فرادى . فإن قول القائل : زيد إنسان ميت ، قول عامى ، والخاص لا يقول ألبتة لشيء : إنه إنسان ميت ، ولا يجوز عنده أن يكون الإنسان والميت محمولين على شيء واحد ، فإنه سواء عند الخواص أن يقال حى ناطق هو ميت بالفعل ، وبين أن يقولوا إنسان ميت ، فكما لا يمكنهم أن يقولوا زيد حى ناطق هو ميت ، كذلك لا يقولون زيد إنسان ميت ؛ ولا يحق أيضا أن يقولوا : ١٠ إن هذا كان إنسانا فالآن هو ميت ، وذلك لأن هذا لا يتناول منهما أمرا واحدا ، لأن الذى هو الآن هذا هو جزء من الشيء الذى كان إنسانا لأنه بدنه ، وهذا لم يكن ألبتة إنسانا ، وإن أردت التحقيق فلم يكن أيضاً موضوعا للإنسانية ، لأن مقادير العناصر وكيفيات المزاج ليست كما كان حين كان موضوعا ؛ ومع ذلك فإن قالوا إن هذا كان موضوعا للإنسانية وهو الآن موضوع للموت ، صدقوا فرادى وجمعة . لكن العامة ١٥ يعنون بالإنسان المصور على صورة الإنسان الظاهرة ومن مادة هى فى الحس كادته ، وإذا عنى ذلك صدق الآن أيضاً أن يقال للميت إنه إنسان بهذا المعنى . فإن لم يوجد

-
- (٢) والحجرى : والحجر ع ، ي . (٣) مركبا : ساقطة من م . (٤) فيه : فيها د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ي . (٥) مرة : مادة عا // لظهر : أظهر ب .
 (٦) فإن : وإن // القائل : ساقطة من ي // زيد : ساقطة من ب . (٧) لشيء : + ألبتة .
 (٧-٩) ولا يجوز عنده . . . ميت : ساقطة من سا . (٩) هو : وهوى .
 (١٠) لا يقولون : ساقطة من س // ميت : ساقطة من م . (١١) فالآن : والآن ن .
 (١٢) الشيء : ساقطة من ع . (١٥) وهو : فهو د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ي .
 (١٦) الظاهرة : الموصوف // ومن مادة : ومادة سا ، م // : ساقطة من ي .
 (١٧) وإذا : وإن س ، ع // أن : ساقطة من ع // يوجد : يؤخذ ي .

هكذا ، بل عني بالإنسان الذي في المركب غير ما يعنى في الإنسان الذى يلحظ إليه مفردا ، فهو زيع . وأما التمثيل بأوميرس فإن الظلم فيه ظاهر ، وذلك لأن لفظة هو موجود مأخوذة في ذلك القول الذى محموله مؤلف على أنه رابطة ، والروابط في حكم الأدوات لا دلالة لها بنفسها كما علمت . فيجب أن لا تؤخذ في حال التفريق على أنها اسم حتى لا يكون المعنى في الوقتين واحدا . فإن لم يؤخذ الموجود رابطة ، بل أخذ دالا على معنى حتى يكون كأنه يقول : إن أوميرس هو الموجود الذى ذلك الموجود يكون شاعرا ، كذب القول بعد موت أوميرس مفردا ومركبا . فإن لم يؤخذ هكذا ، بل أخذ رابطة ، ولكنه عندما يحمل وحده يحمل على أنه اسم مطلق محقق مشتق من وجود الأمر في ذاته ، فهو ظلم ومغالطة باشتراك الاسم ؛ وإن حمل وحده على أنه رابطة لم يصدق ولم يكذب حتى يقال موجود أى شيء ، وكذلك إذا قيل كان وعنى به الرابطة ١٠ كان غير قولهم كان في نفسه ويعنى المحمول السكلى .

وبعد هذا كله فقد تعلمنا منهم أن المدوم لا يحمل عليه شيء ، وعلمنا أننا إذا قلنا : إن أوميرس كان شاعرا ، لم يكن حقا على معنى أن أوميرس شيء بوصف أنه كان شاعرا ، بل على أن الخيال الذى من أوميرس بصفة أنه خيال يتخيل من أوميرس ، ويصدق أن يقرون به معنى كان شاعرا ، أى هو خيال موجود له صفة هو أنه إذا قرن ١٥

-
- (١) بالإنسان : الإنسان ع // في الإنسان : بالإنسان ع // إليه : ساقطة من سا .
 (٢) زيع : رفع عا // الظلم : السكلم س . (٣) وموجود : موجود س ، م ، ي // مأخوذة : مأخوذ ب ، د ، عا ، م ، ن ، ي ؛ ساقطة من سا // أنه : أنها س .
 (٤) فيجب : فلا يجب س ، ه // لا تؤخذ : يؤخذ س ، ه // في : ساقطة من ع .
 (٦) إن ، ساقطة من س . (٧) فإن . وإن ب // أخذ : ساقطة من ه .
 (٨) ولكنه : ولكن س ؛ وليكن ه // يحمل وحده : ساقطة من ع .
 (٩) ذاته : نفسه ن . (١١) غير : عين ب // كان : ساقطة من ب // وبنى : وكنى م .
 (١٣) إن : ساقطة من ع // شاعراً : ساعدا س // معنى أن : أن معنى عا ؛ وأن ي .
 (١٤) شاعراً : ساعدا س // الذى : + كان ع ، ي // خيال : جبال س ؛ ومثال ن .
 (١٥) أن : أنه ع // يقرون : يقترن ي // شاعراً : ساعدا س // أى هو : أو هو س //
 هو : مى ع .

معه خيال الزمان الماضي وقرن معه معنى الشاعر صدق عليه . وأما المثال الذى أوردوه بقولهم : إن العناء موجود فى التوهم ، ففيه أيضا ظلم . وذلك لأن لفظة الموجود من قولنا الموجود فى التوهم إما أن تدل على معنى أو لا تدل ، فإن لم يدل واحد مفرد وهو حينئذ يدل ، لم يكن المأخوذ مفردا هو المأخوذ فى التركيب . وإن دل فإما أن يدل على معنى يعم الموجود فى الوهم والموجود من خارج من حيث هو موجود أو لا يدل ، فإن دل على معنى عام هو أعم من الموجود فى التوهم والموجود من خارج ثم أخذ مفردا ، فيجب أن يؤخذ بذلك المعنى . فحينئذ يصدق بأن العناء موجود نوعا من الوجود ، فإن التوهم له وجود ما ، وإنما يكذب إذا أخذ العناء موجودا فى الأعيان الخارجة ، وهذا شئ أزيد من الموجود إذا أخذ بذلك المعنى . ولا يمنع أن يكون المعنى الذى يصدق فى الجملة إذا أفرد وقرن به معنى آخر وشرط آخر أنه قد يكذب ، كما إذا صدق على الإنسان أنه حيوان لم يجب أن يصدق عليه أنه حيوان بشرط زائد على ما كان له فى الأول ، حتى إذا قيل : إنه حيوان أعجم ، كان صادقا . وإذا كان الموجود الذى فى التوهم لا يشارك الموجود فى الأعيان بمعنى من المعانى فأخذ الموجود مفردا على أنه موجود فى الأعيان ، أخذ معنى لم يكن ألبتة مذكورا فى التركيب إلا من طريق الاسم . ومن الذى يمنع أن يكون بعض الأسماء التى فى التركيب إذا أريد به غير معناه فى الأفراد ١٥ جاز أن لا يصدق . فهذا هو رأيي وما يدركه عقلي ، ويشبه أن يكون عند غيري لهذا بيان آخر وحقيقة أخرى لم أذكرها . إلا أن القوم لا يحل لهم أن يؤخروا بيان تلك الحقيقة ولا يذكرونها وهم يعلمونها ويعلمون موضع الشبهة فيها إلى أن يجيء معارض

(١) الشاعر : الساعدس . (٢) فى التوهم : بالتوهم ع // لأن : أن ع // لفظة : لفظ ه .
(٣) إما : وإما ه // واحد : وأخذسا ، ي . (٦) فلان دل : ساقطة من م // والموجود :
والموجود د ، سا ، ع ، م ، ن ، ه . (٧) بأن : فإن س ، ع ، ي ، (٨) التوهم :
للتوهم ب ، عا ، ه . (١٠) آخر (الثانية) : ساقطة من م . (١١) لم : ماع // بشرط : ساقطة
من ع . (١٢) بمعنى : لمعنى س . (١٥) بعض الأسماء التى : الاسم ع // التى : الذى عا // ساقطة من ي
// التركيب : الركب سا . (١٦) جاز : صار س // ساقطة من ع ، م ، ي // وما يدركه :
وما يدرك ه . (١٧) آخر وحقيقة : ساقطة من م . (١٨) ولا يذكرونها : ولا يذكروا منها عا
// ويعلمون : ساقطة من ح // موضع : موقع ب // إلى : إلا سا ، ع ، م ، ي // إلا إلى ن

- فينبهم . وما أراهم يفعلون ، فإنه إن كان ما ذكرناه ينحو غير النحو الذى نحوه فهو من الاعتراضات القوية الظاهرة التى لا يسكت عن التحذير منه من عنده نحو آخر وغرض آخر يكون عذرا له ، بل بالحرى أن يذكر ذلك وينبه عليه ويحترز بما أوردته ، فإن لم يفعل ذلك فليس إلا غفلة . وأما صاحب التعليم الأول فإنه إنما أراد فى إيراد ما أوردته أن يعرفنا أن بعض المحمولات تصدق فرادى ، فيعرض لها بعد ذلك أن تقال مجتمعة ، فتوهم معنى آخر يكذب أو يصدق مجموعه . فإذا أفردت عرض لها أن تفهم على وجه آخر فيكذب . وحينئذ يكون إذا سلم أن كل ما يصدق منفردا يصدق مجتمعا على المفهوم المعتاد من الاجتماعات وإن لم يكن المفهوم المحقق ، أو أن كل ما يصدق مجتمعا يصدق منفردا على المفهوم المعتاد عند التفريق ، وإن لم يكن المفهوم المحقق لزم من ذلك محالات ويمكن به المغالطون من تخليطات .
- ١٠

(٢) الاعتراضات : أعراضات عا // التى : الذى س ، ع . (٣) له : ساقطة من ع .
 // وينبه : فينبه ع // ويحترز : ويحترز س . (٤) ذلك : ساقطة من ع // فإنه إنما : فانما ع ، ي
 // فى : ساقطة من د ، س ، سا ، م ، ن ، ه ، ي // إيراد : إيراد عا .
 (٧) فيكذب : فكذب سا ي ساقطة من ن // وحينئذ : حينئذ .
 (٨) أو أن : وأن ه . (١٠) به : أنه س .

الفصل الرابع

(د) فصل

في القضايا المنوعة

وهي الرباعية وأحكامها وتلازمها وتعاينها

٥. أقل أحوال القضايا أن تكون ثنائية ، ثم يصرح بالرابطة فتصير ثلاثية ، ثم قد تقرر بها الجهة فتصير رباعية . والجهة لفظ يدل على النسبة التي للمحمول عند الموضوع ، فتعين أنها نسبة ضرورة أو لضرورة ، فتدل على تأكيد أو جواز ؛ وقد تسمى الجهة نوعا . والجهات ثلاث : واحدة تدل على استحقاق دوام الوجود وهي الواجبة ، وأخرى تدل على استحقاق دوام اللاوجود وهي الممتنعة ، وأخرى تدل على أنه لا استحقاق دوام الوجود ولا وجود وهي الممكنة . والفرق بين الجهة والمادة أن الجهة لفظة زائدة على المحمول والموضوع والرابطة مصرح بها تدل على قوة الربط أو وهنه دلالة باللفظ ربما كذبت ، وأما المادة وقد تسمى عنصرا فهي حال المحمول في نفسه بالقياس الإيجابي إلى الموضوع في كيفية وجوده الذي لو دل عليه لفظ لكان يدل بالجهة . وقد تكون القضية ذات جهة تخالف مادتها فانك إذا قلت : كل إنسان يجب أن يكون كاتباً ، كانت الجهة من الواجب والمادة من الممكن . وكما أن السور من حقه أن يجاور به
- ١٥

(٥) أقل : أول سا ، ن // أحوال : أحكام م ، ي . (٦) قد : ساقطة من ح // تقرر : يقرن ي . (٧) جواز : جوز نس ، م . (٨) دوام : لا دوام س . (٩-١٠) وهي الممتنعة ... ولا وجود : ساقطة من م . (١١) وهنه : + أعني س ، ع ، ه ، ي . (١٢) بالقياس : + إلى ، س ، عا ، م ، ه . (١٣) الإيجابي : ساقطة من ع // يدل : بذكر ع . (١٤) وكما : كما سا .

- الموضوع والرابطة من حقها أن يجاور بها المحمول ، فكذلك الجهة من حقها أن يجاور بها الرابطة إن لم يكن سور . فإن كان سور كان لها موضعان سواء بقى المعنى واحدا أو اختلف ، أحدهما الرابطة والآخر السور . وكان لك أن تقرنها بهذا وبذلك ، فإنك تقول : يمكن أن يكون كل واحد من الناس كاتباً ، وتقول : كل إنسان يمكن أن يكون كاتباً ، وكذلك تقول : يمكن أن يكون بعض الناس كاتباً ، وتقول : بعض الناس يمكن أن يكون كاتباً . وأما في السلب الكلى فلا نجد في لغة العرب له إلا لفظة واحدة وهو أن تقول : يمكن أن لا يكون أحد من الناس كاتباً ، ولا نجد أخرى يقرن فيها بالرابطة دون السور إلا أن تقول : ولا واحد من الناس إلا ويمكن أن لا يكون كاتباً أو تقول : كل إنسان يمكن أن لا يكون كاتباً . لكن هذا اللفظ أشبه بالإيجاب .
- وأما السلب الجزئي فنقول فيه القولين جميعاً ، فنقول : يمكن أن لا يكون كل إنسان ١٠ كاتباً ، وبعض الناس يمكن أن لا يكون كاتباً . وقبل أن نبحث القول في هذه وننظر هل معنى ما قرن فيه لفظة الجهة بالرابطة وما قرن فيه لفظة الجهة بالسور واحد أو ليس ، وإن لم يكن واحداً فهل هما متلازمان أو ليسا . فيجب أن تعلم شيئاً آخر فنقول كما أنك حين لم تكن أدخلت الرابطة في القضية الشخصية ، كان الواجب الطبيعي إن أردت السلب أن تقرن الحرف السالب بالمحمول ، ثم لما أدخلت رابطة المحمول وجب إن ١٥ أردت السلب أن تلحق حرف السلب بالرابطة فلم يكن سلب قولنا : زيد يوجد عادلاً ؛ قولنا : زيد يوجد لا عادلاً ، بل قولنا : زيد لا يوجد عادلاً ؛ فكيف وتأنك قد تكذبان إذا كان زيد معدوماً . فكذلك لما ألحقت الجهة على الرابطة فإنك متى أردت السلب يجب عليك أن تقرن حرف السلب بما تقدم فترفع

(١) الموضوع بها : ساقطة من سا // فكذلك : وكذلك د ، ع ، م ، ن .
 (٧) وهو : وهى : س ، هـ . (٨) بالرابطة : الرابطة عا . (٩) كل إنسان : ساقطة من عا ، م .
 (١٢) ما قرن : + به ع ، ن // فيه : ساقطة من ي // واحد : واحداً ن . (١٣) ليسا : ليس هـ ، هـ . (١٥) تقرر : تعرف هـ // أدخلت : دخلت عا // رابطة : الرابطة س ، هـ .
 (١٥-١٦) تقرر أن : ساقطة من ع . (١٧) فكيف : وكيف د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، هـ ، ي . (١٨) تكذبان : يصدقان سا ، عا ، م .

جملة ما تأخر لا بعض ما تأخر . فذلك إذا قلت : يمكن أن يكون زيد كاتباً ، فسلبه ليس إمكان السلب ، بل سلب الإمكان ، أعني ليس هو قولك : يمكن أن لا يكون ، بل قولك : لا يمكن أن يكون . وكيف وقولك : يمكن أن لا يكون ، يسالم قولك : يمكن أن يكون في الصدق . وكذلك إذا قلت : يجب أن يكون زيد كاتباً ، ليس سلبه يجب أن لا يكون كاتباً ، فكلاهما يتسلمان في الكذب ، بل ليس يجب أن يكون . وكذلك إذا قلت : يمنع أن يكون زيد كاتباً ، ليس سلبه أن تقول : يمنع أن لا يكون زيد كاتباً ، فإن قولك : يمنع أن لا يكون زيد كاتباً ، يسالمه في الكذب ، بل سلب قولك : يمنع أن يكون زيد كاتباً ، هو قولك : ليس يمنع أن يكون زيد كاتباً ، وأما يمكن أن يكون مع ليس يمكن أن يكون ويجب أن يكون مع ليس يجب أن يكون ويمتنع أن يكون مع ليس يمنع أن يكون ، فلا تتفق على الصدق البتة ولا على الكذب بعد أن تكون سائر الشرائط موجودة . وكذلك محتمل أن يكون مع ليس بمحتمل أن يكون ويشبه أن يكون المحتمل إنما يعني به ماهو عندنا كذلك . وللممكن ماهو في نفس الأمر كذلك ويشبه أن يعني به معنى آخر ، وهو أن المحتمل مايعتبر فيه حال المستقبل ويكون في الوقت معدوماً ، وللممكن مالا دوام له في وجود أو عدم كان موجوداً أو لم يكن . وقال قوم إن الممكن يعني به العام والمحتمل الخاص ، لكن قولهم غير مستمر في ألفاظه .

ويشبه أن يكون بين الممكن والمحتمل فرق آخر لم يحضرني ولا كثير افتقار إلى تمحله وطلبه ، فنقول : إن حق الجهة أن تقرر بالرابطة ، وذلك لأنها تدل على كيفية

(١) لا بعض ما تأخر : لا ببعض ما تأخر عا ؛ ساقطة من م // فذلك : فكذلك ع // فسلبه : فليس عا . (٢-٣) بل سلب بل : وهو ع . (٥) فكلاهما : وكلاهما ع ، عا ، ي (٦) زيد (الثانية) : ساقطة من ع . (٧) قولك : قولنا س . (٨) وأما : وإتمام . (٩) يمتنع : يمتنع ع . (١٠) الشرائط : الشروط سا // موجودة : مذكورة س // مع : ساقطة من د ، سا ، عا ، م ، ن ، ه ، ع . (١٤) مالا دوام : لا دوام ع . (١٥-١٦) وقال قوم ألفاظه : ساقطة من عا . (١٨) لأنها : لأنه م ، ه // تدل على كيفية : جهة رابطة م .

الربط للمحمول على شيء مطلقاً أو بسور مغمم أو مخصص ، فالسور مبين لكيفية حمل
 مكيف الربط . فإذا قلنا : كل إنسان يمكن أن يكون كاتباً ، فهو الطبيعي ، ومعناه : أن
 كل واحد من الناس يمكن أن يكون كاتباً ، فإن قرن بالسور ولم يرد به إزالة عن الموضوع
 الطبيعي على سبيل التوسع ، بل أريد به الدلالة على أن موضعها الطبيعي مجاورة السور ،
 لم يكن جهة للربط بل جهة للتعميم والتخصيص ، وتغير المعنى ، وصار الممكن هو أن كون
 كل واحد من الناس كاتبتهم كاتباً ممكن . والدليل على تغير المعنى أن الأول لا يشك فيه
 عند جمهور الناس فإن كل واحد واحد من الناس يعلم أنه لا يجب له في طبيعته دوام
 كتابة أو غير كتابة . وأما قولنا : يمكن أن يكون كل إنسان كاتباً ، على أن الإمكان
 جهة السكينة والسور ، فقد يشك فيه . فإن من الناس من يقول : محال أن يكون
 كل الناس كاتبين أى محال أن يوجد أن كل إنسان هو كاتب ، حتى يكون اتفق أن
 لا واحد من الناس إلا هو كاتب . فإذا بين المعنيين فرقان .

وأما في الجزئيات فإن الأمرين فيها يجريان مجرى واحداً في الظهور والخفاء .
 ولكنه قد يعلم مع ذلك أن بين المعنيين خلافاً إذا رجع إلى حقيقة المفهوم واستمعين فيه
 باعتبار السكينة . وأما السلب الكلي فليس في لغة العرب ما يدل بالحقيقة على السلب
 الممكن العام ، بل المتعارف فيها إنما يدل على إمكان سلب العام ، ولذلك يشكل أن

(١) للمحمول : بالمحمول ع // السكينة : للسكينة س . (٣) واحد : واحد واحد ع ، ي
 // فإن : وإن م // قرن : قرنية ع // عن : على س // الموضوع : الموضوع س .
 (٤) موضعها : موضعها عا // الطبيعي : ساقطة من عا . (٥) جهة (الثانية) : ساقطة من
 سا // للتعميم : التعميم ي // أن كون : كون س ؛ أن يكون د ، سا ، ع ، م ، ي ؛
 أن كل ن . (٦) واحد : واحد واحد س ، ع ، م // ممكن : ممكناً د ، سا ، عا ، م ، ن ، ي ؛
 (٦ - ٧) كاتبتهم . . . من الناس : ساقطة من ع . (٧) جمهور الناس : الجمهور س ، ه
 // لا يجب له في : ساقطة من سا // طبيعته : طبيعة سا . (٧ - ٨) له . . . يمكن : ساقطة
 من ي أ . (٩) والسور : أى أن قولنا كل إنسان كاتب ممكن أن يصدق بمحصل الأمر س ،
 سا ، عا ، ه ، هاشب // فقد : قد ن . (١٠) أى : ساقطة من سا . (١١) لا واحد :
 لا يكون واحد ن . (١٢) وأما : فأما سا ، ع ، م ، ي // فيها : فيها ع (١٣) إذا : فإذا ع .
 (١٤) بالحقيقة : ساقطة من ع . (١٥) ولذلك : ولكن ي .

يقال يمكن أن لا يكون واحد من الناس كاتباً . فلنقائل أن يقول إن هذا لا يمكن أن يصدق ألبتة ، بل يجب أن توجد الصناعات في بعض لا محالة . وليس كلامنا في أن هذا القول حق أو باطل ، فليست معرفة هذا من صناعة المنطق ، بل غرضنا أن الأمر الذى قد يقع فيه شك ليس هو الأمر الذى لا يقع فيه شك والذى يقع فيه شك هو إمكان سلب الكتابة عن كل واحد واحد . لكنه لا يوجد في لغة العرب ما يدل على هذا إلا بالإيجاب ، كقولهم : كل واحد من الناس يمكن أن لا يكون كاتباً ، وأما قولهم : ليس كل إنسان كاتباً ، فإن جهة الإمكان لا يمكن أن تدخل فيه إلا على السور حتى يكون معناه يمكن أن لا يكون كل إنسان كاتباً . فيدل على إمكان السور ؛ وأما قولنا : بعض الناس يمكن أن لا يكون كاتباً ، فإنه قد يساوى من جهة قولنا : يمكن أن لا يكون بعض الناس كاتباً ، وقد يخالفه وإن لازمه ، حتى يكون الغرض في أحدهما أن بعض الناس موصوف بإمكان سلب الكتابة عنه ، وفي الثاني أنه ممكن إحقاق قول القائل : بعض الناس كاتب .

فإذا علمت هذه الأحوال ، فيجب إذا نظرت في حال تلازم هذه القضايا أن تنظر في حال تلازم هذه القضايا الرباعية التى لها جهات على أنها جهات الربط لا جهات السور وبعد ذلك أيضاً فلن نتكشف لنا حقيقة الأمر فيها إلا بعد أن يعلم حال اشتراك واقع في لفظة الممكن فنقول : إن لفظ الممكن قد كان مستعملاً عند الجمهور على معنى ، وهو الآن عند الفلاسفة مستعمل على معنى آخر . فكان الجمهور يعنون بالممكن الأمر الذى

(٤) قد : ساقطة من س ، سا ، ع // ليس : ساقطة من ع // شك (الثانية) : ساقطة من د ، س ، عا ، م ، ن ، هـ // والذى يقع فيه شك . ساقطة من ع // يقع : لا يقع د ، س ، عا ، م ، ن ، هـ . (٥) هو : فيه عا . (٥) إمكان : وإمكان سا // واحد واحد : واحد ع ، ن . (٦) لا يكون : يكون ع .. (٨) فيدل كاتباً : ساقطة من د ، م ، ن . (١١) الغرض : الغرض م . (١٢) ممكن : يمكن س // القائل : + ليس س ، هـ // كاتب : كاتب س ، هـ . (١٥) فلن : فليس سا ؛ فكيف ع // فيها : ساقطة من هـ . (١٧) مستعمل : ساقطة من ع // فكان : وكان س .

- ليس بممتنع من حيث هو ليس بممتنع ، ولا يلتفتون إلى أنه واجب أو غير واجب .
ثم عرض أن كانت أمور يصدق أن يقال فيها إنها ممكنة أن تكون وممكنة أن لا تكون ، أى ليست ممتنعة أن تكون وليست ممتنعة أن لا تكون ، وأمور أخرى يعرض فيها أن تكون ممكنة أن تكون وليست ممكنة أن لا تكون . فلما وجد الخواص بعض الأشياء يجتمع فيها إمكان أن يكون وإمكان أن لا يكون ، أعنى الإمكان العامى ، خصوا حاله باسم الإمكان ، فجعلوا الشيء الذى يصح فيه الإمكانان جميعا أعنى فى السلب والإيجاب مخصوصا باسم الإمكان ، وهو الشيء الذى لا ضرورة فيه .
فهؤلاء الخواص اتفقوا فيما بينهم واصطلحوا على أن يسموا الأمر الذى لا يمتنع وجوده ولا عدمه ممكنا . فصارت الأشياء عندهم ثلاثة أقسام : ممتنع الوجود ، وممتنع العدم ، وما لا يمتنع وجوده ولا عدمه ؛ وإن شئت قلت ضرورى الوجود ، وضرورى العدم ، ١٠ وما ليس بضرورى الوجود والعدم . ومعنى الضرورى الدائم مادام الموصوف به موجود الذات ، على ما سنشرح هذا فى موضع آخر بالتحقيق . فالممكن إذا عني به المعنى العامى كان كل شيء إما ممكنا وإما ممتنعا ، وكان ما ليس بممكن ممتنعا وما ليس بممتنع ممكنا ، ولم يكن هناك قسم آخر . وإذا عني به المعنى الخاص كان كل شيء إما ممكنا وإما ممتنعا وإما واجبا ، ولم يكن ما ليس بممكن ممتنعا ، بل ما ليس بممكن ضروريا ١٥ إما فى الوجود وإما فى العدم . وبعد ذلك فإن الخواص قد انعقد فيما بينهم اصطلاح آخر فجعلوا دلالة الممكن على معنى أخص من هذا المعنى وهو الذى حكمه عندما يتكلم به المتكلم معدوم ، لكنه فى المستقبل غير ضرورى الوجود أو غير الوجود فى أى زمان فرض

(١) بممتنع : يمتنع س ، ع ، م ، ي // ولا يلتفتون : لا يلتفتون ب ، د ، س ، هـ ، هـ ، م ، ن ، هـ ، ي . (٣) ممتنعة (الأولى والثانية) : بممتنعة هـ . (٦) فجعلوا : لخصوا م // الذى : ساقطة من س ، ع ، ي . (٧) فى : ساقطة من ع ، ي . (٨) لا يمتنع : لا يمتنع م . (١١) والعدم : ولا العدم ع . (١٢) هل : وهى د ، س ، هـ ، ع ، م ، ن ، هـ ، ي . (١٤) ولم : وإن لم ع // وإذا : فإذا هـ . (١٥) ممتنعا بل ما ليس بممكنة : ساقطة من ع . (١٦) قد : فقد هـ . (١٨) أو غير : أى غيرس // غير ضرورى الوجود : ضرورى الوجود س ، هـ أو غير ضرورى الوجود هـ .

وسياتيك استقصاء القول في هذا المعنى فيما يستقبل من القنون . فيكون الممكن مقولا على معان ثلاثة تترتب بعضها فوق بعض ترتب الأعم فوق الأخص ، فيكون قوله على الأعم والأخص باشتراك الاسم ، ويكون مقولا على الأخص من جهتين : لإحدى الجهتين فيما يخصه ، والأخرى من جهة حمل الأعم عليه ، وهذا شيء قد علمته فيما سلف . فالمعنى هو العامى وهو أن شيئا حكمه غير ممتنع ، وأعنى بالحكم ما حكم فيه من إيجاب أو سلب . ٥ والمعنى الخاص هو أن حكمه غير ضرورى والمعنى الثالث أن حكمه غير حاصل ولا ضرورى فى المستقبل . فالأمر الموجود الذى لا يجب وجوده لا يدخل فى الممكن الأخص ويدخل فى الخاص والعام ، والواجب لا يدخل فى الأخص ولا فى الخاص ويدخل فى العام . ثم إن قوما تشككوا على أنفسهم فقالوا : إن الواجب لا يخلو إما أن يكون ممكنا أو لا يكون فإن كان ممكنا والممكن أن يكون ممكن أن لا يكون فالواجب ممكن أن لا يكون ، هذا ١٠ خلف . وإن لم يكن ممكنا ، وما ليس بممكن فهو ممتنع ، فالواجب ممتنع ، وهذا خاف . فأجابوا بما هذه حكايته ، قالوا : إن الممكن اسم مشترك فيقال على ما بالقوة ويقال على الضرورى ، فالممكن الذى يقال على الضرورى لا يدخل فيه الممكن الآخر ، ولا يكون ممكنا أن يكون وممكن أن لا يكون معا ؛ بل ممكن أن يكون ؛ وأما الممكن الذى يقال على القوة فهو الذى يصدق فيه ممكن أن يكون وممكن أن لا يكون معا . فإذا نيس كل ١٥ ما يقال له ممكن أن يكون يصدق عليه أنه ممكن أن لا يكون ، فإن الممكن يقال على الضرورى ؛ وليس أيضا كل ما يسلب عنه الممكن يجب أن يكون ممتنعا ، فإن الممكن الذى بالقوة يسلب عن الضرورى ولا يجب منه أنه ممتنع .

وهؤلاء قد زلوا من وجهين : أحدهما أنه ليس أحد من الناس يقول : ممكن ، ويعنى

(١) استقصاء : اقتضاء س . (٤) فالمعنى : والمعنى س ، ع ، هـ ، ي .

(٦) ضرورى غير : ساقطة من ي . (٧) لا يجب : يجب ع .

(١٠) فالواجب ممكن أن لا يكون : ساقطة من ع . (١١) ممكن : ممكن عا ، هـ // فالواجب

ممتنع : ساقطة من س . (١٤) وأما : فأما س . (١٤-١٥) معا لا يكون : ساقطة

من ع . (١٥) فإذا : فإذا ع . (١٨) عن : على س .

به الضروري على أنه اسم مرادف له ، فإذا لم يكن به الضروري ، بل عني إن كان ولا بد معنى أهم من الضروري ، إذ ليس يبعد أن يكون وقوعه على الضروري وعلى الممكن الخاص وقوعاً بمعنى واحد يعمهما جميعاً ، فيكون وقوعه عليهما بالتواطؤ لا بالاشتراك الذي ادعوه ، اللهم إلا من جهة أخرى غير هذه الجهة التي أوامنا إليها . ثم ها هنا شيء آخر وهو أن القوة اسم أخص من الممكن الذي نحن في ذكره ، فإن الشيء الذي في القوة شرطه أن يكون معدوماً ، والممكن الذي ليس بضروري هو الذي ليس دائماً وجوده ولا دائماً عدمه ، فلا يبعد أن يكون موجوداً في الحال أو غير موجود . فإن قال قائل إذا وجد في الحال صار واجباً في وجوده من حيث هو موجود ، فلم لا يقول : إنه إذا عدم صار واجباً في عدمه من حيث هو معدوم ؟ فهو ممتنع الوجود إذ هو معدوم ، لكن الواجب الذي كلالنا فيه ليس هو الواجب بشرط وقت وحال ، وكذلك للممتنع الذي كلالنا فيه ، بل الواجب هو الدائم الوجود ، وللممتنع هو الدائم العدم . وليس إذا كان الشيء موجوداً فهو واجب أي دائم الوجود ، بل هو واجب بشرط ما هو موجود كما أنه دائم الوجود مادام موجوداً وليس دائم الوجود مطلقاً ، فليس ما قالوه هؤلاء بشيء .

لكن المعلم الأول قد أواماً إلى المعنى الذي ذهبنا إليه ولنعتبر عنه كما ينبغي حتى نفهم أن سياقته ليست على ما ذهبوا إليه . قال : ليس كلما يقال له ممكن أن يوجد أو يمتنع فيجب أن يكون معنى الإمكان فيه متضمناً لما هو مقابل لذلك ، حتى يصدق مع ذلك ممكن أن لا يوجد . فإن هاهنا أشياء لا يصدق فيها المتقابل ، فإن الأشياء التي تكون

(١) به (الثانية) : منه ب ، م // الضروري (الثانية) : بالضرورة ع ، م . (٣) بالتواطؤ : ساقطة من ي . (٤) اللهم : ساقطة من ع // التي : ساقطة من س ، سا ، عا ، هـ // ثم : ساقطة من س . (٩) فهو . . . معدوم : ساقطة من سا . (١٠) الممتنع : + في امتناعه س ، عا . (١١) الذي : ساقطة من عا // كلالنا فيه : ساقطة من عا // فيه : هنا سا . (١٤) هؤلاء : ساقطة من س ، هـ . (١٥) ولتعتبر : والمعتبر // كما ينبغي : ساقطة من سا // حتى : كما س . (١٦) قال : فقال . هـ // ليس : أليس د ، س ، م ، ن // كلما : كل ماد ، س ، سا ، ع ، م ، ن ، هـ . (١٧) لما : ما عا .

الممكنة فيها متعلقة بقوة لا نطق فيها ولا اختيار فإنها تسمى قوى وإمكانات ، وليست تكون على الأمر وعلى خلافه ، بل تسمى قوة وإمكانا وينحى بها نحو أمر واحد : هذا إن كانت القوة فاعلية ، وأما إن كانت القوة استعدادية فلا يتعين لها فى نفسها أحد الأمرين ، بل تقبل المتقابلين معا ، وليست الأخرى التى فى جهة الفاعل تفعل المتضادين معا ، بل إن تعطلت ولم يكن قابل واجتماع لم تكن تفعل ، ومع ذلك فيسمى ٥ حال الفاعل إمكانا وحال المستعد للأمرين إمكانا . فالإمكان مشترك فى الاسم إذا كان يقال على الذى يمشى حين يمشى ، وعلى الذى يقوى على أن يمشى وهو لا يمشى ، فالأول يقال على الفعل والآخر على القوة ، والذى بالفعل تشترك فيه الأزليات والمتغيرات ؛ والآخر يختص بالمتغيرات . ويجب أن تفهم أنه ليس يجب من قوله يقال عليه أن يفهم أنه اسم مرادف ، بل الأولى أن نظن أن معنى قوله يقال عليه هو أن يقال عليه بمعنى ١٠ يخصه ، كمن يقول إن الحيوان أو الأبيض يقال على الإنسان ليس بمعنى أنه مرادف له بل أنه محمول عليه . فالممكن الذى يقال فى المتغيرات أى الذى يليق بها من حيث هى متغيرة ليس يصدق على الواجب ، وأما على الوجه الآخر فيقال ، ولم يبين ذلك الوجه ، ثم قال : ولكن السكلى محمول على الجزئى ، والممكن محمول على الواجب . ويشير بهذا ١٥ إلى أن للممكن معنى يفهم عنه أكثر وأعم من معنى الواجب ، فيكون كلياً بالقياس إلى الواجب والواجب جزئى تحته . وذلك المعنى هو أنه ليس بمتنع والواجب بعض ما ليس بمتنع .

(١) لا نطق فيها : لا نطق فيه س ، ع ، ه ، ي ؛ لا نظر فيها سا ؛ لا نظر فيه ع //

ولا اختيار : بالاختيار سا . (٢) وإمكانات : وإمكانات ب ، م //

بها : به ، ع ، ن .

(٤) المتقابلين : المتقابلين ه //

معا : ساقطة من ي //

فى : هى ه . (٥) يكن : يمكن س //

تكن : ساقطة من س ، سا ، ع ، عا ، ن ، ه ، ي //

تفعل : + وإن لم تكن ه .

(٧) حين بمعنى : ساقطة من س ، م . (٨) على (الأولى) : ساقطة من س .

(٩) والآخر يختص بالمتغيرات : ساقطة من ه . (١٠) نظن : نظنه عا //

معنى قوله : ساقطة من عا //

هو أن يقال عليه : ساقطة من عا //

عليه : ساقطة من سا .

(١٢) فالممكن : والممكن ن . (١٤) والممكن : فالممكن د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ي . (١٥) وأهم : أو أهم س ، ه . (١٦) هو : ساقطة من س //

بمتنع (الأولى) : بمتنع س ، عا ، م ، ه ، ي //

والواجب بمتنع : ساقطة من س .

فلما قال المعلم الأول هذا ، عطف فقال : يجب أن تدارك ما قلناه ، يعنى ما قاله في الوازم على سبيل التشكيك ، ويجب أن يعلم من أمر هذا الفاضل المعلم الأول أنه لم يؤثر التشكيك وتأخير الكشف ، وفي كثير من الأمور قد يمضى على قانون الشك . ثم يكر آخر الأمر فيحل ، وربما تساهل في أمور هو نفسه يعلمنا ما يقتضى ترك التساهل فيها ، وأيضاً في تساهله إيانا فيتفق أن يبادر الناظر في كتبه إلى اعتقاد • ما تساهل فيه ويفتر بظاهر كلامه ولا يفحص ولا يبحث ، ثم يأخذ في التعصب لمفهومه من غير استقصاء فيكون قد ضلل نفسه . واعلم أن هذا الفاضل قد قصد في كثير من الأمور إخفاء الحق ضناً به ليفوز به من له منة الوصول إليه عن كسب .

فلنتكلم الآن في المتلازمات ، فنقول : إن المتلازمات منها ما ينعكس ومنها ما لا ينعكس ، والمتلازمات هي التي كل واحد منها في قوة الآخر ، والتي لا تتعاكس ١٠ فهي التي إذا وضع بعضها زام الآخر وليس كلما وضع الآخر لزمه الأول . فقولنا : واجب أن يوجد ، يلزمه وينعكس عليه : ممتنع أن لا يوجد ، وليس يمكن أن لا يوجد ، أعنى العاوى . ونقائض هذه يلزم قولنا : ليس بواجب أن يوجد . وأما قولنا واجب أن لا يوجد ، فيلزمه وينعكس عليه قولنا : ممتنع أن يوجد ، وليس يمكن أن يوجد العاوى . وقضيضها يلزمان قولنا : ليس بواجب أن لا يوجد . فلم يوجد إذن من باب ١٥ الممكن الخلقى شيء يلزم شيئاً من باب الواجب ، والممتنع منعكساً عليه . وهذه صورة ما ذكرناه :

(٣) لم : ساقطة من ب ، س ، سا ، هـ . (٤) ثم يكر : لم يكن س // وربما : وإنما ع // ما يقتضى : بما يقتضى ع . (٥) وأيضاً : أيضاً ن // في (الأولى) ساقطة من ع // تساهله : مساهلته ن . (٦) ويفتر : ويمعر ع // ولا يفحص : لا يفحص س . (٧) فيكون : ويكون س ، هـ // فيكون قد : ساقطة من سا // ضلل نفسه : ساقطة من سا // قد : إن عا . (١٠) منها : منها عا . (١١) وليس : ليس س . (١٣) ونقائض : وتعارض بخ // قولنا : كقولنا بخ . (١٧) صورة ما ذكرناه : صورته ن // ما ذكرناه : ما ذكرنا س ، سا ، عا .

*
طبقة

الموجبات متلازمة والسالبات متلازمة	{	واجب أن يوجد	ليس بواجب أن يوجد
		ممتنع أن لا يوجد	ليس بممتنع أن لا يوجد
		ليس بممكن أن لا يوجد العاوى	ممكن أن لا يوجد العاوى

طبقة أخرى

الموجبات متلازمة والسالبات متلازمة	{	واجب أن لا يوجد	ليس بواجب أن لا يوجد
		ممتنع أن يوجد	ليس بممتنع أن يوجد
		ليس بممكن أن يوجد العاوى	ممكن أن يوجد العاوى

وأما الممكن الخاص فلا يلزمه شيء منعكساً عليه إلا من بابه . فقولنا ممكن أن يوجد
 ١٠ يلزمه ممكن أن يوجد ، ويلزم تقيضه تقيضه ، فيلزم قولنا : ليس بممكن أن يوجد الخاص
 قولنا : ليس بممكن أن لا يوجد الخاص . فطبقات للتلازمات إذن ست ، ولكل واحد
 منها لوازم غير متعاكسة ، ولندكرها في كل طبقة .

* (أ) طبقة الواجب أن يوجد وما معها .

(ب) وأما طبقة ليس بواجب فلا يلزمها شيء غير ما ينعكس عليها .

(ج) وأما طبقة واجب أن لا يوجد فيلزمها : ١٥

*
ليس بممتنع أن يوجد ليس بممتنع أن لا يوجد
 ممكن أن يوجد العاوى ممكن أن لا يوجد العاوى

(١) * اعتمادنا في إثبات هذا الجدول على نسخة ب . (٩) عليه : ساقطة من عا . (١٠) تقيضه
 تقيضه : تقيضه سا . (١٤) فلا يلزمها : ولا يلزمها م // غير : ساقطة من س .
 (١٥) ج : الثالث سا ؛ ساقطة من م . (١٦) * اعتمادنا في إثبات هذا الجدول على نسخة ب .

ليس بممكن أن يوجد الخاصى ليس ممكناً أن يوجد الخاصى
 ليس بممكن أن لا يوجد الخاصى ليس بممكن أن لا يوجد الخاصى

(د) وأما طبقة ليس بواجب أن لا يوجد فلا يلزمها شيء غير ما يتعكس عليها .
 (هـ) وأما طبقة ممكن أن يكون الخاصى فيلزمه :

ليس * بواجب أن يكون ليس بواجب أن لا يكون
 ليس بممتنع أن يكون ليس بممتنع أن لا يكون
 ممكن أن يكون العامى ممكن أن لا يكون العامى

(و) وأما طبقة ليس بممكن أن يكون الخاصى فلا يلزمها الانعكاس .

(٢) د : الرابع سا ؛ ساقطة من م // لا يوجد : + ليس بممكن ان لا يوجد الخامس م // عليها : ساقطة من م . (٤) هـ : الخامس سا // فيلزمه : فيلزمها سا . (٥) * اعتدنا في إثبات هذا الجدول على نسخة ب . (٨) و : السادس سا .

الفصل الخامس

(هـ) فصل

في بيان أن التقابل بين الموجبة والسالبة أشد أم التقابل

بين موجبتين محمولاهما متضادان

٥. وقد اعتيد أن ينتخم هذا الفن من للمنطق بشيء ليس للمنطق من حيث هو منطقي إليه حاجة ، وهو أشبه بالمباحث الجدلية . وذلك أنه إذا حل محمول على موضوع - ولذلك المحمول ضد - فهل لإيجاب الضد عليه أشد عناداً أم سلبه المقابل الذي هو تقيضه ؟ مثاله إذا قيل : زيد عادل ، فهل قولنا : زيد جائر ، أشد عناداً له ، أم قولنا : ليس بعادل ؟ وهل الضد لقولنا : كل إنسان عادل ، هو قولنا : كل إنسان جائر ، أو ماسلف ذكره ؛ وهو أنه لا واحد من الناس عادل ؟ فإن هذا شيء قد تشاجر فيه طوائف ، ١٠ والحق فيها أن كونه جائراً أشد عناداً في طبيعة الأمور لكونه عادلاً من كونه ليس بعادل . وأما من حيث التصديق والحكم سواء كان اعتقاداً أو لفظاً فإن السالب أشد عناداً وأبعد من أن يطابق الموجبة في شيء من الصدق والكذب . ولما كان هذا النظر من حيث الحكم ، والحكم إما قول وإما عقد ، والقول تابع للعقد ، فلننظر في هذه ١٥ للتعاينات من حيث هي معتقدة .

(٣) أن : ساقطة ع // أم : من عا . (٥) ينتخم : ينتخم ساع ، عا .
(٦) حاجة : خاصة ؛ ساقطة من سا // وذلك : وكذلك س ، ن . (٧) سلبه : سلب د ، سا ، ع ، م ، ن ، هـ // تقيضه : التقيض د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، هـ ، ي . (٨) له : ساقطة من ع ، عا . (١٢) بعادل : بمجاورم // السالب : السالبة س ؛ السلب ن . (١٣) هذا : ساقطة من س . (١٤) للعقد : العقد د ، سا ، عا ، م ، هـ . (١٥) المتعاينات : المتعاينات ي .

- فليكن عقد في خير أنه خير ، وعقد فيه أنه ليس بخير ، وعقد فيه أنه شر . ولتعلم أن كون العقد منسوباً إلى ضدين كما نعتقد في موسى أنه خير وفي فرعون أنه شر ، أو إلى متقابلين كالنقيضين كما نعتقد في موسى أنه خير وفي فرعون أنه ليس بخير ، لا يوجب تعاند العقدين ، بل يجب أن يكون ذلك في موضوع واحد حتى يكون العقدان متنافيين . فلنعتبر في موضوع واحد الحق فيه أنه خير ، إذا اعتقد فيه أنه شر ، واعتقد فيه أنه ليس بخير ، أي الاعتقادين في نفسه أشد عناداً ؟ فلو لم يكن الشر ليس بخير ما كان يستحيل اعتقاد أنه خير وأنه شر ، ولو كان بدل الشر هو شيئاً ما ليس بخير وليس بشر لكان مع ذلك يستحيل اعتقاد أنه خير وأنه ليس بخير ، فإن كثيراً مما ليس بخير ليس بشر . فبين أن العناد في الاعتقاد الأول ليس لكون للعقدين متضادين ، بل لكون الحكمين متنافيين ، وليس التناقض الأول إلا الذي بين الإيجاب والسلب . ١٠

قالوا : ومن الدليل على ذلك أيضاً أن الشيء الذي هو خير وعدل تصدق عليه إيجابيات مثل أنه محمود ومختار ، وسلوب مثل أنه ليس بمذموم ولا مكروه ، وتكذب عليه إيجابيات مثل أنه مكروه ومذموم ، وتكذب عليه سلوب مثل أنه ليس بمحمود ولا مختار . وليس حقيقة التضاد متفرقة بين كل ما لا يجتمع منها كيف اتفق ، فإن الواحد إنما يضاده بالحقيقة واحد ، فيجب إذن أن يكون الضد منها ما يعمها . وإنما يعم ١٥ جميع الإيجابيات والسلوب الكاذبة على الخير أنه ليس بخير ، فأى إيجاب أو سلب صح عليه أنه ليس بخير كان مباناً ، وأما ليس بخير نفسه فإنه مبين بنفسه وإن

(٢) ضدّين : الضدّين ن // شر : شريوع . (٣) أو إلى : وإلى .
 (٧) هو شيئاً : شيء ب و شيئاً س ، هـ ؛ شيئاً ما كان عا ؛ ساقطة من ن . (٨) بشر : شرأ
 س ، ها ، هـ // مما ليس : ليس ع ؛ ما ليس عا . (٩) فبين : فبين ب . (١٠) الحكمين :
 الخلقين ع . (١٢) إيجابيات : إيجابان ع // ومختار : مختار د ، س ، ع ، عا ، م ، ن ، ي //
 ولا مكروه : ساقطة من م . (١٣) سلوب : + وإيجاب م // بمحمود : محمود ع .
 (١٥) ما يعمها : يعمها ع . (١٦) جميع : الجميع // أنه : أنها د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ،
 ن ، هـ ، ي // أو سلب : وسلب ي . (١٧) بنفسه : لنفسه د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ،
 ن ، هـ ، ي .

لم يعتبر له أنه أحد تلك . والشئ الذى لا يحتاج فى أن يكون مبايناً إلى غيره والآخر
لا يبيان دونه فباينته أقدم ، والذى مباينته أقدم فعنده أشد ، فالسالبه أشد عناداً ،
وما هو أشد عناداً فهو الضد ، فالسالبه هى الضد .

ويشبه أن لا يكون هذان الفصلان قصد بهما فى التعليم الأول احتجاج البتة ،
ويكون إنما قصد فى الأول منهما أن يشار إلى أن نفس التضاد فى الأمور لا يوجب
التضاد فى الاعتقادات ، بل يجب أن تكون الأمور متنافية حتى يجوز أن تكون
متضادة فى الاعتقادات . وفى الثانى أن يشار إلى أنه ليس أيضاً ينافى الاعتقادات
وأن لا تجتمع الاعتقادات ، دالا على تضادها ، فإن ها هنا أموراً لا نهاية لها يصح أن
تسلب عن الخير والعدل مثل أنه ليس بطائر وليس بحجر وليس بسماء فيكذب بإيجابها ،
وأمر يصح إثباتها عليه لا نهاية لها مثل أنه أبيض ويقعد ويفعل فيكذب صلب
إمكانها . أما للوجوده لا فلا يمكن أن تكون بلا نهاية ، وأما المسلوقة عنه فبغير نهاية ،
فلا ينبغى أن ينظر فى كل واحد منها هل عقده مضاد للعقد أنه خير أو غير مضاد له ،
فإنها لا تنتهى .

ولكن هذا النظر إنما هو فيما دخلت الشبهة من قبله ، والشبهة إنما هى فيما يقع
التكون منه ، فإنه وإن كان الخير ليس بطائر ، وأيضاً ليس بشرير ، وكان الطائر
ينافيه والشرير ينافيه ، فأحدهما قد يكون عنه التكون ، والآخر لا يكون عنه
التكون . أما الذى يكون عنه التكون فالمقابل من هذين وهو الشرير ، وأما الذى

(٢) فعنده : فتعاند عا . (٣) وما هو أشد : وما أشد سا // فالسالبه هى الضد : ساقطة
من سا . (٥) أن (الثانية) : ساقطة من ع . (٦) الأمور : ساقطة من عا . (٨) الاعتقادات :
الاعتقادات ب ، د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، هـ ، ي . (٩) بسما : يسمى م .
(١١) المسلوقة : المسلوب س // بغير نهاية : بغير نهاية هـ : ساقطة من س ، سا ، عا .
(١٢) مضاد (الأولى) : مضادة عا // للمقد : لمقدع ، ن . (١٣) فإنها لا تنتهى : فإن هذا لا يتناهى
هـ (١٥) وأيضاً : وهو أيضاً س ، هـ // وأيضاً ليس بشرير : ولا شرير أيضاً ن .
(١٦) والشرير : فالشرير ع ؛ وأن الشرير هـ // فأحدهما : فإن أحدهما س ، هـ .

- لا يكون عنه فالذى ليس بمقابل وهو الطائر . والشبهة إنما هي في المقابل كالتشهير
والجائر . وتلك الشبهة أن المقد فيه أنه عادل ، هل يضاد المقد فيه أنه شرير جائر .
وهذا موافق لما قيل في التعليم الأول ، ويكون الغرض فيه أن يجعل توطئة وتبنيها
على أنه ليس كل عقد مناف مقابلاً بالتضاد ، وإلا لكان الشبهة تدخل في أن المقد
في زيد أنه عادل سيضاد المقد فيه أنه طائر ويضاد اعتقادات أخرى بلا نهاية .

- فيشبه أن يكون غرض العلم الأول ما أو مانا إليه ، فانه إنما قدم جميع ما قدمه
إلى هذا الموضع لا على سبيل الاحتجاج ، بل على سبيل التوطئة . وإنه إنما ابتداءً يحتاج
بعد فراغه من هذا الكلام حين يقول ما معناه إنه قد تبين أنه ليس نفس تضاد
الأمرين يوجب تضاد المقدين ، ولا نفس تنافي المقدين يوجب تنافي الأمرين ، فيجب
أن ينظر في ذلك نظراً أخص من النظيرين ، فنقول : إنا إذا قلنا للخير إنه خير ،
صدقنا ، وإذا قلنا إنه ليس بشر ، صدقنا . لكن صدقنا عليه في قولنا : إنه خير ،
صدق تام في ذاته ، وصدقنا عليه في قولنا : إنه ليس بشر ، صدق عليه في أمر ليس
بذاته . فإن الخير خير لذاته ، وأما أنه ليس بشر فعارض له حين يقابل بأمر غير ذاته
مباين لذاته وهو الشر ، فيسلب عنه ذلك الأمر . فإثبات الخير يتم عليه بذاته وسلب
إنما يتم له بغيره ، وقد علمت أن السلوب من اللوازم في مثل هذه الأشياء لا من الدواخل
في الذات . وبإزاء هذين الصديقين كذبان : كذب أنه ليس بخير وهو كذب مقابل له

(١) فالذى : ساقطة من عا // والشبهة : وتلك الشبهة ع // هي : هو عا .

(٢) المقد : العقل س . (٣) موافق : + جدا س ، عا ، هـ . (٦) فيشبه : ويشبه س ؛
فيمكن ع // فإنه : وأنه د ، س ، ساء ، عا ، م ، ن ، هـ ، ي // إنما : ساقطة من س ،
سا ، ع ، هـ ، ي . (٧) وإنه : فإنه د ، ع ، م ، ي . (٨) أنه : أن س ، ع ؛ + أن ب ، سا .
(٩) يوجب تنافي الأمرين : ساقطة من د ، سا ، عا ، م ، ن . (١١—١٢) خير إنه : ساقطة
من ع . (١٢) تام : بأمر د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، هـ ؛ + له هـ // ليس (الأولى) : ساقطة من س
// بشر : بشروع // ي : ساقطة من هـ . (١٣) لذاته : بذاته س // بشر : بشروع // غير :
ساقطة من سا . (١٥) لا من : إلا من س .

في ذاته ، وكنب أنه شر وهو كذب مقابل لأمر له عارض . ولما كان اعتقاد أنه خير
 صدقا في أمر ذاتي مقابل لاعتقاد أنه ليس بشر صدقا في أمر عرضي كان اعتقاد
 أنه ليس بخير كذبا في أمر ذاتي ، والكذب في الأمر الذاتي أشد معادة للصدق
 في الأمر الذاتي من الكذب في الأمر العرضي ، هكذا يجب أن يقال . وأما الظن بأن
 أحد الأمرين أشد كذبا والآخر أقل كذبا فذلك باطل ، فإنه لا صدق أشد صدقا من
 صدق ولا كذب أشد كذبا من كذب ، بل بعض الصدق يكون أودم وبعضه يكون
 ليس بأودم ، وبعضه في أمر ذاتي ، وبعضه في أمر غير ذاتي ، والذي هو كذب في أمر ذاتي
 أشد عنادا . وقد ينبعث من هذا احتجاج آخر يجب أن يفهم على هذه الصفة ، أي إذا
 اعتقدت في العدل الذي عرفته وتحققته في نفسه أنه خير لا احتاج أن أعتقد مع ذلك
 فيه أنه ليس بشر ، إذ هذا ليس ذاتيا له ، بل أمر يعرض له . وليس يحتاج في إخطار
 الأمر الذاتي بالبال أن يلتفت إلى أمر بالقياس إلى خارج ألبتة ، بل الصدق الذاتي
 إنما ينعقد بإخطار للموضوع والمحمول بالبال ، أخطر غيره أو لم يخطر . فان جئت
 وقابلت هذا العقد بعقدين : أحدهما أنه شر والآخر أنه ليس بخير ، وجدت عقد أنه شر
 لا يتم لي إلا أن يتضمن أنه ليس بخير ، فإن الكذب للمقابل للصدق العرضي لا يتم
 إلا بأن يخطر بالبال الكذب الذاتي ، فإنه إن لم أخطر ببالي أن العدل الذي عرفته
 خيرا صار لا خيرا ، لم يمكنني أن أقضي عليه بأنه شر . وذلك لأنني علمت واعتقدت أن العدل

(٢) مقابل لاعتقاد: حين كان اعتقاد بخ، د، س، سا، ع، عا، م، هـ، ي، وكان اعتقاد ن//
 بشر . بشريرع . (٣) أنه : ساقطة من ب، د، سا، م، ن . (٣) أمر ذاتي : + مقابل
 لاعتقاد أنه ليس بشريرع ؛ + مقابل لاعتقاد أنه ليس بشر ن// أمر ذاتي والكذب في : ساقطة
 من ي . (٤) وأما : أما س، عا // بأن : فان هـ . (٦) يكون (الثانية) : ساقطة
 من س، هـ . (٧) في مر ذاتي وبعضه : ساقطة من ع . (٨) أي : آتي س، عا، هـ .
 (٩) وتحققته : وتحقيقه م // لا احتاج : لا احتجاج س . (١٠) بشر : بشريرع .
 (١١) أمر : + آخرع، هـ، ي . (١٣) شر (الأولى والثانية) : شريرع .
 (١٤) لي : ساقطة من س // إلا : ساقطة من ب . (١٥) بأن : أن د، س، سا، ع،
 عا، م، ن، هـ، ي // بالبال : ببالي بخ // القاني : ساقطة من هـ // فإنه إن : فإني
 د، ن، فإني إن س، عا، م، ي، فإن ع // ببالي أن ، بالبال ي // عرفة : نحن فيه ب .
 (١٥—١٦) القى . . . العدل : ساقطة من سا . (١٦) بمكني : بمكني ب، ع، عا، م،
 هـ، ي // بأنه : أنه د، س، سا، ع، م، ن، ي // شر : شريرع .

- خير ، وأن ذلك حق ، فحين أجهله شرا على سبيل امتحان التقابل يخطر ببالي ضرورة أنى سلبت عنه ذلك الحق ، وليس إذا خطر ببالي سلب ذلك الحق عنه يكون قد خطر ببالي أنه شر . فهكذا يجب أن يفهم هذا الدليل وبهذا التكلف ، وإلا لم يستقم ، وهو قريب مما أوردناه أولا وفي قوته . وحجة أخرى وهو أن جميع القضايا يوجد لها متقابلات من باب التناقض ، وليس يوجد لجميعها مقابلات من موجبات تحمل الضد ، فإننا إذا قلنا : كذا مربع ، وجدنا بازائه أنه ليس بمربع ، ولم نجد أنه كذا الذى هو ضد المربع . فهاهنا للمعاند هو السالب دون الموجب للضاد المحمول ، وحيث للقضية موجب مضاد فالسالب أيضاً معاند . فكل قضية موجبة لها من السالب معاند وليس كل قضية موجبة لها من الموجب معاند . فعناد السلب عناد للقضية الموجبة من حيث هي موجبة وعناد الآخر أمر عارض لها من حيث هي موجبة .

لكن لقاتل أن يقول : ليس كلامنا فى أن كل موجب هل يعانده موجب كعناد السكون للحركة مطلقاً ، بل يسلم أن عناد السلب أعم وأكثر . وأما الموجب إذا تخصص فصار موجباً ضد المحمول ، فهل يتخصص بازائه ضد هو أشد ضدية له ، كما يتخصص الحركة إذا كانت نازلة فإن الذى يضادها هو حركة اشد عنادا من السكون . لكن الشأن فى المفسر المشهور وكل من قرب عهده فإنه أعان هذه الحجة بقياس فاسد ، فقال : فإذا كان فى كل الأمور قد يوجد للعقد الصائق فيها عقد

(١) شرا : شيرير أع // التقابل : المقابل عا . (٢) سلب : ساقطة من سا . (٣) شر : شيرير ع // فهكذا : كذا ع و هكذا // وبهذا : بهذا س ، ع ، هـ . (٤) وفى : فى س . (٥) مقابلات : متقابلات س ، ي . (٦) المعاند : المربع ع . (٨) القضية : القضية عا // فالسالب : والسالب سا ، م // فكل : وكل ع و فتكون هـ . (٩) السلب : السالب عا . (١٠) لها من : لا من سا ، ع ، ي . (١١) لكن : ولكن سا . (١٢) كعناد السكون للحركة : ساقطة من س ، سا ، عا ، هـ . (١٣) مطلقاً : مطلقاً عا ، م // أن : أنه ع // وأكثر : أكثر كعناد السكون للحركة س ، سا ، عا ، هـ ، م // للحركة ع . (١٤) ضد المحمول : ضد المحمول ن . (١٥) الحركة : الحركة د ، س ، ع ، ن ، هـ ، م // ساقطة من سا ، م ، ي // هو : وهو ب ، د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، هـ ، ي . (١٦) بقياس : ببيان سا .

النفيز . فيكون هذا شيئاً ذاتياً ، إذ كان الذاتي شيئاً موجوداً في الكل .

- فانظر كيف غلط في القياس ، وذلك لأنه أورد قوله : إذا كان الذاتي موجوداً في الكل ، مقدمة لقياس ينتج : أن هذا شيء ذاتي ، ومطلوبه هذا كلي في موضوع مخصوص لا ينتج إلا من الشكل الأول . فالذاتي من قوله : إذا كان الذاتي موجوداً في الكل ، لا يخلو إما أن يجعله حداً أوسط أو حداً أصغر لا محالة ، لأنه موضوع في هذه المقدمة ، وللطوب موجب . فإن جملة حداً أوسط ، فلا يجب أن يكون داخلًا في النتيجة ، وقد أدخله ، وإن جملة حداً أصغر كان الإنتاج هو أن الذاتي يكون كذا لا أن كذا ذاتي ، فإن الذاتي يجب أن يكون في القياس حداً أصغر لا حداً أكبر . وأما إذا اعتبرنا للمقدمة الأخرى فإننا نجد ما تشارك به هذه للمقدمة حال الوجود في الكل فإن جعلناه هناك موضوعاً حتى كان القياس هكذا : إن الذاتي موجود في الكل والموجود في الكل هو أن العقد الصادق فيها عقد النفيز كان مع كذب الكبرى إذا أخذ الموجود في الكل فيه كما في الصغرى ، أنتج أن الذاتي كذا لا أن كذا ذاتي ، وهو مع فساد المقدمة وكذبها إن أخذت كلية حتى تنتج ولم تؤخذ مهلة . وإن لم يجعل الموجود في الكل موضوعاً بل محمولاً وهو الواجب كان وجود عقد النفيز هو للعقد الصدق أمراً موجوداً في الكل وكان الذاتي أمراً موجوداً في الكل ، فأنتم من موجبتين في الشكل الثاني . وإن عكس فقال : وكل موجود في الكل فهو ذاتي ، كذب كذباً صراحاً . وتتلو هذه الحجة حجة قوية وهو أن عقدنا في الشيء الذي ليس بخير أنه ليس بخير ، لا يمكننا أن نورد بإزائه عقائد أخرى من الجنس الذي نحن فيه ، إلا أن نعتقد فيه أنه
- ١٠
- ١٥

(١) كان الذاتي : كل ذاتي ع . (١ - ٢) في الكل موجوداً : ساقطة من س .
(٢) إذا : إذ س ، ع ، ي . (٦) المقدمة : القضية س // موجب :
موجود ي (٧) يكون : لا يكون ي . (٩) اعتبرنا : اعتبر ع . (١٠) حملناه :
جعلناه . (١١) كذب : الكذب ع . (١٢) أنتج : إنما ينتج س ، ع ، ي . (١٣) أخذت :
أحدث م . (١٥) هو : ساقطة من ع ، م ، ي // للعقد : العقد س ، ع ، س ، ه // موجبتين :
الموجبتين س ، ه . (١٦) وكل : كل ع .

- شر وأنه ليس بشر وأنه خير ، لكن اعتقادنا فيه أنه شر قد يصدق مع هذا الاعتقاد في كثير من الأمور فلا يكون معانداً مطلقاً لهذا الاعتقاد ، واعتقادنا فيه أنه ليس بشر قد يصدق أيضاً . فإننا نجد الشيء الواحد كالطفل لا خيراً ولا شراً ، وكذلك للتوسط فيق أن يكون معانده أنه خير . فاذن عقد أنه خير هو المعاند لقده أنه ليس بخير وهو المضاد الحقيقي له ، والمضاد لمضاده . فمعاند أنه خير هو أنه ليس بخير ، فإنه لا يجوز أن يكون الشيء يضاد شيئاً على الإطلاق بالحقيقة ، وذلك الشيء يضاد آخر ولا يضاده . فإذا جعلنا المسألة كلية فنظرنا هل معاند قولنا : كل إنسان ليس بخير ، هو قولنا : إن كل إنسان شر أو قولنا : إن كل إنسان ليس بشر أو قولنا : كل إنسان خير ، وكان ضده على الوجه الذي بينا هو أن كل إنسان خير ، فضع قولنا كل إنسان ليس بخير هو قولنا كل إنسان خير ، لكن ضد قولنا كل إنسان ليس بخير ، هو قولنا : ١٠ ولا واحد من الناس خير ، فإنه سلب الخير عن كل واحد واحد . فهذا القول في الشخصي والكلّي واحد . وأما المهملات فكيف تنضاد وقد تصدق معاً ، وكذلك الجزئيتان والأضداد وإن كانت ترتفع معاً ، وتكذب معاً ، فليس يجوز فيها أن تصدق معاً .

ثم الفن الثالث من كتاب الشفاء

وهو من الجملة الأولى في المنطق

(٢) معاندا : ساقطة من سا // فيه : ساقطة من ع ، ي . (٤) فيقي : ساقطة من سا // فاذن : إذا كان س + فاذا كان سا ، عا ، هو + كان ع . (٥) وهو المضاد : والمضاد عا // له : ساقطة من ع // والمضاد : أو المضاد ع . (٦) يكون : ساقطة من ع ، ي . (٧) فإذا : وإذا س . (٨) (الأولى) إن : ساقطة من ع ، ي // شر : شرير عا ، ي . (١٠) ضد : ساقطة من سا // ليس بخير : هو خير س ، ه . (١١) واحد واحد : واحد م . (١٢) وقد تصدق : وتصديق سا ، م // الجزئيتان : الجزئيات س . (١٤ - ١٥) ثم الفن ١٠٠ في المنطق : ثم الفن الثالث من الجملة الأولى في المنطق يعون الله وحسن توفيقه د + والحمد لله أولاً وآخراً وظاهراً وباطناً س + ثم الفن الثالث بحمد الله تعالى وحسن توفيقه ع + آخر الفن الثالث من الجملة الأولى في المنطق والحمد لله حق حمده عا + ثم الفن الثالث من الجملة الأولى في المنطق وهو آخر الجزء الأول من الشفاء م ، ي + ثم الفن الثالث من الجملة الأولى ن + ثم الفن الثالث من الجملة الأولى في المنطق وهو آخر الجزء الأول من الشفاء والحمد لله رب العالمين والصلاة على محمد النبي وآله الطاهرين وتم كتاب باربر ميبياس ه . (١٥) المنطق : + والحمد لله على إتمامه ب ، سا .

فهرس المصطلحات

حد : ١٢	أداة : ١٣ ، ٢٩
حدود : ٣١	اسم - أسماء : ٦
حدود حقيقية : ٩	اسم مجرد : ١٤
حرف السلب : ١٢	اسم مطلق : ١٤
حيوان ضحاك : ١١	أسماء بسيطة : ٨
خيال : ٤	أسماء معرفة : ١٣
دلالة : ٤	أعلام : ٢
ذهن : ١١	ألفاظ : ١
رابطة : ٣٩	الهام الهى : ٢
رسم : ١٢	امكان : ٧٥
رسوم : ٣١	أمور : ٢
زمان : ١٦	أمور خارجية : ١
سامع : ٢٢	انسانية : ١٦
سلب : ١٢	ايجاب : ١٣
شرطيات : ٣٣	تجريد : ٢
صح : ١٧	تحديد : ١١
صحة : ١٧	تداخل : ٤٥
صدق : ٦	ترتسم / ارتسام : ١
صوت : ٢ ، ٨	تركيب : ٢٢ ، ٣١
صورة : ٨	تركيب تقبيد : ٢٢
ضرورة : ٧٥	تركيب حمل : ٢٢
طبيعة انسانية : ٢	تصرف : ١٥
على الانفراد : ٣٠	تضورات : ١
قضايا محصورة : ٤٥	تصويت : ٢
قضايا مهمة : ٤٥	تضاد : ٤٥
قضية بسيطة : ٧٦	تعارف : ٤
قضية ثلاثية : ٧٦	التعليم الأول : ١٧
قضية ثنائية : ٧٦	تقابل : ٤٥
قضية حملية : ٣٤	تناقض : ٤٥
قضية شخصية زمانية : ٧٠	تواطوء : ٩ ، ٣
قضية عدمية : ٧٦	جزئية سلبية : ٦٠
قضايا مخصوصة : ٤٥	جزئية موجبة : ٦٠
قضية معدولة : ٧٦	جسم ناطق : ١١

مرتسمات فى الحس : ١
 مركب : ١
 مسموع : ١٣ ، ٤
 مشاركة : ٢
 معنى : ٣
 معنى عدمى : ٢٨
 معنى مطلق : ١٣
 معنى وجودى : ٢٨
 مفرد : ١
 مفهوم : ٤
 مقطع : ٣٠
 منحرفات : ٥٤
 منحرفات الشخصية : ٥٤
 منفصلات : ٣٧
 موضوع : ٢٥
 ناطق : ١١
 نسبة الاتصال : ٣٢
 نفس : ١
 هيئتها المحسوسة : ٢
 وجود فى الأعيان : ٢
 وجود فى النفس : ٢
 يدل على انفراده : ١٧

قول : ٣٠
 قول جازم : ٣٢
 قول جازم بسيط : ٣٧
 قول جازم حملى : ٣٣
 قوة حسية : ١
 كتابات : ١
 كذب : ٦
 كلمة : ١٧
 كلمة - كلم : ٦
 كلية الحكم : ٥٠
 كلية الموضوع : ٥٠
 لفظ دال : ١٥
 لفظ مركب : ٨
 لفظ مؤلف : ٣٠
 مادة : ٨
 متصلات : ٣٧
 محصورات : ٥٩
 مجاز : ٨
 مجاورة : ٢
 مجرد من الزمان : ١٦ ، ٧
 محاورة : ٢